إصدارات موسوعة صحيح البخاري ٨

# التلقيح

## لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد الثامن

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

دار عطاءات العلم ۞ دار المنهاج القويم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري ⑧

# التلقيح

## لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

## العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد الثامن

الأحاديث (٢٧٨٢ - ٣١٨٩)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

# التَّلقيح

## لفهم قارئ الصَّحيح

(٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م



دَارُ المِنْهَاجِ القَوِيمِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

---

الجمهورية العربية السورية
دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح
هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - ص.ب : 31446
جوال : 00963944272501 - العلاقات العامة : 00963947320948
Email : darminhagkawem@hotmail.com
Email : darminhagkawem@gmail.com

ISBN: 978-9933-609-50-4

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

# ٥٥ - كِتَابُ فَضْلِ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ

وَقَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ إِلَى ﴿وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١١-١١٢].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الحُدُودُ: الطَّاعَةُ.

**(كِتَابُ الجِهَادِ والسِّيَرِ) إلى (بَاب: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟﴾ الآية** [آل عمران: ١٦٩]**)**.

اعلم أنَّ الجهادَ فرضُ كفايةٍ في عهدِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمَّا كونُه فرضًا، فبالإجماع، وأمَّا كونُه فرضَ كفايةٍ، فاحتُجَّ له بقوله: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، ولو كان القاعدون تاركين للفرض، لَمَا وعدهم اللهُ الحسنى، وقال بعضُ العلماء من الشَّافعيَّة: كان فرضَ عينٍ على الأنصار دون غيرهم؛ لأنَّهم بايعوا[١] عليه[٢]، وكان شعارهم: [من الرَّجز]

نَحْنُ الذينَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا عَلَى الجِهَادِ مَا حَيِينَا أَبَدَا[٣]

وقال الماورديُّ: كان فرضَ عينٍ على المهاجرين، وكفاية على غيرهم[الحاوي ١٨/١٢٢].

تنبيهٌ: لمَّا أذن اللهُ عَزَّوَجَلَّ لنبيِّه في القتال؛ كانت أوَّلَ آيةٍ نزلت في ذلك: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩]، ورُوِي مسندًا إلى ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وهذا في «النَّسائيِّ الصَّغير» [س٦/٢]، رويناه عنه من طريق أبي عَروبة بسنده إليه[٤]، ورويناه عن ابن عائذٍ بسنده إلى الزُّهريِّ قال فيه: كان أوَّل آية أُنزلت في القتال... فذكر ذلك، غير أنَّه تلا إلى: ﴿عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠][٥]، وفي «سيرة مُغْلْطاي»: (وكانت أوَّلَ آيةٍ نزلت في الإذن بالقتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ﴾ الآية، وفي «الإكليل»: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

(١) في (ب): (بالغوا).

(٢) (عليه): سقط من (ب).

(٣) انظر «الرَّوض الأُنُف» (٤/١٩٨)، «مغني المحتاج» (٤/٢٧٥-٢٧٦).

(٤) في (ب): (وفيه).

(٥) انظر «عيون الأثر» (١/٣٥٢).

اشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١])، ذكر ذلك بعد العقبة الثالثة[(١)] قبل التَّنقيب عليهم وقبل الهجرة[الإشارة١٤٨]، وابنُ سيِّد النَّاس ذكره في أوَّل[(٢)] (المغازي)[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (والسِّيَر): هي جمع (سِيرة)، و(السِّيَر): بكسر السين وفتح الياء، و(السِّيرة): الطَّريقة، يقال: إنَّها من (سار يسير)، وترجموه بـ(كتاب السِّيَر)؛ لأنَّ الأحكامَ المذكورةَ فيه مُتلقَّاةٌ من سِيَر رسولِ الله ﷺ في غزواته.

٢٧٨٢ - وَحَدَّثَني الحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: **حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ** قَالَ: سَمِعْتُ **الوَلِيدَ بْنَ العَيْزَارِ** ذَكَرَ **عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ** قالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مِيقَاتِهَا»، قُلْتُ: **ثُمَّ أَيٌّ؟** قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ»، فَسَكَتُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَوِ اسْتَزَدْتُهُ؛ لَزَادَنِي.

قوله: (**حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ**): هو بكسر الميم، وإسكان الغين المعجمة، وفتح الواو، ثمَّ لام، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (**الوَلِيدَ بْنَ العَيْزَارِ**): هو بفتح العين المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ زاي، وبعد الألف راءٌ، معروفٌ عند أهله.

قوله: (**عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ**): هو بالشين المعجمة المفتوحة، واسمه سعدُ بن إياس، مشهورٌ.

قوله: (**ثُمَّ أَيٌّ؟**): تَقدَّم الكلام على النُّطق بها، وبما بعدها هل هي (أيٌّ) مُنوَّنة، أو (أيُّ) مرفوعة من غير تنوين، في أوائل هذا التَّعليق[ح٥٢٧].

٢٧٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ** قَالَ: **حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ**، عَنْ **مُجَاهِدٍ**، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ**، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، **وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ**؛ فَانْفِرُوا».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): تَقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو القطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ.

---

(١) في (ب): (الثانية)، وتستقيم على مَن جعل العقبة الثانية هي الأولى، ولم يعتبر إسلام الستة الأُول من الأنصار بيعةً.

(٢) (أول): سقط من (ب).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٣٥٢/١).

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): (سفيان) هذا: لا أعلمه من هو، أهو الثوريُّ أو ابن عيينة؟ وذلك لأنَّ يحيى القطَّان روى عنهما، وهما عن منصور، ولم أرَ مَن ميَّزه مِن الحُفَّاظ[1]، وقد تَقَدَّم (مَنْصُورٌ): أنَّه ابن المُعتمِر.

قوله: (لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ) أي: مِن مكَّةَ؛ لأنَّها صارت دارَ إسلامٍ، أو لا هجرةَ فضيلتُها كفضيلةِ الهجرةِ مِن مكَّة، ولا بُدَّ من تأويلٍ، والله أعلم.

قوله: (وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٧٨٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ نُرَّى الجِهَادَ أَفْضَلَ العَمَلِ، أَفَلَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكُنَّ أَفْضَلُ الجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ): هو خالدُ بن عبد الله الواسطيُّ الطَّحَّان، أحدُ العلماء، تقدَّمت ترجمتُه، ومنها: أنَّه اشترى نفسَه مِنَ الله ثلاثَ مرَّاتٍ بزنته فضَّةً تصدَّق بها[ح١٩١]، و(حَبِيبُ): هو بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، وهو ابنُ أبي عَمْرة، كما نسبَه هنا، مشهورٌ ثقةٌ.

قوله: (نُرَى[2] الجِهَادَ): هو بفتح النُّون وضمِّها، وقد تَقَدَّم.

قوله: (لَكِنْ أَفْضَلُ الجِهَادِ): هو بإسكان نون (لكنْ)، ورفع (أفضلُ)[3]، وقد تَقَدَّم بزيادة[ح١٥٢٠].

تنبيهٌ: إنَّما جُعِلَ الحجُّ أفضلَ للنِّساء من الجهاد؛ لقلَّة غَنَائِهنَّ[4] فيه[5].

قوله: (حَجٌّ مَبْرُورٌ): تَقَدَّم الكلام عليه غيرَ مرَّةٍ منها في أوَّل (الحجِّ)، ومنها[6]: أنَّه الذي لا يرتكب صاحبُه فيه معصيةً[ح٢٦، ١٥١٩].

٢٧٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَصِينٍ: أَنَّ ذَكْوَانَ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى

(١) هو الثوريُّ، كما صرَّح به العينيُّ في «عمدة القاري» (٣١٧/١٢) والقسطلانيُّ في «إرشاد الساري» (٣٣/٥).

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (تُرى).

(٣) في (ق): (لَكُنَّ أفضلُ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (لَكِنَّ أفضلَ).

(٤) في (ب): (عنائهن).

(٥) انظر «التوضيح» (٣٢٧/١٧).

(٦) في (ب): (ومنه).

عَمَلٍ يَعْدِلُ الجِهَادَ، قَالَ: «لَا أَجِدُهُ» قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ المُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ، فَتَقُومَ وَلَا تَفْتُرَ، وَتَصُومَ وَلَا تُفْطِرَ؟» قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ؟! قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ فَرَسَ المُجَاهِدِ لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا[1] عَفَّانُ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (ابن منصور)، وعليها علامة راويها[2]، قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (قال البخاريُّ[3]: في «الجهاد»[ح٢٧٨٥]، و«الاعتصام»[ح٧٢٩٠]، و«التَّوحيد»[ح٧٤٠٩]: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا عفَّان»، وكذلك لم يَنسِب إسحاقَ عن عفَّان هذا أبو نصر، ولا أحدٌ من شيوخنا في شيء مِن هذه المواضع، ولعلَّه إسحاقُ بنُ منصور، أو إسحاقُ ابن راهُوْيَه) انتهى[التقييد٣/٩٨١]، ولم يتعرَّض لنسبته المِزِّيُّ[4] ولا شيخُنا[التوضيح١٧/٣٢٧].

قوله: (حَدَّثَنَا عَفَّانُ): هذا هو ابنُ مُسْلِم، أبو عثمان الصَّفَّار الحافظ، عن هشام الدَّستوائيِّ، وهمَّامٍ، والطَّبقةِ، وعنه: البخاريُّ، وإبراهيمُ الحربيُّ، وأبو زُرْعة، وأُممٌ/، وكان ثَبْتًا، مِن حُكَّام الجرح والتَّعديل، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٠هـ)، أخرج له الجماعةُ[5]، له ترجمةٌ في «الميزان»؛ منها: (أنَّ ابنَ عَدِيٍّ آذى نفسَه بذِكْرِه له في «كامله»[٥/٣٨٤]، وابنُ الجوزيِّ أجاد في حذفه)[الميزان٣/٨١]، ولكن تَقَدَّم الكلام عليه، ولكن طال به العهدُ[ح٢٤٦]. [١/٣٥١ب]

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هذا هو ابن يحيى العَوْذِيُّ، تَقَدَّم مرارًا، وكذا تَقَدَّم (أَبُو حَصِينٍ): أنَّه بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين، واسمُه[6] عثمان بن عاصم، وتَقَدَّم أنَّ الأسماءَ بالضَّمِّ، والكنى بالفتح[ح١١٠]، وتَقَدَّم (ذَكْوَان): أنَّه أبو صالح السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ): هذا الرجل لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الجِهَادَ، قَالَ: «لَا أَجِدُهُ»): قال شيخُنا: (يريد: إذا أتى المجاهدُ بالصَّلاة في ميقاتها)[التوضيح١٧/٣٢٧].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

(٣) زيد في النسخ: (روى)، وحذفها هو الصواب.

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٩/٤٣٦).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/١٦٠).

(٦) في (ب): (وأنَّه).

قوله: (لَيَسْتَنُّ) أي: لَيَجري، وقيل: لَيَلِجُ في عَدْوِه إقبالًا وإدبارًا، وقيل: (الاستنان): يختصُّ[١] بالجري إلى فوق، وقيل: المَرَح والنَّشاط، وفي «البارع»: (الاستنان كالرَّقص)، وقيل غيرُ ذلك[٢]، وقد تَقدَّم مُطوَّلًا عند قوله: «فاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَو شَرَفَيْن»[ح٢٣٧١].

قوله: (فِي طِوَلِهِ): هو بكسر الطَّاء المهملة، وفتح الواو، ويقال: طِيَل؛ بكسر الطَّاء، وفتح الياء المثنَّاة تحت، والأوَّلُ أكثرُ؛ وهو الحبل، وقيل: الرَّسَن، وهو الطِّوال أيضًا[٣].

قوله: (حَسَنَاتٌ): يجوز كسرُها مُنوَّنةً[٤]، وهي منصوبة، وعلامة النَّصب فيها الكسرة، ويجوز رفعُها مُنوَّنةً، والإعرابان ظاهران.

## ٢- بابٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ يجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ إلى ﴿ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الصف: ١٠-١٢].

٢٧٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ»، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَتَّقِي اللهَ، وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تَقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حَمْزَةَ، وكذا تَقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تَقدَّم (أَبُو سَعِيدٍ): أنَّه سَعْدُ بنُ مالكِ بن سِنان.

قوله: (قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟): هذا القائلُ لا أعرفُه.

قوله: (مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ[٥] فِي سَبِيلِ اللهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ): قال شيخُنا: (ليس على عمومه، فلا يريدُ أنَّه أفضلُ الناس؛ لأنَّه أفضل منه مَن أُوْتِيَ منازل الصِّدِّيقين، وحملَ النَّاسَ على الشرائع والسُّنن، وقادَهُم إلى الخير، وسبَّب لهم أسبابَ المنفعةِ دِينًا ودُنيا، لكن إنَّما أراد -والله أعلم-: أفضل أحوال عامَّة الناس؛ لأنَّه قد يكون في خاصَّتهم من أهل الدِّين والعلم والفضل والضَّبط للسُّنن مَن هو أفضلُ منه). انتهى[التوضيح١٧/٣٢٩].

---

(١) في (ب): (مختص).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥١٦).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٨٤).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٥) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يجاهد).

قوله: (فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ): (الشِّعْب): بكسر الشِّين المعجمة، وإسكان العين المهملة، وبالموحَّدة؛ وهو ما انفرج بين جبَلَين، وقال يعقوبُ[إصلاح المنطق٥]: (الطَّريق في الجبَل)(١).

٢٧٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ المُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ- كَمَثَلِ الصَّائِمِ القَائِمِ، وَتَوَكَّلَ اللهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ بِأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم أعلاه، وكذا (شُعَيْبٌ)، وكذا (الزُّهْرِيُّ)[ح٢٧٨٦]، وتَقَدَّم أنَّ ياء (المُسَيَّبِ) والد (سَعِيد) بالفتح والكسر، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح[ح٢٦]، وتَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ) أعلاه[ح٢٧٨٥].

قوله: (أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ): يحتمل أن يدخلها إثرَ وفاته؛ تخصيصًا للشهداء، أو بعد البعث، وتكون فائدة تخصيصه: كفَّارة لجميع خطايا المجاهد، ولا تُوزَن مع حسناته، ذكره شيخُنا. انتهى(٢).

وقد اختُلِف في دخول الجنَّة قبل الدَّار الآخرة على ثلاثة أقوالٍ؛ والمُصحَّح: أنَّه يدخلها الشهداءُ دون غيرهم، والله أعلم، هذا الذي اختاره أبو عمرَ ابنُ عبد البرِّ(٣)، كما نقله القرطبيُّ عنه(٤).

قوله: (أَوْ يَرْجِعَهُ): هو بفتح أوَّله، ثلاثيٌّ مُعدًّى، وقد قَدَّمتُ فيه لغةً أخرى: أنَّه يقال في المُعدَّى: أَرْجَعَهُ[ح٣٦]، والأصحُّ الثُّلاثيُّ.

قوله: (مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ): إنَّما أدخل (أَوْ) هنا؛ لأنَّه قد يرجع مرَّةً بالأجر وحده، ومرَّةً به وبالغنيمة جميعًا، فأدخل (أو)؛ ليدلَّ على اختلاف الحالَين، لا أنَّه يرجع بغنيمةٍ دونَ أجرٍ، بل أبدًا يرجع بالأجر كانت غنيمة أو لم تكن، نبَّه عليه ابنُ بطَّال، نقله شيخُنا عنه(٥)، وحُكِي أنَّ (أو) هنا: بمعنى: الواو الجامعة على مذهب الكوفيِّين، وقد سقطت في «أبي داود»[د٢٤٩٤]، وفي بعض روايات «مسلم»[م١٩٠٦]، وذهب بعضُهم إلى أنَّها على بابها، وليست بمعنى الواو، وليس بصحيح؛ لحديث عبد الله بن عمرو:

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٦٠).

(٢) انظر «التوضيح» (١٧/٣٣١).

(٣) انظر «الاستذكار» (٣/٩٠).

(٤) هذه الفقرة جاءت في النسخ متأخِّرة بعد قوله: (والأصحُّ الثُّلاثيُّ).

(٥) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٨)، «التوضيح» (١٧/٣٣٠).

(ما من غازيةٍ تغزو فيصيبون الغنيمةَ[١]؛ إلَّا تَعَجَّلوا ثلثي أجورهم ويبقى الثُّلث، وإن لم يصيبوا غنيمةً، تمَّ لهم أجرُهم)[٢].

## ٣- بابُ الدُّعَاءِ بِالجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

**وَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي بَلَدِ رَسُولِكَ.**

قوله: (**بَابُ الدُّعَاءِ بِالجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ**): سرد ابنُ المُنَيِّر ما في الباب كعادته، ثمَّ قال: (مدخلُه مِن الفقه: أنَّ الدعاءَ بالشَّهادة حاصلُه: أن يدعُوَ اللهَ أن يُمَكِّن منه كافرًا يعصي الله؛ فيقتله، وقد استُشكِل إجْزاءُ الدُّعاء بالشَّهادة على القواعد؛ إذ مقتضاها: ألَّا يتمنَّى معصية الله لا له ولا لغيره، ووجْهُ تخريجه على القواعد: أنَّ الدعوة به قصدًا[٣] إنَّما هو نيلُ الدَّرجةِ الرَّفيعةِ المُعدَّةِ للشُّهداء، وأمَّا قتلُ الكافرِ؛ فليس بمقصودِ الدَّاعي، وإنَّما هو مِن ضروراتِ الوجودِ؛ لأنَّ الله تعالى أجرى حكمته[٤] ألَّا ينال تلك الدَّرجة إلا شهيدٌ؛ فلهذا أدخل البخاريُّ هذه التَّرجمة، وعضدها بالأحاديث، ﷺ) انتهى[المتواري١٥٤].

قوله: (**وَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ**[٥] **ارْزُقْنِي شَهَادَةً**) إلى آخره: هذا التَّعليقُ أسنده البخاريُّ في (الحجِّ) فيما يتعلَّق بفضل المدينة[ح١٨٩٠]، وأخرجه ابنُ سعدٍ في «طبقاته»[الكبرى٣/٣٠٧].

٢٧٨٨- ٢٧٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ** بِنْتِ مِلْحَانَ، فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، **فَأَطْعَمَتْهُ وَجَعَلَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ**، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا **يُضْحِكُكَ** يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ **أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ**، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ، يَرْكَبُونَ **ثَبَجَ هَذَا البَحْرِ**، مُلُوكًا عَلَى الأَسِرَّةِ» أَوْ: «مِثْلُ المُلُوكِ عَلَى الأَسِرَّةِ»، **شَكَّ إِسْحَاقُ**، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟

(١) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح» (١٧/٣٣٠): (ويصيبوا ويغنموا)، والمثبت موافق لـ«صحيح مسلم» (١٩٠٦).

(٢) انظر «المفهم» (٣/٧٠٦)، «التوضيح» (١٧/٣٣٠).

(٣) في النسخ: (تعبُّدًا)، والمثبت من مصدره.

(٤) في مصدره: (حكمه).

(٥) قوله: (اللهم): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ، غُزَاةً فِي سَبِيلِ اللهِ»، كَمَا قَالَ فِي الأُوْلَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الأَوَّلِينَ»، فَرَكِبَتِ البَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ البَحْرِ، فَهَلَكَتْ.

قوله: (يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ): هي بالرَّاء، وهذا معروفٌ مشهورٌ جدًّا عند أهله، وهي أختُ أمِّ سُلَيم، واسمُ أمِّ حَرَام مُلَيكة، وقال الذَّهبيُّ: (يقال: الغُمَيصاء والرُّمَيصاء(١)، قال غيرُ واحدٍ: إنَّ اسمها مُلَيكة)[التذهيب١١/١٩٥](٢)، وقال ابنُ عبد البَرِّ: (لم أقف لها على اسمٍ صحيحٍ). انتهى[الاستيعاب٩٤٨]، وفي «أبي داود» تسميتها بمُلَيكة(٣)، قال النَّوويُّ: (واتَّفق العلماءُ على أنَّها كانت مَحرَمًا له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، واختلفوا في كيفيَّة ذلك؛ فقال ابنُ عبد البَرِّ وغيرُه: كانت إحدى خالاته من الرَّضاعة[التمهيد١/٢٢٦]، وقال آخرون: بل كانت خالةً لأبيه؛ لأنَّ عبد المطَّلب كانت أمُّه من بني النَّجَّار). انتهى[المنهاج١٣/٥٩]، وقال شيخُنا عنِ ابنِ الجوزيِّ: (إنَّه سمع من بعض الحُفَّاظ يقول: كانت أمُّ سُلَيم أختَ آمنة من الرَّضاعة[كشف المشكل٣/٢٠٥]). انتهى[التوضيح١٧/٣٣٦]، وقيل: إنَّه ليس بينهما رضاعٌ مُحرِّم، قاله شيخُ شيوخِنا الحافظُ الدِّمياطيُّ عبدُ المؤمن بن خلف في «جزء مفرد»، وإنَّما هو مِن خصائصه. انتهى، وسيأتي في (باب فضل مَن جَهَّزَ غَازِيًا أو خَلَفَه بِخَيْرٍ) تعليلُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخولَهُ عليها(٤) بالرَّحمة لها؛ لكون أخيها(٥) قُتِل معه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[ح٢٨٤٤]، وقال شيخُنا عنِ ابنِ العربيِّ: (إنَّه ذُكِر عن بعض العلماء أنَّ هذا مخصوصٌ به(٦)، أو يُحمَل على أنَّه قبلَ الحجاب، إلَّا أنَّ «تَفْلِي رَأْسَهُ» يُضعِّفُ هذا(٧)) [التوضيح١٧/٣٣٦]/. [١/٣٥٢أ]

(١) في (ب): (يقال: الرميصاء والغميصاء).

(٢) والذي في «سير أعلام النبلاء» (٣/٢٧٠)، و«تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٩٢): (أنَّ الغميصاء أو الرميصاء هو اسم أم سُليم)، وهما أحد الأقوال في اسمها، كما تقدم عند الحديث (١٣٠).

(٣) زيد في (ب): (انتهى)، ولم أقف في «سنن أبي داود» على أنَّ اسمها مليكة، والذي فيه (٦١٢): (عن أنس بن مالك: أنَّ جدَّته مليكة)، وفيه أيضًا (٢٤٩٢): (عن أخت أمِّ سُلَيم الرُّميصاء)، وقال عقبه: (الرُّميصاء أختُ أمِّ سُليم من الرَّضاعة).

(٤) في حديث أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ دخوله على أمِّ سليم، لا على أمِّ حرام، وعلَّة الدخول مشتركة بينهما للأخوَّة.

(٥) في (أ): (أخوها)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب، وفي (ب): (إخوتها)، وليس بصحيح.

(٦) (به): سقط من (ب).

(٧) انظر «عارضة الأحوذي» (٤/١٢٩).

قوله: (وَجَعَلَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ)(١): (تَفْلِي): هو بفتح أوَّله، وإسكان الفاء، واعلم أنَّ شيخَنا(٢) في «الخصائص» -وهو كتابٌ مفردٌ قرأتُه عليه- نَقَلَ عن «الشفاء» لابن سَبُع أنَّه ﷺ لم يكن القَمْل يؤذيه؛ تعظيمًا وتكريمًا(٣)، وهذا يحتمل سببين؛ أحدُهما: أنَّه لم يكن عليه قَمْلٌ بالكلِّيَّة، أو عليه ولا يؤذيه، والاحتمال الثَّاني أظهرُ؛ لهذا الحديثِ، ولحديث: «تَفْلي ثوبَهُ»، والله أعلم.

قوله: (عُرِضُوا عَلَيَّ): (عُرِض): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ): (الثَّبَج)؛ بفتح الثَّاء المثلَّثة، والباء الموحَّدة، وبالجيم: ظهرُ البحر، وفي رواية أخرى: (يركبون ظهر هذا البحر)[م (١٩١٢) (١٦١)]، و(الثَّبَج): ما بين الكتفين. انتهى، وفي «أمالي القالي»: ثَبَجُ البحرِ: ظهرُه، وقيل: معظمُه، وقيل: قوته، قاله شيخنا(٤).

قوله: (شَكَّ إِسْحَاقُ): هو إسحاقُ بنُ عبد الله بن أبي طلحة المذكورُ في سند الحديث، وهو ابنُ ابنِ أختِ أمِّ حَرَام بنتِ مِلْحَان، جدَّتُه أمُّ سُلَيم أمُّ أنسٍ.

قوله: (فِي زَمَنِ(٥) مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ): ليس المرادُ بـ(زمن معاوية) زمنَ خلافتِه؛ إنَّما المراد: أنَّه كان عليهم في الغزو من جهة عثمان بن عفَّان، وقيل: بل كان ذلك في خلافة معاوية، قال القاضي: (وهو الأظهر في دلالة قوله: في زمانه). انتهى[إكمال المعلم ٦/٣٤٠]، والأوَّل هو الصَّحيح؛ لأنَّها تُوُفِّيَت سنة سبع وعشرين، قيل: بقُبْرُس، وفي هذا «الصَّحيح»: (فنزلوا الشَّأمَ، فقُرِّبت إليها دابَّة؛ لتركَبَها، فصُرِعَت فماتت)[ح ٢٧٩٩]، وقيل: تُوُفِّيَت سنة ثمان وعشرين(٦)، وكلاهما يردَّان أنَّ ذلك كان في خلافة معاوية.

قوله: (فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا): جاء في بعضِ طُرُقِه: أنَّ دابَّتَها كانت بغلةً(٧).

---

(١) زيد في (ب): (فعلى هذا).

(٢) زيد في النسخ وهو في (أ) مستدرك: (قال)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٣) انظر «غاية السول» (ص٣٠٦).

(٤) انظر «التوضيح» (١٧/٣٣٩).

(٥) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (زمان).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٣٨).

(٧) انظر «صحيح مسلم» (١٩١٢) (١٦١).

## ٤ - بابُ دَرَجَاتِ المُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ

**يُقَالُ: هَذِهِ سَبِيلِي، وَهَذَا سَبِيلِي.**

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿غُزَّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]: وَاحِدُها: غَازٍ، ﴿هُمْ دَرَجَتٌ﴾ [آل عمران: ١٦٣]: لَهُمْ دَرَجَاتٌ.

قوله: (**يُقَالُ: هَذِهِ سَبِيلِي، وَ: هَذَا سَبِيلِي**): يعني: أنَّ (السَّبيل) -وهو الطَّريق- يُؤنَّث ويُذكَّر، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]؛ فذكَّر(١)، والله أعلم.

٢٧٩٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: **حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ**، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا»، **فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ**؟ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِئَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ **فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ** وَأَعْلَى الجَنَّةِ **أُرَاهُ**، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ».

**قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ: «وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ».**

قوله: (**حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وأنَّه ابنُ سليمان، وأنَّه فَرْدٌ في الكتب السِّتَّة[ح٥٩].

[قوله]: (**فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ؟**): قال بعض حُفَّاظ العصر: (المستأذِن في ذلك مُعاذُ بن جَبَل، أخرجه التِّرمذيُّ مِن حديثه[ت٢٥٣٠]). انتهى[هُدى٣٠٥]، وهنا: أنَّهم قالوا؛ فمِنَ القائلين على هذا مُعاذٌ.

قوله: (**فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ**): هو البستان بلُغَةِ الرُّوم -وقيل: بالسريانيَّة، وقيل: بالنَّبَطيَّة، أي: فنُقِل إلى لسان العرب- وقيل: الكرم، وهو ههنا: ربوة الجنَّة، [و]هو أوسطُ الجنَّة وأعلاها وأفضلُها، وجمع (فِرْدوس): فراديس(٢).

قوله: (**فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ**) أي: أفضلُها.

---

(١) (فذكر): سقط من (ب).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢١٣)، «التوضيح» (١٧/٣٤٩-٣٥٠).

قوله: (أُرَاهُ): هو بالهمزة المضمومة، أي: أظنُّه، وهذا الظَّنُّ من كلام الرَّاوي، ظنَّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «وفوقه عرش الرَّحمن»، ولهذا قال البخاريُّ عقيبه: (**قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ: «وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ»**) أي: من غير أن يظنَّ، بل جزم بذلك، وسيأتي هذا التَّعليق مسندًا في (كتاب التَّوحيد) في (باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]) عن إبراهيمَ بنِ المنذر، عن مُحَمَّد بن فُلَيح، عن أبيه به[ح٧٤٢٣].

قوله: (**وَفَوْقُهُ**): هو بضَمِّ القاف، وقيل: بالفتح(١)، قال ابنُ قُرْقُول: (بضَمِّ القاف على معنى: أعلاه عرشُ الرَّحمن، كذا ضبطه الأَصيليُّ، وعند غيره بالنَّصب على الظَّرف، قال القاضي: «فوقَه»: ضبطه الأَصيليُّ، قال القاضي: ولا أعرف له معنًى(٢)، قلت: وعندي أنَّ الذي قاله عنه وَهَمٌ، إنَّما ضبطه كما قلناه، وكذا رأيتُ بخطِّ القاضي في أصله عن الأَصيليِّ). انتهى[مطالع٥/٢٧٥]، وقال ابنُ قيِّم الجوزيَّة شمسُ الدِّين في «حادي الأرواح» في آخر الباب الثَّالث عشر: (قال شيخنا أبو الحجَّاج المِزِّيُّ: والصَّواب: رواية مَن روى: «وفوقُه» على أنَّه اسمٌ، لا ظرف، أي: وسقفه عرش الرَّحمن). انتهى[حادي٤٧].

والضَّمير في (وفوقه) يوهم عوده لـ(الفردوس)، بل هو راجع إلى (الجنَّة) كلِّها(٣).

٢٧٩١ - **حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَمُرَةَ** قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي** فَصَعِدَا بِيَ الشَّجَرَةَ، فَأَدْخَلَانِي دَارًا، هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، قَالَ: أَمَّا هَذِهِ الدَّارُ؛ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ إسماعيلَ التَّبُوذَكيُّ، وكذا تَقَدَّم (**جَرِيرٌ**): أنَّه ابنُ حَازم؛ بالحاء المهملة، وتَقَدَّم أيضًا (**أَبُو رَجَاءٍ**): أنَّه عِمْران بن تَيْم، ويقال: ابن مِلْحَان، أبو رَجاء العُطَارِديُّ، و(**سَمُرَةَ**): هو ابنُ جُنْدب، تَقَدَّمَ الكلامُ على بعضِ ترجمتِه(٤)، صحابيٌّ شهيرٌ.

قوله: (**رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي**): هما: جبريل وميكائيل، كما صرَّحا بذلك فيما تَقَدَّم في (الجنائز): «وأنا جبريل، وهذا ميكائيل»[ح١٣٨٦].

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) كذا نقل عنه، والذي في «مشارق الأنوار» (٢/٣٩١): (بضمِّ الفاء [فُوقه] ضبطه الأَصيليُّ... ولا أعرف للضمِّ وجهًا)، وفي بعض نسخ «المشارق»: (بضمِّ القاف).

(٣) انظر «التنقيح» (٢/٦٢٢).

(٤) الذي تقدَّم في الحديث (١١٤٣) أنَّه صحابيٌّ مشهورٌ ﵁، وانظر ترجمته في «الاستيعاب» (ص٣٠٠)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٣٠).

## ٥ - بابُ الغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَقَابِ قَوْسِ أَحَدِهِمْ مِنَ الجَنَّةِ

قوله: (بَابُ الغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ): (الغَدوة): من أوَّل النَّهار إلى الزَّوال[(١)]، و(الرَّوحة): من الزَّوال إلى اللَّيل[(٢)]، وهما بالفتح، وهو المرَّة من الغُدُوِّ والرَّواح، وسيجيء الكلامُ عليهما أيضًا[ح٦٤١٥]، وأمَّا (الغُدوة) -بالضَّمِّ-؛ فمِن صلاة الغداة إلى طلوع الشَّمس[(٣)].

قوله: (وَقَابِ قَوْسِ أَحَدِهِمْ[(٤)]) أي: قدر طولها، ويحتمل: قدر رميتها، يقال: قاب رُمح، وقاد رمح، وقِيد رمح، وقِدَى رمح، وقِدَة[(٥)]، وقيل في قوله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩]: [القوس][(٦)] ههنا: الذِّراع بلغة أزد شنوءة، وقيل: قدر قوسين، وقيل: (القاب): ظُفْرُ القوس؛ وهو ما وراء معقد الوَتَر[(٧)].

**٢٧٩٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».**

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هذا تَقَدَّم أنَّه ابنُ خالد الكرابيسيُّ الحافظُ، وكذا تَقَدَّم (حُمَيْدٌ): أنَّه الطَّويل، ابنُ تِيْر، ويقال: تِيْرَويه.

قوله: (لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ رَوْحَةٌ): تَقَدَّم الكلام عليهما أعلاه[قبل ح٢٧٩٢].

قوله: (أَوْ رَوْحَةٌ): (أو) هنا: للتقسيم، لا للشَّكِّ، وسيأتي في (الرِّقاق) أيضًا إن شاء الله تعالى[ح٦٤١٥].

قوله: (خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا): يعني: ثواب ذلك في الجنَّة خيرٌ من الدُّنيا، وقيل في مثل هذا: خيرٌ من أن يتصدَّق بما في الدُّنيا إذا ملكها فأنفقها في وجوه البِرِّ والطَّاعة غير الجهاد، وقال القرطبيُّ: (أي: الثَّواب الحاصل في مشْيَةٍ واحدةٍ في الجهاد خيرٌ لصاحبه/ من الدُّنيا كلِّها لو جُمِعت بحذافيرها)[المفهم ٣/٧٠٩]، [١/٣٥٢ب]
وقال المُهلَّب: هما خير مِن زمن الدُّنيا؛ لأنَّهما في زمن قليل، أي: ثواب هذا الزَّمن القليل في الجنَّة

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٣٠).
(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٩٣).
(٣) انظر «النهاية» (٣/٣٤٦) مادة (غدو).
(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَحَدِكُمْ).
(٥) في النُّسخ: (وقيده)، والمثبت موافقٌ لما في «المشارق» و«المطالع».
(٦) (القوس): مثبت من «المشارق».
(٧) الكلام بتمامه لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٥/٤٠٠)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٤٣-٤٤٤).

خيرٌ من زمن الدُّنيا كلِّها، وكذا قوله: «لَقَابُ قَوسٍ فِي الجَنَّةِ»؛ يريد: ما صغر في الجنَّة من المواضع خيرٌ من المواضع كلِّها، فأخبر في هذا الحديث أنَّ قِصَرَ الزَّمان وصِغَرَ المكان في الآخرة خيرٌ من طويل الزَّمان وكِبَرِ المكان في الدُّنيا، نقله شيخُنا(١).

٢٧٩٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَقَابُ قَوْسٍ فِي الجَنَّةِ** خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرُبُ»، وَقَالَ: «لَغَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرُبُ».

قوله: (**وَلَقَابُ(٢) قَوْسٍ**): تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا[قبل ح٢٧٩٢].

٢٧٩٤- **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، عَنْ **أَبِي حَازِمٍ**، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الرَّوْحَةُ وَالغَدْوَةُ** فِي سَبِيلِ اللهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة -والباقي معروفٌ، بل الكلُّ معروفٌ عند أهله- ابنُ عُقْبةَ السُّوائيُّ، وكذا تَقَدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه سُفيان بنُ سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو حَازِمٍ**): أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّ اسمَه سَلَمةُ بنُ دِينار، الأعرجُ المدنيُّ.

قوله: (**الرَّوْحَةُ وَالغَدْوَةُ**): تقدَّم عليهما الكلام قريبًا[قبل ح٢٧٩٢].

٦- بابُ **الحُورُ** العِينُ، وَصِفَتُهِنَّ **يَحَارُ فِيهَا** الطَّرْفُ؛ شَدِيدَةُ سَوَادِ العَيْنِ شَدِيدَةُ بَيَاضِ العَيْنِ ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ﴾ [الدخان: ٥٤]: **أَنْكَحْنَاهُمْ**.

قوله: (**يَحَارُ فِيهَا**): هو بفتح المثنَّاة تحت، وتخفيف الحاء المهملة، وبعد الألف راءٌ، يقال: حار يَحارُ حَيْرة وحَيْرًا، أي: تحيَّر في أمره؛ فهو حيرانُ، وهذا من (حَيَر)(٣)، و(**الحُور**): مِن (حَوَر)، فليس هذا مِن اشتقاق هذا، والله أعلم.

قوله: (﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ﴾ [الدخان: ٥٤]: **أَنْكَحْنَاهُمْ**): هذا خلافُ المشهور عند المفسِّرين في معناه، بل معناه: قرنَّاهم، و(نكح): لا يتعدَّى بالباء.

(١) انظر «التوضيح» (١٧/٣٥٥-٣٥٦).
(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لَقَابُ)، بلا واو.
(٣) انظر «الصحاح» مادة (حير).

٢٧٩٥- ٢٧٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنَّ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدَ، لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى».

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَرَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ غَدْوَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَقَابُ قَوْسِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ أَوْ مَوْضِعُ قِيدِ -يَعْنِي: سَوْطَهُ- خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ؛ لأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا، وَلَمَلأَتْهُ رِيحًا، وَلَنَصِيفُهَا عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ، تَقَدَّم مرارًا، ولماذا نُسِب[ح٩]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو إِسْحَاقَ) هذا: أنَّه إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث، أبو إسحاق الفزاريُّ، تَقَدَّم، و(حُمَيْد) هذا: هو الطَّويلُ، حُمَيدُ بن تِيْر، ويقال: ابنُ تِيْرَويه.

قوله: (وَأَنَّ لَهُ الدُّنْيَا): هو بفتح همزة (أَنَّ)، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (إِلَّا الشَّهِيدَ): هو مَنصوبٌ على الاستثناء، و(الشَّهيد): معلومٌ أنَّه القتيلُ في سبيل الله؛ لأنَّ ملائكةَ الرَّحمةِ تشهده(١)، أو لأنَّ أرواحَهم حضرت دار السَّلام، وأرواحَ غيرِهم لا تشهدها إلى يوم القيامة، أو لأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وملائكتَه شهودٌ له بالجنَّة، أو لأنَّه ممَّن يشهد يومَ القيامة على الأمم الخالية، أو لسقوطه على الشَّاهد، أي: الأرض، أو لأنَّه حَيٌّ عند الله حاضرٌ، أو لأنَّه يشهد ملكوتَ الله وملكه(٢).

**تنبيهٌ**: الشَّهيد ثلاثة أقسام: **شهيدٌ في الدُّنيا والآخرة**: وهو المقتول في حرب الكفَّار بسبب من أسبابه، فإن تُوُفِّيَ بعد انقضاء الحرب أو في قتال البغاة؛ فغيرُ شهيدٍ في الأظهر عند الشَّافعيَّة؛ يعنون: في الغُسل والصَّلاة(٣)، وشهيدٌ في الآخرة دون أحكام الدُّنيا: وهم المذكورون في الأحاديث، وسيأتون قريبًا في (باب الشَّهادة سبع سوى القتل)[قبل ح٢٨٢٩]، وشهيد في الدُّنيا دون الآخرة: وهو مَن غلَّ من الغنيمة، أو مَن قُتِل مُدبِرًا(٤).

---

(١) في (ب): (ملائكة الرَّحمن يشهده).

(٢) انظر «تهذيب اللغة» (٤٧/٦-٤٨)، «شرح مسلم» (٢٧/١٣-٢٨)، «التوضيح» (٣٦٢/١٧-٣٦٣).

(٣) انظر «المجموع» (١٥٨/٥).

(٤) انظر «المجموع» (١٦٠/٥).

قوله: (قَالَ: وَسَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ): القائلُ ذلك هو حُمَيدٌ -هو[١] الطَّويل- المذكورُ في السَّند، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (وَلَقَابُ قَوْسِ أَحَدِكُمْ): تَقَدَّم الكلام على (القاب) قريبًا جدًّا[قبل ح٢٧٩٢].

قوله: (أَوْ مَوْضِعُ قِيدِ[٢]؛ يَعْنِي: سَوْطَهُ): (القِيْد): بكسر القاف، وبالمثنَّاة تحت السَّاكنة، ثمَّ دال مهملة مكسورة غير مُنوَّنة، قال ابن قُرْقُول: (أي: قَدْر)[مطالع ٥/٤١٤]، وكذا في «النِّهاية» لابن الأثير[٣]، وعن الصَّغانيِّ اللُّغويِّ: (كذا وقع في النُّسخ: «قِيْد»؛ بزيادة الياء، إنَّما هو «قِدٌّ»؛ بتشديد الدال لا غير؛ وهو السَّوط المُتَّخَذ مِن الجلد الذي لم يُدبَغ، ومَن رواه: «قَيده» -بفتح القاف- فقد صحَّف وغيَّر)، انتهت، والذي قاله ابنُ قُرْقُول وابنُ الأثير أحسنُ[٤]، والله أعلم.

قوله: (خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا): تَقَدَّم الكلام على ذلك[٥] قريبًا جدًّا؛ [فانظره[ح٢٧٩٢].

قوله: (وَلَنَصِيفُهَا): (النَّصِيْف): بفتح النُّون، وكسر الصاد المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء، وهو الخمار، وقيل: المِعْجَر[٦]؛ وهو بكسر الميم، وإسكان العين المهملة، وفتح الجيم، ثمَّ بالراء، وهو ما تشدُّه المرأةُ على رأسها[٧].

قوله: (خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا): تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا جدًّا][٨][ح٢٧٩٢].

## ٧- بابُ تَمَنِّي الشَّهَادَةِ

قوله: (بَاب تَمَنِّي الشَّهَادَةِ): تَقَدَّم الكلام عليه في الورقة التي قبل هذه؛ فانظره، فإنَّه حسن[قبل ح٢٧٨٨].

٢٧٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَطِيبُ

(١) (هو): ليس في (ب).

(٢) في «اليونينيَّة»: (قِيدِ).

(٣) انظر «النهاية» (٤/١٣١) مادة (قيد).

(٤) وهو الذي رجَّحه الحافظ في «الفتح» (٦/١٥)، وردَّ دعوى التصحيف، لكن يشكل عليه قوله: (موضع) قبل (قيد) في الحديث، والله أعلم.

(٥) في (ب): (الكلام عليه).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٧٠).

(٧) انظر «الصحاح» مادة (عجر).

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ب).

أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَلَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ؛ مَا تَخَلَّفْتُ عَنْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا فَأُقْتَلُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وتَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وتَقَدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وتَقَدَّم (**سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ**): أنَّه بفتحِ ياء (المسيَّب) وكسرِها، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح، وتَقَدَّم (**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**عَنْ سَرِيَّةٍ**): تَقَدَّم[ح٣٦] أنَّ (السَّرِيَّة): قطعةٌ من الجيش ما بين خمسةِ[1] أنفسٍ إلى ثلاثِ مئةٍ، قاله يعقوبُ[2]، وقال الخليل: (هي نحوُ أربع مئة)[العين٧/٢٨١].

قوله: (**لَوَدِدْتُ**): هو بكسر الدَّال الأولى، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

**تنبيهٌ**: هذا من كلامه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونقل شيخُنا عنِ ابنِ التِّين: (أنَّه رأى مَن يقول: إنَّه من كلام أبي هريرة، وهو بعيدٌ). انتهى[التوضيح١٧/٣٦٦]، وقال ابنُ التِّين أيضًا حكاية: (يحتمل أنَّه قاله قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقيل: بعده، والخبر على المبالغة في فضل الجهاد والقتل فيه)، قال: (وهذا أشبهُ). انتهى[3].

قوله: (**ثُمَّ أُحْيَا**): هو بضَمِّ الهمزة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا الثاني، والثالث، وهذا ظاهرٌ، وأمَّا قولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «باسمك أَحيا»[4]؛ هو بفتح الهمزة، وهذا ظاهرٌ أيضًا إلَّا أنِّي سُئِلت عنه، وسمعت عن بعض مَن يتعاطى الحديث أنَّه قاله بضَمِّ الهمزة، والله أعلم.

٢٧٩٨ - **حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، **عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ هِلَالٍ**، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «**أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ**، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ، **ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفُتِحَ لَهُ**»، وَقَالَ: «مَا يَسُرُّنَا أَنَّهُمْ عِنْدَنَا»، قَالَ أَيُّوبُ: أَوْ قَالَ: «مَا يَسُرُّهُمْ أَنَّهُمْ عِنْدَنَا» وَعَيْنَاهُ **تَذْرِفَانِ**.

---

(١) في (ت): (خمس)، والمثبت حملًا على المعنى؛ لأنَّه أراد خمسة رجال، أو خمسة أشخص، وشخصُ الرجلِ نفسُه.

(٢) انظر «المخصَّص» (٣/١٨٧).

(٣) انظر «التوضيح» (١٧/٣٦٦).

(٤) يعني: حديث: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ: «بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا»)، أخرجه البخاريُّ (٦٣١٢) من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلمٌ (٢٧١١) من حديث البراء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ): هو بفتح الصاد المهملة، وتشديد الفاء، وبالراء[(١)]، و(الصُّفر) الذي تُعمَل منه الأواني بالضَّمِّ، وأبو عُبيدة يقوله بالكسر[(٢)]، وقد تَقَدَّم أنَّه النُّحَاس مُطَوَّلًا[ح١٩٧].

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): هذا[(٣)] تَقَدَّم[(٤)] أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ): تَقَدَّم[ح٦١٠] أنَّ كلَّ ما في الكتب السِّتَّة (حُمَيدٌ عن أنس)؛ فهو الطَّويل، إلَّا في حديثَين؛ أحدُهما في «البخاريِّ» و«النَّسائيِّ»: «أخذ الرَّاية زيد فأُصِيب»[ح١٢٤٦، س٢٦/٤]، والثاني: في «البخاريِّ» فقط: «كأنِّي أنظرُ إلى غبارٍ ساطعٍ في سِكَّة بني غَنْم، موكب جبريل»[ح٣٢١٤]؛ فإنَّهما عن حُمَيد ابن هلال عن أنس.

وقد قَدَّمتُ أنَّ حُمَيدَ بنَ هلال عَدَويٌّ؛ عَدِيُّ تميم، بصريٌّ، يروي عن أنسٍ، وعبدِ الله بن مُغفَّل[(٥)]، وهشامِ بنِ عامر، وعبدِ الله بن الصَّامت، ومُطرِّفِ ابن الشِّخِّير، وخَلْقٍ، وعنه: أيُّوبُ، وابنُ عَون، وشعبةُ، وخلقٌ، قال يحيى القطَّان: (كان ابن سيرين لا يرضاه)؛ يعني: لكونه دخل في شيءٍ من عمل السُّلطان، وقال ابنُ[(٦)] مَعِين: (ثقة)[(٧)]، مات في ولاية خالد بن عبد الله على العراق، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٦١٦/١]، وصحَّح عليه[(٨)]/. [٣٥٣/١أ]

قوله: (أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ): تَقَدَّم الكلام على وقت بعث هذا الجيش إلى مُؤْتَة، وأنَّ الأمراءَ زيدَ بنَ حارثة وجعفرَ بنَ أبي طالب وعبدَ الله بنَ رَواحة قُتِلوا، وكم كان جيش المسلمين، وكم كان جيش الكفَّار بما فيها مِن الخلاف، في (الجنائز)، فانظره[ح١٢٤٦].

قوله: (ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ): تَقَدَّم ما قاله مُغُلْطاي في «سيرته الصُّغرى»؛ فانظره في (الجنائز)[ح١٢٤٦].

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤٨٤/٣٢).
(٢) انظر «الصحاح» مادة (صفر).
(٣) زيد في (أ): (هو).
(٤) في (ب): (تَقَدَّم هذا).
(٥) في (ب): (المغفل).
(٦) (ابن): سقط من (ب).
(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٢٣١/٣).
(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٣/٧).

قوله: (فَفُتِحَ لَهُ): تَقَدَّم الكلام على هذا، وأنَّ ظاهرَ هذا أنَّ جيشَ المسلمين انتصر، وقد ذكرتُ فيه ثلاثةَ أقوالٍ[ح١٢٤٦]، وستأتي إن شاء الله تعالى[ح٤٢٦٢].

قوله: (تَذْرِفَانِ): هو بالذَّال المعجمة الساكنة، وكسر الراء، يقال: ذرَفت عينُه تذرِف -الماضي بالفتح، والمستقبل بالكسر-؛ إذا انصبَّ دمعُها، ذَرْفًا وذَرَفانًا[1] وذُروفًا، وقيل: الذُّروف: [دمعٌ] بغير بكاء[2].

## ٨- بابُ فَضْلِ مَنْ يُصْرَعُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَمَاتَ؛ فَهُوَ مِنْهُمْ

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]، ﴿وَقَعَ﴾: وَجَبَ.

قوله الآية التي تلاها: (﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠]): هذه الآية أُنزِلت في ضَمْرَةَ بنِ الفَيْضِ بنِ كذا ضَمْرَةَ بن زِنْبَاع الخُزَاعِيِّ، لمَّا أُمِروا بالهجرة وكان مريضًا، فأمر أهلَه أن يفرشوا له على سرير ويحملوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: ففعلوا، قال: فأتاه الموتُ وهو بالتَّنعيم، فنزلت هذه الآية، قاله سعيد بن جبير[3]، وقال: إنَّه كان مصابًا ببصره، وفي «تجريد الذَّهبيِّ»: (ضَمْرة بن العِيْص[4] بن ضَمْرة الخُزاعيُّ) انتهى[التجريد١/٢٧٣]، وفي «التَّجريد» أيضًا: (أنَّه ضَمْرَة بن عمرو الخُزاعيُّ، وقيل: ضَمْرة بن جُنْدب، وقيل: ضَمْضَم، هاجر[5] فأدركه أجلُه في الطَّريق). انتهى[التجريد١/٢٧٣]، وقد[6] قيل في ضَمْرَة هذا: أبو ضَمْرَة بن العِيْص[7]، والصَّحيح: ضَمْرة، لا أبو ضَمْرة، ويقال: نزلت في ...[8].

---

(١) في النُّسخ: (ذرافانًا)، والمثبت من «المطالع».

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٧٢).

(٣) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٣/٢٤٩١).

(٤) في مصدره: (بن أبي العيص).

(٥) في (ب): (وقيل: خرج مهاجرًا).

(٦) (قد): ليس في (ب).

(٧) في (أ) و(ب): (العيس)، والمثبت من «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٨٠).

(٨) أُخلي في النسختين بياضٌ، وذكر الواحديُّ في «أسباب النزول» (ص١٧٠) أنها نزلت في حبيب بن ضَمرة الليثيِّ، وقد اختُلِف فيمَن نزلت فيه هذه الآيةُ اختلافًا كبيرًا، فذكر ابنُ الجوزيِّ في «زاد المسير» (١/٤٥٨) ستَّة أقوالٍ: ضَمْرَة ابن العِيْص، العِيْص بن ضَمْرَة، ضَمْرَة الجُنْدَعيّ، سَبْرة، رجلٌ من بني كنانة، خالد بن حِزام أخو حَكيم بن حِزام، وذكر القرطبيُّ ثلاثةً من هذه الأقوال في «الجامع لأحكام القرآن» (٧/٦٨-٦٩) وزاد: جُنْدُع بن ضَمْرَة، حَبيب=

**تنبيهٌ**: وقع في «تفسير ابن عبد السَّلام» الشَّافعيِّ: (أنَّها نزلت في أَكْثَم بن صيفيٍّ). انتهى، وأكثم هذا مِن حكماء العرب، والصَّحيح: لم يُسلِم، وأخطأ أبو نُعَيم في عدِّه في الصَّحابة[(١)]، والله أعلم.

٢٧٩٩- ٢٨٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ**، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَتِهِ **أُمِّ حَرَامٍ** بِنْتِ مِلْحَانَ قَالَتْ: نَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَتَبَسَّمُ، فَقُلْتُ: مَا أَضْحَكَكَ؟ قَالَ: «أُنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي **عُرِضُوا عَلَيَّ** يَرْكَبُونَ هَذَا الْبَحْرَ **الأَخْضَرَ** كَالْمُلُوكِ عَلَى الأَسِرَّةِ»، قَالَتْ: فَادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، **ثُمَّ** نَامَ الثَّانِيَةَ، فَفَعَلَ مِثْلَهَا، فَقَالَتْ مِثْلَ قَوْلِهَا، فَأَجَابَهَا مِثْلَهَا، فَقَالَتِ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتِ مِنَ الأَوَّلِينَ»، فَخَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ غَازِيًا أَوَّلَ مَا رَكِبَ الْمُسْلِمُونَ الْبَحْرَ **مَعَ مُعَاوِيَةَ** رضي الله عنه، فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوَتِهِمْ قَافِلِينَ، فَنَزَلُوا الشَّأْمَ، فَقُرِّبَتْ إِلَيْهَا دَابَّةٌ لِتَرْكَبَهَا، فَصَرَعَتْهَا فَمَاتَتْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): هذا هو ابن سعيد الأنصاريُّ، وقد تَقدَّم، وكذا تَقدَّم (**مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ**): أنَّه بفتح الحاء، وتشديد الموحَّدة، وتَقدَّم مَن يقال له: (حَبَّان)؛ بالفتح مع تشديد[(٢)] الموحَّدة في «البخاريِّ» و«مسلم»، ومَن يقال له: (حِبَّان)؛ بالكسر مع تشديد الموحَّدة فيهما[ح٥٧٤]، وكذا تَقدَّم (**أُمُّ حَرَامٍ**): أنَّها بالحاء المهملة والرَّاء، وأنَّ اسمها مُلَيكةُ، ومتى تُوُفِّيَت[ح٢٧٨٨].

---

= ابن ضَمْرة، ضَمْرة بن جُنْدُب -ويقال: جُنْدُب بن ضَمْرَة-، ضَمْرَة بن بَغِيض، ضَمْرَة بن نُعيم، ضَمْرة بن خُزاعة، وانظر الاختلاف في اسم المهاجِر واسم أبيه في «الإصابة» (١/٢٥١) و(٢/٢١٢)، وانظر كلام ابن كثير في «تفسيره» (١/٤٨٣) في أنَّها نزلت في خالد بن حزام.

(١) انظر «معرفة الصحابة» (١/٣٤٢)، «الاستيعاب» (ص٧٧)، هذا وقد رجَّح الحافظ في «الإصابة» (١/١١٠) أنَّه أسلم؛ حيث ذكره في القسم الثالث، وقال في ترجمته: (قال ابن عبد البر: ذكره ابن السكن في «الصحابة»، فلم يصنع شيئًا، والحديث الذي ذكره هو: ولما بلغ أَكْثَمَ بن صَيْفِيّ مخرجُ النبيِّ ﷺ؛ أراد أن يأتيه، فأبى قومه أن يَدَعُوه، قال: فليأتِ مَن يبلِّغُه عنِّي ويبلِّغُني عنه...) الحديث وفيه: (قال: أي قوم؛ إنَّه يأمر بمكارم الأخلاق وينهى عن ملائمها، فكونوا في هذا الأمر رؤوسًا ولا تكونوا فيه أذنابًا، فلم يلبث أن حضرته الوفاة، فقال: أوصيكم بتقوى الله، وصلة الرحم... فذكر باقي الحديث في وصيته، قال ابن عبد البر: «ليس في هذا الخبر ما يدُلُّ على إسلامه»، قال ابن فتحون: قد ذكره الباورديُّ في «الصحابة» كما ذكره ابن السكن، وأخرج الخبر عن إبراهيم بن يوسف عن المنكدر، لكن قد ذكره الأموي في «المغازي» قال: حدَّثني عمِّي، عن عبد الله ابن زياد: حدَّثني بعضُ أصحابنا عن عبد الملك ابن عُمَير نحوه، وزاد: أنَّه قُرِّب له بعيره، فركب متوجِّهًا إلى النبيِّ ﷺ، فمات في الطريق، قال: ويقال: نزلت فيه هذه الآية: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾... الآية)، والله أعلم.

(٢) في (ب): (بالفتح وتشديد).

قوله: (عُرِضُوا عَلَيَّ): (عُرِضوا)؛ بضَمِّ العين: مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (الأَخْضَرَ): الظَّاهر أنَّ معناه: الأسود، والله أعلم(١).

قوله: (مَعَ مُعَاوِيَةَ): تَقَدَّم الكلام عليه؛ هل هو في خلافته كما هو ظاهرُ روايةٍ أخرى، أو كونه أميرًا من جهة عثمان؟ وقد رجَّحتُ هذا؛ لما ذُكِرَ في تاريخ وفاتها أنَّها في سنة ثمان وعشرين أو في سبع وعشرين، وهذان في خلافة عثمان، وكذا تَقَدَّم أنَّ دابَّتها كانت بغلةً، وأنَّها تُوفِّيَت بساحل حمص، ومَن قال: بقُبْرُس، فيه نظرٌ(٢)، والله أعلم[ح٢٧٨٨].

٩- بابُ مَنْ يُنْكَبُ فِي سَبِيلِ اللهِ

٢٨٠١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ إِلَى بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْعِينَ رَجُلًا، فَلَمَّا قَدِمُوا، قَالَ لَهُمْ خَالِي: أَتَقَدَّمُكُمْ، فَإِنْ أَمَّنُونِي حَتَّى أُبَلِّغَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِلَّا؛ كُنْتُمْ مِنِّي قَرِيبًا، فَتَقَدَّمَ، فَأَمَّنُوهُ، فَبَيْنَمَا يُحَدِّثُهُمْ عَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ إِذْ أَوْمَؤُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَطَعَنَهُ، فَأَنْفَذَهُ، فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، فُزْتُ وَرَبِّ الكَعْبَةِ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى بَقِيَّةِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلُوهُمْ إِلَّا رَجُلًا أَعْرَجَ صَعِدَ الجَبَلَ، قَالَ هَمَّامٌ: فَأُرَاهُ آخَرَ مَعَهُ، فَأَخْبَرَ جِبْرِيلُ ﵇ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ لَقُوا رَبَّهُمْ، فَرَضِيَ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ، فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا؛ عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَبَنِي لَحْيَانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذِيُّ، تَقَدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرجَمًا[ح٢١٩]، وتَقدَّم (إِسْحَاق): أنَّه ابنُ عبدِ الله بن أبي طلحة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ إِلَى بَنِي عَامِرٍ): (سُلَيم): بضَمِّ السين، وفتح اللَّام، وهذا ظاهرٌ، قال الإمامُ الحافظُ شيخُ شيوخِنا شرفُ الدِّين عبدُ المؤمن بن خلف الدِّمياطيُّ: (قوله: «من بني

(١) انظر «التنقيح» (٦٢٣/٢)، وقال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (١٠٣/١٢): («الأخضر»: صفةٌ لازمةٌ للبحر، لا مخصِّصةٌ؛ إذ كلُّ البحار خُضرٌ، فإن قلتَ: الماءُ بسيط لا لونَ له، قلتُ: تُتوهَّم الخضرةُ مِن انعكاس الهواء وسائر مقابلاته إليه).

(٢) لما في حديث الباب من التصريح؛ إذ فيه: (فَخَرَجَتْ مَعَ زَوْجِهَا عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ غَازِيًا أَوَّلَ مَا رَكِبَ المُسْلِمُونَ البَحْرَ مَعَ مُعَاوِيَةَ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوِهِمْ قَافِلِينَ فَنَزَلُوا الشَّأْمَ فَقُرِّبَتْ إِلَيْهَا دَابَّةٌ لِتَرْكَبَهَا فَصَرَعَتْهَا فَمَاتَتْ)، وانظر «فتح الباري» (٧٩/١١).

سُلَيم» وَهَمٌ؛ لأنَّ بني سُلَيم هم الذين قَتَلوا السَّبعين أصحابَ النَّبيِّ ﷺ، وكانوا من الأنصار[١]).

انتهى، ولا شكَّ في صحَّة ما قاله، غير أنَّ في قولِ الرَّاوي -كما في «صحيح مسلم»-: (إنَّهم من الأنصار)[م(٦٧٧) (١٤٧) قبل (١٩٠٣)] -ومعناه في «البخاريِّ» في حديثٍ آخرَ[ح٣٠٦٤]-؛ فيه تجوُّزٌ، فإنَّ فيهم مَن هو مهاجريٌّ، وسأذكر ذلك[ح٣٠٦٤]، واعلم أنَّ هذا البعثَ كان في صفر على رأس أربعة أشهر من أُحُد عند ابن إسحاق[٢]، وهو قصَّة بئر معونة، وقد تَقَدَّم[ح١٠٠٢].

قوله: (فِي سَبْعِينَ رَجُلًا): كذا هنا، وكذا في كلام ابن إسحاق[٣]، وفي كلام غيره: (في أربعين)، وقد جاء أيضًا في «الصَّحيح» بالشَّكِّ بين السَّبعين والأربعين[ح٣١٧٠]، وقيل: ثلاثون، والصَّحيح: (في سبعين)، وسيأتي[ح٣٠٦٤]، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ[٤] لَهُمْ خَالِي: أَتَقَدَّمُكُمْ[٥]): خالُ أنسٍ: هو حَرام بن مِلْحان، و(حَرام): بفتح الحاء، وبالرَّاء، وقيل: في هذه القصَّة خالا أنسٍ؛ حَرامٌ وسُلَيمُ ابنا مِلْحان، واسمُ مِلْحان مالكٌ[٦]، وفي «السيرة»[ابن هشام ٢/٢٠٥]: (أنَّهم بعثوا [حَرامَ بنَ] مِلْحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى عدوِّ الله عامر بن الطُّفيل، فلمَّا أتاه؛ لم ينظر في كتابه حتَّى عدا على الرَّجل، فقتله).

قوله: (فَإِنْ آمَنُونِي): هو بمدِّ الهمزة، وفتح الميم مخفَّفة، ووقع[٧] في أصلنا: بتشديد الميم بالقلم، وفيه نظرٌ، وكذا الذي بعدها: (فَآمَنُوهُ)، وشُدِّد الميم في أصلنا[٨]، وفيه نظرٌ.

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٤) بعد أن ذكر كلام الدمياطيِّ: (التحقيقُ: أنَّ المبعوثَ إليهم بنو عامرٍ، وأمَّا بنو سُلَيم؛ فغدروا بالقُرَّاء المذكورين، والوهم في هذا السِّياق من حفص بن عُمَرَ شيخِ البُخاريِّ؛ فقد أخرجه هو في «المغازي» عن موسى بن إسماعيل، عن همَّام فقال: «بعث أخًا لأمِّ سُلَيم في سبعين راكبًا» [ح٤٠٩١]...، فلعلَّ الأصلَ: «بعث أقوامًا معهم أخو أمِّ سُلَيم إلى بني عامر» فصارت: «من بني سُلَيم»).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٤).

(٣) ذكر ابنُ إسحاق أنَّهم كانوا أربعين رجلًا، لا سبعين، انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٤)، وقد نقل المصنِّفُ قولَ ابنِ إسحاق في الحديث (٣٠٦٤): (فبعثَ رسولُ الله ﷺ المنذرَ بنَ عَمرو أخا بني ساعدة المُعْنِقَ، ليموت في أربعين)، وقال في الحديث (٤٠٨٨): (أربعون، كما عند ابن إسحاق).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٥) (أتقدمكم): ليس في (ب).

(٦) انظر «عيون الأثر» (٢/٧٠).

(٧) في (أ) و(ب): (ورفع)، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٨) والتشديد في الكلمتين رواية «اليونينيَّة»: (أَمَّنُونِي... فأمَّنُوه).

قوله: (إِذْ أَوْمَؤُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ): هذا الرجل لا أعرفه، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (الذي طعنه هو عامرُ بنُ الطُّفيل). انتهى[الإفهام٢٧١]، وكذا قاله حافظٌ مِصريٌّ مِن المعاصرين[١]، وسيأتي في (بئر معونة) ما ينفي هذا[ح٤٠٩٢].

قوله: (فَأَنْفَذَه): هو بالفاء، والذَّال المعجمة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (ثُمَّ مَالُوا عَلَى بَقِيَّةِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلُوهُمْ إِلَّا رَجُلًا أَعْرَجَ[٢] صَعِدَ الجَبَلَ، قَالَ هَمَّامٌ: فَأُرَاهُ وَآخَرَ[٣] مَعَهُ): هذا الآخَر هو عَمرو بن أميَّة الضَّمريُّ، أمَّا (همَّام)؛ فهو ابن يحيى العَوْذِيُّ المذكور في السَّند، وقد ذكرتُه أعلاه[٤]، وأمَّا (أُراه): فهو بضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّه، واعلم أنَّ في «السيرة»: (فقاتلوهم حتى قُتِلوا إلى آخرهم إلَّا كعبَ بنَ زيد أخا بني دِينار بن النَّجَّار، فإنَّهم تركوه وبه رَمَقٌ، فارتُثَّ[٥] مِن بين القتلى، فعاش حتَّى قُتِل في الخندق، وكان في سَرْح القوم عَمرُو بنُ أميَّة الضَّمريُّ ورجلٌ آخَرُ، قال ابن هشام: هو المُنْذِر بن مُحَمَّد بن عُقبة بن أُحَيحة بن الجُلَاح)[ابن هشام٢/٢٠٥]، وقال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (إنَّ الذي كان في سرح القوم مع عمرٍو الحارثُ بن الصِّمَّة)[٦]؛ فيُحرَّر، فذِكْرُ القصَّةِ في «السيرة» يقتضي أنَّ المنذرَ قُتِل، وأُخِذ عمرٌو[٧] أسيرًا[٨]، والجمع بين ما في «الصَّحيح» و«السيرة» ظاهرٌ؛ لأنَّ كعبًا كان في حكم القتلى، فأَخْبَرَ عن ابتداء أمره على المقاربة. انتهى، وذكر ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ كلامًا طويلًا وفي آخره: (فحينئذٍ لم يَسْلَم من أصحاب بئر معونة إلَّا رجلان؛ كعب بن زيد، وعمرو بن أميَّة، فيفسَّر بهما الرَّجُلان اللَّذان ذكرهما البخاريُّ). انتهى[الإفهام٢٧٣]، وقال بعض حُفَّاظ القاهرة: (الأعرجُ هو كعبُ بن زيد الأنصاريُّ

---

(١) انظر «هُدَى الساري» (ص٣٠٥)، لكن قال في «الفتح» (٧/٤٤٨): (لم أعرف اسمَ الرجلِ الذي طعنه، ووقع في «السيرة» لابن إسحاق ما ظاهره أنَّه عامرُ بن الطُّفَيل؛ لأنه قال: «فلمَّا نزلوا -أي: الصحابة- بئرَ معونة؛ بعثوا حرامَ ابنَ مِلْحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى عامر بن الطفيل، فلمَّا أتاه؛ لم ينظر في كتابه حتَّى عدا عليه فقتله» [«سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٥)]، لكن وقع في «الطبرانيِّ» [«المعجم الأوسط» (٣٨٠٥)] من طريق ثابتٍ عن أنسٍ: أنَّ قاتلَ حرامِ بنِ مِلْحان أسلم، وعامرُ بنُ الطفيل مات كافرًا)، وسيأتي هذا في كلام المصنِّف.

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (رجلٌ أعرجُ).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (آخر)؛ بغير واو.

(٤) في (ب): (قريبًا).

(٥) أي: حُمِل من المعركة جريحًا وبه رَمَقٌ.

(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٠٢).

(٧) في (ب): (عمرًا)، ولا يصحُّ.

(٨) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٥-٢٠٦).

-وقد سبق في كلامي أنَّ كعبَ بن زيد عاش بعد ذلك. انتهى- وهو مِن بني أميَّة بن زيد كما عند الإسماعيليِّ، والآخَر معه هو عمرو بن أميَّة الضَّمْريُّ)، قال هذا الحافظُ[1]: (كما في «السِّيرة»[2]). انتهى[هدى٣٠٥]، والاثنان تقدَّما في كلامي، والله أعلم.

**فائدةٌ:** يحضرني ممَّن استُشهِد ببئر معونة: عامر ابن فُهَيرة، قتله جَبَّار بن سُلْمى بن جعفر بن مالك ابن جعفر بن كِلاب، ثمَّ أسلم بعد هذه القصَّة وصَحِب[3]، والحكم بن كيسان، والمنذر بن مُحَمَّد[4] بن عُقبة ابن الجُلَاح، وأبو عبيدة بن عمرو بن مِحْصَن، والحارث بن الصِّمَّة، وأُبيُّ بن مُعاذ، وأخوه أنس -ومُحَمَّدُ بن إسحاق وموسى بن عقبة يُسمِّيانِه أوسًا، والواقديُّ يقول: إنَّ أنسًا هذا مات في خلافة عثمان[5]- وأبو شيخ بن أُبَيٍّ [بن] ثابت[6]، وحرام وسُلَيم خالا أنس، ومالك وسُفيان ابنا ثابت من الأنصار، وذلك ممَّا انفرد به الواقديُّ[7]، وعروة بن أسماء، وقُطْبة بن عبد عمرو بن مسعود، والمنذر بن عمرو بن خُنَيس وهو أميرهم، ومُعاذ بن ماعص، وأخوه عائذ كذا عند الواقديِّ[8]، ومسعود بن سعد عند الواقديِّ[9]، وأمَّا ابن القدَّاح؛ فقال: مات بخيبر، وخالد بن ثابت بن النُّعمان، وقيل: قُتِل خالد هذا بمُؤْتة، وسفيان بن حاطب، وسعد بن عمرو بن ثَقْف، وابنه/ الطُّفيل، وابن أخيه سهل بن عامر بن سعد بن [١/٣٥٣ب] عمرو بن ثَقْف، وعبدالله بن قيس بن صِرْمة، ونافع بن بُديل، وعند ابنِ سعد: فيهم الضَّحَّاك بن عبد عمرٍو[10]، وذكر[11] ابن القدَّاح فيهم عمرو بن معبد بن الأَزْعر بن زيد بن العطَّاف بن ضُبَيعة من بني عمرو بن عوف، واسمه عند ابن إسحاق: عمرو، وهو عند ابن القدَّاح: عُمير[12]، وذكر ابن الكلبيِّ:

---

(١) (قال هذا الحافظ): سقط من (ب).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٢٠٥).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص١١٨).

(٤) (بن مُحَمَّد): سقط من (ب).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٤٦٦).

(٦) وقيل: أبو شيخ هو أبيُّ بن ثابت، انظر «أُسْد الغابة» (٥/١٧٠).

(٧) انظر «مغازي الواقدي» (١/٣٥٣).

(٨) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٥٠-٥٥١).

(٩) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٥١).

(١٠) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٤٨٢).

(١١) في (ب): (وكذا).

(١٢) وكذا سمَّاه ابن هشام في «سيرته» (٢/٣٠٠).

خالد بن كعب بن عمرو[(١)]، وذكر أبو عمر في «الاستيعاب»: سهيل بن عامر بن سعد فيهم[(٢)]، قال ابنُ سيِّد النَّاس: (سهل بن عامر، وأهل المغازي مُتَّفِقون[(٣)] على أنَّ الكلَّ قُتِلوا إلَّا عمرَو بن أميَّة، وكعبَ ابن زيد بن قيس بن مالك، فإنَّه جُرِح يوم بئر معونة، ومات بالخندق)[عيون الأثر ٢/٧١]، والله أعلم[(٤)].

قوله: (وَآخَرَ[(٥)] مَعَهُ): (آخرَ): بالنَّصب معطوف على (رجلًا).

قوله: (فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ بَلِّغُوا[(٦)] قَوْمَنَا) إلى آخره[(٧)]: (فكنَّا نقرأ) إلى آخره: هذا في «الصحيح»، قال السُّهيليُّ: (وليس عليه رونق الإعجاز، فيقال: إنَّه لم ينزل بهذا النَّظم، ولكن بنظمٍ مُعجِزٍ كنظم القرآن، فإن قيل: إنَّه خبرٌ والخبر لا يُنسَخُ؟ قلنا: لم يُنسَخ منه الخبرُ، وإنَّما نُسِخ الحكمُ، فإنَّ حكمَ القرآن أن يُتلَى في الصَّلاة ولا يمسُّه إلَّا طاهرٌ، وأن يكون بين اللَّوحين، وأن يكون تعلُّمُه من فروض الكفاية، فكلُّ ما نُسِخَ ورُفِعَت منه هذه الأحكامُ وإن بقي محفوظًا؛ فإنَّه منسوخٌ، وإن تضمَّن خبرًا؛ جاز أن يبقى ذلك الخبرُ مُصدَّقًا به وأحكام التِّلاوة منسوخة عنه، كما قد نزل: «لو أنَّ لابن آدم واديًا مِن ذهب؛ لابتغى ثانيًا، ولا يملأ جوفَ ابنِ آدم إلَّا الترابُ، ويتوب الله على من تاب»[ح٦٤٣٨]، ويروى: «ولا يملأُ عيني ابنِ آدم»[ح٦٤٣٧]، و«فمِ ابن آدم»[ح٦٤٣٩]، وكلُّها في «الصحيح»، وكذلك رُوِيَ: «واديًا من مال»[(٨)] أيضًا، فهذا خبرٌ، والخبر لا يُنسَخ، ولكن نُسِخ منه أحكام التِّلاوة) إلى آخر كلامه[الروض ٣/٢٣٩]، وهو مُتعلِّق بالمسألة، والله أعلم.

وقوله: (أَنْ بَلِّغُوا): بفتح همزتها، وإسكان نونها.

قوله: (عَلَى رِعْلٍ[(٩)]، وَذَكْوَانَ، وَبَنِي لِحْيَانَ): أمَّا (رِعْل)؛ فهو بكسر الرَّاء، وإسكان العين

(١) انظر «نسب معد واليمن» (ص٤٠٢).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣١٥).

(٣) في (ب): (يتفقون).

(٤) انظر «مغازي الواقدي» (١/٣٥٢-٣٥٣)، «عيون الأثر» (٢/٦٩-٧١).

(٥) كذا في النسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (آخر)؛ بلا واو.

(٦) زيد في (أ) و(ب): (عنَّا)، وليس في (ت)، ولا في «اليونينيَّة» و(ق).

(٧) زيد في (ب): (فقوله).

(٨) أخرجه مسلمٌ (١٠٤٨) من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(٩) في (ق): (رَعل)؛ بفتح الراء، قال ابنُ الملقِّن في «التوضيح» (٨/٢١٢): («رِعل»: بكسر الراء المهملة، ثمَّ عين مهملة ساكنة، ثمَّ لام، قال ابنُ التِّين: ضُبِط بفتح الراء، والمعروف أنَّه بكسرها، وهو في ضبط أهل اللغة بالفتح).

المهملة، وباللَّام، قبيلة معروفة، وأمَّا (بنو لَحيان)؛ فهم بكسر اللَّام وفتحها؛ لغتان، وقوله: (وبني لِحيان) كذا في «البخاريِّ» و«مسلم»[م٦٧٧]، وهذا يُوهِم أنَّ بني لِحيان ممَّن أصابَ القُرَّاءَ يوم بئر معونة، وليس كذلك، وإنَّما أصاب القُرَّاءَ رِعْلٌ، وذكوانُ، وعُصيَّة، ومَن صحبهم من سُلَيم، وأمَّا بنو لِحيان؛ فهم الذين أصابوا بعثَ الرَّجيع، وإنَّما أتى الخبرُ إلى رسول الله ﷺ عنهم كلِّهم في وقتٍ واحدٍ، فدعا على الذين أصابوا أصحابَهُ في الموضِعَين دعاءً واحدًا، والله أعلم.

٢٨٠٢ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**: حَدَّثَنَا **أَبُو عَوَانَةَ**، عَنِ الأَسْوَدِ -هُوَ ابْنُ قَيْسٍ-، **عَنْ جُنْدُبِ ابْنِ سُفْيَانَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ المَشَاهِدِ وَقَدْ دَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، **فَقَالَ**: «**هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ**، وَفِي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ، وتَقَدَّم(١) لماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو عَوَانَةَ**): أنَّه الوضَّاح بن عبد الله.

قوله: (**عَنْ جُنْدُبِ ابْنِ سُفْيَانَ**): أمَّا (جُنْدُب)؛ فبضمِّ الدَّال المهملة وفتحها، وهو جُنْدب بن عبد الله بن سفيان، أبو عبد الله البَجَليُّ، ثمَّ العَلَقيُّ -وعلقة: حيٌّ مِن بَجِيلة(٢)- وقد يُنسَب إلى جدِّه، يروي عنِ النَّبيِّ ﷺ وعن حذيفةَ، وعنه: الحسنُ، وابنُ سيرين، وأبو مِجْلَزٍ، وأبو عِمران الجَونيُّ، وسلمةُ بنُ كُهَيل، وجماعةٌ، قال جُنْدب: (كنَّا مع النَّبيِّ ﷺ ونحن فتيان حزاورة، فتعلَّمنا الإيمان)(٣).

قوله: (**فَقَالَ: هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ**) إلى آخره: قال النَّوويُّ: (الرِّواية المعروفة كسرُ التَّاء، وسكَّنها بعضُهم) انتهى[شرح مسلم١٢/٣٦٦]، واعلم أنَّ بعضَ المشايخ غَيَّر شيئًا مِن هذا الكلام حتَّى صيَّره غير موزون، وكأنَّه غفل عن نكتةٍ، وهو وإن كان موزونًا؛ فإنَّه ليس بشِعرٍ وإن قلنا: إنَّ الرَّجَزَ شِعرٌ؛ لأنَّ شرطَ الشِّعر أن يكونَ مقصودًا موزونًا مقفًّى، وقد حُكِي عليه اتِّفاق العلماء والشعراء، والنَّبيُّ ﷺ لم

(١) في (أ) و(ب): (وتقدما)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/٢٢٧).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٦١)، والأثر بتمامه: (كنَّا مع النبيِّ ﷺ ونحن فتيان حزاورة، فتعلَّمنا الإيمانَ قبل أن نتعلَّمَ القرآنَ، ثمَّ تعلَّمنا القرآنَ فازدَدْنا به إيمانًا)، و(حزاورة): جمع (حَزْوَر) و(حَزَوَّر)؛ وهو الغلام إذا اشتدَّ وقويَ، وانظر ترجمة جندب في «الاستيعاب» (ص١١٢)، «تهذيب الكمال» (٥/١٣٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٢٤٤).

يقصد ذلك، هذا إن قلنا: إنَّ النَّبيَّ ﷺ قاله[(١)]، وإن قلنا: إنَّه تمثَّل به؛ فذلك[(٢)] لأنَّه قد جاء في «السِّيرة» لابن هشام: أنَّ الوليد بن الوليد قال ذلك[(٣)] -وسيأتي ذلك بأطولَ مِن هذا في (باب حقِّ الضَّيف)[ح٦١٤٦]- ورأيتُ بخطِّ شيخِنا في «شرحه» ما لفظه: (وقال ابن التِّين: هذا الشِّعر لابن رواحة). انتهى[التوضيح١٧/٣٧٢].

**فائدةٌ**: اعلم أنَّ الخطَّ والشِّعرَ كانا يحرَّمان على النَّبيِّ ﷺ، وقد تَقَدَّم الكلام في الخطِّ في (الصلح)[ح٢٦٩٩]، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]، قال الإمام الرافعيُّ: (وإنَّما يتَّجه القول بتحريمهما ممَّن يقول: إنَّه كان يحسنهما، وقد اختُلِف فيه، فقيل: كان يحسنهما، ويُمنَع منهما، والأصحُّ: أنَّه كان لا يحسنهما)[الشرح الكبير٧/٤٤٠]، قال النَّوويُّ في «الرَّوضة»: (ولا يمتنع تحريمهما وإن لم يحسنهما، ويكون المراد: تحريم التَّوصُّل إليهما)[الروضة٧/٥]، وتمسَّك القائل بأنَّه كان يُحسِن بالرِّواية التي تقدَّمَتْ في (الصلح)[ح٢٦٩٩]، وقد ألحق الماورديُّ بقولِ الشِّعر روايتَه، وبالكتابةِ القراءةَ، أي: في الكتاب[(٤)] -وعبارة القضاعيِّ في «عيون المعارف»: (إنَّ مِن خصائصه أنَّه لم يكن [له أن] يقول شعرًا، ولا أن يتعلَّمَه)[(٥)]- ولا فرق بين الخطِّ[(٦)] العربيِّ وغيرِه.

## ١٠- بابُ مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللهِ

قوله: (**بَابُ مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللهِ**): (يُجرَح): بضَمِّ أوَّله، وبالجيم، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٨٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، **عَنْ أَبِي الزِّنَادِ**، **عَنِ الأَعْرَجِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، **لَا يُكْلَمُ** أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ- إِلَّا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَاللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرِّيحُ رِيحُ المِسْكِ».

قوله: (**عَنْ أَبِي الزِّنَادِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٦٢]، وتَقَدَّم (**الأَعْرَجِ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن[(٧)] بن هُرْمُز.

---

(١) (قاله): سقط من (ب)، وانظر «شرح مسلم» (١٢/٣٣٥).

(٢) في النُّسخ: (وذلك)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٨٩-٩٠).

(٤) انظر «الحاوي الكبير» (١١/٤٤).

(٥) انظر «غاية السُّول» (ص١٣٧)، وما بين معقوفين مثبت من «غاية السُّول».

(٦) في (ب): (خط).

(٧) في النُّسخ: (عبدالله)، ولعلَّه سبقُ قلمٍ.

قوله: (لَا يُكْلَمُ أَحَدٌ): (يُكلَم): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ومعناه: يُجرَح.

## ١١- بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، وَالحَرْبُ سِجَالٌ

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، وَالحَرْبُ سِجَالٌ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب كعادته، ثمَّ قال: (استَشكل الشَّارحُ -يعني: ابن بطَّال- التَّرجمةَ بالآية ومطابقتها[١] لحديث هرقل من حيث إنَّه ظنَّ أنَّ المطابقةَ [في] قوله: «الحربُ بيننا وبينه سجال»[٢]/، مع قول هرقل: «وكذلك الرُّسل»، والتحقيق أنَّ البخاريَّ ما ساق الحديث إلَّا لقوله: [١/٣٥٤أ]
«وكذلك الرُّسل تُبتَلى، ثمَّ تكون لهم العاقبة»، فبهذا يتحقَّق أنَّهم على إحدى الحُسنَيين؛ إن انتصروا؛ فلهم العاجلةُ والعاقبةُ، وإن انتصر[٣] عدوُّهم؛ فللرُّسلِ العاقبةُ، والعاقبةُ خيرٌ من العاجلةِ وأحسنُ، ففي تمام حديث هرقلَ تظهر المطابقة، والله تعالى أعلمُ) انتهى[المتواري١٥٥].

وقال شيخُنا: (فإن قلتَ: أغفل البخاريُّ أن يذكر تفسيرَ الآيةِ في الباب، وذكر حديثَ ابنِ عبَّاس: «أنَّ الحربَ سِجَالٌ» فما تعلُّقه بالآية التي ترجمَ بها؟ فالجواب: تعلُّقه بها صحيحٌ، والآيةُ مُصدِّقةٌ للحديث، والحديثُ[٤] مُبيِّنٌ للآية، وإذا كانت الحربُ سجالًا؛ فذلك إحدى الحُسنَيَين؛ لأنَّها إن كانت علينا؛ فهي الشَّهادة، وتلك أكبرُ الحُسنيين، وإن كانت لنا؛ فهي الغنيمة، وتلك أصغرُ الحُسنَيين، فالحديث مطابقٌ لمعنى الآية، فكلُّ فتحٍ يقع إلى يوم القيامة أو غنيمةٍ؛ فإنَّه من إحدى الحُسنيين، وكلُّ قتيلٍ يُقتَل في سبيل الله إلى يوم القيامة؛ فهو من إحدى الحُسنَيين له) انتهى[التوضيح١٧/٣٧٦].

قوله: (وَالحَرْبُ سِجَالٌ): هو بكسر السِّين المهملة، وتخفيف الجيم، وفي آخره لامٌ، أي: مرَّةً على هؤلاء، ومرَّةً على هؤلاء، من مساجلة المستقين على البئر بالدِّلاء[٥].

٢٨٠٤- حَدَّثَنَا يَحيَى ابنُ بُكَيرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ: كَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّ الحَرْبَ سِجَالٌ وَدُوَلٌ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ العَاقِبَةُ.

---

(١) في النسخ: (مطابقتهما)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٢١).

(٣) زيد في (ب): (عليهم).

(٤) زيد في (ب): (والحديث)، وهو تكرارٌ.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٥٧).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّم أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وأنَّ (بُكَيرًا) بضَمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، وأنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعد، الإمامُ[1] المجتهدُ الجَوَادُ، وأنَّ (يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وأنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وأنَّ (عُبَيْد اللهِ بْن عَبْدِ اللهِ): هو ابن عُتبة بن مسعود الهُذليُّ، وتَقَدَّم الكلامُ على (أَبِي سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ[2])، وأنَّه ابنُ أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، وبعض ترجمته، ومتى أسلم، ومتى تُوُفِّيَ[ح١٢٨٠، ١٢٨٢]، وعلى (هِرَقْلَ) بلُغَتَيه، وماذا جرى له، وأنَّه هلك على كفره في بلاده سنة عشرين[ح٧].

قوله: (وَدُوَلٌ): هو بضَمِّ الدَّال المهملة وكسرها، وفتح الواو، والدَّوْلة في الحرب: أن تُدالَ إحدى الفئتين على الأخرى، والجمع: الدُّول؛ بهما، ولم يحكِ الجوهريُّ غيرَ الكسرِ[3]، والدُّولة في المال: بالضَّمِّ، يقال: صار الفيءُ دُولةً بينهم: يكون مرَّةً لهذا، ومرَّةً لهذا، والجمع: دُولات ودُوَلٌ، وقال أبو عبيد: الدُّولة؛ بالضَّمِّ: اسم الشَّيء الذي يُتَداوَلُ بعينه، والدَّولة؛ بالفتح: الفعل، وقال بعضهم: الدُّولة والدَّولة لغتان بمعنًى، وقال عيسى بن عمر: الدُّولة والدَّولة كلتاهما تكون في المال والحربِ سواء، ونقل شيخُنا عنِ القزَّاز قال: ([العرب] تقول: «الأيَّام دَول ودُول ودِول؛ ثلاث لغات»). انتهى [التوضيح١٧/٣٧٨].

قوله: (تُبْتَلَى): هو بضَمِّ أوَّله، وفتح اللَّام، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

## ١٢ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]

قوله: (﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٣]) أي: عهده، وبه فسَّره البخاريُّ[قبل ح٤٧٨٣]، ويقال: قَدَره[4]، وقال ابن عبَّاس: (أي: مات على ما عاهد عليه)[5]، وسيأتي أنَّها نزلت في أنس بن النضر[ح٤٧٨٣]، وسأذكر في (تفسير الأحزاب) مَن عُدَّ فيمن قضى نحبَه إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٤٧٨٣].

---

(١) زيد في (ب): (أحد الأعلام).

(٢) (بن حرب): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٣) ضُبِط في مطبوع «الصحاح» مادة (دول) بالضمِّ والكسر معًا، انظر «الصحاح» مادة (دول).

(٤) كذا قال، وله وجهٌ، ونقل في «مشارق الأنوار» (٢/١٠٥) أقوالًا في تفسيره؛ فقيل: موته، وقيل: نَذْره، وهو الموافق لما في كتب اللغة، انظر «لسان العرب» مادة (نحب).

(٥) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٨/٦٦٤٠).

٢٨٠٥- ٢٨٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الخُزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا. (ح): وحَدَّثَني عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: حَدَّثَنَا زِيَادٌ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: غَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ قِتَالِ بَدْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ غِبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلْتَ المُشْرِكِينَ، لَئِنِ اللهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ المُشْرِكِينَ؛ لَيَرَيَنَّ اللهُ مَا أَصْنَعُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، وَانْكَشَفَتِ المُسْلِمُونَ؛ قَالَ: اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ -يَعْنِي: أَصْحَابَهُ- وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ؛ يَعْنِي: المُشْرِكِينَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ بْنَ مُعَاذٍ؛ الجَنَّةُ وَرَبِّ النَّضْرِ، إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا دُونَ أُحُدٍ، قَالَ سَعْدٌ: فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللهِ مَا صَنَعَ، قَالَ أَنَسٌ: فَوَجَدْنَا بِهِ بِضْعًا وَثَمَانِينَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ، أَوْ طَعْنَةً بِرُمْحٍ، أَوْ رَمْيَةً بِسَهْمٍ، وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ المُشْرِكُونَ، فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أُخْتُهُ بِبَنَانِهِ، قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُرَى -أَوْ نَظُنُّ- أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَشْبَاهِهِ: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [الأحزاب: ٢٣].

وَقَالَ: إِنَّ أُخْتَهُ -وَهِيَ تُسَمَّى الرُّبَيِّعَ- كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ امْرَأَةٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا، فَرَضُوا بِالأَرْشِ، وَتَرَكُوا القِصَاصَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ؛ لَأَبَرَّهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى): هذا هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى السَّاميُّ؛ بالسِّين المهملة، عنِ الحذَّاءِ، والجُرَيريِّ، وعنه: إسحاقُ وبُنْدارٌ، ثقةٌ لكنَّه قَدَريٌّ، تُوُفِّيَ سنة (١٨٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»[١].

قوله: («ح»[٢]: وَحَدَّثَنَا[٣] عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ): تَقدَّم الكلام على هذه (الحاء) في أوَّل هذا[٤] التَّعليق كيف النطق بها، وغير ذلك[ح٦].

قوله: (حَدَّثَنَا زِيَادٌ): هذا هو زياد بن عبد الله بن الطُّفيل البكَّائيُّ العامريُّ، وهو منسوب إلى البكَّاء؛ واسمه ربيعة بن عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وإنَّما لُقِّب بالبكَّاء؛ لأنَّه دخل على أمِّه وهي تحت

(١) «ميزان الاعتدال» (٥٣١/٢) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٥٩/١٦).

(٢) (ح): ليس في «اليونينيَّة».

(٣) كذا في النُّسخ، وفي (ق): (وحدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثنا)؛ بلا واوٍ.

(٤) في (أ): (هذه)، والمثبت هو الصَّواب.

أبيه، فبكى وصاح وقال: إنَّه يقتل أُمِّي، فلُقِّب بذلك، يروي زيادٌ عن عبدِالملك بن عُمَير ومنصورٍ، وعنه: أحمدُ وابنُ عَرَفة، قال ابنُ مَعِين: (لا بأسَ به في المغازي خاصَّةً)[الدارمي١١٤]، وقال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)، وقال عبد الله بن إدريس: (ما أحدٌ أثبت في ابنِ إسحاقَ من البكَّائيِّ؛ لأنَّه أملاها عليه مرَّتين)، وقال صالحٌ جَزَرَة: (زيادٌ على ضعفه أثبتُ النَّاس في كتاب «المغازي»)، تُوُفِّيَ سنة (١٨٣هـ)، أخرج له البخاريُّ [مقرونًا]، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٩١/٢]، وصحَّح عليه(١).

قوله: (غَابَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ): (النَّضر): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالضَّاد المعجمة، وأنَّه لا يأتي إلَّا بالألف واللَّام، بخلاف (نصر) -بالمهملة- فإنَّه لا يأتي إلَّا مُجرَّدًا منهما[ح١٥٢]، وهو أنس بن النَّضر بن ضَمْضَم النَّجَّاريُّ، عمُّ أنس بن مالك، استُشهِد بأُحُد، وكان من السَّادة، غاب عن بدر فقال: (لئنِ الله أشهدني قتالَ المشركين؛ ليرينَّ الله ما أصنع)، فلمَّا كان يومَ أُحُد؛ استُشهِد رضي الله عنه(٢).

قوله: (لَيَرَيَنَّ اللهُ مَا أَصْنَعُ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (لَيَراني الله)(٣)، وسيأتي الكلام عليها في (غزوة أُحُد) إن شاء الله تعالى[ح٤٠٤٨].

قوله: (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ): تَقَدَّم أنَّ (أُحُدًا) كانت وقعتها يوم السَّبت في شوَّال لإحدى عشرةَ ليلةً خلت منه عند ابن عائذ، وعند ابن سعد: لسبع ليالٍ خلونَ منه على رأس اثنين وثلاثين شهرًا من مُهاجَره(٤)، وقيل: للنصف منه[ح١٣٥١].

قوله: (وَانْكَشَفَتِ(٥) الْمُسْلِمُونَ) أي: انهزموا، وهذا فيه مجازٌ، لم ينهزم كلُّهم، بل معظمُهم، قال ابنُ سعد: (وثبت معه عليه الصَّلاة والسَّلام عصابةٌ(٦) من أصحابه أربعةَ عشرَ رجلًا؛ سبعة من المهاجرين، وسبعة من الأنصار حتَّى تحاجزوا)[الكبرى٤٠/٢]، وروى البخاريُّ: (لم يبقَ مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم/ إلَّا اثني عشرَ رجلًا)[ح٣٠٣٩]، وفي «مسلم»: (أُفرِد يومئذٍ في سبعة من الأنصار، ورجلين من قريش؛ طلحة وسعد بن أبي وقَّاص)(٧)[م١٧٨٩]، وفي «البخاريِّ» أيضًا: (لم يبقَ معه عليه الصَّلاة والسَّلام في بعض تلك الأيَّام التي تقاتل فيهنَّ غيرُ [٣٥٤/١ب]

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٥٣٨/٣)، «تاريخ بغداد» (٤٧٨/٨)، «تهذيب الكمال» (٤٨٥/٩).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٥٣).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٣٣/٢).

(٥) كذا في النُّسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (وانكشف).

(٦) (عصابة): سقط من (ب).

(٧) كذا ساق لفظه ابن الملقن في «التوضيح» (١٤٧/٢١)، والحافظ في «الفتح» (٤١٩/٧) بتعيين الرجلين، وساقه =

طلحةَ وسعْدٍ)[ح٣٧٢٢]، والظاهر أنَّ هذا كان تاراتٍ، وسأذكر في (باب ما يُكرَه من التَّنازع) عن ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ تعيينَ مَن ثبتَ معه يومئذٍ[ح٣٠٣٩]، والله أعلم، وهم كما عزاه لـ«طبقات ابن سعد»: (أنَّ منهم: مُحَمَّدَ بن مسلمة، وعاصمَ بن ثابت بن أبي الأقلح، وسهلَ بن حُنَيف، وأبا دُجَانة سِمَاك ابن خَرَشة، والحُبَاب بن المنذر، وأُسَيد بن حُضَير[(١)]؛ ذكر ذلك مُفرَّقًا في تراجمهم، وفي «مغازي الواقديِّ»: وثبت معه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أربعةَ عشرَ؛ سبعةٌ من المهاجرين: أبو بكر الصِّدِّيق، وعليٌّ، وعبد الرَّحمن ابن عوف، وسعد بن أبي وقَّاص، وطلحة بن عبيد الله، وأبو عبيدة ابن الجرَّاح، والزُّبير، ومن الأنصار سبعةٌ: الحُبَاب بن المنذر، وأبو دُجَانة، وعاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، والحارث بن الصِّمَّة، وسهل بن حُنَيف، وأُسَيد بن حُضَير، وسعد بن معاذ، ويقال: ثبت معه سعد بن عُبادة ومُحَمَّد بن مسلمة، يجعلونهما مكان أُسَيد بن حضير وسعد بن معاذ[مغازي١/٢٤٠]) انتهى[الإفهام٢٩٥]، وقد ذكرتُ أيضًا مَن ثبتَ معه في (آل عِمران) مِن نَقْلٍ بعض الحُفَّاظ المصريِّين عن البلاذُريِّ والواقديِّ، ونَقَلَ في ذلك شيئًا عن غيرهما[ح٤٥٦١].

قوله: (**فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ**): هذا هو سعدُ بن معاذ بن النُّعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبدالأشهل الأوسيُّ الأشهليُّ، أبو عمرو، سيِّدُ الأوس، بدريٌّ، اهتزَّ لموته عرشُ الرَّحمن، وستأتي مناقبه في (المناقب)[قبل ح٣٨٠٢]، وهو في الأنصار كالصِّدِّيق أبي بكر في المهاجرين، روى عامرُ بن سعد عن أبيه: أنَّ سعدَ بنَ معاذ كان موتُه بعد الخندق بشهر، وقد قَدَّمتُ متى كانت الخندق[ح٤٦٣]، وسأذكرها فيما يأتي[قبل ح٤٠٩٧]، أخرج له البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ، وأمُّه كبشةُ بنت رافع، لها صحبةٌ، أسلم بين العَقَبَتين، وشهد بدرًا والمشاهدَ، ورُمِي يوم الخندق بسهم، فعاش شهرًا، ثمَّ انتَقَضَ جُرحُه ومات، رماه حِبَّان ابن العَرِقَة العامريُّ[(٢)]، وقد قَدَّمتُ أنَّ ابنَ العَرِقة هلك على كفره، وأنَّه بكسر الحاء وبالموحَّدة.

قوله: (**يَا سَعْدُ بْنَ مُعَاذٍ**): تَقَدَّم أنَّه يجوز في مثل (سعدَ) الفتح، وكذا في (ابنَ)، وأنَّه يجوز الضَّمُّ في (سعدُ)، والفتح في (ابنَ)، وأنَّه يجوز الضَّمُّ فيهما، ولم أرَه إلَّا في «التَّسهيل» لابن مالك[(٣)]، وقد ذكرته مُطَوَّلًا في أوائل هذا التَّعليق، وذكرتُ شرطَه[ح١٢٨].

---

= الحافظ في موضع آخر (٧/٤١٧) بغير تعيين -وهو لفظ مسلم- ثم قال: (وكأنَّ المراد بالرجلين طلحة وسعد).

(١) انظرها بالترتيب «الطبقات الكبرى» (٣/٤٠٩-٤٣٧-٥١٥-٥٢٦-٥٦٠).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٢٧٧)، «تهذيب الكمال» (١٠/٣٠٠).

(٣) انظر «شرح التسهيل» (٣/٢٨٣).

قوله: (**الجَنَّةُ وَرَبِّ النَّضْرِ**): تَقَدَّم أنَّ (النَّضر): بالضَّاد المعجمة، و(الجنَّة): مرفوعةٌ، ويجوز نصبُها، وبهما ضُبِطتْ في أصلنا.

قوله: (**[قَالَ سَعْدٌ]: فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللهِ مَا صَنَعَ**): (سعدٌ): هو ابنُ معاذ، وهذا ظاهرٌ، ومعنى كلامه: ما استطعتُ أن أصفَ ما صنع مِن كثرة ما أغنى وأبلى في المشركين(١)، والله أعلم.

قوله: (**فَوَجَدْنَا بِهِ بِضْعًا**): (البِضع): بكسر الباء وفتحها، وقد تَقَدَّم الكلام عليه في أوَّل هذا التَّعليق[ح٩]، وهو ما بين ثلاث إلى عشر، وقيل: ما بين اثنين إلى عشرة، وما(٢) بين اثني عشر إلى عشرين، ولا يقال في: أحدَ عشرَ، ولا في اثني عشر، وقال الخليل: (البضع: سبع)، وهو وَهمٌ منه(٣)، وقال أبو عبيدة: (هو ما بين نصف [العقد])؛ يريد: من واحد إلى أربع، وقال ابن قتيبة: (هو من ثلاث إلى تسع)، وهو الأشهر(٤)، وقد ذكرتُ فيما تَقَدَّم مكانًا من «صحاح الجوهريِّ» أُخِذَ فيه عليه[ح٩].

قوله: (**بِضْعًا وَثَمَانِينَ**): كذا هنا، وعن ابن إسحاق، عن حُمَيد الطويل، عن أنسٍ: (سبعين ضربةً)[السيرة٣٠٩]، وهذا لا ينافي ما في «الصَّحيح»؛ لأنَّ هذه داخلةٌ في لفظ «الصحيح»، وليس في رواية القليل ما ينافي الكثير، وهو من باب مفهوم العدد، ويحتمل أن يكون السبعين من نوع، والبضع والثمانون جميع ما فيه مِن الضربات، والله أعلم.

قوله: (**وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ المُشْرِكُونَ**): قال أهل اللُّغة: مَثَل بالعبد والحَيَوَان يَمْثُل(٥) مَثْلًا؛ بالتخفيف في الجميع؛ كـ(قَتَل يَقْتُل قَتْلًا) في الجميع؛ إذا قطع أطرافَه، أو أنفَه، أو أذنَه، أو مذاكيرَه، ونحو ذلك، والاسم: المُثْلَة، وأمَّا (مَثَّل) بالتشديد؛ فهو للمبالغة(٦)، وبالتشديد(٧) هو مضبوطٌ في أصلنا.

---

(١) كذا فسَّره ابنُ بطَّال في «شرحه» (٥/٢٣)، وتعقَّبه الحافظُ في «الفتح» (٦/٢٨) فقال: (وقع عند يزيدَ بنِ هارون عن حُمَيد: «فقلت: أنا معك، فلم أستطع أن أصنعَ ما صنع» [«سنن الترمذيِّ» (٣٢٠١)، «مسند أحمد» (١٣٠٨٥)]، وظاهره أنَّه نفى استطاعةَ إقدامِه الذي صدر منه حتَّى وقع له ما وقع من الصبر على تلك الأهوال؛ بحيث وجد في جسده ما يزيد على الثمانين من طعنةٍ وضربةٍ ورميةٍ، فاعترف سعدٌ بأنَّه لم يستطع أن يُقدِمَ إقدامَه ولا يصنعَ صنيعَه، وهذا أولى ممَّا تأوَّله ابنُ بطَّال).

(٢) في النسخ: (أو ما) والمثبت من كلام المصنِّف في الحديث (٩).

(٣) لكن عبارة الخليل في «العين» (١/٢٨٦): (والبضع من العدد: ما بين الثلاثة إلى العشرة، ويقال: هو سبعة).

(٤) الكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (١/٥٢٤-٥٢٥)، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٣٠).

(٥) (يمثل): سقط من (ب).

(٦) انظر «الصحاح» مادة (مثل)، «شرح مسلم» (١٦/٢٤٣)، «النهاية في غريب الحديث» (٤/٢٩٤) مادة (مثل).

(٧) (فهو للمبالغة وبالتشديد): سقط من (ب).

قوله: (**إِلَّا أُخْتَهُ**): هي بالنَّصب والرَّفع، وهي تُسمَّى: الرُّبَيِّعَ؛ بضَمِّ الرَّاء، وفتح الموحَّدة، ثمَّ مثنَّاة تحت مُشدَّدة مكسورة، ثمَّ عين مهملة، صحابيَّة مشهورة[١]، وهي التي كَسَرَت ثنيَّةَ جاريةٍ، فطلبوا القصاصَ، وهي التي أُصِيب ابنُها حارثةُ يوم بدر رضي الله عنهما[٢].

قوله: (**بِبَنَانِهِ**)[٣]: بفتح الموحَّدة، ثمَّ نون مخفَّفة، وبعد الألف نونٌ أخرى، ثمَّ هاء الضمير، وهي الأصابعُ، وقيل: أطرافُها، واحدها: بَنَانَة[٤].

قوله: (**كُنَّا نُرَى أَوْ نَظُنُّ**): (نُرَى): بضَمِّ النون وفتحها، ومعناهما واحدٌ، وإنَّما شكَّ[٥] الراوي؛ هل قال الصَّحابيُّ: (نُرى) أو: (نظنُّ).

قوله: (**إِنَّ أُخْتَهُ؛ وَهِيَ تُسَمَّى الرُّبَيِّعَ**): تَقَدَّم أعلاه[٦] ضبطها؛ فانظره.

قوله: (**كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ امْرَأَةٍ**): المرأة المكسورة ثنيَّتها لا أعرفُ اسمَها.

قوله: (**فَقَالَ أَنَسٌ**): هو ابن النضر، تَقَدَّم في الصفحة قبل هذه؛ فانظره.

٢٨٠٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح)**: وَحَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي **أَخِي**، عَنْ **سُلَيْمَانَ**، **أُرَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ**، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: نَسَخْتُ الصُّحُفَ فِي المَصَاحِفِ، **فَفَقَدْتُ آيَةً مِنَ الأَحْزَابِ**، كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، **فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ** الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وكذا تَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تَقَدَّم الكلام على (**ح**)[ح]، وكذا تَقَدَّم (**إِسْمَاعِيلُ**): أنَّه ابنُ أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أخت الإمامِ مالكِ بن أنسٍ، وكذا تَقَدَّم الكلام على (**أَخِيهِ**): أنَّه عبدُ الحَميد بن أبي أويس، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ أيضًا، وتَقَدَّم الكلام على (**سُلَيْمَانَ**): أنَّه ابنُ بلال، أبو مُحَمَّد، مولى [آل] أبي بكر.

---

(١) (مشهورة): سقط من (ب).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٣)، «أُسد الغابة» (١١٢/٦).

(٣) زيد في النسخ: (البنان).

(٤) انظر «الصحاح» و«القاموس المحيط» مادة (بنن).

(٥) في (ب): (الشك من).

(٦) (أعلاه): سقط من(ب).

قوله: (أُرَاهُ) أي: أظنُّه، وهو بضَمِّ الهمزة، والاعتبار هو بالسَّند الأوَّل؛ لأنَّ هذا بالظَّنِّ والحسبان، ولا يثبتُ به شيءٌ، وإنَّما هو مِن باب المتابعة، ولا حجَّةَ فيه.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي عتيق مُحَمَّدِ بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق التيميُّ المدنيُّ، عن أبي يونسَ مولى عائشةَ، ونافعٍ، والزُّهريِّ، وعنه: عبدُ العزيز بن الماجشون، ومُحَمَّدُ بن إسحاق، وسُليمانُ بن بلال، وجماعةٌ، ذكره ابنُ حِبَّان في «ثقاته»[الثقات٧/٣٦٤]، [١/٣٥٥أ] روى له البخاريُّ مقرونًا بغيره[١]، وهذا المكان هو نوعٌ من القرن، قرنه بشعيب، والله أعلم/.

قوله: (فَقَدْتُ[٢] آيَةً مِنَ[٣] الأَحْزَابِ) إلى قوله: (فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ[٤] الأَنْصَارِيِّ): هذا كان في الجمع الأوَّل زمن الصِّدِّيق، ولم يَرِد أنَّ حِفْظَها ذهب على جميع الناس فلم يكن عندهم؛ لأنَّ زيدَ بن ثابتٍ حفظها، فهما اثنان، والقرآنُ لا يثبت إلَّا بالتواتر، لا باثنين، ويدلُّ على أنَّ معنى قوله: (وجدها عنده)؛ يريد: مكتوبة: قال شيخُنا: (وقد رُوِي أنَّ عمرَ قال: أشهد لسمعتُها مِن رسول الله ﷺ، ورُوِي أنَّ أُبيَّ بنَ كعب قال مثل ذلك، وعن هلال بن أميَّة مثلُه، فهؤلاء جماعةٌ، وإنَّمَا أمر أبو بكر عند جمع المصحف عُمرَ بن الخطَّاب وزيدًا بأن يطلبا ما يُنكرانِه شهادةَ رجلين يشهدان سماعَ[٥] ذلك من رسول الله ﷺ؛ ليكون أثبتَ وأشدَّ في الاستظهار، وممَّا لا يتسرَّع أحدٌ إلى دفعِه وإنكاره؛ قاله القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب، وقد ذكر في ذلك وجوهًا؛ هذا أحسنها[٦]). انتهى[التوضيح١٧/٣٨٤].

وقوله: (إلَّا مع خُزَيمةَ الأنصاريِّ) إلى آخره: هو خُزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الخَطْمِيُّ الأنصاريُّ، من بني خَطْمة من الأوس، يُعرَف بذي الشهادتين، جعل رسولُ الله ﷺ شهادتَه كشهادة رَجُلَين، وقصَّتُه[٧] هذه في بيع الفرس: اشترى رسولُ الله ﷺ فرسًا من سواء بن الحارث، فدُفِع لسواء فيه أزيدُ ممَّا اشترى به رسولُ الله ﷺ، فأنكر العقدَ، فشهد خُزيمة بجريان العقد ولم يحضرِ العقدَ، وإنَّما شهد بتصديق النَّبيِّ ﷺ، وهو فقهٌ حسنٌ ظاهرٌ جليٌّ، فأجاز عليه الصلاة والسلام

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٤٩).

(٢) كذا في النُّسخ: (فَقَدْتُ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ففقدتُ).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق): (سورة)، وهي ساقطة في رواية أبي ذرٍّ.

(٤) زيد في «اليونينيَّة»: (بن ثَابِتٍ).

(٥) (سماع): سقط من (ب).

(٦) زيد في (ب): (والله أعلم).

(٧) في (ب): (وقضيته).

شهادتَهُ[(١)] بشهادة رجلين، والفرس يقال له[(٢)]: الطِّرف، وكان أبيض، وهو بكسر الطاء المهملة، وقيل: هو المرتجز، سُمِّي بذلك؛ بِحُسْنِ[(٣)] صهيله[(٤)]، يكنى خُزيمة أبا عُمارة، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، وكانت رايةُ بني خَطْمَة يوم الفتح بيده، وكان مع عليٍّ رضي الله عنه بصفِّين، فلمَّا قُتِل عمَّارٌ؛ جرَّد سيفه، فقاتل حتَّى قُتِل، وصفِّين سنة سبع وثلاثين، والله أعلم[(٥)].

## ١٣- بابٌ عَمَلٌ صَالِحٌ قَبْلَ القِتَالِ

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ، وَقَوْلِهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٢-٤].

قوله: (بَابٌ: عَمَلٌ صَالِحٌ قَبْلَ القِتَالِ): يجوز فيه رفع (بابٌ) منوَّنًا، و(عملٌ) بعده: مَرْفوعٌ منوَّن أيضًا، ويجوز (بابُ): مَرْفوعٌ من غير تنوين، و(عملٍ): مجرور منوَّن، قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما في الباب على عادته: (المطابقة بين التَّرجمة وبين ما بعدها بيِّنٌ ظاهرٌ إلَّا قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، لكنَّ وجهَه على الجملة: أنَّ الله عاتب مَن قال: إنَّه[(٦)] يفعل الخيرَ ولم يفعَلْه، ثمَّ اعتقب ذلك بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾[(٧)] [الصف: ٤] فأثنى الله على من وَفَى وثبت، ثمَّ قاتل، والله أعلم، وفي الآية بالمفهوم: الثَّناء على مَن قال وفعل، فقولُه[(٨)] المُتقدِّم وتأهُّبه للجهاد عملٌ صالحٌ قدَّمه على الجهاد). انتهى[المتواري١٥٦].

قوله: (وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ): تَقَدَّم أنَّ اسمه عُوَيمر -وقيل: عامر- ابن زيد بن قيس، صحابيٌّ، اختُلِف في شهوده أُحُدًا، وكان إسلامُه تأخَّر عن أوَّل الهجرة كما تَقَدَّم[قبل ح١٥١]، قبْرُه وقبر زوجته أمِّ الدَّرداء الصُّغرى التَّابعيَّة -وقد تَقَدَّم الكلام على زوجتَيه؛ الكبرى خَيْرَة الصَّحابيَّة، وعلى هُجَيمة، وقيل: جُهيمة بنتُ حُيَيٍّ الأوصابيَّة التَّابعيَّة[ح٦٥٠، قبل ح١٩٢٤]- بباب الصغير مشهوران، تُوُفِّيَ سنة

---

(١) في غير (ت): (شهادة)، ولعلَّ المثبت أصحُّ.

(٢) (له): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (لِحسن).

(٤) انظر «عيون الأثر» (٢/٤٢٠).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠٣)، «أُسْد الغابة» (١/٦٩٦)، «الإصابة» (١/٤٢٥).

(٦) (إنه): سقط من (ب).

(٧) زيد في (ب): (﴿كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾).

(٨) في (أ) و(ب): (بقوله)، والمثبت من مصدره.

إحدى -وقيل: سنة اثنتين[١]- وثلاثين في خلافة عثمان رضي الله عنه.

قوله: (**وَقَوْلِهُ تَعَالَى**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾) الآية [الصف: ٢]: إن نوَّنت (بابًا)؛ فارفع (قوله)، وإن لم تنوِّنه؛ فجُرَّ (قوله)، وهذا ظاهرٌ.

٢٨٠٨- **حَدَّثَني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ**: حَدَّثَنَا **شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ**: حَدَّثَنَا **إِسْرَائِيلُ**، عَنْ **أَبِي إِسْحَاقَ** قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ يَقُولُ: **أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ مُقَنَّعٌ** بِالحَدِيدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُقَاتِلُ أَوْ أُسْلِمُ؟ قَالَ: «أَسْلِمْ، ثُمَّ قَاتِلْ»، فَأَسْلَمَ، ثُمَّ قَاتَلَ، فَقُتِلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «عَمِلَ قَلِيلًا، وَأُجِرَ كَثِيرًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا**[٢] **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ**): هذا هو صاعقةُ الحافظُ، مشهورٌ، وكذا (**شَبَابَةُ**): هو بالشين المعجمة المفتوحة، ثمَّ موحَّدة مخفَّفة، وبعد الألف موحَّدة ثانية، ثمَّ تاء التَّأنيث[٣]، و(**سَوَّار**): بفتح السين المهملة، وتشديد الواو، وفي آخره راءٌ، وهذا ظاهرٌ عند أهله، و(**إِسْرَائِيلُ**) هذا: هو ابنُ يونس ابن أبي إسحاق السَّبيعيُّ، روى عن جدِّه (**أَبِي إِسْحَاقَ**) عَمْرِو بنِ عبد الله أحد الأعلام، تقدَّما.

قوله: (**أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ مُقَنَّعٌ**): لا أعرفُه، غير أنَّ في «مسلم»: (جاء رجلٌ مِن بني النَّبِيتِ؛ قَبيلٍ من الأنصار)[م١٩٠٠].

## ١٤- بَابُ مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرْبٌ فَقَتَلَهُ

قوله: (**بَابُ مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرْبٌ**): (سَهْمٌ غَرْبٌ): في التَّرجمة والحديث على النَّعت، وهو بفتح الراء وسكونها، وقيل: بالفتح؛ إذا رمى شيئًا فأصاب غيرَه، وبسكونها؛ إذا أتى السَّهمُ من حيث لا يُدرَى[٤]، وقال الكسائيُّ والأصمعيُّ: (إنَّما هو سهمُ غَرَبٍ -بفتح الرَّاء، مضاف- الذي لا يُدرَى راميه، فإذا عُرِف؛ فليس بغَرَبٍ)[٥]، وقال أبو عُبيد: (والمُحدِّثون يُسكِّنون الرَّاء، والفتحُ أجودُ)[غريب الحديث٤/٣٤٥]، قال ابنُ سراج: (وبالإضافة مع فتح الرَّاء، ولا يُضاف مع سكونها)[٦].

---

(١) في (ب): (ثنتين).

(٢) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في (أ) و(ب): (الثانية)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) قاله أبو زيدٍ، انظر «الغريبين» (١٣٦٣/٤).

(٥) انظر «غريب الحديث» (٣٤٤/٤).

(٦) الكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (١٣٦/٥)، وانظر «مشارق الأنوار» (٣٢٨/٢).

٢٨٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ أُمَّ الرُّبَيِّعِ بِنْتَ البَرَاءِ -وَهْيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَاقَةَ- أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرْبٌ، فَإِنْ كَانَ فِي الجَنَّةِ؛ صَبَرْتُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ اجْتَهَدْتُ عَلَيْهِ فِي البُكَاءِ، قَالَ: «يَا أُمَّ حَارِثَةَ، إِنَّهَا جِنَانٌ فِي الجَنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكِ أَصَابَ الفِرْدَوْسَ الأَعْلَى».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ): الظاهر أنَّه الذُّهْليُّ، وهو مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذُّهْليُّ؛ نسبه إلى جدِّه، والله أعلم، ومستندي في ذلك: أنِّي راجعتُ ترجمةَ حُسَين بن مُحَمَّد أبي أحمدَ من «الكمال»[٤/٢٢١]، فرأيتُه قد ذكر(١) فيها: أنَّه روى عنه مُحَمَّد بن يحيى الذُّهْليُّ، فغلب على ظنِّي أنَّه مُحَمَّد ابن عبد الله هذا، نسبَه إلى جدِّه، والبخاريُّ لا يُفصِح به؛ لِمَا جرى بينهما، ولم يتركِ الرِّوايةَ عنه، وقد تَقَدَّم بعضُ ترجمة الذُّهْليِّ[ح١٩٥٢]، وقال ابنُ طاهر في ترجمة الحُسَين المذكور: (وروى عنه مُحَمَّد ابن عبد الله -وهو ابن يحيى بن عبد الله الذُّهْليُّ- عند(٢) البخاريِّ) انتهى(٣).

قوله: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ): هذا هو حسين بن(٤) مُحَمَّد بن بَهْرام، أبو أحمدَ المرُّوْذيُّ المُؤدِّب، نزيلُ بغدادَ، عنِ ابنِ أبي ذئبٍ، وإسرائيلَ، وشيبانَ، وجريرِ بنِ حازمٍ، وطبقتِهم، وعنه: أحمدُ، وابنُ مَعِين، وأبو خيثمة، وعبَّاسٌ الدُّوريُّ، وخلقٌ، وثَّقه ابنُ سعد(٥) وغيرُه، وقد حدَّث عنه من القدماء ابنُ مَهْدِيٍّ، قال مُطيَّن(٦): تُوُفِّيَ سنة [أربعَ عشرةَ -وقال حنبل: سنة](٧) ثلاثَ عشرةَ- ومئتين[تاريخ بغداد٨/٩٠]، أخرج له الجماعة، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه»: (حسين بن مُحَمَّد بن بَهْرام عنِ ابن أبي ذئب،

---

(١) في (ب): (فرأيته فذكر).

(٢) (عند): سقط من (ب).

(٣) «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٨٧)، وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٣٢): (جزم الكَلَاباذيُّ [«الهداية والإرشاد» (١/١٧٢)] وتبعه غيرُ واحدٍ بأنَّه الذُّهْليُّ...، ووقع في رواية أبي عليٍّ ابن السَّكَن: «حدَّثنا محمَّد بن عبد الله بن المبارك المُخَرِّميُّ»... فإن لم يكن ابن السكن نسبه مِن قِبَل نفسه؛ فما قاله هو المعتمد)، والعبارة في المطبوع من «الفتح»: (وإلَّا فما قاله هو المعتمد).

(٤) (بن): سقط من(ب).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٩/٣٤٠).

(٦) (مطين): سقط من (ب).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ب).

مجهولٌ، كذا قال أبو حاتم، واعتقده آخَرَ غير أبي أحمد المرُّوذيِّ الحافظ، وهو هو، لا مَغمَزَ فيه) إلى آخر كلامه[(١)].

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هذا هو شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، منسوبٌ إلى القبيلة، [هذا قولُ ابنِ الأثير[(٢)]، وقال ابنُ أبي داودَ وغيرُه: (إنَّ الذي نُسِب إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد، لا شيبانُ هذا) انتهى][(٣)]، تَقَدَّم مرارًا، ومرَّةً مُترجَمًا[ح١١٢].

قوله: (أَنَّ أُمَّ الرَّبِيعِ[(٤)] بِنْتَ البَرَاءِ، وَهيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَاقَةَ): في أصلنا: (أمّ الرُّبَيِّع): بضمِّ الرَّاء بالقلم، وقد قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (إنَّها بفتح الرَّاء وكسر الموحَّدة) انتهى[(٥)]، وقوله فيه:

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤٧١/٦)، «الجرح والتعديل» (٦٤/٣)، «ميزان الاعتدال» (٥٤٧/١).

(٢) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣٠١/٣).

(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (ومرَّةً مترجمًا)، وهو مستدركٌ في (أ)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥٩٦/١٢)، «تذهيب التهذيب» (٣٠٧/٤).

(٤) كذا في (أ) بفتح الراء بالقلم، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الرُّبَيِّع)، وسيأتي ما فيه.

(٥) «شرح مسلم» (١٦٥/١١)، وقد ذكر هذا الإمام النووي في كلامه على حديث مسلم (١٦٧٥) (٢٤): (أنَّ أختَ الرُّبَيِّع أم حارثة جرحت إنسانًا، فاختصموا إلى النبيِّ ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «القصاص القصاص»، فقالت أمُّ الرَّبيع: يا رسول الله؛ أيقتصُّ من فلانة؟! والله لا يقتصُّ منها...)، حيث قال: (حصل الاختلاف في الروايتين من وجهين: أحدهما: أنَّ في رواية مسلم أنَّ الجارحة أُخت الرُّبَيِّع، وفي رواية البخاريِّ أنَّها الرُّبَيِّع بنفسها، والثاني: أنَّ في رواية مسلم أنَّ الحالفَ لا تُكسَرُ ثنيتُها هي أمُّ الرَّبيع؛ بفتح الراء، وفي رواية البخاري: أنَّه أنس بن النضر، قال العلماء: المعروف في الروايات رواية البخاريِّ... قلت: إنَّهما قضيَّتان؛ أمَّا الرُّبَيِّع الجارحةُ في رواية البخاريِّ وأختُ الجارحةِ في رواية مسلم؛ فهي بضمِّ الراء وفتح الباء وتشديد الياء، وأمَّا أمُّ الرَّبيع الحالفة في رواية مسلم؛ فبفتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء)، وكذا ذهب الحافظ إلى أنَّهما قصَّتان، لكن جعل أمَّ الربيع الحالفة هي والدة الرُّبَيِّع بنت النضر، فعليه يكون ضبط اسمها واحدًا في المكانين بضمِّ الراء وفتح الباء وتشديد الياء، قال في «الإصابة» (٣٠١/٤) في ترجمة الرُّبَيِّع: (وأمَّا ما وقع في «صحيح مسلم» من وجه آخر عن أنس: أنَّ أختَ الرُّبَيِّع جرحت إنسانًا... فذكره، وفيه: فقالت أمُّ الرُّبَيِّع: يا رسول الله؛ أيقتصُّ من فلانة؟... فتلك قصَّةٌ أخرى إن كان الراوي حفظ، وإلَّا فهو وهَمٌ من بعض رواته، ويُستفادُ إن كان محفوظًا أنَّ لوالدة الرُّبَيِّع صحبةٌ)، وقال في «الفتح» (٢٢٤/١٢) بعد ذكره كلام النوويِّ: (قلت: وجزم ابن حَزْمٍ بأنَّهما قصَّتان صحيحتان وقعتا لامرأةٍ واحدةٍ، إحداهما: أنَّها جرحت إنسانًا فقضي عليها بالضمان، والأخرى: أنَّها كسرت ثنيَّة جارية فقضي عليها بالقِصاص، وحلفتْ أُمُّها في الأولى، وأخوها في الثانية، وقال البيهقيُّ [«السنن الكبرى» (٦٤/٨)] بعد أن أورد الروايتين: ظاهر الخبرين يدُلُّ على أنَّهما قِصَّتان، فإن قُبِلَ هذا الجمع، وإلَّا فثابتٌ أحفظُ من حُميد، قلت: في القِصَّتين مغايراتٌ؛ منها: هل الجانية الرُّبَيِّع أو أختها، وهل الجناية كسر الثنية أو الجراحة، وهل الحالف أمُّ الرُّبَيِّع أو أخوها أنس بن النضر).

(بنت البراء) فيه نظرٌ؛ إنَّما هي بنتُ النَّضر، لا أعلمُ فيها خلافًا[(١)]، وقال الدِّمياطيُّ: (أمُّ حارثةَ بنِ سراقة هي الرُّبيِّعُ بنتُ النَّضر أختُ أنسِ بن النَّضر، وهي عمَّةُ أنس بن مالك، وهي التي كسرت ثنيَّةَ امرأةٍ، فأمر عليه الصلاة والسلام بالقصاص، فعفا القومُ، وقد رواه على الصَّوابِ سعيدٌ عن قتادة، ورواه التِّرمذيُّ/ في «التَّفسير» عن عبد بن حميد، عن رَوح بن عُبادة، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس: «أنَّ الرُّبيِّع بنت النَّضر أتتِ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم وكان ابنُها حارثةُ[(٢)] أُصِيب يومَ بدر...» الحديث[ت٣١٧٤]). انتهى، قال شيخُنا بنحوِ ما أذكر: (وكذا بيَّن ذلك غير التِّرمذيِّ؛ فبيَّنه الإسماعيليُّ في «مستخرجه»، وأبو نُعَيم، وغيرُهما). انتهى[(٣)]، و(الرُّبَيِّع)؛ بضَمِّ الرَّاء، وفتح الموحَّدة، وتشديد المثنَّاة تحت: صحابيَّةٌ مشهورةٌ. [١/٣٥٥ب]

قوله: (وَهيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَاقَةَ): (حارثة): بالحاء المهملة، وبعد الألف ثاء مثلَّثة، وهو حارثة بن سراقة بن الحارث بن عَدِيِّ بن مالك بن عَدِيِّ بن عامر بن غَنْم بن عَدِيِّ بن النَّجَّار، قتله حِبَّان ابن العَرِقة -وقد قَدَّمتُ أنَّ حِبَّان هذا: بكسر الحاء المهملة، وتشديد الموحَّدة، وأنَّه هلك على كفره- ضربه بسهمٍ وهو يشرب مِن الحوض، وهو أوَّلُ قتيلٍ من الأنصار ببدر، وهو الذي قال له رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «كيف أصبحتَ يا حارثة؟» قال: أصبحتُ مؤمنًا بالله حقًّا[(٤)].

وقال بعض حُفَّاظ المصريِّين من المتأخِّرين: (حديثُ أنسٍ: «أنَّ أمَّ الرُّبيِّع بنت البراء، وهي أمُّ حارثة بن سراقة»؛ قلت: كذا وقع، وعند الإسماعيليِّ والتِّرمذيِّ: «أنَّ الرُّبيِّع بنت النَّضر، وهي زوجُ

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣٢/٦): (كذا لجميع رواة البخاريِّ، وقال بعد ذلك: «وهي أمُّ حارثةَ بنِ سُراقةَ»، وهذا الثاني هو المعتمد، والأوَّلُ وَهَمٌ نَبَّه عليه غيرُ واحدٍ، مِن آخرهم الدمياطيُّ فقال: قوله: «أمَّ الرُّبيِّع بنت البراء» وهمٌ، وإنَّما هي الرُّبَيِّعُ بنتُ النَّضْرِ عمَّةُ أنس بن مالك بن النَّضْر بن ضمضم بن عمرو، وقد تقدَّم ذِكرُ قَتْلِ أخيها أنسِ بن النضر وذكرُها في آخر حديثه قريبًا [ح٢٨٠٥-٢٨٠٦]، وهي أمُّ حارثة بن سراقة بن الحارث بن عدي... قلت: ووقع في رواية ابن خزيمة: أنَّ الرُّبيِّع بنت البراء... بحذف «أم»، فهذا أشبه بالصواب، لكن ليس في نسب الرُّبَيِّع بنت النَّضْر أحدٌ اسمه البراء، فلعلَّه كان فيه: «الرُّبيِّع عمَّة البراء»؛ فإنَّ البراءَ بن مالك أخو أنس بن مالك، فكلٌّ منهما ابن أخيها أنسِ بن النَّضْر).

(٢) في «سنن الترمذيِّ»: (الحارث)، وهو وَهمٌ نبَّه عليه الحافظُ في «الفتح» (٣٢/٦).

(٣) انظر «التوضيح» (٣٨٨/١٧)، «فتح الباري» (٣٢/٦-٣٣).

(٤) كذا قال تبعًا لابن الأثير في «أُسد الغابة» حيث ذكر هذا الحديثَ في ترجمة حارثة بن سراقة (٤٨٣/١)، وذَكَرَهُ غيرُه في ترجمة الحارثِ بن مالك، انظر «معرفة الصحابة» (٧٧٧/٢)، «الإصابة» (٢٨٩/١)، وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» في مسند الحارث بن مالك (٢٦٦/٣)، وكذا أخرجه عبد بن حُميد في «مسنده» (٤٤٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٠١٠٧)، وأخرجه في «الشعب» (١٠١٠٦) من حديث أنس، وفيه أنَّ القصَّة للحارثة بن النعمان، وانظر ترجمة حارثة في «الاستيعاب» (ص١٤١)، «الإصابة» (٣٩٧/١).

سراقةَ والدِ حارثةَ»، وهذا هو الصَّواب). انتهى[هُدى٣٠٥].

تنبيهٌ: قال ابنُ منده: (إنَّه شهد بدرًا، واستُشهِد بأُحُد)، قولٌ غيرُ جيِّد(١).

تنبيهٌ ثانٍ: عند أبي نُعَيم: (أنَّه كان كثيرَ البِرِّ بأمِّه، قال عليه الصلاة والسلام: «دخلتُ الجنَّةَ فرأيتُ حارثةَ... كذلك البِرُّ»)(٢)، وهو غيرُ جيِّد؛ لأنَّ المَقولَ فيه ذلك هو حارثةُ بن النُّعمان، كذا ذكر هذا الحديثَ في ترجمتِه ابنُ عبد البَرِّ[ص١٤١] من عند عبد الرَّزَّاق[ح٢٠١١٩]، وقد أخرجه أحمدُ أيضًا في «مسنده»[ح٢٥٣٣٧]، والله أعلم.

قوله: (أَتَاهُ(٣) سَهْمٌ غَرْبٌ): تَقَدَّم الكلام على ضبطه قريبًا، وما هو[قبل ح٢٨٠٩].

قوله: (أَصَابَ الفِرْدَوْسَ): تَقَدَّم قريبًا أنَّ (الفِرْدَوس) بالسريانيَّة: البستان، وقيل: الكَرْم، وهو ههنا(٤): ربوة الجنَّة؛ [و]هي أوسطُ الجنَّة، وأعلاها، وأفضلُها، وقد تَقَدَّم أنَّه بِلُغَة الرُّوم، وقيل: بالسريانيَّة، وقيل: بالنَّبَطِيَّة، فنُقِل إلى لسان العرب، وأنَّ جمعَه: فراديسُ[ح٢٧٩٠].

١٥- بابُ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا

٢٨١٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانُهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هذا هو عَمرو بن مُرَّةَ الجَمَليُّ، وجَمَلٌ من مراد، أحدُ الأعلام، عنِ ابنِ أبي أوفى، وابنِ أبي ليلى، وابنِ المسيَّب، وعدَّةٍ، وعنه: مِسْعَرٌ، وشعبةُ، وسفيانُ، وخلقٌ، وكان من الأئمَّة العاملين، قال أبو حاتم: (ثقةٌ، يرى الإرجاء)، مات سنة (١١٦هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢٨٨/٣](٥).

قوله: (عَنْ أَبِي وَائِلٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه شَقِيقُ بنُ سَلَمة، وكذا تَقَدَّم (أَبُو مُوسَى): أنَّه عبدُ الله بن قيس ابن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ، أمَّره عليه الصلاة والسلام على زَبِيد وعَدَن، وأميرُ عُمَرَ رضي الله عنه على الكوفةِ والبصرةِ، تَقَدَّم رضي الله عنه[ح١١].

(١) انظر «معرفة الصحابة» (٧٤١/٢)، «أُسد الغابة» (٤٨٤/١).

(٢) انظر «معرفة الصحابة» (٧٤٠/٢).

(٣) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أصابه).

(٤) في (ب): (هنا).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٢٥٨/٦)، «الأنساب» للسمعانيِّ (٨٧/٢)، «تهذيب الكمال» (٢٣٢/٢٢).

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ): هذا الرجلُ لا أعرفُ اسمَه، فليُبحَث عنه، غير أنَّ في بعضِ طرقه في «مسلم» عن أبي موسى قال: (أتينا رسولَ الله ﷺ، فقلنا: يا رسول الله، الرجل[1] يقاتل منَّا شجاعة)[م١٩٠٤(١٥٠)]، وورد في «الصَّحيح»: أنَّه من الأعراب[ح٣١٢٦]، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (هذا الرَّجل يحتمل أن يُفسَّر بلاحق بن ضُميرة؛ كما ذكره في «أسد الغابة»؛ فذكره[2]، ثمَّ قال: (إنَّه معاذ بن جبل)، وذكر مستنده من «جزء أبي بكر ابن أبي الحَديْد». انتهى[الإفهام٢٧٥]، وكذا قال حافظٌ مِصريٌّ معاصرٌ[هُدى٣٠٦].

قوله: (لِيُرَى مَكَانُهُ): (يُرَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(مكانُه): بالرَّفع نائبٌ مناب الفاعل، ويجوز (لِيُرِيَ): بضَمِّ أوَّله، وكسر الرَّاء، وفتح الياء، مبنيٌّ للفاعل، و(مكانَه): بالنَّصب مفعول، والفاعل هو ضمير يعود على (الرَّجُل)، والله أعلم[3].

## ١٦- بابُ مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ﴾ إِلَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

قوله: (بَابُ مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى[4]: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ﴾ [التوبة: ١٢٠]) إلى آخر الآية: المطابقة بين الآية والترجمة بآخِرِ[5] الآية عند قوله: ﴿وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾، فأثابهم الله بخطواتهم وإن لم يلقَوا قتالًا، نبَّه عليه ابن المُنَيِّر[6].

٢٨١١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ): قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (نسب الأَصيليُّ في نسخته إسحاقَ هذا فقال: «حدَّثنا إسحاق بن منصور»، وكذلك قال أبو نصر[الهداية٢/٦٨٠] فيه)[التقييد٣/٩٨٣]،

---

(١) (الرجل): سقط من (ب).

(٢) انظر «أُسد الغابة» (٤/١٩٧).

(٣) انظر «الكاشف» للطيبي (٨/٢٦٤٠).

(٤) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (ﷻ)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) في النسخ: (مأخذ)، والمثبت من مصدره.

(٦) انظر «المتواري» (ص١٥٧).

وقال شيخُنا بعد ما ذكرتُه عن الجِيَّانيِّ: (ويحتمل أن يكون إسحاقَ بنَ زيدٍ الخطَّابيَّ ساكنَ حرَّان، ومن طريقه أخرجه الإسماعيليُّ كما ذكره البخاريُّ). انتهى[التوضيح١٧/٣٩٦]، ولم يَزِدْ في ترجمة إسحاقَ على ذلك شيئًا، وقد ذكر إسحاقَ بن زيد هذا ابنُ حِبَّان في «ثقاته» فقال: (إسحاق بن زيد الخطَّابيُّ، وهو إسحاقُ بن زيد بن عبد الكبير بن عبد الحميد بن عبد الرَّحمن بن زيد بن الخطَّاب، سكن حرَّان، يروي عن أبي نُعيم، حدَّثنا عنه ابنُه عبدُ الكبير بن إسحاق بن زيد). انتهى[الثقات٨/١٢٢]، لكن هذا لم يُخرِّج له البخاريُّ شيئًا، ولا له في الكتب السِّتَّة ولا في مُصنَّفاتهم التي ذكرها المِزِّيُّ في «تهذيبه» شيءٌ، ففيما قاله شيخُنا بُعْدٌ، ولم ينسب إسحاقَ هذا المِزِّيُّ في «أطرافه»(١)، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ): هو بالمثنَّاة تحت، وبالزاي(٢)، وهو غير بُريد بن أبي مريم؛ بالموحَّدة المضمومة، (بريد) هذا: ليس له في «البخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ؛ إنَّما روى له(٣) أصحابُ «السُّنن» الأربعة(٤).

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبَايَةُ ابْنُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ): تَقَدَّم أنَّ (خَدِيجًا) بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدال المهملة، وهذا ظاهرٌ معروفٌ عند أهله.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْسٍ): ابْنُ جَبْرٍ، و(عَبْس): بفتح العين المهملة، وإسكان الموحَّدة، وبالسِّين المهملة أيضًا، و(جَبْر): بفتح الجيم، وإسكان الموحَّدة، وبالرَّاء، و(جَبْر): هو ابن عمرو ابن زيد بن جُشَم بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو -وهو النَّبيتِ(٥)- ابن مالك بن الأوس، الأنصاريُّ البدريُّ، روى عنه ابنُه زيدٌ، و(أبو عبسٍ)(٦) هذا: تُوُفِّيَ سنة (٣٤هـ)، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، رضي الله عنه(٧).

قوله: (فَتَمَسَّهُ النَّارُ): هو بنصب (تمسَّه)(٨)، وكذا هو في أصلنا، وعليه تصحيحٌ، ويجوز رفعه، أي: فما تمسُّه النَّارُ.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٧/١٩٦).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٤٣).

(٣) (له): مثبت من (ت).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٥٢).

(٥) في النسخ: (بن النبيت)، والمثبت موافقٌ لما في المصادر، وانظر «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص٣٣٢).

(٦) في النسخ: (وعباية)، وهو سبقُ قلمٍ.

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٨٢٩)، «تهذيب الكمال» (٣٤/٤٦).

(٨) في (ب): (تمس).

## ١٧- بابُ مَسْحِ الغُبَارِ عَنِ الناسِ فِي السَّبِيلِ

٢٨١٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ**: حَدَّثَنَا **خَالِدٌ**، عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ **وَلِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ: ائْتِيَا أَبَا سَعِيدٍ**، فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ، **فَأَتَيْنَاهُ وَهُوَ وَأَخُوهُ فِي حَائِطٍ لَهُمَا يَسْقِيَانِهِ**، فَلَمَّا رَآنَا؛ جَاءَ **فَاحْتَبَى** وَجَلَسَ، فَقَالَ: كُنَّا نَنْقُلُ لَبِنَ المَسْجِدِ لَبِنَةً لَبِنَةً، **وَكَانَ عَمَّارٌ يَنْقُلُ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ**، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الغُبَارَ وَقَالَ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **عَبْدُ الوَهَّابِ**): تَقَدَّم أنَّ هذا هو عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلت الثَّقفيُّ، أبو مُحمَّد الحافظُ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٤٥٦]، وكذا تَقَدَّم (**خَالِدٌ**): أنَّه ابنُ مِهْران الحذَّاءُ مُترجَمًا[ح٧٥]، وغير مترجمٍ مرارًا.

قوله: (**وَلِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو عليُّ بن عبد الله بن عبَّاس بن عبد المطَّلب الهاشميُّ، كنيته أبو مُحمَّد، وأبو عبد الله، يروي عن أبيه، وأبي هريرة، وطائفةٍ، وعنه: بنوه، والزُّهريُّ، ومنصورٌ، وابنُ طاوسٍ، وُلِد ليلة قُتِل عليُّ بن أبي طالب سنة أربعين في رمضان، وكان أجملَ قرشيٍّ في الدُّنيا، قال عليُّ ابن أبي حَمَلة: (كان يسجُد كلَّ يومٍ ألفَ سجدةٍ، ورأيتُه آدمَ جسيمًا بين عينيه أثرُ السُّجود)، مات سنة (١١٨هـ)، وقيل: سنة (١١٧هـ) بالحُمَيْمَة، أخرج له مسلمٌ والأربعةُ، وثَّقه أبو زُرْعة والعِجْليُّ(٢)/. [١/٣٥٦أ]

قوله: (**ائْتِيَا أَبَا سَعِيدٍ**): تَقَدَّم أنَّه سعد بن مالك بن سِنان الخُدْريُّ، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

قوله: (**فَأَتَيْنَاهُ هُوَ وَأَخُوهُ فِي حَائِطٍ لَهُمَا يَسْقِيَانِهِ**): قال الدِّمياطيُّ: (لم يكن لأبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ أخٌ بالنَّسب سوى قتادة بن النُّعمان، فإنَّه كان أخاه لأمِّه، ومات قتادةُ في عهدِ عُمرَ) انتهى، وفي كلام الدِّمياطيِّ إشارةٌ إلى أنَّه ليس المراد قتادة بن النُّعمان؛ لأنَّه تُوُفِّيَ زمنَ عُمَرَ ﵁ كما قال؛ يعني: وعكرمةُ إنَّما أُهدِيَ لابن عبَّاس حين كان واليًا على البصرة لعليٍّ(٣)، وابنُه إنَّما وُلِد -كما قال ابنُ سعدٍ-: ليلةَ قُتِل عليٌّ -كما تَقَدَّم قريبًا- سنة أربعين في رمضان(٤)، وأين قتادةُ وهذان؟! ولعلَّ المرادَ بأخيه هنا شخصٌ من الأنصار من فخذه أو مِن بني عمِّه، والله أعلم، وقد تُوُفِّيَ قتادةُ سنة ثلاث وعشرين، وصلَّى

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٦/١٩٢)، «معرفة الثقات» (٢/١٥٦)، «تهذيب الكمال» (٢١/٣٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٦٤).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٧/٣٠٧).

عليه عمرُ[(١)]؛ فاعلمه.

وقد رأيتُ في حاشيةٍ على «الاستيعاب» بخطِّ ابنِ الأمين أبي إسحاق: (قال ابنُ السَّكَن: هو مِن رهط أبي سعيد الخُدْرِيِّ) انتهت، وقد رأيتُ أنا شخصًا من الصَّحابة يقال له: أبو شيبة، يُقال: إنَّه أخو أبي سعيد الخُدْرِيِّ، له حديثٌ رواه يونس بن الحارث الطَّائفيُّ[(٢)] -وهو جَيِّدُ الحديث[(٣)]- عن مِشْرَسٍ[(٤)]، عن أبي شيبة، ومنهم مَن يقول فيه: عن يونس بن الحارث: حدَّثني مِشْرَسٌ، عن أبيه، عنه، عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قال: لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه؛ دخل الجنَّة»[(٥)]، مات أبو شيبة هذا بأرض الرُّوم، ولا أعلمُ تاريخَ وفاتِه[(٦)]، والله أعلم.

قوله: (فِي حَائِطٍ): تَقَدَّم ما (الحائط)[ح٢١٦].

قوله: (فَاحْتَبَى): تَقَدَّم (الاحتباء): أن ينصبَ ساقيه ويدير عليهما ثوبَه، أو يعقد يديه على ركبتيه معتمدًا على ذلك، والاسم: الحِبوة -بالضَّمِّ والكسر- والحُبية والحِبية؛ بالضَّمِّ والكسر، وبالياء[ح٣٦٧].

قوله: (وَكَانَ عَمَّارٌ): هو عمَّار بن ياسر، أبو اليقظان، تَقَدَّم الكلام عليه في أوائل هذا التَّعليق، وقد قُتِل في صفِّين سنة سبع وثلاثين، وذكرت مَن قتله؛ وهو أبو الغادية يسارُ بن سَبُع؛ فانظر ذلك[قبل ح٢٨].

قوله: (لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ): (اللَّبِنة)؛ بفتح اللَّام، وكسر الموحَّدة، وتسكَّن، والجمع: (لَبِن)؛ بفتح اللَّام وكسر الموحَّدة، و(لِبْن)؛ بكسر اللَّام وسكون الموحَّدة، وهو هذا الطُّوب[(٧)]، قال شيخنا: (لَبِنة عنه، ولَبِنة عن النَّبيِّ ﷺ)[التوضيح ١٧/٣٩٨].

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٦١٦).

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٠٠)، «ميزان الاعتدال» (٤/٤٧٩).

(٣) كذا قال الذهبيُّ في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٧٨)، وقال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (٣/١٤٠): (سيِّئ الحفظ، كثير الوهم، كان يروي عن الثقات الأشياءَ المقلوبات، لا يعجبني الاحتجاج بما وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات؟!)، وذكره أيضًا في «الثقات» (٩/٢٨٨)! وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٠٠)، «ميزان الاعتدال» (٤/٤٧٩).

(٤) في النسخ: (عن أبيه)، والمثبت موافق لما في مصادر ترجمته.

(٥) أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٨/٦٥) وأبو بكر ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢١٣) من طريق يونس بن الحارث، عن مشرس، عن أبيه، عن أبي شيبة ﵁ به، وأخرجه الطبرانيُّ في «الدعاء» (١٤٧٧) من طريق يونس بن الحارث، عن مشرس، عن أبي شيبة ﵁ به، ولم يقل: (عن أبيه)، وكذا هو في «المعجم الكبير» (٢٢/٣١٣) بالإسناد عينه، لكن وقع فيه: (عن أبي مشرس أو أبي مسرح)، ومثله عند أبي نُعيم في «معرفة الصحابة» (٥/٢٩٢٩).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٨٢١)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٨٧)، «الإصابة» (٤/١٠٤).

(٧) انظر «الصحاح» مادة (لبن)، «مطالع الأنوار» (٣/٤١٤).

قوله: (وَيْحَ عَمَّارٍ): تَقَدَّم الكلام على (ويح)، وأنَّه كلمة ترحُّم على مَن وقع في هلكة لا يستحقُّها، مُطَوَّلًا، وعلى (ويل) أيضًا[ح٢٤٥١].

قوله: (يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ): قال شيخُنا: (قال ابن بطَّال: يريد -والله أعلم-: أهلَ مكَّة الذين أخرجوا عمَّارًا من دياره، وعذَّبوه في ذاتِ الله، ولا يمكن أن يُتأوَّل على المسلمين؛ لأنَّهم أجابوا دعوةَ الله، وإنَّما يُدعَى إلى الله مَن كان خارجًا عن الإسلام، والمراد بـ«يدعوهم» و«يدعونه»(١): الماضي، لا المستقبل، وهذا من عادة العرب(٢))(٣).

## ١٨- بابُ الغَسْلِ بَعْدَ الحَرْبِ وَالغُبَارِ

قوله: (بَابُ الغَسْلِ بَعْدَ الحَرْبِ وَالغُبَارِ): تَقَدَّم أنَّ (الغَسل) الفعل -بفتح الغين- وهو المصدر، وأمَّا الماء؛ فهو بالضَّمِّ، وقد تَقَدَّم مُطَوَّلًا بما فيه[قبل ح١٦٧، قبل ح٢٤٨]، قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر حديث الباب: (إنَّما بوَّب عليه؛ لئلَّا يُتوهَّم كراهية غَسلِ الغبار؛ لأنَّه من حَميد الآثار، كما كره بعضُهم مسحَ ماءِ الوضوء بالمنديل، فبيَّن جوازَه بالعمل المذكور) انتهى[المتواري١٥٧]، والتَّنشيف في الوضوء عند الشافعيَّة خلافُ الأَوْلى، لا مكروهٌ، على الصَّحيح(٤).

٢٨١٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا رَجَعَ يَوْمَ الخَنْدَقِ وَوَضَعَ وَاغْتَسَلَ؛ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ وَقَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ الغُبَارُ فَقَالَ: وَضَعْتَ السِّلَاحَ، فَوَاللهِ مَا وَضَعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَأَيْنَ؟» قَالَ: هَهُنَا، وَأَوْمَأَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ): وفي بعض النُّسخ -وهي نسخة في أصلنا-: (ابن سلَام)(٥) وفي غيره، وقد تَقَدَّم[ح٢٠] أنَّ (سلامًا) بالتَّخفيف على الصحيح مُطوَّلًا في أوائل هذا التَّعليق، قال الجِيَّانيُّ: (وقال -يعني البخاري- في «الاعتكاف»(٦) و«الجهاد»[ح٢٨١٣] وفي «صفة إبليس»[ح٣٢٧٢] وفي «الأنبياء»[ح٣٣٨٣]

(١) في النسخ: (يدعوه)، والمثبت موافقٌ للفظ الحديث.

(٢) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٢٧).

(٣) انظر «التوضيح» (١٧/٣٩٨-٣٩٩).

(٤) انظر «المجموع» (١/٤٥٦).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، كما في هامش «اليونينيَّة».

(٦) في (كتاب صلاة التراويح) [ح٢٠٢٠] قبل (كتاب الاعتكاف).

و«مناقب الأنصار»[ح٣٨١٥] و«تفسير البقرة»(١) و«يوسف»[ح٤٦٨٩] و«النِّكاح»[ح٥٠٩٨] و«اللِّباس»[ح٥٨٩٣] و«الأدب»[ح٦٠٧٨] و«الأيمان والنُّذور»[ح٦٦٣١] و«الأحكام»[ح٧١٩٧] و«التمنِّي»[ح٧٢٣٤]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبدة»، كذا أتى «مُحَمَّد» غير منسوب «عن عَبْدة»، وفي بعض هذه المواضع قد نسبه ابن السَّكن: «ابن سلَام»، وكذلك صرَّح(٢) البخاريُّ في بعض المواضع باسمه فقال: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سلَام: حدَّثنا عَبْدة»[ح٢٠و٥٨٨...]، وذكر أبو نصر: أنَّ مُحَمَّد بن سلَام يروي عن عَبْدة(٣)) انتهى [التقييد٣/١٠١٩]، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (إنَّه مُحَمَّد بن سلَام(٤))، هذا مُقتضَى كلامه(٥)، وكذا قال شيخُنا: (إنَّه ابنُ سلَام على ما قاله الجيَّانيُّ). انتهى[التوضيح١٧/٤٠٠].

و(عَبْدة) هذا: بإسكان الموحَّدة، هو ابنُ سليمان، وقد قَدَّمتُ[ح٢٠] مَن يقال له: (عَبْدة)؛ بإسكان الموحَّدة، ومَن يُقال له: (عَبَدة) -بتحريكها- في «البخاريِّ» و«مسلمٍ»؛ وهما عامر بن عَبَدة وبَجَالة بن عَبَدة، ويجوز فيهما السُّكون، فاعلمه.

قوله: (لَمَّا رَجَعَ يَوْمَ الخَنْدَقِ): تَقَدَّم متى كانت الخندق، والخلاف فيها، وأنَّها كانت في شوَّال سنة خمسٍ، قاله ابن إسحاق(٦)، وقال ابنُ سعد: في ذي القعدة[الكبرى٢/٦٢]، وقال ابن عقبة: سنة أربعٍ(٧)[ح٤٦٣، ٥٩٦]، وسيجيء[قبل ح٤٠٩٧].

قوله: (فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ): قال شيخُنا: (قال القرطبيُّ: كذا وقع في الرِّواية، والصَّواب: طرحها -يعني: الفاء- فإنَّه جواب «لمَّا»، ولا تدخل(٨) في جوابها(٩)، وكأنَّها(١٠) زائدة، كما زيدت الواو في جوابها[المفهم٣/٥٩١]). انتهى[التوضيح١٧/٤٠٠].

---

(١) في (تفسير سورة النساء) [ح٤٥٨٣] لا (البقرة).

(٢) زيد في النسخ: (به)، ولعلَّ حذفها هو الأولى.

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٦٥٣).

(٤) زيد في (ب): (يروي عن عبدة، انتهى)، وهو تكرارٌ.

(٥) (كلامه): سقط من (ب)، وانظر «تحفة الأشراف» (١٢/١٨٠).

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٣٦-٢٣٧).

(٧) حكاه البخاريُّ عنه في «صحيحه» [قبل ح٤٠٩٧].

(٨) في (ب): (يدخل).

(٩) انظر «مغني اللبيب» (ص٢٢٠).

(١٠) في (ب): (وكأنه).

قوله: (وَقَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ الغُبَارُ): (رأسَه): مَنْصوبٌ مفعول، و(الغبارُ): مَرْفوعٌ فاعل، و(عصَبَ): بتخفيف الصَّاد.

١٩- بابُ فَضْلِ قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٩-١٧١]

٢٨١٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بِئْرِ مَعُونَةَ ثَلَاثِينَ غَدَاةً؛ عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَعُصَيَّةَ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ أَنَسٌ: أُنْزِلَ فِي الَّذِينَ قُتِلُوا بِبِئْرِ مَعُونَةَ قُرْآنٌ قَرَأْنَاهُ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ: بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا، فَرَضِيَ عَنَّا، وَرَضِينَا عَنْهُ.

(بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ(١): ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ الآية [آل عمران: ١٦٩]) إلى (بَاب الحِرَاسَةِ فِي الغَزْوِ فِي سَبِيْلِ اللهِ).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويس، ابنُ أختِ الإمام مالك(٢).

قوله: (عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بِئْرِ مَعُونَةَ): تَقَدَّم مَن وقفتُ عليه ممَّن قُتِل من الصَّحابة ببئر معونة، وتَقَدَّم أنَّها كانت في صفر على رأس أربعة أشهر مِن أُحُد عند ابن إسحاق(٣)، وتَقَدَّم مَن قتلهم من القبائل[ح٢٨٠١]، وجاء ذِكرُهم هنا أيضًا: (عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَعُصَيَّةَ) -و(عُصَيَّة)/: بضمِّ العين [١/٣٥٦ب]
وفتح الصَّاد المهملتين، وتشديد المثنَّاة تحت بعدها، ثمَّ تاء التأنيث- قبائلُ من العرب.

قوله: (أُنْزِلَ فِي الَّذِينَ قُتِلُوا بِبِئْرِ مَعُونَةَ قُرْآنٌ): تَقَدَّم الكلام عليه قريبًا، فانظره، وهو(٤) حسن[ح٢٨٠١].

٢٨١٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: اصْطَبَحَ نَاسٌ الخَمْرَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ قُتِلُوا شُهَدَاءَ، فَقِيلَ لِسُفْيَانَ: مِنْ آخِرِ ذَلِكَ اليَوْمِ؟ قَالَ: لَيْسَ هَذَا فِيهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، وتَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة، وتَقَدَّم (عَمْرو): أنَّه ابنُ دِينار.

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (تعالى).
(٢) في (ب): (مالك الإمام).
(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٤).
(٤) في (ب): (فإنَّه).

قوله: (اصْطَبَحَ نَاسٌ الخَمْرَ يَوْمَ أُحُدٍ) إلى آخره: هذا كان قبل تحريمها، وذلك لأنَّها حُرِّمت في السَّنة الرَّابعة في ربيع الأوَّل، كما تَقَدَّم[ح٢٣٧٥]، وأُحُد كانت في شوَّال سنة ثلاث، وقد تَقَدَّم الخلاف في تاريخ أُحُد[ح١٣٥١]، وقال الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي شيخ شيوخي في «سيرته الصُّغرى» في (حمراء الأسد) عقيب (أُحُد) ما لفظه: (وحُرِّمت الخمر في شوَّال، وقيل: سنة أربع)[الإشارة٢٣٨]، فقولُه: (في شوَّال)؛ يعني به[1]: شوَّالًا المذكور فيه غزوة أُحُد، وهو شوَّال سنة ثلاث، كما تَقَدَّم، والله أعلم، وهؤلاء النَّاسُ لا أعرف أعيانهم[2]، والله أعلم بهم.

قوله: (قِيلَ لِسُفْيَانَ: مِنْ آخِرِ ذَلِكَ اليَوْمِ؟): تَقَدَّم أنَّ (سفيان) هذا: هو ابنُ عُيَينة، أحدُ الأعلامِ، قريبًا أعلاه.

٢٠ - بابُ ظِلِّ المَلَائِكَةِ عَلَى الشَّهِيدِ

٢٨١٦ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ المُنْكَدِرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: جِيءَ بِأَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ وَوُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْ وَجْهِهِ، فَنَهَانِي قَوْمِي، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ فَقِيلَ: ابْنَةُ عَمْرٍو، أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو، فَقَالَ: «لِمَ تَبْكِي؟ -أَوْ: لَا تَبْكِي- مَا زَالَتِ المَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا»، قُلْتُ لِصَدَقَةَ: أَفِيهِ: حَتَّى رُفِعَ؟ قَالَ: رُبَّمَا قَالَهُ.

قوله: (جِيءَ بِأَبِي): تَقَدَّم أنَّ أباه عبدُ الله بنُ عَمرو بن حَرَامٍ الأنصاريُّ، وهذا ظاهرٌ معروفٌ جدًّا.

قوله: (وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وتَقَدَّم أنَّه مخفَّف الثَّاء في اللُّغة، وهو في أصلنا: مُشدَّدٌ بالقلم، وشُدِّد للمبالغة، وتَقَدَّم ما (المُثْلَةُ)[ح٢٨٠٥]؟

قوله: (ابْنَةُ عَمْرٍو، أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو): تَقَدَّم أعلاه وقبلَه أنَّ المقتولَ عبدُ الله بنُ عَمرو بن حرام، وهنا شكَّ الرَّاوي في الصائحة؛ أهي أختُه -فتكون عمَّةَ عبدِ الله والدِ جابر- أو بنتُ عَمرو -فتكون أختَ عبدِ الله عمَّةَ جابرٍ- والصَّحيح: أنَّها فاطمةُ بنت عَمرو بن حرام عمَّة جابر، كما تَقَدَّم الجزمُ بها في الحديث[ح١٢٤٤]، وتَقَدَّم في اسمها خلاف في (الجنائز)، فانظره[ح١٢٤٤].

قوله: (لِمَ تَبْكِي؟ أَوْ: لَا تَبْكِي): تَقَدَّم الكلام عليه في (الجنائز)[ح١٢٤٤].

---

(١) (به): ليس في (ب).

(٢) قال الحافظُ في «الفتح» (٤٠٩/٧): (سمَّى جابرٌ منهم -فيما رواه وَهْبُ بنُ كَيسان عنه- أباه عبدَ الله بنَ عَمرو، أخرجه الحاكم في «الإكليل»).

قوله: (قُلْتُ لِصَدَقَةَ): هو صدقةُ بنُ الفَضْلِ شيخُ البخاريِّ، فعلى هذا: يكون القائل له هو البخاريُّ.

قوله: (أَفِيهِ: حَتَّى رُفِعَ؟ قَالَ: رُبَّمَا قَالَهُ): الضَّمير في (قاله) يرجع إلى شيخِ صَدَقة؛ وهو ابنُ عُيَينة، و(رُبَّما): للتَّقليل، وتأتي للتَّكثير[1].

## ٢١- بابُ تَمَنِّي المُجَاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا

٢٨١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا الشَّهِيدُ، يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ، لِمَا يَرَى مِنَ الكَرَامَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وقد تَقَدَّم مُترجَمًا، وتَقَدَّم ما معنى (بُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّم (غُنْدُرٌ): أنَّه بضَمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، ثمَّ راء، وأنَّه لقبُ مُحَمَّدِ بن جعفر، وقد تَقَدَّم مَن قاله له[ح٨٧].

قوله: (إِلَّا الشَّهِيدُ): هو مَنْصوبٌ على الاستثناء، ويجوز فيه الرَّفع[2]، وهذا ظاهرٌ.

## ٢٢- بابٌ: الجَنَّةُ تَحْتَ بَارِقَةِ السُّيُوفِ

وَقَالَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: أَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا: «مَنْ قُتِلَ مِنَّا، صَارَ إِلَى الجَنَّةِ»، وَقَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَلَيْسَ قَتْلَانَا فِي الجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى».

قوله: (بَابٌ: الجَنَّةُ تَحْتَ بَارِقَةِ السُّيُوفِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (لم يُترجِم على الحديث بلفظِه)؛ يعني: أنَّ التَّرجمةَ: (تحت بارقة السُّيوف)، والحديث: «تحت ظِلَال السُّيوف»، قال: (فإمَّا أن يكونَ لفظُ التَّرجمةِ في حديثٍ آخَرَ لا يوافق شرطَه، فنبَّه عليه في التَّرجمة، أو نبَّه على معنى «تحت ظلال السُّيوف»، وأنَّ السُّيوف لمَّا كانت لها بارقةٌ وشُعاعٌ، كان لها أيضًا ظلالٌ بحسبها) انتهى[المتواري١٥٨].

قال ابن الجوزيِّ: (والمراد: أنَّ دخولَه الجنَّةَ يكون بالجهاد، و«الظِّلال» جمعُ «ظِلٍّ»، فإذا دنا

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٦/٣٩): (تقدَّم في «الجنائز» عن عليِّ بن عبد الله -وهو ابنُ المَدِينيِّ- عن سفيانَ وفي آخره: «حتَّى رُفِع» [ح١٢٩٣]، وكذلك رواه الحُمَيديُّ [«مسند الحميديِّ» (١٢٦١)] وجماعةٌ عن سفيانَ).

(٢) النصب رواية أبي ذرٍّ، والرَّفع رواية غيره.

الشخصُ من الشخص؛ صار تحت ظِلِّ سيفه)[كشف المشكل١/٤١٧]، وقال في موضِعٍ آخَرَ: (وإذا تدانى الخصمان؛ صار كلُّ واحدٍ منهما تحت ظلِّ سيفِ الآخَر، فالجنَّة تُنال بهذا). انتهى[كشف المشكل٢/٢٢٠]، ويقال: إنَّ ثواب الله والسَّبب الموصل إلى الجنَّة عند الضرب بالسُّيوف في سبيل الله، ومشي المجاهدين في سبيله أيضًا، فاحضروا فيه بصدقٍ واثبتوا(١).

قوله: (تَحْتَ بَارِقَةِ السُّيُوفِ): (بارقتها): لَمعانُها، يقال: برق بسيفه، وأبرق؛ إذا لمع به(٢).

قوله: (وَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ): تَقَدَّم الكلام عليه، وهو صحابيٌّ مشهور، تَقَدَّم أنَّه حصَّن ثلاث مئةِ امرأةٍ، وقيل: ألفًا[ح٥٨]، فلا نُطوِّل به.

**٢٨١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ وَكَانَ كَاتِبَهُ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ».**

**تَابَعَهُ الْأُوَيْسِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ.**

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو): الظاهر أنَّ (عبد الله بن مُحَمَّد) هذا: هو المُسنَديُّ، وذلك لأنِّي رأيتُ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» ذكر في ترجمة معاوية بن عمرو(٣): أنَّه روى عنه عبد الله بن مُحَمَّد المُسنَديُّ، والله أعلم، ولم يذكر فيها أحدًا اسمُه (عبدُ الله بن مُحَمَّد) غيره(٤).

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو): هذا هو معاويةُ بن عَمرو بن المُهلَّب بن عَمرو بن شَبِيب الأزديُّ المَعْنِيُّ -بالعين المهملة، ووَهم ابن نقطة في أخيه كرمانيِّ بن عمرٍو، فقال: (المُغَنِّي)(٥)- الكوفيُّ، ثمَّ البغداديُّ، أخو الكرمانيِّ بن عمرٍو، روى عنِ المسعوديِّ، وزائدةَ، وإسرائيلَ، وفُضَيلِ بنِ مَرْزُوق، وأبي إسحاقَ الفَزَارِيِّ، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، والجماعة كلُّهم عن رجلٍ عنه، وعَمرٌو النَّاقد، ومُحَمَّدُ بن يحيى الذُّهليُّ، وعبدُ بنُ حُمَيد، وخلقٌ كثيرٌ، قال أحمدُ: (ثقةٌ صدوقٌ)، وقال أبو حاتم: (ثقةٌ)[الجرح والتعديل٨/٣٨٦]، قال ابنُ سعد: (مات سنة «٢٢٤هـ» غرَّة جمادى الأولى)، وقيل: كان

(١) انظر «شرح مسلم» (١٢/٢٧٣).
(٢) انظر «لسان العرب» مادة (برق).
(٣) في (ب): (هذا هو معاوية بن عمرو بن المهلب)، ولعلَّه سبق قلم.
(٤) انظر «الكمال» (٨/٤٣١).
(٥) انظر «توضيح المشتبه» (٨/٢٣٠).

مولدُه سنةَ (١٢٨هـ)(١)، أخرج له الجماعةُ(٢).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث بن خارجةَ بنِ حِصن ابن حُذيفة، أبو إسحاقَ الفَزاريُّ الكوفيُّ، أحدُ الأعلام، ولجدِّه خارجةَ صحبةٌ(٣)، تَقَدَّم[ح٢٤٦٩]، وقد تَقَدَّم(٤) (عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى)، وأنَّه صحابيٌّ ابنُ صحابيٍّ مُطَوَّلًا[قبل ح١٧٦]؛ فأغنى عن إعادته هنا.

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ): (إنَّ): بكسر الهمزة على الحكاية، وفي أصلنا الكسرُ والفتحُ.

قوله: (تَابَعَهُ الأُوَيْسِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ): أمَّا الضمير في (تابعه) يحتمل أن يعود على عبد الله بن مُحَمَّد المُسنَديِّ، ويحتمل عوده إلى أبي إسحاق، ويحتمل عوده على معاوية بن عمرو، هذا هو الذي قاله شيخُنا: أنَّه تابعَ معاويةَ بن عمرٍو الذي رواه عن أبي إسحاقَ عن موسى بنِ عقبة(٥)، و(الأُوَيسيُّ): هو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عَمرو بن أُوَيس بن سعد بن أبي سَرْح القرشيُّ العامريُّ، أبو القاسم الأويسيُّ المدنيُّ الفقيه، عن مالكٍ، وسليمانَ بنِ بلال، ونافعِ بن عمر الجُمَحِيِّ، واللَّيثِ بنِ سَعْدٍ، وخلقٌ، وعنه: البخاريُّ، والذُّهليُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حاتم، وآخرون، وثَّقه أبو داودَ وغيرُه، وقال أبو حاتم: (صدوق، وهو أحبُّ إليَّ من يحيى ابن بُكَير)[الجرح والتعديل ٣٨٧/٥]، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه(٦)، وقد تَقَدَّم[ح٢٤٩٤].

وقوله: (تابعه الأويسيُّ): الظاهر أنَّه مثلُ قولِه: (قال الأويسيُّ)، وإذا كان كذلك؛ فيكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، والله أعلم.

وقوله: (عن ابن أبي الزِّناد): تَقَدَّم أنَّه بالنُّون، واسمُه عبدُ الرَّحمن بن عبد الله بن ذكوانَ، تَقَدَّم والدُه مرارًا، وكنيتُه أبو مُحَمَّدٍ، مَدَنيٌّ، روى عن أبيه، وزيدِ بنِ عليٍّ، وسُهَيلِ بن أبي صالح، وشُرَحبيل ابن سعد، وصالحِ مولى التَّوءَمة، وطائفةٍ، وعنه: أبو داودَ الطَّيالسيُّ، وابنُ وَهْبٍ، وسُوَيد ابن سعيد، وخلقٍ، قال ابنُ مَعِين: (أثبتُ النَّاس/ في هشام بن عروة ابنُ أبي الزِّناد)، وقال [عبَّاس](٧) عنِ ابنِ [١/٣٥٧أ]

(١) في النسخ: (٢٢٨)، ولا يصحُّ.

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١٩٧/١٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠٧/٢٨)، «تذهيب التهذيب» (٣٩/٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٦٧/٢).

(٤) في (ب): (صحبة، وقد تَقَدَّم، وتَقَدَّم).

(٥) انظر «التوضيح» (٤١٦/١٧).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٦٠/١٨)، «ميزان الاعتدال» (٦٣٠/٢).

(٧) (عبَّاس): مثبت من «تذهيب التهذيب».

مَعِين: (لا يُحتجُّ به)، وقال معاويةُ بنُ صالح وغيرُه عنِ ابنِ مَعِين: (ضعيفٌ)، وقال ابنُ المَدينيِّ: (ما حدَّث بالمدينة، فهو صحيح، وما حدَّث ببغداد، أفسده البغداديُّون)، مات سنة أربعٍ وسبعين ومئة وهو ابن أربعٍ وسبعين سنةً، علَّق له البخاريُّ، وروى له مسلمٌ في المقدِّمة، والأربعةُ[١]، وله ترجمة في «الميزان»[٢/٥٧٥].

وهذه المتابعة ليست في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وشيخُنا لم يُخرِّجها[٢].

## ٢٣- بابُ مَنْ طَلَبَ الوَلَدَ لِلْجِهَادِ

٢٨١٩- **وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ**، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ -ﷺ- لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى **مِئَةِ امْرَأَةٍ -أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ-** كُلُّهُنَّ يَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ، **فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ**: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ جَاءَتْ **بِشِقِّ** رَجُلٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ؛ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ».

قوله: (**وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ**) إلى آخره: هذا التَّعليقُ أخرجه البخاريُّ في ستَّةٍ[٣] أماكنَ من «صحيحه»، لكن ليس مِن هذه الطَّريق، وقد أخرج طريقَ اللَّيث أبو نُعيم من طريق يحيى ابن بُكَير عنه، قاله شيخُنا[٤].

قوله: (**مِئَةِ امْرَأَةٍ، أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ**): هذا جاء بألفاظ؛ فجاء على: (ستِّين امرأةً)[ح٧٤٦٩]، وفي لفظ: (سبعين)[ح٣٤٢٤]، وفي آخَرَ: (تسعين)[ح٦٦٣٩]، وفي أخرى: (تسع وتسعين) من غير شكٍّ، وفي لفظ: (مئة) من غير شكٍّ[ح٥٢٤٢]، والكلُّ داخل في رواية (مئة)، وليس في رواية القليل ما ينفي الكثير، وهو من باب مفهوم العدد[٥]، قال القاضي عياض في «الشِّفا» عن ابن عبَّاس: (كان في ظهر سليمان ماءُ مئةِ رجلٍ، وكان

(١) انظر «تاريخ بغداد» (١٠/٢٢٨)، «الجرح والتعديل» (٥/٢٥٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/٩٥)، «تذهيب التهذيب» (٥/٤٠٨).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (١٠) عنِ البخاريِّ عنِ الأويسيِّ به، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٣٢).

(٣) لم أقف إلَّا على خمسة مواضعَ مسنَدةٍ، انظرها (٣٤٢٤) (٥٢٤٢) (٦٦٣٩) (٦٧٢٠) (٧٤٦٩).

(٤) انظر «التوضيح» (١٧/٤١٩-٤٢٠).

(٥) انظر «شرح مسلم» (١١/١٢٣)، «التوضيح» (١٧/٤١٩)، وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٥٣١): (الجمع بينها: أنَّ السِّتِّين كنَّ حرائرَ، وما زاد عليهنَّ كنَّ سراري، أو بالعكس، وأمَّا السَّبعون؛ فللمبالغة، وأمَّا التسعون والمئة؛ فكنَّ دون المئة وفوق التسعين؛ فمَن قال: «تسعون»؛ ألغى الكسرَ، ومَن قال: «مئة»؛ جبره ومن ثَمَّ وقع التردُّد في رواية =

له ثلاثُ مئة زوجةٍ، وثلاثُ مئة سُرِّيَّة(١))، قال: (وحكى النَّقَّاش: أنَّه كان له سبعُ مئة امرأةٍ، وثلاثُ مئة سُرِّيَّةٍ). انتهى[الشفاء١٣٥]، وفي «المستدرك» في ترجمة عيسى ابن مريم: (أنَّ سليمان كان له تسعُ مئةِ سُرِّيَّة)، وقد تعقَّبه الحافظُ الذَّهبيُّ بأنَّ في السند عبدَ المُنعِم، وهو ساقطٌ(٢)، وقد أفادني بعضُ العلماء أنَّ في «المسند» لأحمد: (أنَّه كان له ألفُ امرأةٍ)(٣) انتهى، وقد قال شيخُنا عن ابن التِّين: (إنَّه كان له ألفُ امرأةٍ)، قال شيخنا: (وقد(٤) جاء ذلك في بعض الرِّوايات(٥))(٦).

قوله: (**فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ**): قيل: المراد بـ(صاحبه): المَلَك، قال النَّوويُّ: (وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القرين، وقيل: صاحبٌ له آدميٌّ)[شرح مسلم١١/١٢٣]، وعن القرطبيِّ أنَّه قال: (وقد أبعدَ مَن قال: خاطره). انتهى[المفهم٤/٦٣٧]، والصَّواب: أنَّه المَلَك؛ لأنَّ في هذا «الصحيح» في (النِّكاح): (فقال له صاحبه؛ يعني: الملك)(٧)، والله أعلم.

قوله: (**جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ**): قيل: هو الجسد الذي ذكره الله أنَّه أُلقِي على كرسيِّه(٨).

## ٢٤ - باب الشَّجَاعَةِ فِي الحَرْبِ وَالجُبْنِ

قوله: (**وَالجُبْنِ**): هو مجرورٌ معطوفٌ على (**الشَّجَاعَةِ**)، وهو ضدُّها، وهو بضَمِّ الجيم، وإسكان

---

= جعفر -يعني: هذا الحديث-، وأمَّا قول بعض الشُّرَّاح: «ليس في ذِكْرِ القليلِ نفيُ الكثير، وهو من مفهوم العدد، وليس بحجَّة عند الجمهور»؛ فليس بكافٍ في هذا المقام؛ وذلك أنَّ مفهومَ العدد معتبرٌ عند كثيرين، والله أعلم).

(١) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٨/٧٠٠٧) وفيه: (وتسع مئة سُرِّيَّة).

(٢) «المستدرك» وبهامشه «التلخيص» (٢/٥٩٦) وعبد المنعم هو ابنُ إدريس، انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٦٦٨).

(٣) لم نقف على ذلك في «مسند أحمد».

(٤) (قد): ليس في (ب).

(٥) «تاريخ دمشق» (٢٢/٢٥٨)، وفيه إسحاق بن بشر، وأخرج ابن سعد في الطبقات (١٢/٥٩) نحوه عند محمد بن كعب القرظي.

(٦) انظر «التوضيح» (٢٥/١٥٣).

(٧) الرواية في (النكاح) (٥٢٤٢): (فَقَالَ لَهُ المَلَكُ)، وانظر «التوضيح» (١٧/٤٢٢).

(٨) يعني: الجسد المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤]، وانظر «شرح مسلم» (١١/١٢٣)، وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٥٣٢): (حكى النَّقَّاشُ في «تفسيره»: أنَّ الشِّقَّ المذكورَ هو الجسدُ الذي أُلْقِيَ على كرسيِّه، وقد تقدَّم [٦/٥٢٩] قولُ غيرِ واحدٍ من المفسِّرين: إنَّ المرادَ بالجسدِ المذكورِ شيطانٌ، وهو المعتمد، والنَّقَّاشُ صاحبُ مناكيرَ)، وانظر «جامع البيان» (٨/٧٠٠٠-٧٠٠١).

الباء الموحَّدة، وبالنُّون، ويجوز ضمُّ الموحَّدة، وهو صفةُ الجبان[١].

٢٨٢٠ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ وَاقِدٍ**: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ المَدِينَةِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ **سَبَقَهُمْ عَلَى فَرَسٍ**، قَالَ: «**وَجَدْنَاهُ بَحْرًا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ**[٢] **بْنِ وَاقِدٍ**): هو بالقاف.

قوله: (**سَبَقَهُمْ عَلَى فَرَسٍ**): هذه الفَرَس استعارها عليه الصلاة والسلام من أبي طلحة، واسمه مَنْدُوب[٣]، وكان يُبَطَّأُ، فقال عليه الصلاة والسلام: «**وَجَدْنَاهُ بَحْرًا**» أي: وجدنا الفَرَس شديدَ الجري، فكان بعد ذلك لا يُسبَق، وشبَّهه عليه الصلاة والسلام بذلك؛ لأنَّ الجريَ منه لا ينقطع؛ كما لا ينقطعُ ماءُ البحر[٤].

٢٨٢١ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ النَّاسُ **مَقْفَلَهُ** مِنْ حُنَيْنٍ، **فَعَلِقَتِ الأَعْرَابُ** يَسْأَلُونَهُ حَتَّى اضْطَرُّوهُ **إِلَى سَمُرَةٍ**، **فَخَطِفَتْ** رِدَاءَهُ، فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْطُونِي رِدَائِي، **لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ العِضَاهِ نَعَمٌ**؛ **لَقَسَمْتُهُ** بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**مَقْفَلَهُ**): هو بفتح الميم والفاء، أي: مَرجِعَهُ[٥].

قوله: (**فَعَلِقَهُ النَّاسُ**[٦]): هو بكسر اللَّام، أي: لزموه، أو جذبوا ثوبَه، و(العَلْق): الجَذْب في الثَّوب[٧].

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (جبن).

(٢) في النُّسخ: (عبد الله)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) كما تقدَّم في الحديث (٢٦٢٧).

(٤) انظر «التوضيح» (١٧/٤٢٧-٤٢٨).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٩٢).

(٦) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (فعلقت الأعراب)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٣٩-٤٤٠).

قوله: (**إِلَى سَمُرَةٍ**): هي بضَمِّ الميم، من شجر الطَّلح، والجمع: سَمُر وسَمُرات[١].

قوله: (**فَخَطِفَتْ**): هو بكسر الطَّاء على الأفصح، ويجوز فتحُها.

قوله: (**هَذِهِ العِضَاهِ**): هو بالهاء، لا التَّاء دَرْجًا ووقفًا، كلُّ شجرٍ يعظُمُ وله شوكٌ، واحده: عِضَاهةٌ، وعِضَهَةٌ[٢]، وعِضَةٌ؛ بحذف الهاء الأصليَّة، كما حُذِفت من (الشَّفَة)[٣].

قوله: (**نَعَمًا**): وهذه في هامش أصلنا، وفي الأصل: (نَعَم)، فالنَّصبُ ظاهرٌ، وهو أولى؛ وذلك لأنَّ (نَعَمًا) نكرة، فهو أولى أن يكون خبرًا، ويصحُّ نصبُه على التَّمييز[٤]، وأمَّا الرَّفعُ؛ فعلى أنَّه اسمُ (**كَانَ**)، و(**عددَ**) الخبر[٥]، لكنَّ (عدد) في أصلنا مَرْفوعٌ، والظَّاهر أنَّه[٦] كُتِب (نَعَم) بغير ألف على نيَّة الوقف[٧]، وهو لغةٌ في الوقف معروفة، والله أعلم.

## ٢٥- بابُ مَا يُتَعَوَّذُ مِنَ الجُبْنِ

قوله: (**بَابُ مَا يُتَعَوَّذُ مِنَ الجُبْنِ**): (يُتعوَّذ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الجُبْن): تَقَدَّم ما هو بلُغَتَيه أعلاه [قبل ح٢٨٢٠].

**٢٨٢٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ الأَوْدِيَّ قَالَ: كَانَ سَعْدٌ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ الكَلِمَاتِ كَمَا يُعَلِّمُ المُعَلِّمُ الغِلْمَانَ الكِتَابَةَ، وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرَ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ العُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، فَحَدَّثْتُ بِهِ مُصْعَبًا، فَصَدَّقَهُ.**

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (سمر).

(٢) ضُبِط في النسخ بفتح العين وسكون الضاد، والمثبت موافقٌ لما في «الصحاح» وضَبْطِ المؤلِّف في الحديث (٤١٣٥).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (عضه)، «مطالع الأنوار» (٥/٢٢).

(٤) ويكون الخبر هو متعلِّق الجارِّ والمجرور (لي)، والتقدير: لو كان عددُ هذه العضاه نَعَمًا كائنٌ لي؛ لقسمته...

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٦) (أنَّه): سقط من (ب).

(٧) لعلَّ المراد في (ق): (عددَ... نعمٌ) على رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، غير أنَّها كانت بلا ضبطٍ، وأراد مقابلُ (ق) على «اليونينيَّة» موافقتها: (عددُ... نعمًا)، فضمَّ دال (عدد) وكتب فوق: (نَعَم): (ز هـ ط)، وكتب في الهامش: (نعمًا، صح).

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ(١)، وتَقَدَّم الكلام على هذه النسبة[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو عَوَانَةَ): أنَّه الوضَّاحُ بنُ عبدِ الله، وكذا تَقَدَّم (الأَوْدِيُّ): أنَّه بفتح الهمزة(٢)، وهو اسمُ رجلٍ(٣).

قوله: (كَانَ سَعْدٌ يُعَلِّمُ بَنِيهِ): (سعْدٌ) هذا: هو سعدُ بن أبي وقَّاصٍ مالكِ بن أُهَيب، أحدُ العشرة، وبنوه وبناتُه ذكرتُهم في (البيوع) عن خطِّ الحافظ الدِّمياطيِّ، وذكرتُ من «التلقيح» لابن الجوزيِّ: أنَّهم ستَّةٌ وثلاثون ولدًا(٤)[ح٢١٤٤].

قوله: (دُبُرَ الصَّلَاةِ): تَقَدَّم الكلام على (الدُّبُر) في (الصَّلاة)[ح٨٤٤]، وأنَّ الخطَّابيَّ قال: (الدُّبُر؛ بفتح الدال، وسكون الباء، وبضمِّهما: آخِر وقت الشَّيء)(٥)، وكذا الرواية بضَمِّ الدال والباء، وفي «اليواقيت»: المعروف في اللُّغة: (دَبْر)؛ بفتح الدَّال، وسكون الباء في مثل هذا؛ ومنه: (جعلته دَبْرَ أذني)، أي: خلفي، وأمَّا الجارحة؛ فبالضَّمِّ في الدَّال مع ضمِّ الباء، وإسكانها أيضًا(٦)، والله أعلم/. [١/٣٥٧ب]

قوله: (مِنَ الجُبْنِ): تَقَدَّم قريبًا ما هو بلُغتَيه[قبل ح٢٨٢٠].

قوله(٧): (إِلَى أَرْذَلِ العُمُرِ) أي: آخِر العمر في حال الكِبَر والعَجْز والخَرَف، و(الأرذل) من كلِّ شيء: الرَّديءُ منه(٨).

قوله: (فَحَدَّثْتُ بِهِ مُصْعَبًا، فَصَدَّقَهُ): القائل ذلك هو عبدُ الملك بن عمير، وقد أخرجه التِّرمذيُّ بإسناده إلى عبدالملك بن عمير عن مصعب بن سعد -يعني: ابن أبي وقَّاص- وعَمرو بن ميمونٍ؛ كلاهما عن سعدٍ نحوَه، وقال: (حسنٌ صحيحٌ مِن هذا الوجه)[ت٣٥٦٧]، وأخرجه النَّسائيُّ[س٨/٢٥٦].

٢٨٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ العَجْزِ وَالكَسَلِ وَالجُبْنِ وَالهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ

---

(١) زيد في (ب): (الحافظ).

(٢) لم يتقدَّم.

(٣) هو أود بن صعب بن سعد العشيرة، من مَذْحِج، وانظر «الأنساب» للسمعانيِّ (١/٢٢٦).

(٤) انظر «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص١١٨-١١٩).

(٥) انظر «غريب الحديث» (٢/٢٦٨).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٨-٩).

(٧) (قوله): سقط من (ب).

(٨) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٢١٧) مادة (رذل).

فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ».

قوله[1]: (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ): تَقَدَّم الكلام على (فتنة المحيا) و(فتنة الممات) في (الصَّلاة)[ح٨٣٢].

## ٢٦ - بابُ مَنْ حَدَّثَ بِمَشَاهِدِهِ فِي الحَرْبِ

قَالَهُ أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدٍ.

قوله: (قَالَهُ أَبُو عُثْمَانَ عَنْ سَعْدٍ): (أبو عثمان) هذا: هو النَّهديُّ عبدُ الرَّحمن بن مَلٍّ، وقد تَقَدَّم ضبط (ملٍّ)[ح٥٢٦]، و(سعد): هو ابن أبي وقَّاص، أحدُ العشرة، والحديث أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ، وهو: (لم يبقَ مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في بعض تلك الأيَّام التي قاتل فيهنَّ غيرُ طلحةَ وسعدٍ عن حديثهما)[ح٣٧٢٢،م٢٤١٤]، والله أعلم.

٢٨٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: صَحِبْتُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ، وَسَعْدًا، وَالمِقْدَادَ ابْنَ الأَسْوَدِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ؛ فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَوْمِ أُحُدٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَاتِمٌ): هذا هو حاتمُ بنُ إسماعيلَ، عن هشامِ بنِ عروةَ ويزيدَ بنِ أبي عُبَيد، وعنه: ابنُ مَعِين وابنُ راهُوْيَه، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٨٧هـ) بالمدينة، أخرج له الجماعةُ[2]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤٢٨/١]، وفيها: (قال أحمد: زعموا أنَّه كان فيه غفلةٌ).

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ): هذا هو مُحَمَّد بن يوسف بن عبدالله بن يزيد الكِنديُّ المدنيُّ الأعرجُ، ابنُ أختِ نَمِر، عن السَّائبِ بنِ يزيدَ، وسليمانَ بنِ يسارٍ، وابنِ المسيَّب، وجماعةٍ، وعنه: ابنُ جُرَيج، ومالكٌ، وحاتمُ بنُ إسماعيلَ، وحفصُ بنُ غياثٍ، ويحيى بنُ سعيد القطَّان، وآخرون، قال يحيى ابنُ مَعِين: (سمع منه يحيى بن سعيد خمسةَ أحاديثَ، وقال لي يحيى: لم أرَ شيخًا يشبهه في الثِّقة)، وقال أحمدُ وغيرُه: (ثقةٌ)، وقال مصعبٌ الزُّبيريُّ: (كان له شرفٌ وقدرٌ بالمدينة)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[3].

---

(١) (قوله): سقط من (ب).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨٧/٥).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (١١٩/٨)، «تهذيب الكمال» (٤٩/٢٧).

## ٢٧ - بابُ وُجُوبِ النَّفِيرِ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الجِهَادِ وَالنِّيَّةِ

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ إلى ﴿إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ٤١-٤٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩].

**وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]: سَرَايَا مُتَفَرِّقِينَ، ويُقَالُ: وَاحِدُ الثُّبَاتِ: ثُبَةٌ.**

قوله: (**ويُذْكَر**[1] **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وقد تَقَدَّم أنَّ هذه صيغة تمريض[قبل ح١٧٦]، وكأنَّها لم تصحَّ على شرطه إلى ابن عبَّاس، قال شيخُنا: (أخرجه[2] إسماعيلُ بن أبي زياد الشَّاميُّ في «تفسيره» عنه)[التوضيح١٧/٤٣٧][3].

قوله: (**«انْفِرُوا ثُبَاتٍ»: سَرَايَا مُتَفَرِّقِينَ، وَيُقَالُ**[4]**: وَاحِدُ**[5] **«الثُّبَاتِ»: ثُبَةٌ**): قائل ذلك هو أبو عُبيدة مَعْمَر بن المثنَّى، وهو في كتاب «المجاز» له[6]، قاله بعضُ الحُفَّاظ المعاصرين. انتهى[7].

اعلم أنَّ للمفسِّرين في قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ[8] ثُبَاتٍ﴾ [النِّساء: ٧١] أقوالًا؛ أحدها: أنَّه جمع: ثُبَة؛ بضَمِّ الثاء المثلَّثة، وفتح الموحَّدة؛ وهي العُصْبة من الرِّجال، والجمع: ثُباتٍ، وثُبُون، وثِبُون، وأثابيُّ[9]، وقيل: فِرَقٌ، وقيل: مُتفرِّقين، أي: اخرجوا سريَّة سريَّة[10].

**٢٨٢٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الفَتْحِ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ؛ فَانْفِرُوا».**

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يُذكَر)؛ بلا واو.

(٢) في «التوضيح»: (ذكره)، وكذا في «عمدة القاري» (١١/٣٦٤).

(٣) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٣/٢٤٠٨)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٣٣ - ٤٣٤).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يقال)؛ بلا واو.

(٥) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (أَحَدُ).

(٦) انظر «مجاز القرآن» (١/١٣٢).

(٧) انظر «هُدىٰ الساري» (ص٣٠٦).

(٨) في النُّسخ: (انفِرُوا).

(٩) انظر «الصحاح» مادة (ثبا).

(١٠) انظر «تفسير الطبري» (٣/٢٤٠٨-٢٤٠٩).

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّ هذا هو الفلَّاسُ الحافظُ، مشهورُ التَّرجمة، وتَقَدَّم أنَّ (يَحْيَى بْن سَعِيدٍ): هو القطَّان.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): الظاهر أنَّه الثوريُّ، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ الحافظ عبد الغنيِّ في «الكمال»[٣٢٢/٩] ذكر في ترجمة يحيى بن [سعيد] القطَّان أنَّه روى عن الثوريِّ(١).

وقد تَقَدَّم أنَّ (مَنْصُورًا): هو ابن المُعتمِر، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٧٠].

قوله: (قَالَ يَوْمَ الفَتْحِ): يوم الفتح كان يوم الجمعة، وقد تَقَدَّم الخلاف متى كان[ح١٠٤]، ويأتي أيضًا[ح٤٢٧٦]، في شهر رمضان سنة ثمان.

قوله: (لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّه مُؤوَّل، أي: لا هجرةَ مِن مكَّة بعد الفتح؛ لأنَّها صارت دارَ إسلامٍ، أو لا هجرةَ كالهجرة من مكَّة في الفضيلة، ولا بدَّ من التَّأويل[ح٢٧٨٣].

## ٢٨ - بابُ الكَافِرِ يَقْتُلُ المُسْلِمَ، ثُمَّ يُسْلِمُ، فَيُسَدَّدُ بَعْدُ وَيُقْتَلُ

قوله: (ثُمَّ يُسْلِمُ): هو بضَمِّ أوَّله، وكسر اللَّام.

قوله: (وَيُسَدَّدُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (وَيُقْتَلُ): مبنيٌّ أيضًا لما لم يُسمَّ فاعله.

**تنبيهٌ**: وقع في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعنه: أبو صالح: «لا يجتمعان في النَّار اجتماعًا يضرُّ أحدُهما الآخرَ»، قيل: مَن هم يا رسول الله؟ قال: «مؤمنٌ قتل كافرًا، ثمَّ سُدِّد(٢)».

---

(١) لم يقتصر المزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٣٢٩/٣١) على ذكر الثوريِّ في شيوخه، بل ذكر ابنَ عُيَينة أيضًا، وقوله: (قوله: «حدثنا سفيان»...) إلخ جاء في الأصل مضروبًا عليه، وبدايته: (وتقدَّم سفيان)، وجاء عقبه: (قوله: «حدثنا سفيان»: هذا هو ابنُ عُيَينة فيما يظهر، ومستندي في ذلك: أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» ذكر في ترجمة عَمرِو بن يحيى بن سعيد ابن العاصي [٦٠/٨] -الذي يأتي فيه: «قال سفيان: وحدَّثني السَّعيديُّ عن جدِّه عن أبي هريرة» [ح٢٨٢٧] -: أنَّ ابنَ عُيَينة روى عنه، وكذا ذكر الذَّهبيُّ في «تذهيبه» [٢١٨/٧]، ولم يذكرا الثَّوريَّ فيهم، والله أعلم)، ولا أدري ما الرابط بين الحديثين والرجلين وتعيين أحد السفيانين، ولعلَّ المثبت الذي ضرب عليه هو الأَولى، وقد تقدَّم نحوه من كلام المصنف عند الحديث [ح١٩٨٧]، والله أعلم.

(٢) كذا ضُبط في (أ) على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي «صحيح مسلم»: (ثمَّ سَدَّد) بالبناء للفاعل، قال القاضي في «إكمال المعلم» (٣١٣/٦): (ووجهه عندي أن يرجع قولُه: «ثمَّ سَدَّد» على الكافر القاتل، ويكون بمعنى الحديثِ المتقدِّم: «يضحك الله لرجلين يقتل أحدُهما الآخرَ، كلاهما يدخل الجنة، يقاتل هذا فيستشهد فيدخل الجنة، ثمَّ يتوب الله على القاتل، فيُسلِم فيستشهد» [م(١٨٩٠)(١٢٩)])، ثمَّ قال: (ذكر البخاريُّ هذه الترجمةَ على نحو ما ذكرناه: «باب الكافر يقتل المسلم ثمَّ يُسلِم فيسدد»، لكن لم يُدخِل هذا الحديثَ المشكِل، وأدخل حديثَ الضحك بنصِّه، فلعلَّه لم يُدخِله لإشكاله، أو لأنَّه رأى فيه فهمًا، وأنَّ صوابه: «مؤمن قتله كافرٌ ثمَّ سدد»)، ثمَّ ذكر ما نقله المصنِّف عنه.

انتهى[م(١٨٩١) (١٣١)]، وهذا اللَّفظ تغييرٌ(١) من بعض الرُّواة، وصوابه: (مؤمنٌ قتله كافرٌ، ثمَّ سُدِّد)، ويكون معنى قوله: «لا يجتمعان في النَّار اجتماعًا يضرُّ أحدهما الآخر»: لا يدخلانها للعقاب، ويكون هذا استثناءً من اجتماع الورود(٢)، وتخاصمهم على جسر جهنَّم، قاله القاضي عياض(٣).

٢٨٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ؛ يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، وكذا تَقَدَّم (الأَعْرَجِ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بنُ هُرْمُز، وكذا تَقَدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بنُ صخرٍ، على الأصحِّ من نحوِ ثلاثين قولًا.

قوله: (يَضْحَكُ اللهُ): قال ابن قُرْقُول: (هذا وأمثاله من الأحاديث طريقُها الإيمان بها من غير كيف ولا تأويل، وتسليمها إلى عالمها) انتهى[مطالع ٤/٣٢٦]، وللنَّاس في آيات الصِّفات وأحاديثها طريقان: طريقة السَّلَف -وهي أسلم-: ما ذكره ابن قُرْقُول، وطريقة الخَلَف -وهي أحكم-: تأويلها على ما يليق بجلاله عَزَّ وَجَلَّ(٤)، والله أعلم.

قوله: (فَيُقْتَلُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (فَيُسْتَشْهَدُ)(٥): مبنيٌّ أيضًا لما لم يُسمَّ فاعله.

٢٨٢٧ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بَعْدَمَا افْتَتَحُوهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَسْهِمْ لِي، فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدِ بْنُ العَاصِ: لَا تُسْهِمْ لَهُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ، فَقَالَ سَعِيد بْنُ العَاصِ: وَاعَجَبًا لِوَبْرٍ تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ قَدُومِ ضَأْنٍ، يَنْعَى عَلَيَّ قَتْلَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْرَمَهُ اللهُ

(١) في (ب): (يعتبر).

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١].

(٣) انظر «إكمال المُعلِم» (٦/٣١٣-٣١٤)، والكلام بحروفه في «شرح مسلم» (١٣/٤٠) معزوًّا للقاضي عن بعضهم.

(٤) انظر «الإتقان في علوم القرآن» (١/٧١٦-٧١٧). وجه السلامة في مذهب السلف أنك إذا عيَّنت معنى للآية -كما هو مذهب الخلف- قد تكون مخطئًا، لأنَّه معنًى غير قطعي، وبهذا تعرض نفسك للحساب أمام الله تعالى، وإنما ذهب من ذهب مَن الخلف إلى التأويل للرد على أصحاب الزَّيغ والضَّلال، ومقصد الجميع تنزيه الله سبحانه وتعالى عن كل ما لا يليق به جلَّ في علاه.

(٥) زيد في (ب): (هو).

عَلَى يَدَيَّ وَلَمْ يُهِنِّي عَلَى يَدَيْهِ، قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَسْهَمَ لَهُ أَوْ لَمْ يُسْهِمْ لَهُ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِيهِ السَّعِيدِيُّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

السَّعِيدِيُّ: هو عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ.

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير، وأنَّه أَوَّلُ شيخٍ حدَّث عنه البخاريُّ في هذا «الصحيح»، وتَقَدَّم لماذا نُسِب[ح١].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تَقَدَّم أنَّه ابنُ عُيَينة، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (وَهُوَ بِخَيْبَرَ بَعْدَمَا افْتَتَحَهَا): خيبر كانت في أوَّل السنة السابعة، ويقال: في آخر السادسة(١)، والقولان -فيما يظهر- مبنيَّان على الخلاف(٢) في أوَّل التَّأريخ، وقد تَقَدَّم[ح٢٠٩]، وسيجيء الكلام في أوَّل التَّأريخ في مكانه إن شاء الله تعالى، وأذكر فيه أقوالًا[ح٣٩٣٤].

قول أبي هريرة: (يَا رَسُولَ اللهِ، أَسْهِمْ لِي): (أَسهم)؛ بفتح الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ، كذا هنا: (فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدِ بْنِ العَاصِ: لَا تُسْهِمْ لَهُ يَا رَسُولَ اللهِ)، وسيأتي في (خيبر): (أنَّ أبا هريرة أتى النَّبيَّ ﷺ فسأله، فقال له بعضُ بني سعيد بن العاصي: لا تعطِه)[ح٤٢٣٧]، وبعده مُعلَّقًا بصيغة تمريض عن عَنْبَسَة: أنَّه سمع أبا هريرة يخبر سعيدَ بنَ العاصي إلى أن قال: (قال أبو هريرة: قلت: يا رسول الله، لا تقسم لهم، قال أبان: وأنت بهذا يا وَبْرُ)[ح٤٢٣٨]، وهو في «أبي داود»: (فقال أبان بن سعيد: اقسم لنا يا رسول الله)؛ الحديث[د٢٧٢٣]، قال الخطيبُ البغداديُّ: (الصَّحيح أنَّ أبا هريرة السائلُ)[الأسماء المبهمة١٨]، وجوَّز شيخُنا أن يكونا سألاه جميعًا، وأنَّ أحدَهما جازى الآخَرَ بقوله: (لا تقسم له)[التوضيح١٧/٤٤١]، وسيأتي في (خيبر) بأطولَ مِن هذا[ح٤٢٣٧]، والله أعلم/. [١/٣٥٨أ]

قوله: (فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدِ بْنِ العَاصِي): اسم هذا القائل: أبان بن سعيد بن العاصي، كذا هو مُسمًّى في «صحيح البخاريِّ» في (غزوة خيبر)[ح٤٢٣٨]، وكذا هو مُسمًّى في «أبي داود» في (الجهاد)، في (باب: مَن جاء بعد الغنيمة؛ لا سهم له)[د٢٧٢٣]، قال ابن حِبَّان في «ثقاته»: (أبان بن سعيد بن العاصي بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، له صحبةٌ، قُتِل في أجنادين على عهد عُمَرَ لليلتين بقيتا مِن جمادى سنة ثلاثَ عشرةَ، أمُّه: هندُ بنت المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم). انتهى[الثقات٣/١٣].

**تنبيهٌ**: صريح ما تَقَدَّم أنَّ أبانًا قاتلُ ابن قَوْقَل، وسيأتي فيما يلي هذا ما فيه.

---

(١) انظر «زاد المعاد» (٣/٢٨١)، «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٢٧٩).

(٢) (على الخلاف): سقط من (ب).

تنبيهٌ ثانٍ: قال الخطيبُ البغداديُّ: («فقال سعيد بن العاصي»؛ كذا عند أبي داود[د٢٧٢٤])، قال: (وإنَّما هو ابن سعيد، وهو أبان)[الأسماء المبهمة١٧].

قوله: (هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ): الظَّاهر أنَّه أراد: النُّعمانَ بن قَوْقَل؛ بقافين مفتوحتين، بينهما واوٌ ساكنةٌ، وهو النُّعمانُ بن مالك بن ثعلبة بن أَصْرَم بن فِهْر بن ثعلبة بن قَوْقَل -واسمه غَنْم- ابن عوف ابن عَمرو بن عوف، و(قَوْقَل): لقبٌ لثعلبة بن أصرم، فنُسِب النُّعمان إلى جدِّه، شهد النُّعمان بدرًا، قاله ابنُ عُقبة[(١)]، استُشهِد بأُحُد[(٢)]، وقال ابن عبد البَرِّ: (النُّعمان بن مالك بن ثعلبة بن دعد بن فِهْر بن ثعلبة بن غَنْم بن عوف [بن عمرو بن عوف] بن الخزرج، وثعلبة بن دعد: هو الذي يُسمَّى: قَوْقَلًا)، وقال في النُّعمان: (قتله صفوانُ بنُ أميَّة يومَ أُحُد في قول مُحَمَّد بن عمر، وأمَّا عبد الله بن مُحَمَّد بن عُمارة؛ فإنَّه قال: الذي شهد بدرًا وقُتِل يوم أُحُد: النُّعمان الأعرج ابن مالك بن ثعلبة بن أصرم بن فِهْر، والذي يُدعى قَوْقَلًا: هو النُّعمان بن مالك بن ثعلبة بن دعد بن فهر بن ثعلبة بن غَنْم[(٣)]، لم يشهد بدرًا)[الاستيعاب٢٧٢]، وذكر قبله في «الاستيعاب»: (النُّعمان بن قَوْقَل، ويقال: النُّعمان بن ثعلبة، وثعلبة يُدعى قَوْقَلًا، قاله موسى بن عقبة، وقال موسى أيضًا: النُّعمان بن ثعلبة؛ وهو ابنُ قَوْقَل، ذكره في البدريِّين، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه[الجرح والتعديل٨/٤٤٤]: النُّعمان بن قَوْقَل كوفيٌّ، له صحبةٌ، عنه: بلال بن يحيى). انتهى[الاستيعاب٢٧٢]، وفي «حاشية الاستيعاب» بخطِّ ابن الأمين عن ابن دُرَيد وفي آخرها: (ومنهم بنو قَوْقَل، واسمه: غَنْم). انتهى[(٤)]، وقال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (النُّعمان بن قَوْقَل، وقيل: النُّعمان بن ثعلبة، وقَوْقَل لقبُ ثعلبةَ[(٥)]، بدريٌّ خزرجيٌّ على الصَّحيح)[التجريد٢/١٠٩]، ثمَّ قال بعده بترجمتين ما لفظه: (النُّعمان بن مالك بن ثعلبة بن دعد، وثعلبة[(٦)] هو الذي يُدعى قَوْقَلًا، الأوسيُّ، بدريٌّ، قتله صفوانُ بن أميَّة يوم أُحُد، قاله الواقديُّ[(٧)]، وهو النُّعمان بن قَوْقَل الذي تقدَّم بعده). انتهى[تجريد٢/١١٠]، فقوله فيه: (هذا قاتلُ ابنِ قَوْقَل) في أبان؛ محلُّ نظرٍ، ولعلَّه مُؤوَّل، وقد انتقدَ الحافظُ الدِّمياطيُّ ذلك على

---

(١) في النسخ: (عيينة)، والمثبت موافقٌ لما في المصادر.

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٢٧٨)، «الإصابة» (٣/٥٦٤).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٠٨).

(٤) انظر «الاشتقاق» (٢/٤٥٦).

(٥) في (ب): (لثعلبة).

(٦) (وثعلبة): سقط من (ب).

(٧) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٠٨).

البخاريِّ في (غزوة خيبر)، وسيأتي كلامُه في (خيبر)[ح٤٢٣٧]، وقال شيخُنا: (قال ابنُ الجوزيِّ: لا أدري مَن يعني، فإنَّ العبَّاسَ بنَ عبادة والنُّعمانَ بنَ مالك بن ثعلبة -وهو قَوْقَل- قتلهما صفوانُ بن أميَّة[كشف المشكل٣/٥٤٤])، قال شيخنا: (قلت: قوله: «وهو قَوْقَل» ليس كذلك؛ إنَّما قَوْقَل اسمه غَنْم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج، كذا ذكره ابنُ الكلبيِّ، وأبو عُبَيد[(١)]، وابنُ دُرَيد[(٢)]، وغيرُهم). انتهى[التوضيح١٧/٤٤٣]، وقد تَقَدَّم عن «حاشية الاستيعاب» عن ابنِ دُرَيد نَقْلُ ذلك في قَوْقَل، وأنَّه غَنْم.

فتحصَّلنا في قَوْقَل على أقوال -أعني: في الذي لُقِّب بذلك-: هل هو ثعلبة بن دعد، أو ثعلبة ابن أصرم، أو لقب غَنْم والد ثعلبة في نسب النُّعمان، كما تَقَدَّم، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي): تَقَدَّم أعلاه[(٣)] أنَّه أبان بن سعيد بن العاصي، وهذا في الهامش، وفي الأصل: (فقال سعيد بن العاصي)، وفيه نظرٌ.

قوله: (لِوَبْرٍ): (الوَبْر)؛ بفتح الواو، وإسكان الموحَّدة، وبالراء، كذا لأكثر الرُّواة، وهي دويبَّةٌ غبراء -ويقال: بيضاء- على قدر السِّنَّور، حسنة العَينين، من دوابِّ الجبال، وإنَّما قال ذلك؛ احتقارًا له، وضبطها بعضهم بفتح الباء، وتأوَّله: جمع (وَبَرة)؛ وهي شعر الإبل؛ تحقيرًا له أيضًا؛ كشأن الوبَرة التي لا خطر لها[(٤)]، وتأوَّل[(٥)] (قَدُوم ضأن): على ضأن، وهذا تكلُّفٌ بعيدٌ، والأوَّلُ أشهرُ روايةً، وأوجهُ معنًى، قاله ابن قُرْقُول[مطالع الأنوار٦/١٦٤][(٦)].

و(الوَبْر) -كما ضبطته أوَّلًا- مأكولٌ، قاله الماورديُّ في «الحاوي»[(٧)]، والحَمْويُّ في «شرح التَّنبيه»، وذكر الرَّافعيُّ في (كتاب الحجِّ) نحوَه أيضًا[(٨)].

قوله: (مِنْ قَدُومِ ضَأْنٍ): قال في «المطالع»: (ويروى: «ضال» غير مهموز، مفتوح القاف «من قَدُوم» مخفَّف الدَّال؛ كذا للجميع إلَّا [أنَّ] المروزيَّ ضمَّ القاف، وفي «كتاب المغازي»: «من رأس

(١) انظر «النسب» (ص٢٨٣).

(٢) انظر «الاشتقاق» (٢/٤٥٦).

(٣) (أعلاه): ليس في (ب).

(٤) (لها): سقطت من (ب).

(٥) في (ب): (ويؤول).

(٦) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٦٠٢).

(٧) انظر «الحاوي الكبير» (١٥/١٦٥).

(٨) انظر «الشرح الكبير» (٣/٥٠٨).

ضأن»[ح٤٢٣٨]، قال الحربيُّ: وهو جبل ببلاد دَوْس[١]، و«قَدومه»: ثَنِيَّتُه، بفتح القاف، وهو عند المروزيِّ بضَمِّ القاف، قال الأَصيليُّ: ومعناه على هذا: من قُدُوم، أي: قَدِم علينا من هذا الموضع، ويردُّ[٢] هذا روايةُ مَن روى: «رأس ضأن»، وكذلك يردُّه[٣] قولُ الحربيِّ: إنَّه ثنيَّة الجبل، ووقع في موضعٍ آخَرَ: «رأس ضال»؛ باللَّام، وهي رواية ابن السَّكن، والقابسيِّ، والهمَذانيِّ، وزاد في رواية المستملي: «والضَّال: السِّدر»، وهو وَهَم، وما[٤] تَقَدَّم من تفسير الحربيِّ أولى: أنَّه ثنيَّة، وأنَّ ضأن: جبل، وقال بعضهم: يقال في الجبل: ضأنٌ وضالٌ، وتأوَّله بعضهم على أنَّه الضَّأن من الغنم، وجعل قدومها، أي: رؤوسها، وروى الحرفَ الذي قبله: «وا عجبًا من وَبَر»؛ بفتح الباء، وقال: هو شعر رؤوسها، وهذا تكلُّفٌ وتعسُّفٌ). انتهى [المطالع٤/٣٦٠][٥]، وقال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: (رواه النَّاس عن البخاريِّ بالنُّون إلَّا الهَمَذانيَّ؛ فإنَّه رواه باللَّام، وهو الصَّواب، والضَّال: السِّدر البرِّيُّ) إلى أن قال: (وفي ضبط «القدوم» بالتَّشديد والتَّخفيف خلافٌ) انتهى، وفي ذلك نظرٌ[٦]، إنَّما الخلاف في (القدوم) في حديثٍ آخَرَ؛ وهو: (اختتن إبراهيمُ ﷺ بالقدوم)[خ٣٣٥٦ م٢٣٧٠]، هذا الذي فيه الخلاف في تخفيفه وتشديده[٧].

---

(١) في (أ) و(ب): (وس)، والمثبت من مصدره.

(٢) زيد في (ب): (على).

(٣) في النسخ: (يرد)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (ب): (وكما).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٠٧).

(٦) سيأتي بيانه وأنَّ ابن دقيق نقله عن البكري.

(٧) «شرح الإلمام» (٣/٣٨٤-٣٨٥)، والكلام بتمامه نقله عن أبي عبيد البكريِّ في «معجم ما استعجم» (٣/١٠٥٤) وفيه تقديم وتأخير، وتمام عبارة البكري: («قَدُوم» بفتح أوَّله، على وزن «فَعُول»: ثنية بالسَّراة، وهو بلد دوس، وفي حديث الطفيل بن عمرو الدوسي ذي النور: «فلما أوفيت من قدوم سطع من كداء نور»، وانظره في رسم المخيم، والمحدِّثون يقولون: قدُّوم، بتشديد ثانيه، وفي حديث عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «واختَتَنَ إبراهيمُ ﵇ وهو ابن ثمانين سنة بالقدُّوم»، ورواه أبو الزناد: بالقدُوم، مخفَّفًا، وهو قول أكثر اللغويِّين، وقال محمَّد بن جعفر اللغويُّ: «قدُّوم: موضعٌ، معرفة، لا تدخل عليه الألف واللام»، هكذا ذكره بالتشديد، قال: ومَن روى في حديث إبراهيم: «اختتن بالقدُوم» مخفَّفًا؛ فإنَّما يعني الذي يُنجَر به، وروى البخاريُّ في «كتاب الجهاد»، في «باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم» [ح٢٨٢٧]، من طريق عمرو بن يحيى قال: أخبرنا جدِّي: أنَّ أبان بن سعيد أقبل إلى النبيِّ ﷺ وهو بخيبر بعدما افتتحوها، فقال: يارسول الله؛ أَسْهِمْ لي، فقال له أبو هريرة: لا تُسْهِمْ له يارسول الله، هذا قاتلُ =

**فتحصَّلنا**: على إسكان الباء في (وبر)، وتحريكها بالفتح، وفي (ضأن): بالنون واللَّام، وفي (قدوم): بفتح القاف وضمِّها، وفي (القدوم): التَّشديد والتخفيف، على ما قاله ابن دقيق العيد، وفيه نظرٌ[(١)]، والله أعلم.

قوله: (**قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَسْهَمَ لَهُ أَمْ**[(٢)] **لَمْ يُسْهِمْ؟**): قائلُ ذلك كما قال شيخُنا عنِ ابنِ التِّين: (إنَّه عنبسة، أو مَن دونه إلى شيخ البخاريِّ). انتهى[التوضيح١٧/٤٤٩]، وفي «أبي داود»[د٢٧٢٣]: (ولم يقسم له النَّبيُّ ﷺ)[خ٤٢٣٨].

قوله: (**قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِيهِ السَّعِيدِيُّ عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**) قال البخاريُّ بعده: (**السَّعِيدِيُّ: هُوَ**[(٣)] **عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي**). انتهى: أمَّا (سُفيان)؛ فقد قَدَّمتُ أنَّه ابنُ عُيَينة الإمامُ، وأمَّا (السَّعِيديُّ)؛ فهو بفتح السِّين، وكسر العين، وهذا ظاهرٌ جدًّا عند أهله، وقد سمَّاه البخاريُّ ونسبه، وهو كذلك، كنيته أبو أميَّة الأمويُّ السَّعِيديُّ المكِّيُّ، عن جدِّه وأبيه، وعنه: ابنُ عُيَينة، وموسى بنُ إسماعيل، وسويدُ بنُ سعيد، وجماعةٌ، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٧/٢١٧]، وقال ابنُ مَعِين: (صالحٌ)، أخرج له البخاريُّ وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان» قال فيها: (أورد له ابنُ عَدِيٍّ حديثَين وما نطق فيه بحرف، ولولا أنَّه ذكره؛ لَمَا ذكرتُه؛ لأنَّه احتجَّ به البخاريُّ)، ثمَّ ذكر له مِن عند البخاريِّ حديثَ أبي هريرة مرفوعًا: («ما بعث الله نبيًّا إلَّا رعى الغنم»؛ الحديث، تفرَّد به عمرٌو، وهو مُخرَّج في «البخاريِّ»[ح٢٢٦٢])[(٤)].

وأمَّا (جدُّ السَّعِيديِّ)؛ فهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن [أبي] أُحَيحة الأمويُّ، أبو عثمان، ويقال: أبو عَنْبسة، كان مع أبيه الأشدق حين توثَّب على دمشق، ثمَّ انتقل بعد قَتْلِ أبيه إلى

= ابن قَوقَل، فقال أبانٌ لأبي هريرة: واعَجَبًا لِوَبْرٍ تَدَلَّى علينا من قَدوم ضأن، ينعى عليَّ قَتْلَ رجلٍ مسلمٍ أكرمه الله على يديَّ، ولم يُهِنِّي على يديه، وخرَّجه البخاريُّ أيضًا في غزوة خيبر [ح٤٢٣٧]، هكذا رواه الناس عن البخاريِّ: «قدوم ضأن»، بالنُّون، إلَّا الهَمْداني، فإنَّه رواه: «من قدوم ضال»، باللام، وهو الصواب إن شاء الله، والضَّال: السِّدر البرِّيُّ، وأمَّا إضافة هذه الثنيَّة إلى الضأن؛ فلا أعلم لها معنى).

(١) تقدَّم، وانظر التعليق السابق.

(٢) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (أو)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) (هو): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٢٦٩)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٩٤)، «تذهيب التهذيب» (٧/٢١٨)، «الكامل في الضعفاء» (٥/١٢٢)، «ميزان الاعتدال» (٣/٢٩٣).

الحجاز ثمَّ الكوفة، روى عنِ ابنِ عبَّاس، وابنِ عُمَرَ، وأبي هريرة، وابنِ عَمرو، وعائشةَ، ومعاويةَ، وأمِّ خالد بن سعيد بن العاصي، ووالدِه، وعنه: ابناه؛ إسحاقُ وخالدٌ، وحفيدُه عَمرُو بن يحيى بن سعيد، وشعبةُ، وغيرُهم، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ)، وقال أبو حاتم: (صدوقٌ)[الجرح والتعديل٤/٤٩]، قال الزُّبير: (كان مِن علماء الكوفة، وولد بها). انتهى، عاشَ إلى أن وفد على الوليد بن يزيد، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه(١).

وقوله: (قال سفيان): اعلم أنَّ البخاريَّ رواه هنا بالسند الأوَّل: الحُمَيديُّ عن سفيان قال: حدَّثنيه السَّعِيديُّ؛ فذكره، فهو مِن طريقَين عنده، وسيأتي في (المغازي) أعلى ممَّا هنا بدرجة؛ لأنَّه رواه فيها عن موسى بن إسماعيل، عن عَمرو بن يحيى، عن جدِّه، عن أبي هريرة[ح٤٢٣٩]، والله أعلم.

## ٢٩- بابُ مَنِ اخْتَارَ الغَزْوَ عَلَى الصَّوْمِ

٢٨٢٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ البُنَانِيُّ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: **كَانَ أَبُو طَلْحَةَ لَا يَصُومُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ** ﷺ مِنْ أَجْلِ الغَزْوِ، فَلَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ؛ **لَمْ أَرَهُ مُفْطِرًا إِلَّا يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحًى**.

قوله: (**كَانَ أَبُو طَلْحَةَ لَا يَصُومُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ** ﷺ) إلى آخره: أمَّا (أبو طلحة)؛ فقد تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه رضي الله عنه، وأنَّه زيدُ بنُ سهلٍ[ح٣٧١]، وقوله في آخره: (**لَمْ أَرَهُ مُفْطِرًا إِلَّا يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحًى**): ظاهرُه: أنَّه كان يصوم أيَّامَ التَّشريق، والظاهر أنَّه كان يرى صومَها، وفي صومها خلافٌ بين العلماء؛ قال جماعة منهم: يجوز صيامها لكلِّ أحدٍ تطوُّعًا وغيرَه، حكاه ابنُ المنذر عنِ الزُّبيرِ وابنِ عُمرَ وابنِ سيرين، وقال مالكٌ(٢)، والأوزاعيُّ، وإسحاقُ، والشَّافعيُّ في أحد قوليه: يجوز صومها للمُتمتِّع إذا لم يجدِ الهديَ، ولا يجوز لغيره(٣)، واعلم أنَّه يحرم صومها في الجديد مِن مذهب الشَّافعيِّ رحمه الله، والقديم: أنَّه يجوز للمُتمتِّع إذا لم يجدِ الهديَ صومُها عن الثَّلاثة الواجبة في الحجِّ(٤)؛ لقول ابنِ عُمَرَ وعائشةَ رضي الله عنهم: (لم يُرخَّص في أيَّام التَّشريق أن يُصَمْنَ إلَّا لمَن لم يجدِ الهديَ)، رواه البخاريُّ في

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/١٨)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٣).

(٢) انظر «الكافي في فقه أهل المدينة» (١/٣٨٣).

(٣) انظر «شرح مسلم» (٨/٢٥٩).

(٤) انظر «الحاوي الكبير» (٣/٣٤٨)، «نهاية المطلب» (٤/٧٤).

«صحيحه»[ح1997]، وصحَّحه جماعةٌ، وقد مال إليه أبو مُحَمَّد[1] والبيهقيُّ[2]، وصحَّحه ابنُ الصَّلَاح[3]، والنَّوويُّ قال في «الروضة»[366/2]: (إنَّه الرَّاجح دليلًا وإن كان مرجوحًا عند الأصحاب) انتهى[4].

تنبيهٌ: ذكرتُ فيما مضى من (الصَّوم) مَن كان يسرد الصَّومَ من الصَّحابة والتَّابعين فيما وقفتُ عليه؛ فانظرْه إن أردته[قبل ح1976]/. [358/1ب]

## 30- بابٌ: الشَّهَادَةُ سَبْعٌ سِوَى القَتْلِ

قوله: (بَابٌ: **الشَّهَادَةُ سَبْعٌ سِوَى القَتْلِ**): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب بلا إسنادٍ، ثمَّ قال: (أشكل على الشَّارح -يعني: ابن بطَّال- مطابقةُ التَّرجمة لحديث: «الشُّهداء خمسةٌ»، فقال: هذا دليلٌ على أنَّ البخاريَّ ﵀ مات ولم يُهذِّب كتابَه، وكأنَّه أراد أن يُدخِل في التَّرجمة حديثَ مالكٍ ﵀، وفيه: «أنَّ الشُّهداءَ سبعةٌ سوى القتل في سبيل الله»، فأعجلتْه المنيَّة[ابن بطال43/5]، ويحتمل عندي أن يكون البخاريُّ أراد التَّنبيهَ على أنَّ الشَّهادةَ لا تنحصرُ في القتل، بل لها أسبابٌ أُخَرُ، وتلك الأسبابُ أيضًا اختلفت الأحاديث في عددها، ففي بعضها: «خمسةٌ»، وهو الذي صحَّ عند البخاريِّ ووافق شرطَه، وفي بعضها: «سبعةٌ»، ولم يوافِق شرطَ البخاريِّ، فنبَّه عليه في التَّرجمة؛ إيذانًا بأنَّ الوارد في عددها مِن الخمسة أو السَّبعة ليس على معنى التَّحديد الذي لا يزيد ولا ينقص، بل هو إخبارٌ عن مخصوصٍ ما ذُكِر، والله أعلم بحصرها). انتهى[المتواري159].

وحديث مالكٍ هو[5] عن جابر بن عَتِيك ﵁: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما تعدُّون الشَّهادةَ؟» قالوا: القتلُ في سبيل الله، قال ﷺ: «الشهادة سبعٌ سوى القتلِ في سبيل الله: المطعون شهيدٌ، والغَرِق شهيدٌ، وصاحب ذات الجَنْبِ شهيدٌ، والمبطون شهيدٌ، وصاحب الحرق شهيدٌ، والذي يموت تحت الهَدَم شهيدٌ، والمرأة تموت بجُمْعٍ شهيدةٌ»، أخرجه مالك[ط233/1]، وأبو داود[د3111]، والنَّسائيُّ[س13/4]، وابن ماجه[جه2803]، وأبو حاتم[حب3189]، وفي سند حديث «المُوَطَّأ»: عتيك بن الحارث عن عمِّه جابر بن عتيك، وهو تابعيٌّ، ما روى عنه سوى سبطِه عبدِالله بن عبد الله، فلهذا لم يخرِّجه البخاريُّ؛ لأنَّ رواية واحد لا تُخرِج الشَّخصَ عن جهالة العين، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»، ولم يذكر عنه راويًا سوى

---

(1) يعني: الجويني.
(2) انظر «السنن الكبرى» (298/4).
(3) انظر «شرح مشكل الوسيط» (622/2).
(4) انظر «التوضيح» (516/13).
(5) (هو): سقط من (ب).

عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك(١)، ولكن قال أبو الحسن ابن القطَّان: (إنَّ الشخص إذا وثَّقه واحدٌ وروى عنه واحدٌ؛ انتفت عنه جهالة العين)، ولكن هذا قولٌ في المسألة(٢)، والله أعلم.

**فائدةٌ:** أَوَّلُ مَنِ استُشهِد في(٣) الإسلام سُميَّة أمُّ عمَّار بن ياسر رضي الله عنهما، وكانت أَمَةً لأبي حذيفةَ بنِ المغيرة بن عبد الله بن عُمرَ بن مخزوم، فزوَّجها مِن حليفه ياسر بن عامر بن مالك، طعن أبو جهل سُميَّةَ بحربةٍ حتَّى بلغت فرجها، فماتت رحمة الله عليها(٤)، وقيل: أوَّل قتيل في الإسلام: الحارث بن أبي هالة، ابنُ خديجة، فيما ذكره العسكريُّ، قاله مُغُلْطاي في «سيرته الصُّغرى»[الإشارة١١٥]، والحارث صحابيٌّ، قال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (الحارث بن أبي هالة هند بن النَّبَّاش، وهو أوَّل مَن قَتَلَ(٥) اللهُ في الإسلام تحت الكعبة، ذكره ابنُ الكلبيِّ، وقاله ابنُ بَشْكُوال). انتهى[التجريد١/١١٠]، وقال الثَّعلبيُّ في «تفسيره»[الكشف والبيان٦/٤٥]: (إنَّ ياسرًا والدَ عمَّار وسُميَّةَ المذكورة رضي الله عنهما أوَّلُ قتيلٍ قُتِلا في الإسلام) انتهى.

**فائدةٌ ثانيةٌ:** أوَّل مَن يُدعَى إلى الجنَّة مِن شهداء هذه الأمَّة: مهجع مولى عمر بن الخطَّاب، وهو أوَّل قَتيل من المسلمين في بدر، رماه ابن الحضرميِّ بسهم(٦)، قاله شيخنا في (تفسير سورة العنكبوت)[التوضيح٢٣/٩٢]، وقد قال فيه عليه الصلاة والسلام يومئذٍ: «مهجعٌ سيِّدُ الشُّهداء»(٧). انتهى، وقال ابنُ عقبة -كما نقله ابنُ سيِّد النَّاس(٨)-: أوَّلُ قتيلٍ مِن المسلمين يوم بدر: عُمَير بن الحُمَام(٩)، وقال ابن سعد: (وكان أوَّلَ مَن خرج مِن المسلمين مهجعٌ مولى عُمَر، فقتله عامرُ ابن الحضرميِّ، وكان أوَّل قتيلٍ من الأنصار حارثة بن سُراقة، ويقال(١٠): قتله حِبَّان ابن العَرِقة، ويقال: عمير بن الحُمَام، قتله خالد بن الأعلم العُقيليُّ) [الكبرى٢/١٥].

---

(١) أي: بالتعيين، فعبارة «الثقات» (٥/٢٨٦): (روى عنه عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك والنَّاس).
(٢) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٣٢٤).
(٣) في (ب): (على).
(٤) انظر «الإصابة» (٤/٣٣٤).
(٥) في (ت): (قتلهُ).
(٦) زيد في (ب): (قتله).
(٧) ذكره الواحديُّ في «أسباب النزول» (ص٣٥٥).
(٨) زيد في (ب): (في «سيرته»).
(٩) انظر «عيون الأثر» (١/٣٩٧).
(١٠) زيد في (ب): (فيه).

**فائدةٌ ثالثةٌ**: الشُّهداء جماعةٌ كثيرةٌ، وقد ذكر منهم القرطبيُّ في «تذكرته» جماعةً[١]، وذكر شيخُنا الشَّارحُ جماعةً[٢]، وجملةُ مَن وقفتُ عليه أنَّه أُطلِق عليه أنَّه شهيدٌ في حديثٍ -ولا أشترط الصِّحَّة- جماعةٌ، وهم الثمانية المذكورون في حديث «المُوَطَّأ» الذي قدَّمتُه، وقد رواه أيضًا غيرُه كما ذكرتُه، والقتلُ في سبيل الله أعلاها، وفي «أبي داود»[د٤٧٧٢]، و«النَّسائيِّ»[س٧/١١٦]، و«التِّرمذيِّ»[ت١٤٢١] وقال: حسن صحيح: (من قُتِل دون ماله؛ فهو شهيد، ومن قُتِل دون أهله، ومن قُتِل دون دمه، ومن قُتِل دون دِينه). انتهى[٣]، ومَن وقصَه فرسُه، أو لدغته هامَّةٌ، أو مات على فراشه على أيِّ حتف كان في الله؛ فهو شهيد[٤]، ومَن حبسه السُّلطان ظالمًا له أو ضربه فمات؛ فهو شهيد، وكلُّ موتةٍ يموت بها المسلم؛ فهو شهيد[٥]، وفي حديث ابن عبَّاس: «المُرابِط يموت في فراشه في سبيل الله شهيدٌ، والشَّرِق شهيدٌ، والذي يفترسه السَّبُع شهيدٌ» [طب١١/١٠٢١٠]، وعن ابن مسعود: «مَن تردَّى من الجبال؛ شهيد»، أخرجه ابن عبد البَرِّ[التمهيد١٩/٢٠٨]، قال ابن العربيِّ: (وصاحبُ النَّظرة -وهو المَعِين- والغريبُ شهيدان)، قال[٦]: (وحديثُهما حسنٌ)[العارضة٢/٤٢٧]، ولمَّا ذكر الدَّارقطنيُّ حديثَ ابن عمر: «الغريب شهيد»؛ صحَّحه[٧]، ولابن ماجه مرفوعًا من حديث أبي هريرة: «من مات مريضًا؛ مات شهيدًا»، الحديث[جه١٦١٥]، وله عن ابنِ مسعود: «وإنَّ الرجل ليموت على فراشه وهو شهيد»[٨]، وجاء من حديث ابن عبَّاس: «مَن عشق، وعفَّ، وكتم، ومات، مات شهيدًا»، وقد ضعَّفوه[٩]،

---

(١) انظر «التذكرة» (ص١٦٧-١٦٩).

(٢) انظر «التوضيح» (١٧/٤٥٤-٤٦١).

(٣) وأخرجه ابنُ ماجه أيضًا (٢٥٨٠) مختصرًا.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٤٩٩) من حديث أبي مالكٍ الأشعريِّ رضي الله عنه، ولفظه: (أو بأيِّ حَتْفٍ شَاءَ اللهُ).

(٥) أخرجه مع سابقه الحلوانيُّ في «المعرفة» من قول عليٍّ رضي الله عنه، قاله ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (١٩/٢٠٩).

(٦) في النسخ: (شهيد إلى أن قال)، والمثبت من «التوضيح»، وكذا كانت في (أ) قبل الإصلاح.

(٧) كذا تبعًا لعبد الحقِّ في «الأحكام الصغرى» (١/٣٤٧) و«الأحكام الوسطى» (٢/١١٥)، وليس في «علل الدارقطنيِّ» (١٢/٣٦٧-٣٦٨) تصحيحٌ للحديث، وإنَّما فيه تصحيحُه مخرج الحديث عن ابن عبَّاس لا عن ابن عمر، قاله ابن القطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/٢٦٣)، وانظر «التمييز» (٢/١٤٦-١٤٧)، وما ذكر فيه من التعليق على هذا الحديث.

(٨) كذا تبعًا لـ«التوضيح» (١٧/٤٥٥)، وقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/١١١).

(٩) أخرجه الخطيب البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٥/١٥٦، ٢٦٢) و(٦/٥٠) و(١/٢٩٧) و(١٢/٤٧٩) و(١٣/١٨٤)، وأخرجه ابنُ الجوزيِّ في «العلل المتناهية» (٢/٧٧١-٧٧٢) من ثلاثة طرق، ثمَّ قال: (هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وانظر كلامَ ابن حجر على هذا الحديث في «التمييز» (٢/١٤٨-١٤٩).

والفقهاء ذكروه من الشُّهداء(١)، وفي «التِّرمذيِّ»: «مَن قال حين يصبح ثلاثَ مرَّاتٍ: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، وقرأ ثلاث آياتٍ من آخر سورة الحشر، فإن مات من يومه؛ مات شهيدًا»[ت٢٩٢٢]، حسَّنه مع الغرابة(٢)، وفي «الصَّحابة» لأبي موسى عن عليِّ بن الأقمر، عن أبيه مرفوعًا، وفيه: «من مات يشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ الله»، وفي «علل ابن أبي حاتم»: (سألت أبي عن حديث ابن أبي ليلى، عن أبيه، عن جدِّه أبي ليلى مرفوعًا: «من أكله السَّبُع؛ فهو شهيد، ومَن أدركه الموت وهو يَكِدُّ على عياله من حلال؛ فهو شهيد» [فقال: حديثٌ منكر)[علل٣/٤٢٦]، وفي حديثٍ آخَرَ من طريق ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا: «اللديغ شهيد](٣) والشَّريق شهيد، والذي يفترسه السَّبُع شهيد، والخارُّ عن دابَّته شهيد»[طب١١/٢١٠]، علَّتُه عمرُو بن عطيَّة الوادِعيُّ، ضعَّفه الدَّارقطنيُّ(٤)، وفي «الثَّعلبيِّ»: «مَن قرأ آخِرَ سورة الحشر فمات من ليلته؛ مات شهيدًا»[الكشف والبيان٩/٢٨٩]، وروى الآجرِّيُّ: «يا أنس؛ إن استطعت أن تكون على وُضوء؛ فافعل، فإنَّ ملك الموت إذا قبض روح العبد وهو على وضوء؛ كُتِب له شهادةٌ»، وللبزَّار من حديث عبادة بن الصَّامت مرفوعًا: «والنُّفساء شهادة»[بز٢٦٩٢]، ولأبي نُعَيم عنِ ابنِ عُمَرَ: «من صلَّى الضُّحى، وصام ثلاثة أيَّام من كلِّ شهر، ولم يتركِ الوترَ، كُتِب له أجر شهيد»[الحلية٤/٣٣٢]، وعن جابر: «مَن مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة، أُجير من عذاب القبر، وجاء يوم القيامة وعليه طابَعُ الشُّهداء»، قال أبو نعيم: غريب من حديث جابر وابن المنكدر، تفرَّد به عمر بن موسى الوجيهيُّ عن ابن المنكدر(٥)، وعند الطَّبرانيِّ وأبي موسى من حديث عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جدِّه مرفوعًا، فذكر حديثًا: «والسِّلُّ شهيدٌ، والغريب شهيد»[طب١٨/٨٧]، وعبدُ الملك ووالدُه ضعيفان(٦)، وجدُّه(٧) لم يذكره في الصَّحابة إلَّا الطَّبرانيُّ، وقد ذكره أبو موسى كما قاله شيخنا(٨)، وقد علَّم عليه

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (٢/١١٩).

(٢) هكذا في تحفة الأحوذي (٨/١٩٣) أيضًا، وليس في المطبوع من «سنن الترمذيِّ» (٢٩٢٢) تحسينُه، وإنَّما قال: (هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه).

(٣) ما بين معقوفين مستدركٌ من «التوضيح» (١٧/٤٥٦).

(٤) انظر «الضعفاء والمتروكين» (ص١٨٧).

(٥) «حلية الأولياء» (٣/١٥٥-١٥٦)، قال: (وهو -يعني: عمر- مدنيٌّ فيه لينٌ).

(٦) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٦٦٦) و(٤/٢٨٤).

(٧) (جده): سقط من (ب).

(٨) انظر «التوضيح» (١٧/٤٥٧).

الذَّهبيُّ: (س)[(١)]؛ يعني: أنَّه في «كتاب أبي موسى»، وفي «الأفراد والغرائب» للدَّارقطنيِّ من حديث أنسٍ مرفوعًا: «المحموم شهيد»، ثمَّ قال: (تفرَّد به المُوَقَّريُّ عن ابن شهاب عنه)، ولأبي عُمرَ في كتاب «العلم» من حديث أبي ذرٍّ وأبي هريرة: «إذا جاء الموتُ طالبَ العلمِ وهو على حاله، مات شهيدًا»[جامع بيان العلم ١/١٢١]، ولابن أبي عاصم في «الجهاد» من حديث أبي[(٢)] سلَّام عن ابن معانق الأشعريِّ، عن أبي مالك الأشعريِّ: «من خرج به[(٣)] خُراج في سبيل الله، كان عليه طابَع/ الشُّهداء»[الجهاد ٢/٥٩٦]، وذكر المنتجاليُّ في «تاريخه» عن ابن سيرين قال: (رأيتُ كثيرَ بنَ أفلح مولى أبي أيُّوب في المنام، فقلت: كيف[(٤)] أنت؟ قال: بخير، قلت: أنتم الشهداء؟ فقال: إنَّ المسلمين إذا قتلوا فيما بينهم، لم يكونوا شهداء، ولكنَّا نُدَباء)، قال مُحَمَّد: وأعياني أن أعرف النُّدباء وغلبني على ذلك، لخَّصت هذا من «شرح شيخنا الإمام العلَّامة سراج الدِّين» ﵀، وقد عزا حديثَ: «مَن قُتِل دون ماله» الحديث إلى «الصحيح»[(٥)]، وإنَّما هو في «أبي داود»، و«التِّرمذيِّ»، و«النَّسائيِّ» كما ذكرتُه، وقد بقي غيرُ مَن ذكره من الشُّهداء، والله أعلم. [١/٣٥٩أ]

٢٨٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: المَطْعُونُ، وَالمَبْطُونُ، وَالغَرِقُ، وَصَاحِبُ الهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّه وزان (عُلَيٍّ)؛ مصغرًا، وقد قَدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح ٦١٥]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه ذكوانُ السَّمَّان.

قوله: (المَطْعُونُ) أي: الذي أصابه الطَّاعون.

قوله: (وَالمَبْطُونُ): وهو الذي يموت بعلَّة البطن؛ كالاستسقاء -وهو الصَّحيح[(٦)]- وانتفاخ

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤٢٧).

(٢) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (ابن)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (ب) ومصدره: (عليه).

(٤) زيد في (ب): (فعل الله)، وضرب عليها في (أ).

(٥) انظر «التوضيح» (١٧/٤٥٤-٤٥٥).

(٦) (وهو الصحيح): جاء في النسختين -وهو مستدرك في (أ)- بعد قوله: (وانتفاخ البطن)، والمثبت مستفاد ممَّا تقدَّم في الحديث (٦٥٣).

البطن، أو الإسهال، وقيل: الذي يشتكي بطنه ويموت بدائه[(١)].

قوله: (**وَالغَرِقُ**): هو بكسر الرَّاء، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**وَصَاحِبُ الهَدَمِ**): تَقَدَّم الكلام عليه في (باب التهجير إلى الظهر)[ح٦٥٣]، وهو في أصلنا هنا بإسكان الدال[(٢)]، وهو بفتحها[(٣)]: الأبنية المنهارة على الشَّخص، والميِّت تحت تلك الأبنية: الهَدِم؛ بكسر الدَّال، ويجوز في (صاحب الهَدَم): سكونُ الدال؛ لأنَّه بسكونها المصدرُ.

٢٨٣٠ - **حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **عَاصِمٌ**، عَنْ **حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ**، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وسكون الشِّين المعجمة، وتَقَدَّم أنَّ (**عَبْد اللهِ**) بعده: هو ابنُ المباركِ الإمامُ، أحدُ الأعلامِ، و(**عَاصِمٌ**): هو ابنُ سليمان الأحولُ، أبو عبد الرَّحمن البصريُّ، تَقَدَّم، و(**حَفْصَة بِنْت سِيرِينَ**) تقدَّمت، وأنَّ أفضلَ نساء التَّابعين حفصة هذه، وعَمْرة، وأمُّ الدَّرداء الصُّغرى[ح٣١٣].

٣١ - بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥-٩٦]

٢٨٣١ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ**، عَنْ **أَبِي إِسْحَاقَ**: سَمِعْتُ البَرَاءَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ دَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ زَيْدًا، فَجَاءَهُ بِكَتِفٍ فَكَتَبَهَا، **وَشَكَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ**، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تقَدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو إِسْحَاق**): أنَّه عَمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ.

قوله: (**وَشَكَا [ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ] ضَرَارَتَهُ**) أي: عماه، وكان ابنُ أمِّ مكتوم أعمى، حصل له العَمَى بعد بدرٍ بسنتين، كذا رأيتُه، ولا أعرف مِن أين هو[(٤)]، والعُميان من الصَّحابة بضعٌ وعشرون، وغالبهم طرأ له

(١) أي: مطلقًا، وقد قاله تبعًا لـ«التوضيح» (٤٥٩/١٧)، وسلف نقل المصنف له عند الحديث (٦٥٣) وقوله عقبه: (وفيه تداخل)، ثم نقل كلامًا لابن قُرْقُول وقال: (وقد صُحِّح أنَّ المراد به: الاستسقاء).

(٢) وكذا في «اليونينيَّة».

(٣) (بفتحها): سقط من (ب).

(٤) جاء في (أ) في ورقة مفردة (ق١٢١/١) بخطٍّ مغاير بلا علامة تصحيح ولعلَّها نُقِلَت مِن خطِّ المصنِّف: (وفي=

العمى بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، وقد ذكرتُهم في أوَّل هذا التَّعليق[(١)][ح٣].

٢٨٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، **عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ جَالِسًا فِي المَسْجِدِ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَمْلَى عَلَيَّ**: «لَا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ»، قَالَ: **فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ** وَهُوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَوْ أَسْتَطِيعُ الجِهَادَ؛ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، **فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ** صلى الله عليه وسلم وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّى **خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ**، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

قوله (**عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ جَالِسًا فِي المَسْجِدِ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَيْهِ**[(٢)]، **فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَمْلَى عَلَيْهِ**): هذا السَّند فيه لطيفةٌ من لطائف الإسناد، وهو رواية صحابيٍّ -وهو سهل بن سعد- عن تابعيٍّ؛ وهو مروان بن الحكم، قال شيخُنا العراقيُّ: (وقد بلغني أنَّ بعضَ أهل العلم أنكر أن يكون قد وُجِد شيءٌ من رواية الصَّحابة، عن التَّابعين، عن الصَّحابة، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)، قال شيخُنا: (فرأيتُ أن أذكرَ ما وقع لي مِن ذلك)، فذكر هذا الحديث -وقد أخرجه البخاريُّ، والتِّرمذيُّ[ت٣٠٣٣]، والنَّسائيُّ[س٩/٦]- من جملة عشرين حديثًا، فإن أردتها؛ فانظرها من «النُّكت على ابن الصلاح» له في (المُرسَل)[(٣)]، والله أعلم.

---

= «طبقات ابن سعد» [١٩٢/٤] في ترجمة ابن أمِّ مكتوم ما لفظه: أخبرنا عفَّان بن مسلم: حدَّثنا حمَّاد بن سلمة: حدَّثنا أبو ظلال قال: كنت [عند] أنس بن مالك فقال: متى ذهبَتْ عَينُك؟ قال: ذهبت وأنا صغير، فقال أنسٌ: إنَّ جبريلَ أتى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وعنده ابنُ أمِّ مكتوم فقال: متى ذهب بَصَرُك؟ قال: وأنا غلامٌ، فقال: قال الله تبارك وتعالى: «إذا أخذتُ كريمةَ عبدي؛ لم أجد له منها جزاءً إلَّا الجنَّة»، فهذا يردُّ على ما رأيتُه مِن أنَّه عمي بعد بدرٍ بسنتين، والله أعلم)، ولفظ البيهقيِّ في «شُعَب الإيمان» (٩٤٨٦): (وأنا صغير)، وأخرجه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (١١٩/٧) بالشكِّ: (وهو غلامٌ، أو هو صغير)، وقد ذكر الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (١١٩/٢) أنَّ المعروف أنَّه عَمِيَ بعد بدر بسنتين، وفيه نظرٌ، قال الزرقانيُّ في «شرح الموطأ» (٢٢٣/١) بعد نقله كلام الحافظ: (وتُعقِّب بأنَّ نزول «عبس» بمكَّة قبل الهجرة، فالظاهر -والله أعلم- بعد البعثة بسنتين)، ثم نقل حديث ابن سعد السالف، ونحوه قال الصالحي في «سبل الهدى والرشاد» (١١٦/٨)، وغيره.

(١) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ بعد فقرتين، والصَّواب إثباتها هنا، وهو الموافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (إِلَى جَنْبِهِ).

(٣) انظر «التقييد والإيضاح» (٣٩٢/١-٤٠٦).

قوله: (**فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ**): تَقَدَّم أنَّ اسمه عَمرو بن قيس، وقيل: عبد الله بن قيس، قيل: كان اسمه الحُصَين، فسمَّاه عليه الصلاة والسلام عبدَ الله، وأمُّ مكتوم: عاتكة بنت عبد الله، وابنُ أمِّ مكتوم قديمُ الإسلامِ بمكَّة، وهاجر إلى المدينة، وقدمها -فيما قيل- بعد بدر بيسير، وقيل: قَدِمها مع مصعب بن عُمَير قبل مَقدَمه عليه الصلاة والسلام المدينةَ، وهذا في «الصَّحيح»[ح٣٩٢٤]، واستخلفه عليه الصلاة والسلام على المدينة ثلاثَ عشرةَ مرَّةً، وأنا أسردُ ما وقفتُ عليه منها: سريَّة بني سُلَيم بخلافٍ في ذلك، **الثَّانية**: قَرْقَرَة الكُدْر، **والثالثة**: غزوة بَحران، **والرابعة**: غزوة أُحُد، **والخامسة**: حمراء الأسد عقيب أُحُد، **والسادسة**: النضير، **والسابعة**: الخندق، **والثامنة**: غزوة بني قريظة، **والتاسعة**: غزوة بني لحيان، **والعاشرة**: غزوة ذي قَرَد، **والحادية عشرة**: الفتح، على ما قاله ابنُ سعد(١)، وقال المنذريُّ في «حواشيه» عن ابن عبد البرِّ: (إنَّه عليه الصلاة والسلام استخلفه على المدينة ثلاثَ عشرةَ مرَّةً: في غزوة الأبواء، وبُواط، وذي العُشيرة، وخروجه إلى ناحية جُهَينة في طلب كُرز بن جابر، وفي غزوة السَّويق، وغَطَفان، وأُحُد، وحمراء الأسد، وبَحران، وذات الرِّقاع، واستخلفه حين سار إلى بدر، ثمَّ ردَّ(٢) أبا لُبابة، فاستخلفه عليها، واستخلف عَمْرًا أيضًا -يعني: ابن أمِّ مكتوم- في حجَّة الوداع، وقُتِل شهيدًا في سبيل الله، فمات ولم يُسمَع له بذكر بعد عمر(٣)) إلى أن قال المنذريُّ: (وذكر أبو القاسم البغويُّ: أنَّه عليه الصلاة والسلام استعمله يوم الخندق) انتهى، فيجتمع من مجموع ما ذكرته أنا وما ذكره المنذريُّ أكثرُ من ثلاثَ عشرةَ مرَّةً، والله أعلم(٤).

قوله: (**فَأَنْزَلَ اللهُ(٥) تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ**) إلى آخره: قال مالكٌ: نزل جبريلُ بقوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] قبل أن يجفَّ القلم، فأُلحِق بما في القلم، وذلك مسيرة ألف سنة في هبوطه وعروجه. انتهى، ذكره شيخُنا في (فضائل القرآن)(٦).

قوله: (**أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي**): هو بفتح أوَّله، وضمِّ الرَّاء، وفي نسخة: بضَمِّ التَّاء، وفتح الرَّاء، مبنيٌّ

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/١٢٥).

(٢) (ردَّ): مثبت من «الاستيعاب».

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٤٩٣).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٤/١٩١)، «الاستيعاب» (ص٤٩٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٦٥٥)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٦)، «الإصابة» (٢/٥٢٣).

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (تبارك و).

(٦) انظر «التوضيح» (٢٤/٢٦).

لما لم يُسَمَّ فاعله[(١)]، ومعنى (تَرُضُّ): تَكْسِرُ وتَدُقُّ.

قوله: (**ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ**): تَقَدَّم أنَّه مخفَّف ومُثَقَّل، أي: كُشِف[ح١٥٣٦].

٣٢- بابُ الصَّبْرِ عِنْدَ القِتَالِ

٢٨٣٣- **حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ**، عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ: **أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى** كَتَبَ، فَقَرَأْتُهُ: **إِنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ قَالَ: «إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ؛ فَاصْبِرُوا».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو**): هذا هو المُسنَديُّ؛ وذلك لأنِّي رأيتُ في «الكمال» لعبد الغنيِّ في ترجمة معاوية بن عمرو: أنَّه روى عنه المُسنَديُّ، ولم يذكر فيمَن أخذ عنه أحدًا اسمه (عبد الله بن مُحَمَّد) سواه[(٢)]، وإن كان معاوية بن عمرو روى عنه ابنُ أبي شيبة، وذلك إنَّما روى عنه عند مسلم، قاله ابن طاهر[(٣)]، والله أعلم، وقد تَقَدَّم الكلام على (معاوية بن عمرو)[ح٢٨١٨]، وعلى (**أَبِي إِسْحَاقَ**): أنَّه الفزاريُّ، وهو إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث، أحدُ الأعلام، وعلى (**عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى**)، وهو صحابيٌّ ابن صحابيٍّ، وذكرتُ اسمَ أبي أوفى مرارًا[قبل ح١٧٦]، والله أعلم/. [١/٣٥٩ب]

قوله: (**إِنَّ رَسُولَ اللهِ**): تَقَدَّم أنَّ همزة (إنَّ) مكسورة على الحكاية، وأنَّه يجوز فتحُها[ح٢٨١٨].

٣٣- بابُ التَّحْرِيضِ عَلَى القِتَالِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]

٢٨٣٤- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**: حَدَّثَنَا **مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو**: حَدَّثَنَا **أَبُو إِسْحَاقَ**، عَنْ **حُمَيْدٍ** قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: **خَرَجَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **إِلَى الخَنْدَقِ**، فَإِذَا المُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ يَحْفِرُونَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَبِيدٌ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَهُمْ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنَ **النَّصَبِ** وَالجُوعِ؛ قَالَ: «اللَّهُمَّ؛ إِنَّ العَيْشَ عَيْشُ الآخِرَةْ، فَاغْفِرْ لِلأَنْصَارِ وَالمُهَاجِرَةْ»، فَقَالُوا مُجِيبِينَ لَهُ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعنا مُحَمَّدَا عَلَى الجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدَا

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّم قريبًا جدًّا أنَّه المُسنَديُّ؛ وذلك لأنِّي رأيتُ في «الكمال» للحافظ عبدِ الغنيِّ في ترجمة معاوية بن عمرو: أنَّه روى عنه المُسنَديُّ، ولم يذكر فيمَن

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «الكمال» (٨/٤٣١).

(٣) انظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٤٩١).

أخذَ عنه أحدًا اسمه (عبد الله بن مُحَمَّد) سواه[(١)]، وتَقَدَّم كلامُ ابنِ طاهر[ح٢٨٣٣]، والله أعلم، و(**مُعَاوِيَةُ ابْنُ عَمْرٍو**): قَدَّمتُ ترجمتَه[ح٢٨١٨]، و(**أَبُو إِسْحَاقَ**): تَقَدَّم قريبًا أنَّه إبراهيمُ بنُ مُحَمَّد بن الحارث، أبو إسحاقَ الفَزاريُّ، و(**حُمَيْد**): تَقَدَّم أنَّه[(٢)] ابن تِيْر، وقيل: تِيْرَويه، الطَّويل، وتَقَدَّم الفرقُ بينه وبين حُمَيد بن هلال عن أنس[ح٦١٠]، والله أعلم.

قوله: (**لَمَّا**[(٣)] **خَرَجَ النَّبِيُّ**[(٤)] ﷺ **إِلَى الخَنْدَقِ**): (غزوة الخندق): تَقَدَّم أنَّها في سنة أربعٍ، قاله ابن عقبة[(٥)]، ويقال: كانت في شوَّال سنة خمسٍ، قاله ابن إسحاق[(٦)]، وقال ابن سعد: (في ذي القعدة)[الكبرى٦٢/٢]، ونزيد هنا: أنَّه كمل الخندق في ستَّة أيَّام، قاله ابن سعدٍ[(٧)]، وقال غيرُه: حفر رسولُ الله ﷺ وأصحابُه في الخندق بضعَ عشرةَ ليلةً، وقيل: أربعًا وعشرين ليلةً، ذكر ذلك ابن سيِّد النَّاس في «سيرته»[عيون الأثر٨٧/٢].

قوله: (**مِنَ النَّصَبِ**): هو بفتح النُّون، والصاد المهملة، وبالموحَّدة: التَّعب.

## ٣٤- بابُ حَفْرِ الخَنْدَقِ

قوله: (**بَابُ حَفْرِ الخَنْدَقِ**): تَقَدَّم أعلاه[(٨)] الكلام في مدَّة حفره؛ فانظره، وتاريخه[ح٢٨٣٤].

٢٨٣٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**: **حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَعَلَ المُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ يَحْفِرُونَ الخَنْدَقَ حَوْلَ المَدِينَةِ، وَيَنْقُلُونَ التُّرَابَ عَلَى مُتُونِهِمْ، وَيَقُولُونَ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا عَلَى الإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدَا

وَالنَّبِيُّ ﷺ يُجِيبُهُمْ وَيَقُولُ:

«**اللَّهُمَّ؛ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الآخِرَةْ** فَبَارِكْ فِي الأَنْصَارِ وَالمُهَاجِرَةْ»

---

(١) انظر «الكمال» (٤٣١/٨).

(٢) (أنَّه): مثبت من (ب).

(٣) (لمَّا): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولُ اللهِ).

(٥) حكاه البخاريُّ عنه في «صحيحه» [قبل ح٤٠٩٧].

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٢٣٧/٣).

(٧) انظر «الطبقات الكبرى» (٦٣/٢).

(٨) (أعلاه): ليس في (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الميمَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وتَقَدَّم أنَّ (عَبْد الوَارِثِ): هو ابن سعيد التَّنُّوريُّ البصريُّ الحافظ، أبو عبيدة، وتَقَدَّم أنَّ (عَبْد العَزِيزِ): هو ابن صُهَيب.

قوله: (اللَّهُمَّ، إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الآخِرَةْ): سيأتي الكلام عليه في (هجرة النَّبيِّ ﷺ)؛ فانظره إن أردته[ح٣٩٠٦].

٢٨٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْقُلُ وَيَقُولُ: «لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا».

٢٨٣٧ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ يَنْقُلُ التُّرَابَ وَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: [من الرَّجز]

لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا
إِنَّ الأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبدِ الملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وكذا تَقَدَّم (أَبُو إِسْحَاقَ): أنَّه عَمرُو بن عبد الله السَّبيعيُّ.

قوله: (لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا): كذا رُوِي، وهو: (تالله لو لا أنت)(١).

قوله: (إِنَّ الأُلَى) إلى آخره: ليس يتَّزن هكذا كما رُوِي، وإنَّما هو: (إنَّ الأُلَى هُم قد بَغَوا علينا)، قال شيخُنا: (قال الدَّاوديُّ: وفي رواية: «إنَّ الأعادي(٢) بغَوا»، ولا يتَّزن إلَّا بزيادة «هم» أو «قد»)[التوضيح١٧/٤٧٠]، والله أعلم(٣).

## ٣٥ - بابُ مَنْ حَبَسَهُ العُذْرُ عَنِ الغَزْوِ

٢٨٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ قَالَ: رَجَعْنَا مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّم أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، وقَدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٧٠٢].

---

(١) انظر «التنقيح» (٢/٦٣٣).

(٢) زيد في النسخ: (قد)، وليست في مصدره، والصواب حذفها لاستقامة الكلام.

(٣) (أعلم): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): تَقَدَّم أنَّه ابن معاوية الجُعْفيُّ، أبو خَيْثمة، وكذا تَقَدَّم (حُمَيْدٌ): أنَّه الطَّويل ابن تِيْر، وقيل: ابن[(١)] تِيْرَويه.

قوله: (رَجَعْنَا مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ): (تبوك): في رجب في السنة التاسعة من الهجرة، وقولي: في رجب؛ كذا قاله ابن إسحاق[(٢)]، وسيجيء في (تبوك) ما فيه[قبل ح٤٤١٥]، ورجع في رمضان، والله أعلم.

٢٨٣٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -هُوَ ابْنُ زَيْدٍ- عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ: «إِنَّ أَقْوَامًا بِالْمَدِينَةِ خَلْفَنَا مَا سَلَكْنَا شِعْبًا وَلَا وَادِيًا إِلَّا وَهُمْ مَعَنَا فِيهِ، حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ».

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: الأَوَّلُ عِنْدِي أَصَحُّ.

قوله: (كَانَ): يعني: رسول الله ﷺ (فِي غَزَاةٍ): تَقَدَّم قُبَيله ما يُرشِد إلى أنَّها تبوك[ح٢٨٣٨].

قوله: (خَلْفَنَا): هو بإسكان اللَّام.

قوله: (شِعْبًا): تَقَدَّم ما هو[ح١٣٩].

قوله: (وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ): أمَّا (موسى)؛ فهو شيخ البخاريِّ، وهو ابن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ الحافظ، تَقَدَّم الكلام عليه، ولماذا نُسِب[ح٦٣]، وقد تَقَدَّم أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ) وفلانٌ المُسنَد إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح٤٤٢]، وقد أخرج هذا الحديثَ أبو داود عن موسى بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن حُمَيد -هو الطويل- عن موسى بن أنس، عن أنس[د٢٥٠٨]، وقد قَدَّمتُ أنَّ حمَّاد بن سلمة علَّق له البخاريُّ، وروى له مسلمٌ والأربعةُ، وهو أحدُ الأعلام، وهو ثقةٌ صدوقٌ يَغْلَط، وليس هو في قوَّة مالك[(٣)]، له ترجمةٌ مُطوَّلةٌ في «الميزان»[١/٥٩٠] ، وقد قَدَّمتُ غيرَ مرَّةٍ أنَّ حمَّادًا إذا لم يُقيَّد وكان الرَّاويَ عنه سليمانُ ابن حربٍ أو عارمٌ مُحَمَّدُ بن الفضل؛ فإنَّه يكون ابنَ زيد، وإن كان الرَّاوي عنه موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ أو عفَّان أو حجَّاج بن منهال؛ فهو ابنُ سَلَمة، وكذا إذا أطلقه هُدْبَة بن خالد[ح٤٤٢]، و(موسى بن أنس بن مالك): قاضي البصرة، عن أبيه وابنِ عبَّاسٍ، وعنه: ابنُ عَونٍ وشعبةُ، ثقةٌ مُقِلٌّ، أخرج له

(١) (ابن): ليس في (ب).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/١٦٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٢٥٣)، «الكاشف» (١/٢٠٨).

الجماعة، قديم الوفاة[(١)].

قوله: (**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ**): يعني البخاري: (**وَالأَوَّلُ عِنْدِي أَصَحُّ**)؛ يعني به: حديث حُمَيد عن أنس، وقد تَقَدَّم مَن أخرج الثاني أعلاه[(٢)]؛ فانظره.

## ٣٦ - بابُ فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللهِ

قوله: (**بَابُ فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللهِ**): هل المراد بـ(سبيل الله): الجهاد، كما هو مفهومُ تبويبِ[(٣)] البخاريِّ في هذا الباب وجعله هنا؟ أو المراد أفعالُ الخيرِ كلُّها، فالجهاد فَرْدٌ من أفرادها؟ قال ابنُ دقيق العيد العلَّامة أبو الفتح القُشَيريُّ في «شرح العمدة»: (الأكثر فيه استعمالُه في الجهاد، ويحتمل أن يريد بـ«سبيل الله»: طاعتَه كيف كانت، ويُعبَّر بذلك عن صحَّة القصد والنِّيَّة فيه، والأوَّلُ أقربُ إلى العُرْف، وقد ورد في بعض الأحاديث جعلُ الحجِّ أو سفره في سبيل الله، وهو استعمالٌ وضعيٌّ). انتهى[إحكام الأحكام٢/٥٨]، وأمَّا النَّوويُّ، فلم يتعرَّض لتفسير (سبيل[(٤)] الله) في «شرح مسلم» في هذا الحديث، لكن قال: (قال القاضي عياض في قوله ﷺ: «من أنفق زوجين في سبيل الله»[م١٠٢٧]: قيل: هو على العُموم في جميع وجوه الخير، وقيل: مخصوص بالجهاد، والأوَّل أصحُّ وأظهرُ[إكمال المعلم٣/٥٥٥]). انتهى[شرح مسلم٧/١١٧]، وأقرَّه الشَّيخ محيي الدِّين عليه، والبخاريُّ أخرج الحديث المذكور بعد هذا[ح٢٨٤١]، وبوَّب عليه: (باب فضل النَّفقة في سبيل الله) في (كتاب الجهاد) أيضًا، وممَّا يدلُّ على أنَّ المرادَ -والله أعلم- جميعُ الطَّاعات ما قاله أبو عَبْس بن جَبْر -كما ذكره البخاريُّ في (بابِ المشي إلى الجمعة)- عن عَبَاية ابنِ رفاعة: قال: (أدركني أبو عبسٍ وأنا أذهب إلى الجمعة، فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَنِ اغبرَّت قدماه في سبيل الله، حرَّمه الله على النَّار»[ح٩٠٧]، فهذا أبو عبس استدلَّ بذلك على أنَّ سبيلَ الله الطاعةُ من حيث هي، والحديث المذكور في «التِّرمذيِّ»[ت١٦٣٢] و«النَّسائيِّ»[س٦/١٤] أيضًا، والله أعلم/. [١/٣٦٠أ]

٢٨٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ** قَالَ: **أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ** وَسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: أَنَّهُمَا سَمِعَا النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ، **عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللهِ، بَعَّدَ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٠)، «تذهيب التهذيب» (٩/١٢٩).

(٢) في (ب): (بظاهرها).

(٣) في (ب): (بتبويب).

(٤) في (ب): (بسبيل).

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وكذا تَقَدَّم (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) هذا: أنَّه الأنصاريُّ، و(سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ): ذكوانَ، تَقَدَّم[ح١٠٨٨] أنَّ البخاريَّ أخرج له مقرونًا، وهذا المكان هو مقرونٌ بيحيى بن سعيد الأنصاريِّ، وأخرج له مسلمٌ والأربعةُ، وقد قَدَّمتُ الكلامَ فيه، وأنَّ(١) ابنَ معين قال: (هو مثلُ العلاء بن عبد الرَّحمن، وليسا بحجَّة)، وقال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)، ووثَّقه آخرون(٢)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٤٣].

قوله: (النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ): هو بالمثنَّاة تحت، وبالشين المعجمة، والنُّعمان زُرَقيٌّ أنصاريٌّ، كنيته أبو سَلَمة، المدنيُّ، واسم والده زيدُ بن الصَّامت، وقيل: زيد بن النُّعمان، وقيل غيرُ ذلك، عن خولةَ، وأبي سعيدٍ، وجابرٍ، وابنِ عُمَرَ، وعنه: سُمَيٌّ مولى أبي بكر، وسُهَيلُ بن أبي صالح، ويحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، وطائفةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، وأبوه من جلَّة الأنصار وفرسانهم، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه(٣).

قوله(٤): (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، وتَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح١٩].

## ٣٧- بابُ فَضْلِ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ

٢٨٤١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ دَعَاهُ خَزَنَةُ الجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةِ بَابٍ: أَيْ فُلُّ؛ هَلُمَّ»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ذَاكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٥) سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ): وقع في أصلنا: (سعيد بن حفص)؛ بزيادة ياء، قال ابنُ قُرْقُول في «مطالعه»: («سعد بن حفص: حدَّثنا شيبان»: كذا لهم، وعند القابسيِّ: «سعيد بن حفص»، وهو وَهَم). انتهى[مطالع٥/٥٦٨]، وما قاله من أنَّه بحذف الياء هو الصَّواب، وأمَّا سعيد بن حفص -بزيادة ياء-؛ فشخصٌ ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ، ولا في بقيَّة الكتب، إلَّا أنَّ النَّسائيَّ روى له(٦)، والله أعلم.

(١) (أنَّ): سقط من (ب).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٢٤٧)، «تهذيب الكمال» (١٢/٢٢٣)، «تذهيب التهذيب» (٤/٢١١).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٤٤٥)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٥٤).

(٤) (قوله): سقط من (ب).

(٥) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٣٩٠).

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): تَقَدَّم أنَّه شيبان بن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، وأنَّه منسوبٌ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحو، كذا قاله ابنُ الأثير[1]، وقد قَدَّمتُ غيرَ مرَّةٍ أنَّ ابنَ أبي داود وغيرَه قالوا: (إنَّ المنسوبَ إلى القبيلة يزيدُ بن[2] أبي سعيد، لا شيبانُ النَّحويُّ هذا). انتهى[3][ح٢١١٢]، وكذا تَقَدَّم (يَحْيَى): أنَّه ابنُ أبي كَثِير؛ بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وهذا معروفٌ عند أهله، وتَقَدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللهِ): تَقَدَّم الكلام عليه في (الزَّكاة)[4]، وتَقَدَّم الكلام على (سبيل الله) قريبًا جدًّا[قبل ح٢٨٤٠].

قوله: (أَيْ فُلُ): هو بضَمِّ الفاء، ويجوز في اللَّام الفتحُ والضَّمُّ؛ لأنَّه منادى مُرخَّم، وقال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ في «شرح مسلم» في حديث المِرْباع في أواخر «مسلم»[م٢٩٦٨]: إنَّه بإسكان اللَّام، ولفظه: (هو بضَمِّ الفاء، وإسكان اللَّام؛ ومعناه: يا فلان، وهو ترخيمٌ على خلاف القياس، وقيل: هي لغة بمعنى: يا[5] فلان، حكاها القاضي[6]). انتهى[شرح مسلم١٨/٣٠٤]، وقال في (الزَّكاة) في «شرح مسلم»: (هكذا ضبطناه: «فلُ»؛ بضَمِّ اللَّام، وهو المشهور، ولم يذكرِ القاضي وآخرون غيرَه، وضبطه بعضُهم بإسكان اللَّام، والأوَّل أصوبُ، قال القاضي: ومعناه: أي فلان، فرَخَّم، ونقل إعرابَ الكلمة[7] في إحدى اللُّغتين في التَّرخيم، وقيل: «فل»: لغة في فلان في غير النِّداء والترخيم[الإكمال٣/٥٥٥]). انتهى[شرح مسلم٧/١١٨]، وقال ابنُ الأثير: (معناه: يا فلان، وليس ترخيمًا؛ لأنَّه لا يقال إلَّا بسكون اللَّام، ولو كان ترخيمًا؛ لفتحوها أو ضمُّوها) إلى أن قال: (وقال قوم: إنَّه ترخيمُ «فلان»، حُذِفت النُّونُ للتَّرخيم[8]، والألفُ لسكونها،

---

(١) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/٣٠١).

(٢) (بن): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

(٤) بل في (الصوم) [ح١٨٩٧].

(٥) (يا): مثبت من (ت).

(٦) انظر «إكمال المعلم» (٣/٥٥٥).

(٧) في (ب): (الكلمتين).

(٨) (للترخيم): سقط من (ب).

وتُفتَح اللَّام وتُضمُّ على مذهَبي التَّرخيم[(١)]. انتهى.

قوله: (هَلُمَّ): معناه: أَقبِلْ، وقد تَقَدَّم[ح٩٧٩] أنَّ فيها لغتين؛ لغة أهل الحجاز: بالإفراد في كلِّ حال، ولغة بني تميم: يُثنَّى ويُجمَع، ويُؤنَّث ويُذكَّر[(٢)]، والأُولى أفصحُ؛ لمجيء القرآن بها، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[(٣)] [الأنعام: ١٥٠]، ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨].

قوله: (لَا تَوَى عَلَيْهِ): هو بفتح المثنَّاة فوق والواو، مقصور، الهلاك، وقال الجوهريُّ: (هلاك المال).

٢٨٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ عَلَى المِنبَرِ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الأَرْضِ»، ثُمَّ ذَكَرَ زَهْرَةَ الدُّنْيَا، فَبَدَأَ بِإِحْدَاهُمَا، وَثَنَّى بِالأُخْرَى، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَيَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، قُلْنَا: يُوحَى إِلَيْهِ، وَسَكَتَ النَّاسُ كَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِهِم الطَّيْرَ، ثُمَّ إِنَّهُ مَسَحَ عَنْ وَجْهِهِ الرُّحَضَاءَ، فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ آنِفًا، أَوَخَيْرٌ هُوَ؟ -ثَلَاثًا- إِنَّ الخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالخَيْرِ، وَإِنَّهُ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ، أَوْ يُلِمُّ، أَكَلَتْ، حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا؛ اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسَ، فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ رَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَنِعْمَ صَاحِبُ المُسْلِمِ لِمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ؛ فَجَعَلَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَمَنْ لَمْ يَأْخُذْهَا بِحَقِّهِ؛ فَهْوَ كَالآكِلِ الَّذِي لَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ القِيَامَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وأنَّه[(٤)] ابنُ سليمان، وأنَّه فردٌ في الكتب السِّتَّة[ح٥٩]، وكذا تَقَدَّم (هِلَالٌ): أنَّه ابنُ أبي ميمونة، وهو هلال بن عليٍّ، عن أنسٍ، وعطاءِ بنِ يسار، وأبي سَلَمة، وعنه: مالكٌ وفُلَيحٌ، وهو هلال ابن أسامة -منسوب إلى جدِّه- وهلال بن أبي هلال، أخرج له الجماعة، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، وقال الواقديُّ: (مات في آخرِ خلافة هشام)[(٥)][ح٢١٢٥]، وكذا تَقدَّم (أَبُو سَعِيْدٍ الخُدْرِيُّ) مرارًا منها أعلاه[(٦)]: أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سِنان.

قوله: (ثُمَّ ذَكَرَ زَهْرَةَ الدُّنْيَا): هي غضارتُها ونعيمُها، كزهرة النَّبات؛ وهو حُسنُه، وزهرةُ الجنَّةِ:

---

(١) أي: لغة مَن ينتظر، ولغة مَن لا ينتظر.

(٢) انظر «شرح الكافية الشافية» (٣/١٣٩٠).

(٣) زيد في (ب): (﴿ٱلَّذِينَ﴾؛ الآية).

(٤) (أنَّه): سقط من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٤٣)، «تذهيب التهذيب» (٩/٣١٨).

(٦) (أعلاه): ليس في (ب).

نضرتُها وسرورُها[١].

قوله: (**فَقَامَ رَجُلٌ**): هذا (الرَّجل): لا أعرفُ اسمَه، وقد تَقَدَّم ذلك[ح١٤٦٥].

قوله: (**أَوَيَأْتِي ؟**): هو بفتح الواو؛ لأنَّه استفهامٌ، وقد تَقَدَّم[ح٣].

قوله: (**كَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِهِم الطَّيْرَ**): (كأنَّ): بتشديد النُّون التي هي مِن أخوات (إنَّ)، و(الطَّير): اسمها، وهو مَنْصوبٌ، وهذا وصفٌ للصَّحابة ﵃ بالسُّكون والوَقار، وأنَّهم لم يكن فيهم طَيْشٌ ولا خِفَّةٌ؛ لأنَّ الطَّيرَ لا يكاد يقع إلَّا على شيءٍ ساكنٍ[٢].

قوله: (**الرُّحَضَاءَ**): تَقَدَّم أنَّه بضَمِّ الراء، وفتح الحاء المهملة، وبالضَّاد المعجمة، ممدود، وهو عِرق الحُمَّى، قاله ابنُ قُرْقُول[٣]، وقد تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّ العُرَواء: الحمَّى النَّافض، والبُرَحاء: الحمَّى الصَّالبُ، والرُّحَضاء: الحمَّى التي تأخذ بالعروق، والمُطَواء: التي تأخذ بالتَّمطِّي، والثُّؤَباء: التي تأخذ بالتَّثاؤب، قاله الصَّدفيُّ، كما تَقَدَّم نقلُه عنه[٤][ح١٤٦٥].

قوله: (**آنِفًا**): هو بمدِّ الهمزة وقصرها، أي: السَّاعة.

قوله: (**أَوَخَيْرٌ هُوَ ؟**): تَقَدَّم أنَّه بفتح الواو، على الاستفهام/. [١/٣٦٠ب]

قوله[٥]: (**وَإِنَّهُ كُلُّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ**): (إنَّه): بكسر الهمزة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ**): كذا في أصلنا[٦]، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (يَقتل حَبَطًا)[٧]، يقال: حَبَطتِ الدَّابَّة؛ إذا أكلتِ المرعى حتَّى ينتفخَ جوفُها فتموت[٨]، وقوله: (أو يُلِمُّ) أي: يقرب من ذلك، وقد تَقَدَّم الكلام عليه في (الزَّكاة)[ح١٤٦٥]، وكذا (**ثَلَطَتْ**[٩]): أنَّه بفتح اللَّام وكسرها[١٠]؛

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٤٢).

(٢) انظر «النهاية» (٣/١٥٠) مادة (طير).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٣٢).

(٤) انظر «عيون الأثر» (١/١٤١-١٤٢).

(٥) (قوله): سقط من (ب).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت.

(٧) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٨) انظر «النهاية» (١/٣٣١) مادة (حبط).

(٩) في هامش (ق) بخطِّ المصنِّف: «ثَلَط»: بفتح اللَّام في الماضي، وكسرها في المضارع؛ فلينقب عن الضبط في الأصل، ثمَّ رأيتُه منقولًا.

(١٠) الفتح رواية «اليونينيَّة».

ومعناه: سَلَحَتْ، و(الثَّلْط): الرَّجيع الخفيف، وكذا قوله: (خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ)[ح١٤٦٥].

## ٣٨- بابُ فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرٍ

قوله في التبويب: (أَوْ خَلَفَهُ): هو بتخفيف اللَّام، وكذا في الحديث: (وَمَنْ خَلَفَ).

**٢٨٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ** قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ بِخَيْرٍ؛ فَقَدْ غَزَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، عبد الله بن عمرو ابن أبي الحجَّاج، الحافظ المقعَدُ، وتَقَدَّم أيضًا مرارًا (عَبْدُ الوَارِثِ): أنَّه ابنُ سعيدٍ التَّنُّوريُّ الحافظُ، وكذا تَقَدَّم (الحُسَيْنُ): أنَّه ابنُ ذكوان المُعلِّمُ البصريُّ الثِّقةُ، وكذا تَقَدَّم (يَحْيَى): أنَّه ابنُ[(١)] أبي كَثِير، وتَقَدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وكذا تَقَدَّم (بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ): أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وبالسين المهملة، وقد تَقَدَّم[ح٤٦٦] مَن يقال له: بُسرٌ في «البخاريِّ»، و«مسلم»، و«المُوَطَّأ»، وهو ابن سعيد هذا، وبُسْر المازنيُّ والدُ عبدِ الله بن بُسر، وبُسْر بن عُبَيد الله الحضرميُّ، وبُسْر بن مِحْجَن، وقد اختُلِف فيه؛ فذهب مالكٌ والجمهورُ إلى ما ذكرتُه من الضَّبط، وقال الثَّوريُّ: بِشْر؛ بالمعجمة، وقال الدَّارقطنيُّ: (إنَّ الثَّوريَّ رجع عنه)[(٢)].

قوله: (وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا): تَقَدَّم أنَّه بفتح اللَّام المخفَّفة[قبل ح٢٨٤٣] أي: صار عوضًا عنه في أهله بخير، وإذا فعل ذلك؛ فله أجرُ غازٍ.

**٢٨٤٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسٍ:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ بَيْتًا بِالمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي أَرْحَمُهَا، قُتِلَ أَخُوهَا مَعِي».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيْلَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ الحافظُ، وقد تَقَدَّم لماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّم (هَمَّامٌ): أنَّه ابنُ يحيى العَوْذِيُّ.

قوله: (لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ بَيْتًا بِالمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ): قال شيخُنا: (قال ابنُ أبي صفرة:

---

(١) (ابن): سقط من (ب).

(٢) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/١٤٨-١٥٠).

كانت أمُّ حرام تسكن بقباء، وقال ابن التِّين: يريد: أنَّه كان يكثر ذلك، وإلَّا؛ فقد دخل على أختها أمِّ حرام، ولعلَّها كانت شقيقةً للمقتول، أو وَجَدَت عليه أكثر من أمِّ حرام). انتهى[التوضيح١٧/٤٨٢]، وما قاله ابنُ أبي صُفْرة حسنٌ، وليس فيه مجازٌ، والله أعلم.

قوله: (قُتِلَ أَخُوهَا مَعِي): أعرف لأمِّ سُلَيم أخوين -وهما أخوا أمِّ حرام زوجِ عُبَادة بن الصَّامت-: حرام وسُلَيم، وأذكرهما في شهداء بئر معونة إن شاء الله تعالى(١)، والنَّبيُّ ﷺ لم يحضر بئر معونة، فيكون مجازًا، قال شيخُنا: (أي: في سبيلي). انتهى[التوضيح١٧/٤٨٢]، وقال غيرُه: معيَّة الصحبة اللَّائقة(٢)، وقد قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (إنَّ المراد بأخيها: حرام بن مِلحان). انتهى[الإفهام٢٧٧]، وفي هذا الحديث: أنَّ أمَّ سُلَيم ليست بخالته، ولا خالة أبيه، ولا أنَّ بينهما رضاعًا مُحرِّمًا؛ لأنَّه علَّل بالعِلَّة المذكورة، ولو كان بينهما محرميَّةٌ؛ لذكرها مفردةً أو مجموعةً مع ما علَّل به، وقد تَقَدَّم الكلام على ذلك[ح٢٧٨٨]، والله أعلم.

## ٣٩- بابُ التَّحَنُّطِ عِنْدَ القِتَالِ

قوله: (بَابُ التَّحَنُّطِ): هو استعمال الحَنوط؛ وهو بفتح الحاء: ما يُطيَّب به الميِّت من طيب يُخلَط، ويقال: الحِناط؛ بكسر الحاء، وقد ذُكِر(٣)، وهكذا يفعله مَن تأهَّب للموت، وكان هذا عادة لجماعةٍ من الصَّحابة ﭫ في الغزوات.

٢٨٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ: **حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَنَسٍ قَالَ**: وَذَكَرَ يَوْمَ اليَمَامَةِ قَالَ: أَتَى أَنَسٌ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ **وَقَدْ حَسَرَ عَنْ فَخِذَيْهِ** وَهُوَ يَتَحَنَّطُ، فَقَالَ: يَا عَمِّ، مَا يَحْبِسُكَ **أَنْ لَا تَجِيءَ**؟ قَالَ: الآنَ يَا ابْنَ أَخِي، وَجَعَلَ يَتَحَنَّطُ؛ يَعْنِي: مِنَ الحَنُوطِ، ثُمَّ جَاءَ فَجَلَسَ، فَذَكَرَ فِي الحَدِيثِ **انْكِشَافًا مِنَ النَّاسِ**، فَقَالَ: هَكَذَا عَنْ وُجُوهِنَا حَتَّى **نُضَارِبُ القَوْمَ**، مَا هَكَذَا كُنَّا نَفْعَلُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، **بِئْسَ مَا عَوَّدْتُمْ أَقْرَانَكُمْ**.

**رَوَاهُ حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عون، أبو عَون، مولى عبدِ الله بن مُغَفَّل المُزَنيِّ، أحدُ الأعلام، وأنَّه ليس بابن عون عبد الله بن عون(٤) [ابنِ] أميرِ مصر أبي عون عبدِ الملك، هذا الثاني

---

(١) تقدَّم ذِكْرُهما فيمَن استُشهِد ببئر معونة في الحديث (٢٨٠١).

(٢) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠٦).

(٣) لفظ ابن قُرْقُول في «المطالع» (٢/٣١٥): (وقد ذكره الهرويُّ)، وانظر «الغريبين» (٢/٥٠٢).

(٤) (عون): سقط من (ب).

روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ(١)[ح٦٧]، والله أعلم.

قوله: (**ذُكِرَ يَوْمُ**(٢) **اليَمَامَةِ**): (ذُكِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(يومُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(اليمامة): مدينة من اليمن على مرحلتين من الطائف، وأربعٍ من مكَّة، سُمِّيت باسم جارية زرقاءَ كانت تُبصِر الرَّاكب من مسيرة ثلاثة أيَّام، يقال: أبصر مِن زرقاء اليمامة، فسُمِّيت اليمامة؛ لكثرة ما أُضِيف إليها(٣)، والنِّسبة إليها: يماميٌّ(٤)، ووَقْعَةُ اليمامة كانت في ربيع الأوَّل(٥) سنة اثنتي عشرةَ في خلافة الصِّدِّيق، استُشهِد بها أربعُ مئة وخمسون من الصَّحابة، وقيل: ستُّ مئة(٦)، ثمَّ قُتِل مسيلِمة الكذَّاب عن مئة وخمسين سنة(٧)، اشترك في قتله جماعةٌ، سأذكرهم في مكانه إن شاء الله تعالى[ح٤٠٧٢]، قال أنس كما في «صحيح البخاريِّ»: (قُتِل بها سبعون من الأنصار)[ح٤٠٧٨]، والله أعلم.

قوله: (**عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ -قَالَ: وَذَكَرَ يَوْمَ اليَمَامَةِ- قَالَ: أَتَى أَنَسٌ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ**): (أَتى): فعل ماض مبنيٌّ للفاعل(٨)، و(أنسٌ): مَرْفوعٌ فاعله، و(ثابتَ): مَنْصوبٌ مفعول، [ولم يقل في الحديث موسى ابنُ أنس: (حدَّثني أنس)، ولا: (أَخْبَرني)، ولا: (سمعتُ)، ولا: (عن)، وسيأتي قريبًا تصريحُه فيه بـ(عن أنس) من عند البَرقانيِّ، وقولُه هنا: (وذكر يوم اليمامة): وأين مولد [موسى ابن] أنسٍ ويوم اليمامة وهي سنة اثنتي عشرةَ؟! كان أنسٌ إذ ذاك عمرُه اثنتين وعشرين سنةً، فقد ذكر موسى واقعةً لم(٩) يحضرها، ولا كان وُلِد بعدُ؛ فهي مرسلةٌ هنا، والله أعلم](١٠).

[و(ثابت)]: هو ثابتُ بن قيس بن شمَّاس بن زُهير بن مالك بن امرئ القيس بن مالك بن ثعلبة ابن كعب بن الخزرج، أبو مُحمَّد، وقيل: أبو عبد الرَّحمن، خطيبُ الأنصار، شهد أُحُدًا، وقُتِل باليمامة،

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

(٢) في «اليونينيَّة» و(ق): (وَذَكَرَ يومَ).

(٣) انظر «معجم البلدان» (٥/٤٤٢، ٤٤٦)، «التوضيح» (٢٠/٢٠٤).

(٤) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٥/٧٠٤).

(٥) (كانت في ربيع الأول): سقط من (ب).

(٦) انظر «العبر في خبر من غبر» (١/١٣-١٤).

(٧) انظر «تاريخ الخلفاء» (ص٩٦).

(٨) (مبني للفاعل): سقط من (ب).

(٩) في (أ): (لن).

(١٠) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله لاحقًا: (وصيته بالمنام ﷺ).

وهو الذي انقطع في بيته حزينًا، وقال: كنت أرفع صوتي فوقَ صوتِ رسولِ الله ﷺ، فأنا من أهل النَّار، فرجع إليه الرَّسول ببشارة عظيمة من النَّبيِّ ﷺ، فقال: لستَ من أهل النَّار، ولكنَّك من أهل الجنَّة[م١١٩]، وهو الذي رُؤِي في النَّوم بعد قتله، وأجيزت وصيَّتُه بالمنام رضي الله عنه(١).

قوله: (**وَقَدْ حَسَرَ عَنْ فَخِذَيْهِ**) أي: كشف.

قوله: (**أَنْ لَا تَجِيءَ**): كذا في أصلنا على أنَّ (لا) زائدة؛ فـ(تجيءَ): مَنْصوبٌ، وفي نسخة حادثة على هامش أصلنا: (أَلَا تجيءُ): (أَلَا): للاستفتاح، و(تجيءُ) بعد(٢): مَرْفوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمْه ناصبٌ ولا جازمٌ.

قوله: (**انْكِشَافًا مِنَ النَّاسِ**) أي: انهزامًا، اعلم أنَّ الأخباريِّين نقلوا: أنَّ المشركين في اليمامة كانوا أضعاف المسلمين، فالفرار فيها كان مباحًا، وأمَّا ثابتٌ؛ فإنَّه أخذ بالشِّدة في استهلاك النفس في ذاتِ الله، وترك الأخذَ بالرُّخصة، والله أعلم.

قوله: (**حَتَّى نُضَارِبُ الْقَوْمَ**): هو بنصب (نُضارب) ورفعِه(٣).

قوله: (**بِئْسَ مَا عَوَّدْتُمْ أَقْرَانَكُمْ**): كذا في أصلنا، وهو الصَّواب، وقد رواه المروزيُّ والمستملي والحمُّويي: (بئس ما عوَّدَتْكم أقرانُكم)، قال ابنُ قُرْقُول: (وهو وَهَمٌ، والصَّواب: «عوَّدتُم أقرانكم»، كما لأبي الهيثم والجرجانيِّ، يريد: من الجرأة عليكم والإقدام)[مطالع٥/٥٧].

قوله: (**رَوَاهُ حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ**): هذا التَّعليقُ ليس في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وقال شيخُنا: (ادَّعى الحُمَيديُّ في «جَمْعِه» أنَّ البَرقانيَّ وصله عن [أبي] العبَّاس بن حمدان بالإسناد، عن قَبِيصة بن عقبة، عن حمَّاد بن سلمة، عن ثابتٍ، عن أنس بلفظ: «انكشفنا(٤) يوم اليمامة، فجاء ثابتُ ابنُ قيس بن شمَّاس فقال: بئس ما عوَّدتم أقرانكم منذ اليوم»)، فذكر حديثًا، وذكر مع ذلك كلامًا طويلًا من مُتعلَّقاته، فإن أردته، فانظره من «شرحه»، وعزاه أيضًا إلى غيره إلى أن قال: (قال الحُميديُّ: كذا فيما عندنا من «كتاب البُخاريِّ»: أنَّ موسى بنَ أنسٍ قال: «أتى أنسٌ ثابتًا»، لم يقل: «عن أنس»، وهو عند البَرقانيِّ من حديث موسى بن أنس، عن أبيه قال: «أتيتُ ثابتًا»[الجمع٣٠١٨]، وعند ابن سعد)؛ فذكره عن

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص١٠١)، «تهذيب الكمال» (٤/٣٦٨)، «الإصابة» (١/١٩٥).

(٢) في (ب): (بعده).

(٣) النصب رواية «اليونينيَّة».

(٤) في (ب): (تكشفنا).

ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنسٍ قال: (أتيتُ على ثابت يوم اليمامة) إلى آخر كلامه[١]، وفيه طولٌ، لكن بفوائدَ/. [١/٣٦١أ]

## ٤٠ - بابُ فَضْلِ الطَّلِيعَةِ

قوله: (بَابُ فَضْلِ الطَّلِيعَةِ): (الطَّليعة): المُتقدِّمة لتطَّلع على أمر العدوِّ، وتُشرِف على أخباره، وقد تَقَدَّم[ح٢٧٣١].

٢٨٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ يَوْمَ الأَحْزَابِ؟» فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟» فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين، وتَقَدَّم أنَّ (سُفْيَان): هو الثَّوريُّ سفيانُ ابنُ سعيد بن مسروق، أحدُ الأعلام.

قوله: («مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟» يَوْمَ الأَحْزَابِ، فَقَالَ[٢] الزُّبَيْرُ: أَنَا): أمَّا (يوم الأحزاب)، فهو يوم الخندق، وقد تَقَدَّم تاريخه[ح٤٦٣، ٥٩٦]، وأمَّا قوله: (فقال الزُّبير: أنا)، فقد قال ابنُ سيِّد النَّاس في «سيرته الكبرى» وقد ساق هذا الحديث: (كذا في هذا الخبر، والمشهور أنَّ الذي توجَّه ليأتي بخبر القوم حذيفة بن اليماني، كما روينا عنه من طريق ابن إسحاق وغيرِه)، ثمَّ ساقَ ذلك، وقد ساقه أيضًا من طريق ابن إسحاق قبل ذِكْره حديثَ البخاريِّ المذكورَ، وذكره مِن عند ابن عقبة وابن عائذ مختصرًا. انتهى[٣]، وكونُ حذيفةَ هو الذي أتى بخبر القوم، هو في «صحيح مسلم»[م١٧٨٨]، أخرجه منفردًا به، والله أعلم، ويحتمل بعثُهُما[٤]، والله أعلم.

قوله: (إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا): قال الدِّمياطيُّ: (قال الزَّجَّاج: «حواريٌّ»: ينصرِف؛ لأنَّه مُنسوبٌ

---

(١) انظر «التوضيح» (١٧/٤٨٤-٤٨٥).

(٢) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (قال).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٩٧-٩٨).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٧/٤٦٩-٤٧٠): (القصَّةُ التي ذهب -يعني: الزُّبير- لكشفها غيرُ القصَّةِ التي ذهب حذيفةُ لكشفها، فقصَّةُ الزبير كانت لكشف خبر بني قريظة هل نقضوا العهدَ بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشًا على محاربة المسلمين، وقصَّةُ حذيفةَ كانت لمَّا اشتدَّ الحصارُ على المسلمين بالخندق، وتمالأت عليهم الطوائف، ثمَّ وقع بين الأحزاب الاختلافُ، وحذَّرت كلُّ طائفةٍ من الأخرى، وأرسل اللهُ تعالى عليهم الريحَ، واشتدَّ البردُ تلك الليلة، فانتدبَ النبيُّ ﷺ مَن يأتيه بخبر قريش، فانتدب له حذيفة بعد تكراره طلب ذلك).

إلى «حَوارٍ»، وليس كـ«بَخاتيّ» و«كَراسيّ»؛ لأنَّ واحدَها: «بُختيٌّ» و«كُرسيٌّ»»[(١)]. انتهى، والحواريُّ: النَّاصر، وقيل: الخالص، وقيل: الحواريُّون: المجاهدون، وقيل: أصحاب الأنبياء، وقيل: الذين يَصْلُحون للخلافة، حكاه الحربيُّ عن قتادة، وقيل: الأخِلَّاء، قاله السُّلَميُّ، هذا كلُّه في حواريِّ النَّبيِّ ﷺ، وقيل في أصحاب عيسى ﷺ: كانوا قصَّارين؛ لأنَّهم يبيِّضون الثِّياب، و(الحَوَر): البياض، وكانوا أوَّلًا[(٢)] قصَّارين، وقيل: صيَّادون، وقيل: الحواريُّون: الملوك، فيصحُّ في الزُّبير صحبته للنَّبيِّ ﷺ، ونُصرته، واختصاصه به، وإخلاصه له، وقيل: المُفضَّل عندي كفضل الحُوَّارَى في الطعام، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يذهب إلى أنَّه اسمٌ مختصٌّ بالزُّبير؛ لتخصيصه عليه الصلاة والسلام إيَّاه به[(٣)].

**فائدةٌ:** حواريُّوه ﷺ كلُّهم من قريش؛ وهم: الخلفاء الأربعة، وحمزة، وجعفر، وأبو عُبيدة، وعثمان بن مظعون، وعبد الرَّحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقَّاص، وطلحة، والزُّبير[(٤)]، ومعظم النَّاس لا يعرف بذلك إلَّا الزُّبير فقط، **فجملتهم**: اثنا عشر شخصًا؛ تسعةٌ من العشرة المشهود لهم بالجنَّة، وسعيد بن زيد بن عَمرو بن نُفَيل ليس منهم، وثلاثة خارج العشرة، والله أعلم.

قوله: (وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ): ضبطه المُحقِّقون -كما قاله عياض- بفتح الياء؛ كـ(مُصْرِخِيَّ)، وضبطه أكثرهم بكسرها[(٥)]، وقد قَدَّمتُ تفسير (الحواريِّ) أعلاه.

## ٤١ - بابٌ هَلْ يُبْعَثُ الطَّلِيعَةُ وَحْدَهُ؟

٢٨٤٧ - **حَدَّثَنَا صَدَقَةُ**: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: **نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ** -قَالَ صَدَقَةُ: أَظُنُّهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ- **فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ**، ثُمَّ نَدَبَ النَّاسَ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَ النَّاسَ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا صَدَقَةُ**): تَقَدَّم أنَّه صدقةُ بنُ الفضل المَرْوزيُّ، عن مُعْتَمِرٍ وابنِ عُيَينة، وعنه: البخاريُّ ومُحَمَّدُ بن نصرٍ المَرْوزيُّ، وكان حافظًا إمامًا ثَبْتًا، أخرج له البخاريُّ فقط، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ)، وقال ابنُ حِبَّان: (كان صاحبَ حديثٍ وسُنَّةٍ)[الثقات ٨/٣٢١]، وقال البخاريُّ: (مات سنة نَيِّف

(١) «ما ينصرف وما لا ينصرف» (ص٦٤).

(٢) في النسخ: (أولاد)، والمثبت من «المشارق» و«المطالع».

(٣) (به): سقط من (ب)، والكلام لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٢/٣٦٣)، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٤٣٨).

(٤) انظر «عيون الأثر» (٢/٤١٥).

(٥) ضُبط في «اليونينيَّة» بالفتح والكسر معًا، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٤٣٧)، «شرح مسلم» (١٥/١٨٣- ١٨٤).

وعشرين ومئتين)، وقال غيره: (سنة ستٍّ وعشرين)(١).

قوله: (**نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ... فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ**): (ندب) أي: دعاهم فأجابه الزُّبير، والنَّدْب أيضًا: الحَثُّ على الشيء(٢).

## ٤٢ - باب سَفَرِ الاِثْنَيْنِ

٢٨٤٨ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ** قَالَ: انْصَرَفْتُ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ، **فَقَالَ لَنَا أَنَا وَصَاحِبٌ لِي**: «أَذِّنَا وَأَقِيمَا، فَلْيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ**): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّه أحمدُ بنُ عبد الله بن يونس، وقَدَّمتُ شيئًا من ترجمته[ح٧٠٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ**): هذا هو عبدُ ربِّه بن نافع، وهذا هو الصَّغير الحنَّاط، عن ليثِ بنِ أبي سُلَيم وعاصمِ بن بَهْدَلَة، وعنه: مُسدَّدٌ وأحمدُ ابن يونس، صدوقٌ، في حفظه شيءٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٧٢هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»(٣).

**فائدةٌ**: (أبو شهاب الحنَّاط) **اثنان؛ أحدُهما**: الأكبر، واسمُه موسى بنُ نافعٍ الهُذَليُّ، من أهل الكوفة، يروي عن عطاءِ بنِ أبي رَباح، روى عنه: أبو نُعَيم، ذكر له البخاريُّ حديثًا واحدًا في (كتاب الحجِّ)[ح١٥٦٨]، **والآخر**: هذا المذكورُ هنا الأصغر، عبدُ ربِّه بن نافع المدائنيُّ الحنَّاط، يروي عن يونسَ بنِ عُبَيد، وابنِ عَون، وعاصمٍ الأحولِ، والأعمشِ، وإسماعيلَ بنِ أبي خالد، وشعبةَ، رويا له جميعًا، روى له البخاريُّ في أبوابٍ، حدَّث عنه: أحمدُ ابن يونس وعاصمُ بن يوسف، والله أعلم(٤).

قوله: (**عَنْ أَبِي قِلَابَةَ**): تَقَدَّم أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوحَّدة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيد الجَرْمِيُّ.

قوله: (**عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ**): تَقَدَّم الكلام عليه في أوائل هذا التَّعليق، وهو ليثيٌّ[قبل ح٨٧].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤٤/١٣)، «تذهيب التهذيب» (٣٤١/٤).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١٣٦/٤).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٥٤٤/٢) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٤٨٥/١٦).

(٤) انظر «تقييد المهمل» (٥٥٢/٢-٥٥٣).

قوله: (فَقَالَ لَنَا أَنَا وَصَاحِبٌ لِي): ذكرتُ مَن هو صاحبُه في أوائل هذا التَّعليق، وأنَّه ابنُ عمِّه(١)[ح٦٣٠].

## ٤٣ - بابٌ: الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ

٢٨٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

٢٨٥٠ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ حُصَيْنٍ وَابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الجَعْدِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

**قَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ شُعْبَةَ: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الجَعْدِ.**

**تَابَعَهُ مُسَدَّدٌ**، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، **عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الجَعْدِ.**

قوله: (**عَنْ حُصَيْنٍ وَابْنِ أَبِي السَّفَرِ**): أمَّا (حُصَين)؛ فقد تَقَدَّم أنَّ الأسماء بالضَّمِّ في الحاء وفتح الصاد المهملتين، إلَّا حُضَينَ بنَ المنذر أبا ساسان؛ فإنَّه بالضَّاد المعجمة، وأنَّ الكنى بالفتح[ح١١٠].

قال الدِّمياطيُّ: («حُصَين»: ابن عبد الرَّحمن، أبو الهُذَيل الكوفيُّ، انفرد بأخيه سَلْمٍ مسلمٌ، وأمَّا «ابنُ أبي السَّفَر»، فاسمُه عبدُ الله [بن أبي السَّفَر سعيدِ](٢) بن يُحمِد، ويقال: أحمد). انتهى، و(ابن أبي السَّفَر): بفتح السين والفاء، و(يُحمِد): قال الدَّارقطنيُّ: (بضَمِّ الياء، وكسر الميم)، قال: (وأصحابُ الحديث يقولون: يَحمِد؛ بفتح الياء)(٣)، وقوله في سَلْم: (إنَّه انفرد به مسلمٌ)؛ يعني: عنِ البُخاريِّ، وقد أخرج له الأربعةُ، وفيه كلامٌ(٤)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[١٨٥/٢] قبيحةٌ، ومفهوم كلامه: أنَّ حُصَينًا أخرجا له، وهو كذلك، بل قد أخرج له الجماعةُ السِّتَّة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٥٥١/١]، وصحَّح عليه(٥).

---

(١) لفظ الحديث المتقدِّم (٦٣٠): (عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ)، قال المصنِّف: (هذان الرجلان: [أحدهما]: هو مالك بن الحُوَيرث، والآخر: صاحبٌ له، أو ابن عمِّه)، وقوله: (وأنه ابن عمِّه): جاء في النسختين -وهو مستدركٌ في (أ) مع قوله: (وهو ليثيٌّ)- بعد قوله: («عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ»: تَقَدَّم الكلام عليه في أوائل هذا التَّعليق).

(٢) ما بين معقوفين مستدرك من هامش (ق).

(٣) قوله هذا في بقيَّة بن الوليد أبو يُحْمِد، انظر «المؤتلف والمختلف» (٢٣٤٣/٤)، «الإكمال» (٤٢٤/٧).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢٧/١١).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٥١٩/٦).

و(ابن أبي السَّفَر): مجرورٌ معطوفٌ على (حُصَين)، فاعلمه.

قوله: (**عَنِ الشَّعْبِيِّ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الشِّين المعجمة، وأنَّ اسمَه عامرُ بن شَراحيل.

قوله: (**عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الجَعْدِ**)، ثمَّ قال في آخره: (**عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الجَعْدِ**): وهو كذلك، اختُلِف فيه:

[١/٣٦١ب] هل هو ابن الجَعْد أو ابن أبي الجَعْد البارقيُّ؟/ وبارقٌ: بطن من الأزد[١]، صحابيٌّ نزل الكوفة، له أحاديثُ، وعنه: قيس بن أبي حَازم -بالحاء المهملة- والشَّعبيُّ، ولُمازة بن زَبَّار، وشَبيبُ بن غَرْقَدة، وسِمَاك بن حَرْب، وأبو إسحاقَ، وآخرون، وله أيضًا عن عُمَرَ وغيرِه، قيل: استعمله عُمرُ على قضاء الكوفة، وضمَّ إليه سَلْمانَ بنَ ربيعة قبل أن يستقضي شريحًا، قال الشَّعبيُّ: (عروةُ أوَّل مَن قضى بالكوفة[٢])، أخرج له الأئمةُ السِّتَّة، وأحمدُ في «المسند»، ولا أعرفُ تاريخَ وفاتِه ﵁[٣].

قوله: (**قَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ شُعْبَةَ: عُرْوَةُ بْنُ أَبِي الجَعْدِ**): (سليمان) هذا: هو ابنُ حربٍ، أبو أيُّوبَ الواشحيُّ البصريُّ، قاضي مكَّة، تَقَدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٧٦٧]، وقد تَقَدَّم أنَّ سليمانَ بنَ حرب شيخُ البخاريِّ وأبي داود، وإذا كان كذلك؛ فقوله: (قال سليمان)؛ يكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا.

يعني: أنَّ [حفص بن عمر رواه عن] شعبة[٤] عن حُصين وابن أبي السَّفَر عن الشَّعبيِّ: (عن عروة ابن الجَعْد)، ورواه سليمان -يعني: ابن حرب، كما تَقَدَّم- عن شعبة، عن حُصَين: (عروةُ بن [أبي] الجَعْد)[٥].

**فالحاصل**: أنَّ شعبةَ اختُلِف عليه؛ فرواه حفص بن عمر عنه: (عروة بن الجَعْد)، ورواه

---

(١) قال السمعانيُّ في «الأنساب» (١/٢٥٤): (البَارِقيُّ... هذه النسبة بَارِق؛ وهو جبلٌ ينزله الأزد فيما أظنُّ ببلاد اليمن).

(٢) في (ب): (بالمدينة)، والمثبت موافقٌ لما في كتب التَّراجم.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦٤)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٥).

(٤) في (أ) و(ب): (أنَّ شعبة رواه)، والصواب ما أُثبِت، وسيأتي في كلام المصنف: (فالحاصل: أنَّ شعبةَ اختُلِف عليه...).

(٥) كلام البخاري يقتضي أن حديث سليمان عن شعبة هو عن عبد الله بن أبي السَّفَر وحُصَين، وقد بيَّنه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٧/١٥٥) فرواه عن أبي مسلم الكِشِّي، عن سليمان، عن شعبة، عن عبد الله بن أبي السفر وحُصين، عن الشعبي، عن عروة بن أبي الجعد، فلا وجه لاقتصار المصنِّف على حُصَين، لا سيَّما وسيبني على هذا كما سيأتي، وقد تابع سليمانَ ابنُ أبي عدي؛ قال الحافظ في «الفتح» (٦/٦٥): (قال الإسماعيلي: قال أكثر الرواة عن شعبة: «عروة بن الجعد» إلَّا سليمان وابن أبي عدي، قلتُ: رواية ابن أبي عَدِيٍّ عند النسائيِّ [س٦/٢٢٢]، وتابعهما مسلم بن إبراهيم، أخرجه ابنُ أبي خيثمة عنه، ولشعبة فيه إسناد آخر فقال فيه: «عروة بن الجعد» أيضًا، أخرجه مسلمٌ من طريق غُنْدر عنه عن أبي إسحاق عن العَيْزَار بن حَريث عن عروة [م١٨٧٣م٣]).

سليمان عنه: (عروة بن أبي الجَعْد)، وقد اختُلِف فيه على الشَّعبيِّ، فرواه[١] حُصَين وابن أبي السَّفَر عنه: (عروة بن الجَعْد)، ورواه حُصَين: (عروة بن أبي الجَعْد)، فاضطرب حُصَين في روايته عن الشَّعبيِّ[٢]؛ هل هو عروة بن الجَعْد أو ابن أبي الجَعْد؟

وسيأتي الكلام على متابعة مُسدَّد.

قوله: (تَابَعَهُ مُسَدَّدٌ): الضَّمير في (تابعه) يعود على سليمانَ بنِ حرب، فرواه مُسدَّد عن هُشَيم -هو[٣] ابن بَشِير- عن حُصَين -هو ابنُ عبد الرَّحمن- عن الشَّعبيِّ -وهو عامرُ بن شَراحيل- فقال أيضًا: (عروة بن أبي الجَعْد)، ومُسدَّد شيخُه وشيخُ أبي داود، فقولُه: (تابعه): الظاهر أنَّها مثلُ: (قال)، فيكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، والله أعلم، وقد روى متابعةَ مُسدَّدٍ البخاريُّ في (الخمس)، لكن عن مُسدَّد، عن خالد بن عبد الله، عن حُصَين، عن الشَّعْبيِّ به[ح٣١١٩][٤].

٢٨٥١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الخَيْلِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ الحافظُ، وكذا تَقَدَّم (أَبُو التَّيَّاحِ): أنَّه بفتح التَّاء المثنَّاة فوقُ، وتشديد المثنَّاة تحت، وفي آخره حاءٌ مهملةٌ، قال الدِّمياطيُّ: (أبو التَّيَّاح لقبٌ، وكنيته أبو حمَّاد، واسمُه يزيدُ بن حُمَيد الضُّبَعيُّ، مات سنة «١٢٨هـ»[٥]) انتهى.

## ٤٤- بابٌ: الجِهَادُ مَاضٍ مَعَ البَرِّ وَالفَاجِرِ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

٢٨٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ البَارِقِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ؛ الأَجْرُ وَالمَغْنَمُ».

(١) في (ب): (فرواية).

(٢) في كلام المصنف هنا نظر، بل إنَّما يعود الاختلاف على شعبة؛ فقد سلف أنَّ كلام البخاريِّ يقتضي أنَّ الحديث من طريق سليمان عن شعبة هو عن عبد الله بن أبي السفر وحصين، فلم يرفعه بعد شعبة، ومراده أنَّه بإسناده السالف عنهما، وأنَّ الطبرانيَّ أخرجه في «المعجم الكبير» (١٧/١٥٥) من هذا الوجه، فليُتَنبَّه.

(٣) (هو): سقط من (ب).

(٤) لكن قال فيه: (عن عُرْوَةَ البَارِقِيِّ)، وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٦٥): (رَويناه موصولًا في «مسند مسدَّد» رواية معاذ بن المثنَّى عنه وقال فيه: «عروة بن أبي الجعد»)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٣٧).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٠٩).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين، وتَقَدَّم (زَكَرِيَّاءُ): أنَّه ابنُ أبي زائدة الهَمْدانيُّ الوادعيُّ الحافظُ، وكذا تَقَدَّم (عَامِرٍ): أنَّه ابنُ شَراحيل الشَّعبيُّ، و(عُرْوَةُ البَارِقِيُّ) تَقَدَّم قريبًا[ح٢٨٥٠].

٤٥ - بابُ مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]

٢٨٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ المُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا طَلْحَةُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدًا المَقْبُرِيَّ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللهِ إِيمَانًا بِاللهِ وَتَصْدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَّهُ وَرَوْثَهُ وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قوله: (مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللهِ): (احتبس) أي: وقف، واللُّغة الفُصحى: أحبس، قال الخطَّابيُّ: (ويقال: «حَبَس» مخفَّفًا، و«حَبَّس» مُشدَّدًا)(١).

قوله: (إِيمَانًا بِاللهِ وَتَصْدِيقًا): تَقَدَّم الكلام على (إيمانًا) وعلى (تصديقًا) في أوائل هذا التَّعليق[ح٣٥].

قوله: (فَإِنَّ شِبَعَهُ): هو بفتح الباء، وهو نقيضُ الجوع، وهو مصدر من مصادر الطَّبائع، و(الشِّبْع)؛ بإسكانها: ما أشبعك من شيء(٢)، وفي أصلنا: الباء مفتوحة وساكنة بالقلم، وعليها: (معًا).

قوله: (وَرِيَّهُ): (الرِّيُّ): بكسر الرَّاء، مُشدَّد(٣) الياء، ويجوز فتح الرَّاء مع التشديد، وقد تَقَدَّم[ح٨٢].

٤٦ - بابُ اسْمِ الفَرَسِ وَالحِمَارِ

٢٨٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَخَلَّفَ أَبُو قَتَادَةَ مَعَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَوْا حِمَارَ وَحْشٍ قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ، تَرَكُوهُ حَتَّى رَآهُ أَبُو قَتَادَةَ، فَرَكِبَ فَرَسًا لَهُ يُقَالُ لَهُ: الجَرَادَةُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبَوْا، فَتَنَاوَلَهُ، فَحَمَلَ فَعَقَرَهُ، ثُمَّ أَكَلَ فَأَكَلُوا، فَقَدِمُوا، فَلَمَّا أَدْرَكُوهُ؛ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» قَالَ: مَعَنَا رِجْلُهُ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَكَلَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ): هو بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، وهذا ظاهرٌ عند أهله معروفٌ، وكذا قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): هو بالحاء المهملة، سَلَمة بن دينار، تَقَدَّم مرارًا، وكذا قوله: (عَنْ

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢١٨).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٠).

(٣) في (ب): (مشددة).

**عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ**): تَقَدَّم[ح١٥٣] أنَّ (أبا قتادة) اسمُه الحارثُ بنُ رِبْعِيٍّ، وقيل: النُّعمان، وقيل: عَمرو، فارسُ رسولِ الله ﷺ، غيرَ مرَّةٍ، وقد تَقَدَّم الكلامُ على عدم إحرامِ أبي قتادة ومجاوزته الميقات غيرَ مُحرِمٍ في (الحجِّ)[ح١٨٢١].

قوله: (**يُقَالُ لَهُ: الجَرَادَةُ**): هو كواحد (الجراد)، معروفٌ.

قوله: (**فَعَقَرَهُ**) أي: أصابَ مَقاتِلَه.

٢٨٥٥ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ**: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى قَالَ: **حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ** سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ **فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ: اللُّحَيْفُ.**

**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللُّخَيْفُ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ**): هذا هو الحافظُ الكبيرُ الجِهْبِذُ، ابنُ المَدينيِّ.

قوله: (**حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسٍ**): (أُبَيٌّ): بضَمِّ الهمزة، وفتح الموحَّدة، وتشديد الياء، و(عبَّاس)؛ بالموحَّدة، وبالسِّين المهملة: ابن سهل بن سعد السَّاعديُّ المدنيُّ، عن أبيه وأبي بكر ابن حَزْم، وعنه: معنٌ القزَّاز، وابنُ أبي فُدَيك، وزيدُ بن الحُبَاب، وجماعةٌ، قال الدُّولابيُّ: (ليس بالقويِّ). انتهى، وضعَّفه ابنُ مَعِين أيضًا، وقال أحمدُ: (مُنكَر الحديث)، له ترجمةٌ في «الميزان»، وقد أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه[(١)]، قال في ترجمته[(٢)] الذَّهبيُّ في «الميزان» وقد ذكر هذا الحديث الذي هنا: (كان لرسول الله عليه وسلم فرسٌ خَلْفَ حائطٍ يُقال له: اللُّحيف)، وفي رواية: (المجيب): كذا أورده الذَّهبيُّ، ثمَّ قال: (قلت: وإن لم يكن بالثبت؛ فهو حسنُ الحديث، وأخوه عبد المهيمن واهٍ)[الميزان١/٧٨].

قوله: (**فِي حَائِطِنَا**): تَقَدَّم ما (الحائط)؛ وهو البستان[ح٢١٦].

قوله: (**يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ بَعْضُهُم: اللُّخَيْفُ**[(٣)]): و(بعضُهم): لا أعرفه[(٤)]، و(اللُّحَيف) الأوَّل: هو بضَمِّ اللَّام، وفتح الحاء المهملة، وفي آخره فاءٌ، والثَّاني كهو إلَّا أنَّه بالخاء المعجمة، قال ابنُ قُرْقُول: (اللُّحَيف: اسمُ فرسٍ للنَّبيِّ ﷺ، على لفظ التصغير، وضبطناه عن

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٥٩).

(٢) في النُّسخ: (ترجمة)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) قوله: (قال أبو عبد الله...) ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وأبي الوقت.

(٤) (وبعضهم لا أعرفه): سقط من (ب)، وسيأتي عن بعض الحفاظ المِصريِّين أنَّه الواقديُّ.

عامَّة شيوخنا، وعند ابن سراج: بفتح اللَّام، وكسر الحاء، على وزن «رَغِيف»، وكذا ذكره الهرويُّ(١)، سُمِّي بذلك لطول ذَنَبِهِ، فهو بمعنى «فاعل»، كأنَّه يلحف الأرضَ به، قال البخاريُّ: وقال بعضُهم: بالخاء -قال بعضُ الحُفَّاظ المِصريِّين في «بعضهم»: هي رواية الواقديِّ عنِ ابنِ عبَّاس بسنده المذكور(٢). انتهى [هُدى ٣٠٧](٣) - والأوَّلُ هو المعروف(٤)). انتهى [المطالع ٣/٤٢١](٥).

وفي «سيرة ابنِ سيِّد النَّاس»: (أهداه له ربيعة بن أبي(٦) البراء) [عيون الأثر ٢/٤٢٠]، وفي مكانٍ آخَرَ منها: (ابن البراء)؛ فيُحرَّر؛ فإنِّي لا أعرف هذا الرَّجل بإسلام(٧)، وقال النَّوويُّ في «تهذيبه»: (أهداه له ربيعة بن البراء، فأثابه عليه فرائض) انتهى(٨)، [زاد شيخُنا: (من نعم بني كلاب)](٩).

وقال ابنُ الأثير في (اللخيف): (ويُروى بالجيم والحاء) انتهى، وذكر في (اللَّام مع الجيم): (اللجيف)؛ يعني: بالجيم، قال: (هكذا رواه بعضُهم، فإن صحَّ؛ فهو من السُّرعة)، وقال النَّوويُّ في «تهذيبه»: (اللُّحَيف؛ بضَمِّ اللَّام، وفتح الحاء المهملة، وقيل: بالمعجمة، وقيل: النُّحَيف؛ بالنُّون). انتهى [تهذيب الأسماء ١/١٣٦]، وقال ابنُ أبي خيثمة في «تاريخه»: (أهداه له فَرْوة بن عمرو الجُذاميُّ من أرض البلقاء). انتهى(١٠).

**فائدةٌ**: له عليه الصَّلاة والسَّلام سبعةُ أفراسٍ مُتَّفقٌ عليها -كما قاله الدِّمياطيُّ الحافظ-؛ وهي: سَكْب،

---

(١) انظر «الغريبين» (٥/١٦٧٩).

(٢) رواية الواقديِّ في المطبوع من «الطبقات الكبرى» (١/٤٢٢): (اللَّحِيف)؛ بالحاء.

(٣) قال في «الفتح» (٦/٦٩): (وهذه رواية عبد المهيمن بن عبَّاس بن سهل؛ وهو أخو أُبيِّ بن سهل).

(٤) (والأوَّل هو المعروف): سقط من (ب).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢/١٠-١١).

(٦) (أبي): سقط من (ب).

(٧) ذكره الحافظ في «الإصابة» (١/٥١٢): (ربيعة بن ملاعب الأسِنَّة أبي براء عامر بن مالك)، وقال: (لم أرَ مَن ذَكَره في الصحابة إلَّا ما قرأتُ في ديوان حسَّان...)؛ فذكر شعرًا لحسَّان في قصَّة الرجيع يحرِّض فيه ربيعةَ على عامر بن الطفيل، قال: (فلمَّا بلغَ ربيعةَ هذا الشِّعرُ؛ جاء إلى النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فقال: يا رسولَ الله؛ أيغسل عن أبي هذه الغدرة أن أضرب عامرَ بن الطفيل ضربةً أو طعنةً؟ قال: «نعم»، فرجع ربيعةُ، فضرب عامرًا ضربةً أشواه منها، فوثب عليه قومُه، فقالوا لعامر بن الطفيل: اقتصَّ، فقال: قد عفوتُ).

(٨) في المطبوع من «تهذيب الأسماء واللغات» (١/١٣٦): (ربيعة بن أبي البراء).

(٩) وقع في (ب) في هذه الفقرة تقديم وتأخير وانظر «التوضيح» (١٧/٥٠٧).

(١٠) انظر «التوضيح» (١٧/٥٠٧).

ولُحَيف[١]، وسبحة، وظرِب، ولِزَاز، ومرتجز، وورد، وقد نظمَ ذلك ابنُ جماعة في بيتٍ، فقال: [من البسيط]

وَالخَيْلُ سَكْبٌ لُحَيفٌ[٢] سَبْحَةٌ ظَرِبٌ لِـــزَازُ مُرْتَجَـــزٌ وَرْدٌ لَهَـــا اسْرَارُ

انتهى، وقيل: كانت له أفراس أُخَرُ غيرها/؛ وهي: **الأَبْلَق**، حمل عليه بعض أصحابه، **وذو العُقَّال** ﷺ؛ بضَمِّ العين المهملة، وبعضهم يُشدِّد قافَه، وبعضهم يُخفِّفها؛ وهو ظَلَعٌ في قوائم الدَّوابِّ، **وذو اللِّمَّة**، واللِّمَّة: بين الوفرة والجُمَّة، فإذا وصل شعر الرَّأس إلى شحمة الأذن؛ فهي وفرة، وإذا زادت حتَّى ألمَّت بالمنكبين؛ فهي لِمَّة، فإذا زادت؛ فهي الجُمَّة، -وفي «صحاح الجوهريِّ» في ذلك تناقضٌ، وسأذكره إن شاء الله تعالى[ح٣٤٤٠]-، **والمُرْتَجِل**، والارتجال: خلط الفرس العَنَق بالهَمْلَجة، وهما ضربان من السَّير، **والمِرْوَاح**: من الرِّيح؛ لسرعته، **والسِّرحان**؛ وهو الذئب، وهذيل تسمِّي الأسد بذلك، **واليعسوب**؛ وهو طائر، وهو أيضًا أمير النَّحل، والسَّيِّدُ يعسوبُ قومِه، ويعسوب[٣]: غرَّة تستطيلُ في وجه الفرس، **واليَعْبوب**؛ وهو الفرس الجواد، وجَدْولٌ يعبوب: شديدُ الجري، **والبحر**، وهو كُمَيت، **والأَدْهَم**، **والشَّحَّاء**، من قولهم: فرس بعيد الشَّحوة، أي: بعيد الخُطْوة، **والسِّجْل**: قال ابنُ الأثير: (أخاف أن يكون أحدهما تصحيف من الآخر)، **ومُلاوِح**، **والطِّرْف**، **والنَّجِيب**، وذكر السُّهيليُّ في خيله: **الضَّريس**[٤]، وذكر ابنُ عسكر[٥] فيها: **مندوبًا**، وفي «الجهاد» لابن أبي عاصم: فرس أدهم يقال له: **السَّقْب**، قاله شيخُنا. انتهى[٦]، ولعلَّه لغةٌ في سكب؛ وذلك لأنَّ الكاف والقاف أختان، وقد قرئ: ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضُّحى: ٩] و(تكهر)[٧]، و(قشطت)[٨] و﴿كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١]، ويقال: كافور [١/٣٦٢أ]

---

(١) في (ب): (ونحيف)، وكلاهما صحيحٌ.

(٢) في (ب): (والخيل سكب نحيف).

(٣) في (أ) و(ب): (واليعسوف)، والمثبت من (ت) موافقًا لما في المصادر.

(٤) في المطبوع من «الرَّوض الأُنُف» (٣/٨٤): (الضَّرس).

(٥) هو أبو عبد الله محمَّد بن علي بن خضر ابن عسكر المالقيُّ، المتوفَّى سنة (٦٣٦هـ)، ذكره في «ذيل التعريف»، كما أفاده ابن الملقن في «التوضيح» (١٧/٥١١)، ولعلَّ مراده كتاب «الإتمام على كتاب التعريف والإعلام للسُّهيليِّ».

(٦) لفظ «التوضيح» (١٧/٥١١): (والسقب، ففي «الجهاد» لابن أبي عاصم عن ابن عبَّاسٍ: كان لرسول الله فرسٌ أدهم يسمَّى: دُلْدُل)، ولعلَّ فيه سقطًا، والله أعلم.

(٧) وهي قراءة شاذَّة قرأ بها ابنُ مسعودٍ والشعبيُّ وإبراهيمُ التيميُّ، انظر «القراءات الشاذَّة» (ص١٧٥)، «المحرَّر» (١٥/٤٩٢).

(٨) وهي قراءةٌ شاذَّة قرأ بها ابنُ مسعودٍ ﵁، انظر «المحرَّر» (١٥/٣٣٧).

وقافور، وكُسْت[(١)] وقسط، والله أعلم[(٢)].

٢٨٥٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ يَحْيَى بْنَ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ: عُفَيْرٌ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ؛ وَهَلْ تَدْرِي حَقَّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ؟» قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ حَقَّ اللهِ عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ أَلَّا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بالله شَيْئًا»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَفَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ، فَيَتَّكِلُوا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): الظَّاهر أنَّه ابنُ راهُوْيَه، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» وكذا الذَّهبيُّ في «تذهيبه» ذكرا في ترجمة يحيى بن آدم: أنَّه روى عنه ابنُ راهُوْيَه[(٣)]، والله أعلم، وقد تَقَدَّم (أَبُو الأَحْوَصِ): أنَّه [بالحاء والصَّاد المهملتين، وأنَّ اسمه سلَّام -بتشديد اللَّام- ابنُ سُلَيم؛ بضَمِّ السِّين، وفتح اللَّام[(٤)]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو إِسْحَاقَ) هذا: هو السَّبيعيُّ][(٥)] عَمرو بن عبد الله، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٤٠]، و(مُعَاذ): هو ابن جَبَل، تَقَدَّم ببعض ترجمةٍ[(٦)].

قوله: (كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّم أنَّ ابن منده أبا زكريَّا يحيى جمع أردافَ النَّبيِّ ﷺ، وقد ذكرتُ منهم مَن وقفتُ عليه في (كتاب الإيمان)[ح١٢٨].

قوله: (عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ: عُفَيْرٌ): هو بضَمِّ العين المهملة على المشهور -وزعم القاضي

---

(١) في (ب): (وكسط).

(٢) انظر الكلام على أفراسه ﷺ في «عيون الأثر» (٢/٤٢٠-٤٢١)، «زاد المعاد» (١/١٢٨-١٢٩)، «التوضيح» (١٧/٥٠٩-٥١١).

(٣) انظر «الكمال» (٩/٢٩٤)، «تهذيب الكمال» (٣١/١٩٠)، أمَّا في «تذهيب التهذيب» (٩/٤٠٧)؛ فقد ذكر الذهبيُّ في الرُّواة عن يحيى إسحاقَ؛ ولم ينسبه؛ فليُعلَم.

(٤) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/٧٠): (و«أبو الأحوص» شيخُ يحيى بنِ آدم فيه كنتُ أظنُّ أنَّه سلَّام... ابنُ سُلَيم، وعلى ذلك يدلُّ كلامَ المِزِّيِّ [«تحفة الأشراف» (٨/٤١١)]، لكن أخرج هذا الحديثَ النسائيُّ عن محمَّد بن عبد الله بن المبارك المُخَرِّميِّ [في المطبوع: (المخزوميّ)] عن يحيى بن آدم شيخِ شيخِ البُخاريِّ فيه فقال: «عن عمَّار بن رُزَيق [في المطبوع: (زريق)] عن أبي إسحاق» [كن٥٨٤٦]، والبخاريُّ أخرجه ليحيى بن آدم عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق، وكنيةُ عمَّار بن رُزَيق أبو الأحوص، فهو هو، ولم أرَ مَن نبَّه على ذلك).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) الذي تقدَّم بعد الحديث (٧) أنَّه مشهور الترجمة، وانظر ترجمته في «الاستيعاب» (ص٦٥٠)، «تهذيب الكمال» (٢٨/١٠٥).

عياض أنَّه بالمعجمة(١)، وردَّ عليه أبو عَمرو بن الصَّلاح، وقال النَّوويُّ: (اتَّفقوا على تغليطِه)[تهذيب الأسماء١/١٣٨]، ثمَّ اعلم أنَّ عُفَيْرًا مات في حجَّة الوداع فيما قيل، قاله الشَّيخ محيي الدِّين عن ابن الصَّلاح(٢)، وهو بضَمِّ العين، كما تَقَدَّم، وأمَّا يعفور؛ فإنَّه طرح نفسَه في بئرٍ يومَ مات النَّبيُّ ﷺ(٣)- [وفتح الفاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء، وهو تصغير (أعفر)، أخرجوه عن أصله، كما قالوا في أسود: سُوَيدٍ](٤)، واعلم أنَّ هذا الحمار أهداه له المُقَوْقِس، وله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حمارٌ آخَرُ يقال له: يعفور(٥)، أهداه له فَرْوة بن عمرو الجُذاميُّ(٦)، ويقال: إنَّ يعفورًا وعُفَيْرًا واحدٌ، قال ابن قيِّم الجوزيَّة شمس الدِّين: (والظَّاهر أنَّهما واحدٌ). انتهى[الهدي١/١٢٠]، وذُكِر أنَّ سعد بن عُبادة أعطى النَّبيَّ ﷺ حمارًا، فركبه، وفي لفظ بعضهم: (ومن الحمير: عُفَيْر، وكان أشهبَ، أهداه له المُقَوْقِس، وحمارٌ آخرَ أهداه له فَرْوة الجُذاميُّ، وذُكِر أنَّ سعدَ ابنَ عُبادة أعطى النَّبيَّ ﷺ حمارًا، فركبه)[الهدي١/١٢٩]؛ فهذه ثلاثة(٧) حمير.

**فائدةٌ**: يعفور: قيل: كلَّم النَّبيَّ ﷺ وقال: (يا رسول الله؛ أنا زياد بن شهاب -وسيأتي: «يزيد بن شهاب»- وكان في آبائي ستُّون حمارًا كلُّهم ركبه نبيٌّ، فاركبني أنت)، ذكر ذلك السُّهيليُّ في (غزوة بدر) في «روضه» عن ابن فورك في كتاب «الفُصول»(٨)، قال السُّهيليُّ: (وزاد الجُوَينيُّ في كتاب «الشَّامل»: أنَّ(٩) النَّبيَّ ﷺ كان إذا أراد أحدًا من أصحابه؛ أرسل هذا الحمار إليه، فذهب حتَّى يضرب البابَ برأسه، فيخرجُ الرجلُ، فيعلم أنَّه قد أُرسِل إليه، فيأتي النَّبيَّ ﷺ) انتهى كلامه[الروض٣/٨٤].

---

(١) كذا قال، وكذا نقله عن القاضي النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/١٣٨) وفي «شرح مسلم» (١/١٧٨) وابنُ قُرْقُول في «المطالع» (٥/٧٢)، وليس كما قالوا؛ إذ عبارة القاضي في «مشارق الأنوار» (٢/٢٩٦): (سعيد ابن عُفَير: بضمِّ العين غير المعجمة، بعدها فاء، ومثلُه اسمُ حمارِ النَّبيِّ ﷺ، وأمَّا «غُفَير» مثله إلَّا أنه بغين معجمة).

(٢) انظر «شرح مسلم» (١/١٧٨).

(٣) انظر «الرَّوض الأُنُف» (٣/٨٤).

(٤) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله سابقًا: (بضَمِّ العين المهملة على المشهور)، وانظر «التنقيح» (٢/٦٣٩).

(٥) زيد في (ب): (كما تَقَدَّم).

(٦) انظر «عيون الأثر» (٢/٤٢٢).

(٧) في (أ) و(ب): (ثلاث)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٨) انظر «الرَّوض الأُنُف» (٣/٨٤).

(٩) (أن): سقط من (ب).

ثمَّ اعلم أنَّ الذَّهبيَّ ذكر في «ميزانه»: (مُحَمَّد بن مزيد روى عن أبي حذيفةَ النهديِّ، ذكر ابن أبي حاتم أنَّه روى عن أبي حذيفة هذا الخبرَ الباطل، عن عبد الله بن حبيب، عن أبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ، عن أبي منظور -وكانت له صحبةٌ- قال: لمَّا فتح الله على نبيِّه خيبرَ؛ أصابه من سهمه أربعةُ أزواج خفاف، وعشرُ أواق ذهب، وحمارٌ أسودُ، فكلَّم النَّبيُّ ﷺ الحمارَ، فقال: «ما اسمك؟» فقال: يزيد بن شهاب، أخرج الله من نَسْل جدِّي ستِّين حمارًا كلُّهم لم يركبهم إلَّا نبيٌّ، ولم يبقَ من نسل جدِّي غيري، ولا مِن الأنبياء غيرك، أتوقَّعك أن تركبَني، وقد كنت قبلك لرجل من اليهود، وكثيرًا أعثر به عمدًا، وكان يُجيع بطني، ويضرب ظهري، فقال له[(١)] النَّبيُّ ﷺ: «قد سمَّيتك يعفورًا، تشتهي الإناث؟»، قال: لا، وكان النَّبيُّ ﷺ يركبه في حاجة، فإذا نزل عنه؛ بعث به إلى باب رجل، فيأتي الباب، فيقرعه برأسه، فإذا خرج إليه صاحبُ الدَّار؛ أومأ إليه أن أجبْ رسولَ الله ﷺ، فلمَّا قُبِض النَّبيُّ ﷺ؛ جاء إلى بئر كانت لأبي الهيثم بن التَّيِّهان، فتردَّى فيها، فصارت قبرَه؛ جَزَعًا منه على رسول الله ﷺ، قال ابن حِبَّان: خبرٌ لا أصلَ له، وإسنادُه ليس بشيءٍ[المجروحين٢/٣٠٩]، وقال ابنُ الجوزيِّ: لعن الله واضعه). انتهى[الميزان٤/٣٤]، ولفظ ابن الجوزيِّ في «موضوعاته»: (لعن الله واضعَه، فإنَّه لم يقصد إلَّا القدح في الإسلام والاستهزاء به، [وقال أبو حاتم ابن حِبَّان]: وإسناده ليس بشيء، ولا يجوز الاحتجاج بمُحَمَّد بن مَزْيَد[المجروحين٢/٣٠٩]). انتهى[الموضوعات١/٢٩٤]، ورأيت في حاشية على «روض السُّهيليِّ» عند كلام السُّهيليِّ ما قدَّمته عن ابن دحية أنَّه قال: (هذا كلُّه موضوعٌ قصد واضعُه -لعنه الله- القدحَ في الإسلام والاستهزاءَ به، وهو راويه[(٢)] مُحَمَّدُ بنُ مَزْيَد، لا يجوز الاحتجاج به عندهم) انتهى، وقال شيخنا الشَّارح: (قال أبو[(٣)] القاسم -يعني: ابن عساكر-: هذا حديث غريب، وفي إسناده غير واحد مِن المجهولين)، ثمَّ ذكر كلام ابن حِبَّان. انتهى[(٤)]، وقال شيخي[(٥)] العراقيُّ/ في «سيرته»[الألفية ص١٤١][(٦)]: [من الرَّجز] [١/٣٦٢ب]

وَكَوْنُـهُ كَـانَ اسْـمُهُ زِيَـادَا أَوْ فَيَزِيـدُ مُنْكَـرٌ إِسْـنَادَا

---

(١) (له): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (رواية).

(٣) (أبو): سقط من (ب).

(٤) انظر «التوضيح» (١٧/٥٠٨).

(٥) في (ب): (شيخنا).

(٦) زيد في (ب): (قوله).

٢٨٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ فَزَعٌ بِالمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لَنَا يُقَالُ لَهُ: مَنْدُوبٌ، فَقَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ فَزَعٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الموحَّدة وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدارٌ، مرارًا، وقد قَدَّمتُ ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّم (غُنْدُرٌ) ضبطًا، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وقَدَّمتُ مَن لقَّبه بذلك[ح٨٧].

قوله: (يُقَالُ لَهُ: مَنْدُوبٌ): تَقَدَّم قريبًا الكلام عليه[ح٢٨٢٠]، وكذا (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ(١))، وأنَّ (إِنْ) بكسر الهمزة وإسكان النُّون، وتَقَدَّم الكلام على (لَبَحْرًا)(٢) أي: أنَّه شديدُ الجري واسعُ الخطو، وأنَّه كان فرسًا يُبَطَّأُ، فكان بعد ذلك لا يُسبَق[ح٢٦٢٧، ٢٨٢٠].

## ٤٧- بابُ مَا يُذْكَرُ مِنْ شُؤْمِ الفَرَسِ

٢٨٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الفَرَسِ، وَالمَرْأَةِ، وَالدَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا كثيرة(٣) أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ؛ فِي الفَرَسِ، وَالمَرْأَةِ، وَالدَّارِ)، وفي الرِّواية الآتية: (إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ، فَفِي المَرْأَةِ وَالمَسْكَنِ وَالفَرَسِ(٤)): اختلف العلماء في هذا الحديث، فقال مالكٌ وطائفةٌ: هو على ظاهره، وإنَّ الدَّار قد يجعل الله سكناها سببًا للضَّرر والهلاك(٥)، وكذا اتِّخاذ المرأة المَعِينة أو الفرس قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله؛ ومعناه: قد يحصل الشُّؤم في هذه الثَّلاثة، كما صرَّح به في رواية: (إنْ كان الشُّؤمُ في شيء)، وقال الخطَّابيُّ وكثيرون: (هو في معنى الاستثناء من الطِّيَرة، أي: الطِّيَرة

---

(١) في (أ) و(ب): (وجدنا)، والمثبت من اليونينية و(ق).

(٢) في (ب): (البحر).

(٣) (كثيرة): سقط من (ب).

(٤) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَالفَرَسِ وَالمَسْكَنِ).

(٥) قال أبو داود في «سننه» (٣٩٢٢): (قُرِئ على الحارث بن مسكين وأنا شاهدٌ قيل له: أخبرك ابنُ القاسم قال: سُئِل مالكٌ عنِ الشؤم في الفرس والدار، قال: «كم مِن دارٍ سكنها قومٌ فهلكوا، ثمَّ سكنها آخرون فهلكوا»، فهذا تفسيره فيما نرى).

منهيٌّ عنها إلَّا أن يكون له دارٌ يكره سكناها، أو امرأةٌ يكره صحبتها، أو فرسٌ؛ فليفارقِ الجميعَ بالبيع ونحوه، ويُطلِّق المرأة)[١]، وقال آخرون: شؤم الدَّار ضيقُها، وسوء جيرانها، وأذاهم، زاد شيخُنا: (وألَّا يُسمَع فيها أذان). انتهى[التوضيح١٧/٥١٩]، وشؤم المرأة عدم ولادتها، وسلاطة لسانها، وتعرُّضها للرِّيَب، زاد شيخُنا: (قال عروة: أوَّل شؤمها كثرةُ مهرها). انتهى[التوضيح١٧/٥١٩]، وشؤم الفرس ألَّا يُغزَى عليها، وقيل: حِرَانُها وغلاءُ ثمنها، وقيل غير ذلك، والله أعلم[٢]، ورأيتُ في كتاب «الخيل» للحافظ الدِّمياطيِّ -وقد قرأتُه أجمع بالقاهرة على الشيخ المسنِد ناصرِ الدين الطبردار بسماعه له[٣] على الدِّمياطيِّ- من رواية سالم بن عبد الله مُرسَلًا: (إذا كان الفرس ضروبًا؛ فهو مشؤوم، وإذا كانت المرأة قد عَرَفَت زوجًا قبل زوجها، فحنَّت إلى الزَّوج الأوَّل؛ فهي مشؤومة، وإذا كانت الدارُ بعيدةً من المسجد لا يُسمَع فيها الأذانُ والإقامة؛ فهي مشؤومة)، وإسنادُه ضعيف، قال شيخُنا الحافظُ العراقيُّ: (ووصله صاحبُ «مسند الفردوس» بذكر ابن عمر فيه)[٤]، وللطَّبرانيِّ[طب٢٤/١٥٣] من حديث أسماءَ بنتِ عُمَيس قالت: يا رسول الله؛ ما سوءُ الدَّار؟ قال: «ضيق ساحتها، وخبث جيرانها»، قيل: فما سوء الدَّابَّة؟ قال: «منعها ظهرَها، وسوءُ خلقها[طب٢٤/١٥٣]» قيل: فما سوء[٥] المرأة؟ قال: «عقم نسلها، وسوء خلقها»، وسندُه ضعيفٌ[٦].

**فائدةٌ**: قال شيخُنا: (وكانت عائشة رضي الله عنها تنكر الشُّؤم وتقول: إنَّما حكاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الجاهليَّة وأقوالهم -ومقتضى كلامِه: أن يكون هذا في «الحلية» لأبي نعيم[٧]-، ثمَّ ذكر -يعني: أبا نعيم[٨]- بإسناده إلى أبي حسَّان: أنَّ رجلين دخلا على عائشة رضي الله عنها، فقالا: إنَّ أبا هريرة يُحدِّث أنَّه عليه الصلاة والسلام قال:

---

(١) انظر «معالم السنن» (٤/٢٣٦).

(٢) انظر «شرح مسلم» (١٤/٤٤١-٤٤٢).

(٣) (له): سقط من (ب).

(٤) انظر «المغني عن حمل الأسفار» (١/٥٢٢).

(٥) في (ب): (شؤم).

(٦) قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/١٧٩): (فيه مَن لم أعرفهم).

(٧) كذا قال، لكن لا يلزم، بل هو من كلام ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/٢٨٨)، وكذا قوله بعده: (ثم ذكر بإسناده إلى أبي حسان...) المراد به ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/٢٨٨-٢٨٩)، وقد ساق كلامَ ابنِ عبد البَرِّ ابنُ الملقِّن بطوله منسوبًا إليه، وذِكْرُ حديثِ أبي نُعَيم فيه معترِضٌ.

(٨) بل هو ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/٢٨٨-٢٨٩) كما سلف بيانه في التعليق السابق.

«إنَّما الطِّيَرة في المرأة، والدار، والدَّابَّة»؛ فذكرت كلمةً معناها: غلط، ولكن كان رسول الله ﷺ يقول: كان أهلُ الجاهليَّة تقول: الطِّيَرة في ذلك) انتهى[التوضيح١٧/٥١٦]، ثمَّ ذكر بعده بقليل أنَّ ابن التِّين قال: (وقيل: إنَّ الراويَ لم يسمع أوَّل الحديث؛ وهو: «الجاهليَّة تقول: الشُّؤم في ثلاث...»، فحكى ما سمع) انتهى[التوضيح١٧/٥١٩]، ونقل شيخُنا في (الطِّبِّ) عنِ ابنِ الجوزيِّ قال: (غلَّطتْ عائشةُ على[1] مَن روى هذا الحديث وقالت: إنَّما كان أهلُ الجاهليَّة تقول: الطِّيَرة في كذا وكذا، وهو ردٌّ لصريح روايةِ الثِّقات، والصَّحيح أنَّ المعنى: إن خيف في شيء أن يكون سببًا لما يُخاف شرُّه ويُتشاءَم [به]؛ فهذه الأشياء، لا على السَّبيل الذي يظنُّه أهل الجاهليَّة من الطِّيَرة والعدوى[كشف المشكل٢/٢٦٨]) انتهى[التوضيح٢٧/٥١١].

**فائدةٌ ثانيةٌ**: رأيتُ في «المستدرك» للحاكم في (سورة الحديد): أنَّ عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول: «كان أهل الجاهليَّة يقولون: إنَّما الطِّيَرة في المرأة والدَّابَّة والدَّار»، ثمَّ قرأَتْ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحديد: ٢٢] صحيحٌ، وأقرَّه عليه الذَّهبيُّ[2] في «تلخيصه»[ك٢/٤٧٩].

**ثالثةٌ**: ذكر ابن عبد البَرِّ في «الاستيعاب»: حكيمَ بن معاوية النُميريَّ، قال البخاريُّ: (في صحبته نظرٌ)، قال ابن عبد البَرِّ: (كلُّ مَن جمع في الصَّحابة ذكره فيهم، وله أحاديثُ منها: أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا شؤمَ، وقد يكون اليُمْن في الدَّار والمرأة والفَرَس»)[3]، وهو في «التِّرمذيِّ» من حديثه: «لا شؤمَ، وقد يكون اليُمن في الدَّار والمرأة والفرس»[ت٢٨٢٤]، ورواه ابنُ ماجه، فسمَّاه مِخْمَر بن معاوية[جه١٩٩٣]، وهو حديثٌ ضعيفٌ. انتهى[4].

**رابعةٌ**: ذكر السِّلَفيُّ الحافظ في «الطُّيوريَّات» من الجزء العشرين في حديث مسلسل بالسؤال بإسناده إلى سالم بن عبد الله عن أبيه: أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: [«الشُّؤم في ثلاث...» فذكرهنَّ، فذكر بسنده إلى سالم قال: سألت أبي عن معنى هذا الحديث، وقد صحَّ عنه عليه السلام أنَّه قال][5]: «البركة في ثلاث؛ في الدَّار والمرأة والدَّابَّة»، فقال أبي: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن معنى هذا الحديث، وقد سمعناك تقول:

---

(١) كذا في النسخ تبعًا لـ «التوضيح»: (على)، وليست في «كشف المشكل» لابن الجوزيِّ، ولعلَّه ضمَّن (غلَّط) معنى (أنكر)، والله أعلم.

(٢) زيد في (ب): (عليه)، وهو تكرارٌ.

(٣) زيد في (ب): (انتهى)، «الاستيعاب» (ص١٥٧).

(٤) في (ب): (قوله)، وانظر «فتح الباري» (٦/٧٣).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

«البركة في ثلاث؛ في[1] الفرس والمرأة والدَّار»، فقال عليه الصلاة والسلام: «إذا كان الفرس ضروبًا؛ فهو مشؤوم، وإذا كانت المرأة قد عرفت زوجًا قبل زوجها، فحنَّت إلى الزَّوج الأوَّل؛ فهي مشؤومة، وإذا كُنَّ بغير هذا الوصف؛ فَهُنَّ مباركات»، كذا في النُّسخة التي نقلت منها، ولعلَّه سقط بعد «المرأة فهي مشؤومة» ما ذكرتُه عن كتاب «الخيل» للدِّمياطيِّ، وهو: «وإذا كانت الدارُ بعيدةً من المسجد لا يُسمَع فيها الأذان والإقامة؛ فهي مشؤومة»، والله أعلم[2].

٢٨٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ، فَفِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ».

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ): تَقَدَّم مرارًا[3] أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّه سَلَمة.

## ٤٨ - بابٌ: الخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ

وَقَولُ اللهِ عز وجل: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨].

٢٨٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ: فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَطَالَ فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيَلِهَا ذَلِكَ مِنَ المَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ؛ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيَلَهَا فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ؛ كَانَتْ أَرْوَاثُهَا وَآثَارُهَا لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَهَا؛ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِئَاءً وَنِوَاءً لِأَهْلِ الإِسْلَامِ، فَهِيَ وِزْرٌ عَلَى ذَلِكَ»، وَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الحُمُرِ، فَقَالَ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الآيَةُ الجَامِعَةُ الفَاذَّةُ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]».

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ اسمه ذكوانُ.

قوله: (فِي طِيَلِهَا): تَقَدَّم الكلام فيه ضبطًا ومعنًى [ح٢٣٧١].

قوله: (كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ): (حسناتٍ): مَنصوبٌ خبر (كان)، وعلامة النَّصب فيه الكسرة، وكذا التي بعد هذا في هذا الحديث.

---

(١) (في): سقط من (ب).

(٢) انظر «مصابيح الجامع» (٩/٢٤٩-٢٥١).

(٣) (مرارًا): سقط من (ب).

قوله: (فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ): تَقدَّم الكلام على (استنَّت)، وعلى (الشَّرَف)، وكذا (نِوَاء) ضبطًا ومعنًى، وأنَّه بكسر النُّون، ممدودٌ، وكذا على (الفَاذَّة)، وأنَّه بالذَّال المعجمة، ومعناه: الفَرْدَة[ح٢٣٧١].

## ٤٩ - بابُ مَنْ ضَرَبَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الغَزْوِ

٢٨٦١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيَّ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْنِي بِمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: سَافَرْتُ مَعَهُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ -قَالَ أَبُو عَقِيلٍ: لَا أَدْرِي غَزْوَةً أَم عُمْرَةً؟ - فَلَمَّا أَنْ أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَعَجَّلَ إِلَى أَهْلِهِ، فَلْيُعَجِّلْ»، قَالَ جَابِرٌ: فَأَقْبَلْنَا وَأَنَا عَلَى جَمَلٍ لِي أَرْمَكَ، لَيْسَ فِيها شِيَةٌ، وَالنَّاسُ خَلْفِي، فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ؛ إِذْ قَامَ عَلَيَّ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا جَابِرُ؛ اسْتَمْسِكْ»، فَضَرَبَهُ بِصَوْتِهِ ضَرْبَةً، فَوَثَبَ البَعِيرُ مَكَانَهُ، فَقَالَ: «أَتَبِيعُ الجَمَلَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ وَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ المَسْجِدَ فِي طَوَائِفِ أَصْحَابِهِ، فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ، وَعَقَلْتُ الجَمَلَ فِي نَاحِيَةِ البَلَاطِ؛ فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا جَمَلُكَ فَخُذْ، فَجَعَلَ يُطِيفُ بِالجَمَلِ وَيَقُولُ: «الجَمَلُ جَمَلُنَا»، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «أَعْطُوهَا جَابِرًا»، ثُمَّ قَالَ: «اسْتَوْفَيْتَ الثَّمَنَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «الثَّمَنُ وَالجَمَلُ لَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ): هو بفتح العين وكسر القاف، قال الدِّمياطيُّ: (بشير بن عقبة الدَّوْرَقيُّ النَّاجيُّ). انتهى، و(بشير): بفتح الموحَّدة وكسر الشِّين المعجمة، أبو عَقِيل الدَّوْرَقيُّ، يروي عن مجاهدٍ والحسنِ، وعنه: القطَّانُ، ومسلمُ بنُ إبراهيمَ، وعدَّةٌ، ثقةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه[1].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ): قال الدِّمياطيُّ: (عليُّ بن داور[2]، وقيل: داود[3]، النَّاجيُّ). انتهى، قد تَقدَّم بعضُ ترجمة أبي المُتوكِّل[ح٢٢٧٦]، و(النَّاجيُّ): بالنُّون والجيم، مُشدَّد الياء، وهذا معروفٌ عند أهله/. [١/٣٦٣أ]

قوله: (سَافَرْتُ مَعَهُ [فِي] بَعْضِ أَسْفَارِهِ، قَالَ أَبُو عَقِيلٍ: لَا أَدْرِي غَزْوَةً أَوْ[4] عُمْرَةً): فذكر قصَّة

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/١٧٠).

(٢) في هامش (ق): (ذاور)، ولم أقف على من ذكر أنَّ اسمَ والده (داور) أو (ذاور)، وإنَّما هو داود، وقيل: دؤاد، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٢٥)، «تقريب التهذيب» (ص٤٠١).

(٣) في هامش (ق): (ذاود).

(٤) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (أم)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

بيع الجمل، [تَقَدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّ قصَّة بيع الجمل][(١)] علَّق البخاريُّ فيما تَقَدَّم أنَّها في تبوك[ح٢٧١٨]، وقد قَدَّمتُ[ح٢٠٩٧] أنَّ ابنَ سيِّد النَّاس ذكرها -والظاهر أنَّه مِن عند ابن إسحاق[(٢)]- في ذات الرِّقاع[(٣)]، وسيأتي في (باب الصَّلاة إذا قدم من سفر) قبل (فرض الخُمُس): (فلمَّا قدم صرارًا[(٤)]...) الحديث[ح٣٠٨٩]، و(صرار): مكانٌ قريبٌ من المدينة من ناحية العراق، وفي «مسلم»: (رجعنا من مكَّة إلى المدينة)؛ فذكر بيع الجمل[م(٧١٥)(١١١)بعد(١٥٩٩)]، والله أعلم.

قوله: (عَلَى جَمَلٍ لِي أَرْمَكَ): هو بفتح الهمزة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ ميم مفتوحة، ثمَّ كاف، وهو الذي في لونه كُدُورة؛ قاله ابن الأثير[(٥)]، وفي «المطالع»: (هو الأورق، وقيل: الرُّمْكَة: لون الرَّماد، ويقال: أَرْبَك؛ بالباء أيضًا، والميم أشهرُ). انتهى[مطالع٣/١٥٢].

قوله: (لَيْسَ فِيهِ شِيَةٌ): (الشِّيَة): بكسر الشِّين المعجمة، ثمَّ مثنَّاة تحت مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث؛ مثل قوله تعالى: ﴿لَاشِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] أي: لون يخالف سائر الألوان، وهو من وشيت الثوب، أصلها: وَشْيَة، وقال نفطويه: الشِّيَة: اللَّون[(٦)].

قوله: (إِذْ قَامَ عَلَيَّ): معناه: وقف من الإعياء والكلال، قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْ﴾ [البقرة: ٢٠]، أي: وقَفُوا[(٧)].

قوله: (فَضَرَبَهُ بِصَوْتِهِ): كذا في أصلنا، وصوابُه: (بسَوطِه)[(٨)]، وهذا ظاهرٌ لا شكَّ فيه.

قوله[(٩)]: (فِي طَوَائِفِ أَصْحَابِهِ): (طوائف): جمعٌ غير منصرف، لكنَّه هنا أُضِيف؛ فانجرَّ بالكسرة على القاعدة.

قوله: (فِي نَاحِيَةِ البَلَاطِ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الموحَّدة، وتخفيف اللَّام، وبالطَّاء المهملة، وتَقَدَّم أنَّ

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).
(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٢٨).
(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٨٠).
(٤) في (أ) و(ب): (صرار)، والمثبت موافقٌ لما في «الصحيح».
(٥) انظر «النهاية» (٢/٢٦٥) مادة (رمك).
(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٩٠).
(٧) انظر «التنقيح» (٢/٦٤٠).
(٨) كذا هي في «اليونينيَّة» على الصَّواب.
(٩) (قوله): سقط من (ب).

(البلاط) بين المسجد والسُّوق بالمدينة[فبلح٢٤٧٠].

قوله: (فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَاقٍ): كذا هنا، وفي صحَّته نظرٌ، والجادَّة: (أواقيَّ)؛ بتشديد الياء وتُخفَّف، وقد تَقَدَّم أنَّ (الأُوقيَّة): أربعون درهمًا، وأنَّ (النَّشّ): عشرون درهمًا[فبلح١٤٠٤].

قوله: (قَالَ: «الثَّمَنُ وَالجَمَلُ لَكَ»): سيأتي ما الحكمة في ذلك في جَمْعِه لجابر عليه الصلاة والسلام بين الثَّمن والمثمَّن إن شاء الله من عند السُّهيليِّ(١).

## ٥٠ - بابُ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ الصَّعْبَةِ وَالفُحُولَةِ مِنَ الخَيْلِ

**وَقَالَ رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ: كَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ الفُحُولَةَ؛ لأَنَّهَا أَجْرَى وَأَجْسَرُ.**

قوله: (وَقَالَ رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ): الظاهر أنَّه الحمصيُّ، يروي عن ثوبان، وسعدِ بن أبي وقَّاص، وعوفِ بن مالك، وعتبةَ بنِ عبْدٍ، ومعاويةَ وشهد معه صِفِّين، وجماعةٍ، وعنه: أحوصُ بن حَكِيم، وثورُ ابن يزيدَ، وصفوانُ بن عَمرٍو، وحَرِيز(٢) بن عثمان، وغيرُهم، وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو حاتم، وقال أحمدُ: (لا بأس به)(٣)، قال ابنُ سعد: (ثقةٌ، مات في خلافة هشام سنة ثمان ومئة)[الكبرى٩/٤٥٨]، وقال(٤) خليفةُ[الطبقات٥٦٧] وأبو عُبَيد وغيرُهما: (تُوُفِّيَ سنة «١١٣هـ»)، وكان من علماءِ التَّابعين وأعيانِهم ببلده، وشذَّ ابنُ حَزْمٍ فقال: (ضعيف)[المحلى٧/٥٤٦]، وقال الدَّارقطنيُّ: (يُعتبَر به، لا بأس به). انتهى، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»، وأرَّخ وفاته لسنة(٥) (١١٣هـ)(٦)، أخرج له البخاريُّ في «الأدب المفرد» والأربعةُ(٧).

قوله: (لأَنَّهَا أَجْرَى): كذا في أصلنا، من الجَري، وقد رأيتُه في نسخةٍ صحيحةٍ مُعتَلًّا ومهموزًا، من الجري والجُرْأَةِ، وفيها: (وأحسن) من الحُسن، وفي هامش أخرى عتيقة: (أخشن)؛ بالخاء والشين المعجمتين والنُّون عوض (أجسر)(٨)، وقد حلَّه شيخُنا على أنَّه مِنَ الجُرأة(٩).

---

(١) لم يذكرها فيما سيأتي، وتقدَّم الكلام عليها في الحديث (٢٠٩٧).

(٢) في النسخ: (حزير)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص١٠٩)، «الجرح والتعديل» (٣/٤٨٣).

(٤) زيد في النسخ تبعًا لبعض نسخ «التذهيب»: (أبو)، وحذفها هو الصواب.

(٥) في (ب): (نسبة).

(٦) انظر «الثقات» (٤/٢٣٣).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٨)، «تذهيب التهذيب» (٣/١٩٥)، «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥).

(٨) في النسخ: (أجرى)، ولعله سبق قلم.

(٩) لفظ «التوضيح» (١٧/٥٢٨): (ذكور الخيل أفضل للركوب من الإناث لشدَّتها وجرأتها)، فجعله تفسيرًا=

٢٨٦٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ بِالمَدِينَةِ فَزَعٌ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لأَبِي طَلْحَةَ، يُقَالُ لَهُ: مَنْدُوبٌ، فَرَكِبَهُ، وَقَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ فَزَعٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في مواضعَ من الكتاب: «حدَّثنا أحمد بن مُحَمَّد عن ابن المبارك»: قال أبو عبد الله النَّيسابوريُّ -يعني: الحاكم-: هو أحمدُ بن مُحَمَّد بن موسى المروزيُّ، يكنى أبا العبَّاس، يُلقَّب مِرْدويه[(١)]، وقال أبو الحسن الدَّارقطنيُّ: أحمد بن مُحَمَّد عن ابن المبارك: هو أحمد بن مُحَمَّد بن ثابت، يُعرَف بابن شَبُّويه[ذكر أسماء التابعين ٦٣/١]) انتهى، وشيخُنا لخَّص كلامَ الجيَّانيِّ[التقييد ٩٤٨/٣]، والمِزِّيُّ لم يُنبِّه عليه أصلًا[(٢)].

قوله: (يُقَالُ لَهُ: مَنْدُوبٌ): تَقَدَّم معناه، وكذا (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ): (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النُّون، نافية، أي: ما وجدناه، وتَقَدَّم الكلام على (بَحرًا) أي: شديد الجري، واسع الخَطْو[خ ٢٦٢٧].

## ٥١ - بابُ سِهَامِ الفَرَسِ

وَقَالَ مَالِكٌ: يُسْهَمُ لِلْخَيْلِ، وَالبَرَاذِينُ مِنْهَا؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]، وَلَا يُسْهَمُ لأَكْثَرَ مِنْ فَرَسٍ.

قوله: (قَالَ مَالِكٌ: يُسْهَمُ للخَيْلِ، وَالبَرَاذِينُ[(٣)] مِنْهَا)[(٤)]: (البراذينُ): مَرْفوعٌ مبتدأ، والجارُّ والمجرور الخبرُ، و(البراذين): واحدها: بِرْذَوْن؛ بكسر الموحَّدة، وإسكان الراء، ثمَّ ذال معجمة مفتوحة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ نون، وهذا ظاهرٌ.

ثمَّ اعلم أنَّ الفرس إن كان أبواه عربيَّين؛ فهو عتيقٌ، أو أعجميَّين؛ فهو بِرْذَوْن، وإن كان أبوه عربيًّا وأمُّه أعجميَّة؛ فهو هَجِين، وإن كان بالعكس؛ فهو مُقْرِف[(٥)].

---

= لـ(أجسر)، وفي «منحة الباري» (١١/٦) جعل (أحسن) نسخة في (أجسر).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (٢١٧/٤)، و(مردويه): قال ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (١١٠/٨): (هو بفتح الميم، وحكى ابنُ نقطة كسرَها عن بعض الأصبهانيِّين، وضمَّها بعضُهم)، وضبطها المصنِّف بكسر الميم بالقلم.

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٣٢١/١).

(٣) رواية «اليونينيَّة»: (والبراذينِ).

(٤) قول مالك جاء في «اليونينيَّة» بعد حديث عبيد بن إسماعيل، وتقديمه رواية أبي ذرٍّ.

(٥) انظر «حياة الحيوان» (٣٩٩/١) و(٣٧٣/٣، ٣٧٦).

٢٨٦٣- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا.

قوله: (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بنُ أسامة، وكذا تَقَدَّم (عُبَيْد اللهِ): أنَّه عُبَيدُ الله بن عُمرَ بنِ حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب مرارًا، ومرَّةً مُترجَمًا[ح٥٨٨].

## ٥٢- بابُ مَنْ قَادَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الحَرْبِ

٢٨٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَفَرَرْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَفِرَّ، إِنَّ هَوَازِنَ كَانُوا قَوْمًا رُمَاةً، وَإِنَّا لَمَّا لَقِينَاهُمْ؛ حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ فَانْهَزَمُوا، فَأَقْبَلَ المُسْلِمُونَ عَلَى الغَنَائِمِ وَاسْتَقْبَلُونَا بِالسِّهَامِ، فَأَمَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ فَلَمْ يَفِرَّ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَإِنَّهُ لَعَلَى بَغْلَتِهِ البَيْضَاءِ، وَإِنَّ أَبَا سُفْيَانَ آخِذٌ بِلِجَامِهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ».

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): هذا هو السَّبيعيُّ عَمرو بن عبد الله، تَقَدَّم مرارًا.

قوله: (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَفَرَرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ): هذا (الرَّجل) لا أعرفه، غير أنَّه من قيس، كما وقع في (المغازي) من «البخاريِّ»[ح٤٣١٧].

قوله: (أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ) إلى آخره: سيأتي الكلامُ عليه في (غزوة حُنين) إن شاء الله تعالى[ح٤٣١٥].

قوله: (وَإِنَّهُ لَعَلَى بَغْلَتِهِ البَيْضَاءِ): (إنَّه): بكسر الهمزة.

ثمَّ اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام كان له بغلةٌ شهباءُ، يقال لها: الدُّلدُل، أهداها له المُقَوْقِس/، وبغلةٌ يقال لها: [١/٣٦٣ب] فضَّة، أهداها له فروة بن عمرو الجُذاميُّ، فوهبها لأبي بكر، وبغلةٌ أهداها له ابنُ العَلْماء صاحبُ أيلةَ، وبعث صاحبُ دومة الجندل إلى رسول الله ﷺ ببغلة، وقيل: أهدى له كسرى بغلةً، ولا يَثبُتُ(١)، وقد روى الحاكمُ في «المستدرك» بإسناده إلى ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: (أُهدِي إلى النَّبيِّ ﷺ بغلةٌ أهداها له كسرى، فركبها بحبل من شعر، ثمَّ أردفني خلفه...) الحديث، قال الحاكم: (لم يُخرِّجِ الشيخان ابنَ خراش -يعني: شهاب بن خراش- ولا القدَّاح)؛ يعني: عبدالله بن ميمون القدَّاح، قال الذَّهبيُّ في

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/٤٢٢).

«تلخيص المستدرك»: (لأنَّ القدَّاح قال أبو حاتم: متروكٌ[(١)]، والآخر: مُختَلَفٌ فيه[(٢)]، وعبد الملك -يعني: ابن عُمير- لم يسمع من ابن عبَّاس فيما أُرَى) انتهى[ك٥٤١/٣]، وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (أهدى النَّجاشيُّ إلى رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغلةً، فكان يركبها)[(٣)]، فهذه ستُّ بغلات، وذكر بعضُهم خمسًا، ولم يذكر بغلةَ كسرى[(٤)]، ولفظ مُغُلْطاي الحافظ في «سيرته الصُّغرى»: (ومِن البغال: دُلْدُل، وفضَّة، والتي أهداها له ابن العَلماء، والأيليَّة، وبغلة أهداها له كسرى، وأخرى من دَوْمَة الجَنْدَل، وأخرى من عند النَّجاشيِّ)[الإشارة٣٨٥]؛ فهنَّ سبعٌ.

**فائدةٌ هي تنبيهٌ**: البغلة التي ركبها يوم حُنَين هي فضَّة، وهي التي أهداها له فروةُ بن نفاثة؛ كذا قاله ابنُ سيِّد النَّاس [في «سيرته»[(٥)]، وفي كلام السُّهَيليِّ معناه، ورأيتُه أيضًا كذلك في كلام السُّهيليِّ، ولفظه: (والبغلة التي كان عليها يومئذٍ -يعني: يوم حُنَين- هي التي تُسمَّى: الشَّهباء[(٦)]، وهي التي أهداها إليه فروة بن نفاثة)][(٧)]، وفي كلام بعضهم في «سيرته» في (غزوة حُنين): (وركب بغلةً تُسمَّى: الدُّلْدُل)[(٨)]، وكذا سمَّاها النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (غزوة حُنَين) ولفظه: (قال العُلماء: لا يُعرَف له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بغلةٌ سواها) إلى آخر كلامه[شرح مسلم١٢/٣٣١]، وفي هذا «الصَّحيح»: (أنَّه كان على بغلته البيضاء)[ح٢٨٦٤]، وكذا في «مسلم»[م١٧٧٥]، وفي «مسلم» أيضًا: (أهداها له فروة بن نُفَاثة)، كما صرَّح به العبَّاسُ بنُ عبدِ المطَّلب[م١٧٧٥]، وهذا يردُّ أنَّها الدُّلْدُل؛ لأنَّ الدُّلْدُل أهداها له المُقَوْقِس، وفروةُ أهدى له فضَّة، وقال شيخُنا: (واختُلِف في لون البغلة التي كانت تحته يومئذٍ -يعني: يوم حُنَين-؛ ففي «مسلم»: «كانت بيضاء أهداها له فروة بن نُفَاثة»[م١٧٧٥]، وفي لفظ: «كانت شهباء»[م١٧٧٧]، وعند

---

(١) كذا نقل الذهبيُّ قولَ أبي حاتم في «تلخيص المستدرك» و«ميزان الاعتدال» (٥١٢/٢)، وقولُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (١٧٢/٥): (منكر الحديث)، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٩٨/١٦).

(٢) قال ابن المبارك: (ثقة)، وقال أحمدُ: (لا بأس به)، وقال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (٣٥٨/١): (يخطِئ كثيرًا)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥٦٨/١٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٨١/٢).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآدابه» (٤٥٨).

(٤) انظر «زاد المعاد» (١٢٩/١).

(٥) انظر «عيون الأثر» (٢٦٨/٢).

(٦) في مصدره: (البيضاء).

(٧) ما بين معقوفين سقط من(ب)، «الروض الأُنُف» (١٤٤/٤).

(٨) هو مُغُلْطاي في «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٣١٨).

ابنِ سعد: كان راكبًا دُلْدُلَ[١] التي أهدى له المقوقس، فيجوز أن يكون ركوبُه مُتعدِّدًا بعد أن نزل). انتهى[التوضيح ١٧/٥٤٣].

قوله: (**وَإِنَّ أَبَا سُفْيَانَ آخِذٌ بِلِجَامِهَا**): (أبو سفيان) هذا: هو ابنُ الحارثِ بنِ عبد المطَّلب، واسمُه المغيرةُ، قاله إبراهيمُ بنُ المنذر، والزُّبيرُ بنُ بكَّار، وابنُ الكلبيِّ[٢]، وقيل: اسمُه كنيتُه، وهو ابنُ عمِّه ﷺ، وأخوه مِن الرَّضاعة، تُوُفِّيَ سنة عشرين[٣]، وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: (المغيرة بن الحارث بن عبد المطَّلب هو أخو أبي سفيان)[الاستيعاب ٦٦٤]، وهذا وَهمٌ. انتهى[٤]، قال السُّهيليُّ في (غزوة الفتح) من «الرَّوض»: (وقيل: اسمُ أبي سفيان المغيرةُ، وقيل: بل المغيرةُ أخوه، قال القتبيُّ: إخوته: المغيرة، ونوفل، وعبد شمس، وربيعة؛ بنو الحارث بن عبد المطَّلب[المعارف ١/١٢٦]) انتهى[الروض ٤/٩٨].

قوله: (**وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ**) إلى آخره: سيأتي الكلام عليه في (غزوة حُنين) إن شاء الله تعالى ذلك وقدَّره[ح ٤٣١٥].

## ٥٣ - بابُ الرِّكَابِ وَالغَرْزِ لِلدَّابَّةِ

قوله: (**بَابُ الرِّكَابِ وَالغَرْزِ لِلدَّابَّةِ**): (الغَرْز): بفتح الغين المعجمة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ زاي، وهو ركابُ كُوْر البعير إذا كان من جلد أو خشب، وقد تَقَدَّم[ح ٢٧٣١].

٢٨٦٥ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الغَرْزِ وَاسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَائِمَةً، أَهَلَّ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الحُلَيْفَةِ.

قوله: (**عَنْ أَبِي أُسَامَةَ**): تَقَدَّم أنَّه حمَّاد بن أسامة، وكذا تَقَدَّم (**عُبَيْدُ اللهِ**) قريبًا[ح ٢٨٦٣].

قوله: (**أَهَلَّ**): تَقَدَّم أنَّ (الإهلال): رفعُ الصَّوتِ بالتَّلبية[ح ١٣٣]، يقال: هلَّ، و(أهلَّ) أفصحُ.

قوله: (**مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الحُلَيْفَةِ**): تَقَدَّم الكلام على[٥] (الحُلَيفة) ضبطًا، وعلى بُعدها من المدينة المُشرَّفة[ح ١٣٣].

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/١٣٩).

(٢) انظر «جمهرة النسب» (١/٢١).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٨١١)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٥٠٦)، «الإصابة» (٤/٩٠).

(٤) وسيأتي في الحديث (٤٣١٥) قول المصنِّف: (وقيل: بل المغيرة أخوه، وفيه نظرٌ).

(٥) زيد في (ب): (ذي).

## ٥٤ - بابُ رُكُوبِ الفَرَسِ العُرْيِ

٢٨٦٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: اسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَرَسٍ عُرْيٍ مَا عَلَيْهِ سَرْجٌ، فِي عُنُقِهِ سَيْفٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّاد بن زيد بن دِرهم، تَقَدَّم.

قوله: (عَلَى فَرَسٍ عُرْيٍ): تَقَدَّم أنَّ هذا الفرسَ استعاره من أبي طلحة، وأنَّه: مندوبٌ[ح٢٦٢٧].

## ٥٥ - بابُ الفَرَسِ القَطُوفِ

قوله: (بَابُ الفَرَسِ القَطُوفِ): هو بفتح القاف، وبالطاء المهملة، وفي آخره فاء، وهو متقاربُ الخَطْو بسرعة، وهو من عيوب الدَّوابِّ، وقيل: هو البطيءُ الخطوة، وهو يرجع إلى معنًى واحدٍ؛ لأنَّ سرعةَ[(١)] تقارُبِ خَطوِه ليستْ بمُوجِبة لسُرعة مشيه[(٢)].

٢٨٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أَهْلَ المَدِينَةِ فَزِعُوا مَرَّةً، فَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لأَبِي طَلْحَةَ كَانَ يَقْطِفُ -أَوْ كَانَ فِيهِ قِطَافٌ-، فَلَمَّا رَجَعَ؛ قَالَ: «وَجَدْنَا فَرَسَكُمْ هَذَا بَحْرًا»، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُجَارَى.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ): هذا هو سعيدُ بن أبي عَروبة، أبو النَّضر البصريُّ.

**تنبيهٌ**: تَقَدَّم[ح٢٨٤] أنَّ شيخَنا في «القاموس» قال: (و«ابن أبي العروبة» باللَّام، وتَرْكُها لحنٌ أو قليلٌ) انتهى.

**تنبيهٌ آخَرُ**: مَن يقال له: (سعيد) وروى عن قتادة عن أنسٍ في الكتب السِّتَّة أو بعضِها: سعيدُ بن بشير[(٣)]، وسعيد بن أبي عَرُوبة هذا[(٤)]، [وهو أكثرهم روايةً عن قتادة عن أنسٍ][(٥)]، وسعيد بن أبي هلال[(٦)]، وقد تَقَدَّم هذا[(٧)].

---

(١) في النسخ: (سرعته)، والمثبت من «المشارق» و«المطالع».

(٢) الكلام لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٥/٣٥٦)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٢٤-٤٢٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٣٤٨).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٥).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٩٤).

(٧) لم يتقدَّم.

قوله: (**فَرَسًا لأَبِي طَلْحَةَ**): تَقَدَّم أعلاه أنَّه: مندوب[ح٢٨٦٦].

قوله: (**كَانَ يَقْطِفُ**): هو في أصلنا بفتح أوَّله، وكسر ثالثه، وإنَّما هو بضَمِّ ثالثه في المستقبل، وفتحها في الماضي، والمنقول فيه الضَّمُّ في المستقبل، كما نصَّ عليه الزمخشريُّ في «مُقدِّمته» في (فَعَلَ -بفتح العين- يفعُل)؛ بضمِّها، والله أعلم، ورأيتُ بعضَهم حكاه بالكسر والضَّمِّ(١).

قوله: (**أَوْ فِيهِ قِطَافٌ**): هو بكسر القاف، وقد تَقَدَّم معناه أعلاه[قبل ح٢٨٦٧].

قوله: (**وَجَدْنَا فَرَسَكُمْ هَذَا بَحْرًا**): تَقَدَّم معناه قريبًا[ح٢٨٦٢] وبعيدًا[ح٢٦٢٧، ٢٨٢٠].

## ٥٦ - بابُ السَّبْقِ بَيْنَ الخَيْلِ

قوله: (**بَابُ السَّبْقِ بَيْنَ الخَيْلِ**): هو بإسكان الموحَّدة، وهو المصدر(٢)، وأمَّا السَّبَق -بفتحها-؛ فهو الخطر الذي يُوضَع بين أهل السِّباق، وأوضح مِن هذه العبارة: ما يُجعَل من المال رهنًا على المسابقة(٣)، ومنه حديثُ أبي هريرة: «لا سَبَق إلَّا في خفٍّ، أو حافر، أو نصلٍ» رواه الأربعة(٤)، وصحَّحه ابنُ حِبَّان[حب٤٦٩٠]، وحسَّنه التِّرمذيُّ، قال ابن الصَّلاح: (وهو حسن الإسناد)، قال: (والرواية الصَّحيحة فيه: «لا سبَق»؛ بفتح الباء)(٥).

**تنبيهٌ**/: زاد في هذا الحديث -أعني: حديث أبي هريرة: «لا سبَق» الحديث- غياثُ بن إبراهيم فقال: (أو جناح)، وضع ذلك للمَهْديِّ، وكان المَهْديُّ يلعبُ بالحَمَام، فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها، وقد ذكروا ذلك في ترجمة غياث بن إبراهيم(٦). [١/٣٦٤أ]

**فائدةٌ**: سابق ﷺ بين الخيل في سنة خمس من الهجرة، قاله أبو الفتح ابنُ سيِّد النَّاس في «سيرته» في (الحوادث)(٧)، وقد تَقَدَّم[ح٤٢٠].

---

(١) انظر «التنقيح» (٢/٦٤١)، وانظر «القاموس» «لسان العرب» مادة (قطف)، وفي «المِصْباحِ» مادة (قطف) أنّه يقال من بابَي: ضرَبَ وقَتَلَ)، وتعقَّبه الزبيدي في «القاموس»؛ فليتنبَّه.

(٢) (وهو المصدر): سقط من (ب).

(٣) انظر «النهاية» (٢/٣٣٨) مادة (سبق).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٦/٢٢٦)، وابن ماجه (٢٨٧٨).

(٥) انظر «البدر المنير» (٩/٤١٨-٤٢١).

(٦) انظر «ميزان الاعتدال» (٣/٣٣٧).

(٧) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٧٣).

٢٨٦٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ مَا ضُمِّرَ مِنَ الخَيْلِ مِنَ الحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ، وَأَجْرَى مَا لَمْ يُضَمَّرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ.

قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: مِنَ الحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَبَيْنَ ثَنِيَّةَ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): هو بفتح القاف وكسر الموحَّدة، وقد تَقَدَّم ذلك مرارًا، وهو ابنُ عُقبةَ، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٩٩].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق، وتَقَدَّم (عُبيد الله): أنَّه ابنُ عُمَرَ بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

قوله: (مَا ضُمِّرَ مِنَ الخَيْلِ): (ضُمِّر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وسيأتي قريبًا الكلام على تضمير الخيل[ح٢٨٦٩].

قوله: (مِنَ الحَفْيَاءِ[(١)] إِلَى ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ): (الحَفْياء): بفتح الحاء المهملة، ثمَّ فاء ساكنة، وفي آخره همزةٌ ممدودةٌ، ويُقصَر، قال سفيانُ -كما سيأتي في هذا الحديث-: (بَيْنَ الحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ[(٢)] خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ) انتهى، وقال ابن عقبة: (ستَّة أو سبعة)، وسيجيء أيضًا في هذا «الصَّحيح» ما ذكرتُه عن موسى بن عقبة عنه[ح٢٨٧٠]، وضبط بعضهم (الحُفيا)؛ بضَمِّ الحاء والقصر، وهو خطأ، كما قاله ابن قُرْقُول[(٣)]، وقال ابنُ الأثير: («الحَفْياء»؛ بالمدِّ والقصر: موضعٌ بالمدينة على أميال، وبعضُهم يُقدِّم الياء على الفاء) انتهى.

قوله: (إِلَى ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ)[(٤)]: (الثنيَّة): الطَّريق في الجبل[(٥)]، وأمَّا إضافتها إلى (الوداع)؛ فاختُلِف

---

(١) في هامش (ق) بخط البرهان: (في نسخة صحيحة: قال سفيان: بين الحفياء... إلى آخره، وهذه أوضح من التي في الأصل، والله أعلم).

(٢) «الوداع»: مثبت من (ت)، وهو موافق لما في «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الوداع).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣٨٤/٢).

(٤) زيد في (أ) و(ب): (ثنية الوداع)، وليس في (ت)، ولعلَّ الأحسن حذفه.

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢٩٣/١).

فيه، كما قاله في «المطالع»، قال: (لأنَّه موضع وداع المسافرين من المدينة إلى مكَّة، وقيل: إنَّ النَّبيَّ ﷺ ودَّع بها بعض مَن خلَّفه بالمدينة في أحدِ(١) خرجاته، وقيل: بعض سراياه المبعوثة عنه، وقيل: «الوداع»: اسم واد بمكَّة، حكاه ابن المُظفَّر، وزعم أنَّ إماء أهل مكَّة قلنه في رَجَزِهم(٢) عند لقاء النَّبيِّ ﷺ يوم الفتح، وهذا خُلْفٌ(٣) للمعلوم المشهور من أنَّ نساء المدينة ارتجزنه عند ورود النَّبيِّ ﷺ المدينة، وهو اسمٌ قديمٌ جاهليٌّ لهذه الثنيَّة؛ لأنَّه موضعٌ للتَّوديع، كما تَقَدَّم) انتهى[مطالع ٢/٧٨]، وسيجيء، وفي هذا نظر، وسيأتي في (غزوة تبوك) ما يردُّ هذا، وهو أن ثنيَّة الوداع من جهة الشَّام لا يراها القادم من مكَّة ولا يمرُّ بها إلَّا إذا توجَّه إلى الشَّام[ح٤٤٢٧]، والله أعلم.

قوله: (**وقَالَ(٤) عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ(٥) اللهِ**): إنَّما أتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ فيه تصريحَ سفيان -وهو ابن سعيد بن مسروق الثوريُّ- بالتحديث؛ لأنَّه عنعن في الأوَّل، وهو مُدَلِّسٌ، و(عبد الله) الراوي عنه(٦): هو ابنُ الوليد، والله أعلم.

قوله: (**خَمْسَةُ أَمْيَالٍ**): (الأميال): واحدها: ميل، وقد ذكرتُ سبعةَ(٧) أقوال في قدره؛ فانظره في (القصر)[قبل ح١٠٨٦].

## ٥٧- بابُ إِضْمَارِ الخَيْلِ لِلسَّبْقِ

قوله: (**بَابُ إِضْمَارِ الخَيْلِ لِلسَّبْقِ**): ذكر فيه حديثَ ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ سابق بين الخيل التي لم تُضمَّر، وكان أَمَدُها من الثنيَّة إلى مسجد بني زُرَيق) الحديث، قال ابنُ المُنَيِّر: (إن(٨) قيل: كيف ترجم على إضمار الخيل للسَّبْق وذَكَرَ المسابقة للخيل التي لم تُضمَّر؟ قيل: إنَّما كان البخاريُّ يترجم على الشَّيء من الجهة العامَّة، فقد يكون ثابتًا، وقد يكون منفيًّا، فمعنى قوله: «باب إضمار الخيل للسَّبْق» أي: هل هو شرط أم لا؟ فبيَّن أنَّه ليس بشرطٍ؛ لأنَّه ﷺ سابق بها مُضمَّرةً

---

(١) في النسخ: (آخر)، والمثبت من مصدره.
(٢) كذا في النسخ تبعًا لمصدره، وفوقها في (أ): (كذا)، والأولى: (رجزهنَّ)، وكذا في «المشارق» (١/٣٠١).
(٣) في مصدره: (قلبٌ).
(٤) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، كما في هامش (ق)، ورواية «اليونينيَّة»: (قال)؛ بلا واو.
(٥) في (أ) و(ب): (عبد)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).
(٦) زيد في (ب): (هذا).
(٧) بل ذكر ثمانية أقوالٍ.
(٨) في (ب): (كان).

وغيرَ مُضمَّرة، وهذا أقعدُ بمقاصد البخاريِّ من[1] قول الشَّارح: إنَّما ذكر طرفًا من الحديث؛ ليدلَّ على تمامِه[2]، وقد سبق تمامُه؛ لأنَّ للقائل أن يقول: إذا لم يكن بدٌّ من الاختصار؛ فذِكْر الطَّرف الموافق للترجمة أولى في البيان، لا سيَّما والطَّرفُ المطابق هو أوَّل الحديث؛ إذ أوَّله: عن ابن عمر رضي الله عنهما: «سابق النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بين الخيل التي أُضمِرت[3] من الحَفْياء إلى ثنيَّة الوداع»، ثمَّ ذكر الخيل التي لم تُضمَّر، كما ساقه في هذه التَّرجمة، فحمْلُه على تأويلنا لا يُعترَض عليه إن شاء الله تعالى). انتهى[المتواري١٦٠].

قوله: (لِلسَّبْقِ): تَقَدَّم أنَّه بإسكان الموحَّدة، وأنَّه المصدر[قبل ح٢٨٦٨].

٢٨٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سَابَقَ بَيْنَ الخَيْلِ الَّتِي **لَمْ تُضَمَّرْ**، وَكَانَ أَمَدُهَا **مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ**، **وَأَنَّ عَبْدَ اللهِ** بْنَ عُمَرَ كَانَ سَابَقَ بِهَا.

قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: أَمَدًا: غَايَةً، ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦].

قوله: (لَمْ تُضْمَرْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بضَمِّ أوَّله، وإسكان الضَّاد، وفتح الميم مخفَّفة، ويجوز ضمُّ أوَّله، وفتح الضاد، وتشديد الميم مفتوحة[4]؛ لأنَّه يقال: ضَمَرَ الفرسُ يَضمُرُ ضمورًا[5]، وضَمُر -بالضَّمِّ- لغةٌ فيه، وأضمرتُه أنا وضمَّرته تضميرًا، وتضميرُه: أن تعلفه حتَّى يسمن، ثمَّ تردَّه إلى القوت، وذلك أربعين يومًا، وهذه المدَّة تُسمَّى المِضْمَار، والموضع الذي فيه الخيل أيضًا: مِضْمَار[6].

قوله: (مِنَ الثَّنِيَّةِ): تَقَدَّم أعلاه أنَّها (ثنيَّة الوداع)، وما قيل فيها[ح٢٨٦٨].

قوله: (إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ): هو بضَمِّ الزَّاي، وفتح الرَّاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ قاف، و(بنو زريق) من الأنصار.

قوله: (وَأَنَّ عَبْدَ اللهِ): هو بفتح همزة (أنَّ)، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) زيد في (ب): (الجهة العامة، فقد يكون ثابتًا)، وهو تكرارٌ.

(٢) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٧٣).

(٣) في (ب): (ضمرت).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) في النسخ: (ضمْرًا)، والمثبت من «الصحاح».

(٦) الكلام بتمامه للجوهريِّ في «الصحاح» مادة (ضمر).

## ٥٨ - بابُ غَايَةِ السَّبْقِ لِلْخَيْلِ المُضَمَّرَةِ

قوله: (بَابُ غَايَةِ السَّبْقِ): (الغاية): بالغين المعجمة، وبعد الألف مثنَّاة تحت، وغايةُ كلِّ شيء: مداه ومنتهاهُ، و(السَّبْق): تَقَدَّم أنَّه بإسكان الموحَّدة: المصدرُ، أعلاه[قبل ح٢٨٦٨].

٢٨٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَابَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ الخَيْلِ الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ، فَأَرْسَلَهَا مِنَ الحَفْيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَنِيَّةَ الوَدَاعِ، فَقُلْتُ لِمُوسَى: فَكَمْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ، وَسَابَقَ بَيْنَ الخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ، فَأَرْسَلَهَا مِنْ ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ، وَكَانَ أَمَدُهَا مَسْجِدَ بَنِي زُرَيْقٍ، قُلْتُ: فَكَمْ بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِيلٌ أَوْ نَحْوُهُ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ مِمَّنْ سَابَقَ فِيهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المُسْنَديُّ، ومستندي في ذلك أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال»[٤٢٩/٨] ذكر في ترجمة معاويةَ بنِ عَمرو بن المُهلَّب بن عمرو بن شَبِيبٍ المُسنَديَّ عبدَ الله بن مُحَمَّد فيمَن روى عنه، ولم يذكر أحدًا روى عنه اسمُه عبدُ الله بن مُحَمَّد سواه، وقد تَقَدَّم، ثمَّ رأيتُ بعض حُفَّاظ العصر جزم به[هدى٣٠٦]، وتَقَدَّم في كلام ابنِ طاهر أنَّ ابنَ أبي شيبة روى عن معاويةَ بنِ عمرو عند مسلمٍ[رجال الصحيحين٤٩١/٢]، لا البخاريِّ[ح٢٨٣٣]، و(أَبُو إِسْحَاقَ): هو الفَزاريُّ إبراهيمُ بن مُحَمَّد بن الحارث، تَقَدَّم/. [١/٣٦٤ب]

قوله: (الَّتِي أُضْمِرَتْ): تَقَدَّم الكلام على (أضمر) و(ضمَّر) قريبًا[ح٢٨٦٩]، وعلى (الحَفْيَاءِ)، و(ثَنِيَّةَ الوَدَاعِ)، وقد تَقَدَّم كلامُ موسى بن عقبة كم بين ذلك، وعلى (المِيْل)[ح٢٨٦٨]، و(بَنِي زُرَيْقٍ)[ح٢٨٦٩].

## ٥٩ - بابُ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَرْدَفَ النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ عَلَى القَصْوَاءِ.

وَقَالَ المِسْوَرُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا خَلأَتِ القَصْوَاءُ».

قوله: (بَابُ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ) إلى قوله: (عَلَى القَصْوَاءِ)(١): للنَّبيِّ ﷺ ناقةٌ تُسمَّى القَصواء؛ بفتح القاف وبالمدِّ في آخرها، وضبطها العُذْريُّ في «مسلم» بضَمِّ القاف والقصر، وقد تَقَدَّم أنَّه خطأ[ح٢٧٣١]، و(القصواء): المقطوعة ربع(٢) الأذن، وكلُّ ما قُطِع من الأذن؛ فهو جَدْع، وإن زاد على

(١) (إلى قوله: على القصواء): جاء في (أ) مستدركًا بعدُ عند قوله: (وسلم).

(٢) (ربع): مثبت من «المطالع».

الرُّبع؛ فهي عضْباء، وقال الدَّاوديُّ: سُمِّيت بذلك لأنَّها لا تكاد تُسبَق، كأنَّ عندها أقصى الجري(١)، وقد تَقَدَّم[ح٢٧٣١]، وسيأتي في ذلك كلامٌ قريبًا[ح٢٨٧١].

قوله: (**أَرْدَفَ النَّبِيُّ ﷺ أُسَامَةَ**): تَقَدَّم أنَّ أبا زكريَّا يحيى ابن منده جَمَعَ أرداف النَّبيِّ ﷺ في جزء، وقد ذكرتُ مَن وقع لي أنَّه أردفه عليه الصلاة والسلام في (كتاب الإيمان)(٢) من هذا التَّعليق.

قوله: (**وَقَالَ المِسْوَرُ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بكسر الميم وإسكان السِّين، وأنَّه ابنُ مَخْرَمةَ، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ، تُوُفِّيَ عليه الصلاة والسلام وله نحوُ ثماني سنين[ح١٨٩].

قوله: (**مَا خَلأَتِ**): تَقَدَّم أنَّها بفتح الخاء المعجمة(٣) وبالهمزة، وأنَّ معناه: حَرَنَت[ح٢٧٣١]، و(**القَصْوَاءُ**): تَقَدَّم ضبطُها أعلاه، وقبله أيضًا[ح٢٧٣١].

**٢٨٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَتْ نَاقَةُ النَّبِيِّ ﷺ يُقَالُ لَهَا: العَضْبَاءُ.**

**طَوَّلَهُ مُوسَى، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّم قريبًا أنَّ الظاهر أنَّه المُسنَديُّ، وذكرت مستندي في ذلك قريبًا[ح٢٨٧٠]، ثمَّ رأيتُ المِزِّيَّ صرَّح في هذا الحديث بأنَّه المُسنَديُّ. انتهى(٤)، وذكرتُ (**مُعَاوِيَة بن عَمْرٍو**) مَن هو، وكذا (**أَبُو إِسْحَاقَ**): أنَّه الفَزاريُّ إبراهيمُ بن مُحَمَّد بن الحارث، وتَقَدَّم قبله أنَّ (**حُمَيْدًا**) هذا: هو بضَمِّ الحاء وفتح الميم، وأنَّه الطَّويل ابن تِيْر، وقيل: تِيْرَويه، وتَقَدَّم الفرقُ بينه وبين حُمَيد بن هلال[ح٦١٠].

قوله: (**يُقَالُ لَهَا: العَضْبَاءُ**): هي بفتح العين المهملة، وإسكان الضَّاد المعجمة، ثمَّ موحَّدة، ثمَّ همزة ممدودة، وهو اسمُ عَلَمٍ لها، قال ابنُ قُرْقُول: («كانت للنَّبيِّ ﷺ ناقةٌ تُسمَّى العضباء لا تُسبَق»، وكذا رواه مالكٌ في أكثر حديثه، ومن رواية أبي مصعب(٥) عن مالك: «كانت القصواء لا تُسبَق»، على أنَّه جاء في الحديث: «أنَّه خطب النَّبيُّ ﷺ على ناقته الجدعاء»(٦)، وفي حديثٍ آخَرَ: «على ناقة

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٧٨-٣٧٩).

(٢) بل في (كتاب العلم) [ح١٢٨].

(٣) (المعجمة): سقط من (ب).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١/١٧٢).

(٥) في «المشارق» و«المطالع»: (رواية مصعب).

(٦) أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢٢١٦١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

خرماء»(١)، وفي آخرَ: «مخضرمة»(٢)، قال الحربيُّ: والجَدع والخَرْم والقَصْو والخَضْرَمة كلُّه في الأذن، فقيل في الحديث: كان اسمها، وإن كانت عضباء الأذن؛ فقد جعل لها اسمًا، فهو معضوبة الأذن، وتُسمَّى عضباء مرَّةً، والجدعاء، والخرماء، والمخضرمة، وهي ناقةٌ واحدة؛ لأنَّه وقف عليها في حجَّة الوداع، وهي الموصوفة بهذه الصفات، وكذلك في الحديبية: «ما خلأتِ القصواء»(٣)، وقد قال بعضُ النَّاس: إنَّها نوقٌ بعدد هذه الصفات، وهذه الأحاديثُ عن حجَّة الوداع تردُّ قولَه، لم يقف إلَّا على واحدة، قال الداوديُّ(٤): «إنَّما سُمِّيت القصواء لسبقها»؛ لأنَّ عندها أقصى السَّير، وغايةَ الجري) انتهى[المطالع٥/١٩](٥).

**فائدةٌ**: كان له عليه الصلاة والسلام من اللِّقاح -كما قاله مُغُلْطاي في «سيرته الصُّغرى»- الحنَّاءُ، والسَّمراءُ، والعُريسُ، والسَّعديَّة، والبَغُوم، واليَسِيرة، والرَّيَّاء، وبَردة، والمروة، والحَفِدة، ومهرة، والشقراء، والعَضباء، والقصواء، والجدعاء، ويقال: هنَّ واحدةٌ. انتهى(٦)، وهذا قولٌ في النُّوق الثَّلاث، وقيل: اثنتان(٧)، وهذا الذي يظهر لي(٨)، والله أعلم.

قوله: (**طَوَّلَهُ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ**) إلى آخره: أمَّا (موسى)؛ فالظاهر أنَّه موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ شيخُه، وذلك لأنَّ أبا داود أخرجه في (الأدب) من «السُّنن» عن موسى بن إسماعيل عن حمَّاد بسنده في «البخاريِّ». انتهى[د٤٨٠٢]، ولعلَّ قولَه: (طوَّله) مثلُ قولِه: (قال موسى)، وإذا كان كذلك؛ فيكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، و(حمَّاد) هنا: هو ابن سَلَمة، وقد علَّق له كما هنا، وليس مِن شرطه، وقد ذكرتُ له ترجمةً مختصرةً فيما مضى[ح١٠٤٨].

**تنبيهٌ**: تَقَدَّم[ح١٤٢] أنَّ (حمَّادًا) إذا أُهمِل، فلم يُقيَّد؛ فإن كان الذي أطلقه سليمانُ بن حرب أو عارم مُحَمَّد بن الفضل؛ فإنَّه ابنُ زيدٍ، وإن كان الذي أطلقه التَّبُوذَكيُّ موسى بن إسماعيل الرَّاوي

---

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «المسند» (١٦٧١٥) من حديث قيس بن عائذ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمدُ في «مسنده» (١٥٨٨٦) والنسائيُّ في «سننه الكبرى» (٤٠٨٤) من حديث مرَّة الطَّيِّب عن رجلٍ مِن أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأخرجه ابنُ ماجه (٣٠٥٧) من حديث ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاريُّ (٢٧٣١ و٢٧٣٢) من حديث المِسْوَر بن مَخْرَمة ومروانَ بنِ الحكم.

(٤) في النسخ: (المازنيُّ)، وفي «المطالع»: (المازري)، والمثبت من «المشارق» هو الصواب؛ وذلك أنَّ ابنَ قُرْقُول نقلَ معنى هذا القول عنِ الداوديِّ في كلامه على القصواء (٥/٣٧٩)، كما تقدَّم في الحديث (٢٧٣١).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٦٨-٢٦٩).

(٦) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٣٨٨).

(٧) انظر «زاد المعاد» (١/١٢٩).

(٨) (لي): سقط من (ب).

هنا، أو عفَّان، أو حجَّاج بن مِنْهال؛ فهو ابنُ سَلَمة، وكذا إذا[1] أطلقه هُدْبةُ بن خالد، والله أعلم.

٢٨٧٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَاقَةٌ تُسَمَّى الْعَضْبَاءَ لَا تُسْبَقُ، -قَالَ حُمَيْدٌ: أَوْ لَا تَكَادُ تُسْبَقُ- ، **فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ** فَسَبَقَهَا، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى عَرَفَهُ، فَقَالَ: «حَقٌّ عَلَى اللهِ أَلَّا يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ».

قوله: (**فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ**): هذا الأعرابيُّ لا أعرفُ اسمَه.

قوله: (**عَلَى قَعُودٍ لَهُ**): (القَعود)؛ بفتح القاف: ما يقتعده الرَّاعي في كلِّ حاجاته؛ كالقَعودة، والقُعدة؛ بالضَّمِّ، واقتعده: اتَّخذه قُعدة، الجمع: أقعِدة، وقُعُدٌ، وقِعدان، وقَعائد، والقلوص أيضًا[2]، والبَكْرُ إلى أن يُثني، والفصيل، قاله شيخُنا مجدُ الدين في «قاموسه».

## ٦٠ - بابُ الغَزْوِ عَلَى الحَمِيرِ

قوله: (**بَابُ الغَزْوِ عَلَى الحَمِيرِ**): كذا هذا الباب في أصلنا، وقد عُلِّم عليه علامة راويه، وهو ثابت في بعض الروايات[3]، ولم يذكر فيه حديثًا، ولم يذكر هذا البابَ شيخُنا في «شرحه»، وكأنَّه داخلٌ في الباب الذي بعده، وهو (باب بغلة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)، وأخرج فيه: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يوم حنين على بغلةٍ بيضاءَ)، أو أنَّ معنى كلامه -والله أعلم- : هل غزا عليه الصلاة والسلام على حمار أم لا؟ ولم يَثبُت له فيه شيء، وقد روى التِّرمذيُّ في «جامعه»[ت١٠١٧] وابنُ ماجه في «سننه»[جه٤١٧٨] من حديث أنسٍ[4] رضي الله عنه قال: (كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض، ويشهد الجنازة، ويركب الحمار، ويجيب دعوة العبد، وكان يوم بني قريظة على حمار مخطوم بحبل من ليف، عليه إكافٌ من ليف)، قال فيه التِّرمذيُّ: (لا نعرفه إلَّا من حديث مسلم)؛ يعني: ابن كيسان المُلَائيَّ الأعور الكوفيَّ، قال: (ومُسْلِمٌ يُضعَّف). انتهى، وأخرجه الحاكمُ في (تفسير سورة ق)، وقال: (صحيحٌ)، ولم يتعقَّبْه الذَّهبيُّ[ك٢/٤٦٦]، وفيه مسلمٌ الأعورُ؛ فاعلمه، وأخرجه عبْدُ بنُ حُمَيد في «مسنده» من طريق مسلمٍ الأعورِ عن أنسٍ[مسند عبد١٢٢٩]، ومسلمٌ واهٍ[5]، وأخرج أيضًا عبدٌ في «مسنده» بسندٍ فيه مسلمٌ المذكورُ: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يوم خيبر ويوم النضير على حمار

(١) (إذا): سقط من (ب).

(٢) (أيضًا): سقط من (ب).

(٣) هذا الباب ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٤) (أنس): سقط من (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٣٠)، «ميزان الاعتدال» (٤/١٠٦).

عليه إكافٌ مخطومٌ بحبلٍ من ليف)[مسند عبد ١٢٢٩].

تنبيهٌ: إن صحَّ أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غزا خيبر على حمار، وكذا قريظة، وبني النضير؛ لأنَّ فيه إشارةً إلى ما ذكره ابنُ إسحاق في كتابه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلى النَّجاشيِّ، وفي الكتاب: (فقال النَّجاشيُّ: أشهد للنَّبي الذي ينتظره أهل الكتاب، وأنَّ بشارة موسى براكب الحمار كبشارة عيسى براكب الجمل) فذكر الحديث[(١)]، ولهذا غزاهم -أعني: خيبر، وقريظة، والنَّضير- على حمارٍ؛ إشارة إلى ما عندهم عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من أنَّه بَشَّر براكب الحمار، كما قاله النَّجاشيُّ، والله أعلم.

واعلم أنَّ مذهبَ الشَّافعيِّ أنَّ مَن حضر الوقعة على بعير أو فيل أو بغل أو حمار؛ لا يُعطَى سهم المركوب؛ لأنَّ هذه لا تصلح للحرب صلاحيةَ الخيل، ولا يتأتَّى بها الكرُّ والفرُّ، وبهما تحصل النُّصرة، واستأنسوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾[(٢)] [الأنفال: ٦٠]، نعم؛ يعطى راكبُ هذه الدَّوابِّ سهمَه، ويُرضَخ له، ويُفاوَت بينها[(٣)]، والله أعلم.

**٦١ - بابُ بَغْلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البَيْضَاءِ، قاله أنسٌ**

**وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ.**

قوله: (بَابُ بَغْلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البَيْضَاءِ): تَقَدَّم الكلام قريبًا على بغلاته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قبل هذا؛ فانظره[ح٢٨٦٤].

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ): وهو أبو حميد السَّاعديُّ عبدُ الرَّحمن بن عمرو بن سعد، وقيل:[(٤)] المنذر بن سعد، الخزرجيُّ، تُوُفِّيَ في آخِرِ خلافةِ معاويةَ، روى عنه جماعةٌ، وقد قدَّمتُه[قبل ح٣٩١]، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[(٥)]/. [١/٣٦٥أ]

قوله: (أَهْدَى مَلِكُ[(٦)] أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ): تَقَدَّم فيما مضى أنَّ ملكَ أيلة يُوحنَّة بن رُوبَة، وأنَّ الظاهرَ هلاكُ يوحنَّة على كفره[ح١٤٨١]، وذكرتُ بغلاتِه قريبًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[ح٢٨٦٤].

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٤٩).

(٢) زيد في (ب): ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾.

(٣) انظر «روضة الطالبين» (٦/٣٨٣)، «مغني المحتاج» (٣/١٣٧).

(٤) زيد في النسخ: (ابن)، تبعًا لـ«تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٦٠): ولا يصح كما في مصادر ترجمته.

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٧٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٦٤)، «تذهيب التهذيب» (١٠/٢٤٤).

(٦) (ملك): سقط من (ب).

٢٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ الحَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَّا بَغْلَتَهُ البَيْضَاءَ، وَسِلَاحَهُ، وَأَرْضًا تَرَكَهَا صَدَقَةً.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّ هذا هو الفلَّاسُ الحافظُ، و(يَحْيَى): تَقَدَّم أنَّه ابنُ سعيدٍ القطَّانُ الحافظُ، شيخُ الحُفَّاظ، و(سُفْيَانُ): لا أعلم أهو الثَّوريُّ أو ابن عُيينة؟ وقد راجعتُ ترجمةَ القطَّان، فوجدتُه قد روى عنِ السُّفيانَين[(١)]، ونظرتُ ترجمةَ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، فوجدتُ السُّفيانين رويا عنه، غير أنَّ الثَّوريَّ أثبتُ النَّاسِ فيه[(٢)]، ورأيتُ قد روى هذا الحديثَ أيضًا عبدُ الرَّحمن بن مَهْدِيٍّ عن سفيانَ[ح٢٩١٢]، وقد رأيتُ ابنَ مَهْدِيٍّ روى عنِ السُّفيانَين[(٣)]، فلا أعلمُ سفيان هذا مَن هو مِنهما، والله أعلم.

و(أَبُو إِسْحَاقَ): تَقَدَّم أنَّه عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السَّبيعيُّ، أحدُ أعلام[(٤)] التابعين مرارًا، ومرَّةً مُتَرجَمًا[ح٤٠]، وكذا تَقَدَّم (عَمْرَو بْنَ الحَارِثِ) -وهو ابنُ أبي ضرار المصطلقيُّ الخزاعيُّ، أخو أمِّ المؤمنين جويريةَ بنتِ الحارث- مُتَرجَمًا[ح١٤٦٦]، وكذا ذِكْر[(٥)] والده، وأنَّه صحابيٌّ، والد جويرية[ح١٩٨٦،٢٧٣٩].

قوله: (إِلَّا بَغْلَتَهُ البَيْضَاءَ): تَقَدَّم أنِّي ذكرت أنَّ الظاهر أنَّها الدُّلدُل، وذكرت مستندي في ذلك، وماذا جرى لها، وكذا ذكرت (سِلَاحَهُ)، و(الأَرْضَ) التي جعلها صدقة؛ فانظر ذلك في أوَّل (الوصيَّة)[ح٢٧٣٩].

٢٨٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عُمَارَةَ؛ وَلَّيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا وَاللهِ؛ مَا وَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَكِنْ وَلَّى سَرَعَانُ النَّاسِ، فَلَقِيَهُمْ هَوَازِنُ بِالنَّبْلِ وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الحَارِثِ آخِذٌ بِلِجَامِهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو القطَّانُ الحافظُ، تَقَدَّم، وكذا (سُفْيَان) بعده: هو ابنُ

(١) لكنَّ القطَّان وإن روى عنِ السفيانَين؛ إلَّا أنَّه لم يخرج له عنِ ابنِ عيينة أحدٌ من أصحاب الكتب السِّتَّة، كما رقم عليه في «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢٩).

(٢) فهذا يدلُّ على أنَّه الثوريُّ، والمزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٢/١٠٩) لم يرقم على ابن عيينة إلَّا للترمذيِّ والنسائيِّ في «عمل اليوم والليلة».

(٣) ابنُ مَهديٍّ وإن روى عن السفيانين؛ إلَّا أنَّ الكَلَاباذيَّ في «الهداية والإرشاد» (١/٤٥٤) وابنَ طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٨٨) لم يذكرا في مشايخ ابنِ مهديٍّ سوى الثوري، فهو الذي يروي عنه في «الصحيحين»، وقد رقم المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/٤٣١) للجماعة عليه دون ابن عيينة، والله أعلم.

(٤) في (ب): (الأعلام).

(٥) في (أ) و(ب): (ذكره)، ولعلَّ المثبتَ هو الصواب.

سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، و(أَبُو إِسْحَاقَ): تَقَدَّم أنَّه عَمرو بن عبد الله السَّبِيعيُّ.

قوله: (قَالَ لَهُ رَجُلٌ): هذا (الرَّجل): تَقَدَّم[ح٢٨٦٤] أنِّي لا أعرفه، غير أنَّه من قيس، كما وقع في (المغازي) من «البخاريِّ»[ح٤٣١٧].

قوله: (وَلَّيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟): سيأتي في (غزوة حنين) الكلامُ عليه[ح٤٣١٥]، وهذا السؤالُ مطابقٌ لجوابِ البراء، ولهذا أخرجَ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ قولَه: (ولَّيتُم) يشمل مجموع المسلمين الحاضرين بحنين، فلهذا أخرجه البراءُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهذا مُجمَعٌ عليه أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يفرَّ، وسيأتي الكلام عليه في (حُنَين)، كما تَقَدَّم، وسأذكر قريبًا مَن ثَبَت معه في حُنَين عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والاختلاف في عددهم، والله أعلم.

قوله: (سَرَعَانُ النَّاسِ): هو بفتح السين والراء، ويجوز تسكينُها، وقد تَقَدَّم الكلامُ على (فخرج سرعان الناس) في(١) (السَّهو)، وقد ذكرتُ هناك ضبطَ هذا اللَّفظِ بالخلاف فيه[ح٤٨٢]، وكلامُ ابن الأثير مُصرِّح في هذا بفتح الرَّاء وإسكانها؛ لأنَّه ذكر حديثَ السَّهو، وضَبَطَه بالوجهين، ثمَّ قال: (ومنه حديث يوم حنين).

تنبيهٌ: قال مُغُلْطاي في «سيرته الصُّغرى»: (ولم يثبت معه يوم حنين إلَّا عشرةٌ، وقيل: ثمانية)[الإشارة٣١٩]، وقال ابنُ سيِّد النَّاس في «سيرته الكبرى» من كلام ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الرَّحمن بن(٢) جابر، عن أبيه جابر بن عبد الله... فذكر حديثًا، وفيه: (وفيمَن ثبت معه من المهاجرين: أبو بكر وعُمرُ، ومن أهل بيته: عليُّ بن أبي طالب، والعبَّاسُ، وأبو سفيان بن الحارث، وابنُه، والفضلُ بن العبَّاس، وربيعةُ بن الحارث، وأسامةُ بن زيد، وأيمنُ ابن أمِّ أيمن وقُتِل يومئذٍ(٣))[عيون الأثر٢/٢٥٥]، فهؤلاء عشرة، وذكر أيضًا أبو الفتح ابنُ سيِّد الناس المذكور في (أعمامه وعمَّاته): أنَّ عتبةَ ومُعتِّبًا ابنَي أبي لهب ثبتا معه يوم حنين(٤)، وذكر أيضًا في أعمامه وعمَّاته الزُّبيرَ، فقال: (فولده عبدُ الله شهد يوم حنين، وثبت معه)[عيون الأثر٢/٣٨٤]، وذكر ابنُ عبد البَرِّ في «استيعابه»: أنَّ أمَّ الحارث الأنصاريَّة ثبتت معه يوم حنين، ذكر ذلك في ترجمتها(٥)، وفي «الاستيعاب» في ترجمة العبَّاس قال: (وانهزم النَّاسُ

(١) زيد في (ب): (الصَّلاة في).

(٢) (بن): سقط من (ب).

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/٩٢-٩٣).

(٤) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٨٧).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٩٥٠).

عن رسول الله ﷺ يوم حنين غيرَه وغيرَ عُمَرَ وعليٍّ وأبي سفيان بن الحارث، وقد قيل: غير سبعة من أهل بيته) إلى أن قال: (قال ابنُ إسحاق: والسبعةُ: عليٌّ، والعبَّاسُ، والفضلُ بن العبَّاس، وأبو سفيان بن الحارث، وابنُه جعفرٌ، وربيعةُ بن الحارث، وأسامةُ بن زيد، والثَّامن: أيمن بن عُبَيد، وجعل غيرُ ابنِ إسحاق في موضع أبي سفيان عمرَ بن الخطَّاب، والصحيح: أنَّ أبا سفيان كان معه يومئذٍ، ولم يُختلَف فيه، واختُلِف في عُمَرَ). انتهى[الاستيعاب٥٥٧].

وقال شيخُنا الشارح: (وثبت معه يومئذٍ العبَّاسُ، وعليٌّ، والفضلُ، وأبو سفيان بنُ الحارث، وربيعةُ ابن الحارث، وأبو بكرٍ، وعُمرُ، وأسامةُ في أناس من أهل بيته، قال الحارث بن النعمان: مئة رجل، وسيأتي تعداد بعضهم) إلى أن قال: (وعدَّ ابنُ هشامٍ وغيرُه فيمَن ثبت معه: قُثَمُ بن العبَّاس[(١)]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام تُوُفِّيَ وهو صغير، وعند الزُّبير بن أبي بكر: وكان عتبةُ ومُعتِّب ابنا أبي لهب ممَّن ثبت معه يومئذٍ، ولابن إسحاق: وأيمن ابن أمِّ أيمن[(٢)]، ولابن عبد البَرِّ: وجعفر بن أبي سفيان بن الحارث وأمُّ سُلَيم[(٣)]، ولعبد الغنيِّ: وعبد الله بن الزُّبير بن عبد المطَّلب، ولابن الأثير: وعَقِيل بن أبي طالب[(٤)]، ولابن عبَّاس في «تفسيره»: وأبو دجانة ونفرٌ من الأنصار تعلَّقوا بثَفَر البغلة، وللبيهقيِّ عن ابن مسعود: ثَبَتُّ معه يومئذٍ في ثمانين رجلًا مِن الأنصار والمهاجرين[دلائل٥/١٤٢]) إلى أن قال: (ولأبي معشر: ثبت معه يومئذٍ مئةُ رجل؛ بضعة وثلاثون من المهاجرين، وسائرهم من الأنصار) انتهى[التوضيح٢١/٤٦٣]، فاته نوفل بن الحارث بن عبد المطَّلب، قاله أبو عمر في «استيعابه»[(٥)]، والذي عزاه للبيهقيِّ هو في «المستدرك» في (الجهاد) من حديث ابن مسعود، ولفظه: (ثبتُّ معه في ثمانين رجلًا) انتهى[ك٢/١١٧]، وفي التِّرمذيِّ مُحسَّنًا عن ابن عمر: (وما معه إلَّا مئةُ رجل)[ت١٦٨٩]، وسيأتي الكلام على فرارهم في (حُنين) إن شاء الله تعالى[ح٤٣١٦].

قوله: (**وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ**): تَقَدَّم الكلام على هذه البغلة قريبًا، وبغلاته

---

(١) نقله ابنُ هشام في «سيرته» (٤/٩٣) عن بعض النَّاس فقال بعد أن ذكر مَن ذكرهم ابن إسحاق: (وبعض الناس يعدُّ فيهم قُثَم بن العبَّاس، ولا يعدُّ ابنَ أبي سفيان).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/٩٣).

(٣) انظر «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص٢٣٩-٢٤٠).

(٤) ذكره ابنُ الأثير في «أُسْد الغابة» (٣/٥٦٠) قولًا بصيغة التمريض فقال: (لم يُسمَع له بذكرٍ في غزوة الفتح ولا حنين ولا الطائف... وقد قيل: إنَّه ممَّن ثبت يوم حنين مع رسول الله ﷺ).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٧١٧).

أيضًا[ح٢٨٦٤]، وعلى (أَبِي سُفْيَانَ بْنِ الحَارِثِ)، وأنَّ اسمَه المغيرةُ، وقيل: بل المغيرة أخوه، وقيل: اسمُه كنيتُه[ح٢٨٦٤]/. [١/٣٦٥ب]

قوله: (أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ) إلى آخره: ستأتي الحكمة في ذلك في (حنين)[ح٤٣١٥].

## ٦٢- بابُ جِهَادِ النِّسَاءِ

٢٨٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﵂ قَالَتِ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الجِهَاد، فَقَالَ: «جِهَادُكُنَّ الحَجُّ».

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بِهَذَا.

٢٨٧٦- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بِهَذَا.

وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: سَأَلَهُ نِسَاؤُهُ عَنِ الجِهَادِ، فَقَالَ: «نِعْمَ الجِهَادُ الحَجُّ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وكذا (سُفْيَانُ): الظاهر أنَّه الثوريُّ، ومستندي في ذلك أنَّ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» ذكر في ترجمته أنَّه روى عن الثوريِّ، وذكر الذَّهبيُّ في «تذهيبه» في ترجمته أنَّه روى عن سفيان، وأطلق(١)، فحملت المُطلَق على المُقيَّد، وقلت: الظاهر أنَّه: الثوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، والمِزِّيُّ لم ينسبه في «أطرافه»(٢)، ورأيتُ الإمامَ البخاريَّ قد قال عقيب الحديث: (وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ: بِهَذَا) فهذا قوَّاني؛ وذلك لأنَّ عبدَ الله بنَ الوليدِ العَدَنيَّ روى عنِ الثوريِّ «جامِعَهُ»، وروى أيضًا عن زَمعة، وروى عنه أحمدُ ومُؤمَّل ابن إهاب، شيخٌ، قال أبو زرعة: (صدوقٌ)، وقال أبو حاتمٍ: (لا يُحتَجُّ به)، وهو مكيٌّ اشتُهِر بالعَدَنيِّ، وقال أحمد: (ما كان صاحب حديثٍ، ولكن [حديثُه] حديثٌ صحيحٌ، وربَّما أخطأ في الأسماء، كتبتُ عنه كثيرًا)، وقال ابنُ عَدِيٍّ: (ما رأيت لعبد الله حديثًا منكرًا؛ فأَذْكرَه)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا كما ترى، وأخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وله ترجمةٌ في «الميزان»(٣).

قوله: (وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ): تَقَدَّم أعلاه الكلام عليه، إنَّما أتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ سفيان

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (٨/٢٦٥).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٤٠٥).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٢٠) وصحَّح عليه، وانظر «الجرح والتعديل» (٥/١٨٨)، «الكامل في الضعفاء» (٤/٢٤٩)، «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧١).

-هو الثوريُّ فيما يظهر، وهو مُدَلِّسٌ- قال في الأوَّل: (عن معاوية بن إسحاق)، وفي الثاني صرَّح بالتحديث[1]، وتعليقُه هذا ليس في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وشيخُنا لم يَعْزُهُ[2].

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): هو بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وهو ابنُ عُقبة، تَقَدَّم[3] مرارًا، وكذا (**سُفْيَانُ**): الظاهر أنَّه الثوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، أحد الأعلام، ومستندي في ذلك ما ذكرتُه أعلاه[ح٢٨٧٥].

قوله: (**وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ**): (حَبِيب): بالحاء المهملة المفتوحة، وكسر الموحَّدة، القصَّابُ الكوفيُّ، روى عن أمِّ الدَّرداء وسعيدِ بن جُبَير، وعنه: شعبةُ وابنُ فُضَيل، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٤٢هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[4].

وقائلُ: (وعن حبيب بن أبي عمرة) هو سفيانُ، وهو الثَّوريُّ، والله أعلم، وهذا معطوفٌ على السَّنَد الذي قبله؛ وهو: قَبِيصة، عن سفيان، عن حَبِيب بن أبي عَمْرة، وليس تعليقًا، فإيَّاك أن تجعله تعليقًا.

## ٦٣- بابُ غَزْوِ المَرْأَةِ فِي البَحْرِ

**٢٨٧٧- ٢٨٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ الفَزَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى **ابْنَةِ مِلْحَانَ، فَاتَّكَأَ** عِنْدَهَا، ثُمَّ ضَحِكَ، فَقَالَتْ: **لِمَ تَضْحَكُ** يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ **البَحْرَ الأَخْضَرَ** فِي سَبِيلِ اللهِ، مَثَلُهُمْ مَثَلُ المُلُوكِ عَلَى الأَسِرَّةِ»، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فقَالَ: «اللَّهُمَّ، اجْعَلْهَا مِنْهُمْ»، ثُمَّ عَادَ فَضَحِكَ، فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ -أَوْ: مِمَّ- ذَلِكَ، فَقَالَ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَتِ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتِ مِنَ الأَوَّلِينَ، وَلَسْتِ مِنَ الآخِرِينَ»، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: **فَتَزَوَّجَتْ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ**، فَرَكِبَتِ البَحْرَ مَعَ **بِنْتِ قَرَظَةَ، فَلَمَّا قَفَلَتْ**، رَكِبَتْ **دَابَّتَهَا فَوَقَصَتْ بِهَا**، فَسَقَطَتْ عَنْهَا فَمَاتَتْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّم أنَّه المُسنديُّ، وذكرتُ مستندي في ذلك[ح٢٨١٨]، و(**مُعَاوِيَةُ ابْنُ عَمْرٍو**): تَقَدَّم أنَّه معاوية بن عمرو بن المُهلَّب بن عمرو بن شَبِيب الأزديُّ المَعْنيُّ الكوفيُّ، وتَقَدَّم

(١) ليس في (ق) و«اليونينيَّة» تصريح سفيان بالتحديث في الطريقين؛ فليُتَنَبَّه.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٦/٨٩): (روايته موصولةٌ في «جامع سفيان»)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٤٠-٤٤١).

(٣) (تقَدَّم): سقط من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٨٦).

مُتَرجَمًا[ح٢٨١٨]، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو إِسْحَاقَ**): أنَّه الفَزاريُّ، وكذا في نسخة، وهو إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث، أحدُ الأعلام.

وقوله: (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيِّ**): قال الدِّمياطيُّ: (سقط زائدة بن قُدَامة الثَّقفيُّ بين أبي إسحاق إبراهيمَ بنِ مُحَمَّد الفَزاريِّ وبين أبي طُوالة عبد الله بن عبد الرَّحمن) انتهى، وقد ذكر العلائيُّ في «المراسيل» ما قاله الدِّمياطيُّ عن أبي بكر بن مردويه الحافظ، قال العلائيُّ ما لفظه بعد أن ذكر إبراهيمَ ابنَ مُحَمَّد بن الحارث أبا إسحاقَ الفَزاريَّ: (أخرج البخاريُّ له في «باب غزو المرأة في البحر» عن أبي طُوالة عبد الله بن عبد الرَّحمن عن أنسٍ قصَّةَ أمِّ حرام بنت ملحان، ونوم النَّبيِّ ﷺ [عندها]، وذكر أبو بكر بن مردويه الحافظ أنَّه لم يسمع من أبي طُوالة، وأنَّ الصَّواب ما رواه المسيَّب بن واضح، عن أبي إسحاق الفزاريِّ، عن زائدة، عن أبي طُوالة)، ثمَّ قال: (قلت: وفي ذلك نظرٌ لِمَا تَقَدَّم أنَّ البخاريَّ لا يكتفي بمجرَّد إمكان اللِّقاء، وأبو إسحاقَ الفزاريُّ ليس بمُدلِّس، والله أعلم). انتهى[جامع التحصيل١٤٠]، وقال المِزِّيُّ بعد تطريفه: (رواه المسيَّب بن واضح، عن أبي إسحاق الفزاريِّ، عن زائدة، عن عبد الله بن عبد الرَّحمن، عن أنسٍ[(١)]) انتهى[تحفة١٣/٧٣]، وقد راجعتُ «التقييد» للغسَّانيِّ؛ فرأيته ذكره عن أبي مسعود[(٢)]، ثمَّ قال: (فتأمَّلتُه في «سِيَر أبي إسحاقَ الفَزاريِّ»؛ فوجدته بها عن أبي إسحاق [عن عبد الله بن عبد الرَّحمن بن مَعمر أبي طُوالة]، ليس بينهما زائدة) إلى أن قال: (والحديث محفوظٌ لزائدةَ عن أبي طوالة رواه عنه حُسين بن عليٍّ الجُعْفِيُّ وغيرُه، وقد رواه معاوية بن عمرو أيضًا عن زائدة)، ثمَّ ذكر طريقَي حُسين ومعاوية بإسناده. انتهى[التقييد٢/٦٢٩][(٣)].

---

(١) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/٩٠-٩١): (روايةُ المسيَّب بن واضح خطأ، وهو ضعيفٌ لا يُقضَى بزيادته على خطأ ما وقع في «الصحيح»، ولا سيَّما وقد أخرجه أحمدُ في «مسنده» (١٣٧٩٠) عن معاويةَ بنِ عَمرو شيخِ شيخِ البخاريِّ فيه كما أخرجه البخاريُّ سواء، ليس فيه «زائدة»).

(٢) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/٩١): (سبب الوهم من أبي مسعود أنَّ معاويةَ بنَ عَمرو رواه أيضًا عن زائدةَ عن أبي طُوالة، فظنَّ أبو مسعود أنَّه عند معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق عن زائدة، وليس كذلك بل هو عنده عن أبي إسحاق وزائدة معًا، جمعهما تارةً، وفرَّقهما أخرى، أخرجه أحمدُ عنه عاطفًا لروايته عن أبي إسحاق على روايته عن زائدة [«مسند أحمد» (١٣٧٩٠) و(١٣٧٩١)]، وأخرجه الإسماعيليُّ من طريق أبي خَيْثمة عن معاوية بن عمرو عن زائدة وحده به، وكذا أخرجه أبو عوانةَ في «صحيحه» عن جعفر الصائغ عن معاوية [«مسند أبي عوانة» (٧٤٥٨)]، فوضحت صحَّةُ ما وقع في «الصحيح»، ولله الحمد).

(٣) انظر «النكت الظراف» (١٣/٧٣-٧٤).

وكذا تَقَدَّم الكلامُ على (ابْنَةِ مِلْحَانَ)، وهي أمُّ حَرَام -بفتح الحاء المهملة وبالراء- بنت مِلْحَان النَّجَّاريَّة، الغميصاء أو الرُّميصاء، الشَّهيدةُ، زوجُ عُبادة بن الصَّامت رضي الله عنهما، وتَقَدَّم تاريخ وفاتها، وأين تُوُفِّيَت، مع ما ذُكِر في ذلك[ح٢٧٨٨].

قوله: (فَاتَّكَأَ): هو مهموز الآخر.

قوله: (لِمَ تَضْحَكُ؟): (لِمَ): استفهام، و(تضحكُ): مَرْفوعٌ؛ لأنَّه لم يتقدَّمه جازمٌ ولا ناصبٌ.

قوله: (الأَخْضَرَ): تَقَدَّم أنَّه الأسود[ح٢٧٩٩].

قوله: (فَتَزَوَّجَتْ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ): ظاهره أنَّها تزوَّجتْه بعد قصَّة النَّوم عندها، وقد تَقَدَّم أنَّها كانت تحت عبادة بن الصَّامت حين النَّوم عندها[ح٢٧٨٨]، وهذان مختلفان، ولعلَّ الجمعَ بينهما أن يكون طلَّقها، ثمَّ تزوَّجها(١)، والله أعلم ما كان.

قوله: (مَعَ بِنْتِ قَرَظَةَ): هي فاختة بنت قَرَظَة(٢)؛ بفتح القاف، والرَّاء، وبالظاء المعجمة المشالة المفتوحة، وقَرَظَة: هو ابن عبد عمرو بن نوفل بن عبد مناف، لم أقف على ترجمتها، غير أنَّها تابعيَّةٌ، والله أعلم، قال بعضُ الحُفَّاظ المِصريِّين: (وُلِدت في عهد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ومات أبوها كافرًا، وقُتِل أخوها يوم الجمل، وهي زوجُ معاويةَ بنِ أبي سفيان). انتهى[مُدى٣٠٦](٣).

قوله: (فَلَمَّا قَفَلَتْ) أي: رجعت، و(القُفول): الرُّجوع.

قوله: (رَكِبَتْ دَابَّتَهَا): تَقَدَّم أنَّها كانت بغلةً[ح٢٧٨٨]، وكذا تَقَدَّم معنى (وَقَصَتْ(٤) بِهَا) في (الجنائز)، وأنَّه كسرُ العنق[ح١٢٦٦]، وهنا (وقصت بها) يقال: وقصه وأوقصه؛ إذا كسر عنقه، وهو مُعدًّى، لكنَّه عدَّاه في أصلنا بحرف الجرِّ؛ لأنَّه يقال أيضًا: وَقَصَتْ به راحلتُه، وهو كقوله: خذِ الخِطامَ، وخذْ بالخِطام؛ قاله الجوهريُّ.

---

(١) ذكر الحافظُ في «الفتح» (٦/٩٠) هذا الاحتمال في الجمع بين الروايتين ثمَّ قال: (وإمَّا أن يُجعَل قولُه في رواية إسحاق: «وكانت تحت عبادة» [ح٢٧٨٨] جملةً معترضةً أراد الراوي وصفَها به غير مقيد بحال من الأحوال، وظهر من رواية غيره أنَّه إنَّما تزوَّجها بعد ذلك، وهذا الثاني أولى؛ لموافقة محمَّد بن يحيى بن حَبَّان عن أنس على أنَّ عُبادة تزوَّجها بعد ذلك، كما سيأتي بعد اثني عشر بابًا [ح٢٨٩٤]).

(٢) وقيل: هي كنود، انظر «فتح الباري» (٦/٩٠).

(٣) انظر ترجمتها في «الإصابة» (٤/٣٧٣).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَوَقَصَتْ).

## ٦٤ - بابُ حَمْلِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي الغَزْوِ دُونَ بَعْضِ نِسَائِهِ

٢٨٧٩ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: **حَدَّثَنَا يُونُسُ** قَالَ: سَمِعْتُ **الزُّهْرِيَّ** قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَ**سَعِيدَ بْنَ المُسَيَّبِ**، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، كُلٌّ حَدَّثَنِي **طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ**، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ؛ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ يَخْرُجُ سَهْمُهَا؛ خَرَجَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا، **فَخَرَجَ فِيهَا سَهْمِي**، فَخَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ **بَعْدَمَا أُنْزِلَ الحِجَابُ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا يُونُسُ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا تَقَدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم، وكذا تَقَدَّم (**سَعِيد بِن المُسَيِّبِ**): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ، وكذا تَقَدَّم (**طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ**) أنَّ معناه: قطعة، وقد تَقَدَّم الكلام على هذه المسألة في حديث الإفك في (الشهادات)[ح٢٦٦١]، وأنَّ قولها: (**خَرَجَ فِيهَا سَهْمِي**): هذه غزوة المريسيع، ولا ينفي ألَّا يكون خرج سهم غيرها، وقد قَدَّمتُ أنَّه كان معه أمُّ سلمة[ح٢٦٦١]، وكذا (**بَعْدَمَا**(١) **أُنْزِلَ الحِجَابُ**): أنَّ (أُنزِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وتَقَدَّم تاريخُ نزولِه بما فيه من الخلاف[ح١٤٦]، وسيأتي في (الأحزاب)[ح٤٧٩٠].

## ٦٥ - بابُ غَزْوِ النِّسَاءِ وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ

قوله: (**بَابُ غَزْوِ النِّسَاءِ وَقِتَالِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ**): قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب على عادته: (بوَّب على غزوهنَّ وقتالهنَّ، وليس في الحديث أنَّهنَّ قاتلن، فإمَّا أن يريد: أنَّ إعانتَهنَّ للغزاة غزوٌ، وإمَّا أن يريد: أنَّهنَّ ما ثبتن للمداواة ولسقي(٢) الجرحى في حالة الهزيمة إلَّا وهنَّ يدافِعْنَ عن أنفسهنَّ، هذا هو الغالب، فأضاف إليهنَّ القتالَ لذلك، والله أعلم). انتهى[المتواري١٦١].

**فإن قيل**: لمَ لمْ يُخرِّج حديث أنس: أنَّ أمَّ سُلَيم اتَّخذت يوم حنين خنجرًا فكان معها، فرآها أبو طلحة، فقال: يا رسول الله؛ هذه أمُّ سُلَيم معها خنجر، فقال لها رسولُ الله ﷺ: «ما هذا الخنجر؟» فقالت: اتَّخذتُه إن دنا منِّي أحدٌ من المشركين؛ بقرتُ به بطنَه، أخرجه مسلمٌ مِن طريقَين[م١٨٠٩]؛ **فالجواب**: أنَّه ليس على شرطه؛ لأنَّه مِن رواية حمَّاد بن سَلَمة، والبخاريُّ قد تَحايَدَه، ولم يُخرِّج له في الأصول شيئًا، فاكتفى بما على شرطه عن هذا، وقد تَقَدَّم أنَّ أمَّ سُلَيم ثبتت معه في حنين، وكذا أمُّ

(١) في (ب): (وكذا تَقَدَّم ما).

(٢) في (ب): (ولشفي).

[١/٣٦٦أ] الحارث الأنصاريَّة[ح٢٨٧٤]، والله أعلم/.

**٢٨٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ؛ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُمَا لَمُشَمِّرَتَانِ أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا، تَنْقُزَانِ القِرَبَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: تَنْقُلَانِ القِرَبَ عَلَى مُتُونِهِمَا، ثُمَّ تُفْرِغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ القَوْمِ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَتَمْلآنِهَا، ثُمَّ تَجِيئَانِ وَتُفْرِغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ القَوْمِ.**

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله ابن عمرو بن أبي الحجَّاج، الحافظُ المُقعَدُ المِنْقَريُّ، وكذا تَقَدَّم (عَبْدُ الوَارِثِ): أنَّه ابنُ سَعِيد، أبو عُبيدة التَّنُّوريُّ البصريُّ، وكذا (عَبْدُ العَزِيزِ): أنَّه ابنُ صُهَيبٍ.

قوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ؛ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): هذا فيه مجازٌ، أي: معظمهم، ولا يُعْرَفُ في موطن من المواطن أنَّه عليه الصلاة والسلام أُفرِد وحده وانهزم الناسُ عنه، وقد تَقَدَّم[ح٢٨٠٥] قريبًا أنَّه قال ابنُ سعدٍ: (وثبتَ معه -أي: مع النَّبيِّ ﷺ- عصابةٌ مِن أصحابه أربعةَ عشرَ رجلًا؛ سبعة من المهاجرين فيهم: أبو بكر الصِّدِّيق، وسبعةٌ من الأنصار، حتَّى تحاجزوا)[الكبرى٢/٤٠]، وروى البخاريُّ: (لم يبقَ مع النَّبيِّ ﷺ غيرُ(١) اثني عشر رجلًا)[ح٣٠٣٩]، وقال بعضُهم في (تفسير آل عمران) في (لم يبقَ معه غيرُ اثني عشر رجلًا)[ح٤٥٦١] قال: (قيل: هم العشرة، وجابر، وبلال، وعمَّار) انتهى(٢)، والذي ظهر لي أنَّ هذا انتقالُ حفظٍ مِن الانصراف عن الجمعة(٣) إلى هنا(٤)، وقد عرفتَ ما جرى لعثمان(٥)، والله أعلم، وفي مسلم: (أُفرِد يومئذٍ في سبعة من الأنصار، ورجلين من قريش؛ طلحة وسعد بن أبي وقَّاص)(٦)[م١٧٨٩]، وفي

(١) في النُّسخ: (إلَّا)، ولا يستقيم، وكذا في الموضع اللَّاحق، والمثبت من مصدره.

(٢) قولُ الزركشيِّ في «التنقيح» (٢/٩٠٧): (قيل: هم العشرة وجابر بن عبد الله وعمَّارٌ أو ابن مسعود)، وهو محمول على حديث الانصراف عن الجمعة كما سيأتي، وقد ذكر فيهم بلال، فيكون قوله: (إلَّا اثنا عشر رجلًا) أي: غير الراوي الذي هو جابر، والله أعلم.

(٣) يعني: الاثني عشر المذكورين في حديث جابر رضي الله عنه: (بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلاَّ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١])، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٩٣٦) ومسلمٌ في «صحيحه» (٨٦٣).

(٤) انظر «مصابيح الجامع» (٨/١٨٩)، «هُدى الساري» (ص٣٢٨).

(٥) في (ب): (بعثمان)، وجاء الحديث في «صحيح البخاريِّ» (٣٦٩٨) أنَّ عثمان رضي الله عنه لم يثبت يوم أحد.

(٦) كذا ساق لفظه ابن الملقن في «التوضيح» (٢١/١٤٧)، والحافظ في «الفتح» (٧/٤١٩) بتعيين الرجلين، وساقه=

«البخاريِّ» أيضًا: (لم يبقَ معه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في بعض تلك الأيَّام التي يقاتل فيهنَّ غيرُ طلحةَ وسعدٍ)[ح٣٧٢٢]، والظاهر أنَّ هذا تاراتٌ في يوم أُحُد، وقد ذكرتُ في (باب ما يُكرَه من التنازع) عن ابنِ شيخِنا البُلْقَينيِّ تعيينَ مَن ثبتَ معه يومئذٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فانظره إن أردته[ح٣٠٣٩].

قوله: (وَأُمَّ سُلَيْمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّها بضَمِّ السين وفتح اللَّام، وتَقَدَّم الخلافُ في اسمِها[ح١٣٠]، وهي أمُّ أنسٍ، وتَقَدَّم أنَّها خالةٌ وأختَها أمَّ حرام أم لا[ح٢٧٨٨].

قوله: (أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا): (الخَدَم): بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة، أي: خلاخلهما[(١)]، الواحدة: خَدَمَة، وقد يُسمَّى موضعها مِن الساقين: خدمة ومُخَدَّمة؛ الأولى في «المطالع»[(٢)]، والثانية في «الصِّحاح»[(٣)]، وجمع الأولى: خِدام، وقد جاء: (وبَدَتْ خلاخلُهنَّ)[خ٣٠٣٩]، وكان هذا قبل الحجاب، وسيأتي متى أُنزِل الحجاب في (سورة الأحزاب)[ح٤٧٩٠]، وقد تَقَدَّم أيضًا[ح١٤٦].

قوله: (تَنْقُزَانِ القِرَبَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: تَنْقُلَانِ القِرَبَ): (النَّقْز): بالنُّون، والقاف، والزَّاي، و(تَنقُزان): بضَمِّ القاف، وهذا ظاهرٌ، قال ابنُ قُرْقُول: («[تنقُزان] القِرب على ظهورهما»: كذا في حديث أبي مَعْمَر، قال البخاريُّ: «وقال غيرُه: تنقلان[(٤)]»، وكذا رواه مسلم[م١٨١١]، وقيل: معنى «تنقُزان» على الرِّواية الأولى: تَثِبان، والنَّقْزُ: الوَثْبُ والقَفْزُ، كأنَّه من سرعة السَّير، وضبط الشيوخُ «القِرَبَ» بنصب الباء، ووجهه بعيدٌ على الضبط المُتقدِّم، وأمَّا [مع] «تنقلان»؛ فصحيح)، قال: (وكان بعضُ شيوخِنا يقرأ هذا الحرفَ بضَمِّ الباء: «القِرَبُ»، ويجعله مبتدأً؛ كأنَّه قال: والقِرَبُ على متونهما، والذي عندي في الرواية اختلالٌ؛ ولهذا جاء البخاريُّ بعدها بالرواية البيِّنة الصِّحَّة، وقد تُخرَّج رواية الشيوخ بالنصب على عدم الخافض؛ كأنَّه قال: تنقُزان بالقِرَب، وقد وجدتُه في بعض الأصول «تُنقِزان»؛ بضَمِّ التاء، ويستقيم على هذا نصبُ «القِرَب» أي: تُحرِّكان القِرَب بشدَّةِ عَدْوِهِما، فكانت القِرَب ترتفع وتنخفض مثل الوثب على ظهورهما) انتهى[(٥)].

---

= الحافظ في موضع آخر (٤١٧/٧) بغير تعيين -وهو لفظ مسلم- ثم قال: (وكأنَّ المراد بالرجلين طلحة وسعد).

(١) في (أ) و(ب): (جلاجلهما)، والجلاجل: الأجراس الصغيرة في سوار الرِّجل (الخلخال).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤٦١/٢).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (خدم).

(٤) في (ب): (ينقلان).

(٥) (انتهى): سقط من (ب)، «مطالع الأنوار» (٢٠٤/٤).

قوله: (وَقَالَ غَيْرُهُ: تَنْقُلَانِ): (غيرُه): هو جعفر بن مِهْران، قاله بعض حُفَّاظ العصر[(١)].

## ٦٦ - بابُ حَمْلِ النِّسَاءِ القِرَبَ إِلَى النَّاسِ فِي الغَزْوِ

قوله: (بَابُ حَمْلِ النِّسَاءِ القِرَبَ): (القِرَبَ): مَنْصوبٌ، مفعول المصدر؛ وهو (حَمْل)، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٢٨٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءٍ مِنْ نِسَاءِ المَدِينَةِ، فَبَقِيَ مِرْطٌ جَيِّدٌ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَعْطِ هَذَا ابْنَةَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم الَّتِي عِنْدَكَ -يُرِيدُونَ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ عَلِيٍّ- فَقَالَ عُمَرُ: أُمُّ سَلِيطٍ أَحَقُّ، وَأُمُّ سَلِيطٍ مِنْ نِسَاءِ الأَنْصَارِ، مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ عُمَرُ: فَإِنَّهَا كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا القِرَبَ يَوْمَ أُحُدٍ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: تَزْفِرُ: تَخِيطُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد، وتَقَدَّم الكلام على لقبه بـ(عبدان)[ح٦]، وتَقَدَّم أنَّ (عَبْدَ اللهِ) هذا: هو ابن المبارك، أحدُ الأعلام، وكذا تَقَدَّم (يُونُس): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا تَقَدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ): (ثعلبة بن أبي مالك): القُرَظِيُّ، حليفُ الأنصار، أبو مالكٍ، ويقال: أبو يحيى، إمامُ مسجدِ بني قريظة، له رؤيةٌ وحديثٌ عند ابن ماجه سيجيء، وروى عن عُمَرَ، وعثمانَ، وقيسِ بن سعد، وغيرِهم، وعنه: ابناه[(٢)] منظورٌ وأبو مالك، وابنُ أخيه مِسْوَر[(٣)] بن رفاعة، والزُّهريُّ، وآخرون، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، وابنُ ماجه[(٤)]، قال ابنُ أبي حاتم: (سألت أبي عن ثعلبة بن أبي مالك، فقال: هو من التابعين، والحديث مُرسَلٌ)، وقال ابنُ مَعِين: (له رؤيةٌ من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)[(٥)]، وذكر ابنُ عبد البرِّ أنَّه وُلِد في عهده عليه الصلاة والسلام[(٦)]، وروى شعبةُ عن

(١) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠٦).

(٢) في النسخ: (ابنا)، والمثبت هو الصواب.

(٣) في النُّسخ: (منصور)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٩٧/٤)، «تذهيب التهذيب» (٩٦/٢).

(٥) «المراسيل» (ص٢١).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص١٠٦).

سِمَاك بن حرب، عن ثعلبةَ قال: (كنتُ غلامًا على عهد النَّبيِّ ﷺ)(١)، وقد قَدَّمتُ حديثَه من عند ابن ماجه، وهو أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يخطب قائمًا يفصل بينهما بجلوس، وأبو بكر وعمر كذلك(٢).

وقول الزُّهريِّ: (قال ثعلبةُ) لا شكَّ أنَّه لَقِيه، ولكن قولُ المُدلِّس: (قال فلان): هو مثل قوله: (عَنْ) و(أَنَّ)، وقد قَبِلَ الأئمَّةُ عنعنةَ الزُّهريِّ، والله أعلم.

قوله: (قَسَمَ مُرُوطًا): (المروط): واحدها: مِرْط؛ بكسر الميم، وإسكان الراء، وبالطاء المهملة: كساءٌ من خزٍّ، أو صوف، أو كَتَّان، قاله الخليلُ(٣)، وقال ابن الأعرابيِّ: هو الإزار، وقال النَّضر: لا يكون المِرْط إلَّا درعًا، وهو من خَزٍّ أخضرَ، ولا يُسمَّى المِرْط إلَّا الأخضر، ولا يلبسه إلَّا النِّساء، وظاهرُ الحديث يصحِّحُ قولَ الخليل، وفي «الصحيح»: (مِرْطٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ)(٤)[م٢٠٨١]، وقد تَقَدَّم[ح٣٧٢].

قوله: (فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ): (بعض مَن عنده): لا أعرفهم، والظاهر أنَّهم جماعةٌ؛ لأنَّه قال بعده: (يُرِيدُونَ)، والله أعلم.

قوله: (أَعْطِ هَذَا): هو بفتح الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ.

قوله: (ابْنَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّتِي عِنْدَكَ) إلى آخره: أمُّ كُلثوم بنت عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنهما من فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ، وهي بضَمِّ الكاف، وُلِدتْ في حياةِ رسولِ الله ﷺ، وقد ذكروها(٥) في الصَّحابة، ولم أقف على اسمها، ولا متى وُلِدت، والذَّهبيُّ لم يحمِّرها؛ فهي عنده صحابيَّة(٦)،

(١) انظر «جامع التحصيل» (ص١٥٢)، وأخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» (ص٢١) من طريق أبي عاصم عن سِماك عن ثعلبة بن أبي مالك، علمًا أنَّ ابنَ عبد البَرِّ ذكر هذا الحديث في «الاستيعاب» (ص١٠٦) في ترجمة ثعلبة بن الحكم الليثيِّ رضي الله عنه، لا في ترجمة ثعلبة بن أبي مالك، والذي ذكره المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١١٥/١٢) في شيوخ سِماك هو ثعلبةُ بنُ الحكم، ولم يذكرِ ابنَ أبي مالكٍ.

(٢) روى ثعلبة بن أبي مالكٍ هذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ، لكن لم يخرجه ابنُ ماجه، وإنَّما أخرج له حديثَ (٢٤٨١): (قضى رسولُ الله ﷺ في سيلِ مَهْزُور؛ الأعلى فوق الأسفل، يسقي الأعلى إلى الكعبين، ثمَّ يُرسِل إلى من هو أسفل منه)، ونسبة المصنف الحديث لابن ماجه جاءت اعتمادًا على كلام العلائي في «جامع التحصيل»، ولعلَّ في نسخته سقطًا لما سيأتي عند الحديث (٢٩٧٤)، وانظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢١)، «جامع التحصيل» (ص١٥٢).

(٣) انظر «العين» (٤٢٧/٧).

(٤) الكلام بتمامه لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٣٠/٤).

(٥) في (ب): (ذكرها).

(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٣٣٣/٢).

وقد حمَّر أختَها لأبويها زينبَ، فزينبُ عنده تابعيَّةٌ(١)، وأولادُ عليٍّ من فاطمة عليهما السلام: الحسنُ، والحسينُ، والمحسنُ مات صغيرًا، وأمُّ كلثوم، وزينبُ، ورقيَّةُ، والأخيرة ذكرها اللَّيثُ بنُ سعد، نقل ذلك عنه ابنُ الجوزيِّ الحافظُ أبو الفرج في أوَّل «تلقيحه» قال اللَّيث: (وماتت قبل أن تبلغ)[تلقيح ٣٢]، وما رأيتُ أحدًا ذكرها إلَّا ابنَ الجوزيِّ.

[١/٣٦٦ب] تزوَّج عمرُ بأمِّ كلثوم على صَداقٍ مبلغه(٢) أربعين(٣) ألفًا/، فولدت له زيدًا، ورقيَّة، وتُوُفِّيَت هي وابنُها زيدُ بن عمر بن الخطَّاب في يوم واحد، قال ابنُ أبي حاتم: (سمعتُ أبي يقول: تُوُفِّيَ زيدٌ وأمُّه أمُّ كلثوم في ساعة واحدة وهو صغيرٌ، لا يُدرَى أيُّهما مات أوَّل) انتهى[الجرح والتعديل ٣/٥٦٨]، وقال ابن الأثير: (وكان زيدٌ أُصِيب في حرب كانت بين بني عَدِيٍّ، خرج ليصلح بينهم، فضربه رجلٌ منهم في الظلمة، فشجَّه وصرعه، فعاش أيَّامًا، ثمَّ مات هو وأمُّه، فصلَّى عليهما عبد الله بن عمر، قدَّمه حسنُ بنُ عليٍّ عليهما السلام)[الأسد ٦/٤٠٣]، وقد تزوَّجت أمُّ كلثوم بنت عليٍّ بعد مقتل عُمَرَ بعون بن جعفر(٤).

وزينب بنت عليٍّ تَقَدَّم أنَّها تابعيَّةٌ، وكانت عاقلةً لبيبةً ولدت من عبد الله بن جعفر عليًّا، وعونًا، وعبَّاسًا، وأمَّ كلثوم(٥).

قوله: (**فَقَالَ عُمَرُ: أُمُّ سَلِيطٍ أَحَقُّ**): هي بفتح السين، وكسر اللَّام، ثمَّ مثنَّاة تحت(٦) ساكنة، ثمَّ طاء مهملتين، صحابيَّة رضي الله عنها، (**مِنْ نِسَاءِ الأَنْصَارِ، مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم**)، كما قال هنا، وليس في الصَّحابيَّات -فيما أعلم- أمُّ سَلِيط سواها، ولا أعرفُ اسمَها، وقال شيخُنا: (وهي أمُّ قيسٍ [بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة بن خنساء بن مَبذول بن عمرو](٧) بن غَنْم بن مازن بن النَّجَّار[الكبرى ١٠/٣٨٩]، تزوَّجها(٨) أبو سَلِيط أُسيرةُ بن أبي خارجة عمرِو بن قيس بن مالك بن عَدِيِّ بن عامر بن غَنْم بن عَدِيٍّ ابن النَّجَّار[الكبرى ٣/٤٧٥]، فولدت له سَلِيطًا، وقيل: سَبْرَة(٩) بن عمرو، والأوَّلُ أصحُّ، وأمُّه آمنةُ أختُ

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٧٣).

(٢) في (ب): (مبلغها).

(٣) في (ب): (أربعون)، ولعلَّ المثبت على أنَّه مفعول المصدر.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٩٦٢)، «الإصابة» (٤/٤٩٢).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٧٣).

(٦) (تحت): سقط من (ب).

(٧) بدل ما بين معقوفين في (ب): (بن مالك بن عدي بن عامر)، ولعلَّه سبق قلم.

(٨) في النسخ تبعًا لمصدره: (وزوجها)، والمثبت من «الطبقات الكبرى» (١٠/٣٩٠).

(٩) في النسخ: (يسيرة)، والمثبت من مصدره.

كعب بن عُجرة، شهد بدرًا، وعنه: [ابنه] عبدُ الله، وأخته أُنَيسة بنت أبي خارجة [ولدت للنعمان بن زيد بن عامر بن سواد بن ظفر قتادةَ، ثمَّ خلف عليها مالكُ بن سنان، فولدت له أبا سعيدٍ الخدريَّ]) انتهى[التوضيح١٧/٥٧٥]، وقد اختُلِف في اسمه، فقيل: أُسَيرة، وبه صدَّر أبو عمر، وقيل: أُسَير، وقيل: سَبْرة، وقيل: أُسَيد، والأوَّلُ أصحُّ، قاله أبو عمر(١)، وفي «الاستيعاب»: (شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد مع النَّبيِّ ﷺ) انتهى[الاستيعاب٨١١].

قوله: (كَانَتْ تَزْفِرُ لَنَا القِرَبَ): (تَزْفِر): بفتح المثنَّاة فوق، ثمَّ زاي ساكنة، ثمَّ فاء مكسورة، ثمَّ راء، قال البخاريُّ هنا: (تَزْفِرُ: تَخِيطُ)، قال ابنُ قُرْقُول ومِن قبله القاضي أبو الفضل عياضٌ، واللَّفظُ لابن قُرْقُول: («تَزْفِر» أي: تحملها ملأى على ظهرها، والزَّفْر(٢): الحمل على الظَّهر خاصَّة، والزَّفْر: القِربة؛ كلاهما بفتحِ الزاي، وسكون الفاء؛ كذا(٣) قال القاضي(٤)، وليس كذلك، بل الزِّفْر -بكسر الزاي-: القِربة، كذا في «العين»(٥)، وفي «المُصنَّف»: كلُّ ما حُمِل على ظهرٍ؛ فهو زِفْر؛ مثل: حِمل، ووِقْر(٦)، ووِزر، وعِدْل، يقال منه: زفر وأزفر، وروى المستملي في «البخاريِّ»: «قال أبو عبد الله: تَزْفِر: تَخِيط»، وهذا غيرُ معروفٍ في اللُّغة) انتهى[مطالع٣/٢٣٨]، وما عزاه إلى «العين» و«المُصنَّف» هو في «صحاح الجوهريِّ»، قال ما لفظه: (والزِّفر؛ بالكسر: الحِمل، والجمع: أزفار، والزِّفر أيضًا: القِربة) انتهى، وفي «الجمهرة»: (الزِّفر: الحمل على الظهر)[الجمهرة٢/٧٠٦]، وقال في «المجمل»: (الزِّفْر: الحمل، والجمع: أزفار) انتهى، وأخبرني بعضُ فضلاء الحنفيَّة أنَّه سأل شيخَنا مجدَ الدين صاحبَ «القاموس» عن تفسير البخاريِّ: (تَزْفِر: تَخِيط)، فقال في جوابه: (هذا تفسيرٌ باللَّازم) انتهى.

٦٧ - بابُ مُدَاوَاةِ النِّسَاءِ الجَرْحَى فِي الغَزْوِ

٢٨٨٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَسْقِي، وَنُدَاوِي الجَرْحَى، وَنَرُدُّ القَتْلَى.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، تقدَّم

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٨١١).
(٢) ضبط في (أ) بكسر الزاي بالقلم.
(٣) (كذا): سقط من (ب).
(٤) انظر «مشارق الأنوار» (١/٦١٨).
(٥) ضُبط في المطبوع من «العين» (٧/٣٦١): (الزُّفَر).
(٦) في النسخ: (وزِفْر)، والمثبت من مصدره.

مُتَرجَمًا[ح١٣٧]، وكذا تَقَدَّم (بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ): أنَّه بكسر الموحَّدة وبالشين المعجمة، و(المُفضَّل)؛ بتشديد الضاد المعجمة وفتحها: اسم مفعول.

قوله: (عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ): هي بضَمِّ الراء، وفتح الموحَّدة، وتشديد المثنَّاة تحت، ثمَّ عين مهملة، مُصغَّرةٌ، و(مُعَوِّذ): بضَمِّ الميم، وفتح العين المهملة، وتشديد الواو مكسورة، هذا الأشهر، ثمَّ ذال معجمة، وفي «المطالع»: (بكسر الواو وفتحها، فبالفتح لأبي بحر عن الوقَّشيِّ، وحكى فيه أنَّه لا يجيز(١) الكسر، وبالوجهين ضبطناه عن الصَّدفيِّ) انتهى[المطالع٩٣/٤](٢)، وهي الرُّبيِّع بنت مُعوِّذِ ابنِ عفراءَ ابنِ الحارث بن رِفاعة بن الحارث الأنصاريَّة، ممَّن بايع تحت الشجرة بيعةَ الرضوان رضي الله عنها، أخرج لها الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»(٣).

قوله: (كُنَّا... نُدَاوِي الجَرْحَى): تَقَدَّم في (الحجِّ) النِّسوةُ اللَّاتي كنَّ يداوين الجرحى(٤).

٦٨ - بابُ رَدِّ النِّسَاءِ الجَرْحَى وَالقَتْلَى إِلَى المَدِينَةِ

٢٨٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَنَسْقِي القَوْمَ، وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الجَرْحَى وَالقَتْلَى إِلَى المَدِينَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ): تَقَدَّم أعلاه ضبطُه وضبطُ أبيه[ح٢٨٨٢].

٦٩ - بابُ نَزْعِ السَّهْمِ مِنَ البَدَنِ

٢٨٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: رُمِيَ أَبُو عَامِرٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ، فقَالَ: انْزِعْ هَذَا السَّهْمَ، فَنَزَعْتُهُ، فَنَزَا مِنْهُ المَاءُ، فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ؛ اغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وكذا تَقَدَّم (بُرَيْد): أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وكذا تَقَدَّم (أَبُو بُرْدَةَ): أنَّ اسمَه الحارثُ أو عامرٌ، القاضي، ابنُ أبي موسى الأشعريِّ عبدِ الله بن [قيس ابن] سُلَيم بن حَضَّار، تَقَدَّم.

قوله: (رُمِيَ أَبُو عَامِرٍ فِي رُكْبَتِهِ): (رُمِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(أبو عامر): هو الأشعريُّ،

---

(١) في (ب): (يجوز).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٨٥/٢).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٣)، «تهذيب الكمال» (١٧٣/٣٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢٦٧/٢).

(٤) لم يتقدَّم.

وهو عمُّ أبي موسى، واسمه عُبَيد -كما سيأتي في هذا الحديث نفسِه- ابنُ سُلَيم بن حَضَّار؛ بالحاء المهملة، وتشديد الضَّاد المعجمة، وفي آخره راء، استُشهِد يوم أوطاس، رماه جُشَمِيٌّ بسهمٍ في ركبته(١)، قال ابن إسحاق: (فيزعمون أنَّ سلمةَ بنَ دُرَيْد بن الصِّمَّة هو الذي رمى أبا عامرٍ فقتله)[سيرة٤/١٠٥]، وقد قَتَلَ أبو موسى الأشعريُّ قاتلَه، وقد قال شيخُنا عن ابن هشام: (رماه أخوان من بني جُشَم بن معاوية، فأصاب أحدُهما قلبَه، والآخرُ ركبتَه(٢)، وعند ابن عبدالبَرِّ: «هما العلاء وأوفى ابنا الحارث»[الدرر٢٤١]) انتهى[التوضيح٢١/٤٧٠]، وقولُ شيخِنا: (وعند أبي عمر)؛ يعني: في غير «الاستيعاب»، وإلَّا؛ لم أرَه في ترجمته، ولا في ترجمة ابن أخيه أبي موسى، والله أعلم، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ بعد كلام ابن إسحاق: (وقال ابن هشام: وحدَّثني مَن أثق به قال: ورمى أبا عامر أخوانِ؛ العلاءُ وأوفى -وفي نسخة: ووافي(٣)- ابنا الحارث من بني جُشَم بن معاوية، فأصاب أحدُهما قلبَه، والآخرُ ركبتَه، فقتلاه) إلى أن قال: (فحمل عليهما -يعني: أبا موسى- فقتلهما[السيرة٤/١٠٧]) انتهى[الإفهام٣٨٦]، وقد رأيتُ ذلك في «سيرة ابن هشام»، والله أعلم.

تنبيهٌ: العلاء وأوفى لا أعرف لهما ترجمةً، فإن كانا قتلاه؛ فقد قتل أبو موسى الاثنين، كما تَقَدَّم، وإن كان القاتلُ سلمةَ بن دُرَيد بن الصِّمَّة؛ فقد قتله أبو موسى الأشعريُّ، والثلاثةُ كفَّارٌ، والله أعلم.

## ٧٠- بابُ الحِرَاسَةِ فِي الغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللهِ

(بَابُ الحِرَاسَةِ فِي الغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللهِ) إلى (بَابِ الدُّعَاءِ لِلمُشْرِكِيْن بِالهُدَى؛ لِيَتَأَلَّفَهُم).

اعلم أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حرسه جماعة؛ حرسه يوم بدر حين نام في العَرِيش: سعد بن معاذ، [وكذا حرسه في ليلة بدر: أبو قتادة؛ كذا في «المعجم الصغير» للطَّبرانيِّ في آخره عن عبدةَ بنتِ عبدِالرَّحمن، وهي شيختُه](٤)، ويوم أُحُد: مُحَمَّد بن مسلمة، ويوم الخندق: الزُّبير بن العوَّام، وحرسه ليلة بنى بصفيَّةَ بنتِ حُيَيٍّ: أبو أيُّوبَ الأنصاريُّ بخيبر، أو ببعض طريقها -والثَّاني في «الصَّحيح»[ح٣٧١]- فذكر أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ/ قال: «اللَّهمَّ؛ احفظ أبا أيُّوب كما بات يحفظني»، وبوادي القُرى: بلال، وسعد بن أبي وقَّاص، [١/٣٦٧أ]
وذكوان بن عبد قيس، وفي «مسند أحمد» من حديث ابن الأدرع قال: (كنتُ أحرس رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذات

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٨٣٤)، «الإصابة» (١٢٣/٤).

(٢) «سيرة ابن هشام» (١٠٨/٤) وسمَّاهما العلاء وأوفى ابنا الحارث، كما سيأتي.

(٣) في النسخ: (وأوفى)، والمثبت من مصدره.

(٤) ما بين معقوفين جاء في (ب) عند قوله لاحقًا: (ببعض طريقها)، «المعجم الصغير» (١١٩٦).

ليلة، فخرج لحاجته) وذكر قصَّة ذي البجادَين، رواها عنه زيد بن أسلم[حم١٨٩٧١]، وكان على حرسه عبَّاد ابن بشر، فلمَّا نزلت: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]؛ ترك الحرسَ(١)، وحرسه أيضًا العبَّاسُ عمُّه، كما رواه الطَّبرانيُّ في «معجمه الصغير» في (الحاء المهملة) في (حَمْد) من حديث أبي سعيد: أنَّ العبَّاس عمَّه كان فيمن يحرسه، فلمَّا نزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآية [المائدة: ٦٧]؛ ترك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الحرسَ[طص٤١٩].

وحرسه أيضًا: أنس بن أبي مرثد الغَنَويُّ في اللَّيلة التي كان في صبيحتها وقعةُ حُنَين؛ كذا في «المستدرك» في (الجهاد)[ك٢/٨٣]، وهو في «أبي داود»[د٢٥٠١] و«النَّسائيِّ»[كن٨٨١٩]، وفيه أيضًا عن أبي ريحانة قال: (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة) إلى أن قال: («ألَا رجلٌ يحرسُنا اللَّيلة»، فقام رجلٌ من الأنصار، فقال: أنا يا رسول الله، فدعا له، قال أبو ريحانة: فقلت: أنا، فدعا لي هو دون ما دعا به للأنصاريِّ) الحديث، وهذا في (الجهاد) أيضًا[ك٢/٨٣]، وحرسه حذيفة كما ذكره الواحديُّ(٢) من حديث عائشة: أنَّه عليه الصلاة والسلام قال: «ألَا رجلٌ صالحٌ يحرسني»، فجاء سعدٌ وحذيفةُ... الحديث، وفيه: فنزلت هذه الآية؛ يعني: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وفي «ابن ماجه»: أنَّ الأدرع(٣) السُّلميَّ حرسه عليه الصلاة والسلام[جه١٥٥٩]، وقال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (الأدرع السُّلميُّ، كان في حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم، يروي عنه المَقْبُريُّ)[التجريد١/١١].

وكان حارس رسول الله صلى الله عليه وسلم خشرم بن الحُبَاب؛ هو ابن المنذر، رأيتُه بخطِّ أبي الفتح ابن سيِّد النَّاس في حاشية «الاستيعاب»، وعزاه لابن دُرَيد، وبقيَّة كلامه فيه تدلُّ على أنَّه ذكره في كتاب «الاشتقاق» له، ثمَّ نظرتُه فيه(٤)، والله أعلم.

وفي «سيرة» مُطوَّلة جدًّا ولا أعرف مَن مُؤلِّفها: أنَّه حرسه أبو بكر وعمرُ رضي الله عنهما في ليلة من ليالي أيَّام الخندق، والله أعلم، فأمَّا عمرُ؛ فحرسه في ليلة الفتح، ذكره أبو داود(٥)، وسيأتي في (الفتح) عَزْوُهُ[ح٤٢٨٠].

---

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/٤١٤).

(٢) في النسخ: (الواقدي)، وقد ذكره الواحديُّ في «أسباب النزول» (ص١٩٥-١٩٦)، وانظر «التوضيح» (١٧/٦٣٥).

(٣) جاء في «مسند الإمام أحمد» (٤/٣٣٧) (١٨٩٧١) من طريق زيد بن أسلم: (ابن الأدرع)، وسيأتي كذلك عند الحديث (٧٢٣١).

(٤) (ثمَّ نظرته فيه): سقط من (ب)، انظر «الاشتقاق» (٢/٤٦٣).

(٥) ليس في «سنن أبي داود» أنَّ عمرَ رضي الله عنه حرسه صلى الله عليه وسلم ليلة الفتح، وإنَّما فيه أصل الحديث (٣٠٢٢)، وما ذكره من حراسة عُمَرَ رضي الله عنه هو في «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/١٢٥-١٢٦)، وسيأتي الكلام عليه في الحديث (٤٢٨٠).

٢٨٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا تَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: «لَيْتَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِي صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ»؛ إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ سِلَاحٍ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقَالَ: أَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، جِئْتُ لِأَحْرُسَكَ، فَنَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، تَقَدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ): (رَبيعة): بفتح الراء وكسر الموحَّدة، [و](عبد الله) هذا: عَنَزِيٌّ، كنيتُه أبو مُحمَّد، مدنيٌّ، حليفٌ لقريش، عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبيه، وعُمرَ، وعثمانَ، وعبدِ الرَّحمن بن عوف، وعائشةَ، وغيرِهم، وعنه: عبدُ الرَّحمن بن القاسم، والزُّهريُّ، ويحيى بنُ سعيد الأنصاريُّ، وجماعةٌ، وكان أبوه من كبار الصَّحابة، قيل: مات سنة (٨٥هـ)، ومات النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وله خمسُ سنين، أخرج له الجماعة[(٢)].

٢٨٨٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ؛ يَعْنِي: ابْنَ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَعِّسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمِ، وَالْقَطِيفَةِ، وَالْخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ؛ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ؛ لَمْ يَرْضَ».

لَمْ يَرْفَعْهُ إِسْرَائِيلُ وَمُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ): كذا في أصلنا، وفي نسخة وهي داخل أصلنا، وعليها علامة راويها: (ابن عيَّاش)[(٣)]، و(عيَّاش): بالمثنَّاة تحت وبالشين المعجمة، تَقَدَّم الكلامُ عليه، وأنَّه المقرِئُ، أحدُ الأعلامِ[ح١٣٩٠]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو حَصِينٍ): أنَّه بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين، واسمه عثمان ابن عاصم، وتَقَدَّم أنَّ الكنى بالفتح، والأسماءَ بالضَّمِّ[ح١١٠]، وكذا تَقَدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه ذكوانُ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ)[(٤)]: تَقَدَّم الكلام على (تَعِس) في (حديث الإفك)، وأنَّ في العين الفتحَ والكسرَ، وتَقَدَّم معناها[ح٢٦٦١]، وقوله: (تعس عبد الدِّينار) إلى آخره، أي: إنَّ طلب ذلك قد استعبده،

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٤٢٦)، «تهذيب الكمال» (١٤٠/١٥).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) زيد في (أ) و(ب): (تعس)، وليس في (ت)، ولعلَّ الأحسن حذفه.

وصار عملُه كلُّه في طلبها كالعبادة لها[(١)].

قوله: (وَالقَطِيفَةِ): هي كساءٌ ذو خَمْل، وجمعه: قطائفُ، وهي الخميلة أيضًا، وقد تقدَّمت[ح١٣٥٥].

قوله: (وَالخَمِيصَةِ): هي بفتح الخاء المعجمة، وكسر الميم، وبالصَّاد المهملة، وهي كساء من صوف أو خزٍّ، مُعلَّمة، كانت من لباس النَّاس، وقيل: البَرْنَكَان الأسود، وقال أبو عبيدٍ: (هو كساء مُربَّع له عَلَمَان)[المصنف١/٧٧]، وقيل غير ذلك، وقد تقدَّمت غير مرَّةٍ[ح٢٩٨].

قوله: (إِنْ أُعْطِيَ): (أُعطِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (وَإِنْ لَمْ يُعْطَ).

وقوله: (إِنْ أُعْطِيَ؛ رَضِيَ) أي: إن أُعطيَ ما لَه عَمِلَ، رضي عن معطيه، وهو خالقه تعالى، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ، سخط ما قدَّر له خالقُه ويسَّر له مِن رزقه، فصحَّ بهذا أنَّه عبدٌ في طلب ما ذكر، فوجب الدُّعاء عليه بالتَّعْس؛ لأنَّه[(٢)] قصر عملَه على متاع الدُّنيا الفاني، وتركَ العملَ لأجل نعيم الآخرة الباقي، والله أعلم[(٣)].

قوله: (لَمْ يَرْفَعْهُ إِسْرَائِيلُ ومُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ): أمَّا (إسرائيلُ)؛ هو ابن يونس بن أبي إسحاق[(٤)] السَّبيعيِّ، تقدَّمت ترجمتُه[ح١٢٦]، وأمَّا (مُحَمَّد بن جُحَادة)؛ فـ(جُحَادَةُ) بجيم مضمومة، ثمَّ حاء مهملة مخفَّفة، وبعد الألف دالٌ مهملةٌ، ثمَّ تاء التأنيث، (مُحَمَّد): كوفيٌّ، يروي عن أنسٍ وطائفةٍ، وعنه: شعبةُ، وعبدُ الوارث، وطائفةٌ، ثقةٌ صالحٌ، مات سنة (١٣٠هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٤٩٨] من حيث الاعتقاد[(٥)].

وقول البخاريِّ: (لم يرفعه فلان وفلان)؛ يعني: بل وقفاه على أبي هريرة؛ يعني: أنَّه من كلامه، وقد تَقَدَّم ما إذا تعارض الوصلُ والإرسال، أو الرَّفع والوقف، بين الثِّقات، وذكرتُ في ذلك أربعةَ أقوال؛ الأصحُّ: أنَّ العبرة بالوصل والرفع، وقيل: الأكثر على الإرسال والوقف، وقيل: العبرة بالأكثر، وقيل: بالأحفظ[ح٤٥٦]، وقد سُئِل البخاريُّ عن حديث: «لا نكاحَ إلَّا بوليٍّ»، وهو حديثٌ اختُلِف فيه على أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ؛ فرواه شعبةُ والثَّوريُّ عنه، عن أبي بُردَة[(٦)]، عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلًا، ورواه إسرائيلُ

---

(١) انظر «التوضيح» (١٧/٥٨٣).

(٢) زيد في (أ) و(ب): (إذ)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٣) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٨٣)، «التوضيح» (١٧/٥٨٣).

(٤) زيد في (ب): (مُحَمَّد)، ولعلَّه سبق قلم.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٧٥)، «تذهيب التهذيب» (٨/٦٢).

(٦) زيد في (ب): (عنه)، وهي في (أ) علامة وصلٍ تؤذن باتصال الكلام.

ابنُ يونسَ في آخرين، عن جدِّه أبي إسحاق، عن أبي بُردَة، عن أبي موسى الأشعريِّ، عن النَّبيِّ ﷺ مُتَّصلًا، فحكم البخاريُّ لمن وصله وقال: (الزيادةُ من الثِّقة مقبولةٌ)، هذا مع أنَّ مَن أرسله شعبةُ وسفيانُ، وهما جبلان في الحفظ والإتقان، والله أعلم[1].

وقد قال شيخنا الشَّارح: (قال الإسماعيليُّ: تابع أبا بكرٍ شَرِيكٌ وقيسٌ) انتهى[التوضيح١٧/٥٨٢].

وقوله: (عَنْ أَبِي حَصِينٍ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه عثمان بن عاصم.

٢٨٨٧ - وَزَادَنَا عَمْرٌو: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ؛ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ؛ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ؛ فَلَا انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ أَشْعَثَ رَأْسُهُ مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ، كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنِ اسْتَأْذَنَ، لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ، لَمْ يُشَفَّعْ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: تَعْسًا، كَأَنَّهُ يَقُولُ: فَأَتْعَسَهُمُ اللهُ، طُوبَى: فُعْلَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ طَيِّبٍ؛ وَهِيَ يَاءٌ حُوِّلَتْ إِلَى الوَاوِ، وَهوَ مِنْ يَطِيبُ.

قوله: (وَزَادَ عَمْرٌو): (عمرو) هذا: هو شيخ البخاريِّ عمرو بن مرزوق، كذا قاله المِزِّيُّ في «أطرافه»[2]، ووقع في أصلنا ما لفظه: (وزاد: حدَّثنا عمرٌو)، وهذه خلافُ ما قاله المِزِّيُّ، لكن يكون المعنى: وزاد البخاريُّ فقال: (حدَّثنا عمرٌو)، وهذا كلامٌ صحيحٌ، لكن ليس ذلك من عادات أصحاب الحديث، فالصَّواب إذًا: (وزاد عمرٌو)، والله أعلم، والظاهر أنَّها كانت: (وزادنا عمرٌو)[3]، فظنَّ المقابِل أنَّها: (حدَّثنا)[4]، ثمَّ رأيتُ في نسخةٍ صحيحةٍ: (وزاد لنا)، وهذه[5] هي الصَّواب، و(عمرو) هذا: باهليٌّ، عن مالكِ بن مِغول، وعكرمةَ بنِ عمَّار، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ مقرونًا، وأبو داود، وإسماعيلُ القاضي، وأبو خليفةَ، وخلقٌ، ثقةٌ، وفيه بعضُ الشيء، مات سنة (٢٢٤هـ)/[6]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٨٧]، [١/٣٦٧ب]

(١) انظر «علل الترمذيِّ الكبير» (١/٤٢٨-٤٣٠)، «علوم الحديث» (ص٧١-٧٢)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٧٤-١٧٩)، «النكت» للزركشي (٢/٥٨-٦١).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٩/٤٣١).

(٣) وكذا في «اليونينيَّة».

(٤) فأقحم ثاء قبل (نا)، ووضع لحقًا لهامش (ق) وكتب: (بيان: حدَّثنا)، وتقدَّم ما كُتب تحته بخطِّ البرهان.

(٥) في (ب): (وزاد حدثنا، فذكره)، ولعلَّه سبق قلم.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٤).

وقد تَقَدَّم، وتَقَدَّم قولُ البخاريِّ[1]: (زاد فلان) إذا كان الزَّائدُ شيخَه؛ هو مثلُ قولِه: (قال)، وقد تَقَدَّم أنَّ (قال) إذا ذكرها البخاريُّ عن أحدٍ من شيوخه؛ يكون أخذَ عنه ذلك الشيء في حال المذاكرة غالبًا[ح٤٢١]، والله أعلم، وهذا الحديثُ الذي زاده رواه أيضًا ابنُ ماجه في (الزُّهد) عن يعقوب بن حُمَيد ابن كاسب، عن إسحاقَ ابنِ سعيد -وهو إسحاق بن إبراهيم بن سعيد المدنيُّ- عن صفوانَ بنِ سُلَيم، عن عبدِ الله بن دينار به[2][جه٤١٣٦].

قوله: (**عَنْ أَبِي صَالِحٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّ اسمَه ذكوانُ السَّمَّان الزَّيَّات، وأنَّ (**أَبَا هُرَيْرَةَ**): عبدُ الرَّحمن بنُ صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**تَعِسَ**): تَقَدَّم قريبًا جدًّا[3][ح٢٨٨٦] وبعيدًا[ح٦٦١]، وتَقَدَّم الكلام على (**عَبْد الدِّينَارِ وَعَبْد الدِّرْهَمِ**)[ح٢٨٨٦]، وكذا (**الخَمِيصَةِ**)[ح٨٩٢].

قوله: (**وَانْتَكَسَ**): قال في «المطالع»: (أي: لا استقلَّ [من سقطته] حتَّى يَسقط أخرى، وقيل: لا يزال منكوسًا في سِفال، وذكر بعضهم: «انتكش»؛ بشين معجمة، وفسَّره بالرُّجوع، وجعله دعاءً له، لا عليه). انتهى[مطالع٤/١٦٠].

قوله: (**وَإِذَا شِيكَ**): هو بكسر الشين المعجمة، وإسكان المثنَّاة تحت، ثمَّ كاف، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ومعناه: وإذا أصابته شوكة؛ فلا أخرجها بالمِنْقاش، وهذا دعاءٌ عليه.

قوله: (**فَلَا انْتَقَشَ**): تَقَدَّم أعلاه أنَّ معناه: إن أصابته شوكة في قدمه؛ فلا قدر على إخراجها، يقال: انتقش -بالقاف والشين المعجمة- إذا سلَّ الشوكة[4] من قدمه بالمِنْقَاش؛ وهو شبه جفتٍ صغيرٍ تُجذَبُ به الشَّوكة من القدم[5]، وفي «الجمهرة»: (المِنْقاش: المِنْتاخ)[الجمهرة٢/٨٧٦]، وهو أيضًا المِنْماص. انتهى، والظَّاهر أنَّه الذي تُسَمِّيه الناس المِلْقَط، قال بعضُهم[6]: (وعن ابن قتيبة قال: سمعت من يرويه بالعين بدل القاف[غريب الحديث٢/٢٩٨] أي: ارتفع، يقال: نعشتُ الرَّجلَ، وأنعشتُه؛ إذا رفعتَه مِن عَثْرتِه، ولا معنى له مع ذكر الشَّوكة). انتهى.

---

(١) زيد في (ب): (أن).

(٢) زاد في (ب): (انتهى).

(٣) زيد في (ب): (قريبًا)، وهو تكرارٌ.

(٤) في (ب): (شوكه).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٠٧).

(٦) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في التنقيح (٢/٦٤٤).

قوله: (طُوبَى لِعَبْدٍ): (طُوبى): (فُعْلَى) من الطِّيب، وقيل: هي الشجرة التي في الجنَّة[١]، وسيجيء قريبًا فيه[٢]، وأنَّه من الطَّيِّب.

قوله: (آخِذٍ): هو بمدِّ الهمزة وكسر الخاء، اسم فاعل.

قوله: (أَشْعَثَ رَأْسُهُ): (أشعث): يجوز فتحه؛ لأنَّه لا ينصرف، وهو صفة لـ(عَبْدٍ) المجرور، وعلامة الجرِّ فيه الفتحةُ، ويجوز رفعُه[٣].

قوله: (مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ): يجوز في (مغبرَّة) الجرُّ مع التَّنوين؛ لأنَّه صفة لمجرور، كما تَقَدَّم، ويجوز رفعه مُنوَّنًا، كما تَقَدَّم في (أشعث).

قوله: (وَإِنْ شَفَعَ): هو بفتح الفاء، وهذا غاية في الظُّهور، إلَّا أنِّي سُئِلتُ عنه، وأُخبِرتُ عن بعض طلبة العلم أنَّه وقع له وكشف عليه أو غلط[٤] فيه وقال: إنَّه مكسور الفاء، والله أعلم.

## ٧١ - بابُ فَضْلِ الخِدْمَةِ فِي الغَزْوِ

٢٨٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَحِبْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، فَكَانَ يَخْدُمُنِي -وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ أَنَسٍ- قَالَ جَرِيرٌ: إِنِّي رَأَيْتُ الأَنْصَارَ يَصْنَعُونَ شَيْئًا، لَا أَجِدُ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا أَكْرَمْتُهُ.

٢٨٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى المُطَّلِبِ ابْنِ حَنْطَبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ أَخْدُمُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَاجِعًا وَبَدَا لَهُ أُحُدٌ؛ قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»، ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى المَدِينَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا كَتَحْرِيمِ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدِّنَا».

قوله: (عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى المُطَّلِبِ ابْنِ حَنْطَبٍ): هو بفتح الحاء المهملة، وإسكان النون، وفتح الطاء المهملة أيضًا، ثمَّ موحَّدة، كذا ضبطه غيرُ واحد من الحُفَّاظ[٥]، ورأيتُ في نسخةٍ

---

(١) انظر «التوضيح» (١٧/٥٨٤).

(٢) أي: في الحديث، ومراده كلام البخاريِّ عقب الحديث: («طُوبَى»: «فُعْلَى» مِنْ كُلِّ شَيْءٍ طَيِّبٍ)، وزيد في (ت) قبل (فيه) مستدركًا: (ما)، ولا يستقيم.

(٣) رفعُ (أَشْعَثُ) و(مُغْبَرَّةٌ) رواهُ ابن الحطيئةِ عن أبي ذرٍّ، والجرُّ روايةُ «اليونينيَّة»، وضبط في (ق) بالوجهين معًا.

(٤) في (ب): (عليه وأغلط).

(٥) انظر «تقييد المهمل» (١/٢٢١)، «مشارق الأنوار» (١/٤٥٢).

صحيحةٍ بـ«البخاريِّ» في الأصل كما ضبطتُه، وصُحِّح عليه مرَّتَين، وفي الهامش: (حُنْطُب)؛ بفتح الحاء المهملة، ثمَّ سكون النون، وبالطاء المهملة المفتوحة، وبضمِّ الحاء والطاء، وفي الهامش أيضًا نسخة؛ وهي إعجامُ الظَّاء مُدلَّسة الحركات[١]، وكُتِب فوقها ما صورته: (متن)، وتحت (متن): (ب)، وما أدري ما أراد بقوله: (ب)[٢]، والله أعلم، وهي نسخة مخدومة مقابلة بعدَّة نسخ، وهي بغداديَّة، وهي بخطِّ شخصٍ معروفٍ بالطلب ببغداد، وقد قرأها على شيخِنا غياث الدِّين ابن العاقوليِّ، وعليها طبعة بخطِّ ابن العاقوليِّ أنَّها قُرِئت عليه، وذكر أسانيده فيها، والله أعلم، وما عمله نسخةً[٣] هو المعروف في اللُّغة، وهو بفتح الظاء المعجمة المشالة وضمِّها، وهو ذَكَرُ الجراد، وذَكَرُ الخنافس، أو ضربٌ منه طويل، أو دابَّةٌ مثله[٤].

قوله: (إِلَى خَيْبَرَ): تَقَدَّم متى كانت خيبر بما فيه من الخلاف[ح٢٠٩].

قوله: (وَبَدَا لَهُ أُحُدٌ): (بدا): غير مهموز، بل معتلٌّ، أي: ظهر، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ): هل هو مجاز أو حقيقة؟ والصَّحيح: أنَّه حقيقة، وسيأتي مُطَوَّلًا[٥][بعد ح٤٠٨٢].

قوله: (مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا): تَقَدَّم أنَّ (اللَّابتين): الحرَّتان، وتَقَدَّم ضبط (اللَّابة)، وأنَّها بترك الهمز[٦][ح١٨٦٩]، وتَقَدَّم الكلام على (الصَّاع) و(المُدِّ)[قبل ح٢٠١].

٢٨٩٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكَرِيَّاءَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ مُوَرِّقٍ العِجْلِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُنَا ظِلًّا الَّذِي يَسْتَظِلُّ بِكِسَائِهِ، فَأَمَّا الَّذِينَ صَامُوا؛ فَلَمْ يَعْمَلُوا شَيْئًا، وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا؛ فَبَعَثُوا الرِّكَابَ، وَامْتَهَنُوا، وَعَالَجُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَهَبَ المُفْطِرُونَ اليَوْمَ بِالأَجْرِ».

(١) ذكر القاضي عياضٌ في «المشارق» (١/٤٥٤) عن بعضِ شيوخه: أنَّ ابنَ بُكير ضبطه في روايته في «الموطأ»: (حُنظُب).

(٢) الرَّمزان في (ت): (ت) بلا نقط، ولعلَّ في رمز الباء إشارةً إلى ابن بُكير في ضبطه له في روايته كما تقدَّم عن القاضي عياض في التعليق السابق، والله أعلم.

(٣) (نسخة): سقط من (ب).

(٤) انظر «الصحاح» و«القاموس المحيط» مادة (حظب).

(٥) زيد في (ب): (إن شاء الله تعالى).

(٦) في (ب): (الهمزة).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] إِسْمَاعِيلُ): هذا هو إسماعيل بن زكريَّاء الخُلْقانيُّ، عن حُصَين، وعاصمٍ الأحولِ، وعدَّةٍ، وعنه: سعيدُ بنُ منصور، ولُوَين، وعدَّةٌ، صدوقٌ، اختلف قولُ ابنِ مَعِين فيه[(٢)]، تُوُفِّيَ سنة (١٧٣هـ)، أخرج له الجماعةُ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٢٢٨][(٣)].

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ): هذا هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرَّحمن البصريُّ، عن عبدِ الله بنِ سَرْجِس، وأنسٍ، وعمرِو بنِ سَلِمة، وخَلْقٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُلَيَّة، وخَلْقٌ، قال أحمدُ: (ثقةٌ من الحُفَّاظ)[العلل٢٠١]، مات سنة (١٤٢هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه[(٤)].

وقد تَقَدَّم كلامُ عبدِ الرَّحمن بن المبارك [عن ابنِ عُلَيَّة]: أنَّ كلَّ مَن اسمُه عاصمٌ في حفظه شيءٌ[(٥)]، وأنَّ يحيى القطَّان قال: (ما وجدتُ رجلًا اسمُه عاصمٌ إلَّا وجدتُه رديءَ الحفظِ)[(٦)][ح٢٢٩٤].

قوله: (عَنْ مُوَرِّقٍ العِجْلِيِّ): هو بضَمِّ الميم، وفتح الواو، وتشديد الرَّاء مكسورة، وبالقاف، اسم فاعل من (ورَّق)، عِجْليٌّ، يروي عن عُمرَ، وسلمانَ، وخَلْقٍ، وعنه: قتادةُ وحُمَيدٌ، ثقةٌ عابدٌ مجاهدٌ مُؤثِرٌ، أخرج له الجماعة، قال ابنُ سعد: (مات في[(٧)] ولاية عمر بن هُبَيرة على العراق)[الكبرى٩/٢١٥]، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه[(٨)].

قوله: (فَبَعَثُوا الرِّكَابَ) أي: أثاروها من مُناخِها.

قوله: (وَعَالَجُوا) أي: مارسوا الأعمال.

---

(١) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عَنْ).

(٢) قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ في «تاريخه» (٣/٢٦٦): (سألت يحيى عن إسماعيل بن زكريَّا الخُلْقانيِّ أبي زياد فقال: ثقة)، وقال الميمونيُّ: قلتُ ليحيى بنِ مَعِين: إسماعيل بن زكريَّا؟ قال: هو ضعيف الحديث، انظر «تاريخ بغداد» (٦/٢١٧).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٩٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٨٥)، وزيد في النسخ: (وقد قَدَّمتُ الكلام في كلِّ مَن اسمه عاصم، والله أعلم)، وهذه الفقرة جاءت في النسخ -وهي مستدركةٌ في (أ)- بعد قوله: (رديء الحفظ)، ولا يخلو من تكرار.

(٥) انظر «الكامل في الضعفاء» (٥/٢٣٥)، «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٠).

(٦) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٧).

(٧) زيد في (ب): (آخر).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٦)، «تذهيب التهذيب» (٩/١٢٥)، «تقريب التهذيب» (ص٥٤٩).

## ٧٢- بابُ فَضْلِ مَنْ حَمَلَ مَتَاعَ صَاحِبِهِ فِي السَّفَرِ

٢٨٩١ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ سُلَامَى عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ، يُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ يُحَامِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَدَلُّ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

قوله: (عَنْ مَعْمَرٍ): تَقَدَّم أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، وتَقَدَّم أنَّ (هَمَّامًا): هو ابنُ مُنبِّه بن كامل اليماني.

قوله: (كُلُّ سُلَامَى): تَقَدَّم الكلام عليها، وهل هي[(١)] مفرد أو جمع، وهي المفاصل[ح٢٧٠٧].

قوله: (كُلَّ يَوْمٍ): (كلَّ): مَنصوبٌ على الظرف.

قوله: (يُحَامِلُهُ عَلَيْهَا): قال ابن قُرْقُول: (من الحمل، أي: يعقبه). انتهى[مطالع٢/٣٠٣]، وقال شيخنا: (يعينه في الحمل، فيحملان[(٢)] بينهما) انتهى[التوضيح١٧/٥٩٤].

قوله: (وَكُلُّ خُطْوَةٍ): هي في أصلنا بفتح الخاء وضمِّها بالقلم[(٣)]، وهي بالضَّمِّ: ما بين القدمين، وبالفتح: المرَّة الواحدة.

قوله: (وَدَلُّ الطَّرِيقِ): هو بفتح الدال المهملة، وتشديد اللَّام، أي: دلالته وهدايته مَنْ لا يعرفه/. [١/٣٦٨أ]

## ٧٣- بابُ فَضْلِ رِبَاطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]

قوله: (بابُ فَضْلِ الرِّبَاطِ[(٤)] فِي سَبِيلِ اللهِ): (الرِّباط): ملازمة الثَّغر للجهاد في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، وشبَّهوا به المصلِّي في الأجر[(٥)]، ورَبْطُ الخيلِ: حَبسُها وإعدادُها لما تراد له من جهادٍ وكسبٍ وغيرِ ذلك، وقيل: معناه: أنَّ هذا يربط صاحبَه عن المعاصي، ويعقله عنها، فهو كمن رُبِط وعُقِل[(٦)].

---

(١) (وهل هي): سقط من (ب).

(٢) في النُّسخ تبعًا لما في «التَّوضيح»: (فيحملا)، وفوقه في (أ): (كذا)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٣) الضمُّ رواية أبي ذرٍّ، والفتح رواية «اليونينيَّة».

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رِبَاطِ يَوْمٍ).

(٥) في النُّسخ: (الآخر)، والمثبت من «المطالع».

(٦) الكلام بتمامه لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٣/١٠٨).

٢٨٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا العَبْدُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوِ الغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ): هو بإسكان المثنَّاة تحت، تَقَدَّم مرارًا.

قوله: (سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالضاد المعجمة، وأنَّه لا يحتاج إلى تقييد؛ لأنَّه لا يأتي إلَّا بالألف واللَّام بخلاف (نصر)؛ فإنَّه لا يأتي بهما[ح١٥٢]، وتَقَدَّم أنَّ اسمَه هاشمُ بن القاسم، وكذا تَقَدَّم (أَبُو حَازِمٍ): أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّ اسمَه سلمةُ بن دينار، أبو حازم الأعرجُ.

قوله: (رِبَاطُ يَوْمٍ): تَقَدَّم أعلاه ما (الرِّباط)[قبل ح٢٨٩٢]، وكذا تَقَدَّم قبله (الرَّوْحَةُ) و(الغَدْوَةُ) ما هما[قبل ح٢٧٩٢].

## ٧٤- بابُ مَنْ غَزَا بِصَبِيٍّ لِلْخِدْمَةِ

٢٨٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي طَلْحَةَ: «التَمِسْ غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي حَتَّى أَخْرُجَ إِلَى خَيْبَرَ»، فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ مُرْدِفِي وَأَنَا غُلَامٌ رَاهَقْتُ الحُلُمَ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ كَثِيرًا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الهَمِّ وَالحَزَنِ، وَالعَجْزِ وَالكَسَلِ، وَالبُخْلِ وَالجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ»، ثُمَّ قَدِمْنَا خَيْبَرَ، فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ الحِصْنَ؛ ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ عَرُوسًا، فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى إِذَا بَلَغْنَا سَدَّ الصَّهْبَاءِ؛ حَلَّتْ، فَبَنَى بِهَا، ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطَعٍ صَغِيرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آذِنْ مَنْ حَوْلَكَ»، فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ، ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى المَدِينَةِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُحَوِّي لَهَا وَرَاءَهُ بِعَبَاءَةٍ، ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ، فَتَضَعُ صَفِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ، فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى المَدِينَةِ؛ نَظَرَ إِلَى أُحُدٍ فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى المَدِينَةِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا بِمِثْلِ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ؛ بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدِّهِمْ وَصَاعِهِمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ): هو يعقوب بن عبد الرَّحمن القاريُّ المدنيُّ، نزل الإسكندريَّة، عن زيدِ بن

أسلمَ وسهيلِ بنِ أبي صالح، وعنه: قتيبةُ ويحيى ابنُ بُكَير، مات سنة (١٨١هـ)، أخرج له الجماعة [سوى ابن ماجه]، وثَّقه ابنُ مَعِين(١).

تنبيهٌ: هذا غير يعقوب بن عبد الرَّحمن الجصَّاص الدَّعَّاء الواعظ، هذا له جزآن معروفان، وهو يروي عنِ ابنِ عرفة وحفص الرَّبَاليِّ، وعنه: الدَّارقطنيُّ، وابن جُمَيع الصَّيْداويُّ، قال الخطيبُ: (في حديثه وَهَمٌ كثير)، مات سنة (٣٣١هـ)، وقال الحافظ أبو مُحَمَّد الحسن ابن غُلَامِ الزُّهريِّ: (ليس بالمرضيِّ)(٢).

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هو عمرو بن أبي عمرو، مولى المطَّلب بن عبد الله بن حنطب.

قوله: (قَالَ لأَبِي طَلْحَةَ): تَقَدَّم أنَّه زيدُ بنُ سهلٍ، الصَّحابيُّ المشهورُ، وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٣٧١].

قوله: (غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ): (الغلام): يُقال للصبيِّ من حين يولد إلى أن يبلغ: غلامٌ، وتصغيره: غُلَيِّم، وجمعُه: غِلمان، وأُغيلمة: تصغيرٌ، ويُقال أيضًا للرجل المستحكم القوَّة: غلامٌ، قاله ابنُ قُرْقُول(٣)، والمراد هنا الأوَّل، وقد تَقَدَّم الكلام في (الغلام) فيما مضى[ح١١٧].

قوله: (يَخْدُمُنِي): هو مجزومٌ جوابُ الأمرِ، ويجوزُ رفعُهُ(٤).

قوله: (حَتَّى أَخْرُجَ إِلَى خَيْبَرَ): قد يتوَّهم من هذا متوهِّمٌ أنَّه إنَّما بَدَأَ(٥) الخدمة من عام خيبر، وقد(٦) قَدَّمتُ أنَّها كانت في آخر السادسة(٧) أو في أوَّل السابعة[ح٢٠٩]، ويعارضه قولُه: (خدَمتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشرَ سنين)[خ٥١٦٦، م٢٣٠٩]؛ يعني: مدَّة إقامته بالمدينة، ولعلَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أراد غلامًا آخرَ يخدُمه في السفر، فجاء أبو طلحة عمُّ أنسٍ زوجُ أمِّه بأنسٍ، فقال: (هذا يخدُمك)، فخدمه مستمرًّا، والله أعلم.

قوله: (وَأَنَا غُلَامٌ رَاهَقْتُ الحُلُمَ): كأنَّ أنسًا -والله أعلم- تأخَّر احتلامُه؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لمَّا قدم المدينة؛ كان لأنسٍ عشرُ سنين، وقد قَدَّمتُ متى كانت خيبر، والمراد بالاحتلام: البلوغ، لا السِّنُّ(٨)، والله أعلم.

---

(١) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (١٧١/٣)، «تهذيب الكمال» (٣٤٨/٣٢)، «تذهيب التهذيب» (١٢٥/١٠).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (٢٩٤/١٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٥٣/٤).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٤٩/٥).

(٤) الرفع رواية «اليونينيَّة»، وضبط في (ق) بالجزم والرفع معًا.

(٥) (بدأ): ليست في النسختين، وأضيفت لاستقامة العبارة.

(٦) (قد): سقط من (ب).

(٧) زيد في (ب): (من الهجرة).

(٨) في النسخ: (والمراد بالبلوغ: الاحتلام، لا السِّنُّ)، وكأنَّ في العبارة قلبًا، ومراده أنَّ معنى قوله: (راهقت الحلم): أنَّه قارب البلوغ لا أدركه، والله أعلم.

قوله: (مِنَ الهَمِّ وَالحَزَنِ): (الحَزَن) و(الحُزْن) لغتان[١]، قال ابنُ قُرْقُول: (قيل: هما بمعنًى واحدٍ؛ وهو تحسُّرُ القلب وشغلُه بالفكر والتأسُّف على ما فات من الدنيا، وقيل: هو شغل القلب وفكرته فيما يخاف ويُرجى في المستقبل من غنًى أو فقرٍ، وغير ذلك من الحوادث الطارئة المتوقَّعة، وقيل: الحَزَن: على ما فات، والهمُّ: على ما هو آتٍ، استعاذ ﷺ من ذلك كلِّه؛ لأنَّ مقامَه أسنى، ومنزلته في التوكُّل أعلى من أن يحزنه أو يهمَّه شيءٌ من أمور الدنيا، ويُقال: حزنني وأحزنني لغتان، وحَزِنَ، وحَزُنَ، وقال أبو حاتم: «أحزنني» في الماضي، [وَ«يَحْزُنني» في المستقبل، بفتح الياء؛ يعني: أنَّ الثلاثيَّ يُستعمَل في المستقبل، والرُّباعيَّ في الماضي][٢]، والأوَّلُ أشهرُ، وقد قُرئ بـ«أحزنه» و«حزنه»[٣])[مطالع٢/٢٦٨].

قوله: (وَالبُخْلِ): (البُخْل) و(البَخَلُ) لُغتان معروفتان.

قوله: (وَالجُبْنِ): تَقَدَّم أنَّه ضدُّ الشجاعة، ويقال: جُبْن وجُبُنٌ؛ لُغَتان[قبل ح٢٨٢٠].

قوله: (وَضَلَعِ الدَّيْنِ): هو بفتح الضاد المعجمة واللَّام، وبالعين المهملة، وهو شدَّته وثقل حمله، قال ابن قُرْقُول: (ورُويَ عن الأَصيليِّ في موضع بالظاء، ووهَّمه بعضُهم، والذي حكى[٤] بالضاد)[المطالع٤/٣٤١][٥].

قوله: (ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ): (ذُكِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(جمالُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(صفيَّة): أمُّ المؤمنين بنت حُيَيٍّ؛ بضَمِّ الحاء المهملة وكسرها، وفتح الياء المثنَّاة تحت، ثمَّ مثلها مشدَّدة، وحييٌّ قُتِل على يهوديَّته في بني قريظة، و(أَخْطَب): بفتح الهمزة، ثمَّ خاء معجمة ساكنة، ثمَّ طاء مهملة مفتوحة، ثمَّ موحَّدة، تَقَدَّم.

قوله: (وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا): (قُتِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(زوجُها): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وهو كنانة بن[٦] الربيع بن أبي الحُقَيْق، تَقَدَّم[ح٢٢٣٥].

قوله: (سَدِّ الصَّهْبَاءِ): (سَدّ)؛ بفتح السين وضمِّها، وتشديد الدال، المهملتين: جبلها، ويُقال:

---

(١) (الحَزَن والحُزْن لغتان): سقط من (ب) و(ت)، وجاء في هامش (أ) بلا إشارة، ولعلَّ موضعه هنا.

(٢) ما بين معقوفين مستدرك من «المطالع».

(٣) قرأ نافعٌ وحده بضمِّ الياء وكسر الزَّاي في كلِّ القرآن إلَّا في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، وقرأ الباقون في جميع القرآن بفتح الياء وضمِّ الزاي، انظر «الحجَّة» (٣/٩٩)، «حجَّة القراءات» (ص١٨١).

(٤) زيد في النسخ: (ابن العربيِّ)، والمثبت من «المشارق» و«المطالع».

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢٠٠).

(٦) (بن): سقط من (ب).

[٣٦٨/١ب] ما كان خلقةً؛ فهو بالضَّمِّ[١]، و(الصَّهْباء): بفتح الصاد/ المهملة، ثمَّ هاء ساكنة، ثمَّ موحَّدة، ثمَّ همزة ممدودة، وهي على رَوْحة من خيبر.

تنبيهٌ: تَقَدَّم (سدُّ الرَّوحاء) في (البيوع)[ح٢٢٣٥]، وهو غلطٌ، والله أعلم.

قوله: (حَلَّتْ) أي: طهرت من حيضها.

قوله: (فَبَنَى بِهَا): يُقال: بنى بأهله، وبنى على أهله، وأنكر يعقوبُ: (بنى بها)، ونسبه إلى العامَّة[٢]، وقد رأيتَ مَن تكلَّم به، فهو حجَّةٌ على يعقوب، وكذا غيره من الأحاديث؛ كقوله: (وبنى بها وهو مُحرِمٌ[٣]) في قصَّة ميمونة، وغير ذلك، وأصل (بنى عليها[٤]): أنَّهم كانوا إذا أراد أحدُهم الدخولَ على أهله؛ رفع قبَّةً أو بناءً يحُلَّان فيه[٥].

قوله: (ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا): هو بفتح الحاء، وإسكان المثنَّاة تحت، ثمَّ سين، مهملتين، وقد تَقَدَّم ما هو[ح٣٧١].

قوله: (فِي نِطَعٍ): تَقَدَّم ما فيه من اللُّغَات، وأنَّ أفصحَهنَّ كسرُ النون وفتحُ الطاء[ح٣٧١].

قوله: (آذِنْ مَنْ حَوْلَكَ): (آذِن): هو بمدِّ الهمزة، وكسر الذال المعجمة، أي: أَعلِم.

قوله: (فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَتَهُ[٦]): (وليمتَه): بالنصب خبر (كانت)، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (يُحَوِّي لَهَا): هو بضَمِّ المثنَّاة تحت، وفتح المهملة، وتشديد الواو المكسورة، ثمَّ ياء، قال ابن قُرْقُول: («يُحَوِّي لها»: كذا روينَاه، وذكره ثابتٌ والخطَّابيُّ: «يَحْوِي»، ورويناه كذلك عن بعض رواة «البخاريِّ»، وكلاهما صحيحٌ، وهو أن يجعل لها حَوِيَّة؛ وهو كِساءٌ محشوٌّ بليْفٍ يُدار حولَ سَنام الرَّاحلة، وهو مَرْكبٌ من مراكب النساء، وقد رواه ثابتٌ: «فيُحَوِّل»؛ باللَّام، وفسَّره: يُصلِح لها عليه مركبًا)[مطالع٢/٣٦٧].

قوله: (هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّ الصحيحَ أنَّه حقيقةٌ[ح٢٨٨٩]، خلق الله

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٨٨).

(٢) انظر «إصلاح المنطق» (ص٣٠٦).

(٣) كذا تبعًا لـ«المطالع»، وإنَّما بنى صلى الله عليه وسلم على ميمونة رضي الله عنها وهو حلالٌ بلا خلافٍ، كما أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٤٢٥٨)، وانظر الكلام على ذلك في التعليق على الحديث (١٨٣٧).

(٤) في (ب): (بها).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٠٤).

(٦) هكذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَلِيمَةَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم).

فيه الحبَّ، وسيأتي مُطوَّلًا[بعدح٤٠٨٢].

قوله: (مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا): تَقَدَّم أنَّ (اللَّابة) -بغير همز-: الحَرَّةُ، والحَرَّة: أرضٌ تركبها حجارةٌ سُوْدٌ[ح١٨٦٩].

## ٧٥- بابُ رُكُوبِ البَحْرِ

٢٨٩٤- ٢٨٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ حَرَامٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا فِي بَيْتِهَا، فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يُضْحِكُكَ؟ قَالَ: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ البَحْرَ كَالمُلُوكِ عَلَى الأَسِرَّةِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتِ مَعَهُمْ»، ثُمَّ نَامَ، فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَيَقُولُ: «أَنْتِ مِنَ الأَوَّلِينَ»، فَتَزَوَّجَ بِهَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَخَرَجَ بِهَا إِلَى الغَزْوِ، فَلَمَّا رَجَعَتْ؛ قُرِّبَتْ دَابَّةٌ لِتَرْكَبَهَا، فَوَقَعَتْ فَانْدَقَّتْ عُنُقُهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عارمٌ، وهو بعيدٌ مِن العرامة، والعارم: الشِّرِّير أو الشَّرِس.

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد الأنصاريُّ، تَقَدَّم، وكذا تَقَدَّم (مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ): أنَّه بفتح الحاء، وتشديد الموحَّدة، وتَقَدَّم[ح٥٧٤] مَن يقال له: (حَبَّان)؛ بالفتح، و(حِبَّان)؛ بالكسر، في «البخاريِّ» و«مسلم»، و«المُوَطَّأ»، والله أعلم، وكذا تَقَدَّم (أُمُّ حَرَامٍ): أنَّها بالراء، وأنَّ اسمها الغميصاء أو الرُّميصاء، وقَدَّمتُ بعضَ ترجمتِها، وأين تُوُفِّيَت، ومتى تُوُفِّيَت رضي الله عنها[ح٢٧٨٨].

قوله: (قَالَ يَوْمًا فِي بَيْتِهَا): هو من القيلولة، لا من القول.

قوله: (فَتَزَوَّجَ بِهَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ): تَقَدَّم الكلام عليه في الورقة التي قبل هذه بورقتين(١)؛ فانظره[ح٢٨٧٧]، وكذا (قُرِّبَتْ دَابَّةٌ لِتَرْكَبَهَا): أنَّها كانت بغلةً[ح٢٧٨٨].

## ٧٦- بابُ مَنِ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الحَرْبِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ لِي قَيْصَرُ: سَأَلْتُكَ: آشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَزَعَمْتَ: ضُعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ.

---

(١) في (ب): (بثلاث أوراق).

قوله: (**أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ**): تَقَدَّم غير مرَّةٍ -ومنها في أوَّل هذا التَّعليق- أنَّه صخرُ بن حرب بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مَناف[ح٧].

قوله: (**قَالَ لِي قَيْصَرُ**): تَقَدَّم أنَّه(١) لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الروم في أوَّل هذا التَّعليق، وهو(٢) هرقل، وتَقَدَّم (هرقل) بلُغتَيه[ح٧].

**٢٨٩٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: رَأَى سَعْدٌ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضُعَفَائِكُمْ؟!».**

قوله: (**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ طَلْحَةَ**): أمَّا (مُحمَّد بن طلحة)؛ فهو ابن مُصَرِّف، يروي عن أبيه وطائفةٍ، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ، وسليمانُ بنُ حربٍ، وابنُ الجَعْد، قال النَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)[الضعفاء٢٣٤]، قال ابنُ مَعِين: (يُتَّقى حديثُه)، وقال مرَّةً: (ضعيف)(٣)، وقال أبو زرعة وغيرُه: (صدوقٌ)[الجرح والتعديل٧/٢٩٢]، تُوُفِّيَ سنة (١٦٧هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه، وله ترجمةٌ في «الميزان»(٤)، وأمَّا والده (طلحة) ابن مُصَرِّف بن عمرو اليَاميُّ، أحد أئمَّة الكوفة، عن عبدِ الله ابنِ أبي أوفى، وأنسٍ، ومُرَّةَ الطَّيِّبِ، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُه مُحَمَّدٌ، ومِسْعَر، وشعبةُ، وخَلْقٌ، وثَّقوه، وقال ابنُ إدريس: (كان(٥) يسمُّونه سيِّدَ القرَّاء)، مات سنة (١١٢هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو حاتم(٦).

قوله: (**عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: رَأَى سَعْدٌ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ**) إلى آخر الحديث: أمَّا (مصعب بن سعد)؛ فهو ابن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهَيب، و(سعدٌ): أحدُ العشرة، وهذا ظاهرٌ، يكنى مصعب أبو(٧) زُرارة، مدنيٌّ، عن أبيه، وعليٍّ، وطلحةَ، وعنه: عَمرُو بنُ مُرَّةَ وأبو إسحاق، نزل الكوفة، تُوُفِّيَ سنة (١٠٣هـ)، أخرج له الجماعة، قال ابن سعد: (ثقةٌ، كثيرُ الحديث)(٨).

---

(١) في (أ): (أن).

(٢) في (ب): (واسمه).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٩٦)، «الجرح والتعديل» (٧/٢٩٢).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/٥٨٧) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٤١٧)، «تذهيب التهذيب» (٨/١٤٥).

(٥) في (ب): (كانوا).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٤٧٤)، «تهذيب الكمال» (١٣/٤٣٣).

(٧) هكذا في النسخ: (أبو)، ويصح على الحكاية.

(٨) «الطبقات الكبرى» (٧/١٦٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٤)، «الكاشف» (٣/١٢٩).

وهذا الحديثُ مرسلٌ؛ لأنَّ مصعبًا تابعيٌّ حكى واقعةً لم يدركها، ولو أدركها؛ لكان يكون صحابيًّا، قال النَّوويُّ في «رياضه»: (وقد وصل هذا الحديثَ أبو بكر البَرقانيُّ في «صحيحه»، فقال: «عن مصعب بن سعد، عن أبيه») انتهى[1]، ولا حاجةَ إلى عزوه للبَرقانيِّ؛ فهو في «النَّسائيِّ الصغير» في (الجهاد)، بوَّب عليه النَّسائيُّ: (الاستنصار بالضعيف). انتهى[س٦/٤٥]، وأنا أعجبُ من دخول هذا على «البخاريِّ» وهو ظاهرُ الإرسال[2].

وفي «النَّسائيِّ»: «بصومهم، وصلاتهم، ودعائهم» انتهى[3]، وتأويل ذلك: أنَّ عبادَة الضعفاء ودعاءَهم أشدُّ إخلاصًا، وأكثرُ خشوعًا؛ لخلوِّ قلوبهم من التعلُّق بزُخْرف الدنيا وزينتها، وصفاءِ ضمائرهم ممَّا يقطعهم عن الله تعالى، فجعلوا همَّهم همًّا واحدًا، فزكت أعمالُهم، وأُجيبَ دعاؤهم، والله أعلم[4].

قوله: (هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ): هما مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما.

**٢٨٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ: فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ: فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ صَاحِبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ».**

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو فيما يظهر أنَّه المُسنَديُّ، وتقدَّم في (الجمعة) ما يؤيِّده[ح٨٩٩].

قوله: (عَنْ[5] سُفْيَانَ): تقدَّم أنَّه ابنُ عُيينة[6]، و(عَمْرو): هو ابنُ دِينارٍ، و(جَابِر): هو ابنُ عبدِ الله بن عمرو بن حَرَام الأنصاريُّ الصَّحابيُّ، و(أَبُو سَعِيدٍ): هو سَعْد بن مالك بن سِنان الخُدْريُّ؛ فاعلمه/. [١/٣٦٩أ]

قوله: (يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ): (الفِئَام): بكسر الفاء، ثمَّ همزة مفتوحة، قال ابن قُرْقُول: (أي: جماعةٌ، وقيل: الطائفة، وقال ثابتٌ: مأخوذ من الفئام؛ وهو كالقطعة من الشيء، وقال بعضهم: بفتح

(١) انظر «رياض الصالحين» (ص٦٧).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٦/١٠٤): (صورةُ هذا السِّياق مرسلٌ...، لكن هو محمولٌ على أنَّه سمع ذلك من أبيه).

(٣) كذا تبعًا لـ«التوضيح» (١٧/٦٠٥)، ولفظ «سنن النسائيِّ» (٦/٤٥): (بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم).

(٤) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٩٠)، «التوضيح» (١٧/٦٠٥).

(٥) كذا في النسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٦) زيد في (أ): (أعلاه)، وإنَّما تقدَّم في كلامٍ مضروب عليه.

الفاء، حكاه الخليل، وهي رواية القابسيِّ، وأدخله صاحب «العين» في الياء بغير همز، وغيرُه بهمزٍ، وفي المهموز ذكره الهرويُّ، وكذا قُيِّد عن أبي ذرٍّ، وحكى الخطَّابيُّ أنَّ بعضهم رواه بفتح الفاء، وشدِّ الياء، وهو غلطٌ). انتهى[١].

قوله: (فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ): وكذا الثانية والثالثة؛ كلُّها مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

## ٧٧- بابٌ لَا يَقُولُ: فُلَانٌ شَهِيدٌ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ».

قوله: (بِمَنْ يُكْلَمُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: يُجرَح، وقد[٢] تَقَدَّم الكلام على[٣] (الكَلْم)[ح٢٣٧].

٢٨٩٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْتَقَى هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاقْتَتَلُوا، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى عَسْكَرِهِ، وَمَالَ الآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلٌ لَا يَدَعُ لَهُمْ شَاذَّةً وَلَا فَاذَّةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ، فَقَالَ: مَا أَجْزَأَ مِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأَ فُلَانٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا صَاحِبُهُ، قَالَ: فَخَرَجَ مَعَهُ، كُلَّمَا وَقَفَ؛ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ؛ أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ: فَجُرِحَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالأَرْضِ وَذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَى سَيْفِهِ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ آنِفًا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَاكَ، فَقُلْتُ: أَنَا لَكُمْ بِهِ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ، ثُمَّ جُرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ فِي الأَرْضِ وَذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّه سَلَمَةُ بنُ دِينار.

قوله: (الْتَقَى هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاقْتَتَلُوا): وذكر فيها قصَّة قزمان، وهذا كان في أُحُد، وذكرها البخاريُّ

---

(١) «مطالع الأنوار» (١٨٦/٥)، وانظر «العين» (٤٠٥/٨)، «إصلاح غلط المحدِّثين» (ص٣٢-٣٣).

(٢) (قد): سقط من (ب).

(٣) زيد في (ب): (الجرح).

في خيبر[ح٤٢٠٢]، واختُلف عندهما؛ هل هي حنين أو خيبر، قال ابنُ قُرْقُول: («حُنينًا»: كذا لجميع رواة «مسلم»[م١١١] وبعضِ رواة «البخاريِّ»[ح٣٠٦٢، ٤٢٠٤] من طريق يونس، عن الزُّهريِّ، وكذا للمروزيِّ، وصوابه: «خيبر») انتهى[مطالع٢/٣١٨]، وسأذكره مُطوَّلًا من عند ابنِ قُرْقُول(١)، وكذا صوَّبه القاضي(٢)، كما حكاه النَّوويُّ عنه(٣)، والذي ظهر لي: أنَّه -كما ذكر أهل المغازي- قصَّته في أُحُد(٤)، والتعدُّدُ خلافُ الأصل، وسأذكره مُطوَّلًا في (خيبر)، وأذكر هناك أنَّ الخطيبَ[الأسماء المبهمة٢٧٦] قال: (إنَّها في أُحُد)، والنَّوويَّ أقرَّه على أنَّها في أُحُد(٥)، وأذكر في ذلك حديثًا من «مسند أبي يعلى»: أنَّها في أُحُد(٦)[ح٤٢٠٢].

قوله: (**وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلٌ**) إلى آخره: هذا (الرجل): تَقَدَّم أعلاه أنَّ اسمَه قُزْمان، وهو منافقٌ معدودٌ فيهم، وكنيته أبو الغَيْداق(٧)، وكان قَتْله نفسَه في أُحُد، كما ذكره أهل المغازي(٨)، وسيجيء ذلك في (غزوة خيبر) كما ذكره في «البخاريِّ»[ح٤٢٠٢]، وسأذكر مَن نُبِزَ بنفاقٍ في (سورة المنافقين) مرتَّبين على حروف المعجم[قبل ح٤٩٠٠]، وقد قال ابنُ عبَّاسٍ: (كان المنافقون من الرجال ثلاثَ مئةٍ، ومن النساء مئةً وسبعين)(٩).

تنبيهٌ: المنافقون كلُّهم كانوا مشايخَ غير واحدٍ منهم؛ وهو قيس بن عمرو بن سهل؛ فإنَّه شابٌّ، والله أعلم(١٠).

قوله: (**لَا يَدَعُ لَهُمْ شَاذَّةً وَلَا فَاذَّةً**): (الشذوذ): الانفراد، و(الفاذَّة): الفردة، وهي بمعنى الشاذَّة؛ ومعناه: لا يَدَع لهم من الناس أحدًا ولا مَن فذَّ وشذَّ، أي: انفرد، أي: لا يَدَع نفسًا إلَّا قتلها واستقصاها، قال ابنُ الأنباريِّ: (يُقال: ما يدع فلانٌ شاذًّا ولا فاذًّا؛ إذا كان شجاعًا لا يَلقى أحدًا إلَّا قتله)(١١).

---

(١) لم يذكره، وانظر «مطالع الأنوار» (٢/٣١٨-٣١٩).

(٢) انظر «إكمال المُعلِم» (١/٣٩٣).

(٣) انظر «شرح مسلم» (٢/٣٠٤).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٩٨-٩٩).

(٥) انظر «الإشارات» (ص٥٥٩).

(٦) «مسند أبي يعلى» (٧٥٤٤)، وسيأتي الكلام عليه في الحديث (٤٢٠٢).

(٧) انظر «الإصابة» (٣/٢٣٥).

(٨) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٩٨-٩٩).

(٩) انظر «كشف المشكل» (١/١٩٠).

(١٠) انظر «عيون الأثر» (١/٣٣٨).

(١١) كذا عزا هذا القولَ لابنِ الأنباريِّ تبعًا لـ«مطالع الأنوار» (٥/٢٠٧)، وعزاه القاضي في «المشارق» (٢/٣٦٣)=

قوله: (**كَمَا أَجْزَأَ**): هو بهمزة مفتوحة في آخره، وهذا ظاهرٌ، وكذا[(١)] الثانية.

قوله: (**أَمَا إِنَّهُ**): (أَمَا): بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، و(إنَّه): بكسر الهمزة، وقد تَقَدَّم أنَّ (أَمَا) للاستفتاح؛ كـ(أَلَا)، وإذا كان كذلك؛ فإنَّ (إنَّ) مكسورةٌ بعدها[ح٧٠].

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ**): هذا (الرجل): قال ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ: (إنَّه أَكْثَم بن الجَوْن، ويُقال: أَكْثَم بن أبي الجَوْن)، وذكر مستندَه من «أُسْد الغابة»[(٢)].

قوله: (**فَجُرِحَ الرَّجُلُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(الرَّجلُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالأَرْضِ وَذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ**): وسيأتي: (فانتزع أسهمًا[(٣)] من كنانته، فنحر بها نفسه)[ح٤٢٠٣]، وفي «سيرة ابن إسحاق»: أنَّه أخذ سهمًا من كنانته، فقطع به رواهش يده، فقتل نفسه. انتهى[(٤)]، وكأنَّه فعل الثلاثة، و(الرواهش): عروقٌ باطن الذِّراع[(٥)]، وسيجيء ذلك أيضًا في (خيبر) حيث ذكر قصَّتَه البخاريُّ[ح٤٢٠٢]، والله أعلم.

قوله: (آنِفًا): تَقَدَّم أنَّه بالمدِّ والقصر، وهما قراءتان في السبع[(٦)]، ومعناه: الساعة[ح٧].

قوله: (**فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ**[(٧)]): (الناسُ): مَرْفوعٌ فاعل.

قوله: (**فِيمَا يَبْدُو**) أي: يظهر، وهو معتلٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا، وكذا الثانية بعدها.

٧٨- بابُ التَّحْرِيضِ عَلَى الرَّمْيِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]

٢٨٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ ابْنَ الأَكْوَعِ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ **عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَنْتَضِلُونَ**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

---

= وابنُ منظور في «لسان العرب» مادة (شذذ) لابن الأعرابيِّ.

(١) زيد في (ب): (في).

(٢) انظر «أُسْد الغابة» (١٥٦/١)، «الإفهام» (ص٢٧٩).

(٣) في (ب): (سهمًا).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (١٣٩/٢).

(٥) انظر «الصحاح» مادة (رهش).

(٦) رُوِي القصرُ عن البزِّيِّ بخُلفٍ عن ابن كثير، وقد ذكر القراءتين ابن مجاهد في «السبعة» (ص٦٠٠)، وانظر «الحجة» (١٩٠/٦، ١٩٢)، «الكامل» (ص٤٠١)، «النشر» (٢٧٩/٢).

(٧) في (ق): (ذاك).

«ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، ارْمُوا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ»، قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ؟» قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْمُوا، وَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ».

قوله: (عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ) إلى آخره: استُدلَّ بهذا على أنَّ قحطان من ولد إسماعيل ﷺ؛ لأنَّه قال: (مِنْ أَسْلَمَ... بَنِي إِسْمَاعِيلَ)، و(أَسْلَمُ): هو ابن أفصى، أخوه خزاعة، وهم بنو حارثة بن ثعلبة ابن عمرو بن عامر، وهم من سبأ بن يشجُبَ بن يعرُبَ بن قحطان، قال السُّهيليُّ: (ولا حجَّة عندي في هذا الحديث لأهل هذا القول؛ لأنَّ اليمن لو كانت من[1] إسماعيل -مع أنَّ عدنان كلَّها من إسماعيل بلا شكٍّ-؛ لم يكن لتخصيص هؤلاء القوم بالنسب إلى إسماعيلَ معنًى؛ لأنَّ غيرَهم من العرب أيضًا أبوهم إسماعيل، ولكن في الحديث دليلٌ -والله أعلم- أنَّ خزاعة من بني قَمَعَة أخي مُدْرِكَةَ بن إلياس ابن مُضَر، كما سيأتي بيانُه[2] في هذا الكتاب -يعني: «روضه»- عند حديث عمرو بن لُحَيٍّ إن شاء الله تعالى، وكذلك قول أبي هريرة: «هي أُمُّكم يا بني ماء السماء»[خ٣٣٥٨، م٢٣٧١]؛ يعني: هاجر، يحتمل أن يكون تأوَّل في قحطان ما تأوَّله غيره، ويحتمل أن يكون نسبهم إلى ماء السماء على زعمهم، فإنَّهم ينتسبون إليه؛ كما يُنسَب كثيرٌ من قبائل العرب إلى حاضنتهم وإلى رابِّهم، أي: زوج أمِّهم، كما سيأتي بيانه في قُضَاعة إن شاء الله تعالى)[الروض١/١٩]، وقال في المكان المذكور وذكر عَمرو ابن لُحيٍّ بن قَمَعة بن إلياس: (وقد تَقَدَّم في نسب خزاعة وأسلم أنَّهما ابنا حارثة بن ثعلبة، وأنَّ ربيعة ابن حارثة هو أبو خزاعة، وقول النَّبيِّ ﷺ لأسلم: «ارموا بني إسماعيل، فإنَّ أباكم كان راميًا» هو معارِضٌ [لحديث] أكثم بن الجَوْن في الظاهر، إلَّا أنَّ بعض أهل النسب ذكر أنَّ [لُحَيًّا والدَ][3] عمرو بن لُحَيٍّ كان حارثة قد خلف على أمِّه بعد أن آمتْ[4] من قَمَعة ولُحَيٌّ صغيرٌ، ولُحَيٌّ هو ربيعة، فتبنَّاه حارثة[5] وانتسب إليه، فيكون النسب/ صحيحًا بالوجهين جميعًا؛ إلى حارثة بالتبنِّي، وإلى [١/٣٦٩ب] قمعة بالولادة، وكذلك أسلم بن أفصى بن حارثة، وإنَّه أخو خُزاعة، والقول فيه كالقول في خُزاعة،

(١) في (ب): (مع)، ولعلَّه سبق قلم.

(٢) (بيانه): ليس في (ب).

(٣) ما بين معقوفين ليس في النسخ تبعًا لمصدره، والصواب إثباته ليستقيم الكلام.

(٤) ضبطها المصنِّف بتشديد الميم بالقلم، والذي في «لسان العرب» وغيره مادة (أيم): (آمَت)؛ بتخفيف الميم.

(٥) في النسخ: (فتبنا حارثةَ)، والمثبت من مصدره.

وقيل في أسلم بن أفصى بن حارثة(١): إنَّهم من بني(٢) أبي حارثة بن عامر، لا من بني حارثة، فعلى هذا؛ لا يكون في الحديث حجَّةٌ لمن نسب(٣) قحطان إلى إسماعيل، والله أعلم) إلى آخر كلامه. انتهى[الروض ١٠/١].

قوله: (يَنْتَضِلُونَ): هو بالنون الساكنة، ثمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ ضاد معجمة مكسورة، أي: يرمون بأَسْهُمٍ.

قوله: (ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ): (ارم): همزه همزة وصلٍ، فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتَها(٤)، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ): قال(٥) بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (لم أرَ تعيينَ البطن المذكور، إلَّا أنَّ في رواية أخرى: «وأنا مع بني الأدرع»، وقد سُمِّيَ منهم: مِحْجَن وسَلَمة، والأدرع لقبٌ، واسمه ذكوان، وعند ابن إسحاق في «المغازي» عن سفيانَ بنِ فروة الأسلميِّ، عن أشياخٍ من قومه من الصَّحابة قالوا: مرَّ رسول الله ﷺ ونحن نتناضل، فبينا(٦) مِحْجَن يناضل رجلًا منَّا، فقال: «ارموا»، فألقى نضلةُ قوسَه من يده وقال: والله؛ لا أرمي مع محجن وأنت معه، قال: «ارموا وأنا معكم كلِّكم»، وعُرِف بهذا تسميةُ القائل: كيف نرمي؟؛ وهو نضلة الأسلميُّ، ويحتمل أن يكون هو أبا برزة؛ فإنَّ اسمَه نضلةُ بن عُبَيد، وفي «الطبرانيِّ» من حديث حمزةَ بنِ عَمرٍو الأسلميِّ في هذا الحديث: «وأنا مع مِحْجَن بن الأدرع»[طب ٣/١٥٨]). انتهى[هُدى ٣٠٦].

وقال ابن قُرْقُول: (كذا جاء في أكثر الروايات والأحاديث -يعني: «وأنا مع بني فلان»- وجاء في «باب ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَ﴾ [مريم: ٥٤]»: «وأنا مع ابن فلان»[ح ٣٣٧٣]، كذا للقابسيِّ وأبي ذرٍّ، ولغيرهما(٧) كما تَقَدَّم، [قيل]: والصَّواب روايةُ القابسيِّ وأبي ذرٍّ؛ لأنَّه جاء في الحديث الآخر: «وأنا مع ابن الأدرع»(٨)، قال عياض: بل الصَّواب رواية الكافَّة، وهو المرويُّ بغير خلاف في غير هذا الباب،

(١) هكذا زيد في النسخ: (بن حارثة)، ولعلَّ حذفها هنا أولى.

(٢) (حارثة: إنَّهم من بني): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (ينسب).

(٤) يعني: (ارم)، أمَّا (ارموا)؛ فإن ابتدأت بها؛ ضممتها.

(٥) زيد في (ب): (ابن قُرْقُول: كذا جاء في كلام)، ولعلَّه سبق قلم.

(٦) في (ب): (فبينما).

(٧) في النسخ تبعًا لمصدره: (ولغيره)، والمثبت من «المشارق».

(٨) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦١١٩)، وعنه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٤٦٩٥)، والحاكمُ في «المستدرك» (٩٤/٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولقولهم: كيف نرمي وأنت معهم؟[المشارق١/٢٢٢]) انتهى[مطالع١/٥٠٧].

اعلم أنَّ أبا عمر في «الاستيعاب» سمَّى ابنَ الأدرع مِحْجَنًا، وذكره في الأسماء(١)، وقال(٢) الذهبيُّ في «تجريده»[التجريد٢/٣١٢] في الأبناء: (ابن الأدرع الذي قال النَّبيُّ ﷺ: «وأنا مع ابن الأدرع»: اسمه سَلمة، أو مِحْجن)، وعلَّم عليه علامة(٣) «المسند»، وقد راجعتُ «رجال المسند» للحسينيِّ، فرأيته قال ما لفظه: (قال: كنت أحرس النَّبيَّ ﷺ ذات ليلة، فخرج لحاجته... فذكر قصَّة ذي البِجَادَين[حم ١٨٩٧١])[الإكمال٥٦٥]، ولم يذكره في الأسماء، وذكر الذهبيُّ في الأسماء: (سلمة بن الأدرع، روى عنه زيدُ بن أسلم إن كان متَّصلًا). انتهى[التجريد١/٢٣٠]، وقد حمَّر عليه، فهو عنده تابعيٌّ؛ لأنَّ شرطه كذلك، وذكر في (مِحْجن بن الأدرع الأسلميِّ) قال: (قديم الإسلام، نزل البصرة، واختطَّ مسجدَها(٤)، له أحاديثُ) انتهى[التجريد٢/٥٢]، ومِحْجن هذا له في «أبي داود»، و«النَّسائيِّ»، و«المسند»، و«الأدب المفرد» للبُخاريِّ، قال الذهبيُّ في «تذهيبه»: (مِحْجن بن الأدرع الأسلميُّ الذي قال فيه النَّبيُّ ﷺ: «ارموا وأنا مع ابن الأدرع»، سكن البصرةَ، واختطَّ مسجدَها، روى عنه: حنظلةُ بنُ عليٍّ الأسلميُّ، وعبدُ الله بن شقيق، ورجاءُ ابن أبي رجاء الباهليُّ، يُقال: مات في آخِر خلافة معاوية، له في الكتب حديثان(٥)). انتهى، ورقم عليه:

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٦٧٥).

(٢) في (ب): (وذكر).

(٣) زيد في (ب): (في).

(٤) في (ب): (مساجدها).

(٥) الأوَّل: دخل رسولُ الله ﷺ المسجدَ؛ فإذا هو برجلٍ قد قضى صلاتَه وهو يتشهَّد وهو يقول: اللهمَّ إنِّي أسألك يا الله الأحد الصمد، الذى لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كُفُوًا أحد أن تغفرَ لي ذنوبي، إنَّك أنت الغفورُ الرحيم، قال: فقال ﷺ: «قد غُفِر له، قد غُفِر له»؛ ثلاثًا، أخرجه أبو داود في «سننه» (٩٨٥) والنسائيُّ في «المجتبى» (٣/٥٢)، الثاني: أخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (٣٤١) من طريق رجاء بن أبي رجاء، عن محجن الأسلميِّ ﵁، قال رجاء: أقبلتُ مع مِحْجَن ذات يوم حتَّى انتهينا إلى مسجد أهل البصرة، فإذا بريدة الأسلمي على بابٍ من أبواب المسجد جالسٌ، قال: وكان في المسجد رجلٌ يقال له: سكبة يطيل الصلاة، فلمَّا انتهينا إلى باب المسجد -وعليه بردة- وكان بريدة صاحب مزاحات؛ فقال: يا مِحْجَن؛ أتصلِّي كما يصلِّي سكبة؟ فلم يردَّ عليه مِحْجَن، ورجع، قال: قال مِحْجَن: إنَّ رسولَ الله ﷺ أخذ بيدي، فانطلقنا نمشي حتَّى صعدنا أُحُدًا، فأشرف على المدينة، فقال: «ويل أمها من قرية، يتركها أهلُها كأعمر ما تكون، يأتيها الدجَّال، فيجد على كلِّ بابٍ من أبوابها مَلَكًا، فلا يدخلها»، ثمَّ انحدر حتَّى إذا كنَّا في المسجد؛ رأى رسولُ الله ﷺ رجلًا يصلِّي ويسجد ويركع، فقال لي رسولُ الله ﷺ: «مَن هذا؟»، فأخذت أطريه، فقلت: يا رسول الله؛ هذا فلان، وهذا فلان، فقال: «أمسِك؛ لا تُسْمِعْه فتُهْلِكَه».

(بخ(١)، د، س)[التذهيب٨/٣٨٦]، وقد ذكر غيرُ واحدٍ مِحْجنَ بنَ الأدرع[تهذيب الكمال٢٧/٢٦٧]، ورأيت في «مبهمات» ابنِ شيخِنا الحافظ وليِّ الدين أبي زرعة بن العراقيِّ: («ط» حديث: «ارموا وأنا مع ابن الأدرع»: اسمه بجلمة(٢) بن ذكوان) انتهى(٣)، والطاء علامة ابن طاهر في «مبهماته»[إيضاح الإشكال٨٦]، وقد ذكر ابنُ الجوزيِّ ابنَ الأدرع في «تلقيحه»[ص٢٠١]، وسمَّاه سلمةَ، وسمَّى أباه ذكوانَ، فلعلَّ (بجلمة) تصحيفٌ من (سلمة)، والله أعلم.

قوله: (ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ): (كلِّكم): مجرورٌ، وجرُّه معروفٌ.

تنبيهٌ: في «مستدرك الحاكم» في (كتاب الجهاد): (فلقد رموا عامَّة يومهم ذلك، ثمَّ تفرَّقوا على السَّواء، ما نضل بعضُهم بعضًا)، قال الحاكم: (صحيحٌ)، وأقرَّه عليه الذهبيُّ في «تلخيصه»[ك٢/٩٤].

٢٩٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الغَسِيلِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ حِينَ صَفَفْنَا لِقُرَيْشٍ وَصَفُّوا لَنَا: «إِذَا أَكْثَبُوكُمْ؛ فَعَلَيْكُمْ بِالنَّبْلِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الغَسِيلِ): هو بفتح الغين المعجمة، وكسر السين المهملة، هذا(٤) عبدُ الرَّحمن بنُ سُلَيمان بن [عبد الرحمن بن] عبد الله بن حنظلة؛ وهو الغَسِيل، غسلته الملائكةُ يوم أُحُد رضي الله عنه، وحنظلةُ هو ابنُ أبي عامر عَمرِو بن صيفيِّ بن زيدٍ الأنصاريُّ الأوسيُّ الضُّبَعيُّ، يُعرَف أبو عامرٍ بالراهب في الجاهليَّة، فسمَّاهُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفاسقَ، وقصَّته معروفةٌ(٥)، روى عبدُ الرَّحمن عن المنكدرِ(٦) وحمزةَ ابني(٧) أبي أُسَيد الساعديِّ، ورأى أنسًا وسهلَ بن سعد، وعنه: وكيعٌ، وابن إدريس، وأبو نُعَيم، وجماعةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين(٨)، وقال أيضًا في رواية عثمانَ الدارميِّ عنه: (صُوَيلح)(٩)، وقال

---

(١) في (ب): (ع)، وليس بصحيح.
(٢) كذا تبعًا لبعض نسخ «المستفاد» (٢/٨٣٧)، وفي المطبوع: (بحكمة).
(٣) (انتهى): ليس في (ب).
(٤) زيد في (ب): (هو).
(٥) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٩).
(٦) هكذا في النسخ تبعًا لبعض نسخ «التذهيب»: (المنكدر)، وفي «تهذيب الكمال» و«تذهيبه»: (المنذر).
(٧) في النسخ: (ابن)، والذي في «تذهيب التهذيب»: (ابني) وهو الصحيح.
(٨) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/١٥٨).
(٩) «تاريخ ابن معين» (ص١٣٧).

النَّسائيُ والدارقطنيُ: (ثقةٌ)، وقال النَّسائيُ أيضًا: (ليس بالقويِّ)[(١)]، وقال مرَّةً: (ليس به بأسٌ)، وقال ابنُ عَدِيٍّ: (يُعتَبَر حديثه ويُكتَب)[الكامل٤/٢٨٤]، قال البخاريُّ: (يُقال: مات سنة «١٧١هـ»)[(٢)]، وفيها ورَّخه جماعةٌ، وقال أبو حسَّان الزياديُّ: (سنة «١٧٢هـ»)[(٣)]، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وابنُ ماجه، وله ترجمةٌ في «الميزان»[(٤)].

قوله: (**عَنْ حَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ**): هو بضَمِّ الهمزة، وفتح السين، وقد قيل في والده: أَسِيد؛ بفتح الهمزة، وكسر السين، والأوَّل صُوِّب[(٥)]، و(حمزة) هذا: هو حمزة بن أبي[(٦)] أُسَيد مالكِ بن ربيعة الساعديُّ، عن أبيه، وعنه: ابناه: مالكٌ ويحيى، والزُّهريُّ، وعبد الرَّحمن ابن الغَسِيل، نقلت من خطِّ الحافظ الياسوفيِّ ما لفظه: (قال ابنُ القطَّان: مجهولٌ[(٧)]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»). انتهى، وقد رأيتُه في «ثقات ابنِ حِبَّان»[(٨)]، ولم يذكره الذهبيُّ في «ميزانه»، وكان من حقِّه أن يذكرَه؛ لأنَّه من شرطه، والله أعلم، أخرج لحمزةَ البخاريُّ، وأبو داود، وابنُ ماجه[(٩)].

قوله: (**إِذَا أَكْثَبُوكُمْ؛ فَعَلَيْكُمْ بِالنَّبْلِ**): قال ابن قُرْقُول: (كذا رواه الكافَّة، وهو المعروف، أي: إذا أمكنوكم وقَرُبوا منكم، والكَثَبُ: القربُ، وفسَّره في الحديث في كتاب «أبي داود»: «غَشُوكم»[د٢٦٦٣]، وفسَّره في «البخاريِّ» بـ«أكثروكم»[ح٣٩٨٥]، ولا وجه له ههنا، وتابعه ابن المرابط فقال: «جاؤوكم بكثرةٍ؛ كالكثيب من الرمل»، ورواه القابسيُّ: «أكبثوكم»؛ بتقديم الباء على الثاء المثلَّثة، وهو تصحيفٌ، وفسَّره بعضهم: من الكتيبة[(١٠)]؛ وهي جماعة الخيل والرَّجْل إذا اجتمعوا عليكم، وقيَّده بعضهم: «أكبتوكم»، وزعم أنَّه الصَّواب، وهو الخطأُ المحضُ مِن جهة اللفظ والمعنى، إنَّما يُقال: كبته، لا: أكبته، أي: ردَّه

---

(١) «الكامل في الضعفاء» (٤/٢٨٣).

(٢) هامش «التاريخ الأوسط» (٢/١٣٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٢٥).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٦٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/١٥٤).

(٥) انظر «الإكمال» (١/٧٠)، «مشارق الأنوار» (١/١٦٣)، «تقييد المهمل» (١/٧٣-٧٤).

(٦) (أبي): سقط من (ب).

(٧) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٣/٥٩٣).

(٨) انظر «الثقات» (٤/١٦٨).

(٩) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٣١١).

(١٠) يؤيِّده رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي: (أكتبوكم).

بغيظه). انتهى [المطالع٣/٣٤١](١).

٧٩- باب اللَّهْوِ بِالحِرَابِ وَنَحْوِهَا

٢٩٠١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا الحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ دَخَلَ عُمَرُ، فَأَهْوَى إِلَى الحَصَى، فَحَصَبَهُمْ بِهَا، فَقَالَ: «دَعْهُمْ يَا عُمَرُ».

زَادَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: فِي المَسْجِدِ.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف الصنعانيُّ، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، تَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٨٨٥]، و(مَعْمَر): هو ابنُ راشد، تَقَدَّم أنَّه بسكون العين، وفتح الميمَين، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم، و(ابْن المُسَيَّبِ): هو سعيدٌ، تَقَدَّم أنَّ ياءَ أبيه فيها الفتح والكسر، وأنَّ غيرَ أبيه ممَّن اسمه (المسيَّب) بالفتح(٢) ليس إلَّا/. [١/٣٧٠أ]

قوله: (فَحَصَبَهُمْ) أي: رماهم بالحصباء؛ وهي الحصى الصغارُ.

قوله: (وَزَادَ عَلِيٌّ): وفي نسخة: (وزادنا عليٌّ)، (عليٌّ) هذا: هو عليُّ بن عبد الله، ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، و(عَبْد الرَّزَّاقِ): هو ابنُ(٣) همَّام، و(مَعْمَرٌ): هو ابنُ راشدٍ، وقد تَقَدَّم أنَّ (زاد) مثلُ (قال)، فالظاهر أنَّه أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، كما قالوا في نُظَرائه، والله أعلم.

٨٠- باب المِجَنِّ وَمَنْ تَتَرَّسَ بِتُرْسِ صَاحِبِهِ

قوله: (المِجَنِّ): هو بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون، وهو التُّرْس، والجمع: مَجانُّ؛ بفتح الميم.

فائدةٌ: تَقَدَّم[ح٢٧٣٩] أنَّ رسولَ الله ﷺ كان له ثلاثةُ أتراسٍ: الزَّلوق، وفُتق، وأُهدِيَ له تُرسٌ فيه تمثال عقاب أو كبش، فوضع يده عليه، فأذهب اللهُ التمثالَ(٤).

٢٩٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَتَتَرَّسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِتُرْسٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ

(١) انظر «مشارق الأنوار» (١/٦٦٤).

(٢) (بالفتح): سقط من (ب).

(٣) (ابن): مثبت من (ت).

(٤) انظر «زاد المعاد» (١/١٢٦)، «عيون الأثر» (٢/٤١٦).

حَسَنَ الرَّمْيِ، فَكَانَ إِذَا رَمَى؛ تَشَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ نَبْلِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّم[ح٢٣٧] أنَّ الجيَّانيَّ قال عن أبي عبد الله النَّيسابوريِّ -يعني: الحاكم-: (إنَّه أحمد بن مُحَمَّد بن موسى المروزيُّ، يكنى أبا العبَّاس، ويُلقَّب مردويه(١)، وقال الدَّارقطنيُّ: أحمد بن مُحَمَّد عن ابن المبارك: هو أحمد بن مُحَمَّد بن ثابت، يُعرَف بابن شَبُّويه(٢)). انتهى[التقييد٣/٩٤٨].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه ابنُ المبارك، أحدُ الأعلام، و(الأَوْزَاعِيُّ): تَقَدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، أبو عَمرو، وتَقَدَّم الكلام على نسبته لماذا[ح٧٨]، وكذا(٣) تَقَدَّم الكلام على (أَبِي طَلْحَةَ) زيدِ بن سهل الصَّحابيِّ المشهور، وتَقَدَّم بعضُ ترجمته[ح٣٧١].

قوله: (يَتَتَرَّسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِتُرْسٍ وَاحِدٍ): قال شيخُنا: (قيل: يريد: أنَّ الراميَ لا يُمسِك التُّرس؛ إنَّما يرمي بيديه جميعًا، فيستره النَّبيُّ ﷺ؛ لئلَّا يُرمَى)[التوضيح١٧/٦٢٣]، وهو كلامٌ صحيحٌ.

قوله: (تَشَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ): هو بفتح التاء والشين المعجمة، وفتح الراء المشدَّدة، وهذا ظاهرٌ، أي: تطلَّع.

٢٩٠٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ قَالَ: لَمَّا كُسِرَتْ بَيْضَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ، وَأُدْمِيَ وَجْهُهُ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَخْتَلِفُ بِالْمَاءِ فِي الْمِجَنِّ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُهُ، فَلَمَّا رَأَتِ الدَّمَ يَزِيدُ عَلَى الْمَاءِ كَثْرَةً؛ عَمَدَتْ إِلَى حَصِيرٍ، فَأَحْرَقَتْهَا وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْحِهِ، فَرَقَأَ الدَّمُ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّ اسمه سلَمَةُ بنُ دِينار، وتَقَدَّم مُترجَمًا[قبل ح٣٥٢].

قوله: (لَمَّا كُسِرَتْ بَيْضَةُ النَّبِيِّ ﷺ): (كُسِرت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(بيضةُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، و(البيضة): الخُوذة، وقد تَقَدَّم مَن فعل ذلك به[ح٢٤٣]، وسأذكره أيضًا(٤) قريبًا.

قوله: (وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ): (كُسِرت): أيضًا مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(الرَّباعيَةُ): مرفوعة،

(١) انظر «المدخل إلى الصحيح» (٤/٢١٧).

(٢) انظر «ذكر أسماء التابعين ومَن بعدهم» (١/٦٣).

(٣) (كذا): ليس في (ب).

(٤) (أيضًا): سقط من (ب).

وهي نائبةٌ مناب الفاعل، وهي وزان (الثَّمَانِيَة[١])، وهي السِّنُّ التي بين الثنيَّة والناب، ولم تنكسر من أصلها، وإنَّما ذهب منها فلقة، وكان هذا في أُحُد، وكانت السُّفلى اليمنى، وقد ذكرتُ فيما مضى[ح٢٤٣] أنَّ ابن هشام قال: (وذكر[٢] رُبَيحُ بن عبد الرَّحمن بن أبي سعيد الخُدْريِّ، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدريِّ: أنَّ عتبةَ بنَ أبي وقَّاص رمى رسولَ الله ﷺ يومئذٍ، فكَسَر رَباعِيَته اليمنى السُّفلى، وجَرَح شَفَتَه، وأنَّ عبدَ الله بن شهاب الزُّهريَّ شجَّه في وجهه، وأنَّ ابنَ قَمِئَة جَرح وجنَتَه، فدخلت حَلْقتان من المِغْفَر في وجنته)[السيرة٨٩/٣]، وقد ذكرتُ فيما مضى[ح٢٧٤٥] أنَّ الصحيح أنَّ عتبةَ لم يُسلِم، وأنَّ حاطبَ بن أبي بَلْتَعة قتله بأُحُد، كما رواه الحاكم في «مستدركه»[ك٣٠٠/٣]، وأنَّ عبدَ الله ابن شهابٍ أسلم[٣]، وأنَّ ابن قَمِئَة نطحه تيسٌ، فألقاه من شاهق، فقُتِل على كفره[٤]؛ فراجعه إن شئت، وسيأتي بأطولَ من هذا في (أُحُد) إن شاء الله تعالى[قبل ح٤٠٧٣].

قوله: (إِلَى حَصِيرٍ): تَقَدَّم أنَّ ابنَ القيِّم الحافظَ شمسَ الدين الحنبليَّ قال: (إنَّها بَرديٌّ)[٥][ح٢٤٣].

قوله: (فَرَقَأَ الدَّمُ): (رقأَ): بهمزة مفتوحة في آخره، وهذا ظاهرٌ.

**٢٩٠٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ خَاصَّةً، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالكُرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللهِ.**

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابنُ المدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، أحدُ المبرِّزين في هذا الفنِّ، تَقَدَّم، و(سُفْيَانُ): تَقَدَّم أنَّه ابنُ عُيَينة فيما يظهر؛ وذلك لأنِّي راجعتُ ترجمةَ ابنِ المدينيِّ في «الكمال» و«التذهيب»، فرأيتُهما ذكرا في ترجمته أنَّه أخذ عنِ ابنِ عُيَينة، ولم يذكرا الثوريَّ[٦]، والله أعلم، و(عَمْرو): تَقَدَّم أنَّه ابنُ دِينار، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم، و(مَالِك بْن أَوْس بْنِ الحَدَثَانِ): و(الحَدَثَان): بالحاء

---

(١) في (ب): (اليمانية).

(٢) زيد في النسخ: (لي)، ولا يصحُّ، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٠).

(٤) انظر «عيون الأثر» (٢/٢١-٢٢)، ولم يتقدَّم الكلام على عبد الله بن شهاب ولا على ابن قمئة.

(٥) انظر «زاد المعاد» (٤/٤٥).

(٦) انظر «الكمال» (٧/٣٩٠)، «تذهيب التهذيب» (٧/١٢).

المهملة، وكذا الدال، المفتوحَتَين، وبالثاء المثلَّثة، و(مالك): ذكرت فيه قولَين، والصحيح: أنَّه تابعيٌّ، وقد روى عن العشرة، وقد ذكرتُ فيما مضى أنَّ ابنَ عبدِ البَرِّ ذكر هذا، وأنَّه تابعيٌّ، وأنَّه روى عن العشرة(١)، ولم يذكر في ترجمة قيس بن أبي حازم أنَّه روى عن العشرة(٢)، فعنده مالكٌ فَرْدٌ بهذا الوصف، ونبَّهتُ على أنَّه مَن عدَّ سعيدَ بن المسيِّب أنَّه روى عن العشرة؛ فقد غَلِطَ[ح٥٧، ٢١٣٤].

قوله: (كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ): غزوة بني النضير عند ابن إسحاق في ربيع الأوَّل على رأس خمسة أشهرٍ من وقعة أُحُد(٣)، وقد ذكرتُ تاريخَ وقعة أُحُد[ح١٢٤٤، ١٣٥١]، وسيأتي أيضًا[قبل ح٤٠٤١]، وقال البخاريُّ: (قَالَ الزُّهْرِيُّ [عَنْ عُرْوَةَ]: كَانَتْ عَلَى رَأْسِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْعَةِ بَدْرٍ قَبْلَ أُحُدٍ)[قبل ح٤٠٢٨]، وسيأتي ما فيه في (المغازي) إن شاء الله تعالى[قبل ح٤٠٢٨].

قوله: (مِمَّا لَمْ يُوجِفِ) أي: لم يُؤخَذ بغَلَبَة جيش، وأصله من الإيجاف في السير؛ وهو الإسراع(٤).

قوله: (وَالكُرَاعِ): هو بضَمِّ الكاف، وتخفيف الراء، وبالعين المهملة في آخره، وقد قَدَّمتُ أنَّه اسمٌ جامعٌ للخيل[ح٩٣٢].

٢٩٠٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُفَدِّي رَجُلًا بَعْدَ سَعْدٍ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي».

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، و(سُفْيَانُ): فيما يظهر الثوريُّ، وذلك لأنَّ الحافظ عبد الغنيِّ ذكر في «الكمال» في ترجمة قَبِيصة بن عقبة: أنَّه روى عنِ الثوريِّ، ولم يذكرِ ابنَ عُيَيْنَة(٥)، وراجعتُ «التذهيب»، [فرأيتُه] ذكر أنَّه روى عن سفيان(٦)، وأطلق، فحملتُ المطلَق على المقيَّد، والله أعلم/. [١/٣٧٠ب]

قوله: (سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُفَدِّي رَجُلًا بَعْدَ سَعْدٍ): اعلم أنَّ عليًّا لم يسمع ذلك، وسمعه غيرُه، وذلك لأنَّه فَدَّى الزُّبيرَ بنَ العوَّام، كما في «البخاريِّ» و«مسلم»[ح٣٧٢٠، م٢٤١٦]، وقال

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٦٦٢).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٦١٥).

(٣) كذا تبعًا لـ«عيون الأثر» (٧٣/٢)، وهو من مقول ابنِ هشام في كما في «سيرته» (٢١١/٣).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (١٧٩/٦).

(٥) انظر «الكمال» (١٩٤/٨).

(٦) انظر «تذهيب التهذيب» (٣٩١/٧).

النَّوويُّ: (إنَّه جمعَهما لغيرِهما أيضًا)[شرح مسلم١٥/١٧٩]، ويحتمل أنَّ عليًّا أراد ما ذكره في «شرف المصطفى»: أنَّ سعدًا رمى يوم أُحُد بألفِ سهمٍ، فما منها سهمٌ إلَّا قال له النَّبيُّ ﷺ: «إيهًا سعدُ، فداك أبي وأمِّي»، وقد رأيت في «المستدرك» عن الزُّهريِّ: أنَّ سعدًا رمى يوم أُحُد بألفِ سهمٍ[ك٣/٢٦]، وسأذكر ما حُكم تفديةِ الشخص شخصًا آخَرَ بأبيه، أو بأبيه وأمِّه، في (أُحُد)[ح٤٠٥٥]، وقد ذكرته أيضًا فيما مضى أنَّه جائزٌ[ح٩٧٩]، والله أعلم.

و(سعدٌ) هذا: هو ابن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهَيب، أحدُ العشرة رضي الله عنهم.

قوله: (**يُفَدِّي رَجُلًا**): هو بضَمِّ أوَّله، وفتح ثانيه، وتشديد ثالثه المكسور، أي: يقول له: فداك أبي وأمِّي.

قوله: (**فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي**): قال ابن قُرْقُول: (قال الأصمعيُّ: «الفداء» يُمَدُّ ويُقصَر(١)، وأمَّا المصدر من «فاديت»؛ ممدودٌ لا غير، والفاء في كلِّ ذلك مكسورةٌ، وحكى الفرَّاء: «فَدًى [لك]»؛ مقصورٌ وممدودٌ(٢)، ومفتوحٌ(٣)، و«فَدَاك أبي وأمِّي»: فعلٌ ماضٍ مفتوح الأوَّل، ويكون اسمًا على ما حكاه الفرَّاء). انتهى[مطالع٥/٢٠٤].

## ٨١- بابُ الدَّرَقِ

**٢٩٠٦- ٢٩٠٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي **ابْنُ وَهْبٍ**: قَالَ **عَمْرٌو**: حَدَّثَنِي **أَبُو الأَسْوَدِ**، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ **وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ**، فَاضْطَجَعَ عَلَى الفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ: **مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ** عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعْهُمَا»، **فَلَمَّا غَفَلَ**، **غَمَزْتُهُمَا** فَخَرَجَتَا.

قَالَتْ: وَكَانَ يَوْمًا عِنْدِي يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالدَّرَقِ وَالحِرَابِ، **فَإِمَّا سَأَلْتُ** رَسُولَ اللهِ ﷺ، **وَإِمَّا** قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟» فَقَالَتْ: «تشتهين أن تنظري؟»، فقلت: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ خَدِّي عَلَى

(١) انظر «المخصَّص» (٣/٤٤٢).

(٢) كذا في «المطالع»، والذي حُكِيَ عن الفرَّاء الفتحُ مع القصر فقط، فقال الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١٤/١٤١) عن الفرَّاء: (العربُ تَقْصر الفِداء وتمدُّه، يقال: هذا فِداؤك وفِداك، وربَّما فتحوا الفاء إذا قَصَرُوا فقالوا: فَداك، وقال في موضعٍ آخَرَ: مِن العرب مَن يقول: «فَدًى لك» فيفتح الفاء)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٣٦١)، وقال الجوهريُّ في «الصحاح» مادة (فدى): («الفِداء» إذا كُسِر أوَّله؛ يمدُّ ويُقصَر، وإذا فُتِح؛ فهو مقصورٌ)، ولم أقف على مَن ذكر الفتحَ مع المدِّ.

(٣) انظر «تهذيب اللغة» (١٤/١٤١).

خَدِّهِ، وَيَقُولُ: «دُونكُمْ بَنِي أَرْفِدَةَ»، حَتَّى إِذَا مَلِلْتُ؛ قَالَ: «حَسْبُكِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبِي»

قَالَ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ: فَلَمَّا غَفَلَ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو إسماعيل بنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وتَقَدَّم أنَّ (عَبْدَ اللهِ): هو ابن وَهْبٍ، أحد الأعلام، وأنَّ (عَمرًا): هو ابن الحارث بن يعقوب، أبو أميَّة الأنصاريُّ، أحد الأعلام، وتَقَدَّم (أَبُو الأَسْوَدِ): أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن، يتيم عروة، تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٨٨].

قوله: (وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ): تَقَدَّم أنِّي لا أعرفهما، إلَّا أنَّ في «أربعين أبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ» في التَّصوُّف[الأربعون١٥] -وقد رويتها-: أنَّهما جاريتان لعبد الله بن سلَام، وقد قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (إنَّ إحداهما[1] حمامةُ)، وعزاه لابن أبي الدنيا في كتاب «العيدين»[الإفهام٩٨]، وقَدَّمتُ أنِّي لا أعرف في الصَّحابيَّات أحدًا اسمها حمامةُ إلَّا أمَّ بلال[2][ح٩٤٩].

قوله: (بُعَاثَ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وبالعين المهملة المخفَّفة، وفي آخره ثاء مثلَّثة، مُطَوَّلًا[ح٩٤٩].

قوله: (مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ): تَقَدَّم[ح٩٤٩].

قوله: (فَلَمَّا غَفَلَ): كذا في أصلنا، وفي الهامش: (عَمِلَ)، وعليها علامة راويها و(صح)[3]، قال ابنُ قُرْقُول: (وفي «باب الدَّرَق»: «فلمَّا عَمِل غمزتهما[4]»، كذا للمروزيِّ، من العمل، وللكافَّة: «فلمَّا غَفَلَ»، وهو الوجه). انتهى[مطالع٤/٤٥٧]، لكن يؤيِّد (عمل) ما يأتي مِن قوله: (قال أحمدُ عنِ ابن وَهْبٍ: فلمَّا غَفَلَ)، وهذه الزيادة في هامش أصلنا، وهي نسخةٌ[5]، والله أعلم.

قوله: (فَإِمَّا سَأَلْتُ): هو بكسر الهمزة، وتشديد الميم، وكذا الثانية.

قوله: (يَا بَنِي أَرْفِدَةَ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الهمزة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ فاء مفتوحة ومكسورة، وأنَّه جدُّ الحبشة، أو لقبٌ لهم، مُطَوَّلًا[ح٩٥٠].

---

(١) في النسخ: (أحدهما)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٢) ذكر في «الفتح» اسم الأولى حمامة، وجوَّز أن تكون الثانية: زينب. انظر فتح الباري ٩/٢٢٦.

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ والقابسيِّ كما في هامش (ق)، ورواية الحمُّويي والمستملي والقابسيِّ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٤) في النسخ: (غمزتها)، والمثبت من مصدره.

(٥) (وهي نسخة): ليس في (ب)، الرواية في هامش (ق) على (عن ابن وهب)، وكذا في «اليونينيَّة».

قوله: (مَلِلْتُ): هو بكسر اللَّام الأولى، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَالَ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ: فَلَمَّا غَفَلَ): كذا هذا الكلام في نسخةٍ، وهي خارج أصلنا، وعليها علامة راويها، و(أحمد عن ابن وهب) فيه خلافٌ ذكرته في (الصَّلاة) وفي غيرها؛ فانظره فإنَّه مطوّل[ح٤٧١]، فلهذا لم أذكره هنا.

## ٨٢- بابُ الحَمَائِلِ، وَتَعْلِيقِ السَّيْفِ بِالعُنُقِ

قوله: (بَابُ الحَمَائِلِ): هي بفتح الحاء(١)، جمع (حِمالة)؛ بكسرها، وهي عِلَاقة السيف؛ مثل: المحمل، هذا قول الخليل، وقال الأصمعيُّ: (حمائل السيف: لا واحدَ لها مِن لفظها، وإنَّما واحدها: محملٌ)، والله أعلم(٢).

٢٩٠٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ المَدِينَةِ، فَخَرَجُوا نَحْوَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدِ اسْتَبْرَأَ الخَبَرَ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ وَفِي عُنُقِهِ السَّيْفُ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَمْ تُرَاعُوا، لَمْ تُرَاعُوا»، ثُمَّ قَالَ: «وَجَدْنَاهُ بَحْرًا»، أَوْ قَالَ: «إِنَّهُ لَبَحْرٌ».

قوله: (وَقَدِ اسْتَبْرَأَ): هو مهموز الآخر.

قوله: (عَلَى فَرَسٍ لأَبِي طَلْحَةَ): تَقَدَّم أنَّه مندوب[ح٢٦٢٧]، وتَقَدَّم (أبو طلحة): أنَّه زيدُ بنُ سهلٍ.

قوله: (عُرْيٍ): هو بإسكان الراء، مضموم العين، ومعناه معروفٌ، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا، وكذا هو في «صحاح الجوهريِّ»(٣)، وقال شيخُنا: (بكسر الراء، وتشديد الياء، كما ضبطه ابنُ التِّين) إلى أن قال: (وضبطه بإسكان الراء، وتخفيف الياء) انتهى[التوضيح٦٢٩/١٧]، كذا في النسخة، والظاهر أنَّه سقط منه شيءٌ، ويحتمل أنَّ ابنَ التِّين ضبطه بهما(٤)، والله أعلم.

قوله: (لَمْ تُرَاعُوا): هو بضَمِّ أوَّله، معناه: لا تفزعوا، فـ(لم) بمعنى: (لا)، وقيل: تقديره: لم

(١) (بفتح الحاء): ليس في (ب).

(٢) انظر «العين» (٢٤١/٣)، «الصحاح» مادة (حمل).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (عري).

(٤) نصُّ «التوضيح» (٦٢٩/١٧) بتمامه: (قوله: «عُرِيٍّ»: هو بكسر الرَّاء، وتشديد الياء، كما ضبطه ابنُ التين، ثمَّ قَالَ: وقال ابنُ فارس [«مجمل اللغة» (٦٦٤/٢)، «مقاييس اللغة» (٢٩٧/٤)]: اعروريت الفرس: ركبته عُرْيًا، وهي نادرةٌ، وضبطه بإسكان الراء وتخفيف الياء)؛ فيحتمل أنَّ ابنَ التين حكى ضبط ابن فارس له، فعليه لا يكون في الكلام سقطٌ، والله أعلم.

يكن خوف فتَرَاعوا[١].

قوله: (وَجَدْنَاهُ بَحْرًا): تَقَدَّم معناه غيرَ مرَّةٍ[ح٢٦٢٧، ٢٨٢٠].

## ٨٣- بابُ مَا جَاءَ فِي حِلْيَةِ السُّيُوفِ

٢٩٠٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ حَبِيبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: لَقَدْ فَتَحَ الفُتُوحَ قَوْمٌ مَا كَانَتْ حِلْيَةُ سُيُوفِهِم الذَّهَبَ وَلَا الفِضَّةَ، إِنَّمَا كَانَتْ حِلْيَتُهُمُ العَلَابِيَّ وَالآنُكَ وَالحَدِيدَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّم في الصفحة[٢] قبل هذه مَن هو أحمد بن مُحَمَّد؛ فانظره[ح٢٩٠٢]، وأنَّ (عبد الله): هو ابن المبارك، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبد الرَّحمن بن عَمرو، أبو عَمرو الأوزاعيُّ، وتَقَدَّم لماذا نُسِب[ح٧٨]، و(سُلَيْمَان بْن حَبِيبٍ): بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، محاربيٌّ دارانيٌّ، قاضي دمشق، عن أبي هريرة وأبي أُمامة، وعنه: عثمانُ بن أبي العاتكة والأوزاعيُّ، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٦هـ)، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، وابن ماجه[٣]، وتَقَدَّم (أَبُو أُمَامَةَ): أنَّه صُدَيُّ بن عَجلان الباهليُّ، صحابيٌّ مشهورٌ من بقايا الصَّحابة بحمص[٤] رضي الله عنه.

تنبيهٌ: اعلم أنَّ (أبا أُمامة) -كما قال الجيَّانيُّ- اثنان من الصَّحابة؛ أحدهما: هذا صُدَيٌّ، رويا له، والآخَرُ: أبو أمامة الحارثيُّ، من الأنصار، اختُلِف في اسمه؛ فقيل: إياس بن ثعلبة، وقيل: ثعلبة، والأوَّل أصحُّ، روى له مسلمٌ وحدَه حديثَ: «مَنِ اقتطع مالَ امرِئٍ مسلمٍ بيمينه؛ حرَّم اللهُ عليه الجنَّة»[م١٣٧]. انتهى[٥]، وقد قيل في الثاني غير ما ذَكَرَ[٦].

و(أبو أُمامة) في الصَّحابة غيرهما: أسعدُ بن زرارة، أخرج له أحمدُ[٧]، وأبو أمامة الأنصاريُّ[٨]،

---

(١) انظر «التنقيح» (٢/٦٥٠).

(٢) في (ب): (الورقة التي).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٨٢).

(٤) (بحمص): مستدرك من «الكاشف» (٢/٢٨).

(٥) انظر «تقييد المهمل» (٢/٥٤٨).

(٦) في (ب): (ذكروا).

(٧) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٤٨)، «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد» (ص٢٥).

(٨) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٤٨)، «الإصابة» (٤/٩).

وأبو أمامة بن سهل الأنصاريُّ أحدُ بني بياضة، أخرج له أحمد(١)، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف، والأصحُّ: أنَّه تابعيٌّ، وقد حمَّر عليه الذَّهبيُّ، اسمه(٢) أسعد، سمَّاه رسولُ الله ﷺ وكناه، وبرَّك عليه، حديثُه مُرسَلٌ(٣).

قوله: (العَلَابِيَّ): هو بفتح العين المهملة، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف موحَّدةٌ مكسورةٌ، ثمَّ ياء مُشدَّدة ومخفَّفة، قال ابنُ قُرْقُول: (وهي العصب، تُؤخَذ رطبةً، فيُشدُّ بها أجفانُ السُّيوف تُلْوى بها فتجفُّ، وكذلك تُطوى رطبةً على ما تَصَدَّعَ من الرِّماح، واسم العصبة: العِلْبَاءُ). انتهى[مطالع ٤/٤٣٥]، وقال ابنُ الأثير: («والعَلَابِيُّ»: جمع «عِلْباء»؛ وهو عصب في العُنق يأخُذ(٤) إلى الكاهل، وهما عِلباوان يمينًا وشمالًا، وما بينهما منبتُ عُرْف الفرس، والجمع ساكن الياء ومُشدَّدها، ويقال في تثنيتهما: عِلْبَاءان(٥)، وكانت العرب تشدُّ على أجفان سيوفها العلابيَّ الرطبة، فتجفُّ عليها، وتشدُّ الرِّماح بها إذا تصدَّعت(٦)، فتيبس وتقوى)، وما قاله ابنُ الأثير أنَّه عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل هو في «الصِّحاح» و«الجمهرة»(٧)، والله أعلم/. [١/٣٧١أ]

قوله: (وَالآنُكَ): هو بهمزة(٨) ممدودة، ثمَّ نون مضمومة، ثمَّ كاف، وهو الرَّصاص الأبيض، وقيل: الأسود، وقيل: هو الخالص منه، ولم يجئ على (أفعُل) واحدًا غيرُ هذا، فأمَّا (أَشُدُّ)؛ فمُختلَف فيه: هل هو واحد أو جمع؟ وفي «الصِّحاح» الجزمُ بأنَّ (أَشُدَّ) واحدٌ. انتهى(٩)، وقيل: يحتمل أن يكون (الآنك) (فَاعُلًا)، لا (أفعُلًا)، وهو أيضًا شاذٌّ(١٠).

## ٨٤- بابُ مَنْ عَلَّقَ سَيْفَهُ بِالشَّجَرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ القَائِلَةِ

٢٩١٠- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيُّ

(١) لم يترجم له الحسينيُّ في «الإكمال»، ولا رَمَزَ عليه الذهبيُّ في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٤٩) رَمْزَ «المسند»، وإنَّما قال: (ذكره ابن سعد)، وانظر «الإصابة» (٤/٩).
(٢) في (ب): (أنَّه).
(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٤٩).
(٤) في (ب): (يؤخذ).
(٥) في النُّسخ: (علبان)، والمثبت من مصدره.
(٦) في (ب): (إذا انصدعت).
(٧) انظر «الصحاح» مادة (علب)، «جمهرة اللغة» (١/٣٦٦).
(٨) في (ب): (بفتح همزة).
(٩) انظر «الصحاح» مادة (أنك) و(شدد).
(١٠) انظر «لسان العرب» مادة (أنك).

وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُما: أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قِبَلَ نَجْدٍ، فَلَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَفَلَ مَعَهُ، فَأَدْرَكَتْهُمُ القَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ العِضَاهِ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَفَرَّقَ النَّاسُ يَسْتَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تَحْتَ سَمُرَةٍ وَعَلَّقَ بِهَا سَيْفَهُ، وَنِمْنَا نَوْمَةً؛ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْعُونَا، وَإِذَا عِنْدَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا اخْتَرَطَ عَلَيَّ سَيْفِي وَأَنَا نَائِمٌ، فَاسْتَيْقَظْتُ وَهُوَ فِي يَدِهِ صَلْتًا»، فَقَالَ: مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ فَقُلْتُ: «اللهُ»، ثَلَاثًا، وَلَمْ يُعَاقِبْهُ، وَجَلَسَ.

وَرَوَى مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: فَشَامَ السَّامَ، فَهَا هُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ لَمْ يُعَاقِبْهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا تَقَدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بنُ مسلم، وكذا تَقَدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ**): أنَّه عبدُالله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (**سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيُّ**): يروي عن أبي هريرة وجابرٍ، وعنه: زيدُ بن أسلمَ وابنُ شهاب، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٠٥هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ[1]، و(الدُّؤَليُّ) على وزان (العُمَرِيِّ)، ويقال فيه: الدِّيليُّ، ذكر اللُّغتَين الجيَّانيُّ[2].

**تنبيهٌ**: هذا تابعيٌّ، ولهم في الصَّحابة: سنان بن أبي سنان بن مِحْصَن الأَسَديُّ، ابن أخي عُكَّاشة بن محصن، بدريٌّ، من السابقين[3]، وسيأتي[4] مذكورًا في كلامي في أوَّل من بايع تحت الشجرة، وأذكرُ في ذلك خلافًا، والصَّحيح: أنَّ [أوَّل] من بايع تحت الشجرة سنان بن أبي سنان الصَّحابيُّ، وقيل: أبوه، وقيل: غيرهما[ح٤١٦٧].

قوله: (**فَلَمَّا قَفَلَ**) أي: رَجَع.

قوله: (**كَثِيرِ العِضَاهِ**): هو بالهاء، لا بالتَّاء، وقد تَقَدَّم ما هو، وواحدتُه[ح٢٤٣٣]، وكذا تَقَدَّم (**السَّمُرَة**)[ح٤٨٤].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/١٥١).

(٢) انظر «تقييد المهمل» (١/٢٤٩-٢٥٢).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٢)، «الإصابة» (٢/٨٢).

(٤) في (ب): (ويأتي).

قوله: (أَعْرَابِيٌّ): هذا الأعرابيُّ اسمه غَوْرَث بن الحارث، و(غَوْرَث): بفتح الغين المعجمة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ ثاء مثلَّثة، أسلم غَوْرَث بعد هذه القصَّة وصحب(١)، قال ابنُ قُرْقُول: (قال أبو عليٍّ: هو «فَوْعَل» من الغَرَث؛ وهو الجوع[التقييد٢/٤٠٣]، وجاء عند المستملي والحمُّويي بعينٍ مهملةٍ، ومِنهم مَن يقول: غُورث؛ بضَمِّ الغين المعجمة، والأوَّلُ الصحيحُ). انتهى[مطالع٥/١٨٣]، وقال النَّوويُّ: (من قاله بالمهملة؛ فقد صحَّف)(٢)، واعلم أنَّ ابنَ بَشْكُوال ذكر خلافًا في الذي اخترط سيفَ رسولِ الله ﷺ: غَوْرَث، والثَّاني: دُعثور(٣) بن الحارث بن محارب(٤)، وقال الذَّهبيُّ في «تجريده» لَمَّا ذكر دعثور بن الحارث قال: (في حديث عجيب الإسناد، والأشبه: غَوْرَث) انتهى[التجريد١/١٦٦]، وفي «سيرة ابن سيِّد الناس الكبرى» في (غزوة غطفان بناحيةِ نجدٍ) ذكر: أنَّ دعثورًا جَمَع جمعًا من ثعلبة ومحارب بذي أمَّر(٥) إلى أن قال: (وأصاب رسولَ الله ﷺ وأصحابَه مطر، فنزع رسولُ الله ﷺ ثوبيه، ونشرهما ليجفَّا) إلى أن قال: (فجاءه رجل من العدوِّ يقال له: دعثور بن الحارث ومعه سيف حتَّى قام على رأس رسول الله ﷺ، ثمَّ قال: مَن يمنعك منِّي؟) إلى أن قال: (أشهد أنْ لا إله إلَّا الله، وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ الله،

---

(١) استدركه الحافظ الذهبيُّ في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣) على مَن تقدَّمه، لكن ذكر الحافظ في «الإصابة» في ترجمته (٣/١٨٩) أنَّ في «مسند مسدَّد» ما يصرِّح بعدم إسلام غورث؛ وذلك أنَّ فيه: (أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قال للأعرابيِّ بعد أن سقط السيف من يده: «مَن يمنعك منِّي؟» قال: كن خير آخذ، قال: «لا، أو تُسلِم»، قال: لا، قال: «لا، أو تُسلِم»، قال: لا، ولكن أعاهدُك ألَّا أقاتلَك، ولا أكونَ مع قومٍ يُقاتلونك، فخلَّى سبيله، فجاء إلى أصحابه فقال: جئتُكم مِن عند خيرِ النَّاس)، ثمَّ قال: (كأنَّ الذهبيَّ لمَّا رأى ما في ترجمة دعثور ابن الحارث... أنَّ الواقديَّ ذكر له شبهًا بهذه القصَّة، وأنَّه ذكر أنَّه أسلم، فجمع بين الروايتين، فأثبت إسلامَ غورث، فإن كان كذلك؛ ففيما صنعه نظرٌ)، وقال: (في الجملة هو على الاحتمال، وقد يتمسَّك مَن يُثبت إسلامَه بقوله: «جئتُكم مِن عند خيرِ النَّاس»)، وكان قد ذكر في ترجمة دعثور (١/٤٧٤-٤٧٥) حديثًا يُشبِهُ حديث غورث، وفيه: أنَّ دعثورًا أسلم، ثمَّ قال: (قلت: وقصَّتُه هذه شبيهةٌ بقصَّة غورث بن الحارث المخرَّجة في «الصحيح» من حديث جابرٍ، فيَحتمل التعدُّد، أو أحدُ الاسمين لقبٌ إنْ ثبتَ الاتِّحاد).

(٢) انظر «الإشارات» (ص٥٤٦).

(٣) في (ب): (دعبور)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٤) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٤١٦، ٤١٨).

(٥) كذا ضبطه المصنِّف بتشديد الميم المفتوحة بالقلم هنا، وفي الحديث (٤١٣٥) ضبطه (أَمَر)، ومثله ضبطه ياقوت الحمويُّ في «معجم البلدان» (١/٢٥٢): (أَمَر؛ بلفظ الفعل)، وضبطه البكريُّ في «معجم ما استعجم» (١/١٩٢) بفتح أوَّله وثانيه، وتشديد الراء المهملة.

ثمَّ أتى قومه، فجعل يدعوهم إلى الإسلام)[عيون الأثر١/٤٥٤]، وذكر أيضًا في (ذات الرقاع) عن جابر قصَّةَ غَوْرَث... إلى آخر القصَّة، ثمَّ قال: (قلتُ: وقد تَقَدَّم في غزوة ذي أَمَّر خبرٌ لرجل يقال له: دعثور بن الحارث يشبه[(١)] هذا الخبر، والظاهر أنَّ الخبرين واحدٌ) انتهى[عيون الأثر٢/٧٩]، كانت هذه الواقعة قَبْل نجد، وفي الحديث التصريحُ بأنَّها كانت بعدَ نجد، وقال شيخنا: (وعند الإسماعيليِّ: قبل أُحُد، وذكر ابنُ إسحاق أنَّ ذلك كان في غزوته إلى غطفان لثنتي عشرة مضت من صفر، وقيل: في ربيع الأوَّل سنة اثنتين، وهي غزوة ذي أمَّر، وسمَّاها الواقديُّ: غزوة أنمار، ويقال: كان ذلك في ذات الرقاع)، قال شيخُنا: (فيجوز تعدُّد الواقعة)، ثمَّ قال: (وذكرها الحاكم في غزوة خيبر من حديث جابر[(٢)])، قال: (ولعلَّه أشبهُ؛ لأنَّه قيل: إنَّ آية العصمة[(٣)] كانت بعد بنائه بصفيَّة، أو ليلة البناء). انتهى[التوضيح١٧/٦٣٦]، وقد ذكرها البخاريُّ في هذا «الصَّحيح» في (ذات الرقاع)؛ أعني: قصَّة غَوْرَث[ح٤١٣٦]، والله أعلم.

قوله: (صُلْتًا): هو بفتح الصَّاد المهملة وضمِّها، وإسكان اللَّام، ثمَّ تاء مثنَّاة فوق، أي: مسلولًا، وللعُذْريِّ: (صَلتٌ)[(٤)]، وكأنَّه خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره: وهو صلت، ونقل شيخُنا عنِ القرطبيِّ في «شرح مختصره» أنَّه قال: (إنَّه بفتح لام[(٥)] «صلَت»)، قال: (وذكر القتبيُّ: أنَّها تُكسَر في لغة[(٦)]). انتهى[التوضيح١٧/٦٣٧].

تنبيهٌ: لمَّا قال له عليه الصلاة والسلام: «الله»؛ سقط السَّيفُ مِن يده، ذكره الإسماعيليُّ[(٧)].

## ٨٥- بابُ لُبْسِ البَيْضَةِ

قوله: (بَابُ لُبْسِ البَيْضَةِ): تَقَدَّم أنَّ (البيضة): الخوذة[ح٢٩٠٣].

٢٩١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ جُرْحِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرِحَ وَجْهُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، وَهُشِمَتِ

---

(١) في (ب): (نسبه)، وهو تصحيفٌ.

(٢) ليس في «المستدرك» (٣/٢٩-٣٠) أنَّها في خيبر.

(٣) يعني: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٨١).

(٥) كذا تبعًا لبعض نسخ «المفهم» (٦/٦٢)، وفي المطبوع: (بفتح الصاد).

(٦) انظر «المفهم» (٦/٦٢).

(٧) انظر «رياض الصالحين» (ص٢٧).

البَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام تَغْسِلُ الدَّمَ، وَعَلِيٌّ عليه السلام يُمْسِكُ، فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الدَّمَ لَا يَزِيدُ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ حَصِيرًا، فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، أَلْزَقَتْهُ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وقوله: (عَنْ أَبِيهِ): تَقَدَّم مرارًا(١) أنَّ (أباه): سَلَمةُ بن دينار.

قوله: (جُرِحَ وَجْهُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم): (جُرِح): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(وجهُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وكذا (وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، وَهُشِمَتِ البَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ): تَقَدَّم قريبًا[ح٢٩٠٣] مَن فعل به ذلك، وتَقَدَّم[ح٢٤٣] أنَّ (الحَصِير) كان بَرْديًّا، كما قاله ابنُ القيِّم في «الهَدْي»[٤/٤٥].

## ٨٦- بابُ مَنْ لَمْ يَرَ كَسْرَ السِّلَاحِ عِنْدَ المَوْتِ

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ كَسْرَ السِّلَاحِ عِنْدَ المَوْتِ): يريد بذلك خلاف ما كان عليه رؤساء الجاهليَّة: إذا مات أحدهم؛ عهد بكسر سلاحِه(٢)، وبحرق متاعه، وبعقر دوابِّه، فخالف الشَّارعُ فعلَهم، وترك ما ذُكِرَ غيرَ معهود فيها بشيء إلى النَّاس إلَّا التَّصدُّق بها(٣).

٢٩١٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ الحَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَّا سِلَاحَهُ، وَبَغْلَةً بَيْضَاءَ، وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ): تَقَدَّم أنَّه بموحَّدة، وفي آخره سينٌ مهملةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هذا هو ابن مَهْدِيٍّ، الإمام، أحد الأعلام، و(سُفْيَان): يحتمل أنَّه الثَّوريُّ، ويحتمل أن يكون ابنَ عُيَينة؛ وذلك أنِّي نظرت في ترجمة أبي إسحاق -وهو السَّبيعيُّ الرَّاوي عنه سفيان هنا- في «الكمال»[٨/٣٠]؛ فرأيتُه ذكر الثَّوريَّ فيها، قال: (وهو أثبت النَّاس فيه)؛ يعني: أنَّ الثوريَّ أثبتُ النَّاس في أبي إسحاق هذا، وذكر فيها أنَّه روى عن ابن عُيَينة أيضًا، ورأيتُ في ترجمةِ أبي إسحاقَ في «التَّذهيب»، فرأيتُه قال: (روى عنه: السُّفيانان)[التذهيب٧/١٦٨]، ونظرتُ في ترجمة ابنِ مَهْديٍّ، فرأيته روى عنِ السُّفيانَين(٤)، والمِزِّيُّ في «الأطراف» لم يقيِّده[تحفة٨/١٤٢]، وكذا

---

(١) (مرارًا): ليس في (ب).

(٢) في النسخ: (عمد فكسر سلاحَهُ)، والمثبت من «التوضيح».

(٣) انظر «التوضيح» (١٧/٦٤٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٤٣٠)، لكن ابن مَهديٍّ وإن روى عن السفيانين؛ إلَّا أنَّ الكَلَاباذيَّ في «الهداية والإرشاد» (١/٤٥٤) وابنَ طاهر في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٨٨) لم يذكرا في مشايخ ابنِ مهديٍّ سوى الثوري، فهو =

شيخُنا لم يتعرَّض له، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه السَّبيعيُّ، وهو عَمرو بن عبد الله، تَقَدَّم مرارًا، وكذا تَقَدَّم ترجمة (عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ) أخي جويرية بنت الحارث/، وترجمة والده الحارث، وأنَّه أسلم [١/٣٧١ب] وصحِب رضي الله عنهما[ح١٤٦٦، ١٩٨٦].

قوله: (إِلَّا سِلَاحَهُ): تَقَدَّم ذِكرُ ما حضرني مِن سلاحه صلى الله عليه وسلم في (الوصيَّة)[ح٢٧٣٩]، وكذا تَقَدَّم الكلام على (بَغْلَتِهِ البَيضَاء)، وأنَّها الظاهر أنَّها الدُّلدُل، وذكرت أنَّها تأخَّرت حتَّى قاتل عليها عليٌّ رضي الله عنه الخوارجَ، بل قد ذُكِر: (إلى خلافة معاوية)، وكذا تَقَدَّم الكلام على (الأَرْضِ التي جَعَلَهَا صَدَقَةً) ما هي[ح٢٧٣٩].

## ٨٧- بابُ تَفَرُّقِ النَّاسِ عَنِ الإِمَامِ عِنْدَ القَائِلَةِ وَالاِسْتِظْلَالِ بِالشَّجَرِ

٢٩١٣- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ وَأَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ جَابِرًا أَخْبَرَهُ. (ح): وحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيِّ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَدْرَكَتْهُمُ القَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ العِضَاهِ، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي العِضَاهِ يَسْتَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَعَلَّقَ بِهَا سَيْفَهُ، ثُمَّ نَامَ، فَاسْتَيْقَظَ وَرَجُلٌ عِنْدَهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ هَذَا اخْتَرَطَ سَيْفِي، فَقَالَ: مَنْ يَمْنَعُكَ؟ قُلْتُ: الله، فَشَامَ السَّيْفَ، فَهَا هُوَ ذَا جَالِسٌ»، ثُمَّ لَمْ يُعَاقِبْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وكذا تَقَدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا (سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ)، وأنَّه يشتبه بشخص آخر من الصَّحابة، وأنَّه -أعني: الصَّحابيَّ- أوَّلُ مَن بايع تحت الشجرة على الصَّحيح، وقيل: والده أبو سنان، وقيل: عبد الله بن عمر[ح٢٩١٠]، وكذا تَقَدَّم الكلام على (أَبِي سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبدِ الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (ح): تَقَدَّم الكلام عليها وكتابتها وقراءتها في أوَّل هذا التَّعليق[ح٦].

قوله: (أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم): تَقَدَّم قريبًا أنَّ هذه الغزوة اختُلِف فيها، وأنَّها ذات الرِّقاع، وقيل غيرها[ح٢٩١٠]، وتَقَدَّم الكلام على (العِضَاهِ)[ح٢٤٣٣]، وعلى (الرَّجُل) الذي وُجِدَ عنده وقد اخترط سيفَه عليه الصلاة والسلام[ح٢٩١٠].

= الذي يروي عنه في «الصحيحين»، وقد رقم المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/٤٣١) للجماعة عليه دون ابن عيينة، والله أعلم، وانظر الحديث (٢٨٧٣).

قوله: (فَشَامَ السَّيْفَ): هو بالشين المعجمة، غير مهموز، أي: أغمده، وهو من الأضداد(١).

## ٨٨- باب مَا قِيلَ فِي الرِّمَاحِ

وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «جُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي».

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي الرِّمَاحِ): فائدةٌ: كان له عليه الصلاة والسلام خمسةُ رماح؛ ثلاثةٌ أصابها من بني قينقاع، والمُثْوِي، والمُنْثَنِي، وقد تَقَدَّم ذلك عند ذكر سلاحه[ح٢٧٣٩].

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) إلى آخره: تَقَدَّم أنَّ هذه صيغة تمريض، وأنَّه لم يصحَّ ذلك عنده على شرطه[قبل ح١٧٦]، قال شيخُنا: (ذكر عبدُ الحقِّ في «جمعه بين الصَّحيحين»[٤/٤٤٤] أنَّ الوليدَ بن مسلم رواه عن الأوزاعيِّ، عن حسَّان بن عطيَّة، عن أبي مُنِيب الجُرَشيِّ، عنِ ابنِ عُمَرَ) انتهى[التوضيح١٧/٦٤٤]، و(الوليد): على شرط السِّتَّة، وله ترجمةٌ في «الميزان»(٢)، و(الأوزاعيُّ): لا يُسأل عن مثله، و(حسَّان بن عطيَّة): أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، وذكره في «الميزان» للقَدَر(٣)، و(أبو مُنِيب): ذكره ابنُ حِبَّان في «ثقاته»، وذكر أنَّه روى عنِ ابنِ عمر، وأنَّ حسَّانَ بنَ عطيَّة روى عنه، ولم يذكر أنَّه روى عنه غيره(٤)، والقاعدة: أنَّ الشَّخص إذا لم يكن معروفًا؛ لا يَخرُج برواية واحدٍ عن الجهالة، وقد ذكر ابنُ القطَّان أبو الحسن أنَّ الشخص إذا روى عنه واحد، ووثَّقه(٥) شخصٌ آخرُ؛ يخرج عن الجهالة، وهذا قولٌ مِن أقوال(٦)، والله أعلم، ثمَّ إنِّي رأيتُه في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم؛ فرأيتُه ذكره، وقال: (روى عنِ ابنِ عُمرَ وسعيدِ ابنِ المسيَّب، وروى عنه: حسَّانُ بن عطيَّة وأبو اليمان، سمعت أبي يقول ذلك) انتهى[الجرح والتعديل٩/٤٤٠]، فهذا اثنان قد رويا عنه(٧)، ووثَّقه ابنُ حِبَّان(٨)، فما بقي إلَّا أنَّ الوليد بن مسلم يُنظَر كيف رواه عن

(١) انظر «الأضداد» للصغاني (ص٢٣٥).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٣٤٧)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/٨٦).
(٣) «ميزان الاعتدال» (١/٤٧٩)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٦/٣٤)، «تذهيب التهذيب» (٢/٢٥٦).
(٤) أي: بالتعيين، وإلَّا ففي «الثقات» (٥/٥٦٤): (روى عنه حسَّان بن عطيَّة وأهلُ الشَّام)؛ فليُتَنَبَّه.
(٥) (ووثَّقه): سقط من (ب).
(٦) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (١/٣٢٤).
(٧) ذكر الحافظُ المِزِّيُّ في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٣٤/٣٢٤) سبعةً رَوَوا عنه، وقد روى له أبو داود حديثًا واحدًا.
(٨) ووثَّقه العِجْليُّ أيضًا في «معرفة الثقات» (٢/٤٢٨).

الأوزاعيِّ؛ لأنَّه مُدَلِّس، فيُتَّقى من حديثه ما قال فيه(١): (عَنْ)، أو (أَنَّ)، أو (قال)، والله أعلم، والوليد بن مسلم من الأعلام.

٢٩١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ؛ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى حِمَارَ وَحْشٍ، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبَوْا، فَسَأَلَهُمْ رُمْحَهُ، فَأَبَوْا، فَأَخَذَهُ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الحِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَعْضٌ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللهُ».

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي الحِمَارِ الوَحْشِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ وقَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟».

قوله: (عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ): (أبو النَّضر) هذا: بالمعجمة(٢)، واسمه(٣) سالم ابن أبي أميَّة، تَقَدَّم مرارًا.

قوله: (نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) أمَّا (نافع)؛ فهو قد نُسِب إلى أبي قتادة، وإنَّما ولاؤه لعقيلة الغِفاريَّة(٤)، أبو مُحمَّد، عن أبي قتادةَ وأبي هريرةَ، وعنه: سالمٌ أبو النَّضر والزُّهريُّ، ثقة، أخرج له الجماعة، ووثَّقه النَّسائيُّ، وهو نافع بن عبَّاس، ويقال: ابن عيَّاش(٥)، وأمَّا (أبو قتادة)؛ فقد تَقَدَّم أنَّه الحارثُ بنُ رِبْعيٍّ، وقيل غير ذلك، وقد قدَّمتُه ببعض ترجمته[ح١٥٣].

قوله: (وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ): تَقَدَّم الكلام في (الحجِّ) على عدم إحرامه وما قيل فيه؛ فانظره[ح١٨٢١]، وكذا تَقَدَّم أنَّ (فَرَسه): اسمه الجرادة[ح٢٥٧٠].

قوله: (طُعْمَةٌ): هي بضَمِّ الطَّاء وكسرها، فبالضَّمِّ: الأُكلة، وبالكسر: وجه الكسب، كذا قاله ابن قُرْقُول في هذا الحديث نفسه(٦)، وهي في أصلنا بالضَّمِّ.

---

(١) (فيه): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (بالمهملة)، والمثبت هو الصَّواب.

(٣) في (ب): (وأنَّه).

(٤) زيد في (ب): (وهو).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧٨/٢٩).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢٧٣/٣).

قوله: (وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) إلى آخره: هذا كذا في أصلنا المصريِّ والدِّمشقيِّ، ولم أرَ ذلك في «أطراف المِزِّيِّ»، إنَّما ذكره عقيب حديث مُحَمَّد بن جعفر: (قال ابن جعفر: وحدَّثني زيد بن أسلم) إلى آخره، وعزاه لـ(الأطعمة) في «البخاريِّ»[تحفة٩/٢٦١]، وتعقَّبه شيخُنا البُلْقينيُّ، فقال: (إنَّما هو في «الهبة»)[(١)].

والحاصل على ما في الأصلين المذكورين: قائل: (وعن زيد بن أسلم): هو مالك، وقد أخرجه البخاريُّ في (الذَّبائح) عن إسماعيلَ، عن مالكٍ، عن زيدِ بن أسلمَ، عن عطاءِ بن يَسارٍ به[ح٥٤٩١]، والله أعلم.

قوله: (مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ): تَقَدَّم مَن (أبو النَّضر)، وأمَّا (مثلَ)، فإنَّها بالنَّصب.

٨٩- بابُ مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالقَمِيصِ فِي الحَرْبِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا خَالِدٌ، فَقَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ): اعلم أنِّي قَدَّمتُ أدراعَه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأنَّها سبع؛ وهي: ذات الوِشَاح، وذات الفُضول، وذات الحواشي، والسُّغديَّة -بالغين المعجمة، وقال مُغْلَطاي: (وبالمهملة)[الإشارة٣٩٢]، قيل: إنَّها التي لبسها داودُ لقتال جالوت-، وخِرْنِق، وبتراء، وفضَّة[ح٢٠٦٨].

قوله: (فَأَمَّا خَالِدٌ؛ فَقَدِ احْتَبَسَ): أمَّا (خالد)، فهو ابنُ الوليد، الصَّحابيُّ المشهورُ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، تَقَدَّم، وأمَّا (احتبس)؛ فتقدَّم أنَّ معناه: وقف[قبل ح١٤٤٨].

٢٩١٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ، اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ؛ لَمْ تُعْبَدْ بَعْدَ اليَوْمِ»، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَدْ أَلْحَحْتَ عَلَى رَبِّكَ، وَهُوَ فِي الدِّرْعِ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ۞ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٥-٤٦].

وَقَالَ وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: يَوْمَ بَدْرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو الثَّقفيُّ عبدُ الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلت، أبو مُحَمَّد الحافظ، وتَقَدَّم أيضًا أنَّ (خَالِدًا) هذا: هو الحذَّاءُ، ابنُ مِهْران، أبو المُنازِل، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٧٥].

قوله: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ) إلى آخره: (أَنشُدك)؛ بفتح الهمزة، وضمِّ الشين،

(١) هو في (الهبة) [ح٢٥٧٠] و(الأطعمة) [ح٥٤٠٧] أيضًا، وانظر «النكت الظراف» (٩/٢٦٢).

أي: أسألك، وقد تَقَدَّم[ح٦٣].

**فإن قيل**(١): كيف جعل أبو بكر رضي الله عنه يأمر النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم بالكفِّ عن الاجتهاد في الدُّعاء، ويقوِّي رجاءه ويثبِّتُه، ومقامُ/ رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المقام الأحمدُ، ويقينُه فوق يقين كلِّ أحد؟! قال الإمام السُّهيليُّ في «روضه» في (غزوة بدر): (سمعتُ شيخَنا الحافظ يقول في هذا: كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في مقام الخوف، وكان صاحبُه رضي الله عنه في مقام الرَّجاء(٢)، وكلا المقامين سواءٌ في الفضل، لا نُريد أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم والصِّدِّيقَ سواءٌ، ولكنَّ(٣) الرَّجاءَ والخوفَ مقامان لا بدَّ للإيمان منهما، فأبو بكر رضي الله عنه في تلك السَّاعة كان في مقام الرَّجاء لله تعالى، والنَّبيُّ صلى الله عليه وسلم كان في مقام الخوف من الله؛ لأنَّ لله أن يفعل ما يشاء، فخاف ألَّا يُعبدَ في الأرض بعدها، فخوفُه ذلك عبادةٌ، وأمَّا قاسم بن ثابت؛ فذهب في معنى الحديث إلى غير هذا، وقال: إنَّما قال ذلك الصِّدِّيق رضي الله عنه مأوِيةً(٤) للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ورِقَّةً عليه؛ لما رأى من نَصَبه في الدُّعاء والتَّضرُّع حتَّى سقط الرِّداء عن منكبيه، فقال له بعض هذا، أي: لِمَ تُتْعِبُ نفسك هذا التَّعب والله قد وعدك بالنَّصر؟! وكان رقيقَ القلب شديدَ الإشفاق على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)، قال السُّهيليُّ: (وأمَّا شدَّة اجتهاد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ونصبه في الدُّعاء؛ فإنَّه رأى الملائكة تنصب في القتال، وجبريلُ عليه السلام على ثناياه الغبارُ، وأنصار الله تعالى يخوضون غمار الموت، والجهاد على ضربَين؛ جهاد بالسَّيف، وجهاد بالدُّعاء، ومن سُنَّة الإمام أن يكون من وراء الجند لا يقاتل معهم، فكان الكلُّ في اجتهاد وجِدٍّ، ولم يكن ليريح نفسه مِن أحد الجِدَّين والجهادَين وأنصار الله وملائكته يجتهدون، ولا لِيؤثرَ الدَّعَة وحزبُ الله تعالى مع أعدائه يجتلدون) انتهى[الروض٣/٤٧]. [١/٣٧٢أ]

قوله: (حَسْبُكَ): هو مَرْفوعٌ، أي: كافيك.

قوله: (فَقَدْ أَلْحَحْتَ عَلَى رَبِّكَ) أي: داومتَ الدُّعاء، يقال: ألَحَّ السَّحاب بالمطر: دام.

قوله: (وَقَالَ وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ): هذا هو وُهَيب بن خالد الباهليُّ الكرابيسيُّ الحافظُ، تَقَدَّم

---

(١) في (ب): (تَقَدَّم، وقيل).

(٢) انظر «أحكام القرآن» لابن العربيِّ (٣/٤٤٢).

(٣) في (ب): (ولأنَّ).

(٤) ضبطها المصنِّف بتشديد الياء: (مأويَّة)، وفي «الصحاح» مادة (أوى): (أَوَيْتُ لفلان فأنا آوي له أَوْيَةً وإِيَّةً أيضًا...، ومَأْوِيَةً -مخفَّفة- ومَأْواةً، أي: أَرْثي له وأَرِقُّ)، وبهذا هو مصدر، وأمَّا (مأْويَّة)؛ فهو اسم مفعول، وللرجل (مأوِيّ)، ومنه اشتقاق عَلَم المرأة (ماويَّة) على قول.

مُتَرجَمًا[ح٨٤]، و(خَالِدٌ)[(١)]: هو الحذَّاء ابنُ مِهران، وقوله: (قال): تَقَدَّم أنَّ مثلَه تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه في (التفسير) عن مُحَمَّد، عن عفَّان، عن وُهَيب، عن خالد الحذَّاء به[ح٤٨٧٥].

٢٩١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تُوُفِّي النَّبِيُّ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، وَقَالَ يَعْلَى: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: دِرْعٌ مِنْ حَدِيدٍ، وَقَالَ مُعَلًّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ وَقَالَ: رَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وكذا تَقَدَّم (سُفْيَانُ): أنَّ الظَّاهر[(٢)] أنَّه[(٣)] الثوريُّ؛ وذلك أنِّي رأيتُ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال»[٣٨/٤] ذكر في ترجمة مُحَمَّد بن كَثِير أنَّه روى عنِ الثوريِّ، ولم يذكر فيها ابنَ عُيَينة، ورأيتُ الذَّهبيَّ قال في مشايخه: (وسفيان) [التذهيب٢٦٥/٨]، وأطلق؛ فحملت المُطلَق على المُقيَّد، والله أعلم، و(الأَعْمَش): تَقَدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، وتَقَدَّم (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، وتَقَدَّم (الأَسْوَد): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ) إلى آخره: تَقَدَّم أنَّ هذه (الدِّرع): ذاتُ الفُضول، قاله غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظ، وتَقَدَّم أنَّ (اليَهُودِيّ): أبو الشَّحم، وتَقَدَّم أنَّ المأخوذَ ثلاثون صاعًا من شعير، وتَقَدَّم ما جاء فيه في (البيوع)، وتَقَدَّم أنَّ الأَجَل كان سَنَةً[ح٢٠٦٨].

قوله: (وَقَالَ يَعْلَى: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): أمَّا (يعلى)، فهو ابن عُبيد الطَّنافِسيُّ، أخو مُحَمَّدٍ وعُمرَ، عن يحيى بنِ سعيد والأعمشِ، وعنه: ابنُ نُمَيْر والصَّاغانيُّ، ثقةٌ عابدٌ، وقال ابنُ مَعِين: (ثقةٌ إلَّا في سفيانَ الثوريِّ)[(٤)]، مات في شوَّال سنة (٢٠٩هـ)، وقد أخرج له الجماعة، وقد قدَّمتُه، ولكن طال العهدُ به[ح٣٤٧]، له ترجمةٌ في «الميزان»[(٥)].

وهذا التَّعليق المجزوم به أخرجه البخاريُّ عن مُحَمَّدٍ، عن يعلى بن عبيد به[(٦)] في (السَّلَم)[ح٢٢٥١]،

---

(١) في (ب): (وكذا تَقَدَّم خالد).

(٢) (أنَّ الظاهر): ليس في (ب).

(٣) زيد في (ب): (ابن سعيد).

(٤) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص٦٣).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٤٥٨/٤)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٨٩/٣٢).

(٦) (به): ليس في (ب).

وأتى بتعليق يعلى؛ لأنَّ سفيانَ مُدَلِّسٌ وقد عنعن، فأتى به؛ لأنَّ يعلى قال: (حدَّثنا الأعمش)[(١)].

قوله: (**وَقَالَ مُعَلَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): أمَّا (معلَّى)، فالظاهر أنَّه مُنوَّن[(٢)]، وهو ابنُ أسد العَمِّيُّ، أبو الهيثم الحافظُ، أخو بَهْز، عن أبي المنذر سلَّام القارئِ، وسلَّامِ بن أبي مطيع، ووُهَيبٍ، وعنه: البخاريُّ، وأبو حاتمٍ، والكجِّيُّ، ثَبْتٌ ذو صلاح، مات سنة (١٢٨هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[(٣)]، وأمَّا (عبد الواحد)، فهو ابنُ زيادٍ، تَقَدَّم، و(الأعمش): تَقَدَّم قريبًا أعلاه [أنَّه] سُلَيمان بنُ مِهران.

وهذا التَّعليقُ مجزومٌ به، و(معلًّى) تَقَدَّم أنَّه شيخُه؛ فيكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، وقد أخرجه في (الجهاد)[(٤)]، وإنَّما أتى به هنا؛ لأنَّ السَّندَ الأوَّل عنعن فيه سفيان عن الأعمش، وهو مُدلِّس، فأتى بهذا -وهو تعليق عبد الواحد: (حدَّثنا الأعمش)- وبالذي قبله -أعني: تعليق يعلى: (حدَّثنا الأعمش)-؛ للتَّصريح فيهما بالتَّحديث من الأعمش، والله أعلم[(٥)].

٢٩١٧ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ البَخِيلِ وَالمُتَصَدِّقِ؛ مَثَلُ رَجُلَيْنِ **عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ، قَدِ اضْطَرَّتْ** أَيْدِيَهُمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَكُلَّمَا هَمَّ المُتَصَدِّقُ بِصَدَقَةٍ؛ اتَّسَعَتْ عَلَيْهِ حَتَّى **تُعَفِّيَ أَثَرَهُ**، وَكُلَّمَا هَمَّ البَخِيلُ بِالصَّدَقَةِ؛ انْقَبَضَتْ كُلُّ **حَلْقَةٍ** إِلَى صَاحِبَتِهَا **وَتَقَلَّصَتْ** عَلَيْهِ، وَانْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ»، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «فَيَجْتَهِدُ أَنْ يُوَسِّعَهَا، فَلَا تَتَّسِعُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ، وتَقَدَّم مُترجَمًا، ولماذا نُسِب[ح٦٣]، وتَقَدَّم (**وُهَيْبٌ**): أنَّه ابنُ خالدٍ الباهليُّ الحافظُ، وتَقَدَّم (**ابْنُ طَاوُسٍ**): أنَّه عبدُ الله.

قوله: (**عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ**): تَقَدَّم الكلام على (جُبَّتان) و(جُنَّتان) في (الزَّكاة)، وفي أصلنا هنا: (جُبَّتان)؛ بالموحَّدة، وقد تَقَدَّم[ح١٤٤٣] أنَّ ابنَ قُرْقُول قال: (والنُّون أصوبُ)[مطالع٢/٨٧].

قوله: (**قَدِ اضْطُرَّتْ**): هو بضَمِّ الطَّاء، يقال: اضْطُرَّ إلى الشيء؛ إذا أُلجِئَ إليه، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ

(١) ولأنَّ في حديث يَعلى زيادة أنَّ الدرع كانت من حديدٍ، والله أعلم، وانظر «فتح الباري» (٦/١١٧).

(٢) رواية «اليونينيَّة» بلا تنوين.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٨٢).

(٤) بل في (البيوع) (٢٠٦٨) وفي (الاستقراض) (٢٣٨٦).

(٥) في التعليقين زيادة فائدة؛ ففيهما أنَّ الدرع كانت من حديدٍ، والله أعلم، وانظر «فتح الباري» (٦/١١٧).

فاعله، وتَقَدَّم الكلام على (التَّراقِي)[ح١٤٤٣]، [و](تُعَفِّي أَثَرَهُ) أي: تمحوه وتُذهِبُه، وهو مُشدَّد الفاء في أصلنا بالقلم، و(أثره): تَقَدَّم بما فيه من اللُّغات[ح٢٧٨]، و(أثره): مشي أقدامِه في الأرض(١)، وكذا (الحلْقَة): أنَّها بإسكان اللَّام، ويجوز فتحُها[قبل ح٦٦]/. [١/٣٧٢ب]

قوله: (وَتَقَلَّصَتْ) أي: ارتفعت.

## ٩٠- بابُ الجُبَّةِ فِي السَّفَرِ وَالحَرْبِ

٢٩١٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ، فَتَلَقَّيْتُهُ بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَأْمِيَّةٌ، فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَّيْهِ، فَكَانَا ضَيِّقَيْنِ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتُ، فَغَسَلَهُمَا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى خُفَّيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ، وتَقَدَّم بعيدًا لماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّم (عَبْدُ الوَاحِدِ) أنَّه ابنُ زيادٍ، و(الأَعْمَشُ): سليمانُ بن مِهْران، و(أَبُو الضُّحَى): مسلمُ بنُ صُبَيح؛ بضَمِّ الصَّاد المهملة وفتح الموحَّدة.

قوله: (انْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ): هذا كان في غزوة تبوك في السَّنة التاسعة، وكذا تَقَدَّم(٢) (الشَّأمِيَّة): أنَّها ممَّا يُصنَع بالشَّام، وتَقَدَّم الكلام على (الشَّام) طُوْلًا؛ وهو من العريش إلى الفرات، وقيل: إلى بالس، وتَقَدَّم عرضًا[ح٧].

قوله: (مِنْ تَحْتُ): هو بضَمِّ التاء، وهذا ظاهرٌ.

## ٩١- بابُ الحَرِيرِ فِي الحَرْبِ

قوله: (بَابُ الحَرِيرِ فِي الحَرْبِ) أي: بابُ حُكمِ لبسه فيه، قال بعضُهم(٣): («الحرب»: بحاء وراء مهملة ساكنة(٤)، ويُروَى: بالجيم والرَّاء المفتوحتين(٥)، وأحاديثُ الباب تشهد لكلٍّ منهما).

(١) والمراد: أنَّ الصدقة تستر خطايا المتصدِّق كما يستر الثوبُ الذي يجرُّ على الأرض أثرَ مشيِ لابسه بمرور الذيل عليه، انظر «منحة الباري» (٦/٥٥).

(٢) زيد في النسختين وهو مستدرك في (أ): (في)، ولعلَّ حذفه هو الصواب.

(٣) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٦٥٢).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة».

انتهى، قال شيخُنا: (وجمع ابنُ العربيِّ في أصل لُبس الحرير عشرةَ أقوال: التَّحريم بكلِّ حال، مُقابِلهُ؛ وهو: مباحٌ بكلِّ حال، الحرمة وإن خُلِط مع غيره كالخزِّ، استثناء الحرب، استثناء السَّفر، استثناء المرض، استثناء الغزو، استثناء العَلَم منه، إلحاق النِّساء بالرِّجال، تحريم لُبسه من فوق دون أسفل؛ وهو الفرش، قاله أبو حنيفة(١) وابنُ الماجشون، وعلَّلاه بأنَّه ليس بلُبس، ويردُّه قولُ أنسٍ: «فقمت إلى حصيرٍ لنا قدِ اسودَّ مِن طول ما لُبِس»(٢)). انتهى[التوضيح١٧/٦٥٣].

واعلم أنَّ إباحتَه للنساء دون الرِّجال هو مذهب الشَّافعيِّ(٣) والجماهير، وحكى القاضي عياضٌ عن قوم إباحتَه للرِّجال والنِّساء(٤)، وعنِ ابنِ الزُّبير: تحريمه عليهما، ثمَّ انعقد الإجماع على إباحته للنِّساء وتحريمه على الرِّجال(٥)، وأمَّا الصبيان؛ فقالت الشافعيَّة: يجوز إلباسهم الحليَّ والحريرَ في يوم العيد؛ لأنَّهم لا تكليفَ عليهم، وفي جواز إلباسهم ذلك في باقي السَّنَة **ثلاثةُ** أوجهٍ؛ **أصحُّها**: جوازُه، [**الثاني**: تحريمه](٦)، **الثَّالث**: تحريمه بعد سنِّ التَّمييز(٧)، والله أعلم(٨).

٢٩١٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ: **حَدَّثَنَا سَعِيدٌ**، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصٍ مِنْ حَرِيرٍ، مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدٌ**): هو سعيد بن أبي عَروبة، وقد تَقَدَّم أنَّ(٩) مَن اسمه (سعيد) ويروي عن قتادة عن أنس في الكتب السِّتَّة أو بعضها: سعيدُ بن بَشِير، وابنُ أبي عَروبة، وسعيدُ بن أبي هلال، والله أعلم[ح٢٦١٦].

تنبيهٌ: في بعض النُّسخ في هذا الحديث: (خالدُ بن الحارث عن شعبة) بدل (سعيد)، وفي ذلك

(١) انظر «الدر المختار» (٦/٣٥٤، ٣٥٥).
(٢) أخرجه البخاريُّ (٣٨٠) ومسلمٌ (٦٥٨)، وانظر «عارضة الأحوذي» (٤/١٨٠-١٨١).
(٣) انظر «الشرح الكبير» (٢/٣٥٥).
(٤) انظر «إكمال المُعْلِم» (٦/٥٧١).
(٥) في (ب): (للرجال).
(٦) ما بين معقوفين مستدركٌ من «شرح مسلم».
(٧) انظر «الشرح الكبير» (٢/٣٥٧)، «روضة الطالبين» (٢/٦٧).
(٨) الكلام بتمامه للنوويِّ في «شرح مسلم» (١٤/٢٥٩).
(٩) (أن): سقط من (ب).

نظرٌ؛ إنَّما حديث أحمد بن المقدام عن خالد بن الحارث عن سعيد، لا عن شعبة[(١)]، ولكن في (الجهاد) أيضًا هذا المتن عن مُسدَّد عن يحيى[ح٢٩٢٠]، وعن بُنْدار عن غُنْدَر[ح٢٩٢٢]، وفي (النِّكاح)[(٢)] عن مُحَمَّد -هو ابن سلام- عن وكيع؛ ثلاثتهم[(٣)] عن شعبةَ به؛ **فالحاصل**: أنَّ الصَّواب في حديث أحمد بن المقدام: (سعيدٌ)، وفي حديث مُسدَّدٍ وبُنْدارٍ ومُحَمَّدِ بن سلَام: (شعبة)، والله أعلم.

٢٩٢٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا **هَمَّامٌ**، عَنْ **قَتَادَةَ**، عَنْ **أَنَسٍ**. (ح): **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ**: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ **شَكَيَا** إِلَى النَّبِيِّ ﷺ -يَعْنِي: القَمْلَ- فَأَرْخَصَ لَهُمَا فِي الحَرِيرِ، فَرَأَيتُهُ عَلَيْهِمَا فِي غَزَاةٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبدِ الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ، و(**هَمَّامٌ**): تَقَدَّم أنَّه همَّامُ بن يحيى العَوْذيُّ.

قوله: (ح): تَقَدَّم الكلام عليها كتابة وتلفُّظًا في أوَّل هذا التَّعليق؛ فانظره[ح٦]، وسيأتي أيضًا في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (**شَكَيَا**): كذا في أصلنا، وعليها علامة راويها[(٤)]، وفي الهامش: (**شَكَوَا**)[(٥)]، وعليها (صح)، وهما لغتان يقال: شكيت وشكوت؛ بالياء وبالواو.

٢٩٢١ - حَدَّثَنَا **مُسَدَّدٌ**: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ **شُعْبَةَ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **قَتَادَةُ**: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ فِي حَرِيرٍ.

٢٩٢٢ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا **غُنْدَرٌ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ** قَالَ: سَمِعْتُ **قَتَادَةَ**، عَنْ **أَنَسٍ**: رَخَّصَ -أَوْ رُخِّصَ- لَهُمَا لِحِكَّةٍ بِهِمَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تَقَدَّم مرارًا أنه ابنُ سعيدٍ القَطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة وتشديد الشين المعجمة، وأنَّ

---

(١) (لا عن شعبة): سقط من (ب).

(٢) كذا تبعًا للحافظ المِزِّيِّ في «تحفة الأشراف» (١/٣٢٩)، وتعقَّبه الحافظ في «النكت الظراف» فقال: (هو في «اللباس» [ح٥٨٣٩] لا في «النكاح»).

(٣) (ثلاثتهم): مستفادٌ من «تحفة الأشراف».

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ.

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة».

لقبه بُنْدارٌ، وتَقَدَّم ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّم (غُنْدُر): أنَّه بضَمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وتَقَدَّم مَن قال له: (ما أنت إلَّا غُنْدُر)[ح٨٧].

## ٩٢- بابُ مَا يُذْكَرُ فِي السِّكِّينِ

قوله: (بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي السِّكِّينِ): **تنبيهٌ**: لم أرَ في آلات النَّبيِّ ﷺ ولا في أثاثه سكِّينًا ولا خنجرًا، والسِّكِّين التي كان يحتزُّ بها مِن كتف الشَّاة الظاهرُ أنَّها لم تكن له، إذ لو كانت له؛ لعُدَّت في آلاته، والبيتُ لا بدَّ له مِن سكِّين، والله أعلم.

٢٩٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ مِنْ كَتِفٍ يَحْتَزُّ مِنْهَا، ثُمَّ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى **وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**.

**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ** عَنِ **الزُّهْرِيِّ** وَزَادَ: فَأَلْقَى السِّكِّينَ.

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**): تَقَدَّم فيه[(١)] في (الوضوء) أنَّه يجوز يتوضَّأْ، ويتوضَّ، ويتوضَّا[(٢)]، فراجعه[ح١٣٨].

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، و(**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، و(**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

## ٩٣- بابُ مَا قِيلَ فِي قِتَالِ الرُّومِ

قوله: (**الرُّومِ**): هم جيلٌ مِن النَّاس معروفٌ؛ كالعرب، والفُرس، والزنج، وغيرِهم، و(الرُّوم): هم الذين يُسمِّيهم أهلُ بلادِنا: الإفرنجَ، وهم جيلٌ مِن ولد روم بن عيص[(٣)] بن إسحاقَ، غلب عليهم اسمُ أبيهم[(٤)]، فصار كالاسم للقبيلة، وإن شئت؛ هو جمع (روميٍّ) منسوبًا إلى روم بن عيصو، كما يقال: زنجيٌّ وزنجٌ، وقد تَقَدَّم[ح٧].

٢٩٢٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ: **أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ الأَسْوَدِ العَنْسِيَّ حَدَّثَهُ**: أَنَّهُ أَتَى عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَهُوَ نَازِلٌ فِي سَاحِلِ حِمْصَ وَهُوَ فِي بِنَاءٍ لَهُ وَمَعَهُ أُمُّ حَرَامٍ، قَالَ عُمَيْرٌ: فَحَدَّثَتْنَا أُمُّ حَرَامٍ: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ

---

(١) (فيه): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (يتوضأ ويتوضا ويتوض).

(٣) كذا تبعًا لبعض نسخ «تهذيب الأسماء واللغات»، وفي المطبوع: (عيصو).

(٤) في (أ) و(ب): (أبيه)، والمثبت من «تهذيب الأسماء واللغات»، والكلام بتمامه فيه (٣/٢٣٠).

يَقُولُ: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ البَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا»، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا فِيهِمْ؟ قَالَ: «أَنْتِ فِيهِمْ»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ»، فَقُلْتُ: أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا».

قوله: (أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ الأَسْوَدِ العَنْسِيَّ حَدَّثَهُ): (العنسيُّ): بالنُّون والسِّين المهملة؛ لأنَّه شاميٌّ دارانيٌّ[1]، و(عَنس)؛ بالنُّون والسِّين المهملة: في الشام، وبالموحَّدة: في الكوفة، وبالمثنَّاة تحت والشين المعجمة: في البصرة، هذا الغالبُ في الثَّلاثة[التوضيح ١٧/٦٦١]، والله أعلم.

قوله: (وَهُوَ فِي بِنَاءٍ لَهُ) أي: في[2] خِبَاء، وقد تَقَدَّم.

قوله: (وَمَعَهُ أُمُّ حَرَامٍ): تَقَدَّم أنَّها بالرَّاء، وتَقَدَّم الكلام على اسمها: أنَّها الغُميصاء أو الرُّميصاء، وتاريخ وفاتها ﵂، وهل هي خالةٌ للنَّبيِّ ﷺ أو خالة لأبيه أم لا، ومن حكى الاتِّفاق على أنَّها خالة[ح٢٧٨٨].

قوله: (قَدْ أَوْجَبُوا) أي: وجبت لهم الجنَّة.

قوله: (أَوَّلُ جَيْشٍ يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ): (قيصر): تَقَدَّم أنَّه لقب مَن مَلك الرُّوم[ح٧]، ومدينتُه هي القسطنطينيَّة، قال شيخُنا: (قال ابن التِّين: قيل: فيه فضلُ يزيدَ -يعني: ابن معاوية بن أبي سفيان صخرِ بن حرب بن أميَّة- قال: لأنَّه أَوَّلُ مَن غزاها، قال: ولعلَّ يزيدَ لم يحضر مع الجيش وأراد الشَّارعُ مَن يغزو بنفسه، أو أراد الجماعةَ فغَلَّب وإن كان فيهم واحدٌ أو قليلٌ غير مغفورٍ لهم). انتهى[التوضيح ١٧/٦٦٢]، اعلم أنَّ غزوَها كان في خلافة معاوية، ويزيدُ ابنُه الأميرُ من قِبَلِه معهم، فقوله: (لم يحضر)، فيه نظرٌ، والله أعلم، و(يزيدُ): ترجمتُه معروفةٌ روى عن أبيه، وعنه: ابنُه خالدٌ، وعبدُ الملك بن مروان، مقدوحٌ في عدالته، ليس بأهلٍ أن يُروَى عنه، وقال الإمامُ أحمدُ: (لا ينبغي أن يروى عنه). انتهى[3] أي: لِمَا وَلِيَ مِن قتل الحُسين بن عليٍّ رضوان الله عليهما، وأوقع بأهل المدينة يوم الحرَّة على يد مُسرِف، وأرسل جيشَه إلى الكعبة لحصر ابن الزُّبير، ومات سنة أربعٍ وستِّين في ثالث عشرين ربيع الأَوَّل[4]، وقال

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٥٤٣).

(٢) (في): مثبت من (ت).

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٤٤٠).

(٤) قال خليفةُ في «تاريخه» (ص١٩٥) عنِ ابن نمير، وابنُ الأثير في «الكامل» (٣/٢٢٢) وغيرُهما: (لأربعَ عشرةَ ليلةً خلت من ربيع الأَوَّل)، وقال المسعوديُّ في «مروج الذهب» (٣/٥٣): (لسبعَ عشرةَ ليلةً خلت من صفر)، وانظر «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٦).

الجاحظ[١]: (في صفر)[٢]، والله أعلم[٣]/. [١/٣٧٣أ]

## ٩٤- بابُ قِتَالِ اليَهُودِ

قوله: (بَابُ قِتَالِ اليَهُودِ): هذا عند نزول عيسى ابن مريم، تكون اليهود مع الدَّجَّال.

٢٩٢٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تُقَاتِلُونَ اليَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِئَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الحَجَرِ فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي، فَاقْتُلْهُ».

٢٩٢٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا اليَهُودَ، حَتَّى يَقُولَ الحَجَرُ وَرَاءَهُ اليَهُودِيُّ: يَا مُسْلِمُ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي، فَاقْتُلْهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ): هو بفتح الفاء وإسكان الرَّاء، منسوبٌ إلى أبي فَرْوة، وهو إسحاق بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة، تَقَدَّم[ح٢٦٩٣].

قوله: (حَتَّى يَخْتَبِئَ): هو بهمزةٍ في آخره، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَيَقُولُ): وسيأتي قريبًا (فَيَقُول[٤] الحَجَرُ): يحتمل [أن يكون] المراد: الحقيقة، ويُنطِقُه الله بذلك، ويحتمل أن يكون مجازًا؛ لأنَّه لا يبقى منهم أحدٌ، قاله شيخُنا[التوضيح١٧/٦٦٤]، ولا مانعَ من الحقيقة، وفي «مسلم»: «حتَّى يقول الحجرُ والشجرُ[٥] إلَّا الغرقد؛ فإنَّه مِن شجرهم»[م٢٩٢٢]، والله أعلم[٦].

## ٩٥- بابُ قِتَالِ التُّرْكِ

قوله: (بَابُ قِتَالِ التُّرْكِ): هم -بضَمِّ التَّاء- جيلٌ مِن النَّاس، وهم بنو قنطُورا، وهي جارية لإبراهيم ﷺ ولدت له أولادًا جاء مِن نسلهم التُّرك[٧]، وقال كُرَاع: التُّرك هم الذين يقال لهم:

---

(١) كذا تبعًا لبعض نسخ «الإشارة»، وفي (ب) وبعض نسخ «الإشارة»: (الحافظ)، وفي المطبوع: (الحاكم).

(٢) أرَّخ وفاته في صفر المسعوديُّ في «مروج الذهب» كما تقدَّم.

(٣) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٤٧٩-٤٨٠).

(٤) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حتى يقول).

(٥) في «مسلم»: (أو الشجر).

(٦) (أعلم): سقط من (ب).

(٧) انظر «معالم السنن» (٤/٣٤٦).

الدَّيلم[١]، وقال ابنُ عبد البَرِّ: (هم ولد يافث، وهم أجناسٌ كثيرة، ومنهم: أصحابُ مدن وحصون، ومنهم: قوم في رؤوس الجبال والبراري ليس لهم عمل غير الصيد، ومَن لم يصد؛ فَصَد وَدَجَ دابَّته، وشوى الدَّم في مصران يأكله، وهم يأكلون الرخم والغربان، وليس لهم دين، ومنهم: مَن يدين بدين المجوسيَّة، وهم الأكثرون، ومنهم: من تهوَّد، وملكهم يلبس الحريرَ وتاجَ الذَّهب، ويحتجب كثيرًا، وفيهم سحر)[القصد والأمم ٣٣]، وقال وَهْبُ بنُ مُنبِّه: هم بنو عمِّ يأجوج ومأجوج، وقيل: إنَّ أصلَ التُّرك أو بعضهم من حِمَير، وقيل: بقايا قوم تُبَّع، وقال بعضُهم: أكثرهم يقول: التركُ من ولد إفريدُون بن سام بن نوح، ثمَّ ذكر سبب تسميتهم[٢]، والله أعلم[٣].

٢٩٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ نِعَالَ الشَّعَرِ، وَإِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا عِرَاضَ الوُجُوهِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّم مرارًا كثيرة أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عارمٌ، وقد تَقَدَّم أنَّ معنى (عارم): الشِّرِّير أو الشَّرس، وأنَّه بعيدٌ منها[ح٦٠]، وكذا تَقَدَّم (جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): أنَّه بالحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ): (تغلِب): هو بالمثنَّاة فوق، ثمَّ غين معجمة ساكنة، وكسر اللَّام، وهذا ظاهرٌ، وفي قول الحسن -وهو ابن أبي الحسن البصريُّ أحد الأعلام المذكورين-: (حدَّثنا عمرو بن تغلب)؛ ردٌّ على مَن أنكر سماع الحسن من عمرو، وهو عليُّ بنُ المدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ المعروفُ[٤].

قوله: (يَنْتَعِلُونَ نِعَالَ الشَّعَرِ): قال ابن قُرْقُول: (ظاهرُه أنَّ نعالَهم من ضفائر الشعر، أو من جلود مشعرة نيئة غير مدبوغة، ويحتمل أن يريد: كمالَ شعورهم ووفورَها حتَّى يطؤوها بأقدامهم، أو يقارب ذلك منها الأرضَ)[مطالع ٤/١٨٠].

---

(١) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/١٢٢): (تعقَّب بأنَّهم جنسٌ من التُّرك).

(٢) عزاه في «التوضيح» (١٨/١٣) لابن أبي الدِّمْنَة الهمدانيِّ في «إكليله»، قال: (وسببُ تسميتهم تُرْكًا عنده أنَّ عبدَ شمس بن يشجب لمَّا وطئ أرضَ بابل؛ أتى بقوم من أجابرة ولد يافث، فاستنكر خلقهم، ولم يحبَّ أن يدخل في سبي بابل فقال: «اتركوهم»، فسمُّوا التُّرك)، وفي «عمدة القاري» (١٢/١١): (أحامرة) بدل (أجابرة).

(٣) انظر «التوضيح» (١٨/١٢-١٣).

(٤) انظر «علل ابن المدينيِّ» (ص٥٥)، وانظر «جامع التحصيل» (ص١٦٣).

قوله: (كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ): (كأنَّ): هي من أخوات (إنَّ)، مفتوحة الهمزة مُشدَّدة النُّون، و(وجوهَهم): مَنْصوبٌ اسمها، و(المَجانُّ): مَرْفوعٌ خبرها، قال ابنُ قُرْقُول: (و«المَجانُّ»: بفتح الميم وشدِّ النُّون، جمع «مجنٍّ»، ووزنه: «مَفَاعل»، وحكى القاضي شيخُنا أبو عبد الله مُحَمَّد ابن أحمد التُّجَيْبيُّ عن أبي مروان بن سِراج: أنَّ ابنَ الأفليليِّ كان يقوله بكسر الميم: مِجانُّ، قال أبو مروان: وهو خطأٌ، وإنَّما هو مثلُ «مَحمَل» و«مَحامِل»؛ الميم فيه زائدةٌ مفتوحةٌ في الجمع، وقد رواه ابنُ السماك(١) وغيرُه مِن رواة «البخاريِّ» بكسر الميم، كما قال ابنُ الأفليليِّ)[مطالع٢/١٥١].

و(المُطْرَقة): قال ابنُ قُرْقُول: (بسكون الطَّاء، وفتح الرَّاء، أي: التِّرَسَة التي أُلبِست بالعَقب طاقةً فوق أخرى، وقال بعضهم: الأصوب فيه: المُطَرَّقة؛ وهو كلُّ ما رُكِّب بعضه فوق بعض، وقيل: هو أن يُقوَّر جلدٌ بمقداره، ويُلصَق به، كأنَّه تُرس على تُرس) انتهى[مطالع٣/٢٦٧]، وقوله فيه: (المُطَرَّقة): يعني: بتشديد الرَّاء، وقد ذكر ابنُ الأثير الرِّوايتين؛ التخفيف الأوَّل، والتشديد للتكثير الثاني، ثمَّ قال: (والأوَّل أشهر)؛ يعني: التَّخفيف.

٢٩٢٨ - حَدَّثَني سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا التُّرْكَ صِغَارَ الأَعْيُنِ، حُمْرَ الوُجُوهِ، ذُلْفَ الأُنُوفِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ): هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزُّهريُّ، أبو يوسفَ، عن أبيه وشعبةَ، وعنه: أحمدُ وعبدٌ، حجَّةٌ وَرِعٌ، مات سنة (٢٠٨هـ)، كذا أرَّخ وفاته الذَّهبيُّ في «الكاشف»[٣/٢٧٦]، و«التذهيب»[١٠/١١٦]، و«الميزان»[٤٠/٤٤٨]، ذكره تمييزًا، والمعروف في وفاته سنة (١٨٢هـ)(٢) انتهى، والله أعلم، كذا رأيته بخطِّي على «التَّذهيب»، ولا أدري من أين لي ذلك، أخرج له الجماعة(٣)، وأمَّا (وَالِدُه)؛ فإبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ، أبو إسحاقَ المدنيُّ، نزيلُ بغدادَ، وأحدُ الأعلام، عن أبيه، والزُّهريِّ، ويزيدَ ابنِ الهادي، وصالحِ بن كيسان، وجماعةٍ، وعنه:

---

(١) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «المطالع»: (السماط)، وفي المطبوع و«المشارق» (١/٣٣٨): (ابن السماك)، وهو أبو ذرٍّ الهرويُّ.

(٢) لا يصحُّ هذا، وذلك لأنَّ ابنَ أخيه الراوي عنه هنا وُلِد سنة (١٨٥هـ)، وروى عنه أيضًا في «البخاريِّ» محمَّدُ بنُ عبد الرحيم بن أبي زهير ومولده سنة (١٨٥هـ) أيضًا، فلا يصحُّ أن تكون وفاته سنة (١٨٢هـ)، والله أعلم.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٠٨).

أبو داود الطَّيالسيُّ، وابنُ مَهْدِيٍّ، وابنُ وَهْبٍ، والقعنبيُّ، ويحيى بنُ يحيى، ولُوَين، وأحمدُ ابن حنبل، وخلقٌ كثيرٌ، وثَّقه أحمدُ، وابنُ مَعِين، وغيرُهما، قال ابنُ سعدٍ وجماعةٌ: (مات سنة ثلاث وثمانين ومئة)، وقال سعيد ابن عُفير: (مات سنة أربع وثمانين)، قال الخطيبُ: (حدَّث عنه يزيدُ ابن عبد الله بن الهادي والحسينُ بن سيَّار وبين وفاتيهما مئةُ سنةٍ واثنتا عشرةَ سنةً)، أخرج له الجماعةُ، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(١)، و(صَالِح): هو ابنُ كيسان تَقَدَّم مُترجَمًا[ح٥١]، وغير مرَّةً بغير ترجمة، و(الأَعْرَج): عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز تَقَدَّم مرارًا، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تَقَدَّم مرارًا.

قوله: (ذُلْفَ الأُنُوفِ): هو بالذال المعجمة المضمومة، ثمَّ لام ساكنة، ثمَّ فاء، جمع (أذلف)؛ كـ(أحمر) و(حُمْر)، قال ابنُ قُرْقُول: (قيل: فُطْس، وقيل: صغار الأنوف، وقيل: قصار الأنوف؛ وهو الفَطَس، والذَّلَف: تأخُّر الأرنبة، وقيل: هو غِلَظٌ في الأرنبة، وقيل: تطامن فيها، وقيل: همزة تكون فيها، وقد رواه بعضهم بدال مهملة، وقد قيَّدناه عن التَّميميِّ بالوجهين، وبالمعجمة أكثر). انتهى[مطالع٣/٧٦]، ولم يذكرِ ابنُ الأثير غيرَ الإعجام، وكذلك مَن وقفت على كلامه من أهل اللُّغة؛ إنَّما ذكروه في الذَّال المعجمة(٢)، والله أعلم.

قوله: (كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ): تَقَدَّم (المجانُّ) و(المُطْرَقة) أعلاه، وكذا (كأنَّ)، وأنَّها من أخوات (إنَّ)، وكذا (نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ) أعلاه[ح٢٩٢٧].

٩٦- بابُ قِتَالِ الَّذِينَ يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ

٢٩٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ».

قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ فِيهِ أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً: «صِغَارَ الأَعْيُنِ، ذُلْفَ الأُنُوفِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ».

---

(١) انظر «سؤالات أبي داود» (ص٢٢٤)، «الجرح والتعديل» (٢/١٠٢)، «الطبقات الكبرى» (٧/٥٨٢)، «ميزان الاعتدال» (١/٣٣)، «تهذيب الكمال» (٢/٨٨).

(٢) انظر «الصحاح» و«القاموس المحيط» مادة (ذلف).

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المدينيِّ، وتَقَدَّم أنَّ (سُفْيَان): هو ابنُ عُيَينة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم، و(سَعِيد بْن المُسَيَّب): بفتح ياء (المسيَّب) وكسرِها، وغيرُه ممَّن اسمُه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح، والله أعلم/. [١/٣٧٣ب]

قوله: (نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ): تَقَدَّم قريبًا جدًّا، وكذا (المَجَانُّ) و(المُطْرَقَةُ)[ح٢٩٢٧].

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: زَادَ فِيهِ أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً: «صِغَارَ الأَعْيُنِ»): أمَّا قوله: (زاد سفيان): يعني: بالسَّند المُتقدِّم، وليس هذا تعليقًا، إنَّما هو بسند الحديث الذي قبله؛ وهو عليُّ بن عبد الله عنه؛ فاعلمه، و(سفيان): تَقَدَّم قريبًا أنَّه ابنُ عُيَينة(١) في الحديث الذي قبل هذا، و(أبو الزِّناد): هو عبد الله بن ذكوان -بالنُّون- تَقَدَّم مرارًا، ومرَّةً مُتَرجَمًا[ح٦٢]، و(الأعرج): كذلك تَقَدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز.

وأمَّا قوله: (روايةً) -هو مَنْصوبٌ مُنوَّن-؛ فاعلم أنَّ قولَ الرَّاوي عن الصَّحابيِّ: يرفع الحديث، أو يبلغُ به، أو روايةً -كهذا المكان- أو ينميه(٢)؛ فإنَّه يكون مرفوعًا، قال ابن الصَّلاح: (وحكمُ ذلك عند أهل العلم حكمُ المرفوع صريحًا)[علوم الحديث٥١]، وذلك كقول ابن عبَّاس: «الشِّفاء في ثلاث: شربة عسل، وشرطة محجم، وكيَّة نار، وأنهى أمَّتي عن الكيِّ»؛ رفع الحديث، رواه البخاريُّ[ح٥٦٨٠]، وروى مسلمٌ من رواية أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة يبلغُ به قال: «النَّاس تَبَعٌ لقريش»[م١٨١٨]، وفي «الصَّحيحين» بهذا السَّند هذا الحديث الذي نحن فيه: «تقاتلون قومًا»[م٢٩١٢(٦٤)]، وروى مالكٌ في «المُوَطَّأ»[١/١٥٩] عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: (كان النَّاس يُؤمَرون أن يضع الرَّجلُ يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصَّلاة)، [قال أبو حازمٍ: لا أعلمُ إلَّا أنَّهُ يَنْمِي ذلكَ] -وقد قَدَّمتُ الخلاف في (يَنمي) و(يُنمي)[ح٧٤٠]- وقد رواه البخاريُّ من طريق القعنبيِّ عن مالكٍ: (يَنمِي ذلك إلى النَّبيِّ ﷺ)[ح٧٤٠]، [فصرَّح برفعه]، وإن قيل ذلك عن التَّابعيِّ؛ فهو مُرسَلٌ(٣).

٩٧- بابُ مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ عِنْدَ الهَزِيمَةِ وَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ واسْتَنْصَرَ

٢٩٣٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الحَرَّانِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ: أَكُنْتُمْ فَرَرْتُمْ يَا أَبَا عُمَارَةَ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا وَاللهِ؛ مَا وَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ

(١) زيد في (ب): (الإمام).

(٢) في (ب): (تنمية).

(٣) الكلام بتمامه للعراقيِّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٣٣-١٣٦)، وما بين معقوفين مستدرك منه.

خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَخِفَافُهُمْ حُسَّرًا لَيْسَ بِسِلَاحٍ، فَأَتَوْا قَوْمًا رُمَاةً، جَمْعَ هَوَازِنَ وَبَنِي نَصْرٍ، مَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، فَرَشَقُوهُمْ رَشْقًا مَا يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَالِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَابْنُ عَمِّهِ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ الحَارِثِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَنَزَلَ وَاسْتَنْصَرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ»، ثُمَّ صَفَّ أَصْحَابَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هذا قد تَقَدَّم مرارًا أنَّه زهيرُ بن معاوية الجُعْفيُّ، أبو خيثمة، وتَقَدَّم (أبو إسحاق): أنَّه عَمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ الهمْدانيُّ.

قوله: (وَسَأَلَهُ رَجُلٌ): تَقَدَّم مرَّاتٍ أنَّ هذا (الرَّجل) لا أعرفه، غير أنَّه من قيس، كما في (مغازي) «البخاريِّ»(١)[ح٤٣١٧]، وقد تَقَدَّم[ح٢٨٦٤].

قوله: (أَكُنْتُمْ فَرَرْتُمْ؟) إلى أن قال: (مَا وَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ): سيأتي في (حنين) أنَّ هذا من بديع الأجوبة، والكلام عليه[ح٤٣١٥].

قوله: (شُبَّانُ أَصْحَابِهِ): هو جمع (شابٍّ).

قوله: (وَأَخِفَّاؤُهُمْ(٢)): هو جمع (خِفٍّ)؛ بكسر الخاء المعجمة وتشديد الفاء، و(الخِفُّ): الخفيف؛ يريد: مَن لا سلاح معه يُثْقِلُهُ(٣).

قوله: (حُسَّرًا): هو بضَمِّ الحاء وفتح السِّين المُشدَّدة المهملتين، جمع (حاسر)؛ كـ(شاهد) و(شُهَّد)؛ وهو مَن لا دِرْعَ له ولا مِغْفر، وقد فسَّره بعده (لَيْسَ بِسِلَاحٍ)، وقال بعضُهم: (مَن لا دِرْعَ له، ولا مِغفَرَ على رأسه)(٤)، والله أعلم.

قوله: (وَبَنِي نَصْرٍ): هو بالصَّاد المهملة، وهذا معروفٌ.

قوله: (فَرَشَقُوهُمْ رَشْقًا): قال ابنُ قُرْقُول: (هو بفتح الرَّاء، وهو المصدر، وبكسرها للأَصيليِّ، وهو الاسم، والفتحُ هنا أوجهُ) انتهى[مطالع٣/١٨٨].

قوله: (وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ): تَقَدَّم الكلام على هذه (البغلة) التي كان راكبها يوم حنين،

---

(١) في (ب): (في المغازي للبخاري).

(٢) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (وخِفَافُهُم)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٣) انظر «التنقيح» (٢/٦٥٣).

(٤) ليس في «التنقيح» (٢/٦٥٣): (ولا مِغفَرَ على رأسه).

وذكرتُ فيها قولَين؛ هل هي الدُّلدُل أو فضَّة؟ فانظره في أوائل (الجهاد)[ح٢٨٦٤].

قوله: (وَابْنُ عَمِّهِ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ الحَارِثِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّ اسمَه المغيرةُ، أو المغيرة أخٌ له، وقيل: اسمُه كنيتُه، وتَقَدَّم مُطَوَّلًا[ح٢٨٦٤].

قوله: (أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ): يأتي الكلام عليه في (حنين) إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٤٣١٥].

## ٩٨ - بابُ الدُّعَاءِ عَلَى المُشْرِكِينَ بِالهَزِيمَةِ وَالزَّلْزَلَةِ

٢٩٣١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَلأَ اللهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عِيسَى): هذا هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، أحدُ الأعلامِ في الحفظ والعبادة، عن أبيه، وهشامِ بنِ عروةَ، والأعمشِ، وخَلْقٍ، وعنه: حمَّادُ بن سَلَمة مع جلالته وتقدُّمه، وابنُ المدينيِّ، وإسحاقُ، وابنُ عرفة، وأممٌ، وكان يحجُّ سنةً ويغزو سنةً، مات سنة (١٨٧هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه أبو حاتمٍ وجماعةٌ، ذكره في «الميزان» تمييزًا؛ لأجل عيسى بن يونس؛ شيخ روى عن مالك، قال الدَّارقطنيُّ: (مجهولٌ)(١).

ولهم: عيسى بن يونس الطَّرَسُوسِيُّ، عن حجَّاج الأعور، من مشيخة أبي داود(٢)، ولهم أيضًا: عيسى بن يونس الرَّمليُّ الفاخوريُّ، صاحب ضَمْرة والوليد، ثقةٌ، من مشيخة النَّسائيِّ وابن ماجه(٣).

قوله: (عَنْ هِشَامٍ): هذا هو ابن حسَّان الأزديُّ القُردُوسيُّ مولاهم، الحافظُ، عنِ الحسنِ وابنِ سيرين، وعنه: القطَّانُ، وأبو عاصمٍ، والأنصاريُّ، مات في صفر سنة (١٤٨هـ)(٤)، أخرج له الجماعةُ، إمامٌ كبيرٌ، ثقةٌ كبيرُ الشأن، له ترجمةٌ في «الميزان»(٥).

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ): هذا هو ابن سيرين، أحدُ الأعلام، مشهورُ التَّرجمة، وكذا (عَبِيدَة)، وهو

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٣٢٨/٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٧٦/٢٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٦٠/٢٣).

(٤) في النسخ: (١٤٥)، والمثبت من ترجمته السابقة في الحديث (١٢١٩).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢٩٥/٤) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨١/٣٠).

بفتح العين[(١)]، وكسر الموحَّدة، وهو ابن عمرٍو، وقيل: ابن قيس، السَّلْمانيُّ، أحد الأعلام، تَقَدَّم.

قوله: (**لَمَّا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ**): هذا هو يوم الخندق، وقد تَقَدَّم متى كانت الخندق بما فيها من الخلاف[ح٤٦٣].

قوله: (**مَلأَ اللهُ**): هو بهمزة مفتوحة في آخره، وهذا ظاهرٌ معروفٌ.

قوله: (**شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ**): في (الصَّلاة الوسطى) للعلماء سبعةَ عشرَ قولًا، وقد أفردها شيخُ شيوخنا الحافظ أبو مُحَمَّد عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطيُّ بالتأليف، وسمَّاه: «كشف المُغْطَى في الصَّلاة الوُسْطى»، وذكر دليل كلِّ قولٍ، وأصحُّ الأقوال: أنَّها العصر، وها أنا أسرد لك السَّبعةَ عشرَ قولًا عاريةً من الأدلَّة: الصَّلوات الخمس مفردات؛ فهذه خمسة أقوال، والسَّادس مجموعة، أو الجمعة، أو صلاة الجماعة، أو الوتر، أو مكتوبة لا بعينها، وقيل: الصُّبح والعصر، وقيل: الصُّبح والعشاء، وقيل: الأضحى، وقيل: الفطر، الخامس عشر: جمعة في محلِّها وفي باقي الأيَّام: الظهر، وقيل: صلاة الخوف، أو الضُّحى[(٢)]، وقد قرأتُ ما أَلَّفه شيخُ شيوخِنا على بعض المشايخ بإجازته منه، وهو ناصر الدين مُحَمَّد بن عليٍّ الحرَّاويُّ الطَّبردار القاهريُّ بها.

**تنبيهٌ**: إنَّما شُغلوا عنها؛ لأجل القتال؛ فقيل: إنَّه كان قبل نزول صلاة الخوف، وقيل: إنَّهم كانوا على غير وُضوء، ولذلك[(٣)] لم يمكنهم تركُ القتال لطلب الماء وتناول الوضوء؛ لأنَّ الله لا يقبل صلاةً بغير طهور، ولا صلاة مَن أحدث حتَّى يتوضَّأ؛ قالهما ابنُ بطَّال[(٤)]، نقله شيخُنا[(٥)]، والأوَّلُ مشهورٌ جدًّا.

**٢٩٣٢ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو فِي القُنُوتِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ؛ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».**

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تَقَدَّم مرارًا أنَّه بفتح القاف وكسر الموحَّدة، وهذا ظاهرٌ، وهو ابنُ عُقبةَ،

---

(١) زيد في (ب): (المفتوحة).

(٢) انظر «كشف المغطَّى في تبيين الصلاة الوسطى» (ص١٧-١٥٤)، «نيل الأوطار» (١/٣٩٣-٣٩٤).

(٣) زيد في (ب): (كانوا).

(٤) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/١١١-١١٢).

(٥) انظر «التوضيح» (١٨/٢٠).

وتَقَدَّم مُترجَمًا[ح٢٩٩].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروق الثوريُّ، تَقَدَّم، وكذا (ابْن ذَكْوَانَ): هو أبو الزِّناد -بالنُّون- عبدُ الله بن ذكوان، وكذا تَقَدَّم (الأَعْرَج): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (أَنْجِ): تَقَدَّم أنَّه بفتح الهمزة، مكسور الجيم، وهذا ظاهرٌ، وكذا تَقَدَّم ترجمة (سَلَمَة بْن هِشَامٍ)، وأنَّه أخو أبي جهل لأبويه، وتَقَدَّم الكلام على إخوة أبي جهلٍ، وكذا تَقَدَّم ترجمة (الوَلِيد بْن الوَلِيدِ)، وأنَّه أخو خالد بن الوليد، و(عَيَّاش بْن أَبِي رَبِيعَةَ)، وأنَّه بالمثنَّاة تحت والشين المعجمة، وأنَّه أخو أبي جهل لأمِّه[ح٨٠٤]/. [١/٣٧٤أ]

قوله: (وَطْأَتَكَ): تَقَدَّم، وأنَّها العِقابُ والأخْذُ، وقال الخطَّابيُّ: («الوطأة»: العقوبةُ والمشقَّةُ، وأراد بها: ضيق المعيشة، وهي مأخوذة مِن وطء العدُوِّ والدَّابَّة للشَّيء، وركضها إيَّاه برجلها)(١)، قال الخليلُ: (يقال: وطئَ العدوُّ وطأةً [شديدة])[العين٧/٤٦٧]؛ يريد: إذا أثخن فيهم، قال الدَّاوديُّ: («وَطْأَتك»؛ يريد: الأرض، فأصابتهم الجُدوبة)(٢)، وتَقَدَّم (مُضَرَ): أنَّها القبيلة المعروفة، و(سِنِينَ) أي: القحوط والجدوب، وتَقَدَّم (السَّنة)، و(كَسِنِي يُوسُفَ): تَقَدَّم أنَّها بالتخفيف[ح٨٠٤].

٢٩٣٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ عَلَى المُشْرِكِينَ؛ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، سَرِيعَ الحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّم الكلام عليه في الورقة التي قبل هذه بثلاث(٣) أوراق[ح٢٩٠٢].

قوله: (سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى): تَقَدَّم الكلام عليه، وعلى والده أبي أوفى، واسمه، وأنَّه صحابيٌّ أيضًا، رضي الله عنهما[قبل ح١٧٦].

قوله: (يَوْمَ الأَحْزَابِ): تَقَدَّم أنَّها غزوةُ الخندق، وهذا معروفٌ ظاهرٌ.

---

(١) انظر «أعلام الحديث» (١/٥٢٠-٥٢١).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٦١٥)، «مطالع الأنوار» (٦/١٩٨).

(٣) في (أ): (بثلاثة)، ولعلَّ المثبتَ هو الصَّواب، وفي (ب): (هذه الأوراق بخمسة).

٢٩٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي ظِلِّ الكَعْبَةِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَنَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَنُحِرَتْ جَزُورٌ بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ، فَأَرْسَلُوا فَجَاؤُوْا مِنْ سَلَاهَا، وَطَرَحُوهُ عَلَيْهِ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَلْقَتْهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ»، لأَبِي جَهْلِ بْنِ هِشَامٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَأُبَيِّ بْنِ خَلَفٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ فِي قَلِيبِ بَدْرٍ قَتْلَى، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ السَّابِعَ.

قَالَ أَبُو عَبْدُ اللهِ: وَقَالَ يُوسُفُ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: أُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ، وَقَالَ شُعْبَةُ: أُمَيَّةُ، أَوْ أُبَيٌّ، وَالصَّحِيحُ: أُمَيَّةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): الظاهر أنَّه الثوريُّ، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ في ترجمة جعفر بن عون في «الكمال»[٣٨/٤] أنَّه روى عن الثوريِّ، ولم يذكرِ ابنَ عُيَينة، والله أعلم، وتَقَدَّم أنَّ (أَبَا إِسْحَاقَ): اسمُه عَمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ، و(عَبْد اللهِ): هو ابنُ مسعودِ بنِ غافل الهُذَليُّ، من المهاجرين الأوَّلين، تَقَدَّم.

قوله: (فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ): تَقَدَّم الكلام عليه، وأنَّه عدوُّ الله، فرعون هذه الأمَّة، في (الطهارة)[ح٢٤٠].

قوله: (وَنَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ): الظاهر أنَّهم المَدعوُّ عليهم فيما يأتي، وذكرهم هنا ستَّةً، وهم[(١)] سبعة، سابعهم عمارة بن الوليد، كما جاء في «الصَّحيح» في غير هذا المكان[ح٥٢٠]، والله أعلم.

قوله: (وَنُحِرَتْ جَزُورٌ): (نُحِرت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(جزورٌ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وتَقَدَّم الكلام على (السَّلَى) ما هو، وكذا تَقَدَّم (عُتْبَة بْن رَبِيعَةَ)، و(شَيْبَة بْن رَبِيعَةَ)، و(الوَلِيد ابْن عُتْبَةَ)، و(أُبَيُّ بْن خَلَفٍ) على ما فيه[(٢)]، و(عُقْبَة بْن أَبِي مُعَيْطٍ)[ح٢٤٠].

تنبيهٌ: أسقط السابع، وسيأتي قريبًا[(٣)]: (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ السَّابِعَ)، وهو عُمارة بن الوليد، وقال فيه هنا: (أُبيُّ بن خلف)، وإنَّما هو أميَّة، وسيأتي الاختلاف فيه هنا، وأنَّ الصحيح أنَّه أميَّة، وهو الصَّواب.

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ فِي قَلِيبِ بَدْرٍ): تَقَدَّم أنَّ عقبة لم يُقتَل ببدر، وتَقَدَّم المكان الذي قُتِل فيه، وتَقَدَّم أنَّ عُمارة هلك بالحبشة على كفره، وماذا جرى له، وأنَّ أميَّة بن خلف لم يُلقَ

(١) في (أ) و(ب): (وهي).

(٢) (على ما فيه): سقط من (ب).

(٣) زيد في (ب): (على ما فيه).

في البئر؛ لأنَّه تزايل، كلُّ ذلك في (الطَّهارة)؛ فانظره[ح٢٤٠].

قوله: (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ): تَقَدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه عَمرُو بن عبد الله السَّبيعيُّ: (وَنَسِيتُ السَّابِعَ): تَقَدَّم أعلاه أنَّه عُمارة بن الوليد، وتَقَدَّم في (الطهارة) ماذا جرى له، وأنَّه هلك على كفره بالحبشة[ح٢٤٠].

٢٩٣٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ الْيَهُودَ دَخَلُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَلَعَنْتُهُمْ، فَقَالَ: «مَا لَكِ؟» قُلْتُ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَفَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هو ابنُ زيدٍ، وقد قَدَّمتُ مرارًا أنَّ (حمَّادًا) إذا أطلقه الراوي عنه؛ فإن كان الراوي عنه سليمان بن حرب -كهذا- أو عارم مُحَمَّد بن الفضل؛ فهو ابن زيد، وإن كان الذي أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ، أو عفَّان، أو حجَّاج بن منهال، وكذا هُدْبة بن خالد؛ فإنَّه يكون ابنَ سلمة[ح١٤٤]، وقد قَدَّمتُ أنَّ ابنَ سَلَمة لم يروِ له البخاريُّ في الأصول، وإنَّما علَّق له، بخلاف ابنِ زيدٍ[ح٨١٨]، والله أعلم.

و(أَيُّوبَ): تَقَدَّم أنَّه ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ، وتَقَدَّم (ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عبدُ الله بن عُبَيد الله ابن أبي مُلَيكة زهيرٍ، وأنَّ زهيرًا صحابيٌّ.

قوله: (السَّامُ عَلَيْكَ): (السَّام): الموت، وألفه منقلبةٌ عن واو.

قوله[1]: (وَعَلَيْكُمْ): سيأتي الكلام على إثباتِ هذه الواو وحذفِها في (كتاب الاستئذان) إن شاء الله تعالى[ح٦٢٥٨].

## ٩٩ - بابٌ هَلْ يُرْشِدُ الْمُسْلِمُ أَهْلَ الْكِتَابِ، أَوْ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ؟

قوله: (بَابٌ هَلْ يُرْشِدُ): هو بضَمِّ أَوَّله، رُباعيٌّ.

قوله: (أَوْ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ): المراد بـ(الكتاب) هنا: القرآن، قال أبو حنيفة: لا بأس بتعليم الحربيِّ والذِّمِّيِّ[2] القرآنَ، والعلمَ، والفقهَ؛ رجاء أن يرغبوا في الإسلام[3]، وهو أحد قولي الشافعيِّ،

---

(١) (قوله): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (الذمي والحربي).

(٣) انظر «البحر الرائق» (٨/٢٣١).

وقال مالك: لا يعلِّمُون الكتابَ ولا القرآن[١]، وهو قول الشافعيِّ الآخر، ومأخذ القولين ليس هذا موضعَه، والمُجوِّز استدلَّ بحديث هرقل المذكور، والله أعلم[٢].

واعلم أنَّ أصحابَ الشافعيِّ قالوا: لا يُمنَع الكافرُ سماعَ القرآن، ويُمنع مسَّ[٣] المصحف، وهل يجوز تعليمه القرآن؟ يُنظَر إن لم يُرجَ إسلامُه؛ لم يجز، وإن رُجِيَ؛ جاز في أصحِّ الوجهين، وبه قطع القاضي الحسين، ورجَّحه البغويُّ وغيرُه، والثاني: لا يجوز، كما لا يجوز بيعُه المصحفَ -وفي بيعه المصحف: المذهبُ: القطع بأنَّه لا يجوز، وقيل: قولان[٤]- وإن رُجِي إسلامه، قال البغويُّ: وحيث رآه معانِدًا؛ لا يجوز تعليمه بحال، وهل يُمنَع التَّعليم؟ فيه وجهان حكاهما المُتولِّي والرُّويانيُّ[٥]؛ أصحُّهما: يُمنَع، والله أعلم[٦].

**٢٩٣٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ وَقَالَ: «فَإِنْ تَوَلَّيْتَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ».**

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): تَقَدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة)[ح٣٦٩]، وقد ذكر الجيَّانيُّ أنَّه كذلك في أبواب؛ فعدَّدها، ثمَّ قال: (نسبه ابنُ السَّكَن في بعض هذه المواضع: «إسحاق بن إبراهيم»؛ يعني: ابن راهُوْيَه، وقد أتى إسحاقُ هذا عن يعقوب منسوبًا من رواية الأَصيليِّ وابن السكن في[٧] «كتاب الحجِّ» في موضعين، فقال في «باب الفُتيا على الدَّابَّة»: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم»[ح١٧٣٨]؛ فذكر حديثًا، ثمَّ قال: (وفي «باب حجِّ الصِّبيان»: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم»[ح١٨٥٧]؛ فذكر حديثًا، ثمَّ قال: (نسبه الأَصيليُّ وحده في هذه المواضع: إسحاق بن

(١) انظر «مواهب الجليل» (٣/٣٥٢).

(٢) انظر «التوضيح» (١٨/٢٧-٢٨).

(٣) زيد في (ب): (القرآن).

(٤) قال النوويُّ في «روضة الطالبين» (٣/٣٤٤): (الخلاف في بيع العبد والمصحف والحديث والفقه إنَّما هو في صحَّة العقد مع أنَّه حرامٌ بلا خلاف).

(٥) انظر «بحر المذهب» (١/١٣٩).

(٦) انظر «المجموع» (٢/٦١).

(٧) في (ب): (من).

منصور، وذكر أبو نصر: أنَّ إسحاقَ بنَ إبراهيم وإسحاقَ ابنَ منصور يرويان عن يعقوبَ هذا[١]، وهو يعقوب ابن إبراهيم بن سعد). انتهى مُلخَّصًا[التقييد ٣/٩٦٢]، ولم يذكر هذا الباب، بل ولا ذكر (كتاب الجهاد) الجامعَ لهذا الباب وغيره، والظاهر أنَّه مثل ما تَقدَّم.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ): تَقدَّم مرَّاتٍ أنَّه مُحَمَّد بن عبد الله بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، وتَقَدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٧]، و(عَمُّه): هو العالمُ، أحدُ الأعلام، مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (إِلَى هِرَقْلَ[٢]): تَقدَّم بلُغَتيه في أوَّل هذا التَّعليق، وأنَّه هلك على كفره سنة عشرين ببلده، وتَقَدَّم متى كانت الكتابة، وكذا تَقَدَّم الكلام على (الأَرِيسِيِّينَ)، وما فيه من الرِّوايات والأقوال، فانظره إن أردته[ح٧].

## ١٠٠ - بابُ الدُّعَاءِ لِلْمُشْرِكِينَ بِالهُدَى لِيَتَأَلَّفَهُمْ

٢٩٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَدِمَ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو الدَّوْسِيُّ وَأَصْحَابُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ دَوْسًا عَصَتْ وَأَبَتْ، فَادْعُ اللهَ عَلَيْهَا، فَقِيلَ: هَلَكَتْ دَوْسٌ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا، وَائْتِ بِهِمْ».

(بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمُشْرِكِينَ[٣]؛ لِيَتَأَلَّفَهُمْ) إلى (بَاب لَا تَتَمَنَّوْا[٤] لِقَاءَ العَدُوِّ).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (أَبُو الزِّنَادِ): أنَّه عبدُ الله بن ذكوان، و(عَبْد الرَّحْمَنِ): هو الأعرجُ/. [١/٣٧٤ب]

قوله: (قَدِمَ الطُّفَيْلُ[٥] بْنُ عَمْرٍو الدَّوْسِيُّ): هو الطفيل بن عَمرو بن طَرْيف الأزديُّ الدَّوسيُّ، الذي يُلَقَّب ذا النُّور -وقد قَدَّمتُ أنَّ أصحاب النور: أُسيد بن الحُضَير، وعبَّاد بن بشر، وحمزة بن[٦] عمرو الأسلميُّ، وقتادة[٧]، والطفيل هذا[ح٤٦٥]، والحسن بن عليٍّ، وسيأتي[٨][ح٣٦٣٩،٣٨٠٥]- قُتِل يوم

(١) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٨٢٢).

(٢) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قَيْصَرَ).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (بِالهُدَى).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (تمنَّوا).

(٥) كذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (طفيل).

(٦) (بن): سقط من (ب).

(٧) في (ب): (وهو قتادة)، وضرب على (هو) في (أ).

(٨) (والحسن بن علي، وسيأتي): سقط من (ب).

اليمامة، صحابيٌّ مشهورٌ رضي الله عنه(١).

**١٠١- بابُ دَعْوَةِ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَعَلَى مَا يُقَاتَلُونَ عَلَيْهِ؟ وَمَا كَتَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ، وَالدَّعْوَةِ قَبْلَ القِتَالِ**

قوله: (وَمَا كَتَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ): تقدَّم أنَّ (كِسرى) بكسر الكاف وفتحها، وقد تقدَّم أنَّ (قيصرَ) لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الروم، و(كسرى): لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الفُرس، واسم كسرى: أَبْرَوِيز -ومعناه: المظفَّر- ابن هُرْمُز أَنُو شِرْوان؛ ومعناه: مجدِّد الملك[ح٦٤٠٧].

٢٩٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: **لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ**؛ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَؤُوْنَ كِتَابًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَخْتُومًا، **فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ**، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ، وَنَقَشَ فِيهِ: **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**.

قوله: (**لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ**): تقدَّم الكلام على (الروم) قريبًا[قبل ح٢٩٢٤]، وتقدَّم في أوَّل هذا التَّعليق وقتُ كتابته عليه الصلاة والسلام إلى الملوك[ح٧].

قوله: (**فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ**): اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام اتَّخذه سنة ستٍّ، وقد تقدَّم الاختلافُ في تاريخ الكتابة[ح٧]، واعلم أنَّه اختلفتِ الرواياتُ في صفة الخاتم، فيحتمل أن تكون خواتم متعدِّدة، وقد كان له عليه الصلاة والسلام خاتم فضَّةٍ، وخاتمٌ من ذهب قبل النهي، ثمَّ طرحه، وخاتمُ حديدٍ ملويٌّ(٢) بفضَّة، نقشه: مُحَمَّد رسولُ الله، قال ذلك أبو الفتح ابن سيِّد الناس(٣)، وفي «مسلم» من حديث أنس رضي الله عنه: (كان خاتم النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم من فضَّة، وكان فَصُّه حبشيًّا)[م٢٠٩٤]، وفي «البخاريِّ»: (كان فَصُّه منه)[ح٥٨٧٠]، قال أبو عمر: هذا أصحُّ(٤)، وقال غيره: كلاهما صحيحٌ، وكان له عليه الصلاة والسلام خاتمُ فضَّة فَصُّه منه، وفي وقتٍ خاتمٌ فَصُّه حبشيٌّ، وفي حديث آخر: (فَصُّه من عقيق)، قاله النَّوويُّ(٥)، وفي معنى (الحبشيِّ) قولان، قال ابنُ الأثير: (يحتمل أنَّه أراد من الجَزْع أو العقيق؛ لأنَّ معدِنهما اليمنُ والحبشة، أو نوعًا آخرَ يُنسَب إليها) انتهى، فإن كان المراد بالخاتم الذي فَصُّه حبشيٌّ: فَصُّه عقيق؛ فهما واحدٌ، أو جَزْعًا أو نوعًا آخر؛ فهما خاتمان.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٦٤).

(٢) في (ب): (يلوى).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٤١٧).

(٤) انظر «التمهيد» (١٧/١٠٨).

(٥) انظر «شرح مسلم» (١٤/٢٩٧).

فإذن الحاصل خمسة خواتم؛ خاتم ذهب قبل التحريم، ثمَّ فضَّة وفَصُّه منه، وآخر فضَّة فَصُّه حبشيٌّ -وفي معنى الحبشيِّ قولان تقدَّما- وآخر فَصُّه عقيق، وآخر حديدٌ ملويٌّ عليه فضَّة.

وقد تقدَّم (الخاتم) فيه أربع لُغاتٍ: خاتَم؛ بفتح التاء وكسرها، وخَيتام، وخاتام[ح٦٥].

قوله: (وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ): تقدَّم الكلام عليه، وما قاله فيه الإسنويُّ الإمام الفقيه جمال الدين عبد الرَّحيم في «المهمَّات»، وما تفقَّهته أنا[ح٦٥]، والله أعلم.

**فائدة**: ما ذكره البخاريُّ في نقشه هو المعروف الثابت، وقال شيخنا: (وقيل: كان نقشه: لا إله إلا الله مُحَمَّدٌ رسول الله) انتهى، وقال شيخُنا أيضًا: (وكان نقش الخاتم في الفصِّ، وكان الفصُّ حبشيًّا، أو عقيقًا، ومن شأن الخلفاء والقضاة نقش أسمائهم في خواتمهم) انتهى[التوضيح١٨/٣٢].

٢٩٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، يَدْفَعُهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ كِسْرَى؛ خَرَّقَهُ، فَحَسِبْتُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وتقدَّم (عُقَيْلٌ): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، ومَن هو كذلك في «البخاريِّ» و«مسلمٍ»، والباقي فيهما: (عَقِيل)؛ بالفتح[ح٣]، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (إِلَى كِسْرَى): تقدَّم قريبًا(١) أنَّه بكسر الكاف وفتحها، واسمه، واسم أبيه[قبل ح٢٩٣٨].

والمبعوث بالكتاب: هو عبد الله بن حُذافة السهميُّ، منصرَفه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من الحديبية، وإنَّما خُصَّ عبدُ الله بذلك؛ لأنَّه كان يتردَّد عليهم كثيرًا، ويختلف إلى بلادِهم، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (إنَّ الرسل في السابعة). انتهى[الإفهام١٨]، وسيأتي ما كُتِب في الكتاب[ح٤٤٢٤].

وقيل: إنَّ الذي أرسله بكتابه إلى كسرى خُنيسَ بنَ حذافة أخا المذكور، وقيل: شجاع بن وهب الأسديُّ، ذكر ذلك ابنُ بَشْكُوال في «مبهماته»(٢)، وخُنَيس أصابه بأُحُد جراحةٌ فمات منها، وأين هذا من بعثه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلى كسرى؟! وقد قَدَّمتُ الخلافَ في أوَّل هذا التَّعليق في المرسَل به[ح٦٤]، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (إنَّ المعروف أنَّ شجاعًا الرسولُ إلى الحارث بن أبي شمر الغسَّانيِّ) انتهى[الإفهام١٨].

---

(١) (قريبًا): سقط من (ب).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/١٣٤، ١٣٥).

قوله: (أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ): هو المنذر بن ساوى، تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه أسلم، وهل وفد أم لا، قال أبو الربيع ابن سالم: (لم يَفِد)[(١)] [ح٦٤].

١٠٢- بابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ إِلَى الإِسْلَامِ وَالنُّبُوَّةِ، وَأَلَّا يَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الآيَةَ [آل عمران: ٧٩]

قوله: (بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ[(٢)]): هو مَنْصوبٌ؛ لأنَّه مفعول المصدر؛ وهو (الدعاء).

٢٩٤٠- ٢٩٤١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى الإِسْلَامِ، وَبَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَيْهِ مَعَ دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى؛ لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ، وَكَانَ قَيْصَرُ لَمَّا كَشَفَ اللهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ؛ مَشَى مِنْ حِمْصَ إِلَى إِيلِيَاءَ شُكْرًا لِمَا أَبْلَاهُ اللهُ، فَلَمَّا جَاءَ قَيْصَرَ كِتَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ قَالَ حِينَ قَرَأَهُ: التَمِسُوا لِي هَهُنَا أَحَدًا مِنْ قَوْمِهِ؛ لأَسْأَلَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ: أَنَّهُ كَانَ بِالشَّأْمِ فِي رِجَالٍ مِنْ قُرَيْشٍ، قَدِمُوا تُجَّارًا فِي المُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَوَجَدَنَا رَسُولُ قَيْصَرَ بِبَعْضِ الشَّأْمِ، فَانْطُلِقَ بِي وَبِأَصْحَابِي حَتَّى قَدِمْنَا إِيلِيَاءَ، فَأُدْخِلْنَا عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي مَجْلِسِ مُلْكِهِ وَعَلَيْهِ التَّاجُ، وَإِذَا حَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ، فَقَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: سَلْهُمْ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ نَسَبًا، قَالَ: مَا قَرَابَةُ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ؟ فَقُلْتُ: هُوَ ابْنُ عَمِّي، وَلَيْسَ فِي الرَّكْبِ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ غَيْرِي، فَقَالَ قَيْصَرُ: أَدْنُوهُ، وَأَمَرَ بِأَصْحَابِي، فَجُعِلُوا خَلْفَ ظَهْرِي عِنْدَ كَتِفِي، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لأَصْحَابِهِ إِنِّي سَائِلٌ هَذَا الرَّجُلَ عَنِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَبَ؛ فَكَذِّبُوهُ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَاللهِ؛ لَوْلَا الحَيَاءُ يَوْمَئِذٍ مِنْ أَنْ يَأْثُرَ أَصْحَابِي عَنِّي الكَذِبَ؛ لَحَدَّثْتُهُ عَنِّي حِينَ سَأَلَنِي عَنْهُ، وَلَكِنِّي اسْتَحْيَيْتُ أَنْ يَأْثُرُوا الكَذِبَ عَنِّي، فَصَدَقْتُهُ، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُ: كَيْفَ نَسَبُ هَذَا الرَّجُلِ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا القَوْلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا، فَقَالَ: كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ عَلَى الكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ

---

(١) انظر «الاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء» (٢/٣٩٧).

(٢) (الناس): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي الوقت.

مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِّنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: فَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سُخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ الآنَ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ، نَحْنُ نَخَافُ أَنْ يَغْدِرَ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَلَمْ تُمْكِنِّي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا أَنْتَقِصُهُ بِهِ لَا أَخَافُ أَنْ تُؤْثَرَ عَنِّي غَيْرُهَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ أَوْ قَاتَلَكُمْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَتْ حَرْبُهُ وَحَرْبُكُمْ؟ قُلْتُ: كَانَتْ دُوَلًا وَسِجَالًا، يُدَالُ عَلَيْنَا المَرَّةَ وَنُدَالُ عَلَيْهِ الأُخْرَى، قَالَ: فَمَاذَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ؟ قَالَ: يَأْمُرُنَا أَنْ نَعْبُدَ اللهَ وَحْدَهُ لَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَانَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ والصِّدْقِ وَالعَفَافِ وَالوَفَاءِ بِالعَهْدِ وَأَدَاءِ الأَمَانَةِ، فَقَالَ لِتَرْجُمَانِهِ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ لَهُ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فِيكُمْ، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ ذُو نَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ، فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَالَ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ؛ قُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتَمُّ بِقَوْلٍ قَدْ قِيلَ قَبْلَهُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدَعَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللهِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؛ قُلْتُ: يَطْلُبُ مُلْكَ آبَائِهِ، وَسَأَلْتُكَ: أَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمُ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سُخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حِينَ تَخْلِطُ بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا يَغْدِرُونَ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ وَقَاتَلَكُمْ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ قَدْ فَعَلَ، وَأَنَّ حَرْبَكُمْ وَحَرْبَهُ تَكُونُ دُوَلًا، يُدَالُ عَلَيْكُمُ المَرَّةَ وَتُدَالُونَ عَلَيْهِ الأُخْرَى، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، وَتَكُونُ لَهَا العَاقِبَةُ، وَسَأَلْتُكَ: بِمَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ وَالوَفَاءِ بِالعَهْدِ وَأَدَاءِ الأَمَانَةِ، قَالَ: وَهَذِهِ صِفَةُ النَّبِيِّ، قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَكِنْ لَمْ أَظُنَّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، وَإِنْ يَكُ مَا قُلْتَ حَقًّا؛ فَيُوشِكُ أَنْ يَمْلِكَ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَلَوْ أَرْجُو أَنْ أَخْلُصَ إِلَيْهِ؛ لَتَجَشَّمْتُ لُقِيَّهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ؛ لَغَسَلْتُ قَدَمَيْهِ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُرِئَ، فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَاعِيَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ؛ فَعَلَيْكَ

إِثْمُ الأَرِيسِيِّينَ وَ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا أَنْ قَضَى مَقَالَتَهُ؛ عَلَتْ أَصْوَاتُ الَّذِينَ حَوْلَهُ مِنْ عُظَمَاءِ الرُّومِ، وَكَثُرَ لَغَطُهُمْ، فَلَا أَدْرِي مَاذَا قَالُوا، وَأُمِرَ بِنَا فَأُخْرِجْنَا، فَلَمَّا أَنْ خَرَجْتُ مَعَ أَصْحَابِي وَخَلَوْتُ بِهِمْ؛ قُلْتُ لَهُمْ: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، هَذَا مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ يَخَافُهُ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَاللهِ؛ مَا زِلْتُ ذَلِيلًا مُسْتَيْقِنًا بِأَنَّ أَمْرَهُ سَيَظْهَرُ، حَتَّى أَدْخَلَ اللهُ قَلْبِي الإِسْلَامَ وَأَنَا كَارِهٌ».

قوله: (كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ): تقدَّم أنَّه لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الروم، وتقدَّم الكلام على ما يتعلَّق به، وأنَّه هلك على كفره سنة عشرين في بلده[ح٧]، وكذا تقدَّم الكلام على (دَحْيَةَ بْنِ خَلِيفَةَ الكَلْبِيِّ) بلُغتَيه، وتاريخ الكتاب، وما قاله السُّهيليُّ، في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

قوله: (أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى): تقدَّم[ح٧] أنِّي لا أعرف اسمه، وقد تقدَّم أنَّ بعض الحُفَّاظ قال: (الحارث بن أبي شمر)[هُدى٢٦٣].

قوله: (لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَيْصَرَ): قال بعض الحُفَّاظ المِصريِّين: (الذي حمل الكتاب من عند الحارث إلى قيصرَ هو عَدِيُّ بن حاتم، وقع ذلك في رواية ابن السَّكَن في «معجم الصَّحابة»). انتهى[هُدى٣٠٧].

قوله: (مِنْ حِمْصَ إِلَى إِيلِيَاءَ): تقدَّم الكلام على (حمص)، وذكرتُ فيها حديثًا أنَّها من مدن الجنَّة(١)، وأنَّه ضعيفٌ، وذكرتُ فيها حديثًا آخرَ من «مسند أحمد» وهو ضعيفٌ أيضًا: «أنَّه يُبعَث منها سبعون ألفًا لا حساب عليهم»[حم١٢٠]، و(إيلياء): تقدَّم لُغاتُها، وأنَّها بيت المقدس، قيل: معناها بالسريانيَّة: بيت الله، في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

قوله: (لِمَا أَبْلَاهُ اللهُ) أي: لِمَا أنعم الله عليه به، وكذا تقدَّم الكلام على (أَبِي سُفْيَانَ)، وأنَّه صخر ابن حرب بن أميَّة بن عبد شمس، وما يتعلَّق به، ووفاته[ح٧، ١٢٨٠]، وكذا (الشَّأْم) طُولًا وعَرضًا[ح٧].

وكذا قوله: (فِي رِجَالٍ مِنْ قُرَيْشٍ)، وما قيل في عددهم، واستشكلت فيه شيئًا ذكره بعضُ مشايخي، وكذا (تُجَّارًا(٢)) بلُغتَيْها، وكذا (المُدَّة) كم كانت، وذكرت فيها ثلاثةَ أقوالٍ، وأنَّ الصحيحَ عشرُ سنين[ح٧].

قوله: (فَوَجَدَنَا رَسُولُ قَيْصَرَ): هو بفتح دال (وجدَنا)، و(رسولُ): مَرْفوعٌ فاعل، ولا أعرفُ اسمَه.

---

(١) أخرجه يعقوب في «المعرفة والتاريخ» (٢/١٧٥)، ولفظه: (عن كعب الأحبار أنَّه قال: خمس مدائن من مدائن الجنَّة: بيت المقدس، وحمص، ودمشق، وبيت جبرين، وظفار اليمن).

(٢) في «اليونينيَّة»: (تِجَارًا).

قوله: (**بِبَعْضِ الشَّأْمِ**): كانوا بغزَّة، كما في رواية ابن إسحاق، قاله بعض الحُفَّاظ العصريِّين(١).

قوله: (**فَأُدْخِلْنَا**): هو بضَمِّ الهمزة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا تقدَّم (**تُرْجُمَان**)، وأنَّه بفتح التاء وضمِّها، وما يتعلَّق به، وأنِّي لا أعرف اسمه، وكذا (**أَدْنُوهُ**): أنَّه بقطع الهمزة، رُباعيٌّ[ح٧].

قوله: (**وَأَمَرَ بِأَصْحَابِي**): (أَمَر): بفتح الهمزة والميم، مبنيٌّ للفاعل، وكذا [تقدَّم] (**فَجُعِلُوا خَلْفَ ظَهْرِي**)، وما قصده في ذلك، وأنَّه جاء قصدُه في بعض الطرق[ح٧]، وكذا (**الحَيَاءُ**) ما هو في (كتاب الإيمان)، وذكرت فيه قولَين: قول الجُنيد، وقول غيره[قبلح٢٤]، وكذا (**يَأْثُرُوا**) أي: ينقلوا ويحفظوا[ح٧].

قوله: (**لَكَذَبْتُهُ**): هو بفتح الذال مخفَّفة، أي: حدَّثته حديثَ كذبٍ.

قوله: (**مَنْ مَلِكٍ**): تقدَّم، وكذا (**سُخْطَةً لِدِينِهِ**)، وكذا (**فَهَلْ يَغْدِرُ؟**)، وأنَّ (الغدر): تركُ الوفاء، وكذا تقدَّم (**كَلِمَةٌ**): أنَّها مرفوعةٌ منوَّنةٌ، وهذا ظاهرٌ[ح٧]، و(**تُؤْثَرَ**): تُنقَل وتُحكَى، (**غَيْرُهَا**): تقدَّم أنَّها بالرفع صفة لـ(كلمةٌ)، ويجوز نصبها(٢)[ح٧]/. [١/٣٧٥أ]

قوله: (**دُوَلًا**): جمع (دُولة)؛ وهي الغلبة، و(**يُدَالُ**): معناه: يغلب ويظهر(٣)، و(**السِّجَال**): تقدَّم[ح٧].

قوله: (**وَالعَفَافِ**): هو بفتح العين، وهو تركُ المحرَّمات، وتركُ خوارم المروءة، وقد تقدَّم، وكذا تقدَّم (**البَشَاشَة**)[ح٧]، وكذا تقدَّم الكلام على (**يُوشِك**)[ح١٩]، و(**لَتَجَشَّمْتُ**) أيضًا، وكذا (**أَمَّا بَعْدُ**) في إعرابها، والخلاف في أوَّل مَن قالها(٤)، وكذا (**دَاعِيَةِ الإِسْلَامِ**): وهي كلمةُ التوحيد، وكذا (**الأَرِيسِيِّينَ**) نطقًا ومعنًى، وكذا قوله: (و﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤]): تقدَّم الكلام على هذه الواو[ح٧]، وكذا (**اللَّغَطُ**): تقدَّم[ح١١٤]، وكذا (**لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ**)، مُطَوَّلًا، وكذا (**بَنِي الأَصْفَرِ**)[ح٧].

**٢٩٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فَقَامُوا يَرْجُونَ لِذَلِكَ أَيُّهُمْ يُعْطَى، فَغَدَوْا وَكُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَى، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟» فَقِيلَ: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَأَمَرَ فَدُعِيَ لَهُ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، فَبَرَأَ مَكَانَهُ حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ، فَقَالَ: نُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: «عَلَى**

(١) انظر «هُدى الساري» (ص٣٠٧).

(٢) الرفع رواية «اليونينيَّة»، وبهما ضبط في (ق).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٥٤).

(٤) في (ب): (أوَّل هذا التَّعليق).

رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللهِ؛ **لَأَنْ يُهْدَى بِكَ** رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ**): هذا منسوبٌ إلى جدِّه قَعْنب، و(عبد الله): أحد الأعلام، تقدَّم[1].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وتقدَّم اسمُ أبي حازم هذا مرارًا أنَّه سَلَمة بن دِينار.

قوله: (**يَوْمَ خَيْبَرَ**): تقدَّم متى كانت خيبر، وأنَّها في آخر[2] السادسة، أو في أوَّل السابعة، ومدرك الاختلاف في ذلك[ح٢٠٩].

قوله: (**فَدُعِيَ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وسيجيء: (فأرسلوا إلَيه)[ح٣٧٠١، ٤٢١٠]، الرسول: هو سلمة ابن الأكوع، قاله ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ في «مبهماته»، وعزاه لـ«طبقات ابن سعد»[3]، ولا حاجة إلى عزوه إليها؛ فهو في «مسلم»[م١٨٠٧]، والله أعلم.

قوله: (**عَلَى رِسْلِكَ**): هو بفتح الراء وكسرها، ومعنى الكسر: التُّؤَدَة، والفتح: اللِّين والرِّفْق، وأصله السَّيْر اللَّيِّن، وقد تقدَّم[ح٥٦٧].

قوله: (**لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ**): (يُهدَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(رجلٌ): مَرْفوعٌ منوَّنٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ**): هو بإسكان الميم، وإيَّاك أن تضمَّها، وهو جمع (أحمر)، ومعنى (حمر النَّعَم): الإبل، وحُمْرها أفضلُها عند العرب، ويقال: (النَّعَم): الإبل والبقر والغنم؛ يريد: خيرٌ مِن أن تكون لك فتتصدَّق بها، وقيل: تنشئها وتملكها[4].

**٢٩٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا **أَبُو إِسْحَاقَ**، عَنْ **حُمَيْدٍ** قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمًا؛ **لَمْ يَغْزُ** حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا، أَمْسَكَ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا، أَغَارَ بَعْدَمَا يُصْبِحُ، فَنَزَلْنَا خَيْبَرَ لَيْلًا.

---

(١) زيد في (ب): (مرارًا).

(٢) زيد في (ب): (السنة).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/١٠٥-١٠٦)، «الإفهام» (ص٣٧٩).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٨٠)، «التوضيح» (١٨/٤٢).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ، تقدَّم، ولماذا نُسِب[ح٩]، و(أَبُو إِسْحَاقَ): تقدَّم أنَّه إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث الفزاريُّ، و(حُمَيْد): هو الطويل، ابن تِيْر، وقيل: تِيْرَويه.

قوله: (لَمْ يَغْزُو): كذا في أصلنا بالزاي -من الغزو- وإثبات الواو، والجادَّة على هذه حذفُ الواو؛ للجزم، والذي أحفظه: (لم يُغِرْ)(١)؛ من الإغارة، وقد(٢) ذكروا روايتين في (لم يغز بهم حتَّى يصبح): من الغزو، كذا للتِّنِّيسيِّ، ولغيره من رواة «المُوَطَّأ»: (لم يُغِرْ بهم)[الموطأ٢/٤٦٨]؛ من الإغارة، وهو الوجهُ، قاله ابن قُرْقُول(٣)، وسيجيء قريبًا جدًّا: (لا يُغِير عليهم حتَّى يُصبح)[ح٢٩٤٥]؛ من الإغارة، وهو يقوِّي ما أحفظه، والله أعلم.

٢٩٤٥- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهَا لَيْلًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَوْمًا بِلَيْلٍ؛ لَا يُغِيرُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ؛ خَرَجَتْ يَهُودُ بِمَسَاحِيهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ؛ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللهِ، مُحَمَّدٌ وَالخَمِيسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذَرِينَ».

قوله: (بِمَسَاحِيهِمْ): (المساحي): جمع (مِسْحاة)؛ وهي المِجْرَفة من الحديد، والميم زائدة؛ لأنَّه من (السَّحْو)؛ الكشف والإزالة(٤).

قوله: (وَمَكَاتِلِهِمْ): هو جمع (مكتل)؛ وهو الزِّنبيلُ(٥).

قوله: (وَالخَمِيسُ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه الجيش، ولمَ سُمِّيَ خميسًا[ح٣٧١].

قوله: (اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ): تقدَّم الكلام عليه، وهل قاله تفاؤلًا أو بوحيٍ؛ احتمالان[ح٣٧١].

٢٩٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ».

رَوَاهُ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) في (ب): (وكذا).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٤٥).

(٤) انظر «النهاية» (٣/٣٤٩) مادة (سحو).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٣٥).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم أنَّه الحَكَم بن نافعٍ مرارًا، وكذا (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا (ابْن المُسَيَّبِ): أنَّ ياء أبيه بالفتح والكسر، بخلاف ياء غيره، فإنَّه لا يجوز فيها إلَّا الفتح.

١٠٣- بابُ مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً فَوَرَّى بِغَيْرِهَا، وَمَنْ أَحَبَّ الخُرُوجَ يَوْمَ الخَمِيسِ

٢٩٤٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبٍ -وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ- قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ حِيْنَ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَزْوَةً إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وأنَّه يحيى بن عبد الله ابن بُكَير، وتقدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعد، أحدُ الأعلام، وكذا (عُقَيْل): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وكذا (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (مِنْ بَنِيهِ): هو جمع (ابن)، كذا لهم، وهو المعروف، ولابن السكن: (من بيته)؛ واحد البيوت التي تُسكَن، وكذا للقابسيِّ في (المغازي)[ح٤٤١٨]، وهو وَهَمٌ في الرواية، وله وجهٌ على حذف مضافٍ، أي: من أهل بيته[1].

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ[2] غَزْوَةً[3] إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا): اعلم أنَّ في «سيرة ابن إسحاق» في (غزوة الفتح): أنَّ رسول الله ﷺ أعلمَ النَّاسَ أنَّه سائرٌ إلى مكَّة[4]، وقد رأيت ما هنا، وهو في «مسلم» أيضًا[م(٢٧٦٩)(٥٤)]، فإن صحَّ ما قاله ابن إسحاق؛ فتأويل ما في «الصحيحين» ممكنٌ؛ وذلك لأنَّ في بعض طرقه في «الصحيح» -كما سيجيء قريبًا-: (قلَّما يريد غزوةً يغزوها إلَّا ورَّى بغيرها حتَّى كانت غزوة تبوك)[ح٢٩٤٨]، وإلَّا؛ فالقول قول «الصحيحين»، والله أعلم.

٢٩٤٨- ٢٩٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَلَّمَا

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٠٥-٥٠٦).

(٢) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (رَسُولُ اللهِ ﷺ يُرِيدُ).

(٣) (غزوة): سقط من (ب).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/٤٦).

يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا، حَتَّى كَانَتْ غَزْوَةُ تَبُوكَ، فَغَزَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا وَمَفَازًا، وَاسْتَقْبَلَ غَزْوَ عَدُوٍّ كَثِيرٍ، فَجَلَّى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَهُمْ؛ لِيَتَأَهَّبُوا أُهْبَةَ عَدُوِّهِمْ، وَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ.

وَعَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَقُولُ: لَقَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْرُجُ إِذَا خَرَجَ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم قريبًا مَن هو أحمد بن مُحَمَّد في الورقة التي قبل هذه بأربع(1) أوراقٍ؛ فانظره[ح٢٩٠٢]، وكذا (عَبْدُ اللهِ): أنَّه(2) ابنُ المبارك، وكذا تقدَّم (يُونُسُ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (غَزْوَةُ تَبُوكَ): تقدَّم أنَّها كانت في السنة التاسعة، وسيجيء ذلك أيضًا في مكانه[قبل ح٤٤١٥].

قوله: (فَجَلَى لِلْمُسْلِمِينَ): هو بتخفيف اللَّام، كذا ضبطه النَّوويُّ في «شرح مسلم»(3)، وفي أصلنا بتشديدها(4)، وفي حديث كعب بن مالكٍ في (المغازي) نقل شيخُنا عن الدِّمياطيِّ أنَّه ضبطه فيها بالتشديد. انتهى(5)، والذي ينبغي أن يكون مشدَّدًا ومخفَّفًا، والتشديد أفصحُ؛ لأنَّه لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾[الأعراف: ١٨٧]/، ويكون التخفيف جائزًا في الحديث، والله أعلم. [١/٣٧٥ب]

قوله: (أُهْبَةَ عَدُوِّهِمْ): كذا في أصلنا، وكذا لابن ماهان، ولسائر الرواة: (أهبة غزوهم)؛ بالزاي، قاله ابن قُرْقُول(6).

قوله: (وَعَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): هذا معطوفٌ على السند الذي قبله، رواه البخاريُّ عن أحمد بن مُحَمَّد -وقد ذكرت لك مَن هو قريبًا(7) مُحالًا على مكان آخرَ[ح٢٩٤٨]- عن عبد الله -هو ابن المبارك- عن يونس، وليس تعليقًا، فاعلمه، والله أعلم.

(1) في (أ): (بأربعة)، والمُثبتَ هو الصَّواب، وفي (ب): (بثمانية).
(2) (أنه): سقط من (ب).
(3) انظر «شرح مسلم» (٩١/١٧).
(4) وكذا في «اليونينيَّة».
(5) انظر «التوضيح» (٥٢/١٨).
(6) انظر «مطالع الأنوار» (٣٩٢/٤).
(7) في (ب): (لك قريبًا من هو).

٢٩٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الخَمِيسِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الخَمِيسِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو المُسنَديُّ[(٢)]، و(هشام): هو ابن يوسف الصنعانيُّ، تقدَّم.

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين مهملة ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

## ١٠٤ - بابُ الخُرُوجِ بَعْدَ الظُّهْرِ

٢٩٥١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالعَصْرَ بِذِي الحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، أحدُ الأعلام، وكذا تقدَّم (أَبُو قِلَابَةَ): أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف موحَّدة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيد الجَرْميُّ.

قوله: (بِذِي الحُلَيْفَةِ): تقدَّم ضبطها، وبُعدها من المدينة، وما وقع من الوهم، وأنَّها الميقات لأهل المدينة[ح١٣٣].

قوله: (يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا) أي: الحج والعمرة، وهذا ظاهرٌ جدًّا معروفٌ.

## ١٠٥ - بابُ الخُرُوجِ آخِرَ الشَّهْرِ

وَقَالَ كُرَيْبٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ المَدِينَةِ لِخَمْسٍ بَقِينَ مِنْ ذِي القَعْدَةِ، وَقَدِمَ مَكَّةَ لأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الحِجَّةِ.

قوله: (بَابُ الخُرُوجِ آخِرَ الشَّهْرِ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته إلى أن قال: (فيه السفر من غير يوم الخميس؛ فتأمَّله، ويتعيَّن أن يكون ههنا يومَ السبت؛ فتدبَّره، وموقع التَّرجمة من الفقه: الردُّ على مَن زعم مِن القائلين بتأثير الكواكب: أنَّ الحركةَ آخرَ الشَّهر في محاق القمر مذمومةٌ) انتهى[المتواري١٦١]،

---

(١) كذا في النسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) في (ب): (مُحَمَّد هو المُسنديُّ حدثنا هشام).

وقد تقدَّم متى خرج[(١)] ﷺ لحجَّة الوداع؛ أيَّ يومٍ، وكلامُ ابن حزم، وكلام ابن القيِّم؛ فانظره في (الحجِّ)[(٢)]، والله أعلم.

قوله: (مِنْ ذِي القَعْدَةِ) وكذا: (مِنْ ذِي الحِجَّةِ): تقدَّم أنَّ في كلٍّ منهما لُغتَين[ح٦٧، ١٥٤٥].

٢٩٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِخَمْسِ لَيَالٍ بَقِينَ مِنْ ذِي القَعْدَةِ، وَلَا نُرَى إِلَّا الحَجَّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ؛ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ؛ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: نَحَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: أَتَتْكَ وَاللهِ بِالحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ): (يحيى بن سعيد) هذا: هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، تقدَّم.

قوله: (وَلَا نُرَى إِلَّا الحَجَّ): تقدَّم أنَّه (نَرى) و(نُرى)[(٣)][ح٢٩٤].

قوله: (فَدُخِلَ عَلَيْنَا): (دُخِل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (بِلَحْمِ بَقَرٍ): لا أعلم أنَّه ﷺ اقتنى من البقر شيئًا إلَّا ما ذُكر في هذا الحديثِ، وعمَّم بعضُ الحُفَّاظ؛ وهو ابنُ سيِّد الناس في «سيرته»[(٤)].

قوله: (قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ): (يحيى) هذا: هو ابن سعيد الأنصاريُّ المذكورُ في السند.

## ١٠٦ - بابُ الخُرُوجِ فِي رَمَضَانَ

قوله: (بَابُ الخُرُوجِ فِي رَمَضَانَ): ذكر فيه الحديثَ المذكورَ في الباب: (خرج النَّبيُّ ﷺ في رمضان)، ففيه الردُّ على ما رُويَ عن عليٍّ رضي الله عنه أنَّه قال: (مَن أدركه رمضان وهو مقيمٌ، ثمَّ سافر، لَزِمه الصومُ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥])[(٥)]، وبه قال أبو عُبيدة -كذا نقله

(١) زيد في (ب): (النبي).

(٢) إنَّما تقدَّم في (الحيض) (ح٣١٧)، وأحال عليه في (الحج) (١٧٨٣).

(٣) ضمُّ النون رواية «اليونينيَّة»، وبضمِّها وفتحها معًا ضبط في (ق).

(٤) انظر «عيون الأثر» (٢/٤٢٣).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٠٩٤)، وابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٥٦)، والطبريُّ في «تفسيره» (٢/٩١١).

شيخُنا[(١)]، وسيأتي ما فيه- وأبو مِجْلَز، وهذا القولُ مردودٌ بالحديث المذكورِ وإفطارِه، وجماعةُ الفقهاء على خلافه، والمراد: شهود جميعه، لا شهود أوَّله، والله أعلم، وقوله: (أبو عُبيدة) فيه نظرٌ، وقد حكاه النَّوويُّ في «شرح المهذَّب» عن أبي مِجْلَز [وعَبيدة السَّلْمانيِّ، قال النَّوويُّ: (إذا دخل على الإنسان شهر رمضان وهو مقيم؛ جاز له أن يسافرَ ويُفطرَ، إلَّا ما حكاه أصحابُنا عن أبي مِجْلَز][(٢)] التابعيِّ: أنَّه لا يسافر، فإن سافر، لَزِمه الصوم، وحَرُم الفطر[ش٩٠٩٣]، وعن عَبيدة السَّلْمانيِّ وسُويد ابن غَفَلة: أنَّه يلزمه صوم بقيَّة الشهر، ولا يمتنع السَّفر[(٣)])[المجموع٦/١٧٤]، والله أعلم.

**٢٩٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الكَدِيدَ أَفْطَرَ.**

**قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ... وَسَاقَ الحَدِيثَ.**

**قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: هَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالآخِرِ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المَدِينيِّ، وكذا تقدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه الظاهر ابنُ عُيَينة؛ وذلك لأنِّي رأيتُ عبدَ الغنيِّ في «الكمال»[٧/٣٩٠] والذهبيَّ في «التذهيب» ذكرا[١٢/٧] في مشايخ ابنِ المدينيِّ ابنَ عُيَينة، ولم يذكرا الثوريَّ، والله أعلم، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحمَّد بن مسلم، و(**عُبَيْدُ اللهِ**): هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، تقدَّم.

قوله: (**بَلَغَ الكَدِيدَ**): هو بفتح الكاف، وكسر الدال المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ دال أخرى مثلها، وهو على اثنين وأربعين ميلًا من مكَّة، وقد تقدَّم[ح١٩٤٤].

**تنبيهٌ**: ظنَّ المُزَنيُّ رحمه الله أنَّ مَن أصبح صائمًا وسافر له الفطر؛ لهذا الحديث، ظنًّا منه أنَّ الكَدِيد خارج المدينة، وقد تقدَّم أعلاه[(٤)] ما بينه وبين مكَّة، وكذا وقع في «البُوَيطيِّ» أيضًا، فلم ينفرد به، والله أعلم[(٥)].

قوله: (**قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ**): وإنَّما أتى بما قاله عن سفيانَ ثانيًا؛ لأنَّ

---

(١) في المطبوع من «التوضيح» (١٨/٥٥): (عَبيدة)؛ فليُتنبَّه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) أخرج قولَ عَبيدة ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٠٩٥)، والطبريُّ في «تفسيره» (٢/٩١١).

(٤) في (ب): (بظاهرها).

(٥) انظر «التوضيح» (١٨/٥٦).

الزُّهريَّ مُدَلِّسٌ(١)، وقد عنعن في السند الأوَّل، فجاء بالثاني؛ لأنَّ فيه إخبارَ الزُّهريِّ عن عُبيد الله؛ وهو ابن عبد الله بن عُتبة بن مسعود، والله أعلم، لكن فيه: (قال سفيان: قال الزُّهريُّ)، و(قال) كـ(عن)، و(سفيان) مُدَلِّسٌ أيضًا(٢)، والله أعلم.

قوله: (**هَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ(٣) بِالآخِرِ فَالآخِرِ(٤)**) إلى آخره: (الآخِر) فيهما بالكسر، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

## ١٠٧- بابُ التَّوْدِيعِ

قوله: (**بَابُ التَّوْدِيعِ**): قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب على عادته: (فيه أنَّ المسافر يودِّعُ المقيم، وفيه النَّسْخُ قبل الفعل) انتهى[المتواري١٦٢].

٢٩٥٤- قَالَ: **وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ** قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَعْثٍ، فَقَالَ لَنَا: «**إِنْ لَقِيتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا** -لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ سَمَّاهُمَا-؛ **فَحَرِّقُوهُمَا بِالنَّارِ**»، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْنَاهُ نُوَدِّعُهُ حِينَ أَرَدْنَا الخُرُوجَ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحَرِّقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا بِالنَّارِ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللهُ، فَإِنْ أَخَذْتُمُوهُمَا؛ فَاقْتُلُوهُمَا».

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ**): كذا في أصلنا القاهريِّ، وصوابه: (عمرٌو عن بُكَير)؛ لأنَّ (عَمرًا): هو ابن الحارث المصريُّ الفقيه، أحد الأعلام، و(بُكَيرًا): هو ابن عبد الله بن الأشجِّ.

وقوله: (وقال ابن وَهْبٍ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو صحيحٌ عنده إلى ابن وَهْبٍ، وهو عبد الله ابن وَهْب، أحد الأعلام، والباقي أيضًا على شرطه، لكن قَدَّمتُ[قبل ح١٧٦] أنَّ التَّعليق المجزوم يكون صحيحًا إلى المعلَّق عنه، ثمَّ تارةً يكون الكلُّ على شرطه كهذا، وتارةً لا يكون على شرطه؛ ككثير

---

(١) في (ب): (يدلس).

(٢) تقدَّم في الحديث (١) أنَّ الخلاف في عنعنة المدلِّس في غير ابن عُيينة، أمَّا تدليسُ ابنِ عُيينة فمقبولٌ؛ وذلك لأنَّه لا يدلِّس إلَّا عن ثقة، ثمَّ إنَّه صرَّح بالسماع من الزهريِّ في السند الأوَّل، وكذا تقدم عند الحديث (٢٨٨١) قَبول الأئمَّة عنعنةَ الزُّهريِّ.

(٣) كذا في النسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (يُقال).

(٤) (فالآخر): ليس في (ق) وهامش «اليونينيَّة»، وهذا القول كلُّه ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

من التعاليق التي له، يعرفُها الذي مارس الفنَّ، والله أعلم، و(سليمان بن يسار): هو بالمثنَّاة تحت، والسين المهملة.

وهذا التَّعليق أخرجه النَّسائيُّ في (الجهاد) عن الحارث بن مسكين[كن٨٧٥٣] ويونس بن عبد الأعلى[كن٨٧٨١]؛ كلاهما عن ابن وَهْبٍ، عن عمرو بن الحارث وذَكَرَ آخرَ؛ كلاهما عن بُكَير نحوه، و(الآخَر): هو عبدُ الله بن لَهِيعة، والعمل على تضعيف حديث ابن لَهِيعة، فلهذا قرنه النَّسائيُّ، وكذا يقرنه البخاريُّ بثقة ولا يُسَمِّي ابنَ لَهِيعة، وقد قرنه مسلمٌ مصرِّحًا به بعمرو بن الحارث[م٦٢٤]، والله أعلم.

[١]قوله: (إِنْ لَقِيتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا -لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ[٢]-؛ فَحَرِّقُوهُمَا بِالنَّارِ): (الرجلان): قال الخطيبُ البغداديُّ في «مبهماته»[٤٦٠] -وبعده النَّوويُّ[٣] في «مختصره»[٥٩١] منها ونقله عنه-: (أحدهما هبَّار بن الأسود بن المطَّلب، وكان كافرًا، والرجل الثاني: نافع بن عبد قيس). انتهى[٤]، وفي «سيرة ابن هشام» عن ابن إسحاق بسنده إلى أبي هريرة قال: (بعث/ رسولُ الله ﷺ سريَّة أنا فيها، فقال: «إذا ظفرتم بهبَّار بن الأسود والرجل الذي سبق معه إلى زينبَ -قال ابن هشام: وقد سَمَّى ابنُ إسحاق الرَّجُلَ في حديثه، وقد قال: هو نافع بن عبد قيس-؛ فحرِّقُوهما بالنار» الحديث)، ذكر ذلك في (غزوة بدر). انتهى[السيرة٢/٢٦٨]. [١/٣٧٦أ]

واعلم أنَّ زينب بنتَ رسول الله ﷺ حين خرجت من مكَّة على راحلتها مهاجرةً إلى الله وإلى رسوله؛ نخس هبَّار الراحلة؛ فأجهضت ذا بطنها، ولا زالت تهراق الدماء حتَّى ماتت، وقد أهدر دمه ﷺ يوم الفتح مع مَن أهدر دمه، ثمَّ أسلم، وحسن إسلامه، وصحب[٥]، وأمَّا نافع بن عبد القيس؛ فلا أعلم له إسلامًا، والظاهر هلاكُه على كفره، والله أعلم، وسيأتي بعد سبع ورقاتٍ[٦] في باب قد ترجمه البخاريُّ بـ(باب لا يعذَّب بعذاب الله) زيادةٌ على هذا من عند ابن شيخِنا البُلْقَينيِّ رحمه الله[ح٣٠١٦].

---

(١) بهامش (أ) عنوان جانبي: «الرَّجلان اللَّذان أَمَر ﷺ بإحراقهما».

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (سَمَّاهُمَا).

(٣) في (ب): (والنَّوويّ بعده).

(٤) انظر «الأسماء المبهمة» (ص٤٦٠-٤٦١)، «الإشارات» (ص٥٩١).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٧٤٥)، «الإصابة» (٣/٥٩٧).

(٦) (بعد سبع ورقات): سقط من (ب).

## ١٠٨- بابُ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلإِمَامِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ

قوله: (بَابُ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلإِمَامِ مَا لَم يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (فيه أنَّ المنفيَّ محمولٌ [فيه] وفي أمثاله على [الحقيقة] الشرعيَّة، لا على الحقيقة الوجوديَّة[1]؛ لأنَّ قولَه: «فلا سمع ولا طاعة» يقابل قوله: «السمع والطاعة حقٌّ»؛ فكأنَّه قال: فإذا أمر بمعصيةٍ؛ فلا سمع ولا طاعة شرعيَّين[2]). انتهى [المتواري١٦٢].

٢٩٥٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (ح): وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاء، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا تقدَّم مرارًا أنَّه يحيى بنُ سعيد القطَّان، وكذا تقدَّم (عُبَيْد اللهِ): أنَّه ابنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

قوله: («ح»: وحَدَّثَنَا[3]): تقدَّم الكلام عليها في أوَّل هذا التَّعليق؛ على كتابتها والنُّطق بها؛ فانظره إن أردته[ح٦]، وسيأتي في أواخره[ح٧٥٦١].

## ١٠٩- بابٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَاءِ الإِمَامِ، وَيُتَّقَى بِهِ

قوله: (يُقَاتَلُ مِنْ وَرَاءِ الإِمَامِ وَيُتَّقَى بِهِ): (يُقاتَل) و(يُتَّقى): هما مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما في التَّرجمة والحديث، قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب على عادته: (وجه مطابقة التَّرجمة لقوله: «نحن الآخرون السابقون» أنَّ معنى قوله: «يقاتل من ورائه» أي: مِن أمامه، فأطلق الوراء على الأمام؛ لأنَّهم وإن تقدَّموه في الصُّورة؛ فهم أتباعُه في الحقيقة، والنَّبيُّ ﷺ تقدَّم عليه [غيره][4] بصُورة الزَّمان، لكنَّ المُتقدِّمَ عليه مأخوذٌ عليه العهدُ أن يؤمن به وينصره؛ كآحاد[5] أمَّته وأتباعه؛ ولذلك ينزل

(١) في النُّسخ: (والوجوديَّة)، والمثبت من مصدره.

(٢) في النسخ: (شرعيتين)، والمثبت من مصدره.

(٣) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (وحدَّثني).

(٤) في النسخ: (عليهم)، ولا يستقيم مع تتمة الكلام، والمثبت من مصدره.

(٥) في النُّسخ: (كما جاء)، والمثبت من مصدره.

عيسى ﷺ مأمومًا، وإمام القوم منهم[(١)]، فَهُم في الصُّورة أمامه[(٢)]، وفي الحقيقة أتباعه وخلفه) انتهى[المتواري ١٦٣]، والذي أعرفه غير ما ذكره؛ وهو إنَّما ساق «نحن الآخرون السَّابقون»؛ لأنَّه عنده والحديثَ الذي بعده الشَّاهدَ للتبويب بإسنادٍ واحدٍ، وحديث «نحن الآخرون» أوَّل نسخة الأعرج، فعطف ما يريد إخراجَه على الحديث الأوَّل، وهذه المسألةُ معروفةٌ عند أهل الفنِّ؛ وهي الرواية مِنَ النُّسخ التي إسنادها واحد؛ كـ«نسخة همَّام بن مُنبِّه عن أبي هريرة» رواية عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر عنه، والأحوط أن يُجدِّد ذكر الإسناد عند كلِّ حديثٍ منها، والأغلبُ الأكثر أن يبدأ بالإسناد في أوَّلها، أو في أوَّل[(٣)] كلِّ مجلس مِن سماعها، ويُدرِج الباقي عليه[(٤)]، كما فعل البخاريُّ هنا، وأمَّا مسلم؛ فإنَّه يذكر السند المذكور في أوَّل تلك النُّسخة، ثمَّ يقول: فذكر أحاديث؛ منها: كذا وكذا؛ فيذكر الحديث الذي يريده[(٥)]، ولكن أبرز له ابن المُنَيِّر فائدةً، وما أظنُّ البخاريَّ يريد ما قاله ابن المُنَيِّر، ولا أراد إلَّا ما يفعله أهلُ الحديث، والله أعلم، وما قاله ابن المُنَيِّر فيه زيادة معنًى، ثمَّ إنِّي رأيت شيخنا ذكر ما ذكره ابن المُنَيِّر، ثمَّ قال: (وهو معنًى مناسبٌ، لكنَّ البخاريَّ مرادُه بهذا أن يأتيَ بصيغة روايته لنسخة الأعرج، فإنَّ أوَّل حديث فيها: «نحن الآخرون السابقون»، فلذلك أتى به؛ فاعلمه، وقد نبَّه عليه الدَّاوديُّ أيضًا)[التوضيح ١٨/٦٧].

٢٩٥٦- ٢٩٥٧- **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ الأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ**: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ**».

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ: «مَنْ أَطَاعَنِي، فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ، فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ، فَقَدْ عَصَانِي، **وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ** مِنْ وَرَائِهِ، وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللهِ وَعَدَلَ، فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**أَبُو الزِّنَادِ**): أنَّه بالنُّون، وأنَّه[(٦)] عبد الله بن ذكوان، وأنَّ (**الأَعْرَجَ**): هو عبد الرَّحمن

---

(١) (منهم): ليس في (أ)، وكتب في الهامش: (لعلَّه سقَطَ: منهم).

(٢) في النُّسخ: (إمامُه)، والمثبت من مصدره.

(٣) (أول): سقط من (ب).

(٤) انظر «علوم الحديث» (ص٢٢٨)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٨٨).

(٥) انظر «صحيح مسلم» (١٢٩) و(١٨٢) (٣٠١) و(٢٢٥) وغيرها.

(٦) في (ب): (واسمه).

ابن هُرْمُز، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): هو عبد الرَّحمن بن صخر.

قوله: (**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ**): تقدَّم معناه في أوَّل (الجمعة)[ح٨٧٦].

قوله: (**وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ**): هي بضَمِّ الجيم، وتشديد النُّون، ثمَّ تاء التَّأنيث، كجُنَّة السِّلاح، قال ابن قُرْقُول: (سِترٌ لِمَن خلفه في الصَّلاة مِنَ المارِّ والسَّهو، وجُنَّة لِمَن في نظره، ومانعٌ منهم عدوَّهم، وواقيهم إيَّاه، ويفسِّرُه[(١)] بقيَّة الحديث؛ وهو قوله: (**ويُتَّقى به**)، فكأنَّه لهم كالدِّرع الذي[(٢)] يُستَتر به مِنَ العدوِّ، والجُنَّة: الدِّرع)[مطالع٢/١٥٠].

## ١١٠- بابُ البَيْعَةِ فِي الحَرْبِ أَلَّا يَفِرُّوا

**وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى المَوْتِ؛** لِقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

قوله: (**بَابُ البَيْعَةِ فِي الحَرْبِ أَلَّا يَفِرُّوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى المَوْتِ**): انتهت التَّرجمة، (بعضهم): هو بعضُ الصَّحابة، وسيأتي حديثُ مَن قال: (على الموت) في هذه التَّرجمة، والله[(٣)] أعلم، ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب كعادته، ثمَّ قال: (وجهُ مطابقة التَّرجمة للآية التي في التبويب -وهي: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]- قولُه أثناءها: ﴿فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ مَثْنِيًّا[(٤)] على قوله: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾، و﴿السَّكِينَةَ﴾: الثبوت والطُّمأنينة في موقف الحرب، دلَّ[(٥)] ذلك على أنَّهم أضمروا في قلوبهم الثبوت وألَّا يفرُّوا، فأعانهم الله على ذلك، وأنزل السَّكينة، وإنَّما أضمروا ألَّا يفرُّوا؛ وفاءً بالبيعة والعهد) انتهى[المتواري١٦٤]، اعلم أنَّ البخاريَّ ذكر في الحديث عن نافع: (أنَّه بايعهم على الصَّبر)[ح٢٩٥٨]، ثمَّ ذكر حديث عبد الله بن زيد: (أنَّه بايع على الموت)[ح٢٩٥٩]، وحديث سلَمة -يعني: ابن الأكوع-: (أنَّه بايعهم على الموت)[ح٢٩٦٠]، وحديث أنس: (أنَّه بايع الأنصار على الجهاد ما حيوا)[ح٢٩٦١]، وفي رواية مُجاشع بن مسعود: (البيعة على الهجرة، والبيعة على الإسلام والجهاد)[ح٢٩٦٢]، وفي حديث ابن عُمر

(١) في (ب): (وتفسيره).

(٢) في النُّسخ: (والذي).

(٣) اسم الجلالة فقط سقط من (أ).

(٤) كذا في (أ) و(ب) بمعنى معطوفًا، وفي (ت): (منيبًا) بمعنى راجعًا، وفي (أ) و(ت) فوقه: (كذا)، وفي مصدره: (مبنيًّا).

(٥) في النسخ: (ذكر)، والمثبت من مصدره.

وعُبادة: (على السمع والطَّاعة، وألَّا ينازع الأمرَ أهلَه)(١)[ح٢٩٥٥، ٧٠٥٦]، وفي روايةٍ عن ابن عمر: (البيعة على الصَّبر)، قال العلماء ﷺ تعالى: هذه الرِّواية تجمع المعاني كلَّها، وتبيِّن مقصودَ كلِّ الرِّوايات، فالبيعة (ألَّا يفرُّوا)؛ معناه: الصَّبر حتَّى نظفر/ بعدوِّنا أو نُقتَل، وهو معنى البيعة على الموتِ، أي: نصبر وإن آل بنا ذلك إلى الموتِ، لا أنَّ الموتَ مقصودٌ في نفسه، وكذا البيعة على الجهاد، أي: والصبر فيه، والله أعلم(٢). [١/٣٧٦ب]

قوله: (﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]): هذه (الشَّجرة): اعلم أنَّها كانت سَمُرة، وفي «الصحيح»: نادى العبَّاس يوم حنين عن أمره ﷺ: (يا أصحابَ السَّمُرة)[م١٧٧٥].

**٢٩٥٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: رَجَعْنَا مِنَ العَامِ المُقْبِلِ، فَمَا اجْتَمَعَ مِنَّا اثْنَانِ عَلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي بَايَعْنَا تَحْتَهَا، كَانَتْ رَحْمَةً مِنَ اللهِ، فَسَأَلْتُ نَافِعًا: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعَهُمْ؟ عَلَى المَوْتِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ بَايَعَهُمْ عَلَى الصَّبْرِ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ، وتقدَّم الكلام على هذه النِّسبة[ح٦٣]، وكذا تقدَّم الكلام على (**جُوَيْرِيَةَ**): أنَّه ابن أسماء الضُّبَعيُّ، وقدَّمته مُترجَمًا[ح٢٨٩].

قوله: (**فَمَا اجْتَمَعَ مِنَّا اثْنَانِ عَلَى الشَّجَرَةِ**) انتهى: وإنَّما خَفِيَ عليهم مكانُها في العام المقبل -كما قال العلماء-؛ لئلَّا يفتتن النَّاسُ بها؛ لِمَا جرى تحتها مِن الخير، ونزول الرضوان والسَّكينة، وغير ذلك؛ فلو بقيت ظاهرةً معلومةً؛ لخِيفَ تعظيمُ الأعراب والجهَّال إيَّاها، فكان إخفاؤها رحمةً مِنَ الله، كما قال في هذا الحديث(٣)، ويحتمل -فيما يظهر لي- أنَّ قوله: (**كَانَتْ رَحْمَةً مِنَ اللهِ**) أي: البيعة(٤)، والله أعلم.

قال أبو(٥) الفتح ابن سيِّد النَّاس في «سيرته»: (وروينا عن ابن سعد[الكبرى٢/٩٦]: أخبرنا عبد الوهَّاب ابن عطاء: أخبرنا عبد الله بن عَوْن عن نافع قال: كان النَّاس يأتون الشَّجرة التي يقال لها: شجرة

(١) حديث ابن عمر ﷺ (٢٩٥٥) فيه البيعة على السمع والطاعة فقط، أمَّا حديث عبادة ﷺ (٧٠٥٦) ففيه البيعة على السمع والطاعة، وألَّا ينازع الأمرَ أهلَه.

(٢) انظر «شرح مسلم» (١٣/٦).

(٣) انظر «شرح مسلم» (١٣/٨-٩).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٦/١٣٨): (ويحتمل أن يكون معنى قوله: «رحمة من الله» أي: كانت الشجرةُ موضعَ رحمةِ الله ومحلَّ رضوانه؛ لنزول الرضا عن المؤمنين عندها)، ولم يذكر الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (١٢/١٩٨) غيرَه.

(٥) (أبو): سقط من (ب).

الرضوان، فيصلُّون عندها، قال: فبلغ ذلك عمرَ بن الخطاب فأوعدهم فيها، وأمر بها؛ فقُطِعت)[عيون الأثر١٧٣].

قوله: (عَلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي بَايَعْنَا تَحْتَهَا): تقدَّم أعلاه أنَّها كانت سَمُرة[قبل ح٢٩٥٨].

٢٩٥٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ زَمَنُ الحَرَّةِ؛ أَتَاهُ آتٍ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ عَلَى المَوْتِ، فَقَالَ: لَا أُبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): أمَّا (موسى)؛ فهو ابن إسماعيل، وكذا هو في نسخة في طُرَّة أصلنا[(١)]، وكذا هو في أصلنا الدِّمشقيِّ في الأصل، وهو التَّبُوذَكيُّ الحافظ، وأمَّا (وُهَيب)؛ فهو مُصغَّر، وهو ابنُ خالدٍ الباهليُّ، وكذا تقدَّم (عَبْدُ اللهِ بْن زَيْد): أنَّه عبد الله بن زيد[(٢)] بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف المازنيُّ.

[(٣)]قوله: (لَمَّا كَانَ زَمَنُ[(٤)] الحَرَّةِ): وقعة الحرَّة كانت يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من ذي الحجَّة[(٥)] سنة ثلاث وستِّين من الهجرة في الحرَّة الشَّرقيَّة، يقال لها: حرَّة زهرة، وقال الواقديُّ وأبو عبيدة وغيرُهما: حرَّة وَاقم شرقيَّ المدينة، واستدلَّ لذلك بشعر[(٦)]، قال شيخُنا: (وقد أفردها بالتَّصنيف المدائنيُّ وغيرُه، وسببها: أنَّ عبد الله بن حنظلة وغيرَه مِن أهل المدينة وَفَدوا على يزيدَ بن معاوية، فرأوا منه ما لا يصلح، فرجعوا إلى المدينة، فخلعوه وبايعوا ابنَ الزُّبير، فأرسل إليهم يزيدُ بن معاوية مسلمَ بن عقبة المعروفَ بمُسرِف، فأوقع بأهل المدينة وقعةً عظيمةً[(٧)]، قُتِل مِن وجوه النَّاس: ألفٌ وسبعُ مئة -وفي كلام بعضهم: سبعُ مئة[(٨)]؛ فيُحرَّر أيُّهما الصَّحيح- ومن أخلاطهم: عشرة آلاف سوى النِّساء

---

(١) وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

(٢) (أنه عبد الله بن زيد): سقط من (ب).

(٣) بهامش (أ) بخطٍّ مغاير عنوان جانبي: «وَقْعَةُ الحرَّة».

(٤) في «اليونينيَّة»: (زمنَ).

(٥) سيأتي أنَّها كانت يوم الأربعاء لثلاثٍ بقين من ذي الحجَّة، وهما قولان في تاريخها.

(٦) انظر «التوضيح» (٧٦/١٨).

(٧) (وقعة عظيمة): سقط من (ب).

(٨) قاله الزهريُّ، كما في «البداية والنهاية» (٢٠٩/٨) وغيره، وأخرجه الفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٣٢/٣) عن مالك، ونقله عنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٤٧٤/٦)، وذكره أبو الوليد القرطبي في «البيان والتحصيل» =

والصِّبيان)[التوضيح١٨/٧٦]، وفيهم من حملة القرآن: سبع مئة، وانْتُهِبَتِ المدينة، وافتُضَّ فيها ألف عذراء، واستُشهِد فيها عبدُ الله بن حنظلة ابنُ الغسيل في ثمانية من أهل بيته، وله صحبةٌ وروايةٌ(١)، وقُتِل مَعْقِلُ بن سنان الأشجعيُّ، حمل لواء قومه يوم الفتح(٢)، [واستُشهد عبد الله بن زيد ابن عاصم المازنيُّ -الذي قدَّمته قريبًا جدًّا وبعيدًا جدًّا[ح١٥٨]- النَّجَّاريُّ، له صحبة ورواية](٣)، واستُشهِد أفلح مولى أبي أيُّوب(٤)، ومُحَمَّد بن عمرو بن حزم، وُلِد في حياته صلى الله عليه وسلم(٥)، ومُحَمَّد بن ثابت بن قيس ابن شمَّاس، حنَّكه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم(٦)، وغيرُهم، وكانت(٧) يوم الأربعاء لثلاث بقين من ذي الحجَّة سنة (٦٣هـ)، وسعيد بن المسيَّب لم يبرح في المسجد؛ مسجدِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بالمدينة المُشرَّفة، وكان إذا جاء وقتُ الصَّلاة؛ سمع همهمةً مِن قبرِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ذكر قصَّةَ سعيدٍ البغويُّ في «المصابيح» في (الكرامات)(٨).

قوله: (**أَتَاهُ آتٍ**): هذا الآتي لا أعرفُه.

قوله: (**فَقَالَ**(٩): **إِنَّ ابْنَ حَنْظَلَةَ**): تقدَّم أعلاه(١٠) أنَّه عبد الله بن حنظلة، كذا هو مُصرَّح به في هذا «الصحيح» في (غزوة الحديبية)[ح٤١٦٧]، وهو عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الرَّاهبِ الذي سمَّاه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم

---

= (١٣٩/١٧) عن ابن القاسم أنَّه سمع مالكًا يقول: (قتل يوم الحرة سبع مئة رجل كلُّهم قد جمعوا القرآن)، وكأنَّ وجه الجمع -والله أعلم-: أنَّه قتل من وجوه الناس حملة القرآن سبع مئة على ما قاله الزهريُّ ومالكٌ، وأمَّا الألف والسبع مئة؛ فهم الأنصار على ما ذكره ياقوت الحمويُّ في «معجم البلدان» (٢٤٩/٢) حيث قال: (خرج إليه أهل المدينة يحاربونه، فكسرهم وقتل من الموالي ثلاثة آلاف وخمس مئة رجل، ومن الأنصار ألفًا وأربع مئة، وقيل: ألفًا وسبع مئة، ومن قريش ألفًا وثلاث مئة).

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٩٢).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٦٧٤)، «الإصابة» (٤٤٦/٣).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٥/٣).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٦٤٩).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٦٤٤)، «الإصابة» (٤٧٣/٣).

(٧) (وكانت): سقط من (ب).

(٨) وأخرجها الدارميُّ في «مسنده» (٩٤)، وانظر «مصابيح السُّنَّة» (١٢٨/٤-١٢٩)، وانظر الكلام على وقعة الحَرَّة في «الكامل في التاريخ» (٢١١/٣-٢١٩)، «البداية والنهاية» (٢٠٦/٨-٢١٢).

(٩) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (له).

(١٠) في (ب): (بظاهرها).

الفاسقَ، واسمه عبد عمرو بن صيفيِّ بن زيد الأنصاريُّ الأوسيُّ المدنيُّ، كنيةُ عبد الله أبو عبد الرَّحمن، وقيل: أبو بكر، وأبوه حنظلة الغسيل، غسلته الملائكة؛ لأنَّه استُشهِد يوم أُحُد، وهو جُنُب(١)، وقد تقدَّم هذا[ح٩٢٧]، وعبد الله صحابيٌّ(٢)، وروايته عن النَّبيِّ ﷺ في «أبي داود» حديث: (أنَّه عليه الصلاة والسلام أُمِر بالوضوء لكلِّ صلاة، على طهر وعلى غير طهر) الحديث[د٤٨]، وأخرج له أحمدُ في «المسند»، وبقيٌّ أيضًا أخرج له حديثين(٣)، وروى عن عُمرَ، وكعبٍ، وعبدِ الله بن سلَام، وعنه: أسماءُ بنت زيد بن الخطَّاب، وضمضمُ بن جَوْسٍ، وابنُ أبي مُلَيكة، وعبَّاسُ بن سهل السَّاعديُّ، وكان أحدَ مَن ألَّبَ على يزيدَ بنِ معاوية، فكانت وقعة الحرَّة، قال خليفة[التاريخ١٨٨]: (أُصِيب يومئذٍ عبد الله بن حنظلة وسبعةُ بنين له؛ [منهم]: عبد الرَّحمن، والحارث، والحكم، وعاصم)، قُتِل عبد الله يوم الأربعاء... فذكره [الذهبيُّ] كما تقدَّم(٤)، والله أعلم(٥).

قوله: (**لَا أُبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا**) إلى آخره: تقدَّم الكلام على عبد الله بن زيد هذا قريبًا جدًّا، وبعيدًا جدًّا(٦) مُترجَمًا[ح١٥٨]، وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّه كان يرى القعود في الفتن التي بين المسلمين، وترك القتال مع إحدى الطَّائفتين(٧)، وقد ذهب إلى ذلك جماعةٌ من السلف، وقد قَدَّمتُ قريبًا جدًّا أنَّه قُتِل بالحرَّة رضي الله عنه.

**٢٩٦٠- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ الشَّجَرَةِ، فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ؛ قَالَ: «يَا ابْنَ الأَكْوَعِ، أَلَا تُبَايِعُ؟» قَالَ:**

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٩).

(٢) في (ب): (هو الصَّحابي).

(٣) رقم عليه في مطبوع «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٠٦): (د)؛ يعني: أخرج له بقيُّ بن مخلد حديثًا واحدًا، أمَّا مَن أخرج له بقيٌّ حديثَين؛ فيرقم عليه الذهبيُّ: (س)؛ كما صرَّح به في مقدِّمة «تجريده» (١/ب).

(٤) انظر «تذهيب التهذيب» (٥/١٢٧).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٣٩٢)، «تهذيب الكمال» (١٤/٤٣٦).

(٦) (وبعيدًا جدًّا): سقط من (ب).

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٦/١٣٨): (قال ابن المُنَيِّر: والحكمةُ في قول الصحابيِّ: إنَّه لا يفعل ذلك بعد النَّبيِّ ﷺ: أنَّه كان مستحقًّا للنَّبيِّ ﷺ على كلِّ مسلم أن يَقِيَه بنفسه، وكان فرضًا عليهم ألَّا يفروا عنه حتَّى يموتوا دونه، وذلك بخلاف غيره)، وعليه: فلا يعني عبدُ الله أنَّه لن يشارك في القتال، فقد قُتِل في الحَرَّة كما سيذكر المصنِّفُ، والله أعلم.

قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «وَأَيْضًا»، فَبَايَعْتُهُ الثَّانِيَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُبَايِعُونَ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: عَلَى المَوْتِ.

قوله في حديث سلمة ابن الأكوع: (ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ الشَّجَرَةِ): كذا في أصلنا معرَّفة، والظَّاهر أنَّها الشجرة التي بايعوا تحتها، وقد تقدَّم أنَّها سَمُرة[قبل ح٢٩٥٨].

قوله: (أَلَا تُبَايِعُ[(١)]) إلى آخره: كذا في «البخاريِّ» و«مسلم»، وفي «مسلم» أيضًا: أنَّه بايع ثلاث مرَّاتٍ في حديثه الطَّويل المُتضمِّن بيعة الحديبية وغزوة ذي قَرَد وخيبر[م١٨٠٧]، وإنَّما فعل النَّبيُّ ﷺ ذلك به؛ أراد أن يُؤكِّد بيعته؛ لشجاعته وغَنَائه في الإسلام، وشهرته بالثبات، وليكون له في ذلك فضيلةٌ، وليقوِّي نيَّتَه[(٢)]، والله أعلم.

٢٩٦١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مالكٍ يَقُولُ: كَانَتِ الأَنْصَارُ يَوْمَ الخَنْدَقِ تَقُولُ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدَا عَلَى الجِهَادِ مَا حَيِينَا أَبَدَا

فَأَجَابَهُمْ فَقَالَ:

اللهمَّ لا عَيْشَ إِلَّا عيشُ الآخِرهْ فَأَكْرِمِ الأَنْصَارَ والمُهَاجِرَهْ

قوله: (عَنْ حُمَيْدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو الطويل ابن تِيْر، وقيل: تِيْرَويه، لا حُميد بن هلال، هذا الثاني[(٣)] له حديثان فقط في «البخاريِّ» ذكرتُهما غير مرَّةٍ[ح٦١٠].

قوله: (يَوْمَ الخَنْدَقِ): تقدَّم متى كانت الخندق غير مرَّةٍ[ح٤٦٣].

قوله: (فَأَكْرِمِ): هو بقطع الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٢٩٦٢ - ٢٩٦٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ مُجَاشِعٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَخِي فَقُلْتُ: بَايِعْنَا عَلَى الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «مَضَتِ الهِجْرَةُ لأَهْلِهَا»، قُلْتُ: عَلَى ما تُبَايِعُنَا؟ قَالَ: «عَلَى الإِسْلَامِ وَالجِهَادِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو ابن راهُوْيَه، الإمامُ المجتهدُ، أحدُ الأعلام، أشهرُ

(١) في «اليونينيَّة»: (نبايع).

(٢) انظر «التوضيح» (١٨/٧٧)، «فتح الباري» (١٣/٢١١-٢١٢).

(٣) (الثاني): سقط من (ب).

مِنْ أن يُذكَر، و(مُحَمَّد بْن فُضَيْلٍ): تقدَّم أنَّه بضَمِّ الفاء وفتح الضَّاد، و(عَاصِم): تقدَّم أنَّه عاصم بن سليمان الأحول، و(أَبُو عُثْمَان): تقدَّم أنَّه النَّهْدِيُّ، عبدُ الرَّحمن بنُ ملٍّ، وقد تقدَّم اللُّغات في (ملٍّ)[ح٥٢٦]/. [١/٣٧٧أ]

قوله: (عَنْ مُجَاشِعٍ): هو مجاشع بن مسعود بن ثَعْلَبة بن وَهْب بن عائذ بن ربيعة بن يَربوع بن سِمَاك، وقيل: سَمَّال؛ باللَّام، معروفُ النَّسب إلى قيس بن عَيلان بن مُضَر بن نزار بن مَعَدِّ بن عدنان، أخو مجالد بن مسعود، نزل مجاشعُ البصرةَ، وقُتِل يوم الجمل مع عائشة، صحابيٌّ، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد في «المسند»، رضي الله عنه(١).

قوله: (أَنَا وَأَخِي): أخوه هو مجالد بن مسعود بن ثعلبة، كذا صرَّح به في هذا «الصَّحيح»[ح٣٠٧٨](٢)،

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧١٢)، «أُسد الغابة» (٤/٢٦٦)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٢١٤).

(٢) قال ابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (١/٤٠٥-٤٠٦): (في «باب غزوة الفتح»: «عَنْ مُجَاشِعٍ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَخِي بَعْدَ الفَتْحِ» وفيه: «فَلَقِيتُ مَعْبَدًا» [ح٤٣٠٥ و٤٣٠٦]، كذا في رواية عمرو بن خالد عند كافَّتهم، وعند الأَصيليِّ وأبي الهيثم: «فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ»، ثم ذكر حديث محمَّد بن أبي بكر فقال فيه: «عَنْ مُجَاشِعٍ: انْطَلَقْتُ بِأَبِي مَعْبَدٍ» [ح٤٣٠٧ و٤٣٠٨]: كذا للكافَّة هنا، وعند النَّسفيِّ: «بِأَخِي مَعْبَدٍ» وفي آخره لجميعهم: «فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ»، وقال مسلمٌ: «جِئْتُ بِأَخِي أَبِي مَعْبَدٍ» فبيَّن الأمر، ثمَّ قال: «فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ» [م(١٨٦٣) (٨٤)]، وقد ذكر البخاريُّ قولَ مَن قال فيه: «فَانْطَلَقَ بِأَخِيهِ مُجَالِدٍ» [ح٤٣٠٧ و٤٣٠٨]، وجعل البَاجِيُّ [«التعديل والتجرح» (٢/٨٢٢)] مجالدًا وأبا معبد واحدًا، ولم يكنِّه البخاريُّ ولا غيرُه بأبي معبد، والصحيحُ أنَّ معبدًا أو أبا معبدٍ غيرُ مجالدٍ؛ بدليل بقيَّة الحديث وقوله: «انْطَلَقْتُ بِأَخِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» ولم يسمِّه، ثمَّ قال في آخره: «فَلَقِيتُ مَعْبَدًا -أو أَبَا مَعْبَد على ما ذكرناه من اختلاف الرواية- وكان أكبرهما فقال: صَدَقَ أَخِي مُجَاشِعٌ» [ح٤٣٠٥ و٤٣٠٦]، ثم ذكر في الرواية الأخرى: «جَاءَ بِأَخِيهِ مُجَالِدٍ» [ح٤٣٠٧ و٤٣٠٨]، فيكون قوله في الحديث: «فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ» وهمًا، والصوابُ: «مَعْبَد» اسم لا كنية، وكذا ذكر البخاريُّ في «باب معبد» أخي مجالد بن مسعود [«التاريخ الكبير» (٧/٣٩٨)]، وكذا ذكره أبو عمر [«الاستيعاب» (ص٦٩٤)] في «باب معبد» ثمَّ قال: «وفيه نظر») كذا قال ابن قُرْقُول تبعًا للقاضي في «المشارق» (١/١٧٥)، ثمَّ قال ابن قُرْقُول: (ولم يذكر أبا معبد في «الكنى»، ولا في «باب مجاشع»، ولا في «باب مجالد»)، والذي قال فيه ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٦٩٤): «فيه نظر» هو معبد بن ميسرة، لا معبد بن مجالد؛ فليُتنبَّه، وقال ابنُ الأثير في «أُسد الغابة» (٤/٤٢٩) في ترجمة معبد: (ولعلَّه أتى بهما -يعني: مجالدًا ومعبدًا- النَّبِيَّ ﷺ بعد الفتح، فقال لَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقول ذَلِكَ لكلِّ مَن جاءه بعد الفتح ليبايعه على الهجرة)، وقال ابن حجر في «الإصابة» (٣/٤٤٠): (ويحتمل أن يكون لمجاشع أخوان مجالدٌ ومعبدٌ، فالذي جاء به إلى النَّبيِّ ﷺ هو معبد، والذي لقيه أبو عثمان بعدُ هو مجالد، وكنيته أبو معبد، وفي رواية عليِّ بن مُسْهِر عن عاصمٍ [في المطبوع: وعاصم] الأحول عند مسلم [(١٨٦٣) (٨٤)] ما قد يرشد إلى ذلك، والله أعلم)، =

وفي «مسلم» أيضًا: أنَّه مجالد، وهو يكنى بأبي معبد[(١)]، أسلم بعد الفتح، وعنه: أبو عثمان النَّهْدِيُّ، نزل البصرةَ، أخرج له البخاريُّ ومسلمٌ، قال ابنُ حِبَّان[(٢)]: (قُتِل يوم الجمل)[الثقات٥/٤٤٨][(٣)].

## ١١١ - بابُ عَزْمِ الإِمَامِ عَلَى النَّاسِ فِيمَا يُطِيقُونَ

٢٩٦٤ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: لَقَدْ أَتَانِي الْيَوْمَ رَجُلٌ، فَسَأَلَنِي عَنْ أَمْرٍ، مَا دَرَيْتُ مَا أَرُدُّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا مُؤْدِيًا نَشِيطًا، يَخْرُجُ مَعَ أُمَرَائِنَا فِي الْمَغَازِي، فَيَعْزِمُ عَلَيْنَا فِي أَشْيَاءَ لَا نُحْصِيهَا، فَقُلْتُ لَهُ: وَاللهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكَ، إِلَّا أَنَّا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَسَى أَلَّا يَعْزِمَ عَلَيْنَا فِي أَمْرٍ إِلَّا مَرَّةً حَتَّى نَفْعَلَهُ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَزَالَ بِخَيْرٍ مَا اتَّقَى اللهَ، وَإِذَا شَكَّ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ، سَأَلَ رَجُلًا فَشَفَاهُ مِنْهُ، وَأَوْشَكَ أَلَّا تَجِدُوهُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا أَذْكُرُ مَا غَبَرَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا كَالثَّغْبِ، شُرِبَ صَفْوُهُ وَبَقِيَ كَدَرُهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم وكسر الراء، وهو ابنُ عبدِ الحَمِيد، تقدَّم مرارًا، وكذا تقدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابنُ المعتمر، وكذا تقدَّم (أَبُو وَائِل): أنَّه شقيق بن سَلَمة، و(عَبْدُ اللهِ): تقدَّم أنَّه ابنُ مسعود ابن غافل الصَّحابيُّ، أحدُ المهاجرين، مشهورٌ.

قوله: (لَقَدْ أَتَانِي الْيَوْمَ رَجُلٌ فَسَأَلَنِي): هذا الرَّجل الذي سأل ابنَ مسعود لا أعرف اسمَه.

قوله: (مُؤْدِيًا): هو بضَمِّ الميم، ثمَّ همزة ساكنة، ثمَّ دال مهملة مكسورة، ثمَّ مثنَّاة تحت خفيفة، قال ابن قُرْقُول ومِن قبلِه القاضي[المشارق١/٩٢]، واللَّفظ لابن قُرْقُول: («مؤْديًا»: ساكن الهمزة خفيف

---

= لكنَّ رواية عليِّ بن مُسهِر في «صحيح مسلم»: (جئت بأخي أبي معبد... قال أبو عثمان: فلقيت أبا معبد)، فلعلَّ (أبي) سقط من نسخة الحافظ في الموضع الأوَّل، والله أعلم، وقال في «الفتح» (٧/٦٢٠): (وقوله: «بأخي» هو مجالد...، وكنيته أبو معبد كما في الرواية الثانية [ح٤٣٠٧]، والذي هنا «فلقيت معبدًا» كذا للأكثر، وللكُشْمِيهَنِيِّ: «فلقيت أبا معبد» وهو وهمٌ من جهة هذه الرواية وإن كان صوابًا في نفس الأمر)؛ فالله أعلم.

(١) وقد ورد في «صحيح مسلم» (١٨٦٣) (٨٤) بكنيته، دون اسمه كما تقدَّم.

(٢) في النسخ: (قال أحمد ابن حنبل)، والمثبت من «تهذيب الكمال» و«تذهيب التهذيب»، وهو ما نصَّ عليه ابن حبان في «الثقات».

(٣) وكذا نقل البخاريُّ عن رَوح بن عبد المؤمن في «التاريخ الكبير» (٨/٨)، وكذا قال أبو حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٨/٣٦٠)، وقال الحافظُ في «تهذيب التهذيب» (٤/٢٥): (هذا فيه نظرٌ؛ فإنَّ الميت في هذا أخوه مجاشعٌ، وأمَّا هذا؛ فذكر أبو القاسم البغويُّ ما يدلُّ على أنَّه بقي إلى حدود الأربعين)، والله أعلم، وانظر «الاستيعاب» (ص٧١٣)، «أُسد الغابة» (٤/٢٦٩)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٢٧)، «تذهيب التهذيب» (٨/٣٧٨).

الياء، أي: قويًّا، يقال: أودى الرَّجل: قَوِيَ، ويقال: مُؤدِيًا: كامل الأداةِ من سلاح وغيرِه[1]، والآدُ والأيد: القوَّة، وقال النَّضر: المُؤدِي[2]: القادر على السَّفر)[المطالع١/٢٢٥].

قوله: (فَيَعْزِمُ): هو مبنيٌّ للفاعل؛ بفتح أوَّله، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فِي أَشْيَاءَ لَا نُحْصِيهَا) أي: لا نطيقها، وقيل: لا ندري هل هي طاعة أو معصية[3].

قوله: (أَلَّا يُعْزَمَ عَلَيْنَا): هو بضَمِّ أوَّله، وفتح ثالثه، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله[4].

قوله: (وَأُوْشِكُ): هو بضَمِّ الهمزة وكسر الشِّين المعجمة، مَرْفوعٌ، كذا بخطِّ شيخنا الأستاذ أبي جعفر الغرناطيِّ في نسخته، وفي أصلنا بفتح الهمزة والشِّين[5].

قوله: (مَا غَبَرَ): هو بفتح الغين المعجمة والموحَّدة، وبالرَّاء، و(غبر): من الأضداد[6] أي: ما بقي، ويحتمل: مضى، وقدَّم شيخنا: بقي، ونقل عن الدَّاوديِّ: مضى، ثمَّ قال شيخُنا: (والمراد في الحديث: «ما بقي»، خلاف قول الدَّاوديِّ، وبه صرَّح ابنُ الجوزيِّ وغيرُه، وقال: إنَّه أشبهُ؛ لقوله: «ما أذكر»[7])[التوضيح١٨/٨١].

قوله: (كَالثَّغْبِ): هو بفتح الثَّاء المثلَّثة، وإسكان الغين المعجمة وتحريكها، ثمَّ موحَّدة؛ وهو ما بقي من الماء في المُستنقَع من المطر، وقيل: هو ماءٌ صافٍ يُستنقَع في صخرة، وقيل: بقيَّة الماء في بطن الوادي ممَّا تحفره المسايل، فيغادر فيه الماء، ويجمع على (ثِغاب) و(أثغاب) و(ثُغبان)، وقيل: هو الموضع المُطمئنُّ مِن أعلى الجبل[8].

قوله: (شُرِبَ صَفْوُهُ): (شُرِب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(صفوُه): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

---

(١) كذا تبعًا لبعض نسخ «المطالع»، وفي «المشارق» ومطبوع «المطالع»: (كامل الأداة؛ وهي السلاح).

(٢) في (أ) مضبوطًا وهامش (ق): (المؤدِّي).

(٣) انظر «التوضيح» (١٨/٨١).

(٤) في «اليونينيَّة»: (يَعزِم)؛ مبنيٌّ للفاعل.

(٥) وكذا في «اليونينيَّة».

(٦) انظر «الأضداد» للصغانيِّ (ص٢٤٠).

(٧) ذكر ابنُ الجوزيِّ في «كشف المشكل» (١/٣١٥-٣١٦) أنَّ الماضي هنا أشبهُ؛ لقوله: (ما أذكر)؛ فليُتَنَبَّه.

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٦٧)، «لسان العرب» مادة (ثغب).

١١٢- بابٌ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ، أَخَّرَ القِتَالَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ

٢٩٦٥- ٢٩٦٦- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**: حَدَّثَنَا **مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو**: حَدَّثَنَا **أَبُو إِسْحَاقَ**، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ -وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ- قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ **عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي أَوْفَى** فَقَرَأْتُهُ: **إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ** فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ.

ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ، قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ؛ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا اللهَ العَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ؛ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ؛ مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، **وَهَازِمَ الأَحْزَابِ**، اهْزِمْهُمْ، وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): الظاهر أنَّه المُسنَديُّ، ومستندي في ذلك أنَّ الحافظ عبد الغنيِّ في «الكمال»[٨/٤٣١] ذكر في ترجمة معاوية بن عمرو بن المُهلَّب ابن شبيب أبي عمرو أنَّه روى عنه عبد الله بن مُحمَّد المُسنَديُّ، ولم يذكر في الرواة عنه مَن اسمه (عبد الله بن مُحمَّد) سواه، والله أعلم، وقد قَدَّمتُ الكلام على (**مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو**) فيما مضى، وذكرت هنالك نسبه؛ لئلَّا يشتبه عليك بغيره[ح٢٨١٨]، وكذا تقدَّم (**أَبُو إِسْحَاقَ**): أنَّه هو الفزاريُّ، إبراهيمُ بنُ مُحمَّد بن الحارث، وتقدَّم مُترجَمًا(١)[ح٢٤٦٩]، وكذا تقدَّم (**عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى**)، وأنَّ اسمَ أبي أوفى علقمةُ بنُ خالدٍ، وأبوه صحابيٌّ، وولده صحابيٌّ أيضًا[قبل ح١٧٦].

قوله: (**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ**): (إنَّ): بكسر همزتها على الحكاية، ويجوز فتحها(٢)، والله أعلم.

قوله: (**وَهَازِمَ الأَحْزَابِ**): تقدَّم أنَّ (الأحزاب): هم أهل الخندق، وهم عشرة آلاف من المشركين(٣)، وقال شيخُنا في مكان(٤) بعد حكاية هذا: (وقال قتادة -فيما ذكره البيهقيُّ-: كان المشركون أربعة آلاف، أو ما شاء الله، والصَّحابة فيما بلغنا ألفٌ(٥)) انتهى[التوضيح٢١/٢١٧]، ونقل شيخنا -بعد حكاية أنَّ المسلمين ألفٌ- قال: (وفي «الجمع -لأبي نُعيم الحدَّاد- بين الصَّحيحين»: وهم نحوٌ مِن ألف[جامع الصحيحين٤/٥٣٧]، وفي لفظ: «ثمان مئة، أو ثلاث مئة»، ساقها البيهقيُّ في «دلائله»(٦))

(١) زيد في (ب): (قوله).

(٢) وبهما ضُبطت في «اليونينيَّة».

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٦٢)، «سيرة ابن هشام» (٣/٢٤٢).

(٤) في (ب): (حكاية)، ولعلَّه سبق قلم.

(٥) انظر «دلائل النبوَّة» (٣/٣٩٤).

(٦) انظر «دلائل النبوَّة» (٣/٤٢٤).

انتهى[التوضيح٢١/٢٢٩]، وفي «السيرة»(١) لابن سيِّد الناس: (وكان المسلمون يومئذٍ ثلاثةَ آلافٍ)[عيون الأثر٢/٨٧]، هذا من قول ابن سعد[الكبرى٢/٦٣]، وأمَّا ابن إسحاق، فنقل عنه ابن إمام الجوزيَّة: أنَّهم كانوا يومئذٍ سبعَ مئةٍ، قال ابن إمام الجوزيَّة: (وهذا غلطٌ من خروجه يوم أُحُد) انتهى[الهدي٣/٢٤٢](٢).

## ١١٣ - بابُ اسْتِئْذَانِ الرَّجُلِ الإِمَامَ

لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ الآيَةَ [النور: ٦٢].

٢٩٦٧ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ المُغِيرَةِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ**، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: **غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ** ﷺ قَالَ: فَتَلَاحَقَ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ **وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ** لَنَا قَدْ أَعْيَا، فَلَا يَكَادُ يَسِيرُ، فَقَالَ لِي: «مَا لِبَعِيرِكَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: عَيِيَ، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَزَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَيِ الإِبِلِ قُدَّامَهَا يَسِيرُ، فَقَالَ لِي: «كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ، قَالَ: «أَفَتَبِيعُنِيهِ؟» قَالَ: فَاسْتَحْيَيْتُ، **وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ**، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ عَلَى أَنَّ لِي **فَقَارَ ظَهْرِهِ** حَتَّى أَبْلُغَ المَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ **إِنِّي عَرُوسٌ**، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، **فَأَذِنَ** لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى المَدِينَةِ حَتَّى أَتَيْتُ المَدِينَةَ، **فَلَقِيَنِي خَالِي**، فَسَأَلَنِي عَنِ البَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، **فَلَامَنِي**، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» فَقُلْتُ: **تَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا**، فَقَالَ: «هَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا **تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، **تُوُفِّيَ وَالِدِي -أَوِ اسْتُشْهِدَ- وَلِي أَخَوَاتٌ صِغَارٌ**، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ مِثْلَهُنَّ، **فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ، وَلَا تَقُومُ عَلَيْهِنَّ**، فَتَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا؛ لِتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبَهُنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ، **غَدَوْتُ عَلَيْهِ بِالبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ، وَرَدَّهُ عَلَيَّ**.

**قَالَ المُغِيرَةُ: هَذَا فِي قَضَائِنَا حَسَنٌ، لَا نَرَى بِهِ بَأْسًا**.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): الظاهر أنَّه ابنُ راهُوْيَه، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ في «الكمال»[٤/١٨] للحافظ عبد الغنيِّ وفي «التَّذهيب»[٢/١٣٢] للذَّهبيِّ في ترجمة جَرير بن عبد الحميد، فرأيتهما ذكرا في ترجمته: أنَّه روى عنه ابنُ راهُوْيَه، والله أعلم، و(**جَرِيرٌ**): تقدَّم أعلاه(٣) أنَّه ابن عبد الحَميد، و(**مُغِيرَة**): هو ابن مِقْسَم الضَّبِّيُّ الكوفيُّ الأعمى، و(**الشَّعْبِي**): تقدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل.

---

(١) في (ب): (سيرة).

(٢) لكن نقل ابنُ هشامٍ في «سيرته» (٣/٢٤٣) عن ابن إسحاق أنَّهم كانوا ثلاثة آلاف، فليُتَنبَّه.

(٣) في (ب): (بظاهرها).

قوله: (غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ[(١)] ﷺ): وذكر بيع الجمل، وقد تقدَّم أنَّ في «البخاريِّ» مُعلَّقًا في (الشروط): (تبوك)[ح٢٧١٨]، وفي «سيرة ابن سيِّد الناس»: ذكر بيع الجمل في ذات الرقاع[(٢)]، وذكرتُ ما وقع في «البخاريِّ» أيضًا، وما وقع في «مسلم»؛ فانظره من (الشروط) وغيره[ح٢٠٩٧، ٢٣٨٥].

قوله: (وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ): تقدَّم أنَّه البعير الذي يُستقى عليه الماءُ[ح٧٠٥].

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ [لَنَا] نَاضِحٌ غَيْرُهُ): يجوز في (غير) الرَّفع والنَّصب[(٣)]، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

[١/٣٧٧ب] قوله: (فَقَارَ ظَهْرِهِ) أي: ركوبه، فكنَّى به عن الظَّهر[(٤)]/.

قوله: (إِنِّي عَرُوسٌ): (العروس): يستوي فيه الذَّكر والأنثى، وقد تقدَّم[ح٣٧١].

قوله: (فَأَذِنَ): هو بفتح الهمزة، مبنيٌّ للفاعل.

قوله: (فَلَقِيَنِي خَالِي): خالُ جابر بن عبد الله لا أعرفه بعينه، وسيأتي في (وفود الأنصار): (شهد خالاي العقبة)[ح٣٨٩٠]، قال ابنُ عُيَينة كما نقله عنه البخاريُّ: (أحدهما: البراء بن معرور)[ح٣٨٩٠]، وقال الحافظ الدِّمياطيُّ في قوله: (وخالاي من أهل العقبة): (خالاه هما: ثعلبة وعمرو ابنا عَنَمة) انتهى، وقد ذكرت الكلام على ثعلبة وعمرو ابني عَنَمة فيما مضى[ح٢٤٠٥]، وقال ابن شيخِنا البُلْقَينيُّ عن «مختصر تاريخ ابن عساكر»[(٥)]: (شهد خالي العقبة الجدُّ بن قيس) انتهى[الإفهام٣٥٢]، ولم أرَهم عدُّوا الجدَّ مِن أصحاب العقبة، والجدُّ ترجمته معروفة، ويُزَنُّ بالنِّفاق، وقيل: إنَّه تابَ منه[(٦)]، وقد قَدَّمتُ ذلك كلَّه، فانظره[ح٢٤٠٥]، وسيأتي[ح٣٨٩٠]، وقوله: (فَلَامَنِي): قَدَّمتُ[ح٢٤٠٥]: أنَّما لامَه؛ لكونه باعه، وإلَّا؛ فكان[(٧)] ينبغي ألَّا يبايعه عليه، ولا يعطيه إيَّاه بالثَّمن، وإن كان خالُه الجدَّ بنَ قيس -وقد تقدَّم أنَّه يُزَنُّ بالنِّفاق-؛ فقد لامه على بيعه له[(٨)] عليه الصلاة والسلام.

قوله: (تَزَوَّجْتُ ثَيِّبًا): امرأة جابر الثَّيب تقدَّم أنَّ اسمها سُهيمة بنت مسعود الأوسيَّة[ح٢٠٩٧].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولِ اللهِ).

(٢) انظر «عيون الأثر» (٢/٨٠).

(٣) وبهما ضبط في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٦٣).

(٥) انظر «تاريخ دمشق» (١١/٢١٩).

(٦) انظر «الإصابة» (١/٢٢٨).

(٧) في (ب): (لكان).

(٨) (له): سقط من (ب).

قوله: (إِنَّ وَالِدِي اسْتُشْهِدَ(١)): تقدَّم أنَّ والدَه عبدُ الله بن عَمرو بن حَرَام؛ بالرَّاء، وتقدَّم أنَّه استُشهِد بأُحُدٍ، وتقدَّم متى كانت أُحُد[ح١٢٤٤].

قوله: (وَلِي أَخَوَاتٌ صِغَارٌ): سيجيء أنَّه ترك تسع بنات[ح٤٠٥٢]، ورواية: (خمس)(٢)، و(ستٍّ)[ح٢٧٨١]، وكذا رواية الشَّكِّ: (سبع أو تسع)[ح٦٣٨٧]؛ لا تنافي التِّسع، والكلُّ داخلة فيها؛ لأنَّه ليس في رواية القليل ما ينفي الكثير، وهو من باب مفهوم العدد.

قوله: (فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومُ عَلَيْهِنَّ): (تؤدِّب) و(تقوم): يجوز فيهما النصب والرفع، وبهما ضُبِط في أصلنا(٣).

قوله: (فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ وَرَدَّهُ عَلَيَّ): سيأتي ما الحكمةُ في ذلك من عند السُّهيليِّ إن شاء الله تعالى(٤).

قوله: (الْمُغِيرَةُ): تقدَّم أنَّه ابن مِقْسم الضَّبِّيُّ، الفقيهُ الأعمى.

قوله: (فِي قَضَائِنَا حَسَنٌ): يريد: بيع الجمل واستثناء ظهره، خلافًا للدَّاوديِّ في قوله: (أن يزاد الغريم على حقِّه)(٥).

## ١١٥- بابُ مَنِ اخْتَارَ الغَزْوَ بَعْدَ البِنَاءِ

فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ مَنِ اخْتَارَ الغَزْوَ بَعْدَ البِنَاءِ): (البِناء): هو بكسر الموحَّدة، ممدود الهمزة، وهو الدُّخول على الأهل، وقد تقدَّم أيُّ شيء أصله[ح٢٢٣٥]، قال شيخُنا: (واعترض الدَّاوديُّ على التَّرجمة فقال: لو قال: باب مَنِ اختار البناءَ قبل الغزوِ؛ كان أبينَ، فإنَّما الحديث فيه...، ثمَّ ساقه كما ذكرتُه(٦)، وقال في آخره: في حديث ذكره لا فائدةَ فيه) انتهى[التوضيح١٨/٩٠].

(١) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (توفِّي والدي أو استشهد).
(٢) لم أقف على هذه الرواية.
(٣) النصبُ روايةُ أبي ذرٍّ، والرفعُ روايةُ غيره.
(٤) لم يذكرها فيما سيأتي، وتقدَّم الكلام عليها في الحديث (٢٠٩٧).
(٥) انظر «التوضيح» (١٨/٨٨).
(٦) يعني: حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ -الذي أشار إليه البخاريُّ هنا وأخرجه في (كتاب الخمس) (٣١٢٤) وذكره ابنُ الملقِّن قبلُ-: «غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا».

## ١١٦- بابُ مُبَادَرَةِ الإِمَامِ عِنْدَ الفَزَعِ

٢٩٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَزَعٌ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **فَرَسًا لأَبِي طَلْحَةَ**، فَقَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، **وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعيدٍ القطَّانُ.

قوله: (**فَرَسًا لأَبِي طَلْحَةَ**): تقدَّم أنَّ اسمَ(١) الفرسِ مندوبٌ غيرَ مرَّةٍ[ح٢٦٢٧، ٢٨٢٠].

قوله: (**وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّ معناه: شديد الجري، واسع الخطوة، بأطول من هذا[ح٢٦٢٧، ٢٨٢٠، ٢٨٥٧].

## ١١٧- بابُ السُّرْعَةِ وَالرَّكْضِ فِي الفَزَعِ

٢٩٦٩- حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: **حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ** بْنِ مَالِكٍ قَالَ: فَزِعَ النَّاسُ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرَسًا لأَبِي طَلْحَةَ **بَطِيئًا**، ثُمَّ خَرَجَ **يَرْكُضُ** وَحْدَهُ، فَرَكِبَ النَّاسُ يَرْكُضُونَ خَلْفَهُ، فَقَالَ: «**لَمْ تُرَاعُوا، إِنَّهُ لَبَحْرٌ**»، قَالَ: **فَمَا سُبِقَ بَعْدَ ذَلِكَ اليَوْمِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّ (حازمًا) بالحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (**عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ**): (مُحَمَّد) هذا: هو ابن سيرين، العَلَم(٢) الفرد، وقد قَدَّمتُ في أوائل هذا التَّعليق بني سيرين كم هم، وكذا بناتُه[ح٦٧ وقبل ح١٢٦٠].

**تنبيهٌ**: مَن اسمه (مُحَمَّد) وروى عن أنسٍ في الكتب السِّتَّة أو بعضها: مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيميُّ، ومُحَمَّد بن أبي بكر بن عوف بن رِياح الثَّقفيُّ الحجازيُّ، ومُحَمَّد بن سيرين هذا المذكور في هذا الحديث، ومُحَمَّد بن عبد الله بن أبي سُلَيم المدنيُّ، ومُحَمَّد بن كعب القُرَظيُّ، ومُحَمَّد بن مسلم بن السَّائب بن خبَّاب المَدَنيُّ، ومُحَمَّد ابن شهاب الزُّهريُّ، ومُحَمَّد بن المُنْكَدِر بن عبد الله بن الهُدَير التيميُّ(٣)، والله أعلم.

قوله: (**بَطِيئًا**): هو بهمزة مفتوحة بعد الياء، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) (اسم): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (العالم).

(٣) انظر تراجمهم بالترتيب في «تهذيب الكمال»: (٢٤/٣٠١-٥٣٧) (٢٥/٣٤٤-٤٨٧-٣٤٠) (٢٦/٤١١-٤١٩-٥٠٣).

قوله: (يَرْكُضُ) أي: يحرِّك رِجله، وأصلُ (الرَّكض): الدَّفعُ[(١)].

قوله: (لَمْ تُرَاعُوا): تقدَّم أنَّ معناه: لا تفزعوا[ح٢٩٠٨]، وكذا قوله: (إِنَّهُ لَبَحْرٌ)[ح٢٦٢٧، ٢٨٢٠].

قوله: (فَمَا سُبِقَ بَعْدَ ذَلِكَ اليَوْمِ): (سُبِق): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

## ١١٨- بابُ الخُرُوجِ فِي الفَزَعِ وَحْدَهُ

قوله: (الخُرُوجِ فِي الفَزَعِ وَحْدَهُ[(٢)]): كذا هذا الباب مذكورٌ في أصلنا، ولكنَّه عليه علامة راويه بغير حديث، فليس هذا الباب مذكورًا في أصلنا الدِّمشقيِّ، وهذا الباب مأخوذ ممَّا قبله، وهو حديث أنس: (فركب رسول الله ﷺ فرسًا لأبي طلحة، ثمَّ خرج يركُض وحده)[ح٢٩٦٩]، وقد رأيتُ في نسخةٍ هذا الباب بغير حديثٍ، ولكنَّه عُمِل بعد باب: (ذمٍّ)، وعمل على (ذمٍّ) علامة نسخة دار الذَّهب، فعلى ما فيها؛ يكون: (باب ذمِّ الخروج في الفزع وحده)، وعلى هذا يكون معناه: أي [ما] ثبت فيه شيءٌ، ويكون حديثُ أنسٍ الذي ذكرتُه دليلًا للجواز من غير ذمٍّ، والله أعلم.

## ١١٩- بابُ الجَعَائِلِ وَالحُمْلَانِ فِي السَّبِيلِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: قُلْتُ لابْنِ عُمَرَ: الغَزْوُ، قَالَ: إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُعِينَكَ بِطَائِفَةٍ مِنْ مَالِي، قُلْتُ: أَوْسَعَ اللهُ عَلَيَّ، قَالَ: إِنَّ غِنَاكَ لَكَ، وَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِي فِي هَذَا الوَجْهِ.

وَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ نَاسًا يَأْخُذُونَ مِنْ هَذَا المَالِ لِيُجَاهِدُوا، ثُمَّ لَا يُجَاهِدُونَ، فَمَنْ فَعَلَ؛ فَنَحْنُ أَحَقُّ بِمَالِهِ، حَتَّى نَأْخُذَ مِنْهُ مَا أَخَذَ.

وَقَالَ طَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ: إِذَا دُفِعَ إِلَيْكَ شَيْءٌ تَخْرُجُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ، وَضَعْهُ عِنْدَ أَهْلِكَ.

قوله: (بَابُ الجَعَائِلِ وَالحُمْلَانِ فِي السَّبِيلِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (فيه أنَّ كلَّ مَن أخذ مالًا مِن بيت المال على عملٍ إذا أهملَ العملَ، ردَّ ما أخذ بالقضاء، وكذلك الأخذ منه على عمل لا يتأهَّلُ له، ولا يُلتفتُ إلى تخييل أنَّ الأصل في مال بيت المال الإباحةُ للمسلمين؛ لأنَّا نقول: الأخذ منه على وجهين؛ أحدهما: أنَّ الآخذَ مسلمٌ وله نصيبٌ كافٍ على وجهٍ، والآخر: الآخِذ على عملٍ فإنَّما يستحقُّ بوفائه) انتهى[المتواري١٦٥].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٥٠).

(٢) هذا الباب ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (بَابُ الجَعَائِلِ): هي بفتح الجيم وبالعين المهملة، جمع (جَعِيلة)؛ وهي ما يجعله القاعد للخارج عنه من أهلِ ديوانه، يقال له: أجعلتُ له جُعلًا وجَعَلْتُ، ثلاثيٌّ ورُباعيٌّ، والاسم: الجِعالة والجِعال، وما يُؤخَذ في ذلك: الجُعلُ والجَعِيلةُ، قاله في «المطالع»(١)، وقال شيخُنا: (وأراد البخاريُّ/ [١/٣٧٨أ] بـ«الجعائل»: أن يُخرِج الرَّجل من ماله شيئًا يتطوَّع به في سبيل الله، كما فعل ابن عمر رضي الله عنهما، أو يعين به مَن لا مال له مِن الغازين؛ كالفرس الذي حمل عليه عمرُ رضي الله عنه في سبيل الله، وهو حسن مُرغَّب فيه، وليس مِن باب الجعائل التي كرهها العلماء)، ثمَّ ذكر مسألة الإجارة على الجهاد، وهي مسألةٌ معروفةٌ. انتهى(٢)، وقال ابن قيِّم الجوزيَّة في «الهَدْي»: (إنَّ الجعيلة على نوعين؛ أحدهما: أن يَخرُجَ الرَّجلُ ويستأجرَ مَن يخدمه في سفره، والثاني: أن يستأجر مِن ماله مَن يَخرُج في الجهاد، ويسمُّون ذلك الجعائلَ، وفيها قال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «للغازي أجرُه، وللجاعل أجرُه وأجرُ الغازي»(٣)) انتهى [الهدي ٣/٩٣].

قوله: (وَالحُمْلَانِ): هو بضَمِّ الحاء، وهو مصدرُ (حَمَل يَحمِل حُملانًا).

قوله: (قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: الغَزْوَ): يجوز فيه الضَّمُّ والفتح(٤)، والنَّصب بفعل مُقدَّر، أي: أريد الغزوَ، ورأيتُه بخطِّ شيخِنا الأستاذ أبي جعفر مضمومًا بالقلم، وتخريجه على أنَّه مبتدأٌ خبرُه محذوف، أي: مرادي الغزوُ، أو قصدي، أو نحوه، والله أعلم.

قوله: (أُعِينَكَ): هو بضَمِّ الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (بِطَائِفَةٍ مِنْ مَالِي) أي: بقطعةٍ منه.

قوله: (إِنَّ غِنَاكَ لَكَ): (غِناك): بكسر الغين مقصورٌ، وهذا ظاهرٌ معروفٌ.

قوله: (إِذَا دُفِعَ إِلَيْكَ شَيْءٌ): (دُفِع): مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، و(شيءٌ): مَرفوعٌ مُنوَّنٌ قائمٌ مقام(٥) الفاعل.

٢٩٧٠ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ، فَقَالَ زَيْدٌ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: آشْتَرِيهِ؟ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ».

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٥٨).

(٢) انظر «التوضيح» (١٨/٩٥).

(٣) أخرجه أحمد (٦٦٢٤) وأبو داود (٢٥٢٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٤) وبهما ضبط في «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) في (ب): (نائب مناب).

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير، وأنَّه أَوَّلُ شيخٍ روى عنه البخاريُّ في هذا «الصحيح»، وتقدَّم الكلام على نسبته[ح١]، وتقدَّم أيضًا أنَّ (سُفْيَان) هذا: هو ابن عُيَينة.

قوله: (حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ): تقدَّم أنَّ معناه: أعطيته لمن يجاهد عليه في سبيل الله، وتقدَّم أنَّ هذا الرجل الذي أعطاه عمرُ الفرسَ لا أعرفُ اسمَه، وقد تقدَّم أنَّ هذا الفرس اسمه الوَرْد، وأنَّ تميمًا الدَّاريَّ أهداه للنَّبيِّ ﷺ، فوهبه النَّبيُّ ﷺ لعُمرَ، فأعطاه عمرُ لرجلٍ يجاهد عليه في سبيل الله[ح٢٦٢٣].

٢٩٧١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه ابنُ أبي أُوَيس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ مالكٍ المجتهدِ.

٢٩٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، مَا تَخَلَّفْتُ عَنْ سَرِيَّةٍ، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ حَمُولَةً، وَلَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، وَيَشُقُّ عَلَيَّ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَلَوَدِدْتُ أَنِّي قَاتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَقُتِلْتُ، ثُمَّ أُحْيِيتُ، ثُمَّ قُتِلْتُ، ثُمَّ أُحْيِيتُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القطَّانُ الإمامُ، أحدُ الأعلام في الحديث، وشيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه ذكوان السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٩].

قوله: (عَنْ سَرِيَّةٍ): تقدَّم الكلامُ عليها غيرَ مرَّةٍ[ح٣٦]، وأنَّها ما بين خمسة أنفسٍ إلى ثلاث مئةٍ، وأنَّ الخليلَ قال[العين٧/٢٨٨]: هي نحوُ أربعِ مئةٍ.

قوله: (حَمُولَةً): هي بفتح الحاء وضمِّ الميم المخفَّفة: ما يحتمل عليه النَّاس من الدَّوابِّ، سواء كانت عليها الأحمال أو لم تكن؛ كالرَّكوبة(١).

قوله: (وَلَوَدِدْتُ): هو بكسر الدَّال الأولى، وهذا ظاهرٌ معروفٌ.

قوله: (فَقُتِلْتُ، ثُمَّ أُحْيِيتُ، ثُمَّ قُتِلْتُ، ثُمَّ أُحْيِيتُ): كلُّه مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

---

(١) انظر «النهاية» (١/٤٤٤) مادة (حمل).

## ١٢١- بَابُ مَا قِيلَ فِي لِوَاءِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي لِوَاءِ النَّبِيِّ ﷺ): اعلم أنَّ (اللِّواء): ما عُقِد في طرف الرمح ويُلْوى[(١)] معه، وبذلك سُمِّيَ لواءً، و(الرَّاية): ثوبٌ يُجعَل في طرف الرمح، ويُخَلَّى كهيئته، تصفقه الرِّيح، قاله ابن العربيِّ[(٢)].

ثمَّ اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام كان له رايةٌ سوداءُ مربَّعةٌ يقال لها: العقاب، ورايةٌ بيضاءُ يقال لها: الزِّينة، وربَّما جُعِل فيها الأسودُ[(٣)]، وروى أبو داود في «سننه» من حديث سِمَاك بن حرب، عن رجلٍ من قومه، عن آخَرَ منهم قال: (رأيتُ رايةَ رسولِ الله ﷺ صفراء)[د٢٥٩٣]، وروى أبو الشَّيخ ابن حَيَّان -بالمثنَّاة تحت- من حديث ابن عبَّاس قال/: (مكتوب على راياته: لا إله إلا الله مُحَمَّد رسولُ الله)[(٤)]، [١/٣٧٨ب]
وقال الحافظ الدِّمياطيُّ: (قال يوسف ابن الجوزيِّ: رُوِي أنَّ لواءَه أبيضُ، مكتوبٌ فيه: لا إله إلا الله) انتهى، وإنَّما ذكرتُ هنا الرَّايات مع الألوية؛ لأنَّ بعض أهل العلم قال: إنَّ اللِّواء هو الرَّاية، وقد أخرج البُخاريُّ في هذا الباب: «لأُعطِينَّ الرَّاية»[ح٢٩٧٥]، وكذا: (أن تركز الرَّاية)[ح٢٩٧٦]، وهذا يدلُّ على أنَّهما سواء عنده، وقد قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (إنَّ اللِّواء الرَّايةُ العظيمةُ، لا يمسكها إلَّا صاحبُ الحرب، أو صاحبُ دعوة الجيش) انتهى[شرح مسلم١٢/٢٧١]، والله أعلم، ويوسف ابن الجوزي: هو ابنُ قِزْغلِي صاحب «مرآة الزَّمان»، وقد تكلَّم فيه أبو العبَّاس ابن تيمية[منهاج السنة٤/٩٧] والذَّهبيُّ في «الميزان»[٤/٤٧١]، تقدَّم[ح٢٧٣٩].

**٢٩٧٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الْقُرَظِيُّ: أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ الأَنْصَارِيَّ -وَكَانَ صَاحِبَ لِوَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ- أَرَادَ الحَجَّ فَرَجَّلَ.**

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه سعيدُ بنُ الحَكَم بن مُحَمَّد، وتقدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعدٍ الإمامُ، و(عُقَيْل): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالدٍ، وتقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه

---

(١) في النُّسخ و«التوضيح» (١٨/١٠٤): (ويكون)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «عارضة الأحوذي» (٤/١٥٠).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٤١٦).

(٤) الذي في «أخلاق النبيِّ ﷺ وآدابه» (٤٢٦): (كانت رايةُ رسولِ الله ﷺ سوداءَ، ولواؤه أبيضَ مكتوبٌ فيه: لا إله إلَّا الله محمَّد رسولُ الله)؛ فليُتنبَّه.

الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، الإمامُ العَلَمُ(١).

قوله: (**أَخْبَرَنِي ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الْقُرَظِيُّ**): هو ثعلبة بن أبي مالك القُرَظيُّ؛ بضَمِّ القاف، وفتح الراء، وبالظاء المعجمة المشالة، ثمَّ ياء النِّسبة، وهو حليفُ الأنصارِ، كنيته أبو مالكٍ، ويقال: أبو يحيى، إمام مسجد بني قريظة، له رؤيةٌ وحديثٌ عند ابن ماجه، وروى عن عُمَرَ، وعثمانَ، وقيسِ ابن سعد، وغيرِهم، وعنه: جماعةٌ، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، وابنُ ماجه(٢).

تنبيهٌ: قد ذكرتُ أنَّ ابنَ ماجه أخرج له عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والحديث الذي أخرجه له: (أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قضى في سيلِ مَهْزُور) الحديث، في (الأحكام) فقط[جه٢٤٨١]، لم(٣) يذكر له المِزِّيُّ في «أطرافه» سواه(٤)، وقال الحافظُ صلاحُ الدين العلائيُّ: (أخرج له ابنُ ماجه عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كان يخطبُ قائمًا خطبتين يفصل بينهما، وأبو بكر، وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)(٥)، ولم أرَ أنا هذا في «أطراف المِزِّيِّ»، ولم يذكرِ الحديثَ الذي ذكره المِزِّيُّ في «أطرافه»(٦)، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن ثعلبة بن أبي مالك، فقال: هو مِن التَّابعين، والحديث مُرسَلٌ)[المراسيل٢١]، وقال ابنُ مَعِين: (له رؤيةٌ مِن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[المراسيل٢١]، وذكر ابن عبد البَرِّ أنَّه ولد في عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٧)، وروى شعبةُ عن سِمَاك بن حربٍ عن ثعلبةَ قال: (كنت غلامًا على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) انتهى(٨)، قال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (له حديثان مرسلان)[التجريد١/٦٩]، وقد حمَّر عليه، فالصَّحيح عنده أنَّه تابعيٌّ، وهذا الذي يظهر، لكنَّه وُلِد في عهده عَلَيْهِ السَّلَامُ وله رؤيةٌ، وقد قَدَّمتُ أنَّ

(١) في (ب): (الإمام أحد الأعلام العالم المشهور).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٩٧/٤)، «تذهيب التهذيب» (٩٦/٢).

(٣) في (ب): (ثمَّ).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١٢٧/٢).

(٥) قول العلائيِّ في «جامع التحصيل» (ص١٥٢): (أخرج له ابنُ ماجه عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قضى في سيلِ مَهْزُور... الحديث، وروى الزُّهريُّ عنه أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يخطب قائمًا خطبتين يفصل بينهما بجلوسٍ، وأبو بكر وعُمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كذلك)؛ فليُتنبَّه، وانظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢١)، وقد تقدَّم بيانه عند الحديث (٢٨٨١).

(٦) بل ذكره كما تقدَّم في التعليق السابق، ولعلَّ في نسخة المصنِّف من «جامع التحصيل» سقطًا، والله أعلم.

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص١٠٦).

(٨) انظر «جامع التحصيل» (ص١٥٢)، وأخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» (ص٢١) من طريق أبي عاصم عن سِماك عن ثعلبة بن أبي مالك، علمًا أنَّ ابنَ عبد البَرِّ ذكر هذا الحديث في «الاستيعاب» (ص١٠٦) في ترجمة ثعلبة بن الحَكَم الليثيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لا في ترجمة ثعلبة بن أبي مالك، والذي ذكره المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١١٥/١٢) في شيوخ سِماك هو ثعلبةُ بنُ الحَكَم، ولم يذكرِ ابنَ أبي مالكٍ.

شرطَ الرُّؤية المعتبرة في الصُّحبة: أن تكون مع التمييز -كما سيأتي في (مناقب الصَّحابة)[قبل ح٣٦٤٩]- حتَّى يُعدَّ صحابيًّا.

قوله: (أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ الأَنْصَارِيَّ): هو قيس بن سعد بن[(١)] عُبادة بن دُليم الخزرجيُّ، مِن دُهاة الصَّحابة وكرمائهم، ترجمتُه طويلةٌ معروفةٌ، وقد أخرج له الجماعة وأحمد في «المسند»[(٢)].

تنبيهٌ: في الصَّحابة شخصٌ آخرُ يقال له: قيس بن سعد، لكن يفترق مِن هذا بأنَّ جدَّ هذا الثاني اسمه ثابت، وهو أنصاريٌّ أورده المستغفريُّ، وهو في كتاب «أبي موسى المدينيِّ»[(٣)]، لا أعلم أخرج له أحدٌ، ولا أعلم لهما ثالثًا، والله أعلم.

قوله: (أَرَادَ الحَجَّ فَرَجَّلَ): قال الدِّمياطيُّ: (قوله: «فرجَّل»: هذا طرفٌ من الحديث، وتمامه: «فرجَّل أحدَ شِقَّي رأسه»، وقد ذكر تمامَه آخِرَ الكتاب[(٤)]، وإنَّما قصد فائدةَ التَّرجمة في ذكر اللِّواء). انتهى، وقال ابن قُرْقُول في (الرَّاء مع الجيم): (وفي «باب راية النَّبيِّ ﷺ»: «أنَّ قيسَ بن سعدٍ أراد الحجَّ فرجَّل» ههنا، لم يزد في الحديث على هذا، وهو مختصرٌ، وتمامه: «فرجَّل أحدَ شِقَّي رأسه»، وقد تاه في تفسيره بعضُ الشارحين لمَّا لم يقف على تمامه من غير هذا الموضع، فحمله من الشرح على ما لا يحتمله، وإنَّما ذكر البخاريُّ منه ههنا فائدةَ التَّرجمة في ذِكرِ الرَّاية، فاختصر بقيَّته؛ إذ لم يكن سُنَّةً عن النَّبيِّ ﷺ، وإنَّما هو فِعلُ غيره). انتهى[المطالع٣/١٢١]، وبقيَّة الحديث: (فرجَّل أحدَ شِقَّي رأسه، فقام غلامٌ له، فقلَّد هديه، فنظر قيسٌ وقد رجَّل أحدَ شِقَّي رأسه؛ فإذا هو قد قُلِّد، فأهلَّ بالحجِّ، ولم يرجِّل شِقَّه الآخَرَ)، وإنَّما اختصره البخاريُّ؛ لأنَّ ذلك ليس بمُسنَدٍ، إنَّما هو مِن فعل قيسٍ ورأيِه، وليس من شرط كتابه، فذكر من الحديث ما هو على شرطه مِن اتِّخاذ اللِّواء، واقتصر عليه دون غيره، وقد أسنده الإسماعيليُّ في «مستخرجه»، وذكره الحُمَيديُّ كما ذكرناه[الجمع١/٥٦٧][(٥)]، و(رجَّل)؛ بالجيم وتشديدها:

---

(١) (بن): ضرب عليها في (ب).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٦٠٨)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٠).

(٤) كذا قال الدمياطيُّ، قال الحافظ في «فتح الباري» (٦/١٤٨): (وذكر الدمياطيُّ في الحاشية: «أنَّ البخاريَّ ذكر بقيَّة الحديث في آخر الكتاب»، وليس في الكتاب شيءٌ من ذلك)، وسيأتي في كلام المصنف: أنَّ البخاريَّ اختصره؛ لأنَّ تمامَه ليس بمُسنَدٍ، إنَّما هو مِن فعل قيسٍ ورأيِه، وليس من شرط كتابه، فذكر من الحديث ما هو على شرطه مِن اتِّخاذ اللِّواء، واقتصر عليه دون غيره، وأنَّ الإسماعيليَّ أسنده في «مستخرجه».

(٥) انظر «التنقيح» (٢/٦٥٨).

معناه: مشْطه بماءٍ أو دِهْنٍ أو شيءٍ يُلَيِّنه ويرسل ثائره، ويَمُدُّ مُنْقَبِضَهُ، وقد تقدَّم[ح١٦٨].

٢٩٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ العَبَّاسَ يَقُولُ لِلزُّبَيْرِ: هَهُنَا أَمَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ **أَنْ تَرْكُزَ** الرَّايَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بنُ أسامةَ.

قوله: (**أَنْ تَرْكُزَ**): (ركَز) بالفتح (يَركُز): بالضَّمِّ والكسر؛ لغتان في «المحكم»؛ إذا غرزه بالأرض[1].

## ١٢٠- بابُ الأَجِيرِ

**وَقَالَ الحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ**: يُقْسَمُ لِلأَجِيرِ مِنَ المَغْنَمِ، **وَأَخَذَ عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ فَرَسًا عَلَى النِّصْفِ**، فَبَلَغَ سَهْمُ الفَرَسِ أَرْبَعَ مِئَةِ دِينَارٍ، فَأَخَذَ مِئَتَيْنِ، **وَأَعْطَى صَاحِبَهُ مِئَتَيْنِ**.

قوله: (**بَابُ الأَجِيرِ**): سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (مقصودُ التَّرجمة: جوازُ الأجرة على الغزو، والإسهامُ للأجير أجنبيٌّ عنها[2]، والله أعلم) انتهى[المتواري١٦٦].

وقد اختلف العلماء في الأجير، فقال مالكٌ وأبو حنيفة وأحمدُ: لا يُسهَم له إلَّا أن يقاتلَ[3]، وهو أظهرُ أقوال[4] الشَّافعيِّ[5]، وقال الأوزاعيُّ واللَّيث: الأجيرُ لا يُسهَم له، وهو قول إسحاقَ[6].

قوله: (**وقال الحَسَنُ وابنُ سِيرِينَ**): أمَّا (الحسن)؛ فهو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، وأمَّا (ابنُ سيرين)؛ فهو مُحمَّد بن سيرين، العالمُ المشهورُ، وبنو سيرين تقدَّموا، وكذا بناته[ح٦٧ وقبل ح١٢٦٠].

قوله: (**وأَخَذَ عَطِيَّةُ بنُ قَيْسٍ فَرَسًا عَلَى النِّصْفِ**): (عطيَّة) هذا: كِلابيٌّ، ويقال: كَلاعيٌّ، حِمصيٌّ، كنيتُه أبو يحيى، يروي عن أُبيِّ بن كعب، وأبي الدَّرداء مُرسَلًا، وعن معاويةَ، والنعمانِ بن بَشِير، وابنِ عُمرَ، وعبدِ الرَّحمن بن غَنْم، وأبي إدريسَ الخَوْلانيِّ، وجماعةٍ، قرأ القرآنَ على أمِّ الدرداء، ترجمتُه

---

(١) انظر «القاموس المحيط» مادة (ركز).

(٢) في النُّسخ: (والإسهام للأجنبيِّ أجير عليها): وكتب فوقها في (أ) و(ت): (كذا)، وفي هامشهما: (لعلَّه: للأجير)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «رد المحتار» (١٤٨/٤)، «الكافي» لابن عبد البرِّ (٤٧٥/١)، «المغني» لابن قدامة (٧٠٦/١٢).

(٤) في النسخ: (قولي)، والمثبت من «التوضيح»، وهو موافقٌ لما في «روضة الطالبين».

(٥) انظر «روضة الطالبين» (٣٨٠/٦).

(٦) انظر «التوضيح» (٩٩/١٨).

معروفةٌ، علَّق له البخاريُّ، وأخرج له مسلمٌ والأربعةُ، قال أبو مُسْهِر: (كان مولد عطيَّة بن قيس في حياة النَّبيِّ ﷺ سنةَ سبعٍ، وتُوُفِّيَ سنة عشر ومئة)، وقال ابنُه سعدُ بن عطيَّة بن قيس: (سنة إحدى وعشرين ومئة، وهو ابن أربع ومئة[١] سنةٍ)[٢].

**فائدةٌ**: فعلُ عطيَّة لا يجوز عند الشَّافعيِّ ومالكٍ وأبي حنيفة رحمهم الله؛ لأنَّها إجارةٌ مجهولةٌ، فإذا وقع مثلُ هذا؛ كان لصاحب الدَّابَّة كِراءُ مثلها، وما أصاب الرَّاكب في المغنم؛ فله[٣]، وأجاز الأوزاعيُّ وأحمدُ أن يُعطِيَ فرسَهُ على النِّصف في الجهاد[٤].

قوله: (**وأعْطَى صاحِبَهُ**): صاحب الفَرَس لا أعرفه.

## ١٢١- بَابُ اسْتِعَارَةِ الفَرَسِ فِي الغَزْوِ

**٢٩٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَحَمَلْتُ عَلَى بَكْرٍ، فَهُوَ أَوْثَقُ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي، فَاسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا، فَقَاتَلَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ وَنَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَهْدَرَهَا، فَقَالَ: «أَيَدْفَعُ يَدَهُ إِلَيْكَ فَتَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ؟!».**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيانُ**): أمَّا (سفيان)؛ فهو ابن عُيَينة لا شكَّ فيه، وأمَّا (عبد الله بن مُحَمَّد)؛ فهو المُسنَديُّ[٥].

قوله: (**حَدَّثَنَا ابنُ جُرَيْجٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بنُ عبدِ العزيز بن جُرَيجٍ، و(**عَطَاء**): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة.

قوله: (**عَنْ صَفْوانَ بنِ يَعْلَى، عَنْ أَبيهِ**): تقدَّم الكلام على (يعلى) هذا[ح١٨٤٧].

قوله: (**غَزْوَةَ تَبُوكَ**): تقدَّم أنَّها كانت في السَّنة التَّاسعة، قال ابنُ إسحاق: (وكانت في رجب منها)[٦]، وسيجيء تعقُّبٌ لابن القيِّم في الشَّهر [قبل ح٤٤١٥]، والله أعلم.

---

(١) في النسخ: (مئة وأربعين)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٢) انظر «التاريخ الكبير» (٩/٧)، «تهذيب الكمال» (١٥٣/٢٠)، «تذهيب التهذيب» (٣٧٤/٦).

(٣) انظر «الكافي في فقه أهل المدينة» (٤٧٦/١).

(٤) انظر «المغني» لابن قدامة (٤١٠/٦)، «التوضيح» (٩٨/١٨-٩٩).

(٥) زيد في (ب): (ويحتمل أن يكون ابن أبي شيبة، والله أعلم، ولم أرَ من عيَّن عبد الله بن مُحَمَّد هذا، وقد تَقَدَّم مثله)، وعليها في (أ): (لا... إلى).

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (١٦٩/٤).

قوله: (**فَحَمَلْتُ علَى بَكْرٍ**) أي: أعطيته لمن يركبه في سبيل الله، و(البَكْر): تقدَّم أنَّه بفتح الموحَّدة وإسكان الكاف؛ الفتيُّ من الإبل[ح١٧٨٩].

**فإن قيل**: إنَّه بوَّب على استعارة الفرس في الغزو(١) وذَكَرَ البعير؟ **والجوابُ**: أنَّه قاسه عليه؛ وذلك لأنَّ عاريةَ الفرس في الغزو أولى من عاريةِ البعير، وقوله: (فحملتُ على بَكْرٍ) أي: وهبتُه لِمَن يركبُه في سبيل الله، ويحتمل أن يكون أعاره، فكأنَّه بوَّب على الاحتمال، لكن إذا كانت العاريةُ في الغزو جائزةً؛ فالهبةُ بطريقٍ أَولى، والله أعلم.

قوله: (**فَهوَ أوْثَقُ أعْمالِي في نَفْسِي**): هو بالثَّاء المثلَّثة (أوثق)، و(أعمالي): جمع (عمل)، قال ابن قُرْقُول: («أوثق أجمالي» بالجيم(٢) للمستملي، وعند الحمُّويي: «أحمالي»؛ بالحاء، ولسائر الرُّواة [و]في سائر الأحاديث: «أوثق أعمالي»، وهو الصَّواب) انتهى[المطالع١٤٦/٢].

قوله: (**فاسْتَأْجَرْتُ أجِيرًا، فَقَاتَلَ إنْسَانًا**(٣)) إلى آخره(٤): تقدَّم أنِّي لا أعرف العاضَّ ولا المعضوض[ح٢٢٦٥]، وقد جاء في «مسلم» من حديث عِمران بن حُصَين: (قاتل يعلى ابن مُنيَة -أو أميَّة- رجلًا، فعضَّ أحدهما صاحبه)[م١٦٧٣]، فههنا أنَّ القصَّة جرت ليعلى، وأخرج مسلمٌ بعده روايةً ثانيةً وثالثةً: أنَّ صاحبَ القصَّة أجيرُه، لا يَعلى[م(١٦٧٤)(٢٠،٢٣)]، قال الحُفَّاظ: الصحيح المعروفُ أنَّ صاحبَ القصَّة أجيرُ يَعلى، لا يَعلى، ويحتملُ أنَّهما قضيَّتان ليَعلى ولأجيره في وقتٍ أو وقتين(٥)، والله أعلم.

قوله: (**فأهْدَرَها**) أي: أبطلها، ولم يجعل فيها قصاصًا ولا دِية، وقد تقدَّم[ح٢٢٦٥].

قوله: (**فَتَقْضَمُها كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ**): (يقضَم): بالفتح، وقد قَدَّمتُ أنَّ فيه لغتين؛ الفتحَ وهو أفصح، والكسر[ح٨٩٠]، والله أعلم/. [١/٣٧٩أ]

قوله: (**كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ**): هو ذَكَرُ الإبل، وكلُّ ذَكَرٍ فحلٌ(٦).

---

(١) تقدَّم الكلام على تبويبه: (باب استعارة الفرسِ في الغزْوِ) وكلام الحافظِ في «الفتح» (١٤٧/٦) قريبًا؛ فانظره.

(٢) في النسخ: (أعظم)، ولعلَّ فيها في (أ) إصلاحًا، والمثبت من مصدره.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رجلًا).

(٤) (إلى آخره): جاء في النسخ قبل قوله: (فقاتل إنسانًا).

(٥) انظر «شرح مسلم» (١٦٢/١١).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (١٩٦/٥).

١٢٢- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ»

وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

قَالَ جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (موضعُ التَّرجمة من خبر أبي سفيان قولُه: «يخافه ملك بني الأصفر»، وبين الحجاز والشام شهرٌ وأكثر)[المتواري١٦٧](١).

**فائدةٌ**: روينا من حديث السائب ابن أخت نَمِر: «فُضِّلت على الأنبياء بخمس» فذكر منها: «ونُصِرت بالرُّعب شهرًا أمامي وشهرًا خلفي»، وقد ذكرتُ(٢) ذلك في (التيمُّم)[ح٣٣٥].

٢٩٧٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ؛ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَقَدْ ذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، وأنَّه يحيى بنُ عبدِ الله بن بُكَير، وتقدَّم أنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعدٍ، وأنَّ (عُقَيلًا) بضَمِّ العين وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالدٍ، وأنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ، وأنَّ (سَعِيد بْن الْمُسَيَّب) بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يقال فيه إلَّا بالفتح، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ): هو القرآن؛ لإيجازه، وكان النَّبيُّ ﷺ يتكلَّم بجوامع الكلم، أي: بالموجَز مِن القول، وهو ما قلَّت ألفاظه، واتَّسعت معانيه(٣).

قوله: (وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ): وفي بعض طرق «الصَّحيح»: «مسيرة شهر»[ح٣٣٥]، ورُوِي من حديث السائب بن أبي نَمِر: «فُضِّلت على الأنبياء بخمس» فذكر منها: «ونُصِرتُ بالرُّعب شهرًا أمامي وشهرًا خلفي»، وقد قدَّمتها قريبًا جدًّا[قبل ح٢٩٧٧]، وبعيدًا جدًّا[ح٣٣٥].

(١) سقط من المطبوع قوله: (وبين الحجاز والشام شهرٌ وأكثر)، وهو موجود في بعض النسخ الخطيَّة.

(٢) (ذكرت): سقط من (ب).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٤٠).

قوله: (فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ): هو بتشديد الياء الأخيرة(١).

قوله: (وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا): هو بمثنَّاتَين فوق، بينهما نونٌ ساكنةٌ، وبعد المثنَّاة الثانية مثلَّثة مكسورة، ثمَّ لام مضمومة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ نون، ومعناه كما قاله ابنُ قُرْقُول: (تستخرجون ما فيها، وتتمتَّعون به، وفي الحديث الآخر: «تنتقلونها»[ح٦٩٩٨]، وعند الخُشنيِّ عن الهوزنيِّ: «تمتثلونها»؛ بالميم). انتهى[المطالع ٤/١٢٢].

٢٩٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ، ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الكِتَابِ، كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ، فَارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ، وَأُخْرِجْنَا، فَقُلْتُ لأَصْحَابِي حِيْنَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أعلاه[ح٢٩٧٧].

قوله: (أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ): تقدَّم الكلام على (أبي سفيان) صخرِ بنِ حرب، وكذا تقدَّم كلُّ ما في هذا مِن الأسماء والغريب في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

١٢٣ - بابُ حَمْلِ الزَّادِ فِي الغَزْوِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]

٢٩٧٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَحَدَّثَتْنِي أَيضًا فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: صَنَعْتُ سُفْرَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ حِيْنَ أَرَادَ أَنْ يُهَاجِرَ إِلَى المَدِينَةِ، قَالَتْ: فَلَمْ نَجِدْ لِسُفْرَتِهِ وَلَا لِسِقَائِهِ مَا نَرْبِطُهُمَا بِهِ، فَقُلْتُ لأَبِي بَكْرٍ: وَاللهِ مَا أَجِدُ شَيْئًا أَرْبِطُ بِهِ إِلَّا نِطَاقِي، قَالَ: فَشُقِّيهِ بِاثْنَيْنِ، فَارْبِطِي؛ بِوَاحِدٍ السِّقَاءَ وَبِالآخَرِ السُّفْرَةَ، فَفَعَلْتُ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ ذَاتَ النِّطَاقَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بنُ أسامة، وكذا تقدَّم (هِشَام عَنْ أَبِيهِ): أنَّه ابن عروة ابن الزُّبير بن العوَّام بن خُوَيلد، وكذا تقدَّمت (فَاطِمَةُ): أنَّها زوجُ هشامِ بن عروة، وهي فاطمةُ بنتُ المنذر ابن الزُّبير بن العوَّام، وأنَّها(٢) تابعيَّةٌ ثقةٌ، أخرج لها الجماعة(٣)[ح٨٦]، وكذا تقدَّمت (أَسْمَاء)، وهي بنت

---

(١) رواية «اليونينيَّة»: (يَدِي)؛ بالإفراد.

(٢) في (ب): (وكذا أنها).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٦٥).

أبي بكر، وهي أمُّ عروة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها، وأنَّه تُوُفِّيَت بعد وفاة ابنها عبد الله بن الزُّبير بيسير[١] سنةَ ثلاثٍ وسبعين، وقد عَمِيت رضي الله عنها[ح٨٦].

قوله: (سُفْرَةَ): هي بضَمِّ السين، وهذا مشهورٌ، وهي طعام المسافر؛ الزوَّادة، وبه سُمِّيتِ الآلة التي يعمل فيها سُفرةً إذا كانت مِن جلدٍ[٢]، والله أعلم.

قوله: (إلَّا نِطَاقِي): (النِّطاق): بكسر النُّون، وتخفيف الطَّاء المهملة، وبعد الألف قاف، قال الجوهريُّ: (والنِّطَاق: شُقَّة تلبسها المرأةُ، وتشدُّ وسطَها، ثمَّ تُرسِل الأعلى على الأسفل إلى الرُّكبة، والأسفل مُنْجرٌّ[٣] على الأرض، وليس لها حُجْزَة، ولا نَيْفق، ولا ساقان، والجمع: نُطُق، وكان يُقال لأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: ذات النِّطاقين، وذاتُ النِّطاق أيضًا: اسمُ أكمةٍ لهم)، وقال ابنُ الأثير: (المِنطق: النِّطاق، وجمعه «مناطق»، وهو أن تلبس المرأةُ ثوبَها، ثمَّ تشدُّ وسطَها بشيء، وترفع وسط ثوبها، وترسله على الأسفل عند معاناة الأشغال؛ لئلَّا تعثر في ذيلها، وبه سُمِّيت أسماء بنت أبي بكر: ذاتَ النِّطاقين؛ لأنَّها كانت تطارق نطاقًا فوق نطاق، وقيل: كان لها نطاقان تلبس أحدهما، وتحمل في الآخر الزَّاد إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر في الغار، وقيل: شقَّت نطاقها نصفين؛ فاستعملت أحدهما، وجعلت الآخر شدادًا لزادهما) انتهى، وفي «المطالع» نحوُه، ثمَّ قال: (واختُلِف لم سُمِّيت أسماءُ ذاتَ النِّطاقَين، وأشهرها[٤]: أنَّ أحدَهما نطاقُ المرأةِ المعروفُ، والآخَر الذي كانت به ترفعُ طعامَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وزادَه[٥]، ووقع في كتاب «مسلم» -وزاده تفسيرًا في «البخاريِّ»-: أنَّها شقَّت نطاقها حين صنعت سُفرةَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في الهجرة، فشدَّته[٦] بنصفه، وانتطقت بالآخَر[ح٢٩٧٩م٢٥٤٥]، وقيل: بل لأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «قد أعطاكِ الله بهما نطاقين في الجنَّة»، وقيل: بل لأنَّها كانت تطارق نطاقًا على نطاقٍ تستُّرًا، وقيل: بل لأنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال لها: «قد أبدلكِ الله بنطاقين هذا[٧] نطاقين في الجنَّة»، والذي

(١) (بيسير): سقط من (ب).
(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٣١-٥٣٢).
(٣) في (ب): (ينجر).
(٤) في النسخ: (وأشهرهما)، والمثبت من مصدره.
(٥) (وزاده): سقط من (ب).
(٦) في «المشارق» (٢/١١٥): (فشدته).
(٧) هكذا في النُّسخ تبعًا لبعض نسخ «المطالع»، وفي مطبوع «المطالع»: (بنطاقيك هذين)، وفي «المشارق» (٢/١١٥): (بنطاقكِ هذا).

فسَّرَتْ به خبرَها أولى). انتهى[مطالع٤/١٥٤]، وقيل غير ما ذَكر.

٢٩٨٠ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **سُفْيَانُ**: قَالَ **عَمْرٌو**: **أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ**: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ **لُحُومَ الأَضَاحِيِّ** عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى المَدِينَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ المشهورُ، وأنَّ (**سُفْيَان**): هو ابنُ عُيَينة، و(**عَمْرو**): بعده تقدَّم أنَّه ابنُ دِينار، و(**عَطَاءٌ**): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي رباح.

قوله: (**لُحُومَ الأَضَاحِيِّ**): هو بتشديد الياء وتخفيفها(١)؛ وذلك لأنَّ القاعدة: أنَّ كلَّ ما كان مفردُه مُشدَّدًا؛ فأنت بالخيار في الجمع بين التَّشديد والتَّخفيف، قال الجوهريُّ: (وفي «الأضحية» أربعُ لغاتٍ: أُضحيَّة وإِضحية -بضَمِّ الهمزة وكسرها- والجمع: أضاحيُّ، وضَحِيَّة؛ على «فَعِيلة»، والجمع: ضحايا، وأَضحاة، والجمع: أضحًى، كما يقال: أرطاة وأرطًى). انتهى/. [١/٣٧٩ب]

٢٩٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ** قَالَ: سَمِعْتُ **يَحْيَى**: **أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ**: أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ النُّعْمَانِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ **عَامَ خَيْبَرَ**، حَتَّى إِذَا كَانُوا **بِالصَّهْبَاءِ** -وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ، وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ- فَصَلَّوُا العَصْرَ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِالأَطْعِمَةِ، ولم يُؤْتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا **بِسَوِيقٍ**، فَلُكْنَا، **فَأَكَلْنَا وَشَرِبْنَا**، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، وَصَلَّيْنَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو عبدُ الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت الثقفيُّ، أبو مُحمَّد الحافظ، وكذا تقدَّم (**يَحْيَى**) الذي بعده، وهو ابن سعيدٍ الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، وكذا تقدَّم (**بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ**): أنَّه بضَمِّ الموحَّدة، وفتح الشين المعجمة، وأنَّ (يسارًا) بالمثنَّاة تحت، وبالسين المهملة.

قوله: (**عَامَ خَيْبَرَ**): تقدَّم أنَّها كانت في آخر سنة ستٍّ، أو في أوَّل سنة سبعٍ، وتقدَّم ما مدرك الخلاف في ذلك[ح٢٠٩]، والله أعلم(٢)، وسيأتي[قبل ح٤١٩٥].

قوله: (**بِالصَّهْبَاءِ**): هي بفتح الصاد المهملة، ثمَّ هاء ساكنة، ثمَّ موحَّدة، ممدودٌ، تقدَّمت غير مرَّةٍ[ح٢٠٩].

قوله: (**بِسَوِيقٍ**): (السَّويق): قمحٌ أو شعيرٌ يُقلى ثمَّ يُطحَن، فيُتَزَوَّد، ويُستفُّ تارةً بماء تثرَّى به، أو بسَمْنٍ، أو بعسلٍ وسمنٍ، قال ابن دُرَيد: (وبنو العَنْبر يقولونه بالصاد) انتهى(٣)، وقد تقدَّم[ح٢٠٩].

(١) التشديد رواية «اليونينيَّة»، وبالتشديد والتخفيف ضُبِط في (ق).

(٢) زيد في (ب): (وقد تَقَدَّم).

(٣) «جمهرة اللغة» (٢/٨٥٣)، وانظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٥٠).

قوله: (فَأَكَلْنَا وَشَرِبْنَا): قال شيخُنا: (قال الداوديُّ: «وشربنا»: ما أُراه محفوظًا؛ لأنَّه كان يجزئ من المضمضة، ولكن قد لا يبلغ الشرب ما تبلغه المضمضة عند أكل السَّوِيق)[التوضيح١٨/١١٢]، وقد تقدَّم في (الوضوء)[ح٢١٥].

٢٩٨٢- حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: خَفَّتْ أَزْوَادُ النَّاسِ وَأَمْلَقُوا، فَأَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ، فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ: مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ؟ فَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ؟ فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَادِ فِي النَّاسِ يَأْتُونَ بِفَضْلِ أَزْوَادِهِمْ»، فَدَعَا وَبَرَّكَ عَلَيْهِم، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَتِهِمْ، فَاحْتَثَى النَّاسُ حَتَّى فَرَغُوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ): تقدَّم أنَّه بكسر الموحَّدة، وبالشين المعجمة.

قوله: (عَنْ سَلَمَةَ): هو ابن عمرو بن الأكوع، وهذا معروفٌ، لكن في الصَّحابة مَن اسمه (سلمة) مشهورًا بذلك خمسون رجلًا، ولكن فيهم مَن الصحيحُ أنَّه تابعيٌّ.

قوله: (خَفَّتْ أَزْوَادُ القَوْمِ(١) وَأَمْلَقُوا): إن قيل: في أيِّ غزوة كان ذلك؟ قيل: في الحديبية، وقد جرى مثلُه في تبوك، والله أعلم.

قوله: (وَأَمْلَقُوا): أملق الرَّجلُ -بالقاف-؛ إذا فَنِيَ زادُه، وأصلُه: كثرةُ الإنفاقِ حتَّى ينفَد(٢).

## ١٢٤- بابُ حَمْلِ الزَّادِ عَلَى الرِّقَابِ

٢٩٨٣- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: خَرَجْنَا وَنَحْنُ ثَلَاثُ مِئَةٍ، نَحْمِلُ زَادَنَا عَلَى رِقَابِنَا، فَفَنِيَ زَادُنَا، حَتَّى كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا يَأْكُلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ تَمْرَةً، قَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ؛ وَأَيْنَ كَانَتِ التَّمْرَةُ تَقَعُ مِنَ الرَّجُلِ؟ قَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَقَدْنَاهَا، حَتَّى أَتَيْنَا البَحْرَ، فَإِذَا حُوتٌ قَدْ قَذَفَهُ البَحْرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَا أَحْبَبْنَا.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ): هو بإسكان الموحَّدة، وهو ابن سليمان، وقد قَدَّمتُ مَن يقال له: عَبَدة -بفتح الموحَّدة-؛ وهما: عامر بن عَبَدة، وبجالة بن عَبَدة، ويجوز فيهما السكون، والباقون: عبْدة؛ بالإسكان[ح٢٠].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّاسِ).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٢).

قوله: (خَرَجْنَا وَنَحْنُ ثَلَاثُ مِئَةٍ نَحْمِلُ زَادَنَا عَلَى رِقَابِنَا): هذا كان في سريَّة الخَبَط، وأميرهم أبو عبيدة ابن الجرَّاح، وكانت في رجب سنة ثمانٍ، وقد تقدَّم ذلك[ح٢٤٨٣].

قوله: (قَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ): هذا الرجل الذي قال لجابرٍ هذه المقالةَ هو أبو الزُّبير، كما رواه مسلمٌ[م١٩٣٥]، والمخاطَبُ بذلك جابرٌ راوي الحديث.

## ١٢٥- بابُ إِرْدَافِ المَرْأَةِ خَلْفَ أَخِيهَا

٢٩٨٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، يَرْجِعُ أَصْحَابُكَ بِأَجْرِ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى الحَجِّ، فَقَالَ لَهَا: «اذْهَبِي، وَلْيُرْدِفْكِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ»، فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَنْ يُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، فَانْتَظَرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَعْلَى مَكَّةَ حَتَّى جَاءَتْ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو الفلَّاس الحافظ، وقال شيخُنا: (وقع في كتاب ابن التِّين أنَّ الشيخ أبا الحسن قال: إنَّه عمرٌو الناقد، وأنَّ الشيخ أبا عِمران قال: إنَّه ليس هو الناقد)، قال: (وهو كما قال، فالناقد هو عمرو بن مُحمَّد الحافظ، نزيل الرَّقَّة). انتهى[التوضيح١٨/١١٧]، وهو كما قال شيخنا، وقد قلتُ أنا: إنَّه الفلَّاس، وكذا طرَّفه المِزِّيُّ، فقال: (عمرو بن عليٍّ)[تحفة١١/٤٥٩]، والله أعلم.

وكذا تقدَّم(١) (أَبُو عَاصِمٍ): أنَّه الضَّحَّاكُ بن مَخْلَد، وكذا تقدَّم (ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عبدُ الله بن عُبَيد الله ابن أبي مُلَيكة زهيرٍ، وزهيرٌ صحابيٌّ، تقدمت ترجمةُ ابن أبي مُلَيكة[قبل ح٤٨].

قوله: (وَلْيُرْدِفْكِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هو بإسكان الفاء واللَّام؛ للأمر، و(عبد الرَّحمن) هذا: هو ابنُ أبي بكر رضي الله عنهما أخوها، تقدَّم مرارًا في «الصحيح»[ح٣١٧، ٣١٩].

قوله: (أَنْ يُعْمِرَهَا): هو بضَمِّ الياء، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (مِنَ التَّنْعِيمِ): تقدَّمت ضبطًا، وأنَّها المساجد، ولِمَ سُمِّيَت التنعيم، وأنَّ بين المكان الذي يُحرِم الشخص منه من هذا المكان بالعمرة إلى باب المسجد ستَّةَ عشرَ ألفَ خطوةٍ، ذهابًا وإيابًا: اثنان(٢) وثلاثون ألفَ خطوةٍ[ح٣١٦، ١٥٥٦]، والله أعلم.

٢٩٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو -هُوَ ابْنُ دِينَارٍ-، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُرْدِفَ عَائِشَةَ وَأُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ.

---

(١) زيد في (ب): (الحافظ).

(٢) في النسخ: (اثنتان)، والمثبت هو الصواب.

قوله: (**حَدَّثَنَا**[(١)] **عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ**): هذا (عبد الله بن مُحَمَّد): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه المُسنَديُّ، وقد أخرج هذا الحديثَ مسلمٌ في «صحيحه» في (الحجِّ) عن أبي بكر ابن أبي شيبة ومُحَمَّد ابن عبد الله بن نُمَير، عن ابنِ عُيَينة[م١٢١٢]، وابنُ ماجه عن أبي بكر ابن أبي شيبة عنه[جه٢٩٩٩]، والله أعلم.

## ١٢٦- بابُ الارْتِدَافِ فِي الغَزْوِ وَالحَجِّ

٢٩٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ**: حَدَّثَنَا **أَيُّوبُ**، عَنْ **أَبِي قِلَابَةَ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ **أَبِي طَلْحَةَ**، وَإِنَّهُمْ لَيَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا: **الحَجِّ وَالعُمْرَةِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ**): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ عبد المجيد الثقفيُّ[ح٤٥٦]، و(**أَيُّوبُ**): هو ابنُ أبي تميمة السَّختيانيُّ[ح٣١]، و(**أَبُو قِلَابَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف موحَّدة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيد الجَرْميُّ[ح٢١٣، قبل ح٤٤٠]، و(**أَبُو طَلْحَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه زيدُ بن سهلٍ[ح٣٧١]، وتقدَّمَت تراجمهم كلِّهم.

قوله: (**الحَجِّ وَالعُمْرَةِ**): (الحجِّ)؛ بالجرِّ: بدل من الضمير، و(العمرةِ): مثلُه بالعطف.

## ١٢٧- بَابُ الرِّدْفِ عَلَى الحِمَارِ

قوله: (**بَابُ الرِّدْفِ عَلَى الحِمَارِ**): أخرج في هذا الباب حديثَ عبدِ الله -وهو ابن عمر-: (أنَّه عليه الصلاة والسلام أقبل يوم الفتح من أعلى مكَّة على راحلته مُرْدِفًا أسامة بن زيد) إلى أن قال: (حتَّى أناخ بباب المسجد)[ح٢٩٨٨]، فليس فيه الإرداف على الحمار، إنَّما فيه الإرداف على البعير، وكان ينبغي -فيما يظهر- أن يكون لهذا[(٢)] الباب ترجمة أخرى مفردة، يقول فيه: (باب الإرداف على البعير)، أو أن يذكره في الباب الذي قبله، وما أدري وجهَ إخراجه في هذا الباب، وقد راجعتُ كلامَ شيخِنا؛ فلم أرَه ذكر فيه شيئًا، وكأنَّ البخاريَّ رحمه الله أراد أصل الإرداف؛ ويعني به: إذا كانت الدَّابَّةُ مطيقةً، فإن كان كذلك؛ فهو شاهدٌ له، والله أعلم، أو أنَّه وقع له أنَّه كان راكبًا على حمار وأَرْدَف، ولم يكن على شرطه، وقد أردف على الحمار في غير هذا الحديث، [وقد قدَّمه على[(٣)] حديث ابن عمر في هذا الباب][(٤)]: أنَّه أردف فيه أسامة[ح٢٩٨٧]،

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) في غير (ت): (هذا).

(٣) في (أ): (من)، والمُثبَت هو الصَّواب.

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

وأردف أيضًا على الحمار غيرَ أسامةَ في قصَّةٍ أُخرى[(١)]، والله أعلم.

٢٩٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: **حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ**، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكَافٍ عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ**): (أبو صفوان): هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الأمويُّ الدِّمشقيُّ، هربت به أمُّه حين قُتِل أبوه صبرًا، روى عن أبيه، وثورِ بن يزيدَ، ويونسَ بنِ يزيدَ الأيليِّ، وابنِ جُرَيج، وجماعةٍ، وعنه: أحمدُ، وابنُ المدينيِّ، والشَّافعيُّ، والحُمَيديُّ، وقُتَيبةُ، وجماعةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، سمع منه أبو السُّكَين الطَّائيُّ سنة أربع -أو خمس- ومئتين[(٢)]، وقد قَدَّمتُ ترجمته، ولكن طال العهد بها[ح٨٥٤].

قوله: (**رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ**): تقدَّم ذِكْرُ حميره[ح٢٨٥٦]، والذي يظهر أنَّ هذا[(٣)] غير عُفَير وغير[(٤)] يعفور، ولعلَّه الذي أعطاه إيَّاه سعدُ بن عُبادة؛ لأنَّ عفيرًا ويعفورًا[(٥)] كانا مُتأخِّرَين عن هذه القصَّةِ، وهذه القصَّةُ وقعت هنا مُختصَرةً/. [١/٣٨٠أ]

قوله: (**عَلَى إِكَافٍ**): هو بكسر الهمزة وضمِّها -قاله شيخُنا في غير هذا الشرح- ثمَّ كافٍ مخفَّفة، وفي آخره فاءٌ، ويقال من حيث اللُّغةُ: (وِكاف)؛ بضَمِّ الواو وكسرها، والجمع: أُكُف، وقد آكفتُ الدَّابَّة وأوكفتُها؛ إذا شددتَ عليها الإكافَ، والإكاف: البرذعة، ويقال: هو ما يُشَدُّ فوق البرذعة من بعض أدواتها، ولم يذكرِ الهرويُّ في «شرح الفصيح»[إسفار الفصيح ٢/٦٤٣] غيرَه[(٦)]، والله أعلم.

قوله: (**عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ**): هي -بفتح القاف وكسر الطَّاء- كِساءٌ ذو خملٍ، وجمعُه: قطائفُ، وهي الخميلة أيضًا، وقد تقدَّمت[ح١٣٥٥].

قوله: (**وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ**): تقدَّم أنَّ أبا زكريَّا يحيى ابن منده جمع أرداف النَّبيِّ ﷺ، فبلغ بهم نيِّفًا وثلاثين شخصًا، وقد ذكرتُ أنا في أوَّل هذا التَّعليق ما وقع لي منهم[ح١٢٨]، والله أعلم.

---

(١) أردف معاذَ بن جبل رضي الله عنه مرَّةً على حمارٍ يُقال له: عُفَير؛ كما في «صحيح البخاريِّ» (٢٨٥٦) و«صحيح مسلم» (٣٠) (٤٩).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٥)، «تذهيب التهذيب» (٥/١٦٥)، «ميزان الاعتدال» (٢/٤٢٩).

(٣) زيد في (ب): (هو).

(٤) (عفير وغير): سقط من (ب).

(٥) في غير (ت): (عفير ويعفور)، والمُثبَت هو الأصحُّ.

(٦) انظر «القاموس المحيط» و«لسان العرب» مادة (أكف).

تنبيهٌ: إنَّما ركب؛ ليعود سعدَ بن عبادة، كما جاء في المُطوَّل من هذا الحديث[ح٥٦٦٤]، وسبب العيادة: الظَّاهر أنَّه إنَّما عاده كما ذكره ابن إسحاق في رواية يونس بن بُكَير قال: (كان سعدٌ قد دعاه رجل من اللَّيل، فخرج إليه، فضربه الرَّجل بسيفه، فأشواه، فجاءه النَّبيُّ ﷺ يعودُه من تلك الضَّربة، ولامه على خروجه ليلًا)؛ ذكره السُّهيليُّ في «روضه» عن يونس(١).

٢٩٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: قَالَ يُونُسُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَقْبَلَ يَوْمَ الفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُرْدِفًا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَمَعَهُ بِلَالٌ، وَمَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ مِنَ الحَجَبَةِ، حَتَّى أَنَاخَ فِي المَسْجِدِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِفْتَاحِ البَيْتِ، فَفَتَحَ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ أُسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ، فَمَكَثَ فِيهَا نَهَارًا طَوِيلًا، ثُمَّ خَرَجَ، فَاسْتَبَقَ النَّاسُ، فكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَوَجَدَ بِلَالًا وَرَاءَ البَابِ قَائِمًا، فَسَأَلَهُ: أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ فَأَشَارَ لَهُ إِلَى المَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى مِنْ سَجْدَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، وأنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعدٍ، أحدُ الأعلامِ، وأنَّ (يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ.

قوله: (أَقْبَلَ يَوْمَ الفَتْحِ): تقدَّم أنَّه كان يوم الجمعة في رمضان، وقد تقدَّم متى كان من الشهر، بالاختلاف فيه[ح١٠٤].

قوله: (وَمَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ مِنَ الحَجَبَةِ): تقدَّم أنَّه عثمان بن طلحة بن أبي طلحة عبدِالله بن عبد العُزَّى العَبْدَريُّ الحَجَبِيُّ، قُتِل أبوه وعمُّه عثمانُ يومَ أُحُد كافِرَين في جماعةٍ من بني عمِّهما، وعثمان هذا(٢) هاجر مع خالد بن الوليد وعمرو بن العاصي، ودفع النَّبيُّ ﷺ إلى عثمان هذا وإلى ابن عمِّه شيبةَ بنِ عثمان مفتاحَ الكعبة، تُوُفِّيَ سنة (٤٢هـ)(٣)، وقد قدَّمته بأطولَ مِن هذا، ولكن بَعُدَ العهد به[ح٤٦٨].

وقوله: (مِنَ الحَجَبَةِ): هو بفتح الحاء المهملة(٤)، والجيم، والموحَّدة، وحُجَّابُ الكعبة: سَدَنَتُها بنو شَيْبَةَ، والله أعلم.

قوله: (فَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى مِنْ سَجْدَةٍ): تقدَّم أنَّه سأله وأنَّه أخبره في هذا(٥) «الصَّحيح»[ح٣٩٧].

---

(١) انظر «الروض الأُنُف» (٣/١٥).
(٢) في (أ): (وهذا عثمان).
(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٥٥٥)، «تهذيب الكمال» (١٩/٣٩٥).
(٤) (المهملة): سقط من (ب).
(٥) (هذا): سقط من (ب).

## ١٢٨- بَابُ مَنْ أَخَذَ بِالرِّكَابِ وَنَحْوِهِ

قوله: (بَابُ مَنْ أَخَذَ بِالرِّكَابِ وَنَحْوِهِ): قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر حديث الباب على عادته بلا إسناد: (موضع التَّرجمة: «ويُعِيْن الرَّجل على دابَّته، فيحمل عليها»، فيندرج تحتَه الأخذُ بالرِّكاب، لا مِن جهة عُموم صيغة الفعل، فإنَّه مُطلَق، ولكن بالمعنى المساوق) انتهى[المتواري١٦٧].

٢٩٨٩- حَدَّثنا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، يَعْدِلُ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ، فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا، أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا(٢) عَبْدُ الرَّزَّاقِ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في «الجهاد» في موضعين(٣)[٢٩٨٩]، وفي «تفسير النساء»[ح٤٥٩٥]، و«الأعراف»[ح٤٦٤١]، وفي «القَدَر»[ح٦٥٩٩] و«ترك الحِيَل»[ح٦٩٥٧]: «حدَّثنا إسحاقُ: حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاق»، وقال في «الغسل»[ح٢٧٨] وفي «الصَّلاة» في موضعين[ح٣٩٨، ٤١٦]، وفي «حديث بني النضير»[ح٤٠٢٨]، و«غزوة أُحُد»[ح٤٠٧٣]، وفي «باب وفد بني حنيفة»[ح٤٣٧٥]، و«مناقب ابنِ عُمَرَ»[ح٣٧٣٨]، وفي «الأنبياء»[ح٣٤٠٣]، و«التَّمنِّي»[ح٧٢٢٨]، وغير موضع: «حدَّثنا إسحاق ابن نصر: حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاق»، وهو عندنا: إسحاق بن إبراهيم بن نصر السَّعديُّ، بخاريٌّ، نسبه إلى جدِّه، وقد روى عنه البخاريُّ في «العيدين» في(٤) «موعظة الإمام النِّساءَ يومَ العيد» فقال: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم بن نصر: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق»[ح٩٧٨]، [وقال في «الوضوء»[ح١٣٥] أيضًا: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظليُّ: حدَّثنا عبد الرزَّاق»]، وقال في «الإيمان»[ح٤٢] و«تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾»[ح٤٩٧٥]: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق»، فاجتمع لنا من هذا أنَّ البخاريَّ يروي عن إسحاقَ بنِ إبراهيم بن نصر وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحنظليِّ وإسحاق بن منصور الكوسج عن عبد الرَّزَّاق، غير أنَّ الموضعَ الذي وقع في «وفد بني حنيفة»[ح٤٣٧٥] اختلف فيه شيوخُنا، فقال أبو زيد وابنُ السَّكَن وفي نسخةٍ عن النَّسفيِّ: «حدَّثنا إسحاق ابن نصر: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق»، وفي نسخة الأَصيليِّ

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

(٣) في الموضع الأوَّل (٢٨٤٠) منسوبٌ: (إسحاق ابن نصر).

(٤) في النسختين: (وفي).

عن أبي أحمد: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق»، وقول أبي زيد -عندي- ومَن تابعه أشبهُ؛ لجلالة مَن تابعه) إلى أن قال: (وذكر أبو نصر[الهداية٢/٤٩٦] أنَّ البخاريَّ يروي عن هؤلاء الثلاثة الذين سمَّيناهم عن عبد الرَّزَّاق، وقد حدَّث مسلمٌ أيضًا عن إسحاقَ الكوسجِ عن عبد الرَّزَّاق[م١٤١، ٣٤٠...]). انتهى مُلخَّصًا[التقييد٣/٩٦٩]، والله أعلم، وقال(١) المزِّيُّ لمَّا طرَّفه: (البخاريُّ(٢) في «الصُّلح» عن إسحاق[ح٢٧٠٧]، وفي «الجهاد» عن إسحاقَ ابنِ نصر[ح٢٨٩١]، وفي موضعٍ آخَرَ منه عن إسحاق[ح٢٩٨٩])[تحفة١٠/٣٩٩]، فقوَّة(٣) كلامه تعطي أنَّه ابنُ نصرٍ، لكنَّ في عبارته ما(٤) يمنع ذلك، وهو أنَّه قال: (جميعًا)[تحفة١٠/٣٩٩]، وإذا جعلناه ابنَ نصر؛ يريد أن يقول: (معًا) أو(٥) (كلاهما)، أو نحوهما، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا(٦) مَعْمَرٌ): تقدَّم أنَّه بفتح الميمَين وإسكان العين، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تقدَّم (هَمَّام): أنَّه ابن مُنبِّه.

قوله: (كُلُّ سُلَامَى): هي بضَمِّ السِّين، وتخفيف اللَّام، وفتح الميم، وهي المَفْصِل، وقد تقدَّم الكلام عليها هل هي مفردٌ أم(٧) جمعٌ[ح٢٧٠٧].

قوله: (كُلَّ يَوْمٍ): هو بنصب (كلَّ) على الظَّرف.

قوله: (وَكُلُّ خُطْوَةٍ): تقدَّم الكلام عليها، وعلى الضَّمِّ والفتح فيها[ح٤٧٧].

## ١٢٩- بابُ كَرَاهِيَةِ السَّفَرِ بِالمَصَاحِفِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ

**وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَابَعَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ سَافَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فِي أَرْضِ العَدُوِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ القُرْآنَ.**

قوله: (بَابُ السَّفَرِ بِالمَصَاحِفِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ): وفي نسخةٍ: (باب كراهيَة)؛ بإثبات (كراهيَة)(٨)،

(١) (قال): سقط من (ب).
(٢) (البخاري): سقط من (ب).
(٣) في (ب): (بقوة).
(٤) في النُّسخ: (بما)، والمثبت هو الصَّواب.
(٥) (أو): سقط من (ب).
(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).
(٧) في (ب): (أو).
(٨) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (الاستدلال بسفر النَّبيِّ ﷺ وأصحابه وهم يعلمون القرآنَ على التَّرجمة ضعيفٌ؛ لأنَّها واقعةُ عَينٍ، فلعلَّهم علموه تلقينًا، وهو الغالبُ حينئذٍ، والله أعلم) انتهى [المتواري١٦٨].

ثمَّ اعلم أنَّ في الحديث النَّهيَ عن المسافرة بالمصاحف إلى أرض الكفَّار؛ للعلَّة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه فينتهكوا حرمته[(١)]، فإن أُمِنَتْ هذه العلَّة بأن يدخل في جيش المسلمين الظَّاهرِ عليه؛ فلا كراهةَ ولا منعَ منه حينئذٍ؛ لعدم العلَّة، هذا هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة[(٢)] والبخاريُّ/ وآخرون، وقال مالكٌ وجماعةٌ من الشافعيَّة بالنَّهي مطلقًا[(٣)]، وحكى ابنُ المنذر عن أبي [١/٣٨٠ب] حنيفة الجوازَ مطلقًا[(٤)]، والصَّحيح عنه ما سبق، والعلَّة المذكورة في الحديث هي من كلامه ﷺ، وغلط بعضُ المالكيَّة، فزعم أنَّها مِن كلام مالك[(٥)]، وقال شيخُنا: (إنَّ أبا عمر قال: وهو مَرْفوعٌ صحيحٌ[(٦)])، ونقل شيخُنا ذلك عن غيره، ثمَّ قال: (وقال الخطيب: «مخافة» إلى آخره: هو قولُ مالكٍ، بيَّن ذلك أبو مصعب وابنُ وَهْب وابنُ القاسم، والمسنَدُ النَّهيُ حسب[(٧)])، ثمَّ نقل عن الحُمَيديِّ نحوَ ما نقله المِزِّيُّ عن البَرقانيِّ الآتي قريبًا[(٨)].

واتَّفق العلماء على أنَّه يجوز أن يُكتَب لهم كتابٌ فيه آيةٌ أو آياتٌ، والحجَّة فيه كتاب النَّبيِّ ﷺ إلى هرقل، قال القاضي عياض: (وكره مالكٌ معاملةَ الكفَّار بالدَّراهم التي فيها اسم الله تعالى أو ذِكْره سبحانه وتعالى)[إكمال المعلم٦/٢٨٣]، والله أعلم[(٩)].

---

(١) هذه العلَّة جاءت في رواية الحديث عند مسلم في «صحيحه» (١٨٦٩) (٩٣) بلفظ: (مخافة أن يناله العدوُّ)، و(١٨٦٩) (٩٤) بلفظ: (فإنِّي لا آمن أن ينالَه العدوُّ).

(٢) انظر «فتح القدير» (٥/٢٠٠)، «بدائع الصنائع» (٩/٤٠٢).

(٣) انظر «التاج والإكليل» (٣/٣٥٢).

(٤) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٤/١٤٧).

(٥) انظر «شرح مسلم» (١٣/١٦-١٧).

(٦) في (ب): (وهو صحيح مَرْفوعٌ)، «التمهيد» (١٥/٢٥٤).

(٧) كذا قال الخطيب في «الفصل للوصل» (١/٣٨٩-٣٩٠)، وكيف وقد جاءت العلة من وجه آخر، فهي في متابعة محمَّد بن بشر عن عبيد الله عن نافع به، كما ساق لفظه الحافظ في «تغليق التعليق» (٣/٤٥٣) على ما سيأتي.

(٨) انظر «الجمع بين الصحيحين» (٢/٣٠٨)، «التوضيح» (١٨/١٢٤).

(٩) انظر «شرح مسلم» (١٣/١٧).

قوله: (بَابُ كَرَاهِيَةِ[(١)]): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّها بتخفيف الياء، وأنَّه يجوز من حيث اللُّغةُ: (كراهي)[ح٤١٧].

قوله[(٢)]: (وَكَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) إلى آخره: اعترض ابنُ بطَّال على قوله: (وكذلك يُروى) إلى آخره، فقال: (هذا الباب وقع فيه غلطٌ مِن الناسخ، والصَّواب: البُداءة بالمسنَد، ثمَّ بقوله: «وكذلك يُروى» إلى آخره)[(٣)]، قال شيخُنا: (وكذا فعله أبو نُعَيم) انتهى[التوضيح١٨/١٢٤]؛ يعني: أنَّ الصَّواب والعادة: أن يبدأ في الباب بالحديث المُسنَد فيه، ثمَّ يقول: (وكذلك يُروى)، ويذكر المتابعة[(٤)]، وهو اعتراضٌ جيِّدٌ حسنٌ، وجوابه فيما قيل: إنَّه احتاج إلى ذكر المتابعة؛ لأنَّ بعضَهم زاد في الحديث: (مخافة أن يناله العدوُّ)، وجعله من كلام النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ولم يصحَّ، وإنَّما هو مِن قول مالك، والله أعلم، وقد قَدَّمتُ أعلاه: هل هو مَرْفوعٌ أو مِن قول مالك.

و(مُحَمَّد بن بِشر) هذا: هو العبديُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، عن هشامِ بنِ عُروةَ وخلقٍ، وعنه: عَبْدٌ وأحمدُ ابن الفُرات، قال أبو داود[(٥)]: (هو أحفظُ مَن كان بالكوفة). انتهى، وهو ثبتٌ، أخرج له الجماعة[(٦)]، ووثَّقه ابنُ مَعِين[(٧)]، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٣هـ)[(٨)]، و(عُبيد الله): هو ابنُ عُمَرَ بنِ حفص بن عاصم بن عُمرَ بنِ الخَطَّاب، وقد ذكره بصيغة تمريضٍ، ولم يُخرِّجه أحدٌ مِن أصحاب الكتب إلَّا ما هنا مُمرَّضًا[(٩)]، قال المِزِّيُّ في «أطرافه»:

---

(١) (كراهية): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٢) (قوله): سقط من (ب).

(٣) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/١٤٩).

(٤) كذا فسَّر المصنِّف رحمه الله كلامَ ابن بطَّال، وإنَّما أراد ابنُ بطَّال أنَّ قول البخاريِّ: (وكذلك يروى عن محمَّد بن بشر) لم يتقدَّمه شيء يُشَار إليه بقوله: (كذلك) ولهذا غلَّط الناسخ، إذ تمام قوله: (هذا الباب وقع فيه غلطٌ من الناسخ؛ لأنَّ قوله: «وكذلك يُرْوَى عن محمَّد بن بشر» ولم يتقدَّم في هذا الباب ذِكْرُ شيءٍ يُشَار إليه، فلذلك لا معنى له، والصواب فيه أنَّه يكون حديثُ مالكٍ عن نافع عن ابن عُمرَ في أوَّل الباب، ثمَّ يقع بعده: «وكذلك يروى عن محمد ابن بشر»)، وأجاب الحافظُ في «الفتح» (٦/١٥٦) فقال: (وَمَا ادَّعاه مِنَ الغلط مردودٌ، فإنَّه استند إلى أنَّه لم يتقدَّم شيءٌ يُشَار إليه بقوله: «كذلك»، وليس كما قال؛ لأنَّه أشار بقوله: «كذلك» إلى لفظ الترجمة كما بيَّنه مِن رواية المستملي)، وفيه تكلُّف، والله أعلم.

(٥) (أبو داود): سقط من (ب).

(٦) (الجماعة): سقط من (ب).

(٧) انظر «تاريخ ابن معين» (ص٢٠٤).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٢٠).

(٩) قال الحافظ في «الفتح» (٦/١٥٥): (أمَّا روايةُ محمَّد بن بشرٍ؛ فوصلها إسحاقُ ابن راهُوْيَه في «مسنده» عنه)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٥٣).

(قال أبو بكر البَرقانيُّ: لم يقل: «كره» إلَّا مُحَمَّد بن بشرٍ، رواه أبو همَّام عن مُحَمَّد بن بشرٍ كذلك، ورواه عن عبيد الله بن عمر جماعةٌ، فاتَّفقوا على لفظ[1] النَّهي[2]). انتهى [تحفة٦/١٦٥].

قال البخاريُّ: (وَتَابَعَهُ ابنُ إِسْحَاقَ)؛ يعني: تابع ابنُ إسحاق عبيدَ الله على روايته عن نافع، وهو مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، الإمام في المغازي، تقدَّم أنَّ حديثَه حسنٌ وفوق الحسن، وليس من شرط البخاريِّ؛ إنَّما أخرج له تعليقًا، ومسلمٌ مقرونًا، وأخرج له بقيَّةُ الأربعة، وقد تقدَّم الكلام فيه[3] [ح٦٦٣، ١٤٦٨]، ولم يُخرِّج متابعةَ مُحَمَّدِ بنِ إسحاق أحدٌ مِن أصحاب الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا[4] مُمرَّضًا[5].

قوله: (وَهُمْ يَعْلَمُونَ القُرْآنَ): (يَعْلَمون): بفتح أوَّله وإسكان ثانيه، كذا في أصلنا، وفي نسخة لم تكن في أصلنا: (يُعَلِّمون): بضمِّ أوَّله، وفتح ثانيه، واللَّام مُشدَّدة مفتوحة ومكسورة، فهذه ثلاث رواياتٍ، والله أعلم.

٢٩٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ.

قوله: (أَنْ يُسَافَرَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

## ١٣٠ - بابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الحَرْبِ

٢٩٩١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَبَّحَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ وَقَدْ خَرَجُوا بِالمَسَاحِي عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ؛ قَالُوا: هَذَا مُحَمَّدٌ وَالخَمِيسُ، مُحَمَّدٌ وَالخَمِيسُ، فَلَجَؤُوا إِلَى الحِصْنِ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ؛ فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذَرِينَ»، وَأَصَبْنَا حُمُرًا، فَطَبَخْنَاهَا، فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ، فَأُكْفِئَتِ القُدُورُ بِمَا فِيهَا.

تَابَعَهُ عَلِيٌّ عَنْ سُفْيَانَ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ.

---

(١) في (ب): (اللفظ).

(٢) (النهي): سقط من (ب).

(٣) (فيه): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (ههنا).

(٥) كذا قال: (ممرَّضًا)، ولفظ البخاريِّ: (وتابعه ابن إسحاق)، ولعلَّ المصنِّف ﵀ عدَّه ممرَّضًا؛ لأنَّه معطوف على قوله: (وكذلك يُروَى عن محمَّد بن بشر)، و(يروى) صيغة تمريض، والله أعلم، ومتابعة ابن إسحاق أخرجها الإمامُ أحمد في «مسنده» (٥٤٦٥)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٥٣).

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): أمَّا (سفيان)؛ فهو ابن عُيَينة بغير شكٍّ، وأمَّا (عبد الله بن مُحَمَّد) عنه؛ فهو المُسنَديُّ، وقد ذكرتُ مستندي في ذلك قبل هذا؛ فانظره[ح٨٩٩].

قوله: (**عَنْ أَيُّوبَ**): هو ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وأمَّا (**مُحَمَّد عَنْ أَنَسٍ**)؛ فهو ابنُ سيرين.

**تنبيهٌ**: مَن يروي عن أنس في الكتب السِّتَّة أو بعضها واسمه (مُحَمَّد): مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيميُّ، ومُحَمَّد بن أبي بكر بن عوف بن رِيَاح(١) الثَّقفيُّ، ومُحَمَّد بن سيرين هذا، ومُحَمَّد بن عبد الله بن أبي سُلَيم، ومُحَمَّد بن كعب القُرَظيُّ، ومُحَمَّد بن السَّائب بن خبَّاب، ومُحَمَّد ابن شهاب الزُّهريُّ، ومُحَمَّد بن المُنْكَدر بن عبد الله بن الهُدَير القُرَشيُّ التَّيميُّ، وقد تقدَّم هذا التنبيهُ قريبًا[ح٢٩٦٩]، والله أعلم.

قوله: (**بِالمَسَاحِي**): تقدَّم قريبًا ما هي: أنَّها المجارف من حديد[ح٢٩٤٥].

قوله: (**مُحَمَّدٌ وَالخَمِيسُ**): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه الجيش، ولِم سُمِّي الجيش خميسًا؛ فانظره[ح٣٧١]، و(الخميس): مَرْفوعٌ معطوف على (مُحَمَّد).

قوله: (**فَلَجَؤُوا**): هو بهمزة مضمومة بعد الجيم، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**خَرِبَتْ خَيْبَرُ**): تقدَّم هل قاله تفاؤلًا أو بوحي؛ فانظره[ح٣٧١].

قوله: (**وَأَصَبْنَا حُمُرًا**): هذه (الحُمُر) كانت أهليَّةً، وهذا معروفٌ ظاهرٌ.

قوله: (**فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ**): (مناديه) في ذلك اليوم: هو أبو طلحة، كما في «مسلم»[م١٩٤٠(٣٥)]، وعزاه النَّوويُّ في «مبهمات تهذيبه»(٢) إلى أبي يعلى المَوْصِليِّ[عل٢٨٢٨]، ولا حاجةَ إلى ذلك؛ فهو في «مسلم»، وفي «النَّسائيِّ الصَّغير»: أنَّه عبدُ الرَّحمن بن عوفٍ[س٧/٢٠٤]، والظاهرُ أنَّه عليه الصلاة والسلام أمرهما فناديا، والله أعلم.

قوله: (**فَأُكْفِئَت**): هو بهمزة قبل التاء المثنَّاة من فوق(٣) أي: قُلِبَت.

قوله: (**تَابَعَهُ عَلِيٌّ عَنْ سُفْيَانَ**): الضمير في (تابعه): يعود على المُسنَديِّ -كما ذكرتُ لك قبل هذا بيسير- الراوي هنا عن سفيان، و(عليٌّ): هو عليُّ بن عبد الله ابنُ المدينيِّ، وهو شيخُ البخاريِّ، وإذا كان كذلك؛ فـ(تابعه): الظَّاهر أنَّها مثلُ قولِه: (قال)، فيكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا،

---

(١) ضبطه المصنِّف في (أ) بفتح الرَّاء بالقلم، والمثبت موافقٌ لما ضبطه في الحديث (٢١٦١) و(٢٩٦٩).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٧١٢).

(٣) في النسخ: (بعد الياء المثنَّاة من تحت)، والمثبت مستفادٌ من كلام المصنِّف في الحديث (٣٠٧٥).

كما تقدَّم في نظرائه[ح١٤٢]، والله أعلم، وقد أخرج هذه المتابعةَ في «علامات النُّبوَّة» عن عليِّ بن عبد الله[ح٣٦٤٧]، كما ذكرتُ أنَّه ابن المدينيِّ.

تنبيهٌ: ليس في الكتب السِّتَّة (عليُّ بن عبد الله) إلَّا مَن(١) أذكره: ابن المدينيِّ، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ فقط، وشخصٌ آخَرُ اسمُه عليُّ بن عبد الله بن إبراهيم البغداديُّ، يروي عن حجَّاج بن مُحمَّد، وعنه: البخاريُّ فقط في (النِّكاح) فقط[ح٥١٧٩]، وقد روى البخاريُّ حديثًا آخَرَ غير الذي في (النِّكاح) عن عليِّ بن إبراهيم عن رَوح[ح٥٠٢٦]، فقيل: إنَّه هو، والله أعلم، سُئِل عنه البُخاريُّ فقال: (مُتقِنٌ)، وعليُّ بن عبد الله بن العبَّاس، ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ، وقد روى له مسلمٌ والأربعةُ، وعليُّ بن عبد الله الأزديُّ، روى له مسلمٌ والأربعةُ(٢)، والله أعلم.

## ١٣١- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي التَّكْبِيرِ

**٢٩٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ** قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ؛ هَلَّلْنَا وَكَبَّرْنَا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ **ارْبَعُوا** عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): هذا هو الفِرْيابيُّ، لا البُخاريُّ البِيكنديُّ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو الثَّوريُّ، وهذه الطريقُ لم أرَها في «أطراف المِزِّيِّ»(٣)، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو الثَّوريُّ، والله أعلم.

قوله: (**عَنْ أَبِي عُثْمَانَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه النَّهْدِيُّ عبدُ الرَّحمن بن مَلٍّ، وتقدَّمت اللُّغات في (ملٍّ)[ح٥٢٦]، و(**أَبُو مُوسَى**): هو عبدُ الله بن قيس الأشعريُّ، أميرُه عليه الصلاة والسلام، تقدَّم مُترجَمًا[ح١١].

قوله: (**ارْبَعُوا**): هو بهمزة وصل، فإذا ابتدأتَ بها، كسرتَها، والموحَّدة بعد الرَّاء مفتوحة في كلِّ حال؛ في الدَّرْجِ والابتداء، ومعناه: اعطِفوا عليها بالرِّفق بها والكفِّ عن الشِّدَّة(٤).

---

(١) زيد في (ب): (رواية من).

(٢) انظر تراجمهم بالترتيب في «تهذيب الكمال»: (٢١/٥) (٢٠/٥٢٠) (٢١/٣٥-٤٠).

(٣) انظر «النكت الظراف» (٦/٤٢٥).

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ب)، وعليها في (أ) علامة تأخير خاطئة، وانظر «مطالع الأنوار» (٣/١١٠).

## ١٣٢- باب التَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا

٢٩٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا، كَبَّرْنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا، سَبَّحْنَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): هو[1] الفِرْيابيُّ، كما تقدَّم قبلَهُ، وقد قَدَّمتُ الفرقَ بينه وبين مُحَمَّدِ بن يوسفَ البُخاريِّ البيكنديِّ، وذكرتُ الأماكنَ التي روى فيها البخاريُّ عَنِ البيكنديِّ في أوائل هذا التَّعليق[ح٦٨]، وأنَّ (**سُفْيَان**) هو الثَّوريُّ؛ وذلك لأنَّ (**حُصَيْنًا**) الذي بعده: هو ابن عبد الرَّحمن، بضَمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، وقد ذكروا أنَّ الثَّوريَّ روى عنه، ذكر ذلك عبدُ الغنيِّ[الكمال٢٣١/٤] والذَّهبيُّ في «تذهيبه»[٣٧٩/٢]، ولم يَذكُرا ابنَ عُيَينة أنَّه روى عنه، والله أعلم[2].

قوله: (**كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا، كَبَّرْنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا، سَبَّحْنَا**): إنَّما كان النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند إشرافه على الجبال يكبِّر؛ استشعارًا للكبرياء/ لله عند ما تقع عليه العين مِن عظيم خلقه أنَّه أكبرُ مِن كلِّ شيءٍ، وليس ذلك على أنَّ غيرَه كبيرٌ، وإنَّما معنى قولهم: اللهُ أكبرُ، أي: الله الكبير، وأمَّا تسبيحُه في بطون الأودية؛ فإنَّه مُستنبَط مِن قصَّة يونسَ وتسبيحِه في بطن الحوت، قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾؛ الآية [الصافات: ١٤٣]، فنجَّاه الله بذلك من الظُّلمات، فامتثل الشَّارع هذا التَّسبيح في بطون الأودية؛ ليُنجِّيَه الله منها، ومِن أن يدركَه عدوٌّ، وقيل: إنَّ تسبيح يونسَ كان صلاةً كانت قبل أن يبتلَعه الحوت، فرُوعيَ فيه فضلُها، قال شيخنا[3]: (والأوَّل أولى؛ بدليل التَّسبيح مِن الشارع في بطون الأودية وكلِّ منخفض)، قال: (وقيل: معنى تسبيحِه هنا في ذلك: أنَّه لَمَّا كان التكبيرُ لله تعالى عند رؤية عظيم مخلوقاته؛ وجب أن يكون فيما انخفض مِن الأرض تسبيحٌ لله تعالى؛ لأنَّ التَّسبيحَ في اللُّغة[4]: تنزيهُ الله تعالى مِن النَّقائص، كالولد والشَّريك والصاحبة، فـ«سبحان الله»: براءته من ذلك). انتهى[التوضيح١٣٥/١٨]. [١/٣٨١أ]

## ١٣٣- باب التَّكْبِيرِ إِذَا عَلَا شَرَفًا

قوله: (**إِذَا عَلَا شَرَفًا**): هو بفتح الشين المعجمة والرَّاء، وبالفاء: ما علا مِنَ الأرض.

---

(١) (هو): سقط من (ب).

(٢) هذه الفقرة جاءت في النُّسختين بعد الفقرة اللَّاحقة، والصَّواب تقديمها.

(٣) (قال شيخنا): سقط من (ب).

(٤) (في اللغة): سقط من (ب).

٢٩٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا، كَبَّرْنَا، وَإِذَا تَصَوَّبْنَا، سَبَّحْنَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وتقدَّم ما (البُنْدار)[ح٦٩]، و(ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): تقدَّم أنَّه مُحمَّد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ، أبو عمرٍو البصريُّ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٢٦٧]، و(حُصَيْنٍ): تقدَّم أعلاه(١) أنَّه بضمِّ الحاء وفتح الصاد المهملتين، ابنُ عبدِ الرَّحمن، و(سَالِم): هو ابن أبي الجَعْد.

قوله: (كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا): (صعِد): بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (وَإِذَا تَصَوَّبْنَا؛ سَبَّحْنَا) أي: نزلنا.

٢٩٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ العَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الحَجِّ أَوِ العُمْرَةِ -وَلَا أَعْلَمُهُ قَالَ إِلَّا: الغَزْوِ- يَقُولُ: كُلَّمَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدْفَدٍ؛ كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيِبُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ»، قَالَ صَالِحٌ: فَقُلْتُ لَهُ: أَلَمْ يَقُلْ عَبْدُ اللهِ: إِنْ شَاءَ اللهُ؟ قَالَ: لَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ(٢): حَدَّثَنِي عَبْدُ العَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ): ذكر الجيَّانيُّ هذا المكان في «تقييده»، ثمَّ قال: (هكذا أتى إسنادُ هذا الحديث: «حدَّثنا عبد الله»؛ غير منسوب عن أبي زيدٍ وأبي أحمدَ، ونسبه ابنُ السَّكَن فقال: «حدَّثنا عبد الله بن يوسف»، وذكره أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ عن البخاريِّ «عن عبد الله» غير منسوب، ثمَّ قال: وهذا الحديث رواه الناس عن عبد الله بن صالح، وقد رُوِيَ أيضًا عن عبد الله بن رجاء البصريِّ، والله أعلم أيُّهم هو) انتهى[التقييد٣/٩٩٢]، وقد ذكر المِزِّيُّ كلامَ أبي مسعود عَقِب تطريف الحديث(٣).

قوله: (إِذَا قَفَلَ) أي: رجع، وهو بفتح القاف والفاء، وباللَّام، وكذا تقدَّم (الثَّنِيَّة): أنَّها الطريق في الجبل[ح١٧٦٧].

(١) (أعلاه): سقط من (ب).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٥/٣٥٤).

قوله: (إِلَّا قَالَ[١]: الغَزْوَ): يجوز في (الغزو): النَّصب والجرُّ، والله أعلم[٢].

قوله: (أَوْ فَدْفَدٍ): هو بفاءَين مفتوحتين، بعد كلِّ فاء دالٌ مهملةٌ؛ الأولى ساكنة، وهي الفلاة من الأرض لا شيءَ فيها، وقيل: الغليظة مِنَ الأرض ذات الحصى، وقيل: الجَلَد من الأرض في ارتفاع[٣].

قوله: (وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ): تقدَّم أنَّهم الذين جاؤوا مِن الكفَّار لحرب رسولِ الله ﷺ في الخندق، وتقدَّم متى كانت غزوة الخندق، وكم كان عددُ المشركين، وكم كان عدد المسلمين في الخندق[ح١٧٩٧،٢٩٦٥]، والله أعلم.

قوله: (قَالَ صَالِحٌ: فَقُلْتُ لَهُ): (صالح) هذا: هو ابن كَيسان المذكور في السَّند.

قوله: (أَلَمْ يَقُلْ عَبْدُ اللهِ): يعني: عبد الله بن عُمَرَ المذكور في السَّند[٤].

قوله: (إِنْ شَاءَ اللهُ، قَالَ: لَا): يعني: عند قوله: (آيِبُون).

## ١٣٤- بابٌ: يُكْتَبُ لِلْمُسَافِرِ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الإِقَامَةِ

قوله: (بَابٌ يُكْتَبُ لِلْمُسَافِرِ[٥] مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الإِقَامَةِ): قال ابنُ المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب على عادته: (حمله بعضُهم على النَّوافل، وحجَّر واسعًا، بل يدخل فيه الفرائضُ التي شأنُه أن يعمل بها وهو صحيحٌ إذا عجز عن جملتها أو عن بعضها لمرض، كُتِب له أجرُ ما عجز عنه فِعْلًا؛ لأنَّه قام به عزمًا إن لو كان صحيحًا، حتَّى صلاة الجالس في الفرض لمرضه، يُكتَب له عنها أجرُ صلاة القائم، والله أعلم، وظاهر التَّرجمة أنَّه نزَّله على إطلاقه) انتهى[المتواري١٦٨]، وما قاله حسنٌ ظاهرٌ صحيحٌ.

٢٩٩٦- حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا العَوَّامُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ وَاصْطَحَبَ هُوَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ فِي سَفَرٍ، فَكَانَ يَزِيدُ يَصُومُ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مِرَارًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا مَرِضَ العَبْدُ أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا».

قوله: (حَدَّثَنَا العَوَّامُ): هذا هو ابنُ حَوْشَب؛ بالحاء المهملة المفتوحة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ شين

(١) في (ق): (قال إلَّا).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ب)، وانظر «التنقيح» (٦٦٠/٢)، «اللامع الصبيح» (٣٣/٩).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢٠٣/٥-٢٠٤).

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ب).

(٥) زيد في «اليونينيَّة»: (مِثْلُ)، وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

معجمة مفتوحة، ثمَّ موحَّدة، و(العوَّام): واسطيٌّ، أحد الأعلام، أخرج له الجماعة، وهو ثقة[1].

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ): هو بفتح السِّينَين المهملتين، بعد كلِّ سينٍ كافٌ؛ الأولى ساكنة، و(السَّكاسِك): قبيلةٌ من اليمن، وهو السَّكاسِك بن وائلة بن حِمْيَر بن سبأ، وقد تقدَّم[ح٢٦٧٥].

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ اسمَه الحارثُ أو عامرٌ، ابنُ أبي موسى عبدِ الله بن قيس ابن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريِّ، تقدَّم مُترجَمًا[2][ح١١]/. [١/٣٨١ب]

## ١٣٥- بابُ السَّيْرِ وَحْدَهُ

قوله: (بَابُ السَّيْرِ وَحْدَهُ): وفي بعض النُّسخ: (باب السَّير باللَّيل وحده)، ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (سير الزُّبير ليتجسَّس للمسلمين، فالوحدة فيه مطلوبةٌ، بخلافها في السَّفر) انتهى[المتواري١٦٩]، قال السُّهيليُّ في «روضه» في (غزوة الحديبية): (وفيه[3]: أنَّه بعث عَينًا له مِن خزاعة إلى مكَّة، فدلَّ على أنَّه يجوز للرَّجل أن يسافر وحده إذا مسَّتِ الحاجةُ إلى ذلك، أو كان في ذلك صلاحٌ للمسلمين). انتهى[الروض٤/٣٣].

٢٩٩٧- حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: نَدَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم النَّاسَ يَوْمَ الخَنْدَقِ، فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ ثَلَاثًا، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَحَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ».

قَالَ سُفْيَانُ: الحَوَارِيُّ: النَّاصِرُ.

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير، وتقدَّم الكلام على هذه النِّسبة لماذا[ح١]، وتقدَّم أيضًا مرارًا أنَّ (سُفْيَان) بعده: هو ابن عُيينة.

قوله: (نَدَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) إلى قوله: (فَانْتَدَبَ الزُّبَيْرُ) أي: دعاهم، فأجابه الزُّبير.

تنبيهٌ: تقدَّم أنَّ في قولِه يوم الخندق: (بَعَثَ الزُّبيرَ) فيه نظرٌ، وقد تقدَّم ما في ذلك، وسيجيء أيضًا، والمعروف: إنَّما أرسل حذيفةَ، وقَدَّمتُ جمعًا[ح٢٨٤٦]، وسأذكره أيضًا[ح٤١١٣].

قوله: (إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا): تقدَّم الكلام على (الحواريِّ)، وأنَّه مصروفٌ، وما هو (الحواريُّ)، وتقدَّم أنَّ الحواريِّين مِنَ الصَّحابة اثنا عشر؛ تسعةٌ مِنَ العشرة، سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل ليس

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٢٧).

(٢) (مُترجَمًا): ليس في (ب).

(٣) يعني: في «صحيح البخاريِّ» (ح٤١٧٨).

منهم، والثلاثة: حمزة، وجعفر، وعثمان بن مظعون[ح٢٨٤٦]، والله أعلم.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: وَالحَوَارِيُّ[(١)]: النَّاصِرُ): (سفيان) هذا: هو ابن عُيَينة، وهو المذكور في السند.

٢٩٩٨ - حَدَّثَنَا أبو الوليد: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: حدَّثني أَبِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النَّبيِّ ﷺ. (ح): وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيْلٍ وَحْدَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبدِ الملك الطَّيالسيُّ.

قوله: (ح): تقدَّم الكلام عليها كتابةً والنُّطق بها[(٢)] في أوَّل هذا التَّعليق[ح٦].

قوله: (وَحَدَّثَنَا[(٣)] أَبُو نُعَيمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين الحافظُ، كذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه» بعد أن طرَّف طريق أبي الوليد ما لفظه: (وقال عقبه: «وأبو نعيم عن عاصم بن مُحمَّد» فذكره، ولم يقل: «حدَّثنا أبو نُعَيم»، ولا قال في «كتاب حمَّاد بن شاكر»: حدَّثنا أبو نُعَيم) انتهى[تحفة٦/٣٨]، وقد علمتَ ما في أصلَيْنَا[(٤)]، ونقلَ شيخُنا عن نسخة الدِّمياطيِّ كما في أصلَيْنَا[(٥)]، قال: (وكذا ذكره أبو نُعَيم في «مستخرجه») انتهى.

قوله: (مَا فِي الوَحْدَةِ): هي بفتح الواو، وإسكان الحاء المهملة، معروفةٌ، وقال شيخُنا: (وقال ابن التِّين: ضُبِطَت بفتح الواو وكسرها، فأنكر أهلُ اللُّغة الكسرَ) انتهى[التوضيح١٨/١٤٢].

## ١٣٦ - بابُ السُّرْعَةِ فِي السَّيْرِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى المَدِينَةِ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِي، فَلْيَتَعَجَّلْ»، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى المَدِينَةِ... الحَدِيْثَ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ): هو بضَمِّ الحاء، وفتح الميم، وهو عبد الرَّحمن بن عمرو بن سعد الساعديُّ، وقيل:[(٦)] المُنْذر بن سعدٍ، الخزرجيُّ، مدنيٌّ، تُوُفِّيَ في آخر خلافة معاوية، روى عنه جماعةٌ،

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الحواريُّ)، بلا واو.

(٢) في (ب): (كتابة ونطقًا).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش (ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا)؛ بلا واو.

(٤) في (ب): (أصلنا).

(٥) في (ب) و(ت): (أصلنا).

(٦) زيد في غير (ت) تبعًا لـ«تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٦٠) (١٨٧٠): (ابن)، ولا يصح.

ووصف صلاتَه عليه الصلاة والسلام، وقد تقدَّم ببعض ترجمة[قبل ح٣٩١]، ولا أعلمُ في الصَّحابة مَن يقال له: (أبو حُمَيد) مشتهرًا بذلك غيرَه، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»[1].

٢٩٩٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ -كَانَ يَحْيَى يَقُولُ: وَأَنَا أَسْمَعُ، فَسَقَطَ عَنِّي- عَنْ مَسِيرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فقَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً، نَصَّ.

وَالنَّصُّ: فَوْقَ الْعَنَقِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو ابنُ سعيدٍ القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم مرارًا، وكذا قوله: (كَانَ[2] يَحْيَى: يَقُولُ): هو ابن سعيد القطَّان المذكورُ في السند.

قوله: (كَانَ[3] يَسِيرُ الْعَنَقَ): هو بفتح العين والنون، وبالقاف، وهو سيرٌ سهلٌ في سرعةٍ، ليس بالشديد، وقد تقدَّم، وكذا تقدَّم (الْفَجْوَةَ)؛ وهو المتَّسع مِن الأرض، وفي «المُوَطَّأ»: (فرجة)[4]، وكذا (النَّصُّ) ضبطًا ومعنًى، وهو منتهى الغاية في كلِّ شيء[ح١٦٦٦].

٣٠٠٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ -هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ- عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَبَلَغَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ شِدَّةُ وَجَعٍ، فَأَسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّفَقِ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَتَمَةَ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعيد بن الحكمِ بن محمَّد ابنُ أبي مريم[5].

قوله: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ): هذا هو مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير المدنيُّ، عن زيدِ بنِ أسلمَ وطبقتِه، وعنه: سعيدُ ابن أبي مريم، والأُويسيُّ، وطائفةٌ، أخرج له الجماعةُ، وثَّقه ابنُ مَعِين، وقال

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٦٤)، «تذهيب التهذيب» (١٠/٢٤٤).

(٢) في النسخ: (قال)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فَكَانَ).

(٤) اختلف رواة «الموطَّأ» في هذه اللفظة؛ فرواها ابن بُكير وابن عُفير ويحيى بن يحيى وأبو مصعب: (فرجة)، ورواها القعنبيُّ وابنُ القاسم وابن وَهْب: (فَجْوَةً)، انظر «مشارق الأنوار» (٢/٣٥٨)، «مطالع الأنوار» (٥/١٩٥)، وفي مطبوع «الموطَّأ» (١/٣٩٢): (فجوة)، وكذا في رواية محمَّد بن الحسن (٤٨٦) ورواية أبي مصعب (١٣٥١).

(٥) في النسخ: (سعيد بن أبي مريم الحَكَم بن محمَّد)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوبٌ إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى.

ابنُ المدينيِّ: (معروفٌ)، وقال النَّسائيُّ: (صالح)[(١)].

قوله: (فَبَلَغَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ): تقدَّم أنَّ هذه زوجُ ابنِ عُمر، وأنَّها أختُ المختارِ بنِ أبي عُبَيد الكذَّاب، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها[ح١٠٩٢]، وقد وثَّقها أحمدُ العِجْليُّ، كما رأيتُه في «ثِقَاته»، وأخرج لها مسلمٌ [وأبو داود] والنَّسائيُّ وابنُ ماجه، وعلَّق لها البخاريُّ[(٢)].

قوله: (شِدَّةُ وَجَعٍ): (شِدَّةُ): مَرْفوعٌ فاعل (بَلَغَ)، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

٣٠٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ، فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ».

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تقدَّم مرارًا أنَّه بوزان (عُلَيٍّ) المصغَّر، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٦١٥]، وكذا تقدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه ذكوانُ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ.

قوله: (السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ): تقدَّم الكلام عليه من عند المُحبِّ الطبريِّ، وأنَّه قطعة من عذاب الزاني غيرِ المُحصَن؛ وهو تغريبُه، وذكرتُ فيه غيرَ ذلك عن إمام الحرمين، وذكرتُ أنَّ بعض مشايخي قال لي: مرَّ بي في بعض الأجزاء عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: (لولا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «السَّفَر قطعةٌ مِنَ العذاب»؛ لقلتُ: إنَّ العذابَ قطعةٌ من السَّفَر)[قبل ح١٨٠٤]، والله أعلم.

قوله: (نَهْمَتَهُ): هي بفتح النون: الشَّهوةُ والشُّغلُ، وقال شيخُنا: (بفتحها وكسرها)[التوضيح١٨/١٤٥]، ونقله بعضُهم عن السَّفاقِسيِّ -أعني: الكسر[(٣)]-، وهو[(٤)] ابن التِّين.

## ١٣٧ - بابٌ إِذَا حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فَرَآهَا تُبَاعُ

٣٠٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ».

قوله: (حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ): تقدَّم أنَّ معناه: أعطاها لمن يجاهد عليها في سبيل الله، وتقدَّم أنَّ هذه

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٧/٢٢١)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٨٣).

(٢) انظر «معرفة الثقات» (٢/٤٥٤)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٢١٢).

(٣) انظر «التنقيح» (٢/٦٦٠).

(٤) في (ب): (والسفاقسي هو).

الفرسَ اسمُها الوَرْدُ، وأنَّ تميمًا الداريَّ أهداها للنَّبيِّ ﷺ، فأعطاها النَّبيُّ ﷺ لعُمرَ، فأعطاها عُمرُ لِمَن يُجاهِد عليها، وتقدَّم أنَّ الذي حمله عمرُ عليها لا أعرفُ اسمه[ح١٤٨٩،٢٦٢٣]، والله أعلم/. [٣٨٢/١أ]

٣٠٠٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ فَابْتَاعَهُ -أَوْ أَضَاعَهُ- الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ العَائِدَ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أُويسٍ عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ.

قوله: (وَإِنْ بِدِرْهَمٍ): (إِنْ): بكسر الهمزة، وسكون النون، أي: وإن أعطاكه بدرهم.

قوله: (فِي قَيْئِهِ): تقدَّم أنَّ (القيء) مهموزُ الآخِرِ[قبل ح١٩٣٧].

## ١٣٨- بابُ الجِهَادِ بِإِذْنِ الأَبَوَيْنِ

قوله: (بَابُ الجِهَادِ بِإِذْنِ الأَبَوَيْنِ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (وجهُ التَّرجمة: أنَّه أثبتَ لهما حقًّا يتقدَّم على الجهاد، والقاعدةُ: أنَّ ذا الحقِّ إذا أسقط حقَّه؛ سقط) انتهى[المتواري١٧٠].

٣٠٠٤- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا العَبَّاسِ الشَّاعِرَ -وَكَانَ لَا يُتَّهَمُ فِي حَدِيثِهِ- قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحَيٌّ وَالِدَاكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

قوله: (حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا العَبَّاسِ الشَّاعِرَ): تقدَّم أنَّ اسمَ أبي العبَّاس السَّائب بن فَرُّوخَ[ح١١٥٣]، و(فَرُّوخُ): بفتح الفاء، وتشديد الراء مضمومة، وفي آخره خاء معجمة، غير منصرفٍ؛ للعجمة والعلميَّة، ثقةٌ مشهورٌ، أخرج له الجماعةُ(١).

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الجِهَادِ) إلى آخره: هذا الرجل ووالداه لا أعرفهم، وكذا قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (لم أقف على تعيين هذا -يعني: الرجل- لكن في «أُسْد الغابة» في ترجمة طلحة بن معاوية بن جاهمة السُّلَمِيِّ: [روى عنه ابنُه مُحمَّد أَنَّهُ قال: أتيتُ النَّبيَّ ﷺ فقلت:

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٩٠).

يا رَسُول اللهِ، إنِّي أريد الجهاد معك في سبيل الله أبتغي بذلك وجهَ الله والدارَ الآخرة، قال: «أحيَّةٌ أمُّك؟» قال: قلتُ: نعم، قال: «الزمها، فثَمَّ الجنَّة»، أخرجه الثلاثة[أسد الغابة٢/٤٨١]، وفي «مختصر الاستيعاب»: معاوية بن جاهمة السُّلَميُّ قال: أتيتُ النَّبيَّ ﷺ أستأذنه في الجهاد فقال: «ألك أمٌّ؟» قلت: نعم، قال: «الزمها، فإنَّ الجنَّة تحت رجلها»[(١)]، قال: (وقد رُويَ هذا الحديثُ لجاهمة أَبيه، وهو في «البيهقيِّ»[هق٩/٦٢]، وفي «الأُسْد»[١/٣٦٠] ساق الحديثَ في ترجمة جاهمة بن العبَّاس بن مرداس السُّلَميِّ، ثمَّ ذكره[٤/٤١٢] في معاوية -يعني: ابن جاهمة-، فذكر نحوه)، قال: (فظهر من ذلك الخلافُ فيمَن وقعت هذه الواقعةُ له؛ هو طلحة، أو هو أبوه معاوية، أو جدُّه جاهمة، وما ذكره ابنُ جُرَيجٍ أثبتُ؛ وهو الذي أخرجه البيهقيُّ[(٢)]). انتهى[الإفهام٢٨٨]، وقال بعضُ حُفَّاظ مِصر مِنَ المتأخِّرين: (يحتمل أن يُفَسَّر بجاهمة، أو بمعاوية بن جاهمة، رواه البيهقيُّ[هق٩/٢٦] وغيرُه) انتهى[هُدى٣٠٨].

## ١٣٩- بابُ مَا قِيلَ فِي الجَرَسِ وَنَحْوِهِ فِي أَعْنَاقِ الإِبِلِ

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي الجَرَسِ وَنَحْوِهِ فِي أَعْنَاقِ الإِبِلِ): **إن قلت**: لا ذِكْر للجرس في الحديث؛ **قلتُ**: تمحَّل[(٣)] له بعضُهم بقول الخطَّابيِّ: (أمر بقطع القلائد؛ لأنَّهم كانوا يُعلِّقون فيها الأجراسَ)[(٤)]، وليس بجيِّدٍ، ففي «المُوَطَّآت» للدارقطنيِّ من رواية عثمان بن عُمرَ[(٥)] عن مالكٍ به، وفيه: (ولا جرسٌ في عنق بعيرٍ إلَّا قُطِع)، ومن عادته الإحالةُ على أطراف الحديث في التبويب، قاله شيخُنا. انتهى[(٦)]، ثمَّ ذكر بعد هذا بقليل من عند ابن حِبَّان حديثًا من طريق أنسٍ ﵁[حب٤٧٠١]: (أمرَ بقطع الأجراس)[(٧)]، فيحتمل أنَّه أراد أراد هذا، ولكنَّ الأوَّلَ أظهرُ في إرادته، والله أعلم. انتهى، ولكن في «مسلم»: قال مالكٌ عَقيبه: (أُرى ذلك من العين)[م٢١١٥]، وفي «المُوَطَّأ» إثر الحديث المخرَّج هنا: (إنَّما كُرِه من أجل أنَّهم يزعُمون أنَّها تدفع

(١) ما بين معقوفين مستدركٌ من «الإفهام» ليصحَّ قولُه بعدُ: (لجاهمة أبيه).

(٢) انظر «الإصابة» (١/٢١٨).

(٣) معنى (تمحَّله): طلبه بحيلةٍ وتكلُّفٍ.

(٤) انظر «أعلام الحديث» (٢/١٤٢٥).

(٥) في (أ) تبعًا لـ«التوضيح»: (عمر بن عثمان)، وكُتِب فوقها: (يُحرَّر)، وفي (ب): (عمرو بن عثمان)، والمثبت من «فتح الباري» (٦/١٦٥) و«عمدة القاري» (١٢/٦٩)، وهو عثمان بن عمر بن فارس العبديُّ.

(٦) انظر «التوضيح» (١٨/١٥٤).

(٧) انظر «التوضيح» (١٨/١٥٦).

العين)(١)؛ يعني: أنَّ النهيَ مختصٌّ بمَن فعل ذلك بسبب(٢) دفع ضرر العين، وأمَّا مَن فعله لغير ذلك من زينةٍ أو غيرِها(٣)؛ فلا بأسَ به.

**تنبيهٌ**: قال ابن الصلاح في «فتاويه»(٤): (كتابةُ الحروف(٥) واستعمالُها مكروهٌ، وتركُ تعليقِها هو المختار)[فتاوى١/٢٥٠]، وقال في فتوى أخرى: (يجوز تعليق الحروز(٦) التي فيها قرآنٌ على النساء والصبيان والرِّجال، ويُجعَل عليها شمعٌ ونحوُه، ويُستوثَق من النساء وشبههنَّ بالتحذير(٧) من دخول الخلاء بها)[فتاوى١/٢٥٠]، والمختار: أنَّه لا يُكرَه إذا جُعِل عليه شمعٌ ونحوه؛ لأنَّه لم يرد فيه نهيٌ، ونقل ابنُ جريرٍ الطَّبَريُّ عن مالكٍ نحوَ هذا فقال: (قال مالكٌ: لا بأس بما يُعلَّق على النساء الحُيَّض والصبيان من القرآن إذا جُعِل في كنٍّ، كقَصَبةِ حديدٍ أو جِلْدٍ، يُحرَز عليه)(٨)، قال النَّوويُّ: (وقد يُستَدلُّ للإباحة بحديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه: أنَّ رسول الله ﷺ كان يُعلِّمهم من الفزع: «أعوذ بكلمات الله التامَّة، من غضبه، وشرِّ عباده، ومن هَمَزات الشياطين، وأعوذ بك ربِّ أن يحضرون»، قال: وكان عبد الله بن عمرو يُعلِّمهن مَن عقل من بنيه، ومن لم يعقل كَتَبَهُ فأعلقه عليه، رواه أبو داود[د٣٨٩٣]، والتِّرمذيُّ وقال: حديثٌ حسنٌ[ت٣٥٢٨]) انتهى[المجموع٢/٦١].

قوله: (**فِي الجَرَسِ**): هو بفتح الجيم والراء، وبالسين المهملة، قال ابن قُرْقُول: (والجَرَس: الجُلجُل، وأصله: صوتٌ متدارَك، ويُقال للصوت: جَرْسٌ وجِرْسٌ، قال القاضي عياض: وقيَّدناه في قوله: «لا تصحب الملائكة رفقةً فيها جرْس»(٩) بإسكان الراء. انتهى[مشارق١/٣١٦]، وفي «البخاريِّ»:

---

(١) قوله: (وفي «المُوَطَّأ» إثر... العين) مستدركٌ في (أ)، وقول مالكٍ في «الموطَّأ» (٢/٩٣٧): (أرى ذلك من العين) كما نقله مسلمٌ عنه، وقال البِرماويُّ في «اللامع الصبيح» (٩/٤٢): (وقيل: مِن أَجْل أنَّهم كانوا يزعُمون أنَّها تدفع العَين، وكذا قال مالكٌ في «الموطَّأ» عَقيب هذا الحديث).

(٢) في (ب): (لسبب).

(٣) في (ب): (زينة ونحوها).

(٤) في (ب): (فتاواه)، وكلاهما صحيح.

(٥) هكذا في النسخ: (الحروف)، وفي مصدره: (الحروز).

(٦) في (ب): (الحروف).

(٧) في النسخ: (من التحذير)، والمثبت من مصدره.

(٨) انظر «المجموع» (٢/٦١).

(٩) أخرجه مسلمٌ (٢١١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«الجَرْس والجَرَس[١] واحدٌ: الصوت الخفيُّ»، وهذا صحيحٌ، واختار ابنُ الأنباريِّ الفتحَ إذا لم يتقدَّمه حسٌّ، فإن تقدَّمه، فالكسر)، قال ابنُ قُرْقُول: (وهذا قولُ فصحاءِ العرب). انتهى[مطالع٢/١٠٩].

والذي رأيتُه في «البخاريِّ»: (الحَسِيسُ والحِسُّ والجَرْسُ والهَمْسُ واحدٌ، وهو من الصوت الخفيِّ)، كذا رأيته في (سورة الأنبياء) عليهم الصَّلاة والسَّلام[ح٤٧٣٩]، والله أعلم.

٣٠٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ: **أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الأَنْصَارِيَّ** أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ -قَالَ عَبْدُ اللهِ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ-: وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَسُولًا: أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ.

قوله: (**أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الأَنْصَارِيَّ**): هو بفتح الموحَّدة، وكسر الشين المعجمة، وهو أنصاريٌّ مدنيٌّ، له صحبةٌ وروايةٌ، عنه: عبَّاد بن تميم، وضَمْرة بن سعيد، وغيرُهما، له ثلاثةُ أحاديثَ، قال الذهبيُّ في «تجريده» في (الكنى): (أبو بَشِير الأنصاريُّ المازنيُّ، وقيل: الساعديُّ، روى عنه عبَّاد بن تميم وغيرُه، شهد بيعةَ الرضوان، قيل: اسمه قيس بن عُبَيد، شهد الحديبية، وبقي بعد الحرَّة، وقد جُرِح يومئذٍ)[التجريد٢/١٥١]، وقال في (الأسماء): (قيس بن عُبَيد النجَّاريُّ المازنيُّ، أبو بَشِير، غزا أُحُدًا وما بعدها، وقُتِل باليمامة) انتهى[التجريد٢/٢٣]، انظر ما هذا؟! وقال في «التذهيب»: (قال الواقديُّ: مات بعد الحرَّة، وكان قد عُمِّر عمرًا طويلًا، وقال غيره: مات سنة أربعين) انتهى[التذهيب١٠/١٩٤]، أخرج لأبي بَشِير البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وأحمدُ في «المسند»[٢]، وفي حاشية أصلنا المصريِّ: (ليس لأبي بَشِير في هذا الكتاب مسندٌ سوى هذا الحديث، واسمه[٣] قيس الأكبر، قاله الحافظ عبد الغني المقدسيُّ). انتهى، ولم يذكرِ المِزِّيُّ له في «أطرافه» سوى هذا الحديث الواحد[٤]، وهو في «البخاريِّ»، و«مسلم»[م٢١١٥]، و«أبي داود»[د٢٥٥٢]، و«النَّسائيِّ»، إلَّا أنَّ في رواية النَّسائيِّ: (عن عبَّاد ابن تميم، عن رجلٍ من الأنصار)[كن٨٧٥٧]، ولم يقل: أبا بَشِير، والله أعلم.

---

(١) كذا ضبطه المصنِّف، وفي «المشارق» و«المطالع»: (والجِرْس)، والقول في «البخاريِّ»: (الحَسِيسُ وَالحِسُّ وَالجَرْسُ وَالهَمْسُ وَاحِدٌ) كما سيأتي في كلام المصنِّف.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٣)، «تهذيب الكمال» (٧٩/٣٣).

(٣) في (ب): (وأنَّه).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (١٢٩/٩).

قوله: (فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[1]: أَنْ لَا يَبْقَيَنَّ) الحديث: هذا (الرسول) هو زيدٌ مولى رسول الله ﷺ، قاله ابنُ بَشْكُوال في «مبهماته». انتهى[2]، والحُجَّة له في «مسند الحارث ابن أبي أسامة»، وفي «مسند الجوهريِّ». انتهى[3]، وقال شيخُنا عن ابن عبد البَرِّ: (وهو عندي ابنُ حارثة)[التوضيح١٨/١٥٤].

قوله: (أَنْ لَا يُبَقَّيَنَّ): هو بضمِّ أوَّله، وفتح الموحَّدة ثانيه، وبعد القاف [المشدَّدة] مثنَّاة تحت، [ثمَّ نون] مشدَّدة، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي أصلنا: (يَبْقَيَنَّ)؛ بفتح أوَّله، وسكون ثانيه[4].

قوله: (قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ): هو بفتح الواو والمثنَّاة فوق، وقال ابنُ الجوزيِّ: (وربما صحَّف مَن لا علمَ له بالحديث فقال: «من وَبَر»؛ بالموحَّدة)[كشف المشكل٢/٢٣٢]، قاله شيخُنا رحمه الله[5].

**١٤٠- بابُ مَنِ اكْتُتِبَ فِي جَيْشٍ، فَخَرَجَتِ امْرَأَتُهُ حَاجَّةً، أَوْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ؛ هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ؟**

قوله: (بَابُ مَنِ اكْتُتِبَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٣٠٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»، فَقَامَ رَجُلٌ فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ اكْتُتِبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا وَخَرَجَتِ امْرَأَتِي حَاجَّةً، قَالَ: «اذْهَبْ فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن عُيَينة فيما يظهر، و(عَمْرو) بعده: هو ابن دِينار، و(أَبُو مَعْبَدٍ): هو نافذ -بالفاء والذال- مولى ابن عبَّاس، تقدَّم مُترجَمًا[ح٨٤١].

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ): هذا (الرجل) لا أعرفه[6]، كما لا أعرف (امرَأَتَهُ)/. [٣٨٢/١ب]

**١٤١- بابُ الجَاسُوسِ**

وَالتَّجَسُّسُ: التَّبَحُّثُ.

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١].

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولًا).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٩١).

(٣) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٩٢)، «المستفاد» (٣/١٣٩٠).

(٤) وكذا في «اليونينيَّة».

(٥) انظر «التوضيح» (١٨/١٥٦).

(٦) في (أ): (أعرف).

٣٠٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعْتُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرَ وَالمِقْدَادَ وَقَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً وَمَعَهَا كِتَابٌ، فَخُذُوهُ مِنْهَا»، فَانْطَلَقْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الرَّوْضَةِ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ؛ فَقُلْنَا: أَخْرِجِي الكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِي مِنْ كِتَابٍ، فَقُلْنَا: لَتُخْرِجِنَّ الكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أُنَاسٍ مِنَ المُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ؛ مَا هَذَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امرأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ المُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ، يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا وَلَا ارْتِدَادًا وَلَا رِضًا بِالكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَقَدْ صَدَقَكُمْ»، قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا المُنَافِقِ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ».

قَالَ سُفْيَانُ: وَأَيُّ إِسْنَادٍ هَذَا؟!

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المدينيِّ الحافظُ، و(سُفْيَانُ) بعده: هو ابنُ عُيينة.

قوله: (أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو الحسن بن مُحمَّد بن عليِّ بن أبي طالب، أبوه ابنُ الحنفيَّة، وقد تقدَّم في أوائل هذا التَّعليق مُترجَمًا، وأنَّه أوَّل المرجئة، وله في ذلك تصنيفٌ، أخرج له الجماعة، تُوفِّيَ سنة (٩٥هـ)، وقيل بعد ذلك(١)، وقد تقدَّم في (الإيمان) تنبيهٌ(٢)، فانظره إن أردته[ح٤٨].

قوله: (أَنَا وَالزُّبَيْرَ وَالمِقْدَادَ): (الزُّبيرَ): مَنصوبٌ، ونصبُه معروفٌ، و(المقدادَ): معطوفٌ عليه، وفي بعض طرقه: (أنا والزبير)[ح٣٠٨١]، وفي بعضها: (بعث عليًّا والمقدادَ)، وفي بعضها: (بعثَ عليًّا والزبير وأبا مرثد)[ح٣٩٨٣]، فالظاهر أنَّه عليه الصلاة والسلام بعث المجموع؛ عليًّا والزبيرَ والمقدادَ وأبا مرثدٍ؛ وهو الغَنَويُّ، ونقل شيخُنا عن الواحديِّ: (فبعث عليًّا وعمَّارًا وعمرَ والزبير وطلحة والمقداد وأبا

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٦/٣١٦).

(٢) في (ب): (بيسير).

مرثدٍ) انتهى[١]، وما نقله شيخُنا عن الواحديِّ هو في [«تفسير البغويِّ» بلا عُمر[٢]، وفي][٣] «زوائد المعجَمين[٤] الأوسط والأصغر» للطبرانيِّ: (أنَّه بعث عُمر وعليًّا)[٥].

قوله: (رَوْضَةَ خَاخٍ): هي بخاءين معجمتين، بينهما ألف، وهي بقرب حمراء الأسَد من المدينة، وذكره البخاريُّ من رواية أبي عوانة: (حاج)؛ بحاء مهملة وفي آخره جيم[ح٦٩٣٩]، وهو وَهَمٌ من أبي عوانة، وحكى الصائديُّ[٦]: أنَّه موضعٌ قريبٌ من مكَّة، والأوَّل أصحُ، قال بعض ذلك ابنُ قُرْقُول[٧]، وقال شيخُنا: (قال السُّهيليُّ: وكان هُشَيم يصحِّفها فيقول: «حاج»؛ بحاء وجيم[الروض٤/٩٧]). انتهى[التوضيح١٨/١٦٣]، يعني: كما يقولها أبو عوانة.

قوله: (فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً): (الظعينة): المرأة، وأصله: الهودج الذي تكون فيه الظعينة، ثمَّ سُمِّيَت المرأةُ ظعينةً به، وقد لا يُقال: ظعينة إلَّا للمرأة إذا كانت راكبةً، وكثر حتَّى استُعمِل في كلِّ امرأةٍ، وحتَّى سُمِّيَ الجملُ الذي تركبُ عليه المرأة ظعينةً، ولا يُقال ذلك إلَّا للجمل الذي عليه هودجٌ، وقيل: سُمِّيَت المرأة ظعينةً؛ لأنَّها يُظعَن بها ويُرحَل[٨].

فائدةٌ: هذه المرأة اختُلِف في اسمها، فقال الخطيب: (أمُّ سارة، مولاةٌ لعِمرانَ بنِ أبي صيفيٍّ القرشيِّ) انتهى[٩]، ويقال: سارة. انتهى[١٠]، وسمَّاها مُغُلْطاي: كنودَ[١١]، ونسبها: المزنيَّة. انتهى[١٢]، وفي كلام بعضهم[١٣]: أنَّها مولاة العبَّاس بن عبد المطَّلب، وسمَّاها: سارة. انتهى.

---

(١) «أسباب النزول» (ص٤٤٧)، «التوضيح» (١٨/١٦١).

(٢) انظر «معالم التنزيل» (٤/٣٢٩)، وكذا في المطبوع من «أسباب النزول»، وإثبات (عمر) نسخة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) في (ب): (رواية المعجم).

(٥) انظر «مجمع البحرين» (٥/١٢١)، «المعجم الأوسط» (٦٥٧٣).

(٦) في «مشارق الأنوار» (١/٥٠٠): (الصابوني).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٩٦).

(٨) انظر «مشارق الأنوار» (١/٦٥٠)، «مطالع الأنوار» (٣/٣١١).

(٩) انظر «الأسماء المبهمة» (ص١٢٩)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٨٥٦).

(١٠) انظر «المستفاد» (٣/١٦٥٢).

(١١) في (ب): (الكنود).

(١٢) انظر «الإشارة» (ص٣٠٦).

(١٣) هو الزركشي انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٦٦١).

وفي الصَّحابة امرأةٌ يُقال لها: أمُّ سارة، مولاةٌ لقريش، شكت الحاجةَ إلى رسول الله ﷺ، رواه قتادةُ عن أنسٍ[(١)]، فالله أعلم.

قوله: (أَخْرِجِي): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ.

قوله: (أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ): قال شيخنا: (قال ابن التِّين: صوابه في العربيَّة: «لَنُلْقِنَّ»[(٢)]؛ بحذف الياء؛ لأنَّ النونَ المشدَّدةَ تجتمع مع الياء الساكنة، فتُحذَف الياء؛ لالتقاء الساكنين). انتهى[التوضيح ١٨/١٦٣].

قوله: (فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا): (العِقاص): بكسر العين، جمع (عِقْصة)؛ بكسر العين، ولها جمعٌ آخَرُ وهو: (عِقَصٌ)، قال الجوهريُّ: (العقيصة: الضَّفيرة، وعَقْصُ الشَّعر: ليُّه على الرأس، قال أبو عُبيد: ولهذا تقول النِّساء[(٣)]: لها عِقْصة، وجمعها: عِقَصٌ وعِقَاصٌ، ويقال: هي التي تتَّخذ مِن شعرها مثل الرُّمَّانة، وكلُّ خصلة منها: عِقْصة، والجمع: عِقاص وعقائص)، قال شيخُنا: (قال المنذريُّ: ويقال في الخيط الذي يجتمع به أطراف الذَّوائب، وبه جزم ابنُ التِّين) انتهى[التوضيح ١٨/١٦٤].

تنبيهٌ: هنا أنَّها أخرجته من عِقاصها، وسيأتي أنَّها أخرجته من حُجْزتها وهي مُحتجِزة بكساء[ح ٣٩٨٣]، و(الحُجزة): معقِد الإزار والسَّراويل[(٤)]، والجمع بينهما: أنَّ ضفائرها كانت طوالًا، فجعلت الكتاب في عِقاصها، وجعلت عِقاصَها في حجزتها، والله أعلم[(٥)].

قوله: (فَإِذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ): هو حاطب بن أبي بلتعة اللَّخْمِيُّ، من ولد لخم بن عَدِيٍّ في قول بعضهم، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبا مُحَمَّد، واسم أبي بلتعة: عمرو، قيل: حاطب بن عمرو بن راشد بن معاذ اللَّخْميُّ، حليفُ قريش، ويقال: إنَّه من مَذْحِج، وقيل: حليفٌ للزُّبير بن العوَّام، وقيل: بل كان عبدًا لعُبَيد الله بن حُمَيد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العُزَّى بن قصيٍّ، وكاتَبه فأدَّى كتابته يوم الفتح، وهو من أهل اليمن، والأكثر أنَّه حليفٌ لبني أسد[(٦)] بن عبد العُزَّى، شهد بدرًا والحديبية، ومات سنة ثلاثين بالمدينة وهو ابن خمسٍ وستِّين سنةً، وصلَّى عليه عثمانُ،

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٢١).

(٢) زيد في (ب): (الثياب).

(٣) في (ب): (يقول الناس).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٣٨).

(٥) انظر «فتح الباري» (٦/٢٢١).

(٦) في (ب): (الأسد).

شهد الله له بالإيمان في قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١]، ترجمتُه معروفةٌ، فلا نُطوِّل بها رضي الله عنه(١).

قال السُّهيليُّ: (وقد قيل: إنَّه كان في الكتاب الذي كتبه حاطبٌ: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توجَّه إليكم بجيش كاللَّيل، يسير كالسَّيل، وأُقسمُ بالله لو صار إليكم وحدَه، لنصره الله عليكم، فإنَّه مُنجِزٌ له ما وعدَه، وقيل: كان فيه: إنَّ مُحَمَّدًا قد نفر، فإمَّا إليكم، وإمَّا إلى غيركم، فعليكم الحذرَ)، عزاه السُّهيليُّ لـ«تفسير ابن سلَّام»(٢)، وهو يحيى بن سلَّام -بتشديد اللَّام- البصريُّ، حدَّث بالمغرب، عن سعيدِ بن أبي عَروبة، ومالكٍ، وجماعةٍ، ضعَّفه الدَّارقطنيُّ، وقال ابنُ عَدِيٍّ: (يُكتَب حديثه مع ضَعفه). انتهى[الكامل٧/٢٥٤]، وقد ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» عن أبيه: (أنَّه صدوق). انتهى[الجرح والتعديل٩/١٥٥]، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٩/٢٦١]، وله في «الميزان»[٤/٣٨٠] ترجمةٌ.

وقال شيخُنا عن الواحديِّ[أسباب النزول٤٤٧]: (إنَّه كتب في الكتاب: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدكم، فخذوا حذركم) انتهى[التوضيح١٨/١٦١]، وهو قريبٌ ممَّا عند ابن سلَّام، ونقل شيخُنا أيضًا بعدما ذكر ما عند السُّهيليِّ وعند ابن سلَّام: (وقيل: كان فيه: إنَّه عليه الصلاة والسلام أذَّن في النَّاس بالغزو، ولا أُراه يريد غيركم، فقد أحببتُ أن يكون لي عندكم يدٌ بكتابي إليكم، قال القرطبيُّ: ويحكى أنَّه كان في الكتاب يفخِّم جيشَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وأنَّهم لا طاقةَ لهم به(٣)) انتهى[التوضيح١٨/١٦٣]، وهذا معنى ما نقله السُّهيليُّ، وهو القولُ الأوَّل.

قوله: (إِلَى نَاسٍ(٤) مِنَ المُشْرِكِينَ): قال شيخُنا: (وكان كتب إلى ثلاثةٍ من قريش: صفوان بن أميَّة، وسُهيل بن عمرو، وعكرمة بن أبي جهل) انتهى[التوضيح١٨/١٦٢].

قوله: (وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا): هو بضَمِّ الفاء، وقد قَدَّمتُ أعلاه أنَّه حليفٌ لبني أسد بن عبد العزَّى من قريش، وما قيل فيه.

قوله: (يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي): في حفظي: أنَّه كان له فيهم والدةٌ، والله أعلم، ورأيتُ(٥) في كلام

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص١٧٠)، «الإصابة» (١/٣٠٠).

(٢) انظر «الروض الأُنُف» (٤/٩٧).

(٣) انظر «المفهم» (٦/٤٤٠).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أناس).

(٥) في (ب): (واعلم أني رأيت).

بعضهم: أنَّه كان له فيهم أهلٌ وولدٌ[(١)]، هذا معنى كلامِه لا لفظُه.

قوله: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ): هذا مُشكِل؛ لأنَّه إباحةٌ مطلقةٌ، وهو خلافُ الشرعِ، وقيل: ليس هو للاستقبال، بل للماضي، وتقديرُه: أيُّ عمل كان لكم فيه، فقد غفرتُه، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه خاطب به مَن فعله بعد بدرٍ، وقيل: بل خطابُ إكرامٍ وتشريف، أي: أنَّ هذا القوم حصلت لهم حالةٌ غفرتْ بها ذنوبهم السَّابقة، وتأهَّلوا بها أن يُغفر لهم ذنوبٌ إن وقعت منهم[(٢)].

وينبغي أن يُغفَر لهم ما تقدَّم مِن ذنوبهم وتأخَّر[(٣)]؛ لظاهر اللَّفظ، ولأنَّ المنذريَّ صحَّح حديثًا في جزء جَمَع فيه غفرانَ ما تقدَّم مِن ذنبه وما تأخَّر، وهو[(٤)] حديث أمِّ سلمة ﵂: أنَّها سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول: «مَن أهلَّ بحجَّة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غُفِر له ما تقدَّم مِن ذنبه وما تأخَّر، أو وجبت له الجنَّة»، شكَّ عبدُ الله أحدُ رواته، رواه أبو داود واللَّفظ له[د١٧٤١]، وابنُ ماجه[جه٣٠٠١]، وصحَّحه ابنُ حِبَّان[حب٣٧٠١]، وخالف ابنُ حزمٍ فوهَّاه[(٥)] -قال شيخُنا المؤلِّف في «تخريج[(٦)] أحاديث [المنهاج» المسمَّى]: «التُّحفة»-: (بما بيَّنتُ غلطَه في «تخريج أحاديث الرَّافعيِّ»[(٧)]). انتهى[تحفة المحتاج٢/١٤٣]، فإذا كان يغفر له بهذا -إن كان قاله ﵇، وهي مسألةٌ اختُلِف في استحبابها وكراهيتها بين السَّلف وغيرهم[(٨)]-؛ فكيف لا يُغفَر لأهل بدر ذلك؟! [[وقد أخرج أبو داود حديثًا في (اللِّباس) -وسكت عليه- فيه غفران ما تقدَّم وتأخَّر[(٩)]، ومتنه: عن [سهل ابن] معاذ بن[(١٠)] أنس عن أبيه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَن أكل طعامًا ثمَّ قال: الحمد لله الذي أطعمني هذا الطَّعامَ ورزقنيه من غير حولٍ منِّي ولا قوَّة، غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذنبه، ومَن لبس ثوبًا فقال: الحمد لله الذي كساني هذا ورزقنيه

---

(١) انظر «مغازي الواقدي» (٢/٧٩٨).

(٢) انظر «المفهم» (٦/٤٤٠-٤٤٢)، «التوضيح» (١٨/١٦٥-١٦٧).

(٣) في (ب): (وما تأخر).

(٤) قبلها في النسختين زيادة (ليس).

(٥) انظر «المُحَلَّى» (٧/٩٩).

(٦) (تخريج): سقط من (ب).

(٧) انظر «البدر المنير» (٦/٩٤-٩٧).

(٨) انظر «المُحلَّى» (٧/٩٧-١٠٢).

(٩) في (ب): (وما تأخر).

(١٠) (معاذ بن): سقط من (ب).

من غير حول منِّي ولا قوَّة، غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذنبه وما تأخَّر»]][(١)][د٤٠٢٣].

نعم؛ إذا أصاب أحدُهم حدًّا، أُخِذَ به في الدُّنيا، وقد جَلَدَ عليه الصلاة والسلام مِسْطَحًا حدَّ القذف على الصَّحيح، وجلد(٢) النُّعمان حدَّ الخمر(٣)، والله أعلم.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: وَأَيُّ إِسْنَادٍ هَذَا؟!): أمَّا (سفيان)؛ فقد تقدَّم أنَّه ابنُ عُيينة، وأمَّا (الإسناد)؛ فهو عَمرو بن دينار أحدُ أعلامِ التابعين، وشيخُه فيه الحسن بن مُحَمَّد ابن الحنفيَّة، قال عَمرو بن دِينار: (أخبرنا الحسنُ بنُ مُحَمَّد ولم أرَ أحدًا قطُّ أعلمَ منه)، وأمَّا (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ) مولى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فكان من علماء المدينة، وأمَّا (عَلِيٌّ)؛ فعليُّ بن أبي طالب، ومحلُّه من العلم والفضل ما هو معروفٌ مشهورٌ عند الموافِق والمخالِف.

## ١٤٢- بَابُ الكِسْوَةِ لِلأُسَارَى

قوله: (بَابُ الكِسْوَةِ لِلأُسَارَى): (الكُسوة): بضَمِّ الكاف وكسرها؛ لغتان معروفتان(٤)/. [١/٣٨٣]

٣٠٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ؛ أُتِيَ بِأُسَارَى، وَأُتِيَ بِالعَبَّاسِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَهُ قَمِيصًا، فَوَجَدُوا له قَمِيصَ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ يَقْدُرُ عَلَيْهِ، فَكَسَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِيَّاهُ؛ فَلِذَلِكَ نَزَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَمِيصَهُ الَّذِي أَلْبَسَهُ.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَتْ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَدٌ، فَأَحَبَّ أَنْ يُكَافِئَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ، كما نصَّ عليه المِزِّيُّ في «أطرافه»(٥)، و(عَمْرو) هذا: هو ابن دِينار الإمامُ.

قوله: (وَأُتِيَ بِالعَبَّاسِ): (أُتِيَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهو العبَّاس بن عبد المطَّلب الهاشميُّ، عمُّ رسولِ الله، وهذا معروفٌ، وفي الصَّحابة مَن اسمه (العبَّاس) بالعمِّ ثمانيةٌ(٦)، والله أعلم.

(١) ما بين معقوفين مزدوجين جاء في (ب) بعد قوله لاحقًا: (حد الخمر، والله أعلم).

(٢) في (ب): (وحد).

(٣) يعني: النُّعمان -ويقال: النعيمان- بن عَمرو بن رِفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غَنْم بن النَّجَّار.

(٤) انظر «الصحاح» مادة (كسا).

(٥) انظر «تحفة الأشراف» (٢/٢٥٥).

(٦) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٩٤-٢٩٥).

قوله: (عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ): تقدَّمت ترجمتُه، وأنَّه رأس المنافقين[ح١٢٦٩]، فلا حاجةَ إلى إعادتها.

قوله: (يُقْدَرُ عَلَيْهِ): هو بفتح المثنَّاة تحت وضمِّ الدَّال المهملة(١)، وبضَمِّ الياء أيضًا وفتح الدَّال(٢)، قال ابنُ قُرْقُول: (وبالوجهين ضبطها الأَصيليُّ، أي: على قدره)[مطالع٥/٣١٣]، وكان العبَّاسُ طويلًا كأنَّه مِسْطَح(٣)، وكذا والدُه وابنُه عبدُ الله، ورأيتُ بعضَهم(٤) قال(٥): (بضَمِّ الدَّال المخفَّفة، وقد تُفتَح وتُشدَّد).

قوله: (أَنْ يُكَافِئَهُ): هو بهمزة مفتوحة قبل الهاء، وهذا ظاهرٌ.

## ١٤٣- بابُ فَضْلِ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ

٣٠٠٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلٌ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُفْتَحُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ»، فَبَاتَ النَّاسُ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَى، فَغَدَوْا كُلُّهُمْ يَرْجُوهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟» فَقِيلَ: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ فَقَالَ: أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللهِ، لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ(٦) النَّعَمِ».

قوله في نسبة يعقوب: (الْقَارِيُّ): هو بتشديد الياء، منسوب إلى القارَة؛ بتخفيف الرَّاء، وهو مَرْفوعٌ، وليس(٧) منسوبًا للقراءة.

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) كذا ضبطه المصنِّف، وهي رواية الأَصيليِّ كما في هامش «اليونينيَّة»، أمَّا ابنُ قُرْقُول؛ فضبطه في «المطالع» -تبعًا للقاضي في «المشارق» (٢/٤٠٦)- بفتح الياء وضمِّ الدال: (يَقدُر)، وبضَمِّ الياء وفتح القاف والدَّال أيضًا: (يُقَدَّر)؛ وكذا ضبطه الزركشيُّ كما سيأتي.

(٣) المسطح: عمود الخباء، انظر «الصحاح» مادة (سطح).

(٤) هو الزركشي في «التنقيح» (٢/٦٦٢).

(٥) (قال): سقط من (ب).

(٦) في هامش الأصل بخطِّ البرهان: (تنبيهٌ: قوله: «حُمْر»: هو جمع «أحمر»، وهو بسكون الميم، [وهنا قد عمله بالإسكان والضَّمِّ، [ولا أعلمه بالضمِّ]، وهو به تغيير للمعنى، ولعلَّ الضمَّة أن تكون على [الراء، لا على] الميم، وصارت كذلك لضيق [المكان]، فيكون صوابًا، وهذا الظَّاهر، والله أعلم).

(٧) في النُّسخ: (وليسا)، والمثبت هو الصَّواب.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، وأنَّه سَلَمة بن دِينار.

قوله: (يَوْمَ خَيْبَرَ): تقدَّم متى كانت (خيبر)، ومدرك القولين، وهو في آخِر السادسة، أو في أوَّل السابعة[ح٢٠٩].

قوله: (فَبَرَأَ): هو بفتح الرَّاء، وهمزة مفتوحة في آخره، وفيه لغةٌ أخرى؛ وهي: (بَرِئَ)؛ بكسر الرَّاء وبالهمزة المفتوحة[١].

قوله: (فَقَالَ: انْفُذْ): هو بهمزة وصل، وضمِّ الفاء، وبالذَّال المعجمة، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (عَلَى رِسْلِكَ): تقدَّم الكلام [على] رائه أنَّها بالكسر والفتح باختلاف المعنى غيرَ مرَّةٍ[ح٥٦٧].

قوله: (حُمْرُ النَّعَمِ): تقدَّم أنَّه بإسكان الميم، جمع (أحمر)، وقد تقدَّم أنَّ [بعض المبتدئين ضمَّها[ح٩٢٣]، و]في أصلنا مضبوطٌ بالقلم بالسُّكون والضَّمِّ، والضَّمُّ لا أعرفه، وهو يغيِّر المعنى[٢]، و(النَّعَم): قد تقدَّم الكلام [عليها]، كما تقدَّم الكلام على (حمر)، ومعناه: أن يتَّصدق بها، وقيل غير ذلك[ح٩٢٣، ٢٩٤٢].

## ١٤٤- بابُ الأُسَارَى فِي السَّلَاسِلِ

قوله: (بَابُ الأُسَارَى فِي السَّلَاسِلِ): قال ابنُ المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب على عادته: (إن كان المرادُ حقيقةَ وضعِ السَّلاسل في الأعناق؛ فالتَّرجمةُ مطابقةٌ، وإن كان المراد مجازًا عن الإكراه؛ فليست مطابقةً) انتهى[المتواري١٧٠]، وقد روى أبو داود حديثَ أبي هريرة المذكورَ هنا في (بَاب الأسير يُوثق)[د٢٦٧٧]، وذكر معه حديثَ ثُمَامةَ بنِ أُثَال[د٢٦٧٩]، وحديثَ الحارثِ ابن البرصاء[د٢٦٧٨]، وأنَّهما أُوثِقا، وجيء بهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه حديثٌ ثالثٌ؛ وهو: (وإذا أبو يزيدَ سهيلُ بنُ عَمرٍو في ناحية الحجرة مجموعة يداه إلى عنقه بحبلٍ) انتهى[د٢٦٨٠]، فأراد الحقيقةَ[٣]، والله أعلم[٤].

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (برأ).

(٢) ذكر نحوه في هامش (ق) بخطِّ المصنِّف وكذا في هامش (ي) وبعده: (ولعلَّ الضمَّة أن تكون على الراء، لا على الميم، وصارت كذلك لضيق المكان، فيكون صوابًا، وهذا الظَّاهر، والله أعلم).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٦/١٦٨) بعد أن ساق كلام ابن المنيِّر: (المرادُ بكون السلاسل في أعناقهم مقيَّد بحالة الدنيا، فلا مانعَ مِن حمله على حقيقته، والتقدير: يدخلون الجنَّة وكانوا قبلَ أن يُسلِموا في السلاسل).

(٤) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ لاحقًا بعد فقرتين، وهي مستدركةٌ في هامش (أ)، والمُثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة» و(ق).

٣٠١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وبُنْدار لقبٌ له، وتقدَّم ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تقدَّم (غُنْدُرٌ): أنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وتقدَّم ضبطُه، ومَن لقَّبه بذلك[ح٨٧].

قوله: (عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ): معنى (عجب) -كما قاله ابن الأثير-: (عَظُم ذلك عنده، وكبُرَ لديه، واعلمْ أنَّه إنَّما يتعجَّب الآدميُّ من الشيء إذا عظم مَوقِعُه عنده، وخفي عليه سببُه، فأخبرهم بما يعرفون؛ ليعلموا موقع هذه الأشياء عنده، وقيل: معنى «عجب ربُّك» أي: رضي وأثاب، فسمَّاه عجبًا مجازًا، وليس بعجب في الحقيقة، والأوَّلُ الوجهُ).

قوله: (فِي السَّلَاسِلِ): معناه: يدخلون الإسلامَ كارهين، ثمَّ إنَّهم يحسُن إسلامُهم، فالمراد بـ(الجنَّة) هنا: الإسلامُ، قلتُ ذلك تفقُّهًا، ثمَّ رأيتُه منقولًا، وقال ابنُ الأثير: (يُقادُون إلى الإسلام مُكرَهين، فيكون ذلك سببَ دخولهم الجنَّة، ليس أنَّ ثَمَّ سلسلةً ويدخل فيها كلُّ مَن حُمِل على عملٍ مِن أعمال الخير) انتهى، وقال النَّوويُّ في «رياضه»: (معناه: يُؤسَرون ويُقيَّدون، ثمَّ يُسلِمون، فيدخلون الجنَّة) انتهى[الرياض٣٣٦]، وقد تقدَّم ما بوَّب عليه أبو داود، فعلى ما فهمه البخاريُّ: يكون المرادُ به الحقيقةَ، والله أعلم.

## ١٤٥ - بابُ فَضْلِ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ

قوله: (بَابُ فَضْلِ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (إن قيل: مؤمنُ أهلِ الكتاب لا بُدَّ أن يكون مؤمنًا به ﷺ؛ للعهد المُتقدِّم والميثاق، فإذا بُعِث ﷺ؛ فإيمانه الأوَّل مُستمرٌّ، فكيف تعدَّد حتَّى يتعدَّد أجرُه؟ قيل: إيمانه الأوَّل بأنَّ الموصوفَ كذا رسولُ الله، وثانيًا أنَّ مُحَمَّدًا ﷺ هو الموصوفُ، وهما معلومان متباينان) انتهى[المتواري١٧٠]، وفي «شرح مسلم» للنَّوويِّ: (له أجران؛ أحدهما: لإيمانه بنبيِّه قبل النَّسخ، والثاني: لإيمانه بنبيِّنا ﷺ) انتهى[المنهاج٢/٣٦٥]، وقال شيخُنا: (قال المُهلَّبُ: فيه: أنَّ مَن أحسن في معنيين مِن أيِّ فعل كان من أفعال البِرِّ؛ فله أجرُه مرَّتين، والله يضاعف لمن يشاء، وإنَّما جاء النَّصُّ في هؤلاء؛ ليستدلَّ بذلك في سائر النَّاس وسائر الأعمال) انتهى[التوضيح١٨/١٧٨]، وقال شيخُنا أيضًا: («ومؤمن أهل الكتاب»؛ يعني: مَن بُعِث رسول الله ﷺ وهو على دين عيسى.

وأمَّا اليهودُ وغيرُهم ممَّن كان على غير الإسلام؛ فإنَّما وُضِع عنه ما كان عليه مِن كُفرٍ، ويُؤتى ثواب ما كان يفعله لله في حال كفره، قال عليه الصلاة والسلام [لحَكِيم]: «أسلمتَ على ما أسلفتَ مِن خير»[خ١٤٣٦، م١٢٣]، قاله الدَّاوديُّ، وتعقَّبه ابنُ التِّين فقال: هذا الذي ذكره إنَّما يصحُّ لو كان عيسى أُرسِل إلى سائر الأمم، لكن مَن كذَّب به كان كافرًا، فإن يكن أحدٌ لم يكذِّب به[1]، أو لم يعلم برسالته، وبقي على دِينه يهوديًّا أو غيره، فله أجران إذا أسلم، وهو معنى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡتَوۡنَ أَجۡرَهُم مَّرَّتَيۡنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [القصص: ٥٤]). انتهى[التوضيح١٧٨/١٨].

٣٠١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ ابْنُ حَيٍّ أَبُو حَسَنٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الأَمَةُ فَيُعَلِّمُهَا، وَيُحْسِنُ تَعْلِيمَهَا، وَيُؤَدِّبُهَا فَيُحْسِنُ أَدَبَهَا، ثُمَّ يُعْتِقُهَا فَيَتَزَوَّجُهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمُؤْمِنُ أَهْلِ الكِتَابِ الَّذِي كَانَ مُؤْمِنًا، ثُمَّ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَالعَبْدُ الَّذِي يُؤَدِّي حَقَّ اللهِ، وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ»، ثُمَّ قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَأَعْطَيْتُكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِي أَهْوَنَ مِنْهَا إِلَى المَدِينَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا صَالِحُ ابْنُ حَيٍّ أَبُو حَسَنٍ): (حَيٌّ): بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء، وهو صالح بن صالح بن حيٍّ، ويقال له: صالح ابن حيٍّ، وصالح ابن حيَّان، أخرج له الجماعةُ، وهو مشهورٌ، وله ترجمةٌ في «الميزان»[2].

فأمَّا صالح بن حيٍّ[3] القرشيُّ صاحبُ [ابن] بُريدة؛ فكوفيٌّ أيضًا، ضعيفٌ، لا شيءَ له في الكتب السِّتَّة.

قوله: (سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل، وأنَّه ثقة، وأنَّه بالشين المعجمة[ح٢٠٦]، وتقدَّم (أَبُو بُرْدَةَ): أنَّه الحارث، أو عامر[ح١١]، وتقدَّم (وَالِدُهُ): أنَّه أبو موسى الأشعريُّ عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار[ح١١]، مترجمين.

قوله: (وَمُؤْمِنُ أَهْلِ الكِتَابِ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه[4][قبل ح٣٠١١].

---

(١) في النسخ: (فإن لم يكن أحدٌ لم يكذِّب به)، وفي مصدره: (فإن لم يكن أحدٌ يكذِّب به)، والمثبت هو الصواب.

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢٩٥/٢) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٥٤/١٣).

(٣) كذا سمَّاه تبعًا للذهبيِّ في «الكاشف» (٢١/٢)، وإنَّما هو صالح بن حيَّان، انظر «التاريخ الكبير» (٢٧٥/٤)، «تهذيب الكمال» (٣٣/١٣)، «تذهيب التهذيب» (٣١٦/٤).

(٤) في (ب): (قريبًا).

قوله: (قَالَ الشَّعْبِيُّ: أَعْطَيْتُكَهَا[(١)] بِغَيْرِ شَيْءٍ): (الشَّعبيُّ): تقدَّم أعلاه أنَّه عامر بن شَراحيل، وقولُه هذا هو لصالح ابن حيٍّ أبي حسنٍ.

[١/٣٨٣ب] قوله: (يَرْحَلُ): هو بفتح أوَّله، وبإسكان الرَّاء، وبالحاء المهملة، وهذا ظاهرٌ جدًّا، والله أعلم/.

## ١٤٦- بابُ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيَّتُونَ، فَيُصَابُ الوِلْدَانُ وَالذَّرَارِيُّ

﴿بَيَتًا﴾ [الأعراف: ٤]: لَيْلًا.

قوله: (بَابُ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيَّتُونَ[(٢)]) إلى آخرها؛ وهو (﴿بَيَتًا﴾ [الأعراف: ٤]: لَيلًا)، انتهت. ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (العجب لزيادته في التَّرجمة: «نيامًا ليلًا»)، كذا وجدت في النُّسخة التي عندي بـ«التراجم» له، والظاهر صحَّة ذلك عنه وإن لم تكنِ النُّسخة صحيحة في نفسها، ويدلُّ لذلك ما بعده، والمعروفُ الموجودُ في نسخ البخاريِّ التي وقفت عليها (﴿بَيَتًا﴾: ليلًا)، قال ابن المُنَيِّر: (والعجب من زيادته في التَّرجمة: «نيامًا» وما هو في الحديث إلَّا ضمنًا؛ لأنَّ الغالب أنَّهم إذا أوقع بهم في اللَّيل لم يخلوا من نائمٍ، وما الحاجة إلى كونهم نيامًا أو أيقاظًا وهما سواء؟ إلَّا أنَّ قتلَهم نيامًا أدخلُ في الغِيلة، فنبَّه على جوازها في مثل هذا)[المتواري١٧١]، ثمَّ رأيتُ شيخَنا في «شرحه» قال: (صحَّف ابنُ المُنَيِّر[(٣)] «﴿بَيَتًا﴾» بالباء الموحَّدة بـ«نيامًا»)، ثمَّ ساق كلامه، ثمَّ قال: (وهو عجيبٌ وتصحيفٌ غريبٌ؛ فاحذره) انتهى[التوضيح١٨/١٨١].

واعلم أنِّي كتبت التعليقة التي هي أصل هذه من (الجهاد) إلى آخر الكتاب ولم أكن وقفت على «شرح شيخنا»؛ لأنِّي إنَّما كتبتُ في حياته إلى (الجهاد)، وقرأتُه عليه، ثمَّ إنِّي لمَّا قَدِمتُ حلب؛ علَّقت أصلَ هذه، ثمَّ إنِّي وقفتُ على النصف الأخير بعد وفاةِ شيخِنا بزمن طويل، فكتبته[(٤)] فصار عندي جميعُ «شرحه»، والله أعلم.

قوله: (وَالذَّرَارِيُّ): هو بتشديد الياء وتخفيفها؛ لغتان، وقد ذكرتُ لك قبل ذلك أنَّ المفردَ إذا كان بالتشديد؛ فأنت في جمعه بالخيار بين التشديد والتخفيف؛ كسُرِّيَّة وسراري، وأُثفيَّة وأثافي، وذُرِّيَّة وذراري[ح١٣٨٤]، والله أعلم.

---

(١) كذا في النُّسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وَأَعْطَيْتُكَهَا).

(٢) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٨٠): («يُبَيَّتون» أي: يضربهم الجيش ليلًا).

(٣) زيد في (ب): (في).

(٤) في (ب): (فانتبه).

قوله: (﴿بَيَٰتًا﴾: لَيْلًا): تقدَّم الكلام عليه أعلاه، وكيف صحَّفه ابنُ المُنَيِّر.

**٣٠١٢-٣٠١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِالأَبْوَاءِ -أَوْ بِوَدَّانَ- فَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيَّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا حِمَى إِلَّا للهِ وَلِرَسُولِهِ».**

**وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا الصَّعْبُ فِي الذَّرَارِيِّ.**

**كَانَ عَمْرٌو يُحَدِّثُنَا عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»، وَلَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ عَمْرٌو: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ».**

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا كثيرة[١] أنَّه ابنُ المدينيِّ، الحافظُ المشهورُ الجِهْبِذُ، وتقدَّم[٢] أيضًا أنَّ (سُفْيَان): هو ابنُ عُيَينة، وأنَّ (الزُّهْرِيَّ): هو مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وأنَّ (عُبَيْد اللهِ) هذا: هو عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود الهُذَليُّ، وتقدَّم أيضًا (الصَّعْب بْن جَثَّامَةَ)، وأنَّه بفتح الصاد وإسكان العين المهملتين، وبالموحَّدة، وأنَّ (جَثَّامة) بفتح الجيم، وتشديد الثاء المثلَّثة، وبعد الألف ميمٌ، ثمَّ تاء التأنيث، وأنَّ اسم جَثَّامة يزيدُ بن قيس، وأنَّه أَخرَج للصَّعب الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»، رضي الله عنه[٣][ح١٨٢٥].

قوله: (بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ): تقدَّم الكلام عليهما، وعلى ما وقع في ذلك حيث كان ذلك؛ فانظره في (الحجِّ)[ح١٨٢٥].

قوله: (فَسُئِلَ[٤]): هو مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (عَنْ أَهْلِ الدَّارِ): (الدَّار) هنا: المحلَّة المجتمعة من القوم، يقال: هذه دار القوم، فإذا أردت محلَّتهم؛ قلت: دارة[٥]، قاله ابن قُرْقُول[٦].

---

(١) في (ب): (مرارًا الكلام عليه).

(٢) في (ب): (وقد تَقدَّم).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٣٤٨)، «أُسد الغابة» (٢/٤١٧)، «تهذيب الكمال» (١٣/١٦٦)، «الإصابة» (٢/١٨٤).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (وسُئِل).

(٥) في «مشارق الأنوار» (١/٥٢٤): (فإذا أردت أهلَه؛ قلت: دارة).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٥٣).

قوله: (وَذَرَارِيِّهِمْ): تقدَّم أعلاه[١] وقبلَه أنَّ فيها لُغتين.

قوله: (وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) إلى آخره، أي: بالسَّند المُتقدِّم قبلَه، هذا على ما ظهر لي، ولم أرَ هذه الطريق الثانية في «أطراف المِزِّيِّ» في نسختي وهي مُقابَلة، وأمَّا طريق عمرو بن دِينار عن ابن شهاب عن عُبَيد الله؛ فأخرجه مسلمٌ والنَّسائيُّ [م(١٧٤٥)(٢٨)، كن٨٥٦٩]، والله أعلم.

قوله: (كَانَ عَمْرٌو يُحَدِّثُنَا عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) إلى آخره: قال شيخُنا: (وبيَّن الإسماعيليُّ هذا بقوله: قال سفيان: وكان عمرٌو حدَّثناه أوَّلًا عن الزُّهريِّ قبل أن نلقاه فقال: «هم من آبائهم»، فلمَّا حدَّثنا الزُّهريُّ؛ فلم يقل: «من آبائهم»، قال[٢]: «هم[٣] منهم»، ورواه الطَّبرانيُّ من حديث حمَّاد بن زيد، عن عمرو، عن ابن عبَّاس بلفظ: «هم من آبائهم»، لم يذكرِ الزُّهريَّ ولا عبيدَ الله ولا الصعبَ، رواه عن عليِّ ابن عبد العزيز: حدَّثنا حجَّاج بن مِنهال وعارمٌ عنه[طب٨/٨٧]). انتهى كلام شيخنا[التوضيح١٨/١٨١]، و(عمرو) المشار إليه: هو ابن دِينار.

## ١٤٧ - بابُ قَتْلِ الصِّبْيَانِ فِي الحَرْبِ

قوله: (بَابُ قَتْلِ الصُّبْيَانِ): هو بكسر الصَّاد[٤] وضمِّها؛ لُغتان.

٣٠١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حدَّثنا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً وُجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، أبو عبد الله اليَرْبُوعيُّ الحافظ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٧٠٢]، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ.

قوله: (أَنَّ امْرَأَةً وُجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللهِ[٥] ﷺ مَقْتُولَةً): هذه (المرأة) لا أعرفُها، وكذا (الغزوة)، لكن يحتمل أن تكون غزوةَ الطَّائف؛ وذلك لأنَّ في «مراسيل أبي داود»: («أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رأى امرأةً مقتولة بالطَّائف، فقال: «أَلَمْ أنْهَ عن قَتْل النِّساء؟ مَنْ صاحبُ هذه المرأة المقتولة؟»، فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله أردفتها، فأرادت أن تَصْرَعني فتَقْتُلَني، فأمر بها رسولُ الله ﷺ أن

(١) في (ب): (بظاهرها).

(٢) (قال): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (فإنَّهم).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيِّ).

تُوارى)، رواه أبو داود في «مراسيله» من رواية عكرمة(١)... فذكره[مراسيل٣٣٣]، وقد قال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (لعلَّ هذه الغزوة هي فتح مكَّة؛ لما روى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّه عليه الصلاة والسلام لمَّا دخل مكَّة؛ أُتِيَ بامرأةٍ مقتولةٍ فقال: «ما كانت هذه تُقاتِل»، ونهى عن قتل النِّساء والولدان[طس٦٧٧]) انتهى مُلخَّصًا[الإفهام٢٩١]، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (إنَّ ابنَ المنذر روى عنِ ابنِ عبَّاس: أنَّه عليه الصلاة والسلام مرَّ بامرأة مقتولة يوم الخندق فقال: «مَن قتل هذه؟» فقال رجلٌ: أنا، قال: «ولِمَ؟» قال: نازعَتْني قائمَ سيفي، قال: فسكت)[التوضيح١٨/١٨٩]، وهذه ليست المراد؛ لأنَّه لم يَنْهَ عقيب قول قاتلها: (أنا)، والله أعلم، ولأنَّ المرأة إذا قاتلت؛ قُتِلَت.

## ١٤٨- بابُ قَتْلِ النِّسَاءِ فِي الحَرْبِ

٣٠١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَكُمْ عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وُجِدَتِ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَنَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو ابنُ راهُوْيَه الإمام، أحدُ الأعلام[ح١٢٨]، و(أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة[ح٩٢]، تقدَّما مترجمَين، و(عُبَيْدُ اللهِ) هذا: هو ابنُ عُمرَ بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطَّاب، تقدَّم مرارًا، و(المَرْأَة): تقدَّمت أعلاه[ح٣٠١٤]، والله أعلم.

## ١٤٩- بابٌ لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللهِ

٣٠١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي بَعْثٍ فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا، فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ أَرَدْنَا الخُرُوجَ: «إِنِّي أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحَرِّقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا، فَاقْتُلُوهُمَا».

قوله: (إِنْ وَجَدْتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا): تقدَّم قريبًا أنَّهما هبَّارُ بنُ الأسود ونافعُ بنُ عبد قيس، وتقدَّم أنَّ هبَّارًا أسلم، وأنَّ الظَّاهرَ هلاكُ نافعٍ على كفره[ح٢٩٥٤]، والله أعلم، وقال ابن شيخِنا البُلْقينيِّ بعد أن ذكر الاثنين اللَّذين ذكرتُهما: ([وفي «الروض الأُنُف» للسُّهَيليِّ: أنَّهما هَبَّارُ بن الأسود، ونافعُ بنُ عبد قيس، ذكره ابنُ هشامٍ[السيرة٢/٢٦٨]]، وفي غير «السيرة»: أنَّه خالد بن عبد قيس، هكذا ذكره البزَّار

(١) في (ب): (داود من رواية عكرمة في «مراسيله»).

فيما بلغني[(١)])، قال: (وفي موضعٍ آخَرَ في «فتح مكَّة»: وأمَّا[(٢)] الحُوَيرث بن نُقَيد الذي أمر بقتله مع ابن خَطَل؛ فهو الذي نَخَسَ بزينبَ بنتِ رسول الله ﷺ حين أدركها هو وهبَّار بن الأسود، فسقطت عن دابَّتها، فألقت جنينًا[الروض٤/١٠٤]) انتهى[الإفهام٢٩٢].

٣٠١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ عَلِيًّا حَرَّقَ قَوْمًا، فَبَلَغَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا، لَمْ أُحَرِّقْهُمْ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ»، وَلَقَتَلْتُهُمْ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ المدينيِّ، الحافظُ النَّاقد، أحدُ الأعلام في الحديث، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيينة، و(أَيُّوب): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيانيِّ.

قوله: (أَنَّ عَلِيًّا حَرَّقَ قَوْمًا): هؤلاء زنادقة، وسأذكرهم فيما يأتي، و(حرَّق): بتشديد الراء، وها أنا أذكرهم: هم السَّبائيَّة أتباعُ عبدِ الله بن سبأ، وكانوا[(٣)] يزعمون أنَّ عَلِيًّا ربُّهم[(٤)]، تعالى اللهُ عن مقالتهم، وفي «ابن أبي شيبة»: (أنَّهم كانوا يعبدون الأصنام)[ش٢٩٦١١]/. [١/٣٨٤أ]

١٥٠- بابٌ ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]

فِيهِ حَدِيثُ ثُمَامَةَ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ يَعْنِي: يَغْلِبَ فِي الأَرْضِ ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ الآيَةَ [الأنفال: ٦٧].

قوله: (فِيهِ حَدِيثُ ثُمَامَةَ): تقدَّم أنَّه بضَمِّ الثَّاء المثلَّثة وتخفيف الميم، وهو ابن أُثال، وقد قدَّمتُه ببعض ترجمةٍ رضي الله عنه[ح٤٦٢].

---

(١) في النسخ: (يبلغه)، وفي نسخة في هامش «الإفهام»: (بلغه)، والمثبت من «الإفهام» و«الروض الأُنف» (٣/٦٨)، وقال الحافظ في «الفتح» (٦/١٧٤): (حكى السُّهيليُّ عن «مسند البزَّار» أنَّه خالدُ بن عبد قيس، فلعلَّه تصحَّف عليه، وإنَّما هو نافعٌ، كذلك هو في النسخ المعتمدة من «مسند البزَّار»، وكذلك أورده ابنُ بَشْكُوال من «مسند البزار»)، لكن البزَّارَ سمَّى في «مسنده» (٨٠٦٧) والدَ نافعٍ: (عبد عمرو) لا(عبد قيس)، وكذا ابنُ بَشْكُوال في «الغوامض والمبهمات» (١/١٣٨-١٣٩)، فلعلَّ في «الروض الأنف» سقطًا بين قوله: (خالد بن عبد قيس) وقوله: (هكذا ذكره البزار)، والله أعلم.

(٢) في النُّسخ: (وأبا)، والمثبت من مصدره.

(٣) في (أ): (وذا)، وفي (ب): (وكان)، والمثبت هو الصواب.

(٤) انظر «التبصير في الدين» (ص١٢٣)، «التوضيح» (٣١/٥١٣).

١٥١- بابٌ هَلْ لِلأَسِيرِ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَخْدَعَ الَّذِينَ أَسَرُوهُ حَتَّى يَنْجُوَ مِنَ الكَفَرَةِ؟

فِيهِ المِسْوَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (فِيهِ حَدِيثُ[1] المِسْوَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (المِسْوَر): تقدَّم مرارًا أنَّه بكسر الميم وإسكان السين، وهو ابنُ مَخْرَمة، وأنَّه صحابيٌّ صغيرٌ؛ أعني: المِسْوَر، وأبوه صحابيٌّ[ح١٩٨، ٩٢٦]، والمرادُ بـ(حديث المِسْوَر): صلح الحديبية[ح٢٧٣١]، وفيه قصَّة أبي بصير، وقد تقدَّم الكلام عليه وعلى اسمه[ح٢٧٣١].

١٥٢- بابٌ إِذَا حَرَّقَ المُشْرِكُ المُسْلِمَ، هَلْ يُحَرَّقُ؟

قوله: (بَابٌ: إِذَا حَرَّقَ المُشْرِكُ المُسْلِمَ؛ هَلْ يُحَرَّقُ؟): (المشركُ): مَرْفوعٌ فاعلٌ، و(المسلمَ): مَنْصوبٌ مفعول، وهذا ظاهرٌ[2]، ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (كأنَّه جمع بين حديث: «لا تعذِّبوا بعذاب الله» وبين هذا، فحمل الأوَّل على غير سببٍ، وحمل الثاني على مقابلة السَّيِّئة بمثلها من الجهة العامَّة وإن لم تكن من نوعها الخاصِّ، وإلَّا؛ فما في الحديث أنَّ الرَّهط فعلوا بالرِّعاء ذلك)، كذا قال، ثمَّ قال: (وهذا أحسنُ مِن تقدير ابن بطَّال عليه؛ لأنَّه استدلالٌ أولويٌّ؛ لأنَّهم إذا سُمِلوا ولم يفعلوا، فأولى بهم إذا فعلوا[3]) انتهى[المتواري١٧٢]، وسيأتي أنَّهم فعلُوا ذلك بالرِّعاء بُعيد هذا قريبًا، فانظره[ح٣٠١٨].

٣٠١٨- حَدَّثَنَا مُعَلًّى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَةً قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاجْتَوَوُا المَدِينَةَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَبْغِنَا رِسْلًا، فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِالذَّوْدِ»، فَانْطَلَقُوا، فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا، وَقَتَلُوا الرَّاعِيَ، وَاسْتَاقُوا الذَّوْدَ، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، فَأَتَى الصَّرِيخُ النَّبِيَّ ﷺ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أُتِيَ بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، ثُمَّ أَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَطَرَحَهُمْ بِالحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَمَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: قَتَلُوا، وَسَرَقُوا، وَحَارَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ، وَسَعَوْا فِي الأَرْضِ فَسَادًا.

---

(١) (حديث): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) زيد في (ب): (جدًّا).

(٣) انظر «شرح ابن بطَّال» (١٧٩/٥).

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هو تصغير (وَهْب)، وهو ابنُ خالدٍ، و(أَيُّوب): هو ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف موحَّدة، ثمَّ تاء التأنيث، واسمُه عبدُ الله بن زيدٍ الجَرْميُّ.

قوله: (أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ؛ ثَمَانِيَةً): تقدَّم أنَّ في بعض طرقه: (من عُكْل وعُرَينة)[ح٤١٩٢]، وفي بعض الطرق: (من عُكْل) كما تقدَّم، وفي بعضها: (من عُرَينة)[ح١٥٠١]، وفي بعضها: (من عُكْل أو عُرَينة)[ح٢٣٣]، وفي بعضها: (أنَّ نفرًا)[ح٥٦٨٥]، ولم يذكر من أيِّ قبيلة، وكلُّه في «الصَّحيح» من حديث أنسٍ ﷺ، وتقدَّم أنَّ ذلك كان في شوَّال سنة ستٍّ عند ابن سعد(١)[ح٢٣٣].

تنبيهٌ: وقع هنا عددهم ثمانية، وكذا في «مسلم»[م(١٦٧١) (١٠)]، وعزا النَّوويُّ عددهم ثمانية إلى «مسند أبي يعلى المَوْصِليِّ»(٢)، وقد أعلمتُك أنَّه في «البخاريِّ» و«مسلم»، وكذا تقدَّم الكلام [على] (فَاجْتَوَوْا)، وأنَّ معناه: استوخموا واستوبؤوا[ح٢٣٣]، وكذا على (ابْغِنَا) أي: بالوصل، وأنَّه قد يجوز بالقطع، فمعنى الوصل: اطلب لنا، ومعنى القطع: أعنَّا على الطلب، وهو هنا في أصلنا بالقطع(٣)، وقد تقدَّم في (باب الاستنجاء بالحجر) أنَّه بوصل الألف: اطلب لي، وبقطعها: أعنِّي على الطلب(٤)[ح١٥٥]، وسأذكر كلامَ ابنِ قُرْقُول، ومقتضى كلامه: أنَّه في هذا الحديث بالوصل.

قوله: (رِسْلًا): هو بكسر الراء وإسكان السين المهملة، والرِّسْل: اللَّبن، قال ابن قُرْقُول: («فيبيتون في رِسلها»؛ بكسر الراء لا غير، وهو اللَّبن، وكذلك «ابغنا رِسلًا» أي: هَيِّئه(٥) لنا واطلبه، وقال ابنُ دريد: الرَّسَل -بفتح الرَّاء والسِّين-: المال من الإبل والغنم، وقال غيرُه: الإبل تُرسَلُ إلى الماءِ(٦))[المطالع٣/١٨٦](٧).

قوله: (بِالذَّوْدِ): هو مِن الثَّلاث إلى التِّسع في الإبل، وإنَّ ذلك يختصُّ بالإناث، قاله أبو عُبَيد، وقال الأصمعيُّ: (ما بين الثلاث إلى العشر)، وقال غير واحد: ومقتضى لفظ الأحاديث انطلاقه على

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٨٩).

(٢) «مسند أبي يعلى» (٢٨١٦)، ولم أقف على كلام النوويِّ، نقله عنه الزركشيُّ في «التنقيح» (٢/٦٦٣) وابنُ الملقِّن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/١٣٤)، ولم يعزه له ابن العراقي في «المستفاد» (٢/١١٦٣).

(٣) في (ق) بالقطع والوصل معًا، ولعلَّ الوصل طارئٌ.

(٤) زيد في (ب): (ومعنى القطع: أعنا على الطلب، وهو هنا في أصلنا: بالقطع)، وهو تكرارٌ.

(٥) في النسخ: (هبه)، والمثبت من مصدره.

(٦) انظر «تهذيب اللغة» (١٢/٢٧٢).

(٧) انظر «مشارق الأنوار» (١/٥٩٢).

الواحد، وليس فيه دليل على ما قالوه، وإنَّما هو لفظ للجميع، كما قالوا: ثلاثة رهطٍ ونفر ونسوة، ولم يقولوه لواحد منها[مطالع ٨١/٣]، وقد تقدَّم بزيادة[ح١٤٠٥].

قوله: (**فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا**): تقدَّم الكلام عليه[ح٢٣٣]، وأنَّه محمول عند جمهور الشافعيَّة ومَن قال بقولهم على التَّداوي، وأنَّه يجوز عندهم التَّداوي بالأشياء النَّجِسة إلَّا الخمر بشرطين تقدَّما، وكان بهذا الرَّهط داءُ الاستسقاء، وأبوالُ الإبل التي ترعى الشِّيح والقَيْصوم(١) لها دخل عظيم في هذا الدَّاء، وقال غيرُهم: إنَّ هذا يدلُّ على طهارة بول ما يُؤكَل لحمُه، والله أعلم.

قوله: (**وَقَتَلُوا الرَّاعِيَ**): هذا (الرَّاعي) اسمُه يسارٌ؛ بمثنَّاة تحت وسين مهملة، وهو مولى رسولِ الله ﷺ، ورضي عنه(٢).

قوله: (**فَأَتَى الصَّرِيخُ النَّبِيَّ ﷺ**): (الصَّرِيخُ): مَرْفوعٌ فاعلٌ، و(النَّبيَّ): مَنْصوبٌ مفعول، وهذا ظاهرٌ جدًّا، و(الصَّرِيخ): بالصاد المهملة المفتوحة، وكسر الراء، وفي آخره خاء معجمة، وهو المُستَغِيثُ.

قوله: (**فَبَعَثَ الطَّلَبَ**): قال ابنُ عُقْبة: وأميرُ الخيل يومئذٍ سعيدُ بن زيد(٣)؛ فقيل: أحد العشرة، وقيل: الأشهليُّ(٤)، وقال ابنُ سعدٍ: (فبعث في أثرهم عشرين فارسًا، واستعمل عليهم كُرز بن جابر الفهريَّ)[الكبرى ٨٩/٢]، وقد تقدَّم ذلك مُطَوَّلًا[ح٢٣٣].

**تنبيهٌ**: كون جَرير هو الأمير وَهَمٌ، وسيأتي التَّنبيهُ عليه في مكانه[ح٤١٩٢].

قوله: (**فَكَحَلَهُمْ**): **تنبيهٌ**: إنَّما سَمَل(٥) النَّبيُّ ﷺ أعينَ المحاربين؛ لأنَّهم سَمَلوا أعيُنَ الرِّعاء، كذا في «صحيح مسلم» من حديث أنسٍ[م(١٦٧١) (١٤)]، وقد عزا ذلك ابنُ سيِّد النَّاس في «سيرته»[عيون الأثر ١٣٣/٢](٦) إلى التِّرمذيِّ[ت٧٣] والنَّسائيِّ[س١٠٠/٧]، ولا حاجةَ لعزوه إليهما، فهو في «مسلم»، والله أعلم.

قوله: (**بِالحَرَّةِ**): تقدَّم الكلام عليها غير مرَّةٍ، وأنَّها أرضٌ تركبها حجارة سود[ح٢٣٣].

---

(١) نوعين من نبات البادية طيبا الرائحة، مرَّا الطعم، انظر «تاج العروس» (٥١١/٦) (٢٨٣/٣٣).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (٣١٤/١).

(٣) انظر «عيون الأثر» (١٣١/٢).

(٤) انظر «مغازي الواقديِّ» (٥٧٠/٢).

(٥) في (ت): (كَحَلَ)، والسملُ والسمرُ: هو كَحْلُ العين بمسامير محمَّاة لتفقأ.

(٦) زيد في النُّسختين: (ذلك)، وهو تكرارٌ.

قوله: (قَالَ أَبُو قِلَابَةَ): تقدَّم أعلاه[(١)] ضبطه، وأنَّه عبدُ الله بن زيدٍ الجَرْميُّ.

قوله: (وَسَرَقُوا): ليست هذه سرقةً، وإنَّما هي حِرابةٌ.

## ١٥٣- بابٌ

قوله: (بَابٌ): كذا هو بغير ترجمة، وساق فيه حديث أبي هريرة: «قرصت نملةٌ» الحديث، واعلم أنَّ النَّملة لمَّا كانت صاحبةَ سُمٍّ وقرصت، والسُّمُّ محرقٌ، فأحرقته بسمِّها؛ جاز له إحراقُها بالنَّار، ولم يعاتَبْ على إحراق واحدة، والله أعلم.

٣٠١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ تُسَبِّحُ؟!».

قوله: (قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ): هذا النَّبيُّ قال الزَّكيُّ عبد العظيم المنذريُّ: ([جاء] من غير وجه أنَّه عُزَيرٌ). انتهى[الترغيب والترهيب٣/٥٩٠]، واعلم أنَّ المبهمين في الأحاديث لا يُعرفون إلَّا مِن حديثٍ آخرَ يأتي فيه المُبهَم مُسمًّى، وفي «أبي داود» مرفوعًا: «لا أدري أعزير نبيٌّ أم لا؟»[د٤٦٧٤]، وصحَّحه الحاكم في «مستدركه» من حديث أبي هريرة[(٢)]، ولعلَّ الله/ عَزَّ وَجَلَّ أطلعه على أنَّه نبيٌّ بعد ذلك، والله أعلم، واعلم أنَّ [١/٣٨٤ب]
الحافظ[(٣)] محبَّ الدِّين الطَّبريَّ رحمه الله قال: (إنَّ هذا النَّبيَّ هو موسى عليه السلام)؛ نقله عن الحكيم التِّرمذيِّ مُحَمَّد بن عليٍّ الحافظ، وكذا نقله عن الحكيم التِّرمذيِّ بعضُ حُفَّاظ مصر من المتأخِّرين في «نوادره»[٢/٤٩٤]، قال: (وكذا رواه جعفر الفِرْيابيُّ في أواخر كتابه[(٤)] «القدر» من حديث أبي ذرٍّ موقوفًا[(٥)]، ثمَّ نقل عن المنذريِّ في «التَّرغيب والتَّرهيب»: أنَّه عُزَير[الترغيب والترهيب٣/٥٩٠]). انتهى[هُدى٣٠٨].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، وأنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعدٍ، وأنَّ (يُونُسَ): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ[(٦)]، وأنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن

(١) في (ب): (قريبًا).
(٢) حديث «المستدرك» (١/٣٦): (وما أدري ذا القرنين أنبيًّا كان أم لا)؛ فليُتنبَّه.
(٣) زيد في (ب): (ولي الدين).
(٤) في (ب): (كتاب).
(٥) في (ب): (مرفوعًا)، «القدر» (٤٣٨).
(٦) في النُّسخ: (اللَّيثيُّ)، وهو سبق قلم.

مسلم(١)، وأنَّ (سَعِيد بْنِ الْمُسَيِّبِ): بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غير والده لا يجوز فيه إلَّا الفتح، وأنَّ (أَبَا سَلَمَةَ): هو ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّ اسمَه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة، على قولِ الأكثر، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ): تقدَّم الكلام قريبًا عليه مَن هو.

قوله: (فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ، فَأُحْرِقَ): وفي رواية: (فأُحرِقتْ)(٢)، سيأتي الكلام على إحراق هذا النَّبيِّ قريةَ النَّمل في (باب خَمسٌ من الدَّوابِّ يُقتَلن في الحرم) قُبَيل (الأنبياء) إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٣٣١٩]، و(قرية النَّمل): سكنُها.

قوله: (أَنْ قَرَصَتْكَ): هو بفتح همزة (أَنْ) وإسكان النُّون، وهذا ظاهرٌ.

## ١٥٤- بابُ حَرْقِ الدُّورِ وَالنَّخِيلِ

قوله: (بَابُ حَرْقِ الدُّورِ وَالنَّخِيلِ): ينبغي أن يقول البخاريُّ: باب إحراق الدُّور والنَّخيل؛ لأنَّ الفعل (أحرقه)، لا (حرقه)(٣)، والله أعلم، ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (التَّرجمة أعمُّ، إذ المُحرَّق بيت الصَّنم، فلم تُحرَّق بيوتُ السُّكنى) انتهى[المتواري١٧٢].

٣٠٢٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ لِي جَرِيرٌ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الخَلَصَةِ؟» وَكَانَ بَيْتًا فِي خَثْعَمَ يُسَمَّى كَعْبَةَ اليَمَانِيَةِ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ فِي خَمْسِينَ وَمِئَةِ فَارِسٍ مِنْ أَحْمَسَ وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ، وَكُنْتُ لَا أَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ أَصَابِعِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا»، فَانْطَلَقَ إِلَيْهَا، فَكَسَرَهَا وَحَرَّقَهَا، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُخْبِرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا كَأَنَّهَا جَمَلٌ أَجْوَفُ أَوْ أَجْرَبُ، قَالَ: فَبَارَكَ فِي خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه يحيى بنُ سعيدٍ القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، وتقدَّم أنَّ (إِسْمَاعِيل): هو ابنُ أبي خالد، وأنَّ (قَيس بْن أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزَّاي، وأنَّ (جَرِيرًا): هو ابنُ عبد الله البجليُّ الصَّحابيُّ المشهور، وأنَّه بفتح الجيم وكسر الرَّاء، له في الكتب السِّتَّة و«مسند أحمد»(٤)[قبل ح١٨٧].

(١) في (ب): (هو مُحَمَّد بن مسلم الزهري).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه.

(٣) انظر «التنقيح» (٢/٦٦٥)، «فتح الباري» (٦/١٧٩).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص١٢٠)، «تهذيب الكمال» (٤/٥٣٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٨٢)، «الإصابة» (١/٢٣٢).

قوله: (مِنْ ذِي الخَلَصَةِ): قال ابن قُرْقُول: (بفتح الخاء -يعني: المعجمة- واللَّام، ويقال: بضمِّهما[(١)]، وكذا ضبطناه عن ابن سراج، وبالفتح قيَّدناه عن أبي بحر، لكن بسكون اللَّام، وكذا قال ابن دريد[(٢)]، وهو بيت صنم ببلاد دَوْس، وهو اسم صنم، لا اسم بيته، وكذا جاء تفسيره في الحديث[(٣)]) انتهى[مطالع٢/٤٩٦]، و(الخَلَصة): بفتح الخاء المعجمة واللَّام، وبالصاد المهملة، وقال السُّهَيليُّ: (بضَمِّ الخاء واللَّام في قول ابن إسحاق، وبفتحهما في قول ابن هشام[(٤)]) انتهى[الروض١/١٠٩]، وقال القرطبيُّ في «تذكرته» بعد أن ذكر اللُّغتين من كلام ابن دحية قال: (وقيَّده الإمام أبو الوليد الكنانيُّ بفتح الخاء وسكون اللَّام، وكذا قاله ابنُ دريد[(٥)]) انتهى[التذكرة٦٦٩]، وفي «النهاية»: (هو بيتُ صنمٍ لدَوْس وخَثْعَم وبَجِيلة وغيرِهم، وقيل: «ذو الخَلَصة»: الكعبة اليمانيَّة التي كانت باليمن، فأنفذ إليها رسولُ الله ﷺ جريرَ ابن عبد الله، فخرَّبها، وقيل: «ذو الخَلَصة»: اسمُ الصَّنم نفسِه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «ذو» لا يضاف إلَّا إلى أسماء الأجناس)، وكذا ضعَّف هذا القولَ الزمخشريُّ؛ لأنَّ (ذو) لا يُضاف إلَّا إلى أسماء الأجناس[(٦)].

قوله: (وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا): هو من باب التَّقديم والتَّأخير؛ لأنَّه لا يكون هاديًا لغيره إلَّا بعد أن يهتديَ[(٧)] هو[(٨)].

قوله: (فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ): رسوله: هو أرطاة، وقيل: حُصَين بن رَبِيعة الطَّائيُّ، وهو الصَّوابُ المحفوظُ، كذا في «مبهمات» ابن شيخنا الإمام أبي زرعة بن العراقيِّ، وعزاه لابن طاهر[(٩)]. انتهى[(١٠)]،

---

(١) في النسختين تبعًا لمصدره: (بضمها)، والمثبت من هامش (أ)، وهو الموافق لما في «المشارق» (١/٥٠٠).

(٢) ضُبِط في «جمهرة اللغة» (١/٦٠٤): (ذو الخَلَصة)؛ بفتح الخاء واللام.

(٣) في «صحيح مسلم» (٢٩٠٦): (وَكَانَتْ صَنَمًا تَعْبُدُهَا دَوْسٌ في الجَاهِلِيَّةِ بِتَبَالَةَ).

(٤) في المطبوع من «سيرة ابن هشام» (١/١٢١): (قال ابن إسحاق: وكان ذُو الخَلَصَةِ لِدَوْس وَخَثْعَم وَبَجِيلَةَ ومَن كان ببلادهم من العرب بِتَبَالَةَ، قال ابن هشام: ويقال: ذُو الخُلُصَةِ).

(٥) تقدَّم أنَّه ضُبِط في «جمهرة اللغة» (١/٦٠٤) بفتح الخاء واللام.

(٦) ضعَّف الزمخشريُّ في «الفائق» (١/٣٨٩) قولَ مَن زعم أنَّه بيتٌ كان فيه صنم يسمَّى الخلصة، وقال: (لأنَّ «ذو» لا يضاف إلَّا إلى الأسماء الأجناس)؛ فليُتنبَّه.

(٧) في (ب): (يهدى).

(٨) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/١٩٤).

(٩) انظر «إيضاح الإشكال» (ص١١٧).

(١٠) انظر «المستفاد» (٢/١٣١٦).

وقد ذكره ابن عبد البَرِّ في (الكنى) في (أبي أرطاة)[الاستيعاب٧٧٦]، وفي (الأسماء) في (حُصَين)[الاستيعاب١٦٣]، وقال الذَّهبيُّ في «تجريده»: (أرطاة الطَّائيُّ، وقيل: أبو أرطاة، الذي بَشَّر بهدم ذي الخَلَصة، له ذِكْرٌ)[التجريد١/١١](١)، وقال في (الكنى): (أبو أرطاة الأحمسيُّ، رسولُ جريرٍ إلى رسول الله ﷺ بتحريق ذي الخَلَصة)[التجريد٢/١٤٧]، وقال في (الأسماء): (حُصَين -وقيل: [حِصْن]- ابن ربيعة بن عامر بن الأزور، أبو أرطاة البَجَليُّ، له صحبةٌ) انتهى[التجريد١/١٣٢]، واعلم أنَّ رسولَ جريرٍ هذا جاء التَّصريحُ به في هذا «الصَّحيح» في (غزوة ذي الخَلَصة) بكنيته، وهو أبو أرطاة، ولم يسمِّه[ح٤٣٥٧]، ووقع في «مسلم» في (مناقب جرير): (أنَّه أرسل أبا أرطاة)[م(٢٤٧٦) (١٣٧)]، وفي طريق ثانية: (أبو أرطاة حُصَين بن ربيعة) انتهى[م(٢٤٧٦) (١٣٧)]، وقد وقع في بعض النُّسخ من «مسلم»: (حسين بن ربيعة)؛ بالسِّين، والصَّواب بالصَّاد، وكذا وقع عند ابن ماهان(٢)، والله أعلم.

قوله: (**كَأَنَّهَا جَمَلٌ أَجْوَفُ، أَوْ أَجْرَبُ**): كذا في أصلنا: الأوَّل بالواو والفاء(٣)، والثاني بالرَّاء والموحَّدة، قال ابنُ قُرْقُول: (وفي «المغازي»: «كأنَّها جملٌ أجربُ»[ح٤٣٥٦]؛ يعني: ذا جرب مطليٍّ(٤) بقَطِران، شبه به سواد الإحراق في ذي الخَلَصة؛ وهو بيتٌ كان يُعبَد، ورواية مُسدَّد: «أجوفُ أو أجربُ»، على الشَّكِّ، وشرحُه بـ«أبيضِ البطنِ» تصحيفٌ وإفسادٌ للمعنى، ولا وجهَ له(٥)). انتهى(٦)، ففي هذا أنَّ (أجرب) هو الصَّواب مِن أحد الشَّكَّين، والله أعلم.

---

(١) ذكره الحافظُ في «الإصابة» (١/١١٨) في القسم الرابع وقال: (ذكره ابنُ منده وأخرج من طريق قيس بن الربيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيسٍ، عن جريرٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ بعثه إلى ذي الخلصة فهدمها، فبعث إلى النَّبيِّ ﷺ بشيرًا يقال له: أرطاة أُراه... فذكر الحديث، ووهم قيسٌ في تسميته، وإنَّما هو أبو أرطاة حُصَين ابن ربيعة كما وقع عند مسلمٍ في «صحيحه»، وكذلك اتَّفق الحفَّاظ على تسميته من أصحاب إسماعيل بن أبي خالد، والله أعلم).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٩٥).

(٣) (والفاء): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (يطلى).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٧/٦٧٣): (فإن أراد إنكار تفسير «أجوف» بـ«أبيض»؛ فمقبولٌ؛ لأنَّه يضادُّ معنى الأسود، وقد ثبت أنَّه حرَّقها، والذي يحرق يصير أثره أسودَ لا محالة فيه، فكيف يوصَف بكونه أبيض؟! وإن أراد إنكارَ لفظ «أجوف»؛ فلا إفساد فيه، فإنَّ المرادَ أنَّه صار خاليًا لا شيءَ فيه).

(٦) «مطالع الأنوار» (٢/١١٢-١١٣)، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٣٢٠).

٣٠٢١- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف وكسر الثَّاء المثلَّثة، و(**سُفْيَانُ**) بعده: الظاهر أنَّه الثَّوريُّ؛ وذلك أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» ذكر في ترجمة مُحَمَّد بن كثير: أنَّه روى عن سفيانَ الثَّوريِّ، ولم يذكرِ ابنَ عُيينة، وفي «التذهيب» للذَّهبيِّ قال: (روى عن سفيان)[1] وأطلق؛ فحملتُ المُطلَقَ على المُقيَّدِ، والله أعلم.

## ١٥٥- بابُ قَتْلِ النَّائِمِ المُشْرِكِ

قوله: (**بَابُ قَتْلِ النَّائِمِ المُشْرِكِ**): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (يعني: بـ«النَّائم»: المضطجعَ، لا خلافَ اليقظانِ، وإلَّا؛ فلا مطابقةَ بين التَّرجمة والحديث) انتهى[المتواري١٧٢]، والذي يظهر أنَّ بينهما مطابقةً، وذلك أنَّ الرجل الذي دخل عليه بيتَه -وهو عبد الله بن عَتِيك- لو قتله وهو نائم، جاز له، وإنَّما هو نبَّهه؛ لئلَّا يَقتُلَ غيرَ مَن أُمِر بقتله؛ لأنَّه كان نائمًا وسط عياله، والبيتُ ليس فيه مِصباحٌ، فاحتاج أن ينبِّهه؛ ليعرفَ مَن يقتل، ففيه ما بوَّب له، والله أعلم.

٣٠٢٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، **عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ**، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **رَهْطًا مِنَ الأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ** لِيَقْتُلُوهُ، **فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَدَخَلَ حِصْنَهُمْ**، قَالَ: فَدَخَلَ **فِي مَرْبَطِ** دَوَابَّ لَهُمْ، قَالَ: **وَأَغْلَقُوا بَابَ الحِصْنِ**، ثُمَّ إِنَّهُمْ فَقَدُوا حِمَارًا لَهُمْ، فَخَرَجُوا يَطْلُبُونَهُ، فَخَرَجْتُ فِيمَنْ خَرَجَ أُرِيهِمْ أَنِّي أَطْلُبُهُ مَعَهُمْ، فَوَجَدُوا الحِمَارَ، فَدَخَلُوا وَدَخَلْتُ، وَأَغْلَقُوا بَابَ الحِصْنِ لَيْلًا، فَوَضَعُوا المَفَاتِيحَ **فِي كُوَّةٍ حَيْثُ أَرَاهَا**، فَلَمَّا نَامُوا، أَخَذْتُ المَفَاتِيحَ، فَفَتَحْتُ بَابَ الحِصْنِ، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا رَافِعٍ، فَأَجَابَنِي، فَتَعَمَّدْتُ الصَّوْتَ، فَضَرَبْتُهُ فَصَاحَ، فَخَرَجْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ كَأَنِّي مُغِيثٌ فَقُلْتُ: يَا أَبَا رَافِعٍ، وَغَيَّرْتُ صَوْتِي، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ **لِأُمِّكَ الوَيْلُ! قُلْتُ**: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَنْ دَخَلَ عَلَيَّ فَضَرَبَنِي، قَالَ: فَوَضَعْتُ سَيْفِي فِي بَطْنِهِ، ثُمَّ تَحَامَلْتُ عَلَيْهِ **حَتَّى قَرَعَ العَظْمَ**، ثُمَّ خَرَجْتُ **وَأَنَا دَهِشٌ**، فَأَتَيْتُ سُلَّمًا لَهُمْ لأَنْزِلَ مِنْهُ فَوَقَعْتُ، **فَوُثِئَتْ رِجْلِي**، فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْحَابِي فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِبَارِحٍ حَتَّى **أَسْمَعَ النَّاعِيَةَ**، فَمَا بَرِحْتُ حَتَّى سَمِعْتُ **نَعَايَا أَبِي رَافِعٍ** تَاجِرِ أَهْلِ الحِجَازِ، قَالَ: فَقُمْتُ وَمَا بِي **قَلَبَةٌ** حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ.

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (٨/٢٦٥).

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): تقدَّم مرارًا أنَّه عمرُو بن عبد الله السَّبيعيُّ، أحدُ الأعلام.

قوله: (رَهْطًا مِنَ الأَنْصَارِ): تقدَّم الكلام على (الرَّهط)، وأنَّه ما دون العشرة من الرِّجال؛ كـ(النَّفَر)[ح٢٧]، وهؤلاء الرَّهطُ كانوا خمسةً من بني سلِمة بعثهم إلى أبي رافع، واسمه كما قال البخاريُّ في هذا «الصحيح»: (عبد الله بن أبي الحُقَيق، ويقال: سلَام بن أبي الحُقَيق) انتهى[قبل ح٤٠٣٨]، و(سلَام) -بالتخفيف(١)- يهوديٌّ مشهورٌ، قال البخاريُّ في هذا «الصحيح»: (إنَّه كان بخيبر، وقيل: بحصنٍ له بأرض الحجاز). انتهى[قبل ح٤٠٣٨]، والخمسة الذين ذكرتُهم وهم من الخزرج: عبد الله بن عَتِيك، ومسعود ابن سنان، وعبد الله بن أُنَيس، وأبو قتادة بن رِبْعيٍّ، وخُزَاعيُّ بن أسود حليف لهم من أسلم(٢)، وذكر ابنُ عُقْبة فيمَن قَتَلَ أبا رافع أسعدَ بن حرام، ولم يذكره غيرُه، قال السُّهيليُّ: (ولا يُعرَف أحدٌ ذَكَرَه غيره)[الروض٣/٣٠٣]، قال شيخُنا: (ذكره الحاكم في «إكليله» عن الزُّهريِّ(٣)). انتهى[التوضيح١٨/٢١٣]، والظَّاهر أنَّه بالرَّاء في (حرام)؛ لأنَّه بالرَّاء في الأنصار، وبالزاي في قريش.

قال ابنُ سعدٍ: (هي في رمضان سنة ستٍّ)[الكبرى٢/٨٧]، وقال شيخُنا: ([قيل]: في ذي الحجَّة سنة خمسٍ، وفي «الإكليل»: كان بعد بدر وقبل غزوة السويق، وقال النَّيسابوريُّ: كانت قبل دُوْمة الجَنْدل، وقال ابنُ حِبَّان: بعد بدر الموعد سنة أربع، وقال أبو معشر: بعد غزوة ذات الرِّقاع وقبل سريَّة عبد الله ابن رواحة). انتهى[التوضيح١٨/٢١١]/. [١/٣٨٥أ]

قوله: (إِلَى أَبِي رَافِعٍ): تقدَّم الكلام عليه واسمه، والله أعلم.

قوله: (فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَدَخَلَ حِصْنَهُمْ): هذا (الرَّجل): هو عبدُ الله بن عَتِيك، كذا جاء في بعض طرقه في «الصَّحيح»، وسيأتي قريبًا جدًّا[ح٣٠٢٣]، والحكمةُ في أنَّه انطلق قبلهم؛ لأنَّه كان يرطن باليهوديَّة، قاله شيخنا(٤).

قوله: (مَرْبَطِ): هو بفتح الموحَّدة وكسرها، ذكرهما الجوهريُّ(٥).

قوله: (دَوَابَّ): هو بفتح الموحَّدة المُشدَّدة؛ لأنَّه لا ينصرف، وهذا ظاهرٌ عند أهلِه.

---

(١) اختُلِف في اسمه هل هو بالتشديد أو التخفيف، وفي «اليونينيَّة» قبل الحديث (٤٠٣٨): (سلَّام)؛ بالتشديد، وانظر «تبصير المنتبه» (٢/٧٠٢).

(٢) انظر «التمهيد» (١١/٧٣).

(٣) (عن الزهري): سقط من (ب).

(٤) انظر «التوضيح» (١٨/٢١١).

(٥) انظر «الصحاح» مادة (ربط).

قوله: (**وَأَغْلَقُوا بَابَ الحِصْنِ**): هو بفتح الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا معروفٌ.

قوله: (**فِي كُوَّةٍ**): هي بفتح الكاف وضمِّها، والفتحُ المشهورُ[١]، قال في «المطالع»: (وقال الصَّدفيُّ عن بعض شيوخه عن المَعَرِّيِّ: إنَّها بالفتح: غير نافذة، وبالضَّمِّ: نافذة)، ثمَّ ضعَّفه ابن قُرْقُول[٢].

قوله: (**حَيْثُ أَرَاهَا**): هو بفتح الهمزة، من رؤية العين.

قوله: (**حَتَّى قَرَعَ العَظْمَ**): (العظمَ): مَنصوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**وَأَنَا دَهِشٌ**): هو بكسر الهاء، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**فَوُثِئَتْ رِجْلِي**): قال ابنُ قُرْقُول: («وُثِئَت رِجله»؛ بضَمِّ الواو، و«الوَثْءُ»: وَصْمٌ يصيب العظمَ لا يبلغ الكسرَ؛ كأنَّه فَلٌّ) انتهى[٣]، (وُثِئَت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو بضَمِّ الواو، ثمَّ مثلَّثة مكسورة، ثمَّ همزة مفتوحة، ثمَّ تاء التَّأنيث، ويجوز فيه البناء للفاعل، قال في «القاموس»: (الوَثْءُ والوَثاءةُ: وَصْمٌ يصيب اللَّحمَ لا يبلغ العظمَ، أو يُوجِع العظمَ بلا كسرٍ، أو هو الفكُّ، وَثِئَتْ يده -كـ«فَرِح»- تَثَأُ وَثْئًا ووَثَاءً[٤]؛ فهي وَثِئَةٌ؛ كـ«فَعِلة»[٥]، وَوُثِئَت -كـ«عُنِي»- فهي مَوثُوْءَة ووَثِيْئَة، ووثأتها، وبه وثْءٌ، ولا تقل: وَثْيٌ) انتهى[٦]، وهذا فيه زيادات على «صحاح» الجوهريِّ[٧]، والله أعلم.

قوله: (**النَّاعِيَةَ**): (النَّاعية): معروفة، وفي بعض النُّسخ: (الواعية)[٨]؛ بالواو، قال ابنُ قُرْقُول: («الواعية» أي: الصَّارخة، قاله الخليل[٩]، ورُوِي: «الرَّاعية»[١٠]، وليس بشيء، والوَعَى -مقصورٌ-: الصَّوت الشديد؛ قاله أبو عُبَيد[١١]، وكذلك الهائعة، وكذا الوَغَى؛ بغين معجمة، قال أبو عليٍّ: هما صوتُ

---

(١) الفتح رواية «اليونينيَّة»، وبالفتح والضمِّ ضُبِط في (ق).
(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٩٢).
(٣) «مطالع الأنوار» (٦/١٧١)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٦٠٤).
(٤) في مصدره: (ووثأً)، وكذا في «لسان العرب» و«تاج العروس» مادة (وثأ).
(٥) في مصدره: (كـ«فَرِحة»).
(٦) انظر «القاموس» مادة (وثأ).
(٧) انظر «الصحاح» مادة (وثأ).
(٨) وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٩) انظر «العين» (٢/٢٧٢).
(١٠) في النسخ: (الداعية)، والمثبت من مصدره، وهو موافقٌ لما في «المشارق» (٢/٦٢٨).
(١١) في (ب): (عبيدة)، وهو تحريفٌ، وانظر «غريب المصنَّف» (١/٣٢).

الحرب وجَلَبتُها، قال ابن دُرَيد: الوَغَى: اختلاطُ الصوت(١)، فكثر حتَّى سُمِّيت به الحرب[الجمهرة١/٢٤٤]) انتهى[مطالع٦/٢٢٨]، وقال ابنُ الأثير: (الواعية: الصِّياحُ على الميِّت ونَعْيُه، ولا يُبْنَى منه فعلٌ، وقيل: الوعى كالوغى: الجَلَبة والصَّوت الشَّديد) انتهى.

قوله: (نَعَايَا أَبِي رَافِعٍ): قال شيخنا: (كذا الرواية، وصوابه: «نَعَايِ»؛ بغير ألف، كذا نقله النُّحاة، أي: انعَ أبا رافع، جعل دلالة الأمرِ فيه وعلامة الجزم آخره بغير تنوين) إلى آخر كلامه[التوضيح١٨/٢١٥]، يقال: نعاءِ فلان، أي: انعَه؛ مثل: دَرَاكِ، وكذا نقله بعضُهم(٢) عن الخطَّابيِّ[أعلام الحديث٢/١٤٣٠]، وابنُ بطَّال جعلَ دلالةَ الأمر فيه علامةَ الجزمِ آخرَه بغير تنوين؛ كما قالتِ العربُ [مِن (أدركها)]: دَرَاكِها، ومِن (قطمت): قَطَامِ(٣)، قال بعضُهم(٤): (وذكر سيبويه أنَّه يطَّرِدُ هذا في الأفعال الثلاثيَّة كلِّها أن يقال فيها: «فَعَالِ»(٥)؛ بمعنى: «افعل»؛ نحو: حَذَارِ، ومَنَاعِ، وتَراكِ(٦)) انتهى، قال: (وإنَّما يصحُّ هذا إن لو قال: «نعايا أبا رافع»؛ بالنَّصب، وقال الدَّاوديُّ: «نَعَايا»: جمع «ناعية»، والصحيح أنَّه جمع «نعيٍّ»؛ كصفيٍّ وصفايا، والنَّعْيُ: خبرُ الموت)[التنقيح٢/٦٦٦].

قوله: (قَلَبَةٌ): (القَلَبة)؛ بفتح القاف واللَّام والموحَّدة، ثمَّ تاء التَّأنيث: الدَّاء، وأصله من القلاب؛ وهو داءٌ يصيب الإبل، ثمَّ استُعمِل في كلِّ داءٍ، وقيل: معناه: ما بي داء أقلب له(٧)، والله أعلم.

٣٠٢٣- حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَهْطًا مِنَ الأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَتِيكٍ بَيْتَهُ لَيْلًا، فَقَتَلَهُ وَهُوَ نَائِمٌ.

قوله: (حَدَّثَنا(٨) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المُسنَديُّ، ويُؤيِّده كلام ابن طاهر في (يحيى بن آدم)(٩).

---

(١) (الصوت): سقط من (ب).

(٢) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٦٦٦).

(٣) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/١٨٤).

(٤) هو العلَّامة الزركشي.

(٥) (فعال): سقط من (ب).

(٦) انظر «الكتاب» (٣/٢٨٠).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٥٩).

(٨) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٩) انظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٥٥٨).

قوله: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه عَمرُو بن عبد الله السَّبِيعيُّ.

قوله: (رَهْطًا مِنَ الأَنْصَارِ): تقدَّم أنَّهم خمسة، وقد سمَّيتُهم، وقَدَّمتُ متى كان هذا البعث قريبًا، وقَدَّمتُ الكلام على (أَبِي رَافِعٍ) واسمه[ح٣٠٢٢].

قوله: (بَيْتَهُ): هو واحدُ البيوت للسَّكن، قال ابن قُرْقُول: (وفي رواية: «بَيَّتَه»(١) مِن البَيَات، وهو(٢) طروقه اغتفالًا(٣) باللَّيل)[المطالع٥٦٦/١]، هذا(٤) في أصلنا، والأوَّل(٥) في الطُّرَّة(٦).

## ١٥٦- بابُ لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ

٣٠٢٤- ٣٠٢٥- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ اليَرْبُوعِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: -كُنْتُ كَاتِبًا لَهُ- قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى حِينَ خَرَجَ إِلَى الحَرُورِيَّةِ، فَقَرَأْتُهُ، فَإِذَا فِيهِ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا العَدُوَّ انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ.

ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ؛ لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا اللهَ العَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ؛ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ؛ مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ، وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ».

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ: كُنْتُ كَاتِبًا لِعُمَرَ بنِ عُبَيدِ اللهِ، فَأَتَاهُ كِتَابُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَمَنَّوا لِقَاءَ العَدُوِّ».

(بَابٌ: لَا تَتَمَنَّوْا(٧) لِقَاءَ العَدُوِّ) إِلَى (فَرْضِ الخُمُسِ).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمَه إبراهيمُ بن مُحَمَّد بن الحارث بن أسماء بن خارجة، أبو إسحاقَ الفزاريُّ، أحدُ الأعلام.

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٢) (وهو): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (طروقُه إلَّا)، وليس بصحيحٍ.

(٤) في (ب): (كذا).

(٥) في (ب): (والأكثر).

(٦) في (ق): (بَيتَه)، والطُّرَّة مخرومة، وفي (ي) (١٣٨/أ) -وهي نسخة منسوخة من (ق)-: (بَيَّتَه)، وفي هامشها: (بَيْتَه).

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لا تمنَّوا).

قوله: (كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى): تقدَّم الكلام على (عبد الله)، وعلى والده أبي أوفى علقمةَ بنِ خالد بن الحارث الأسلميِّ، وأنَّ عبدَ الله صحابيٌّ، وأبو أوفى والدُه صحابيٌّ أيضًا[قبل ح١٧٦]، وقد تقدَّم الكلامُ على الرواية بالكتابة مع الإجازة أو مع عدمها -كهذه- وأنَّها صحيحةٌ على الصَّحيح مُطَوَّلًا، فانظره[ح٦٣٧].

قوله: (إِلَى الحَرُورِيَّةِ): هم الخوارج، نزلوا قريةً بقرب الكوفة على ميلَين منها يقال لها: حَرُوراء، تعاقدوا بها على رأيهم، وقد تقدَّم[ح٣٢١].

قوله: (وَهَازِمَ الأَحْزَابِ): تقدَّم أنَّهم أهل الخندق من المشركين، وكم كان عددهم، وقيل غير ذلك، مُطَوَّلًا[ح١٧٩٧].

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ): (إنَّ): بكسر الهمزة على الحكاية، ويجوز فتحها(١).

٣٠٢٦- وَقَالَ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ؛ فَاصْبِرُوا».

قوله: (وَقَالَ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): قال الدِّمياطيُّ تجاه أبي عامر: (عبد الملك ابن عمرو بن قيس العَقَديُّ البصريُّ، مولى الحارث بن عُبَاد أخي جُرَير بن عُبَاد، مات العَقَديُّ سنة أربعٍ ومئتين) انتهى، كذا قال ابنُ سعدٍ(٢) وغيرُه، وقال أبو داود: (سنة «٢٠٥هـ»)، حديثه يعلو في «الغيلانيَّات»، فاعلمه، أخرج له الجماعة، وهو ثقةٌ(٣).

وقوله: (وقال أبو عامر): تعليقٌ مجزومٌ به، فهو صحيحٌ عنده إلى أبي عامر على شرطه، وتعليقه هذا أخرجه مسلمٌ في (المغازي) عن حسنٍ الحُلْوانيِّ وعَبْدِ بن حُمَيد[م١٧٤١]، والنَّسائيُّ في (السِّيَر) عن أبي الجوزاء أحمدَ بنِ عثمان البصريِّ[كن٨٥٨٠]؛ ثلاثتهم عن أبي عامرٍ به، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم أنَّ (الأَعْرَج): عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ على الأصحِّ(٤)/. [١/٣٨٥ب]

(١) الفتح رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) في المطبوع من «الطبقات الكبرى» (٩/٣٠١): (سنة أربع وعشرين ومئتين)، وهو خطأ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٣٦٤)، «تذهيب التهذيب» (٦/١٥٧).

(٤) زيد في (ب): (من نحو ثلاثين قولًا).

## ١٥٧- بابٌ الحَرْبُ خَدْعَةٌ

قوله: (بَابٌ: الحَرْبُ خَدْعَةٌ): قال الدِّمياطيُّ: (فيه أربعة أوجه: خَدْعة، وخُدْعة، وخُدَعة، وخَدَعة) انتهى، وقد نقل شيخُنا عن مكِّيٍّ [ومحمَّد] بن عبد الواحد لغةً خامسةً؛ وهي بكسر الخاء وسكون الدَّال، قال: (وحكاها ابنُ قتيبة عن يونسَ[(١)]). انتهى[التوضيح١٨/٢٢٢]، قال ابنُ قُرْقُول: («خَدْعة»: كذا لأبي ذرٍّ وأكثرِ الرواة لـ«الصَّحيحين»[ح٣٠٢٨، ٣٠٣٠، م١٧٣٩]، وضبطها الأَصيليُّ: «خُدْعة»، قال أبو ذرٍّ: لغة النَّبيِّ ﷺ بالفتح، وبه قال الأصمعيُّ وغيرُه، وحكى يونسُ فيها الوجهين، ووجهًا ثالثًا «خُدَعة»؛ بضَمِّ الخاء وفتح الدَّال، ولغة رابعة: «خَدَعة»؛ بفتحهما، فـ«الخَدْعة» بمعنى: أنَّ أمرَها ينقضي بخَدْعة واحدةٍ يُخدَع بها المخدوع، فتزلُّ قدمه، ولا يجد لها تلافيًا ولا إقالةً، وكأنَّه نبَّه على أخذ الحذر مِن مثل ذلك، ومَن ضمَّ الخاء وسكَّن الدال؛ فمعناه: أنَّها تَخْدَع؛ يعني: أهلَها ومباشريها، ومن ضمَّ الخاء وفتح الدَّال؛ نسب الفعل إليها، أي: تَخدعُ مَنِ اطمأنَّ إليها، وأنَّ أهلها يُخدَعون فيها، ومَن فتحهما جميعًا؛ كأنَّه جمعُ «خادع»؛ يعني: أنَّ أهلَها بهذه الصِّفَة فلا يُطمأنُّ إليهم؛ كأنَّه قال: أهلُ الحربِ خَدَعةٌ، ثمَّ حذف المضاف، وأصل «الخَدْع» إظهارُ أمرٍ وإضمارُ خلافِه، ويقال: خدع الرِّيق؛ إذا فسد، فكأنَّ الخِداع يُفسِد تدبير المخدوع وينقل[(٢)] رأيه)[(٣)] انتهى[المطالع٢/٤١٦].

تنبيهٌ: هذا قاله ﷺ يوم الخندق لنُعَيم بن مسعود، وقصَّته معروفةٌ رضي الله عنه، كذا قاله بعضُ أهلِ السِّيَر[(٤)]، وهي مِنَ الكلمات التي لم يُسبَق ﷺ [إليها]، وسأذكرها مجموعةً فيما وقفت عليه في مكانٍ يليق بها[قبل ح٤٣٢٣]، والله أعلم.

**٣٠٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ كِسْرَى، ثُمَّ لَا يَكُونُ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَقَيْصَرُ لَيَهْلِكَنَّ، ثُمَّ لَا يَكُونُ قَيْصَرُ**

(١) ذكر ابنُ قتيبة في «أدب الكاتب» (ص٥٤٢) لغتين: (خُدْعة وخُدَعة) و(ص٥٧٢): (خُدْعة وخِدْعة) وقال في الموضعين: (وزاد يونس: خَدْعة)؛ بفتح الخاء -وهي أفصح اللغات كما في «إسفار الفصيح» (٦٠١/٢)- وهو عين ما سيذكره عن ابن قُرْقُول عنه.

(٢) في مصدره: (ويقيلُ).

(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٤٦٤/١-٤٦٥).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٢٥٣/٣).

بَعْدَهُ، وَلَتُقْسَمَنَّ كُنُوزُهَا فِي سَبِيلِ اللهِ».

٣٠٢٨- وَسَمَّى الحَرْبَ خُدْعَةً.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ، وقد تقدَّم غير مرَّةٍ أنَّ مَنِ اسمه (عبد الله بن مُحَمَّد) وهو شيخُ البخاريِّ في هذا «الصَّحيح» أربعةُ أشخاصٍ؛ هذا، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وعبد الله بن مُحَمَّد بن أسماء، وعبد الله بن مُحَمَّد بن أبي الأسود[ح٩]، والله أعلم، و(مَعْمَرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتين، بينهما عين مهملة(١)، وأنَّه ابنُ راشد.

قوله: (هَلَكَ كِسْرَى): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه بكسر الكاف وفتحها، وتقدَّم أنَّه لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الفرس، وتقدَّم اسمُ هذا واسمُ أبيه، ومعناهما[ح٧، ٦٤]، قال الشَّافعيُّ: (معناه: لا كسرى بالعراق، ولا قيصر بعده بالشَّام)(٢)، قال: (وسبب الحديث: أنَّ قريشًا كانت تأتي الشَّامَ والعراقَ كثيرًا للتِّجارة في الجاهليَّة، فلمَّا أسلموا، خافوا انقطاع سفرهم إليهما؛ لمخالفتهم بالإسلام، فقال عليه الصلاة والسلام: لا كسرى ولا قيصر بعدهما في هذين الإقليمين، ولا ضرر عليكم، فلم يكن قيصر بعده بالشَّام، ولا كسرى بالعراق، ولا يكون)(٣).

قوله: (وَقَيْصَرُ(٤) لَيَهْلِكَنَّ): تقدَّم أنَّ (قيصر) لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الرُّوم، وأنَّ اسمه هرقل، وتقدَّم بلُغَتَيه، وماذا جرى له، ومتى هلك، وأين هلك[ح٧].

قوله: (وَلَتُقْسَمَنَّ(٥) كُنُوزُهُمَا(٦)): [أي]: تُنْفَقَنَّ، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(كنوزُهما): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَسَمَّى الحَرْبَ خُدْعَةً): تقدَّم الكلام عليها بلُغَاتها الخمس أعلاه[قبل ح٣٠٢٧].

٣٠٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَصْرَمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الحَرْبَ خُدْعَةً.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَصْرَمَ): (أبو بكر) هذا: اسمه بُوْر؛ بضَمِّ الموحَّدة، وإسكان الواو، ثمَّ

(١) زيد في (ب): (ساكنة).

(٢) انظر «مختصر المزني» (ص٣٦٢).

(٣) انظر «التنقيح» (٢/٦٦٧).

(٤) في «اليونينيَّة»: (وقيصرٌ).

(٥) في (ب): (ولتنفقن).

(٦) كذا في النسخ وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (كنوزها).

راء، قال الجيَّانيُّ بعد أن قيَّد الموحَّدة بالضَّمِّ: (قال لي أبو العبَّاس أحمد بن عُمر وأبو الوليد الباجيُّ: سمعنا أبا ذرٍّ يقول: هو بُور، الباء غير صافية، بين الباء والفاء على نحو ما ينطق به العجمُ، له حديثٌ واحد في «الجهاد») إلى أن قال: (قال البخاريُّ: مات أبو بكر الأصرم المروزيُّ قريبًا من سنة ثلاث و(1) عشرين) انتهى[التقييد١/١١٥]، بُور بن أصرم المروزيُّ، مشهورٌ بالكنية، عنِ ابنِ المُبَارك، وعنه: البخاريُّ فَرْدَ حديثٍ، وعُبَيدُ الله بن واصل، قال البُخاريُّ: (مات سنة «٢٢٣هـ»). انتهى[الأوسط٢/٢٤٦]، وفي «النُّبَل» لابن عساكر هذا القول بصيغة: (ويُقال)، وجزم قبله بسنة (٢٢٦هـ). انتهى[النُّبَل٨٨]، انفرد به البخاريُّ عن الجماعة(2).

٣٠٣٠- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الحَرْبُ خُدْعَةٌ».

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هذا هو عمرو بن دِينار، أبو مُحَمَّد.

## ١٥٨- بابُ الكَذِبِ فِي الحَرْبِ

قوله: (بَابُ الكَذِبِ فِي الحَرْبِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (التَّرجمة غير مُخلصة؛ إذ يمكن جعله تعريضًا، فإنَّ قوله: «عنَّانا» أي: كلَّفنا، والأوامر(3) والنَّواهي تكاليف، و«سألَنَا الصَّدَقة» أي: طلبها منَّا بأمر الله سبحانه، و«نكره أن نَدَعه حتَّى ننظر إلى ما يصير أمرُه»؛ معناه: نكره العدولَ عنه مدَّة بقائه صلى الله عليه وسلم، فما فيه دليلٌ على جواز الكذب الصريح، ولا سيَّما إذا كان في المعارِيض مندوحةٌ عن الكذب) انتهى[المتواري١٧٤]، لكن هو كذبٌ في الظاهر، وقد سمَّاها النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم في قوله: «لم يكذب إبراهيمُ إلَّا ثلاث كذبات»(4)، وكذا سمَّاها الخليلُ: «إنِّي كذبتُ ثلاث كذبات»(5)، وكذا أمُّ سُلَيم لمَّا قالت لأبي طلحة: (إنَّه قد استراح قال: وظنَّ أنَّها صادقة)(6) أي: في

---

(١) (ثلاث و): مستفاد من «التاريخ الأوسط» للبخاريِّ (٢/٢٤٦)، وليس في مصدر المصنف.

(٢) زيد في (ب): (انتهى)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/٢٦٥).

(٣) في النُّسخ: (الأوامر)، والمثبت من مصدره.

(٤) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٣٣٥٧) ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٣٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) يعني في حديث الشفاعة الذي أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٤٧١٢) ومسلمٌ في «صحيحه» (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) يعني في حديث أنسٍ رضي الله عنه: اشتكى ابنٌ لأبي طلحة، قال: فمات وأبو طلحة خارجٌ، فلمَّا رأتِ امرأتُه أنَّه قد مات؛=

الظَّاهر، وإلَّا؛ فهي صادقة[1] في نفس الأمر، وقد تقدَّم كلام السُّهيليِّ [في قوله: «لَيْسَ الكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولَ خَيْرًا»، وكذا كلام النوويِّ فيه و]في قوله: (ولم أسمعه أنَّه[2] يُرخص إلَّا في ثلاث) في (الصُّلح)، وما نقله عن أهل العلم، وما قاله غيرُه[ح٢٦٩٢]، والله أعلم.

٣٠٣١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ**؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللهَ وَرَسُولَهُ»، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا -يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ- قَدْ عَنَّانَا وَسَأَلَنَا الصَّدَقَةَ، قَالَ: وَأَيْضًا وَاللهِ لَتَمَلُّنَّهُ، قَالَ: فَإِنَّا قَدِ اتَّبَعْنَاهُ، فَنَكْرَهُ أَنْ نَدَعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُهُ حَتَّى اسْتَمْكَنَ مِنْهُ فَقَتَلَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو ابن عُيَينة.

قوله: (**مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ**): هو بفتح الهمزة، ثمَّ شين معجمة ساكنة، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ فاء، وهو رجل من طيِّئ، ثمَّ أحد بني نبهان، وكانت أمُّه من بني النضير، وكان لمَّا جرى لأهل بدر ما جرى، قدم مكَّة، ونزل على المطَّلب بن أبي وداعة السَّهميِّ، وجعل يحرِّض على النَّبيِّ ﷺ، ويُنشِد الأشعار، ويبكي على أصحاب القليب، ثمَّ رجع إلى المدينة، فشبَّب بنساء المسلمين حتَّى آذاهم[3]، وقولي: (وشبَّب بنساء المسلمين) أي: تغزَّل وذكرهنَّ في شِعره، قال الإمام السُّهيليُّ: (وكان قد شبَّب بأمِّ الفضل زوج العبَّاس بن عبد المطَّلب فقال: [من البسيط]

أَرَاحِلٌ أَنْتَ لَمْ تَرْحَلْ بِمَنْعَبَةٍ[4] وَتَارِكٌ أَنْتَ أُمَّ الفَضْلِ بِالحَرَمِ

في أبيات رواها يونسُ عن ابن إسحاق) انتهى[الروض٣/١٤٥].

---

= هيَّأت شيئًا ونحَّته في جانب البيت، فلمَّا جاء أبو طلحة؛ قال: كيف الغلام؟ قالت: قد هدأت نفسُه وأرجو أن يكون قد استراح، وظنَّ أبو طلحة أنَّها صادقة... الحديث، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (١٣٠١).

(١) زيد في (ب): (في الباطن).

(٢) في النُّسخ: (أنَّ)، والمثبت هو الصَّواب.

(٣) انظر «تاريخ الطبري» (٢/٤٨٧-٤٨٨)، «سيرة ابن هشام» (٣/٥٧-٥٨).

(٤) في النسخ، وفي «الروض الأُنُف» (٥/٤١٣) طبعة دار إحياء التراث العربي: (لمنعبته)، وفي طبعة دار الفكر: (لِمَنْقَبَته)، وفي «تاريخ الطبريّ» (٢/٤٨٨) و«دلائل النبوَّة» للبيهقيِّ (٣/١٩٠) و«السيرة النبوية» للذهبي (١/٣٨٥): (لم تحلل بمنقبة)، وفي «التوضيح» (٢١/١٣٠): (لم تظفر بمنقبة)، والمثبت هو الصواب.

واعلم أنَّ سريَّة كعب هذا فيما قال ابن سعد: (كانت لأربعَ عشرةَ ليلةً مضت من شهر ربيع الأوَّل على رأس خمسةٍ وعشرين شهرًا من مهاجَره عليه الصلاة والسلام)(١)، وقد اجتمع في قتله مُحمَّد بن مسلمة، وسِلكان بن سلامة بن وَقْش -وكان أخًا لكعب من الرَّضاعة، وسيجيء ما في ذلك؛ أعني: ما قيل في أُخوَّته[ح٤٠٣٧]- وعبَّاد بن بشر بن وَقْش أحد بني عبد الأشهل، والحارث بن أوس بن معاذ، وأبو عبس بن جبر، وهؤلاء الخمسة من الأوس رضي الله عنهم(٢)، وقد تقدَّم بعض ذلك فيما مضى[ح٢٥١٠].

## ١٥٩- بابُ الفَتْكِ بِأَهْلِ الحَرْبِ

قوله: (بَابُ الفُتْكِ بِأَهْلِ الحَرْبِ): (الفُتْك): بفتح الفاء وكسرها وضمِّها -كما سيأتي- وإسكان المثنَّاة فوق، وبالكاف: هو أن يجيء الرجل إلى الآخر وهو غارٌّ فيقتله، وقيل: الفتك: القتل مجاهرةً، وكلُّ مَن جاهر بقبيحة؛ فهو فاتك، وقيل: الفتك: هو الهمُّ بالشيء، والفاتك: الشُّجاع الذي إذا همَّ بأمر(٣)؛ فعله، قال الفرَّاء: يقال فيه: الفَتك، والفِتْك، والفُتك؛ ثلاث لغاتٍ[معاني القرآن١/٣٥٦]. انتهى كلام ابن قُرْقُول(٤).

٣٠٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ؟» فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَائْذَنْ لِي فَأَقُولَ، قَالَ: «قَدْ فَعَلْتُ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٥) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المُسنَديُّ، و(عَمْرو): هو ابن دِينار، و(كَعْب بْن الأَشْرَفِ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه، فانظره[ح٣٠٣١].

قوله: (فَائْذَنْ لِي؛ فَأَقُولَ): (أقولَ): مَنْصوبٌ، ونصبه معروفٌ على جواب الأمر؛ ومعناه: فأقول فيك، قال ابنُ سيِّد النَّاس في «سيرته» قال: (ممَّا نقلته من الحواشي التي ذكرتُها بخطِّ جدِّي) إلى أن قال: (وعلى قوله: «لا بدَّ لنا من أن نقولَ»: قال المبرِّد في «الكامل»: حقُّه أن يقول: نتقوَّل(٦)؛ يريد: افتعل

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٢٨-٢٩).

(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٢٩).

(٣) في (ب): (بشيء).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٨٩).

(٥) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٦) في النسختين: (فتقول)، والمثبت من مصدره، وقال المصنِّف في «نور النبراس» تحقيق أميرة محمَّد أمين كتبي =

قولًا احتال به، قال: وفي «العين»: أَقْوَلْتُهُ ما لم يقل وقوَّلته: ادَّعيتُه عليه) انتهى[عيون الأثر ١/٤٥٣]/. [١/٣٨٦أ]

## ١٦٠- بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الاِحْتِيَالِ، وَالحَذَرِ مَعَ مَنْ تُخْشَى مَعَرَّتُهُ

قوله: (تُخْشَى مَعَرَّتُهُ[١]): (تُخشَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(معرَّتُه): مرفوعة نائبة مناب الفاعل، و(المَعَرَّةُ): الأذى.

٣٠٣٣- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ، فَحُدِّثَ بِهِ فِي نَخْلٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّخْلَ؛ طَفِقَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، وَابْنُ صَيَّادٍ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْرَمَةٌ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا صَافِ؛ هَذَا مُحَمَّدٌ، فَوَثَبَ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ تَرَكَتْهُ؛ بَيَّنَ».

قوله: (وَقَالَ[٢] اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد سبق مسندًا، لكن من رواية شُعَيب عن الزُّهريِّ في (الشَّهادات)[ح٢٦٣٨]، ويأتي في (الأدب)[ح٦١٧٣ و٦١٧٤]، وسبق أيضًا من رواية يونسَ عنِ الزُّهريِّ به في (الجنائز)[ح١٣٥٤ و١٣٥٥]، ويأتي في (بَدء الخلق)[٣] و(أحاديث الأنبياء)[ح٣٣٣٧][٤]، وقال في (الجنائز): (وقال إسحاقُ الكلبيُّ عن الزُّهريِّ: رمرمة)[ح١٣٥٥]، والله أعلم.

و(عُقَيل): تقدَّم مرارًا أنَّه بضَمِّ العين وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وتقدَّم (ابن شهاب): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم.

---

= (ص٥٠٩): (وقال الإمام السهيليُّ [«الروض الأُنُف» (٤/٦٤)] في «غزوة خيبر» في قصَّة الحجَّاج بن علاط: وقوله: لا بدَّ أن أقول، فقال: «قل»؛ يعني: الكذب، فأباحه له؛ لأنَّه من خُدَع الحرب، وقال المبرِّد: إنَّما صوابه: أتقوَّل؛ إذا أردت معنى التكذيب... إلى آخر كلامه)، ثمَّ قال: (وكأنَّ المصنِّف ﵀ -يعني: ابن سيِّد الناس- أخذه من هناك فأثبته هنا -يعني: في حديث محمَّد بن مسلمة- وهو حسنٌ، أو أنَّ المبرِّد قاله في الحديثين)، وقد قاله المبرِّد في «الكامل» (١/٤٥٦) في حديث الحجَّاج بن علاط ﵁، ولكن -كما قال المصنِّف في «نور النبراس»- الحديثان كالواحد.

(١) كذا في النُّسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يَخشَى مَعَرَّتَهُ).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال)؛ بلا واو.

(٣) كذا تبعًا للمِزِّيِّ في «تحفة الأشراف» (٥/٤٠٦)، ولم أقف عليه في «البخاريِّ» في (بدء الخلق).

(٤) ليس فيه قصَّة ابن صياد، وإنما أخرج الجزء الذي يتعلَّق بالدَّجَّال فقط.

قوله: (**قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ**): (قِبَل): بكسر القاف وفتح الموحَّدة، وقد تقدَّم الكلام على ابن صيَّاد(١) في (الجنائز) مُطَوَّلًا، فانظره[ح١٣٥٤].

قوله: (**فَحُدِّثَ بِهِ فِي نَخْلٍ**): (حُدِّث): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (**طَفِقَ**): تقدَّم الكلام بلغتيها؛ ومعناها: جعل[ح١٩٨]، و(**القَطِيفَة**)، و(**الرَّمْرَمَة**) بما فيها من الرِّوايات، وأنَّ (**أمَّ ابن صيَّاد**) لا أعرفُ اسمَها، وكذا قوله: (**يا صَافِ**)[ح١٣٥٤،١٣٥٥].

## ١٦١- بابُ الرَّجَزِ فِي الحَرْبِ، وَرَفْعِ الصَّوْتِ فِي حَفْرِ الخَنْدَقِ

فِيهِ سَهْلٌ وَأَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ يَزِيدُ عَنْ سَلَمَةَ.

قوله: (**بَابُ الرَّجَزِ فِي الحَرْبِ**): يأتي الكلام على (الرَّجز) ما هو؛ أهو شعرٌ أو لا، إن شاء الله تعالى[ح٣٠٤٢].

٣٠٣٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ**: **حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ**، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ **يَوْمَ الخَنْدَقِ** وَهُوَ يَنْقُلُ التُّرَابَ حَتَّى وَارَى التُّرَابُ شَعَرَ صَدْرِهِ، وَكَانَ رَجُلًا كَثِيرَ الشَّعَرِ، وَهُوَ يَرْتَجِزُ بِرَجَزِ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَوَاحَةَ: [من الرَّجز]

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا ... وَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا
إِنَّ الَاعْدَاءَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا ... إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا

يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ**): تقدَّم أنَّه بفتح الهمزة، ثمَّ حاء مهملة ساكنة، ثمَّ واو مفتوحة، ثمَّ صاد مهملة، قال الدِّمياطيُّ: (أبو الأحوص: سلَّام بن سُلَيم) انتهى، و(سلَّام): بتشديد اللَّام، و(سُلَيم): بضمِّ السِّين وفتح اللَّام.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ**): قال الدِّمياطيُّ: (أبو إسحاق اسمُه عَمرو بن عبد الله). انتهى، وهذا معروفٌ.

قوله: (**يَوْمَ الخَنْدَقِ**): تقدَّم الكلام على (الخندق) متى كانت[ح٤٦٣]، ويأتي أيضًا[قبل ح٤٠٩٧].

---

(١) في (ب): (الصياد).

## ١٦٢- بابُ مَنْ لَا يَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ

٣٠٣٥- ٣٠٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: مَا حَجَبَنِي النَّبِيُّ ﷺ مُنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلَا رَآنِي إِلَّا تَبَسَّمَ فِي وَجْهِي.

وَلَقَدْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ): هذا هو عبد الله بن إدريس بن يزيدَ الأوديُّ، أبو مُحَمَّد، أحدُ الأعلام، عن أبيه، وعمِّه داودَ، وحُصَينٍ، وهشامِ بنِ عروةَ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، والعُطارِدِيُّ، قال أحمد: (كان نسيجَ وحده)[العلل ١/٤٣٦]، تُوُفِّيَ سنة (١٦٢هـ)، أخرج له الجماعة، قال ابن معين: (ثقة في كلِّ شيءٍ)[الدارمي ٥٢][(١)]، وتقدَّم (إِسْمَاعِيل): أنَّه ابنُ أبي خالد، و(قَيْس): أنَّه ابنُ أبي حازمٍ، و(جَرِير): هو ابنُ عبد الله البَجَليُّ، يُوسُفُ هذه الأمَّة، تقدَّموا.

قوله: (وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا): تقدَّم قريبًا أنَّ هذا مِن المقلوب؛ لأنَّه لا يهدي إلَّا وهو مَهديٌّ[ح٣٠٢٠]، والله أعلم.

## ١٦٣- بابُ دَوَاءِ الجُرْحِ بِإِحْرَاقِ الحَصِيرِ، وَغَسْلِ المَرْأَةِ عَنْ أَبِيهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَمْلِ المَاءِ فِي التُّرْسِ

قوله: (الدَّمَ) في التَّرجمة: هو مَنصوبٌ، مفعولُ المصدرِ؛ وهو (غَسْل).

٣٠٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ: بِأَيِّ شَيْءٍ دُووِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، كَانَ عَلِيٌّ يَجِيءُ بِالمَاءِ فِي تُرْسِهِ، وَكَانَتْ -يَعْنِي: فَاطِمَةَ- تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَأُخِذَ حَصِيرٌ فَأُحْرِقَ، ثُمَّ حُشِيَ بِهِ جُرْحُ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، وأنَّ (سُفْيَانُ) بعده: هو ابنُ عُيَينة، وأنَّ (أَبَا حَازِمٍ) بالحاء المهملة، واسمُه سَلَمةُ بن دِينار، وتقدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٣٥٢].

قوله: (مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي): تقدَّم في (الطَّهارة) لِمَ قال ذلك[ح٢٤٣].

قوله: (وَأُخِذَ حَصِيرٌ): تقدَّم[ح٢٤٣] أنَّ ابنَ القيِّم قال: (كان مِن برديٍّ)[الهدي ٤/٤٥].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٢٩٣).

١٦٤- **بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَازُعِ وَالاِخْتِلَافِ فِي الحَرْبِ، وَعُقُوبَةِ مَنْ عَصَى إِمَامَهُ**

وَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٦]، يعني: الحَرْبَ.

قوله: (**بَابُ مَا يُكْرَهُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

٣٠٣٨- **حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ**، عَنْ **شُعْبَةَ**، عَنْ **سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ**، عَنْ **أَبِيهِ**، عَنْ **جَدِّهِ**: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بَعَثَ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَى إِلَى اليَمَنِ** قَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ**): هذا تقدَّم الكلام عليه في (الصَّلاة) وغيرها[ح٩٤٥]، ويأتي الكلام عليه أيضًا في (الأعراف) في (التَّفسير)[ح٤٦٤٣].

قوله: (**عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ**): هو سعيدُ بنُ أبي بُرْدَةَ بنِ أبي موسى الأشعريِّ عبدِالله بن قيسٍ، يروي عن أبيه وأنسٍ، وعنه: شعبةُ وأبو عوانة، حجَّةٌ، قال أحمدُ: (بخٍ، ثبتٌ في الحديث)، وقال ابنُ مَعِين وغيرُه: (ثقة)(١)، و(أبوه): أبو بردة بن أبي موسى الفقيه، قاضي الكوفة، اسمُه الحارثُ أو عامرٌ، تقدَّم مرارًا، و(جدُّه): أبو موسى الأشعريُّ، تقدَّم.

قوله: (**بَعَثَ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَى إِلَى اليَمَنِ**): تقدَّم في أوَّل (الزَّكاة) متى أرسلهما، والاختلاف في ذلك، وهل أرسلهما واليَين أو قاضيَين[ح١٣٩٥].

٣٠٣٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا **زُهَيْرٌ**: حَدَّثَنَا **أَبُو إِسْحَاقَ** قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يُحَدِّثُ قَالَ: **جَعَلَ النَّبِيُّ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عَلَى الرَّجَّالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ -وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا- عَبْدَ اللهِ بْنَ جُبَيْرٍ**، فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتُمُونَا **تَخْطَفُنَا الطَّيْرُ**؛ فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا هَزَمْنَا القَوْمَ **وَأَوْطَأْنَاهُمْ**؛ فَلَا تَبْرَحُوا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ»، فَهَزَمُوهُمْ، قَالَ: **فَأَنَا وَاللهِ** رَأَيْتُ النِّسَاءَ **يَشْدُدْنَ قَدْ بَدَتْ خَلَاخِلُهُنَّ** وَأَسْوُقُهُنَّ **رَافِعَاتٍ ثِيَابَهُنَّ**، فَقَالَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جُبَيْرٍ: **الغَنِيمَةَ أَيْ قَوْمِ**، الغَنِيمَةَ، **ظَهَرَ أَصْحَابُكُمْ** فَمَا تَنْتَظِرُونَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَسِيتُمْ مَا قَالَ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! قَالُوا: وَاللهِ، لَنَأْتِيَنَّ النَّاسَ فَلَنُصِيبَنَّ مِنَ الغَنِيمَةِ، فَلَمَّا أَتَوْهُمْ، **صُرِفَتْ وُجُوهُهُمْ**، فَأَقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ، فَذَاكَ إِذْ يَدْعُوهُمُ الرَّسُولُ فِي أُخْرَاهُمْ، فَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا**، **فَأَصَابُوا** مِنَّا سَبْعِينَ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ أَصَابَ مِنَ المُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِئَةً؛

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/٤٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/٣٤٥).

سَبْعِينَ أَسِيرًا وَسَبْعِينَ قَتِيلًا، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجِيبُوهُ، ثُمَّ قَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَمَّا هَؤُلَاءِ؛ فَقَدْ قُتِلُوا، فَمَا مَلَكَ عُمَرُ نَفْسَهُ فَقَالَ: كَذَبْتَ وَاللهِ يَا عَدُوَّ اللهِ، إِنَّ الَّذِينَ عَدَدْتَ لأَحْيَاءٌ كُلُّهُمْ، وَقَدْ بَقِيَ لَكَ مَا يَسُوءُكَ، قَالَ: يَوْمٌ بِيَوْمِ بَدْرٍ، وَالْحَرْبُ سِجَالٌ، إِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ فِي الْقَوْمِ مُثْلَةً لَمْ آمُرْ بِهَا وَلَمْ تَسُؤْنِي، ثُمَّ أَخَذَ يَرْتَجِزُ: أُعْلُ هُبَلْ، أُعْلُ هُبَل، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تُجِيبُونَهُ؟»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ»، قَالَ: إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تُجِيبُوا لَهُ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هذا هو زهير بن معاوية الجعفيُّ، أبو خيثمة، تقدَّم، وكذا (أَبُو إِسْحَاقَ): أنَّه عمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ.

قوله: (جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرَّجَّالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ -وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا- عَبْدَ اللهِ بْنَ جُبَيْرٍ): المراد بـ(الرَّجَّالة): الرُّماة، وهذا ظاهرٌ؛ لأنَّ (الرَّجَّالة) جمع (راجل)؛ وهو الماشي، وإنَّما قيَّدته[1]؛ لئلَّا يُتخيَّل أنَّ المرادَ: ضدُّ الفرسان.

وليُعلَم أنَّ المسلمين في أُحدٍ كانوا سبعَ مئةٍ[2]، قال ابنُ عقبةَ: (وليس في المسلمين فرسٌ واحدٌ)، وقال الواقديُّ: (لم يكن مع المسلمين يوم أُحُد مِن الخيل إلَّا فرسُ رسول الله ﷺ وفرس أبي بردة)[3].

**تنبيهٌ**: قال ابن قيِّم الجوزيَّة في «الهَدْي»: (تعبَّأ النَّبيُّ ﷺ في سبع مئة، فيهم خمسون فارسًا) انتهى[الهدي ١٧٤/٣]، وهذا انتقال حفظٍ من عدد الرُّماة إلى عدد الخيل، وقد ذكر بعد ذلك أنَّ الرُّماة كانوا خمسين[4]، والله أعلم، وهذا غريبٌ غريبٌ، والله أعلم، والمعروف ما ذكرتُه لك عن العَالِمَين المُتقدِّمَين؛ ابن عقبة والواقديِّ.

و(عبد الله بن جُبَير): جدُّه النُّعمان بن أميَّة الأوسيُّ، عقبيٌّ بدريٌّ، قُتِل يوم أُحُد، وهو أخو

---

(١) في (ب): (يتقيد به).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٧٣/٣).

(٣) انظر «عيون للأثر» (١٤/٢).

(٤) انظر «زاد المعاد» (١٧٤/٣).

خَوَّات بن جُبَير رضي الله عنهما(١).

قوله: (تَخْطَفُنَا الطَّيْرُ): هو بفتح أوَّله والطَّاء، ويجوز تشديدها(٢)، وهما قراءتان في السَّبع؛ قرأ نافعٌ بالتشديد، والباقون بالتَّخفيف(٣)، ويجوز كسر الطَّاء، لكنَّ الأوَّل لغة القرآن، والثانية رديئة لا تكاد تُعرَف، كما قاله الجوهريُّ(٤).

وقوله: (تَخطَفنا الطَّير): قال شيخُنا: (قال الخطَّابيُّ: «هذا مَثَلٌ يريد مِنَ الهزيمةِ، يقول: إن رأيتمونا قد زلنا عن مكاننا مُنهزِمين، فلا تبرحوا أنتم»[الأعلام٢/١٤٣٣]، وقال الدَّاوديُّ: «إن قُتِلنا وأَكلتِ الطَّيرُ لحومَنا، فلا تبرحوا مكانَكم») انتهى[التوضيح١٨/٢٤٢]، وقال ابنُ الأثير: («تخطفنا الطَّير»: تسلبنا وتطيرُ بنا، وهو مبالغةٌ في الهلاك) انتهى.

قوله: (وَأَوْطَأْنَاهُمْ): هو بهمزة ساكنة بعد الطَّاء أي: وطَّأناهم الخيلَ؛ أو(٥) يكون: غَلَبناهم وقَهَرناهم(٦)/. [١/٣٨٦ب]

قوله: (فَأَنَا وَاللهِ): (أنا): بفتح الهمزة وتخفيف النُّون.

قوله: (يَشْتَدِدْنَ)(٧) أي: يجرين، كذا في أصلنا: (يشتددن)، قال ابن قُرْقُول: («يُسْنِدن في الجبل» أي: يصعدن، كذا للقابسيِّ في «الجهاد» ولابن السَّكَن في «الجهاد» و«الفضائل»(٨)، وعند الأَصيليِّ والنَّسفيِّ: «يشْتَدن»، والشَّدُّ: الجريُ، وعند أبي الهيثم: «يَشْتَدِدن»، ولبقيَّة رواة أبي ذرٍّ: «يَشْدُدْنَ»؛ كلُّه من الجري، وكذلك في «غزوة أُحُد»[ح٤٠٤٣] بسينٍ مهملة ونون للجرجانيِّ والقابسيِّ، وعند النَّسفيِّ وأبي ذرٍّ والمروزيِّ هنا بشين وتاء، وفي «باب ما يكره من التَّنازُع»: «يَشْتَدن» للأَصيليِّ، و«يشتددن» عند أبي

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٨٨)، «الإصابة» (٢/٢٨٦).

(٢) التشديد رواية أبي ذرٍّ، والتخفيف رواية غيره.

(٣) يعني في قوله تعالى: ﴿فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ [الحج: ٣١]، انظر «السبعة» (ص٤٣٦)، «الحجَّة» (٥/٢٧٦)، «حجة القراءات» (ص٤٧٦)، «النشر» (٢/٢٤٥).

(٤) انظر «الصحاح» مادة (خطف).

(٥) في (أ): (أي)، وفي (ب): (أن)، والمثبت من «مطالع الأنوار».

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٩٩).

(٧) في (ب): (يشددن)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٨) كذا في «المطالع» تبعًا لـ«المشارق»، ولم أقف عليه في (الفضائل).

ذرٍّ، و«يُسنِدن» عند غيرهما[(١)])[(٢)].

قوله: (قَدْ بَدَتْ خَلَاخِلُهُنَّ): (بَدَت): ظهرت، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (رَافِعَاتٍ): هو مُنوَّنٌ مكسورٌ[(٣)]، وهو مَنْصوبٌ على الحال، وعلامةُ النَّصب فيه الكسرةُ.

قوله: (ثِيَابَهُنَّ): هو مَنْصوبٌ، مفعولُ اسمِ الفاعل؛ وهو (رافع).

قوله: (الغَنِيمَةَ): هي منصوبة، ونصبُها معروفٌ ظاهرٌ.

قوله: (أَيْ قَوْمِ): يجوز في الميم الكسرُ، ويجوز الضَّمُّ، وهذان ظاهران.

قوله: (ظَهَرَ أَصْحَابُكُمْ) أي: غلبَ وعَلا.

قوله: (صُرِفَتْ وُجُوهُهُمْ): (صُرِفت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(وجوههم): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

**تنبيهٌ**: الأميرُ عبدُ الله بن جُبَير ثبت يومئذٍ مكانه في نفرٍ يسير دون العشرة، ولم يجاوز أمر رسول الله ﷺ، كذا في خبر ابن سعد[(٤)].

قوله: (غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا): (غيرُ): مَرْفوعٌ استثناء مُفرَّغ، وأمَّا قوله: (غير اثني عشر رجلًا) كذا هنا، وفي خبر ابن سعد: (وثبت معه عصابة من أصحابه أربعةَ عشرَ رجلًا؛ سبعة من المهاجرين فيهم أبو بكر الصِّدِّيق، وسبعة من الأنصار) انتهى[الكبرى٢/٤٠]، وقد ذكرتُه هناك بزيادة مفيدة في أوَّل (باب غزو النِّساء وقتالهنَّ مع الرِّجال)، وقد جمعت بين الروايات بأنَّها تاراتٌ، والله أعلم، ووعدتُ بأن أذكر هنا -وقد ذكرتُ فيما مضى[ح٢٨٠٥]- مَن ثبت معه مُسمًّى[ح٢٨٨٠]، قال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (إنَّ ابنَ سعدٍ ذكر في «الطَّبقات» أنَّ منهم: مُحمَّد بن مَسْلَمة[(٥)]، وعاصم بن ثابت بن أبي الأَقْلَح[(٦)]، وسَهْل بن حُنَيف[(٧)]، وأبا

---

(١) هذا تكرارٌ لما سبق؛ إذ (باب ما يكره من التنازع) هو في (كتاب الجهاد)، فأعاد ذكر رواية الأَصيليِّ: (يَشْتَدن) ورواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ: (يَشْتَدِدن)، ورواية (يُسْنِدن)، وأغفل رواية أبي ذرٍّ عن البقيَّة: (يَشْدُدْنَ).

(٢) «مطالع الأنوار» (٥/٥٢١-٥٢٢)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٠١).

(٣) في النُّسخ: (مكسورة)، والمثبت هو الصَّواب.

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٣٩).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٤٠٩).

(٦) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٤٢٨).

(٧) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٤٣٧).

دُجانة سِمَاك بن خَرَشة(١)، والحُباب بن المنذر(٢)، وأُسَيد بن حُضَير(٣)؛ ذكر ذلك مُفرَّقًا في تراجمهم، وفي «مغازي الواقديِّ»: وثبت معه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أربعةَ عشرَ رجلًا؛ سبعة من المهاجرين: أبو بكر الصِّدِّيق، وعليٌّ، وعبد الرَّحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقَّاص، وطلحة بن عُبيد الله، وأبو عبيدة ابن الجرَّاح، والزُّبير، ومن الأنصار سبعة: الحُبَاب بن المنذر، وأبو دُجَانة، وعاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، والحارث بن الصِّمَّة، وسهل بن حُنَيف، وأُسَيد بن حُضير، وسعد بن معاذ، ويقال: ثبت معه سعدُ بنُ عبادة ومُحَمَّدُ بنُ مَسْلَمة، يجعلونهما مكان أُسَيد بن حُضير وسعد بن معاذ[المغازي٢٤٠]). انتهى[الإفهام٢٩٥]، والظَّاهر أنَّ هؤلاء غيرُ مَن قُتِل ممَّن ثبت، والله أعلم.

قوله: (**فَأَصَابُوا مِنَّا سَبْعِينَ**): اعلم أنَّ ابن سيِّد النَّاس ذكر في (غزوة أُحُد) قال: (فجميعهم -أي: جميع القتلى- ستَّة(٤) وتسعون؛ منهم مِنَ المهاجرين ومَن ذُكِرَ معهم: أحدَ عشرَ، ومِنَ الأنصار: خمسة وثمانون؛ من الأوس: ثمانية وثلاثون، ومن الخزرج: سبعة وأربعون، منهم عند ابن إسحاق من المهاجرين: أربعة، ومن الأنصار: واحد وستُّون؛ من الأوس: أربعة وعشرون، ومن الخزرج: سبعة وثلاثون(٥)، والباقون عن موسى بن عقبة، أو عن ابن سعد، أو عن ابن هشام) إلى أن قال: (فقد تجاوز بهذه الزيادات المئة على أنَّه قد ذكر أنَّ قتلى أُحُدٍ سبعون(٦)، ومِن النَّاس مَن يجعل السَّبعين من الأنصار خاصَّةً، وكذلك قال ابن سعد في «باب غزوة أُحُد»(٧)، لكنَّهم في تراجم «الطَّبقات» له زادوا على ذلك، ويُذكَر في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا﴾ [آل عمران: ١٦٥]: أنَّه(٨) تسلية للمؤمنين عمَّن أُصِيب منهم يوم أُحُد بأنَّهم أصابوا مِن المشركين يومئذٍ سبعين قتيلًا، وسبعين أسيرًا(٩)، فإن صحَّ ذلك نقلًا وحملًا؛ فالزيادة ناشئةٌ عن الخلاف في التفصيل، وليست زيادةً في الجملة)

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥١٥).

(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٢٦).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٥٦٠).

(٤) في النُّسخ: (ست)، والمثبت الصَّواب.

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/١٣٥-١٤١).

(٦) في النُّسخ: (سبعين)، ولعلَّ المثبت الصَّواب.

(٧) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٤٠).

(٨) (أنه): سقط من (ب).

(٩) انظر «البحر المحيط» (٣/٤١٩).

انتهى[عيون الأثر٢/٤٧]، وسأذكر في (أُحُد) ما رأيته عن الشافعيِّ في «أحكام المُحبِّ الطَّبريِّ»، وحديثَ أُبيٍّ بن كعب، وسأذكر أيضًا ما نقله شيخنا[ح٤٠٤٣]، ونقل شيخنا هنا عن مالك: أنَّه قُتِل من الأنصار سبعون، ومن المهاجرين أربعةٌ(١)، ونقل شيخُنا أيضًا عن أبي مُحَمَّدٍ في جامع «مختصره»: أنَّه قُتِل يوم بدر من المشركين خمسون(٢)، وهذا غريبٌ.

قوله: (فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ): هذا هو أبو سفيان صخرُ بن حرب بن أميَّة بن عبد شمس، وهذا معروفٌ عند أهله، وقد ذكرتُ ترجمتَه في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

قوله: (أَفِي القَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجِيبُوهُ): الحكمة في كونه عليه الصَّلاة والسَّلام نهاهم عن إجابته تأتي في (غزوة أُحُد) إن شاء الله تعالى[ح٤٠٤٣].

قوله: (أَفِي القَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟... أَفِي القَوْمِ ابْنُ الخَطَّابِ؟): سيأتي أنَّ الحكمة في سؤاله عن هؤلاء الثَّلاثة: لعِلْمِه بأنَّ قيام الدِّين بهم[ح٤٠٤٣].

قوله: (أَمَّا هَؤُلَاءِ؛ فَقَدْ قُتِلُوا، فَمَا مَلَكَ عُمَرُ نَفْسَهُ، فَقَالَ: كَذَبْتَ): سيأتي أنَّ جواب عمر ليس مخالفًا للنَّهي في (غزوة أُحُد) إن شاء الله تعالى[ح٤٠٤٣].

قوله: (وَقَدْ بَقِيَ لَكَ مَا يَسُوءُكَ): الظَّاهر أنَّه أراد يومَ الفتح، وهذا يكون من باب الكشف، والله أعلم.

قوله: (وَالحَرْبُ سِجَالٌ): تقدَّم أنَّه بكسر السين، وتخفيف الجيم، وتقدَّم مِن أيِّ شيء أُخِذ، وأنَّ معناه: مرَّةً لنا ومرَّةً علينا، وهو مِن مساجلة المُستقِين على البئر بالدِّلاء[ح٧]/. [١/٣٨٧أ]

قوله: (لَمْ آمُرْ): هو بمدِّ الهمزة وضمِّ الميم.

قوله: (اُعْلُ هُبَلْ) أي: زِدْ عُلُوًّا، وسيجيء في (أُحُد) بأطولَ مِن هذا[ح٤٠٤٣]، و(هُبَل): بضمِّ الهاء(٣) وفتح الموحَّدة، وباللَّام: اسم صنمٍ كان في الكعبة.

**فائدةٌ**: قال السُّهيليُّ: (إنَّ «هُبَل» جاء به عَمرو بن لُحَيٍّ مِن هيت الجزيرة حتَّى وضعه بالكعبة)[الروض١/١٠٥]، ونقل شيخُنا عنِ ابنِ إسحاق قال: (حدَّثني بعض أهل العلم) فذكر قصَّة فيها: عمرو ابن لُحَيٍّ جاء بهُبَل مِن مآب مِن أرض البلقاء. انتهى[التوضيح٢٠/٧٥].

---

(١) انظر «التوضيح» (١٨/٢٤٣).

(٢) انظر «اختصار المدوَّنة» (٤/٧٠٤)، «التوضيح» (١٨/٢٤٣-٢٤٤).

(٣) في (ب): (أوله).

قوله: (أَلَا تُجِيبُوهُ[(١)]؟): ستأتي الحكمة في إجابته في (غزوة أُحُد)[ح٤٠٤٣].

قوله: (إِنَّ لَنَا العُزَّى، وَلَا عُزَّى لَكُمْ): (العُزَّى): اسمُ صنمٍ كان لقريش وبني كنانة، وقيل: إنَّ (العُزَّى): سَمُرة كانت لغطفان يعبدونها، وكانوا بنَوا عليها بيتًا، وأقاموا لها[(٢)] سَدَنةً، فبعث عليه الصلاة والسلام خالدَ بن الوليد رضي الله عنه، فهدم البيتَ وأحرق السَّمُرة[(٣)].

١٦٥- بابٌ إِذَا فَزِعُوا بِاللَّيْلِ

٣٠٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، قَالَ: وَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ المَدِينَةِ لَيْلَةً سَمِعُوا صَوْتًا، قَالَ: فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى فَرَسٍ لأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ فَقَالَ: «لَمْ تُرَاعُوا، لَمْ تُرَاعُوا»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «وَجَدْتُهُ بَحْرًا»؛ يَعْنِي: الفَرَسَ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّاد بن زيد بن درهم الإمام، و(ثَابِت): هو البُنانيُّ.

قوله: (عَلَى فَرَسٍ لأَبِي طَلْحَةَ): تقدَّم أنَّ اسمه مندوبٌ، وتقدَّم ما معنى (مندوبٌ)[ح٢٦٢٧].

قوله: (وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ): (سيفَه): مَنْصوبٌ، مفعولُ اسمِ الفاعل، وقد ذكرتُ أسيافه عليه الصلاة والسلام فيما مضى[ح٢٧٣٩]، وكذا تقدَّم (لَمْ تُرَاعُوا)[ح٢٩٠٨]، وكذا (وَجَدْتُهُ بَحْرًا)[ح٢٦٢٧،٢٨٢٠].

١٦٦- بابُ مَنْ رَأَى العَدُوَّ فَنَادَى بِصَوْتِهِ: يَا صَبَاحَاهْ؛ حَتَّى يُسْمِعَ النَّاسَ

قوله: (بَابُ مَنْ رَأَى العَدُوَّ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ[(٤)]: يَا صَبَاحَاهْ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (موضعُها مِنَ الفقه: أنَّ هذه الدَّعوةَ ليست مِن دعوى الجاهليَّة المنهيِّ[(٥)] عنها، إمَّا لأنَّها استغاثةٌ على الكفَّار، وإمَّا لأنَّها عامَّةٌ لا يُنتَدبُ فيها قبيلةٌ مخصوصةٌ) انتهى[المتواري١٧٥].

قوله: (يَا صَبَاحَاهْ) في التَّرجمة والحديث: بفتح الصَّاد المهملة، ثمَّ موحَّدة، وبعد الألف حاءٌ مهملةٌ، وبعد الألف الثانية هاءٌ ساكنةٌ، قال ابنُ الأثير: (هذه كلمةٌ يقولها المستغيث، وأصلها: إذا صاحوا للغارة؛

---

(١) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي (ق): (تجيبونه)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ، ورواية «اليونينيَّة»: (تجيبوا له).

(٢) في (ب): (عليها).

(٣) انظر «الكواكب الدراري» (١٥/٢٢٠).

(٤) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (فنادى بصوته)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما في (ق).

(٥) في (ب): (للنهي).

لأنَّهم أكثر ما يغيرون عند الصَّباح، ويسمُّون يومَ الغارة يومَ الصَّباح، فكأنَّ القائل: «يا صباحاه» يقول: قد غَشِيَنا العدوُّ، وقيل: إنَّ المتقاتلين كانوا إذا جاء اللَّيل؛ يرجعون عن القتال، فإذا عاد النَّهار؛ عاودوه، فكأنَّه يريد بقوله: «يا صباحاه»: قد جاء وقت الصباح، فتأهَّبوا للقتال). انتهى، وقال شيخُنا: (قال ابنُ المُنَيِّر: الهاء للنُّدبة، وهي تسقط وصلًا، والرِّواية إثباتُها، فتقف على الهاء)[التوضيح١٨/٢٥٠].

**فائدةٌ**: هذه القصَّة هي غزوة الغابة، ويقال لها: غزوة ذي قَرَد؛ بفتح القاف والرَّاء، وحكى السُّهيليُّ عن أبي عليٍّ الضَّمَّ فيهما، قال السُّهيليُّ: (و«القَرَد» في اللُّغة: الصُّوف الرَّديء). انتهى[الروض٤/١٤]، وهو ماءٌ على ليلتين من المدينة، بينها وبين خيبر[1]، ويقال: ذو القَرَد، وقال بعضهم: (ذو قَرَد على نحو يوم من المدينة)، وقال مُغُلْطاي في «سيرته»: (على بريد من المدينة). انتهى[الإشارة٢٦٦]، وسأذكر ذلك في (غزوة ذي قَرَد) قبل (خيبر)[قبل ح٤١٩٤]، وكانت غزوة ذي قَرَد بعد غزوة بني لِحْيان، وكانت غزوة بني لحيان لغرَّة هلال شهر ربيع الأوَّل سنة ستٍّ، وقال ابن إسحاق: (خرج النَّبيُّ ﷺ في جمادى الأولى على رأس ستَّة أشهر من فتح قريظة)[السيرة٣/٣٠٦]، وقال ابن إسحاق: (ثمَّ قدم رسولُ الله ﷺ المدينةَ، فلم يقم إلَّا لياليَ قلائلَ حتَّى أغار عُيَينة بن حِصن بن حُذَيفة بن بدر الفَزاريُّ في خيلٍ من غطفان على لقاح رسول الله ﷺ)[السيرة٣/٣٠٦]، وقال ابنُ سعدٍ: (إنَّ غزوة ذي قَرَد هذه في شهر ربيع الأوَّل سنة ستٍّ من الهجرة ليلةَ الأربعاء)[الكبرى٢/٧٦].

٣٠٤١- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: خَرَجْتُ مِنَ المَدِينَةِ ذَاهِبًا **نَحْوَ الغَابَةِ**، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِثَنِيَّةِ الغَابَةِ؛ **لَقِيَنِي غُلَامٌ** لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، **قُلْتُ**: **وَيْحَكَ**! مَا بِكَ؟ قَالَ: **أُخِذَتْ لِقَاحُ النَّبِيِّ** ﷺ، **قُلْتُ**: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: **غَطَفَانُ وَفَزَارَةُ**، فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ أَسْمَعْتُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا: **يَا صَبَاحَاهْ**، يَا صَبَاحَاهْ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ حَتَّى أَلْقَاهُمْ وَقَدْ أَخَذُوهَا، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَقُولُ: أَنَا ابْنُ الأَكْوَعِ، **وَاليَوْمَ يَوْمُ الرُّضَّعِ**، فَاسْتَنْقَذْتُهَا مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبُوا، فَأَقْبَلْتُ بِهَا أَسُوقُهَا، فَلَقِيَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ القَوْمَ عِطَاشٌ، وَإِنِّي أَعْجَلْتُهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا سِقْيَهُمْ، فَابْعَثْ فِي إِثْرِهِمْ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الأَكْوَعِ؛ مَلَكْتَ فَأَسْجِحْ، إِنَّ القَوْمَ يُقْرَوْنَ فِي قَوْمِهِمْ».

(١) انظر «معجم البلدان» (٤/٣٢١).

قوله: (نَحْوَ الغَابَةِ): تقدَّم الكلام على (الغابة)[ح٣٧٧]، وكذا تقدَّم أنَّ (الثَّنِيَّةَ): الطريق في الجبل[ح١٧٦٧].

قوله: (لَقِيَنِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ) هذا (الغلام): لا أعلمُ أحدًا سمَّاه.

قوله: (وَيْحَكَ) تقدَّم الكلام على (ويح)، وأنَّها كلمة يُترحَّم بها لمَن وقع في هلكةٍ لا يستحقُّها، وعلى (ويل) أيضًا، مُطوَّلًا[ح١٤٥٢، ١٦٨٩].

قوله: (أُخِذَتْ لِقَاحُ النَّبِيِّ ﷺ): (أُخِذتْ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(لِقاحُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وهي بكسر اللَّام جمع (لِقحة)؛ بكسرها أيضًا، وقد تُفتَح، وهي ذات الدَّرِّ، وقد تقدَّم الكلام عليها مُطوَّلًا، فانظره[ح٢٣٣].

فائدةٌ: كانت هذه اللِّقاحُ عشرين لِقحةً عند ابن سعد(١).

قوله: (غَطَفَانُ وَفَزَارَةُ): ذكر ابن سعد أنَّهم كانوا أربعين فارسًا. انتهى(١)، و(غَطَفان وفَزارة): قبيلتان مِنَ العرب.

قوله: (مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا): تقدَّم أنَّ (اللَّابتين): الحرَّتَين، وأنَّها بغير همزٍ، وأنَّ (الحرَّة): أرضٌ تركبها حجارةٌ سود[ح١٨٦٩]، وكذا تقدَّم الكلام على (يَا صَبَاحَاهْ) أعلاه[قبل ح٣٠٤١].

قوله: (وَاليَوْمُ يَوْمُ الرُّضَّعِ): يجوز رفعُ (اليومين)(٢)، وفي أصلنا رفعهما ونصبهما، وقال السُّهيليُّ في «روضه»: («اليومُ يومُ الرُّضَّع»؛ بالرَّفع فيهما، وبنصبِ الأوَّل ورفعِ الثاني(٣)، حكى سيبويه: «اليومَ يومُك»(٤) على أن يجعل «اليومَ» ظرفًا في موضع خبرٍ للثاني؛ لأنَّ ظروفَ الزَّمان يُخبَرُ بها عن زمانٍ مثلِها إذا كان الظَّرف يتَّسع ولا يضيق عنِ الثاني، مثل أن تقول: «السَّاعةَ يومُك»(٥)، وقد قيل في قوله سبحانه: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٩]: إنَّ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرفٌ لـ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، وذلك أنَّ ظروفَ الزَّمانِ أحداثٌ، وليست بجُثَثٍ، فلم يمتنع فيها مثلُ هذا؛ كما لا يمتنعُ في سائرِ الأحداثِ). انتهى كلامه[الروض ٤/١٥].

و(الرُّضَّع): اللِّئام، واحدهم: (راضع)؛ لأنَّه يرضع اللَّبن مِن أخلاف إبله؛ لئلَّا يُسمَع صوت

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٧٧).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) انظر «الكتاب» (١/٤١٩).

(٥) ضبطت في (أ) برفع (الساعة) ونصب (يومك)، ولا يستقيم.

الشَّخْب، فيُطلَب منه، وقيل: لئلَّا يصيبه في الحلب آفةٌ، ويقال من اللُّؤم: رَضُعَ يَرْضُع رَضاعة؛ مثل: لَؤُم يَلْؤُم، وقال الأصمعيُّ: (إنَّما يقال: «رَضُع» في مقابلة «لَؤُم»، فأمَّا إذا أُفرِد؛ قيل: «رَضِع» و«رَضَع»)؛ كالماصِّ من الثَّدي، وقال غيره: ومعنى (لئيم): راضع، أي: رَضِعَ اللُّؤم في بطن أمِّه؛ لأنَّه يرضع الخلالة؛ من الخلالة[1] التي يخرجها من بين أسنانه ويمصُّها، ومعنى/ (اليوم يوم الرُّضَّع) [١/٣٨٧ب] أي: يومُ هلاكهم، وقيل: اليوم يوم يُعرَف مَن أرضعتْه كريمةٌ فأنجبت، أو لئيمةٌ فهجَّنت، وقيل: اليوم يظهر مَن أرضعته الحربُ مِن صِغَره، قاله ابن قُرْقُول[2].

قوله: (سِقْيَهُمْ): (السِّقْي)؛ بكسر السِّين وإسكان القاف: الاسم[3].

قوله: (فِي إِثْرِهِمْ): تقدَّم الكلام على لغتَيها، وما قاله شيخُنا في همزتها[ح٢٧٨].

قوله: (فَأَسْجِحْ): هو بقطع الهمزة المفتوحة، ثمَّ سين مهملة ساكنة، ثمَّ جيم مكسورة، ثمَّ حاء مهملة[4] ساكنة، على الأمر، ومعناه: ارفُقْ وسهِّلْ واعفُ واسمح، و(الإسجاح): حسن العفو[5].

قوله: (يُقْرَوْنَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، من القِرى؛ وهي الضِّيافة، وفي نسخة: (يَقِرُّون) مِنَ القرار[6]، قال ابنُ قُرْقُول: («ليُقْرَون»: كذا في «البخاريِّ» و«مسلم»[م١٨٠٧]، وعند الكافَّة والمستملي والحمُّويي في «البخاريِّ»، ولابن الحذَّاء في «مسلم»: «لَيَقِرُّون»[7]، وهو تصحيفٌ، وبقيَّة الحديث تدلُّ على الأوَّل، وعند عُبْدوس: «يُقوون»؛ بواوين، وضُرِب عليه). انتهى[مطالع٥/٣٥٠]، ففي كون (يَقِرُّون) في «البخاريِّ» فيه نظر؛ إنَّما ذكر ذلك في «مسلم»، مع أنَّها تصحيفٌ، كما ذكر[8]، والله أعلم.

---

(١) ضبطها المصنِّف في (أ) بكسر الخاء في الموضعين، ولعلَّ الأولى ضبطُها بالضَّم، فالخِلَلُ كعِنَبٍ، وككِتابٍ خِلال، وكثُمامَةٍ خُلالة: بقيَّةُ الطَّعامِ بينَ الأسنان، والخِلال -بالكسر أيضًا- العود الذي يُخرج به ما دخل بين الأسنان من الطعام، انظر «الصحاح»، «تاج العروس» مادة (خلل).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٦٢-١٦٣).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٣٨).

(٤) (مهملة): سقط من (ب).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٥٦).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٧) كذا، ولفظ «المطالع»: (كذا في «البخاريِّ» و«مسلم» عند الكافَّة، وللمستملي والحمُّويي في «البخاريِّ» ولابن الحذَّاء في «مسلم»: «ليفرُّون»)، ومثله في «المشارق» (٢/٤٢٢)، وزاد: (من الفرار).

(٨) حكم القاضي في «المشارق» (٢/٤٢٢) -وتبعه ابن قُرْقُول في «المطالع» (٥/٣٥٠)- على رواية: (يفرُّون)؛ من الفرار، لا على رواية (يقرُّون)، ثمَّ هي رواية هي رواية الحمُّويي والمستملي في «البخاريِّ» كما تقدَّم، هذا=

## ١٦٧- بابُ مَنْ قَالَ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ فُلَانٍ

وَقَالَ سَلَمَةُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الأَكْوَعِ.

قوله: (بابُ مَنْ قَالَ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ فُلَانٍ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (وموضعُها من الفقه: أنَّها خارجةٌ عَنِ الافتخار المَنْهيِّ عنه؛ لاقتضاء الحال ذلك، خلاف إنكارها على القائل: «أنا»، فجعل يقول: «أنا أنا»[(١)]) انتهى[المتواري١٧٦].

كره بعضُهم التسويمَ[(٢)] والإعلامَ في الحرب، وقالوا: فِعلُ ذلك من الشهرة، ولا ينبغي للمسلم أن يُشهِر نفسه في خيرٍ ولا شرٍّ، قالوا: وإنَّما ينبغي للمؤمن إذا فعل شيئًا لله أن يخفيَه عنِ الناس، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ٥]، رُوِيَ هذا عن بُريدة الأسلميِّ، نقله شيخُنا عنه، والصوابُ -كما قال الطَّبَريُّ-: أنَّه لا بأس بالتسويم والإعلام إذا قصد به أنَّه يُتأسَّى به، وأمَّا إذا قصد به الافتخارَ؛ فهذا هو المكروه؛ لأنَّه قاتَلَ للذِّكر، والله أعلم، قاله شيخنا[(٣)].

قوله: (وَقَالَ سَلَمَةُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الأَكْوَعِ): (الأكوع): جدُّ سَلَمة، وهو سَلَمة بن عمرو بن الأكوع، واسم الأكوع: سنان بن عبد الله بن قُشَير الأسلميُّ، كنية سَلَمة أبو مسلم وأبو إياس، بايع تحت الشجرة، ونزل الرَّبَذة مدَّةً، وكان شجاعًا راميًا، قال ابنُه إياسٌ: (ما كذب أبي قطُّ)، تُوُفِّيَ بالمدينة سنة (٧٤هـ)، وقد بايعه عليه الصلاة والسلام تحت الشجرة ثلاث مَرَّاتٍ، كما في «مسلم»[م١٨٠٧]، أخرج له الجماعة وأحمدُ في «المسند»[(٤)].

٣٠٤٢- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ البَرَاءَ فَقَالَ: يَا أَبَا عُمَارَةَ، أَوَلَّيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ البَرَاءُ وَأَنَا أَسْمَعُ: أَمَّا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، لَمْ يُوَلِّ يَوْمَئِذٍ، كَانَ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ الحَارِثِ آخِذًا بِعِنَانِ بَغْلَتِهِ، فَلَمَّا غَشِيَهُ المُشْرِكُونَ، نَزَلَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ، فَمَا رُئِيَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ أَشَدُّ مِنْهُ.

---

= وقال الحافظ في «الفتح» (٦/١٩٠): (وقيل: يغزون بغين معجمة وزاي، وهو تصحيف)، وكذا قال ابن الملقِّن في «التوضيح» (١٨/٢٥٣)، فجعلا التصحيف في: (يغزون)، فليُتَنَبَّه.

(١) يعني: قول جابرٍ رضي الله عنه عندما أتى النبيَّ صلى الله عليه وسلم في دَينٍ كان على أبيه، فدقَّ الباب، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: (مَن ذا؟)، فقال جابرٌ: (أنا)، فقال: «أنا أنا»، كأنَّه كرهها، أخرجه البخاريُّ (٦٢٥٠) ومسلمٌ (٢١٥٥).

(٢) في النُّسخ: (التوسيم)، والمثبت من «التوضيح».

(٣) انظر «التوضيح» (١٨/٢٥٦).

(٤) انظر «التاريخ الكبير» (٤/٦٩)، «الاستيعاب» (ص٣٠٥)، «تهذيب الكمال» (١١/٣٠١)، «الكاشف» (١/٣٣٩).

قوله: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ): هذا هو عبيدُ الله بنُ موسى العبسيُّ، أبو مُحَمَّد، أحدُ الأعلام على تشيُّعِه وبدعتِه، سمع هشامَ بنَ عروةَ، وابنَ أبي خالد، وابنَ جُرَيجٍ، والطبقةَ، وعنه: البُخاريُّ، والدَّارميُّ، وعَبْدٌ، والحارثُ ابن أبي أسامة، وغيرُهم، مات في ذي القعدة سنة (٢١٣هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[١٦/٣][(١)].

قوله: (عَنْ إِسْرَائِيلَ): هو إسرائيلُ بنُ يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعيِّ، تقدَّمَ، وكذا جدُّه (أَبُو إِسْحَاقَ): عَمرو بن عبد الله السَّبِيعيُّ.

قوله: (سَأَلَ رَجُلٌ البَرَاءَ): السائل للبراء لا أعرفه، كما تقدَّمَ[ح٢٨٦٤]، غير أنَّه من قيس، كما سيأتي في (المغازي)[ح٤٣١٧].

قوله: (أَوَلَّيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟): سيأتي الكلام عليه في (حُنين) إن شاء الله تعالى[ح٤٣١٥].

قوله: (أَمَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ): (أَمَّا): بفتح الهمزة، وتشديد الميم.

قوله: (كَانَ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ الحَارِثِ): هذا هو أبو سفيان بنُ الحارثِ بنِ عبد المُطَّلِب، وقد تقدَّمَ أنَّ اسمه المغيرة، وقيل: المغيرةُ أخوه، وقيل: اسمُه كنيتُه، وهو أخو النَّبيِّ ﷺ مِنَ الرَّضاعة، تُوُفِّيَ سنة عشرين، تقدَّمَ مُطوَّلًا[ح٢٨٦٤].

قوله: (بَغْلَتِهِ): تقدَّمَ الاختلاف في البغلة التي كان راكبَها يوم حنين؛ هل هي فِضَّة أو الدُّلْدُل مُطوَّلًا، أمَّا كونها فضَّة؛ فقد قاله السُّهَيليُّ[(٢)] ومِن بعدِه ابنُ سيِّدِ النَّاسِ[(٣)]، وأمَّا كونها الدُّلْدُل؛ فقاله النوويُّ[(٤)]، وكذا مُغُلْطاي في «سيرته الصغرى»[(٥)][ح٢٨٦٤].

قوله: (أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ) إلى آخره: تقدَّمَ الكلام عليه هل هو شِعر أم لا؟ لأنَّ الرَّجَز اختُلِف فيه، والأصحُّ أنَّه شِعر، ولكنَّ للشِّعر ثلاثةَ شروط: أن يكون موزونًا مقفًّى مقصودًا، وهذا وقع موزونًا مقفًّى، لكنْ لم يكن مقصودًا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩][(٦)]، وسيأتي الكلام في عدوله عن الانتساب إلى والده وانتسبَ إلى جدِّه في (حُنين) إن شاء الله تعالى[ح٤٣١٥].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٦٤)، «الكاشف» (٢/٢٢٧).

(٢) انظر «الروض الأُنُف» (٤/١٤٤).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٢٦٨).

(٤) انظر «شرح مسلم» (١٢/٣٣١).

(٥) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٣١٨).

(٦) انظر «شرح مسلم» (١٢/٣٣٥).

قوله: (فَمَا رُئِيَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ أَشَدُّ مِنْهُ): (رُئِيَ): بضَمِّ الراء، ثُمَّ همزة مكسورة، ويجوز (رِيءَ): بكسر الراء، وفي آخره همزة مفتوحة، و(أشدُّ) في الحالين مَرْفُوعٌ؛ لأنَّه نائبٌ مَنَابَ الفاعل.

## ١٦٨- بابٌ إِذَا نَزَلَ العَدُوُّ عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ

قوله: (بَاب إِذَا نَزَلَ العَدُوُّ عَلَى حُكْمِ[1] رَجُلٍ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثمَّ قال: (موضعُ الترجمة مِنَ الفِقْه: لزومُ حكم المحكَّم برضا الخصمَين وإن لم ينتصب عمومًا) انتهى[المتواري ١٧٦].

٣٠٤٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ -هُوَ ابْنُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ؛ بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»، فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ»، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ أَنْ تُقْتَلَ المُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسْبَى الذُّرِّيَّةُ، قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِكِ».

قوله: (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ؛ هُوَ ابْنُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ): (أبو أمامة) هذا: اسمُه أسعدُ، وُلِد في زمان رسول الله[2] ﷺ، وسُمِّي باسم جدِّه أسعد بن زرارة النَّقيب، وروى عن عمرَ، قال أبو زُرْعة: (مرسل)[3]، وعن عدَّةٍ، وعنه: الزُّهريُّ، ويحيى بنُ سعيد، وخلقٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٠٠هـ)، أخرج له الجماعةُ[4]، و(حُنَيف): بضَمِّ الحاء المُهْمَلَة، وفتح النون، والباقي معروفٌ، و(أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه سعدُ بنُ مالكِ بن سِنان رضي الله عنه.

قوله: (لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ[5] بْنِ مُعَاذٍ): غزوة بني قريظة عقيب الخندق -وقد تقدَّمَ متى كانت الخندق مع الاختلاف[ح٤٦٣]، وسيأتي[قبل ح٤٠٩٧]-؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام حين أصبح[6]؛ انصرف عن الخندق راجعًا إلى المدينة والمسلمون، ووضعوا السلاحَ، فلمَّا كانت الظهرُ؛ أتى جبريلُ عليه السلام النَّبيَّ ﷺ وكلَّمه، فأمر رسولُ الله ﷺ مؤذِّنًا فأذَّن: (مَن كان سامعًا لله مطيعًا؛ فلا يُصَلِّينَّ العصر إلَّا في

---

(١) (حكم): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (النَّبيّ).

(٣) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٦).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٥٢٥).

(٥) زيد في «اليونينيَّة»: (هو)، وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

(٦) (أصبح): سقط من (ب).

بني قريظة)، وفي «مسلم»: (الظهر)[م١٧٧٠]، وقد ذكرتُ[١] ما قيل فيها[قبل ح٩٤٦]، وقصَّة بني قريظة معروفةٌ، والله أعلم[٢]/. [١/٣٨٨أ]

قوله: (أَنْ تُقْتَلَ المُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسْبَى الذُّرِّيَّةُ): (تُقتَل) و(تُسبَى): مبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما، و(المقاتِلةُ) و(الذُّرِّيَّةُ): مرفوعان[٣] نائبان مناب الفاعلين، وسيأتي[٤] كم كان الذين قُتلوا من بني قريظة إن شاء الله تعالى[ح٣٨٠٤، ٤١٢١].

قوله: (بِحُكْمِ المَلِكِ): هو بكسر اللام في «مسلم»[م١٧٦٨]، وأمَّا في «البُخاريِّ»؛ فقد اختلَف رواتُه فيها؛ فبعضهم كسر، وبعضهم فتح، وبكسرها: هو الله عَزَّ وَجَلَّ، وبفتحها يريد: ما أوحى إليه به جبريل[٥]، قال ابنُ قُرْقُول: (والأوَّلُ أولى -يعني: الكسر- لرواية: «بحكم الله»[ح٣٨٠٤، م١٧٦٨])[٦].

## ١٦٩- بابُ قَتْلِ الأَسِيرِ، وَقَتْلِ الصَّبْرِ

٣٠٤٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَامَ الفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ؛ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الكَعْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه إسماعيل بن أبي أويس عبدِالله، وأنَّه ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ المجتهدِ، و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله.

قوله: (دَخَلَ عَامَ الفَتْحِ): تقدَّمَ مرارًا[٧] أنَّ الفتح في رمضان سنة ثمانٍ، وقد اختُلِف في دخولها متى كان من الشهر على أقوالٍ تقدَّمَت[ح١٠٤].

قوله: (وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ): تقدَّمَ ما (المِغْفَر)[ح١٨٤٦]، قال الحافظُ أبو ذرٍّ: (إنَّه لم يروِ حديثَ المِغْفَر عن الزُّهْرِيِّ غيرُ مالك) انتهى، وهذا الكلامُ فيه نظرٌ، وسأذكر في (اللباس): أنَّ مالكًا لم ينفرد به عن الزُّهْرِيِّ، وقد رواه جماعةٌ عن الزُّهْرِيِّ غيرَه، إن شاء الله تعالى[ح٥٨٠٨].

---

(١) في (ب): (ذكر).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٥٧)، «عيون الأثر» (٢/١٠٣-١٠٤).

(٣) (مرفوعان): ليس في (ب).

(٤) زيد في (ب): (الكلام).

(٥) انظر «إكمال المعلم» (٦/١٠٥)، «التوضيح» (١٨/٢٦١).

(٦) «مطالع الأنوار» (٤/٤٣)، وانظر «فتح الباري» (٧/٤٧٦).

(٧) (مرارًا): ليس في (ب).

قوله: (جَاءَهُ[(١)] رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الكَعْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ»): تقدَّمَ في (الحجِّ) الكلامُ على (ابن خَطَل)، والاختلافُ في اسمه، والاختلاف في قاتله على أقوالٍ، والظَّاهر أنَّ الكلَّ اشتركوا [في قتله، وهذا الرجل لعلَّه من الجماعة الذين اشتركوا][(٢)] فيه، والله أعلم، وتقدَّمَ ما ذنبه، ومَن أهدر عليه الصلاة والسلام دمَه حين[(٣)] دخول مكَّة مُطوَّلًا[(٤)]؛ فانظره [ح١٨٤٦].

## ١٧٠ - باب هَلْ يَسْتَأْسِرُ الرَّجُلُ؟ وَمَنْ لَمْ يَسْتَأْسِرْ، وَمَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ القَتْلِ

قوله: (باب هَلْ يَسْتَأْسِرُ الرَّجُلُ؟)، وكذا (وَمَنْ لَمْ يَسْتَأْسِرْ): هو بفتح أوَّله، وسكون السين الأولى، وكسر السين الثانية، ومعناه: هل يجعل نفسه أسيرًا؟

تنبيهٌ: التبويبُ والحديثُ فيه دليلٌ على أنَّه جائزٌ أنْ يَسْتأسِر الرَّجلُ إذا أراد أن يأخذ برخصة الله عزَّ وجلَّ في إحياء نفسه؛ كما فعل خُبيبٌ وصاحباه، وقال الحسن البصريُّ: لا بأسَ أن يَستأسِر الرَّجل إذا خاف أن يُغلَبَ، وقال الأوزاعيُّ: لا بأسَ للأسير المسلم أن يأبى أن يُمكِّن من نفسه ويَمدَّ عنقه للقتل، وقال الثوريُّ: أكره للأسير[(٥)] أن يُمكِّن من نفسه إلا مجبورًا، نقله شيخُنا[(٦)].

٣٠٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيُّ -وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ-: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَشَرَةَ رَهْطٍ سَرِيَّةً عَيْنًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ جَدَّ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالهَدْأَةِ -وَهوَ بَيْنَ عُسْفَانَ وَمَكَّةَ- ذُكِرُوا لِحَيٍّ مِنْ هُذَيْلٍ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو لِحْيَانَ، فَنَفَرُوا لَهُمْ قَرِيبًا مِنْ مِئَتَيْ رَجُلٍ، كُلُّهُمْ رَامٍ، فَاقْتَصُّوا آثَارَهُمْ حَتَّى وَجَدُوا مَأْكَلَهُمْ تَمْرًا تَزَوَّدُوهُ مِنَ المَدِينَةِ، فَقَالُوا: هَذَا تَمْرُ يَثْرِبَ، فَاقْتَصُّوا آثَارَهُمْ، فَلَمَّا رَآهُمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ؛ لَجَؤُوا إِلَى فَدْفَدٍ، وَأَحَاطَ بِهِمُ القَوْمُ فَقَالُوا لَهُمُ: انْزِلُوا وَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ وَلَكُمُ العَهْدُ وَالمِيثَاقُ، وَلَا نَقْتُلُ مِنْكُمْ أَحَدًا، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ أَمِيرُ السَّرِيَّةِ: أَمَّا أَنَا؛ فَوَاللهِ لَا أَنْزِلُ اليَوْمَ فِي ذِمَّةِ

---

(١) كذا في النسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (جَاءَ).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) في (ب): (من).

(٤) (مُطوَّلًا): ليس في (ب).

(٥) في (ب): (الأسير).

(٦) انظر «التوضيح» (١٨/٢٧٠-٢٧١).

كَافِرٍ، اللَّهُمَّ، أَخْبِرْ عَنَّا نَبِيَّكَ، فَرَمَوْهُمْ بِالنَّبْلِ، فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةٍ، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ بِالعَهْدِ وَالمِيثَاقِ، مِنْهُمْ خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ وَابْنُ دَثِنَةَ وَرَجُلٌ آخَرُ، فَلَمَّا اسْتَمْكَنُوا مِنْهُمْ، أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسِيِّهِمْ فَأَوْثَقُوهُمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ الثَّالِثُ: هَذَا أَوَّلُ الغَدْرِ، وَاللهِ لَا أَصْحَبُكُمْ، إِنَّ لِي فِي هَؤُلَاءِ لَأُسْوَةً -يُرِيدُ القَتْلَى- وَجَرَّرُوهُ وَعَالَجُوهُ عَلَى أَنْ يَصْحَبَهُمْ فَأَبَى، فَقَتَلُوهُ، فَانْطَلَقُوا بِخُبَيْبٍ وَابْنِ دَثِنَةَ حَتَّى بَاعُوهُمَا بِمَكَّةَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، فَابْتَاعَ خُبَيْبًا بَنُو الحَارِثِ بْنِ عَامِرِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ قَتَلَ الحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلَبِثَ خُبَيْبٌ عِنْدَهُمْ أَسِيرًا، فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عِيَاضٍ: أَنَّ بِنْتَ الحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا؛ اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا، فَأَعَارَتْهُ، فَأَخَذَ ابْنًا لِي وَأَنَا غَافِلَةٌ حَتَّى أَتَاهُ، قَالَتْ: فَوَجَدْتُهُ مُجْلِسَهُ عَلَى فَخِذِهِ وَالمُوسَى بِيَدِهِ، فَفَزِعْتُ فَزْعَةً عَرَفَهَا خُبَيْبٌ فِي وَجْهِي فَقَالَ: تَخْشَيْنَ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ، وَاللهِ مَا رَأَيْتُ أَسِيرًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ خُبَيْبٍ، وَاللهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ يَوْمًا يَأْكُلُ قِطْفَ عِنَبٍ فِي يَدِهِ وَإِنَّهُ لَمُوثَقٌ فِي الحَدِيدِ وَمَا بِمَكَّةَ مِنْ ثَمَرٍ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّهُ لَرِزْقٌ مِنَ اللهِ رَزَقَهُ خُبَيْبًا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ الحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ فِي الحِلِّ؛ قَالَ لَهُمْ خُبَيْبٌ: ذَرُونِي أَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ، فَتَرَكُوهُ، فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تَظُنُّوا أَنَّ مَا بِي جَزَعٌ؛ لَطَوَّلْتُهُمَا، اللَّهُمَّ؛ أَحْصِهِمْ عَدَدًا: [من الطويل]

وَلَسْتُ أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا ... عَلَى أَيِّ شِقٍّ كَانَ للهِ مَصْرَعِي

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الحَارِثِ، وَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ سَنَّ الرَّكْعَتَيْنِ لِكُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ قُتِلَ صَبْرًا، فَاسْتَجَابَ اللهُ لِعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ يَوْمَ أُصِيبَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ وَمَا أُصِيبُوا، وَبَعَثَ نَاسٌ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ إِلَى عَاصِمٍ حِينَ حُدِّثُوا أَنَّهُ قُتِلَ؛ لِيُؤْتَوْا بِشَيْءٍ مِنْهُ يُعْرَفُ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ عُظَمَائِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ، فَبُعِثَ عَلَى عَاصِمٍ مِثْلُ الظُّلَّةِ مِنَ الدَّبْرِ، فَحَمَتْهُ مِنْ رَسُولِهِمْ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى أَنْ يَقْطَعَ مِنْ لَحْمِهِ شَيْئًا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّمَ مراراً أنَّه الحَكَم بن نافعٍ، وكذا تقدَّمَ (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّمَ (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحمَّد ابن شهاب.

قوله: (أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيُّ): أمَّا (أَسِيد)؛ فهو بفتح الهمزة، وكسر السين، ابن جارية -بالجيم- الثَّقفيُّ، حليفٌ لبني زُهرة بن كِلَاب، أسلم يوم الفتح، وشهد

حُنينًا(١)، وهو والد أبي بَصِير عُتبةَ بن أسيد، ولأبي بصير صحبةٌ، وليست له روايةٌ، وقد تقدَّمَ، وقد جرى ذكره في صلح الحديبية[ح٢٧٣١].

ومن وَلَد أَسِيد بن جارية: عمرو بن أبي سفيان هذا، وهو من أصحاب أبي هريرة، هكذا يقوله أكثر أصحاب الزُّهْرِيِّ: (عمرو)؛ بالواو، وقال إبراهيم بن سعد: عن الزُّهْرِيِّ، عن عُمر بن أَسِيد[خ٣٩٨٩]، والحاصل: أنَّ الأكثرَ والأصحَّ أنَّه عَمرٌو؛ بفتح العين، وزيادة واو، وكذا ذكر المِزِّيُّ في «أطرافه» الخلافَ فيه، وصدَّر بـ(عَمرو)، ثمَّ قال: (وقيل: عُمر)[تحفة١٠/٢٨٩]، ومن قَبْلِه أبو عليٍّ الجَيَّانيُّ(٢).

قوله: (عَشَرَةَ رَهْطٍ سَرِيَّةً): اعلم أنَّ هذا البعث يُسمَّى بعثَ الرَّجِيْع، وهو بفتح الراء، وكسر الجيم، ثمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ عين مهملة، وهو ماءٌ لهُذَيل، قال شيخُنا: (قال الواقديُّ: على سبعة أميال من عسفان[مغازي١/٤٣]). انتهى[التوضيح١٨/٢٦٦]، وكان هذا البعث في صفر، على رأس ستَّة وثلاثين شهرًا من مهاجَره عليه الصلاة والسلام عند ابن سعد(٣)، وعند ابن إسحاق: سنة أربع في صفر، قاله شيخُنا(٤)، و(السَّرِيَّة): تقدَّمَ الكلام عليها، وكم هي[ح٣٦].

وقوله: (عشرة): اعلم أنَّهم: مَرثَد بن أبي مَرثَد الغَنَويُّ، وخالد بن البُكَيْر اللَّيثيُّ، وعاصم بن ثابت ابن أبي الأقلح -بالقاف والحاء المُهْمَلَة-، وخُبَيب بن عَدِيٍّ -بضَمِّ الخاء المُعْجَمَة- أخو بني جَحْجَبى ابن كُلفة، وزيد بن الدَّثِنة، وعبد الله بن طارق، ومعتِّب بن عبيد؛ وهو أخو عبد الله بن طارق لأمِّه، هذا الذي يحضرني مِنَ العشرة، وقال ابنُ إسحاق: (وحدَّثني عاصم بن عمر بن قتادة قال: قَدِم على رسول الله بعد أُحُد(٥) رهطٌ من عَضَل والقَارَة، فقالوا: يا رسول الله) إلى أن قال: (فبعث معهم نفرًا ستَّةً من أصحابه)، ثُمَّ عدَّدهم؛ السِّتَّة الأُوَل في كلامي(٦)، وذكر ابنُ سيِّدِ النَّاسِ أنَّ في كتاب «ذيل المذيَّل» لأبي جعفر الطَّبَرِيِّ لحسَّان بن ثابت يَرثِي أصحاب الرَّجِيع السِّتَّة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين: [من الطويل]

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥٢)، «الإصابة» (١/٤٨).

(٢) انظر «تقييد المهمل» (١/٧١) و(٢/٦٧٠-٦٧١).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٥١).

(٤) كذا قال ابنُ الملقِّن في «التوضيح» (١٨/٢٦٦) عن ابن إسحاق، وذكر ابنُ هشامٍ في «سيرته» (٣/١٨٧) بعثَ الرجيع في سنة ثلاثٍ، وقال في بئر معونة (٣/٢٠٤): (قال ابن إسحاق... ثمَّ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحاب بئر معونة في صفر على رأس أربعة أشهر من أُحُد).

(٥) (بعد أحد): ليس في (ب).

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/١٨٧-١٨٨).

أَلَا لَيْتَنِي فِيْهَا شَهِدْتُ ابنَ طَارِقٍ وَزَيدًا وَمَا تُغْنِي الأَمَانِي وَمَرْثَدَا
وَدَافَعْتُ عَنْ حِبَّيْ خُبَيْبٍ وَعَاصِمٍ وَكَانَ شِفَاءً لَو تَدَارَكْتُ خَالِدَا

ثُمَّ قال ابنُ سيِّدِ النَّاسِ: (وذكر ابنُ سعدٍ أنَّ البَعْثَ كانوا عَشَرةً، فذكر السِّتَّة الذين ذكرناهم وزاد: معتِّب بن عُبَيد[(١)]) إلى أن قال: (وذكر ابن[(٢)] عقبة أيضًا معتِّبَ بن عبيد فيهم)[عيون الأثر٢/٦٥].

قوله: (وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ): كذا هنا، وقال ابنُ إسحاق: (وأمَّر رسولُ الله ﷺ على القوم مَرثَد بن أبي مَرثد الغَنَويَّ)[السيرة٣/١٨٨]، وسندُ «الصحيح» صحيحٌ لا شكَّ فيه، وكلامُ ابنِ إسحاق رواه عن عاصم بن عمر بن قتادة قولَهُ، وعاصمٌ: ثقةٌ عالِمٌ بالسِّيَر[(٣)]، ولكن ساقه من قوله.

قوله في عاصم بن ثابت: (جَدَّ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ[(٤)]): كذا هنا، وقال الدِّمْيَاطيُّ: (ليس بجدِّه، إنَّما كان خالَه؛ لأنَّ عاصم بن عمر بن الخَطَّاب أمُّه جَمِيلة بنت ثابت، أخت عاصم بن ثابت، وكان اسمها: عاصية، فسمَّاها رسولُ الله ﷺ جميلة[(٥)]) انتهى، وهو كما ذكر الدِّمْيَاطيُّ.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالهَدَأَةِ[(٦)]؛ وَهُوَ بَيْنَ عُسْفَانَ وَمَكَّةَ): (الهَدَأَة): بفتح الهاء، ثُمَّ دال مهملة مفتوحة، ثُمَّ همزة مفتوحة أيضًا، ثُمَّ تاء التأنيث، ويقال لموضع بين مكَّة والطَّائف: الهَدَةُ[(٧)]، ويُنسَب إليها: هَدَوي، وهذه غير الأُولى، وإنَّما ذكرتُ الثانية؛ دفعًا للتَّوهُّم، ويقال في هذه أيضًا: الهَدَّةُ، وقال شيخُنا العلَّامة مجدُ الدِّين في «القاموس» في (هدأ) المهموز: (وبهاء -يعني: هَدأة- «ع» -يعني: موضعًا- بين الطائف ومكَّة، وهو هَدَويٌّ). انتهى/.

قوله: (يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو لِحْيَانَ): هو بكسر اللَّام وفتحها، من هُذيل بن مدركة بن إلياس بن مُضَر، قال شيخُنا: (وعند الرُّشاطيِّ[(٨)]: أنَّهم بقايا مِن جُرهم)[التوضيح١٨/٢٦٧].

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٥١-٥٢).
(٢) (ابن): سقط من (ب).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٥٢٨).
(٤) قوله: (بن الخَطَّاب): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ.
(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٧/١٥).
(٦) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (بالهدْأة)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، كما في (ق).
(٧) انظر «معجم البلدان» (٥/٣٩٥).
(٨) كذا في النسخ و«عمدة القاري» (١٢/١١٤)، وفي مصدره و«مصابيح الجامع» (٦/٣٧١) و«إرشاد الساري» (٥/١٦٤): (الدمياطي).

قوله: (**فَنَفَرُوا لَهُمْ قَرِيبًا مِنْ مِئَتَيْ رَجُلٍ**): (نفروا): بتخفيف الفاء، كذا أحفظه، وقال شيخُنا: (وضبطه بعضُ شيوخنا بتشديدها، وفي رواية: «فنُفر إليهم بقريبٍ من مئة رجل»، [فكأنَّه قال: نفَّروا مئتي رجل] ولكن ما تبعهم إلَّا مئة، وفي رواية: «فنفذوا»؛ بالذال المُعْجَمَة). انتهى[التوضيح١٨/٢٦٧]، ثُمَّ رواية التشديد التي ضبط بها ظاهرةٌ؛ لأنَّ (قريبًا) مفعولُها، وأمَّا على رواية التخفيف؛ فـ(قريبًا) مَنْصُوبٌ على الحال، ويجوز من حيث العربيَّة رفعُه، والله أعلم.

قوله: (**لَجَؤُوا**): هو بهمزة بعد الجيم المفتوحة، ومعناه معروفٌ.

قوله: (**إِلَى فَدْفَدٍ**): تقدَّمَ قريبًا في (باب السفر بالمصاحف)[1] ضبطُه وما هو، وأنَّه الفلاة مِنَ الأرض لا شيءَ فيها، وقيل: الغليظة من الأرض ذات الحصى، وقيل: الجَلْد من الأرض في ارتفاع، وسياق الحديث يعطي أنَّه ليس المراد بـ(الفَدْفَد) ما ذكره صاحبُ القولِ الأوَّل ولا الثاني في الظَّاهر، والظَّاهر: الثالث، والله أعلم.

قوله: (**انْزِلُوا**): هو بهمزة وصلٍ، فإذا ابتدأتَ بها؛ كسرتَها.

قوله[2]: (**وَلَا نَقْتُلُ**): هو مَرْفُوعٌ في أصلنا، وبخطِّ الشيخ الأستاذ أبي جعفر: (مجزومٌ على الجواب).

قوله: (**فَقَالَ**[3] **عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ أَمِيرُ السَّرِيَّةِ**): تقدَّمَ قريبًا ما قاله ابنُ إسحاقَ في أميرهم.

قوله: (**أَمَّا أَنَا**): (أَمَّا): بفتح الهمزة، وتشديد الميم.

قوله: (**فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ**) أي: في أمانه وعهده.

قوله: (**مِنْهُمْ خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ**): هو بضَمِّ الخاء المُعْجَمَة، وفتح المُوَحَّدة، هو خُبَيب بن عديٍّ بن مالك الأنصاريُّ الأوسيُّ، بدريٌّ مشهور، قُتِل صبرًا بمكَّة، كذا قاله ابنُ عَبْدِ البَرِّ[4] ومِنْ بعدِه الذَّهَبيُّ[5]، وسيأتي ما فيه من عند الحافظ الدِّمْيَاطيِّ قريبًا؛ فانظره فإنَّه مكان حسنٌ.

قوله: (**وابْنُ دَثِنَة**): هو بفتح الدال المُهْمَلَة، ثُمَّ مُثَلَّثَة مكسورة وقد تُسَكَّن -وقد وقع تسكينها

---

(١) بل في (باب التكبير إذا علا شرفًا).

(٢) (قوله): ليس في (ب).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠٩).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١٥٦/١).

في شعرٍ لحسان بن ثابت في رثائه لأهل الرَّجِيْع - ثُمَّ نون مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث[١]، واسمُ ابنِ الدَّثِنة: زيد بن دَثِنة بن معاوية بن عُبيد الخزرجيُّ البياضيُّ، بدريٌّ أُحُديٌّ، أُسِرَ يوم الرَّجِيع مع[٢] خُبيب، فباعوه بمكَّة، وقُتِلا صَبْرًا[٣].

تنبيهٌ: لم يذكر مَن قتل ابن دَثِنة، وقد قتله صفوان بن أُمَيَّة بأبيه، قاله شيخُنا في «شرحِه»[٤].

قوله: (وَرَجُلٌ آخَرُ)، وقوله: (فَقَالَ الرَّجُلُ الثَّالِثُ): هو عبد الله بن طارق الظَّفَريُّ[٥]، وقيل: [ابن] طارق بن عمرو بن مالك البَلَويُّ[٦]، بدريٌّ، قُتِل يوم الرَّجِيْع، وجعلهما ابنُ سعد اثنين، وأنَّهما[٧] أخوان لأمٍّ[٨].

قوله: (قِسِيِّهِمْ): هو بتشديد الياء المُثنَّاة تحت، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (لَأُسْوَةً): تقدَّمَ أنَّها بضَمِّ الهمزة وكسرها[ح٣٩٥]، وهي منصوبة منوَّنة اسم (إِنَّ).

قوله: (فَابْتَاعَ خُبَيْبًا بَنُو الحَارِثِ بْنِ عَامِرِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ): سيأتي في (غزوة الرَّجِيع) الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى[ح٤٠٨٦].

قوله: (خُبَيْبٌ هُوَ قَتَلَ الحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ): كذا هنا، وليس ذلك عند أهل السِّيَر بمعروفٍ، وإنَّما الذي قتلَ الحارثَ بنَ عامر خُبَيبُ بن إساف بن عُتْبَة بن عمرو بن خَدِيج بن عامر بن جُشَم بن

---

(١) انظر «تقييد المهمل» (١/٢٤٦-٢٤٧).

(٢) (مع): سقط من (ب).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٧)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٩٩).

(٤) انظر «التوضيح» (١٨/٢٦٨).

(٥) وهو قول الزهريِّ كما في «أسد الغابة» (٣/١٧٩).

(٦) نسبه عروةُ بَلَويًّا كما في «أسد الغابة» (٣/١٧٩).

(٧) (وأنَّهما): ليس في (ب).

(٨) كذا قال، وبنحوه قال الحافظ في «الإصابة» (٢/٣٦٨) ولفظه: (عبد الله بن طارق بن عمرو بن مالك البلويُّ، حليفُ بني ظفر من الأنصار، وكان أخا معتِّب بن عبيد لأُمِّه، وفرَّق ابن سعدٍ بين البلويِّ والظفريِّ وقال: إنَّهما أخوان لأُمٍّ)، إلَّا أنَّ ابن سعدٍ لم يذكر في «الطبقات الكبرى» (٣/٤٢٠) اختلافًا في نسب عبد الله بن طارق، بل قرَّر أنَّه بلويٌّ حليفٌ لبني ظفر وقال: (هكذا نسبه محمَّد بن عمر ونسب أخاه لأُمِّه معتِّب بن عبيد)، وإنَّما ذكر الاختلاف في أخيه معتِّب (٣/٤٢١) فذكر أنَّه بلوي وقال: (هكذا قال محمَّد بن عمر، وقال محمَّد بن إسحاق: هو معتب بن عبدة، وقال عبد الله بن محمَّد بن عمارة الأنصاريُّ: هو معتِّب بن عبيد بن سواد ابن الهيثم بن ظفر، فمَن لم يعرف نسبه في بني ظفر جعله من بلي لمكان أخيه عبد الله بن طارق)، وانظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢١٩).

الحارث بن الخزرج، وخُبَيب بن عَدِيٍّ لم يشهد بدرًا عند أَحَدٍ من أرباب المغازي، نبَّه على ذلك ابن سيِّدِ النَّاسِ في «سيرته»، وما سُقْتُه هو لفظه(١).

ولفظ الدِّمْيَاطيِّ الحافظِ شرفِ الدِّين أبي مُحَمَّد عبدِالمؤمن بن خَلَف التونيِّ شيخِ شيوخنا -الذي قال المِزِّيُّ: إنَّه ما رأى أحفظَ منه للحديث-: (وخُبيب بن عَدِيٍّ الأوسيُّ هذا لم يَقْتُل الحارثَ، ولـم يشهد بدرًا، وإنَّما الذي قتله وشهد بدرًا خبيبُ بن إساف الخزرجيُّ؛ فليُعْلَم ذلك).

وقد رأيتُ بخطِّ بعض فضلاء الحنفيَّة(٢) أنَّه سأل الحُفَّاظ الثلاثة؛ العِرَاقيَّ وابنَ حاتم ونورَ الدِّين الهيثميَّ؛ فأنكروا كلام الدِّمْيَاطيِّ. انتهى، واعلم أنَّ الثلاثة مشايخي، وابنُ سيِّدِ النَّاسِ أعلمُ منهم بالمغازي وأَقْعَدُ، وكذا الإمامُ الدِّمْيَاطيُّ أقعدُ وأعلمُ بالسِّيَر والأنساب والحديث من الثلاثة، بل مِنَ الأربعة، والله أعلم.

قوله: (**فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عِيَاضٍ**): قائل ذلك هو الزُّهْرِيُّ، وكذا قاله المِزِّيُّ في «أطرافه»(٣)، وهو ظاهِرٌ، قال شيخنا: (لا كما قاله بعضُ الشُّرَّاح: إنَّه عمرو). انتهى[التوضيح١٨/٢٦٩]، قال الدِّمْيَاطيُّ: (عُبيد الله ابن عياض بن عمرو القاريُّ، مِنَ القارَة، سمع عائشةَ) انتهى، وهو عبيدالله بن عياض بن عمرو بن عبدٍ القاريُّ، عن أبيه، وعائشةَ، وابنةِ الحارث، وأبي سعيد الخُدْرِيِّ، وجابرٍ، وغيرِهم، وعنه: الزُّهْرِيُّ، وعَمرُو بنُ دِينار، وعبدُ الله بن عثمان بن خُثَيم، [له ترجمةٌ] في «ثقات ابن حِبَّانَ»[الثقات٥/٧٢]، أخرج له البُخاريُّ، قال شيخُنا: (لم يذكره أحدٌ في رجال «البُخاريِّ»، إنَّما ادَّعاه الدِّمْيَاطيُّ)، ثُمَّ تعقَّبه بأنَّ المِزِّيَّ ذكره(٤)، وهو صحيحٌ(٥).

**تنبيهٌ**: قال شيخُنا: (رواية عبيدِ الله عن ابنةِ الحارث: قال الحُمَيديُّ في «جَمْعِه»: رواية عبيد الله عنها هنا إلى قوله: «فلمَّا خرجوا به من الحرم»[الجمع٣/٣٦٠]) انتهى[التوضيح١٨/٢٦٩].

قوله: (**أَنَّ ابْنَةَ(٦) الحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ**) إلى آخره: قال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (وفي «كتاب خَلَف»: عن

---

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/٦٣).

(٢) هو عز الدين محمد بن خليل الحاضري، وخطه على هامش نسخة (ق) (١٥٢أ).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/٢٨٩).

(٤) انظر «التوضيح» (١٨/٢٦٩).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٣٩).

(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بِنْتَ).

[٣٨٩/١أ] زينب بنت الحارث) انتهى(١)، وقال أبو عُمرَ في «استيعابه» في (النِّساء) ما لفظه: (مارية/ أو ماويَّة، مولاةُ حُجَير بن أبي إهاب التميميِّ، حليف بني نوفل، هي التي حُبِس خُبَيبٌ في بيتها، عن أبي جعفر العُقَيليِّ ما معناه: أنَّ خُبَيبًا حُبِس في بيتها، وأنَّها رأته يأكل قِطْف عنب مثل رأس الرَّجُل، وهنا استعار منها حديدةً، قالت: فأعطيتُ الموسى غلامًا منَّا، إلى أن قال: لعَمْري؛ ما خافت أمُّك غدري حين أرسَلَتْك بهذه الحديدة)، قال أبو عُمَر: (هكذا قال: مارية، وفي رواية يونس ابن بُكَيْر: ماويَّة، قال يونس عن ابن إسحاق: فحدَّثني عبد الله بن أبي نَجِيح عن ماوية مولاة حُجَير بن أبي إهاب قالت: حُبِس خُبَيب في بيتي، فلقد اطَّلعتُ عليه يومًا وإنَّ في يده لقِطْفًا من عنب أعظم من رأسه يأكل منه، وما في الأرض يومئذٍ حبَّة عنب) انتهى[الاستيعاب٩٤٠]، وبعضُ هذا ذكره الذَّهَبيُّ في «تجريده» في (الأسماء) في (النساء)(٢).

وقال ابنُ شيخنا البُلْقَينيِّ: (وما في «البُخاريِّ» من أنَّها بنتُ الحارث أصحُّ، ولم يتعيَّن لي اسمها) انتهى[الإفهام٣٠١]، وقد ذكر الذَّهَبيُّ في «تذهيبه» روايةَ عُبَيد الله بن عياض عن ابنة الحارث، لكن لم يترجمها في (فصل البنات) بأكثرَ من أن قال: (ابنة الحارث، روى عنها عُبَيد الله بن عياض قصَّة خُبَيب)، ورقم عليها (خ)(٣)، وقد علمتَ ما في «كتاب خَلَف»، والله أعلم، وقال شيخُنا: (وسمَّى ابنُ إسحاق ابنةَ الحارث: ماويَّةَ، وقيل: مارية، وهي مولاة حُجَير(٤) بن أبي إهاب(٥)، وكانت زوجَ عقبة بن الحارث، وسمَّاها ابنُ بطَّال: جويرية(٦))، قال شيخُنا: (وفي «معجم البغويِّ»: ماويَّة بنت حُجَير بن أبي إهاب(٧)، وللواقديِّ: هي مولاة بني عبد مناف(٨)) انتهى[التوضيح١٨/٢٦٩].

وبين كلام أبي عمر في «الاستيعاب» والذَّهَبيِّ وبين المذكور في حديث «الصحيح» بَوْنٌ؛ لأنَّ التي في «الصحيح»: (من بعض بنات الحارث)، والتي ذكرها أبو عُمَر والذَّهَبيُّ: (مولاة)، و(الابن) في «الاستيعاب» مقتضاه أنَّه ابنُ التي أعارته الموسى ورأتُه يأكل العنب، و(البنت) التي في «الصحيح»:

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/٢٨٩).

(٢) في (ب): (والنساء)، وانظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٠٣).

(٣) انظر «تذهيب التهذيب» (١١/٢٢٢).

(٤) في النُّسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (حجر)، وعليه في (أ): (كذا).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/١٩١).

(٦) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٢٠٨).

(٧) انظر «معجم الصحابة» (٢/٢٦٥).

(٨) انظر «مغازي الواقدي» (١/٣٥٧).

(بنت الحارث)؛ يعني: ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف، وتقدَّمَ أنَّ في «أطراف خلف»: أنَّ اسمها زينب بنت الحارث، فلعلَّهما رأتاه وأعارته كلُّ واحدة موسًى، والله أعلم[١].

قوله: (**فَأَخَذَ ابْنًا لِي وَأَنَا غَافِلَةٌ**): هذا (الابن): هو أبو الحسين بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف، ومن ولده: عبد الله بن عبد الرَّحْمَن بن أبي الحسين المُحَدِّث[٢]، كذا رأيتُه عنِ الدِّمْيَاطيِّ، وفي «الروض» للسُّهيليِّ ما لفظه: (هو أبو الحُسَين[٣] بن الحارث بن عامر[٤] بن نوفل بن عبد مناف، قاله الزُّبَير، وهو جدُّ عبدِ الله بن عبد الرَّحْمَن بن أبي حسين الذي يروي عنه مالك في «الموطَّأ»)[الروض٣/٢٣٤]، فما قاله الدِّمْيَاطيُّ -ومِنْ قبلِه السُّهَيليُّ- لا يجتمع مع ما قيل في نسب ابنة الحارث، اللهمَّ؛ إلَّا أن يكون هذا الابنُ نُسِب إلى جدِّه لأمِّه، وأبو الحسين هذا: لا أعرف له ترجمةً، والظَّاهر هلاكُه على دينهم.

قوله: (**مَا كُنْتُ لأَفْعَلَ ذَلِكِ**): (ذلكِ): بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ**): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ.

قوله: (**ولسْتُ**[٥] **أُبَالِي**)؛ البيتين: قد أنشد أبو عمر في «الاستيعاب»[ص٢٠٩] مع البيتين أبياتًا، لكن أنشد البيتين في الأوَّل، ثُمَّ قال: وذكر[٦] ابن إسحاق قال: وقال خُبَيب حين صَلْبِه: [من الطَّويل]

لَقَدْ جَمَّعَ الأَحْزَابُ حَوْلِي وَأَلَّبُوا ... قَبَائِلَهُمْ وَاسْتَجْمَعُوا كُلَّ مَجْمَعِ
وَقَدْ قَرَّبُوا أَبْنَاءَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ ... وَقُرِّبْتُ مِنْ جِذْعٍ طَوِيلٍ مُمَنَّعِ
وَكُلُّهُمُ يُبْدِي العَدَاوَةَ جَاهِدًا ... عَلَيَّ لِأَنِّي فِي وِثَاقٍ بِمَضْيَعِ
إِلَى اللهِ أَشْكُو غُرْبَتِي بَعْدَ كُرْبَتِي ... وَمَا جَمَّعَ الأَحْزابُ لِي عِنْدَ مَصْرَعِي
فَذَا العَرْشِ صَبِّرْنِي عَلَى مَا أَصَابَنِي ... فَقَد بَضَّعُوا لَحْمِي وَقَدْ ضَلَّ مَطْمَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ
وَقَدْ عَرَّضُوا بالكُفْرِ وَالمَوْتُ دُونَهُ ... وَقَدْ ذَرَفَتْ عَيْنَايَ مِنْ غيرِ مَدْمَعِ
وَمَا بِي حِذَارُ المَوْتِ إِنِّي لَمَيِّتٌ ... وَلَكِنْ حِذَارِي حَرّ نَارٍ تَلَفَّعُ

---

(١) انظر «فتح الباري» (٧/٤٤٢).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٢٠٥).
(٣) في (ب): (الحسن)، والذي في «الروض»: (أبو عيسى)، ولعلَّه تحريف.
(٤) في النُّسخ تبعًا لمصدره: (عَدِي)، وهو خطأ.
(٥) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، ورواية «اليونينيَّة»: (ما).
(٦) زيد في النسخ: (غير)، والمثبت موافق لما في «الاستيعاب».

فَلَسْـــتُ بِمُبْـــدٍ لِلعَـــدُوِّ تَخَشُّـــعًا ... وَلَا جَزَعًـــا إِنِّـــي إِلَـــى اللهِ مَرْجِعِـــي

وَلَسْـــتُ أُبَـــالِي حِـــيْنَ أُقْتَـــلُ مُسْـــلِمًا ... عَلَـــى أَيِّ حَـــالٍ كَـــانَ فِي اللهِ[(1)] مَضْـــجَعِي

وقد ذكرتُ في «تعليقي على سيرة ابن سيِّدِ النَّاسِ» هذا الشِّعر ذكرتُ عن ابن هشام -ومنه هاذان البيتان اللَّذان ذكرهما البُخاريُّ- قال: (وبعضُ أهلِ العلم بالشِّعر ينكرها له) انتهى[السيرة٣/١٩٥]، فإنَّ صحَّ أنَّهما[(2)] لخُبَيب؛ ففيه إثبات الذات عليه سبحانه، ومنعه الأكثرون للتَّأنيث[(3)]، وسأذكر ذلك في (كتاب التوحيد)[قبل ح٧٤٠٢].

قوله في شِعر خُبيب: (شِلْوٍ مُمَزَّعِ): (الشِّلْوُ): بكسر الشين المُعْجَمَة، وسكون اللَّام، ثُمَّ واو، قال أبو عبيد: (الشِّلْو): العضو من اللَّحم[(4)]، و(المُمَزَّع): المُقَطَّع، وقال الخليل: (الشِّلْو: الجسد)[العين٦/٢٨٤]، [والذي هنا يجب أن يكون: الجسد][(5)]؛ لقوله: (أَوْصَال شِلْو)؛ يعني: أعضاء جسد؛ إذ لا يقال: أعضاء عضو[(6)].

قوله: (فَقَتَلَهُ ابْنُ الحَارِثِ): (ابن الحارث) هذا: هو عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف بن قصيٍّ، القرشيُّ الصَّحَابيُّ، أسلم يوم الفتح، وكنيته أبو سَرْوَعَة؛ بكسر السين المُهْمَلَة وفتحها، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ واو مفتوحة، ثُمَّ عين مهملة مفتوحة، ثُمَّ تاء التَّأنيث، وما ذكرتُه في نسبه هو قول أهلِ الحديث ومصعبٍ الزُّبيريِّ[(7)]، وقال جمهورُ أهل النسب: (أبو سِرْوَعة أخو عقبة، أسلما يوم الفتح)[(8)]، وقال بعضُ الحُفَّاظ: كذا سمَّاه أهلُ الحديث -يعني: أبا سِرْوَعة- عقبة بن الحارث، وقال الزُّبَير وعمُّه مصعبٌ: هو أخوه[(9)]، والله أعلم، وقال شيخُنا: (وكلاهما أسلم بعد ذلك). [التوضيح١٨/٢٧٠]

---

(١) في (ب): (لله).

(٢) (أنهما): ليس في (ب).

(٣) انظر «نور النبراس» تحقيق مرشد عالم بن مفيض الرحمن بن محمد إسماعيل (ص٨٧-٨٨).

(٤) انظر «غريب الحديث» (١/٢٥)، «المخصص» (١/٤٢٤).

(٥) ما بين معقوفين مستدرك من «مطالع الأنوار».

(٦) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٥٥)، «مطالع الأنوار» (٦/٥٣).

(٧) انظر «نسب قريش» (ص٢٠٤).

(٨) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦٢)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٧٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢٠/١٩٢).

(٩) انظر «أسد الغابة» (٥/١٣٦-١٣٧)، لكن مصعبًا قال: (إنَّ عقبة هو أبو سروعة)، كما تقدَّم، وكذا نقل المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٠/١٩٣) عن الزبير، وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/١٢٢): (قال العسكريُّ: «مَن قال: إنَّ أبا سروعة هو عقبة هذا؛ فقد أخطأ»، كذا قال، وقد أطبق أهلُ الحديث على أنَّه هو، وقولُهم أولى إن شاء الله تعالى).

يعني: أبا سِرْوَعة وأخاه. انتهى.

تنبيهٌ: قال ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: (وكان الذي تولَّى صَلْبَه عقبة بن الحارث وأبو هُبيرة العبدريُّ)[الاستيعاب٢١٠]، كذا قال، ورأيتُ بخطِّ الحافظِ أبي الفتح ابنِ سيِّدِ النَّاسِ تجاه هذا الكلام: (يوشك أن يكون «أبو هُبيرة» تصحيفًا، وإنَّ ما ذكره ابن إسحاق: أبو ميسرة[(١)]) انتهى.

قوله: (وَكَانَ[(٢)] خُبَيْبٌ هُوَ سَنَّ الرَّكْعَتَيْنِ لِكُلِّ[(٣)] مُسْلِمٍ قُتِلَ صَبْرًا): هذا في «الصحيح»: تنبيهٌ: ذكر ابن عَبْدِ البَرِّ في «استيعابه» في ترجمة زيد بن حارثة: أنَّه صلَّاهما[(٤)]، وقصَّة زيد قبل قصَّة خُبَيب بزمن طويل، وقال مُغُلْطاي في «سيرته الصغرى» في (الرَّجيع) ما هنا عن خُبَيب، ثُمَّ عقَّبه بقوله: (وقيل: أسامة بن زيد حين أراد الكَرِيُّ الغدرَ به، كذا ذكره بعضُهم، وكأنَّ الصواب: زيدٌ). انتهى[الإشارة٢٤٢][(٥)]/. [١/٣٨٩ب]

قوله: (وَبَعَثَ نَاسٌ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ): هؤلاء لا أعرفُهم.

قوله: (حِينَ حُدِّثُوا أَنَّهُ قُتِلَ): (حُدِّثوا) و(قُتِل): مَبنيَّان لما لم يُسمَّ فاعلهما.

قوله: (وَكَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ عُظَمَائِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ): هذا الرجل من عظمائهم: قيل: إنَّه عقبة بن أبي مُعيط، قتله بالصَّفراء صَبْرًا بأمره عليه الصلاة والسلام، وقيل: بل الذي قَتَل عقبةَ عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه، والخلاف في ذلك معروفٌ، وقد ذكروه[(٦)].

قوله: (مِثْلُ الظُّلَّةِ): (الظُّلَّة): السَّحابة، وهي بضمِّ الظاء المُعْجَمَة المشالة، وتشديد اللَّام، ثُمَّ تاء التأنيث.

قوله: (مِنَ الدَّبْرِ): هو بفتح الدال المُهْمَلَة، ثُمَّ مُوحَّدة ساكنة، ثُمَّ راء، قيل: ذَكَر النحل، وقيل: جماعة النَّحل، وقيل: جماعة الزَّنابير[(٧)]، وقال السُّهَيليُّ: (الدَّبْر هنا: الزَّنابير، وأمَّا الدِّبْرُ؛ فصغار الجراد، ومنه يقال: مالُه دِبْرٌ، قاله أبو حنيفة، قال -يعني: أبا حنيفة-: وقد يقال للنحل أيضًا: دَبْرٌ؛ بالفتح،

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/١٩٢).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فَكَان).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (امْرِئٍ).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٤).

(٥) زيد في النسخ: (قوله: «حِينَ حُدِّثُوا»: «حُدِّثوا»: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ)، وهو تكرار، وسيأتي.

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٢٥٥)، الإفهام» (ص٣٠٢).

(٧) انظر «الصحاح» مادة (دبر)، «مطالع الأنوار» (٣/٨)، «التوضيح» (٢١/٦٧).

واحدتها: دَبْرة[1])[الروض٣/٢٣٤].

## ١٧١- بابُ فِكَاكِ الأَسِيرِ

قوله: (باب فَكَاكِ الأَسِيرِ): (الفَكَاك): بفتح الفاء، ويجوز كسرها[2].

٣٠٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «فُكُّوا العَانِيَ -أَيْ: الأَسِيرَ- وَأَطْعِمُوا الجَائِعَ، وَعُودُوا المَرِيضَ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هذا هو بفتح الجيم، وكسر الراء، وهو جَرير بن عبد الحَمِيد الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّمَ، وكذا (مَنْصُور): هو[3] ابن المعتمر، وكذا (أَبُو وَائِلٍ): شقيق بن سَلَمة، وكذا (أَبُو مُوسَى): عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار الأشعريُّ، الصَّحَابيُّ المشهور.

قوله: (فُكُّوا العَانِيَ): (العاني): منقوصٌ؛ كـ(القاضي) يَظهَر فيه النصب فقط: الأسير، وأصله: الخُضوع[4].

٣٠٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ: أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللهِ؟ قَالَ: لَا، وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ؛ مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ رَجُلًا فِي القُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَلَّا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، نسبه إلى جدِّه، وقد ذكرته مُتَرْجَمًا مَرَّةً[ح٧٠٢]، وكذا تقدَّمَ (زُهَيْرٌ): أنَّه ابنُ معاوية بن حُدَيج، أبو خيثمة الجُعْفيُّ الكوفيُّ، تقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح١٥٦].

قوله: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ): هو بفتح[5] الطَّاء المُهْمَلَة، وكسر الرَّاء المُشَدَّدة[6]، وهو ابن طَرِيف الحارثيُّ، وقيل: الخارفيُّ، الكوفيُّ، أبو بكر، عن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى، والشَّعبيِّ، والحَكَمِ بن عُتَيبة، وحَبيبِ

(١) انظر «النبات» (٣/٢٧٠، ٢٧١).

(٢) وبهما ضبط في (ق).

(٣) في (ب): (أنَّه).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٨).

(٥) في النُّسخ: (بتشديد)، والمثبت هو الصَّوابُ.

(٦) (المُشَدَّدة): سقط من (ب).

ابنِ أبي ثابت، وجماعةٍ، وعنه: السُّفيانان، وجَرِيرُ بنُ عبد الحَمِيد، وخلقٌ كثيرٌ، وثَّقه أحمدُ[١] وأبو حاتمٍ[٢] وغيرُهما، قال الفلَّاس وغيرُه: (مات سنة ثلاث وأربعين ومئة)، وقيل: سنة إحدى -أو اثنتين- وأربعين[٣] ومئة، أخرج له الجماعة[٤].

قوله: (**أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ**): هذا هو الشَّعبيُّ عامرُ بن شَراحيل، تقدَّمَ، وكذا تقدَّمَ (**أَبُو جُحَيْفَةَ**)، وأنَّه بضَمِّ الجيم، ثُمَّ حاء مهملة مفتوحة، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ فاء مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وأنَّه وَهْبُ بن عبد الله السُّوائيُّ، ويقال: وَهْب بن وَهْب، تقدَّمَ مُتَرجَمًا رضي الله عنه[ح١١١].

قوله: (**وَبَرَأَ**): هو مهموز الآخر، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**النَّسَمَةَ**): هو بفتح النون والسين: الإنسان.

قوله: (**إِلَّا فَهْمًا**): هو بإسكان الهاء وفتحها[٥]، معروفٌ.

قوله: (**العَقْلُ**): تقدَّمَ أنَّه بفتح العين، وإسكان القاف، وهو الدِّيَة، وتقدَّمَ لِمَ قيل للدِّيَة: العَقْل في (العلم)[ح١١١]، وكذا تقدَّمَ (**فَكَاك**): أنَّه بفتح الفاء وكسرها أعلاه[قبل ح٣٠٤٦] وقبله[ح١١١].

## ١٧٢- باب فِدَاءِ المُشْرِكِينَ

٣٠٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، **عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: **أَنَّ رِجَالًا مِنَ الأَنْصَارِ** اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ائْذَنْ فَلْنَتْرُكْ لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ، فَقَالَ: «لَا تَدَعُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا».

قوله: (**عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّمَ أنَّ الحافظ صلاح الدين العلائيَّ شيخ شيوخي قال: (قال[٦] الإسماعيليُّ: لم يسمع موسى بنُ عقبة من ابنِ شهابٍ شيئًا) انتهى، وقد تعقَّبه العلائيُّ في «مراسيله»[٧]، وقد ذكرتُ ذلك في (العتق)؛ فانظره[ح٢٥٣٧]، وأنا أيضًا أستبعد أن يكون ابن

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٤١٢/١).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٣١٣/٨).

(٣) (وأربعين): مثبت من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٦٢/٢٨).

(٥) الفتح رواية أبي ذرٍّ، والسكون رواية غيره.

(٦) (قال): ليس في (ب).

(٧) انظر «جامع التحصيل» (ص١١٠-١١١).

عُقبة لم يسمع منِ ابنِ شهابٍ، وهو بلديُّه(١) ومعاصرُهُ، وموسى ليس مُدَلِّسًا، والله أعلم، و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله.

قوله: (أَنَّ رِجَالًا مِنَ الأَنْصَارِ): هؤلاء الرجال لا أعرفهم بأعيانهم، والظَّاهر أنَّهم من بني عَدِيِّ بن النَّجَّار؛ لأنَّهم أخوالُ عبدِ المُطَّلِب والدِ العَبَّاس، وقد قَدَّمْتُ اسمَ والدةِ عبدِ المُطَّلِب، وأنَّها سلمى بنت عَمرو بن زيد، ونسبَها إلى عَدِيِّ بن النَّجَّار، فيما مضى[ح٤٠].

قوله: (فِدَاءَهُ): تقدَّمَ أنَّ الفداء كان من أربعة آلاف إلى ثلاثة آلاف إلى ألفين إلى الألف، وتقدَّمَ ما كان يُعمَل بمَن كان فقيرًا[ح٤٢١].

٣٠٤٩- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ، فَجَاءَهُ العَبَّاسُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِنِي فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا، فَقَالَ: «خُذْ»، فَأَعْطَاهُ فِي ثَوْبِهِ.

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ(٢)) إلى آخره: اعلم أنَّ في أصلنا: (وقال إبراهيم)، وأمَّا (بن طَهمان)، فعليه علامة نسخة، واعلم أنَّ هذا التَّعليقَ المجزومَ به هو كذلك هنا و(الصلاة)[ح٤٢١] و(الجزية)[ح٣١٦٥]: (وقال إبراهيمُ بن طَهْمان، عن عبد العزيز، عن أنس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أُتي بمال)؛ [هكذا عبد العزيز في «البخاري»](٣) غير منسوبٍ، وذكره أبو مسعود الدِّمَشْقيُّ وخَلَفٌ الواسطيُّ في ترجمة عبد العزيز بن صُهَيب عن أنسٍ، وكذلك رواه عمر بن مُحَمَّد بن بُجير البُجيريُّ في «صحيحه» من رواية إبراهيمَ بنِ طَهمان عن عبد العزيز بن صُهَيب عن أنسٍ، وقيل: إنَّه عبد العزيز بن رُفيع، وقد روى أبو عوانة في «صحيحه» حديثًا مِن رواية إبراهيمَ بنِ طَهمان عن عبد العزيز بن رُفيع [عن أنسٍ: «تسحَّروا، فإنَّ في السحور بركةً»[عو٢٧٥٠]، وروى أبو داود[د٤٣٥٣] والنَّسائيُّ[س١٠١/٧] حديثًا من رواية إبراهيم بن طَهمان عن عبد العزيز بن رُفَيع](٤) عن عُبيد بن عُمير عن عائشة حديث: «لا يحلُّ دمُ امرئٍ مسلم إلَّا بإحدى ثلاث» الحديث، فيحتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون هذا، والله أعلم أيُّهما هو. انتهى كلام

(١) في (أ): (بليدُه)، وفي (ب): (تلميذه)، والمثبت هو الصواب.

(٢) (بن طَهْمانَ): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٣) ما بين معقوفين مستدرك من مصدره «تحفة الأشراف»، لكن عبد العزيز في الحديث منسوب عند البخاري في المواضع الثلاثة، وهو ابن صهيب.

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

[١/٣٩٠أ] المِزِّيِّ في «أطرافه»[تحفة ١/٢٦٨]، والله أعلم، وهذا التعليقُ ليس في شيءٍ مِنَ الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا[(١)]/.

قوله: (أُتِيَ[(٢)] بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ): (أُتي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(البحرَين) بلفظ تثنية (بَحْر)، بلاد معروفة باليمن، وهو عَمَلٌ فيه مدن، وقاعدتها هَجَر، وقد تقدَّمَتْ[ح ٦٤].

قوله: (فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا): (عَقِيل): هو ابنُ أخيه أبي طالبٍ، وتقدَّمَ ترجمة (عَقِيل)، وأنَّه بفتح العين، وأنَّه أسلم قُبيل[(٣)] الحديبية، وتقدَّمَ أنَّه فادى أيضًا نوفلَ بن الحارث بن عبد المُطَّلِب، وهو ابن أخيه أيضًا، أسلم وصَحِب، وكان أسنَّ بني هاشم الصَّحَابة رضي الله عنهم، وتقدَّمَ فداء المشركين في بدرٍ كم[(٤)] كان، ومن لم يكن له مال ماذا كان[(٥)] يُصْنَع به[ح ٤٢١]، والله أعلم.

**٣٠٥٠- حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ -وَكَانَ جَاءَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ- قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ.**

قوله: (حَدَّثَنَا[(٦)] مَحْمُودٌ): هذا هو ابنُ غَيلان المَرْوَزيُّ الحافظُ، و(عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هو ابنُ همَّام الحافظُ، و(مَعْمَرٌ)؛ بإسكان العين، وفتح الميمَين: ابنُ راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (وَكَانَ جَاءَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ): تقدَّمَ أنَّ الأُسَارى كانوا سبعين، وقد أسلم من الأُسَارى غيرُ واحد، فممَّن يحضرني من أسلم منهم: العَبَّاس، وعَقِيل بن أبي طالب، ونوفل بن الحارث بن عبد المُطَّلِب، وأبو العاصي بن الربيع زوجُ زينبَ[(٧)] بنتِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو عزيز بن عُمير العبدريُّ، والسَّائب بن أبي حُبَيش، وخالد بن هشام المخزوميُّ، وعبد الله بن أبي السَّائب، والمطَّلب بن حنطب، وأبو وَداعة السهميُّ، وعبد الله بن أُبيِّ بن خلف الجُمَحيُّ، ووَهْب بن عُمَير الجُمَحيُّ، وسُهيل بن عَمرو العامريُّ،

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١/٦١٥): (وصله أبو نُعَيم في «مستخرجه» والحاكم في «مستدركه» من طريق أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابوريِّ عن أبيه عن إبراهيمَ بنِ طَهمان)، وانظر «تغليق التعليق» (٢/٢٢٦-٢٢٨).

(٢) كذا في النُّسختَينِ و(ق)، وذلك موافق لرواية أبي ذرٍّ: (أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم أُتي)، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليها: (أُتِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم).

(٣) في (ب): (قبل).

(٤) في (أ): (كما)، وفي (ب): (لما)، والمثبت هو الصواب.

(٥) (ماذا كان): سقط من (ب).

(٦) كذا في النُّسختَينِ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حدَّثني).

(٧) (زينب): ليس في (ب).

وعَبد(١) بن زَمعة أخو سودة، وقيس بن السَّائب المخزوميُّ، ونسطاس مولى أُمَيَّة بن خلف، كذا قال ابن سيِّدِ النَّاسِ، ولم أرَ له ذكرًا في الصَّحَابة؛ فهو من فوائده(٢)، وقد ذكره أيضًا السُّهَيليُّ في «روضه» لكن قال: (يقال: إنَّه أسلم بعد أُحُد)[الروض٣/١٢٧]، وذكر السُّهَيليُّ فيهم الحجَّاجَ بن الحارث، ثُمَّ تعقَّبه بأنَّه وهم، وأنَّه من مهاجِرة الحبشة، وقَدِم المدينة بعد أُحُد، فكيف يُعدُّ في أسرى بدر؟! انتهى[الروض٣/١٢٧]، وقد زدتُ أنا على هؤلاء في الأسرى في تعليقي على «سيرة ابن سيِّدِ النَّاسِ»، فانظرهم(٣).

## ١٧٣ - بابُ الحَرْبِيِّ إِذَا دَخَلَ دَارَ الإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ

قوله: (**بابُ الحَرْبِيِّ إِذَا دَخَلَ دَارَ الإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ**): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ بغير إسناد، ثُمَّ قال: (الترجمة أعمُّ(٤)؛ لأنَّ الجاسوسَ حكمُه غيرُ حكمِ الحربيِّ المطلق الداخلِ بغير أمان) انتهى[المتواري١٧٧].

٣٠٥١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: حَدَّثَنَا **أَبُو العُمَيْسِ**، عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْفَتَلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اطْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ»، فَقَتَلَهُ، فَنَفَّلَهُ سَلَبَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّمَ مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وكذا تقدَّمَ (**أَبُو العُمَيْسِ**): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح الميم، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ سين مهملتين، وأنَّ اسمَه عتبةُ بنُ عبدِ الله [بن عتبةُ بنُ عبدِ الله] بن مسعود الهُذَليُّ.

قوله: (**عَيْنٌ مِنَ المُشْرِكِينَ**): (العين): الذي يتجسَّس الأخبارَ، وأنا(٥) لا أعرفُ هذا العينَ.

تنبيهٌ: هذه القصَّة كانت في حُنين؛ وهي هوازن، كما رواه مسلمٌ[م١٧٥٤].

## ١٧٤ - بابٌ يُقَاتَلُ عَنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَلَا يُسْتَرَقُّونَ

قوله: (**وَلَا يُسْتَرَقُّونَ**): هو بضَمِّ أوَّله، وفتح المُثَنَّاة فوق، وكذا الراء مفتوحة، ثُمَّ بالقاف المُشَدَّدة

(١) في النسخ: (وعبيد)، والمثبت هو الصواب.
(٢) انظر «عيون الأثر» (١/٤٣٥).
(٣) انظر «نور النبراس» تحقيق أميرة محمد أمين كتبي (ص٤٥٠-٤٥٢).
(٤) (أعمُّ): سقط من (ب).
(٥) في النُّسخ: (وهذا)، والمثبت هو الصَّوابُ.

المضمومة(١)، ومعناه معروفٌ.

تنبيهٌ: ليس في الحديث الذي ساقه ذِكْرُ الاسترقاق، كذا اعتَرَض به ابنُ التِّين، وقد ذكر ابنُ المُنَيِّر جوابَه ولفظُه: (مُقتَضى الوصيَّة بالإشفاق(٢) ألَّا يدخلوا تحت الاسترقاق). انتهى(٣)، ومقتضى التقاتل من ورائهم أنَّهم لا يُسْتَرقُّون، والله أعلم.

وقد اختُلِف فيه إذا نقض الذِّميُّ العهد؛ هل يُسْتَرقُّ؟ الأظهر في مذهب الشَّافِعيِّ يتخيَّرُ الإمامُ فيه قتلًا وَمَنًّا ورِقًّا وفداءً، فإن أسلم قبل الاختيار؛ امتَنَع الرِّقُّ(٤)، والله أعلم، ونقل شيخُنا عن أشهبَ: لا، وعنِ ابنِ القاسم: نعم(٥).

**٣٠٥٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: وَأُوصِيهِ بِذِمَّةِ اللهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُوفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَلَا يُكَلَّفُوا إِلَّا طَاقَتَهُمْ.**

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذكيُّ الحافظُ، وقد تقدَّمَ بعضُ ترجمتِه، والكلامُ على نسبته لماذا[ح٦٣]، وكذا تقدَّمَ (أَبُو عَوَانَةَ): أنَّ اسمَه الوضَّاحُ بنُ عبد الله، وكذا (حُصَيْن): أنَّه بضَمِّ الحاء وفتح الصاد المُهْمَلَتين، وأنَّ الأسماءَ بالضَّمِّ، والكنى بالفتح، إلَّا حُضَين ابن المنذر أبا ساسان؛ فإنَّه بالضَّمِّ وبالضاد المُعْجَمَة، وإنَّه فردٌ[ح١١٠]، و(حُصَين) هذا: هو ابن عبد الرَّحْمَن، أبو الهُذَيل.

تنبيهٌ: لهم حُصَين بن عبد الرَّحْمَن بن عمرو بن سَعد بن معاذ الأنصاريُّ، أخرج له أبو داود والنَّسائيُّ، وحُصَين بن عبد الرَّحْمَن الجُعْفيُّ الكوفيُّ، وحُصَين بن عبد الرَّحْمَن الحارثيُّ، وحُصَين بن عبد الرَّحْمَن النَّخَعيُّ الكوفيُّ(٦)، ولهم غيرُ هؤلاء.

قوله: (وَأُوصِيهِ): يعني: الخليفةَ مِن بعده، وقوله: (بِذِمَّةِ اللهِ) أي: بأهل الذِّمَّة، وقد تقدَّمَ[ح١٣٩٢].

---

(١) في (ب): (ثمَّ قاف مُشَدَّدة مضمومة).

(٢) في (ب): (بالاسترقاق)، ولعلَّه سبق قلم.

(٣) انظر «فتح الباري» (٦/١٩٦).

(٤) انظر «منهاج الطالبين» (ص٥٢٨).

(٥) انظر «التوضيح» (١٨/٢٨٢).

(٦) انظر تراجمهم بالترتيب في «تهذيب الكمال»: (٦/٥١٧-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٤).

قوله: (أَنْ يُوفَى لَهُم): (يُوفَى): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، ويجوز فيه التخفيف والتشديد، وكذا (وَأَنْ يُقَاتَلَ) و(لَا يُكَلَّفُوا): كلُّه مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (مِنْ وَرَائِهِمْ): يعني: من بين أيديهم كل مسلمٍ وكافرٍ؛ كما يُقَاتَلُ من ظَلَم مسلِمًا[1].

## ١٧٥- بابُ جَوَائِزِ الوَفْدِ

قوله: (باب جَوَائِزِ الوَفْدِ): كذا هو (باب جَوَائِزِ الوَفْدِ) بغير حديثٍ في أصلِنا، والظاهرُ أنَّه استغنى عن ذكر الحديثِ الشَّاهدِ لمَّا ترجم له بذكره له في الباب بعده؛ وهو: «وَأَجِيزُوا الوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ»، ولو عمل كعادته بأن يقول: (فيه عن ابن عَبَّاس)؛ كان أحسن، وقد رأيتُ في نسخةٍ صحيحةٍ عكسَ ذلك، وهو أنَّه ذكر (بَابُ هَلْ يُسْتَشْفَعُ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؟) ترجمةً بغير حديث، ثُمَّ ذكر بعدها: (باب جوائز الوفد)، وذكر فيه حديثَ ابنِ عَبَّاس: (يوم الخميس، وما يوم الخميس؟!) الحديث، وكأنَّه استغنى فيها عن ذكر حديث جابر في دَين أبيه، وذلك لأنَّه كرَّره قبل ذلك مَرَّاتٍ، وفيه ما ترجم له[2]، والله أعلم.

## ١٧٦- بابُ هَلْ يُسْتَشْفَعُ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؟ وَمُعَامَلَتِهِمْ

٣٠٥٣- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الخَمِيسِ؟ ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ الحَصْبَاءَ فَقَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَجَعُهُ يَوْمَ الخَمِيسِ، فَقَالَ: «ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا»، فَتَنَازَعُوا وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ، فَقَالُوا: هَجَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: «دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ»، وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ: «أَخْرِجُوا المُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَأَجِيزُوا الوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ»، وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَأَلْتُ المُغِيرَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ، فَقَالَ: مَكَّةُ وَالمَدِينَةُ وَاليَمَامَةُ وَاليَمَنُ، وَقَالَ يَعْقُوبُ: وَالعَرْجُ أَوَّلُ تِهَامَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسر المُوَحَّدة، وأنَّه ابنُ عُقْبة السُّوائيُّ،

---

(١) انظر «التوضيح» (١٨/٢٨٢).

(٢) يعني: في قوله: (فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِيَشْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَكَلَّمَ اليَهُودِيَّ لِيَأْخُذَ ثَمَرَ نَخْلِهِ بِالَّذِي لَهُ).

تقدَّمَ، كذا في أصلنا: (قَبِيصة: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ)، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، والمِزِّيُّ ذكره في «أطرافه» عن هذا المكان: (قَبِيصة)، قال: (وفي «المغازي» عن قُتَيْبَة[ح٤٤٣١]، وفي «الجزية» عن مُحَمَّد[ح٣١٦٨]، ومسلمٌ في «الوصايا» عن سعيد بن منصور، وقتيبة، وأبي بكر ابن أبي شيبة، وعَمرو الناقد[م١٦٣٧]؛ ستَّتهم عنِ ابن عُيَيْنَة)[تحفة٤/٤١٧]، قال الجَيَّانِيُّ: (حدَّثنا قَبِيصة: حدَّثنا ابن عُيَيْنَة) فذكر هذا الحديث، ثُمَّ قال: (هكذا رُوِيَ في إسناد هذا الحديث عن أبي زيد المروزيِّ وأبي أحمد، وكذلك في نسخة عن النَّسَفيِّ، ورويناه عن أبي عليٍّ ابن السَّكن عن الفربريِّ عن البُخاريِّ: «حدَّثنا قُتَيْبَة: حدَّثنا ابن عُيَيْنَة»، وبهذا الإسناد في «مرض النَّبيِّ ﷺ»: «حدَّثنا قُتَيْبَة: حدَّثنا سفيان»[ح٤٤٣١]؛ يعني: هذا الحديث، قال: (ولم يختلف رواةُ الكتاب عن البُخاريِّ في هذا الموضع)، قال: (ولعلَّ البُخاريَّ سمع الحديث من قُتَيْبَة بن سعيد، ومن قَبِيصة بن عقبة، غير أنِّي لا أحفظ لقَبِيصة بن عُقبة عنِ ابنِ عُيَيْنَة شيئًا في «الجامع»، ولا ذكر أبو نصر الكَلَاباذيُّ أنَّه روى عن غير الثوريِّ في الكتاب[(١)]، والله أعلم). انتهى[التقييد٢/٦٣٤].

قوله: (الحَصْبَاءَ): هو بمدِّ آخره، وهو الحصى الصِّغار.

قوله: (اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَجَعُهُ يَوْمَ الخَمِيسِ): اعلم أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام ابتدأ به وجعُه الذي[(٢)] تُوُفِّيَ فيه في ليالٍ من صفر، أو في أوَّل ربيع الأوَّل، وتنامَّ وجعُه وهو يدور على نسائه حتَّى استُعِزَّ به وهو في بيت ميمونة، فاستأذن أزواجه أن يُمرَّض في بيت عائشة، فأَذِنَّ له، وكانت مدَّة شكواه ثلاثة عشر يومًا، وقيل: اثنا عشر، وقيل: أربعة عشر، وقيل: عشرة، وقيل: ثمانية[(٣)]، وسأذكر ذلك مُطَوَّلًا[قبل ح٤٤٢٨]/. [١/٣٩٠ب]

قوله: (أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا): (أكتبْ): بفتح الهمزة، وهي همزة المتكلِّم، وهو مجزوم جواب الأمر[(٤)].

قوله: (كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ): اعلم أنَّه تقدَّمَ الكلام على هذا الكتاب الذي هَمَّ عليه الصَّلاة والسَّلام بكتابته إمَّا بوحي وإمَّا باجتهاد، ثُمَّ رجع عنه إمَّا بوحي وإمَّا باجتهاد[ح١١٤]، وسأذكرُه أيضًا بعد هذا إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٤٤٣١].

---

(١) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٦٢١).

(٢) في النُّسخ: (التي)، والمثبت هو الصواب.

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٤٤٥-٤٥١)، «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٣٥٢)، «نور النبراس» تحقيق سعاد بابقي (ص١٣٤٣-١٣٤٥).

(٤) (الأمر): سقط من (ب).

قوله: (هَجَرَ): سيجيء الكلام على ذلك في (وفاته ﷺ)، فانظره[ح٤٤٣١]، وقائل ذلك هو عُمر بن الخَطَّاب، كما قاله ابنُ الأثير في «نهايته»(١).

قوله: (أَخْرِجُوا المُشْرِكِينَ): هو بقطع الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ معروفٌ.

قوله: (مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ): قال البُخاريُّ هنا ما لفظه: (**وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَأَلْتُ المُغِيرَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ، فَقَالَ: مَكَّةُ وَالمَدِينَةُ وَاليَمَامَةُ وَاليَمَنُ، قَالَ**(٢) **يَعْقُوبُ: وَالعَرْجُ أَوَّلُ تِهَامَةَ**): أمَّا (يعقوب) هذا؛ فهو ابن مُحَمَّد -كما قال- ابن عيسى الزُّهْرِيُّ العَوْفِيُّ المدنيُّ، وهَّاه أبو زرعة(٣) وغيرُه، وقوَّاه أبو حاتم(٤)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات»[٢٨٤/٩]، قال الذَّهَبيُّ في «الكاشف»: (قال البُخاريُّ في «الصحيح»(٥): «حدَّثنا يعقوب: حدَّثنا إبراهيم بن سَعْد»[ح٢٦٩٧] فلعلَّه العَوْفِيُّ)[الكاشف٢٨٠/٣]، عَلَّقَ له البُخاريُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢١٣هـ)، وأخرج له ابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤٥٤/٤](٦).

وأمَّا (المغيرة بن عبد الرَّحْمَن)؛ فهو المخزوميُّ المدنيُّ، أبو هاشم، هذا الذي يظهر، عن هشامِ بنِ عروةَ ويزيدَ بنِ أبي عُبيد، وعنه: إبراهيم بن المنذر وأبو مصعب، قال الزُّبَيرُ: (عرض عليه الرشيدُ قضاءَ المدينة وجائزةً أربعة آلاف دينار، فامتنع، وكان فقيهَ أهل المدينة بعد مالك)، مات سنة (١٨٦هـ)، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، وثَّقه ابنُ مَعِين(٧) وغيرُه، وقال أبو داود: (ضعيف الحديث)(٨)، له ترجمةٌ في «الميزان»[١٦٤/٤]، لا المغيرة بن عبدالرَّحْمَن الحِزَاميُّ، ولا المغيرة بن عبد الرَّحْمَن الأسديُّ، ولا المغيرة بن عبد الرَّحْمَن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزوميُّ، والله أعلم.

---

(١) انظر «النهاية» (٢٤٦/٥) مادة (هجر).

(٢) هكذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وقال).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٢١٥/٩).

(٤) كذا تبعًا للذهبيِّ في «الكاشف» (٢٨٠/٣)، وقد قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢١٥/٩): (أدركته فلم أكتب عنه، هو على يدي عدل)، وكان الحافظُ العراقيُّ يقول: إنَّها من ألفاظ التوثيق، وينطق بها: (على يدِي عدلٌ)، لكن حقَّق الحافظُ ابنُ حجر أنَّها من ألفاظ التجريح الشديد، كناية عن الهالك، لأنَّها مأخوذةٌ من المثل السائر: (وُضِعَ على يَدَي عَدْلٍ)؛ وعَدْلٌ هو رجلٌ مِن شرطة تُبَّع، فكان تُبَّع إذا أراد قتل رجلٍ؛ دفعه إليه، فصار الناس يقولون ذلك للشيء الميؤوس منه، انظر «فتح المغيث» (١٢٩/٢).

(٥) في مصدره: (في «الصلح»).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٦٧/٣٢).

(٧) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدوريِّ (٢٠٢/٣).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٣٨١/٢٨).

وأمَّا (جزيرة العرب)؛ فقال أبو عُبيد: ([قال أبو عبيدة]: ما بين حَفَرِ أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطُّول، وأمَّا في العَرْض؛ فما بين رَمْلِ يَبْرِينَ إلى مُنْقَطع السَّماوةِ)[غريب٢/٦٧]، و(حَفَر أبي موسى): بفتح الحاء المُهْمَلَة والفاء، وكذا قيَّده النَّوويُّ في «تهذيبه»(١)، قالوا: وسُمِّيت جزيرةَ العرب؛ لإحاطة البحار بها من نواحيها، وانقطاعها عن المياه العظيمة، وأُضيفت إلى العرب؛ لأنَّها الأرض التي كانت بأيديهم قبل الإسلام، وديارهم التي هي أوطانُهم وأوطان أسلافهم، وحكى الهرويُّ عن مالك: أنَّ جزيرة العرب هي المدينة، والصحيح المعروف عن مالك: أنَّها مكَّة والمدينة واليمامة واليمن(٢).

وأخذ بهذا الحديث مالكٌ والشَّافِعيُّ وغيرُهما من العلماء، فأوجبوا إخراج الكفَّار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكينهم من سُكْناها(٣)، ولكنَّ الشَّافِعيَّ خصَّ هذا الحكم ببعض جزيرة العرب؛ وهو الحجاز، وهو عنده مكَّة والمدينة واليمامة وأعمالها، دون اليمن وغيره ممَّا هو من جزيرة العرب، وخصَّ الشَّافِعيُّ عموم جزيرة العرب بدليلٍ آخرَ مشهورٍ في كتبه وكتب أصحابه، وفي «مسلم»: أنَّ عُمر أجلاهم إلى تيماء وأريحاء[م(١٥٥١) (٦)]، هذا في يهود خيبر، وفي إجلائهم إلى هاتين القريتين دليل على أنَّ مراده عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بإخراج اليهود والنَّصارى من جزيرة العرب: إخراجُهم مِن بعضها؛ وعِتقُ الحجاز خاصَّةً منهم؛ لأنَّ تيماء من جزيرة العرب، لكنَّها ليست من الحجاز، والله أعلم(٤).

ورأيتُ في حاشية على نسخةٍ صحيحةٍ من «البُخاريِّ» ما لفظه: (جزيرة العرب من عدن إلى ريف العراق، ومن جُدَّة إلى بحر الشام) انتهت.

وقال ياقوت في «المشترك»: (جزيرة العرب: ما بين بحر اليمن وبحر الشام، وما أحاط به دِجلة والفرات)(٥)، قال الذَّهَبيُّ في «المشتبه»: (كذا قال). انتهى[المشتبه].

وقال شيخُنا في شرح هذا الكتاب: (جزيرة العرب عند الجوينيِّ والقاضي الحسين: الحجاز؛ وهو مكَّةُ والمدينة واليمامة وقُرَاها، والمشهور: أنَّ الحجاز بعضُ الجزيرة، وبه جزم العراقيُّون

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/١٥٢).
(٢) انظر «مشارق الأنوار» (١/٣٥٨)، «شرح مسلم» (١١/٩٥).
(٣) انظر «الشرح الكبير» للرافعي (٢/٢٠١).
(٤) انظر «شرح مسلم» (١١/٩٥)، «مغني المحتاج» (٤/٣٢٦-٣٢٧).
(٥) لفظ ياقوت في «المشترك وضعًا المفترق صقعًا» (ص١٠٢): (جزيرة العرب: وهو ما أحاط به بحر الهند وبحر العرب ثمَّ دجلة والفرات).

وغيرهم، وقالوا: المراد بـ«الجزيرة» في الحديث: الحجاز، ويؤيِّده روايةُ أحمدَ من حديث أبي عُبيدة ابن الجرَّاح: آخرُ ما تكلَّم به رسولُ الله ﷺ: «أخرجوا يهود الحجاز وأهل نَجْران من جزيرة العرب»[حم١٦٩٩]). انتهى[التوضيح١٨/٢٨٦].

قوله: (وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ): النَّاسي: هو سعيد بن جُبَيرٍ، قاله النَّوويُّ في «شرح مسلم»(١)، وسيأتي من كلام ابن عُيَيْنَة أنَّه من قول سليمان؛ يعني: الأحول[ح٣١٦٨]، وكذا قال بعض حفَّاظ مِصر من المُتَأخِّرين: إنَّ النَّاسِيَ هو ابنُ عُيَيْنَة، قال: (بيَّنه الإسماعيليُّ في روايته هنا، وقد بيَّنه البُخاريُّ بعدُ في «الجزية»(٢)).

قوله: (وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ): قال شيخُنا: (والثالثة: تجهيز جيش أسامة، قاله المهلَّبُ)، وقال شيخنا: (وقد ورد في روايةٍ: أنَّه القرآن). انتهى[التوضيح١٨/٢٨٤]، وقال القاضي عياض: (ويحتمل أنَّها قولُه ﷺ: «لا تتَّخذوا قبري وَثَنًا يُعبَدُ»(٣)، فقد ذكر مالكٌ في «الموطَّأ» معناه مع إجلاء اليهود من حديث عمر رضي الله عنه[الموطأ٢/٨٩٢]، والله أعلم)[إكمال المعلم٥/٣٨٣]، وقال بعض المُتَأخِّرين من حفَّاظ مِصر: (وقع في «صحيح ابن حِبَّانَ» ما يرشد إلى أنَّها الوصية بالأرحام) انتهى[هُدى٣٠٩].

قوله: (قَالَ(٤) يَعْقُوبُ: وَالعَرْجُ أَوَّلُ تِهَامَةَ): أمَّا (يعقوب)، فقد تقدَّمَ أعلاه، وأمَّا (العَرْج)، فبفتح العين المُهْمَلَة، وإسكان الراء، وبالجيم، وهي قريةٌ جامعةٌ من عَمَل الفُرْع، على نحو ثمانية وسبعين مِيلًا من المدينة، وهو أوَّل تهامة(٥)، كما قال، و(تِهامة): [تقدَّم] أنَّها بكسر التاء، وهذا مَعْرُوفٌ، وقد تقدَّمَ الكلام عليها[ح٧٧٣].

---

(١) انظر «شرح مسلم» (١١/٩٦).

(٢) كذا قال الحافظ في «هُدَى الساري» (ص٣٠٩)، والذي في «البخاريِّ» في (الجزية) (٣١٦٨) أنَّ ابن عُيَينة قال: (هَذَا مِنْ قَوْلِ سُلَيْمَانَ)، فالناسي هو سليمان الأحولُ كما تقدَّم في كلام المصنِّف، وقال الحافظ في «الفتح» (٧/٧٤١): (قوله: «وسكت عن الثالثة، أو قال: فنسيتها» يحتمل أن يكون القائلُ ذلك هو سعيدَ بنَ جُبَير، ثمَّ وجدتُ عند الإسماعيليِّ التصريحَ بأنَّ قائلَ ذلك هو ابنُ عُيَينة، وفي «مسند الحميديِّ» [٥٢٦] -ومِن طريقه أبو نُعَيم في «المستخرج»-: «قال سفيان: قال سليمان -أي: ابن أبي مسلم-: لا أدري أذكر سعيدُ بن جبير الثالثةَ فنسيتُها أو سكتَ عنها»، وهذا هو الأرجح).

(٣) أخرجه الإمام مالكٌ في «الموطَّأ» (١/١٧٢) -ومن طريقه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/٢١٢)- من حديث عطاء ابن يسار مرسلًا.

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وقال).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٦٤).

## ١٧٧ - بابُ التَّجَمُّلِ لِلْوَفْدِ

قوله: (باب التَّجَمُّلِ لِلْوَفْدِ): وفي نسخةٍ ليست في طُرَّة أصلنا: (للوفود)(١)، ذكر ابنُ المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ على عادته، ثُمَّ قال: (موضع الترجمة: أنَّه ﷺ ما أَنْكَر عليه طلبَه للتَّجمُّل، وإنَّما المُنْكَرُ التجمُّل بهذه الأصناف المَنْهيِّ عنها) انتهى[المتواري١٧٧].

٣٠٥٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: وَجَدَ عُمَرُ رضي الله عنه حُلَّةَ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ابْتَعْ هَذِهِ الحُلَّةَ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَلِلْوُفُودِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، أَوْ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، فَلَبِثَ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبَّةِ دِيبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، أَوْ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لا خَلَاقَ لَهُ»، ثُمَّ أَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ؟! فَقَالَ: «تَبِيعُهَا، أَوْ تُصِيبُ بِهَا بَعْضَ حَاجَتِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّمَ أنَّه بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الكاف، وأنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، نُسِب إلى جدِّه، وكذا تقدَّمَ (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعدٍ، وكذا (عُقَيْل): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالدٍ، وأنَّ (ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهْرِيُّ، كلٌّ واحدٍ منهم مرارًا.

قوله: (حُلَّةَ إِسْتَبْرَقٍ): تقدَّمَ الكلام على (الحلَّة) ما هي غَيْرَ مَرَّةٍ[ح٣٠]، وكذا (الإستبرق) تقدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه غليظُ الدِّيباج[ح٩٤٨]، وكذا (الخَلَاق) تقدَّمَ، وهو النَّصيب من الخير[ح٨٨٦].

قوله: (بِجُبَّةِ دِيبَاجٍ): هو بكسر الدَّال: الثياب المتَّخَذَة من الإبريسَم، فارسيٌّ معرَّبٌ، وقد تُفتَح داله، ويُجمَع على (ديابيج ودبابيج)؛ بالياء والباء؛ لأنَّ أصله (دِبَّاج)(٢)، وقد تقدَّمَ[ح٩٤٨].

## ١٧٨ - بابٌ كَيْفَ يُعْرَضُ الإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ

قوله: (بَاب كَيْفَ يُعْرَضُ الإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ): (يُعرَض): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الإسلامُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، ذكر ابن المُنَيِّر الحديثَ الذي ذكره البُخاريُّ مُختصرًا، ثُمَّ قال: (فائدةُ صحَّة العرض عليه اعتبارُ إسلامه وكفره، وهل هو اعتبارٌ مُطلَق أو مُقيَّد؛ مُختَلَفٌ [فيه]). انتهى[المتواري١٧٨].

(١) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) انظر «الصحاح» و«تاج العروس» مادة (دبج).

وإسلام الصبيِّ المميِّز مُختلَف فيه عند العلماء، والظاهر من الأحاديث صحَّتُه، و[1]ظاهِرُ كلامِ البُخاريِّ هنا وفي (الجنائز)[قبل ح١٣٥٤] صحَّتُه، وأمَّا الشَّافِعيَّة؛ فعندهم وجهان في صحَّته استقلالًا، والصحيح منهما عندهم: أنَّه لا يصحُّ[2]، والله أعلم.

٣٠٥٥- ٣٠٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ يَوْمَئِذٍ يَحْتَلِمُ، فَلَمْ يَشْعُرْ بِشَيْءٍ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟» فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ، قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «آمَنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَاذَا تَرَى؟» قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»، قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْسَأْ! فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»، قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ائْذَنْ لِي فِيهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ، فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ يَأْتِيَانِ النَّخْلَ الَّذِي فِيهِ ابْنُ صَيَّادٍ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ النَّخْلَ، طَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ وَهُوَ يَخْتِلُ ابْنَ صَيَّادٍ أَنْ يَسْمَعَ مِنِ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، وَابْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: أَيْ صَافِ -وَهُوَ اسْمُهُ- فَثَارَ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكَتْهُ؛ بَيَّنَ».

٣٠٥٧- وَقَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ فَقَالَ: «إِنِّي أُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، لَقَدْ أَنْذَرَهُ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلَكِنْ سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ: تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ، تقدَّمَ، وكذا تقدَّمَ (هِشَامٌ): أنَّه ابنُ يوسفَ

(١) زيد في النسخ -وهو في (أ) مستدرك-: (هو)، ولعلَّ حذفه هو الأولى.

(٢) انظر «روضة الطالبين» (٥/٤٢٩).

الصَّنعانيُّ القاضي، و(مَعْمَرٌ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ راشد، وتقدَّمَ ضبطه، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، العَلَم الفَرْد[1]، ابن شهاب/. [١/٣٩١أ]

قوله: (فِي رَهْطٍ): تقدَّمَ الكلام على (الرَّهْط)، وأنَّه ما دون العشرة من الرِّجال، كالنَّفَر[ح٢٧]، وعلى (قِبَل): أنَّه بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، وعلى (ابْنِ صَيَّادٍ)، وأنَّه عبد الله، و(صَاف) لقبُه، وما يتعلَّق به، وأنَّه الدَّجَّال أم لا، في (الجنائز)، وعلى (الأُطُم)، و(مَغَالَةَ)، وعلى (يَشْعُر)، ومعناه: يعلم، وعلى قول ابن صَيَّاد للنَّبيِّ ﷺ: (أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ)، وذكرتُ عنه في (الجنائز) جوابين، وعلى (خُلِّطَ[2])، وأنَّه مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وعلى (خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا[3])، وما كان هذا الخبيءُ، والكلام على (الدُّخُّ)، وعلى قوله: (فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ)، وعلى قوله: (إِنْ يَكُنْ هُوَ[4])[ح١٣٥٤].

وعلى (طَفِقَ)، وأنَّها بكسر الفاء وفتحها؛ ومعناه: جعل[ح١٩٨]، وعلى (القَطِيفَة) و(الرَّمْزَة)، والروايات فيها، وأنَّ (أَمّ ابنِ صَيَّادٍ) لا أعرفها[ح١٣٥٥].

## ١٧٩- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْيَهُودِ: «أَسْلِمُوا، تَسْلَمُوا»

قَالَهُ المَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ.

قوله: (قَالَهُ المَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): هو سعيد المَقبُرِيُّ؛ بضَمِّ الباء وفتحها وكسرها، تقدَّمَ، و(أبو هريرة): عبد الرَّحمن بن صخرٍ على الأصَحِّ.

## ١٨٠- بابٌ: إِذَا أَسْلَمَ قَوْمٌ فِي دَارِ الحَرْبِ وَلَهُمْ مَالٌ وَأَرَضُونَ، فَهْيَ لَهُمْ

قوله: (باب إِذَا أَسْلَمَ قَوْمٌ فِي دَارِ الحَرْبِ، وَلَهُمْ مَالٌ وَأَرَضُونَ، فهي[5] لَهُمْ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (مطابقة التَّرجمة للحديث الأوَّل -يعني: حديث: «وهل ترك لنا عَقِيل منزلًا؟»- على وجهين: إمَّا أن يكون النَّبيُّ ﷺ سُئل: هل ينزل بداره بمكَّة؟ وهو مُبيَّنٌ في بعض الحديث، وقوله: «وهل ترك لنا عَقِيل منزلًا؟» بيِّنٌ؛ لأنَّه إذا مَلَك ما استولى عليه في الجاهليَّة مِن مِلْك

(١) في (ب): (المشهور).

(٢) في «اليونينيَّة»: (خُلِطَ).

(٣) في (ب): (خباءً)، والمثبت موافقٌ لما في «الصَّحيح».

(٤) كذا في النُّسختَين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما رقم عليه في (ق)، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (إِنْ يَكُنْهُ).

(٥) في النُّسختَين: (فهم)، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

النَّبيِّ ﷺ؛ فكيف لا يملك ما لـم يزل [له] ملكًا أصالةً؟! وإمَّا أن يكون سُئِل: هل يَنْزِلُ من منازل مكَّة شيئًا؛ لأنَّها فُتِحَت عَنوةً؟ فبيَّن أنَّه مَنَّ على أهلها بأنفسهم وأموالهم، فتُقَرُّ أملاكُهم عليها كما كانت، وعلى التقديرين؛ فأهلُ مكَّة ما أسلموا على أملاكهم، ولكن مَنَّ عليهم ثُمَّ أسلموا، فإذا ملكوا وهم كفَّارٌ بالمَنِّ؛ فمِلْكُ مَن أسلم قبل استيلاءٍ أَولى.

وأمَّا حديث عمر رضي الله عنه في المدينة -يعني به: «يا هنيُّ، اضمم جناحك عن المسلمين» إلى آخره-؛ فمطابقٌ للترجمة مطابقةً بيِّنةً، غير أنَّ عثمان وعبد الرَّحْمَن لم يكونا من أهل المدينة، ولا دخلا في قوله: «قاتَلوا عليها في الجاهليَّة، وأسلموا عليها في الإسلام»، فالكلام عائدٌ على عموم أهل المدينة لا عليهما، والله أعلم). انتهى [المتواري١٧٨].

قوله: (وَأَرَضُونَ): هو بفتح الراء، ويجوز سكونها على قِلَّةٍ، وقد تقدَّم [ح٢٤٥٣، قبل ح٢٤٩٥].

٣٠٥٨ - حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ -فِي حَجَّتِهِ- قَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلًا؟»، ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ الْمُحَصَّبِ، حَيْثُ قَاسَمَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ»، وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ حَالَفَتْ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ أَلَّا يُبَايِعُوهُمْ وَلَا يُؤْوُهُمْ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَالخَيْفُ: الوَادِي.

قوله: (حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ): تقدَّمَ أنَّه ابنُ غَيلان، وتقدَّمَ (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) ابنُ همَّام، الحافظُ المشهورُ، و(مَعْمَرٌ): تقدَّمَ أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشدٍ، وتقدَّمَ (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ ابن مسلم ابن شهاب، العالمُ المشهورُ، شيخُ الحجاز، و(عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[1]): تقدَّمَ أنَّه زينُ العابدين.

قوله[2]: (عَقِيلٌ): تقدَّمَ أنَّه بفتح العين، وكسر القاف، وأنَّه ابنُ أبي طالب، وتقدَّمَ بعض ترجمته رضي الله عنه [قبل ح٢٥٣٧].

قوله: (بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ المُحَصَّبِ): تقدَّمَ الكلام على (الخيف)، وعلى (المُحَصَّب) [ح١٥٦٠، ١٥٨٩].

قوله: (قَاسَمَتْ) أي: حالفت.

قوله: (حَالَفَتْ): هو بالحاء المُهْمَلَة، أي: قاسمت.

---

(١) كذا في النُّسختَين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حسين).

(٢) (قوله): سقط من (ب).

٣٠٥٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُنَيًّا عَلَى الحِمَى فَقَالَ: يَا هُنَيُّ، اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ المُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَةَ المَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا؛ يَرْجِعَان إِلَى نَخْلٍ وزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا؛ يَأْتِنِي بِبَنِيهِ فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؛ يَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِينَ؛ أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ، فَالمَاءُ وَالكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالوَرِقِ، وَايْمُ اللهِ، إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ، إِنَّهَا لَبِلَادُهُمْ قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا المَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شِبْرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّ هذا هو إسماعيلُ بنُ أبي أويس عبدِ الله، وهو ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ المجتهدِ.

قوله: (يُدْعَى هُنَيًّا): (هُنَيٌّ): هو بضَمِّ الهاء، وفتح النون، ثُمَّ ياء مُشَدَّدة، قال النَّوويُّ: (كذا ضبطه ابنُ ماكولا وغيرُه من أهل الإتقان في هذا الشأن، وكذا ضبطناه في «البُخاريِّ» وغيرِه)، قال النَّوويُّ: (ورأيتُ بخطِّ مَن لا تحقيق عنده أنَّه يقال بالهمز أيضًا)، قال النَّوويُّ: (وهذا خطأٌ ظاهرٌ نبَّهت عليه؛ لئلَّا يُغترَّ به، روى هُنَيٌّ عن أبي بكر الصِّدِّيق وعمرَ ومعاويةَ وعَمرِو بنِ العاصي رضي الله عنهم، وكان عاملَ عُمرَ على الحِمى، والله أعلم). انتهى[تهذيب الأسماء٢/٣٠٢]، فقوله: (وتشديد الياء)، وعزاه لابن ماكولا، وقد راجعتُ «إكمال ابن ماكولا»، فلم أرَه تعرَّض للياء(١)، لكنَّ الياءَ مُشَدَّدة بالقلم في النُّسخة التي عندي بخطِّ الحافظ أبي الحجَّاج يوسف بن خليل الدِّمَشْقيِّ، وقد شهد هُنَيٌّ صفِّين مع معاوية، روى عنه: ولدُه عُمَير(٢)، ومُحَمَّدُ بن عليِّ بن الحسين، وله ترجمةٌ في «التذهيب»[٩/٣١٢] أيضًا، فانظرها إن شئت(٣).

قوله: (وَأَدْخِلْ): هو بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، مجزومٌ على الأمر.

قوله: (رَبَّ الصُّرَيْمَةِ): أمَّا (رَبُّ)؛ فهو بفتح الراء، وتشديد المُوَحَّدة، أي: مالك وصاحب، وأمَّا (الصُّرَيْمَة)؛ فبضمِّ الصاد المُهْمَلَة، وفتح الراء، ثُمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ ميم مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، تصغير (صِرْمَة)؛ بكسر الصاد، وإسكان الراء، وهي القطعة القليلة من الإبل، وقيل: ما دون

---

(١) انظر «الإكمال» (٧/٤١٥).

(٢) في النسخ: (عمر)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣١٩).

الأربعين[(١)]، والصِّرمةُ من الإبل خاصَّةً: اسمٌ لما جاوز الذودَ إلى الثلاثين، والذود: من الخمسة إلى العشرة، كذا قاله الأزهريُّ[(٢)]، وابنُ فارس[(٣)]، والجوهريُّ[(٤)]، وغيرُهم، وقال الزُّبيديُّ في «مختصر العين»[ص٣٢٨]: (الصُّرَيْمَة: القطيع من الإبل وغيرها). انتهى[(٥)].

قوله: (**وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ**): (رَبَّ): تقدَّمَ الكلام عليها أعلاه، و(الغُنَيْمَة): تصغير (غَنَمَة)، وإنَّما صغَّرها؛ لأنَّه أراد جماعة الغنم أو قطعة منها، وقال الأزهريُّ: (ما بين الأربعين إلى المئة من الشَّاء) قال: (والغنم: ما يُفرَد لها راعٍ على حِدَة، وهي ما بين المئتين إلى الأربع مئة). انتهى[الزاهر٣٥٧].

قوله: (**وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ**): (نَعَمَ): مَنْصُوبٌ، ونصبُه معروفٌ، والمراد بـ(ابن عوف): عبد الرَّحْمَن، والمراد بـ(**ابْن عَفَّان**): عثمان رضي الله عنهما، وقوله: (ابن عوف) كذا الصَّواب، ووقع في أصلنا: (ابن عون)؛ بالنُّون، والصواب ما تقدَّمَ، وإنَّما حذَّره أن تُدخلَ الحِمَى؛ لأنَّها كثيرةٌ، فإن دخلَتْه؛ أنهكَتْه، وإن مُنِعت الدخول وهلكَت؛ كان لأربابها عوضٌ من الغنم يعيشون فيه[(٦)]، وفيه: تحذير المتكلِّم نفسَه، وهو شاذٌّ عند النَّحْويِّين[(٧)]، والله أعلم.

قوله: (**إِنْ تَهْلِكْ**): هو بكسر اللَّام، وكذا الثَّانية، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (**يَأْتِنِي بِبَنِيهِ**): هو جمع: (ابن)، فلا تصحِّفْه[(٨)] بـ(بيِّنة)/. [١/٣٩١ب]

قوله: (**لَا أَبَا لَكَ**): أكثر ما يُسْتَعمل هذا في المدح، أي: لا كافيَ لك غيرُ نفسك، وقد يُذكَر في مَعرِض الذَّمِّ، كما يقال: لا أمَّ لك، وقد يُذكَر في معرِض التَّعجُّب ودفعًا للعين؛ كقولهم: لله درُّك! وقد يُذكَر في معنى: جِدَّ في أمرك وشمِّرْ؛ لأنَّ مَن له أبٌ؛ اتَّكل عليه في بعض شأنه، وقد تُحذَف اللَّام، فيقال: لا أباك؛ بمعناه، وسمع سُليمانُ بن عبد الملك رجلًا من الأعرابِ في سَنَة مُجدِبة يقولُ: [من الرَّجز]

رَبَّ العِبَادِ مَا لَنَا وَمَا لَكَا

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٧٣-٢٧٤).

(٢) انظر «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيِّ» (ص٣٥٧).

(٣) انظر «مقاييس اللغة» (٣/٣٤٥).

(٤) انظر «الصحاح» مادة (صرم).

(٥) «مختصر العين» تحقيق محمَّد بن سلمان الرحيلي (ص٣٢٨).

(٦) انظر «التوضيح» (١٨/٢٩٩).

(٧) انظر «أوضح المسالك» (٤/٧٢)، «شرح ابن عقيل» (٢/٣٠٠).

(٨) في (أ): (تصحيفه)، وفي (ب): (تصحيف)، والمثبت هو الصَّواب.

قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَ[(١)]

أَنْزِلْ عَلَينا الغَيثَ لَا أَبَا لَكَ

فحمَله سليمانُ أحسنَ مَحمَلٍ، فقال: أشهدُ أنَّ الله لا أبَ له ولا صاحبةَ ولا ولدَ[(٢)].

قوله: (فَالمَاءُ وَالكَلأُ): هو مهموزٌ مقصورٌ، وهو المرعَى والعُشب رطبًا كان أو يابسًا عند الأكثر، وقال ثعلب وغيرُه: الكلأُ: اليابس[(٣)]، وقد تقدَّمَ، وتقدَّمَ الرَّدُّ عليهم[ح٢٣٥٣].

قوله: (وَالوَرِقِ): تقدَّمَ أنَّ في (الورق) أربعَ لغاتٍ؛ الثَّلاث المعروفات، والرَّابعة: وَرَقٌ؛ بفتح الواو والراء، ذكرها الصَّغانيُّ في كتابٍ له مُفرَد[(٤)] فيه أشياء من القراءات واللُّغات[(٥)]، وبحلبَ منه نسخةٌ.

قوله: (وَايْمُ اللهِ): تقدَّمَ الكلام عليها، وعلى همزتها، والصحيح: أنَّها همزة وصل[ح٣٤٤].

قوله: (إِنَّهُمْ): بهمزة مكسورة؛ لأنَّها بعد القَسَم.

قوله: (لَيَرَوْنَ): هو بفتح الياء، ويجوز ضمُّها.

قوله: (قَدْ ظَلَمْتُهُمْ): يريدُ أهلَ المواشي الكثيرة، ويحتمل أن يريدَ أهلَ المدينة، قاله شيخُنا[(٦)]، واقتصر بعضُهم[(٧)] على الأوَّل، والذي يظهر أنَّ المرادَ أهلُ المدينة؛ لأنَّهم قاتَلُوا عليها في الجاهليَّة، وأسلموا عليها في الإسلام، والله أعلم، والتبويبُ يشهدُ له[(٨)].

قوله: (لَوْلَا المَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللهِ) أي: الخيل التي أعددتُها لأحملَ عليها في الجهاد مَنْ لا مركوبَ له، قال بعضهم[(٩)]: (قال مالكٌ: وكان عِدَّتُها أربعين ألفًا). انتهى، ثُمَّ رأيتُه في كتاب «الأموال» لأبي عبيدٍ القاسمِ بنِ سلَّام عن مالك[الأموال٣٧٨].

---

(١) في (ب): (لكا).

(٢) الكلام بتمامه لابن الأثير في «النهاية» (١٩/١) مادة (أبا).

(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٦٧٢/١).

(٤) في (أ): (تفرد).

(٥) انظر «الشوارد» (ص٢٦).

(٦) انظر «التوضيح» (٢٩٩/١٨).

(٧) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٦٧٦/٢).

(٨) قال الحافظ في «الفتح» (٢٠٥/٦): (والذي يظهر لي: أنَّه أراد أربابَ المواشي القليلة؛ لأنَّهم المعظمُ والأكثرُ، وهم أهل تلك البلاد من بوادي المدينة، ويدلُّ على ذلك قولُ عمرَ: «إنَّها لَبلادُهم»).

(٩) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٦٧٦/٢).

## ١٨١- بابُ كِتَابَةِ الإِمَامِ النَّاسَ

٣٠٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُبُوا لِي مَنْ تَلَفَّظَ بِالإِسْلَامِ مِنَ النَّاسِ»، فَكَتَبْنَا لَهُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِئَةِ رَجُلٍ، فَقُلْنَا: نَخَافُ وَنَحْنُ أَلْفٌ وَخَمْسُ مِئَةٍ! فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا ابْتُلِينَا حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَحْدَهُ وَهُوَ خَائِفٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ: فَوَجَدْنَاهُمْ خَمْسَ مِئَةٍ.

وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: مَا بَيْنَ سِتِّ مِئَةٍ إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ.

قوله: (بَابُ كِتَابَةِ الإِمَامِ النَّاسَ): (النَّاسَ) مَنْصُوبٌ؛ لأنَّه مفعول المصدر؛ وهو (كتابة)، واعلم أنَّ ابنَ المُنَيِّر ذكر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (موضعُ الترجمة من الفقه: ألَّا يُتخيَّل أنَّ كتابة النَّاس إحصاءٌ لعددهم، وقد تكون ذريعةً لارتفاع البركة منهم، كما ورد في الدَّعوات على الكفَّار: «اللَّهمَّ؛ أَحصِهم عددًا» أي: ارفعِ البركة منهم، فإنَّما خرج هذا عن هذا النَّحوِ؛ لأنَّ الكتابةَ لمصلحة دِينيَّة، والمُؤاخَذة التي وقعت ليست مِن ناحية الكتابة، ولكنْ مِن ناحية إعجابهم بكثرتهم، فأُدِّبُوا بالخوف المذكور في الحديث، ثُمَّ إنَّ التَّرجمة تطابق الكتابة الأولى، وأمَّا هذه الثانية؛ فكتابةٌ خاصَّةٌ لقومٍ بأعيانهم) انتهى[المتواري١٨٠].

قال شيخُنا: ([قوله: «فكتبنا ألفًا وخمسَ مئةٍ»]: قال الدَّاوديُّ: لعلَّ هذا كان عام الحديبية)[التوضيح١٨/٣٠٢]، وظاهر الكلام: أنَّه سقط منه شيء بعد قوله: (الحديبية)؛ لأنَّ الكلام فيه يدلُّ على ذلك(١)، وقال بعد ذلك: («نخاف ونحن ألفٌ وخمسُ مئة»؛ يريد: أيَّام حفر الخندق). انتهى[التوضيح١٨/٣٠٢]، وقوله: (أيَّام حفر الخندق): اعلم أنَّهم كانوا في الخندق ثلاثة آلاف على ما قاله ابن سعد(٢)، وأمَّا ابنُ إسحاق؛ فنقل عنه ابنُ قَيِّمِ الجَوزيَّة: أنَّهم كانوا سبعَ مئة، قال ابنُ القَيِّم: (وهذا غلطٌ مِن خروجه يوم أُحُد) انتهى[هدى٣/٢٤٢](٣)، وقال قتادة فيما نُقِل عنه: (إنَّ الصَّحَابة كانوا -فيما بَلَغنا- ألفًا)(٤)، ونقل شيخنا الشَّارح في مكانٍ: (أنَّ

---

(١) كذا قال، وتمام عبارة «التوضيح»: («فكتبنا ألفًا وخمس مئة» قَالَ الداوديُّ: لعلَّ هذا كان عام الحديبية، فإنَّهم خرجوا في ألفٍ وأربع مئة، وقيل: وثلاث مئة، والذي ذكره -يعني: الداوديَّ- من هذا الاختلاف لعلَّه سقط عن بعض الناقلين بعضُ الحديث، ولعلَّهم كتبوا مرات...)، فلعلَّ في نسخة المصنِّف من «التوضيح» سقطًا، والله أعلم.

(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٦٣).

(٣) نقل ابنُ هشامٍ في «سيرته» (٣/٢٤٣) عن ابن إسحاق أنَّهم كانوا ثلاثة آلاف.

(٤) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٣/٣٩٤).

المسلمين كانوا نحوًا من ألف)، قال: (وفي لفظٍ: «ثمان مئةٍ أو ثلاث مئةٍ»[(١)]) انتهى[التوضيح٢١/٢٢٩].

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): أمَّا (سفيان)؛ فهو الثَّوريُّ، كذا قيَّده المِزِّيُّ في «أطرافه»[(٢)]، وإذا كان كذلك؛ فـ(مُحَمَّد بن يوسف): هو الفِرْيابيُّ الحافظُ، مُحدِّث قيساريَّة، وهو مُكثِرٌ عن الثَّوريِّ، لا مُحَمَّد بن يوسف البُخاريُّ البِيْكَنْديُّ، هذا يروي عنِ ابنِ عُيَيْنَة، وهو رحَّالٌ صاحبُ رحلةٍ واسعةٍ، وقد تقدَّم[ح٦٨]، ويأتي أيضًا[ح٣٢٣٥]، و(الأَعْمَش) تقدَّمَ مرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئُ، وأمَّا (أَبُو وَائِلٍ)؛ فقد تقدَّمَ مرارًا أنَّه شَقِيق بن سَلَمة، وتقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٤٨].

قوله: (اكْتُبُوا لِي): هو بهمزة وصل، فإنِ ابتدأتَ بها؛ ضمَمْتَها، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (فَقَدْ[(٣)] رَأَيْتُنَا): هو بضَمِّ التَّاء المُثَنَّاة فوقُ، وهذا ظاهِرٌ أيضًا.

قوله: (ابْتُلِينَا): هو بضَمِّ التَّاء فوق، وكسر اللَّام، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَحْدَهُ وَهُوَ خَائِفٌ): لعلَّ هذا كان في بعض الفتن التي جرت بعده عَلَيهِ الصَّلاة وَالسَّلام، فكان بعضُهم يخفي نفسَه ويصلِّي سرًّا؛ مخافة الظُّهور والمشاركة في الفتنة والحروب، والله أعلم[(٤)].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، ولقبُه عبدان، وكنيتُه أبو عبد الرَّحْمَن، وتقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٦].

قوله: (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ): هو بالحاء المُهْمَلَة والزَّاي، وهو مُحَمَّد بن ميمونٍ السُّكَّريُّ، رحل وكتب عنِ الكوفيِّين؛ زيادِ بنِ علاقة، وعاصمِ بنِ بَهْدَلة، وقيسِ بنِ وَهْب، ومنصورٍ، والأعمشِ، وجماعةٍ، وعنه: ابنُ المبارك، وأبو تُمَيْلَة يحيى بنُ واضح، وآخرون[(٥)]، تقدَّمَت ترجمتُه في أوائل هذا التعليق، وتقدَّمَ أنَّه إنَّما قيل له: السُّكريُّ؛ لحلاوة كلامه، لا أنَّه كان يبيع السُّكَّر[ح٤٥٩]، و(الأَعْمَش) تقدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا أنَّه سُلَيمان بن مِهْرَان.

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٣/٤٢٢-٤٢٤).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٣/٣٨).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَلَقد).

(٤) انظر «التوضيح» (١٨/٣٠٢).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٤٤)، «تذهيب التهذيب» (٨/٣١٢)، «ميزان الاعتدال» (٤/٥٣).

قوله: (وَقَالَ[(١)] أَبُو مُعَاوِيَةَ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(أبو معاوية): مُحَمَّد بن خازم -بالخاء المُعْجَمَة- الضَّريرُ، أحدُ الأعلام، تقدَّمَ، وتعليقُه هذا: قال المِزِّيُّ في تطريف هذا الحديث الذي في الأصل المسند: (البُخاريُّ في «الجهاد» عن مُحَمَّد بن يوسف، عن سفيان الثَّوريِّ، وعن عبدان، عن أبي حمزة، ومسلمٌ في «الإيمان» عن أبي بكر وابن نُمَير وأبي كُرَيب؛ ثلاثتهم عن أبي معاوية[م١٤٩]؛ ثلاثتهم -يعني: أبا معاوية والثوريَّ وأبا حمزة- عن الأعمش عنه -يعني: عن شقيق بن سَلَمة أبي وائل- به -يعني: عن حذيفة-، والنَّسائيُّ في «السِّيَر» عن هنَّاد[كن٨٨٢٤]، وابنُ ماجه في «الفتن» عن ابن نُمَير وعليِّ ابن مُحَمَّد[جه٤٠٢٩]؛ ثلاثتهم عن أبي معاوية به) انتهى[تحفة٣/٣٨]، وإنَّما ذكرتُ تطريفَ المِزِّيِّ؛ ليُعرَف أين هذا التعليق، والله أعلم/. [١/٣٩٢أ]

٣٠٦١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي كُتِبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا وَامْرَأَتِي حَاجَّةٌ، قَالَ: «ارْجِعْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه الفضلُ بن دُكَين الحافظ، وكذا (سُفْيَانُ): يحتمل أن يكون ابنَ عُيَيْنَة، وأن يكون الثَّوريَّ، وقد نظرتُ ترجمةَ أبي نُعَيم؛ فوجدته روى[(٢)] عن السُّفيانَين، ونظرت[(٣)] ترجمة ابنِ جُرَيجٍ -وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيجٍ- فرأيته روى عنه السُّفيانان، فيُحَرَّرْ مَن هو الذي هنا منهما[(٤)]، والله أعلم، و(أَبُو مَعْبَدٍ): هو مولى ابن عَبَّاس، واسمه نافذٌ؛ بالفاء، والذال المُعْجَمَة، تقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٨٤١].

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ[(٥)] ﷺ): هذا الرَّجل لا أعرفه ولا امرأته، ولا هذه الغزوة، والله أعلم.

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (قال).

(٢) في (ب): (يروي).

(٣) في (ب): (ووجدت).

(٤) قال الحافظُ في «الأجوبة الواردة» (ص٥٦): (أبو نُعَيم وإن كان روى عن سفيان بن عُيَينة لكنَّه إذا روى عنه ينسبه، وإذا روى عن الثوريِّ؛ ينسبه تارةً ولم ينسبه أخرى، فإن لم ينسب سفيان؛ فهو الثوريُّ؛ لأنَّ الإطلاق ينصرف إلى مَن يكون المطلِقُ أشدَّ له ملازمةً وأكثرَ عنه روايةً، وأبو نُعَيم معروفٌ بالرواية عن الثوريِّ، قليلُ الرواية عنِ ابن عُيينة).

(٥) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (النَّبيِّ).

## ١٨٢- باب إِنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ

قوله: (بَابٌ: إِنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذَا[(١)] الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في هذا الباب على عادته، ثُمَّ قال: (موضع الترجمة من الفقه: أَلَّا يُتخَيَّل في الإمام أو السُّلطان الفاجر إذا حمى حَوْزة الإسلام أن يُطرَح النَّفع في الدين لفجوره، فيُخرَج عليه ويُخلَع؛ لأنَّ الله قد يؤيِّد دِينَه به، فيجب الصَّبرُ عليه، والسَّمعُ والطَّاعةُ له في غير معصيةٍ، والله أعلم، ومن هذا الوجه استحسانُ العلماءِ الدعاءَ للسلاطين بالتأييد والنَّصر[(٢)] وغير ذلك؛ من حيث تأييدُهم للدِّين، لا من حيث أحوالُهم الخارجة)؛ انتهى[المتواري١٨٠]، قال النَّوويُّ في زيادات «الرَّوضة»: (يُكرَه في الخطبة أمورٌ ابتدعها الجهلة؛ منها كذا وكذا، ومنها: المجازفة في أوصاف السَّلاطين في الدعاء لهم، وأمَّا أصلُ الدعاء للسلطان، فقد ذكر صاحبُ «المُهذَّب» وغيرُه: أنَّه مكروهٌ[(٣)]، والاختيار: أنَّه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفةٌ في وصفه، ولا نحو ذلك؛ فإنَّه يُستحبُّ الدُّعاء بصلاح وُلاةِ الأمرِ)[روضة٢/٣٢]، والله أعلم.

**٣٠٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. (ح): وَحَدَّثَنِي مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلَامَ:** «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، **فَلَمَّا حَضَرَ القِتَالُ، قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا، فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الَّذِي قُلْتَ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَاتَلَ اليَوْمَ قِتَالًا شَدِيدًا وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:** «إِلَى النَّارِ»، **فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَرْتَابَ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ؛ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الجِرَاحِ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ:** «اللهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»، **ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا فَنَادَى فِي النَّاسِ: «إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ،** وَإِنَّ اللهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّمَ مرارًا كثيرة أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا تقدَّمَ (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحمَّدُ بن مسلم.

قوله: (ح): تقدَّمَ الكلام عليها كتابةً ونطقًا كيف يكون بها في أوَّل هذا التعليق[ح٦].

(١) (هَذَا): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) في (ب): (والنصرة).

(٣) انظر «المهذَّب» (١/١١٢).

قوله: (وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ): هو ابن غَيْلان، وكذا هو في نسخة(١)، و(عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هو ابن همَّام، الحافظُ المشهورُ، و(مَعْمَر): تقدَّمَ أنَّه بميمَين مفتوحَتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشدٍ، و(الزُّهْرِيُّ): [تقدَّم] أعلاه وقبله مرارًا كثيرةً، و(ابْن المُسَيِّبِ): هو سعيدٌ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، وتقدَّمَ أنَّ ياء (المُسَيَّب) بالفتح والكسر، وأنَّ غيره ممَّن اسمه (المُسَيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح[ح٢٦]، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بن صخرٍ على الأصَحِّ.

قوله: (شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ(٢) ﷺ خَيْبَرَ(٣)): كذا هنا، فذكر فيها قصَّة قُزمان، وقد تقدَّمَ أنَّها مذكورة في أُحُد عند بعضهم، وقد تقدَّمَ ما في «البُخاريِّ» و«مسلم» من أنَّها خيبر أو حُنين[ح٢٨٩٨]، وستأتي في (غزوة خيبر)، وأذكر هناك أيضًا أنَّ(٤) الذي يظهر لي أنَّها في أُحُد[ح٤٢٠٢]، وأنَّها رَأَيتُها في «مسند أبي يعلى» في أُحُد من حديث سهل بن سعد[عل٧٥٤٤].

قول أبي هريرة: (شهدنا مع رسول الله ﷺ خيبر) فيه مجاز، أي: شهد الصَّحَابة، وإلَّا؛ فهو إنَّما جاء إلى خيبر بعد انقضاء الحرب، وقبل قسم الغنيمة، وسيأتي التنبيهُ عليه في مكانه أيضًا[ح٤٢٠٣]، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلَامَ): تقدَّمَ أنَّه قُزمان، وهو منافقٌ معدودٌ فيهم[ح٢٨٩٨].

قوله: (فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ) إلى آخره: قائل ذلك لا أعرفه.

قوله: (فَكَادَ بَعْضُ المُسْلِمِينَ(٥) أَنْ يَرْتَابَ): فيه إثبات (أَن) مع (كاد)، وهو قليلٌ(٦).

قوله: (وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا): (لكنَّ): مُشَدَّدة التي هي مِن أخوات (إنَّ).

قوله: (فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ): (أُخبِر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النَّبيُّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وهذا ظاهِرٌ(٧)، والذي أخبره يحتمل أنَّه أَكْثمُ بن الجَوْن -أو ابن أبي الجَوْن؛ فليُحرَّرْ-

---

(١) وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

(٢) في (ق): (النَّبيِّ).

(٣) (خيبر): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وهو ثابتٌ في رواية الأَصيليِّ.

(٤) في النسختين: (وأن)، والمثبت هو الصواب.

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّاسِ).

(٦) انظر «شواهد التوضيح» (ص١٥٣-١٥٦).

(٧) (وهذا ظاهر): ليس في (ب).

فإنَّه قيل: إنَّه الذي اتَّبعه حتَّى جُرِح واستعجل الموت(١)، كما سيأتي في (خيبر)[ح٤٢٠٢].

قوله: (**إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ**): (أَنَّه) يجوز فيها الكسر والفتح.

## ١٨٣- بابُ مَنْ تَأَمَّرَ فِي الحَرْبِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ إِذَا خَافَ العَدُوَّ

قوله: (**بَابُ مَنْ تَأَمَّرَ فِي الحَرْبِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ إِذَا خَافَ العَدُوَّ**): ذكر فيه قصَّةَ خالدٍ، وأنَّه أخذها من غير إمرة، وهذا هو المعروف، وقد رأيتُ في «سيرة مُغُلْطاي الصُّغرى» ما لفظه: (وقال -يعني: النَّبيَّ ﷺ-: «إن قُتِل -يعني: زيد بن حارثة-؛ فجعفرٌ، فإن قُتِل؛ فعبد الله بن رَوَاحة، فإن قُتِل؛ فليرتضِ المسلمون برجلٍ مِن بينهم») إلى أن قال: (إلى أنِ اصطلحوا على خالد)[الإشارة٢٩٩]، فإن صحَّ هذا؛ فيكون قول البُخاريِّ: (من غير إمرة) أي: تعيينه، وذلك لأنَّ هذه إمرةٌ في الجملة، لكن مِن غير تعيين، وإلَّا؛ فالقولُ قولُ «الصحيح» في الترجمة، وهذا لا ينافي(٢) لفظ «الصحيح» في الحديث.

٣٠٦٣- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ** فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا **جَعْفَرٌ** فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ** فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفُتِحَ اللهُ عَلَيْهِ، فَمَا يَسُرُّنِي -أَوْ قَالَ: يَسُرُّهُمْ- أَنَّهُمْ عِنْدَنَا»، وَقَالَ: وَإِنَّ عَيْنَيْهِ **لَتَذْرِفَانِ**.

قوله: (**أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ**): تقدَّمَ أنَّه زيدُ بن حارثة، وكان ذلك في غزوة مؤتة، و(**جَعْفَرٌ**): هو ابنُ أبي طالب، و(**عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ**): مشهورٌ جدًّا، وقد قَدَّمْتُ في (الجنائز) الاختلافَ في عددِ جيش المسلمين، وجيش الرُّوم، ومَن معهم مِنَ العرب، وعلى مَن كانت الهزيمة، مُطوَّلًا، فانظره[ح١٢٤٦].

قوله: (**لَتَذْرِفَانِ**): تقدَّمَ أنَّه بالذَّال المُعْجَمَة الساكنة، ثُمَّ راء مكسورة، أي: لينصبُّ دمعُهما[ح١٢٤٦].

## ١٨٤- بابُ العَوْنِ بِالمَدَدِ

قوله: (**بِالمَدَدِ**): هو بفتح الميم، ودالين مهملتين؛ الأولى مفتوحة، وجمعه: أمداد؛ وهم الأعوان والأنصار الذين يمدُّون أهل الإسلام في الجهاد(٣).

---

(١) تقدَّم عند الحديث (٢٨٩٨) أنَّ ابنَ البُلْقينيِّ قاله في «الإفهام» (ص٢٧٩)، وذكر مستنده من «أُسْد الغابة» (١/١٥٦)، وانظر «الإصابة» (١/٦١).

(٢) مراده يوافق؛ فلفظ الحديث هو عين لفظ الترجمة: (من غير إمرة).

(٣) انظر «النهاية» (٤/٣٠٨) مادة (مدد).

٣٠٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكْوَانُ وَعُصَيَّةُ وَبَنُو لِحْيَانَ، فَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا، وَاسْتَمَدُّوهُ عَلَى قَوْمِهِمْ، فَأَمَدَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعِينَ مِنَ الأَنْصَارِ، قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُسَمِّيهِمُ القُرَّاءَ، يَحْطِبُونَ بِالنَّهَارِ وَيُصَلُّونَ بِاللَّيْلِ، فَانْطَلَقُوا بِهِمْ حَتَّى بَلَغُوا بِئْرَ مَعُونَةَ؛ غَدَرُوا بِهِمْ وَقَتَلُوهُمْ، فَقَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَبَنِي لِحْيَانَ.

قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّهُمْ قَرَؤُوا بِهِمْ قُرْآنًا: أَلَا بَلِّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا بِأَنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا، ثُمَّ رُفِعَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمَة، وأنَّه بُندار، وهو لقبه، وتقدَّمَ ما (البندار)[ح٦٩]، وتقدَّمَ (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ، أبو عَمرو البصريُّ، عن حُميدٍ وطبقتِه، وعنه: أحمدُ بن سنان وجماعةٌ، ثقةٌ، أخرج له الجماعة، وتُوُفِّيَ سنة (١٩٤هـ) في ربيع الآخر[(١)]، وقد قَدَّمْتُ ذلك، ولكن طال العهد به[ح٢٦٧].

قوله: (وَسَهْلُ بْنُ يُوسُفَ): كذا صوابه، ووقع في أصلنا: (سهل بن سعد)، وهو خطأٌ، وقد ضبَّبتُ عليه وكتبت في الهامش صوابه: (ابن يوسف)، هذا هو الأنماطيُّ، أبو عبد الرَّحْمَن، عن سُليمانَ التَّيميِّ وحُميدٍ، وعنه: أحمدُ، وبُندارٌ، وابنُ مَعِين، ثقة، أخرج له البُخاريُّ والأربعة، وثَّقه ابنُ مَعِين[(٢)] وغيرُه، قال أحمدُ: (سمعت منه سنة تسعين ومئة)[(٣)]، و(سَعِيد): هو ابن أبي عَروبة، وقد قَدَّمْتُ مَن يقال له: (سعيد) وقد روى عن قتادة عن أنس في الكُتُب السِّتَّة أو بعضها، فانظره إن أردته[ح٢٨٦٧]/. [١/٣٩٢ب]

قوله: (أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكْوَانُ وَعُصَيَّةُ وَبَنُو لِحْيَانَ) إلى قوله: (قَوْمِهِمْ): قال الدِّمْيَاطيُّ شيخُ شيوخِنا الحافظُ شرفُ الدين عبدُ المؤمن بنُ خَلَف: (هذا وَهَمٌ، بنو لِحيان لم يكونوا مِن أصحاب بئر معونة، وإنَّما كانوا مِن أصحاب الرَّجيع الذين قتلوا عاصمًا وأصحابَه، وأسروا خُبيبَ بنَ عَدِيٍّ وابنَ الدَّثِنَة) انتهى، والذي قاله صحيحٌ.

قوله: (فَأَمَدَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعِينَ مِنَ الأَنْصَارِ): كذا في «الصحيح»، وفيه: (بسبعين أو أربعين)؛ بالشَّكِّ[ح٣١٧٠]، وعند ابن إسحاق: (فبعث رسولُ الله ﷺ المنذرَ بنَ عَمرو أخا بني ساعدة المُعْنِقَ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢١).

(٢) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدوريِّ (٤/١٣٨).

(٣) انظر «التاريخ الكبير» (٤/١٠٢)، «تهذيب الكمال» (١٢/٢١٣).

ليموت في أربعين)[السيرة٣/٢٠٤]، وذكر مُغُلْطاي في «سيرته»: (وقيل: إنَّهم كانوا ثلاثين)[الإشارة٢٤٠]، ولولا خوفُ الإطالة؛ لذكرتُ مَن حضرني مِن السبعين، وهم نحوٌ مِن ثلاثين مِن الذين استُشهِدوا فيها(١).

وقوله: (من الأنصار) فيه مجازٌ؛ لأنَّ غالبَهم مِن الأنصار، وفيهم مِن المهاجرين: عامر ابن فُهَيرة والحَكَم بن كيسان مولى بني مخزوم.

**فائدةٌ**: كان بئر معونة في صفر على رأس أربعةِ أشهرٍ من أُحُد(٢).

قوله: (**بِئْرَ مَعُونَةَ**): هو بفتح الميم، ثُمَّ عين مهملة مضمومة، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ نون مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وهو بين مكَّة وعُسْفان وأرض هُذَيل(٣).

قوله(٤): (**يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَبَنِي لِحْيَانَ**): تقدَّمَ ما ذكرتُه لك عنِ الدِّمْيَاطيِّ: أنَّ بني لِحيان لم يكونوا منهم، وإنَّما بنو لحيان هم الذين أصابوا بعثَ الرَّجيع، وإنَّما أتى الخبرُ إلى رسول الله ﷺ عنهم كلِّهم في وقتٍ واحدٍ، فدعا على الذين أصابوا أصحابَه في الموضعَين دعاءً واحدًا، و(بعث الرَّجيع): تقدَّمَ أنَّه كان في صفر أيضًا على رأس ستَّةٍ وثلاثين شهرًا مِن مُهاجَره[ح٣٠٤٥]، فكان البعثان في شهرٍ واحدٍ، وجاء الخبران في وقتٍ واحدٍ، والله أعلم.

قوله: (**قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّهُمْ قَرَؤُوا قُرْآنًا: أَلَا بَلِّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا**) إلى آخره: تقدَّمَ الكلام على هذا فيما مضى، وكلام السُّهَيليِّ فيه، مُطَوَّلًا، وهو حَسَنٌ، فانظره[ح٢٨٠١].

قوله: (**ثُمَّ رُفِعَ ذَلِكَ بَعْدُ**): (رُفِع)؛ بضَمِّ الرَّاء: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(بعدُ): مضمومٌ مقطوعٌ عنِ الإضافة، وهذا ظاهِرٌ.

## ١٨٥ - بابُ مَنْ غَلَبَ العَدُوَّ، فَأَقَامَ عَلَى عَرْصَتِهِمْ ثَلَاثًا

قوله: (**عَلَى عَرْصَتِهِمْ ثَلَاثًا**): (العَرْصة) في الترجمة والحديث(٥) بفتح العين وإسكان الراء، وهي بُقعةٌ بين الدور واسعةٌ ليس فيه شيءٌ مِن بناء، والجمع: العِرَاص والعَرَصاتُ(٦).

---

(١) ذكرهم المصنِّف في الحديث (٢٨٠١).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٤).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٨٩).

(٤) (قوله): سقط من (ب).

(٥) في (ب): (في الحديث).

(٦) انظر «الصحاح» مادة (عرص).

٣٠٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ، أَقَامَ بِالعَرْصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ.

تَابَعَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ): هذا هو الحافظ أبو يحيى، المعروف بصاعِقَة، عن يزيدَ ابنِ هارون، ورَوحٍ، وطبقتِهما، وعنه: البُخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ صاعد، والمحامليُّ، وخلقٌ، وكان بزَّازًا[(١)]؛ بزايَين، تُوُفِّيَ سنة (٢٥٥هـ)، أخرج له مَن أخذ عنه مِن السِّتَّة الأئمَّة، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه[(٢)]، وقد تقدَّمَ، ولكن بَعُدَ العهدُ به[ح١٨١٢]، و(سَعِيد): هو ابنُ أبي عَروبة، وقدَّمت[ح٢٨٤] غيرَ مَرَّةٍ ما قاله في «القاموس»، فإنَّه قال: (وابن أبي العَروبة باللَّام، وتركُها لحنٌ أو قليلٌ). انتهى، و(أَبُو طَلْحَةَ): تقدَّمَ أنَّه زيدُ بنُ سهلٍ، وتقدَّمَتْ بعضُ ترجمتِه[ح٣٧١].

قوله: (إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ): (ظهر) أي: علا وغلب، وقد تقدَّمَ[ح٢٣٣٨].

قوله: (تَابَعَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على رَوح ابن عُبادة الرَّاوي عن سعيد بن أبي عَروبة، و(مُعَاذٌ): هو ابن معاذ، و(عَبْدُ الأَعْلَى): هو ابن عبد الأعلى، وقد تقدَّمَ (معاذ)[ح٦٦٣] و(عبد الأعلى)[ح١٠] فيما مضى مُترجمَين، ومتابعة معاذ بن معاذ أخرجها أبو داود في (الجهاد) عن مُحَمَّد بن المثنَّى عن معاذ بن معاذ به[د٢٦٩٥]، وأخرجها التِّرمِذيُّ في (السير) عن قُتَيْبَة ومُحَمَّد بن بشَّار؛ كلاهما عن معاذٍ به، وقال: (حسن صحيح)[ت١٥٥١]، ومتابعة عبد الأعلى أخرجها مسلمٌ في (صفة أهل النَّار) عن يوسف، عن عبد الأعلى به[(٣)] نحوه[م٢٨٧٥].

## ١٨٦ - بابُ مَنْ قَسَمَ الغَنِيمَةَ فِي غَزْوَةٍ وَسَفْرَةٍ

وَقَالَ رَافِعٌ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الحُلَيْفَةِ، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنَ الغَنَمِ بِبَعِيرٍ.

قوله: (بَابُ مَنْ قَسَمَ الغَنِيمَةَ فِي غَزْوَةٍ وَسَفْرَةٍ): (غزوةٍ): مجرورٌ مُنَوَّنٌ، وكذا (سَفْرةٍ)، كذا هو مضبوط في أصلنا، وفي هذا التبويبِ والحديثِ ردٌّ على أبي حنيفة ﵀ حيث قال: لا تُقسَم الغنائم في دار الحرب حتَّى نُخرجَها إلى دار الإسلام، وذلك لأنَّ الملك لم يتمَّ عليها إلَّا بالاستيلاء التامِّ، ولا يحصل

(١) في (أ): (بزاز).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٢٦).

(٣) (به): ليس في (ب).

إلَّا بإحرازها في دار الإسلام(١)، وقد أجاز ذلك مالكٌ(٢) والأوزاعيُّ والشَّافِعيُّ وأبو ثور، والظاهر قولُ مَن أجاز؛ للسُّنَّة، والله أعلم، بل مذهبُ الشَّافِعيِّ استحبابُ القسمة في دار الحرب، كما قاله الأصحابُ، بل قال صاحبُ «المُهذَّب»[٢/٢٤٤] وغيرُه(٣): (إنَّه يُكرَه تأخيرُها إلى دار الإسلام من غير عذرٍ)، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ رَافِعٌ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) إلى آخر التعليق(٤): (رافع) هذا: هو ابن خَدِيج -بفتح الخاء المُعْجَمَة، وكسر الدَّال المُهْمَلَة- ابن رافع الأنصاريُّ، وقد قدَّمته مُتَرْجَمًا[ح٥٥٩]، وإنَّما قيَّدته هنا؛ لأنَّ في الصَّحَابة مَن اسمه (رافع) سبعةٌ وثلاثون نفرًا؛ فيهم مَن «الصحيح» أنَّه تابعيٌّ اثنان، وفيهم مَن هو غلطٌ ثلاثة(٥)، وهذا التعليقُ أخرجه الأئمَّة السِّتَّة(٦)؛ البُخاريُّ في (الشركة) في موضعين[ح٢٤٨٨،٢٥٠٧]، وفي (الجهاد)[ح٣٠٧٥]، وفي (الذَّبائح) في أماكنَ[ح٥٤٩٨،٥٥٠٣،٥٥٠٦].

قوله: (بِذِي الحُلَيْفَةِ): تقدَّمَ أنَّ هذه ليستِ الميقاتَ[ح٢٤٨٨]، وفي بعض طرقه: (بذي الحليفة من تِهامة)[ح٢٥٠٧].

قوله: (فَعَدَلَ عَشْرًا(٧) مِنَ الغَنَمِ بِبَعِيرٍ): هذا ليس بأمرٍ لازمٍ، وفي قوله: (عَدَل) دليلٌ على أنَّ المعادلةَ والنظرَ فيها(٨) في كلِّ بلدٍ؛ لأنَّ البعير في الحجاز له قيمةٌ زائدةٌ، ولأكل لحمه عادةٌ جاريةٌ، وليس كذلك في غيره من البلاد، وإنَّما هو إلى الاجتهاد في كلِّ بلدٍ(٩)، والله أعلم.

٣٠٦٦ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا أَخْبَرَهُ قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الجِعْرَانَةِ، حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ): هو بضَمِّ الهاء، وإسكان الدال المُهْمَلَة، وبعدها مُوَحَّدةٌ مفتوحةٌ،

---

(١) انظر «الهداية» (٢/٨٢٧).
(٢) انظر «المدوَّنة» (٣/١٢).
(٣) انظر «روضة الطالبين» (٦/٣٧٦)، و«التوضيح» (١٨/٣١٤-٣١٥).
(٤) زيد في (ب): (قوله).
(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٧٢-١٧٥).
(٦) أخرجه مسلم (١٩٦٨)، وأبو داود (٢٨٢١)، والترمذي (١٦٠٠)، والنسائي (٧/١٩١)، وابن ماجه (٣١٣٧).
(٧) كذا في النُّسخ وهامش (ق) من نسخة مُصحَّحًا عليها، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عَشَرَةً).
(٨) زيد في (ب): (في كل مسألة).
(٩) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٢٢٦)، «التوضيح» (١٨/٣١٥).

ثُمَّ تاء التأنيث، ويقال له: هَدَّاب أيضًا، تقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٥٧٤]، و(هَمَّامٌ) هذا: هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ الحافظ، تقدَّمَ مرارًا، ومُتَرْجَمًا مَرَّةً[ح٢١٩].

قوله: (مِنَ الجِعْرَانَةِ): تقدَّمَ الكلام عليها بلُغَتَيها؛ التخفيف والتَّشديد[ح١٥٣٦].

قوله: (حُنَيْنٍ): هي بالحاء المُهْمَلَة المضمومة، ثُمَّ نونٍ، والباقي معروفٌ، وإنَّما قيَّدتها؛ لأنَّها ربَّما اشتبهتْ بـ(خيبر).

٣٠٦٧- وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ، فَأَخَذَهَا العَدُوُّ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ المُسْلِمُونَ، فَرُدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَبَقَ عَبْدٌ لَهُ، فَلَحِقَ بِالرُّومِ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ المُسْلِمُونَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (وَقَالَ[(١)] ابْنُ نُمَيْرٍ): هو عبد الله بن نُمير، شيخُ شيخِ البُخاريِّ، وقد تقدَّمَ الكلام عليه[ح٦٨٣]، و(عُبَيْدُ اللهِ) هذا: تقدَّمَ مرارًا أنَّه عُبيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمر بن الخَطَّاب، وهذا التعليقُ أخرجه أبو داود في (الجهاد) عن مُحمَّد بن سليمان الأنباريِّ[(٢)] والحسن بن عليٍّ الخلَّال[د٢٦٩٩]، وابنُ ماجه فيه عن عليِّ بن مُحَمَّد[جه٢٨٤٧]؛ ثلاثتُهم عن عبد الله بن نُمَير عن عُبيد الله به/. [١/٣٩٣أ]

قوله: (فَرُدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ): كذا هنا، وفي «أبي داود»: (فردَّه عليه رسولُ الله ﷺ)[(٣)].

قوله: (وَأَبَقَ عَبْدٌ لَهُ): (أَبِق)؛ بفتح المُوَحَّدة وكسرها، كذا أحفظه، وفي «الصِّحاح»: الفتح في الماضي، وأمَّا المستقبل؛ ففيه الكسرُ والضَّمُّ[(٤)]، وفي «أفعال ابن القطَّاع»: (أَبَق -يعني: بالفتح-؛ إذا زال عن مولاه)، زاد ابن القطَّاع: (وأَبِقَ أبقًا كذلك)[الأفعال١/٣٧]، وهذا العبد لا أعرفه.

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال)؛ بلا واو.

(٢) في (ب): (الأبناوي)، وهو أحد احتمالي (أ)، وهو محمَّد بن سليمان، ابنُ أبي داود، أبو هارون الأنباريُّ، تُوُفِّيَ سنة (٢٣٤هـ)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٣١٤).

(٣) هذا اللفظ في «سنن أبي داود» هو لفظ حديث يحيى بن أبي زائدة عن عبيد الله (٢٦٩٨)، وهو في قصَّة العبد فقط، ولفظه: (أنَّ غلامًا لابن عمر أبق إلى العدوِّ، فظهر عليه المسلمون، فردَّه رسولُ الله ﷺ إلى ابن عُمر، ولم يُقسَم)، أمَّا حديث ابن نُمَير (٢٦٩٩)؛ فلفظُه كلفظ «الصحيح»: (ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ... فَرُدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)؛ فليُتَنبَّه.

(٤) انظر «الصحاح» مادة (أبق).

٣٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدًا لِابْنِ عُمَرَ أَبَقَ، فَلَحِقَ بِالرُّومِ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ، فَرَدَّهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ، وَأَنَّ فَرَسًا لِابْنِ عُمَرَ عَارَ، فَلَحِقَ بِالرُّومِ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ، فَرَدُّوهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ.

قَالَ أبو عَبْدِ اللهِ: عَارَ: مشتَقٌّ مِنَ العَيْرِ؛ وَهُوَ حِمَارُ وَحْشٍ، أَيْ: هَرَبَ.

قوله: (قَالَ أَبُو عَبدِ اللهِ: «عارَ» مُشْتَقٌّ مِن العَيْرِ)[1] إلى آخره: هذا موجودٌ في بعض النُّسخ، و(العَيْر)؛ بفتح العين، وإسكان المُثَنَّاة تحت، ثُمَّ راء -والأنثى: (عَيْرة)-: الحمار الوحشيُّ، كما قال البُخاريُّ، والجمع: أعيار، ومَعْيُوراء، وعُيُورَة؛ مثل: فَحْل وفُحُولة[2]، وقد تعقَّب ذلك ابنُ قُرْقُول، فقال: (قلت: بل مِن عار يعير[3]؛ إذا تحيَّر، فالفرس إذا أفلت[4]؛ ذهب مُتحيِّرًا؛ يمينًا وشمالًا، ذاهبًا راجعًا، قاله الحربيُّ) انتهى[المطالع٥/٥٩].

٣٠٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ عَلَى فَرَسٍ يَوْمَ لَقِيَ المُسْلِمُونَ، وَأَمِيرُ المُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ، بَعَثَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَخَذَهُ العَدُوُّ، فَلَمَّا هُزِمَ العَدُوُّ، رَدَّ خَالِدٌ فَرَسَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تقدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، نسبه إلى جدِّه، وتقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٧٠٢]، وكذا تقدَّمَ (زُهَيْر): أنَّه ابنُ معاوية، أبو خيثمة، تقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح١٥٦].

قوله: (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ عَلَى فَرَسٍ يَوْمَ لَقِيَ المُسْلِمُونَ) إلى آخره: هذا كان في خلافة أبي بكر، وهذا خلافُ ما ذكره أوَّلًا أنَّه كان في زمنه ﷺ، وهو الصحيح، وعُبيد الله في نافع أثبتُ من موسى بن عقبة فيه، قاله الدَّاوديُّ، كما نقله شيخُنا[5].

## ١٨٨- باب مَنْ تَكَلَّمَ بِالفَارِسِيَّةِ وَالرَّطَانَةِ

وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤].

---

(١) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٢) انظر «الصحاح» مادة (عير).

(٣) في (ب): (يعور).

(٤) في النسخ: (فلت)، والمثبت من مصدره.

(٥) انظر «التوضيح» (١٨/٣١٧).

قوله: (مَنْ تَكَلَّمَ بِالفَارِسِيَّةِ وَالرَّطَانَةِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (والسُّور: الوليمة بالفارسيَّة، مَوضعُ التَّرجمة في الجميع مطابقٌ إلَّا قولَه ﷺ: «كخ كخ»، ووجه مناسبته في الجملة: أنَّه خاطبه عليه الصلاة والسلام بما [يفهم ممَّا] لا يتكلَّم به الرَّجل مع الرَّجل، فهو كمخاطبة العجميِّ بما يفهمه مِن لغته) انتهى[المتواري١٨٢]، وقال النَّوويُّ بعد أن ضبطها وذكر معناها: (قال الدَّاوديُّ: هي عجميَّة مُعرَّبة؛ بمعنى «بئس»، وقد أشار إلى هذا البُخاريُّ بقوله في ترجمةٍ: «باب مَن تكلَّم بالفارسيَّة والرَّطانة») انتهى[شرح مسلم١٧٤/٧]، وفي «المطالع» لابن قُرْقُول: (قال الدَّاوديُّ: «وهي كلمةٌ أعجميَّةٌ عُرِّبت») انتهى[مطالع٣٤٣/٣]، ورأيتُ في حاشية بخطِّ شيخِنا الأستاذِ أبي جعفر: (فقال النَّبيُّ ﷺ بالفارسيَّة: «كخ كخ»)، وعُمِل على (الفارسيَّة) صورة (خ)؛ يعني: نسخة، ففي ثبوت هذه النُّسخة -إن ثبتت- حجَّةٌ للدَّاوديِّ، والله أعلم.

قوله: (بِالفَارِسِيَّةِ): هي التي يسمِّيها أهلُ بلادنا العجميَّةَ، وإنَّما العجميَّةُ أعمُّ؛ لأنَّها ما عدا العربيَّةَ، والله أعلم.

قوله: (وَالرَّطَانَةِ): هي بفتح الرَّاء وكسرها، قال الجوهريُّ في «صحاحه»: (الرِّطانة: الكلام بالأعجميَّة) انتهى، والتَّراطُن: كلامٌ لا يفهمه الجمهور(١)، وإنَّما هو مواضعةٌ بين اثنين أو جماعة، والعرب تخصُّ بها -غالبًا- كلامَ العجم(٢).

كذا نصَّ على الفتح في الرَّاء غيرُ واحد -منهم: الجوهريُّ- من أهل اللُّغة والحديث(٣)، وإنَّما ذكرت ذلك وإن كان معروفًا، إلَّا أن بعضَ أهل العلم سمعني أتكلَّم بها بالكسر، فردَّ عليَّ الفتحَ، وقال: لا أعلمه إلَّا بالفتح.

**فائدة**: روى الحاكم في «مستدركه» بإسناد إلى ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «مَن أحسنَ منكم أن يتكلَّم بالعربيَّة؛ فلا يتكلَّمَنَّ بالفارسيَّة؛ فإنَّه يُورث النِّفاق»، قال الإمام الذَّهَبيُّ في «تلخيصه»: (عُمر -يعني: الذي في سنده، وهو ابن هارون- كذَّبه ابنُ مَعِين(٤)، وتركه الجماعة)[ك٨٧/٤]، وروى الحاكم أيضًا بإسناده إلى أنس مرفوعًا: «مَن تكلَّم بالفارسيَّة؛ زادت في خَبِّه(٥)، ونقصت مِن مروءته»، قال الذَّهَبيُّ في

(١) زيد في (ب): (انتهى).
(٢) انظر «النهاية» (٢٣٣/٢) مادة (رطن).
(٣) انظر «الصحاح» مادة (رطن)، «مشارق الأنوار» (٥٧٢/١).
(٤) انظر «الجرح والتعديل» (١٤١/٦)، «تهذيب الكمال» (٥٢٠/٢١).
(٥) كذا في النسخ مضبوطًا، وفي مصدره: (خبثه).

«تلخيصه»: (ليس بصحيح، وإسناده واهٍ بمرَّة) انتهى[ك٤/٨٨]، وقد ذكر ابنُ تيمية الحافظُ أبو العَبَّاس في «الصِّراط المستقيم» كلامًا في كلام الرَّجل يُحسِنُ العربيَّة بغيرها، وذكر فيه تفصيلًا؛ فانظره من «الصِّراط المستقيم»[(١)].

قوله: (﴿وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ﴾ [الروم: ٢٢]) أي: لغاتكم، قيل: الألسنة اثنان وسبعون لسانًا؛ تسعةَ[(٢)] عشرَ في ولد سام، وسبعةَ عشرَ في ولد حام، وستَّةٌ وثلاثون في ولد يافِثَ، قال شيخُنا: (وكان أصل اختلاف اللُّغات من هود، ألقى الله تعالى على ألسنة كلِّ فريق اللِّسانَ الذي يتكلَّمون به ليلًا، فأصبحوا لا يُحسِنون غيرَه) انتهى[التوضيح١٨/٣٢٥]، وقيل: اختلاف الألسنة: الأصوات والنغمات[(٣)]، [وهو] دليل على كمال حكمته، وتمام قدرته.

قوله تعالى: (﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]) أي: بِلُغَتِهِم؛ تسميةً بالسَّبب، وفي بعض التَّفاسير مرفوعًا: «أُرسِل كلُّ نبيٍّ إلى أمَّته بلسانها، وأَرسلَني [الله] إلى كلِّ أحمرَ وأسودَ[(٤)] مِن خَلْقه»[(٥)]، أو ﴿بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾: بكلامهم المُعتاد باللِّسان، والله أعلم.

**٣٠٧٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ ذَبَحْنَا بُهَيْمَةً لَنَا، وَطَحَنْتُ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَتَعَالَ أَنْتَ وَنَفَرٌ، فَصَاحَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الخَنْدَقِ، إِنَّ جَابِرًا قَدْ صَنَعَ سُورًا، فَحَيَّ هَلًا بِكُمْ».**

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تقدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو[(٦)] الفلَّاسُ الحافظُ الصَّيرفيُّ[(٧)]، وكذا تقدَّمَ (أَبُو عَاصِمٍ): أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد، وتقدَّمَ (سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ): أنَّه بالمدِّ والقصر.

قوله: (بُهَيْمَةً): هي تصغير (بَهْمة)؛ وهي الواحدة من أولاد الضَّأن، والبَهْمَة: اسمٌ للذَّكر والأنثى، والسِّخَال: أولاد المِعزى، فإذا اجتمعت البِهَام والسِّخَال، قلت لهما جميعًا: بِهامٌ وبَهْمٌ أيضًا، وقد جعل

---

(١) انظر «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» (ص٢٠٤-٢٠٧).

(٢) في النسخ: (سبعة)، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر «البحر المحيط» (٨/٣٨٢).

(٤) في (ب): (كل أسود وأحمر).

(٥) أخرجه الحارث ابن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٩٤٦) من حديث مجاهدٍ مرسلًا، وانظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبيِّ (١٢/١٠٥).

(٦) زيد في (أ) و(ب): (أبو علي)، وليس في (ت)، وليس بصحيحٍ، فهو أبو حفص.

(٧) في (ب): (السيرفي).

لبيد أولادَ البقر بِهَامًا في شعره[(١)].

قوله: (وَطَحَنْتُ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ): تقدَّمَ (الصَّاع)، والاختلاف فيه، وأنَّ الأصحَّ أنَّه زنةً[(٢)] ستُّ مئةٍ وخمسة وثمانين درهمًا، وخمسة أسباع درهم[قبل ح٢٠١].

قوله: (يَا أَهْلَ الخَنْدَقِ): تقدَّمَ عدد أهل الخندق، والاختلاف فيهم، قريبًا[قبل ح٣٠٦٠] وبعيدًا[ح٢٩٦٥]، والله أعلم، وقد قال ابن سعد: (إنَّهم كانوا ثلاثة آلاف)[(٣)]، وأمَّا ابن إسحاق فنَقل عنه ابنُ قَيِّمِ الجَوزيَّة الحافظ شمس الدين في «الهدْي»: أنَّهم كانوا سبعَ مئة، ثُمَّ تعقَّبه بأنَّه غلطٌ مِن خروجهم إلى أُحُد[(٤)]، وقد نقل شيخُنا في مكانٍ عن قتادة -فيما ذكره البيهقيُّ-: أنَّهم كانوا ألفًا. انتهى[(٥)]، وهذا في «الصَّحيح» كما سيأتي[ح٤١٠٢]، قال شيخُنا: (وفي «الجمع بين الصَّحيحين» لأبي نعيم الحدَّاد: «وهم نحوٌ مِن ألفٍ»[جامع الصحيحين٥٣٧/٤]، وفي لفظ: «ثمانِ مئةٍ أو ثلاث مئةٍ»، ساقها البيهقيُّ في «دلائله»[(٦)]) انتهى[التوضيح٢٢٩/٢١]، والله أعلم/. [١/٣٩٣ب]

قوله: (قَدْ صَنَعَ سُورًا[(٧)]): هو بضَمِّ السين المُهمَلَة، وإسكان الواو، ولا يُهمَز، وفي أصلنا نسخة -وعليها (د)؛ إشارةً إلى أنَّها نسخة الدِّمْيَاطيِّ- مهموزةٌ بالقلم، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: اتَّخذ طعامًا لدعوة الناس، قال الطَّبَريُّ: هي كلمة فارسيَّة، وقيل: السُّؤْر: الصنيع بلغة الحبشة، وأمَّا قوله: «فأكلوا... وتركوا سؤرًا»[م٢٠٤٠]؛ فهي عربيَّة، بمعنى: بقيَّة، وكلُّ بقيَّة من ماء أو طعام أو غيره؛ فهو سؤر) انتهى.

والذي ضبطه الدِّمْيَاطيُّ بخطِّه يؤيِّده ابنُ قُرْقُول؛ لأنَّه أخرجها في (السين مع الهمز)[(٨)]، ولفظ الدِّمْيَاطيِّ نحوُ لفظ ابن قُرْقُول، فلعلَّه أخذه منه، أو مِنَ القاضي عياض[(٩)]، وهو معذورٌ، وقد أخرج

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (بهم).

(٢) (زنة): ليس في (ب).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٦٣/٢).

(٤) «زاد المعاد» (٢٤٢/٣)، لكن نقل ابنُ هشامٍ في «سيرته» (٢٤٣/٣) عن ابن إسحاق أنَّهم كانوا ثلاثة آلاف.

(٥) انظر «دلائل النبوَّة» (٣٩٤/٣)، «التوضيح» (٢١٧/٢١).

(٦) انظر «دلائل النبوَّة» (٤٢٤/٣).

(٧) كذا في النُّسختَين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (سؤرًا).

(٨) انظر «مطالع الأنوار» (٤٣٢/٥).

(٩) انظر «مشارق الأنوار» (٤٥٩/٢).

اللَّفظة المذكورة ابنُ الأثير في «نهايته» في (سور)، ثُمَّ قال: (واللَّفظة فارسيَّة)، وكذا أخرج هذه اللَّفظة في (سَوَر) الهرويُّ في «غَرِيبَيه»[(١)]، وهذا الذي أحفظه، وهو تركُ همزِها.

وقد ذكر النَّوويُّ في «شرح مسلم» في أوائل الجزء الرَّابع -تجزئة أربعةِ أجزاءٍ- ما لفظه: (أمَّا «السُّور»؛ فبضمِّ السين، وإسكان الواو، غير مهموز، وهو الطَّعام الذي يُدعى إليه، وقيل: الطَّعام مُطلَقًا، وهي لفظة فارسيَّة، وقد تظاهرت أحاديثُ صحيحةٌ بأنَّ رسول الله ﷺ تكلَّم بألفاظٍ غيرِ عربيَّةٍ، فيدلُّ على جوازه) انتهى[شرح مسلم١٣/٢١٤]، فهذا الشيخ مُحيِي الدين -مع اطِّلاعِه- ذكر أنَّها بترك الهمز، وقد ذكر شيخُنا في (غزوة الخندق) في هذا «الشَّرح»: (أنَّ السُّوْر بلا همز، ذكره العسكريُّ في «تلخيصه»، وأمَّا المهموز؛ فهو البقيَّة، عربيٌّ، وقد سلف، وهو العرس بلسان الفُرس، قال الدَّاوديُّ: إلَّا أنَّها أُعرِبَت، قال[(٢)]: والذي يُحفَظ أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تكلَّم به من الأعجميَّة: هذه اللَّفظةُ، وقولُه: «كخ كخ»[ح٣٠٧٢]، ولعبد الرَّحْمَن: «مَهْيَم؟»[ح٢٠٤٩]؛ [أي]: ما هذا؟ ولأمِّ خالدٍ: «سنًّا سنًّا»[ح٣٠٧١]؛ يعني: سنة[(٣)]، وذكر ابن فارس أنَّ معنى «مهيم»: ما حالك؟ وما شأنك؟ ولم يذكر أنَّها أعجميَّة[(٤)]، وقال الهرويُّ: إنَّها كلمة يمانيَّة[الغريبين٦/٢١٤]) انتهى[التوضيح٢١/٢٢٧]، وقد أهمل ألفاظًا أخرى، وفي «سنن ابن ماجه[(٥)]»: «اشكنب[(٦)] دَرْد؟»[جه٣٤٥٨]، ومعناه: أيوجعك بطنُكَ؟ وغير ذلك، والله أعلم.

قوله: (**فَحَيَّ هَلًا بِكُمْ**): يقال: (حيَّ[(٧)] هلًا)، و(حيَّ هلَا)، و(حيَّ هلَ)؛ منصوبة مُخَفَّفة مُشبَّهة بـ(خمسةَ عشرَ)، و(حيَّ هلْ)؛ بالسُّكون؛ لكثرة الحركات، وتشبيهًا بـ(صَهْ، ومَهْ، وبَخْ)، و(حيَّهْلَ)؛ بسكون الهاء[(٨)]، قال ابنُ الأثير: (هما كلمتان جُعِلتا كلمةً واحدةً، وفيها لغاتٌ، وهلًا: حثٌّ واستعجالٌ)، قال النَّوويُّ في «شرحه لمسلم»: (وأمَّا «حيَّ هلًا»؛ فهو بتنوين «هلًا»، وقيل: بلا تنوين على وزن

---

(١) انظر «الغريبين» (٣/٩٥١).

(٢) (قال): ليس في (ب).

(٣) هكذا في النسخ تبعًا لـ«التوضيح» (٢١/٢٢٨): (سنة)، وفي هامشه: (حسنة)، وكذا في موضع سابق (١٨/٣٢٦)، ولعله الصواب، كما سيأتي في الحديث (٣٠٧١).

(٤) انظر «مجمل اللغة» (٣/٨٤١).

(٥) (ماجه): ليس في (ب).

(٦) في «سنن ابن ماجه»: (اشِكَمَت)، ولفظ «اشكنب» ورد في «مسند أحمد» (٩٠٦٦).

(٧) في النسخ: (هي) بدل (حي).

(٨) انظر «الزاهر في معاني كلام الناس» (١/٣٧)، «القاموس المحيط» مادة (حيي).

«عَلَى»، ويقال: حيَّ هل(١)، ومعناها: عليك بكذا، [أو ادعُ بكذا]، هكذا قاله أبو عُبيد(٢)، وقيل: معناه: اعجَلْ به، وقال الهرويُّ[الغريبين٢/٥٢١]: معناه: هات، وعجِّل به) انتهى[شرح مسلم١٣/٢١٤]، وقال شيخُنا الشارح في (غزوة الخندق) بعد أن تكلَّم على (حيَّ هلا): (ولأبي الحسن: «أَهْلًا بكم»؛ [بالألف]، والصَّحيحُ حذفُها). انتهى[التوضيح٢١/٢٢٨].

**٣٠٧١- حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ** قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَمِيصٌ أَصْفَرُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَنَهْ سَنَهْ**»؛ وَهيَ بِالحَبَشِيَّةِ: حَسَنَةٌ، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ، **فَزَبَرَنِي أَبِي**، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**دَعْهَا**»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَبْلِي وَأَخْلِقِي**، ثُمَّ أَبْلِي فَأَخْلِقِي»، قَالَ عَبْدُ اللهِ: **فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تقدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه بكسر الحاء المُهْمَلَة، وتشديد المُوَحَّدة، وتقدَّمَ الكلام في (حِبَّان)؛ بالكسر، وهم في «البُخاريِّ» و«مسلم»: حِبَّان بن موسى، وحِبَّان ابن عطيَّة، وحِبَّان ابن العَرِقة؛ الكافر الذي هلك على كفره الذي رمى سعدَ بن معاذ يوم الخندق في أكحله، وتقدَّمَ الكلام فيمَن اسمه (حَبَّان) -بالفتح، وبالمُوحَّدة- في هذين الكتابين، والله أعلم، وقد قَدَّمْتُ أنَّ (حِبَّان بن(٣) موسى) يأتي كثيرًا غير منسوب عن عبد الله؛ وهو ابن المبارك[ح٥٧٤].

قوله: (**عَنْ خَالِدٍ**): (خالد) هذا: هو خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي الأمويُّ، يروي عن أبيه وغيرِه، وعنه: ابنُ المبارك، وإبراهيمُ بنُ موسى، ومُشْكُدانةُ، وجماعةٌ، وثَّقه مُحَمَّدُ بنُ بشرٍ العَبْديُّ، له حديثٌ في «الصَّحيح»(٤)، أخرج له البُخاريُّ(٥).

وأمَّا (**وَالِدُهُ**) سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أبي أُحَيحة؛ فعن أبي هريرة وابن عَبَّاس، وعنه: ابناه؛ إسحاقُ وخالدٌ، وحَفيدُه عَمرُو بن يحيى، وشعبةُ، سكن الكوفة، قال النَّسائيُّ: (ثقة)، وقال أبو حاتم: (صدوق). انتهى[الجرح والتعديل٤/٤٩]، عاش إلى أن وَفَد على الوليدِ بنِ يزيدَ، وقد أخرج له

(١) ضبطت في (أ) بالقلم بتنوين الرفع في (هل)!.

(٢) انظر «غريب الحديث» (٤/٨٧).

(٣) (بن): سقط من (ب).

(٤) وهو هذا الحديث.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٨١).

البُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه(١)، وقد تقدَّمَ هذا مَرَّاتٍ، لكنْ ترجمةً مَرَّةً[ح١٥٥] وهذه.

قوله: (عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ العَاصِي(٢)): و(العاصي): هو ابن أُمَيَّة، وُلِدت (أمُّ خالد) هذه -واسمها أَمَةُ؛ بغير إضافة- بالحبشة، تزوجها الزُّبَير بن العوَّام، فولدت له خالدًا وعَمرًا، ولها صحبةٌ، لكنَّها صحابيَّة صغيرة، روى عنها: موسى وإبراهيمُ ابنا عُقبَة، وسعيدُ بنُ عمرو بن سعيد، أخرج لها البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، لها حديثان، قال الذَّهَبيُّ: (قلت: تأخَّرتْ وفاتها إلى قريب الثمانين، قال الواقديُّ: حدَّثني جعفر بن مُحَمَّد عن [أبي] الأسود، عن أمِّ خالد بنت خالد قال: سمعتُ النجاشيَّ يقول(٣) يومَ خرجنا لأصحاب السفينَتَين: أَقرِئوا(٤) رسولَ الله ﷺ من النجاشيِّ السلامَ[الكبرى١٠/٢٢٢])(٥).

قوله: (سَنَهْ سَنَهْ)، وفي نسخة: (سناه سناه)(٦): قال ابنُ قُرْقُول: (كلُّها بفتح السين وشدِّ النون، إلَّا عند أبي ذرٍّ، فإنَّه خفَّف النون، [و]إلَّا القابسيَّ فإنَّه كسر السين من «سِنَّا»، ومعنى هذه الكلمة: حَسَنَة؛ بالحبشيَّة، وقال عكرمةُ: «سَنَّا: الحسن»). انتهى[مطالع٥/٥١٩].

وقال ابنُ الأثير: («سنا سنا»، قيل: سنا بالحبشيَّة: حَسَن، وهي لغةٌ، وتُخفَّف نونُها وتُشدَّد، وفي رواية: «سنه سنه»، وفي أخرى: «سناه سناه»؛ بالتشديد والتخفيف فيهما(٧)). انتهى، وفي «الغريبين»[٣/٩٤٥] بعضُ ما ذكره في «النهاية».

قوله: (فَزَبَرَنِي أَبِي) أي: انتهرني، زَبَرَه يَزْبُره؛ إذا انتهره(٨)، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (أَبْلِي وَأَخْلِقِي(٩)): هو بقطع الهمزة مفتوحة فيهما، و(أخلقي): بالخاء المُعْجَمَة، قال

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/١٨)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٣).

(٢) (بن العاصي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) (يقول): سقط من (ب).

(٤) في النسخ: (اقرأ)، والمثبت من مصدره.

(٥) «تذهيب التهذيب» (١١/١١٤)، وانظر «الاستيعاب» (ص٨٧٤)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٢٩).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ كما رقم عليها في (ق).

(٧) (فيهما): ليس في (ب).

(٨) انظر «الصحاح» مادة (زبر).

(٩) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (وأخلفي).

ابن قُرْقُول: («أَبلِي وأَخلِفي»: كذا لأبي ذرٍّ والمروزيِّ بالفاء، ولغيرهما بالقاف، من إخلاق الثوب، ومعناه بالفاء: أن يكتسب خَلَفه بعد بلاه، يُقال: خلف الله لك مالًا وأخلفه، وهو الأشهر، رُباعيٌّ). انتهى[المطالع ٢/٤٤٨](١)، و(أخلفي) في أصلنا بالفاء، ومضبوط بالقلم(٢).

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابنُ المبارك المذكور في السند غير منسوب، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (فَبقِيَ(٣) حَتَّى ذَكَرَ): كذا في أصلنا، وفي نسخةٍ في طُرَّة أصلنا: (دكِنَ)(٤)، قال ابن قُرْقُول: («حتى دَكِنَ»؛ يعني: اسودَّ، كذا لأبي الهيثم، والدُّكنة: غُبْرَة كَدِرَة، ولأكثر الرواة: «حتَّى ذَكَر»، وزاد ابنُ السَّكَن: «حتَّى ذكر دَهْرًا»، وهو تفسيرٌ لرواية مَن روى: «ذَكَر»؛ أراد: بقي هذا/ القميصُ مدَّةً مِن الزمان [١/٣٩٤أ]
طويلةً نَسِيَها الراوي، فعبَّر عنها بقوله: «ذكر دَهرًا» أي: زمانًا طويلًا فنسيتُ تحديدَه، ففي «ذَكَر» على هذا ضميرٌ يرجع على الراوي، أي: ذكر الراوي دهرًا نَسِيَ الذي روى عنه تحديدَه، وقيل: في «ذَكَر» ضمير القميص، أي: بقي هذا القميصُ حتَّى ذَكَر دهرًا، كما يقال: شيخٌ مُسِنٌّ يذكر دهرًا، أي: يعقل زمانًا طويلًا قد مضى)[مطالع ٣/٢٨].

**٣٠٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخَذَ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كِخْ كِخْ، أَمَا تَعْرِفُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».**

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّمَ مرارًا كثيرة أنَّه بفتح المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمَة، وأنَّه بُنْدار، وتقدَّمَ ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تقدَّمَ (غُنْدُرٌ): أنَّه بضَمِّ الغين المُعْجَمَة، ثُمَّ نون ساكنة، ثُمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه لقبٌ، وقد تقدَّمَ مَن لقَّبه به، وأنَّ غُنْدُرًا مُحَمَّدُ بن جعفر[ح٨٧].

قوله: (كِخْ كِخْ(٥)): تقدَّمَ الكلام عليها بِلُغَاتِها ومعناه في (كتاب الزكاة)[ح١٤٩١].

## ١٨٩- باب الغُلُولِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]

قوله: (باب الغُلُولِ): هو بضَمِّ الغين المُعْجَمَة، وهو الخيانة، وكلُّ خيانةٍ غُلولٌ، لكنَّه صار في

(١) انظر «مشارق الأنوار» (١/٤٧٩).
(٢) في (ق): (وأخلقي)؛ بالقاف.
(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَبَقيتْ).
(٤) وهي رواية الكشميهنيِّ.
(٥) «اليونينيَّة»: (كَخٍ كَخٍ).

عُرف الشرع لخيانة المغانم خاصَّة، يقال: غلَّ وأغلَّ[(١)].

٣٠٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ الغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ، فقَالَ: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَغِثْنِي؛ فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ».

وَقَالَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي حَيَّانَ: فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّمَ مرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القَطَّان، شيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَيَّانَ): هو بفتح الحاء المُهْمَلَة، وتشديد المُثَنَّاة تحت، واسمه يحيى بن سعيد بن حَيَّان، أبو حَيَّان التَّيميُّ تيم الرِّباب[(٢)] -بكسر الراء- الكوفيُّ، عن أبيه، وأبي زُرعةَ، والشعبيِّ، وجماعةٍ، وعنه: أيُّوبُ السَّخْتِيَانيُّ ومات قبله، وشعبةُ، وسفيانُ، ووُهَيبٌ، وابنُ المبارك، ويحيى القَطَّانُ، وخلقٌ، ترجمتُه معروفةٌ[(٣)]، وقد تقدَّمَ، ولكن بَعُد العهد به[ح٥٠].

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو زُرْعَةَ): تقدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّ (أبا زُرعةَ) هذا: اسمُه هَرِمٌ، وقيل غيرُ ذلك، تقدَّمَ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبدُ الرَّحْمَن بن صخرٍ على الأصحِّ، تقدَّمَ مرارًا.

قوله: (لَا أُلْفِيَنَّ): هو بضَمِّ الهمزة، ثُمَّ لام ساكنة، ثُمَّ فاء مكسورة، قال ابنُ قُرْقُول: («لا أُلفِيَنَّ» أي: لا تفعل فعلًا يكون مِن سببه كذلك، ورُوِيَ: «لا أَلقَيَنَّ»؛ بالقاف، رواهما جميعًا أبو ذرٍّ، والأوَّل أحسنُ وأوجهُ). انتهى[مطالع٣/٤٤٧]، يعني: الذي بالفاء، ومعنى (أُلْفِيَنَّ) -بالفاء-: أجِدَنَّ.

قوله: (لَهَا ثُغَاءٌ): هو بضَمِّ المُثَلَّثَة، ثُمَّ غين معجمة مُخَفَّفة، ممدود، قال ابنُ قُرْقُول: (قوله في «باب منع الزكاة»[ح١٤٠٢]: «لها ثعار»؛ بثاء مُثَلَّثَة لأبي أحمد، وعند أبي زيد: «ثعار[(٤)] أو يُعَار» على الشكِّ، وعند غيرهما: «ثُغار»؛ بغين معجمة، وبعده الشكُّ في «ثعار» أو «يُعار»؛ نحو ما لأبي زيدٍ، وفي «باب

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٤٨).

(٢) في (ب): (الربات)، وهو تصحيفٌ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢٣)، «تقريب التهذيب» (ص٥٩٠).

(٤) في النسختين: (تعار)، والمثبت من مصدره، وفي «مشارق الأنوار» (١/٢٩٥): (ثغار).

الغلول» -يعني: هذا الباب الذي نحن فيه-: «شاة لها ثغاء أو يُعار»، والثغاء: للضأن، واليُعار: للمعز، ومثله: «أو شاة تيعَر»[خ٢٥٩٧، م١٨٣٢]. انتهى[مطالع٢/٦٦].

تنبيهٌ: رأيتُ بخطِّ شيخِنا العلَّامة البُلْقَينيِّ على حاشية نسخةٍ من «البُخاريِّ» ما لفظه: (فائدةٌ: سقط من رواية البُخاريِّ ما يتعلَّق بالشاة، وهو موجودٌ في الروايات الثابتة؛ وهو: «يقول: يا رسول الله؛ أغثني، أقول: لا أملك شيئًا، قد أبلغتك»(١)). انتهى.

قوله: (لَهُ رُغَاءٌ): هو بضَمِّ الراء، وتخفيف الغين المُعْجَمَة، وفي آخره همزة ممدودة، وهو صوت البعير، وقد تقدَّمَ[ح١٤٠٢].

قوله: (صَامِتٌ): هو الذهبُ والفضة، والناطق: الحَيَوانُ(٢).

قوله: (رِقَاعٌ): أراد بها: ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرِّقاع(٢).

قوله: (تَخْفِقُ): هو بكسر الفاء وتضمُّ؛ لُغَتان حكاهما الجوهريُّ(٣)، أي: تضطرب.

قوله: (وَقَالَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي حَيَّانَ) إلى آخره: (أيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(أبو حيَّان): تقدَّمَ أعلاه أنَّه بالمُثَنَّاة تحت، وتقدَّمَ الكلام في اسمه ونسبه، وذكرتُ بعضَ ترجمتِه، وتقدَّمَ أيضًا بعضُها[ح٥٠]، وهذا التعليقُ مجزومٌ به، وقد أخرجه مسلمٌ[م١٨٣١(٢٥)].

## ١٩٠- بابُ القَلِيلِ مِنَ الغُلُولِ

**وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ حَرَّقَ مَتَاعَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ.**

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ حَرَّقَ مَتَاعَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ): (يَذكُر): مبنيٌّ للفاعل، وفاعلُه عبدُ الله بن عمرو بن العاصي، وقولُه: (وهذا أصحُّ) أي: مِنَ الحديث الذي فيه أنَّه عليه الصلاة والسلام أمر بتحريق متاع الغالِّ، والحديثُ المشارُ إليه في التحريق أخرجه أبو داود في «سننه» في (كتاب الجهاد) من حديث عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ وأبا بكر وعُمرَ حرَّقوا متاع الغالِّ وضربوه)، قال أبو داود: وزاد فيه عليُّ بن بحر عن الوليد -ولم أسمعه منه-: (ومنعوه سهمه)، ثُمَّ ذكره أبو داود[د٢٧١٥] عقيب ذلك بإسنادٍ آخرَ عن عمرو بن شعيب قولَه، وقد ذكر أبو داود في «سننه» بإسناده إلى عمر بن الخَطَّاب عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا وجدتُم الرَّجُلَ قد غلَّ؛ فأحرقوا متاعَه واضربوه»[د٢٧١٣].

---

(١) هو ثابتٌ في «صحيح مسلم» (١٨٣١) و«مسند أحمد» (٢/٤٢٦) وغيرهما.

(٢) انظر «التنقيح» (٢/٦٧٩).

(٣) انظر «الصحاح» مادة (خفق).

وقوله: (وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو: أَنَّهُ حَرَّقَ مَتَاعَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ) أي: أصحُّ من الحديث الذي قدَّمتُه عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، والحديثُ المشارُ إليه في عدم التحريق هو ما ذكره البُخاريُّ هنا[ح٣٠٧٤] من حديث عبد الله بن عمرو في متاع كِرْكِرَة، فإنَّه لم يُذكَر فيه تحريقٌ، ويشهد لعدم التحريق أيضًا: ما رواه أبو داود[د٢٧١٢] من حديث عبد الله بن بُرَيدة عن عبد الله بن عمرو: كان رسول الله ﷺ إذا أصاب غنيمةً؛ أمر بلالًا فنادى في الناس، فيجيئون بغنائمهم، فيخمِّسه ويقسمه، فجاء رجلٌ بعد ذلك بزمام من شَعر، فقال: يا رسول الله، هذا فيما كنَّا أصبناه من الغنيمة، فقال: «أسمعتَ بلالًا ينادي؟» ثلاثًا، قال: نعم، قال: «فما منعك أن تجيء به؟»، فاعتذر، فقال: «كن أنت تجيء به يوم القيامة، فلن أقبلَه عنك». انتهى.

٣٠٧٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ»، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا.

قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: كَرْكَرَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، وأنَّ (سُفْيَان) بعده: ابنُ عُيَيْنَة، وأنَّ (عَمرًا): هو ابنُ دِينار، أبو مُحَمَّد المَكِّيُّ الإمام، لا عَمرو بن دينار قهرمانُ آلِ الزُّبَير، الثاني ليس له في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ، إنَّما له في «التِّرْمِذيِّ» و«ابنِ ماجه»(١).

[١/٣٩٤ب] قوله: (ثَقَلِ): هو -بفتح الثاء والقاف- متاعُ المسافرِ وحَشَمُه(٢)/.

قوله: (يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ): بكسر الكافَين، بعد كلِّ كاف راءٌ؛ الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، [وبفتح الكافَين]، وقد ذكره بالوجهَين جماعةٌ؛ منهم البُخاريُّ، كما تراه هنا، صحابيٌّ معروفٌ(٣).

تنبيهٌ: حكى اللغتَين النَّوويُّ في «مبهماته»[الإشارات٥٧٥]، وأمَّا في «شرح مسلم»، فقال: (إنَّه بفتح الكاف الأولى وكسرها، وأمَّا الثانية؛ فمكسورةٌ فيهما). انتهى[شرح مسلم٢/٣١٠]، وهذا غريبٌ إن لم يكن سبقَ قلمٍ، والله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٣).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٧١).

(٣) انظر «الإصابة» (٣/٢٩٣).

قوله: (عَبَاءَةً): هو بهمزة ممدودة قبل التاء، ويقال: عَبَاة؛ بغير مدٍّ ولا همز.

قوله: (قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: كَرْكَرَةُ): يَعنِي: بفتحِ الكافين، و(ابنُ سلَام): الظاهر أنَّه مُحَمَّد بن سلَام البِيْكَنديُّ الحافظ، والأصحُّ أنَّ (سلَامًا) مخفَّف، وقد قَدَّمْتُ بعضَ ترجمته في أوائل هذا التعليق[ح٢٠]، وهو شيخُ البُخاريِّ فقط، ولم يخرِّج له غيره من أصحاب الكُتُب السِّتَّة(١)، والله أعلم.

## ١٩١- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ ذَبْحِ الإِبِلِ وَالغَنَمِ فِي المَغَانِمِ

قوله: (باب مَا يُكْرَهُ مِنْ ذَبْحِ الإِبِلِ وَالغَنَمِ فِي المَغَانِمِ): ذكر ابنُ المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ في هذا الباب على عادته، ثُمَّ قال: (وجْهُ المطابقة: أنَّه أكفأ القدورَ؛ لأنَّ(٢) الذبحَ كان تعدِّيًا على حقِّ الغير، وقد ذهب بعضُ العلماء إلى أنَّ المذبوح تعدِّيًا سرقةً وغصبًا ميتةٌ، وله انتصر البُخاريُّ). انتهى[المتواري١٨٢]، وصدق.

وقوله هنا: (يُكرَه): أراد به التحريم كعادته، وقد بوَّب في (كتاب الصيد والذبائح) (باب إذا أصاب قومٌ غنيمةً، فذبح بعضهم غنمًا أو إبلًا بغير أمر أصحابهم؛ لم تُؤكَل؛ لحديث رافعٍ عنِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم)؛ يعني: هذا الحديث، ثُمَّ قال: (وقال طاوسٌ وعكرمةُ في ذبيحة السارق: اطرحوه)[قبل ح٥٥٤٣]، وهذا مذهبٌ من ثلاثة مذاهب في المسألة، وقد قال النَّوويُّ في «شرح مسلم» في الحديث المذكور فيه: [من الوافر]

أَلَا يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ

ما لفظه: (فإن ذكَّاهما(٣)؛ فلحمهما حلال باتِّفاق العلماء، إلَّا ما حُكِيَ عن عكرمة وداود: أنَّه لا تحلُّ ذبيحة سارقٍ أو غاصبٍ أو متعدٍّ، والصواب الذي عليه الجمهور حِلُّه). انتهى[شرح مسلم١٣/١٤٥]، وستأتي المسألة في (الصيد والذبائح) بأطولَ من هذا[قبل ح٥٥٤٣].

**٣٠٧٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بِذِي الحُلَيْفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، وَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم فِي أُخْرَيَاتِ النَّاسِ، فَعَجِلُوا، فَنَصَبُوا القُدُورَ، فَأَمَرَ بِالقُدُورِ فَأُكْفِئَتْ، ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنَ الغَنَمِ بِبَعِيرٍ، فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، وَفِي القَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ**

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٤٠).

(٢) في النُّسخ: (ولأنَّ)، والمثبت من مصدره.

(٣) يعني: ذكَّى حمزة رضي الله عنه الشارفين.

رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللهُ فَقَالَ: «هَذِهِ البَهَائِمُ لَهَا أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الوَحْشِ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرْجُو -أَوْ نَخَافُ- أَنْ نَلْقَى العَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدًى، أَفَنَذْبَحُ بِالقَصَبِ؟ فَقَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيهِ، فَكُلْ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ»، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ، فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ، فَمُدَى الحَبَشَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هذا هو التَّبُوذكيُّ، تقدَّمَ مرارًا، ولماذا نُسِبَ تقدَّمَ مَرَّةً[ح٦٣]، و(أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه الوضَّاحُ بنُ عبدِ الله، وتقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٥٨]، و(سَعِيد بْن مَسْرُوقٍ): هذا هو والدُ سفيانَ الثوريِّ أحدِ الأعلام، تقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٧٠٥]، و(رَافِع): هو ابنُ خَدِيج؛ بفتح الخاء المُعْجَمَة، وكسر الدال، تقدَّمَ، وهو صحابيٌّ مشهورٌ.

قوله: (بِذِي الحُلَيْفَةِ): تقدَّمَ ضبطُها، وهو كضبط ميقات أهل المدينة، غير أنَّ هذه من تِهامة، كما في بعض طرقه[ح٢٥٠٧]، وتقدَّمَ أنَّ ذلك كان سنةَ ثمانٍ[ح٢٤٨٨].

قوله: (فَأُكْفِئَتْ): هو بهمزة مفتوحة قبل التاء، أي: قُلِبَت، وقد تقدَّمَ[ح٢٤٨٨].

قوله: (فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنَ الغَنَمِ بِبَعِيرٍ): تقدَّمَ الكلام عليه قريبًا[قبل ح٣٠٦٦].

قوله: (فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ): (نَدَّ): بفتح النون، وتشديد الدال المُهْمَلَة، أي: شَرَد ونفَر.

قوله: (فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ): هذا الرجل قال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (قيل: هو رافعٌ الراوي)[هُدى٣٠٩]، وقد ذكرتُ في هذا التعليق ما يشهدُ لِمَا قاله بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين، وهو في «الصحيح»[ح٥٤٩٨]، وأتى[(١)] في «مسلم»: (فرميناه)[م(١٩٦٨)(٢٢)]، فيكون هو وغيره.

قوله: (أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الوَحْشِ): (الأوابِد): بفتح الهمزة، وبعد الألف مُوَحَّدة مكسورة، ثُمَّ دال مهملة، أي: نوافر، وقد تقدَّمَ[ح٢٤٨٨].

قوله: (فَقَالَ جَدِّي): (جدُّه): هو رافع بن خَدِيج راوي الحديث، وقائل ذلك هو عَبَاية بن رِفاعة بن رافع، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ): قال ابنُ قُرْقُول: (أي: أساله بمرَّةٍ وصبَّه كصبِّ النهر، كذا الرواية في الأمَّهات، ووقع للأَصيليِّ: «نهر الدم»، وليس بشيءٍ، والصواب ما لغيره، وجاء في «باب إذا ندَّ بعير...»: «أنهر، أو نهر»[ح٥٥٤٤]؛ على الشكِّ). انتهى[المطالع٤/٢٢٦].

---

(١) في (ب): (وأنَّ).

قوله: (وَسَأُحَدِّثُكُمْ): تقدَّمَ أنَّه مدرجٌ في الحديث، وهو موقوفٌ، في (كتاب الشركة)[ح٢٤٨٨]، والله أعلم.

## ١٩٢- بابُ البِشَارَةِ فِي الفُتُوحِ

قوله: (بَابُ البِشَارَةِ فِي الفُتُوحِ): (البِشارة): بكسر المُوَحَّدة وضمِّها؛ لغتان مشهورتان ذكرهما الجوهريُّ(١).

٣٠٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ: قَالَ لِي جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الخَلَصَةِ؟» وَكَانَ بَيْتًا فِيهِ خَثْعَمُ يُسَمَّى كَعْبَةَ اليَمَانِيَةِ، فَانْطَلَقْتُ فِي خَمْسِينَ وَمِئَةٍ مِنْ أَحْمَسَ وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي لَا أَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ أَصَابِعِهِ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا»، فَانْطَلَقَ إِلَيْهَا، فَكَسَرَهَا وَحَرَّقَهَا، فَأَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُبَشِّرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا كَأَنَّهَا جَمَلٌ أَجْرَبُ، فَبَارَكَ عَلَى خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ.

وَقَالَ مُسَدَّدٌ: بَيْتٌ فِي خَثْعَمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّان، أوحدُ الحُفَّاظ، بل شيخُهم، و(إِسْمَاعِيلُ) بعده: هو ابن أبي خالد، تقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٩٠]، وكذا (قَيْسٌ): هو ابنُ أبي حَازم، وكذا (جَرِير): هو ابنُ عبد الله البَجَليُّ الصَّحَابيُّ، يُوسُف هذه الأمَّة.

قوله: (مِنْ ذِي الخَلَصَةِ): تقدَّمَ الكلام عليها غير بعيد، فانظره[ح٣٠٢٠].

قوله: (اليَمَانِيَةَ): هي بتخفيف الياء، وتُشدَّد على لغةٍ(٢).

قوله: (هَادِيًا مَهْدِيًّا): تقدَّمَ أنَّ هذا مِنَ المقلوب، وأنَّه لا يهدي حتَّى يكون مَهْدِيًّا[ح٣٠٢٠].

قوله: (فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ): تقدَّمَ الكلام عليه بما فيه في (باب حرق الدور والنخيل) في (الجهاد)[ح٣٠٢٠].

قوله: (جَمَلٌ أَجْرَبُ): تقدَّمَ الكلام عليه(٣)، وعلى رواية الشكِّ: (أو أجوف) في الباب المذكور أعلاه[ح٣٠٢٠].

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (بشر).

(٢) انظر «الصحاح» مادة (يمن).

(٣) (عليه): سقط من (ب).

## ١٩٣- بابُ مَا يُعْطَى البَشِيرُ

**وَأَعْطَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ثَوْبَيْنِ حِيْنَ بُشِّرَ بِالتَّوْبَةِ.**

قوله: (بَابُ مَا يُعْطَى البَشِيرُ): (يُعطى): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(البشيرُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (وَأَعْطَى[١] كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ثَوْبَيْنِ حِينَ بُشِّرَ بِالتَّوْبَةِ): (بُشِّر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، والبشير الذي بشَّره بالتوبة وأعطاه كعبٌ ثوبَيه هو حمزة بن عمرو الأسلميُّ، ذكر ذلك الواقديُّ[٢]، وسأذكره في مكانه أيضًا مُطوَّلًا[ح٤٤١٨].

## ١٩٤- بابُ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ

قوله: (بَابُ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ): تقدَّمَ الكلام عليه غيْرَ مَرَّةٍ، وأنَّه مؤوَّلٌ، إمَّا مِن مكَّة؛ لأنَّها صارت دارَ[٣] إسلامٍ[٤]، أو لا هجرةَ فضيلتُها كفضيلة الهجرة مِن مكَّة[ح١٨٣٤]، والله أعلم.

٣٠٧٧- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ، فَانْفِرُوا».

قوله: (شَيْبَانُ): هذا هو ابن عبد الرَّحْمَن النَّحْويُّ، تقدَّمَ، وأنَّه منسوب إلى القبيلة لا إلى صناعة النحو، وتقدَّمَ غيْرَ مَرَّةٍ ما قاله ابنُ أبي داود وغيرُه: إنَّ الذي نُسِب إلى القبيلة يزيدُ بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان النَّحْويُّ هذا[٥][ح١١٢]، والله أعلم، و(مَنْصُور) بعده: هو ابنُ المعتمر.

قوله: (اسْتُنْفِرْتُمْ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ/. [١/٣٩٥أ]

٣٠٧٨- ٣٠٧٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ مُجَاشِعٌ بِأَخِيهِ مُجَالِدِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَذَا مُجَالِدٌ يُبَايِعُكَ عَلَى الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَكِنْ أُبَايِعُهُ عَلَى الإِسْلَامِ».

---

(١) في (ب): (فأعطى).

(٢) انظر «مغازي الواقديِّ» (٣/١٠٥٤).

(٣) (دار): مثبت من (ت).

(٤) في (ب): (إسلامًا).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٠٧).

قوله: (عَنْ خَالِدٍ): هو خالد بن مِهْرَان الحذَّاء الحافظ، تقدَّمَ، وكذا تقدَّمَ (أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ): أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بن مَلٍّ، وتقدمت اللغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦]، وكذا تقدَّمَ ترجمة (مُجَاشِع بْن مَسْعُود) و(أَخِيهِ مُجَالِد) رضي الله عنهما[ح٢٩٦٢].

٣٠٨٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو وَابْنُ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: ذَهَبْتُ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ إِلَى عَائِشَةَ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ بِثَبِيرٍ، فَقَالَتْ لَنَا: انْقَطَعَتِ الهِجْرَةُ مُنْذُ فَتَحَ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، وكذا تقدَّمَ (سُفْيَانُ) بعده: أنَّه ابنُ عُيَيْنَة.

قوله: (قَالَ عَمْرٌو وَابْنُ جُرَيْجٍ): هذا الحديثُ رواه(١) سفيان -أعني: ابن عُيَيْنَة- عن عَمرو -وهو ابن دينار- وابنِ جُرَيجٍ، كلاهما عن عطاء، وقد تقدَّمَ (عَمرو): أنَّه ابنُ دِينار[ح١١٣]، وكذا (ابن جُرَيجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيجٍ[ح٢٩٦]، وكذا (عَطَاء): أنَّه ابنُ أبي رَباح(٢)[ح٩٨]، مترجَمِين.

قوله: (بِثَبِيرٍ): تقدَّمَ أنَّه جبلُ المزدلفة، عن يسار الذاهب إلى مِنًى[ح١٦١٨].

## ١٩٥ - بابٌ إِذَا اضْطُرَّ الرَّجُلُ إِلَى النَّظَرِ فِي شُعُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالمُؤْمِنَاتِ إِذَا عَصَيْنَ اللهَ، وَتَجْرِيدِهِنَّ

قوله: (بَابُ إِذَا اضْطُرَّ الرَّجُلُ إِلَى النَّظَرِ فِي شُعُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالمُؤْمِنَاتِ إِذَا عَصَيْنَ اللهَ) إلى آخر الترجمة: ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (ما في الحديث دليلٌ على أنَّها مؤمنةٌ ولا ذِمِّيَّةٌ، ولكن لمَّا استوى حكمُها في حرمة الفاحشة والنظر لغير حاجة؛ شملها الدليلُ). انتهى[المتواري١٨٣].

فإن قيل: إنَّها لمَّا كانت من نساء أهل العهد؛ كان لها ذِمَّة وإن كان عهدُهم انتقض؛ يقال: لكن قد خرجت عن الذمَّة بالانتقاض، والله أعلم.

قوله: (إِذَا اضْطُرَّ): هو بضَمِّ الطاء، ومعنى (اضطُرَّ): أُلجِئَ، وهو مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وقد تقدَّمَ.

---

(١) في (ب): (راويه).

(٢) زيد في (ب): (مفتي أهل مكة).

قوله: (وَتَجْرِيدِهِنَّ): هو بالجرِّ، معطوفٌ على (النظرِ)(١)، وهو مجرورٌ.

٣٠٨١ - حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ الطَّائِفِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنا حُصَيْنٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَانَ عُثْمَانِيًّا، فَقَالَ لِابْنِ عَطِيَّةَ -وَكَانَ عَلَوِيًّا-: إِنِّي لأَعْلَمُ مَا الَّذِي جَرَّأَ صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَالزُّبَيْرَ فَقَالَ: «ائْتُوا رَوْضَةَ كَذَا، وَتَجِدُونَ بِهَا امْرَأَةً أَعْطَاهَا حَاطِبٌ كِتَابًا»، فَأَتَيْنَا الرَّوْضَةَ، فَقُلْنَا: الكِتَابَ، قَالَتْ: لَمْ يُعْطِنِي، فَقُلْنَا: لَتُخْرِجِنَّ أَوْ لأُجَرِّدَنَّكِ، فَأَخْرَجَتْ مِنْ حُجْزَتِهَا، فَأَرْسَلَ إِلَى حَاطِبٍ فَقَالَ: لَا تَعْجَلْ، وَاللهِ، مَا كَفَرْتُ وَلَا ازْدَدْتُ لِلإِسْلَامِ إِلَّا حُبًّا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا وَلَهُ بِمَكَّةَ مَنْ يَدْفَعُ اللهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِي أَحَدٌ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا، فَصَدَّقَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَإِنَّهُ قَدْ نَافَقَ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»، فَهَذَا الَّذِي جَرَّأَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ): تقدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ (حَوْشَبًا) بفتح الحاء المُهْمَلَة، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ شين معجمة مفتوحة، ثُمَّ مُوَحَّدة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) هُشَيْمٌ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه هُشَيم بن بَشِير، أبو معاوية السُّلَميُّ الواسطيُّ، حافظُ بغدادَ[ح٣٣٥]، وكذا تقدَّمَ (حُصَيْنٌ): أنَّه بضَمِّ الحاء، وفتح الصاد المُهْمَلَة، وأنَّ الأسماء كذا، والكنى بفتح الحاء وكسر الصاد المُهْمَلَتين، واستثنيتُ من الأسماء: أبا ساسان حُضَينَ بنَ المنذر، فإنَّه بضاد معجمة مفتوحة[ح١٠١]، و(حُصَين) الذي نحن في الكلام عليه(٤) الراوي عنه هُشَيم: هو ابن عبد الرَّحْمَن، و(أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو السُّلَميُّ، تقدَّمَ أنَّه عبد الله بن حَبِيب، و(السُّلَميُّ): بضَمِّ السين، وفتح اللام[ح٢٦٩]، تقدَّموا مترجَمِين.

قوله في أبي عبد الرَّحْمَن -هو السُّلَميُّ-: (وَكَانَ عُثْمَانِيًّا): أمَّا (أبو عبد الرَّحْمَن)؛ فقد تقدَّمَ أعلاه، وتقدَّمَ قبل ذلك مُتَرْجَمًا[ح٢٦٩]، وأمَّا قوله: (وكان عثمانيًّا)؛ يعني: أنَّه يُفَضِّل عثمانَ على عليٍّ رضي الله عنهما، وهي مسألةُ خلافٍ ستأتي(٥) في (مناقب الصَّحَابة)، والصحيح: تفضيل عثمان رضي الله عنهما[ح٣٦٥٥].

---

(١) في النُّسختَين: (البطر)، والمثبت موافقٌ لما في «الصحيح».

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٣) في (ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

(٤) (عليه): مثبت من (ت).

(٥) في (ب): (وسيأتي).

قوله: (لِابْنِ عَطِيَّةَ): هذا هو حِبَّان -بكسر الحاء، وتشديد المُوَحَّدة- ابن عطيَّة السُّلَميُّ، صاحب عليٍّ رضي الله عنه، وقيل فيه: حَيَّان؛ بالياء المُثَنَّاة تحت، قال الذَّهَبيُّ في «تذهيبه»: (حِبَّان بن عطيَّة السُّلَميُّ، صاحب عليٍّ، قال سعد بن عُبيدة: تنازع هو وأبو عبد الرَّحْمَن السُّلَميُّ وكان عثمانيًّا، وبعضهم قيَّده: حَيَّان[(١)]). انتهى[(٢)]، قال ابنُ قُرْقُول: (وضبطه بعضُ رواة أبي ذرٍّ بفتح الحاء، وهو وَهَمٌ). انتهى[المطالع ٢/٣٩٠]، فصار فيه ثلاثة ضبوط: حِبَّان وهو أصحُّها، وحَيَّان، وحَبَّان؛ بالفتح، وهو وَهَمٌ.

قوله: (وَكَانَ عَلَوِيًّا) أي: يقدِّم عليًّا على عثمان.

قوله: (جَرَّأَ): هو بهمزة مفتوحة في آخره، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ): يعني: عليًّا، في كلام أبي عبد الرَّحْمَن نظرٌ، وسأذكره بعد ذلك في مكانٍ آخَرَ إن شاء الله تعالى، ثُمَّ عنَّ لي ذِكرُه هنا: قال الداوديُّ: بئس ما قال أبو عبد الرَّحْمَن في تأويله على عليٍّ رضي الله عنه أنَّه يجترئ[(٣)] على شيء يراه حرامًا؛ لقوله في أهلِ بدر، والله يعلم أفعالَ العبادِ قبل كونها، وعلم أنَّهم لا يأتون كبيرةً وإن قال لهم نبيُّهم عنه: «اعملوا ما شئتم»، وقول أبي عبد الرَّحْمَن: (إنِّي لأعلم) إلى آخره ظنٌّ منه؛ لأنَّ[(٤)] عليًّا على مكانته من الفضل والعلم لا يقتل أحدًا[(٥)] إلَّا بالواجب وإن كان قد ضُمِن له الجنَّة بشهوده بدرًا وغيرها[(٦)]، والله أعلم.

قوله: (وَالزُّبَيْرَ): هو مَنْصُوبٌ، وقد تقدَّمَ أنَّه عليه الصلاة والسلام أرسل معهما المقداد[ح٣٠٠٧]، وستأتي رواية أخرى: أنَّه بعث عليًّا والزُّبَيرَ وأبا مرثد[ح٣٩٨٣]، وقد تقدَّمَ [أنَّه] أرسل معه غيرَ مَن ذكرت؛ فانظره، وقد أرسل الكلَّ، والله أعلم، كما قَدَّمْتُ في (الجهاد)[ح٣٠٠٧].

قوله: (وَتَجِدُونَ بِهَا امْرَأَةً): تقدَّمَ الكلام عليها، وما قيل في اسمها، ومَولاة مَن هي، وتقدَّمَ ما في الكتاب بالاختلاف فيه، وكذا (الحُجْزَة)؛ وهي مَعْقِدُ الإزار والسراويل، ورواية: (مِنْ عِقَاصِهَا)، وتقدَّمَ الجمع بينهما[ح٣٠٠٧].

---

(١) في (ب): (الحيان).

(٢) «تذهيب التهذيب» (٢/١٩٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٣٨).

(٣) في النسخ: (يحتوي)، والمثبت من «التوضيح».

(٤) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (أنَّ)، والمثبت من «عمدة القاري» (١٢/١٤٧).

(٥) في (أ): (أحد)، والمثبت هو الصَّواب.

(٦) انظر «التوضيح» (١٨/٣٥٠).

قوله: («اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»، فَهَذَا الَّذِي جَرَّأَهُ): تقدَّمَ الكلام عليه في الكُرَّاسة التي قبل هذه[١]، وهو أنَّ هذا مشكلٌ؛ لأنَّه إباحةٌ مطلقةٌ، وهو خلاف الشرع، وقيل: ليس هو[٢] للاستقبال، بل للماضي؛ وتقديره: أيُّ عمل كان لكم فيه، فقد غفرته[٣]، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه خاطب به[٤] مَن فعله بعد بدر، وقيل: بل خطابُ إكرامٍ وتشريفٍ، أي: أنَّ هذا القوم حصلت لهم حالةٌ غُفِرَت بها ذنوبُهم السابقة، وتأهَّلوا بها أن يُغفَر لهم ذنوبٌ إن وقعت منهم. انتهى، والله أعلم، وقد ذكرته أطولَ من هذا في الكُرَّاسة المشار إليها[ح٣٠٠٧]، والله أعلم.

## ١٩٦- بابُ اسْتِقْبَالِ الغُزَاةِ

٣٠٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَحُمَيْدُ بْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ لِابْنِ جَعْفَرٍ: أَتَذْكُرُ إِذْ تَلَقَّيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنَا وَأَنْتَ وَابْنُ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَحَمَلَنَا وَتَرَكَكَ.

قوله: (وَحُمَيْدُ بْنُ الأَسْوَدِ): هو أبو الأسود الكرابيسيُّ، بصريٌّ، عن سُهَيلِ بنِ أبي صالحٍ، وحَبِيبِ بنِ الشَّهيد، وعبدِ العزيز بن صُهيب، وحُسينٍ المعلِّمِ، وطبقتِهم، وعنه: عبدُ الرَّحْمَن بنُ مَهْدِيٍّ، ومُسَدَّدٌ، وحفيدُه أبو بكر عبدُ الله بن مُحَمَّد بن حُمَيدٍ، وحُمَيدُ بنُ مَسعَدة، ثقةٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٦٠٩]، أخرج له البُخاريُّ[٥] والأربعةُ[٦].

قوله: (عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ): هو بفتح الحاء المُهْمَلَة، وكسر المُوَحَّدة، وهذا ظاهِرٌ عند أهله معروفٌ.

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهيرٍ، وزُهيرٌ صحابيٌّ، تقدَّمَ مرارًا.

قوله: (قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ): هو عبد الله بن الزُّبَير بن العوَّام بن خُوَيلد.

---

(١) زيد في (ب): (بكراسة).

(٢) في (ب): (هو ليس).

(٣) في (ب): (فيدعى منه).

(٤) في (ب): (فيه).

(٥) أخرج له البخاريُّ حديثَين مقرونًا فيهما بيزيدَ بنِ زُريع فيهما، هذا أحدهما، والآخر في (تفسير سورة البقرة) (٤٥٣٦)، وانظر «هُدى الساري» (ص٤١٩).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٣٥٠).

قوله: (لِابْنِ جَعْفَرٍ): هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

قوله: (فَحَمَلَنَا وَتَرَكَكَ): قائل (فحمَلَنا وتركَك) هو عبدُ الله بن جعفر، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (وتوضِّحه الرواياتُ/ التي بعده)؛ يعني: في «مسلم»[م٢٤٢٨، ٢٤٢٩]، قال: (وقد توهَّم القاضي [١/٣٩٥ب] -يعني: عياضًا- أنَّ قائل: «فحملنا وتركك» ابنُ الزُّبَير، وجعله غلطًا[(١)] في رواية مسلم، وليس كما قال[(٢)]، بل صوابُه ما ذكرناه، والله أعلم). انتهى معناه[شرح مسلم١٥/١٩٢].

تنبيهٌ: ما وقع هنا من أنَّ ابنَ الزُّبَير قال ذلك لعبد الله بن جعفر[(٣)]، ووقع في أفراد مسلم و«مسند أحمد»[حم١٧٤٢]: أنَّ ابنَ جعفر قال ذلك لعبد الله بن الزُّبَير[م٢٤٢٧]، والظاهر أنَّه انقلب على الراوي، كما نبَّه عليه ابنُ الجوزيِّ في «جامع المسانيد». انتهى[(٤)]، والصحيح: أنَّ قائل ذلك هو ابن الزُّبَير لابن جعفر، لا ما[(٥)] وقع في «مسلم» وغيرِه، والله أعلم.

## ١٩٧- باب مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الغَزْوِ

٣٠٨٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، قَالَ: «آيِبُونَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَائِبُونَ، عَابِدُونَ حَامِدُونَ، لِرَبِّنَا سَاجِدُونَ، صَدَقَ اللهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ».

---

(١) في مصدره: (خلطًا).

(٢) كذا قال: (توهَّم القاضي)، ولكنَّ قول القاضي عياض هو دفع للوهم الذي يقتضيه ظاهر رواية مسلم، ولفظ القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٧/٤٣٨-٤٣٩): (ظاهرُه أنَّ قائلَ هذا ابنُ الزبير، وأنَّ ابنَ جعفرٍ المتروكُ، ونحوُه في «مسند ابن أبي شيبة» [٢٦٩٠٠]، لكنَّ البُخاريَّ والنَّسائيَّ [كن٤٢٣٥] ذكرا الخبرَ على خلاف هذا ممَّا هو الأشبه، وأنَّ القائل أوَّلًا: «أتذكر إذ تلقَّينا رسولَ الله ﷺ؟» إنَّما هو ابنُ الزبير، ويكون القائلُ له: «نعم، فحملنا وتركك» ابنَ جعفر، ويدلُّ [على] صحَّته ما ذكر مسلمٌ بعدَه مِنَ الأحاديث عن عبد الله بن جعفر -فانظرها- وإن لم يكن فيها لابن الزبير ذِكرٌ)، وما بعده فيه إرداف النبي ﷺ لابن جعفر، ونحوُه في «مشارق الأنوار» (٣/١١٩)، وقد ذكره فيه في (فصل في بيان إضمارات مشكلة في أثناء الأحاديث)، ولعلَّ ظاهر رواية مسلم الموهم أنَّ القائل هو ابن الزبير سببه: ما سيذكره المصنِّف في التنبيه: بأنَّه وقع في «مسلم» و«مسند أحمد»: أنَّ ابنَ جعفر قال ذلك لعبد الله بن الزُّبَير، والظاهر أنَّه انقلب على الراوي كما نبَّه عليه ابنُ الجوزيِّ، والصحيح: أنَّ قائل ذلك هو ابن الزُّبير لابن جعفر. وهذا مفهوم كلام القاضي؛ فليتنبَّه.

(٣) يعني: قوله: (أَتَذْكُرُ إِذْ تَلَقَّيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنَا وَأَنْتَ وَابْنُ عَبَّاسٍ؟).

(٤) انظر «التوضيح» (١٨/٣٥١).

(٥) في (ب): (كما).

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه التَّبُوذكيُّ[١]، وقد تقدَّمَ الكلام على هذه النسبة لماذا[ح٦٣]، وكذا تقدَّمَ (جُوَيْرِيَةُ): أنَّه ابن أسماء مُتَرْجَمًا[ح٢٨٩].

قوله: (إِذَا قَفَلَ): هو بالقاف والفاء المفتوحَتين، أي: رجع، وقد تقدَّمَ[ح١٧٩٧].

قوله: (وَهَزَمَ الأَحْزَابَ): تقدَّمَ أنَّهم مشركو قريش وغيرهم الذين جاؤوا لحرب رسول الله ﷺ إلى الخندق، وقيل غير ذلك[ح١٧٩٧].

٣٠٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مَقْفَلَهُ مِنْ عُسْفَانَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَقَدْ أَرْدَفَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ، فَعَثَرَتْ نَاقَتُهُ، فَصُرِعَا جَمِيعًا، فَاقْتَحَمَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، قَالَ: «عَلَيْكَ المَرْأَةَ»، فَقَلَبَ ثَوْبًا عَلَى وَجْهِهِ وَأَتَاهَا، فَأَلْقَاه عَلَيْهَا، وَأَصْلَحَ لَهُمَا مَرْكَبَهُمَا فَرَكِبَا، وَاكْتَنَفْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا أَشْرَفْنَا عَلَى المَدِينَةِ، قَالَ: «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ»، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ المَدِينَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّمَ أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو بن أبي الحجَّاج المِنْقَريُّ، الحافظُ المُقْعَدُ، وتقدَّمَ أنَّ (عَبْد الوَارِثِ): هو ابنُ سعيد بن ذكوان التميميُّ[٢] مولاهم، التنُّوريُّ البصريُّ، أبو عُبيدة الحافظ.

قوله: (عَنْ[٣] يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ): هذا الحضرميُّ النَّحْويُّ، يروي عن أنسٍ وسليمانَ بنِ يسارٍ، وعنه: عبَّادُ بن العوَّام، وعبدُ الوارث، وابنُ عُلَيَّة، صاحبُ قراءاتٍ وعربيَّة، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعةُ، وثَّقه ابنُ مَعِين[٤] والنَّسائيُّ[٥]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٣٦١].

قوله: (مَقْفَلَهُ): هو بفتح الميم، وإسكان القاف، وفتح الفاء، أي: مرجعَهُ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله[٦]: (مِنْ عُسْفَانَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (ذِكرُ عُسْفان مع قصَّة صفيَّة وَهَمٌ؛ لأنَّ غزوة عُسْفان إلى

(١) في (ب): (الحافظ).

(٢) في النسخ: (التيميُّ)، وهو تحريف.

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثني)، وفي (ق): (أخبرنا).

(٤) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢٧).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/١٩٩).

(٦) (قوله): سقط من (ب).

بني لِحيان كانت في سنة ستٍّ، وغزوةُ خيبر في سنة سبعٍ، وإرداف صفيَّةَ مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- ووقوعُها كان فيها). انتهى، والذي قاله صحيحٌ[(١)]، غير أنَّ خيبر قال بعضهم: كانت في آخِر[(٢)] ستٍّ، كما قدَّمته غَيْرَ مَرَّةٍ، وقدَّمتُ مدرك الخلاف[ح٢٠٩]، و(عُسْفان): قرية جامعة على ستَّة وثلاثين ميلًا من مكَّة، وأين عُسْفان وأين خيبر؟!

قوله: (فَصُرِعَا جَمِيعًا) أي: وَقَعَا.

قوله: (فَاقْتَحَمَ أَبُو طَلْحَةَ): تقدَّمَ أنَّه زيدُ بن سهل، وتقدَّمَ مُتَرْجَمًا رضي الله عنه[ح٣٧١].

قوله: (فِدَاءَكَ): تقدَّمَ أنَّ (الفِداء) يُمَدُّ ويُقصَر، أمَّا المصدر من (فاديت)؛ فبالمدِّ ليس غير، والفاء في كلٍّ ذلك مكسورةٌ، وحكى الفرَّاء: (فَدًى لك) مقصورٌ، وممدودٌ مفتوح[(٣)][ح٩٧٩].

قوله: (وَاكْتَنَفْنَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم): هو بإسكان الفاء، والضمير فاعل، و(رسولَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهِرٌ.

٣٠٨٦- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَفِيَّةُ، مُرْدِفُهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمَّا كَانَ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ؛ عَثَرَتِ النَّاقَةُ، فَصُرِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَالمَرْأَةُ، وَأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ -قَالَ: أَحْسِبُ قَالَ- اقْتَحَمَ عَنْ بَعِيرِهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، هَلْ أَصَابَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالمَرْأَةِ»، فَأَلْقَى أَبُو طَلْحَةَ ثَوْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَصَدَ قَصْدَهَا فَأَلْقَى ثَوْبَهُ عَلَيْهَا، فَقَامَتِ المَرْأَةُ، فَشَدَّ لَهُمَا عَلَى رَاحِلَتِهِمَا فَرَكِبَا، فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ المَدِينَةِ -أَوْ قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى المَدِينَةِ- قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ»، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ المَدِينَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ): كذا في أصلنا القاهريِّ والدِّمَشْقيِّ (عليٌّ) غير

---

(١) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/٢٢٣): (الذي يظهر أنَّ الراويَ أضاف المقفَل إلى عُسفان؛ لأنَّ غزوة خيبر كانت عقبها، وكأنَّه لم يعتدَّ بالإقامة المتخلِّلة بين الغزوتين؛ لتقاربهما).

(٢) زيد في (ب): (سنة).

(٣) كذا تبعًا لـ«المطالع» (٥/٢٠٤-٢٠٥)، والذي حُكِيَ عن الفرَّاء الفتحُ مع القصر فقط، فقال الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١٤/١٤١) عن الفرَّاء: (العربُ تَقْصر الفِداء وتمدُّه، يقال: هذا فِداؤك وفِداك، وربَّما فتحوا الفاء إذا قَصَرُوا فقالوا: فَداك، وقال في موضعٍ آخَرَ: مِن العرب مَن يقول: «فَدًى لك» فيفتح الفاء)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٣٦١)، وقال الجوهريُّ في «الصحاح» مادة (فدى): («الفِداء» إذا كُسِر أوَّله؛ يمدُّ ويُقصَر، وإذا فُتِح؛ فهو مقصورٌ)، ولم أقف على مَن ذكر الفتحَ مع المدِّ.

منسوب، وكذا في «أطراف المِزِّيِّ»[(١)]، وقد ظهر لي أنَّه عليُّ بن عبد الله ابن[(٢)] المدينيِّ، وقد راجعتُ كلام أبي عليٍّ الجيانيِّ؛ فلم أرَه ذكر هذا المكان؛ أعني: رواية عليٍّ عن بِشْر بن المفضَّل، وقد راجعتُ كلامَ عَبْد الغَنيِّ في «الكمال»، فرأيتُه قد ذكر في ترجمة بِشْرٍ هذا: أنَّه روى عنه عليُّ بنُ المَدينيِّ، ولم يذكر أحدًا في الرواة عنه اسمه (عليٌّ) سوى ابن المَدينيِّ[الكمال٣/٤١٠].

قوله: (عَنْ[(٣)] يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ): تقدَّمَ أعلاه[(٤)] مُتَرْجَمًا؛ فانظره[ح٣٠٨٥].

قوله: (فَصُرِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم): (صُرِع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النَّبيُّ): مَرْفُوعٌ قائمٌ مَقام الفاعل، ومعناه: سقط[(٥)].

قوله: (وَأَنَّ[(٦)] أَبَا طَلْحَةَ): (أنَّ): بفتح الهمزة، معطوف على (أَنَّهُ أَقْبَلَ) المذكور في أوَّل الحديث.

قوله: (فِدَاءَكَ): تقدَّمَ أعلاه الكلام عليه[ح٣٠٨٥] وقبله أيضًا[ح٩٧٩].

## ١٩٨- بابُ الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

٣٠٨٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ، قَالَ لِي: «ادْخُلِ المَسْجِدَ، فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ».

قوله: (عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ): تقدَّمَ أنَّ (مُحَارِبًا) اسمُ فاعلٍ من (حارب)، وأنَّ (دِثَارًا) بكسر الدال المُهْمَلَة، ثُمَّ ثاء مُثَلَّثَة مُخَفَّفة، وفي آخره راء.

قوله: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ): تقدَّمَ الكلامُ على هذا السفر، وأنَّ بيعَ الجمل وقع فيه، والاختلاف الذي وقع فيه غَيْرَ مَرَّةٍ، فانظره[ح٢٠٩٧، ٢٣٨٥].

٣٠٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضُحًى، دَخَلَ المَسْجِدَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٤٢٦/١).

(٢) (بن): سقط من (ب).

(٣) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٤) في (ب): (قريبًا).

(٥) (ومعناه: سقط): سقط من (ب).

(٦) في «اليونينيَّة»: (وإنَّ).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه الضَّحَّاكُ بنُ مَخلدٍ النَّبيلُ، وأنَّ (ابن جُرَيْجٍ): عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ، وتقدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٢٩٦]، وأنَّ (ابْنِ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله(١)، العالمُ المشهورُ.

## ١٩٩- بابُ الطَّعَامِ عِنْدَ القُدُومِ

**وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفْطِرُ لِمَنْ يَغْشَاهُ.**

قوله: (بَابُ الطَّعَامِ عِنْدَ القُدُومِ): هذا الطعام يُسمَّى النقيعة، وهل يصنعه القادم أو المقدوم عليه؟ وتبويب البُخاريِّ يحتمل الاثنين، ولكنَّ الحديث الذي ذكره تعيَّن فيه القادمُ، والنقيعة: مأخوذة من النقع؛ وهو الغبار، قال الله تعالى: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٤]، قال النَّوويُّ من «زوائده» في «الروضة»: (ليس فيه(٢) بيانُ مَن يتَّخذها؛ أهو القادم أو المقدوم عليه؟ فيه خلافٌ لأهل اللغة، فنقل الأزهريُّ عن الفرَّاء: أنَّه القادمُ(٣)، وقال صاحبُ «المحكم»: هو طعام يُصنَع للقادم[المحكم١/٢٣١]، وهو الأظهر). انتهى[الروضة٧/٣٣٢]، وهو يقتضي أنَّه لم يقف فيه على نقلٍ لأصحابِ الشَّافِعيِّ، وقد صَرَّحَ بذلك الحَلِيميُّ في «منهاجه» في آخر (كتاب الحجِّ)، وجزم بالأوَّل، ولفظه: (ويستحبُّ للمسافر إذا رجع واستقرَّ في منزله أن يُطعِمَ الناسَ)، ثُمَّ نقلَ فيه آثارًا عن الصَّحَابة ﷺ وغيرِهم(٤).

قوله: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفْطِرُ لِمَنْ يَغْشَاهُ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: إذا قدم من سفر؛ أطعم مَن يغشاه، وأفطر معهم، أي: ترك قضاء رمضان؛ لأنَّه كان لا يصوم رمضان في السفر، فإذا انقضى الإطعام، ابتدأ قضاء رمضان الذي أفطر في السفر). انتهى.

والظاهر أنَّ في نسخة الدِّمْيَاطيِّ بـ«البُخاريِّ» شيئًا لم يكن في أصلنا(٥)، ولا رأيتُه في نسخةٍ أخرى صحيحةٍ راجعتُها، ولعلَّه بعد (يغشاه): (وأفطر معهم)، وهذا تعطيه عبارة الدِّمْيَاطيِّ؛ فانظرها(٦).

---

(١) زيد في (ب): (بن شهاب).

(٢) يعني: في قولهم: النقيعة لقدوم المسافر.

(٣) انظر «تهذيب اللغة» (١/١٧٤).

(٤) انظر «المنهاج في شعب الإيمان» (٢/٤٦٠).

(٥) ليس في نسخة الدِّمياطيِّ [١٤٣/ب] زيادة ليست في غيرها من الأصول.

(٦) كذا قال، وفيه نظرٌ، ولعلَّ سببَه مجيءُ التفسير بـ(أي) في كلام الدمياطي بعد: (وأفطر معهم)، ولا يسلَّم؛ إذ كلام الدمياطيِّ هو لأبي عبد الله ابن أبي صُفرة، ذكره ابن بطال في «شرحه» (٥/٢٤٣) ولفظه: (قوله: «وكان ابن عمر يفطر لمن يغشاه» أي: إذا قدم مِن سفرٍ أطعمَ مَن يغشاه وأفطر معهم، أي: ترك قضاء رمضان)، ثمَّ ما قرَّره=

وأمَّا قوله في «الصحيح»: (يُفطِر)؛ فهو في بعض نسخ «الصحيح» بتشديد الطاء، وفي أصلنا بالتخفيف، وعبارة الدِّمْيَاطيِّ تعطي أنَّه بالتخفيف، ولكن ينبغي إذا قُرئ بالتشديد؛ يُقرأ (مَنْ) بغير لام، وإذا قُرئ بالتخفيف؛ يزاد لام في (مَنْ)، فإنَّ في بعض النسخ كأصلنا إثباتَ اللام في (مَنْ)، والله أعلم.

**٣٠٨٩ - حَدَّثَنا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ:** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ؛ نَحَرَ جَزُورًا أَوْ بَقَرَةً.

**زاد مُعَاذٌ، عَنْ شُعْبَةَ،** عَنْ مُحَارِبٍ: سَمِعَ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ: **اشْتَرَى مِنِّي النَّبِيُّ ﷺ بَعِيرًا بِأوقِيَّتَيْنِ** وَدِرْهِمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ، **فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا،** أَمَرَ بِبَقَرَةٍ فَذُبِحَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ المَدِيْنَةَ، أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ المَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ البَعِيْرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا**(٢) **وَكِيعٌ**): ذكر الجيَّانيُّ أماكنَ فيها: (حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا وكيع)، ولم يذكر هذا المكانَ منها(٣)، وقد قال شيخُنا الشارحُ: (هو مُحَمَّدُ بن المثنَّى، كما صَرَّحَ به الإسماعيليُّ). انتهى(٤).

قوله: (**عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ**): تقدَّمَ أعلاه الكلامُ في ضبطِه وضبطِ أبيه[ح٣٠٨٧]، وكذا قبلَه أيضًا[ح٤٤٣].

قوله: (**زَادَ مُعَاذٌ عَنْ شُعْبَةَ**): هذا هو معاذُ بن معاذ شيخُ بعضِ شيوخ البُخاريِّ، وقد قَدَّمْتُ ترجمتَه[ح٦٦٣]، وقد قَدَّمْتُ أنَّ (زاد) مثلُ: (قال)، فيكون تعليقًا، وحديثُ معاذٍ أخرجه مسلمٌ في (الصلاة)[م(٧١٥)(٧٢)] وفي (البيوع)[م(٧١٥)(١١٥) قبل(١٦٠٠)] عن عُبَيد الله بن معاذٍ، عن أبيه به(٥)/. [١/٣٩٦أ]

قوله: (**اشْتَرَى مِنِّي النَّبِيُّ ﷺ بَعِيرًا بأُوقِيَّتَيْنِ**): وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (بوقيَّتين)(٦)، تقدَّمَ الكلام على (الأوقيَّة) بما فيها من لغة (وقيَّة)، وأنَّها أربعون درهمًا، وعلى (الأواقيِّ)[قبل ح١٤٠٤]،

---

= المصنِّف يمنعُه قوله في الحديث: (لمن) أي: لأجل مَن يغشاه، كما ذكر الحافظ في «الفتح» (٦/٢٢٤)، ولو كانت (مَن) بغير اللام لاستقام، ولكانت (يفطِّر) بالتشديد.

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

(٣) انظر «تقييد المهمل» (٣/١٠١٨-١٠١٩).

(٤) «التوضيح» (١٨/٣٥٨)، وجزم الحافظُ في «الفتح» (٦/٢٢٥) بأنَّه ابنُ سلام؛ فالله أعلم.

(٥) (به): سقط من (ب).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة».

وتقدَّمَ(١) في كلام البُخاريِّ الاختلافُ في الثمن وترجيحه، وفي الاشتراط وترجيحه[ح٢٧١٨].

قوله: (فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا): قال الدِّمْيَاطيُّ: (بينها وبين المدينة ثلاثةُ أميالٍ من طريق العراق). انتهى، قال ابنُ قُرْقُول: (موضعٌ قرب المدينة، بصاد مهملة، كذا قيَّده الدارقطنيُّ(٢) وغيرُه من المتقنين، وعند الحمُّويي والمستملي وابن الحذَّاء: «ضِرارًا»؛ بضاد معجمة، وهو وَهَمٌ، وهو على ثلاثة أميالٍ من المدينة على طريق العراق، قاله الخَطَّابيُّ[غريب٢/٥٤]). انتهى[مطالع٤/٣٢١].

و(صِرَار): بصاد مهملة، وراء مُخَفَّفة، وبعد الألف راء أخرى، وقد رأيتُ في نسخةٍ صحيحةٍ عقيب الحديث ما لفظه: (صِرَارٌ: مَوْضِعٌ بِنَاحِيَةِ المَدِينَةِ)(٣)، وفي نسخةٍ أخرى: (موضعٌ ناحيةَ المدينة)، وقد عُلِّم عليها علامة الفِرَبْرِيِّ، والله أعلم.

وقد قَدَّمْتُ الكلام في بيع الجمل أين كان، والاختلاف فيه، فانظره في (الشروط) وغيرِه[ح٢٠٩٧، ٢٣٨٥، ٢٧١٨].

**٣٠٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَدِمْتُ مِنْ سَفَرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ».**

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّمَ مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ، وكذا تقدَّمَ في ظاهرها ضبطُ (مُحَارِب بْن دِثَارٍ)، وأبيه[ح٣٠٨٧]، وقبله أيضًا[ح٤٤٣].

❋ ❋ ❋

(١) زيد في (ب): (الكلام).

(٢) انظر «المؤتلف والمختلف» (٣/١٤٦٧).

(٣) هذا القول ثابتٌ في رواية غير أبي ذرٍّ وابن عساكر عقيب الحديث (٣٠٩٠)، ولفظه: (صِرَارٌ: مَوْضِعٌ نَاحِيَةً بِالمَدِينَةِ).

بسم الله الرحمن الرحيم

# ٥٦ - كتاب فَرْضِ الخُمُسِ

**(كتابُ فَرْضِ الخُمُسِ) إلى (بَاب الجِزْيَة والمُوادَعَة).**

**تنبيهٌ:** تَقَدَّمَ ضمن (باب: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[البقرة: ٢٧٦])[١] في هذا التعليق في (كتاب البيع) متى كان فرض الخُمس، وكلام الناس فيه؛ فانظره[ح٢٠٨٩].

و(الخُمُس): بضَمِّ الميم وإسكانها[٢]، وهي لغة جارية من (ثُلْثٍ وثُلُثٍ) إلى (عُشْرٍ وعُشُرٍ).

## ١ - بابٌ

٣٠٩١ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **يُونُسُ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ**: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قَالَ: **كَانَتْ لِي شَارِفٌ** مِنْ نَصِيبِي مِنَ المَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم **أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الخُمُسِ**، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِيَ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم؛ وَاعَدْتُ **رَجُلًا صَوَّاغًا** مِنْ بَنِي **قَيْنُقَاعَ** أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي فَنَأْتِيَ **بِإِذْخِرٍ**، أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ الصَّوَّاغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى وَلِيمَةِ عُرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِفَيَّ مَتَاعًا مِنَ الأَقْتَابِ وَالغَرَائِرِ وَالحِبَالِ، وَشَارِفَايَ مُنَاخَتَانِ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَرَجَعْتُ حِينَ جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ؛ **فَإِذَا شَارِفَايَ قَد أُجِبَّتْ** أَسْنِمَتُهُمَا، **وَبُقِرَتْ** خَوَاصِرُهُمَا، وَأُخِذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَلَمْ **أَمْلِكْ** عَيْنَيَّ حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ المَنْظَرَ مِنْهُمَا، **فَقُلْتُ**: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ **فَقَالُوا**: فَعَلَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا البَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى **أَدْخُلَ** عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي وَجْهِي الَّذِي لَقِيتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَا لَكَ؟» **فَقُلْتُ**: يَا رَسُولَ اللهِ؛ مَا رَأَيْتُ كَاليَوْمِ **قَطُّ**! عَدَا حَمْزَةُ عَلَى نَاقَتَيَّ، **فَأَجَبَّ** أَسْنِمَتَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَهَا **هُوَ ذَا** فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ، فَدَعَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِرِدَائِهِ فَارْتَدَى، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ البَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ، فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنُوا لَهُمْ، فَإِذَا هُمْ شَرْبٌ، **فَطَفِقَ** رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَلُومُ حَمْزَةَ فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا

(١) إنَّما هو في (باب ما قيل في الصَّوَّاغ) بعده ببابين.

(٢) الضمُّ رواية «اليونينيَّة» و(ق).

حَمْزَةُ قَدْ ثَمِلَ مُحْمَرَّةً عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ حَمْزَةُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتِهِ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَدْ ثَمِلَ، فَنَكَصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى عَقِبَيْهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجْنَا مَعَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي روَّاد، و(عَبْدان): لقبٌ له، وتَقَدَّمَ لِمَ لُقِّب عَبْدان[ح٦].

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ المبارك، الإمامُ العَلَم، وتَقَدَّمَ (**يُونُس**): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وتَقَدَّمَ (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وأنَّ (**عَلِيَّ بْنَ الحُسَيْنِ**): زينُ العابدين.

قوله: (**كَانَتْ لِي شَارِفٌ**): تَقَدَّمَ ما (الشارف)، وأنَّها المُسِنَّة من النُّوق، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (**أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الخُمُسِ**) في (البيع)، وتَقَدَّمَ أنَّ (**الرَّجُلَ الصَّوَّاغَ**): أنَّه الصائغ، وأنِّي لا أعرفه[ح٢٠٨٩]، وتَقَدَّمَ (**قَيْنُقَاعَ**): أنَّه مثلَّث النون[ح٢٠٤٨]، وكذا (**الإِذْخِر**) ضبطه، وأنَّه نبتٌ طيِّب الرائحة[ح٢١١].

قوله: (**قَدْ أُجِبَّتْ**(١)): قال الدِّمْيَاطيُّ: (يقال: جَبَّ الناسُ النخلَ: قطعوه، وكذلك: اجتُبَّ، ولا يقال: أَجَبَّ). انتهى، وتَقَدَّمَ الكلام على (**وَبُقِرَتْ**) أي: شُقَّتْ[ح٢٣٧٥]، وعلى (**الشَّرْب**)، وأنَّه بفتح الشين المُعْجَمَة وسكون الراء، وأنَّهم الجماعة الجالسون على الشَّراب(٢).

قوله: (**حَتَّى أَدْخُلُ**): هو بنصب اللام وضمِّها، والفتح الراجح، قاله ابن مالك(٣).

قوله: (**فَأَجَبَّ**): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ أعلاه من عند الدِّمْيَاطيِّ أنَّه لا يقال: أَجَبَّ(٤).

قوله: (**فَطَفِقَ**): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الفاء، ويجوز فتحها، ومعناه: فجعل[ح١٩٨].

قوله: (**قَدْ ثَمِلَ**): هو بفتح الثاء المُثَلَّثَة، وكسر الميم، أي: سَكِر، وكذا قوله: (**أَنَّهُ قَدْ ثَمِلَ**)، وتَقَدَّمَ الكلام على (**القَهْقَرَى**)[ح٣٧٧،٩١٧].

٣٠٩٢ - ٣٠٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا، مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (قدِ اجْتُبَّ).

(٢) لم يتقدَّم، وانظر «النهاية» (٤٥٥/٢) مادة (شرب).

(٣) أفاده اليونينيُّ بخطِّه كما في هامش «اليونينيَّة»، وليس في «شواهد التوضيح».

(٤) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ متأخِّرة بعد قوله: (الكلام على القهقرى).

عَلَيْهِ. فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، فَغَضِبَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهَجَرَتْ أَبَا بَكْرٍ، فَلَمْ تَزَلْ مُهَاجِرَتَهُ حَتَّى تُوُفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، قَالَتْ: وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ وَفَدَكٍ وَصَدَقَتَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، فَإِنِّي أَخْشَى إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ، فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ؛ فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَأَمَّا خَيْبَرُ وَفَدَكُ فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَتَا لِحُقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِبِهِ، وَأَمْرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿اعْتَرَىٰكَ﴾ [هود: ٥٤]: «افْتَعَلْتَ»، مِنْ عَرَوْتُهُ، فَأَصَبْتُهُ، وَمِنْهُ: يَعْرُوهُ وَاعْتَرَانِي.

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ كيسان، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٥١]، وكذا تَقَدَّمَ (ابْن شِهَابٍ) بعده: أنَّه الزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ): (نُورَث): لجميع الرواة بالنون -كما قال القرطبيُّ- يعني: جماعةَ الأنبياء، كما في الرواية الأخرى: «نحن معاشرَ الأنبياء»[(١)]، وسيأتي بُعَيده ما قيل فيه.

قوله: (مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ): هو مَرْفُوعٌ مُنَوَّن، خلافًا للإماميَّة حيث نصبوه، قالوا: و(يُورث)؛ بمُثَنَّاة تحت، أي: ما تركنا صدقةً؛ فلا يُورث، وهذا مخالفٌ لجميع الروايات، ولِمَا حمله الصَّحَابة من قوله: «فهو صدقة»[(٢)]، وقال بعضهم[(٣)]: (وذهب النحَّاس إلى أنَّه يصحُّ نصبه على الحال[(٤)]، واستنكره القاضي[(٥)]؛ لتأييده مذهب الشيعة، ولكنْ وجَّهه ابن مالك: [ما تَرَكْنَا] مبذولٌ صدقةً؛ مثل: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[(٦)] [يوسف: ٨]).

---

(١) أخرجه النسائيُّ في «الكبرى» (٦٢٧٥)، وانظر «المُفْهِم» (٥٦١/٣).

(٢) انظر «إكمال المُعْلِم» (٨٩/٦).

(٣) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٦٨٣/٢).

(٤) نقل النحَّاس في «إعراب القرآن» (٣٩٣/٣) أقوالًا في معنى «ما تركنا صدقة» وقال: (أصحُّها: أنَّه بمنزلة الصدقة؛ لأنَّه ﷺ لم يكن يملك شيئًا، وإنَّما أباحه الله جلَّ وعزَّ هذا، فكان ينفق منه على نفسه ومن يعوله، ويجعل الباقي في سبيل الله)، وهو موافق للمعنى الذي ذكره القاضي.

(٥) انظر «إكمال المُعْلِم» (٨٩/٦).

(٦) هي قراءة شاذَّة مروية عن سيِّدنا عليٍّ رضي الله عنه، وتقدَّمَ الكلامُ عليها أوَّلَ (كتاب الوضوء) قبل الحديث (١٣٥)، وانظر «شواهد التوضيح» (ص٢١٨-٢١٩)، (ص١٦٧).

انتهى، ثُمَّ إنَّ نصب (صدقةً) مُنَوَّنًا بلا[(١)] تأويل يُبَاينُ قولَه: (لا نُورث)، والله أعلم.

قوله: (فَهَجَرَتْ أَبَا بَكْرٍ) إلى آخره: قال القاضي عياض رحمه الله: (وأمَّا ما ذكره من هجران فاطمة لأبي بكر رضي الله عنهما؛ فمعناه: انقباضها عن لقائه، وليس هذا من الهجران المحرَّم؛ الذي هو تركُ السلام والإعراضُ عند اللقاء)[(٢)]، والله أعلم.

تنبيهٌ: قال شيخنا رحمه الله: (وأمَّا ما رُوِيَ من أنَّ فاطمة طلبت فَدَك، وذكرت أنَّ أباها أقطعها إيَّاها، وشهد لها عليٌّ بذلك فلم يقبل أبو بكر شهادته؛ لأنَّه زوجُها؛ فلا أصل له، ولا تثبتُ به روايةٌ أنَّها ادَّعت ذلك، وإنَّما هذا أمرٌ مُفتَعل لا يثبت، وإنَّما طلبتْه وادَّعتْه وغيرُها أيضًا، قالَه القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن حَمَّاد في كتابه «تركة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم»[(٣)]: وقال لها أبو بكر: أنت عندي مُصدَّقةٌ، إن كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عهد إليكِ في ذلكِ عهدًا أو وعدك وعدًا؛ صَدَّقتُ وسلَّمتُ، قالت: لا، لم يكن منه إليَّ في ذلك شيءٌ إلَّا ما أنزل الله من القرآن، غير أنِّي لمَّا نزلَتْ عليه؛ قال: «أبشِروا آلَ مُحَمَّدٍ، فقد جاءكم الغنى»، فقال أبو بكر: صدق أبوك وصَدَقْتِ، ولم يبلغني في تأويل هذه الآية أنَّ هذا السهم كاملًا لكم، فلكم الغنى الذي يسعكم ويفضل عنكم، وهذا عمر وأبو عبيدة وغيرُهما فاسأليهم، فانطلَقَتْ إلى عمر، فذكر لها مثلَ ما ذكر أبو بكر. رواه عن أبيه، عن يحيى بن أكثم: حدَّثنا عليُّ بن عيَّاش الألهانيُّ: حدَّثنا أبو معاوية صدقة الدِّمَشْقيُّ، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن ابن أبي بكر الصديق، عن أنس رضي الله عنه[(٤)]).

قال شيخنا: (وروى ابنُ شاهين في كتاب «الخُمُس» عن الشعبيِّ: أنَّ الصِّدِّيق قال لفاطمة: يا بنتَ رسول الله؛ ما خير عيشِ حياةٍ أعيشُها وأنت عليَّ ساخطةٌ، فإن كان عندك من رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدٌ؛ فأنت الصادقة المُصدَّقة المأمونة على ما قُلْتِ، قال: فما قام حتى رَضِيَتْ، قال: وفي حديث أسامة بن زيد الليثيِّ عن الزُّهْريِّ، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال أبو بكر لفاطمة: بأبي أنتِ وبآبائي أبوكِ، إنَّه قال عليه الصلاة والسلام: «لا نُورَث، ما تركنا صدقةٌ»، قال[(٥)]/: فقالت: إنِّي لست ممَّن يُنكِر). انتهى [التوضيح ١٨/٣٨٤]. [١/٣٩٦ب]

---

(١) (بلا): سقط من (ب).

(٢) انظر «إكمال المُعلِم» (٦/٨١).

(٣) الكتاب منسوب لأبيه حمَّاد بن إسحاق، انظر «ترتيب المدارك» (٤/٢٩٤)، «الأعلام» للزركلي (٢/٢٧١)، وقد رواه عنه ابنه إبراهيم بن حمَّاد المذكور.

(٤) انظر «تركة النبيِّ صلى الله عليه وسلم والسبل التي وجَّهها فيها» (ص٨٧-٨٩).

(٥) في النسخ: (قالت)، ولا يستقيم، والمثبت من مصدره.

واعلم أنَّ في تَرْكِ فاطمةَ رضي الله عنها منازعةَ أبي بكر رضي الله عنه -بعد احتجاجه عليها بالحديثِ- التسليمَ للإجماع على القضيَّة، وأنَّها[1] لمَّا بلغها الحديثُ وتبيَّن لها التأويل؛ تركت رأيها، ثُمَّ لم يكن منها ولا مِن أحدٍ مِن ذرِّيَّتها بعد ذلك طلبٌ لميراثٍ، ثُمَّ لمَّا وَلِيَ عليٌّ رضي الله عنه الخلافةَ؛ فلم يعدل بها عمَّا فعله أبو بكر وعمر، فدلَّ على أنَّ طَلَبَ عليٍّ والعَبَّاسِ إنَّما كان طلبَ القيامِ بها لأنفسهما، وقسمتها بينهما على حسب ما ينتفع بها الإمام لو وَلِيَها بنفسه، فكره عمر أن يوقع عليها القسمة؛ لئلَّا يُظَنَّ مع تطاول الأزمان أنَّها ميراثٌ، وأنَّهما ورثاه، لا سيَّما وقسمة الميراث بين[2] البنت والعمِّ نصفان، وكأنَّ كلَّ واحد منهما أراد القيام عليها، والله أعلم. انتهى، لكنَّ في هذه المسألة زوجاتٍ، والله أعلم[3].

قوله: (**فَلَمْ تَزَلْ مُهَاجِرَتَهُ حَتَّى مَاتَتْ**[4]): هذا اللفظ يردُّ ما حكاه بعضُهم عن شيخه عليِّ بن عيسى: أنَّها لم تكلِّمه في هذا الميراث خاصَّة[5]، والله أعلم.

قوله: (**وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم سِتَّةَ أَشْهُرٍ**): هذا هو الصحيح في بقاء فاطمة رضي الله عنها بعده صلى الله عليه وسلم، وقيل: عاشت بعده عليه الصلاة والسلام ثلاثةَ أشهرٍ، وقيل: ثمانية أشهرٍ، وقيل: سبعين يومًا، وقيل: شهرين، والصحيح الأوَّل، قيل: تُوفِّيَتْ لثلاثٍ خلون من شهر رمضان سنة إحدى عشرة، وكان عمرها تسعًا وعشرين سنةً، وقيل: ثلاثين، وقيل: إحدى وعشرين، وقال الكلبيُّ: كان عمرها خمسًا وثلاثين سنةً، وغسَّلها عليٌّ رضي الله عنه وأسماءُ بنت عُمَيس، وصلَّى عليها عليٌّ، وقيل: العَبَّاس، وأوصت أن تُدفَن ليلًا، ففُعِل ذلك بها، ونزل في قبرها عليٌّ والعَبَّاس والفضل بن العَبَّاس رضي الله عنهم[6].

قوله: (**وَفَدَكٍ**): هو بفتح الفاء والدال المُهْمَلَة، وبالكاف، هي مدينة بينها وبين المدينة يومان، وقيل: ثلاث مراحلَ[7].

قوله: (**وَصَدَقَتِهِ**): هي مجرورة، ويجوز نصبها عطفًا على (**نَصِيبَهَا**).

---

(١) في (ب): (وأنَّه).

(٢) في (أ) و(ب): (بنت)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) انظر «شرح مسلم» (١٢/٢٩٦-٢٩٧).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (تُوُفِّيَت).

(٥) حكاه الترمذيُّ في «سننه» بعد الحديث (١٦٠٩) عن شيخه عليِّ بن عيسى، وانظر «التنقيح» (٢/٦٨٣).

(٦) الكلام بتمامه قاله النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٨٠٠-٨٠٢).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٨٨)، «معجم البلدان» (٤/٢٣٨).

قوله: (تَعْرُوهُ): هو بفتح المُثَنَّاة فوق، وإسكان العين المُهْمَلَة، أي: تَعرِض له، يقال: عراه يعروه؛ إذا قصده طالبًا لحاجة[1]، وقد فسَّر البُخاريُّ (تعروه) بعد هذا؛ فانظره.

**قِصَّةُ فَدَكٍ**

٣٠٩٤ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ**: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، **عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ**، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْتُ **حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ**، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، فَقَالَ مَالِكٌ: بَيْنما أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ **مَتَعَ النَّهَارُ**، **إِذَا رَسُولُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ** رضي الله عنه يَأْتِينِي، فَقَالَ: أَجِبْ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ **حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ**، **فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى رِمَالِ سَرِيرٍ**، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ، **مُتَّكِئٌ** عَلَى وِسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَلَسْتُ فَقَالَ: **يَا مَالِ**؛ إِنَّهُ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ قَوْمِكَ **أَهْلُ أَبْيَاتٍ**، وَقَدْ أَمَرْتُ لَهُمْ **بِرَضْخٍ فَاقْبِضْهُ** فَاقْسِمْهُ بَيْنَهُمْ، قُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؛ لَوْ أَمَرْتَ بِهِ غَيْرِي، قَالَ: **فَاقْبِضْهُ** أَيُّهَا المَرْءُ، **فَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَهُ أَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَا** فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ يَسْتَأْذِنُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، **فَأَذِنَ لَهُمْ** فَدَخَلُوا فَسَلَّمُوا وَجَلَسُوا، ثُمَّ جَلَسَ يَرْفَا يَسِيرًا، ثُمَّ قَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، **فَأَذِنَ لَهُمَا**، فَدَخَلَا فَسَلَّمَا فَجَلَسَا، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؛ اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا، **وَهُمَا يَخْتَصِمَانِ فِيمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ** صلى الله عليه وسلم **مِنْ مَالِ بَنِي النَّضِيرِ**؛ فَقَالَ الرَّهْطُ -عُثْمَانُ وَأَصْحَابُهُ-: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؛ اقْضِ بَيْنَهُمَا، وَأَرِحْ أَحَدَهُمَا مِنَ الآخَرِ، فَقَالَ عُمَرُ: **تَيْدَكُمْ**، **أَنْشُدُكُمْ** بِاللهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ؛ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ**»؟ -يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَفْسَهُ- **قَالَ الرَّهْطُ**: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ: **أَنْشُدُكُمَا اللهَ**؛ أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ: قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الأَمْرِ: إِنَّ اللهَ قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ صلى الله عليه وسلم **فِي هَذَا الفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ**، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدِيرٌ﴾ [الحشر: ٦]، فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَوَاللهِ؛ مَا احْتَازَهَا دُونَكُمْ، **وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا** عَلَيْكُمْ قَدْ أَعْطَاكُمُوهُ، وَبَثَّهَا فِيكُمْ حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا المَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا المَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللهِ، فَعَمِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِذَلِكَ حَيَاتَهُ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ؛ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ؛ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَ عُمَرُ: ثُمَّ

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤١٦).

تَوَفَّى اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَبَضَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَعَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ فِيهَا لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَفَّى اللهُ أَبَا بَكْرٍ، فَكُنْتُ أَنَا وَلِيَّ أَبِي بَكْرٍ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ مِنْ إِمَارَتِي، أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَاللهُ يَعْلَمُ إِنِّي فِيهَا لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ جِئْتُمَانِي تُكَلِّمَانِي، وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ، وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ، جِئْتَنِي يَا عَبَّاسُ تَسْأَلُنِي نَصِيبَكَ مِنِ ابْنِ أَخِيكَ، وَجَاءَنِي هَذَا -يُرِيدُ: عَلِيًّا- يُرِيدُ نَصِيبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقُلْتُ لَكُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، فَلَمَّا بَدَا لِي أَنْ أَدْفَعَهُ إِلَيْكُمَا قُلْتُ: إِنْ شِئْتُمَا؛ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنَّ عَلَيْكُمَا عَهْدَ اللهِ وَمِيثَاقَهُ؛ لَتَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَبِمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مُنْذُ وَلِيتُهَا، فَقُلْتُمَا: ادْفَعْهَا إِلَيْنَا، فَبِذَلِكَ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا، فَأَنْشُدُكُمْ بِاللهِ؛ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِمَا بِذَلِكَ؟ قَالَ الرَّهْطُ: نَعَمْ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ؛ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، قَالَ: فَتَلْتَمِسَانِ مِنِّي قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ، فَوَاللهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ؛ لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ؟! فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا؛ فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ، فَإِنِّي أَكْفِيكُمَاهَا.

قوله: (قِصَّةُ فَدَكٍ[(١)]): تَقَدَّمَ الكلام على (فَدَك) أعلاه؛ فانظره.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ): هو بفتح الفاء، وإسكان الراء، نسبة إلى جدِّه أبي فَرْوة، وهو إسحاق بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فَرْوة، روى عن مالكٍ وعدَّةٍ، وعنه: البُخاريُّ وعليٌّ البغويُّ، قال أبو حاتم: (صدوقٌ ربَّما لُقِّن؛ لذهاب بصره)[الجرح والتعديل٢/٢٣٣]، وقال مرَّةً: (يضطرب[(٢)])، ووهَّاه أبو داود، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٦هـ)، أخرج له البُخاريُّ، والتِّرْمِذيُّ، وابنُ ماجه، وله ترجمةٌ في «الميزان»[١/١٩٨][(٣)].

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم، العالمُ المشهورُ، وكذا تَقَدَّمَ (مَالِك ابْن أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ)، وأنَّ الصحيحَ أنَّه تابعيٌّ، كذا رجَّحه الذَّهَبيُّ[(٤)]، وهو الذي يظهر من كلام أبي عُمر[الاستيعاب٦٦٢]، وإذا كان كذلك؛ فقد روى عن العشرة المشهود لهم بالجنَّة، وابنُ عَبْدِالبَرِّ لم يذكر قيسَ بن أبي حَازم أنَّه روى عن العَشَرة[الاستيعاب٦١٥]، إنَّما ذكر هذا[ح٥٧، ٢١٣٤]، والله أعلم.

---

(١) قوله: (قصةَّ فدك): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٢) في (ب): (مضطرب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٧١)، «تذهيب التهذيب» (١/٣٣٥).

(٤) انظر «تذهيب التهذيب» (٨/٣٥٨)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٤١).

قوله: (**حَتَّى أَدْخُلُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ**)، وكذا التي بعدها: (**حَتَّى أَدْخُلُ عَلَى عُمَرَ**): يجوز في اللام الرفعُ والنصبُ، فمَن ضَمَّ؛ جعل (حتَّى) عاطفةً، فمعنى الكلام: انطلقت فدخلت، ومَن فتحها؛ كانت بمعنى: (كي)، ومثله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤][١].

قوله: (**مَتَعَ النَّهَارُ**): هو بفتح الميم والتاء المُثنَّاة فوق، وبالعين المُهْمَلَة، أي: طال، قال يعقوب: علا واجتمع[٢]، وقال غيره: ذلك قبل الزوالِ[٣].

قوله: (**إِذَا رَسُولُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ**): رسول عمرَ لا أعرفه، قال بعض الحُفَّاظ: (قيل: هو يرفا، وفيه نظرٌ، فإنَّ يرفا إنَّما كان حاجبَه)[٤]، ويعلو على ما[٥] نظَّره أنَّ[٦] بُعَيد هذا: (**فَبَيْنَا**[٧] **أَنَا جَالِسٌ عِنْدَهُ أَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَا**)، اللهمَّ إلَّا أن[٨] يقول: إنَّ المكان الثاني فيه نظرٌ أيضًا.

قوله: (**عَلَى رُمَالِ سَرِيرٍ**): هو بكسر الراء وضمِّها[٩]، وتخفيف الميم، أي: منسوجٌ من السَّعَفِ بالحبال، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٤٦٨].

قوله: (**مُتَّكِئٌ**): هو بهمزة في آخره، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**يَا مَالِ**): هذا منادًى مرخَّمٌ، وفي لامه الكسر والضمُّ، وهذا مَعْرُوفٌ جدًّا.

قوله: (**أَهْلُ أَبْيَاتٍ**) أي: قومٌ معهم أهلُهم[١٠].

قوله: (**بِرَضْخٍ**): هو بفتح الراء، وإسكان الضاد، وبالخاء، المعجمتين، وهو العطيَّة، ويقال: القليلة منها[١١].

---

(١) قرأ نافع برفع ﴿يَقُولُ﴾، والباقون بالنصب، انظر «السبعة» (ص١٨١)، «الحجة» (٢/٣٠٥)، «حجة القراءات» (ص١٣١)، «النشر» (٢/١٧١)، وانظر كلام المؤلِّف على (حتَّى) في الحديث (١١٣٠).

(٢) انظر «إصلاح المنطق» (ص٢٧٩).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١١).

(٤) «هُدى الساري» (ص٣٠٩)، لكن قال في «الفتح» (٦/٢٣٦): (لم أقف على اسمه، ويحتمل أن يكون هو يرفا حاجبه).

(٥) زيد في (ب): (ذكر).

(٦) (أنَّ): ليس في (ب).

(٧) في (ب): (قريبًا).

(٨) زيد في (ب): (يكون).

(٩) رواية «اليونينيَّة» و(ق) بكسر الراء.

(١٠) انظر «التنقيح» (٢/٦٨٣).

(١١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٦٢).

قوله: (فَاقْبِضْهُ): هو بهمزة وصل، وكسر المُوَحَّدة، وكذا (فَاقْبِضْهُ[١]) الثانية.

قوله: (حَاجِبُهُ يَرْفَا): هو بفتح المُثنَّاة تحت، وإسكان الراء، وبالفاء، ثُمَّ ألف بغير همز، ومنهم من همز، حكاه النَّوويُّ في «شرحه لمسلم»[شرح مسلم١٢/٦٩]، وفي «التهذيب» له أيضًا: (والمشهور ترك الهمز[٢])، ولم يذكر فيه صاحبُ «المُحْكَم» إلَّا ترك الهمز)[تهذيب الأسماء٢/٣٤٢]، وقال شيخنا مجد الدين في «القاموس» في (المهموز): (ويَرْفَأُ؛ كـ«يَمْنَعُ»: مولى عمر رضي الله عنه). انتهى، وفي «سنن البيهقيِّ» في (قسمة الفيء): أنَّه يُسمَّى اليرفا[هق٦/٣٥٤]؛ بالألف واللام، وكذا في «أبي داود»[٣].

قوله: (فَأَذِنَ لَهُمْ): هو بكسر الذال، فعل ماضٍ، وكذا (فَأَذِنَ لَهُمَا).

قوله: (وَهُمَا يَخْتَصِمَانِ فِيمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ مَالِ[٤] بَنِي النَّضِيرِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ هذه المخاصمةَ إنَّما كانت لأن ينفرد كلُّ واحدٍ بالمطلوب بالقيام عليه، لا أنَّهما يتنازعان في المطلوب إرثًا؛ لأنَّهما اطَّلعا على النصِّ بأنَّه عليه الصلاة والسلام قال[٥]: «لا نُورَث» من زمن أبي بكر، والله أعلم، وتراه قال عمر لهما هنا وأقبل عليهما ونَشَدَهما الله: أتعلمان أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك؟ أي: «لا نُورَث، ما تركنا صدقةٌ»، فأجابا بأنَّه قد قال ذلك.

قوله: (وأَرِحْ): هو بفتح الهمزة، وكسر الراء، رُباعيٌّ، فعل أمر، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (تَيْدَكُمْ): بفتح التاء المُثنَّاة فوق، ثُمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، مفتوح الدال المُهمَلَة، قال ابن قُرْقُول: («تَيْدَكم»: كذا للقابسيِّ وعُبْدُوس -يعني: على وزن «كَيْدَكم»- وعن الأَصيليِّ: «تِئْدُكم[٦]»؛ بكسر التاء، كذا لأبي زيد، قال أبو زيد: وهي كلمةٌ لهم، وعند بعض الرواة: «تَيْدُكم»؛ برفع الدال، وعند أبي ذرٍّ: «تَئِدْكم»، وسقطت اللفظة من رواية الجُرْجانيِّ، قال لنا الأستاذ أبو القاسم النَّحْويُّ: صوابه: «تَيْدَكم»، اسم الفعل من «اتَّأَدَ»، وحكاه عن أبي عليٍّ الفارسيِّ/، قال أبو عليٍّ: وأُراه من التُّؤَدة، وقد [١/٣٩٧أ]

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (اقبضه).

(٢) في (ب): (الهمزة).

(٣) كذا قال المؤلِّف، وقد ذكره الزركشيُّ في «التنقيح» (٢/٦٨٣)، وتبعه الدمامينيُّ في «مصابيح الجامع» (٦/٤١٤)، وكذا قال البرماويُّ في «اللامع الصبيح» (٩/١٥٤)، لكن في المطبوع من «سنن أبي داود» (٢٩٦٣): (يرفأ).

(٤) (مال): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٥) (قال): مثبت من (ت).

(٦) كذا ضبطها المصنِّف بضمِّ الدال، وكذا في هامش (ق)، ولم تُضبط في «المشارق» و«المطالع».

حكى سيبويه عن بعض العرب: بيس[(١)] فلان[الكتاب٤/١٠٩]، وقال القاضي أبو الفضل: فالياء في «تَيْدَكم» مسهَّلة من همزة، والتاء مُبْدَلَة من واو؛ لأنَّه في الأصل: وَأَدَة[(٢)]، وفي كتاب «مسلم»: «اتَّئِدا[(٣)]»[م(١٧٥٧)(٤٩)]؛ لأنَّه خطاب لهما، وفيه: «اتَّئد»[(٤)]؛ كأنَّه خاطب آخرهما نطقًا، وفي «البُخاريِّ»: «اتَّئِدوا»[ح٤٠٣٣]؛ أراد: جميع الحاضرين للقصَّة)[مطالع٢/٥].

قوله: (أَنْشُدُكُمْ): هو بفتح الهمزة، أي: أسألكم، وكذا قوله بعده: (أَنْشُدُكُمَا) أي: أسألكما.

قوله: (لَا نُورَثُ): تَقَدَّمَ قريبًا الكلام عليه[ح٣٠٩٢].

قوله: (مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ): تقَدَّمَ قريبًا الكلام عليه[ح٣٠٩٢].

قوله: (قَالَ الرَّهْطُ): تقَدَّمَ أنَّه ما دون العَشَرة من الرجال؛ كـ(النَّفَر)[ح٢٧، ١٣٥٤].

قوله: (إِنَّ اللهَ[(٥)] خَصَّ رَسُولَهُ [صلى الله عليه وسلم] فِي هَذَا الفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ): يعني: المال، فخصَّه بإحلال الغنائم، ولم تَحِلَّ لأحدٍ قبله، وخصَّه بما[(٦)] أفاء الله عليه من غير قتال من أموال الكفَّار يكون له دون سائر الناس، وخصَّه بصفيِّه في الخُمس، وهذا معنَى ذِكْرِه هذا الحديث في هذا الباب[(٧)]، وقال القاضي عياض: (فيه احتمالان: تحليل الغنيمة له ولأمَّته، الثاني: تخصيصه بالفيء، إمَّا كلِّه أو بعضه)، وهل في الفيء خمس أم[(٨)] لا؟ قال ابن المنذر: (لا نعلم أحدًا قبل الشَّافِعيِّ قال بالخمس في الفيء)[(٩)]، قال القاضي: (وهذا الثاني أظهر؛ لاستشهاد عمر رضي الله عنه على هذا بالآية). انتهى[(١٠)].

قوله: (وَلَا اسْتَأْثَرَهَا[(١١)]) أي: انفرد بها.

قوله: (إِنَّهُ فِيهَا لَصَادِقٌ): (إنَّه): بكسر الهمزة؛ لأنَّ اللام في الخبر، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، وكذا الثانية.

---

(١) في النُّسخ: (بيئس)، وفوقها في (أ): (كذا)، والمثبت من مصدره.
(٢) انظر «مشارق الأنوار» (١/٢٦٧)، وفيه: (لأنَّه من التُّؤدة)، والتُّؤَدَة: فعلة من الوئيد؛ وهو التأنِّي والتمهُّل.
(٣) في النسخ: (اتئدوا)، و المثبت من هامش (أ) موافق لما في «صحيح مسلم».
(٤) لم نقف على هذه الرواية في «صحيح مسلم»، وقد ذكرها أبو عوانة في «مسنده» (٦٦٦٦).
(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قد).
(٦) في (ب): (ممَّا).
(٧) انظر «التوضيح» (١٨/٣٧٦).
(٨) في (ب): (أو).
(٩) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٤/١٦٩).
(١٠) انظر «إكمال المُعْلِم» (٦/٨٢).
(١١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (استأثَرَ بها).

قوله: (تَسْأَلُنِي نَصِيبَكَ مِنِ ابْنِ أَخِيكَ): تَقَدَّمَ أنَّه أراد العمل عليه، وكذا عليٌّ، ولم يريدَاه[١] على سبيل الإرث، إنَّما أرادا القيام عليه.

قوله: (فَلَمَّا بَدَا لِي): (بدا): بغير همز، أي: ظهر، وهذا مَعْرُوفٌ.

## ٢ - بَابٌ أَدَاءُ الخُمُسِ مِنَ الدِّينِ

قوله: (بَابٌ أَدَاءُ الخُمُسِ مِنَ الدِّينِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في هذا الباب على عادته، وهو حديث وفد عبد القيس، ثُمَّ قال: (ترجم عليه: «أداء الخمس من الإيمان») يعني: في أوَّل[٢] «الصحيح» في (كتاب الإيمان) قال: (وفائدة الجمع بين الترجمتين: أنَّا إن قدَّرنا: الإيمان قولٌ وعملٌ؛ دخل أداء الخُمس في الإيمان، وإن قلنا: إنَّه التصديق بالله؛ دخل أداؤه في الدِّين، وهو عندي في لفظ الحديث خارجٌ عن الإيمان داخلٌ في الدِّين؛ لأنَّه ذكر أربع خصال: أوَّلها: الصلاة، وآخرها: أداء الخُمس، دلَّ أنَّه لم يَعْنِ بالأربع إلَّا هذه الفروع، وأمَّا الإيمان الذي أبدل منه الشهادة؛ فخارج عن العدد، فلو جُعِلَ الإيمان بدلًا من الأربع؛ لزاد العدد، ولو جعلت الأربع معطوفةً على الشهادة؛ لأخلَّ الكلام أيضًا، والذي يخلِّص من ذلك كلِّه إخراج الإيمان من الأربع، وجعل الشهادة[٣] بدلًا منه، وكأنَّه قال: آمُرُ[٤] بأربعٍ أصلُها الإيمان الذي هو الشهادة، ثُمَّ استأنف بيان الأربع؛ كأنَّه قال: والأربع: إقام الصلاة... إلى آخره، ولا ينتظم الكلام إلَّا كذلك، والله أعلم). انتهى[المتواري١٨٤].

وقد تَقَدَّمَ الكلام على ذلك في (باب أداء الخمس من الإيمان) في أوائل هذا التعليق، وقد ذكرتُ عنه جوابين هناك؛ فانظرهما، والذي يترجَّح عدُّ الإيمان منها، فإنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لمَّا ذكره؛ عقَدَ واحدةً كما هنا، فهو من الأربع، ولكنْ زادهم خامسة، وكانوا محتاجين إليها كما سبق هناك؛ فانظره[ح٥٣].

٣٠٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا -هَذَا الحَيَّ مِنْ رَبِيعَةَ- بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُضَرَ، فَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَأْخُذُ مِنْهُ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا، قَالَ: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الإِيمَانِ بِاللهِ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَعَقَدَ بِيَدِهِ- وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَأَنْ

---

(١) في النُّسخ: (يرداه)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

(٢) في (ب): (معنى أوَّل).

(٣) (وجعل الشهادة): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (أمرنا).

تُؤَدُّوا للهِ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالحَنْتَمِ، وَالمُزَفَّتِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عَارمٌ، وتَقَدَّمَ أنَّ (العَارم): الشِّرير أو الشَّرِس، وأنَّه بعيدٌ من العَرامة[ح٦٠].

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): تَقَدَّمَ[ح١٤٢] أنَّ الراويَ عن حَمَّاد إذا لم ينسبه؛ فإن كان أبا النُّعمان مُحَمَّدَ ابن الفضل عَارمًا أو سليمانَ بنَ حربٍ؛ فإنَّه يكون ابنَ زيد، وإن كان الراوي عنه موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيَّ أو عفَّانَ أو الحجَّاجَ بنَ مِنْهالٍ؛ فإنَّه يكون ابنَ سلمة، وكذا إذا كان الراوي عنه هدبةَ بنَ خالد، والله أعلم، وكذا تَقَدَّمَ (أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ)، وأنَّه بالجيم والراء، واسمه[1] نصر بن عِمران بن عصام، في (كتاب الإيمان) مُتَرْجَمًا[ح٥٣]، وكذا الكلام على (وَفْد عَبْدِ القَيْسِ) كم كانوا؛ هل كانوا أربعة عشر أو أربعين؟ وقد ذكرت جماعةً؛ فانظرهم، ومتى وفدوا، في (كتاب الإيمان)، وتَقَدَّمَ الكلامُ على الانتباذ في هذه الأواني الأربع، وتفسيرها، وهل نُسِخَ ذلك أم لا، كلُّ ذلك هناك؛ فانظره[ح٥٣].

## ٣- باب نَفَقَةِ نِسَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ وَفَاتِهِ

قوله: (بَابُ نَفَقَةِ نِسَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ وَفَاتِهِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في[2] هذا الباب[3] على عادته، ثُمَّ قال: (وجه مطابقة الترجمة لحديث عائشة قولُها: «فأكلتُ منه حتى طال عليَّ، فَكِلْتُهُ، فَفَنِي»، ولم تذكر أنَّها أخذته في نصيبها، إذ لو لم تكن لها النفقة مستحقَّةً؛ لكان الشعير الموجود لبيت المال أو مقسومًا بين الورثة، وهي إحداهنَّ، ووجه مطابقتها للحديث الذي بعده قولُه: «وأرضًا تركها صدقة»؛ لأنَّها الأرض التي أُنفِق على نسائه منها بعدَ وفاته صلى الله عليه وسلم على ما هو مشروحٌ في الحديث). انتهى[المتواري١٨٥].

٣٠٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْونَةِ عَامِلِي؛ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) إلى آخره: هذا سبق متنًا وإسنادًا في (الوصيَّة)[ح٢٧٧٦]، وقد ذكرتُ أحاديث كرَّرها البُخاريُّ في «صحيحه» متنًا وإسنادًا قبل هذا، والظاهر أنِّي لم أستوعبها،

---

(١) في (ب): (وأنَّه).

(٢) زيد في (ب): (الباب في).

(٣) في النُّسخ: (الكتاب)، والمُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

وإنَّما ذكرتُ منها طائفةً في (كتاب الحجِّ)؛ فانظرها، فإنَّها مفيدةٌ[ح١٧١٢].

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بالنون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، وكذا تَقَدَّمَ (الأَعْرَج): أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بن هُرمُز، وكذا تَقَدَّمَ (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بن صخر، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَمَؤُونَةِ عَامِلِي): قال ابن قُرْقُول: (قيل: أجرةُ حافر قبره). انتهى، وقد استُبعد؛ لأنَّهم كانوا لا يحفرون بالأجرة. انتهى، قال: (وقيل: أجرة عامل صدقاته، وقيل: العامل فيها والأجير، وقيل: الخليفة بعده). انتهى[مطالع٤/٤٥٥]، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٢٧٧٦]، وقال ابن الأثير في «نهايته»: (أراد بعامله: الخليفة بعده) إلى أن قال: (والعامل: هو الذي يتولَّى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، و[منه] قيل للذي(١) يستخرج الزكاة: عاملٌ). انتهى.

وقال شيخنا: (وجزم ابن بطَّال[ابن بطال٥/٢٥٩] بأنَّ المراد بالعامل: عامل نخله فيما خصَّه الله به من الفيء في فَدَك وبني النضير، وسهمه بخيبر ممَّا لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب)[التوضيح١٨/٣٩٦]، وقد تَقَدَّمَ بعضه في/ (الوقف)[ح٢٧٧٦]، وقال شيخنا في «تخريج أحاديث الوسيط»(٢): (المراد بالعامل: خادمُه، [٣٩٧/١ب]
وقيل: أجرة حفر قبره، وقيل: الخليفة بعده، حكاها ابن دحية في «الخصائص»). انتهى.

قوله: (فَهُوَ صَدَقَةٌ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وفيه ردٌّ على الإماميَّة[ح٣٠٩٢].

٣٠٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَمَا فِي بَيْتِي مِنْ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ ذُو كَبِدٍ إِلَّا شَطْرُ شَعِيرٍ فِي رَفٍّ لِي، فَأَكَلْتُ مِنْهُ حَتَّى طَالَ عَلَيَّ، فَكِلْتُهُ فَفَنِيَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه حَمَّادُ بن أسامَةَ.

قوله: (ذُو كَبِدٍ): في (الكبد) لغات(٣)، والمراد به: إنسان أو دابَّة.

قوله: (إِلَّا شَطْرُ شَعِيرٍ): (الشطر): قيل: نصف مكُّوك، وقيل: نصف وَسْق، و(المكُّوك) المراد به: المدُّ، وقيل: الصَّاع، قال ابن الأثير: (والأوَّل أشبه). انتهى، وقال التِّرمِذيُّ في «جامعه»: (شيء من شعير)[ت٢٤٦٧]، وقال شيخنا: (قال ابن الجوزيِّ: جزء من شعير، قال: ويشبه أن يكون نصف شيء؛

(١) في النسخ: (الذي)، والمثبت من مصدره.

(٢) «تذكرة الأحبار بما في الوسيط من الأخبار» مخطوط.

(٣) انظر «القاموس» مادة (كبد).

كالصَّاع ونحوه[كشف المشكل ٣٣١/٤]). انتهى[التوضيح ٣٩٤/١٨]، والوَسْق: تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الواو وكسرها، وأنَّه ستُّون صاعًا[ح١٤٠٥].

قوله: (فِي رَفٍّ لِي): هو بفتح الراء، وبالفاء المُشَدَّدة، وهو [خشب] يُرفَع عن الأرض إلى جنب الجدار، وجمعه: رُفُوف ورِفَاف.

**٣٠٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو ابْنَ الحَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا سِلَاحَهُ، وَبَغْلَتَهُ البَيْضَاءَ، وَأَرْضًا تَرَكَهَا(١) صَدَقَةً.**

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ، وقد قدَّمتُه مُتَرْجَمًا[ح٤٣]، ومن جملة ترجمته: أنَّ الإمامَ أحمدَ قال: (لم ترَ عيناي مثلَ يحيى بن سعيد القَطَّان)(٢)، وتَقَدَّمَ (سُفْيَان) في (الجهاد) في هذا الحديث مَن هو؛ فانظره[ح٢٨٧٣]، وتَقَدَّمَ (أَبُو إِسْحَاقَ): أنَّه عَمرُو ابنُ عبد الله السَّبِيعيُّ، و(عَمْرو بْن الحَارِثِ): هو أخو جويريةَ بنتِ الحارث بنِ أبي ضرار، تَقَدَّمَ الكلام عليه وعلى أبيه رضي الله عنهما[ح١٤٦٦، ١٩٨٦، ٢٧٣٩]، وعلى (سِلَاحه) عليه الصلاة والسلام، و(بَغْلَته)، وأنَّ الظاهر أنَّها الدُّلْدُل، ومتى ماتت، والأرض التي تركها صدقة[ح٢٧٣٩].

**٤- بابُ مَا جَاءَ فِي بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا نُسِبَ مِنَ البُيُوتِ إِلَيْهِنَّ**

**وَقَوْلِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وَ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣].**

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ) إلى آخر الترجمة: ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب بغير إسناد، ثُمَّ قال: (وجه دخول الترجمة في الفقه: أنَّ سكناهنَّ في بيوت النَّبيِّ ﷺ من الخصائص كما استحققن(٣) النفقة، والسرُّ في ذلك حَبْسُهنَّ عليه أبدًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وساق البُخاريُّ الأحاديث التي تُنسَب إليهنَّ البيوتُ فيها تنبيهًا على أنَّ بهذه النسبة تَحقَّقَ دوامُ استحقاقهنَّ للبيوت ما بقين، والله أعلم). انتهى[المتواري ١٨٦].

**٣٠٩٩- حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَيُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ**

---

(١) كانت في الأصل: (جعلها)، ثمَّ ضرب عليها، والمثبت من الهامش، وعليه: (صح).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٢٣٣/١).

(٣) في النُّسخ: (استحقن)، والمُثْبَتَ من مصدره.

قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ.

قوله: (حِبَّانُ بْنُ مُوسَى): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه بكسر الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، وتَقَدَّمَ أنَّ المكسور -كهذا- اثنانِ آخَرانِ في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»: حِبَّان بن عطيَّة، وحِبَّان ابن العَرِقَة[1]؛ رجل من قريش، رمى سعدَ بن مُعاذ في الخندق، فماتَ سعدٌ عقيب بني قريظة مِن رميته، وأنَّ حِبَّان ابن[2] العَرِقَة هلك على كفره، وهؤلاء في «البُخاريِّ» و«مسلم»، وذكرتُ مَن يقال له: (حَبَّان) -بالفتح- فيهما[ح٥٧٤]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): (مُحَمَّد) هذا: لا يخلو إمَّا أن يكون ابنَ مقاتل أو ابنَ سلَام، قال الجيَّانيُّ [مسنِدًا عن ابن السَّكَن]: (كلُّ ما في «البُخاريِّ»: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله»؛ فهو مُحَمَّد بن مقاتل المروزيُّ عن ابن المبارك[3])[التقييد٣/١٠٣١]، وهذا أَولى من القول الثاني، والله أعلم.

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَيُونُسُ): أمَّا (مَعْمَر)؛ فقد تَقَدَّمَ أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشدٍ، وأمَّا (يونس)؛ فقد تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وتَقَدَّمَ مرارًا كثيرةً أنَّ (الزُّهْرِيَّ): هو[4] مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

٣١٠٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي نَوْبَتِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ، قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِسِوَاكٍ، فَضَعُفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَأَخَذْتُهُ فَمَضَغْتُهُ، ثُمَّ سَنَنْتُهُ بِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه سعيدُ بن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم، ابنُ أبي مريم[5].

قوله: (حَدَّثَنَا نَافِعٌ): هذا هو نافع بن عمر بن عبد الله بن جَمِيل بن عامرٍ الجُمَحيُّ المَكِّيُّ، أحدُ حفَّاظ الحديث، عنِ ابنِ أبي مُلَيْكَة، وسعيدِ بنِ أبي هند، وعبدِ الملك بن أبي محذورة، وعَمرِو بن

---

(١) في (ب): (العرفة)، وكذا في الموضع اللاحق، وهو تصحيفٌ.

(٢) (ابن): سقط من (ب).

(٣) زيد في (أ) و(ب): (وهو مُحَمَّد بن مقاتل المروزيُّ، عن ابن المبارك)، وذلك بعد استدراك السابق، وفي إثباته تكرار.

(٤) (هو): ليس في (ب).

(٥) في (أ) و(ب): (سعيد بن أبي مريم الحكم بن مُحَمَّد بن سالم)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوبٌ إلى جدِّه، كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى.

دِينار، وجماعةٍ، وعنه: ابنُ المبارك، ويحيى القَطَّانُ، وابنُ مَهْدِيٍّ، ووكيعٌ، وأبو نُعَيم، وسعيدُ ابن أبي مريم، وخلقٌ، قال ابنُ مَهْديٍّ: (كان من أثبت الناس)، وقال أحمدُ وابنُ مَعِين: (ثقةٌ)[(١)]، قال ابنُ سعد: (مات سنة «١٦٩هـ» بمكَّة)[الكبرى٨/٥٦]، أخرج له الجماعةُ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٤١] ذكر فيها: (وقال مُحَمَّد بن سعد: ثقةٌ فيه شيء)، قال الذَّهَبيُّ: (قلت: هذا نوعٌ من العنت، والرَّجل فكما قال الإمام أحمد وكما قال ابنُ مَهْديٍّ)، ثُمَّ ذكر توثيقَه عن أبي حاتم[(١)] وابنِ مَعِين والنَّسائيِّ. انتهى، وقد ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»[(٢)]، وقد تَقَدَّمَ (ابن أبي مُلَيْكَة): أنَّه عبدُ الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهيرٍ، وزُهيرٌ صحابيٌّ.

قوله: (وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي): تَقَدَّمَ الكلام عليه؛ فانظره[ح١٣٨٩].

قوله: (دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ[(٣)]): هو ابنُ أبي بكر الصِّدِّيق، وهذا ظاهِرٌ كالبديهيِّ عند أربابه، وقد تَقَدَّمَ[ح٨٩٠] -وسيأتي- أنَّ الذي دخل بالسواك أسامة بن زيد، كما في «مسند أبي يعلى»[عل٤٩٦٢]، وتكلَّمت على سنده، وسأذكره في أواخر (المغازي) قُبَيل (التفسير) إن شاء الله تعالى[ح٤٤٣٨]، والذي في «مسند أبي يعلى» ضعيفٌ.

قوله: (ثُمَّ سَنَنْتُهُ): تَقَدَّمَ أنَّ (الاستنان): الاستياك[قبل ح٢٤٤]، [وهو غير استنان الإبل، وقد تقدَّم] بما فيه من الأقوال[ح٢٣٧١].

**فإن قيل**: أكثر طرقه أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ استنَّ به، وهنا عائشة سَنَّته[(٤)]؟

**فالجواب**: أنَّه أوَّلًا استنَّ به، ثُمَّ ضعف، فسنَّته عائشة، أو العكس، والله أعلم.

٣١٠١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ، فَقَامَ مَعَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ قَرِيبًا مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ مَرَّ بِهِمَا رَجُلَانِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ نَفَذَا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى رِسْلِكُمَا»، قَالَا:

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨/٤٥٦).

(٢) «الثقات» (٧/٥٣٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٨٧).

(٣) (بن أبي بكرٍ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) زيد في (ب): (به).

سُبْحَانَ اللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أَنَّ (عُفَيرًا) بضَمِّ العين المُهْمَلَة وفتح الفاء، وتَقَدَّمَ أنَّ (**اللَّيْث**): هو ابنُ سعدٍ الإمامُ، وتَقَدَّمَ (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم، وتَقَدَّمَ أنَّ (**عَلِيَّ ابْنَ حُسَيْنٍ**(١)): هو زينُ العابدين، وتقدَّمت (**صَفِيَّة**) زوج رسول الله ﷺ ورضي عنها مترجمةً[ح٣٢٨].

قوله: (**ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ**) أي: تنصرف.

قوله: (**عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّها زوجه عليه الصلاة والسلام، وأنَّ اسمَها هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفة المخزوميَّة، وتقدَّمت وفاتُها وبعضُ ترجمتها رضي الله عنها[ح١١٥]/. [١/٣٩٨أ]

قوله: (**مَرَّ بِهِمَا رَجُلَانِ**): تَقَدَّمَ الكلام على هذين الرَّجُلَين، وأنِّي لا أعرفهما، وتَقَدَّمَ ما قيل في تسميتهما[ح٢٠٣٥].

قوله: (**ثُمَّ نَفَذَا**): هو بفتح الفاء، وبالذال المُعْجَمَة، أي: أجازا.

قوله: (**عَلَى رِسْلِكُمَا**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه بفتح الراء وكسرها باختلاف المعنى[ح٥٦٧].

٣١٠٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، **عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ**، عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: ارْتَقَيْتُ فَوْقَ بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ، مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ، **مُسْتَقْبِلَ الشَّأْمِ**.

قوله: (**عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**): هذا هو عُبيد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عُمر بن الخَطَّاب، تَقَدَّمَ مرارًا، وكذا تَقَدَّمَ (**مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ**): أنَّه بفتح الحاء المُهْمَلَة، وتشديد المُوَحَّدة، وكذا واسع بن حَبَّانَ مثله، وتَقَدَّمَ[ح٥٧٤] مَن يقال له: حَبَّان -بالفتح- في «البُخاريِّ» و«مسلم» و«الموطَّأ».

قوله: (**مُسْتَقْبِلَ الشَّأْمِ**): هو الإقليم المعروف، وقد قَدَّمْتُ طوله وعرضه[ح٧].

٣١٠٤- **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**: حَدَّثَنَا **جُوَيْرِيَةُ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا، فَأَشَارَ نَحْوَ مَسْكَنِ عَائِشَةَ فَقَالَ: «**هُنَا الفِتْنَةُ** -ثَلَاثًا- مِنْ حَيْثُ **يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**».

---

(١) في (ب): (الحسين).

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذكيُّ الحافظ، وتَقَدَّمَ الكلامُ على هذه النسبة[ح٦٣]، وتَقَدَّمَ أنَّ (جُوَيْرِيَة) هذا: هو ابنُ أسماء، وتَقَدَّمَ مُتَرجَمًا[ح٢٨٩].

قوله: (قَرْنُ الشَّيْطَانِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح١٠٣٧].

٣١٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ إِنْسَانٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُرَاهُ فُلَانًا -لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ-، إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ مِنَ الوِلَادَةِ».

قوله: (صَوْتَ إِنْسَانٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ): هذا الإنسان لا أعرفه، كما تَقَدَّمَ[ح٢٦٤٦].

## ٥- بابُ مَا ذُكِرَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَصَاهُ، وَسَيْفِهِ، وَقَدَحِهِ، وَخَاتَمِهِ، وَمَا اسْتَعْمَلَ الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ قِسْمَتُهُ، وَمِنْ شَعَرِهِ، وَنَعْلِهِ، وَآنِيَتِهِ مِمَّا يَتَبَرَّكُ أَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ

قوله: (بَابُ مَا ذُكِرَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ) إلى آخر الترجمة: ذكر ابن المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ بغير إسناد، ثُمَّ قال: (وجهُ الترجمة وأحاديثها في الفقه: تحقيقُ أنَّه ﷺ لم يُورَث، وأنَّ آلاتِه بقيت عند من وصلت إليه للتبرُّك، ولو كان ميراثًا؛ لاقتسمها ورثته). انتهى[المتواري١٨٨].

وقد ذكر البُخاريُّ في الحديث الأول: خاتمه، وفي الثاني: نعليه(١)، وفي الثالث: كساءَه، وفي الرابع: قَدَحه، وفي الخامس: سيفه، والسادس لم يتعرَّض فيه لشيء، ولم يذكر هنا دِرْعَه؛ استغناءً بحديث عائشة الذي أسلفه غَيْرَ مَرَّةٍ: (ودِرْعُه مرهونةٌ عند يهوديٍّ)[ح٢٩١٦]، وكذا حديث أنس فيه[ح٢٠٦٩]، وللنَّبيِّ ﷺ آلاتٌ غير ما ذَكَر، ولكنَّ هذا الذي صحَّ عنده مع ما يأتي ذكره، أو أنَّه اكتفى بذكره مع ما يأتي عن غيره؛ إيضاحًا لأصل المسألة في الردِّ على الشيعة(٢)، والله أعلم.

قوله: (بَابُ مَا ذُكِرَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّمَ عدد أدراعه، وأنَّها سبع: ذات الوِشَاح، وذات الفضول -وهي المرهونة-، وذات الحواشي، والسُّغديَّة -ويقال: السعديَّة، وهي التي لبسها داود

---

(١) في النسخ مضبوطًا: (بغلته)، والمثبت موافق لما ذُكر في الحديث الثاني من الباب (٣١٠٧).

(٢) يعني: الإمامية، في قولهم: إنَّ تركة النبيِّ ﷺ تُورَث، كما تقدَّم فيما حكاه المصنِّف عنهم في الحديث (٣٠٩٢)، وهذه الأحاديث تدلُّ على بقاء آثاره الشريفة عند غير الورثة.

لقتال جالوت-، وفضَّة، وخِرْنِق، والبتراء[(١)][ح٢٠٦٨، ٢٧٣٩]، والظاهر أنَّ البُخاريَّ أراد بـ(درعه): الدرع المرهونة عند اليهوديِّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ غير واحد ذكر أنَّها ذات الفضول[ح٢٠٦٨]، والله أعلم.

قوله: (وَعَصَاهُ): الظاهر أنَّ المراد بـ(العصا): القضيبُ، وقد ذكره بعض الحُفَّاظ وقال: (هو الذي يتداوله الخلفاء). انتهى[(٢)]، والقضيب معروفٌ، وكان من شَوْحَط[(٣)]، وقد ذُكِر أنَّ الجهجاه بن مسعود -وسمَّاه ابنُ عَبْدِ البَرِّ الجَهْجَاهَ بنَ سعد بن حرام[(٤)]، وقيل: الجَهْجَا؛ دون هاء وصُوِّبَ[(٥)]- جاء وعثمان بن عفان يخطب وبيده عصا النَّبيِّ ﷺ، فأخذها وكسرها على ركبته اليمنى، فدخلت فيها شظيَّة منها، فبغى[(٦)] الجرحُ، وأصابته الأَكَلَة، وشُدَّتِ العصا، فكانت مضبَّبة، ذكر ذلك ابن مسلمة التُّجِيبيُّ في «تاريخه»[(٧)]، وقد قال ابن دحية -فيما رأيته عنه- عن ابن العربيِّ في كتاب «العواصم»: (لا يصحُّ كسر العصا، عمَّن أطاع ولا مَن عصى). انتهى[(٨)]، وقد تُوُفِّيَ الجهجاه -وهو صحابيٌّ مشهورٌ- بعد عثمان بسنة[(٩)].

وقد كان له عليه الصلاة والسلام أيضًا محجنٌ قَدْرَ ذِرَاعٍ أو أكثر، يمشي ويركب به، ويعلِّقه بين يديه على بعيره، وكانت له مِخْصَرةٌ تُسمَّى العُرجون، والله أعلم[(١٠)]، هذا ما أستحضره من هذا الصنف.

---

(١) في (ب): (وفضة، والبتراء، وخرنق).

(٢) انظر «زاد المعاد» (١/١٢٧).

(٣) هو ضربٌ من شَجر الجبال تتَّخذ منه القِسِيُّ، انظر «الصحاح» مادة (شحط).

(٤) كذا قال تبعًا لابن سيِّد الناس في «عيون الأثر» (٢/١٤٤)، والذي قاله ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص١٢٩): (وهو جهجاه بن مسعود، ويقال: ابن سعيد بن سعد بن حرام بن غفار).

(٥) صوبه ابن سيِّد الناس في «عيون الأثر» (٢/١٤٤) نقلًا عن الطبريِّ.

(٦) يعني: ورم وترامى إلى الفساد، وفي (ب): (فبقي).

(٧) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٤/٣٦٦-٣٦٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٩/٣٢٩-٣٣٠)، وانظر «عيون الأثر» (٢/١٤٤).

(٨) الذي قاله ابن العربي في «العواصم» في ردِّه مناكير ومظالم نُسبت لعثمان بن عفَّان رضي الله عنه (ص١١٣): (وأمَّا قولهم: إنَّه ضرب بالعصا؛ فما سمعته ممَّن أطاع أو عصى، وإنَّما هو باطلٌ يُحكى، وزور يُنْثَى، فيا لله وللنُّهى)، ونَثَا الحَديثَ والخَبر نَثْوًا: حَدَّث به وأَشاعَه وأَظْهَرَه، فنفيُ ابن العربي لما كان يُنسب إلى عثمان رضي الله عنه بقولهم: (وكان عمرُ يَضرب بالدرة، وضرب هو بالعصا)، أمَّا في حديث الجهجاه؛ فالجهجاه هو الذي كسر العصا فأصابته الأَكَلَة في ركبته، فليتنبَّه.

(٩) انظر «الاستيعاب» (ص١٢٩)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٩٢)، «الإصابة» (١/٢٥٣).

(١٠) انظر «زاد المعاد» (١/١٢٧)، «عيون الأثر» (٢/٤١٧).

قوله: (وَسَيْفِهِ): قد ذكرت له ﷺ تسعة أسياف فيما مضى؛ فانظرها[ح٢٧٣٩]، وأراد السيف الآتي ذكره[ح٣١١٠]، وقد وصل إلى عليِّ بن الحسين زين العابدين بعد أبيه الحسين.

قوله: (وَقَدَحِهِ): كان له عليه الصلاة والسلام قَدَحٌ يُسمَّى الريَّان، ويسُمَّى مغيثًا، وآخر مضبَّب، يُقَدَّر أكثر من نصف المدِّ، فيه ثلاث ضبَّاتٍ من فضَّة، وحلقةٌ كأنَّه للسفر، وثالثٌ من زجاجٍ، وآخر من عَيْدان[(١)]، يوضع تحت سريره، يبول فيه من الليل[(٢)]، [وسيأتي في (كتاب الأشربة) فائدةٌ في قدح النَّبيِّ ﷺ][(٣)][قبل ح٥٦٣٧].

قوله: (وَخَاتَمِهِ): اعلم أنِّي قد قَدَّمْتُ أنَّ الروايات في صفة الخاتم اختلفت؛ فيحتمل أن يكون له خواتم متعدِّدةٌ، وقد كان له خاتمٌ من فضَّةٍ، وخاتم من ذهب قبل النهي، لبسه ثُمَّ طَرَحَه، وخاتمٌ من حديدٍ ملويٌّ عليه فضَّة، نقشه: مُحَمَّدٌ رسول الله، وغير ذلك، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٩٣٨]، ولولا خوف الإطالة؛ لذكرت ما وقع لي من سلاحه وأثاثه.

**فائدة**: في مصر في آخرها على البحر النيل مكانٌ عظيمٌ يقال له: الآثار الشريفة، وهو بناء عظيمٌ، وهو مُطِلٌّ على النِّيل، وفيه مُستَراحٌ، وماؤه من النِّيل، وعُمِل فيه درسٌ للشافعية، وفي المكان خزانةٌ فيها عُلبة من جوزٍ فيها قطعٌ من آثاره ﷺ، قد زرتها غَيْرَ مَرَّةٍ، وفي العُلبة قطعةٌ من عَنَزَته ﷺ، وقطعةٌ من قَصْعته، ومِنقاشٌ صغيرٌ من حديد، ومِيل من نُحاس اكتحلت به غَيْرَ مَرَّةٍ، ومِخصفٌ صغير، ولمَّا زرته في المرَّة الأولى؛ اجتمع بي[(٤)] الإمام الأديبُ جلال الدين مُحَمَّد بن خطيب داريَّا الدِّمَشْقيُّ، وقال لي: هل رأيت ما كتبتُه في حائط الآثار؟ فقلت: لا، فأنشدني لنفسه: [من الكامل]

يَا عَيْنُ إِنْ بَعُدَ الحَبِيبُ وَدَارُهُ ... وَنَأَتْ مَرَابِعُهُ وَشَطَّ مَزَارُهُ
فَلَكِ الهَنَاءُ لَقَدْ ظَفِرْتِ بِطَائِلٍ ... إِنْ لَمْ تَرَيْهِ فَهَذِهِ آثَارُهُ

قوله: (وَنَعْلِهِ): سيأتي أنَّه كان له نعلان جَرْدَاوان لهما قِبَالان[ح٣١٠٧].

**فائدة هي تنبيه**: كان بدمشق في الأشرفيَّة دار الحديث بقربِ القلعة فردةٌ من نَعْله، وفي الجاروجيَّة فردةٌ أخرى يُتَبَرَّك بهما، ﷺ، وفي وقعة تَمُر فُقِدتا.

---

(١) هو بفتح العين -كما ضبطه المصنِّف-: الطوال من النَّخل.

(٢) انظر «زاد المعاد» (١/١٢٧)، «عيون الأثر» (٢/٤١٧).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) (بي): سقط من (ب).

قوله: (مِمَّا يَتَبَرَّكُ أَصْحَابُهُ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (حذف «به»؛ كما حُذِفَت في قوله: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]) انتهى، قال شيخنا: (وقد ذكره ابن بطَّالٍ في الترجمة[1]). انتهى [التوضيح١٨/٤٠٧].

وقوله: (مِمَّا يَتَبرَّك أصحابُه): كذا للقابسيِّ وعُبْدُوس، وللأَصيليِّ: (ممَّا شَرِك أصحابُه)[2]؛ من الشَّركة، قال ابن قُرْقُول: (وهو ظاهِرٌ؛ لقوله قبلُ: «ممَّا لم يُذكَر قِسمَتُه»، والأَوَّل أظهر، ورواه النَّسَفيُّ: «ممَّا شركَ فيه»). انتهى [مطالع١/٤٨٤].

٣١٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا اسْتُخْلِفَ؛ بَعَثَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ، وَكَتَبَ لَهُ هَذَا الكِتَابَ وَخَتَمَهُ بِخَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ نَقْشُ الخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولُ سَطْرٌ، وَاللهِ سَطْرٌ.

قوله: (لَمَّا اسْتُخْلِفَ): هو بضَمِّ التاء، وكسر اللام، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (بَعَثَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[3]، وأنَّها تثنية[4] (بَحْر)، وأين هي في (باب المناولة في أوائل التعليق[ح٦٤].

قوله: (مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولُ سَطْرٌ، وَاللهِ سَطْرٌ): (مُحَمَّد): مَرْفُوعٌ مبتدأ، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ من غير تنوين، و(الله): مجرور، وقد تَقَدَّمَ ذلك، وكلامُ الفقيه العلامة شيخ شيوخنا جمال الدين الإسنويِّ، وأنَّ اسم الرَّبِّ تعالى فوق، و(رسول) في الوسط، و(مُحَمَّد) تحت[5]، بما يتعلق بذلك، وما قلته أنا[ح٦٥]/. [١/٣٩٨ب]

٣١٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسٌ نَعْلَيْنِ جَرْدَاوَيْنِ لَهُمَا قِبَالَانِ، فَحَدَّثَنِي ثَابِتٌ البُنَانِيُّ بَعْدُ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُمَا نَعْلَا النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): (عبد الله) هذا: يحتمل أن يكون ابنَ أبي شيبةَ، وأن يكون المُسْنَديَّ -ويقوِّي[6] الثانيَ ما تَقَدَّمَ في (الجمعة)[ح٨٩٩]-؛ فإنَّ كلًّا منهما روى عن (مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللهِ

---

(١) انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٢٦٩-٢٧٠).

(٢) وهي معزوَّة في هامشي «اليونينيَّة» و(ق) لأبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٣) (عليه): مثبت من (ب).

(٤) في (ب): (كتثنية).

(٥) انظر «المهمَّات» (٢/١٩٥).

(٦) في (ب): (وقد يقوي).

الأَسَدِي)، وهو أبو أحمدَ الزُّبيريُّ، والزُّبيريُّ هذا ليس منسوبًا للزُّبير بن العوَّام، وإنَّما نُسِب إلى جدِّه، وهو مولى بني أسدٍ، قاله عَبْدُ الغَنيِّ في «الكمال»، وهو كوفيٌّ حبَّال، روى عن فِطْرِ بن خليفةَ، ومِسْعَرٍ، وخلقٍ، وعنه: أحمدُ، ومحمودُ بنُ غَيلان، وأحمدُ بنُ الفرات، قال بُنْدار: (ما رأيتُ أحفظَ منه)(١)، وقال آخَرُ(٢): كان يصوم الدهرَ، مات سنة (٢٠٣هـ)، أخرج له الجماعةُ، قال التِّرمِذيُّ في «جامعه»: (ثقةٌ حافظٌ)(٣)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٥٩٥].

قوله: (نَعْلَيْنِ جَرْدَاوَيْنِ): هو بفتح الجيم، وراء ساكنة، ثُمَّ دال مهملة؛ ومعناه: لا شَعر عليهما(٤)، وقال شيخنا: (خَلَقَينِ). انتهى(٥).

قوله: (لَهُمَا قِبَالَانِ): (القِبَال)؛ بكسر القاف، وبالموحدة المُخَفَّفة: الشِّراك، والقِبَالان كالزِّمامين يكونان بين الإصبع الوسطى من الرِّجْل والتي تليها(٦)، قيل: كان لكلِّ نعلٍ منهما قِبَالان، قاله مالك(٧).

٣١٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً مُلَبَّدًا، وَقَالَتْ: فِي هَذَا نُزِعَ رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ.

وَزَادَ سُلَيْمَانُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ إِزَارًا غَلِيظًا مِمَّا يُصْنَعُ بِاليَمَنِ، وَكِسَاءً مِنْ هَذِهِ الَّتِي يَدْعُونَهَا المُلَبَّدَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٨) مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ (بَشَّارًا) بفتح(٩) المُوَحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمَة، وأنَّه بُنْدار، وتَقَدَّمَ ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّمَ (عَبْدُ الوَهَّابِ): أنَّه ابنُ عبدِ المجيد الثقفيُّ مرارًا، ومُتَرْجَمًا مَرَّةً[ح٤٥٦]، و(أَيُّوبُ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، أحدُ الأعلام، وكذا (أَبُو بُرْدَةَ):

---

(١) «سنن الترمذيِّ» عقيب الحديث (٤١٧).

(٢) في (ت): (أحمد)، وقد رواه أبو بكر أحمدُ بن أبي خَيْثَمةَ، عن محمَّد بن يزيدَ كما في «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٨٠).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٧٦).

(٤) انظر «النهاية» (١/٢٥٦) مادة (جرد).

(٥) «التوضيح» (١٨/٤١١)، وانظر «العين» (٦/٧٧).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٩٦).

(٧) انظر «الذخيرة» (١٣/٢٦٧).

(٨) كذا في النُّسختَينِ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٩) زيد في (ب): (الباء).

تَقَدَّمَ أنَّه الفقيهُ، قاضي الكوفةِ، الحارث -أو عامر- ابن أبي موسى الأشعريِّ عبدِ الله بن قيسٍ[١]، تَقَدَّمَ مرارًا.

قوله: (كِسَاءً مُلَبَّدًا): (الملبَّد): هو بالموحدة المُشَدَّدة، وبالدال المُهْمَلَة، الذي كثف ومُشِط وصفق حتَّى صار شِبْه اللِّبد، وقيل: معناه: مرقَّعًا، يقال: لبَدْتُ الثوب، ولبَّدْتُه: رقَّعْتُه، وإلى هذا ذهب الهرويُّ، والأوَّل أصحُّ؛ لقوله في الرِّواية الأخرى: (مِنْ هَذِهِ المُلَبَّدَة)[٢]، فدلَّ على أنَّه جنس، قاله ابن قُرْقُول[٣]، وذكر ابن الأثير القولين، وقدَّم قول الهرويِّ[٤]، والهرويُّ نقل في «غريبَيه» ذلك عن ابن عمَّارٍ، عن أبي عمر، عن ثعلب[الغريبين٥/١٦٦٨].

قوله: (وَزَادَ سُلَيْمَانُ عَنْ حُمَيْدٍ): هذا هو سليمانُ بنُ المغيرةِ، أبو سعيدٍ البصريُّ، أحدُ الكبار، عنِ الحسنِ، ومُحَمَّدٍ، وثابتٍ، وعنه: القَعْنَبيُّ وهُدبَة، قال شعبةُ: (هو سيِّد أهل البصرة)، وقال أحمدُ: (ثبت ثبت)، تُوُفِّيَ سنة (١٦٥هـ)، أخرج له الجماعة[٥].

وقد تَقَدَّمَ أنَّ (زاد) مثل: (قال)، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرج تعليقَ سليمانَ هذا مسلمٌ[م٢٠٨٠] وأبو داودَ[د٤٠٣٦] وابنُ ماجه[جه٣٥٥١]، والله أعلم.

و(حُمَيد): هو ابن هلال، وهذا ظاهِرٌ، و(أَبُو بُرْدَةَ): تَقَدَّمَ أعلاه.

**٣١٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ، قَالَ عَاصِمٌ: رَأَيْتُ القَدَحَ وَشَرِبْتُ فِيهِ.**

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٦]، و(عَبْدان): لقبٌ له، وكذا تَقَدَّمَ (أَبُو حَمْزَةَ): أنَّه بالحاء والزاي، وأنَّه مُحَمَّدُ بن ميمونٍ السُّكَّريُّ، وإنَّما قيل له: السُّكَّريُّ؛ لحلاوة لفظه، لا أنَّه يبيع السُّكَّر[ح٤٥٩]، و(ابْن سِيْرِين): هو مُحَمَّد[٦]، وتَقَدَّمَ الكلام على بني سيرين كم هم في أوائل هذا التَّعليق، وكذا بناته[ح٦٧، قبل ح١٢٦٠].

---

(١) زيد في (ب): (بن سليم).

(٢) ذكره البخاريُّ في آخر هذا الحديث من رواية سليمان عن حميد.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤١٣/٣).

(٤) انظر «النهاية» (٢٢٤/٤) مادة (لبد).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٦٩/١٢).

(٦) زيد في (ب): (بن سيرين).

قوله: (أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ[(١)] فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ): (اتَّخذ): مبنيٌّ للفاعل؛ بفتح التاء والخاء، و(مكانَ): مَنْصُوبٌ مفعول، و(سلسلةً): منصوبة منوَّنةٌ، وفي نسخة شيخنا الإمام الأستاذ أبي جعفر الأندلسيِّ: (فاتُّخِذ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ[(٢)]، و(سلسلةٌ): مرفوعة منوَّنة نائبة مناب الفاعل، و(مكانَ): مَنْصُوبٌ[(٣)]، وكان في نسخته[(٤)] قبل ذلك كما قَدَّمْتُ ضبطَه، ثُمَّ ردَّه إلى ما ذكرتُه عنه.

و(الشَّعْب)؛ بفتح الشين المُعْجَمَة -فإيَّاك أن تكسرها- وإسكان العين المُهْمَلَة، وبالموحدة: الصَّدْعُ في الشيء، يقال: شَعْبت الشيء شَعْبًا: لَأَمْتُه، وأيضًا: فرَّقتُه، قال الهرويُّ: هو من الأضداد[الغريبين٣/١٠٠٦]، وقال ابن دُرَيد: ليس من الأضداد، وإنَّما هما لغتان لقوم[الجمهرة١/٣٤٣][(٥)]، وفي حفظي عن أبي عمرو ابن الصَّلاح: أنَّ الذي سلسله أنسٌ، لا النَّبيُّ ﷺ[(٦)]، ثُمَّ رأيتُ شيخنا قال في (باب الشُّرب في قدح النَّبيِّ ﷺ) ما لفظه: (وهذا الذي عليه الحُفَّاظ أنَّ المتخِذ له أنسُ بن مالك) انتهى[التوضيح٢٧/٢٤٣]، وقال في «تخريج أحاديث الرَّافعي» «الخلاصة» -الذي قرأته أجمعَ عليه، وقد سمعت عليه أماكن من التَّخريج الكبير المسمَّى بـ«البدر المنير في تخريج أحاديث الشَّرح الكبير»، وهو كثير الفوائد جدًّا-: (وأشار البيهقيُّ وغيره: أنَّ الذي جعل السلسلة هو أنسٌ رضي الله عنه[هق١/٢٩]). انتهى[(٧)]، وقد جاء في روايةٍ: (فجعلتُ مكان الشَّعْب سلسلةً)[(٨)] أي: شَدَّ بها الشَّقَّ.

---

(١) (انكسر): سقط من (ب).

(٢) الذي في اليونينية أنَّ رواية أبي الوقت بالبناء للفاعل، ورواية أبي ذر بالبناء لما لم يسمَّ فاعله.

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٤) في النسخ: (نسخة)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٦١).

(٦) انظر «البدر المنير» (١/٦٣٤).

(٧) «خلاصة البدر المنير» (١/٢٥).

(٨) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (١/٢٩)، وقد قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٤٧): (ولا حجَّة فيه؛ لاحتمال أن يكون: «فجُعِلَت»؛ بضمِّ الجيم، على البناء للمجهول، فرجع إلى الاحتمال لإبهام الفاعل)، وقال في «التمييز» (١/١٦٧) بعد نقله ما في «سنن البيهقيِّ»: (قلت: وفيه نظرٌ، لأنَّ في الخبر عند البخاريِّ [«صحيح البخاري» (٥٦٣٨)] عن عاصم قال: وقال ابن سيرين: إنَّه كان فيه حلقة من حديد، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة، فقال أبو طلحة: لا تغيِّر شيئًا صنعه رسول الله ﷺ، فهذا يدلُّ على أنَّه لم يغيِّر فيه شيئًا).

٣١١٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي: أَنَّ الوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ حَدَّثَهُ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ الدُّؤَلِيِّ حَدَّثَهُ: أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهُمْ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ مِنْ عِنْدِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ مَقْتَلَ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، لَقِيَهُ المِسْوَرُ ابْنُ مَخْرَمَةَ فَقَالَ لَهُ: هَلْ لَكَ إِلَيَّ مِنْ حَاجَةٍ تَأْمُرُنِي بِهَا؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا، فَقَالَ لَهُ: فَهَلْ أَنْتَ مُعْطِيَّ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ القَوْمُ عَلَيْهِ، وَايْمُ اللهِ؛ لَئِنْ أَعْطَيْتَنِيهِ؛ لَا يُخْلَصُ إِلَيْهِم أَبَدًا حَتَّى تُبْلَغَ نَفْسِي، إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خَطَبَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى مِنْبَرِهِ هَذَا، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ، فَقَالَ: «إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي، وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا»، ثُمَّ ذَكَرَ صِهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ إِيَّاهُ قَالَ: «حَدَّثَنِي فَصَدَقَنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَانِي، وَإِنِّي لَسْتُ أُحَرِّمُ حَلَالًا وَلَا أُحِلُّ حَرَامًا، وَلَكِنْ وَاللهِ؛ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللهِ أَبَدًا».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَرْمِيُّ): هو بفتح الجيم، وإسكان الراء، وهذا مَعْرُوفٌ ظاهرٌ، غير أنَّ ابن السَّكَن ضبطه: (الحَرَميُّ)؛ بالحاء المُهْمَلَة، وراء مفتوحة، وهو تصحيفٌ[1].

قوله: (أَنَّ الوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ): هو بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثَة، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ): هو بحاءين مهملتين مفتوحَتَين، بعد كلِّ حاءٍ لامٌ؛ الأولى ساكنةٌ، والثانيةُ مفتوحةٌ، وقد تَقَدَّمَ.

قوله: (الدُّؤَلِيِّ): وفي نسخةٍ: (الدِّيليِّ)[2]، وهو يقال بهما، كما ذكره أبو عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده»[3].

قوله: (أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ الزُّهْرِيُّ، العالمُ المشهورُ، و(عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه زينُ العابدين.

قوله: (مِنْ عِنْدِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ): هذا هو يزيدُ بن معاويةَ بنِ أبي سُفيانَ صخرِ بن حرب بن أُمَيَّة ابن عبد شمس بن عبد مَنافٍ الأمويُّ الخليفةُ، أشهرُ مِن أن يُذكَر، قال الذَّهَبيُّ في «ميزانه»: (روى عن

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٠٧).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٣) انظر «تقييد المهمل» (١/٢٤٩-٢٥١).

أبيه، وعنه: ابنُه خالدٌ، وعبدُ الملك بنُ مروانَ، مقدوحٌ في عدالته، ليس بأهلٍ أن يُروى عنه، وقال أحمدُ ابن حنبل: لا ينبغي أن يُروى عنه). انتهى[الميزان٤/٤٤٠]، وكيف يُروى عنه وقد قَتَل الحُسينَ بنَ عليِّ بن أبي طالبٍ أبا عبد الله، وأوقعَ بأهل الحَرَّة على يد مُسرِف بن عقبة -وقد تَقَدَّمَت[1] وقعة الحَرَّة[2] في كلامي، وكم قُتل فيها سنة ثلاث وستِّين[ح٩٥٩٢]- وأرسلَ جيشَه إلى الكعبةِ لحصر ابن الزُّبَير؟! ومات سنة[3] أربعٍ وستِّين في ثالث عشرين ربيع الأوَّل[4]، وقال الجاحظ[5]: (في صفر)[6].

قوله: (مَقْتَلَ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ[7] رضي الله عنهما): قُتِل الحُسين رضي الله عنه -سبطه صلى الله عليه وسلم وريحانته- سنة إحدى وستِّين من الهجرة، يوم عاشوراء بكربلاء، ويعرف الموضع بالطَّفِّ، وكان ذلك يوم الجمعة، وقيل: يوم السَّبت، قَتله سنان بن أنس النَّخَعيُّ، ويقال: سنان بن أبي سنان، وهو[8] جدُّ شَريك القاضي، ويقال: بل الذي/ قتله رجلٌ من مَذحِج، وقيل: قَتله شِمْر بن ذي الجَوْشَن، وكان أبرصَ، وأجهز عليه خولي بن يزيد الأصبحيُّ مِن حِمْيَر[9]، حزَّ رأسه، وأتى به عبيدَ الله بن زياد، وقال ابن معين: أهل الكوفة يقولون: الذي قَتله عمر بن سعد بن أبي وقَّاص، وكان إبراهيم بن سعدٍ يروي فيه حديثًا: أنَّه لم يقتله عمر بن سعد[10]، قال ابن عَبْدِ البَرِّ: (إنَّما نُسِب قَتله إلى عمر بن سعد؛ لأنَّه كان الأمير على الخيل التي أخرجها عُبيد الله بن زياد، وفي شعر سليمان[11] ابن قَتَّةَ -وقيل لغيره-: أنَّه اشتُرِك في قتله)[الاستيعاب١٨٤]، والله أعلم. [١/٣٩٩أ]

(١) في (ب): (قدمت).
(٢) في (ب): (حرة).
(٣) في (ب): (لسنة).
(٤) قال خليفةُ في «تاريخه» (ص١٩٥) عن ابن نمير، وابنُ الأثير في «الكامل» (٣/٢٢٢) وغيرُهما: (لأربعَ عشرةَ ليلةً خلت من ربيع الأوَّل)، وقال المسعوديُّ في «مروج الذهب» (٣/٥٣): (لسبعَ عشرةَ ليلةً خلت من صفر)، وانظر «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٦).
(٥) كذا تبعًا لبعض نسخ «الإشارة»، وفي المطبوع: (الحاكم).
(٦) أرَّخ وفاتَه في صفر المسعوديُّ في «مروج الذهب» كما تقدَّم، وانظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٤٧٩-٤٨٠).
(٧) زيد في (ب): (بن أبي طالب).
(٨) (وهو): ليس في (ب).
(٩) (من حمير): سقط من (ب).
(١٠) انظر «أسد الغابة» (١/٥٧٠-٥٧١)، «بغية الطلب في تاريخ حلب» (٦/٢٥٧١).
(١١) في النسخ: (حسَّان)، والمثبت من مصادره.

قوله: (لَقِيَهُ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ): تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وتَقَدَّمَ بعض ترجمتِه[ح١٨٩]، وتَقَدَّمَ أبوه مَخْرَمة أنَّه صحابيٌّ[ح٩٢٦].

قوله: (مُعْطِيَّ سَيْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ): (سيفَ): مَنْصُوبٌ مفعول ثان لـ(مُعْط)، وهذا ظاهِرٌ، والأوَّل الضمير.

قوله: (وَايْمُ اللهِ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وأنَّ همزتها همزة وصل على الصَّحيح، وما معناها[ح٣٤٤].

قوله: (لَا يُخْلَصُ إِلَيْهِ[١] أَبَدًا): (يُخلَص): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (حَتَّى تُبْلَغَ نَفْسِي): هو بضَمِّ أوَّله، وفتح اللام، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ أيضًا.

قوله: (خَطَبَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ): اسم بنت[٢] أبي جهل المخطوبة: العوراء، وقيل: جويرية، وجزم السُّهَيليُّ بالثاني في (غزوة الفتح) من «روضه»[٣]، وقيل: اسمها جَهْدمة[٤]، أسلمت وصحبت رضي الله عنها[٥].

قوله: (وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ): اعلم أنَّ الحافظ فتح الدين ابن سيِّدِ النَّاسِ قال في «سيرته الكبرى»: (كذا وقع في هذا الحديث قوله عن المِسْوَر: «وأنا يومئذٍ مُحْتلمٌ»، وهو وَهَمٌ، فإنَّ المِسْور ممن وُلد في السَّنة الثانية من الهجرة، بعد مولد ابن الزُّبَير بأربعة أشهر، فلم يُدْرِك مِن حياة رسول الله ﷺ إلَّا نحو الثمانية أعوامٍ، ولا يُعَدُّ من كانت هذه سنُّه مُحْتلمًا، وقد روى الإسماعيليُّ في «صحيحه» هذا الحديثَ من هذا الوجه عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبَّار: حدَّثنا يحيى بن مَعِين، عن يعقوب... فذكره بسنده، [وفيه عن المِسْور: «وأنا يومئذٍ كالمُحْتلم»؛ يعني: في تثبُّتِه وحفظِه][٦] ما يسمَعُه، فبيَّنتْ هذه اللَّفظة الصَّوابَ، ودارَ الحَمْلُ فيه على مَن دون يعقوب بين أحمد ومسلم[٧]، فوجدت الطبرانيَّ في

---

(١) كذا في النسخ، وهو رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (إليهم).

(٢) في (ب): (ابنة).

(٣) انظر «الروض الأُنُف» (١١٤/٤)، قال الحافظ في «الإصابة» في (العوراء بنت أبي جهل) (٣٧١/٤): (وقد تقدَّم أن اسمها جويرية، فلعلَّ العوراءَ لقبُها).

(٤) كذا جاء في نسخة في هامش «تجريد أسماء الصحابة»، ولم نقف على من سمَّاها كذلك، ولعلَّه سبق نظر من الناسخ؛ إذ ذكر الذهبيُّ قبلها (٣١٠٦) جهدمة امرأة بشير.

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢٥٦/٢)، «الإصابة» (٢٦٥/٤).

(٦) ما بين معقوفين تكرر في (ب) بعد قوله الآتي: (من دون يعقوب).

(٧) يعني: في الحديث الذي ذكره ابن سيِّد الناس من طريق مسلم في «صحيحه» (٢٤٤٩) (٩٥) عن الإمام أحمد ابن حنبل عن يعقوب.

«معجمه الكبير» قد رواه عن عبد الله بن أحمد عن أبيه كرواية مسلم(١)، فبرئ مسلمٌ من عهدته أيضًا، كما برئ يعقوبُ ومَن فوقه، وقد رواه البُخاريُّ عن سعيد ابن مُحَمَّد الجَرْميِّ كرواية مسلم عن أحمد[ح٣١١٠]، فهو حديث اختُلف فيه على يعقوب، جوَّده يحيى بن مَعِين). انتهى[عيون الأثر ٢/٣٨١].

والرِّواية التي أشار إليها ابنُ سيِّدِ النَّاسِ هنا، وأصلُ الحديث مذكور في «البُخاريِّ» في (الخُمُس)، و(الجمعة)[ح٩٢٦]، و(أصهار النَّبيِّ ﷺ)[ح٣٧٢٩]، ولكن هو مطوَّلٌ في (الخُمُس) هنا، والاعتراض فيه -والله أعلم- ليس في المكانين المذكورين بل في المطوَّل هنا، والله أعلم(٢).

قوله: (وَذَكَرَ(٣) صِهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ): هذا الصهرُ هو أبو العاصي بن الرَّبيع، [وقد قَدَّمْتُ[ح٥١٦] الاختلافَ في اسمِه، وكذا في اسمِ أبيه، والصحيح في اسم أبيه: الرَّبيع](٤) بن عبد العُزَّى ابن عبد شمس بن عبد مَناف بن قصيٍّ، أمُّه هالةُ بنتُ خُوَيلد أختُ خديجةَ رضي الله عنها وعن أختها(٥).

وقد ذُكِر في إعراب (بني عبد شمس) وجهان؛ فإن شئتَ؛ صرفتَ، وإن شئتَ؛ لم تَصرِف، والله أعلم(٦).

| |
|---|
| ٣١١١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنِ المُنْذِرِ، عَنِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: لَوْ كَانَ عَلِيٌّ رضي الله عنه ذَاكِرًا عُثْمَانَ رضي الله عنه؛ ذَكَرَهُ يَوْمَ جَاءَهُ نَاسٌ فَشَكَوْا سُعَاةَ عُثْمَانَ، فَقَالَ لِي عَلِيٌّ: اذْهَبْ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَخْبِرْهُ أَنَّهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمُرْ سُعَاتَكَ يَعْمَلوا فِيهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: أَغْنِهَا عَنَّا، فَأَتَيْتُ بِهَا عَلِيًّا، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ضَعْهَا حَيْثُ أَخَذْتَهَا. |

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): الظاهر أنَّه ابنُ عُيَيْنَة، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ عَبْد الغَنيِّ في «الكمال» ذكر في ترجمة قُتَيْبَة بن سعيد: أنَّه روى عنِ ابنِ عُيَيْنَة، ولم يذكر في مشايخه الثَّوريَّ[الكمال ٨/٢٠٣]، ونظرتُ في مُحَمَّد بن سُوْقَة، فوجدتُه قد روى عنه السُّفيانان(٧)، فغلب على ظنِّي أنَّه ابنُ عُيَيْنَة، والله أعلم، ثُمَّ

(١) «معجم الطبراني» (١٩/٢٠)، وهو أيضًا في «مسند أحمد» (٣٢٦/٤).
(٢) وذلك لأنَّ قوله: (وأنا يومئذٍ محتلم) لم يرد إلَّا في (الخُمُس) في حديث الباب.
(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ثُمَّ ذَكَرَ).
(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).
(٥) في (ب): (أخيها)، وهو تصحيفٌ، وزيد فيها: (والصحيح في اسم أبيه: الرَّبيع).
(٦) قال أبو ذرٍّ في «الناظر»: («شمس»: وقع مصروفًا في أصلِنا في مكانينِ، وقال في «العُباب» عنِ الفارسيِّ: إنَّ «شَمْس» لا ينصرفُ؛ للعلميَّةِ والتأنيثِ).
(٧) في (أ) و(ب): (عن السفيانين)، والمثبت هو الصواب.

إنِّي رأيتُه بُعيد هذا(١) ذكر عن الحُمَيديِّ الحديثَ[ح٣١١٢]، فقطعتُ بأنَّه ابنُ عُيَيْنَة، والله أعلم(٢).

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ): هو بضَمِّ السين المُهْمَلَة، ثُمَّ واوٍ ساكنة، ثُمَّ قافٍ مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وهذا مَعْرُوفٌ عند أهله، وقد تَقَدَّمَ.

قوله: (عَنِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ): هو مُحَمَّد بن عليِّ بن أبي طالب، و(الحنفيَّة): أمُّه، اسمها خولةُ بنتُ جعفر بن قيس بن مسلم بن ثعلبة بن يَربوع بن ثعلبة بن الدُّول بن حنيفة، من سَبْيِ الصِّدِّيق، ترجمتُه معروفةٌ رحمةُ الله عليه.

قوله: (أَغْنِهَا عَنَّا): (أغنِها): بالغين المُعْجَمَة، والنون مكسورة، قال ابن قُرْقُول: («أغنِها»؛ بقطع الألف، أي: اصرفها وسيِّرها عنَّا، وقيل: كُفَّها عنِّي، وقيل: أغنِ عنِّي شَرَّك، أي: كُفَّه) إلى آخر كلامه[مطالع٥/١٩٥]، ولابن الأثير نحوه(٣)، وقال شيخنا الشَّارح: (قال الخَطَّابيُّ: معناها: الترك والإعراض [الأعلام٢/١٤٤٣])، قال شيخنا: (وهو ثُلاثيٌّ، من قولهم: غَنِيَ فلان عن كذا؛ فهو غانٍ؛ مثل: عَلِمَ؛ فهو(٤) عالم، ووقع في بعض الكتب: «أَغنها»؛ بفتح الهمزة، وصوابه ما تَقَدَّمَ). انتهى[التوضيح١٨/٤١٣]، وقد ذكرت أنَّه كذلك في «المطالع» لابن قُرْقُول، فلا حاجة إلى عزوه(٥) لبعض الأصول، أي: النُّسخ، والله أعلم.

٣١١٢- وَقَالَ الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُنْذِرًا الثَّوْرِيَّ، عَنِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبِي: خُذْ هَذَا الكِتَابَ، فَاذْهَبْ بِهِ إِلَى عُثْمَانَ، فَإِنَّ فِيهِ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّدَقَةِ.

قوله: (وَقَالَ الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الله بن الزُّبَير الحُمَيديُّ، وأنَّه أَوَّلُ شيخٍ حدَّث عنه البُخاريُّ في هذا «الصحيح»، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على نسبه وترجمته[ح١]، وقولُه هنا: (وقال فلانٌ): تَقَدَّمَ أنَّه يكون أخذه عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، والله أعلم.

[وقوله هنا(٦): (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو ابنُ عُيَيْنَة](٧).

---

(١) في (ب): (رأيته بعد ذلك).

(٢) زيد في (ب): (انتهى).

(٣) انظر «النهاية» (٣/٣٩٢) مادة (غني).

(٤) (علم؛ فهو): سقط من (ب).

(٥) في (ب): (لعزوه).

(٦) زيد في (أ) و(ب): (قوله)، وهو تكرارٌ.

(٧) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله سابقًا: (على نسبه وترجمته).

٦ - باب الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الخُمُسَ لِنَوَائِبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالمَسَاكِينِ، وَإِيثَارِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ الصُّفَّةِ وَالأَرَامِلَ، حِينَ سَأَلَتْهُ فَاطِمَةُ وَشَكَتْ إِلَيْهِ الطَّحْنَ وَالرَّحَى أَنْ يُخْدِمَهَا مِنَ السَّبْيِ، فَوَكَلَهَا إِلَى اللهِ

قوله: (وَإِيثَارِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ الصُّفَّةِ وَالأَرَامِلَ): (إيثارِ): مجرور معطوف على (الدَّلِيلِ)، و(أهلَ): مَنْصُوبٌ مفعول المصدر؛ وهو (إيثار)، و(الأراملَ): مَنْصُوبٌ أيضًا معطوف على (أهلَ)، وقد تَقَدَّمَ الكلام على أهل الصُّفَّة وعددهم مُطَوَّلًا[قبل ح٤٤٠].

قوله: (أَنْ يُخْدِمَهَا): هو بضَمِّ أوَّله، أي: أن[1] يَجعَل لها خادمًا.

قوله: (فَوَكَلَهَا): هو بتخفيف اللام، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٣١١٣ - حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: أَنَّ فَاطِمَةَ اشْتَكَتْ مَا تَلْقَى مِنَ الرَّحَى مِمَّا تَطْحَنُ، فَبَلَغَهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِسَبْيٍ، فَأَتَتْهُ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَلَمْ تُوَافِقْهُ، فَذَكَرَتْ لِعَائِشَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ لَهُ، فَأَتَانَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْنَا لِنَقُومَ فَقَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمَا» حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي فَقَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا؛ فَكَبِّرَا اللهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمَا مِمَّا سَأَلْتُمَا».

قوله: (حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ): (بَدَل): بالموحَّدة المفتوحة، وكذا الدال المُهْمَلَة، وباللام، و(المُحَبَّر)؛ بضَمِّ الميم، وفتح الحاء المُهْمَلَة، ثُمَّ الموحَّدَة/المُشَدَّدة المفتوحة، ثُمَّ راء: اسم مفعول. [٣٩٩/١ب]

قوله: (أَخْبَرَنِي الحَكَمُ): هو الحكم بن عُتَيبَة، [وليس] القاضيَ، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ ما غلط فيه البُخاريُّ من جعله اثنين واحدًا[ح١١٧]، وتَقَدَّمَ (ابْنُ أَبِي لَيْلَى): أنَّه عبد الرَّحْمَن، أبو عيسى الأنصاريُّ.

قوله: (مِنَ الرَّحَى): هو مقصور؛ الطَّاحونة، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (أُتِيَ بِسَبْيٍ): (أُتي): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٧ - بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]؛ يَعْنِي: لِلرَّسُولِ قَسْمُ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَخَازِنٌ، وَاللهُ يُعْطِي».

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]): ذكر ابن المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ

(١) (أن): مثبت من (ت).

على عادته، ثُمَّ قال: (وجه مطابقة الأحاديث للآية: تحقيق أنَّ المراد منها بذكر النَّبيِّ ﷺ إنَّما هو تولِّيه القَسْم، لا أنَّه يملك خُمس الخُمُس، كما قاله بعض العلماء؛ لأنَّه حصر حاله في القسمة بـ«إنَّما»، فخرج المِلك) انتهى [المتواري١٨٩].

وغرض البُخاريِّ في هذا الباب أيضًا: الرَّدُّ على من جعل لرسول الله ﷺ خُمس الخُمُس ملكًا؛ استدلالًا بقوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ﴾[1] الآية [الأنفال: ٤١]، وهو قولُ الشَّافِعيِّ[2]، قال شيخنا: (قال المهلَّبُ: وإنَّما خُصَّ بنسبة الخُمس إليه؛ لأنَّه ليس للغانمين فيه دعوى، وإنَّما هو إلى اجتهاد الإمام). انتهى [التوضيح١٨/٤٢٦].

٣١١٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ **سُلَيْمَانَ** وَ**مَنْصُورٍ** وَ**قَتَادَةَ**: سَمِعُوا سَالِمَ بْنَ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: **وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا مِنَ الأَنْصَارِ غُلَامٌ**، فَأَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا -قَالَ شُعْبَةُ فِي حَدِيثِ مَنْصُورٍ: إِنَّ الأَنْصَارِيَّ قَالَ: حَمَلْتُهُ عَلَى عُنُقِي، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ.

وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ: وُلِدَ لَهُ غُلَامٌ، فَأَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا- قَالَ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوْا بِكُنْيَتِي، فَإِنِّي إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

وَقَالَ **حُصَيْنٌ**: «بُعِثْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

وَقَالَ **عَمْرٌو**: **أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ**، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا، عَنْ جَابِرٍ: **أَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ القَاسِمَ، فَقَالَ** النَّبِيُّ ﷺ: «تَسَمَّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، وكذا تَقَدَّمَ (**سُلَيْمَان**): أنَّه ابن مِهران الأعمشُ، أبو مُحمَّد الكاهليُّ القارئُ، و(**مَنْصُور**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابن المعتمر، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا [ح٧٠]، و(**قَتَادَة**): هو ابن دِعامة، الحافظُ المفسِّرُ، ترجمتُه معروفةٌ.

قوله: (**وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا مِنَ الأَنْصَارِ غُلَامٌ**)؛ الحديث: الرَّجل الأنصاريُّ وولده لا أعرفهما، وقال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (هو أنس بن فَضالة -يعني الرَّجل- فسمَّى ابنه مُحَمَّدًا، رواه ابنُ منده). انتهى [هُدى٣١٠].

وقد ذكروا في الصَّحابة جماعةً مُحَمَّدين تسعة وثمانين نفرًا؛ منهم مَن الصحيح أنَّه تابعيٌّ أحدٌ

(١) زيد في (ب): ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾.

(٢) انظر «بحر المذهب» (٦/٢٢٤-٢٢٥).

وثلاثون نفرًا، ومَن هو غلطٌ عدُّه فيهم اثنا عشر نفرًا، هذا الذي يحضرني في ذلك[(١)]، والله أعلم.

وقد ذكر ابن شيخنا البُلْقَينيِّ الإمام جلال الدين هذا الحديث، فقال: (يحسن تفسيره بمُحَمَّد ابن أنس بن فَضالة الأنصاريِّ، ففي «أُسْد الغابة» في ترجمته قال: قدم رسولُ الله ﷺ وأنا ابن أسبوعين، فأُتيَ[(٢)] بي إليه، فمسح رأسي، ودعا لي بالبركة، وقال: «سمُّوه باسمي، ولا تكنُّوه بكنيتي»[الأُسد٤/٢٨٦]). انتهى[الإفهام٣٠٧]، وقد وافق بعضَ الحُفَّاظ في ذلك كما تَقَدَّمَ أعلاه.

ومُحَمَّد بن أنس بن فَضالة الأنصاريُّ الظفَريُّ، لأبيه وجدِّه صحبةٌ، وله رؤيةٌ[(٣)]، قال ابنُ أبي حاتمٍ: ([قال]: قَدِم النَّبيُّ ﷺ المدينةَ وأنا ابنُ أسبوعين[(٤)]). انتهى[الجرح والتعديل٧/٢٠٧]، واعلم أنَّ مُحَمَّدًا هذا ذكره الذَّهَبيُّ في «ميزانه»؛ لكون[(٥)] أبي حاتم قال: (إنَّه مجهولٌ)[(٦)]، وقال: (يقال: له رؤية). انتهى[الميزان٤/٧٦][(٧)]، وقد ذكر مُحَمَّدًا هذا ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب»[٦٤٥]، وقال: (روى عنه ابنُه يونسُ

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٥٤-٦٢).

(٢) في (ب): (وأتي).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٥٤).

(٤) سيأتي تخريجه.

(٥) زيد في النسخ: (ابن).

(٦) وتتمة كلام الذهبي في «الميزان»: (وهو ابن أنس بن فضالة، تابعي)، ولمَّا ترجمه في «التجريد» (٢/٥٤) قال: (محمَّد بن أنس بن فَضالة الأنصاري الظَّفَريُّ، لأبيه وجدِّه صحبةٌ، وله رُؤيةٌ)، هذا وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» في أربعة مواضع، سمَّاه في الأوَّل (٧/٢٠٧) محمَّد بن أنس الأنصاريَّ الظفريَّ المدينيَّ، قال: (له صحبةٌ، روى عنه ابنه يُونس، سمعت أبي يقول ذلك)، وفي الثاني (٧/٢٠٧): محمَّد ابن أنس ابن فَضالة، وذكر فيه حديث: «سمُّوه باسمي...» وأنَّ النبيَّ ﷺ مسح على رأسه، -قال الحافظ في «الإصابة» (٣/٥٠٩): (محمَّد بن أنس الأنصاريُّ الظَّفَريُّ المدنيُّ، له صحبةٌ، روى عنه يونسُ، ذكره ابن أبي حاتم وقال: «سمعت أبي يقول ذلك»، وفرَّق بينه وبين محمَّد بن أنس بن فَضالة فوهم، فإنَّهما واحدٌ)-، وفي الثالث (٨/٥٥) قال: (محمَّد ابن فَضالة الظَّفَريُّ) وذكر فيه قصَّة مسح رأسه -قال الحافظُ في «الإصابة» في ترجمة محمَّد بن أنس بن فضالة (٣/٣٧١): (فرَّق البغويُّ وابنُ شاهين وابنُ قانع [«معجم الصحابة» (٣/٢١) و(٣/٢٤)] وغيرُهم بين محمَّد بن أنس بن فَضالة وبين محمَّد بن فضالة، والراجحُ أنَّهما واحدٌ)-، وفي الرابع (٨/١٣١) قال: (محمَّد الظَّفَريُّ، ذكر أنَّه رأى النبيَّ ﷺ ومسح برأسه، روى عنه ابنه يونس، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهولٌ)، قال الحافظُ في «الإصابة» (٣/٣٨٥): (محمَّد الظَّفَريُّ: قال أبو حاتمٍ: رأى النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وجزم البخاريُّ بأنَّه [ابن] أنس ابن فَضالة).

(٧) انظر «لسان الميزان» (٧/٦٠٣).

ابن مُحَمَّد، فذكر أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قدم المدينة وعمره أسبوعان، وقال: فمسح رأسي، وقال: «سمُّوه باسمي، ولا تكنوه بكنيتي»، قال: وحُجَّ بي معه وأنا ابنُ عشر سنين، قال يونس: فلقد عُمِّر أبي حتى شاب شعرُه كلُّه، وما شاب موضعُ يدِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١)) انتهى(٢).

قوله: (وَقَالَ حُصَيْنٌ): هو حُصَين بن عبد الرَّحْمَن السُّلميُّ، أبو الهُذَيل الكوفيُّ، تَقَدَّمَ، وأنَّه بضَمِّ الحاء وفتح الصاد المُهْمَلَتين، وقد روى هذا الحديث عن سالم بن أبي الجَعْد، وتعليقُه هذا أخرجه البُخاريُّ في (الأدب) عن آدمَ عن شعبةَ عن حُصَين[ح٦١٩٦]، وعن مسدَّد عن خالدٍ عن حُصَين[ح٦١٨٧]، وأخرجه مسلمٌ أيضًا عن سالمِ بنِ أبي الجَعْد[م٢١٣٣].

قوله: (وَقَالَ عَمْرٌو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ): (عَمرو) هذا: هو ابن مرزوق الباهليُّ، أبو عثمان البصريُّ، عن شعبةَ، ومالكِ بن مِغْوَل، وعكرمةَ بنِ عمَّار، وطائفةٍ، وعنه: البُخاريُّ مقرونًا بغيره، وأبو داود، وأبو زُرعة، وإسماعيلُ القاضي، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (ثقةٌ من العُبَّاد، لم نجد أحدًا من أصحاب شعبة كان أحسن حديثًا منه)، وقال أبو زُرْعة: (قلت لأحمد ابن حنبل: إنَّ عليَّ بن المَدينيِّ يتكلَّم في عَمرو بن مرزوق، فقال: لا أدري ما يقول على عَمرو؟! عمرٌو رجلٌ صالحٌ)[الجرح والتعديل٦/٢٦٣]، وروى أبو عُبَيد [الله] الحُدَّانيُّ(٣) عن أحمد ابن حنبل: (ثقةٌ مأمون)، مات بالبصرة في سنة (٢٢٤هـ)، وفيها أرَّخه مُطَيَّن، أخرج له البُخاريُّ مقرونًا بغيره، وأخرج له أبو داود(٤).

وقوله هنا: (وقال عَمرو: أَخْبَرنا شعبة): هذا يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، كما تَقَدَّمَ في نظرائه[ح١٤٢].

ولعمرٍو ترجمةٌ في «الميزان»[الميزان٣/٢٨٧]، قال شيخُنا في تعليق عَمرو هذا: (أسنده أبو نُعَيم الأصبهانيُّ عن أبي العَبَّاس: حدَّثنا يوسفُ(٥) القاضي: حدَّثنا عَمرو بن مرزوق: أَخْبَرنا شعبة عن قتادة... الحديث). انتهى[التوضيح١٨/٤٢٣].

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١/١٦)، وابن قانع في «معجمه» (٣/١٤)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٩/٢٤٤).

(٢) انظر «الإصابة» (٣/٣٧٠).

(٣) في النسخ: (الحراني)، والمثبت من «تهذيب الكمال».

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٤)، «تذهيب التهذيب» (٧/٢٠٢).

(٥) زيد في (ب): (يوسف)، وهو تكرارٌ.

قوله: (**أَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ القَاسِمَ**): ذكر الذَّهَبيُّ: (القاسم الأنصاريَّ)، كذا من غير كلام عليه، ثُمَّ قال: (قال جابر: وُلد لرجل منَّا غلامٌ، فسمَّاه القاسم... وذكر الحديث). انتهى[التجريد٢/٩].

٣١١٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، **عَنِ الأَعْمَشِ**، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: **وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ، فَسَمَّاهُ القَاسِمَ**، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: لَا نَكْنِيكَ أَبَا القَاسِمِ، **وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا**، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وُلِدَ لِي غُلَامٌ، فَسَمَّيْتُهُ القَاسِمَ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: لَا نَكْنِيكَ أَبَا القَاسِمِ، **وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا**، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَحْسَنَتِ الأَنْصَارُ، تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي، فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): اعلم أنَّ مُحمَّد بن يوسف الذي روى عنه البُخاريُّ اثنان؛ أحدهما: مُحمَّد بن يوسف بن واقد الفِرْيابيُّ، أبو عبد الله، مولى بني ضَبَّة، والثاني: مُحمَّد بن يوسف أبو أحمدَ البيكنديُّ، أمَّا الأوَّل؛ فإنَّه روى عن السُّفيانَين، غير أنَّه مُكْثِرٌ عن الثَّوريِّ، والثَّاني روى عنِ ابنِ عُيَيْنَة، وهذا هو مُحمَّدُ بن يُوسفَ الفِرْيَابيُّ الحافظُ، عن الثَّوريِّ، وقد ذكرتُ في أوائل هذا التَّعليق الأماكنَ التي روى فيها البُخاريُّ عنِ البيكنديِّ[ح٦٨]، والله أعلم.

وقوله: (**عَنِ الأَعْمَشِ**): تَقَدَّم مرارًا(١)، سُليمانُ بنُ مِهْرَان، وتَقَدَّم قريبًا وبعيدًا مُتَرْجَمًا[ح٣٢].

قوله: (**وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَّاهُ القَاسِمَ**): تَقَدَّمَ أنَّ الرَّجل الأنصاريَّ وولده لا أعرفهما أعلاه، وتَقَدَّمَ ما تفقَّهه ابن شيخنا البُلْقينيُّ أعلاه.

قوله: (**فَسَمَّاهُ القَاسِمَ**): تَقَدَّمَ أعلاه(٢) ما ذكره الذَّهَبيُّ فيه(٣).

قوله: (**وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا**): هو بضَمِّ النون الأولى، وسكون الثانية، ثُمَّ عين مهملة مكسورة؛ ومعناه: لا نُقرُّ عينك، وكذا الثانية.

٣١١٦ - **حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللهِ**، عَنْ **يُونُسَ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا؛ **يُفَقِّهْهُ** فِي الدِّينِ، وَاللهُ المُعْطِي وَأَنَا القَاسِمُ، وَلَا تَزَالُ هَذِهِ الأُمَّةُ **ظَاهِرِينَ** عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى **يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ** وَهُمْ ظَاهِرُونَ».

---

(١) زيد في (ب): (أنَّه).

(٢) (أعلاه): ليس في (ب).

(٣) زيد في (ب): (بظاهرها).

قوله: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى(١)): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه بكسر الحاء، وتشديد المُوَحَّدة، وتَقَدَّمَ أنَّهم ثلاثة في «البُخاريِّ» و«مسلم»: هذا، وحِبَّان بن عطيَّة، وحِبَّان ابن العَرِقة، وابن العَرِقَة هَلك على كفره[ح٥٧٤]، والله أعلم، وتَقَدَّمَ أنَّ (عَبْد اللهِ) بعده: هو ابنُ المبارك، و(يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله بن شهاب.

قوله: (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هذا هو حُمَيد بن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أمُّه أمُّ كلثوم بنتُ عقبةَ بنِ أبي مُعَيط، روى عن أبويه، ومعاويةَ، وغيرِهم(٢)، وقد قدَّمتُه[ح٣٧]، وليس لحُمَيد ابن عبد الرَّحْمَن الحِميَرِيِّ عن معاويةَ في الكُتُب السِّتَّة شيءٌ؛ فاعلمه، والله أعلم/. [١/٤٠٠أ]

قوله: (ظَاهِرِينَ) أي: عالين غالبين، وقد تَقَدَّمَ(٣)، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ)، وأنَّ المراد به: الرِّيح التي من قِبَل اليمن[ح٧١]، والله أعلم.

٣١١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا أُعْطِيكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ، إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ».

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللام، وأنَّه ابنُ سليمان، وتَقَدَّمَ (هِلَالٌ): أنَّه ابنُ عليٍّ، وهو ابنُ أبي ميمونة.

قوله: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو عَمْرة: بشير بن عمرو بن مِحْصَن ابن عمرو بن مبذول عامر بن مالك بن النَّجَّار، قُتِل بصفِّين مع عليٍّ رضي الله عنه) انتهى.

ما ذكره الإمام الدِّمْيَاطيُّ هو قولٌ مِنَ أقوالٍ في اسم أبي عَمْرة، وقيل: اسم أبي عمرة: بِشْرٌ؛ بغير ياء، وقيل: ثعلبة، صحابيٌّ معروفٌ(٤).

٣١١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَيَّاشٍ -وَاسْمُهُ نُعْمَانُ- عَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ): هذا هو عبد الله بنُ يزيدَ، أبو عبد الرَّحْمَن المقرئُ القصير،

(١) (بن موسى): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٨/٧).

(٣) لم يتقدَّم.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٨٦) و(ص٨٣٣)، «تهذيب الكمال» (١٣٧/٣٤)، «الإصابة» (١٤١/٤).

مولى آل عمر بن الخَطَّاب، أصلُه من ناحية البصرة، نزل مكَّةَ، وروى عن أبي حنيفة، وموسى بنِ عُليِّ بن رَباح، وحَرْمَلة بنِ عِمْران، وكَهْمَسِ بن الحسن، وحَيْوةَ بنِ شُرَيح، وسعيدِ بن أبي أيُّوب(١)، وطبقتِهم من المِصريِّين والبصريِّين، روى عنه: البُخاريُّ، وأحمدُ ابن حنبل، وابنُ راهُوْيَه، وعليُّ ابن المَدينيِّ، وخلقٌ كثيرٌ، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، وقال أبو حاتم: (صدوقٌ)[الجرح والتعديل٥/٢٠١]، وقد أثنى عليه ابنُ المبارك، مات سنة (٢١٣هـ)، أخرج له الجماعةُ(٢).

قوله: (**حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ**): اسمُه مُحَمَّدُ بنُ عبد الرَّحْمَن بن نوفل بن الأسود، أبو الأسود، يتيمُ عروةَ، تَقَدَّمَ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ أَبِي عَيَّاشٍ وَاسْمُهُ نُعْمَانُ**): (عيَّاش): بالمُثَنَّاة تحت، والشين المُعْجَمَة، وهو النُّعمان بن أبي عيَّاش الزُّرَقيُّ؛ بضَمِّ الزاي، وفتح الراء المُخَفَّفة، واسمُ أبي عيَّاش: زيد بن الصَّامت، وقيل: عبيد بن زيد بن الصَّامت، وقيل: عبيد بن معاوية بن الصَّامت الخزرجيُّ، صحابيٌّ؛ أعني: أبا عيَّاش، أخرج له أبو داود، والنَّسائيُّ، وأحمدُ في «المسند»، شهد أُحُدًا، روى عنه: مجاهدٌ، وأبو صالحٍ السَّمَّانُ، وجماعةٌ(٣)، والنُّعمانُ أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، ووثَّقهُ ابنُ مَعِين وغيرُه(٤).

قوله: (**عَنْ خَوْلَةَ الأَنْصَارِيَّةِ**): قال الدِّمْيَاطيُّ: (هي خولة بنت قيس بن قَهْد، واسمه خالد، كانت عند حمزةَ بنِ عبد المُطَّلِب، فولدت له عُمَارة، ثُمَّ خلف عليها بعد حمزة حنظلةُ بن النُّعمان، فولدت له مُحَمَّدًا، فكُنِّيتْ به(٥)، وقيل: هي خولة بنت ثامر الأنصاريَّة، ولعلَّه الأشبه، وصرَّح به الطبرانيُّ[طب٢٤/٢٤٢] وابنُ منده، وساقاه بهذا السَّنَد، وقال الدَّارَقُطْنيُّ: لم يروِ عن خولة بنت ثامر [سوى ابن أبي عيَّاش). انتهى.

قال المِزِّيُّ في «أطرافه» في هذا الحديث: (خولة بنت قيس بن قَهْد بن قيس بن ثعلبة الأنصاريَّة، عن النَّبيِّ ﷺ، ويقال لها: خويلة، أمُّ مُحَمَّد، وهي امرأة حمزة بن عبد المُطَّلِب، وقيل: إنَّ امرأة حمزة

---

(١) في النسخ: (ابن أبي مريم)، والمثبت من «تهذيب الكمال».

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٣٢٠)، «تذهيب التهذيب» (٥/٣٤٧).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٨٣٢)، «تهذيب الكمال» (٣٤/١٦٠).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٤٤٥)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٥٤).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (١٠/٤١٣).

خولة بنت ثامر][(١)] الخولانيَّة، وقيل: إنَّ ثامرًا لقبٌ لقيس بن قهد، قال عليُّ بن المَدينيِّ: خولة بنت قيس هي خولة بنت ثامر...) ثُمَّ ذكر الحديث، ثُمَّ قال عقيبه: (رواه سلمة بن شبيب وعَبَّاس بن عبد الله التَّرْقُفيُّ وغيرُ واحدٍ عن المقرئ -يعني: الذي رواه عنه البُخاريُّ هنا- فقالوا[(٢)]: خولة بنت ثامر). انتهى [التحفة١١/٣٠٠].

وأمَّا خولة بنت قيس بن قَهْد -ويقال لها: خويلة، وهي زوج حمزة، وقيل: إنَّ زوجته خولة بنت ثامر الخولانيَّة، وقيل: ثامر لقب قيس- روت عن النَّبيِّ ﷺ، وعنها: النُّعمان بن أبي عيَّاش، وقال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (خولة بنت ثامر: رَوَت عنِ النَّبيِّ ﷺ، وعنها: النُّعمان بن أبي عيَّاش) انتهى، وقد رقم عليها: («المسند»)[(٣)]، قال الحُسينيُّ في «رجال المسند»: (خولة بنت ثامر الأنصاريَّة: هي بنت قيس، قاله ابن عَبْدِ البَرِّ[(٤)]، وهي مذكورة[(٥)] في الأصل)[الإكمال٦٢٠]، قال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (خولة بنت قيس بن قَهْد بن قيس[(٦)] الأنصاريَّة النَّجاريَّة، أمُّ مُحَمَّد، زوجُ حمزةَ ابنِ عبد المُطَّلِب، وقيل: امرأةُ حمزةَ خولةُ بنت ثامر، وقيل: ثامر لقبٌ لقيس، عنها: جماعةٌ)، وقد رقم عليها: (خ)، (ت)، و«المسند». انتهى[(٧)].

وقال ابن عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: (خولة بنت قيس بن قَهْد بن قيس بن ثعلبة بن عبيد بن ثعلبة بن [غنم بن] مالك بن النَّجَّار الأنصاريَّة، تُكنى أمَّ مُحَمَّد، وهي امرأة حمزة بن عبد المُطَّلِب، وقد قيل: إنَّ امرأة حمزة خولة بنت ثامر، وقيل: إنَّ ثامرًا لقبٌ لقيس بن قَهْد، والأوَّل أصحُّ إن شاء الله تعالى). انتهى[(٨)].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) في النسخ: (فقال)، والمثبت من مصدره.

(٣) لم يرقم عليها في مطبوع «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٦٣) رمز «المسند» (هـ)، وإنَّما عبارة الذهبيِّ: (خولة بنت ثامر الأنصاريَّة، أخرج لها ابن أبي عاصم حديثًا، روى عنها النعمان بن أبي عيَّاش)، هذا وحديثها في «مسند الإمام أحمد» (٢٧٣١٨)، و«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم (٦/٦٢).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٨٩٢-٨٩٣) و(ص٨٩٣).

(٥) في (أ) و(ب): (مذكور).

(٦) (بن قيس): ليس في (ب)، و(بن قهد بن قيس): ليس في مصدره.

(٧) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٥/١٦٤).

(٨) (انتهى): ليس في (ب)، وينظر «الاستيعاب» (ص٨٩٢-٨٩٣)، وقال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٥٢): (فرّق غيرُ واحدٍ بين خولة بنت ثامر وبين خولة بنت قيس، وقيل: إنَّ قيس بن قَهْد -بالقاف- لقبه ثامر، وبذلك جزم عليُّ بن المدينيِّ، فعلى هذا فهي واحدةٌ).

٨- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «أُحِلَّتْ لَكُمُ الغَنَائِمُ»

وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ الآية [الفتح: ٢٠]، **فَهِيَ لِلْعَامَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَهُ الرَّسُولُ** صلى الله عليه وسلم.

قوله: (**وَهِيَ لِلْعَامَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَهُ الرَّسُولُ**): يعني: لجميع النَّاس.

قوله: (حَتَّى يُبَيِّنَهُ الرَّسُولُ): يعني: حتى يبيِّن الشَّارعُ صلى الله عليه وسلم مَن مستحقُّها؟ وكيف تُقْسَم؟ وقد بيَّن الله تعالى بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، والله أعلم.

٣١١٩- حَدَّثَنَا **مُسَدَّدٌ**: حَدَّثَنَا **خَالِدٌ**: حَدَّثَنَا **حُصَيْنٌ**، عَنْ **عَامِرٍ**، عَنْ **عُرْوَةَ البَارِقِيِّ**، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ -الأَجْرُ- وَالمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه خالدُ بن عبد الله الطَّحَّانُ، أحدُ العلماء، وقد تَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا، وأنَّه اشترى نفسَه مِنَ الله تعالى ثلاث مَرَّاتٍ بزِنَتِه فضَّةً[ح١٩١]، وكذا تَقَدَّمَ (**حُصَيْنٌ**): أنَّه ابنُ عبد الرَّحْمَن، وأنَّه بضَمِّ الحاء وفتح الصاد المُهْمَلَتين، وكذا تَقَدَّمَ (**عَامِرٍ**): أنَّه ابنُ شَرَاحيل الشَّعبيُّ، العالمُ المشهورُ، وكذا تَقَدَّمَ (**عُرْوَةَ البَارِقِيِّ**): أنَّه ابنُ الجَعْد، ويقال: ابنُ أبي الجَعْد، الصَّحَابيُّ، تَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٢٨٥٠].

٣١٢٠- حَدَّثَنَا **أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**: حَدَّثَنَا **أَبُو الزِّنَادِ**، عَنِ **الأَعْرَجِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**إِذَا هَلَكَ كِسْرَى**؛ فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ **قَيْصَرُ**؛ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، و(**أَبُو الزِّنَادِ**)؛ بالنون: عبدُ الله بن ذكوان/، و(**الأَعْرَجِ**): عبدُ الرَّحْمَن بنُ هُرمُز، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبدُ الرَّحْمَن بن صخرٍ، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا. [١/٤٠٠ب]

قوله: (**إِذَا هَلَكَ كِسْرَى**) إلى آخره: تَقَدَّمَ أنَّ[(١)] في (كسرى) لُغَتَين؛ الكسر والفتح، [وتَقَدَّمَ أنَّه لقبٌ لكلِّ من مَلَك الفرس][(٢)]، وتَقَدَّمَ الكلام عليه وعلى اسم أبيه[(٣)][ح٦٤٠٧]، وكذا (**قَيْصَر**): تَقَدَّمَ أنَّه لقب لكلِّ من ملك الرُّوم، وأنَّ اسمه هرقل، وتقدَّمت اللُّغتان في هرقل[ح٧]، وتَقَدَّمَ ما معنى الحديث، وهو الذي قاله الشَّافِعيُّ[ح٣٠٢٧].

---

(١) زيد في (ب): (كسرى لقب لكل من ملك الفرس، وأنَّ).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) في (ب): (والده).

٣١٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: سَمِعَ جَرِيرًا، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى؛ فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ؛ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: سَمِعَ جَرِيرًا): (إسحاق) هذا: قال الجَيَّانيُّ في «تقييده» بعد أن ذكر هذا المكان، ومكانًا آخر من سورة (لقمان)[ح٤٧٧٧]: (لم أجد إسحاقَ هذا منسوبًا في هذين الموضِعَين لأحدٍ من شيوخنا، ولا قال أبو نَصْر في هذا شيئًا، وقد قال البُخاريُّ في «كتاب الجهاد» في «باب استئذان الرَّجل الإمام»: «حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ: أَخْبَرنا جَرِيرٌ، عن المغيرة، عن الشَّعبيِّ، عن جَابرٍ: غزوتُ مع رسول الله(١) ﷺ» الحديث[ح٢٩٦٧]). انتهى[التقييد٣/٩٧٧].

وقد راجعتُ «أطرافَ المِزِّيِّ»؛ فرأيت هذا الحديث قد طرَّفه فقال: (البُخاريُّ في «الخمس» عن إسحاقَ بنِ إبراهيم عن جَرِير) فذكره[تحفة٢/١٦٤]، وكأنَّه وقع في أصله منسوبًا إلى أبيه: إسحاق بن إبراهيم، أو أنَّه اقتدى بخلفٍ أو بأبي مسعودٍ في ذلك، والله أعلم.

وقال شيخُنا في «شرحه» بعد أن ذكر بعضَ كلامِ الجَيَّانيِّ: (ونسبه أبو نعيم: إسحاق بن إبراهيم). انتهى[التوضيح١٨/٤٣٣]، ومَن اسمه (إسحاق بن إبراهيم) جماعةٌ يروي عنهم البُخاريُّ في «الصحيح»؛ أحدُهم: إسحاق بن إبراهيم البغويُّ لؤلؤٌ، وإسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد الصَّواف الباهليُّ البصريُّ، وإسحاق بن إبراهيم بن مَخْلد بن راهُوْيَه، وإسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النَّضْر الفراديسيُّ(٢)، والذي ظهر لي أنَّه ابنُ راهُوْيَه.

و(جَرِير) هذا: هو ابن عبد الحَمِيد، تَقَدَّمَ، و(عَبْد المَلِكِ): هو ابن عُمَير، تَقَدَّمَ.

٣١٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الفَقِيرُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُحِلَّتْ لِيَ الغَنَائِمُ».

قوله: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابن بَشِير، أبو معاوية السُّلَميُّ الواسطيُّ، حافظ بغداد، و(سَيَّارٌ): هو -بتقديم السين، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت مُشَدَّدة- [أبو الحَكَم العَنَزيُّ الواسطيُّ](٣)، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ

---

(١) في (ب): (النَّبيِّ).

(٢) زاد المصنِّفُ في الحديث (١٩٧٤) إسحاقَ بن إبراهيم بن نصر السعديَّ.

(٣) في النسخ بدل لما بين معقوفين: (ابن سَلَامة، أبو المِنْهال الرِّياحيُّ) وهو وهم من المصنف رحمه الله، وكذا تقدَّم في الحديث (٣٣٥) وصوِّب كما المثبت؛ وذلك لأنَّ الحديثَ تقدَّم في (باب قول النَّبيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي=

(**يَزِيدُ الفَقِيرُ**): أنَّه كان يشكو فقار ظهره، ولم يكن فقيرًا من المال، وهو يزيدُ بن صُهيب[ح٣٣٥].

٣١٢٣- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ **أَبِي الزِّنَادِ**، عَنِ **الأَعْرَجِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**تَكَفَّلَ اللهُ** لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ **إِلَّا الجِهَادُ** فِي سَبِيلِهِ **وَتَصْدِيقُ** كَلِمَاتِهِ، بِأَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، **أَوْ يَرْجِعَهُ** إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ **أَوْ غَنِيمَةٍ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وإسماعيلُ ابنُ أخت مالك الإمام، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٢٢]، وكذا تَقَدَّمَ (**أَبُو الزِّنَاد**): أنَّه بالنون، وأنَّه عبدُ الله بنُ ذكوان، وكذا تَقَدَّمَ (**الأَعْرَج**): أنَّه عبدُ الرَّحْمَن بن هُرْمُز، وأنَّ (**أَبَا هُرَيْرَةَ**): عبدُ الرَّحْمَن بنُ صخر على الأصحِّ(١).

قوله: (**تَكَفَّلَ اللهُ**): بمعنى: الضَّمان، وقد جاء في روايةٍ أخرى: (تضمَّن الله)[م١٨٧٦]، ومعناهما: أوجب له الجنَّة بفضله وكرمه.

قوله: (**إِلَّا الجِهَادُ**)، وكذا (**تَصْدِيقُ**): مرفوعان، أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّه استثناءٌ مُفرَّغٌ؛ فهو فاعل، والثاني معطوف عليه.

قوله: (**أَوْ يَرْجِعَهُ**): هو بفتح أوَّله، ثلاثيٌّ معدًّى، و(أرجعه) لُغيَّةٌ، رُباعيٌّ(٢)، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣]، وفي القرآن غير هذا المكان أيضًا(٣).

قوله: (**أَوْ غَنِيمَةٍ**): قيل: إنَّ(٤) (أَوْ) هنا بمعنى: الواو، وكذا وقع في «أبي داود»[د٢٤٩٤]، وكذا وقع في «مسلم» من رواية يحيى بن يحيى(٥)، وقيل: إنَّ معناه: مع ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يغنموا، أو من الأجر والغنيمة معًا إن غنموا، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٧٨٧].

---

= الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا») (٤٣٨) وفيه: (حَدَّثَنَا سَيَّارٌ؛ هُوَ أَبُو الحَكَمِ)، ولأنَّ سيَّار بن سلامة لا يروي عن يزيد الفقير، ولم يروِ عنه هُشَيم كما في «تهذيب الكمال» (٣٠٨/١٢)، وقد ترجم المصنِّف لسَيَّارٍ أبي الحكم على الصواب هناك، فوضعناه هنا بناء عليه، فليُعلم.

(١) زيد في (ب): (من نحو ثلاثين قولًا).

(٢) انظر «الصحاح» مادة (رجع).

(٣) منها: قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ﴾ [طه: ٤٠]، وقوله: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ [سبأ: ٣١].

(٤) في (ب): (هذا).

(٥) كذا قال النووي في «شرح مسلم» (٢٥/١٣)، والذي في المطبوع من «صحيح مسلم» (١٧٨٦) (١٠٤) في رواية يحيى ابن يحيى: (أو غنيمة).

٣١٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا، وَلَا أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ وِلَادَهَا، فَغَزَا، فَدَنَا مِنَ القَرْيَةِ صَلَاةَ العَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: إِنَّكِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ؛ احْبِسْهَا عَلَيْنَا، فَحُبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ -يَعْنِي: النَّارَ- لِتَأْكُلَهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا، فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا، فَلْيُبَايِعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ الغُلُولُ، فَلْتُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ الغُلُولُ، فَجَاؤُوا بِرَأْسٍ مِثْلِ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ فَوَضَعُوهَا، فَجَاءَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهَا، ثُمَّ أَحَلَّ اللهُ لَنَا الغَنَائِمَ، رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا فَأَحَلَّهَا لَنَا».

قوله: (غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ): قيل: إنَّ هذا النَّبيَّ هو يوشع بن نون، قاله الخطيب البغداديُّ[الأسماء المبهمة٣٣٢]، ونقله عنه النَّوويُّ[الإشارات٥٩٠]، وكذا رأيته أنا في «المستدرك» عن كعب الأحبار[ك٢/١٣٩].

قوله: (مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ): البُضع؛ بضمِّ المُوحَّدة: الفرج.

قوله: (أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا): البناء: الدُّخول؛ لأنَّ من مَلَك بُضع امرأةٍ ولم يبنِ بها، أو بنى بها وكان على قُربٍ(١) منها؛ فإنَّ قلبه معلَّق بالرُّجوع إليها، ويَشغله الشَّيطان عمَّا هو فيه من الطَّاعة؛ وذلك لما في الدنيا ومتاعها وفتنتها، فأراد أن تصفوَ القلوب للأعمال، ولا تتحدَّث بسرعة الرُّجوع(٢).

وفيه ردٌّ على من يقول: لا يقال: بنى بامرأته؛ إنَّما يقال: بنى على امرأته(٣).

قوله: (أَوْ خَلِفَاتٍ): هو جمع خَلِفة؛ بالخاء المُعْجَمَة المفتوحة، ثُمَّ لام مكسورة، ثُمَّ فاء، والخَلِفات: النُّوق الحوامل، وقد جاء مفسَّرًا: «في بطونها أولادُها»(٤)، وهي خَلِفةٌ إلى أن يمضي أمدُ نصفِ حَمْلها فتكون عُشَراء(٥).

قوله: (فَدَنَا مِنَ القَرْيَةِ): القرية هي أريحاء، قاله الخطيب[الأسماء المبهمة٣٣٢]، ونقله عنه النَّوويُّ[الإشارات٥٩٠]،

---

(١) في (أ) و(ب): «طراوة» والمثبت من «فتح الباري».
(٢) انظر «التوضيح» (١٨/٤٤١).
(٣) هو قول يعقوب، وقد تقدَّم في كلام المصنِّف عند الحديث (٢٨٩٣).
(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٥٨٣)، وأبو داود (٤٥٤٧)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٨/٤٠)، وابن ماجه (٢٦٢٧).
(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٤٠-٤٤١).

وكذا رأيته أنا في «مستدرك الحاكم» في (قسم الفيء) عن كعب، وقال: (صحيح غريبٌ)[ك٢/١٣٩]؛ يعني: الحديث المذكور فيه ذلك، وقال بعضهم(١): (قيل: بيت المقدس)، وفي كلام بعض حُفَّاظ العَصْرِ: (والمدينة التي فُتحَت أريحاء، وهي بيت المقدس). انتهى[هُدى٣١٠].

**تنبيه**: المقام الذي قُسِمَت فيه الغنيمة سُمِّي باسم الذي وُجِد عنده الغلول؛ وهو عاجرٌ، فقيل للمكان: غور عاجر، ذكره بعض الحُفَّاظ العصريِّين عن الطَّبَريِّ(٢)، وقوله: (قسمت فيه الغنيمة)؛ فيه نظر؛ لأنَّها لم تقسم، والله أعلم.

قوله: (**فَقَالَ لِلشَّمْسِ**) إلى أن قال: (**اللَّهُمَّ احْبِسْهَا**(٣)**، فَحُبِسَتْ**): قيل: إنَّ الشَّمس رُدَّت على أدراجها، وقيل: وقفت ولم تُردَّ، وهذا ظاهِر (فحُبِسَت)، وقيل: بُطِّئ تحرُّكها(٤)، قال شيخنا: (قال ابن بطَّال[٥/٢٧٨]: وهو أولى(٥) الأقوال). انتهى[التوضيح١٨/٤٣٧]، وكلٌّ هذا من معجزات النُّبوَّة.

**فائدة**: رأيت في «تاريخ ابن خَلِّكان» في ترجمة يوسف بن هارون الرَّماديِّ الشَّاعر: أنَّ اليوم الذي حُبست فيه الشَّمس ليوشع كان اليوم الرَّابع والعشرين من حزيران، وأيضًا اليوم الذي وُلِد فيه يحيى بن زكريَّا، وهو عيد النَّصارى بالمغرب؛ كالميلاد، ويُسمَّى عندهم: يوم العنصرة، وإنَّ موسى كان قد بعث يوشع في هذه السَّفرة. انتهى(٦).

وقد رُويَ: أنَّ نبيَّنا ﷺ حُبسَت له الشَّمسُ مرتين؛ **إحداهما**: يوم الخندق حين شُغلوا عن صلاة العصر حتَّى غربت الشَّمس؛ فردَّها الله حتَّى صلَّى العصر، روى ذلك الطَّحاويُّ، وقال: (رواته ثقات)(٧)،

---

(١) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٦٨٩).

(٢) «هُدى الساري» (ص٣١٠)، لكنَّه فيه: عن الطبرانيِّ، ولعلَّه تحريف عن المثبت، فهو في «تاريخ الطبري» (١/٤٤١)، ولفظ الطبريِّ في «تاريخه» (١/٤٤١): (فأوحى الله إلى يوشع أن يقرع بين الأسباط، ففعل حتى انتهت القرعة إلى الرجل الذي غلَّ، فاستخرج غلوله من بيته، فرجمه يوشع، وأحرق كلَّ ما كان له بالنار، وسمَّوا الموضع باسم صاحب الغلول؛ وهو عاجر).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (عَلَيْنَا).

(٤) في (ب): (بحركتها).

(٥) في (ب): (أوفى).

(٦) انظر «وفيات الأعيان» (٧/٢٢٧).

(٧) عزاه للطحاويِّ القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٦/٥٣)، والذي ذكره الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٣/٩٢- ٩٤) حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها، وسيذكره المصنِّف قريبًا، وقد قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٥٦) متعقِّبًا ما حكاه =

**والثانية**: صبيحة الإسراء حين انتظر العير التي أُخبِر بوصولها مع شروق الشَّمس، ذكره يونس بن بُكَيْر في زياداته على «سيرة ابن إسحاق»[(١)].

**فائدة**: ذكر الحافظ مُغُلْطاي: أنَّ الخطيب البغداديَّ ذكر في كتاب «النُّجوم»: أنَّ الشَّمس حُبست لداود، قال مُغُلْطاي: (وضعَّف رواته)؛ يعني: الخطيبُ. انتهى[(٢)]، وقد حُبست لسليمان أيضًا، ذكره البغويُّ في «تفسيره» في تفسير (سورة ﴿ص﴾[(٣)])[البغوي٤/٦١]، وذُكِر أيضًا[(٤)]: أنَّها حُبست عن الطُّلوع لموسى حين أُمر بالمسير ببني إسرائيل أمره بحمل تابوت يوسف) إلى آخره، عزاه شيخنا لابن إسحاق في «المبتدأ»، ولكن قال: (تأخير طلوع الفجر)، قال: (وبنحوه ذكره الضَّحَّاك في «تفسيره الكبير») انتهى[(٥)].

**ثانيةٌ**: حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها: (كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يوحى إليه ورأسه في حجر عليٍّ، فلم يصلِّ حتى غربت الشَّمس، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «صلَّيتَ يا عليُّ؟»، فقال: لا، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «اللَّهمَّ؛ إنَّه كان في طاعتك وطاعة رسولك؛ فاردُد عليه الشَّمس»، قالت أسماء: فرأيتها غربت، ثُمَّ رأيتها طلعتْ بعدما غربت)؛ قال مُغُلْطاي في «سيرته» بعد ذكر حديث أسماء

---

= القاضي: (كذا قال، وعزاه للطحاويِّ، والذي رأيته في «مشكل الآثار» للطحاويِّ ما قدمتُ ذكره من حديث أسماء، فإن ثبت ما قال؛ فهذه قصَّة ثالثة، والله أعلم)، وقد ذكر القاضي في «الشفا» في (فصل في انشقاق القمر وحبس الشمس) (ص٣٤٧) حديث أسماء معزوًّا للطحاويِّ، ولم يذكر حديث الخندق.

واعلم أن الثابت في الأحاديث الصحيحة أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صلى يوم الخندق العصر بعد أن غابت الشمس، ثمَّ صلَّى المغرب، أخرجه البخاري (٥٩٦، ٥٩٨، ٦٢١، ٤١١٢)، بل قد صرَّح الحفَّاظ بأنَّ الشمس لم تُردَّ يوم الخندق، فقال الذهبيُّ في «تلخيص كتاب الموضوعات» (ص١١٩): (لو رُدَّت لعليٍّ؛ لكان ردُّها يوم الخندق للنبيِّ صلى الله عليه وسلم بطريق الأولى)، ونحوه قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧٩/٦)، وقال الزرقانيُّ في «شرحه على المواهب اللدنيَّة بالمنح المحمَّديَّة» (٤٩٣/٦): (الثابت في «الصحيح» وغيره: أنَّه صلى الله عليه وسلم صلَّى العصر في وقعة الخندق بعدما غربت الشمس).

(١) أورده القاضي في «الشفا» (ص٣٤٨).

(٢) انظر «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١٤١).

(٣) أخلى في (أ) لاسم السورة بياضًا، وفي (ب): (النساء)، والمثبت من (ت).

(٤) (وذكر أيضًا): جاء في النسخ -وهو مستدرك في (أ)- سابقًا بعد قوله: (ذكره البغوي)، ولعلَّ الصواب إثباتها هنا.

(٥) «التوضيح» (٤٣٤/١٨-٤٣٥)، وفيه في سبب التأخير: (وكان قد وعد بني إسرائيل أن يسير بهم إذا طلع الفجر، فدعا ربه أن يؤخِّر طلوعها حَتَّى يفرغ من أمر يوسف، ففعل الله عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ).

وحديث الخندق: (ووَثَّقا -يعني: الطَّحاويَّ وعياضًا- رواتهما[(١)]) انتهى[الإشارة١٤١]، قال الطَّحاويُّ في «مُشْكِلِه»/: (كان أحمد بن صالح يقول: لا ينبغي لمن سبيلُه العلم أن يتخلَّف عن حفظ حديث أسماء؛ لأنَّه من أجلِّ أعلام النبوَّة)، قال: (وهو حديثٌ متَّصل)، وفي آخر: (رواته ثقات). انتهى[(٢)]. [٤٠١/١أ]

وقال الحافظ أبو الفرج بن الجوزيِّ في «موضوعاته»: (هذا موضوعٌ بلا شكٍّ)، فذكر مَنْ فيه[الموضوعات١/٣٥٥]، وقد ذكر الذَّهَبيُّ في «ميزانه» عمَّار بن مطر، وهو في سند الحديث المذكور، وذكر كلام الناس فيه، ثُمَّ ذكر له أحاديث؛ منها: حديث ردِّ الشمس، ثُمَّ عقَّبه بقوله: (وقد روى هشام [عن ابن سيرين]، عن أبي هريرة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لم تُرَدَّ الشمس إلَّا على يوشع بن نون»[(٣)]). انتهى[الميزان٣/١٧٠]، قال ابن الجوزيِّ: (ومن تغفيل واضعه أنَّه نظر إلى صورة فضيلة، ولم يتلمَّح عدم الفائدة فيها، فإنَّ صلاة العصر بغيبوبة[(٤)] الشمس صارت قضاءً، فرجوع الشمس لا يعيدها أداءً، وفي «الصحيح»: إنَّ الشمس لم تحبس على أحد إلَّا ليوشع[(٥)]). انتهى[(٦)].

وقد ذكر الحافظ أبو العَبَّاس ابن تيمية أحمد ابن الإمام العلامة شهاب الدين عبدالحليم ابن الشيخ العلامة الحافظ أبي البركات عبد السلام في «الردِّ على ابن المطهَّر الحِلِّيِّ الرافضيِّ» هذه المسألة، وذكر الحديث بطرقه، والكلام في رجاله، وذلك في نحو كرَّاسةٍ في المجلد الأخير من خمسة أجزاء، وأفاد فيه فوائدَ؛ منها: إنَّ حديث ردِّ الشمس صُنِّف فيه مصنَّف جُمعتْ فيه طرقه، صنَّفه أبو القاسم عبيد[(٧)] الله ابن عبد الله بن أحمد الحسكانيُّ[(٨)]، سمَّاه: «مسألة [في تصحيح] ردِّ الشمس، وترغيم النواصب الشُّمْسِ»، فإن أردت زيادةً على ما ذكرت؛ فعليك به، فإنَّه كفى وأشفى. انتهى[(٩)].

---

(١) وقد نقل مُغْلْطاي حديث أسماء عن الطحاويِّ، وحديث الخندق عن القاضي.

(٢) انظر «شرح مشكل الآثار» (٣/٩٢-٩٥).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٨٣١٥)، وصحَّحه الحافظ في «الفتح» (٦/٢٥٥).

(٤) في (أ) و(ب): (بغيوبة)، والمُثْبَتَ من مصدره.

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (٨٣١٥).

(٦) «الموضوعات» (١/٣٥٧)، و انظر كلام الذهبي في «تلخيص كتاب الموضوعات» (ص١١٩)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/٧٧-٧٩) في تضعيف الحديث.

(٧) في النسخ تبعًا لمصدره: (عبد)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٨) انظر في ترجمته «تذكرة الحفاظ» (٣/١٢٠٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/٢٦٨).

(٩) انظر «منهاج السنة النبويَّة» (٨/١٦٤-١٩٨).

**والحاصل**: أنَّ الشمس حبست[١] أو قيل: حُبست؛ حُبست له ﷺ مرَّتين، ولموسى، وليوشع، ولداود، ولسليمان، ولعليٍّ على ما فيه، والله أعلم.

قوله: (**فَجَاءَتْ -يَعْنِي: النَّارَ- لِتَأْكُلَهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا**): الحكمة في أكل النار للغنائم: لتخلص[٢] نيَّة الغازي؛ كي لا يكون قتالهم لأجل الغنيمة، وإنَّما أُبيحَت لهذه الأمَّة؛ لأنَّ الإخلاص غالبٌ عليهم، فلم يحتج إلى باعثٍ آخر، نبَّه عليه ابن الجوزيِّ[٣]، قاله شيخنا[التوضيح ١٨/٤٤٠].

قوله: (**فَلَمْ تَطْعَمْهَا**): هو بفتح أوَّله وثالثه، أي: تأكلها.

قوله: (**إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا**): تَقَدَّمَ الكلام على (الغلول)[قبل ح٣٠٧٣].

قوله: (**فَجَاؤُوا بِرَأْسٍ مِثْلِ رَأْسِ البَقَرَةِ[٤] مِنَ الذَّهَبِ**): قال بعضهم[٥]: (زاد بعض القُصَّاص: «عيناها ياقوتتان، وأضراسها جَوهرٌ») انتهى.

## ٩- بَابٌ الغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الوَقْعَةَ

٣١٢٥- **حَدَّثَنَا صَدَقَةُ**: أَخْبَرَنَا **عَبْدُ الرَّحْمَنِ**، عَنْ **مَالِكٍ**، عَنْ **زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ**، عَنْ **أَبِيهِ** قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَوْلَا آخِرُ المُسْلِمِينَ؛ **مَا فَتَحْتُ قَرْيَةً** إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ أَهْلِهَا؛ كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا صَدَقَةُ**): هذا[٦] هو ابنُ الفضل، الحافظُ الثَّبْتُ، تَقَدَّمَ، و(**عَبْدُ الرَّحْمَنِ**) هذا: هو ابنُ مَهْدِيٍّ، الإمامُ المشهورُ، و(**مَالِك**): هو الإمامُ المجتهدُ المشهورُ، أحدُ الأعلام، وشيخُ الإسلام.

قوله: (**مَا فَتَحْتُ قَرْيَةً**): (فَتحتُ): مَبْنيٌّ للفاعل، و(قريةً): مَنصُوبٌ مُنَوَّن مفعول.

## ١٠- بابُ مَنْ قَاتَلَ لِلْمَغْنَمِ؛ هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ؟

قوله: (**بَابُ مَنْ قَاتَلَ لِلْمَغْنَمِ، هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ**): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (مقتضى الحديث: أنَّ من قاتل للمغنم؛ فليس في سبيل الله، وهذا لا أجر له ألبتَّة، فكيف تطابق ترجمته عليه بنقص الأجر؟!) انتهى[المتواري ١٩٠]، وهذا قويٌّ.

---

(١) كذا في النسختين، ولعلَّه سبق قلم، ومراده (رُدَّت)، والله أعلم.

(٢) في (ب): (لتخليص).

(٣) انظر «كشف المُشْكِل» (٣/٤٩٤).

(٤) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (بقرةٍ).

(٥) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٢/٦٨٩).

(٦) زيد في (ب): (تَقَدَّمَ أنَّ).

وقد يُجاب عن البُخاريِّ بأن يُقال: كلامُه محمولٌ على ما إذا قاتل لإعلاء كلمة الله بنيَّة حصول الغنيمة، فإنَّ هذا يحصل له أجرٌ، وليس كأجر من لم يشرك في عمله شيئًا، ويصدق على هذا أنَّه قاتل للمغنم، وأنَّه قاتل لإعلاء كلمة الله، وقد يرشد لهذا الحديث الذي بعده، فإنَّ السائل سأله عليه الصلاة والسلام أنَّ الرجل يقاتل للمغنم، وليُذكَر وليُرى مكانه؛ يعني: تارةً يقصد[(١)] هذا، وتارةً هذا، وتارةً هذا، فمن في[(٢)] سبيل الله[(٣)]؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فهو في سبيل الله»، والله أعلم أنَّه متى كانت نيَّته[(٤)] إعلاء كلمة الله؛ لا يضرُّه شيءٌ من ذلك أن يكون في سبيل الله، وإذا كان كذلك؛ فيحصل له أجرٌ، ولا يضرُّه ما يعرض له بعد ذلك.

وقد جاء حديثٌ فيه دليل لما قاله ابن المُنَيِّر: أنَّ رجلًا سأل، فقال: يا رسول الله؛ الرجلُ يريد الجهادَ في سبيل الله، وهو يبتغي من عرض الدنيا، فقال: «لا أجر له»، فأعظم ذلك الناسُ، فقالوا للرجل: أعِدْ لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلَّك لم تُفهِمه، فقال الرجل: يا رسول الله؛ رجل يريد الجهاد في سبيل الله، وهو يبتغي من عرض الدنيا، فقال: «لا أجر له»، فأعظم الناس ذلك، فقالوا: أعِدْ لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأعاد، فقال: «لا أجر له»[(٥)].

**والجوابُ** عنه: أنَّ قوله: (وهو يبتغي) حال، والحال قيدٌ، فهذا لا أجر له.

**وجوابٌ آخر**: وهو أنَّه و[إن][(٦)] لم يكن قيدًا؛ فيؤوَّل قوله: «لا أجر له» على نقص الأجر، ويريد نفي الكمال، والله أعلم.

والكلام [فيما] إذا أشرك في العمل مع الله غيرَه معروفٌ[(٧)]، وتحت هذا **ثلاثة أنواعٍ**:

**أحدُها**: أن يكون الباعث الأوَّل على العمل هو الإخلاص، ثُمَّ يعرض له الرياء وإرادة غير الله في أثنائه، فهذا المعوَّل فيه على الباعث الأوَّل ما لم ينسخه بإرادةٍ جازمةٍ لغيرِ الله، فيكون حكمه حكمَ قطع النيَّة في أثناء العبادة، ونسخها؛ أعني: قطع استصحاب حكمها.

---

(١) في (ب): (بقصد).

(٢) (في): سقط من (ب).

(٣) لفظ الجلالة: سقط من (ب).

(٤) في (ب): (بنية).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٨٩٣)، وأبو داود (٢٥١٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) (إن): ليست في النُّسخ.

(٧) (معروف): سقط من (ب).

**الثاني**: عكس هذا، وهو أن يكون الباعثُ الأوَّل لغير الله، ثُمَّ يعرض له قلبُ النيَّة لله، فهذا لا يُحتسَب له ما مضى من العمل، ويحتسب له من حين قلب نيَّته، ثُمَّ إن كانت العبادة لا يصحُّ آخرها إلَّا بصحَّة أوَّلها؛ وجبت الإعادة؛ كالصلاة، وإلَّا؛ لم تجب؛ كمن أحرم لغير الله، ثُمَّ قلب نيَّته لله عند الوقوف والطواف.

**الثالث**: أن يبتدئها فيريد بها الله والناسَ، فهذا لا يُقبَل منه العملُ، فإن كانت النيَّة شرطًا في سقوط الفرض؛ وجبت عليه الإعادة، وقد دلَّت السُّنَّة الصريحة على ذلك، وهي قوله: «من عمل عملًا» إلى آخره[1]، والله أعلم[2].

٣١٢٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا **غُنْدَرٌ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ**، عَنْ **عَمْرٍو**: سَمِعْتُ **أَبَا وَائِلٍ** قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ** قَالَ: **قَالَ أَعْرَابِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ**: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ **لِيُذْكَرَ**، وَيُقَاتِلُ **لِيُرَى مَكَانُهُ**، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بفتح المُوحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمَة، وأنَّ لقبه بُنْدار، وتَقَدَّمَ ما (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تَقَدَّمَ (**غُنْدُرٌ**): أنَّه بضَمِّ الغين المُعْجَمَة، ثُمَّ نون ساكنة، ثُمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّ اسمَه مُحَمَّدُ بن جعفر، وكذا تَقَدَّمَ (**عَمْرو**): أنَّه عَمرو بن مُرَّةَ الجمليُّ، أحد الأعلام، وتَقَدَّمَ مُتَرجَمًا[ح١٤٩٧]، وكذا تَقَدَّمَ (**أَبُو وَائِلٍ**): أنَّه شَقِيقُ بن سَلَمة، و(**أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ**): أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار.

قوله: (**قَالَ أَعْرَابِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ**): هذا الأعرابيُّ قد تَقَدَّمَ أنَّه لاحق بن ضُميرة[ح١٢٣]/.

قوله: (**لِيُذْكَرَ**): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا (**لِيُرَى**): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(**مَكَانُهُ**): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

## ١١ - بابُ قِسْمَةِ الإِمَامِ مَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ، وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ أَوْ غَابَ عَنْهُ

قوله: (**بَابُ قِسْمَةِ الإِمَامِ مَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ، وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ**[3] **أَوْ غَابَ عَنْهُ**): ذكر ابن المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ على عادته، ثُمَّ قال: (في الكلام المشهور بين الناس: الهديَّة لمن حضر، وفي هذا

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وتمامه: (قال رسول الله ﷺ: «قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أنا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عن الشِّرْكِ، من عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فيه مَعِي غَيْرِي؛ تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»).

(٢) انظر «إحياء علوم الدين» (٩/٢٢-٢٤، ٦٦-٧٠).

(٣) كذا في النُّسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (يحضره).

الحديث خلافُ ذلك، وأنَّ الأمر موكولٌ إلى الاجتهاد) انتهى[المتواري١٩٠]، هذا كلامٌ جارٍ بين الناس كما قال، ولكن له أصلٌ؛ وهو حديث: «من أُهدِيَ له شيء؛ فجلساؤه شركاؤه»، وقد تَقَدَّمَ عزوه في (الهبة)[قبل ح٢٦٠٩]، لكنَّه ضعيفٌ بطرقه، وقد أشار البُخاريُّ إلى ذلك في (الهبة)، فقال: (بابٌ مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ به) بقوله: (ويُرْوَى: أَنَّ جُلَسَاءَه شُرَكَاؤُه، وَلَمْ يَصِحَّ) انتهى[قبل ح٢٦٠٩]، ولو قال: (فيه ردٌّ على ما يقوله الناس: من غاب؛ غابَ نصيبه)؛ كان له وجه أيضًا، والله أعلم.

قوله[(١)]: (وَيَخْبَأُ): هو بفتح أوَّله، وإسكان ثانيه، وبهمزةٍ في آخره.

٣١٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أُهْدِيَتْ لَهُ أَقْبِيَةٌ مِنْ دِيبَاجٍ مُزَرَّرَةٌ بِالذَّهَبِ، فَقَسَمَهَا فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَعَزَلَ مِنْهَا وَاحِدًا لِمَخْرَمَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنُهُ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَقَامَ عَلَى البَابِ فَقَالَ: ادْعُهُ لِي، فَسَمِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صَوْتَهُ، فَأَخَذَ قَبَاءً، فَتَلَقَّاهُ بِهِ وَاسْتَقْبَلَهُ بِأَزْرَارِهِ: «يَا أَبَا المِسْوَرِ؛ خَبَأْتُ هَذَا لَكَ، يَا أَبَا المِسْوَرِ؛ خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»، وَكَانَ فِي خُلُقِهِ شِدَّةٌ.

رَوَاهُ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ.

وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ: قَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَقْبِيَةٌ.

تَابَعَهُ اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

قوله: (عَنْ أَيُّوبَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وتَقَدَّمَ مرارًا أنَّ (عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ): هو عبد الله بن عُبيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهير، وأنَّ زُهيرًا صَحَابيٌّ رضي الله عنه.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم): هذا مرسلٌ؛ لأنَّ ابنَ أبي مُلَيْكَة تابعيٌّ، وقد حكى قصَّةً لم يدركها، ولو أدركها؛ كان يكون[(٢)] صحابيًّا، لكنَّه تابعيٌّ، وقد عقَّبه البُخاريُّ بقوله: (رَوَاهُ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ)، فوصله، ثُمَّ قال: (تَابَعَهُ اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ): الضمير في (تابعه) يعود على حاتم الذي رواهُ عن ابنِ أبي مُلَيْكَة متَّصلًا، و(المِسْوَر): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وتَقَدَّمَ أنَّه صَحَابيٌّ صغير[ح١٨٩]،

---

(١) (قوله): سقط من (ب).

(٢) (يكون): سقط من (ب).

وتَقَدَّمَ الكلام على والده (مَخْرَمَةَ)[ح٩٢٦]، وقد أخرجه البُخاريُّ في (الهبة)[ح٢٥٩٩] وفي (اللباس)[ح٥٨٠٠] عن قُتَيْبَة عن ليث، وفي (الشهادات) عن زياد بن يحيى، عن حاتم بن وَرْدان، عن أيُّوب[ح٢٦٥٧]؛ كلاهما عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن المِسْوَر، وأخرجه هنا[١] عن عبد الله بن عبد الوهَّاب الحَجبيِّ عن حَمَّاد بن زيد، وفي (الأدب) عن الحجبيِّ عن إسماعيل ابن عُلَيَّة[ح٦١٣٢]؛ كلاهما عن أيُّوبَ عنِ ابنِ أبي مُلَيْكَة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ... فذكره مرسلًا.

وأخرجه مسلمٌ في (الزكاة) عن قُتَيْبَة به[م١٠٥٨]، وعن زياد بن يحيى الحسَّانيِّ به[م(١٠٥٨) (١٣٠)]، وأبو داود في (اللباس) عن قُتَيْبَة ويزيد بن خالد الرمليِّ؛ كلاهما عن ليث به[د٤٠٢٨]، والتِّرْمِذيُّ في (الاستئذان)[ت٢٨١٨]، والنَّسائيُّ في (الزينة)[س٨/٢٠٥]؛ جميعًا عن قُتَيْبَة به، وقال التِّرْمِذيُّ: (حسن صحيحٌ)، وإنَّما طرَّفته لك؛ لتعلم كيف رواه الأئمَّة، والله أعلم.

و(ابْنُ عُلَيَّةَ): هو إسماعيلُ بنُ إبراهيم، ابنُ عُلَيَّة الإمام، أحدُ الأعلام، تَقَدَّمَ.

## ١٣- بابُ بَرَكَةِ الغَازِي فِي مَالِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا، مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَوُلَاةِ الأَمْرِ

قوله: (بَابُ بَرَكَةِ الغَازِي فِي مَالِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا) إلى آخر الترجمة: كذا رويناه: (بركة)؛ بالموحَّدة، قال القاضي: (كذا ترجم البُخاريُّ، وذكر تركة الزُّبَير ووصيَّته، وهي وإن كانت توضِّح صحَّة هذه الرواية؛ فهو وَهَمٌ؛ لقوله بعد ذلك: «حيًّا وميِّتًا» وما بعده)[٢]، ولفظ ابن قُرْقُول: (ترجم البُخاريُّ: «باب بركة الغازي في ماله»، وسقط للأَصيليِّ: «في ماله»، ورواه بعضهم: «باب تركة الغازي»، وذكر تحتها تركة الزُّبَير ووصيَّته، وإن كانت تظهر صحَّة هذه الرواية؛ فهي وَهَمٌ؛ لقوله بعد ذلك: «حيًّا وميِّتًا» وما بعده). انتهى[مطالع١/٤٨٥].

**فالحاصل**: أنَّ (بركة) -بالموحَّدة- الصواب، وأنَّ (تركة) -بالمُثنَّاة فوق- وَهَمٌ، والله أعلم.

ذكر ابن المُنَيِّر حديث الباب بلا إسناد، ثُمَّ قال: (وجه مطابقة الترجمة للحديث: أنَّ الزُّبَير ما وسَّع الله عليه بولاية ولا جباية، بل ببركة غزوه مع النَّبيِّ ﷺ، فبارك الله له في سهامِه من المغانم؛

---

(١) (هنا): سقط من (ب).

(٢) هذا ما نقله الزركشيُّ في «التنقيح» (٦٩١/٢) عن القاضي، ولفظ القاضي في «مشارق الأنوار» (٢١١/١): (وترجم البخاري في «باب بركة الغازي في ماله حيًّا وميِّتًا»، كذا لهم، وسقط للأَصيليِّ: «في ماله»، ورواه بعضهم: «تركة»؛ بالتاء باثنتين فوقها، وذكر فيه حديث وصيَّة الزبير وتركته، وهو وإن كان يظهر صحَّة هذه الرواية؛ فهي وهم؛ لقوله بعد ذلك: «في ماله حيًّا وميِّتًا» وما بعده).

لطيب أصلها، وسداد معاملته، ووهَّم شارحُ «البُخاريِّ» راويَ الحديث في حساب الجملة، فقال: التحقيق أنَّها سبعة(١) وخمسون ألفَ ألفٍ وتسع(٢) مئةِ ألفٍ[ابن بطال٥/٢٩٢]، ووَهِمَ الشارح أيضًا، إنَّما هي: «وستُّ مئة ألفٍ»). انتهى(٣).

قال الدِّمْيَاطيُّ في قوله: (فجميع ماله خمسون ألفَ ألفٍ ومئتا ألف) ما لفظه: روى ابن سعد في «الطبقات» حديثَ عبد الله بن الزُّبَير هذا في قتل الزُّبَير ووصيَّتِه بدَينه وثلث ماله، عن أبي أسامة حَمَّاد ابن أسامة بنحو حديث البُخاريِّ فطوَّله، غير أنَّه خالفه في موضع واحد؛ وهو قوله: (أصاب كلَّ امرأة من نسائه ألف ألفٍ ومئةَ ألفٍ)[الكبرى٣/١٠٢]، وعند البُخاريِّ: (ومئتا ألف)، وعلى هاتين الروايتين لا تصحُّ قسمة خمسينَ ألفَ ألفٍ على دَينه ووصيَّته وورثته، وإنَّما [تصحُّ] قسمتها إن لو كان لكلِّ امرأة ألفُ ألفٍ، فيكون الثُّمُن أربعةَ آلافِ ألفٍ، فتصحُّ قسمة الورثة من اثنين وثلاثين ألفَ ألفٍ، ثُمَّ يضاف إليها الثلث؛ وهو ستَّةَ عَشَرَ ألفَ ألفٍ، فتصير الجملتان ثمانيةً وأربعين ألفَ ألفٍ، ثُمَّ يضاف إليها الدَّين ألفا ألفٍ ومئتا ألفٍ، فصارت الجملة خمسين ألفَ ألفٍ ومئتا ألفٍ، ومنها تصحُّ، ورواية ابن سعد تصحُّ من خمسة وخمسين ألفَ ألفٍ، ورواية البُخاريِّ من تسعة وخمسين ألفَ ألفٍ وثمان مئة ألفٍ، فيجوز أن يكون المراد بقوله: (فجميع ماله خمسون ألفَ ألفٍ ومئتا ألفٍ) قيمةُ تَركته عند موته، لا ما زاد عليها بعد موته من غلَّة الأَرَضين والدور في مدَّة أربع سنين قبل قسمة التركة، ويدلُّ عليه ما رواه الواقديُّ عن أبي بكر ابن أبي سَبْرَة، عن هشام، عن أبيه قال: (كان قيمةَ ما ترك الزُّبَير إحدى وخمسون -أو اثنتان(٤) وخمسون- ألفَ ألفٍ)(٥)، وروى ابن سعد عن القعنبيِّ، عن ابن عُيَيْنَة قال: (قُسِم ميراث الزبير على أربعين ألفَ ألفٍ)[الكبرى٣/١٠٢].

وذكر الزُّبَير بن بكَّار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزُّبَير في بني عديٍّ عاتكةَ بنت زيد بن عمرو بن نُفيل، زوجَ الزُّبَير رضي الله عنه، وأنَّ عبد الله بن الزُّبَير بعث إليها بثمانين ألف درهمٍ، فقبضَتْها،

(١) في النسخ: (تسعة)، وفوقها في (أ): (كذا)، والمثبت من «المتواري» و«شرح ابن بطَّال».

(٢) في النسخ: (وثمان)، وفوقها في (أ): (كذا)، والمثبت من «المتواري» و«شرح ابن بطَّال».

(٣) (انتهى): ليس في (ب)، «المتواري» (ص١٩٣)، وكتب في هامش (أ) وفي (ب): (تُقْرَأ الفرجة)، وكأنَّها سقطت من المجموع.

(٤) في النُّسخ: (اثنتين)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/١٠٢).

وصالحَتْ عليها، وبين قول الزُّبَير بن بكَّار هذا وبين[(١)] قول غيره بَونٌ بعيد، والعجب من الزُّبَير بن بكَّار مع تتبُّعه هذا العَلَم وتنقيره عنه كيف خَفِيَ عليه توريث آبائه وأحوال تركاتهم؟![(٢)].

وذكر[(٣)] أيضًا: أنَّ الزُّبَير قُتِلَ وهو ابن سبع -أو ستٍّ- وستِّين سنةً، وأنَّه كان أبيضَ أشعرَ الكتفين، خفيفَ العارضين، طويلًا تخطُّ رِجلاه الأرض، وذكر كلامًا آخر. انتهى[(٤)].

وقد رأيت كلام ابن بطَّال في التعقُّب بحساب الجملة، وتَعقُّبَ ابنِ المُنَيِّر له، والله أعلم.

**تنبيهٌ**: ورأيت بخطِّ بعض[(٥)] الفقهاء الحنفيَّة من الفرضيِّين من أصحابنا ورفاقنا[(٦)] ما لفظه: (إذا أصاب كلَّ امرأة ألفُ ألفٍ ومئتا ألفٍ؛ يكون جميع المال سبعةً وخمسين ألفَ ألفٍ وستَّ مئة ألفٍ، لا خمسون ألفَ ألفٍ ومئتا ألفٍ كما قال؛ إذ لو كان كذلك؛ لأصاب كلَّ امرأة ألفُ ألفٍ وخمسةٌ وأربعون ألفًا وثمان مئة وثلاثة وثلاثون وثلث[(٧)]، والله أعلم). انتهى.

ولا تعجب من كثرة هذا المال، فمجموعُ ما تصدَّق به عبد الرَّحْمَن بن عوف أكثرُ من هذا المال، وقد ذكرته في (كتاب الزكاة)؛ فانظره[ح١٤١٥].

**تنبيهٌ ثانٍ**: حديث الزُّبَير هذا ذكره المِزِّيُّ في «أطرافه» في (مسند الزُّبَير بن العَوَّام)[(٨)]، قال شيخُنا:

---

(١) (بين): ليس في (ب).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٦٩) جوابًا عن استشكال الدمياطيِّ لما قاله الزبير بن بكار: (ويمكن الجمع: بأن يكون القدر الذي صولحت به قدر ثلثي العشر من استحقاقها، وكان ذلك برضاها، وردَّ عبد الله بن الزبير بقيَّة استحقاقها على من صالحها له، ولا ينافي ذلك أصل الجملة)، وقد ذكر قصَّة عاتكة ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب»، وسيذكرها المصنِّف قريبًا.

(٣) يعني: الزبير بن بكَّار.

(٤) انظر «التوضيح» (١٨/٤٦٣).

(٥) زيد في (ب): (الفضلاء).

(٦) هو الإمام محمَّد بن خليل بن هلال، عزُّ الدين الحاضريُّ الحلبيُّ الحنفيُّ، وإيَّاه يعني المصنف في قوله: (بعض الفضلاء)، وقد كتب هذه الحاشية في هامش (ق).

(٧) قسَّم الحاضريُّ -رحمه الله- التركة بين ما يأخذه الورثة والوصيَّة -وهي الثلث-، ولم يحسب الدَّين الذي هو ألفا ألف ومئتا ألف، وقد قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٦٩) بعد أن بيَّن التفاوت في حساب التركة: (وكأنَّ القوم أتوا من عدم إلقاء البال لتحرير الحساب؛ إذِ الغرض فيه ذكر الكثرة التي نشأت عن البركة في تركة الزبير؛ إذ خلَّف دينًا كثيرًا ولم يخلِّف إلَّا العقار المذكور، ومع ذلك فبورك فيه حتى تحصل منه هذا المال العظيم، وقد جرت للعرب عادة بإلغاء الكسور تارة، وجبرها أُخرى، فهذا من ذاك، وقد وقع إلغاء الكسور في هذه القصة في عدَّة روايات بصفات مختلفة).

(٨) انظر «تحفة الأشراف» (٣/١٧٩).

[١/٤٠٢أ] (وذكره أصحاب «الأطراف» في مسند الزُّبير، والأشبه أن يكون من مسند ابنه؛ لأنَّ أكثرَه/ من كلامِه، ولقوله: «وما وَلِيَ إمارةً قطُّ إلَّا أن يكون في غزوةٍ مع رسول الله ﷺ»، وهذه اللفظة فيها معنى الرفع، وعند الإسماعيليِّ عن جويرية: حدَّثنا أبو أسامة: حدَّثنا هشام، عن أبيه، عن عبد الله...)، ثُمَّ ذكر طريق البُخاريِّ إلى عبد الله بن الزُّبَير[التوضيح ٤٦١/١٨]، والمِزِّيُّ(١) ذكره في مسند الزُّبَير، وعنه: ابنه عبد الله(٢).

٣١٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي أُسَامَةَ: أَحَدَّثَكُمْ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الجَمَلِ؛ دَعَانِي، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ؛ إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ اليَوْمَ إِلَّا ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ، وَإِنِّي لَا أُرَانِي إِلَّا سَأُقْتَلُ اليَوْمَ مَظْلُومًا، وَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدَيْنِي، أَفَتُرَى دَيْنَنَا يُبْقِي مِنْ مَالِنَا شَيْئًا؟! فَقَالَ: يَا بُنَيَّ؛ بِعْ مَالَنَا فَاقْضِ دَيْنِي، وَأَوْصَى بِالثُّلُثِ، وَثُلُثِهِ لِبَنِيهِ؛ يَعْنِي: بَنِي عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: ثُلُثُ الثُّلُثِ، فَإِنْ فَضَلَ مِنْ مَالِنَا فَضْلٌ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ شَيْءٌ؛ فَثُلُثُهُ لِوَلَدِكَ.

قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللهِ قَدْ وَازَى بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ -خُبَيْبٌ وَعَبَّادٌ- وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعَةُ بَنِينَ وَتِسْعُ بَنَاتٍ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَجَعَلَ يُوَصِّينِي بِدَيْنِهِ وَيَقُولُ: يَا بُنَيَّ؛ إِنْ عَجَزْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ؛ فَاسْتَعِنْ مَوْلَايَ، قَالَ: فَوَاللهِ؛ مَا دَرَيْتُ مَا أَرَادَ حَتَّى قُلْتُ: يَا أَبَتِ؛ مَنْ مَوْلَاكَ؟ قَالَ: اللهُ، قَالَ: فَوَاللهِ؛ مَا وَقَعْتُ فِي كُرْبَةٍ مِنْ دَيْنِهِ إِلَّا قُلْتُ: يَا مَوْلَى الزُّبَيْرِ؛ اقْضِ عَنْهُ دَيْنَهُ، فَيَقْضِيهِ، فَقُتِلَ الزُّبَيْرُ رضي الله عنه، وَلَمْ يَدَعْ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرَضِينَ مِنْهَا الغَابَةُ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ دَارًا بِالمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ، وَإِنَّمَا كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ؛ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالمَالِ فَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ، فَيَقُولُ الزُّبَيْرُ: لَا، وَلَكِنَّهُ سَلَفٌ، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ، وَمَا وَلِيَ إِمَارَةً قَطُّ وَلَا جِبَايَةَ خَرَاجٍ وَلَا شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهم.

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: فَحَسَبْتُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فَوَجَدْتُهُ أَلْفَيْ أَلْفٍ وَمِئَتَيْ أَلْفٍ، قَالَ: فَلَقِيَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي؛ كَمْ عَلَى أَخِي مِنَ الدَّيْنِ؟ فَكَتَمَهُ، وَقَالَ: مِئَةُ أَلْفٍ، فَقَالَ حَكِيمٌ: وَاللهِ؛ مَا أُرَى أَمْوَالَكُمْ تَسَعُ لِهَذِهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ: أَفَرَأَيْتَكَ إِنْ كَانَتْ أَلْفَيْ أَلْفٍ وَمِئَتَيْ أَلْفٍ؟ قَالَ: مَا أُرَاكُمْ تُطِيقُونَ هَذَا، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ؛ فَاسْتَعِينُوا بِي، قَالَ: وَكَانَ الزُّبَيْرُ اشْتَرَى

(١) في (ب): (والذي).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (١٧٩/٣).

الغَابَةَ بِتِسْعِينَ[1] وَمِئَةِ أَلْفٍ، فَبَاعَهَا عَبْدُ اللهِ بِأَلْفِ أَلْفٍ وَسِتِّ مِئَةِ أَلْفٍ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ حَقٌّ؛ فَلْيُوَافِنَا بِالغَابَةِ، فَأَتَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَكَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ أَرْبَعُ مِئَةِ أَلْفٍ فَقَالَ لِعَبْدِ اللهِ: إِنْ شِئْتُمْ؛ تَرَكْتُهَا لَكُمْ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: لَا، قَالَ: فَإِنْ شِئْتُمْ؛ جَعَلْتُمُوهَا فِيمَا تُؤَخِّرُونَ إِنْ أَخَّرْتُمْ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: لَا، قَالَ: فَاقْطَعُوا لِي قِطْعَةً، قَالَ عَبْدُ اللهِ: لَكَ مِنْ هَهُنَا إِلَى هَهُنَا، قَالَ: فَبَاعَ مِنْهَا فَقَضَى دَيْنَهُ فَأَوْفَاهُ، وَبَقِيَ مِنْهَا أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ وَنِصْفٌ، فَقَدِمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَعِنْدَهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، وَالمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: كَمْ قَوَّمْتَ الغَابَةَ؟ قَالَ: كُلَّ سَهْمٍ مِئَةُ أَلْفٍ، قَالَ: كَمْ بَقِيَ؟ قَالَ: أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ وَنِصْفٌ، فقَالَ المُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِئَةِ أَلْفٍ، وَقَالَ عَمْرُو ابْنُ عُثْمَانَ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِئَةِ أَلْفٍ، وَقَالَ ابْنُ زَمْعَةَ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِئَةِ أَلْفٍ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: كَمْ بَقِيَ؟ قَالَ: سَهْمٌ وَنِصْفٌ، قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ بِخَمْسِينَ وَمِئَةِ أَلْفٍ، قَالَ: فَبَاعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ نَصِيبَهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِسِتِّ مِئَةِ أَلْفٍ، قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ؛ قَالَ بَنُو الزُّبَيْرِ: اقْسِمْ بَيْنَنَا مِيرَاثَنَا، قَالَ: لَا وَاللهِ؛ لَا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ حَتَّى أُنَادِيَ بِالمَوْسِمِ أَرْبَعَ سِنِينَ: أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ دَيْنٌ؛ فَلْيَأْتِنَا، فَلْنَقْضِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ كُلَّ سَنَةٍ يُنَادِي بِالمَوْسِمِ، فَلَمَّا مَضَى أَرْبَعُ سِنِينَ؛ قَسَمَ بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَرَفَعَ الثُّلُثَ، فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ أَلْفُ أَلْفٍ وَمِئَتَا أَلْفٍ، فَجَمِيعُ مَالِهِ خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ وَمِئَتَا أَلْفٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مَن يقال له: (إسحاق بن إبراهيم) وروى عنه البُخاريُّ في «الصحيح» في الورقة التي قبل هذه[ح٣١٢١]، ومنهم الذي روى عن أبي أسامة -وهو حَمَّاد بن أسامة- اثنان: ابن راهُوْيَه، وابن إبراهيم بن نصر السعديُّ البُخاريُّ، ولا يخلو أن يكون واحدًا منهما[2]، والله أعلم.

قوله: (يَوْمَ الجَمَلِ): (وقعة الجمل): نُسِبَت[3] الوقعة للجمل، وكذا (اليوم) لجمل عائشة، وكان اسمه عسكر، وكان يعلى بن أُمَيَّة أعطاها إيَّاه، وكان اشتراه بمئتَي دينار، كذا في «الاستيعاب»[٧٦٥]، ورأيت بخطِّ أبي إسحاق بن الأمين تجاه قوله: (بمئتي دينار): (بثمانين)، وعليها (صح). انتهى، وقد نقل القرطبيُّ في «تذكرته» عن أبي عمر: (بمئتي دينار)، ثُمَّ نقل عن بعضهم: (بثمانين دينارًا)، ثُمَّ قال:

---

(١) رواية «اليونينيَّة»: (بسبعين).

(٢) إذا أطلق إسحاق بن إبراهيم؛ فهو ابن راهُوْيَه، والله أعلم.

(٣) في (ب): (نسب).

(والأوَّل أصحُّ). انتهى[التذكرة٥٧٦].

كانت وقعة الجمل لعشر خلون من جمادى الآخرة، كذا جزم به الواقديُّ، وابن سعد[الكبرى٣/١٠٤]، وخليفة، وابن زَبْر، وغيرُهم، قال خليفة[التاريخ١٣٥]: (يوم الجمعة)، وقال جماعةٌ: يوم الخميس، وقيل: كانت في جمادى الأولى، والأوَّل المعروف، سنة ستٍّ وثلاثين من الهجرة، وقتل الزُّبَير رضي الله عنه بعد أن ترك القتال في الجمل وانصرف، فلحقه جماعة من الغُواة فقتلوه بوادي السباع ناحية البصرة، وقبره هناك(١).

**تنبيهٌ**: أنكر أبو مُحَمَّد ابن حزم الحافظ وقعةَ الجمل؛ كما نقله عنه مُغُلْطاي في «سيرته» في أواخر «سيرته الصغرى»، وتعقَّبه مُغُلْطاي بأنْ قال: (وفيه نظر). انتهى(٢)، وفي «الشفا» للقاضي عياض رحمه الله حكايةُ إنكارها عن هشام وعبَّاد(٣).

**فائدةٌ**: قَتَلَ الزُّبَيرَ عَمرُو(٤) بن جُرموز، وسيأتي الخلافُ في اسم ابن جُرموز -وهو عَمرٌو- في (مناقب الزُّبَير) إن شاء الله تعالى[قبل ح٣٧١٧]، فقيل: قتله يوم الجمل، وقيل: قُتِل في رجب، وقيل: قُتِل من آخر يوم صبيحة الجمل(٥)، وهذا يقتضي أن يكون في الحادي عشر(٦) من جمادى الآخرة على الصحيح.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٢٦١)، «أسد الغابة» (٢/١٠٢)، «تهذيب الكمال» (٩/٣٢٩).

(٢) كذا قال مُغُلْطاي في «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٤٧٧)، لكن مفهوم كلام ابن حزم لا إنكار معركة الجمل جملةً وتفصيلًا، ولكن توجيه قصد الصحابة رضي الله عنهم من الفريقين فيها، وأنَّ ما كان فيها مِن قتالٍ هو بتدبيرٍ مِن قَتَلَة عثمان رضي الله عنه ليلًا، فاختلط الأمر، ولم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه، والله أعلم، وانظر تمام كلامه في «الفصل في الملل والنحل» (٤/١٢٣).

(٣) انظر «الشفا» (ص٨٥٥)، وهشام: هو هشام بن عمرو الفُوَطيُّ، رأس الهشاميَّة المعتزلة، زاد على أصحابه المعتزلة ببدعة ابتدعها، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٤٧)، «الوافي بالوفيات» (٢٦/٦٨)، وعبَّاد: هو عبَّاد بن سليمان البصري المعتزلي، من أصحاب هشام، يخالف المعتزلة في أشياء اخترعها لنفسه، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٥١).

(٤) في (أ): (عُمر)، وكذا في الموضع اللاحق في النسخ، والمثبت موافقٌ لما في المصادر، وفي هامش «التوضيح» (١٨/٤٦٥): (ذكر أبو عمر في «استيعابه» [(ص٢٦٣)] في اسم ابنِ جرموز أقوالًا: أحدها: عبد الله، ويقال: عُمَير، ويقال: عميرة، وقيل: نمير -ولعله: عمرو- ابن جرموز السعدي- وأبى شيخُنا القرافي -لعله: العراقي- فسمَّاه (...) عُمر، والذي يظهر أنه عَمرو -بفتح العين وزيادة واو-؛ لشِعْرِ عاتكةَ، وقد أنشده كذلك أبو عُمرَ في «استيعابه» في ترجمته)؛ يعني: قولها: [من الكامل]

يَـا عَمْـرُو لَـوْ نَبَّهْتَـهُ لَوَجَدْتَـهُ لَا طَائِشًا رَعْشَ الجَنَـانِ وَلَا اليَـدِ

(٥) انظر «الثقات» (٢/٣٤٠)، «الاستيعاب» (ص٢٦١)، «الإصابة» (١/٥٤٥).

(٦) تقدَّم قريبًا أنَّ وقعة الجمل لعشر خلون من جمادى الآخرة.

قوله: (لَا يُقْتَلُ اليَوْمَ إِلَّا ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ): قال شيخنا: (قال ابن بطَّال: معناه -والله أعلم-: أنَّ الصَّحَابة في قتال بعضهم بعضًا كلٌّ له وجهٌ من الصواب يُعذَر به عند الله تعالى، فلا يسوغ أن يطلق على أحد منهم أنَّه قصدَ الخطأ وقاتلَ على غير تأويل سائغ، هذا مذهب جماعة أهل السُّنَّة، وكلُّ واحدٍ منهم مجتهدٌ مُحِقٌّ عند نفسه، فالقاتل والمقتول منهم في الجنَّة إن شاء الله تعالى، والله يوسع الكلَّ في رحمته لمَّا[1] سبقت لهم الحسنى، ومعنى قوله: «إلَّا ظالم أو مظلوم»: [ظالم] في تأويله عند خصمه أو مخالفه، ومظلوم عند نفسه إن قُتِل، وإنَّما أراد الزُّبَير أن يبيِّن بقوله[2] هذا أنَّ تقاتل الصَّحَابة ليس كتقاتل أهل البغي والعَصبيَّة الذي القاتل والمقتول منهم ظالم؛ لقوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار»[3]؛ لأنَّه لا تأويل لواحد منهم يُعذَر به عند الله، ولا شبهة له من الحقِّ يتعلَّق بها، فليس أحد منهم مظلومًا، بل كلُّهم ظالم). انتهى[التوضيح١٨/٤٦٨].

وقال ابن التين: (إمَّا متأوِّل بفعله وجه الله، ولم يُبْعِد في تأويله، وإمَّا رجل من غير الصَّحَابة أراد الدنيا، وقاتل عليها؛ فهو الظالم). انتهى[التوضيح١٨/٤٦٩].

وقد قال عليٌّ رضي الله عنه: (أرجو أن أكون أنا والزُّبَير وطلحة[4] من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣])[5].

قوله: (وَلَا[6] أُرَانِي): هو بضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّني، كذا في أصلنا[7]، وضبطه بعضهم بفتح الهمزة، وهو جائز.

قوله: (إِلَّا سَأُقْتَلُ اليَوْمَ مَظْلُومًا): إنَّما قال ذلك؛ لأنَّه سمعه عليه الصلاة والسلام يقول: «بشِّر قاتل ابنِ صفيَّة بالنار»[8]، وسيأتي الكلام على قاتله[قبل ح٣٧١٧].

---

(١) في (ب): (بما).

(٢) في (ب): (عند قوله).

(٣) أخرجه البخاريُّ (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٤) في (ب): (أكون وطلحة والزبير).

(٥) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٢٩٩)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٣٨٩٧٦)، وابن أبي عاصم في «السنَّة» (١٢١٥).

(٦) رواية «اليونينيَّة» و(ق): (وإنِّي لا).

(٧) (كذا في أصلنا): سقط من (ب).

(٨) أخرجه أحمد في «المسند» (٦٨١)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢٣/١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٧/٣)، من حديث عليٍّ رضي الله عنه.

قوله: (أَفْتَرَى): هو بضَمِّ التاء[1] أي: أفتظنُّ، و(دَيْنَنَا): مَنصُوبٌ مفعول، وهذا ظاهِرٌ[2].

قوله: (يُبْقِي): هو بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ أيضًا.

قوله: (ثُلُثُ الثُّلُثِ): كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: (كذا لهم بضَمِّ الثَّاءين معًا وإضافة[3] (الثلث) الآخر إليه، قال بعضُهم: صوابُه: «ثلِّثِ الثُّلثَ»، وقال القاضي[4]: ما أدري ما اضطرَّه إليه، والكلام مستقلٌّ بنفسه على ما رُوِيَ من ضمِّ الثاءين). انتهى [المطالع ٢/٥٦].

قوله: (فَإِنْ فَضَلَ مِنْ مَالِنَا): (فضَل): بفتح الضاد وكسرها؛ لغتان تقدَّمتا مع لغة ثالثة مركَّبة[ح٢٣٩٦].

قوله: (فَثُلُثُهُ لِوَلَدِكَ): يعني: لولد عبد الله بن الزُّبَير، أوصى لبني ابنه -وليسوا بورثة، الورثة: زوجاتُ الزُّبَير- مع أعمامهم وعمَّاتهم مع أبيهم، وبنو عبد الله بن الزُّبَير هم: خبيب، وعبَّاد، وهاشم، وثابت، وباقي بنيه وُلِدُوا بعد ذلك[5].

قوله: (قَدْ وَازَى بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ): (وازاه) أي: حاذاه، أي: في السنِّ، قاله ابن التين، وقال ابن بطَّال: (يجوز أن يكون وازاهم في السنِّ، ويجوز أن يكون وازى بنو عبد الله في أنصبائهم أولادَ الزُّبَير فيما حصل من ميراث الزُّبَير أبيهم)، قال: (وهذا الوجه أولى، وإلَّا لم يكن لذكر كثرة أولاد الزُّبَير معنًى [في] الموازاة في السنِّ)[6]، نقله شيخنا [التوضيح ١٨/٤٦٩].

قوله: (خُبَيْبٌ وَعَبَّادٌ): (خُبَيب): بضَمِّ الخاء المُعْجَمَة[7]، وفتح المُوَحَّدة، و(خُبَيبٌ): مَرْفُوعٌ مُنوَّن، و(عبَّادٌ): معطوف عليه، كذا في أصلنا، ويظهر لي أنَّه يجوز أن يعرب (خُبَيب) بالجرِّ والتنوين بدلًا من (ولدِ) المجرور، و(عبَّادٍ): معطوف عليه، والله أعلم.

---

(١) رواية «اليونينيَّة»: (أفتُرى).

(٢) كذا في النسختين و(ق)، وهو رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (أَفَتُرَى يُبْقِي دَيْنُنَا)؛ بتقديم (يبقي)، ورفع (ديننا).

(٣) في النُّسخ: (أو إضافة)، والمثبت من مصدره.

(٤) انظر «مشارق الأنوار» (١/٢٨٩).

(٥) انظر «هُدَى الساري» (ص٣١٠).

(٦) «شرح ابن بطَّال» (٥/٢٩١)، وقد تعقَّبه الحافظ في «الفتح» (٦/٢٦٥) بقوله: (وأمَّا قوله: «لا يكون له معنى»؛ فليس كذلك؛ لأنَّ المراد: أنَّه إنَّما خصَّ أولاد عبد الله دون غيرهم؛ لأنَّهم كبروا وتأهَّلوا حتى ساوَوا أعمامهم في ذلك، فجعل لهم نصيبًا من المال؛ ليتوفَّر على أبيهم حصَّته).

(٧) (المعجمة): سقط من (ب).

قوله: (وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعَةُ بَنِينَ): الضمير في (له) يعود على الزُّبَير، وأولاد الزُّبَير الذُّكور الذين وقفت عليهم: عبد الله، وعروة، والمنذر، وعاصم، والمهاجر، وخالد، وعَمرو[1]، ومصعب، وحمزة، وعُبيدة[2]، وجعفر، وأمَّا الإناث؛ فهنَّ: خديجة الكبرى، وأمُّ الحسن، وعائشة، وحبيبة، وسودة، وهند، ورملة، وزينب، وخديجة الصغرى[3]، فالذُّكور المذكورون هنا أحدَ عشرَ، والإناث تسعٌ، ولا أدري مَن أراد مِن هؤلاء ممَّن تخلَّف بعده إلَّا بعضَهم، وهؤلاء الذين وُلِدوا له، والله أعلم.

ثُمَّ إنِّي رأيتُ بعضَ الحُفَّاظِ المُتَأخِّرين قال: (الذُّكور: عبد الله وعروة والمنذر أمُّهم أسماء بنت أبي بكر، وعمرو وخالد أمُّهما أمُّ خالد بنت[4] خالد بن سعيد بن العاصي، ومصعب وحمزة أمُّهما الربابُ بنت أُنَيف، وعُبيدة وجعفر أمُّهما زينب بنت بشر من بني قيس بن ثعلبة، وباقي أولاد الزُّبَير ماتوا قبله، والبنات هنَّ: خديجة الكبرى وأمُّ الحسن وعائشة أمُّهنَّ أسماء بنت أبي بكر، وحبيبة وسودة وهند أمُّهنَّ أمُّ خالد المذكورة، ورملة أمُّها الرباب المذكورة، وحفصة أمُّها بنت بشر المذكورة، وزينب أمُّها أمُّ كلثوم بنت عقبة). انتهى[هدى٣١٠]/. [٤٠٢/١ب]

قوله: (يُوْصِينِي): ويجوز: (يُوَصِّيني)[5].

قوله: (إِنْ عَجَزْتَ): تَقَدَّمَ أنَّ في (عجز) لغتين: عجَز يعجِز، وعجِز يعجَز، والأولى لغة القرآن[6]، والله أعلم[ح٥٥٧].

قوله: (فَيَقْضِهِ): كذا في أصلنا، وفي هذا وقفة؛ لأنَّه محذوف الياء، اللهمَّ إلَّا أن يكون روايةً[7] كذا على أنَّه جواب، والذي أحفظُه: (فيقضيَهُ)[8]؛ بياء مفتوحة بعد الضاد، وهذا جارٍ على قواعد العربيَّة، والله أعلم.

قوله: (فَقُتِلَ الزُّبَيْرُ): (قُتِل): مَبْنيٌّ لِما لـمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الزُّبَيرُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل،

---

(١) في (أ): (وعمر)، وسقط من (ب)، والمثبت من «الطبقات الكبرى» و«معرفة الصحابة».

(٢) في (أ): (وعبيد)، والمثبت من «الطبقات الكبرى» و«معرفة الصحابة».

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٩٣/٣-٩٤)، «معرفة الصحابة» (١١٢/١).

(٤) في (أ): (بن بنت)، وفي (ب): (بن ريب)، والمثبت من مصدره.

(٥) التخفيف رواية «اليونينيَّة»، وبهما ضُبط في (ق)، وهذه الفقرة جاءت في النسخ بعد الفقرة التالية.

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ [المائدة: ٣١].

(٧) في (ت): (تكون الروايةُ)، ولعلَّه أوضح.

(٨) وهي رواية «اليونينيَّة».

وقد تَقَدَّمَ أنَّه قتله عَمرو[(١)] بن جُرموز، وسيأتي في (مناقب الزُّبَير) الاختلاف في اسم قاتله إن شاء الله تعالى[قبل ح٣٧١٧].

قوله: (إِلَّا أَرَضِينَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الراء، وتُسكَّن على قلَّةٍ[قبل ح٢٤٩٥].

قوله: (مِنْهَا الغَابَةُ): تَقَدَّمَ أنَّها بالغين المُعْجَمَة، وبعد الألف مُوَحَّدة مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وقد تَقَدَّمَت بما[(٢)] يتعلَّق بها[ح٣٧٧].

قوله: (أَنَّ الرَّجُلَ): هو بفتح همزة (أَنَّ)، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فِي غَزْوَةٍ): هي مُنَوَّنة.

قوله: (فَلَقِيَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ): (حَكِيم): مَرْفُوعٌ فاعل، وقد تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الحاء، وكسر الكاف، وتَقَدَّمَ ضبطُه، وما يتعلَّق به مِن أنَّه وُلِد في جوف الكعبة، ومِن أنَّه عاش مئةً وعشرين سنةً؛ ستِّين في الإسلام، وستِّين في الجاهليَّة، وله نُظَراء ذكرتُهم فيما مضى[ح٤٥٣، ١٤٢٧]، وحَكِيمٌ ابنُ عمِّ الزُّبَير بن العَوَّام[(٣)] بن خُوَيلد، وحَكِيمٌ ابن حِزَام بن خُوَيلد، و(حِزَام)؛ بالزاي، تَقَدَّمَ.

قوله: (مَا أُرَى أَمْوَالَكُمْ): (أُرى)؛ بضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّ، وكذا التي بعدها (مَا أُرَاكُمْ) أي: أظنُّكم.

قوله: (أَفَرَأَيْتَكَ): هو بفتح التاء، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فَأَتَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَكَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ أَرْبَعُ مِئَةِ أَلْفٍ): هذا عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عبدِ مناف بن عبد المُطَّلِب، ترجمته معروفة، وقد قَدَّمْتُ[ح٢٦٩٩] أنَّ في «النَّسائيِّ»: أنَّه ﷺ قال له كما قال لأَبيه جعفر: «أشبهت خَلقي وخُلقي»[كن٨٥٥٠].

وقوله: (وَكَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ أَرْبَعُ مِئَةِ أَلْفٍ): روى الأصمعيُّ عمَّن حدَّثه: أنَّ عبد الله بن جعفر أسلف الزُّبَير ألفَ ألفِ درهمٍ، فلمَّا تُوُفِّيَ الزُّبَير؛ قال ابن الزُّبَير لعبد الله بن جعفر: إنِّي وجدتُ في كتب أبي أنَّ[(٤)] له عليك ألفَ ألفِ درهمٍ، قال: هو صادقٌ، فاقبضها إذا شئت، قال: ثُمَّ لقيه بعدُ، فقال: وهمت عليك، المالُ لك عليه، قال: فهو له، قال: لا أريد ذلك، قال الذَّهَبيُّ في «تذهيبه» في ترجمة عبد الله بن

---

(١) في النسخ: (عمر)، والمثبت من المصادر، وتقدَّم الكلام عليه قريبًا؛ فليُراجَع.

(٢) في (ب): (ما).

(٣) في (ب): (عوام).

(٤) في (ب): (أنَّه).

جعفر: (قلتُ: هذه الحكاية مِن أبلغ ما نُقِل في السؤدد والجود). انتهى(١)، وكيف لا يكون ذلك وقد قَدَّمْتُ أنَّه ﷺ قال له كما قال لأبيه: «أشبهت خَلقي وخُلقي»، وقد ذكر هذه الحكايةَ النَّوويُّ أيضًا في «تهذيبه»، فقال: (وممَّا رويناه...) فذكرها(٢)، والله أعلم.

قوله: (وَعِنْدَهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ): هو عَمرو بن عثمان بن عفَّان، روى عن أبيه وأسامةَ، وعنه: عليُّ بن الحُسين، وأبو الزِّناد، وجماعةٌ، ثِقَةٌ، أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (وَالمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ): هو ابن العَوَّام، روى المنذرُ عن أبيه، وروى عنه: مُحَمَّدُ بن المنذر، ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»[٥/٤٢٠].

قوله: (وَابْنُ زَمْعَةَ): هو عبد الله(٤)، قاله بعض حفَّاظ مصر من المُتَأخِّرين[هُدى٣١٠].

قوله: (كُلَّ سَهْمٍ مِئَةُ أَلْفٍ): (كلَّ): مَنْصُوبٌ، ونصبه معروف، وكذا (مئةَ ألفٍ): مَنْصُوبٌ أيضًا، ويجوز فيهما الرفع(٥).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ زَمْعَةَ): هو المذكور أعلاه.

قوله: (فَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ): هنَّ: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيل، والباقيات لا أعرفهنَّ، والله أعلم، وسيأتي ما أخذت عاتكةُ قريبًا(٦).

قوله: (وَرَفَعَ الثُّلُثَ): (رَفع): مَبْنيٌّ للفاعل، بفتح الراء، و(الثلثَ): مَنْصُوبٌ مفعول (رفع)، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ أَلْفُ أَلْفٍ وَمِئَتَا أَلْفٍ): (كلَّ): مَنْصُوبٌ مفعول، و(ألفُ): مَرْفُوعٌ فاعل (أصاب)، و(مئتا): معطوف عليه.

---

(١) (انتهى): ليس في (ب)، «تذهيب التهذيب» (٥/١١٠).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٦١١)، وتمام الخبر ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/٢٧٣)، فانظره إن أردته.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٥٣).

(٤) زيد في (ب): (بن زمعة)، وضرب عليها في (أ).

(٥) أمَّا نصبهما على رواية: (قَوَّمْتَ) بالبناء للفاعل -وهي رواية أبي ذرٍّ- فنصب (كلَّ) على المفعوليَّة، و(مئةَ) على نزع الخافض، وأمَّا رفعهما؛ فمبتدأ وخبره، وأمَّا رواية «اليونينيَّة»: (قُوِّمَتْ) بالبناء للمفعول و(كلُّ سهمٍ مئةَ)؛ فـ(كلُّ) نائب عن الفاعل، و(مئةَ) على نزع الخافض.

(٦) هذه الفقرة جاءت في النسخ -وهي مستدركة في (أ)- بعد الفقرة اللاحقة.

قوله: (**فَجَمِيعُ مَالِهِ خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ وَمِئَتَا أَلْفٍ**): (الألفَ[١]) الأولى: مَنْصُوبٌ على التميز، والثاني: مجرور بالإضافة، وقد تَقَدَّمَ ما في هذا الحساب، والتوهيمُ الذي ذكره ابن بطَّال لراوي الحديث في حساب الجملة، وتوهيم ابن المُنَيِّر لابن بطَّال وما قاله الدِّمْيَاطيُّ، والله أعلم.

**تنبيهٌ**: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن[٢] نُفيل صحابيَّة جليلة، لمَّا قُتِل عنها الزُّبَير؛ أرسل إليها ابنُه عبدُ الله بنُ الزُّبَير: يرحمك الله أنت من بني عديٍّ، ونحن من بني أسد، وإن دخلت في أموالنا؛ أفسدتِها علينا، وأضررتِ بنا، فقالت: رأيك يا أبا بكر، ما كنت تبعث إليَّ شيئًا إلَّا قبلتُه، فبعث إليها بثمانين ألفَ درهمٍ، فقبلتها، وصالحت عليها، قاله ابن عَبْدِ البَرِّ، والله أعلم.

**١٤- بابٌ إِذَا بَعَثَ الإِمَامُ رَسُولًا فِي حَاجَةٍ، أَوْ أَمَرَهُ بِالمُقَامِ، هَلْ يُسْهَمُ لَهُ؟**

**٣١٣٠- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ مَوْهَبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّمَا تَغَيَّبَ عُثْمَانُ عَنْ بَدْرٍ، فَإِنَّهُ كَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ».**

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ الحافظ، وقد تَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (**أَبِي عَوَانَةَ**): أنَّه الوضَّاحُ بنُ عبد الله، وكذا (**عُثْمَانُ ابْنُ مَوْهَبٍ**): أنَّه بفتح الهاء، والباقي معروفٌ.

قوله: (**إِنَّمَا تَغَيَّبَ عُثْمَانُ**): هذا الكلام فيه نظرٌ[٣]، ولم يتغيَّب، وإنَّما تخلَّف لأجل بنت النَّبيِّ ﷺ رُقيَّة كانت مريضةً، ويقال أيضًا: إنَّه كان به جُدريٌّ، ولهذا ضُرِب له بسهمه وأجره رضي الله عنه[٤].

قوله: (**فَإِنَّهُ كَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكَانَتْ مَرِيضَةً**): هذه البنت هي رُقيَّة رضي الله عنها، تزوَّجها عثمان بمكَّة وهي بكرٌ، وولدت له بالحبشة، وتُوُفِّيَ ولدُها عبدُ الله بن عثمان سنة أربعٍ من الهجرة وله ستُّ سنين، وهي تُوُفِّيَت لياليَ بدر بالحصبة[٥]، وكان عليه الصلاة والسلام قد بعث عبدَ الله بن رَواحة بَشِيرًا إلى أهل العالية بما فتح الله على رسوله وعلى المسلمين من مصاب أهل مكَّة من المشركين ببدر، وبعث زيدَ بن حارثة

---

(١) في غير (ت): (الألف)، ولعلَّ المثبت هو الأولى.

(٢) (بن): سقط من (أ).

(٣) أي: ابتداءً، وإلَّا فعِلَّةُ تكلُّفِه الغيبةَ والتخلفَ مذكورة في الحديث، والله أعلم.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٤٤٨).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٨٩٩)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٦٨).

إلى السافلة، قال أسامة بن زيد: فأتانا الخبر حين سوَّينا على رُقيَّة بنت رسول الله ﷺ التراب[١]، وكانت وقعة بدر يوم الجمعة في رمضان، صبيحة سبع عشرة منه، من السنة الثانية من الهجرة[٢].

قوله: (إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ): سأذكر مَن ضرب له ﷺ بسهمه وأجره في بدر وإن لم يحضرها[٣] في (غزوة بدر) إن شاء الله تعالى وقدَّره[ح٣٩٥٦]/. [١/٤٠٣أ]

## ١٥- بَابٌ: قَالَ: وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الخُمُسَ لِنَوَائِبِ المُسْلِمِينَ

مَا سَأَلَ هَوَازِنُ النَّبِيَّ ﷺ بِرَضَاعِهِ فِيهِمْ فَتَحَلَّلَ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعِدُ النَّاسَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الفَيْءِ وَالأَنْفَالِ مِنَ الخُمُسِ، وَمَا أَعْطَى الأَنْصَارَ، وَمَا أَعْطَى جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ تَمْرَ خَيْبَرَ.

قوله: (بَابٌ[٤]: وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الخُمُسَ لِنَوَائِبِ المُسْلِمِينَ) إلى آخر الترجمة: ذكر ابن المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ في الباب بلا إسناد، ثُمَّ قال: (الأحاديث مطابِقَة إلَّا حديث أبي موسى) يعني: الحديث الذي فيه هجرتُه مع جعفر بن أبي طالب وأصحاب السفينتَين، وقوله: (وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ[٥] شَيْئًا[٦] إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتِنَا مَعَ جَعْفَرٍ وَأَصْحَابِهِ) الحديث، قال ابن المُنَيِّر: (فإنَّ ظاهره أنَّه ﷺ قسم لهم من أصل الغنيمة مع الغانمين وإن كانوا غائبين؛ تخصيصًا لهم، لا من الخمس؛ إذ لو كان منه؛ لم تظهر الخصوصيَّة؛ لأنَّ الخمس لعامَّة المسلمين، والحديث ناطقٌ بها، والله أعلم). انتهى[المتواري١٩٤].

وهذا القَسم محمول على أنَّه برضا الغانمين، وفي «الصحيح» ما يؤيِّده[٧]، وفي رواية للبيهقيِّ

---

(١) انظر «عيون الأثر» (١/٤٠٨).

(٢) انظر «عيون الأثر» (١/٣٧٨).

(٣) (وإن لم يحضرها): جاء في النسختين -وهو مستدرك في (أ)- بعد قوله: (في غزوة بدر).

(٤) زيد في (ق): (قال)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (منها).

(٦) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (إلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ).

(٧) كما فعل رسول الله ﷺ في سبي هوازن؛ حيث استطاب قلوب الغانمين، وحديثه أخرجه البخاريُّ (٢٣٠٧) وسيأتي قريبًا أيضًا (٣١٣١)، وهذا ما ذهب إليه موسى بن عقبة، وجزم أبو عبيد في «الأموال» (ص٤٠٣) أنَّه إنَّما أعطاهم من الخمس لا من الغنيمة، وهو الموافق لترجمة البخاريِّ، وانظر «الكاشف عن حقائق السنن» (٩/٢٧٧٠)، «التوضيح» (١٨/٤٨٨)، «الفتح» (٦/٢٧٨).

التصريحُ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ كلَّم المسلمين، فأشركوهم في سِهامهم[1]، قاله النَّوويُّ في «شرح مسلم» في (مناقب جعفر)[2].

وقوله في الحديث: (وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ شَيْئًا) الحديث[ح٣١٣٦]؛ فاعلم أنَّ جابر ابن عبد الله لم يشهد فتح خيبر، [ولكن شهد الحديبية][3]، وجميعُ من شهد الحديبية شهد خيبر[4] معه ﷺ إلَّا جابرًا، فقسم له رسولُ الله ﷺ كَسَهْمِ مَن حضرها، وذلك أنَّها كانت طُعمةً من الله تعالى لأهل الحديبية مَن شهد منهم ومَن غاب، وشخصًا[5] آخر لا أعرف اسمه، **فيحتمل** أنَّه تُوُفِّيَ قبل شهود خيبر -فيما يحتمل- فأعطى رسولُ الله ﷺ زوجتَه سهمَه، كذا في «سنن أبي داود» من حديث عقبة ابن عامر، ولفظه: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لرجل: «أترضى أن أزوِّجك فلانة؟» قال: نعم، [وقال للمرأة: «أترضين أن أزوِّجك فلانًا؟» قالت: نعم][6]، فزوَّج أحدَهما صاحبَه، فدخل بها، ولم يفرض لها صَداقًا، ولم يعطها شيئًا، وكان ممَّن شهد الحديبية، وكان مَن يشهد الحديبية لهم سهم بخيبر، فلمَّا حضرته الوفاة؛ قال: إنَّ رسول الله ﷺ زوَّجني فلانة، ولم أفرض لها صَداقًا، ولم أعطها شيئًا، فإنِّي أُشْهِدكم أنِّي قد أعطيتها صَداقها سهمي بخيبر، فأخَذَتْ سهمًا، فباعته بمئة ألفٍ)، ذكره أبو داود في (النكاح)[د٢١١٧]، **والذي يظهر** أنَّ هذا كان بعد فتح خيبر[7]، والله أعلم، وإذا كان كذلك؛ فلَمْ يقسم النَّبيُّ ﷺ لأحد غاب عن خيبر إلَّا لجابر، والله أعلم.

**والمتحصِّل**: أنَّ اثنين شهدا الحديبية ولم يشهدا خيبر؛ وهما جابر، وهذا الرجل الآخر المذكور في «سنن أبي داود»، -ولا أعرف اسمه- **فيما يحتمل**، **والظاهر** وفاته بعد القسمة[8].

---

(١) «السنن الصغرى» (٣٩٣٤)، وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٥٥٢).

(٢) انظر «شرح مسلم» (٢٨١/١٦).

(٣) ما بين معقوفين مستدرك من كلام المصنِّف عند الحديث (٤٢٣٣).

(٤) في (ب): (الخيبر).

(٥) في النسخ: (وشخص)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٧) في (أ) و(ب): (مكَّة)، ولعلَّه سبق قلم، ويؤيِّد المثبت قول المصنِّف آخرًا: (والظاهر وفاته بعد القسمة).

(٨) الخلاصة فيما ذكره المصنِّف في هذا الرجل أمران: الظاهر الذي رجَّحه المصنِّف: أنَّه شهد خيبر، ويُشكل عليه قوله في حديث أبي داود: (وكان ممَّن شهد الحديبية، وكان مَن يشهد الحديبية لهم سهم بخيبر)، واحتمال آخر: أنَّه شهد الحديبية ولم يشهد خيبر؛ فيكون مثل جابر رضي الله عنه.

٣١٣١- ٣١٣٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: وَزَعَمَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَبُّ الحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ إِمَّا السَّبْيَ، وَإِمَّا المَالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ»، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ انْتَظَرَهُمْ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي المُسْلِمِينَ فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاؤُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُطَيِّبَ؛ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا؛ فَلْيَفْعَلْ»، فَقَالَ النَّاسُ: قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا فَأَذِنُوا، فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا عَنْ سَبْيِ هَوَازِنَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أَنَّ (عُفَيرًا) بضَمِّ العين المُهْمَلَة، وفتح الفاء، وتَقَدَّمَ أَنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وتَقَدَّمَ أَنَّ (عُقَيلًا) بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالدٍ، وتَقَدَّمَ مَن يقال [له]: (عُقَيل) كهذا(١) في «البُخاريِّ» و«مسلم»[ح٣]، وتَقَدَّمَ (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله، العالمُ المشهورُ، شيخُ الحجازِ.

قوله: (وَزَعَمَ عُرْوَةُ): تَقَدَّمَ أَنَّ معنى (زعم): قال، مُطَوَّلًا[ح٨٥٥].

قوله: (أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه تابعيٌّ[ح١٨٩]، فروايتُه هنا مرسلةٌ، وقد تَقَدَّمَ[ح١٨٩] أنَّه روى أيضًا حديثَ الحديبية هو والمِسْور عن صحابة غير مسمَّين[ح٢٧١١]، وأَنَّ المِزِّيَّ لم يطرِّف طريقَ مروانَ والمِسْورِ عن صحابةٍ غير مسمَّين في الحديبية، وإنَّما ذكره من طرق لهما(٢)، وتَقَدَّمَ أَنَّ (المِسْوَرَ(٣) بْنَ مَخْرَمَةَ) بكسر الميم وإسكان السين، وأنَّه صَحَابيٌّ صغير، أدرك نحوَ ثماني سنين من

---

(١) في (أ) و(ب): (هذا)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٣٧٤) و(٨/٣٨٣).

(٣) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (مسور).

حياته ﷺ، وتَقَدَّمَ الجواب(١) عن قوله: (وَأَنَا يَومَئِذٍ مُحْتَلِمٌ)[ح٣١١٠]، وأنَّه وَهَمٌ، وتَقَدَّمَ الكلام على (وَفْدُ هَوَازِنَ)، وأنَّهم أربعة عشر رجلًا، ورأسهم زُهير بن صُرَد، وفيهم أبو بُرقان عمُّ رسول الله ﷺ من الرَّضاعة[قبل ح٢٣٠٧]، وتَقَدَّمَ الكلام على الأموال والسَّبْي، وأنَّ السَّبْيَ كان ستَّة آلاف رأس من النساء والذُّرِّيَّة، وأنَّ الإبل كانت أربعةً وعشرين ألفًا، وأنَّ الشاء(٢) كانت نَحْوَ أربعين ألفًا، وأنَّ الفضَّة كانت أربعةَ آلافِ أُوقية، وأنَّ الأوقية أربعون درهمًا، وكذا على (اسْتَأْنَيْتُ)، وعلى (قَفَلَ)[ح٢٣٠٧]، وعلى (أَمَّا بَعْدُ)، في أوَّل هذا التعليق[ح٧]، وعلى قوله: (قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ)، ومقتضاه العموم، وما ذكره ابن إسحاق(٣) -وهو في «النَّسائيِّ»[س٦/٢٦٣]-: إلَّا ثلاثة فأبَوا؛ وهم: عُيَيْنَة ابنُ حِصْن، والأقرعُ بن حابس، والعَبَّاس بن مرداس، فقال عُيَيْنَة: أمَّا أنا وبنو فَزارة؛ فلا، وقال الأقرع: أمَّا أنا وبنو تميم؛ فلا، وقال العَبَّاس بن مرداس: أمَّا أنا وبنو سُلَيم؛ فلا، فقالت بنو سُلَيم: ما كان لنا؛ فهو لرسول الله ﷺ، فقال العَبَّاس: وهَّنتموني(٤)[ح٢٣٠٧]، وتَقَدَّمَ على (العُرَفَاءِ)، وأنَّهم(٥) قُوَّام القوم[ح٢٥٣٩]، وتَقَدَّمَ أنَّ قوله: (فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا عَنْ سَبْيِ هَوَازِنَ): هو من كلام الزُّهْرِيِّ، وأنَّه كذلك في بعض الطرق في هذا «الصحيح»: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «فَهَذَا الذي بَلَغَنَا...» مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ)[ح٢٦٠٧]، والله أعلم(٦).

**٣١٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: قَالَ: وَحَدَّثَنِي القَاسِمُ بْنُ عَاصِمٍ الكُلَيْبِيُّ -وَأَنَا لِحَدِيثِ القَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ أَحْفَظُ- عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَأُتِيَ، ذَكَرَ دَجَاجَةً وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مِنَ المَوَالِي، فَدَعَاهُ لِلطَّعَامِ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا، فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ لَا آكُلُ، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَلأُحَدِّثْكُمْ عَنْ ذَاكَ: إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ: «وَاللهِ؛ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ»، وَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ، فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: «أَيْنَ النَّفَرُ الأَشْعَرِيُّونَ؟» فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا؛ قُلْنَا:**

---

(١) في (ب): (والجواب تَقَدَّمَ).

(٢) في (ب): (الشاة).

(٣) ذكره المصنِّف سابقًا من كلام ابن سيِّد الناس، لا ابن إسحاق، وكلاهما أورداه.

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/١٤٢).

(٥) في (ب): (وهم).

(٦) (والله أعلم): ليس في (ب).

مَا صَنَعْنَا؟! لَا يُبَارَكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا: إِنَّا سَأَلْنَاكَ أَنْ تَحْمِلَنَا، فَحَلَفْتَ أَلَّا تَحْمِلَنَا، أَفَنَسِيتَ؟ قَالَ: «لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي -وَاللهِ؛ إِنْ شَاءَ اللهُ- لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**): تَقَدَّمَ مرارًا أَنَّ هذا هو حَمَّاد بن زيدٍ، و(**أَيُّوبُ**): تَقَدَّمَ أَنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(**أَبُو قِلَابَةَ**): تَقَدَّمَ أَنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللام، وبعد الألف مُوَحَّدة مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيدٍ الجَرْميُّ.

قوله: (**وَحَدَّثَنِي القَاسِمُ بْنُ عَاصِمٍ الكُلَيْبِيُّ**): قائل هذا هو أيُّوب، وقد روى هذا الحديثَ عن أبي[1] قِلَابَة والقاسم بن عاصم الكُلَيبيِّ، يروي القاسم هذا عن رافع بن خَدِيج وابنِ المُسَيِّب، وعنه: أيُّوبُ وحُمَيدٌ، ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات»[٥/٣٠٣]، أخرج له البُخاريُّ ومسلمٌ [والنسائيُّ][2].

قوله: (**عَنْ زَهْدَمٍ**): هو بفتح الزاي، وإسكان الهاء، وبالدال المُهْمَلَة -قاله النَّوويُّ في «شرح مسلم»[3]- ثُمَّ ميم، وهو زَهْدم بن مُضَرِّب الجَرْميُّ، عن أبي موسى وعِمْران بنِ حُصَين، وعنه: قتادةُ ومَطَرٌ الورَّاقُ، ثقةٌ، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ[4].

قوله: (**عِنْدَ أَبِي مُوسَى**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الله بن قَيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح١١].

قوله: (**فَأُتِيَ، ذَكَرَ دَجَاجَةً**): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، أي: أُتي بطعامه وفيه دجاج[5]، فذكر دجاجةً[6]، وقوله: (ذكرَ دجاجةً): (ذَكَرَ): فعلٌ ماضٍ، و(دجاجةً): مَنْصُوبٌ مفعول، و(الدُّجاجة) والجمع: بالحركات الثلاث، وقد صُحِّح في أصلنا على (ذَكَرَ)، وفي نسخة على هامش أصلنا: (فأَتى ذِكْرُ): (أتى): فعلٌ ماضٍ، (ذِكْرُ): بالرفع فاعلُه، و(دجاجةٍ): مضاف [إليه] مجرورٌ، ورأيت في نسخة صحيحةٍ: (فأُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(ذَكَرَ): فعلٌ ماضٍ، والله أعلم/.

(١) (أبي): سقط من (ب).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٧١).
(٣) انظر «شرح مسلم» (١١/١١٤).
(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٩٦)، «تقريب التهذيب» (ص٢١٧).
(٥) في (ب): (دجاجة).
(٦) (دجاجة): سقط من (ب).

قوله: (وَعِنْدَهُ رَجُلٌ[١] مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ أَحْمَرُ[٢]): هذا الرجل لا أعرفه.

قوله: (كَأَنَّهُ مِنَ المَوَالِي) أي: كأنَّه من سبي الروم.

قوله: (فَقَذِرْتُهُ): هو بكسر الذال المُعْجَمَة في الماضي، وبالفتح في المستقبل.

قوله: (فَقَالَ: هَلُمَّ): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٩٧٩].

قوله: (فَلِأُحَدِّثَكُمْ): هو بكسر اللام[٣] -وهي لام (كي)- وفتح الثاء المُثَلَّثَة، والظاهر أنَّه يأتي فيها ما ذكرته في قوله: (قوموا؛ فلأُصلِّ لكم)، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَت[ح٣٨٠].

قوله: (فِي نَفَرٍ): تَقَدَّمَ أنَّه ما دون العشرة من الرجال؛ كـ(الرهط[٤])[ح٦٦، ١٣٥٤].

قوله: (مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ): هم القبيلة المعروفة، قبيلة أبي موسى الأشعريِّ، وقد تَقَدَّمَت[ح٢٤٨٦].

قوله: (فَأُتِيَ[٥] رَسُولُ اللهِ ﷺ): (أُتِيَ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (بِنَهْبِ إِبِلٍ): هو بفتح النون، وإسكان الهاء، ثُمَّ مُوَحَّدة، ولا يجوز كسر النون، وقد رأيت غير واحد من الطَّلَبة يكسرها، ولا أعلم ذلك، وقد ضبطها الشيخ محيي الدين بالفتح[٦]، وسأذكر ذلك مُطَوَّلًا[ح٦٦٤٩].

قوله: (فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (الذود) في (الزكاة) وغيرها[ح١٤٠٥].

قوله: (غُرِّ الذُّرَى) أي: بيض الأعالي، وأراد أنَّها بيض، فعبَّر ببياض أعاليها عن جملتها[٧]، و(الذُّرى): جمع (ذِروة)؛ وهي بكسر الذال المُعْجَمَة في المفرد وضمِّها[٨].

قوله: (لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ): قال شيخنا: (يحتمل وجوهًا:

---

(١) زيد في (ب): (أحمر).

(٢) (أحمر): سقط من (ب).

(٣) رواية «اليونينيَّة» بكسر اللام وسكونها.

(٤) في (ب): (والرهط).

(٥) كذا في النُّسخَتَين، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وأُتِيَ).

(٦) انظر «شرح مسلم» (١١/١١٥).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٣٩).

(٨) انظر «الصحاح» مادة (ذرا).

**أبينُها**: إزالة المِنَّة عنهم، وإضافة النعمة إلى مالكها الحقيقيِّ، ولو لم يكن له في ذلك صنيع؛ ما كان لقوله: «**لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا...**» [وجهٌ].

**ثانيها**: أن يكون أُنسيها، والناسي كالمضطرِّ، وفعله غير مضاف إليه، إنَّما يضاف إلى الله.

**ثالثها**: أنَّ الله حملكم حين ساق هذا النَّهْب، ورَزَق هذا المغنم، وقد كنت عجزت عن حملكم.

**رابعها**: أن يكون نوى في ضميره: إلَّا أن يَرِدَ عليه مالٌ في الحال، فيحملهم عليه)[التوضيح١٨/٤٩٤]، والله أعلم.

قوله: (**وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ**): (لكنَّ): من أخوات (إنَّ)، والاسم الجليل: مَنْصُوبٌ اسمها.

قوله: (**وَتَحَلَّلْتُهَا**): (التحلُّل): التَّفصِّي من عُهدة اليمين، والخروج من حرمتها إلى ما[1] يحلُّ له منها، وقد يكون مَرَّةً بالاستثناء، ومرَّة بالكفَّارة[2].

**٣١٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرًا، فَكَانَتْ سِهَامُهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا.**

قوله: (**سَرِيَّةً**): تَقَدَّمَ ما (السَّرِيَّة) والاختلاف فيها؛ فانظره[ح٣٦].

قوله: (**اثْنَيْ**[3] **عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا**): هذا شكٌّ من الراوي، وسيأتي أنَّ سهمانَهم بلغتِ اثني عشر بعيرًا -بغير شكٍّ- ونُفِّلوا بعيرًا بعيرًا، ذكرها في (المغازي) من رواية [أيُّوبَ عن نافعٍ، بخلافِ رواية] مالكٍ[4]، ومالكٌ كان كثيرَ التوقِّي في الحديث.

**٣١٣٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُنَفِّلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسْمِ عَامَّةِ الجَيْشِ.**

---

(١) زيد في (ب): (لا).

(٢) انظر «أعلام الحديث» (١٤٥١/٢).

(٣) في (ب): (اثنا)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٤) أخرج البخاريُّ الحديثَ (٤٣٣٨) من طريق أيُّوبَ عن نافعٍ بلفظ: (فَبَلَغَتْ سِهَامُنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا)؛ بلا شكٍّ، أمَّا مالكٌ؛ فأخرج البخاريُّ حديثه في (فرض الخمس) هنا، وقد رواه بالشكِّ، وكذا رواه رواةُ «الموطَّأ» [٤٥٠/٢] عن مالكٍ بالشكِّ، كما قال ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (٣٥/١٤)، وانظر «فتح الباري» (٢٧٥/٦-٢٧٦).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (بُكَيْرًا) بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الكاف، وتَقَدَّمَ مرارًا أنَّه يحيى ابن عبد الله بن بُكَيْر، فبُكَيْر جدُّه، وتَقَدَّمَ أنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعدٍ، الإمامُ المجتهدُ، وكذا (عُقَيل): أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وتقدَّمَ[1][ح٣] مَن يقال له[2]: (عُقَيل) -كهذا- في «البُخاريِّ» و«مسلم»؛ وهم: هذا، وعُقَيل والد يحيى، والقبيلة، والباقي: عَقِيل؛ بالفتح، وكسر القاف، وكذا تَقَدَّمَ (ابْن شِهَاب): أنَّه مُحَمَّدُ ابن مسلمٍ الزُّهْرِيُّ.

قوله: (سِوَى قَسْمِ عَامَّةِ الجَيْشِ): (قَسم) في أصلنا بفتح القاف، وكذا بخطِّ الدِّمْيَاطيِّ، وعن ابن مالك: أنَّه بكسر القاف[3].

٣١٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَلَغَنَا مَخْرَجُ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ بِاليَمَنِ، فَخَرَجْنَا مُهَاجِرِينَ إِلَيْهِ أَنَا وَأَخَوَانِ لِي، أَنَا أَصْغَرُهُمْ، أَحَدُهُمَا أَبُو بُرْدَةَ، وَالآخَرُ أَبُو رُهْمٍ -إِمَّا قَالَ: فِي بِضْعٍ، وَإِمَّا قَالَ: فِي ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ أَوِ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي- فَرَكِبْنَا سَفِينَةً، فَأَلْقَتْنَا سَفِينَتُنَا إِلَى النَّجَاشِيِّ بِالحَبَشَةِ، وَوَافَقْنَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابَهُ عِنْدَهُمْ، فَقَالَ جَعْفَرٌ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَنَا هَهُنَا، وَأَمَرَنَا بِالإِقَامَةِ فَأَقِيمُوا مَعَنَا، فَأَقَمْنَا مَعَهُ حَتَّى قَدِمْنَا جَمِيعًا، فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ، فَأَسْهَمَ لَنَا، أَوْ قَالَ: فَأَعْطَانَا مِنْهَا، وَمَا قَسَمَ لأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ، إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتِنَا مَعَ جَعْفَرٍ وَأَصْحَابِهِ، قَسَمَ لَهُمْ مَعَهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه حَمَّادُ بنُ أسامة، وكذا تَقَدَّمَ (بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): أنَّه بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الراء، وكذا تَقَدَّمَ (أَبُو بُرْدَةَ): أنَّه الحارث، أو عامر، القاضي، ولد أَبِي[4] مُوسَى الأَشْعَرِيِّ عبدِ الله بن قيس.

قوله: (بَلَغَنَا مَخْرَجُ النَّبِيِّ ﷺ): (بلغنا): بفتح الغين، والضمير مفعولٌ، و(مخرجُ): مَرْفُوعٌ فاعل، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (أَنَا وَأَخَوَانِ لِي... أَحَدُهُمَا أَبُو بُرْدَةَ، وَالآخَرُ أَبُو رُهْمٍ): أمَّا (أبو بردة)؛ فاسمه عامر بن

(١) في (ب): (وكذا تَقَدَّمَ).

(٢) (له): مثبت من (ب).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة»، وانظر «التنقيح» (٢/٦٩٤).

(٤) في (ب): (وكذا أبو).

قيس بن سُلَيم بن حَضَّار، له صحبةٌ وروايةٌ، قَدِم على النَّبيِّ ﷺ عام خيبر، روى عنه: ابنُه بُرَيد، وكُرَيب بن الحارث بن أبي موسى، أخرج له أحمدُ في «المسند»، وأخرج له بقيُّ بن مَخْلد في «مسنده» حديثًا واحدًا[1]، وأمَّا (أَبُو رُهْمٍ)؛ فهو بضَمِّ الراء، وسكون الهاء، ثُمَّ ميم، أخو أبي موسى، فهاجر إلى المدينة في البحر مع إخوته، وكانوا ستَّةً: أبو موسى، وأبو بُردة عامر، وأبو رُهْم، ومجديٌّ -وقيل: أبو رُهْم اسمه مجديٌّ- بنو قيس بن سُلَيم، قدموا صحبةَ جعفر حين افتتح خيبر، كذا ذكرهم أبو عمرَ أربعةً[2]، ولهم آخَرُ اسمه مُحَمَّدُ بن قَيسٍ، ورد اسمُه في حديثٍ لا يصحُّ[3]، والله أعلم، ولهم أخٌ آخَرُ يقال له: أبو عامر الأشعريُّ، واسمه هانئ، وقيل: عبد الرَّحْمَن، وقيل: عُبيد، وقيل: عبَّاد، ذكره في «التجريد»[4].

قوله: (**إِمَّا قَالَ**): (إمَّا): بكسر الهمزة، وتشديد الميم، وهذا ظاهِرٌ، وكذا الثانية.

قوله: (**فِي بِضْعٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر المُوَحَّدة وتفتح، وتَقَدَّمَ كم هو من العدد، في أوائل هذا التعليق في (كتاب الإيمان)[ح٩]، وقد وقع هنا (بضع)، قيل: وصوابه: (بضعة)، والله أعلم، وسيأتي الكلام في عدد أهل السفينتين، وما معنى قوله: (**ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ، أَوِ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ**)[5]، والله أعلم.

قوله: (**فَوَافَقْنَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ**): (وافقْنا): هو بإسكان القاف، والضمير فاعل، و(جعفرَ): مَنْصُوبٌ مفعول، والله أعلم.

قوله: (**وَأَصْحَابُهُ**): سيأتي عدد[6] المجموع إن شاء الله تعالى[7].

قوله: (**وَمَا قَسَمَ لأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ**): تَقَدَّمَ الكلام على هذا الإعطاء قريبًا -ويأتي[8] أيضًا[ح٤٢٣٣]- أنَّه استطاب قلوب الغانمين وأعطاهم، وممَّن غاب عن خيبر جابرٌ وذاك الرجل الآخر فيما يحتمل، وقد تقدَّما قريبًا[قبل ح٣١٣١]/. [١/٤٠٤أ]

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٨٧) و(٢/١٥١)، «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد» (ص٤٩٠).

(٢) انظر «الاستيعاب» (٨٠٥).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٦١).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٨١).

(٥) تقدَّم الكلام على عدد أهل السفينتين عند الحديث (٥٦٧)، ولم يذكر فيه كلامًا عند شرح الحديث (٤٢٣٠).

(٦) في (ب): (عددهم).

(٧) تقدَّم الكلام عليه عند الحديث (٥٦٧)، ولم يذكر فيه كلامًا عند شرح الحديث (٤٢٣٠).

(٨) في (ب): (الإعطاء ويأتي قريبًا).

٣١٣٧ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعَ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَدْ جَاءَنِي مَالُ الْبَحْرَيْنِ؛ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، فَلَمْ يَجِئْ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ؛ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ مُنَادِيًا فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ أَوْ عِدَةٌ؛ فَلْيَأْتِنَا، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِي: كَذَا وَكَذَا، فَحَثَا لِي ثَلَاثًا -وَجَعَلَ سُفْيَانُ يَحْثُو بِكَفَّيْهِ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ لَنَا: هَكَذَا قَالَ لَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ- وَقَالَ مَرَّةً: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَسَأَلْتُ فَلَمْ يُعْطِنِي، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَلَمْ يُعْطِنِي، ثُمَّ أَتَيْتُهُ الثَّالِثَةَ فَقُلْتُ: سَأَلْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي، ثُمَّ سَأَلْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ثُمَّ سَأَلْتُكَ فَلَمْ تُعْطِينِي[(١)]، فَإِمَّا أَنْ تُعْطِيَنِي، وَإِمَّا أَنْ تَبْخَلَ عَنِّي، قَالَ: قُلْتَ تَبْخَلُ عَلَيَّ مَا مَنَعْتُكَ مِنْ مَرَّةٍ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيَكَ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ: فَحَثَا لِي حَثْيَةً وَقَالَ: عُدَّهَا، فَوَجَدْتُهَا خَمْسَ مِئَةٍ، قَالَ: خُذْ مِثْلَهَا، وَقَالَ -يَعْنِي: ابْنَ الْمُنْكَدِرِ-: وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنَ الْبُخْلِ؟!

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): أمَّا (عليٌّ)؛ فهو ابنُ المَدينيِّ عليُّ بن عبد الله، وأمَّا (سفيانُ)؛ فهو ابنُ عُيَيْنَة.

قوله: (مَالُ الْبَحْرَيْنِ): تَقَدَّمَ أنَّ (البحرين) على لفظ التثنية: عملٌ من أعمال اليمن[ح٦٤].

قوله: (مُنَادِيًا فَنَادَى): هذا المنادي لا أعرفه.

قوله: (فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا): تَقَدَّمَ أنَّ الصَّحابيَّ يُسمَع قولُه في ثلاثة أشياء: في منقبته، وفي كونه صحابيًّا إذا ادَّعاها وهو عدلٌ، وأن يكون ادِّعاءه لذلك يقتضيه الظاهر، أمَّا لو ادَّعاها بعد مضيِّ مئة سنة من حين الوفاة؛ فإنَّه لا يُقْبَل وإن كانت قد ثبتت عدالته قبل ذلك؛ لقوله[(٢)] في «الصحيح»: «أرأيتكم ليلتكم هذه» الحديث[ح١١٦، م٢٥٣٧]، وفي وعدِه بشيءٍ إذا وعده رسولُ الله ﷺ[ح٢٢٩٦].

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا[(٣)] عَمْرٌو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرٍ): أمَّا (سفيان)؛ فقد تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن عُيَيْنَة، وأمَّا (عَمرو)؛ فهو ابن دِينار المَكِّيُّ، لا قهرمان آل الزُّبَير، هذا ليس له في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ، إنَّما له في بعض السُّنَن؛ في «التِّرْمِذيِّ» و«ابنِ ماجه»[(٤)]، و(مُحمَّد بن عليٍّ): هو ابن الحسين بن عليٍّ

---

(١) فوق (تعطيني): (كذا، صوابه: تعطني، إثبات الياء لغة).

(٢) في (ب): (بقوله).

(٣) كذا في النُّسختَين، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وحدَّثنا).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٣).

ابن أبي طالب الباقرُ، وهذا التعليقُ(١) أخرجه البُخاريُّ في (الكفالة)[ح٢٢٩٦] وفي (الخمس)[ح٣١٣٧] عن عليِّ بن عبد الله، وفي (المغازي) عن قُتَيْبَة[ح٤٣٨٣]؛ كلاهما عن ابنِ عُيَيْنَة، وأخرجه مسلمٌ[م٢٣١٤].

قوله: (حَثْيَةً): يقال: حَثْوَة وحَثْيَة؛ لأنَّه واويٌّ ويائيٌّ، يقال: حثا يحثو، وحثا يحثي، والله أعلم(٢).

قوله: (**وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنَ الْبُخْلِ**): كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: (كذا يقوله المحدِّثون غير مهموز، والصواب: «أَدْوَأُ»؛ بالهمز(٣)؛ لأنَّه من الداء(٤)، والفعل منه: داءَ يَدَاءُ، وغير المهموز من «دَوِيَ»؛ إذا كان به مرض باطن في جوفه؛ فهو دَوٍ، وقال الأصمعيُّ: أَدَاء الرجل يدِيءُ(٥)؛ إذا صار في جوفه داء، وبالوجهين قيَّدناه عن أبي الحسين). انتهى[مطالع٣/٥٧]، وقد سبقه القاضي عياض إلى ذلك(٦)، وكذا صوَّب ابن الأثير الهمزَ(٧)، ومعنى (أدوى): أقبح، والله أعلم.

٣١٣٨- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْسِمُ غَنِيمَةً **بِالْجِعْرَانَةِ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: اعْدِلْ**، فَقَالَ: «**شَقِيتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ**».

قوله: (**بِالْجِعْرَانَةِ**): تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّها بالتخفيف والتشديد[ح١٥٣٦].

قوله: (**إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: اعْدِلْ**): هذا الرجل هو ذو الخويصرة؛ كذا جاء في «البُخاريِّ» في (علامات النبوَّة)، وفي «مسلم»؛ كلاهما من حديث أبي سعيد[ح٣٦١٠، م(١٠٦٤) (١٤٨)]، وهو تميميٌّ صَحَابيٌّ، قُتِل في الخوارج يوم النهروان، يقال له: حُرْقُوْص بن زُهير، رأس الخوارج(٨)، ولهم ذو الخويصرة رجلٌ آخَرُ يمانيٌّ، يُروى في حديث مرسل: أنَّه هو الذي بال في المسجد(٩)، ولا ثالث لهما في الصَّحَابة فيما(١٠) أعلم.

---

(١) هذا ليس تعليقًا، وإنَّما هو متَّصلٌ بالسند قبله.

(٢) انظر «القاموس» مادة (حثي).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة»: (أدوأ)، وفي (ب): (بالهمزة).

(٤) في النسخ: (الدواء)، والمثبت من مصدره.

(٥) في النسخ تبعًا لـ«المطالع»: (أدى الرجل يدي)، والمثبت موافق لما في «المشارق» (١/٥٢٦)، و«اللسان» مادة (دوأ).

(٦) انظر «مشارق الأنوار» (١/٥٢٦).

(٧) انظر «النهاية» (٢/١٤٢) مادة (دوي).

(٨) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٦٩)، «أسد الغابة» (٢/١٩).

(٩) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/١٦٩)، «أسد الغابة» (٢/٢٠).

(١٠) في (ب): (والله).

**فائدةٌ**: حُرْقُوْص هذا: بضَمِّ الحاء المُهْمَلَة، وإسكان الراء، ثُمَّ قاف مضمومة، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ صاد مهملة، والحُرْقُوْص في اللغة: دويبَّة؛ كالبُرغوث، ربَّما نبت له[1] جناحان فطار[2].

**تنبيهٌ**: وقع في «البُخاريِّ» في (باب مَن ترك قتال الخوارج للتَّألُّف في (كتاب استتابة المرتدِّين) ما لفظه: (جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ فَقَالَ: اعْدِلْ)[ح٦٩٣٣]، وقد ذكر الذَّهَبيُّ في «تجريده» عبدَ الله بن ذي الخويصرة، وذكر القصَّة التي في «البُخاريِّ» و«مسلم»، ثُمَّ قال: (وهو ذو الخويصرة). انتهى [التجريد١/٣٠٨]؛ يعني: الصواب: أنَّه والده ذو الخويصرة، صاحب القصَّة. انتهى، ويحتمل أنَّهما قالاه، والله أعلم.

قوله: (**لَقَدْ شَقِيتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ**): (شقيتُ) في أصلنا بالضَّمِّ[3]، اعلم أنَّ تاء (شقيت) فيها الفتح والضمُّ، ولعلَّ الفتح الراجح، ثُمَّ رأيت النَّوويَّ قال: (الفتح أشهر؛ ومعناه: شقيتَ أنت أيُّها التابع إن لم أعدل؛ لكونه مقتديًا بمَن لا يعدل). انتهى[4]، وفيه تأويل آخر: شقيتَ إن اعتقدتَ ما قلتَ؛ لأنَّ هذا القول لا يصدر عن إيمانٍ بالله[5]، وسوف أذكر إذا جاء في الحديث: (خِبتَ وخسرتَ إن لم أعدل) ما فيه[ح٣٦١٠]، والله أعلم.

## ١٦- بابُ مَا مَنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الأُسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ

قوله: (**مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ**): هو بتشديد الميم وفتحها، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، أنكر هذا الداوديُّ -كما قاله شيخنا- فقال: لم يكن القوم ممَّن يخمَّس، ولا يسترقُّ، ولا يكون لهم ذمة إذا مَنَّ عليهم، إنَّما كان الحكم فيهم في تلك الغزاة القتلُ أو المفاداة بأموالٍ تأتيهم من مكَّة، ومَن لم يكن له مالٌ؛ علَّم أولادَ الأنصار الكتابَ، قال: وقيل: يُخمَّسون عنده[6].

**٣١٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ المُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى؛ لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ».**

---

(١) في النسخ: (لها)، والمثبت من «الصحاح».

(٢) انظر «الصحاح» مادة (حرقص).

(٣) في (ق): الفتح والضمُّ؛ الفتح بالحمرة، فلعلَّه طارئ.

(٤) انظر «شرح مسلم» (١٥٩/٧).

(٥) انظر «التنقيح» (٦٩٥/٢).

(٦) انظر «التوضيح» (٤٩٩/١٧).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): كذا في أصلنا، وقال شيخُنا: (ذكره هنا عن إسحاق عن عبد الرزَّاق)؛ يعني: من غير أن ينسبه، قال: (وذكره في «المغازي» فقال: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق»[ح٤٠٢٤]، وبه صَرَّحَ أصحاب «الأطراف»: أنَّه ابنُ منصورٍ، ورواه أبو نُعَيم عن الطَّبرانيِّ: حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم: أَخْبَرَنا عبدُ الرَّزَّاق، ولمَّا رواه في «المغازي»؛ قال: حدَّثنا مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مكِّيٍّ: حدَّثنا الفِرَبْريُّ: حدَّثنا البُخاريُّ: حدَّثنا إسحاق ابن منصور، عن عبد الرزَّاق، وكذا(١) هو في بعض نسخ المغاربة: ابن منصور). انتهى[التوضيح١٨/٤٩٨]؛ يعني بهذا الأخير: أنَّه منسوب في بعض نسخ المغاربة هنا: ابن منصور، والله أعلم.

وقد ذكر الجَيَّانيُّ أنَّ في (الجهاد) في موضعين[ح٢٨٤٠، ٢٩٨٩](٢)، وأبوابٍ أخرى قد ذكرتُها أنا فيما مضى[ح٢٧٠٧، ٢٩٨٩]: ([«حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق»، وفي «الغسل»[ح٢٧٨] وفي «الصَّلاة» في موضعين[ح٣٩٨، ٤١٦]، وفي «حديث بني النضير»[ح٤٠٢٨] وغير موضع]: «حدَّثنا إسحاق ابن نصر: حدَّثنا عبد الرزَّاق»، وهو عندنا: إسحاقُ بنُ إبراهيم بن نصر السعديُّ، بخاريٌّ، نسبه إلى جدِّه)، قال: (وقد روى عنه البُخاريُّ في «العيدين» في(٣) «باب موعظة الإمام النساءَ يوم العيد» فقال: «حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم بن نصر: حدَّثنا عبد الرزَّاق»(٤)[ح٩٧٨]، وقال في «الوضوء» أيضًا: «حدَّثنا إسحاق ابن إبراهيم الحنظليُّ: حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاق»[ح١٣٥]، وقال في «الإيمان»[ح٤٢]، و«تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾»[ح٤٩٧٥]: «حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ: حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاق»، فاجتمع لنا مِن هذا أنَّ البُخاريَّ يروي عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بن نصر السعديِّ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحنظليِّ، وإسحاقَ بنِ منصورٍ الكوسجِ؛ عن عبد الرَّزَّاق، غير أنَّ الموضع الذي في «وفد بني حنيفة»[ح٤٣٧٥] اختلف فيه شيوخُنا؛ فقال أبو زيدٍ وابنُ السَّكَن وفي نسخة النَّسَفيِّ: «حدَّثنا إسحاق ابن نصر: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق»، وفي نسخة الأَصيليِّ عن أبي أحمد: «حدَّثنا إسحاق بن منصور: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق») إلى أن قال: (وذكر أبو نصرٍ أنَّ البُخاريَّ يروي عن الثلاثة الذين سمَّيناهم عن عبد الرَّزَّاق(٥)، وقد حدَّث مسلمٌ عن إسحاقَ الكوسجِ عن عبد الرَّزَّاق[م١٤١، ٣٤٠، وغيرهما]). انتهى[التقييد٣/٩٦٩]، والله أعلم.

---

(١) في النسخ: (وأمَّا)، والمثبت من مصدره.

(٢) وهو في الموضع الأوَّل (٢٨٤٠) منسوبٌ: (إسحاق ابن نصر).

(٣) في النسخ: (وفي).

(٤) زيد في (ب): (فاجتمع لنا من هذا أنَّ البخاري)، وهو سبق نظرٍ.

(٥) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٤٩٦).

وذكر المِزِّيُّ هذا المكان فقال: (عن إسحاقَ ولم ينسبه -هذا لفظه- عن عبد الرزَّاق، وفي «المغازي» عن إسحاقَ بنِ منصورٍ، عن عبد الرزَّاق[ح٤٠٢٤])[التحفة٢/٤١٤]، والذي ظهر لي أنَّه ترجَّح عنده أنَّه ابنُ منصور، وكذا هو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ هنا: إسحاق بن منصور، والله أعلم.

قوله: (عَنْ مَعْمَرٍ): تَقَدَّمَ مرارًا ضبطُه، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تَقَدَّمَ (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بنُ مسلم ابن شهاب.

قوله: (فِي أُسَارَى بَدْرٍ): تَقَدَّمَ أنَّهم كانوا سبعين[ح٣٠٣٩].

قوله: (لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا) إلى آخره: (المُطْعِم بن عديٍّ) هذا: رجل كافر، كان مِن أوَّل مَن قام في نقض الصحيفة، وقد دخل رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكَّة حين جاء من الطائف في جِواره أيضًا، هلك على كفره(١)، فكانت له عند النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدٌ بذلك، فأحبَّ أن لو كان حيًّا فكافأه بها، قال بعضهم(٢):

[٤٠٤/١ب] (تُوُفِّيَ المُطْعِم سنة اثنتين من الهجرة قبل بدر)/.

**تنبيهٌ شاردٌ**: ذكر الشيخ أبو إسحاق صاحبُ «المهذَّب» من الشَّافِعيَّة: (أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قتل المُطْعِم بن عديٍّ يوم بدر كافرًا في الأسر)[المهذب٢/٢٣٦]، وهذا فيه ما فيه، فإنَّ المُطْعِم بن عديٍّ مات قبل ذلك بلا خلاف بين أهل التواريخ والسير وغيرهم، وقد قَدَّمْتُ أنَّه تُوُفِّيَ سنة اثنتين قبل بدر، وهذا الحديث الذي نحن فيه ممَّا يدل على غلط ما تَقَدَّمَ، ولعلَّه اشتُبه بطُعيمة بن عديٍّ، لكنَّه قُتِلَ في حال القتال لا في الأسر، فلا يصحُّ ذكر واحد منهما في هذا الموضع، والله أعلم، ولأجل ما ذكرناه من السابقة قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لو كان المُطْعِم» إلى آخره، والله أعلم.

قوله: (فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى؛ لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ): (النَّتْنَى): جمع (نَتِن)؛ كـ(زَمْنَى وزَمِن)، يقال: أَنْتَنَ الشيءُ، فهو مُنْتِن ونَتِنٌ(٣)، وعُزِيَ للخطابيِّ: أنَّه كـ(زَمِنْ وزَمْنَى)(٤)، وإلى غيره: كـ(جَرِيح وجَرْحَى)(٥).

**تنبيهٌ**: المراد بـ(النَّتْنَى): الأسرى في بدر، وكانوا سبعين، سمَّاهم (نتنى)؛ لكفرهم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، والله أعلم.

---

(١) انظر «السيرة النبويَّة» (٤١٤/١)، «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١٣٤).

(٢) هو العلامة الزركشي، انظر كلامه في «التنقيح» (٦٩٥/٢).

(٣) انظر «النهاية» (١٤/٥) مادة (نتن)، «لسان العرب» مادة (نتن).

(٤) انظر «أعلام الحديث» (١٤٥٥/٢).

(٥) يعني: أنَّ (نَتْنَى) جمع (نتين)، انظر «التنقيح» (٦٩٥/٢).

١٧- بَابٌ وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الخُمُسَ لِلإِمَامِ، وَأَنَّهُ يُعْطِي بَعْضَ قَرَابَتِهِ دُونَ بَعْضٍ:
مَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي المُطَّلِبِ وَبَنِي هَاشِمٍ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ

قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: لَمْ يَعُمَّهُمْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَخُصَّ قَرِيبًا دُونَ مَنْ هُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَعْطَى؛ لِمَا يَشْكُو إِلَيْهِ مِنَ الحَاجَةِ، وَلِمَا مَسَّتْهُمْ فِي جَنْبِهِ مِنْ قَوْمِهِمْ وَحُلَفَائِهِمْ.

قوله: (لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي المُطَّلِبِ[1]): (هاشم): هو جدُّ النَّبيِّ ﷺ، وهو ابن عبد مناف، وكذا (المُطَّلب): ابن عبد مناف، ونوفل، وعبد شمس؛ هؤلاء الأربعة أولاد عبد مناف، وسيأتي ذلك[ح٣١٤٠]، وهذا مَعْرُوفٌ.

٣١٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَعْطَيْتَ بَنِي المُطَّلِبِ وَتَرَكْتَنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو المُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ وَزَادَ: قَالَ جُبَيْرٌ: وَلَمْ يَقْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَعَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ وَالمُطَّلِبُ إِخْوَةٌ لِأُمٍّ، وَأُمُّهُمْ عَاتِكَةُ بِنْتُ مُرَّةَ، وَكَانَ نَوْفَلٌ أَخَاهُمْ لِأَبِيهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ سعدٍ الإمامُ، و(عُقَيل): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه بضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، و(ابْن شِهَابٍ): تَقَدَّمَ أنَّه الزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ، و(ابْن المُسَيِّبِ): سعيد، وياء أبيه بالفتح والكسر، وغير أبيه لا يجوز في يائه إلَّا الفتح.

قوله: (عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ): هذا هو جُبير بن مُطْعِم بن عَدِيِّ بن نوفل بن عبد مَناف بن قصيٍّ، و(عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ): ابن أبي العاصي بن أُمَيَّة بن عبد شمس بن عبد مَناف؛ صحابيَّان مشهوران، كنية جُبير أبو مُحَمَّد، وقيل: أبو عَدِيٍّ، أحدُ أشرافِ قريش وحكمائِها، وكان يُؤخَذ عنه النسب لقريش وللعرب قاطبةً، كان يقول: (أخذتُ النسبَ عن أبي بكرٍ)، أسلم جُبيرٌ بعد الحديبية، وله عدَّةُ أحاديثَ،

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لِبَنِي المُطَّلِبِ وَبَنِي هَاشِمٍ).

وقال النَّوويُّ: (أسلم عام خيبر(١)، وقيل: يوم الفتح). انتهى[تهذيب الأسماء١/٣٧٠]، وقدَّم ابنُ عَبْدِ البَرِّ يومَ الفتح على عام خيبر(٢)، ترجمتُه معروفةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٥٩هـ)، وقال المدائنيُّ: (سنة «٥٨هـ»)، أخرج له الجماعةُ(٣)، وعثمان لا يحتاج إلى ترجمةٍ؛ لأنَّه أحدُ الخلفاء الأربعة، وأحدُ العشرة، وصهرُ النَّبيِّ ﷺ على ابنتَيه رُقيَّة وأمِّ كلثوم(٤)، وستأتي مناقبه رضي الله عنه[قبل ح٣٦٩٥].

قوله: (شَيْءٌ وَاحِدٌ): كذا في أصلنا بالشين المُعْجَمَة، مهموز، قال ابن قُرْقُول: (كذا رويناه بغير خلاف، ورواه بعضهم في غير «الصحيح»: «سِيٌّ» أي: مثلٌ سواءٌ، وصوَّبه الخَطَّابيُّ[إصلاح خطأ ٤١]، وقال: «كذا رواه لنا ابن صالح عن ابن المنذر»، قال القاضي[مشارق٢/٥٧١]: «الصوابُ عندي رواية الكافَّة»). انتهى[مطالع٦/٩٢]، و(سِيٌّ) في الرواية الثانية: بالسين المُهْمَلَة، والياء المُشَدَّدة، قال في «النهاية»: («سيٌّ واحدٌ»: هكذا رواه يحيى بن معين، أي: مثلٌ وسواءٌ، يقال: هما سيَّان، أي: مِثْلَان، والرواية المشهورة: «شيءٌ واحدٌ»؛ بالشين المُعْجَمَة). انتهى، وسيأتي بأطولَ من هذا في (خيبر)(٥).

قوله: (وَقَالَ(٦) اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ): (الليث): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ سعد(٧)، و(يونس) كذلك: أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وهذا التعليقُ أخرجه البُخاريُّ في (المغازي) عن يحيى ابن بُكَيْر، عن الليث، عن يونسَ، عن الزُّهْرِيِّ به[ح٤٢٢٩].

قوله: (وَلَمْ يَقْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ) إلى آخره: تَقَدَّمَ أنَّهم أولاد عبد مناف، وكذلك نوفل كان أخاهم لأبيهم(٨).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) إلى آخره: هذا معطوفٌ على ما رواه الليث عن يونس، تقديره: وقال الليث: حدَّثني يونس عن ابن إسحاق... فذكره، وكذا طرَّفه المِزِّيُّ(٩) فقال: (وفي «المغازي» عن

(١) كذا، ولفظ النوويِّ: (أسلم قبل عام خيبر).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١١٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٥٠٦)، «الإصابة» (١/٢٢٥).

(٤) انظر «الإصابة» (٢/٤٦٢).

(٥) لمَّا ذكره المصنِّف في (خيبر) (٤٢٢٩) عزاه لهذا الموضع، وسيأتي بزيادة يسيرة عند الحديث (٣٥٠٢).

(٦) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال)؛ بلا واو.

(٧) زيد في (ب): (الإمام).

(٨) هذه الفقرة جاءت في النسخ بعد الفقرة التالية، والصواب إثباتها هنا.

(٩) في هذا نظرٌ، وانظر التعليقَ اللاحق.

يحيى ابن بُكَير، عن الليث، عن يونس[ح٤٢٢٩]؛ كلاهما -يعني: عُقَيلًا ويونس- عن الزُّهرِيِّ عنه -يعني: عن سعيد بن المُسَيَّب- به)، قال المِزِّيُّ: (وقال عقيب حديث ابن يوسف -يعني: هذا الحديث-: وقال الليث: حدَّثني يونس...، قال: وقال ابن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ(١): عبد شمس وهاشم والمطَّلب إخوةٌ لأمٍّ)، ثُمَّ طرَّفه من «أبي داود»[د٢٩٧٨]، و«النَّسائيِّ»[س١٣٠/٧]، و«ابن ماجه»[جه٢٨٨١]. انتهى [تحفة٤٠٩/٢].

و(ابن إسحاق): هو مُحمَّد بن إسحاق بن يسار، الإمامُ في المغازي، ترجمتُه معروفةٌ، وحديثُه حسنٌ وفوقَ الحسنِ، عَلَّقَ له البُخاريُّ، وقرنه مسلمٌ، وأخرج له الأربعةُ(٢)، وقد أطال ابنُ سيِّدِ النَّاسِ في ترجمته وثناء الناس عليه والجواب عمَّا رُمِيَ به في أوَّل «سيرته»(٣)، والله أعلم.

## ١٨- باب مَنْ لَمْ يُخَمِّسِ الأَسْلَابَ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا؛ فَلَهُ سَلَبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ، وَحُكْمِ الإِمَامِ فِيهِ

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يُخَمِّسِ الأَسْلَابَ) إلى آخره: اعلم أنَّه اختلف في تخميسها على أربعة أقوال؛ فقال الشَّافِعيُّ في المشهور مِن قولَيه: كلُّ شيءٍ من الغنيمة يُخَمَّس إلَّا السَّلَبَ؛ فإنَّه لا يُخَمَّس، وهو قول أحمد، وابن جَرِير، وجماعة من أهل الحديث(٤)، وعن مالك: أنَّ الإمام مخيَّر فيه(٥)، واختاره القاضي إسماعيل بن إسحاق، وفيه قول ثالث: أنَّه يُخَمَّس إذا كثرتِ الأسلاب، قاله عمر بن الخَطَّاب(٦)

---

(١) (عن الزهريِّ): ليس في «الصحيح»، وذِكْرُ المِزِّيِّ للزُّهريِّ بعد ابن إسحاق يحرَّر، ولعلَّه سبق قلم؛ إذ هو تعليقٌ موقوفٌ على ابنِ إسحاقَ كما أفهمَه استدراكُ الحافظ في «النكت الظراف» (٤٠٩/٢)، وهو الموافق لما أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٤/١) قال: (حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: قال محمَّد بن إسحاق: عبد شمس...) وذكره، وهذا ما اقتصر عليه الحافظ في «تغليق التعليق» (٤٧٩/٣)، وفي هامش (ت) بخطِّ الحافظ ابن حجر: (حاشية: ليس هذا المراد، بل المراد: وقال ابن إسحاق. اللَّيث عن يونس عن الزُّهريِّ. وقال ابن إسحاق عن الزُّهريِّ. وهو معلَّقٌ عن ابن إسحاق نفسه، وليس بين يونس والزهريِّ في هذا الحديث واسطةٌ، وهو واضحٌ في «تغليق التعليق»).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٥/٢٤)، «تذهيب التهذيب» (٢٧/٨)، «ميزان الاعتدال» (٤٦٨/٣)، «الكاشف» (٧/٣).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٥٩/١-٦٧).

(٤) انظر «الأم» (٣٠٦/٥-٣٠٧)، «الوسيط» (٥٤١/٤)، «المغني» لابن قدامة (٨٧/٩).

(٥) انظر «المدوَّنة الكبرى» (٢٩/٣).

(٦) «مصنَّف عبد الرزَّاق» (٩٤٦٨)، «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٣٣٧٦٠)، «المعجم الكبير» للطبراني (٢٧/٢).

وابن راهُوْيَه، والرابع: أنَّه يُخَمَّس، قاله مكحول والثَّوْريُّ، وحُكِيَ عن مالك أيضًا والأوزاعيِّ، وهو قول ابن عَبَّاس(١)، والله أعلم(٢).

٣١٤١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ المَاجِشُونِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِغُلَامَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ حَدِيثَةً أَسْنَانُهُمَا، تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَضْلَعَ مِنْهُمَا، فَغَمَزَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمِّ؛ هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَئِنْ رَأَيْتُهُ؛ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ مِنَّا، فَتَعَجَّبْتُ مِنْ ذَلِكَ، فَغَمَزَنِي الآخَرُ، فَقَالَ لِي مِثْلَهَا، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَجُولُ فِي النَّاسِ، قُلْتُ: أَلَا إِنَّ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي سَأَلْتُمَانِي، فَابْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا فَضَرَبَاهُ حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟» قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟» قَالَا: لَا، فَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ، سَلَبُهُ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ»، وَكَانَا مُعَاذَ ابْنَ عَفْرَاءَ، وَمُعَاذَ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعَ يُوسُفُ صَالِحًا، وَإِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ المَاجِشُونِ): هذا(٣) يوسف بن يعقوب بن أبي سلَمة الماجِشُون، أبو سلمة المدنيُّ التيميُّ، مولى آل المنكدر، عن أبيه، والزُّهْريِّ، وابنِ المنكدر، وسعيدٍ المَقْبُريِّ، وجماعةٍ، وعنه: عفَّانُ، وأبو الوليد، ومسدَّدٌ، وابنُ المَدينيِّ، وأحمدُ ابنُ حنبل، وسُرَيجُ بن يونس، وخلقٌ، وثَّقهُ ابنُ مَعِين(٤)، وأبو داود، وغيرُهما، وقال أبو حاتم: (شيخٌ)[الجرح والتعديل٩/٢٣٤]، قال ابنُ حِبَّانَ: (مات سنة ثلاث -أو أربع- وثمانين ومئة)[الثقات٧/٦٣٦]، وقال غيره: (سنة خمس وثمانين)، قال الذَّهبيُّ في «تذهيبه»: (قلت: هذا القول هو الصحيح، وهو من كبار شيوخ أحمد ابن حنبل) انتهى[تذهيب١٠/١٥٧]، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرْمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه(٥).

(١) «الموطَّأ» (٢/٤٥٥)، «سنن البيهقي الكبرى» (٦/٣١٢).
(٢) انظر «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (١١/١١٠)، «التوضيح» (١٨/٥١١).
(٣) زيد في (ب): (هو).
(٤) زيد في (ب): (وغيره)، انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/١٥٧).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٧٩).

و(الماجِشُون): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الجيم، وضمِّ الشين المُعْجَمَة، وهو بالفارسيَّة: الفاكهون[١]؛ فعُرِّب؛ ومعناه: المورَّد، ويقال: الأبيض الأحمر، ذكر ذلك أبو عليٍّ في «تقييده»، وقال: (الماجِشُون: اسمُه يعقوبُ بن أبي سلَمة، واسمُ أبي سلَمة ميمونٌ، ويقال: دِينار، المدنيُّ، مولى آل المنكدر) إلى أن قال [عنِ الدَّارَقُطْنيِّ][٢]: (وهذا اللقب إنَّما حمله يعقوب بن أبي سلَمة أخو عبد الله بن أبي سلَمة، فجرى على بنيه وعلى بني أخيه). انتهى[تقييد٣/١١٣٨]/. [١/٤٠٥أ]

قوله: (فَإِذَا أَنَا بِغُلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ): هما مُعاذ ابن عفراء، ومُعاذ بن عَمرو بن الجموح، كذا في آخر هذا الحديث في هذا[٣] المكان، وسيأتي الكلام[٤] في قاتل أبي جهل إن شاء الله تعالى في (بدر)، والاختلافُ فيه مشبَعًا[ح٣٩٦٢].

قوله: (بَيْنَ أَضْلَعَ مِنْهُمَا) أي: أقوى وأشدَّ، وهو بالضاد المُعْجَمَة، قال ابن قُرْقُول: (كذا لأبي الهيثم والمستملي، وعند الباقين: «أصلح»، والأوَّل أوجه). انتهى[مطالع٤/٣٤٠]، وقال شيخنا عن ابن بَطَّالٍ: إنَّه رجَّحها[٥]، وصوَّبها القرطبيُّ[المُفهِم٣/٥٤٧]. انتهى[التوضيح١٨/٥١٨].

قوله: (أُخْبِرْتُ): هو بضَمِّ الهمزة، وكسر المُوَحَّدة، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (سَوَادِي سَوَادَهُ): هما[٦] بفتح السين، وتخفيف[٧] الواو، أي: شخصي شخصه.

قوله: (حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا): كذا في أصلنا، وكُتب تجاهه: (صوابه: الأعجز) انتهى، قال ابن قُرْقُول: («الأعجل»: كذا الرواية باللام، وقال بعضُ الناس: «صوابه: الأعجز»، وهذا جهل منه بالكلمة، وهي كلمة معروفة يُتمثَّل بها[٨] في التجلُّد على الشيء والصبر عليه، يقال: ليتني وفلانًا يُفعَل بنا كذا

---

(١) في «التقييد»: (ماكهون).

(٢) في النسخ وهو في (أ) مستدركٌ: (عن البُخاريِّ في «تاريخه الأوسط»)، والمثبت من مصدره، ثمَّ زيد فيهما: (فجرى -يعني: لقب الماجِشُون- على بنيه وعلى بني أخيه، ثُمَّ ذكر لقبه بذلك مُطَوَّلًا... إلى أن قال)، وفيه تكرارٌ لما سيأتي.

(٣) (في هذا): سقط من (ب).

(٤) زيد في (ب): (عليه).

(٥) يعني: (أضلع)، انظر «شرح ابن بطَّال» (٥/٣١٥).

(٦) في (ب): (هنا).

(٧) في (ب): (وفتح).

(٨) زيد في النُّسخ: (على)، ولعلَّه سبق نظرٍ، ثمَّ زيد في (ب): (ما).

حتى يموت الأعجلُ منَّا؛ يعني: الأقرب أجلًا، وهي من العَجَلة والسُّرعة، ومنه قول الشاعر: [من الرجز]

ضَرْبًا وَطَعْنًا كَيْ يَمُوتَ الأَعْجَلُ[١]

انتهى [المطالع٤/٣٨٣][٢].

قوله: (فَلَمْ أَنْشَبْ): هو بفتح الهمزة، ثُمَّ نون ساكنة، ثُمَّ شين معجمة مفتوحة، ثُمَّ مُوَحَّدة، أي: لم أمكث ولم أُحدِث شيئًا حتى فُعِل هذا، وأصله من الحبس، أي: لم يمنعه مانع، ولا شغله أمرٌ آخرُ غيره، والله أعلم[٣].

قوله: (كِلَاكُمَا قَتَلَهُ، وَسَلَبُهُ[٤] لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ): سيأتي الكلام على قاتل أبي جهل مُطَوَّلًا، وكلام الناس في ذلك[٥] في (بدر)[ح٣٩٦٢]، والله أعلم.

قوله: (قَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعَ يُوسُفُ صَالِحًا وإبْراهِيمُ أَبَاهُ)[٦]: أمَّا (مُحَمَّد)؛ فهو البُخاريُّ صاحبُ «الصحيح»، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، وأمَّا قوله: (سمع يوسفُ صالحًا)؛ يعني: أنَّ يوسفَ بن الماجِشُون سمع صالحَ بن إبراهيم بن عبد الرَّحْمَن بن عوف، الراويَ عن أبيه عن جدِّه، و(إبراهيم) -يعني: ابن عبد الرَّحْمَن بن عوف- سمع (أباه)؛ يعني: سمع إبراهيمُ[٧] عبدَ الرَّحْمَن بن عوف؛ يعني: وإن روى يوسفُ بن الماجِشُون ذلك عن صالحٍ بالعنعنة، [وكذلك وإن روى إبراهيم ذلك][٨] بالعنعنة عن عبد الرَّحْمَن بن عوف؛ فإنَّه سمع منه.

وفي قوله ذلك احترازٌ عن سؤال سائلٍ يقول: إنَّ هذا يوسف[٩] روى ذلك بالعنعنة، وإنَّ إبراهيم رواه كذلك، فأجاب: بأنَّ كلًّا من يوسف وإبراهيم قد سمع مِن الآخر، وإن كان الماجِشْون ليس

---

(١) البيت منسوب للأغلب العِجْلي، انظر «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» (ص١٧١)، «المستقصى في ضرب الأمثال» (٢/١٤٧).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٢١٨).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٢٠).

(٤) كذا في النُّسختَين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (سلبه)؛ بغير واو.

(٥) (في ذلك): ليس في (ب).

(٦) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ.

(٧) زيد في (ب): (بن)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٨) في (ب) بدل مما بين معقوفين: (وأنَّ إبراهيم رواه كذلك).

(٩) في (ب): (يوسف هذا).

مدلِّسًا ولا صالح ولا إبراهيم، والله أعلم.

وقال شيخُنا: (يشبه أن يكون منقطعًا فيما بينهما -يعني: بين يوسفَ وصالحٍ- يوضِّحه روايةُ البزَّار له عن مُحَمَّد بن عبد الملك القرشيِّ وعليِّ بن مسلم قالا: حدَّثنا يوسف ابن أبي سلَمة الماجِشُون: حدَّثنا عبدالواحد بن أبي عون: حدَّثني صالح بن إبراهيم به، ثُمَّ قال: هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عبد الرَّحْمَن بن عوف عن رسول الله ﷺ إلَّا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وعبد الواحد بن أبي عون رجلٌ مشهورٌ ثقةٌ[البزار ١٠١٣])، قال شيخُنا: (قلتُ: ويجوز أن يكون سمعه أوَّلًا من عبد الواحد عن صالح، ومرَّة من صالح، ويؤيِّده أنَّ عفَّان بن مسلم لمَّا رواه عن يوسف؛ قال: «أخبرنا صالح»). انتهى[التوضيح ١٨/٥٠٨]، ويؤيِّده أيضًا: أنَّه ليس مدلِّسًا، وإذا كان كذلك؛ فتُقبَل عنعنته، وقد قال البُخاريُّ: (إنَّه سمعه)، والله أعلم.

٣١٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، **عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ**، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ **عَامَ حُنَيْنٍ**، فَلَمَّا التَقَيْنَا؛ **كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ**، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ **عَلَا** رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدَرْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى **حَبْلِ عَاتِقِهِ**، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ المَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ المَوْتُ فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمْرُ اللهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ؛ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ؛ فَلَهُ سَلَبُهُ»، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ الثَّالِثَةَ مِثْلَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَسَلَبُهُ عِنْدِي، **فَأَرْضِهِ عَنِّي**، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: **لَا هَا اللهِ؛ إِذًا لَا يَعْمِدُ** إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ **يُعْطِيكَ سَلَبَهُ**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ»، فَأَعْطَاهُ، فَبِعْتُ الدِّرْعَ، **فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلِمَةَ**، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ **تَأَثَّلْتُهُ** فِي الإِسْلَامِ.

قوله: (**عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**): هذا هو الأنصاريُّ، تَقَدَّمَ مرارًا.

قوله: (**عَنِ ابْنِ أَفْلَحَ**): اسم (ابن أفلح) عُمر بن كَثِير بن أفلح، أخي مُحَمَّد وعبد الرَّحْمَن، أبناء [كثير ابن] أفلح، مولى أبي أيُّوب الأنصاريِّ، و(كَثِير): بفتح الكاف، وكسر المُثَلَّثَة، وعُمرُ يروي عن ابنِ عمر وسَفِيْنَة، وعنه: ابن عَون، ويحيى بنُ سعيدٍ، وغيرُهما، وثَّقهُ النَّسائيُّ، وخرَّج له في «حديث مالك»، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ في «مسند مالك»، وابنُ ماجه(١).

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٤٩١)، «تذهيب التهذيب» (٧/١١٢).

قوله: (عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ): اسم (أبي مُحَمَّد) هذا: نافع بن عَبَّاس؛ بالموحدة والسين المُهْمَلَة، ويقال: نافع بن عيَّاش؛ بالمُثَنَّاة تحت والشين المُعْجَمَة، وقد نُسب إلى أبي قتادة، وإنَّما ولاؤه لعقيلة الغِفاريَّة، يروي عن أبي قتادةَ وأبي هُرَيرةَ، وعنه: الزُّهْرِيُّ، وعُمرُ بنُ كَثِير ابن أفلح، وسالمٌ أبو النَّضْر، وجماعةٌ، وثَّقهُ النَّسائيُّ، أخرج له الجماعة(١)، تَقَدَّمَ[ح١٨٢٣].

قوله: (عَامَ حُنَيْنٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (حُنينًا) في السنة الثامنة من الهجرة، خرج عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إليها بعد الفتح[ح٢١٠٠].

قوله: (كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ): هي بفتح الجيم، وإسكان الواو، أي: خفَّة ذهبوا فيها(٢)؛ يعني بذلك: انهزام من انهزم منهم يوم حنين، وقد تَقَدَّمَ كم ثبت، وعددهم، وما قيل في عددهم[ح٢٨٧٤].

قوله: (فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ): الرجلان لا أعرفهما، ومعنى (علا): ظهر عليه، وأشرف على قتله، وقيل: صرعه وجلس عليه ليقتله(٣).

قوله: (عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ): (حبل العاتق): هو ما بين المنكب والعنق، وقال ابن دُرَيد: (حبل العاتق: عصبتاه)[الجمهرة١/٢٨٣]، وقيل: موضع الرداء من العنق(٤).

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ): هذا الرجل لا أعرفه، وقال شيخنا في (بيع السلاح) من هذا الشرح الذي له: (والذي شهد لأبي قتادة بالقتيل الأسودُ بن خزاعيٍّ وعبدُ الله بن أُنيس، قاله المنذريُّ). انتهى[التوضيح١٤/٢١٨]، وإذا كان كذلك؛ فالذي اعترف بالسَّلَب أنَّه عنده أحدُ الشَّاهدَين، والله أعلم، وقد نظرت في نسخة من حواشي المنذريِّ؛ فلم أرَ أنا(٥) ذلك فيها، فلعلَّها سقط منها، فإنَّها سقيمة، وسأذكر ذلك مُطوَّلًا في (حُنين) إن شاء الله تعالى[ح٤٣٢١].

وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (إنَّ الذي شهد لأبي قتادة هو الأسودُ بن خزاعيٍّ، ذكره ابن فتحون عن الواقديِّ)، قال: (ثُمَّ رأيت في «مغازي الواقديِّ» عن أبي قتادة: فقلت: مَن يشهد لي؟ فقام عبد الله ابن أُنيس، فشهد لي، ثُمَّ لقيت الأسود بن خزاعيٍّ فشهد لي)، قال: (واسم المَخْرَف الوديين(٦))[الإفهام٣٠٩]، عزاه

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٧٨).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٣٥١)، «التوضيح» (١٨/٥٢٤).

(٣) انظر «التوضيح» (١٨/٥٢٤).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢١٧).

(٥) في (ب): (أنَّ).

(٦) في (أ) فوقها: (كذا)، وكذا ذكره الحافظ في «الفتح» (٧/٦٣٦)، وفي «عمدة القاري» (١٤/٣١٣): (الودنين) وكلاهما =

للواقديِّ[المغازي٣/٩٠٨]، وقال بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (الذي شهد له بالسلب أسود بن خزاعيٍّ، والذي أخذ السَّلَب وقع في رواية أخرى عند المصنف: أنَّه من قريش[ح٤٣٢١]). انتهى[هُدى٣١٠].

قوله: (فَأَرْضِهِ عَنِّي): (أَرْضِهِ): بقطع الهمزة، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (لَا، هَا اللهِ إِذًا): قال ابن قُرْقُول: (كذا رويناه -يعني: بقصر «ها»(١)- و«إذًا»، قال إسماعيل ابن إسحاق عن المازنيِّ: إنَّ الرواية خطأٌ، وصوابه: «لا، ها الله ذا»، و«لا، هاء الله ذا» -يعني: بالمدِّ والقصر- قال: و«ذا»: صلة في الكلام، قال: وليس في كلامهم: «لا، ها الله إذن»، قاله(٢) أبو زيد، وقال أبو حاتم: يُقالُ في القَسَمِ: «لا، ها الله ذا»، والعربُ تقولُ: «لا، هاء الله ذا»؛ بالهمز، والقياسُ تركُ الهمز؛ والمعنى: لا والله؛ هذا ما أُقْسِمُ به، فأدخلَ اسمَ «الله» بين «ها» و«ذا»، وقال الخليل: «ها»؛ بتفخيم الألف: تنبيهٌ، وبالإمالة: حرف هجاء[العين٢/٩١]). انتهى(٣).

وقال في «النهاية»: («لا، ها الله/ إذًا»: هكذا جاء في الحديث، والصواب: «لا، ها الله ذا»؛ بحذف [١/٤٠٥ب] الهمزة؛ ومعناه: لا والله لا يكون ذا، ولا والله الأمرُ ذا، فحذف تخفيفًا، ولك في ألف «ها» مذهبان؛ **أحدهما**: تُثْبِتُ ألفَها؛ لأنَّ الذي بعدها مدغمٌ؛ مثل: دابَّة، **والثاني**: أن تحذفَها؛ لالتقاء الساكنين). انتهى.

وقد ذكر الكلام الذي في «الصحيح» شيخُنا الأستاذ أبو جعفر الأندلسيُّ في «شرح ألفيَّة ابن عبد المعطي»، وصوَّب الرواية -والله أعلم- فقال: (وأمَّا «ها»؛ فالنَّحْويُّون يقولونَ بأنَّ «هاء» للتنبيه، ونقل أبو البقاء أنَّها بدلٌ من الهمزة[إعراب الحديث١٢٣]، واعلم أنَّ «ها» عِوضٌ مِن واو القَسَم، لا من الباء، والدليل على ذلك أنَّها مختصَّةٌ بالدخول على الجلالة، ولو كانت عوضًا من الباء؛ لوقعت مواقعَها، وتأتي في الجواب نفيًا(٤) وإثباتًا، تقول في النفي: «لا، ها الله ذا»، وفي الإيجاب(٥): «إي ها الله ذا».

قال ابن مالك: وفي «ها الله» **أربعُ لغات**؛ **الأوَّلى**: أن يقال: «هالله»؛ بهاءٍ تليها اللام من غير مدٍّ، **الثانية**: «ها الله»؛ بألف ثابتة قبل اللام، **الثالثة**: أن يُجمَع بين ثبوت الألف، وقطع همزة «الله»،

---

= عزواه للواقديِّ، والذي في «مغازي الواقديِّ» و«الإفهام»: (الرديني)، وكذا في «سبل الهدى والرشاد» (٥/٤٩٥).

(١) في النسخ: (بقصر الهمزة)، والمثبت من مصدره.

(٢) في النسخ: (وقاله) بالواو.

(٣) انظر: «مطالع الأنوار» (٦/١٠٠-١٠١)، «مشارق الأنوار» (٢/٥٧٥-٥٧٦).

(٤) في (أ) و(ب): (نصًّا)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

(٥) في (ب): (الإثبات).

الرابع: أن تحذف الألف، وتقطع همزة «الله»(١).

واختلف النَّحْويُّون في قولهم: «ها الله ذا»:

فذهبَ الخليلُ أنَّ «ذا» بعضُ المقسَمِ عليه[العين٨/٢٠٨]، واختَلَفَ قولُه في أصل الكلام؛ فمرَّةً قال: الأصل فيه: «ها الله الأمرُ ذا»، فلفظُ الجلالة مخصوصٌ بهاء التنبيه، و«الأمرُ»: مبتدأٌ، و«ذا»: خبرُه، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأُ، وبَقيَ الخبرُ؛ وهو «ذا»، ومرَّة قال: الأصلُ: «اللهِ الأمر هذا»، فلفظ الجلالة مجرورٌ بحرف القَسَم المحذوف، ثُمَّ حُذِف المبتدأُ الذي هو «الأمرُ»، فبقيَ «اللهِ هذا»، فقُدِّمَتْ «هاء» التنبيه [على] لفظِ الجلالةِ، فصارَ: «ها الله ذا»، فلفظ الجلالة على هذا ليس مجرورًا بهاء التنبيه، بل بحرف الجرِّ المقدَّر.

وذهب الأخفش إلى أنَّ «ذا» إشارةٌ، واختَلَفَ قولُه في المشار إليه، فقال: هو القَسَمُ، والأصلُ: «ها اللهِ أُقْسِمُ قَسَمًا»، المرادُ المبالغةُ في توكيد القَسَم، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ، وبقيَ المصدرُ دليلًا عليه، ثُمَّ حُذِفَ المصدرُ، وأُتِيَ بـ«ذا» إشارةً إليه، ومرَّة قال: «ذا» بدلٌ(٢) من لفظ الجلالة، فعلى القول الأوَّل «ذا» في موضع نصبٍ؛ لأنَّه في محلِّ المصدرِ، وعلى القولِ الثاني في موضعِ جرٍّ؛ لأنَّه بدلٌ من لفظِ الجلالةِ، وهو مجرورٌ، واحتجَّ لكلٍّ من المذهبَين).

قال شيخنا أبو جعفر: (قال ابن الحاجب: لا يصحُّ قولُ الخليلِ، ولا قولُ الأخفش، أمَّا قول الخليل؛ فلأنَّ المقسَمَ عليه على ما قرَّره مثبَتٌ، لكنَّ المعنى المستعملَ فيه هذا اللفظ هو أن يكون المقسَمُ عليه منفيًّا، دليله: استقراءُ(٣) كلامهم، وإذا كان كذلك؛ وجبَ تقديرُه منفيًّا، وإذا قُدِّر منفيًّا؛ بطلَ تقديرُ الخليلِ، وأمَّا قولُ الأخفش؛ فلأنَّه أجازَ حذف المقسَمِ عليه بأصله، وهو خلافُ الأصل، وجعلَ «ذا» إشارةً إلى القَسم، ولم يُوجَدْ له نظيرٌ في كلامهم، قال ابن الحاجب: ولو(٤) قيل: إنَّ «ذا» هو المقسَمُ عليه لا على الوجه الذي ذكرَهُ الخليلُ، بل على معنى أن يُقدَّرَ الجوابُ منفيًّا؛ وهو: لا يفعل ذا، أو: لا يكون ذا؛ لكان مستقيمًا). انتهى.

تنبيهٌ: جاء في حديث أبي قتادة رضي الله عنه يوم حُنين: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «مَن قتل قتيلًا؛ فله سَلَبُه»،

---

(١) انظر «شواهد التوضيح» (ص٢٣٤).

(٢) في (ب): (قال: فأبدل).

(٣) في النسخ: (استقرار).

(٤) (لو): سقط من (ب).

فطلب أبو قتادة مَن يشهد له على قتيلٍ كان قَتَلَه، فقال رجل: صَدَقَ يا رسول الله، فأَرْضِه عنِّي، فقال أبو بكر ﵁: لا، ها الله إذن، لا يعمد إلى أَسد من أُسد الله يقاتل عن الله ورسوله، فيعطيك سلبه.

واستشكل بعض النَّحْويِّين وقوع (إذن) في كلام أبي بكر ﵁ من وجهين: **الأول**[1]: أنَّ هاء التنبيهِ في القَسَم تستلزم أن تجيء بعدها [ذا]، ولم يؤتَ بها ههنا، فكان الأصلَ عندهم أن يقال: (لا، ها الله ذا)، **الثاني**: أنَّ الموضع ليس موضع (إذن)؛ لأنَّهم قالوا: إنَّما يقع ما بعد (إذن) جزاءً لشرطٍ مقدَّر، وقاعدة الشرط: أن يكون سببًا في الجزاء، وهذا هنا غير ملتئم؛ لأنَّ ما بعد (إذن) جاء جوابًا لقوله[2]: (فأَرْضِه عنِّي)، وإرضاءُ رسول الله ﷺ أبا قتادة ليس سببًا في ألَّا يعمد إلى سَلَبه، فيعطيه غيره، بل هو سبب في أن يعمد.

واسترسلوا في هذا الإشكال حتى أدَّى ذلك إلى أن جعلوا المخلص منه أن اتَّهموا[3] الرواة الأثبات بالتصحيف، فقالوا: كان الأصل: (لا، ها الله ذا)؛ باسم الإشارة، فصحَّفوه فقالوا: (لا، ها الله إذن)، وتتابع الرواة على تصحيفه، فنقلوه مصحَّفًا، واحدًا عن واحد.

قال شيخنا أبو جعفر: فيا عجبًا من قوم يَرِدُ عليهم الحديثُ الصحيح الموثوق برواته، فيبدو لهم فيه إشكال، فيمرُّونه على ظاهره، ولا يطلبون له تأويلًا! ولو ظهر لهم إشكال في بيت شعر لم يُعرَف قائلُه؛ طلبوا له تأويلًا، وخرَّجوه على أحسن المخارج، فكان الواجب عليهم أن يكون الأمر بالعكس!!

قال شيخنا: وأمَّا الإشكال الذي ذكروه من الوجهين المتقدِّمين؛ فلا إشكال فيهما؛ لأنَّ (ها الله) لا يلزم أن يجيء معه (ذا) كما زعموا، وأمَّا جعل (لا يعمد) في جواب (فأَرْضِه عنِّي) كما زعموا؛ فليس بصحيح، وإنَّما هو جواب شرط مقدَّر يدلُّ عليه قول الشاهد لأبي قتادة: (صدق)، فكأنَّ أبا بكر ﵁ قال: إذا صدق في أنَّه صاحب السَّلَب؛ إذن لا يعمد رسول الله ﷺ فيعطيك سَلَبَه، فالجزاء على هذا صحيحٌ؛ لأنَّ صِدْقَه سببٌ في ألَّا يعمد رسول الله ﷺ إلى سَلَبِه، فيعطيه مَن طلبه، وهذا واضح لا تكلُّف فيه، وإنَّما حملهم على ذلك -عدمِ التأمُّل، والمبادرةِ إلى الاعتراض- تقليدُ بعضهم بعضًا، وقد قال ابن مالك في هذا الحديث: إنَّ اسم الإشارة لا يلزم «ها» في القسم، وإنَّ وقوع «إذن»

---

(١) في (ب): (الأولى)، وزيد فيها: (قوله: «لا تعمد»: قال شيخنا في سورة «براءة»)، وسيأتي، وفيه خطأ واضطراب.

(٢) في (ب): (جاء جوابها بقوله).

(٣) في (ب): (يتهموا).

هنا ليس ببعيد[١]. انتهى، ولا تستطل هذا الكلام، فإنَّه تكلَّم فيه أئمَّة، وعدُّوه خطأً، والله أعلم[٢].

قوله: (لَا[٣] يَعْمِدُ): قال النَّوويُّ: (ضبطوه بالنون والياء[٤]، وكذا «فَيُعْطِيكَ سَلَبَهُ». انتهى).

قال شيخنا أيضًا في كلام أبي بكر رضي الله عنه في قصَّة أبي قتادة ما لفظه: (لم يكن لأحد فِعْلُه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره على كثرة المُفْتِين من الصَّحَابة في زمنه). انتهى[التوضيح١٨/٥٢٥]، وقد ذكر أبو العَبَّاس القرطبيُّ في «مفهمه» في هذا الحديث: (أنَّ هذا خصوصيَّةٌ لأبي بكرٍ رضي الله عنه -يعني: أنَّه يفتي بحضرته- وليس لأحدٍ من العلماء مثلُ هذا). انتهى[المفهم٣/٥٤٥]، وقد ذكرتُ الذين كانوا يُفتون في عهده عليه الصلاة والسلام، وذكرت أنَّ الذين حُفِظَتْ عنهم الفتوى من الصَّحَابة مئةً ونيِّفًا[٥] وثلاثين بين رجلٍ وامرأةٍ؛ فانظره إن أردته[ح٦٩٥].

قوله: (فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرِفًا): تَقَدَّمَ الكلام على (المَخْرِف) ضبطًا ومعنًى فيما مضى[ح٢١٠٠].

قوله: (فِي بَنِي سَلِمَةَ): هو بكسر اللام، قبيلٌ من الأنصار من الخزرج، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (تَأَثَّلْتُهُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه فيما مضى[ح٢١٠٠].

## ١٩- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْخُمُسِ وَنَحْوِهِ

رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ): اعلم أنَّ (المؤلَّفة): مَن أسلم ونيَّته ضعيفةٌ، أو له شرفٌ يُتوقَّع بإعطائه إسلامُ غيره، وقيَّدته بـ(المسلمين) احترازًا من مؤلَّفة الكفَّار، فإنَّهم لا يُعطَون عند الشَّافِعيَّة من الزَّكاة قطعًا، ولا من غيرها على الأظهر، وقال ابن داود: إن نزلت بالمسلمين نازلةٌ -لا قدَّر الله ذلك-؛ أُعطوا قطعًا، على ما قاله صاحبُ «التقريب».

واعلم أنَّه بقي من مؤلَّفة المسلمين صنفٌ يرادُ بتأليفهم جهاد من يليهم من الكفَّار أو مانعي الزكاة، ويقبضوا زكاتهم، فهؤلاء يُعطَون قطعًا، وممَّاذا يُعطَون هؤلاء؟ ففي «التصحيح»: الأصحُّ والأشبه في «الشرح الصغير» للرافعيِّ: أنَّهم يُعطَون من سهم المؤلَّفة، وتسمية هؤلاء مؤلَّفةً فيه تجوُّزٌ واستعارة، قاله الإمام[٦].

---

(١) انظر «شواهد التوضيح» (ص٢٣٥).

(٢) انظر «مصابيح الجامع» (٦/٤٥٢-٤٥٤).

(٣) (لا): ليس في «اليونينيَّة»، وهي ثابتة في رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٤) رواية «اليونينيَّة» بالياء.

(٥) في غير (ت): (نيِّفًا) بلا واو.

(٦) «نهاية المطلب» (١١/٥٥٠-٥٥١)، وانظر حكم إعطاء المؤلَّفة فيه وفي «المجموع» (٦/١١٦-١١٧).

[قال شيخنا في (سورة براءة) من «شرحه»][(١)]: (وقد اختُلِف في الوقت الذي يتألَّفهم فيه؛ فقيل: قبل إسلامهم ليسلموا، وقيل: بعده ليثبتوا، واختُلِف في قطع ذلك عنهم؛ فقيل: في خلافة الصِّدِّيق، وقيل: في خلافة عمر رضي الله عنه، واختلف في نسخه واستمراره). انتهى[التوضيح٢٢/٤٢١].

قوله: (**رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم**): قال الدِّمْيَاطيُّ: (حديث عبد الله بن زيدٍ رواه البُخاريُّ في «المغازي»[ح٤٣٣٠] و«التَّمنِّي»[ح٧٢٤٥] عن موسى بن إسماعيل، عن وُهَيب، عن عَمرو ابن يحيى بن عُمارة، عن عبَّاد بن تميم، عنه). انتهى.

قال المِزِّيُّ في «الأطراف»: (البُخاريُّ في «المغازي» بتمامه[ح٤٣٣٠]، وفي «التَّمنِّي»[ح٧٢٤٥] ببعضه عن موسى عن وُهَيب، ومسلمٌ في «الزكاة» عن سُريج بن يونس عن إسماعيل بن جعفر[م١٠٦١]؛ كلاهما عن عمرو بن يحيى، عنه -يعني: عن عبَّاد بن تميم- به). انتهى[تحفة٤/٣٤٠].

**٣١٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ** ابْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ **حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ** قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا حَكِيمُ؛ إِنَّ هَذَا المَالَ **خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ**، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ؛ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ **بِإِشْرَافِ نَفْسٍ**؛ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، **وَاليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى**»، قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ **لَا أَرْزَأُ** أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أُفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ العَطَاءَ، فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ؛ إِنِّي **أَعْرِضُ** عَلَيْهِ حَقَّهُ الَّذِي قَسَمَ اللهُ لَهُ مِنْ هَذَا الفَيْءِ، فَيَأْبَى أَنْ يَأْخُذَهُ، **فَلَمْ يَرْزَأْ** حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم **حَتَّى تُوُفِّي**.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): هذا هو الفِرْيَابيُّ، مُحدِّثُ قَيْساريَّة الحافظُ، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق الفرقُ بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ، والأماكنُ التي أخرجها البُخاريُّ عنِ البُخاريِّ[ح٦٨]، وكذا تَقَدَّمَ (**الأَوْزَاعِيُّ**): أبو عَمرو عبدُ الرَّحْمَن بن عَمرو، وتَقَدَّمَ لماذا نسب[ح٧٨]، وكذا تَقَدَّمَ (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وكذا تَقَدَّمَ (**سَعِيد بْن المُسَيَّب**): أنَّ ياء أبيه بالفتح والكسر، وأنَّ غيرَ أبيه ممَّن اسمُه (المُسَيَّب) لا يجوز في يائه إلَّا الفتح[ح٢٦]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**حَكِيم بْن حِزَامٍ**) وأنَّ (حَكِيمًا) بفتح الحاء، وكسر الكاف، وأنَّ (حِزَامًا) بالزاي، وتَقَدَّمَ بعض

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

ترجمتِه، وأنَّه عاش مئةً وعشرين سنةً؛ ستِّين سنةً في الإسلام، وستِّين سنةً في الجاهليَّة، وذكرتُ نُظراءَه في ذلك[ح٤٥٣]، وأنَّه وُلد في جوف الكعبة، ولا نظيرَ له في ذلك[ح١٤٢٧].

قوله: (خَضِرةٌ حُلْوَةٌ): كذا في أصلنا، وعليها علامة راويها(١)، وفي الهامش: (خضرٌ حلوٌ)، وعليه (صح)(٢)، وهما من غير تاءٍ، قال ابن قُرْقُول: (وقع للأَصيليِّ في «كتاب الوصايا» و«الخُمس»: «خضرةٌ حلوةٌ»، وفي غير هذين الموضعين: «خَضِرٌ حلو») إلى أن قال: (ومن روى: «خَضِرة»؛ أنَّث على معنى تأنيث المشبَّه به، أي: أنَّ هذا المال شيءٌ كالخضرة، وقال ثابت: معناه: كالبقلة الخضرة، أو يكون على معنى: فائدة المال؛ وهي الحياة، أو العيشة، أو الدنيا [خضرة]). انتهى[مطالع٢/٤٦٧]، وقال شيخنا: (الصواب: «خضرٌ حلوٌ»)؛ يعني: بغير تاء. انتهى[التوضيح١٨/٥٣٩].

قوله: (بِإِشْرَافِ نَفْسٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بالشين المُعْجَمَة في (الزكاة)، وتَقَدَّمَ معناه[ح١٤٧٢].

قوله: (وَاليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى): تَقَدَّمَ الكلام على (العليا) و(السفلى) مَن(٣) هما في (الزكاة)، وذكرت هنا أقوالًا فيهما؛ فانظره[ح١٤٢٧].

قوله: (لَا أَرْزَأُ): تَقَدَّمَ معناه، وأنَّه بفتح الهمزة، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ زاي، ثُمَّ همزة[ح١٤٧٢].

قوله: (أَعْرِضُ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الهمزة، وكسر الراء، وهذا ظاهِرٌ[ح١٤٢٧].

قوله: (فَلَمْ يَرْزَأْ): هو بفتح أوَّله، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ زاي، مهموز، ساكنٌ للجزم، وقد تَقَدَّمَ ما فيه من(٤) اللغات في (الوضوء)؛ وهنَّ ثلاث: يرزأْ، ويرزَ، ويرزَا[ح١٣٨].

قوله: (حَتَّى تُوُفِّيَ): تَقَدَّمَ أنَّه تُوُفِّيَ سنة (٥٤هـ)[ح١٤٢٧].

**٣١٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّهُ كَانَ عَلَيَّ اعْتِكَافُ يَوْمٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَفِيَ بِهِ، قَالَ: وَأَصَابَ عُمَرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ، فَوَضَعَهُمَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ مَكَّةَ -قَالَ:- فَمَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى سَبْيِ حُنَيْنٍ، فَجَعَلُوا يَسْعَوْنَ فِي السِّكَكِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللهِ؛ انْظُرْ، مَا هَذَا؟ قَالَ: فَقَالَ: مَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى السَّبْيِ، قَالَ: اذْهَبْ فَأَرْسِلِ الجَارِيَتَيْنِ.**

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّوبي والمستملي.

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) في (أ): (مل)، وفي (ب): (بل)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) في النُّسخ: (في).

قَالَ نَافِعٌ: وَلَمْ يَعْتَمِرْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الجِعْرَانَةِ، وَلَوِ اعْتَمَرَ؛ لَمْ يَخْفَ عَلَى عَبْدِ اللهِ.
وَزَادَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ: مِنَ الخُمُسِ.
قال: وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي النَّذْرِ، وَلَمْ يَقُلْ: يَوْمٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّمَ مرارًا كثيرةً أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عَارِمٌ، وتَقَدَّمَ معنى (العَارِم)[ح٦٠]، وتَقَدَّمَ (**أَيُّوب**): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (**عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ**): كذا في أصلنا هنا، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، ونافعٌ عن عُمَرَ لم يدركه، فهو مرسلٌ، وكذا قوله فيه: (قال: وأصاب عُمَرُ جاريتين)، وهنا -وإن قلنا[(١)]: أدركه، ولم يقل به أحدٌ فيما أعلم- يكون أيضًا مرسلًا؛ لأنَّه قال فيه: (أنَّ عمر قال: يا رسول الله)، فذكر قصَّةً لم يدركها، ولو أدركها؛ كان يكون صحابيًّا، وهو ليس بصحابيٍّ اتِّفاقًا، ولهذا أردفه البُخاريُّ بقوله: (**وَزَادَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ**[(٢)]**: مِنَ الخُمُسِ**)، فهذا متَّصلٌ، والله أعلم، والطريقُ الأولى: (نافع: أنَّ عمر قال: يا رسول الله...) لم أرَ المِزِّيَّ طرَّفها[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (**أَنْ يَفِيَ**): هو بفتح الياء الأولى والثانية، وليست الثانية همزةً؛ فاعلمه.

قوله: (**قَالَ: وَأَصَابَ عُمَرُ جَارِيَتَيْنِ**): قائله تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه نافعٌ، وأنَّه مرسلٌ.

قوله: (**فِي السِّكَكِ**) أي: الطرق، وهذا ظاهِرٌ جدًّا/. [١/٤٠٦أ]

قوله: (**يَا عَبْدَ اللهِ**): هو ولدُه عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب، ترجمتُه معروفةٌ، وهو أحدُ العبادلة الأربعة.

قوله: (**فَأَرْسِلْ**): هو بقطع الهمزة؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**قَالَ نَافِعٌ: وَلَمْ يَعْتَمِرْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الجِعْرَانَةِ**) إلى أن قال: (**وَلَوِ اعْتَمَرَ؛ لَمْ يَخْفَ عَلَى عَبْدِ اللهِ**): قال الدِّمْيَاطيُّ: (قولُ نافع: «ولم يعتمر رسول الله ﷺ من الجعرانة»؛ وَهمٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ مسلمًا[م١٢٥٣] وأبا داود[د١٩٩٤] والتِّرمِذيَّ[ت٨١٥] وابن سعدٍ رَوَوا أنَّه اعتمر من الجعرانة من حديث قتادة عن أنس[(٤)]، ورَوَوه أيضًا عن عبد الله بن عَبَّاس إلَّا مسلمًا[(٥)][د١٩٩٣، ت٨١٦]). انتهى، وقد

---

(١) زيد في (ب): (إنَّه).

(٢) زيد في النسختين وهو في (أ) مستدرك: (فذكره)، ولعلَّ حذفه هو الصواب.

(٣) لم يطرفها في (مسند عمر رضي الله عنه)، وإنَّما طرفها في «تحفة الأشراف» (٦/٦٦) في (مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/١٥٦).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/١٥٥)، وأخرجه أيضًا ابن ماجه (٣٠٠٣).

رواه أيضًا البُخاريُّ في (باب من قسم الغنيمة في غزوه وسفره) من حديث قتادة عن أنس[(١)]، وقد تَقَدَّمَ الحديث[ح٣٠٦٦]، ولو قال: إنَّ نافعًا لم يبلغه الاعتمار كما لم يبلغ عبد الله بن عمر؛ كان أحسنَ من التَّوهيم، والله أعلم.

قوله: (مِنَ الجِعْرَانَةِ): تَقَدَّمَ أنَّ فيها لغتين؛ التخفيف، والتشديد[ح١٥٣٦].

قوله: (وَزَادَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ): هو بفتح الجيم، وكسر الراء[(٢)]، و(حَازم): بالحاء المُهْمَلَة، وهذان معروفان عند أهل الفنِّ، وقد قَدَّمْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ أنَّ (زاد) مثل: قال، فهو تعليقٌ مجزومٌ به، وقد رواه مسلم في (النذور) عن أبي الطاهر بن السرح، عن ابن وَهْبٍ، عن جَرِير بن حَازم به: أنَّ عمر... فذكره[م(١٦٥٦)(٢٨)]، وقد تَقَدَّمَ الكلام على زيادة الثقة أنَّها مقبولةٌ على الصحيح من ثلاثة أقوالٍ[(٣)]، وقد تَقَدَّمَ أيضًا[ح٤٥٦] أنَّ الحديث إذا رواه بعضُ الثقات مرسلًا وبعضُهم متَّصلًا، أو بعضُهم مرفوعًا وبعضُهم موقوفًا؛ أنَّ الصحيحَ: أنَّ الحُكمَ للذي وصل، وللذي[(٤)] رفع، من أقوالٍ أربعة.

قوله: (وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ): (مَعْمَر): تَقَدَّمَ مرارًا [أنَّه] بميمَين مفتوحَتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وأنَّه ابنُ راشدٍ، و(أيُّوب): هو ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه البُخاريُّ في (المغازي) عن مُحَمَّد بن مقاتل، عن عبد الله، عن مَعْمَر، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر[ح٤٣٢٠]، وأخرجه مسلمٌ عن عَبْد بن حُمَيدٍ، عن عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر به[م(١٦٥٦)(٢٨)].

قوله: (وَلَمْ يَقُلْ: يَوْمَ): يجوز في (يوم) نصبه من غير تنوين[(٥)]، وجرُّه مع التنوين[(٦)]، وهما ظاهران.

**٣١٤٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو ابْنُ تَغْلِبَ قَالَ:** أَعْطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَوْمًا وَمَنَعَ آخَرِينَ، فَكَأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ فَقَالَ: «إِنِّي أُعْطِي قَوْمًا أَخَافُ ظَلَعَهُمْ وَجَزَعَهُمْ، وَأَكِلُ قَوْمًا إِلَى مَا جَعَلَ اللهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الخَيْرِ وَالغِنَى، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ

(١) وأخرجه أيضًا في (باب كم اعتمر النبيُّ ﷺ) (١٧٧٨)، وفي (باب غزوة الحديبية) (٤١٤٧).

(٢) زيد في (ب): (وقد تَقَدَّمَ).

(٣) تقدَّم الكلام على قبول زيادة الثقة عند الحديث (٩)، ولم يتقدَّم ذكر الأقوال فيها، ومذهبُ الجمهور من الفقهاء والمحدِّثين: قبولها مطلقًا، وقيل: لا تُقبَل مطلقًا، وقيل: تُقبَل إن زادها غيرُ مَن رواه ناقصًا، ولا تُقبَل ممَّن رواه مرَّةً ناقصًا، وانظر «علوم الحديث» (ص٨٥-٨٨)، «تدريب الراوي» (١/٢٤٥).

(٤) في (ب): (والذي).

(٥) على الظرفيَّة.

(٦) على الحكاية في قوله: (عليَّ اعتكافُ يومٍ).

تَغْلِبَ»، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ: مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ.

**زَادَ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِمَالٍ أَوْ بِسَبْيٍ فَقَسَمَهُ، بِهَذَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذكيُّ الحافظ، وتَقَدَّمَ الكلام على النسبة[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّمَ (**جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ**) ضبطُه وضبطُ أبيه أعلاه، وقبله مرارًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا الحَسَنُ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ**): (الحسن) هذا: هو الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، وقد صَرَّحَ بالتحديث في هذا الحديث من عَمرو بن تَغْلِب، ففيه ردٌّ على عليِّ بن المَدينيِّ الحافظ في قوله[العلل٥٥]: (إنَّه لم يسمع منه)، وقد قَدَّمْتُ ذلك في (الصلاة)[ح٩٢٣]، والله أعلم، و(تَغْلِب): بالمُثَنَّاة فوق، ثُمَّ غين معجمة، ولام مكسورة، ثُمَّ مُوَحَّدة، لا ينصرف؛ للعلميَّة ووزن الفعل، وهذا ظاهِرٌ، و(عمرو) له صحبةٌ، وقد روى عنه الحسنُ والحكمُ بنُ الأعرج[1]، ولم ينفرد عنه الحسن، كما قاله مسلمٌ في «الوحدان»[2]، والحاكم في «علومه»[3] و«مستدركه»[4]، والله أعلم.

قوله: (**أَخَافُ ظَلَعَهُمْ**): هو بالظاء المُعْجَمَة المشالة، وفتح اللام، أي: ميلَهم عن الحقِّ، وضعفَ إيمانهم[5].

قوله: (**مِنَ الغِنَى**): هو مقصورٌ، وهو الغنى المعروف، ضدُّ الفقر، وفي روايةٍ على هامش أصلنا: (الغَناء)؛ بفتح الغين، وبالمدِّ[6]؛ وهو الكفاية.

قوله: (**حُمْرَ النَّعَمِ**): تَقَدَّمَ أنَّه بإسكان الميم، جمع: أحمر[ح٩٢٣].

قوله: (**زَادَ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ**): (أبو عاصم) هذا: هو الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل، شيخُ البُخاريِّ، وقد قَدَّمْتُ مرارًا أنَّ (زاد) مثل: (قال)، وإذا كان كذلك؛ فقد قَدَّمْتُ أيضًا أنَّ البُخاريَّ إذا أسند القول إلى بعض مشايخه كهذا؛ فإنَّه يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢].

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٢)، «الاستيعاب» (ص٥٠٠)، «تهذيب الكمال» (٢١/٥٥٢).

(٢) انظر «المنفردات والوحدان» (ص٤٦، ٤٨).

(٣) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص١٥٩).

(٤) انظر «المستدرك» (٢/٧).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٠٨).

(٦) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

و(جَرِير): هو ابنُ حَازم، تَقَدَّمَ أعلاه ضبطُه وضبطُ أبيه، وأتى بهذا الثاني؛ ليقوِّيَ ما رواه موسى بن إسماعيل من قوله عن الحسن: (حدَّثني عمرو بن تَغْلِب)، فإنَّه قد تابعه عليه أبو عاصم: (حدَّثنا عمرو ابن تغلِب) ردًّا على ابن المَدينيِّ[1]، والله أعلم، وقد أخرج البُخاريُّ حديثَ أبي عاصمٍ هذا عن مُحَمَّد بن مَعْمَر عنه به، في (الصلاة)[2][ح٩٢٣]، والله أعلم.

٣١٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي أُعْطِي قُرَيْشًا أَتَأَلَّفُهُمْ؛ لأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطيالسيُّ.

قوله: (لِأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ): قيل: صوابه: (حديثو)[3].

٣١٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الأَنْصَارِ قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حِينَ أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَفَاءَ، فَطَفِقَ يُعْطِي رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ المِئَةَ مِنَ الإِبِلِ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللهُ لِرَسُولِ اللهِ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَدَعُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، قَالَ أَنَسٌ: فَحُدِّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَقَالَتِهِمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الأَنْصَارِ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ، وَلَمْ يَدْعُ مَعَهُمْ أَحَدًا غَيْرَهُمْ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا؛ جَاءَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا كَانَ حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟» قَالَ لَهُ فُقَهَاؤُهُمْ: أَمَّا ذَوُو رَأْيِنَا يَا رَسُولَ اللهِ؛ فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، وَأَمَّا أُنَاسٌ مِنَّا حَدِيثَةٌ أَسْنَانُهُمْ؛ فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللهُ لِرَسُولِ اللهِ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُ الأَنْصَارَ، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، فَقَالَ

---

(١) وللإشارة إلى الزيادة التي في حديث أبي عاصمٍ.

(٢) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/٢٩٢): (وهو مِنَ المواضع التي تمسَّك بها مَن زعم أنَّ البُخاريَّ قد يعلِّق عن بعض شيوخه ما بينه وبينهم فيه واسطةٌ، مثل هذا، فإنَّ أبا عاصم شيخُه وقد علَّق عنه هذا هنا، ولمَّا ساقه موصولًا؛ أدخل بينه وبين أبي عاصم واسطةً)، وانظر الكلام على هذه المسألة عند الحديث (١٤٢).

(٣) قاله المطرِّزيُّ في «المغرب» (١/١٨٦)، قال البِرماويُّ في «اللامع الصبيح» (٦/٤٩): (قد يُوجَّه بأنَّ فعيلًا يُستعملُ للمُفرد والجمع، والمؤنَّث والمذكَّر، كما في: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وخُرِّجَ عليه: «خبيرٌ بنو لِهْبٍ» إذا قلنا: خبرٌ مقدَّمٌ، فإذا صحَّتِ الروايةُ وجبَ التأويلُ)، وقال الدمامينيُّ في «المصابيح» (٤/١٠٤-١٠٥): (قلت: لا لحن ولا خطأ، والروايةُ صوابٌ، ويوجَّه بنحوِ ما قالوه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١] حيث قالوا: إنَّ التقدير: ولا تكونوا أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ، أو فوجٍ كافرٍ؛ يعنون: أنَّ مثل هذا من الألفاظ مفردٌ بحسب اللفظ، وجمْعٌ بحسبِ المعنى، فيجوز لك رعايةُ لفظه تارة، ومعناه أخرى، كيف شئت، فانقل ذلك إلى الحديث؛ تجدْهُ ظاهرًا لا خفاءَ بصوابه).

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي أُعْطِي رِجَالًا حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالأَمْوَالِ وَتَرْجِعُوا إِلَى رِحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللهِ؟ فَوَاللهِ؛ مَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ»، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ؛ قَدْ رَضِينَا، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً شَدِيدَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ عَلَى الحَوْضِ»، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمْ نَصْبِرْ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وتَقَدَّمَ (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (طَفِقَ): تَقَدَّمَ أنَّ فيها لغتين؛ كسر الفاء وفتحها، أي: جعل[ح١٩٨].

قوله: (يُعْطِي رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ المِئَةَ مِنَ الإِبِلِ): اعلم أنَّ المؤلَّفة الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من هذه الغنيمة أذكرهم هنا فأقول[١]: أعطى أبا سفيانَ بن حرب مئةً من الإبل، وأربعين أوقيَّةً، وابنه يزيد مثله، وابنه معاوية مثله، وحَكِيم بن حِزَام مئة ومئة أخرى، والنُّضير[٢] بن الحارث مئة، وأَسِيد

---

(١) (أذكرهم هنا فأقول): سقط من (ب).

(٢) في هامش (أ): (قوله: النُّضير: هو بالتصغير، وليس هو النَّضر، فإنَّ ذلك قُتِل كافرًا صبرًا في الأُثَيل مُنصَرَفَ النَّبيِّ ﷺ من بدرٍ، قتله عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخته التي قالت: [من الكامل]

يَا رَاكِبًا إِنَّ الأُثَيلَ مَظِنَّةٌ

وكثيرًا ما يلتبس «النُّضير» بالتصغير بـ«النَّضر» بالتكبير، كتبه عمر العرضيُّ الشافعيُّ القادريُّ).

وقوله هذا ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» في (النضر بن الحارث) (٤/٥٢١)، وقد قال الحافظ في «الإصابة» في (النضر بن الحارث) (٣/٥٥٥): (وقد أنكر ابن الأثير على من ترجم للنضر بن الحارث وقال: «النضر قتل كافرًا بإجماع أهل السير»، وتُعُقِّب لاحتمال أن يكون له أخ سُمِّي باسمه، أو أحدهما بزيادة تحتانيَّة...، وممَّا يَتَمسَّك به مَن ذكره: أنَّ موسى بن عقبة ذكر أنَّ النضير بن الحارث -بزيادة التحتانيَّة- من مهاجرة الحبشة، وصاحب الترجمة ذكروا أنَّه من مسلمة الفتح...، وقد ذكره البلاذُريُّ عن الهيثم بن عديٍّ قال: هاجر النضير بن الحارث إلى الحبشة، ثم قدم مكَّة فارتدَّ، ثم أسلم يوم الفتح أو بعده، واستشهد باليرموك، فعلى هذا يحصل الجمع وأنَّه واحدٌ، والله أعلم)، وانظر ترجمة النضير بن الحارث في «الاستيعاب» (ص٧٣٠)، «أسد الغابة» (٤/٥٢٦)، و«الإصابة» (٣/٥٥٧).

وأمَّا عمر العرضي؛ فهو عمر بن عبد الوهَّاب الحلبيُّ الشافعيُّ القادريُّ المحدِّث الفقيه الكبير مفتي حلب، من مصنَّفاته شرحٌ على «الشفا» في أربع مجلَّدات، (فتح الغفار بما أكرم الله عَزَّ وَجَلَّ نبيه المختار) وشَرَحَ «شرح الجامي»، ولم يكمله، و«شرحٌ على العقائد»، وحاشية على «تفسير أبي السعود»، وشرحٌ على «رسالة القشيري»، وُلِدَ بحلب سنة (٩٥٠هـ)، ومات سنة (١٠٢٤هـ)، انظر «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (٣/٢١٥-٢١٨)، «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (٢/٨٨).

ابن جارية مئة، والعلاء بن جارية خمسين [بعيرًا]، ومَخْرَمة بن نَوفَل خمسين، والحارث بن هشام مئة [من الإبل]، وسعيد بن يربوع خمسين، وصفوان بن أُمَيَّة مئة، وفي «صحيح مسلم»: (مئة، ثُمَّ مئة، ثُمَّ مئة)، وهو في أوَّل (المناقب)[م٢٣١٣]، وقيس بن عديٍّ مئة -فقوله: «قيس بن عديٍّ» كذا في «سيرة[1] ابن سيِّدِ النَّاسِ الكبرى»[عيون الأثر٢/٢٦٠]، ولعله: عديُّ بن قيس، أو هو الصواب، وإذا كان كذلك؛ فقد أعطاه خمسين لا مئة[2]، قال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (عديُّ بن قيس السهميُّ من المؤلَّفة قلوبهم فيما قيل، وليس بمعروف). انتهى[تجريد١/٣٧٧]، وكذا قال أبو عمر ابن عَبْدِ البَرِّ[الاستيعاب٥٧٧]، وقد ذكره ابن إسحاق فيهم، على ما قال ابن هشام[3]. انتهى- وعثمان بن وهب خمسين، وسُهَيل بن عمرو مئة، وحُوَيطِب بن عبد العُزَّى مئة، وهشام بن عمرو العامريَّ خمسين، والأقرع بن حابس مئة، وعيينة بن حِصْن مئة، ومالك بن عوف مئة، والعَبَّاس بن مِرداس أربعين من الإبل، فقال في ذلك شعرًا، فأعطاه مئة، ويقال: خمسين[4].

**فائدة**: أعطى[5] هؤلاء من الخمس، وهو أثبت الأقاويل عندنا، قاله ابنُ سيِّدِ النَّاسِ فتح الدين[6].

**غريبة وهي تنبيه**: قال ابن عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة عُمير بن وَدَقة[7] ما لفظه: (عمير ابن وَدَقَة أحد المؤلَّفة، لم يبلِّغه رسولُ الله ﷺ مئةً من الإبل من غنائم حُنين لا هو، ولا قيس بن مخرمة، ولا عَبَّاس بن مِرداس، ولا هشام بن عمرو، ولا سعيد بن يربوع، وسائرُ المؤلَّفة أعطاهم مئةً مئةً)[الاستيعاب٤٨٧]، فيُستفاد هذا، وذكر في غير ترجمةٍ؛ منها ترجمة صخر بن حرب أبي سفيان: (أنَّ سائر المؤلَّفة أعطاهم مئةً مئةً)[الاستيعاب٣٤٥].

---

(١) في (أ): (نسخة).

(٢) كما ذكر ابن إسحاق، انظر «سيرة ابن هشام» (٤/١٤٦).

(٣) نقل ابن هشام في «سيرته» (٤/١٤٦) عن ابن إسحاق قوله: (وأعطى السهميَّ خمسين من الإبل)، ثمَّ قال ابن هشام: (واسمه عديُّ بن قيس)، وقد نقل الحافظ في «الإصابة» (٣/٢٥٥) عن ابن إسحاق في «السيرة الكبرى» أنَّه سمَّاه قيس ابن عديٍّ، ثمَّ قال الحافظ: (وقد سبق ذكرُ عديِّ بن قيس السهميِّ [(٢/٤٧١)]، فما أدري؛ أهما واحد انقلب أو اثنان؟).

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/١٤١)، «عيون الأثر» (٢/٢٦٠).

(٥) (أعطى): سقط من (ب).

(٦) «عيون الأثر» (٢/٢٦٠)، وقد نقله عن ابن سعدٍ في «الطبقات الكبرى» (٢/١٤١).

(٧) في النسخ: (وذفة) وكذا في المواضع اللاحقة، ولعلَّه تصحيف عن المثبت من المصادر، وقال فيه الصالحي في «سبل الهدى والرشاد» (٥/٥٨١): (بفتح الواو والدال المهملة).

فائدة: المؤلَّفة قلوبهم -أو/ مَن قيل: إنَّه منهم- فيما وقفت عليه من كلام جماعةٍ مفرَّقًا، فرتَّبتهم[١] [٤٠٦/١ب] على حروف المعجم أنا، وذكرتُ مَن لم أعرفه:

أُبيُّ بن شَريق وهو الأخنس، أُحَيحَة بن أُمَيَّة بن خلف، أَسِيد بن جارية، الأقرع بن حابس.

جُبَير بن مُطعِم، الجِدُّ بن قيس.

الحارث بن الحارث بن كَلَدة -ذكره أبو عمر ابن عَبْدِ البَرِّ في «الصَّحَابة»، وقال: (إنَّه من المؤلَّفة قلوبُهم، معدودٌ فيهم) انتهى[الاستيعاب١٤٣]-، الحارث بن هشام، حاطب بن عبد العُزَّى، حرْمَلة بن خالد، حرْمَلَة بن هَوْذَة، حَكِيم بن حِزام، حكيم بن طَلِيق، حُوَيْطِب بن عبد العُزَّى.

خالد بن أَسِيد، خالد بن قيس -ذكره شيخنا في «تخريج أحاديث الوسيط»، ولا أعرفه أنا[٢]-، خالد بن هشام، خالد بن هَوْذَة، خلف بن هشام، ذكره شيخنا ابن الملقِّن في بعض مؤلَّفاته عن الصغانيِّ، ولا أعرفه أنا[٣].

زهير بن أبي أُمَيَّة، زيد الخيل.

السائب بن أبي السائب، سعيد بن يَرْبُوع، سفيان بن عبد الأسد، سَهْل بن عمرو، وأخوه سُهَيل ابن عمرو.

شيبة بن عثمان، ذكره ابن عَبْدِ البَرِّ عن بعضهم[٤]، قال أبو عمر: (وهو من فضلائهم)[الاستيعاب٣٣٦].

صخر بن حرب أبو سفيان، صفوان بن أُمَيَّة.

طَلِيق بن سفيان والد حكيم المتقدِّم.

العَبَّاس بن مِرداس، عبد الرَّحْمَن بن يَربُوع، عثمان بن وهب، عديُّ بن قيس، عكرمة بن عامر العبدريُّ، عكرمة بن أبي جهل -ذكره شيخنا عن ابن التِّين[٥]-، علقمة بن عُلاثة[٦]، عمرو بن بَعْكَك

---

(١) في (ب): (فرأيتهم).

(٢) ذكره أبو نعيم مع المؤلَّفة قلوبهم في «معرفة الصحابة» في ترجمة عمرو بن مرداس (٢٠٣٨/٤)، وقد ذكره فيهم ابن الملقِّن في «التوضيح» (٥٣٦/١٨) أيضًا، وترجم له الحافظ في «الإصابة» (٤١١/١)، وقال: (ذكروه في المؤلَّفة).

(٣) قال الصالحيُّ في «سبل الهدى والرشاد» (٥٧٨/٥): (لم يذكره الذهبيُّ في «التجريد»، ولا الحافظ في «الإصابة»، فإن صحَّ؛ فهو وارد عليه).

(٤) في (ب): (ذكره عن بعضهم ابن عبد البر).

(٥) انظر «التوضيح» (٥٣٧/١٨).

(٦) زيد في (ب): (عمير بن وذفة).

أبو السنابل، عمرو بن مِرْدَاس، عمرو بن الهيثم -ذكره شيخنا عن ابن طاهر(١)، ولا أعرفه أنا(٢)-، عمير بن وَدَقَة(٣)، عمير بن وهب، العلاء بن جارية، عُيَيْنَة بن حصن.

قيس بن عديٍّ(٤) السهميُّ، ولا أعلمه صحابيًّا، وقد نظَّر عليه شيخنا بالقلم، ثُمَّ قال: (وذكره عبدُ الرزاق في «تفسيره»[٢/٢٨٢] عن يحيى بن أبي كَثِير: عديُّ بن قيس السهميُّ). انتهى[التوضيح١٨/٥٣٧]؛ يعني: أنَّه على العكس، وهذا عُدَّ فيهم، قال أبو عمر في «استيعابه»: (وقد ذكره ابن إسحاق فيهم على ما قال(٥) ابن هشام(٦)). انتهى(٧)، وقال الذَّهَبيُّ: (من المؤلَّفة قلوبهم فيما قيل، وليس بمعروف) انتهى[التجريد١/٣٧٧]، قيس بن مَخْرَمَة.

كعب أبو الأَخْنَس، ذكره شيخنا[التوضيح١٨/٥٣٧]، ولا أعرفه أنا(٨).

لَبِيْد بن ربيعة العامريُّ، ذكره ابن عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب»[الاستيعاب٦٤٠].

مالك بن عوف النَّصْريُّ، مَخْرَمَة بن نوفل، معاوية بن أبي سفيان، مُطيع بن الأسود، مغيرة بن الحارث بن عبد المُطَّلِب -ذكره شيخنا- عن الصغَانيِّ، وهذا قد اختُلِف فيه؛ فقال ابن عَبْدِ البَرِّ: (إنَّه أخو أبي سفيان بن الحارث)(٩)، قال الذَّهَبيُّ: (فوهِمَ، بل هو أبو سفيان). انتهى[التجريد٢/٩١].

---

(١) لم أقف عليه فيمن ذكره ابن طاهر في «إيضاح الإشكال» (ص١٥٩-١٦١)، فلعلَّه سقط من المطبوع.

(٢) انظر «التوضيح» (١٨/٥٣٧)، وقد سمَّاه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/٢٠٣٨): (عمرو بن الأهتم)، وقال: (يُذكَر في المؤلَّفة)، وكذا ضبطه الصالحي بالحروف في «سبل الهدى والرشاد» (٥/٥٨١)، وذكره الحافظ في «الفتح» (٨/٦٤٥): (عمرو بن الأيهم).

(٣) (عمير بن ودقة): سقط من (ب).

(٤) في هامش (أ): (في نسخة: قُثَم).

(٥) في (ب): (قاله).

(٦) تقدَّم قريبًا أنَّ ابن هشام نقل في «سيرته» (٤/١٤٦) عن ابن إسحاق قوله: (وأعطى السهميَّ خمسين من الإبل)، ثمَّ قال ابن هشام: (واسمه عديُّ بن قيس)، وقد نقل الحافظ في «الإصابة» (٣/٢٥٥) عن ابن إسحاق في «السيرة الكبرى» أنَّه سمَّاه قيس بن عديٍّ، وتقدَّم ما قاله الحافظ فيهما، فانظره.

(٧) عزا المؤلِّف هذا القول في «نور النبراس» تحقيق سامي خوجه (ص٣٠٤) إلى حاشية «الاستيعاب»، ولم أقف عليه في المطبوع منه، والذي قاله ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٥٧٧): (عديُّ بن قيس السهميُّ، ذكره بعضهم في المؤلَّفة قلوبهم، وهذا لا يُعرَف).

(٨) قال الصالحيُّ في «سبل الهدى والرشاد» (٥/٥٨٢): (لا ذكر له في «التجريد»، ولا في «الإصابة»).

(٩) الذي قاله ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة أبي سفيان بن الحارث (ص٨١١) وفي ترجمة المغيرة ابن الحارث =

النُّضَير بن الحارث، نوفل بن معاوية.

هشام بن عمرو، هشام بن الوليد.

وهب بن أبي أُمَيَّة[(١)].

يزيد بن أبي سفيان، أبو جهم بن حذيفة، أبو السنابل، ذُكر، واسمه عمرو، وقد قدَّمته.

وهؤلاء بضعٌ وخمسون رجلًا، **فلعلَّك لا تجدهم مجموعين في مؤلَّفٍ كهذا**[(٢)]، وقد ذكر جماعةً -منهم: شيخُنا- في «تخريج أحاديث الوسيط» عن الحسن بن مُحَمَّد الصغانيِّ، وزاد عن أبي عمر في «البدر المنير تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعيِّ» جماعةً يسيرةً[(٣)]، والكلُّ مذكورون هنا بزياداتٍ، والله أعلم.

قال أبو عمر ابن عَبْدِ البَرِّ[الاستيعاب٧٤٢] وبعده السُّهَيليُّ[الروض٢/١٣٠]: (كانوا أربعين رجلًا فيما ذكروا)، وقال شيخنا: (كانوا نحو الخمسين). انتهى[التوضيح١٨/٥٣٧].

وقال ابن الجوزيِّ: (وإنَّا رأينا جماعةً من أهل العلم يذكرون المؤلَّفة في كتبهم من غير أن يبيِّنوا أحوالَهم، وذلك يجدِّد في قلوب السامعين نُفورًا عنهم، وفيهم[(٤)] قومٌ[(٥)] من سادات الصَّحَابة، فكيف يحسُن الجُمود على عددهم من غير بيان أمرهم؟! وبالله التوفيق:

اعلم أنَّ المؤلَّفة قلوبهم أقوامٌ تُؤُلِّفوا في بدء[(٦)] الإسلام ثمَّ[(٧)] تمكَّن الإسلام في قلوبهم، فخرجوا بذلك عن حدِّ المؤلَّفة، وإنَّما ذكرهم العلماء في المؤلَّفة باعتبار بداية أحوالهم، وفيهم من لم يُعلم منه

---

= (ص٦٦٤): (قال قوم: اسمه المغيرة، وقال آخرون: بل اسمه كنيته، والمغيرة أخوه).

(١) ذكره المؤلِّف أيضًا في «نور النبراس»، ولم أقف على من سمَّاه فيهم، ولا على من سمَّاه في الصحابة، ولعلَّه تصحيف من (زهير بن أبي أميَّة) المتقدِّم، والله أعلم.

(٢) قال الصالحي في «سبل الهدى والرشاد» (٥/٥٧٦): (وقد ذكرهم أبو الفرج ابن الجوزيِّ في «التلقيح»، وابن طاهر في «مبهماته» [«إيضاح الإشكال» (ص١٥٩-١٦١)]، والحافظ في «الفتح» [(٧/٦٤٥)]، والبرهان الحلبيُّ في «النور» [«نور النبراس» تحقيق سامي خوجه (ص٣٠٢-٣٠٥)]، وهو أحسنهم سياقًا وأكثرهم عددًا)، وانظر «السيرة النبوية» لابن هشام (٤/١٤٥-١٤٩)، «الطبقات الكبرى» (٢/١٤١)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤/٢٠٣٨)، «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص٢٤٨-٢٤٩)، «عيون الأثر» (٢/٢٦٠)، «التوضيح» (١٨/٥٣٦-٥٣٧).

(٣) انظر «البدر المنير» (٧/٣٧٢-٣٨٢).

(٤) في (ب): (وفيه).

(٥) (قوم): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (مبدأ).

(٧) في النسخ: (بمن)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

حُسن إسلامٍ، والظاهر بقاؤه على حال التأليف، ولا يمكننا أن نفرِّق بين مَن حَسُن إسلامه، ومن لم يَحسُن إسلامه؛ لجواز أن يكون مَن ظننَّا به الشرَّ على خلاف ذلك؛ إذ الإنسان قد يتغيَّر عن حاله، ولا يُنقَل إلينا أمرُه، فالواجب أن نظنَّ بكلِّ مَن سمعنا عنه الإسلامَ خيرًا، وممَّا يشدُّ ما قلناه...) فذكر حديثًا من «المسند» لأحمد بسنده إلى أنس رضي الله عنه قال: (كان الرجلُ يأتي إلى النَّبيِّ ﷺ، فيُسلِم[(١)] لشيءٍ يُعطاه، فلا يُمسِي حتى يكون الإسلام أحبَّ إليه من الدنيا وما فيها)[١٢٠٥٠]، ثُمَّ ذكر حديثًا من «البُخاريِّ» بسنده، وهو حديث حَكِيم بن حِزَام: «إنَّ هذا المال خَضِرَةٌ حلوةٌ»[ح١٤٧٢]. انتهى[(٢)].

**فائدة:** مَن عُدَّ مِن المؤلَّفة ولم يذكره ابن سيِّدِ النَّاسِ ولا ابن الجوزيِّ وقد ذكرهم ابن عَبْدِ البَرِّ: أُحَيحَة بن أُمَيَّة بن خلف الجمحيُّ[الاستيعاب٧٣]، الحارث بن الحارث بن كَلَدَة[الاستيعاب١٤٣]، حاطب بن عبد العُزَّى بن أبي قيس العامريُّ -قاله الذَّهَبيُّ عن أبي موسى وعبدان[تجريد١/١١٤]-، حرملة[الاستيعاب١٧٦] وخالد[الاستيعاب٢٠٠] ابنا هوذة العامريَّان القشيريَّان، خالد بن أَسيد بن أبي العيص بن أُمَيَّة[الاستيعاب٢٠٠]، خالد بن هشام -قال أبو عمر: (فيه نظر)[الاستيعاب٢٠٠]-، زهير بن أبي أُمَيَّة أخو أبي سلمة -قال أبو عمر: (لا أعرفه)[الاستيعاب٢٦٠]-، سفيان بن عبد الأسد -قال أبو عمر: (فيه نظر)[الاستيعاب٢٩٦]-، السائب بن أبي السائب صيفيِّ بن عائذ بن عبد الله بن عمر بن مخزوم على قول[الاستيعاب٣١٠]، طليق ابن سفيان ابن أُمَيَّة ابن عبد شمس[الاستيعاب٣١٩]، عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار ابن قصيٍّ[الاستيعاب٥٨٢]، عمير بن وَدَقَة[الاستيعاب٤٨٧]، هشام بن الوليد أخو خالد بن الوليد[الاستيعاب٧٤٢]، وممَّن لم يذكره ابن الجوزيِّ ولا ابن سيِّد الناس ولا ابن عَبْدِ البَرِّ: زيد الخيل[(٣)]، ثُمَّ حَسُن إسلامه. انتهى[التجريد١/٢٠٢]، وقد ذكرت الكلَّ أعلاه؛ فاعلمه.

قوله: (**فَحُدِّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَقَالَتِهِمْ**): (حُدِّث)؛ بضَمِّ الحاء وكسر الدال المُشَدَّدة المُهْمَلَتين: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(رسولُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، والذي حدَّثه لا أعرفه، قال بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (ويحتمل أن يكون ابنَ مسعود). انتهى[(٤)].

---

(١) (فيسلم): سقط من (ب).

(٢) لم نقف على ذكر المؤلَّفة في المطبوع من «تلقيح فهوم أهل الأثر».

(٣) ذكره ابن الملقِّن في «التوضيح» (١٨/٥٣٦) عن ابن الجوزيِّ.

(٤) «هُدى الساري» (ص٣١٠)، وتتمَّة كلامه: (ثمَّ رأيت عن ابن إسحاق [سيرة ابن هشام٤/١٥٢] أنَّه سعد بن عبادة)، واقتصر في «الفتح» (٧/٦٤٧) على ما ذكره ابن إسحاق من أنَّه سعد بن عبادة.

قوله: (مَا تَنْقَلِبُونَ)، وكذا: (مَا يَنْقَلِبُونَ بِهِ): (ما) في الموضعين: موصولةٌ؛ بمعنى: الذي.

قوله: (أُثْرَةً): تَقَدَّمَت[ح٢٣٧٦] غَيْرَ مَرَّةٍ، وتَقَدَّمَ أنَّ هذه الأثرة كانت زمن معاوية، قاله ابن سيِّدِ النَّاسِ في «سيرته»[عيون٢/٣٧٦].

٣١٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ أَنَّهُ: بَيْنَا هُوَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ النَّاسُ مُقْبِلًا مِنْ حُنَيْنٍ؛ عَلِقَتْ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ الأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ حَتَّى اضْطَرُّوهُ إِلَى سَمُرَةٍ، فَخَطِفَتْ رِدَاءَهُ، فَوَقَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «أَعْطُونِي رِدَائِي، فَلَوْ كَانَ عَدَدُ هَذِهِ العِضَاهِ نَعَمًا؛ لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ): هذا هو إبراهيمُ بن سعد [بن إبراهيم] بن عبد الرَّحْمَن بن عوف الزُّهْرِيُّ[(١)]، أبو إسحاقَ المدنيُّ، نزيل بغدادَ، وأحدُ الأعلامِ، تَقَدَّمَ، و(صَالِح): هو ابنُ كَيسان، تَقَدَّمَ أيضًا، وكذا (ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (عَلِقَتْ): هو بكسر اللام، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (إِلَى سَمُرَةٍ): هي بضَمِّ الميم، وقد تَقَدَّمَت[ح٤٨٤، ٢٨٢١]، وكذا (فَخَطِفَتْ): أنَّه بكسر الطاء أفصحُ من فتحها[ح٢٨٢١]، ومستقبل الأوَّل: (يخطَفُ)؛ بفتح الطاء، ومستقبَل الثاني بكسر الطاء.

قوله: (هَذِهِ العِضَاهِ): هو بكسر العين المُهْمَلَة، وبالضاد المُعْجَمَة المُخَفَّفة، وفي آخره هاء لا تاء، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٢٤٣٣، ٢٨٢١].

٣١٤٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الحَاشِيَةِ، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَذَبَهُ جَذْبَةً شَدِيدَةً حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ أَثَّرَتْ بِهِ حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَذْبَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي عِنْدَكَ، فَالتَفَتَ إِلَيْهِ، فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ.

قوله: (نَجْرَانِيٌّ): هو بفتح النون، وإسكان الجيم، منسوبٌ إلى نَجران؛ مدينة معروفة، كانت[(٢)] منزلًا للنصارى، وهي بين مكَّةَ واليمن، على نحو سبع مراحلَ من مكَّة، قال الشيخ أبو إسحاق: (ونَجْران

---

(١) (الزهري): ضرب عليها في (ب).

(٢) في النُّسخ: (كان)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

ليست من الحجاز، ولكن صالحَهم رسولُ الله ﷺ على ألَّا يأكلوا الرِّبا، فأكلوه، ونقضوا العهدَ، فأمر بإخراجهم، فأجلاهم عمر رضي الله عنه)[المهذب٢/٢٥٨]، وهذا هو الصواب؛ أنَّ نَجْران ليست من الحجاز الذي هو مكَّة، والمدينة، واليمامة، ومخاليفها، وأمَّا قول الحازميِّ في «المختلف والمؤتلف[1] في الأماكن»: ([2]نَجْران من مخاليف مكَّة من صوب اليمن)[الأماكن١٠٤]؛ ففيه تساهلٌ، وقال الجوهريُّ في «صحاحه»: (نَجْران: بلدةٌ من اليمن)[3]، والله أعلم.

[١/٤٠٧أ] تنبيه[4]: ونَجْران أيضًا موضعٌ بالشام، والحجاز، واليمن[5]/.

قوله: (فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ): هذا الأعرابيُّ لا أعرفُه.

٣١٥٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ آثَرَ النَّبِيُّ ﷺ أُنَاسًا فِي القِسْمَةِ، أَعْطَى الأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِئَةً مِنَ الإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى أُنَاسًا مِنْ أَشْرَافِ العَرَبِ، فَآثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي القِسْمَةِ، قَالَ رَجُلٌ: وَاللهِ؛ إِنَّ هَذِهِ القِسْمَةُ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللهِ، فَقُلْتُ: وَاللهِ؛ لَأُخْبِرَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللهُ وَرَسُولُهُ؟ رَحِمَ اللهُ مُوسَى قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم، وكسر الراء، وهو ابنُ عبدِ الحَمِيد الضَّبِّيُّ، تَقَدَّمَ[ح٧٠]، وكذا (مَنْصُور): هو ابنُ المُعْتَمِر، تَقَدَّمَ[ح٧٠]، وكذا (أَبُو وَائِلٍ): شقيقُ بنُ سَلَمة[ح٤٨]، تقدَّموا مترجمين، و(عَبْدِ اللهِ) هذا: هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ رضي الله عنه.

قوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ): تَقَدَّمَ أنَّ حُنينًا في شوَّال سنة ثمانٍ من الهجرة[ح٢١٠٠]، وسيأتي في (الغزوات)[ح٤٢٧٧]، ويجوز في (يوم) الرفع والنصب.

قوله: (آثَرَ): هو بمدِّ الهمزة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فَأَعْطَى الأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِئَةً مِنَ الإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ): تَقَدَّمَ قريبًا مَن أعطاهم[6] عليه الصلاة والسلام

---

(١) (والمؤتلف): ليس في (ب).

(٢) زيد في (ب): (إنَّ).

(٣) «الصحاح» مادة (نجر)، والكلام بتمامه للنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦٥٧-٦٥٨).

(٤) في (ب): (قوله).

(٥) انظر «معجم البلدان» (٥/٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠)، «القاموس» مادة (نجر).

(٦) في (ب): (أعطاه).

مئةً مئة، ومن أعطاه(١) مئتين، ومن أعطاه ثلاث مئة، وكلام ابن عَبْدِ البَرِّ؛ فانظره[ح٢١٤٧].

وأمَّا (الأقرع)؛ فهو ابن حابس بن عقال بن مُحَمَّد بن سفيان بن مجاشع التميميُّ، وَفَد بعد الفتح في وفد بني تميم، وشهد حُنينًا والطائف، وشهد مع خالد بن الوليد حربَ أهل العراق، وكان على مقدِّمته، قال ابنُ دُرَيد: (اسمُه فراسٌ، ولُقِّب الأقرع؛ لقَرَعٍ برأسه)[الاشتقاق١/٢٣٩]، وكان أحدَ الأشراف، واستعمله ابنُ عامر على جيشٍ سيَّره إلى خراسان، وأصيب هو والجيش بالجُوزجان، وكان مِنَ المؤلَّفة، وقد ذكرتُه فيهم قُبَيل هذا[ح٣١٤٧]، أخرج له أحمدُ في (مسند النساء)، روى عنه: أبو سلمة بن عبد الرَّحْمَن(٢)، وفي الصَّحَابة من يقال له(٣): الأقرع ثلاثةٌ غيره(٤).

وأمَّا (عُيَيْنَة)؛ فهو ابن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاريُّ، من المؤلَّفة، وقد ذكرتُه فيهم قريبًا[ح٣١٤٧]، شهد حُنينًا والطائف، قال الذَّهَبيُّ[التجريد١/٤٣٢]: (كان أحمقَ مطاعًا، دخل على النَّبيِّ(٥) ﷺ بغير إذنٍ، وأساء الأدب، فصبر ﷺ على جفوته وأعرابيَّته، وقد ارتدَّ وآمن بطُلَيحة، ثُمَّ أُسِر، فمنَّ عليه الصِّدِّيق، ثُمَّ لم يزل مُظهِرًا للإسلام، وكان يتبعه عشرة آلاف قناةٍ(٦)، كان من الجرَّارة، واسمه حذيفة، ولُقِّب عُيَيْنَة؛ لشَتَرِ عينه)(٧).

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ(٨) هَذِهِ القِسْمَةَ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللهِ**): قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (هذا الرجل مُعتِّبُ بن قُشير، قاله الواقديُّ[المغازي٣/٩٤٩]). انتهى[الإفهام٣١٠]، ومعتِّب معروف(٩) الترجمة، معدودٌ في الصَّحَابة، عقبيٌّ بدريٌّ، وقد نُبز بالنفاق(١٠)، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (أعطاهم).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٦)، «الإكمال في ذكر مَن له ذكر في مسند أحمد» (ص٣٣)، «الإصابة» (١/٥٨).

(٣) (له): مثبت من (ب).

(٤) وهم: الأقرع بن شفي العكيُّ، والأقرع بن عبد الله الحِمْيَريُّ، والأقرع الغِفاريُّ، انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٦).

(٥) في (ب): (رسول الله).

(٦) القناة: الرُّمحُ، ويعني: أصحابَها، مجازًا.

(٧) انظر «الإصابة» (٣/٥٤).

(٨) (إنَّ): سقط من (ب).

(٩) زيد في (ب): (انتهى، معروف)، وهو تكرارٌ.

(١٠) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٨٦)، «الإصابة» (٣/٤٤٣).

**تنبيه**: وقع في أصلنا: (إنَّ هذه القسمةُ)؛ برفع (القسمةُ)، وهذا خطأ[(١)]، وإنَّما (القسمةَ) مَنْصُوبٌ[(٢)]، والخبر (ما عُدِل فيها)، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**مَا عُدِلَ**): هو بضَمِّ العين، وكسر الدال، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا (**وَمَا أُرِيدَ**): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (**قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ**): سأذكر ما أوذي به موسى[(٣)] فيما وقفت عليه في (الأنبياء) إن شاء الله تعالى[(٤)].

٣١٥١- حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**: حَدَّثَنَا **هِشَامٌ** قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ **أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ** قَالَتْ: كُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى **مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ** الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مِنِّي **عَلَى ثُلُثَيْ فَرْسَخٍ**.

**وَقَالَ أَبُو ضَمْرَةَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ** أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه حَمَّادُ بنُ أسامة، و(**هِشَامٌ**): هو ابنُ عروةَ بنِ الزُّبَير بن العَوَّام، و(**أَسْمَاء بِنْت أَبِي بَكْرٍ**): والدة عروةَ، تَقَدَّمَت ترجمتُها، وتاريخُ وفاتها، وأنَّها توفِّيت بعد ابنها عبد الله بن الزُّبَير بأيَّامٍ، سنة ثلاث وسبعين[ح٨٦].

قوله: (**مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ**): الظاهر -والله أعلم- أنَّها البُويلة[(٥)]، وتَقَدَّمَ أين هي، وأنَّها بقرب قباء من جهة الغرب، وفيها أُطُمٌ خرابٌ[ح٢٣٢٦].

قوله: (**عَلَى ثُلُثَيْ فَرْسَخٍ**)؛ يعني: على ميلين؛ لأنَّ ثلاثة أميال: فرسخ، وأربعة فراسخ: بريد، وقد تَقَدَّمَ كم الميل، وذكرت فيه في (الصلاة) سبعة أقوال، وذكرت غير ذلك معه، والله أعلم[قبل ح١٠٨٦].

قوله: (**وَقَالَ أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ**): هذا مرسلٌ؛ لأنَّ عروةَ تابعيٌّ، وقد ذكر قصَّةً لم يدركها، و(أبو ضَمْرة): أنسُ بنُ عياض، تَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٥٠٦].

---

(١) في (ب): (وهذا ظاهر الخطأ).

(٢) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٣) زيد في (ب): (كلام).

(٤) لم يذكره في موضعه من (الأنبياء) (٣٤٠٥) مع عزوه له مرارًا، وإنَّما ذكره في (كتاب الأدب) (٦٠٥٩).

(٥) تقدَّمت في الحديث (٢٣٢٦): (البويرة)؛ بالراء، وسيذكر المصنِّف عند الحديث (٤٠٣٢): أنَّ ابن سعد رواها في «الطبقات الكبرى» (٢/٥٥): (البويلة)؛ باللام.

٣١٥٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ: حَدَّثَنَا الفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ أَجْلَى اليَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الحِجَازِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ اليَهُودَ مِنْهَا، **وَكَانَتِ الأَرْضُ لَمَّا ظَهَرَ عَلَيْهَا لليهود** وَلِلرَّسُولِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، **فَسَأَلَ اليَهُودُ رَسُولَ اللهِ** ﷺ أَنْ يَتْرُكَهُمْ عَلَى أَنْ يَكْفُوا العَمَلَ، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَتْرُكُكُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، **فَأُقِرُّوا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ فِي إِمَارَتِهِ إِلَى تَيْمَاءَ أَوْ أَرِيحَاءَ**.

قوله: (**وَكَانَتِ الأَرْضُ لَمَّا ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلْيَهُودِ**): كذا في الأصل، وعليه[1] (صح)، وفي نسخة: (لله)[2]، أنكر بعضهم[3] قوله: (لليهود)، وقال: (صوابه: «لله»، إلَّا أن يريد: الثمرة)، بل هو صواب؛ لأنَّه لما ظهر عليها؛ فتح أكثرها قبل صلحه اليهود على الجلاء وتسليم أرضهم وأموالهم[4].

قوله: (**فَسَأَلَ اليَهُودُ رَسُولَ اللهِ** ﷺ): (اليهودُ): مَرْفُوعٌ فاعل، و(رسولَ): مَنْصُوبٌ مفعول، وهذا ظاهِرٌ معروف.

قوله: (**فَأُقِرُّوا**): مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (**حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ فِي إِمَارَتِهِ إِلَى تَيْمَاءَ أَوْ أَرِيحَاءَ**): إنَّما فعل ذلك عمر رضي الله عنه؛ لقوله ﷺ: «لا يبقينَّ دينان بجزيرة العرب»[5]، والصدِّيق رضي الله عنه اشتغل بقتال أهل الردَّة، أو لم يبلغه الحديث، والله أعلم.

وفي أصلنا على ألف (أو) علامة نسخة، فبقيت: (إلى تيماء أو)، وإذا حذفت الألف؛ بقيت (إلى تيماء وأريحاء)[6].

قوله: (**إِلَى تَيْمَاءَ أَوْ أَرِيحَاءَ**): تَقَدَّمَ الكلام عليهما[ح٢٣٣٨].

---

(١) في (ب): (وعليها).

(٢) وهي رواية ابن عساكر وأبي الوقت.

(٣) هو القابسيُّ كما في «مشارق الأنوار».

(٤) انظر «مشارق الأنوار» (٣/١٧، ٢٦)، «التنقيح» (٢/٦٩٩).

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» (٢/٨٩٢)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٣٣٦٦٣)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٩/٢٠٨).

(٦) بـ«أو» رواية أبي ذر، وبواو العطف رواية «اليونينيَّة».

٢٠- بابُ مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الحَرْبِ

٣١٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَنَزَوْتُ لآخُذَهُ، فَالتَفَتُّ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبد الملك الطيالسيُّ، وكذا تَقَدَّمَ (عَبْدِ اللهِ ابْنِ مُغَفَّلٍ)، وأنَّه بضَمِّ الميم، وفتح الغين المُعْجَمَة، وفتح الفاء، وأنَّ المُغَفَّل صَحَابيٌّ أيضًا رضي الله عنه، وتَقَدَّمَ أنَّ جميعَ هذا الوضع: (مَعْقِل) -بالعين المُهْمَلَة، والقاف- إلَّا المُغَفَّل والد عبد الله هذا، تُوُفِّيَ قبل الفتح، وإلَّا هُبَيب بن مُغْفِل؛ بضَمِّ الميم، وإسكان الغين المُعْجَمَة، وفاء مكسورة، والله أعلم[ح٥٦٣].

تنبيهٌ: هذا الحديثُ يأتي سندًا ومتنًا في (كتاب الذبائح والصيد) في (باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها)[ح٥٥٠٨]، وقد ذكرتُ عدَّة أحاديثَ اتَّفق له فيها ذلك؛ منها هذا[ح١٧١٢].

قوله: (كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ): (قصرَ): مَنْصُوبٌ مفعولُ اسمِ الفاعل؛ وهو (مُحاصِرين).

قوله: (فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ): هذا الإنسان لا أعرفه.

قوله: (فَنَزَوْتُ): هو بفتح النون والزاي، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ تاء المتكلم، أي: وَثَبْتُ.

قوله: (فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ): لم يذكر أنَّه أخذه أم لا، وقد روى أبو داود الطيالسيُّ في «مسنده»: فاستحييت، فقال رسول الله ﷺ: «هو لك»[ح٩١٧]، عزاها شيخنا إلى الطيالسيِّ(١)، وقال ابن القَطَّان: (إسنادها صحيح). انتهى[بيان الوهم٥/٦٢٣].

٣١٥٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيَالِيَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ؛ وَقَعْنَا فِي الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، فَانْتَحَرْنَاهَا، فَلَمَّا غَلَتِ القُدُورُ؛ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنْ أَكْفِئُوا القُدُورَ، فَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الحُمُرِ شَيْئًا، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَقُلْنَا: إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ؛ لأَنَّهَا لَمْ تُخَمَّسْ، قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ: حَرَّمَهَا أَلْبَتَّةَ، وَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَرَّمَهَا أَلْبَتَّةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه التَّبُوذكيُّ، وتَقَدَّمَ الكلامُ على هذه النسبة[ح٦٣]، وكذا تَقَدَّمَ (عَبْدُ الوَاحِدِ): أنَّه ابنُ زيادٍ، وقد تَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا، وله مناكيرُ نُقِمت عليه اجتنبها صاحبا

(١) انظر «التوضيح» (١٨/٥٤٨).

«الصحيح»[ح٣٦]، وتَقَدَّمَ (الشَّيْبَانِيُّ): أنَّه بالشين المُعْجَمَة، وأنَّ اسمَه سليمانُ بن فيروزَ، وفيروزُ: غير مصروف؛ للعجمة والعلميَّة، وقيل: سليمان بن خاقان، وهو سليمان بن أبي سليمان[ح٣٠٢]، وتَقَدَّمَ (ابْن أَبِي أَوْفَى): أنَّه عبد الله، وأنَّ أبا أوفى صَحَابيٌّ رضي الله عنه، وقدَّمْتُ(١) الكلام على اسم أبي أوفى ونسبه[قبل ح١٧٦، بعد ح٢١٤١].

قوله: (نَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم): مناديه في هذه الواقعة في «مسلم»: أبو طلحة[م(١٩٤٠) (٣٥)]، وفي «النَّسائيِّ الصَّغير»: عبد الرَّحْمَن بن عوف[س٢٠٤/٧]، والظاهر أنَّه أمرهما فنادَيَا، والله أعلم.

قوله: (أَنْ أَكْفِئُوا القُدُورَ): يقال: كفأتُ القدر وأكفأتُه، ثُلاثيٌّ ورُباعيٌّ، فمن قال: (كفأتُ)؛ قال: (اكفؤوا)؛ بهمزةِ وصل وفتحِ الفاء، ومن قال: (أكفأتُ)؛ فَتَحَ الهمزة وكَسَرَ الفاء، وكلاهما مهموز(٢) أي: اقلبوا.

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللهِ): هو راوي الحديث ابنُ أبي أوفى، وهذا ظاهِرٌ عند أهله، فائدةٌ عند غيرِهم، والله أعلم/. [١/٤٠٧ب]

قوله: (فَقُلْنَا: إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا؛ لأَنَّهَا لَمْ تُخَمَّسْ، وَقَالَ آخَرُونَ: حَرَّمَهَا أَلْبَتَّةَ) إلى آخره: سيأتي الكلام على هذا مُطَوَّلًا في (غزوة خيبر)، وأذكر العلَّة التي علَّل بها صلى الله عليه وسلم في تحريمها، وأنَّها أَولى من كلِّ تعليلٍ[ح٤١٩٨]، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) في (ب): (وقد قدمت).

(٢) يعني: مهموز الآخر.

## ٥٧ - بَابُ الجِزْيَةِ وَالمُوَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ﴾ إلى ﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ يَعْنِي: أَذِلَّاءُ.

﴿وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]: مَصْدَرُ المِسْكِينِ، أَسْكَنُ مِنْ فُلَانٍ؛ أَحْوَجُ مِنْهُ، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى السُّكُونِ، وَمَا جَاءَ فِي أَخْذِ الجِزْيَةِ مِنَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالمَجُوسِ وَالعَجَمِ.

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، قُلْتُ لِمُجَاهِدٍ: مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّأْمِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَأَهْلُ اليَمَنِ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ؟ قَالَ: جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ اليَسَارِ.

(بَابُ الجِزْيَةِ وَالمُوَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ) إلى (كِتَابِ بَدْءِ الخَلْقِ).

فائدة: الجزية نزلت عام تبوك سنة تسعٍ، عام الوفود، وقد قدِم وفد نَجْران وصالحهم النَّبيُّ ﷺ على أداء الجزية(١)، قال ابن قَيِّم الجَوزيَّة في مكان من «الهَدْي»: (إنَّها نزلت بعد تبوك). انتهى [الهدي ٥/٨٣]، وتبوك في رجب -على ما فيه، وسيأتي [قبل ح ٤٤١٥]- سنة تسعٍ، وقال شيخنا الحافظ العِرَاقيُّ في «سيرته»: إنَّ الجزية سنة ثمانٍ(٢)، والله أعلم.

ثمَّ اعلم أنَّ ابن المُنَيِّر ساق ما في الباب بغير إسنادٍ على عادته، ثمَّ قال: (إن أراد البُخاريُّ بالموادعة عقدَ الذمَّة لهم بأخذِ الجزية وإعفائِهم بعد ذلك من القتل؛ فهذا هو حكم الجزية، والموادعة غير(٣) ذلك، وإن أراد متاركة قتالهم مع إمكانه(٤) قبل الظفر بهم -وهو معنى الموادعة-؛ فما في هذه الأحاديث ما يطابقها إلَّا تأخُّر النعمان عن مقتله(٥) العدوَّ، وانتظاره زوال الشمس، فهي موادعةٌ في هذا الزمان مع الإمكان لمصلحة، والله أعلم). انتهى [المتواري ١٩٧].

---

(١) انظر «زاد المعاد» (٢/٩٦).

(٢) انظر «ألفيَّة السيرة النبويَّة» (ص٧٣).

(٣) في النسخ: (وغير)، والمثبت من مصدره.

(٤) في النسخ: (إمكانها)، والمثبت من مصدره.

(٥) في مصدره: (مقابلة).

قوله: (وَالمَجُوسِ وَالعَجَمِ): هو من باب الخاصِّ بعد العامِّ[(١)].

تنبيه: سيأتي الكلام في الجزية على يهود خيبر في (غزوة خيبر)، وإظهارهم كتابًا زورًا عن النَّبيِّ ﷺ، وردِّه[قبل ح٤١٩٥].

تنبيه: لمَّا نزلت آية الجزية -وقد قَدَّمْتُ متى نزلت-؛ أخذها ﷺ من ثلاث طوائف؛ من[(٢)] المجوس، واليهود، والنصارى، ولم يأخذها من عُبَّاد الأصنام، فقيل: لا يجوز أخذها من كافرٍ غير هؤلاء ومن كان على دينهم؛ اقتداءً بأخذه وتركه، وقيل: تؤخذ من أهل الكتاب وغيرهم من الكفَّار؛ كعَبَدَة الأصنام من العَجَم دون العرب، والأوَّل قول الشَّافِعيِّ[(٣)] وأحمد في إحدى روايتيه، والثاني قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى، وذكرُ الأدلَّة للقولين يطول به الكتاب، والله أعلم[(٤)].

تنبيهٌ ثانٍ: المجوس: ذكر أبو عمر ابن عَبْدِ البَرِّ[القصد والأمم٢٠]: أنَّهم من ولد لاوذ بن سام بن نوح، وقال عليُّ ابن كيسان: هم من ولد فارس بن عامور بن يافث[(٥)]، قال أبو عمر: (وقال ذلك غيره، وهو أصحُّ ما قيل فيهم، وهم ينكرون ذلك، ويدفعونه) إلى آخر كلامه، نقله شيخنا عنه[التوضيح١٨/٥٧٢].

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ): هو عبدُ الله بن أبي نَجِيح يَسارٍ، مولى الأخنسِ بن شَريق الثقفيِّ، المَكِّيُّ، تَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٧٢].

قوله: (جُعِلَ ذَلِكَ): (جُعل): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (مِنْ قِبَلِ): هو بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (اليَسَارِ): هو بفتح المُثَنَّاة تحت، وتخفيف السين؛ وهو الغنى، فرسول الله ﷺ عَلِمَ ضعفَ أهل اليمن، فأرسل مُعاذًا وأَمَره أن يأخذ من كلِّ حالمٍ دينارًا، أو قيمته مَعافِر[(٦)]؛ وهي ثياب معروفة، وعمر رضي الله عنه زاد فيها، فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعين درهمًا على أهل الورِق[(٧)]؛

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٩٩): (فيه نظر، والظاهر أنَّ بينهما خصوصًا وعمومًا وجهيًّا).

(٢) (من): سقط من (ب).

(٣) زيد في (ب): (رضي الله عنه).

(٤) انظر «فتح القدير» (٥/٢٩١-٢٩٢)، «المهذَّب» (٢/٢٥٠)، «المغني» (١٢/٧٦٤-٧٦٥)، «زاد المعاد» (٣/١٣٩).

(٥) أي: ابن نوح.

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٠١٣)، وأبو داود (١٥٧٦)، والترمذيُّ (٦٢٣)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٥/٢٥).

(٧) أخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» (١/٢٧٩)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٩/١٩٥).

لعلمه بغنى أهل الشام وقوَّتهم، وكلٌّ سُنَّة، والله أعلم(١).

٣١٥٦- ٣١٥٧- **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ** قَالَ: سَمِعْتُ **عَمْرًا** قَالَ: **كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعَمْرِو بْنِ أَوْسٍ**، فَحَدَّثَهُمَا **بَجَالَةُ** سَنَةَ سَبْعِينَ -عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ- عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ، قَالَ: **كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الأَحْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ: فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ**. حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا هو ابن المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، وكذا تَقَدَّمَ (**سُفْيَانُ**) بعده: أنَّه ابنُ عُيَيْنَة، الإمامُ(٢) المشهورُ، وكذا تَقَدَّمَ (**عَمْرٌو**): أنَّه ابنُ دِينارٍ المَكِّيُّ الإمامُ، لا قهرمان آل الزُّبَير، هذا ليس له في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ، وإنَّما روى له(٣) التِّرمِذيُّ وابنُ ماجه(٤)[ح١٢٢].

قوله: (**جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعَمْرِو بْنِ أَوْسٍ**): أمَّا (جابر بن زيد)؛ فهو الإمام أبو الشعثاء الأزديُّ، صاحبُ ابنِ عَبَّاس، وعنه: قتادةُ، وأيُّوبُ، وخلقٌ، قال ابنُ عَبَّاس: (لو نزل أهلُ البصرة عند قوله؛ لأوسعهم علمًا من كتاب الله)(٥)، وقد تَقَدَّمَت ترجمتُه[ح١١٧٤]، وأمَّا (عَمرو بن أوس)؛ فهو ثقفيٌّ، يروي عن أبيه، والمُغيرةِ، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُ سيرين، وعَمرُو بن دِينار، وعدَّةٌ، قال فيه أبو هريرة: ([تسألوني] وعندكم عمرو بن أوس؟!)(٦).

قوله: (**بَجَالَةُ**): هو بفتح المُوَحَّدة، وتخفيف الجيم، وبعد الألف لامٌ مفتوحةٌ، ثمَّ تاء التأنيث، ابنُ عَبَدة، كاتب جَزْء بن معاوية، روى عن عبد الرَّحْمَن بن عوف وغيرِه، وعنه: قتادةُ وعَمرُو بنُ دِينار، ثقةٌ، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، والتِّرْمِذيُّ، ووثَّقهُ أبو زُرْعة(٧)، و(عَبَدة): بفتح المُوَحَّدة، وقيل: بسكونها، وقيل فيه: عَبْد، تَقَدَّمَ[ح٢٠].

---

(١) انظر «زاد المعاد» (٥/٨٤-٨٥).

(٢) زيد في (ب): (المجتهد).

(٣) زيد في (أ) و(ب): (بعض)؛ وذلك أنَّ العبارةَ كانت في (أ): (روى له بعض أهل السُّنن)، ثمَّ ضرب على قوله: (أهل السُّنن).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٣).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢/٤٩٤-٤٩٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/٤٣٤).

(٦) «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/٥٤٧).

(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٤٣٧)، «تهذيب الكمال» (٤/٨).

قوله: (كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ): هو بفتح الجيم، ثمَّ زاي ساكنة، ثمَّ همزة، قال ابنُ قُرْقُول[المطالع٢/٢٠٣]: (كذا ضبطه الأَصيليُّ هكذا: بفتح الجيم، وسكون الزاي، وهمزة بعدها، وقيَّدَه عَبْد الغَنيِّ: [جَزِيٌّ]؛ بكسر الزاي، قال الدَّارَقُطْنيُّ: المحدِّثون يقولون: «جِزِيٌّ»(١)؛ بكسر الجيم، وأهل اللغة العربيَّة يقولون: «جَزْء»[المؤتلف١/٤٩١]، وكذا قيَّدناه عن الصدفيِّ، وكذا ذكره الخطيبُ، إلَّا أنَّه لم يقيِّد الجيم، وقيَّدَه بعضُهم: «جُزَيٌّ»؛ أعني: بعض الرواة، والصحيحُ المشهورُ فيه وفي الذي قبله -يعني: مَحْمِيَة(٢) بن جَزْءٍ- جَزْءٌ). انتهى(٣).

وهو جَزْء بن معاوية بن حُصين بن عبادة بن النزَّال بن مُرَّةَ بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن كعب ابن سعد بن زيد مناة بن تميم، قال أبو عمر ابنُ عَبْدِ البَرِّ: (لا تصحُّ له صحبةٌ، وكان عاملًا لعُمرَ ابنِ الخَطَّاب على الأهواز). انتهى[الاستيعاب١٣٢](٤).

قوله: (عَمِّ الأَحْنَفِ): يعني: الأحنف بن قيس، أبا بحر التميميَّ، يروي عن عُمَرَ، وعثمانَ، وعليٍّ، وعدَّةٍ، وعنه: الحسنُ، وحُمَيدُ بنُ هلال، وجماعةٌ، وكان سيِّدًا نبيلًا، تُوُفِّيَ سنة (٦٧هـ)، وقيل: سنة (٧٢هـ)، أخرج له الجماعةُ، قال أحمدُ العِجْليُّ: (بصريٌّ ثقةٌ، وكان سيِّدَ قومه، وكان أعورَ، أحنفَ، دميمًا، قصيرًا، كوسجًا، له بيضة واحدة)[معرفة الثقات١/٢١٢]، وقيل: إنَّ عينَه أُصيبَت بسمرقند، وقيل: ذهبت بالجُدريِّ(٥).

قوله: (فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ): تَقَدَّمَ في (الجنائز) أنَّ عُمَرَ تُوُفِّيَ سنة ثلاث وعشرين، وذكرتُ شهرَ وفاته(٦)، وسيأتي ذلك في (مناقبه)[قبل ح٣٦٧٩]، والله أعلم/. [١/٤٠٨أ]

---

(١) ضبطها المصنِّف بإسكان الزاي بالقلم، قال الحافظ في «تبصير المنتبه» (١/٢٥٤) بعد أن ذكر قولَ الخطيب: (هو بسكون الزاي): (الذي بسكون الزاي هو «جَزْءٌ»؛ آخره همزة...، وأمَّا الذي هو بكسر الزاي واختُلِف في أوَّله؛ فآخِرُه بعد المدِّ همزةٌ، أو يُسَهَّل فتصير الياءُ مدغمةً).

(٢) ضبطها المصنِّف بالقلم: (محمئَة)، والمثبت من مصدره وكتب التراجم؛ فقد ضبطها الإمام النوويُّ في «شرح مسلم» (٧/١٧٩) و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/١٧٩) والحافظُ في «فتح الباري» (٨/٧١٤) و«الإصابة» (٣/٣٨٨) وغيرُ واحد: بميمٍ مفتوحةٍ، ثمَّ حاء مهملة ساكنة، ثمَّ ميم أخرى مكسورة، ثمَّ ياء مخفَّفة.

(٣) انظر «مشارق الأنوار» (١/٣٦٢-٣٦٣).

(٤) انظر «الإصابة» (١/٢٣٤).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٨٢)، «الكاشف» (١/٥٤).

(٦) لم يذكره، وإنَّما أحال في الحديث (١٢٨٧) و(١٢٩٠) إلى الموضع الذي في (مناقبه ﵁).

قوله: (فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ المَجُوسِ): يحتمل وجهين:

**أحدهما**: أنَّ الله تعالى لم يأمر بأخذ الجزية إلَّا من أهل الكتاب، وأهل الكتاب لا ينكحون ذوات المحارم، فإذا استُعمِل فيهم قوله: «سنُّوا بهم سنَّة أهل الكتاب»(١)؛ احتمل ألَّا تُقبَلَ منهم الجزية إلَّا أن يُسَنَّ بهم سنَّة أهل الكتاب في مُناكَحَتِهم(٢) أيضًا.

**ثانيهما**: أن يكون عمر غلب على المجوس عَنوةً، ثمَّ أبقاهم في أموالهم عبيدًا يعملون بها، والأرض للمسلمين، ثمَّ رأى أن يفرِّق بين ذوات المحارم من عبيده الذين استبقاهم على حكمه، واستحياهم باجتهاده، وإن كان ذلك منعقدًا(٣) في أصل استحيائهم واستبقائهم، ويكون اجتهاده في تفريقه بين ذوات محارمهم مستنبَطًا من قوله: «سُنُّوا بهم سنَّة أهل الكتاب» أي: ما كان أهل الكتاب يُحمَلون عليه في حريمهم ومُناكحتهم؛ فاحملوا عليه المجوس.

وقال الخَطَّابيُّ: (أراد عمر أنَّهم يُمنعون من إظهار هذا للمسلمين، وإفشائه في مشاهدهم، وأن يُفشوها كما يُفشي المسلمون أنكحتهم)[أعلام الحديث٢/١٤٦٢]، قاله شيخنا رحمه الله[التوضيح١٨/٥٧٥](٤).

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الجِزْيَةَ) إلى آخره: هذا قولُ بَجَالَة(٥)، وقد رأيتُ بخطِّ شيخِنا العلَّامةِ البُلْقينيِّ ما لفظه: فائدةٌ: في اتِّصال إسناد هذا الحديث نظرٌ، فإنَّ بَجَالة لم يلقَ عُمَرَ رضي الله عنه... إلى أن قال: لم يكن عُمَرُ أخذ الجزيةَ من المجوس حتَّى شهد عبدُ الرَّحْمَن بن عوف، ولم يقل بَجَالة: كنت شاهدًا للشهادة المذكورة، ولا كنت حاضرًا، ولا سمعت عبد الرَّحْمَن بن عوف، وقال الإمام(٦) الشَّافِعيُّ رضي الله عنه في «الأمِّ»: (أخبرنا سفيان بن عُيَيْنَة عن عمرٍو: أنَّه سمع بَجالة يقول: ولم يكن عمرُ أخذ الجزية مِنَ المجوس حتى شهد عبدُ الرَّحْمَن بن عوف أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ مِن مجوس أهل هجر، قال الشَّافِعيُّ: وحديث بَجَالة متَّصلٌ ثابتٌ؛ لأنَّه أدرك عُمَرَ رضي الله عنه، وكان رجلًا في زمانه كاتبًا لعُمَّاله). انتهى[الأم٥/٤٠٨]، ولا يلزم مِن(٧) أن

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» (١/٢٧٨)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٩/١٨٩).

(٢) في (ب): (مَناكحهم)، وهي محتملة في (أ) هنا وفي الموضع اللاحق.

(٣) في النسخ: (متعبدًا)، وفي «التوضيح» (١/٥٧٥): (وأن ذلك كان منعقدًا)، وفي «شرح ابن بطال» (٩/٤١٣): (وإن كان منعقدًا).

(٤) انظر «شرح ابن بطَّال» (٩/٤١٣).

(٥) هو قول بجالة حاكيًا ما جاء في كتاب عمر رضي الله عنه.

(٦) قوله: (الإمام) ليس في (أ).

(٧) قوله: (من) ليس في (ب).

يكون أدرك عمرَ رضي الله عنه وأنَّه كان رجلًا في زمانه كاتبًا لعُمَّاله أن يكون متَّصلًا لما قدَّمناه، وإخراج البُخاريِّ هذا الحديثَ بهذا السند وهذا اللفظ يقتضي أنَّه متَّصل[(١)] عنده كما قال الشَّافِعيُّ، وفيه من النظر ما أبديته، ولم يأتِ فيه أنَّ بَجالة قال: (عن)، ولا قال: (قال)، فأين الاتِّصال؟! ورواه التِّرْمِذيُّ عن عَمرِو بن دِينار عن بَجالة: (أنَّ عمر كان[(٢)]...)[ت١٥٨٧]، وهذا أظهر في الاتِّصال مِن غيره، انتهت. انتهى، ولعلَّ الجواب: أنَّه لولا ثَبَت عند البُخاريِّ لقيُّ بَجالة عمر؛ ما أخرجه، ولأنَّ بَجالة ليس مدلِّسًا، أو أنَّه كتابةٌ، والكتابةُ متَّصلةٌ وإن لم يُجِزْ معها على القول الصحيح[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (هَجَرٍ): مدينةٌ باليمن، وهي قاعدة البَحْرين، وهي بفتح الهاء والجيم -ويقال فيها: (الهجر)؛ بالألف واللام، كذا في «البُخاريِّ» وإن كان الحديث معلَّقًا[(٤)]- بينها وبين البَحْرين عشر مراحل[(٥)]، قال الجوهريُّ في «صحاحه»: (اسم بلد، مذكَّر مصروف، والنسبة إليه: هاجريٌّ، على غير قياس). انتهى، وقال الزَّجَّاجيُّ[(٦)]: (هجر: يُذَكَّر ويُؤَنَّث)[الجمل٢٢٦]، ولهم (هجر) أخرى بقرب المدينة

---

(١) في (ب): (أن يكون متصلًا).

(٢) في (ب): (قال).

(٣) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/٣٠١-٣٠٢): (إن كان هذا من جملة كتاب عمر؛ فهو متَّصلٌ، وتكون فيه روايةُ عمرَ عن عبدِ الرحمن بن عوف، وبذلك وقع التصريح في رواية التِّرمِذيِّ ولفظه: «فجاءنا كتابُ عمرَ: انظر مجوس مَن قِبَلك فخذ منهم الجزية، فإنَّ عبدَ الرحمن بن عوف أخبرني...» فذكره [ت١٥٨٦]، لكنَّ أصحابَ الأطراف ذكروا هذا الحديث في ترجمة بَجَالة بن عَبَدة عن عبد الرحمن بن عوف [«تحفة الأشراف» (٧/٢٠٨)]، وليس بجيِّدٍ)، وقال في «النكت الظِّراف»: (ليس في شيءٍ من طرقه أنَّ بَجَالة حمله عن عبد الرحمن، فكان ينبغي أن يُذكَر في ترجمة عمر بن الخطَّاب عن عبد الرحمن).

(٤) كذا قال تبعًا للنوويِّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦٧٩)، والحديث الذي أشار إليه النوويُّ هو ما رواه أبو موسى الأشعريُّ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: (رَأَيْتُ فِي المَنَامِ أَنِّي أُهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ فَذَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا اليَمَامَةُ أَوْ هَجَرُ، فَإِذَا هِيَ المَدِينَةُ يَثْرِبُ)، وقد ذكره البخاريُّ معلَّقًا قبل الحديث (٣٨٩٧)، وأخرجه موصولًا (٣٦٢٢) و(٧٠٣٥)، ورواية «اليونينيَّة» في كلِّ المواضع: (هجر)، وفي هامشها في الموضعين الأوَّلين: رواية أبي ذرٍّ: (الهجر)، وفي الموضع الأخير (٧٠٣٥): رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي وابن عساكر: (الهجر)، قال الحافظ في «الفتح» (٧/٢٦٩) في المعلَّق قبل الحديث (٣٨٩٧): (ووقع في بعض نسخ أبي ذرٍّ: «أو الهجر» بزيادة ألف ولام، والأوَّل أشهر).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٥٥).

(٦) في النسخ: (الزجَّاج)، والمثبت هو الصواب.

المشرَّفة، يُصنع بها القلال[1]، والله أعلم[2].

٣١٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَوْفٍ الأَنْصَارِيَّ -وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا- أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ ابْنَ الجَرَّاحِ إِلَى البَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجِزْيَتِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هُوَ صَالَحَ أَهْلَ البَحْرَيْنِ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمُ العَلَاءَ بْنَ الحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتِ الأَنْصَارُ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَوَافَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا صَلَّى بِهِمُ الفَجْرَ؛ انْصَرَفَ، فَتَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ رَآهُمْ وَقَالَ: «أَظُنُّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ بِشَيْءٍ»، قَالُوا: أَجَلْ، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَأَبْشِرُوا وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللهِ؛ لَا الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا تَقَدَّمَ (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تَقَدَّمَ (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ) ضبطًا، وأنَّه صَحَابيٌّ صغير ابن صَحَابيٍّ، مَرَّاتٍ[ح١٨٩، ٩٢٦].

قوله: (أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَوْفٍ الأَنْصَارِيَّ؛ وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ[3]، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا): كذا هو في «البُخاريِّ»، وكذا سمَّاه ابنُ إسحاقَ: عَمرو بن عوف[4]، قال الدِّمْيَاطيُّ: (ذكره ابنُ إسحاق

(١) زيد في (ب): (انتهى).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٦٧٨-٣٧٩)، «معجم البلدان» (٥/٣٩٣).

(٣) كونه حليفًا لبني عامر بن لؤي يقتضي أنْ يكون مُهاجريًّا، وسيأتي عن الدمياطيِّ أنَّ ابنَ إسحاقَ وابنَ سعدٍ ذكراه فيمَن شهد بدرًا مِن المهاجرين، وهذا ما رجَّحه الحافظ في «فتح الباري» (٦/٣٠٢)، ووهَّم رواية مَن قال: (الأنصاري)، وقال: (تفرَّد بها شعيبٌ عن الزهريِّ، ورواه أصحابُ الزهريِّ كلُّهم عنه بدونها في «الصحيحين» [ح٤٠١٥، م٢٩٦١] وغيرِهما)، فليتنبَّه.

(٤) كذا نقله ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/٣٧٧) عن ابن إسحاق، وذكر ابن هشام في «سيرته» (٢/٢٩٧) عن ابن إسحاق أنَّه: (عُمَير بن عوف)، وتبعه الدمياطي في حواشيه، وسيأتي اختلاف الحفَّاظ في اسمه، وإنَّما اختلافهم في الاسم لا في المسمَّى، لذا ترجمه في موضعين (عمرو) و(عمير) ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» كما سيأتي، والذهبيُّ في «التجريد» (١/٤١٤) و(١/٤٢٤) وأحال على حديث «الصحيح» فيهما، وابنُ حجر في «الإصابة» (٣/٩) و(٣/٣٤)، وقال في «الفتح» (٦/٣٠٣): (فرَّق العسكريُّ بين عُمَير بن عوف وعَمرو بن عوف، والصواب الوحدة).

وابنُ سعدٍ فيمَن شهد بدرًا مِن المهاجرين، وقالا: عُمير بن عوف مولى سهيل بن عمرو[(١)]، مات في خلافة عمر). انتهى، قال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (عَمرو بن عوف بدريٌّ، كذا سمَّاه ابنُ إسحاق، وكذا هو في «البُخاريِّ» في حديث المِسْوَر في «تسمية مَن شهد بدرًا»[(٢)][ح٤٠١٥]، وسمَّاه موسى بن عقبة وأبو مَعْشَر والواقديُّ: عُمَير بن عوف[(٣)]، تُوُفِّيَ زمن عُمرَ)[التجريد١/٤١٤].

فقد اختلف الدِّمْيَاطيُّ والذَّهَبيُّ في النقل عن ابن إسحاق كما ذكرتُه لك، وأمَّا[(٤)] ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب»؛ فذكره في عُمير فقال: (عُمَير بن عوف مولى سهيل بن عَمرو العامريِّ، يكنى أبا عَمرو، هذا قول موسى بن عقبة وأبي معشر والواقديِّ، وكان ابنُ إسحاق يقول: عَمرو بن عوف) إلى آخر كلامه[الاستيعاب٤٨٥]، وذكره في عَمرو فقال: (الأنصاريُّ، حليفٌ لبني عامر بن لؤيٍّ، شهد بدرًا، يقال فيه: عُمَير). انتهى[الاستيعاب٤٩٦].

وقد رأيتُه في غير مؤلَّفٍ: عَمرًا، وابنُ سيِّدِ النَّاسِ ذكرَ فيه القولَين، وقدَّم عَمرًا[(٥)]، وأمَّا المِزِّيُّ؛ فذكره في «الأطراف» فقال: (عمرو بن عوف الأنصاريُّ البدريُّ، حليف بني عامر بن لؤيٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ). انتهى[تحفة٨/١٦٨]، وكذا في «تذهيب الذَّهَبيِّ» لم يذكر فيه خلافًا، بل قال: (عَمرو بن عوف). انتهى[تذهيب٧/١٩٠].

وحديثُه هذا أخرجه البُخاريُّ ومسلمٌ[م٢٩٦١] والتِّرْمِذيُّ[ت٢٤٦٢] والنَّسائيُّ[كن٨٧١٣] وابنُ ماجه[جه٣٩٩٧]، ولم يخرجه أبو داود.

قوله: (**أَبَا عُبَيْدَةَ ابْنَ الجَرَّاحِ**): هو أحد العشرة المشهود لهم بالجنَّة، أشهرُ مِن أن يُذكَر، وهو أمينُ هذه الأمَّة، واسمُه عامرُ بن عبد الله بن الجرَّاح، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»، قَتَل أباه يوم بدر، روى عنه أبو أمامةَ، وقيسُ بنُ أبي حازم، وعبدُ الرَّحْمَن بن غَنْم، وعدَّةٌ، وانقطع عقبه، وهو

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٣٧٧)، «سيرة ابن هشام» (٢/٢٩٧).

(٢) (في تسمية مَن شهد بدرًا): ليس في مصدره.

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٣٧٧).

(٤) (أما): ليس في (ب).

(٥) ليس في المطبوع من «عيون الأثر» (١/٤١٩) إلَّا (عمير بن عوف)، لكنَّ المصنِّف ذكر في «نور النبراس» تحقيق أمينة محمد أمين كتبي (ص٣٤٥) أنَّ ابنَ سيِّد الناس قال: (وعَمرو أو عُمَير بن عوف)، فلعلَّه سقط من المطبوع: (وعمرو).

فِهْرِيٌّ، مات سنة ثماني عشرة وله ثمانٌ وخمسون سنةً، رضي الله عنه(١).

قوله: (إِلَى البَحْرَيْنِ): تَقَدَّمَ الكلام عليها قريبًا[ح٣١٣٧].

قوله: (وَأَمَّرَ): هو بتشديد الميم، من الإمارة.

قوله: (العَلَاءَ بْنَ الحَضْرَمِيِّ): اسم الحضرميِّ عبدُ الله بن عبَّاد، أو ابن عمَّار، أو ضماد(٢)، صَحَابيٌّ مشهورٌ، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»، وهو حليفُ بني أُمَيَّة، بعثه عليه الصلاة والسلام إلى البحرين إلى المنذر بن ساوى ملك البحرين، ثمَّ فتح الله البحرين على رسوله، فولَّى عليه الصلاة والسلام العلاءَ عليها، ثمَّ أقرَّه عليها الصِّدِّيق، ثمَّ الفاروق، ثمَّ ولَّاه عُمر البصرةَ، فمات قبل أن يصل إليها سنة أربعَ عشرةَ، وقال أبو حسَّان الزياديُّ: (تُوُفِّيَ سنة إحدى وعشرين واليًا على البحرين)، ترجمتُه معروفةٌ فلا نطوِّل بها، رضي الله عنه(٣).

قوله: (بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ): قال بعض حفَّاظ المصريِّين: (في «مصنف ابن أبي شيبة» عن حميد ابن هلال: أنَّه ثمان(٤) مئة ألف، قال: وهو أوَّل خراج قَدِمَ به عليه[ح٣٦٩٥٥]). انتهى[هدى٣١١]، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٤٢١]، وسيجيء قريبًا أيضًا[ح٣١٦٥].

قوله: (قَالُوا: أَجَلْ): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: نعم، وأنَّه بفتح الهمزة والجيم، ساكن اللام[ح١٠٤٦].

قوله: (فَأَبْشِرُوا): هو بقطع الهمزة، وكذا (وَأَمِّلُوا)، وكسر الشين، وكسر الميم المُشَدَّدة.

قوله: (لَا الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ): (الفقرَ): مَنْصُوبٌ، ونصبه معروف.

قوله: (أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا): (تُبسَط): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وكذا (بُسِطَت): مَبْنيٌّ أيضًا لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

قوله: (وَتُهْلِكَكُمْ): هو مَنْصُوبٌ معطوفٌ على (تُبْسَطَ) المنصوب.

**٣١٥٩- ٣١٦٠- حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ المُزَنِيُّ وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ جُبَيْرِ**

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥١١)، «تهذيب الكمال» (٥٢/١٤).

(٢) في «الاستيعاب»: (ضمار).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٢٧٦/٥)، «الاستيعاب» (ص٥٨٠)، «تهذيب الكمال» (٤٨٣/٢٢).

(٤) لفظة (ثمان) مستفادة من «المصنف»، وعبارة الحافظ هنا وفي موضعٍ سابق من «هُدى الساري» (ص٢٧٤)، وفي «الفتح» (٦١٥/١): (كان)، والذي في «المصنَّف» (٣٦٩٥٥): (بعث العلاء بن الحضرميِّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمان مئة ألف من خراج البحرين)، وسيأتي كلام المصنِّف على الاختلاف في مقداره عند الحديث (٣١٦٥).

ابْنِ حَيَّةَ قَالَ: بَعَثَ عُمَرُ النَّاسَ فِي أَفْنَاءِ الأَمْصَارِ يُقَاتِلُونَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَسْلَمَ الْهُرْمُزَانُ، فَقَالَ: إِنِّي مُسْتَشِيرُكَ فِي مَغَازِيَّ هَذِهِ، قَالَ: نَعَمْ؛ مَثَلُهَا وَمَثَلُ مَنْ فِيهَا مِنَ النَّاسِ مِنْ عَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ مَثَلُ طَائِرٍ لَهُ رَأْسٌ وَلَهُ جَنَاحَانِ وَلَهُ رِجْلَانِ، فَإِنْ كُسِرَ أَحَدُ الْجَنَاحَيْنِ؛ نَهَضَتِ الرِّجْلَانِ بِجَنَاحٍ وَالرَّأْسُ، فَإِنْ كُسِرَ الْجَنَاحُ الآخَرُ؛ نَهَضَتِ الرِّجْلَانِ وَالرَّأْسُ، وَإِنْ شُدِخَ الرَّأْسُ؛ ذَهَبَ الرِّجْلَانِ وَالْجَنَاحَانِ وَالرَّأْسُ، فَالرَّأْسُ كِسْرَى، وَالْجَنَاحُ قَيْصَرُ، وَالْجَنَاحُ الآخَرُ فَارِسُ، فَمُرِ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَنْفِرُوا إِلَى كِسْرَى، وَقَالَ بَكْرٌ وَزِيَادٌ جَمِيعًا: عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ قَالَ: فَنَدَبَنَا عُمَرُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْنَا النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَرْضِ الْعَدُوِّ، خَرَجَ عَلَيْنَا عَامِلُ كِسْرَى فِي أَرْبَعِينَ أَلْفًا؛ فَقَامَ تَرْجُمَانٌ فَقَالَ: لِيُكَلِّمْنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، فَقَالَ: مَا أَنْتُمْ؟ قَالَ: نَحْنُ أُنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ كُنَّا فِي شَقَاءٍ شَدِيدٍ وَبَلَاءٍ شَدِيدٍ، نَمَصُّ الْجِلْدَ وَالنَّوَى مِنَ الْجُوعِ، وَنَلْبَسُ الْوَبَرَ وَالشَّعَرَ، وَنَعْبُدُ الشَّجَرَ وَالْحَجَرَ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ؛ إِذْ بَعَثَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الأَرَضِينَ -تَعَالَى ذِكْرُهُ وَجَلَّتْ عَظَمَتُهُ- إِلَيْنَا نَبِيًّا مِنْ أَنْفُسِنَا، نَعْرِفُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، فَأَمَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ رَسُولُ رَبِّنَا أَنْ نُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللهَ وَحْدَهُ أَوْ تُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ، وَأَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا؛ صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ فِي نَعِيمٍ لَمْ يُرَ مِثْلُهَا قَطُّ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا؛ مَلَكَ رِقَابَكُمْ. فَقَالَ النُّعْمَانُ: رُبَّمَا أَشْهَدَكَ اللهُ مِثْلَهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنَدِّمْكَ وَلَمْ يُخْزِكَ، وَلَكِنِّي شَهِدْتُ الْقِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ؛ انْتَظَرَ حَتَّى تَهُبَّ الأَرْوَاحُ وَتَحْضُرَ الصَّلَوَاتُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ): هو بفتح الراء، وهذا ظاهرٌ جدًّا، منسوب إلى الرَّقَّة؛ بفتحها أيضًا.

قوله: (حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ): كذا في أصلنا منسوبًا، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، وكذا في «أطراف المزِّيِّ»(١)، قال شيخُنا: (و«المعتمر» هذا: هو ابنُ(٢) سليمان بن طرخان، كما قاله أصحابُ الأطرافِ والمستخرجاتِ، والمترجمون، وأمَّا الحافظُ الدِّمْيَاطيُّ؛ فقال: «إنَّه وَهَمٌ، والصواب: المعمَّر ابن سليمان الرَّقِّيُّ؛ لأنَّ عبدَ الله بن جعفر الرَّقِّيَّ لا يروي عن التيميِّ»، ولم نره لغيره، ولا ذُكِر المُعَمَّر في رجال البُخاريِّ، ولمَّا ذكروا ابنَ جعفر؛ قالوا: يروي عن المعتمر التيميِّ). انتهى[التوضيح ١٧/٤١٦].

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٤٧٢).

(٢) (ابن): سقط من (ب).

واعلم أنَّ ابنَ قُرْقُول ذكر هذا المكانَ فقال: («حَدَّثَنا[(١)] المعتمر بن سليمان»: كذا للقابسيِّ وابن السكن وأبي ذرٍّ والأَصيليِّ في الموضعين[(٢)]، قالوا: وهو وَهَمٌ، وإنَّما هو/ المعمَّر بن سليمان الرَّقِّيُّ، [٤٠٨/١ب]
و[كذا] كان في أصل الأَصيليِّ، فأَقحم عليه التاءَ، وأصلحه في الموضعين، وقال: «المعتمر» صحيحٌ، وقال غيرُه: بل «المعمَّر» هو الصحيح، وهو الذي يروي عنه الرَّقِّيُّ، والرَّقِّيُّ لا يروي عن المعتمر بن سليمان البصريِّ التيميِّ، ولم يذكرِ الحاكمُ ولا الباجيُّ في رجال البُخاريِّ المعمَّرَ بنَ سليمان، وذكر الباجيُّ عبدَ الله بن جعفر فقال: يروي عن المعتمر[التعديل والتجريح٢/٩٠٦]، ولم يذكر البُخاريُّ في «تاريخه» لعبد الله بن جعفر رواية عن المعتمر[تخ٥/٦٢]). انتهى[مطالع٤/٩٣].

قوله: (عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ): هو بفتح الحاء المُهْمَلَة، وتشديد المُثَنَّاة تحت، وهذا ظاهِرٌ عند أهله معروفٌ.

قوله: (فِي أَفْنَاءِ الأَمْصَارِ): قال شيخنا: (قال ابن بَطَّالٍ: هم طوائف منهم، لم يكونوا من فخْذ واحد). انتهى[التوضيح١٨/٥٧٧]، وقال ابن قُرْقُول: («في أفناء الناس» أي: جماعتهم، الواحد: فِنْوٌ، وقيل: «في أفناء الناس»: أخلاطُهم، يقال للرجل إذا لم يُعرَف من أيِّ قبيلة: هو من أفناء الناس والقبائل، وقيل: الأفناء: النُّزَّاع من القبائل من ههنا ومن ههنا، وحكى أبو حاتم: أنَّه لا يقال في الواحد: هذا من أفناء الناس، إنَّما يقال في الجماعة: هؤلاء من أفناء الناس). انتهى[مطالع٥/٢٥٠]، وفي «النهاية»: (رجل من أفناء الناس، أي: لم يُعلَم ممَّن هو، الواحد: فِنْوٌ، وقيل: هو من الفِناء؛ وهو المتَّسع أمام الدار، ويجمع أيضًا على «أفنية»).

قوله: (فَأَسْلَمَ الهُرْمُزَانُ): هو بضَمِّ الهاء، وإسكان الراء، وضمِّ الميم، وفي آخره نون مضمومة في حالة الرفع، غير مصروفٍ، وليس هو بتثنيةٍ، قال بعض حفَّاظ المصريِّين الآن: (وهو[(٣)] رستم، سمَّاه ابن أبي شيبة من رواية أبي وائل شقيق بن سلمة عن المغيرة[ح٣٤٤٣٦]). انتهى[(٤)].

---

(١) في النُّسخ: (إنَّ)، والمثبت من مصدره.

(٢) يعني: هذا الموضع، وآخَرَ في (كتاب التوحيد) (٧٥٣٠).

(٣) في (ب): (واسمه).

(٤) تمام كلام الحافظ في «هُدى الساري» (ص٣١١): (وعامل كسرى المذكور في حديث المغيرة بن شعبة والهرمزان: هو رستم، سمَّاه ابن أبي شيبة...)، فرستم هو اسم عامل كسرى، لا اسم الهرمزان، ولكنَّ هذا أيضًا انتقال حفظ من الحافظ رحمه الله؛ فالقصة التي جرت بين رستم والمغيرة في القادسيَّة، وأرسله سعد بن أبي وقَّاص، والتي جرت بين =

وهو اسمٌ لبعض أكابر الفرس، وهو دِهْقانُهم الأصغر، أسره أبو موسى الأشعريُّ عبدُ الله بن قيسٍ ﵁، وبعثه مع أنس إلى عمر بن الخَطَّاب ﵁، فقال له عمر ﵁: تكلَّم، فلم يتكلَّم، فقال له: تكلَّم، لا بأس عليك، فتكلَّم، ثُمَّ طلب ماءً، فأُحضِر له، فقال له عمر: اشرب، لا بأس عليك، ثمَّ أراد عمر ﵁ قتله؛ لكونه أسيرًا، فقال له أنس: قد آمنته بقولك: لا بأس عليك، فتركه عمر، ثمَّ أسلم الهرمزانُ[1]، ورأيت في «الاستيعاب» في ترجمة عُبيد الله بن عمر بن الخَطَّاب: (أنَّ عبيد الله قتل الهرمزانَ بعد أن أسلم، وعفا عنه عثمان، فلمَّا وَلِيَ عليٌّ؛ خَشِيَ على نفسه، فهرب إلى معاوية، فقُتِل بصفِّين). انتهى[الاستيعاب٤٦١].

ودفن عبيد الله بحمص بقرب خالد بن الوليد، قال الذَّهبيُّ في سنة ثلاث وعشرين في آخرها: ([فيها استُشْهِد] عمر بن الخَطَّاب، وقُتِل الهرمزانُ صاحبُ تُسْتَر عند قتل عمر بالمدينة، قتله عُبيد الله ابن عمر على الوَهَم، ﵀). انتهى[العبر١/٢٧].

قوله: (**فَقَالَ: إِنِّي مُسْتَشِيرُكَ فِي مَغَازِيَّ هَذِهِ**) أي: فقال له عمر بن الخَطَّاب -أعني: للهرمزان-: إنِّي مستشيرك ... الحديث، فاستشاره عمر في ذلك، وقد نصح ﵁، و(مغازيَّ)؛ بتشديد الياء، هي ياء الإضافة.

قوله: (**مَثَلُهَا وَمَثَلُ مَنْ فِيهَا**): (مثَل) في الموضعين: بفتح الثاء.

قوله: (**فَإِنْ كُسِرَ أَحَدُ الجَنَاحَيْنِ**): (كُسِر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، مضموم الكاف مكسور السين، و(أحدُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل.

قوله: (**نَهَضَتِ الرِّجْلَانِ وَالرَّأْسُ**): (الرأسُ): مَرْفُوعٌ معطوف على (الرِّجْلَين)، وهما مَرْفُوع فاعل (نهضت).

قوله: (**فَالرَّأْسُ كِسْرَى**): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الكاف وفتحها[ح٦٤]، وهو لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الفرس، كما تَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (**وَالجَنَاحُ قَيْصَرُ**): تَقَدَّمَ أنَّه لقبٌ لكلِّ مَن مَلَك الروم، واسم هذا هِرَقْل، وقد قَدَّمْتُ ماذا

---

= المغيرة وعامل كسرى -المُبْهَم هنا- في نهاوند، وأرسله النعمان بن مقرِّن، وسيأتي قريبًا تسميته (بندار) في كلام المصنِّف نقلًا عن الحافظ في «الأجوبة الواردة» (ص٥٣)، وقد سمَّى الحافظُ في «الفتح» (٦/٢٩٩) عاملَ كسرى كما سمَّاه في «الأجوبة الواردة».

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٢٨٩).

جرى له، وأنَّه هلك[١] في بلاده سنة عشرين[ح٧].

تنبيهٌ: لم يذكر الرِّجْلَين، وأراد بهما مَن سوى هؤلاء الثلاثة من الأمم، والله أعلم.

قوله: (فَنَدَبَنَا عُمَرُ) أي: دعانا، وضَبْطُ (نَدَبَ) معروفٌ، و(عمرُ): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، والضمير في (ندبَ): مفعولٌ مَنْصُوبٌ[٢].

قوله: (وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْنَا النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ): (مُقَرِّن): بضَمِّ الميم، وفتح القاف، وكسر الراء المُشَدَّدة، ثمَّ نون، صَحَابيٌّ معروفٌ مشهورٌ، كان معه ﷺ لواء مُزينة يوم الفتح، هاجر هو وإخوتُه السبعة؛ وهم النعمان، ومَعْقِل، وعَقِيل، وسُوَيد، وسنان، وعبد الرَّحْمَن، قال أبو عمرو بن الصَّلاح: (وسابعٌ لم يسمَّ لنا). انتهى[مقدمة٣١٢]، وقد سمَّاه ابن فتحون في «ذيل الاستيعاب»: عبد الله بن مقرِّن، وحكى ابن فتحون قولًا: أنَّ بني مقرِّن عشرة، والله أعلم، وحكى الطَّبَرِيُّ أيضًا في الصَّحَابة: ضرار بن مقرِّن[التاريخ٣/٣٦٠]، وذكر ابنُ عَبْدِ البَرِّ: نعيمَ بنَ مُقَرِّن، خَلَفَ أخاه لمَّا قُتِل بنَهاوندَ[٣]، والله أعلم، أخرج للنعمان الجماعةُ[٤] وأحمدُ في «المسند»، استشهد في وقعة نَهاوندَ -كما تَقَدَّمَ هنا- سنة إحدى وعشرين يوم جمعة، قال عبد الله بن مسعود -كما رواه ابن عَبْدِ البَرِّ[الاستيعاب٧٢٢] بسنده إليه-: (إنَّ للإيمان بيوتًا، وللنفاق بيوتًا، وإنَّ بيت بني مُقَرِّن من بيوت الإيمان).

قوله: (خَرَجَ عَلَيْنَا عَامِلُ كِسْرَى فِي أَرْبَعِينَ أَلْفًا): (عامله) أي: نائبه، ولا أعرف اسمه، وقال بعض حفَّاظ مِصر الآن: (إنَّ اسمه بندار، سمَّاه الطَّبَرِيُّ في روايته من طريق مبارك بن فَضالة[التاريخ٤/١١٧]، ووقع في رواية ابن أبي شيبة في حديث معقل بن يسار: أنَّه ذو الحاجبين[ح٣٤٤٨٥]، ويجمع بأنَّ ذاك اسمه، والثاني لقبه). انتهى[٥].

قوله: (فَقَامَ تُرْجُمَانٌ): هو بفتح التاء وتُضمُّ، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (الترجمان) في أوَّل هذا التعليق[ح٧]، وهذا الترجمان لا أعرف اسمه.

قوله: (لِيُكَلِّمْنِي): هو بجزم الميم على الأمر، واللام لام الأمر.

---

(١) زيد في (ب): (على كفره).

(٢) في (ب): (مَنْصُوبٌ مفعول).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٧٢٦)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٧٦-٧٧).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٥٨).

(٥) «الأجوبة الواردة» (ص٥٣)، وانظر «فتح الباري» (٦/٣٠٦).

قوله: (مَا أَنْتُمْ؟): أي[(١)]: ما صفتكم؟

قوله: (نَمَصُّ): هو بفتح الميم، وقد تَقَدَّمَ في (امصُصْ بَظر اللَّات) في (الصلح)[ح٢٧٣١].

قوله: (الأَرَضِينَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الراء، وأنَّه يجوز تسكينها على قلَّة[ح٢٤٥٣ وقبل ح٢٤٩٥].

قوله: (أَنْفُسِنَا): هو بضَمِّ الفاء، أي: من العرب.

قوله: (نَعْرِفُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ): أراد به: شرفه ونسبه؛ لأنَّ الأنبياء لا تُبعَث إلَّا من أشراف قومهم، فوصف

[١/٤٠٩أ] شرف الأبوين من الأب والأمِّ/.

قوله: (فِي نَعِيمٍ لَمْ يُرَ مِثْلُهَا قَطُّ): (يُرَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(مثلُها): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعل، وهذا ظاهِرٌ، وأراد بـ(النَّعيم): النِّعمة، ولهذا أنَّثها، و(النِّعمة) في اللغة: اليد، والصنيعة، والمِنَّة، وما أُنعِم به عليك، وكذلك (النُّعْمَى)، فإن فتحت النون؛ مددت، فقلت: النَّعماء، و(النعيم) مثله، والله أعلم.

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّمَت اللغات التي فيها في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (رُبَّمَا أَشْهَدَكَ اللهُ مِثْلَهَا): يريد: ربَّما قد شهدتَ مع رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما سلف مثل هذه الأحوال الشديدة، وشهدتَ معه القتال، (فَلَمْ يُنَدِّمْكَ) ما لقيتَ معه من الشدَّة، (وَلَمْ يُخْزِكَ[(٢)]) لو قُتِلْتَ معه؛ لِعلمك بما تصير إليه من النَّعيمِ وثوابِ الشهادة؛ يغبطه بما تَقَدَّمَ من كلامه، ويعذر إليه فيما يريد أن يقول، والله أعلم.

قوله: (وَلَكِنْ[(٣)] شَهِدْتُ القِتَالَ): (شهدتُ): بضَمِّ التاء على التكلُّم، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (حَتَّى تَهُبَّ الأَرْوَاحُ): يعني: الرياح، قال ابن قُرْقُول: (ولا يقال: الأرياح). انتهى[مطالع٣/١٩٦]، وقال الجوهريُّ: (والريح واحدة «الرياح» و«الأرياح»، وقد تُجمَع على «أرواح»؛ لأنَّ أصلها الواو، وإنَّما جاءت بالياء؛ لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح؛ عادت الواو؛ كقولك: أَرْوَحَ الماءُ). انتهى، وفي «النهاية» لابن الأثير: («الأرواح»: جمع «ريح»؛ لأنَّ أصلها الواو، وتُجمَع على «أرياح» قليلًا، وعلى «رياح» كثيرًا). انتهى.

## ٢ - بابٌ إِذَا وَادَعَ الإِمَامُ مَلِكَ القَرْيَةِ؛ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لِبَقِيَّتِهِمْ؟

قوله: (بَابٌ إِذَا وَادَعَ الإِمَامُ مَلِكَ القَرْيَةِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لِبَقِيَّتِهِمْ؟): ذكر ابن المُنَيِّر ما في

(١) (أي): ليس في (ب).

(٢) في (ب): (يحزنك)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٣) كذا في النُّسخَتَينِ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ولكنِّي).

الباب(١) بلا إسناد، ثمَّ قال: (المسألة المُختَلف فيها بين العلماء: إذا وادع الملكُ عن رعيَّته -عمومًا أو خصوصًا- ولم ينصَّ على نفسه؛ هل يدخل ضمنًا وعادةً، أو لا يدخل إلَّا لفظًا والأصل بقاؤه على إباحة(٢) الدم؟ وما في حديث صاحب أيلة كيفيَّة طلبه للموادعة، هل كان لنفسه، أو لهم، أو للمجموع؟ لكنَّه نسب الهديَّة إليه خاصَّة، ونسب الموادعة للجميع، فأُخِذَ من ذلك أنَّ مهادنة الملك أو غيره لا تدخل فيه الرعيَّة إلَّا بنصٍّ على التخصيص(٣)). انتهى [المتواري١٩٧].

وقد نقل شيخنا الإجماع على أنَّ الإمام إذا صالح مَلِكَ قريةٍ أن يدخل في ذلك الصلح بقيَّتهم؛ لأنَّه إنَّما صالح عن نفسه، ورعيَّته، ومَن يلي أمره، ويشتمل عليه بلدُه وعملُه، ألا ترى أنَّ في كتاب رسول الله ﷺ تأمينَ ملك أَيْلَة وأهل بلده(٤)؟ واختلفوا إذا أمَّن طائفةً منهم؛ هل يدخل في ذلك العاقدُ للأمان؟ انتهى [التوضيح١٨/٥٨٣].

قوله: (**وَادَعَ الإِمَامُ مَلِكَ القَرْيَةِ**): (وادع): صالح، و(الإمام): مَرْفُوعٌ فاعلٌ، و(ملكَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٣١٦١- حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ: **حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، **عَنْ عَبَّاسٍ السَّاعِدِيِّ**، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: **غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تَبُوكَ، وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ، فَكَسَاهُ بُرْدًا، وَكَتَبَ لَهُمْ بِبَحْرِهِمْ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه (وُهَيب) مُصغَّر، وأنَّه ابنُ خالدٍ الباهليُّ الكرابيسيُّ الحافظُ، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا [ح٨٤].

قوله: (**عَنْ عَبَّاسٍ السَّاعِدِيِّ**): هو بالموحَّدة، والسين المُهْمَلَة، وهو العَبَّاس بن سهل الساعديُّ،

(١) زيد في (ب): (على عادته).

(٢) في (ب): (إعادة).

(٣) كذا قال، ونقل ابن الملقن -كما سيأتي- الإجماع على دخول الرعية حال مصالحة إمامهم، وقد نقل الحافظ في «الفتح» (٣٠٨/٦) عن ابن المنير -لعلَّه زين الدين- قال: (لم يقع في لفظ الحديث عند البخاري صيغة الأمان ولا صيغة الطلب، لكنَّه بناه على العادة في أنَّ الملك الذي أهدى إنَّما طلب إبقاء ملكه، وإنَّما يبقى ملكُه ببقاء رعيته، فيؤخذ من هذا أنَّ موادعته موادعة لرعيَّته. قلت: وهذا القدر لا يكفي في مطابقة الحديث للترجمة؛ لأنَّ العادة بذلك معروفة من غير الحديث).

(٤) ذكره ابن إسحاق كما في «سيرة ابن هشام» (١٨٠/٤).

مشهورُ الترجمة[١].

قوله: (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ (أبي حميد) عبدُ الرَّحْمَن بن عمرو بن سعد، وقيل: المنذر[٢] بن سعد، الخزرجيُّ، مدنيٌّ، تُوُفِّيَ في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه[٣][قبل ح٣٩١، قبل ح٧٣٨]، و(أبو حُمَيد): بالتصغير.

قوله: (غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم تَبُوكَ): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ تبوك في السنة التاسعة، قال ابن إسحاق: (في رجب)[٤][ح٤٣٣، ٢٨٣٨]، وسيأتي ما في الشهر في (غزوة تبوك) إن شاء الله تعالى[قبل ح٤٤١٥].

قوله: (وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ): (أيلة): مدينةٌ معروفة، ومَلِكُها تَقَدَّمَ أنَّه يوحنَّا بن رُوبة[ح١٤٨١]، وعن خطِّ الدِّمْيَاطيِّ: (يوحنَّة بن رُوبة)، قال شيخنا: (وهو ما ذكره ابن إسحاق[٥]). انتهى[التوضيح ١٨/٥٨٢]، وتَقَدَّمَ أنَّ الظاهر هلاكه على كفره[ح١٤٨١]، وفي «صحيح مسلم»: (أنَّه ابن العَلْمَاء)[م(١٣٩٢)(١١) بعد(٢٢٨١)].

قوله: (بَغْلَةً بَيْضَاءَ): تَقَدَّمَ ذكر بغلاته صلى الله عليه وسلم، وأنَّها سبع، أو ستٌّ، أو خمس، وتَقَدَّمَ ذكر هذه معها[ح١٤٨١، ٢٨٦٤].

قوله: (وَكَسَاهُ بُرْدًا): تَقَدَّمَ أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم هو الذي كسا ملك أيلة، وتنبيهٌ: أنَّ في بعض روايات أبي ذرٍّ: (فكساه)؛ بالفاء[قبل ح٢٦١٥]، وكذا هي في أصلنا في حديث أبي حُمَيد هذا بالفاء، وفوقها واو عليها صورة (صح)، وعلى الفاء علامة راويها[٦].

قوله: (وَكَتَبَ لَهُ[٧] بِبَحْرِهِمْ) أي: ببلدهم، وقد تَقَدَّمَ[ح١٤٨١].

## ٣- بابُ الوَصَايَا بِأَهْلِ ذِمَّةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَالذِّمَّةُ: العَهْدُ، وَالإِلُّ: القَرَابَةُ

قوله: (بَابُ الوَصَايَا) -وفي نسخة: (الوَصَاةِ)[٨]- (بِأَهْلِ ذِمَّةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم)، قال الدِّمْيَاطيُّ:

---

(١) تقدَّمت ترجمته في الحديث (١٤٨٢/م).

(٢) زيد في (أ) و(ب): (ابن المنذر).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٧٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٦٤).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/١٦٩).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/١٨٠).

(٦) بالواو رواية «اليونينيَّة»، وبالفاء رواية أبي ذرٍّ.

(٧) في (ق): (لهم)، وهي روايةٌ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٨) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(أوصيت له بشيء، وأوصيت [إليه]؛ إذا جعلتَه وصيَّك، والاسم: الوَصاية[1]، وأوصيته ووصَّيته أيضًا توصيةً، والاسم: الوَصاة). انتهى، وما ذكره لخَّصه من كلام الجوهريِّ.

قوله: (**بِأَهْلِ ذِمَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**): هم أهل الذمَّة، وقد تَقَدَّمَ ذلك في قول عُمر رضي الله عنه: (وأوصيه بذمَّة الله وذمَّة رسوله)؛ أنَّهم أهل الذمَّة[ح١٣٩٢].

**٣١٦٢- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جُوَيْرِيَةَ بْنَ قُدَامَةَ التَّمِيمِيَّ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ قُلْنَا: أَوْصِنَا يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، قَالَ: أُوصِيكُمْ بِذِمَّةِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ ذِمَّةُ نَبِيِّكُمْ، وَرِزْقُ عِيَالِكُمْ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ**): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه بالجيم والراء، وأنَّه نصرُ بن عِمران الضُّبَعِيُّ، وقد قَدَّمْتُ بعضَ ترجمتِه[ح٥٣]، وكونه روى عن (**جُوَيْرِيَةَ بْنَ قُدَامَةَ**) -ويقال فيه: جارية بن قدامة- فاعلم أنَّه انفرد عنه فيما أعلم، ولا أعلم روى عن جويرية بن قدامة إلَّا أبو جمرة نصرٌ هذا، وانفرد بالإخراج لجويرية هذا البُخاريُّ، لم يخرِّج له أحدٌ من أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا هو[2]، والله أعلم.

## ٤- بابُ مَا أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ البَحْرَيْنِ، وَمَا وَعَدَ مِنْ مَالِ البَحْرَيْنِ وَالجِزْيَةِ، وَلِمَنْ يُقْسَمُ الفَيْءُ وَالجِزْيَةُ؟

قوله: (**بَابُ مَا أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ البَحْرَيْنِ**): تَقَدَّمَ الكلام على (البحرين) غَيْرَ مَرَّةٍ[ح٦٤]/. [١/٤٠٩ب]

قوله: (**وَلِمَنْ يُقْسَمُ الفَيْءُ وَالجِزْيَةُ**): (يُقسَم): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الفيءُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، و(الجزيةُ): معطوف عليه.

اعلم أنَّ أهل اللغة قالوا: المغنم والغنيمة بمعنًى، يقال: غنم القوم يَغنَمون غُنْمًا؛ بالضَّمِّ، قالت الشَّافِعيَّة: الغنيمة في اللغة: الفائدة، وقالوا: المال المأخوذ من الكفَّار ينقسم إلى ما يحصل بغير قتالٍ وإيجافِ خيلٍ وركابٍ، وإلى حاصلٍ بذلك، ويُسَمَّى الأوَّل فيئًا، والثاني غنيمةً، ثمَّ ذكر المسعوديُّ وطائفة من الشَّافِعيَّة: أنَّ اسم كلٍّ واحد من المالَين يقع على الآخر إذا أُفرِد بالذكر، فإذا جُمِعَ بينهما؛ افترقا؛ كاسم (الفقراء) و(المساكين)، وقال الشيخ أبو حاتم القزوينيُّ وغيره: اسم الفيء يشتمل على

---

(١) ضبطها المؤلِّف بالفتح، وضبطها الجوهريُّ بالفتح والكسر، وفي حاشية الدمياطي في هامش (ق) بالفتح والكسر معًا.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥/١٧٤).

المالَين، واسم الغنيمة لا يتناول الأوَّل، وفي لفظ الشَّافِعيِّ ﵀ في «المختصر» ما يشعر بهذا[(١)]، وقال القاضي أبو الطيِّب: الفرق بين الفيء والغنيمة -وإن كان الجميع راجعًا من الكفَّار- أنَّ الفيء رجع من غير صُنعٍ منَّا، فسُمِّي فيئًا؛ لأنَّه فاء بنفسه، وفي الغنيمة لنا صُنْعٌ، فلم يرجع بنفسه، بل ردَّه الغانمون على أنفسهم بتوفيق الله تعالى، والله أعلم[(٢)].

٣١٦٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ الأَنْصَارَ لِيَكْتُبَ لَهُمْ بِالبَحْرَيْنِ، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ؛ حَتَّى تَكْتُبَ لإِخْوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا، فَقَالَ: ذَاكَ لَهُمْ مَا شَاءَ اللهُ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُونَ لَهُ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الحَوْضِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٧٠٢]، وكذا تَقَدَّمَ (زُهَيْرٌ): أنَّه ابنُ معاويةَ بن حُدَيج الحافظُ، أبو خيثمة، شيخُ الجزيرة، وتَقَدَّمَ أنَّ (يَحْيَى بْن سَعِيدٍ): هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٣٨].

قوله: (أَثَرَةً): تَقَدَّمَ الكلام على لُغَاتِها، وأنَّها الاختصاص بالشيء المشترك، وقد تَقَدَّمَ مِن عند ابن سيِّدِ النَّاسِ في «سيرته»: أنَّ ذلك كان زمن معاوية[(٣)][ح٢٣٧٦].

٣١٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَوْحُ بْنُ القَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ لِي: «لَوْ قَدْ جَاءَنَا مَالُ البَحْرَيْنِ؛ قَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَاءَ مَالُ البَحْرَيْنِ؛ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عِدَةٌ؛ فَلْيَأْتِنِي، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ كَانَ قَالَ لِي: «لَوْ قَدْ جَاءَنَا مَالُ البَحْرَيْنِ؛ لأَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، فَقَالَ لِي: احْثُهْ، فَحَثَوْتُ حَثْيَةً، فَقَالَ لِي: عُدَّهَا، فَعَدَدْتُهَا، فَإِذَا هِيَ خَمْسُ مِئَةٍ، فَأَعْطَانِي أَلْفًا وَخَمْسَ مِئَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، وتَقَدَّمَ أنَّ (إِسْمَاعِيل بْن إِبْرَاهِيمَ): هو ابنُ عُلَيَّة الإمام، أحدُ الأعلام.

---

(١) انظر «مختصر المزني» (ص١٩٨-١٩٩).

(٢) الكلام بتمامه للنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٤٥٦)، وانظر «روضة الطالبين» (٦/٣٥٤).

(٣) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٧٦).

قوله: (فَقَالَ: احْثُهْ): هو بهمزة وصل؛ لأنه ثُلاثيٌّ، وأمَّا الثاء فيه؛ مضمومة، ويجوز كسرها، فإنَّه يقال: حثا يحثو، و: حثى يحثي، والهاء في آخره للسكت.

٣١٦٥- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ فَقَالَ: «انْثُرُوهُ فِي المَسْجِدِ»، فَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أُتِيَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ إِذْ جَاءَهُ العَبَّاسُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَعْطِنِي إِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا، فَقَالَ: «خُذْ»، فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ يُقِلُّهُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: أْمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعْهُ إِلَيَّ، قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَارْفَعْهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»، فَنَثَرَ مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُقِلُّهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: أْمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعْهُ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَارْفَعْهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»، فَنَثَرَ مِنْهُ، ثُمَّ احْتَمَلَهُ عَلَى كَاهِلِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَمَا زَالَ يُتْبِعُهُ بَصَرَهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ، فَمَا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَثَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ.

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ): أمَّا (إبراهيم بن طَهمان)؛ فقد تَقَدَّمَ، وأنَّه أحدُ الأئمَّة، إلَّا أنَّ فيه إرجاءً، وتَقَدَّمَ مُتَرجَمًا[(١)]، وأمَّا (عبد العزيز)؛ فهو -كما ذكر البُخاريُّ- ابنُ صهيب، وهذا تعليقٌ مجزوم به، وقد قَدَّمْتُ[ح٤٢١] أنَّ البُخاريَّ علَّقه كذلك في (الصلاة)[ح٤٢١]، و(الجهاد)[ح٣٠٤٩]، و(الجزية) هنا، فقال: (وقال إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز[(٢)] عن أنس بهذا)، قال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (هكذا هو في «البُخاريِّ» غير منسوب)، قال: (وذكره أبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ وخَلَفٌ الواسطيُّ في ترجمة عبدِالعزيز بن صُهَيب عن أنس، وكذلك رواه عمر بن مُحَمَّد بن بُجير البُجيريُّ في «صحيحه» من رواية إبراهيمَ بنِ طَهمان عن عبد العزيز بن صُهَيب[(٣)] عن أنس، وقيل: إنَّه[(٤)] عبد العزيز بن رُفَيع، وقد روى أبو عوانة في «صحيحه» حديثًا من رواية إبراهيم بن طهمان عن عبدالعزيز بن رفيع عن أنس: «تسحَّروا، فإنَّ في السَّحور بركةً»[ح٢٧٥٠]، وروى أبو داود[د٤٣٥٣] والنَّسائيُّ[س١٠١/٧] حديثًا من رواية إبراهيمَ بنِ طَهمان، عن عبد العزيز بن رُفَيع، عن عُبَيد بن عمير، عن عائشة حديث: «لا يحلُّ دم امرئ مسلم إلَّا في إحدى ثلاث» الحديث)، قال المِزِّيُّ: (فيحتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون هذا، والله أعلم أيُّهما هو[(٥)]). انتهى[تحفة١/٢٦٨]، وقد تَقَدَّمَ، وقد علمت أنَّ في

---

(١) لم يتقدَّم مترجمًا، وانظر «تهذيب الكمال» (٢/١٠٨).

(٢) هو منسوبٌ في «اليونينيَّة» في المواضع الثلاثة: (ابن صهيب).

(٣) (بن صهيب): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (هو).

(٥) (هو): سقط من (ب).

أصلنا (عن عبد العزيز بن صُهيب)، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، والمِزِّيُّ لم يترجَّح عنده أحدهما، وإنَّما أخرجه في ترجمة إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن صُهَيب تبعًا لخَلَف وأبي مسعودٍ، والله أعلم.

قوله: (فَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أُتِيَ بِهِ): قال شيخنا: (قال الشيخ أبو مُحَمَّد: كان مئة وثمانين ألفًا[١]، وقال الداوديُّ: «كان ثمانين ألفًا»، ولعلَّه سقط من الكاتب «مئة ألف»، كما نبَّه عليه ابن التين). انتهى[التوضيح١٨/٥٩٣]، وقد ذكر شيخنا في (الرقائق) ما لفظه: (قدم أبو عُبيدة بمئة ألفٍ وثمانين ألفٍ[٢]، كذا في (جامع) «المختصر»[٣]، وفي غيره: أنَّهم كانوا مجوسًا، وقال قتادة: كان المال ثمانين ألفًا، قال ابن حبيب: وهو أكثر مالٍ قُدِمَ به على رسول الله ﷺ، قال الزُّهْرِيُّ: قُدِم به ليلًا، قال قتادة: وصُبَّ على حَصيرٍ) إلى آخر كلامه[التوضيح٢٩/٤٢٤]، وقد رأيت أنا في «تلخيص المستدرك» للذهبيِّ في ترجمة العَبَّاس: (أنَّه كان ثمانين ألفًا)، وقال: (على شرط مسلم)، ولم يتعقَّبه الذَّهَبيُّ[المستدرك٣/٣٣٠]، والله أعلم.

قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (وفي «مصنَّف ابن أبي شيبة» مسندًا: «بعث العلاءُ بن الحضرميِّ إلى النَّبيِّ ﷺ بمالٍ من البحرين» الحديث). انتهى[٤]، وفي كلام بعض حُفَّاظ العَصْرِ -وقد قَدَّمْتُ كلامه ضمن (باب ما جاء في القبلة)[ح٤٢١]-: (أنَّ في «ابن أبي شيبة» بإسناد جيِّد مع إرساله: أنَّ المال ثمان[٥] مئة ألفٍ، والمرسِل به العلاءُ بن الحضرميِّ من الخراج، وفي «الردَّة» للواقديِّ: أنَّ الرسول به العلاء بن جارية الثقفيُّ). انتهى[هُدى٢٧٤]، وقد تَقَدَّمَ قريبًا[٦] بعض[٧] ذلك عن هذا الحافظ[ح٣١٥٨].

---

(١) «اختصار المدوَّنة والمختلطة» (٤/٧١٥).

(٢) في النسخ: (بمئة ألف ألف وثمانين ألف ألف)، وفي «التوضيح»: (بمئة ألف وثمانين ألف ألف)، وفي هامشه عند (ألف) الأولى: (لعلَّه سقط: «ألف»)، والصواب ما أُثبت من (كتاب الجامع) من «اختصار المدوَّنة والمختلطة» لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيروانيِّ، وهو موافق لما نقله ابن الملقِّن عنه في الموضع السابق.

(٣) «اختصار المدوَّنة والمختلطة» (٤/٧١٥).

(٤) «الإفهام» (ص٣١١)، وفيه: (بعث العلاء الحضرمي إلى النبي ﷺ بمئة ألف من خراج البحرين)، وانظر التعليق اللاحق.

(٥) في النسختين تبعًا لما قاله الحافظ في «هُدى الساري» (ص٢٧٤ و٣١١) وفي «الفتح» (١/٦١٥): (كان) بدل (ثمان)، والذي في «المصنَّف» (٣٦٩٥٥): (بعث العلاء بن الحضرميِّ إلى رسول الله ﷺ بثمان مئة ألف من خراج البحرين)، وقد ذكر ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/١٤) ويعقوب في «المعرفة والتاريخ» (١/٢٧٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/٢٩٤) من حديث حميد أيضًا: أنَّ المال كان ثمانين ألف.

(٦) في (ب): (بعض ترجمته).

(٧) في (ب): (وبعض).

قوله: (**أَعْطِنِي**): هو بقطع الهمز[(١)]؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**إِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا**) تَقَدَّمَ الكلام على (الفداء) أنَّه كان من أربعة آلافٍ إلى ثلاثةٍ إلى ألفَين إلى ألْفٍ، وتَقَدَّمَ ماذا[(٢)] كان يُصنَع بمَن كان فقيرًا، وتَقَدَّمَ ترجمة عَقِيل بن أبي طالب[ح٢٥٣٧]، وأنَّه تأخَّر إسلامه، وأنَّه أسلم قُبَيل الحديبية، وتَقَدَّمَ أنَّ العَبَّاس أيضًا فادى نوفل بن الحارث ابنَ أخيه أيضًا[ح٤٢١]، والله أعلم.

قوله: (**عَلَى كَاهِلِهِ**): (الكاهِل): بكسر الهاء، وهو مِن الإنسان ما بين كتفيه، وقيل: موصل العنق في الصلب، وهو الكَتِد[(٣)]، وقال الخليل: (هو مقدَّم أعلى الظهر ممَّا يلي العُنُق، وهو الثُّلُث الأعلى، وفيه ستُّ فَقَارات)[(٤)]، وعلى القول بأنَّه الكَتَدُ -بفتح الكاف، ثمَّ مُثَنَّاة فوق مكسورة ومفتوحة، ثمَّ دال مهملة-: مغرز العنق في الصلب، وقيل: ما بين الثبج إلى منتصف الكاهل من الظهر، وقيل: من أصل العنق إلى أسفل الكتفين، وقيل: مجتمع الكتفين من الفرس[(٥)]، وقد تَقَدَّمَ هذا، ولكن طال العهد به[ح٤٢١].

قوله: (**وَثَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ**): (ثَمَّ): بفتح الثاء؛ ومعناه: هناك، وقد تَقَدَّمَ[ح٨٩].

## ٥ - بابُ إِثْمِ مَنْ قَتَلَ مُعَاهِّدًا بِغَيْرِ جُرْمٍ

قوله: (**بَابُ إِثْمِ مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا**): (المعاهَد) في الترجمة والحديث: بفتح الهاء وكسرها، والفتح أشهر وأكثر[(٦)]، وسيأتي في (الدِّيات): (باب إثم من قتل ذمِّيًّا بغير جرم)، وذكر هذا الحديثَ متنًا وإسنادًا[ح٦٩١٤]، وقلَّ أن يعرض له مثلُ هذا، وقد ذكرتُ فيما مضى أحاديثَ قليلةً وقعت له كذلك[ح١٧١٢]، والله أعلم.

**فائدةٌ**: الحديثُ الدائرُ على ألسنة الناس: «مَن آذى ذِمِّيًّا؛ فأنا خصمُه يومَ القيامة» ذكره ابن الصلاح في «علومه» فقال: (وكما بَلَغَنا عن أحمدَ ابنِ حنبل أنَّه قال: أربعةُ أحاديثَ تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل: «مَن بشَّرني بخروج آذار؛ بشَّرتُه بالجنَّة»، و«من آذى ذميًّا» الحديث، و«نحركم

---

(١) في (ب): (الهمزة).

(٢) في (ب): (ما).

(٣) انظر «المحكم» (٤/١٤٢)، «القاموس» «لسان العرب» مادة (كهل).

(٤) «العين» (٣/٣٧٨)، وانظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٩١).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٣٥).

(٦) وهو رواية «اليونينيَّة»، وانظر «النهاية» (٣/٣٢٥) مادة (عهد).

يوم صومكم»، و«للسائل حقٌّ وإن جاء على فرس»)[مقدمة٢٦٥]، قال شيخُنا العِرَاقيُّ: (لا يصحُّ هذا الكلام عن أحمدَ، فإنَّه أخرج حديثًا منها في «المسند»؛ وهو حديث: «للسائل حقٌّ» الحديث[ح١٧٣٠]، وقد ورد من حديث الحُسَين بن عليٍّ وأبيه عليٍّ وابن عَبَّاس والهرماس بن زياد)، ثُمَّ شرع يخرِّجها(١) قال: (وكذلك حديث: «مَن آذى ذميًّا» الحديث، فهو مَعْرُوفٌ أيضًا بنحوه، رواه أبو داود من رواية صفوان بن سُلَيم عن عدَّة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم دِنْيَةً(٢) عن رسول الله ﷺ: «أَلَا مَن ظلمَ مُعاهَدًا، أو انتَقَصَه، أو كلَّفه فوقَ طاقتِه، أو أخذ منه شيئًا بغيرِ طِيب نفسٍ؛ فأنا حَجِيجُه يوم القيامة»[د٣٠٥٢]، سكت عليه أبو داود أيضًا، فهو عنده صالح، وهو كذلك، إسناده جيِّد) إلى أن قال: (وقد رويناه في «سنن البيهقيِّ الكبرى» فقال في روايته: عن ثلاثين من [أبناء] أصحاب رسول الله ﷺ[هق٩/٢٠٥]، وأمَّا الحديثان الآخَرَان؛ فلا أصلَ لهما(٣))، ثُمَّ برهن على ذلك. انتهى[التقييد٢/٧٦٦].

تنبيهٌ أيضًا(٤): ذكر ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» بعد مضيِّ أربع ورقات من (كتاب الجهاد) في (باب المنع(٥) مِن أذى أهل الذمَّة) ما لفظه: (ونقلت من خطِّ القاضي أبي يعلى ابن الفرَّاء قال: نقلت من خطِّ أبي حفص البرمكيِّ: سمعت أبا بكر أحمد الصَّيدلانيَّ: سمعت أبا بكر المَرُّوذِيَّ يقول: سمعت أبا عبد الله أحمدَ ابنَ حنبل... فذكره). انتهى[الموضوعات٢/٢٣٦]، لكنَّ هذا وِجادةٌ على وِجادةٍ، والوِجادة منقطعةٌ، فهي ضعيفة(٦)، والله أعلم.

**٣١٦٦ - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا؛ لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنه ابنُ زيادٍ، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا، وأنَّ له مناكيرَ اجتنبها

---

(١) في (ب): (فخرَّجها).

(٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب» مادة (دنا): (قالوا: هو ابنُ عَمِّي دِنْيَةً ودِنْيًا -منوَّنٌ- ودِنْيَا -غير مُنوَّنٍ- ودُنْيَا -مقصور-؛ إذا كان ابنَ عَمِّه لَحًّا).

(٣) انظر «الموضوعات» (٢/٧٤)، «المقاصد الحسنة» (ص٤٨٠).

(٤) (أيضًا): ليس في (ب).

(٥) في (أ) و(ب): (منع)، والمثبت من مصدره.

(٦) انظر «علوم الحديث» (ص١٧٨-١٨١)، «تدريب الراوي» (٢/٦٠-٦٤).

البُخاريُّ ومسلمٌ[ح٣٦]/. [١/٤١٠أ]

قوله: (**حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو**): هذا هو الفُقَيميُّ الكوفيُّ، يروي عن إبراهيمَ ومجاهدٍ، وعنه: ابنُ المبارك وابنُ فُضَيل، ثقةٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٤٢هـ)، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، وثَّقهُ أحمدُ وابنُ مَعِين(١).

قوله: (**حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو**): هذا هو ابنُ العاصي، وهذا منقطعٌ فيما بين مجاهدٍ وعبدِ الله بن عمرو، قال شيخُنا: (كما بيَّنه البرديجيُّ(٢) في كتابه «المتَّصل والمرسل» بقوله: مجاهد عن ابن عمرو: لم يسمع منه، وقد رواه مروان بن معاوية الفزاريُّ: حدَّثنا الحسنُ بن عمرو عن مجاهد، عن جُنادة بن أبي أُمَيَّة، عن عبد الله بن عَمرو، قال الدَّارَقُطْنيُّ: وهو الصوابُ(٣)، وزعم الجَيَّانيُّ أنَّ في نسخة الأَصيليِّ: «عن عبد الله بن عُمر»؛ يعني: ابن الخَطَّاب، ولم يذكر خلافًا عن أبي أحمد وأبي زيد(٤)). انتهى[التوضيح٦٤٣/٢].

وقد راجعتُ «تقييد المُهْمَل» للجيَّانيِّ، فرأيته ذكره كذلك، وفيه: (وقد تكرَّر هذا الحديثُ بهذا الإسناد في «كتاب القسامة» متَّصلًا لعبد الله بن عمرو بن العاصي[ح٦٩١٤]، وقد أخرج البُخاريُّ في «كتاب الأدب» حديثًا من رواية الحسن بن عمرو الفُقَيميِّ عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي، عن النَّبيِّ ﷺ: «ليس الواصل بالمكافئ»[ح٥٩٩١]، وفي هذا الحديث علَّةٌ قد ذكرها النَّسويُّ والدَّارَقُطْنيُّ في

(١) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارمي (ص٥٨)، «الجرح والتعديل» (٢٦/٣)، «تهذيب الكمال» (٢٨٣/٦).

(٢) في مصدره: (البرذعي)، وهو الإمام الحافظُ الحجَّة أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجيُّ البرذعيُّ، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٢٢/١٤).

(٣) «الإلزامات والتتبع» (ص١٥٤)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٣١/٦-٣١٢): «مجاهد عن عبد الله بن عمرو»... كذا قال عبدُ الواحد عنِ الحسن بن عَمرو، وتابعه أبو معاوية عند ابن ماجه [ق٢٦٨٦] وعَمرُو بن عبد الغفَّار الفُقَيميُّ عند الإسماعيليِّ؛ فهؤلاء ثلاثةٌ رَوَوه هكذا، وخالفهم مروانُ بن معاوية، فرواه عنِ الحسنِ بن عَمرو، فزاد فيه رجلًا بين مجاهد وعبد الله بن عمرو؛ وهو جُنادة بن أبي أميَّة، أخرجه من طريقه النسائيُّ [٢٥/٨]، ورجَّح الدارقطنيُّ روايةَ مروان لأجل هذه الزيادة، لكنَّ سماعَ مجاهدٍ من عبد الله بن عمرو ثابتٌ، وليس بمدلِّسٍ، فيحتمل أن يكون مجاهدٌ سمعه أوَّلًا مِن جُنادة ثُمَّ لقي عبدَ الله بن عمرو، أو سمعاه معًا وثبَّته فيه جُنادة، فحدَّث به عن عبد الله ابن عمرو تارةً، وحدَّث به عن جُنادة أخرى، ولعلَّ السِّرَّ في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ، فإنَّ لفظَ النسائيِّ مِن طريقه: «مَن قتل قتيلًا مِن أهل الذِّمَّة؛ لم يجد ريحَ الجنَّة»، فقال: «مِن أهل الذِّمَّة» ولم يقل: «معاهدًا»، وهو بالمعنى.

(٤) انظر «تقييد المهمل» (٦٤٣/٢).

«استدراكاته»(١)). انتهى(٢).

وقال شيخُ شيوخِنا الحافظُ صلاحُ الدين العلائيُّ في كتابه «المراسيل»: (واختُلِف في روايته -يعني: رواية مجاهد- عن عبد الله بن عمرو؛ فقيل: لم يسمع منه، قلت: أخرج له عنه البُخاريُّ حديثَين). انتهى[جامع التحصيل٢٧٣]، وإنَّما أخرج له عنه ثلاثة أحاديث(٣)، والله أعلم؛ يعني: والبُخاريُّ لا يكتفي بمجرَّد إمكان اللقاء، وإن لم يصحَّ عنده أنَّه لقيه؛ لَمَا أخرج له عنه، والله أعلم، ومجاهدٌ لا أعلمه مدلِّسًا.

قوله: (لَمْ يَرَحْ): قال الهرويُّ في «الغريبَين» -وقد ذكره غيره واللفظ للهرويِّ-: (هذا يُروى على ثلاثة أوجه: «لم يَرَحْ»، و«لم يَرِح»، و«لم يُرِحْ»؛ بضَمِّ الياء، يقال: رِحتُ الشيءَ أراحُهُ، ورِحْتُ الشيءَ أَرِيحُه، وأَرَحْتُه أُريحه؛ إذا وجدتَ ريحه؛ أراد(٤): لم يجد رائحة [الجنَّة]). انتهى(٥).

قوله: (وَإِنَّ رِيحَهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا): وفي «التِّرْمِذيِّ»: (من مسيرة سبعين عامًا)[ت١٤٠٣]، قال شيخنا: (وقد اختُلِف في مسافة ريح الجنَّة؛ فهنا: «أربعون»، وفي «التِّرْمِذيِّ»: «سبعون»، وفي «المُوَطَّأ»: «خمس مئة عامٍ»[ط٢/٩١٣]، فيحتمل -والله أعلم كما قال ابن بَطَّالٍ[٨/٥٦٥]-: أنَّ الأربعين هي أقصى أَشُدِّ العمر في قول الأكثرين، فإذا بلغها ابنُ آدم؛ زاد عملُه ويقينه، واستحكمتْ بصيرته في الخشوع لله والندم على ما سلف، فكأنَّه وجد ريح الجنَّة الذي يَبعثُه على الطاعة ويُمكِّن من قلبه الأفعالَ الموصلة إلى الجنَّة، فهذا وجد ريح الجنة من مسيرة أربعين عامًا، وأمَّا السبعون؛ فإنَّها آخر المعترَك، ويعرض للمرء عندها من الخشية والندم -لاقتراب أجله- ما لم يعرض له قبل ذلك، وتزداد طاعته بتوفيق الله تعالى، فيجد ريح الجنَّة من مسيرة سبعين عامًا، وأمَّا وجه الخمس مئة؛ فهي فترة ما بين نبيٍّ ونبيٍّ، فيكون مَن جاء في آخر الفترة واهتدى باتِّباع النَّبيِّ الذي كان قبل الفترة، ولم يضرَّه طولُها، فوجد ريح الجنَّة على خمس مئة عام). انتهى[التوضيح١٨/٥٩٦](٦).

---

(١) انظر «الإلزامات والتتبع» (ص١٥٣-١٥٤).

(٢) انظر «تقييد المهمل» (٢/٦٤٣).

(٣) ذكرها المصنِّف في الحديث (١٩٧٨).

(٤) في النُّسخ: (إذا)، ولعلَّ المثبت هو الصَّوابُ.

(٥) «الغريبين» (٣/٧٨٨)، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٥٩٧).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٢٧١): قلت: والذي يظهر لي في الجمع أن يقال: إنَّ الأربعين أقلُّ زمن يُدرِك به ريح الجنة مَن في الموقف، والسبعين فوق ذلك أو ذُكِرت للمبالغة، والخمس مئة ثمَّ الألف أكثر من ذلك، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال، فمَن أدركه مِن المسافة البعدى أفضل ممَّن أدركه مِن المسافة القُرْبَى.

فقوله: (بين نبيٍّ ونبيٍّ): هذا لا اعتراض فيه؛ لأنَّه لم يعيِّن أيَّ النَّبيِّين، ولكن في قوَّة كلامه التعميم، وأمَّا الفترة التي بين عيسى ومُحَمَّد صلى الله عليهما[1] وسلَّم؛ ففي «الصحيح» عن سلمان موقوفًا عليه: (أنَّها ستُّ مئة سنة)[ح٣٩٤٨]، وهو في «المستدرك» أيضًا عن ابن عَبَّاس موقوفًا عليه أيضًا في (مناقب عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام)[ك٥٩٨/٢]، وهذا موقوفٌ لفظًا لا معنًى؛ لأنَّه لا مجال للاجتهاد فيه، وعن البغويِّ المفسِّر: (أنَّ زمن الفترة بين عيسى ومُحَمَّد عليهما الصَّلاة والسَّلام ستُّ مئة سنة، قاله أبو عُثمان النهديُّ)، وهذا مقطوعٌ[2]، قال: (وقال قتادة: «خمس مئة وستُّون سنة»[التفسير١٨٦/١])، قال: (وقال مَعْمَرٌ: و[قال] الكلبيُّ[3]: «خمس مئة وأربعون سنة»)[4]، وقال شيخنا في أوَّل شرح هذا الكتاب ما لفظه: (وما ادَّعاه ابن الجوزيِّ في نفي الخلاف في زمن الفترة عن[5] ستِّ مئة[6]؛ عجيبٌ، فقد ذكر الحاكم في «إكليله»: «أنَّها مئة وخمس[7] وعشرون سنة»، وذكر غيره: «أنَّها أربع مئة»[8]). انتهى[التوضيح٢٠٨/٦].

**فتحصَّلنا** في الفترة التي بين عيسى ومُحَمَّد صلَّى الله عليهما وسلَّم على أقوال: (ستُّ مئة) -وهي أثبت الروايات- (خمس مئة وستُّون سنة)، (خمس مئة وأربعون)، (خمس مئة)[9]، (أربع مئة)، (مئة وخمس وعشرون)، فهذه ستَّة أقوال، والله أعلم.

## ٦ - بابُ إِخْرَاجِ اليَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ

وَقَالَ عُمَرُ: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «أُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ».

قوله: (**بَابُ إِخْرَاجِ اليَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ**): (جزيرة [العرب]): فيها اختلاف، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٣٠٥٣].

---

(١) في (ب): (عليه).

(٢) أخرجه البخاريُّ عنه عن سلمان رضي الله عنه موقوفًا عليه (٣٩٤٨)، وهو حديثه الذي ذكره المؤلِّف أعلاه.

(٣) في النسخ تبعًا لمصدره: (والكلبي)، والحديث أخرجه عبد الرزَّاق الصنعاني في «تفسيره» (١٨٦/١) من حديث معمر قال: وقال الكلبي...، وهو معطوف على حديث معمر عن قتادة.

(٤) «تفسير البغوي» (٢٣/٢).

(٥) في (ب): (في).

(٦) انظر «كشف المُشْكِل» (٤١٦/١).

(٧) في النُّسخ: (وخمسة)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٨) أخرج الطبريُّ في «تفسيره» (٢٧٩٨/٤) عن الضحَّاك: (كانت الفترة أربع مئة سنة وبضعًا وثلاثين سنة).

(٩) لم يذكره المؤلِّف فيما سبق، وقد عزاه السيوطيُّ في «الدر المنثور» (٤٥/٣) -فيما نقله عن ابن المنذر- لابن جريج.

قوله: (أُقرِئُكُمْ): هو بضَمِّ الهمزة، وكسر القاف، وهذا مَعْرُوفٌ ظاهِرٌ.

٣١٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي المَسْجِدِ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ»، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا جِئْنَا بَيْتَ المِدْرَاسِ فَقَالَ: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ للهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الأَرْضِ، فَمَنْ يَجِدْ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا؛ فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا؛ فَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ للهِ وَرَسُولِهِ».

قوله: (إِلَى يَهُودَ): هو مجرورٌ، وعلامة الجرِّ فيه الفتحة؛ لأنَّه لا ينصرف؛ للعلميَّة والتأنيث.

قوله: (بَيْتَ المِدْرَاسِ): هو بكسر الميم، وإسكان الدال المُهْمَلَة، وفي آخره سين مهملة أيضًا، على (مِفْعال)، وهو غريب في المكان، وهو البيتُ الذي يَقرَأ فيه أهلُ الكتاب كتابَهم، دَرَسْتُ الكتاب: قرأتُه(١).

قوله: (فَقَالَ: أَسْلِمُوا): هو بفتح الهمزة، وكسر اللام، وهذا ظاهِرٌ، وهو رُباعيٌّ.

قوله: (أَنْ أُجْلِيَكُمْ): هو بضَمِّ الهمزة، أي: أخرجكم عن دياركم.

٣١٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: يَوْمُ الخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الخَمِيسِ؟! ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَّ دَمْعُهُ الحَصَى، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ؛ مَا يَوْمُ الخَمِيسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَجَعُهُ فَقَالَ: «ائْتُونِي بِكَتِفٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا»، فَتَنَازَعُوا، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ فَقَالُوا: مَا لَهُ؟ أَهَجَرَ؟! اسْتَفْهِمُوهُ، فَقَالَ: «ذَرُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ -فَأَمَرَهُمْ بِثَلَاثٍ، فَقَالَ: - أَخْرِجُوا المُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَأَجِيزُوا الوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ»، وَالثَّالِثَةُ؛ إِمَّا أَنْ سَكَتَ عَنْهَا، وَإِمَّا أَنْ قَالَهَا فَنَسِيتُهَا، قَالَ سُفْيَانُ: هَذَا مِنْ قَوْلِ سُلَيْمَانَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ): قال الجَيَّانيُّ: (وقال -أي: البُخاريُّ- في «كتاب الجزية»[ح٣١٦٨]، و«عُمرة القضاء»[ح٤٢٥٧]، و«تفسير البقرة»[ح٤٥١٩]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا سفيان بن عُيَيْنَة»، لم ينسب أحدٌ من رواة الكتاب مُحَمَّدًا هذا فيما قيَّدناه عنهم، وقال في «كتاب الوضوء»: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سلَام(٢): حدَّثنا سفيان بن عُيَيْنَة، عن أبي حَازم، عن سهل بن سعد وسئل: بأيِّ شيء دُووِيَ

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٥)، «النهاية» (٢/١١٣) مادة (درس).

(٢) (بن سلام): مثبت من مصدره، وهو ساقط من بعض نسخه، وهو في «اليونينيَّة»: (محمَّد) غير منسوب، ونسبه ابن عساكر فقال: (يعني: ابن سلام).

جرحُ رسول الله ﷺ؟» الحديث[ح٢٤٣]، وذكر أبو نصرٍ مُحَمَّدَ بن سلَام فيمن روى عنِ ابنِ عُيَيْنَة(١)). انتهى[التقييد٣/١٠١٦].

وقد ذكر شيخُنا بعضَ كلام الجَيَّانيِّ من غير عزوٍ إليه(٢)، ثُمَّ قال: (وقال في عدَّة مواضعَ: «عن مُحَمَّد بن يوسف البيكنديِّ، عن/ ابن عُيَيْنَة»[ح٤٠٥١، ٦٨٥٩]، وروى الإسماعيليُّ حديثَ الباب عن [٤١٠/١ب]
الحسن بن سفيان، عن مُحَمَّد بن خلَّاد الباهليِّ، عن ابن عُيَيْنَة). انتهى[التوضيح١٨/٥٩٨]، والمِزِّيُّ لم ينسبه في «أطرافه»(٣).

قوله: (يَوْمُ الخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الخَمِيسِ؟!) إلى آخره: تَقَدَّمَ الكلام على مدَّة(٤) شكواه ﷺ، والخلاف فيها[ح٣٠٥٣].

قوله: (بِكَتِفٍ): هو العظم العرِيض يكون في أصل كتف الحيوان من الناس والدوابِّ، كانوا يكتبون فيه؛ لقلَّة الكاغَد عندهم، وقد تَقَدَّمَ(٥).

قوله: (كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ): تَقَدَّمَ الكلام على هذا الكتاب، وما أراد أن يكتب فيه، ثُمَّ رجع عنه إمَّا بوحي وإمَّا باجتهاد، وقد أراد كتابته إمَّا بوحي وإمَّا باجتهاد[ح١١٤].

قوله: (أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ): يأتي الكلام على هذه اللفظة، وفيه تعيين قائلها، وأنَّه عمر رضي الله عنه في (باب مرض النَّبيِّ ﷺ ووفاته)[ح٤٤٣١].

قوله: (مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ): تَقَدَّمَ الكلام على (جزيرة العرب) مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح٣٠٥٣].

قوله: (وَالثَّالِثَةُ إِمَّا(٦) سَكَتَ عَنْهَا، وَإِمَّا قَالَهَا فَنَسِيتُهَا): (إمَّا) في الموضعين: بكسر(٧) الهمزة، وتشديد الميم، قال النَّوويُّ رحمه الله في «شرح مسلم»: (الساكت: هو ابن عَبَّاس، والناسي: سعيد بن جُبَيرٍ). انتهى[شرح مسلم١١/٩٦]، وقد تَقَدَّمَ هذا الحديث وبِعَقِبِه(٨) ما لفظه: (قال سفيان -يعني: ابن عُيَيْنَة المذكور

(١) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٦٥٣).

(٢) بل عزاه إليه.

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٤١٧).

(٤) في (ب): (عدة).

(٥) لم يتقدَّم، وانظر «النهاية» مادة (كتف).

(٦) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (أنْ)، وكذا في الموضع اللاحق.

(٧) في النُّسخ: (فبكسر).

(٨) في (ب): (ويعقبه).

في السند- : هذا من قول سليمان)؛ يعني: الأحول. انتهى، وكذا هنا أيضًا[(١)]، وفي هذا مخالفةٌ لما قاله النَّوويُّ، فإنَّ سفيان جعله من كلام سليمانَ الأحول المذكورِ في السند الراوي عنه سفيان، وهو راوٍ عن سعيد بن جُبَيرٍ، فعلى هذا: الساكتُ سعيدُ بن جُبَيرٍ، وقد تَقَدَّمَ هذا المكان[ح٣٠٥٣]، والله أعلم.

وقد تَقَدَّمَ أنَّ (الثالثة) إنفاذ جيش أسامة، وقيل: العملُ بالقرآن، أو قوله: «لا تتَّخذوا قبري وَثَنًا يُعبَدُ»[(٢)]، أو الوصيَّة بالأرحام[ح٣٠٥٣].

## ٧- بَابٌ إِذَا غَدَرَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ؛ هَلْ يُعْفَى عَنْهُمْ؟

قوله: (بَابٌ إِذَا غَدَرَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ؛ هَلْ يُعْفَى عَنْهُمْ؟): ثُمَّ ذكر الحديث الذي فيه سمُّ الشاةِ، وليس فيه العفو ولا عدمه، وقد تَقَدَّمَ فيما مضى[ح٢٦١٤]، وسيأتي خلافٌ في أنَّه قتلها أم لا، وسيأتي[(٣)] الجمع بين القولين[ح٥٧٧٧].

وقال شيخنا: (قال الداوديُّ: والذي يدلُّ عليه ظاهر الأثر أنَّه أبقاهم؛ لحاجته إليهم في عمل الأرض). انتهى[التوضيح١٨/٦١٠].

٣١٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: **لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ؛ أُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سَمٌّ**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْمَعُوا إِلَيَّ مَنْ كَانَ هَهُنَا مِنْ يَهُودَ»، فَجُمِعُوا لَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ أَبُوكُمْ؟» قَالُوا: فُلَانٌ، فَقَالَ: «كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ**»، قَالُوا: صَدَقْتَ، قَالَ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُ عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَا، عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فِي أَبِينَا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟» قَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ **تَخْلُفُونَنَا فِيهَا**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اخْسَؤُوا فِيهَا، وَاللهِ؛ لَا نَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا**، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، قَالَ: «هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سَمًّا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟» قَالُوا: أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ نَسْتَرِيحُ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا؛ **لَمْ يَضُرَّكَ**.

---

(١) قول سفيان لم يرد في «الصحيح» إلَّا عقب هذا الحديث، وقد صرَّح المؤلِّف ﷺ بذلك عند الحديث السابق (٣٠٥٣).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطَّأ» (١/١٧٢) من حديث عطاء بن يسار ﵁.

(٣) في النسخ: (وتقدَّم)، ولعلَّه سبق قلم.

قوله: (**لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ**): تَقَدَّمَ متى كانت غزوة خيبر، والخلاف فيه، ومدرك الخلاف، والله أعلم[ح٢٠٩].

قوله: (**أُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سَمٌّ**): التي أهدت الشاة هي زينب بنت الحارث، أخت مرحب اليهوديِّ، كذا في «مغازي موسى بن عقبة» و«دلائل النبوَّة» للبيهقيِّ[٢٦٣/٤][(١)]، وقد قَدَّمْتُ تسميتَها [قبل ح٢٦١٥]، ونزيد هنا: أنَّ شيخنا[التوضيح١٨/٦٠٦] نقل عن الواقديِّ[المغازي٢/٦٧٨] عن الزُّهْرِيِّ: (أنَّ زينب التي سمَّتْه هي ابنة أخي مرحب، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لها: «ما حملك على هذا؟»، قالت: قتلت أبي، وعمِّي، وزوجي، وأخي[(٢)]، قال مُحَمَّد: فسألت إبراهيم بن جعفر عن هذا، فقال: أبوها الحارث، وعمُّها يسار، وكان أجبن الناس، وهو الذي أُنزِل من الرَّفِّ، وأخوها زَبير[(٣)]، وزوجها سلَّام بن مشكم)[(٤)]، ثُمَّ نَقَل ما قدَّمتُه أنا من أنَّها زينب أخت مرحب، عن السُّهَيليِّ[(٥)].

قوله: (**فِيهَا سَمٌّ**): هو مثلَّث السين، الأفصح الفتح، وأردؤها الكسر[(٦)].

قوله: (**مَنْ أَبُوكُمْ؟ قَالُوا: فُلَانٌ، فَقَالَ: كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ**): (فلان) في الموضعين: لم أعرفه[(٧)].

قوله: (**قَالَ**[(٨)]**: اخْسَئُوا**): هو بهمزة وصل، فإن ابتدأت بها؛ كسرتها، وفي آخره: همزة، وهذا مَعْرُوفٌ.

قوله: (**لَا نَخْلُفُكُمْ**): هو بضَمِّ اللام.

قوله: (**لَمْ يَضُرَّكَ**): يجوز في رائه الضمُّ والفتح، وقد تَقَدَّمَ الكلام فيه في: «لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ»[(٩)][ح١٤١].

---

(١) أخرجه من طريق موسى بن عقبة، وفيه أنَّها ابنة أخي مرحب، لا أخته، وفي «سنن أبي داود» (٤٥٠٩) أنَّها أخته.

(٢) جاء ذكر (الأخ) في (ب) قبل (الأب)، ولم يرد ذكرٌ للأخ في «مغازي الواقدي»، وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٨٠/٢) من طريق الواقدي، وليس فيه: (وأخي).

(٣) الذي في «مغازي الواقدي»: (وأخوه زبير)؛ يعني: أخو الحارث.

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» (١٨٠/٢).

(٥) انظر «الروض الأنف» (٦٢/٤)، وعزاه السهيليُّ لأبي داود في «سننه» (٤٥٠٩).

(٦) الفتح رواية (ق)، والضمُّ رواية «اليونينيَّة»، وانظر «المثلَّث» لابن السِّيْد (٤٠٣/٢).

(٧) قال الحافظ في «هُدَى الساري» (ص٣٤٧): (الذي أبهموه هم لم أعرفه، والمُبْهَم في الجواب هو إسرائيل يعقوب ابن إسحاق بن إبراهيم الخليل ﷺ)، وسيأتي عند الحديث (٥٧٧٧).

(٨) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ).

(٩) أخرجه البخاريُّ (١٨٢٥)، ومسلمٌ (١١٩٣)، من حديث الصَّعب بن جثَّامة رضي الله عنه.

## ٨- باب دُعَاءِ الإِمَامِ عَلَى مَنْ نَكَثَ عَهْدًا

٣١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا عَنِ القُنُوتِ، قَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ، فَقُلْتُ: إِنَّ فُلَانًا يَزْعُمُ أَنَّكَ قُلْتَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: كَذَبَ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، قَالَ: بَعَثَ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ -يَشُكُّ فِيهِ- مِنَ القُرَّاءِ إِلَى أُنَاسٍ مِنَ المُشْرِكِينَ، فَعَرَضَ لَهُمْ هَؤُلَاءِ فَقَتَلُوهُمْ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَهْدٌ، فَمَا رَأَيْتُهُ وَجَدَ عَلَى شَيْءٍ مَا وَجَدَ عَلَيْهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ[(١)]): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ (أبي اليمان) الحَكَمُ بن نافع، وفي أصلٍ لنا دمشقيٍّ: (أبو النعمان)؛ يعني: مُحَمَّد بن الفضل السدوسيُّ، عارمٌ، وقد طرَّفه المِزِّيُّ فقال: (وفي «الجزية» -يعني: هذا المكان- عن أبي النعمان مُحَمَّد بن الفضل[(٢)])[تحفة ١/٢٤٦]، وراجعتُ «تقييد المُهْمَل» فلم أرَ هذا المكان فيه، وكذا لم أرَه في «المطالع» لابن قُرْقُول، والذي ظهر لي أنَّ الصواب: (أبو النعمان) كما طرَّفه المِزِّيُّ، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ): هذا هو ابنُ سليمان الأحول، تَقَدَّمَ، وله ترجمةٌ في «الميزان» وصحَّح عليه[(٣)]، وقد تَقَدَّمَ الكلام[(٤)] أنَّ كلَّ مَنِ اسمُه (عاصم) في حفظه شيءٌ[ح ٢٩٤].

تنبيهٌ: عاصم بن عمر بن قتادة الإمامُ الثِّقةُ ليس له عن أنسٍ شيءٌ في الكُتُب السِّتَّة سوى «أبي داود» حديثًا واحدًا[(٥)].

تنبيهٌ آخرُ: ليس في الكُتُب السِّتَّة أحدٌ يقال له: (عاصم) يروي عن أنس سوى هذَين؛ الأحول وابن عُمَر بن قتادة، والله أعلم.

قوله: (إِنَّ فُلَانًا يَزْعُمُ أَنَّكَ قُلْتَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ): (فلان): لا أعرفه، وقال بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (هو مُحَمَّد بن سيرين)[هُدى ٣١١].

---

(١) كذا في النُّسختَين و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (النعمان).

(٢) زيد في (ب): (عارم).

(٣) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٠).

(٤) زيد في (ب): (عليه).

(٥) وهو الحديث (٣٠٣٧): (أنَّ النبيَّ ﷺ بعث خالدَ بن الوليد إلى أُكَيدِر دومة، فأخذ، فأتوه به، فحقن له دمه، وصالحه على الجزية)، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٣/٥٢٨).

قوله: (كَذَبَ): اعلم أنَّ أهل الحجاز يطلقون لفظ: (كذب) في موضع (أخطأ).

قوله: (بَعَثَ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ): تَقَدَّمَ الكلام على (بئر معونة)، والاختلاف في[1] عددهم، وأنَّها كانت عند أرباب المغازي في صفر على رأس أربعة أشهر من أُحُد عند ابن إسحاق، وأنَّ في الصحيح الجزم بـ(سبعين)، فيما تَقَدَّمَ[ح٢٠٠٠].

## ٩- بابُ أَمَانِ النِّسَاءِ وَجِوَارِهِنَّ

قوله: (بَابُ أَمَانِ النِّسَاءِ وَجِوَارِهِنَّ): (الجِوار)؛ بضَمِّ الجيم وكسرها: الذِّمام والعهدُ، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح٢٢٩٧]/. [١/٤١١أ]

٣١٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ: أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ؛ قَامَ، فَصَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فُلَانٌ ابْنٌ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ»، قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَلِكَ ضُحًى.

قوله: (عَنْ أَبِي النَّضْرِ): هو بالضاد المُعْجَمَة، وقد تَقَدَّمَ أنَّه لا يحتاج إلى تقييد؛ لأنَّ (نصرًا) -بالصاد المُهْمَلَة- لا يأتي بالألف واللام، و(النَّضْر) -الذي هو بالمُعجَمَة- لا يأتي إلَّا بالألف واللام[ح١٥٢]، واسم هذا: سالم بن أبي أُمَيَّة، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٠١]، وثَّقهُ ابنُ مَعِين[2] والنَّسائيُّ، أخرج له الجماعةُ[3].

قوله: (أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ): اسمُ (أبي مُرَّةَ) يزيدُ بن[4] مُرَّة، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ الاختلاف في اسم أمِّ هانئ بنت أبي طالب[ح٢٨٠].

---

(١) زيد في (ب): (فيها وفي).

(٢) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص١٢١).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٢٧).

(٤) زيد في النسخ: (أبي)، والمثبت من المصادر.

قوله: (عَامَ الفَتْحِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ الفتح كان في رمضان سنة ثمانٍ يوم الجمعة، وتَقَدَّمَ الاختلاف كم كان في الشهر[ح١٠٤]، وسيأتي أيضًا[قبل ح٤٢٧٤].

تنبيهٌ شاردٌ: نقل شيخنا عن الداوديِّ أنَّه قال: (قوله: «عام الحديبية وفاطمة ابنته تستره» وَهَمٌ من عبد الله بن يوسف شيخِ البُخاريِّ)، قال: (وهو عجيبٌ منه، فالذي في الروايات كلِّها: «يوم الفتح»). انتهى[التوضيح ١٨/٦١٣]، وهو ظاهِرُ التوهيم؛ وذلك لأنَّ أمَّ هانئ لم تكن أسلمت يوم الحديبية، [ولا دخل ﷺ مكَّة عام الحديبية؛ إنَّما دخلها في القضيَّة من العام القابِل، والظاهر: أنَّه وقع له في نسخة: (الحديبية)](١)، وهي غلطٌ.

قوله: (زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٌّ): تَقَدَّمَ[ح٣٥٧] أنَّه أخوها لأبوَيها، وتَقَدَّمَ أنَّها إنَّما أرادت الحنوَّ، وأنَّهما جميعًا من بطنٍ واحد، وهو نظير قول هارون: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [طه: ٩٤].

قوله: (قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ، فُلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في أوائل هذا التعليق مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح٣٥٧].

قوله: (فُلَانُ ابْنُ هُبَيْرَةَ): يجوز في (فلان) و(ابن) الرفع والنصب(٢)، وهذا ظاهِرٌ.

## ١٠- بابٌ ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَجِوَارُهُمْ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ

قوله: (بَابٌ ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَجِوَارُهُمْ): تَقَدَّمَ أنَّ (الجُوار) بالضَّمِّ والكسر، و(الذِّمَّة): العهد والأمان.

٣١٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ فَقَالَ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرَؤُهُ إِلَّا كِتَابُ اللهِ تَعَالَى وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، فَقَالَ: فِيهَا الجِرَاحَاتُ وَأَسْنَانُ الإِبِلِ، وَالمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى فِيهَا مُحْدِثًا؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ؛ فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا؛ فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا(٤) وَكِيعٌ): قال الجَيَّانيُّ: (وقال البُخاريُّ في «الشَّركة»[ح٢٥٠٧]،

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) النصب رواية أبي ذرٍّ والرفع رواية غيره، وتقدَّم كلام المصنِّف على توجيههما عند الحديث (٣٥٧).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٤) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا).

و«الجزية»[ح٣١٧٢]، و«اللِّباس»[ح٥٨٣٩]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا وكيع»، نسبه ابنُ السكن: ابن سلَام، وقد صَرَّحَ البُخاريُّ باسمه في «كتاب العلم»[ح١١١] و«الفرائض»[ح٦٧٦٠] فقال[(١)]: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سلَام: أخبرنا وكيع، عن سفيان» فذكر حديثًا)، ثُمَّ قال: («وحدَّثنا ابنُ سلَام: أخبرنا[(٢)] وكيعٌ، عن سفيانَ»؛ يعني: الثَّوْريَّ ... فذكر حديثًا، وقال في «الوضوء»: «وقال ابنُ المثنَّى: حدَّثنا وكيعٌ، عن الأعمش: سمعت مجاهدًا مِثلَه»[ح٢١٨]، وذكر أبو نصر أنَّ مُحَمَّدَ بن سلَام ومُحَمَّدَ بن مقاتل ومُحَمَّدَ بن عبد الله بن نُمَير روَوا في «الجامع» عن وكيع[(٣)]. انتهى[التقييد٣/١٠١٨]، وشيخُنا لخَّص كلامَ أبي عليٍّ[التوضيح١٨/٦١٦]، وأمَّا المِزِّيُّ؛ فلم ينسبه في «أطرافه»[تحفة٧/٤٥٨].

قوله: (عَنِ الأَعْمَشِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ، وتَقَدَّمَ الكلام على (إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ)[ح١٨٧٠]، واسم (أَبِيهِ): يزيد بن شَرِيك، روى يزيدُ هذا عن عُمرَ وأبي ذرٍّ، وعنه: ابنُه إبراهيمُ، والحكمُ، وغيرُهما، ثقةٌ، أخرج له الجماعةُ، وثَّقهُ ابنُ مَعِين[(٤)] وغيرُه[(٥)].

قوله: (إِلَّا كِتَابَ اللهِ): يجوز في (كتاب) النصب والرفع[(٦)]، وبهما ضُبِط في أصلنا.

قوله: (مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى كَذَا): تَقَدَّمَ الكلام على (عَيْر)، وعلى (كذا)، وأنَّ المراد: ثور، وتَقَدَّمَ كلام من أنكر ثورًا، وليس بمنكَر[ح١٨٧٠].

قوله: (فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (الحجِّ)، ومعناه: الإثم[ح١٨٦٧]، وكذا (آوَى)، وأنَّ الأفصح مدُّ الهمزة؛ لأنَّه متعدٍّ، وإذا كان (آوى) متعدِّيًا؛ يكون الأفصحُ فيه المدَّ؛ كهذا الذي نحن فيه، وإن كان لازمًا؛ كان الأفصحُ القصرَ، هذه لغة القرآن[(٧)]، والله أعلم[ح٦٦، ١٨٧٠]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الصَّرْف) و(العَدْل)، وذكرت أقوالًا في كلٍّ واحدٍ منهما، وكذا (فَمَنْ أَخْفَرَ)، وأنَّ معناه: نقض العهد[ح١٨٧٠].

---

(١) يعني: في (العلم) (١١١).

(٢) في (ب): (حدَّثنا)، وكذا كانت في (أ)، ثمَّ أُصلِحت.

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٧٦٧).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٢٧١).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٦٠).

(٦) في (ب): (الرفع والنصب)، الرفع على البدليَّة، والنصب على الاستثناء.

(٧) القصر في اللازم؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠]، والمدُّ في المتعدِّي؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٦٩].

## ١١- بابٌ إِذَا قَالُوا: صَبَأْنَا، وَلَمْ يُحْسِنُوا: أَسْلَمْنَا

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ»، وَقَالَ عُمَرُ: إِذَا قَالَ: مَتْرَسْ؛ فَقَدْ آمَنَهُ، إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ الأَلْسِنَةَ كُلَّهَا، أَوْ قَالَ: تَكَلَّمْ، لَا بَأْسَ.

قوله: (إِذَا قَالُوا: صَبَأْنَا، وَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا[١]: أَسْلَمْنَا): قال ابن المُنَيِّر بعد أن ذكر ما في الباب على عادته: (مقصود الترجمة: أنَّ المقاصد تعتبر بأدلَّتها كيفما كانت الأدلَّة، لفظيَّة أو غيرها، على وفق لغة العرب أو غيرها). انتهى[المتواري١٩٨].

قوله: (صَبَأْنَا): هو بهمزة ساكنة بعد المُوَحَّدة، ومعنى (صَبَأَ): خرج مِن دِينه إلى دِينٍ آخرَ، من قولهم: صَبَأَ نابُ البعير؛ إذا طلع، وصَبَأَت النجوم؛ إذا خرجت من مطالعها، وكانت العرب تُسمِّي النَّبيَّ ﷺ: الصابئ؛ لأنَّه خرج من دين قريش إلى دِين الإسلام، وفي «النهاية» بعد أن ذكر الهمز: (ويسمُّون مَن دخل في دين الإسلام مَصْبوٌّ؛ لأنَّهم كانوا لا يهمزون، فأبدلوا من الهمز واوًا، ويسمُّون المسلمين: الصُّبَاة؛ بغير همز؛ كأنَّه جمع «الصَّابي»؛ غير مهموز؛ كـ«قاضٍ وقُضاة»، و«غازٍ وغُزاة»). انتهى.

قوله: (إِذَا قَالَ: مَتْرَسْ): قال ابن قُرْقُول: («مَتَرْس» بفتح التاء وسكون الراء ضبطه الأَصيليُّ، ولغيره: «مَتْرَس»[٢]، وضبطه أبو ذرٍّ: «مِتَرْس»، قاله عبد الله بن الوليد[٣]، قال: وأهل خراسان يقولون: [بفتح التاء غير مشدَّدة، و][٤]ليحيى بن يحيى في «المُوَطَّأ»: «مطْرَس»[٥]، كذا لعامَّة شيوخنا، ولبعضهم: «مَطِّرس»، وعند أبي عيسى: «مَطْرَس»، ولبعضهم: «مترِس»[٦]، وللقعنبيِّ وابن بُكَيْر وابن وهب: «مَتَّرس»[٧]، وهي

(١) (أن يقولوا): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) كذا ضبطه المصنِّف، وعزاه القاضي في «المشارق» لمطرِّف في «الموطَّأ».

(٣) في النسخ تبعًا لمصدره: (عبد الله بن أبي الوليد)، وفي «المشارق»: (ابن الوليد)، ولم يسمِّه، وهو عبد الله أبو محمَّد ابن الوليد بن سعد بن بكر، سمع من أبي ذرٍّ وابن السمَّاك وغيرهما، انظر «ترتيب المدارك» (٧/٢٣٨)، «الصلة في تاريخ أئمَّة الأندلس» (ص٢٦٧).

(٤) ما بين معقوفين مثبت من مطبوع «المطالع» حيث أثبته من نسخةٍ.

(٥) كذا ضبطه المصنِّف، وهو كذلك في «الموطَّأ» (٢/٤٤٩)، وفي «المطالع»: (مطْرِس)، قال القاضي في «المشارق»: (وجاء في «الموطَّأ» بالطاء ليحيى بن يحيى وكسر الراء).

(٦) كذا ضبطها في «المشارق»، وضبطت في المطبوع من «المطالع»: (مَتَرِّس).

(٧) (مترس): ليس في مصدره.

كلمة أعجميَّة فُسِّرت: بـ«لا تخفْ»، أو بـ«لا بأس»). انتهى[المطالع٤/١١](١).

وفي بعض نسخ «البُخاريِّ»: (**أَوْ قَالَ: تَكَلَّمْ، لَا بَأْسَ**)، وهذه نسخة في أصلنا، وعليها علامة راويها(٢)؛ يعني: أنَّ معنى (مترس): تكلَّم، لا بأس، قال شيخنا: («أو قال: تكلَّم، لا بأس» هو من قول عمر ﵁؛ قاله للهرمزان في قصَّته معه، أخرجه ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية، عن حُميد، عن أنس...) فذكرها[ش٣٤٠٨٤]. انتهى[التوضيح١٨/٦٢٠].

و(مَتَرْسْ): بمُثَنَّاة فوق، ثُمَّ راء، ثُمَّ سين مهملة، قال النَّوويُّ في «تهذيبه»: (هو بميم ثُمَّ تاء(٣) مُثَنَّاة من فوق مفتوحتين، ثُمَّ راء ثُمَّ سين مهملتين ساكنتين، ومعناه: لا تخف، وهي لفظة فارسيَّة، وقد حقَّقتُ ما ذكرتُه فيها، وذكر صاحبُ «مطالع الأنوار» أنَّ فيها خلافًا؛ منهم مَن ضبطها كما ذكرنا، ومنهم مَن ضبطها/ بإسكان التاء وفتح الراء، ومنهم: من يقول: مطرس؛ يُبدِل التاءَ طاءً). [٤١١/١ب] انتهى[تهذيب الأسماء٣/٥٧٩].

وقال شيخنا: («مَتَرْس»: بفتح الميم والتاء وسكون الراء، كذا ضبطه الأَصيليُّ، وضبطه غيره بفتح الراء، وضبطه أبو ذرٍّ بكسر الميم وسكون الراء(٤)، وأهل خراسان يقولون: [بفتح التاء غير مشدَّدة، و](٥)ليحيى بن يحيى في «المُوَطَّأ»: «مِطْرس»، وبخطِّ الدِّمْيَاطيِّ: بفتح الميم والتاء وسكون الراء، وكتب: مَتَّرَسْ مَتْرسْ). انتهى[مطالع١٨/٦٢٠].

قوله: (**فَقَدْ آمَنَهُ**): هو بمدِّ الهمزة، وبالميم المُخَفَّفة المفتوحة.

قوله: (**إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ الأَلْسِنَةَ كُلَّهَا**): المراد بـ(الألسنة): اللغات، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ﴾ [الروم: ٢٢] أي: لُغاتِكم، وقد تَقَدَّمَ أنَّه قيل: إنَّ الألسنة اثنان وسبعون لسانًا؛ سبعة عشر في ولد سام، ومثلُها في ولد حام، وستَّةٌ وثلاثون(٦) في ولد يافث[ح٣٠٦٩].

---

(١) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٢-٤٣).

(٢) في (ب): (رواتها)، الرواية في (ق) على (أو)؛ فهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية غيره: (و).

(٣) (تاء): ليس في (ب).

(٤) في النسخ: (التاء)، ولعلَّه تحريف عن المثبت من «التوضيح»، وهو موافق لما ذكره القاضي وتبعه ابن قُرْقُول عن أبي ذرٍّ.

(٥) ما بين معقوفين مثبت من «المشارق» (٢/٤٢-٤٣)، ومطبوع «المطالع» من نسخة (٤/١١).

(٦) في النُّسخ: (وثلاثين)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّواب.

١٢- بَابُ الْمُوَادَعَةِ وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ، وَفَضْلِ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ وَإِثْمِ مَنْ لَمْ يَفِ بِالْعَهْدِ، ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ﴾ ﴿جَنَحُوا۟﴾: طَلَبُوا السَّلْمَ، ﴿فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]

٣١٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ -هُوَ ابْنُ الْمُفَضَّلِ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ، فَتَفَرَّقَا، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ سَهْلٍ وَهوَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمٍ قَتِيلًا، فَدَفَنَهُ ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ وَحُوَيِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ: «كَبِّرْ كَبِّرْ»، وَهوَ أَحْدَثُ الْقَوْمِ، فَسَكَتَ فَتَكَلَّمَا، فَقَالَ: «أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ قَاتِلِكُمْ أَوْ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرَ؟ قَالَ: «فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ» فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ؛ هُوَ ابْنُ الْمُفَضَّلِ): أمَّا (بِشْر)؛ فبكسر المُوَحَّدة، وسكون الشين المُعْجَمَة، وأمَّا (المُفَضَّل)؛ فكاسمِ المفعول من (فَضَّله) المضعَّف، وهذان معروفان عند أهل الفنِّ، وكذا (بُشَيْر ابن يَسَارٍ): بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الشين المُعْجَمَة، مصغَّر، و(يسار): بالمُثَنَّاة تحت أوَّله، ثُمَّ سين مهملة.

قوله: (عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الحاء المُهْمَلَة، ثُمَّ ثاء مُثَلَّثَة ساكنة، والباقي معروفٌ.

قوله: (وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (محيصة) بالتشديد والتخفيف، وكذا أخوه (حُوَيِّصَةُ)، وأنَّهما صحابيَّان مشهوران، وأنَّ (زيدًا) في نسبهما غيرُ معروفٍ، وقدَّمتُ ذلك مُطَوَّلًا في (الصلح)[ح٢٧٠٢]، وقد وقع كذلك في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»[م١٦٦٩]؛ فانظره.

قوله: (وَهوَ يَتَشَحَّطُ) أي: يضطرب في دمه؛ قاله ابن قُرْقُول[مطالع٦/١٩]، وفي «النهاية»: («يتشحَّط»: يتخبَّط ويضطرب ويتمرَّغ). انتهى، وقال شيخنا: (قال الداوديُّ: المتشحِّط: المختضِبُ)[التوضيح١٨/٦٢٥].

قوله: (كَبِّرْ كَبِّرْ): هو بفتح الكاف، وتشديد المُوَحَّدة المكسورة، فعلُ أمرٍ، ومعناه: لِيَلِ الكلامَ الأكبرُ.

قوله: (فتُبْرِئُكُمْ): هو بضَمِّ التاء المُثَنَّاة فوق، ثُمَّ مُوَحَّدة ساكنة، وبعد الراء المكسورة المُخَفَّفة همزةٌ مضمومة، من البراءة.

قوله: (يَهُودُ): مَرْفُوعٌ غير مُنَوَّن؛ لأنَّه لا ينصرفُ.

قوله: (فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ) أي: أعطى عَقْله -والعَقْلُ: الدِّيَة- من عنده، وسيأتي من أين أعطاهم هذا العَقْل في أوَّل (القسامة) -فإنَّ فيه: (أعطاهم من إبل الصدقة)- إن شاء الله تعالى مُطوَّلًا[ح٦٨٩٨]، والصحيح: أنَّه أعطاهم من عنده، واقترضها من إبل الصدقة.

## ١٣- بابُ فَضْلِ الوَفَاءِ بِالعَهْدِ

٣١٧٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ كَانُوا تِجَارًا بِالشَّأْمِ فِي المُدَّةِ الَّتِي مَادَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا سُفْيَانَ فِي كُفَّارِ قُرَيْشٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ (بُكَيْرًا) بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الكاف، وأنَّه يحيى ابن عبد الله بن بُكَيْر، وتَقَدَّمَ أنَّ (اللَّيْث): هو ابنُ سعد، أحدُ الأعلام، وأنَّ (يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وأنَّ (ابْنَ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ[(١)] مُحَمَّدُ بنُ مسلم، الإمامُ العالمُ، أحدُ الأعلام.

قوله: (أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ): تَقَدَّمَ بعضُ ترجمتِه في أوَّل هذا التعليق[ح٧]، وهو والدُ معاويةَ، واسمُه صخرٌ، أسلم ليلةَ الفتح، وتقدَّمَتْ وفاتُه رضي الله عنه[ح١٢٨٢]، وكذا تَقَدَّمَ (هِرَقْلَ) بِلُغَتَيه، وأنَّه قيصر، وأنَّ (قيصر) لقبٌ لكلِّ مَن مَلَكَ الروم، وتَقَدَّمَ ماذا جرى له، وأنَّه هلك على نصرانيَّته في بلده سنة عشرين، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على هؤلاء (الرَّكْب)، وتَقَدَّمَ الكلام على (تِجَارًا) بِلُغَتَيها، وعلى (الشَّأْمِ)، وعلى (المُدَّةِ)، وأنَّها مدَّة الصُّلح، وذِكْر الأقوال فيها، وأنَّ الصَّحيح: كانت عشر سنين[ح٧].

## ١٤- بابٌ هَلْ يُعْفَى عَنِ الذِّمِّيِّ إِذَا سَحَرَ؟

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ سُئِلَ: أَعَلَى مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ العَهْدِ قَتْلٌ؟ قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ صُنِعَ لَهُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَهُ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ) إلى آخره: (ابنُ وَهْبٍ): هو أحدُ الأعلام، عبدُ الله بن وَهْبٍ، تَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٨٩]، وهذا[(٢)] تعليقٌ مجزومٌ به، فهو على شرطه إلى المسنَد عنه القولُ، ثُمَّ تارةً يكون على

(١) (هو الزهري): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (وكهذا).

شرطه، وتارةً لا، والزُّهْرِيُّ ذكره بلاغًا، فلم يذكر سندَه بذلك، والله أعلم، و[تعليق] ابنِ وَهْبٍ عبدِ الله قال شيخُنا: (وهذا ذكره ابنُ وَهْبٍ في «جامعه»). انتهى[التوضيح١٨/٦٢٩].

قوله: (قَدْ صُنِعَ لَهُ ذَلِكَ): (صُنِع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَهُ): الذي صنعه هو لَبيد بن الأعصم، كما سيأتي مصرَّحًا به[ح٣٢٦٨]، وهو من بني زُرَيق؛ بتقديم الزاي على الراء، حليفٌ ليهودَ.

**فائدةٌ**: روى إسماعيل بن إسحاق القاضي حديث: (أنَّه سُحِر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حتى كان يخيَّل إليه) الحديث، وزاد في روايته: (أنَّ زينب اليهوديَّة أعانت لَبيد بن الأعصم في ذلك السِّحر)(١)، وسأذكر ذلك في مكانٍ آخَرَ بزيادة[قبل ح٥٧٦٣].

وقوله: (فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ): اعلم أنَّ القاضيَ عياضًا حكى في «الشِّفا» خلافًا في أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قتله أم لا؟(٢) وخلافًا آخَرَ في أواخر «الشِّفا»: هل أسلم أم لا؟ ولم أرَهُما لغيره، وسأذكر ذلك في (الطبِّ) إن شاء الله تعالى[ح٥٧٦٣]، ولفظ القاضي عياض: (أو يكون هذا ممَّا آذاه به كافر، وجاء بعد ذلك إسلامه؛ لعفوه عن اليهوديِّ الذي سحر) إلى آخر كلامه[الشفا٧٨٦]، كذا رأيته في نسخة صحيحة بـ«الشفا» مسموعة، ورأيت في نسخة دونها في الصِّحة وليست مسموعةً: (رجا)؛ بالراء، من الرجاء، وعلى هذه: فليسَ بقولٍ في إسلامه، والله أعلم.

٣١٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **سُحِرَ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَلَمْ يَصْنَعْهُ.**

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى)(٣) هذا: هو ابنُ سعيدٍ القَطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ، وتَقَدَّمَ[ح٥١٢] أنَّ (يحيى، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة) في الكُتُب السِّتَّة أو بعضها جماعة: هذا القَطَّان، ويحيى بنُ زكريَّاء بن أبي زائدة، ويحيى بن أبي زكريَّا أبو مروان الغسَّانيُّ، ويحيى بن سعيد الأَمويُّ، ويحيى ابن عبد الله بن سالم، ويحيى بن مُحَمَّد بن قيس أبو زُكَير، ويحيى بن يمان، فرحم الله تعالى الحُفَّاظَ الجَهَابِذَةَ الذين ميَّزوا حديثَ كلِّ واحدٍ مِن(٤) الآخَرِ، وأكثرُهم روايةً عن هشامٍ به: القَطَّانُ، والله أعلم.

(١) انظر «الروض الأُنُف» (٢/٢٩١).

(٢) انظر «الشفا» (ص٣٨٩).

(٣) (يحيى): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (عن).

قوله: (سُحِرَ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ الذي سحره لَبيد بن الأعصم، وأنَّ القاضيَ إسماعيل بن إسحاق روى: أنَّ زينب اليهوديَّة أعانته، وسأذكر الكلام على (لَبيد) مُطَوَّلًا[ح٥٧٦٣].

قوله: (حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَلَمْ يَصْنَعْهُ): قيل: إنَّه كان يخيَّل إليه وطء زوجاته وليس بواطئٍ، وقد يتخيَّل الإنسان مثل هذا في المنام، ويُروَى: (أنَّه يُخيَّل إليه): أنَّه يظهر له من نشاطه ومتقدَّم عادته القدرة عليهنَّ، فإذا دنا؛ أخذته أُخذة السِّحر، فلم يأتِهنَّ ولم يتمكَّن من ذلك؛ كما يعتري المسحور(١)، وسأذكر في (الطبِّ) كم أقام بذلك مع الاختلاف فيه[ح٥٧٦٣]، والله أعلم.

## ١٥ - بابُ مَا يُحْذَرُ مِنَ الغَدْرِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ الآيَةَ [الأنفال: ٦٢].

قوله: (بَابُ مَا يُحْذَرُ مِنَ الغَدْرِ): (يُحذَر): مَبْنيٌّ(٢) لما لم يسمَّ فاعله، و(الغدر): ترك الوفاءِ، وهذان معرُوفان/. [١/٤١٢أ]

٣١٧٦ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ العَلَاءِ بْنِ زَبْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ بُسْرَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ فَقَالَ: «اعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ المَقْدِسِ، ثُمَّ مُوتَانٌ يَأْخُذُ فِيكُمْ كَقُعَاصِ الغَنَمِ، ثُمَّ اسْتِفَاضَةُ المَالِ حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِئَةَ دِينَارٍ فَيَظَلُّ سَاخِطًا، ثُمَّ فِتْنَةٌ لَا يَبْقَى بَيْتٌ مِنَ العَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ، ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ فَيَغْدِرُونَ، فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا».

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عبدُ الله بن الزُّبَير في أوَّل هذا التعليق، وتَقَدَّمَ لماذا هو منسوب[ح١].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ العَلَاءِ بْنِ زَبْرٍ): هو بفتح الزاي، وإسكان المُوَحَّدة، وبالراء.

قوله: (سَمِعْتُ بُسْرَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ (بُسرًا) هذا بالموحَّدة المضمومة، وبالسين المُهْمَلَة، وقد قَدَّمْتُ[ح٤٦٦] أنَّ مَن يقال له: (بُسر) في «الصحيحين» و«المُوَطَّأ» أربعة أسماء: بُسْرُ بن سعيد، وبُسْرٌ المازنيُّ والدُ عبدِ الله بن بُسْر، وبُسْرُ بن عُبيد الله صاحبُ الترجمةِ، وبُسر بن مِحْجَن، وقد

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٧/٨٨)، «شرح مسلم» (١٤/٣٩٧).

(٢) في (ب): (من المبني).

اختُلِف في هذا الرابع، والجمهورُ على أنَّه بالمُهْمَلَة، وقال الثَّوْريُّ: (بشر)؛ بمعجمة، قال الدَّارَقُطْنيُّ: (إنَّ الثَّوْريَّ رجع عنه فيما يقال).

تنبيهٌ: روى هذا الحديثَ الطبرانيُّ بإدخال زيد بن واقد بين ابن زَبْر وبُسر[طب١٨/٤٠]، وقد[١] رواه أبو نُعَيم في «مستخرجه» عن الطبرانيِّ بإسقاطه، وكذا الإسماعيليُّ[٢]، وهنا قال ابنُ زَبْر: (سمعتُ بُسرَ بنَ عُبيد الله)، ولو قال: (عن)؛ قُبِل على الصحيح؛ لأنَّه ليس مدلِّسًا، والله أعلم.

قوله: (أَبَا إِدْرِيسَ): هو عائذُ الله بن عبد الله بن عمرو، ويقال: عيِّذ الله بن إدريس بن عائذ بن عبد الله ابن عتبة، أبو إدريس الخولانيُّ، أحدُ علماءِ التابعين بالشام وأعلامِهم، عن عُمرَ، ومعاذٍ، وأُبَيٍّ، وبلالٍ، وروايتُه عن أبي ذرٍّ في «مسلم»[م٢٥٧٧]، وعن أبي الدرداءِ[ح٣٦٦١، م٥٤٢] وحذيفةَ[ح٣٦٠٦، م١٨٤٧] وعُبادةَ ابنِ الصامت[ح١٨، م١٧٠٩] وأبي هريرة[ح١٦١، م(٢٣٧) (٢٢)] في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»، وروى أيضًا عن جماعةٍ، وعنه: مكحولٌ، والزُّهْرِيُّ، وبُسرُ بن عُبَيد الله، وآخرون، ترجمتُه ومناقبُه معروفانٌ[٣] فلا نطوِّل بها، تُوُفِّيَ سنة (٨٠هـ) رحمه الله، أخرج له الجماعة[٤].

قوله: (سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ): هذا هو الأشجعيُّ رضي الله عنه، حمل رايةَ قومِه يومَ الفتح، وعنه: جُبَير ابن نُفَير، والشعبيُّ، وعدَّةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٧٣هـ)، أخرج له الجماعة[٥].

تنبيهٌ[٦]: لهم آخَرُ مِنَ الصَّحَابة اسمُه عوفُ بن مالك[٧] بن عبد كُلال، أبو الأحوص الجُشَميُّ، كذا أورده العسكريُّ، ذكره الذَّهَبيُّ في الصَّحَابة[٨]، وقال في «مختصر الكنى»: (إنَّه مخضرمٌ)[المقتنى١/٨١]، وفي «ثقات ابن حِبَّانَ» ذكره في التابعين[الثقات٥/٢٧٤]، وعوف بن مالك[٩] هذا الذي من التابعين الجُشَميُّ

(١) في (ب): (وهذا قد).

(٢) انظر «التوضيح» (١٨/٦٣٦-٦٣٧).

(٣) في (ب): (ترجمته معروفة ومناقبه مشهورة).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٧٧٩)، «تهذيب الكمال» (١٤/٨٨)، «تذهيب التهذيب» (٥/٤٣).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٥٧٣)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٤٣).

(٦) (تنبيه): ليس في (ب).

(٧) في (ب): (آخر يقال: عوف بن مالك من الصَّحَابة).

(٨) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤٢٩).

(٩) (وعوف بن مالك): سقط من (ب).

روى له مسلمٌ والأربعةُ[(١)]، ولهم: عوف بن مالك الجابريُّ، يروي عن عليِّ بن أبي طالب، روى عنه: أبو الضَّحَّاك يحيى بن مسلم[(٢)]، ذكره ابن حِبَّانَ في «ثقاته»[الثقات ٥/٢٧٦]، والله أعلم.

قوله: (فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ): تَقَدَّمَ أنَّها في السنة التاسعة، وقال ابن إسحاق: (كانت في رجب منها)[(٣)][ح ٤٣٣]، وسيأتي ما في ذلك[قبل ح ٤٤١٥].

قوله: (ثُمَّ مُوتَانٌ): هو بضَمِّ الميم في لغة بني تميم -وغيرهم يفتحونها- وإسكان الواو، ثُمَّ مُثَنَّاة فوق، في آخره نون، وهو اسمٌ للطاعون والموت، وكذلك: (المُوَات)، وعند ابن السكن: (ثُمَّ موتتان)، ولا وجه له ههنا[(٤)].

قوله: (كَقُعَاصِ الغَنَمِ): (القُعَاص): بضَمِّ القاف، وفتح العين[(٥)] المُخَفَّفة، وفي آخره صاد، مهملتين، وهو داء يأخذُها لا يلبثها، قاله أبو عبيد[الغريب ٢/٨٦]، ويقال فيه بالسين أيضًا، حكاه ابن قُرْقُول والقرطبيُّ في «تذكرته»[(٦)]، وقيل: هو داء يأخذها في الصدر كأنَّه يكسر العنق[(٧)]، وقال الدِّمْيَاطيُّ: (القُعاص): (داء يأخذ الغنم لا يلبثها)، وهذا بعض الكلام الذي ذكرته، ولكنَّ شرطي أن آتيَ على كلام الدِّمْيَاطيِّ في الحواشي التي رأيتها عنه، وفي أصلنا: (قُعَاص)؛ مضمومة القاف بالقلم، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (كعِفَاص)؛ بكسر العين بالقلم[(٨)]، ولم أرَ أنا هذه النسخة في الكتب التي وقفت عليها، وأمَّا في اللُّغة؛ فإن صحَّت هذه اللَّفظة مجيئًا وروايةً؛ فيمكن لها معنًى من حيث هي[(٩)].

قوله: (حَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ مِئَةَ دِينَارٍ): (يُعطَى): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الرَّجُلُ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنَابَ الفاعلِ، و(مئةَ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ ثانٍ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٤٥).

(٢) في النسخ تبعًا لنسخ «الثقات»: (مسلم أبو يحيى)، والمثبت من «الجرح والتعديل» (٧/١٤) ومطبوع «الثقات».

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/١٦٩).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٧١).

(٥) في النُّسخ: (بضمِّ العين والقاف)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٨٨)، «التذكرة» (ص٦٢١).

(٧) انظر «العين» (١/١٢٧).

(٨) في النسخ: (وبالقلم).

(٩) كأنَّها تتوجَّه على قول الليث: (العفص: القلع) أي: يأتيها ما يقلعها عن آخرها. انظر «القاموس المحيط» «تاج العروس» مادة (عفص).

قوله: (ثُمَّ هُدْنَةٌ): (الهُدنة): الصُّلح.

قوله: (وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الأصفر)، ولِمَ قيل للإفرنج: بنو الأصفر[ح٧].

قوله: (ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ): (الغاية)؛ بالغين المُعْجَمَة، وبعد الألف مُثَنَّاة تحت: هي الراية، سُمِّيَت بذلك؛ لأنَّها تشبه السحاب مسيرها في الجوِّ، وقيل لغير ذلك، وذكر بعضُهم أنَّها رُوِيَت: (غابة)؛ بموحَّدة بعد الألف، والباقي مثله؛ يعني: الأَجَمة، شبَّه اجتماع رماحهم وكثرتها بها(١)، والله أعلم.

قوله: (تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا): اعلم أنَّ جملة ذلك تسعُ مئةِ ألفٍ وستُّون ألفًا، والله أعلم.

## ١٦- بابٌ كَيْفَ يُنْبَذُ إِلَى أَهْلِ العَهْدِ؟

وَقَوْلُ اللهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

قوله: (بَابُ كَيْفَ يُنْبَذُ): هو مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(النَّبْذ): الطَّرْح.

٣١٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِيمَنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمِنًى: لَا يَحُجُّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ، وَيَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ، وَإِنَّمَا قِيلَ: الأَكْبَرُ؛ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ النَّاسِ: الحَجُّ الأَصْغَرُ، فَنَبَذَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّاسِ فِي ذَلِكَ العَامِ، فَلَمْ يَحُجَّ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مُشْرِكٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تَقَدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الحَكَمُ بن نافعٍ، وأنَّ (شُعَيْبًا): هو ابنُ أبي حمزة، وأنَّ (الزُّهْرِيَّ): مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وأنَّ (حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هذا: هو بالتصغير، وأنَّه الزُّهْرِيُّ، وأنَّ حُمَيدَ بنَ عبدِ الرَّحْمَن الحِمْيَريَّ ليس له عن أبي هُرَيرةَ في «البُخاريِّ» شيءٌ[ح٣٧]، إنَّما روى له عنه مسلمٌ حديثًا واحدًا؛ وهو: «أفضلُ الصيام بعد رمضان شهرُ الله المحرَّم» الحديث[م١١٦٣]، وهذا الحديثُ ليس في «البُخاريِّ»، فلا روايةَ للحِمْيَرِيِّ عن أبي هريرةَ في «البُخاريِّ»، والله أعلم.

قوله: (بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ) الحديث: هذا ذكره أبو مسعودٍ وابنُ عساكر في (مسند أبي بكر)، وخَلَفٌ في (مسند أبي هريرة)(٢)، والمِزِّيُّ في (المسنَدَين)(٣).

قوله: (وَيَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ): سيأتي الخلاف في هذا مُطَوَّلًا في (براءة) في (التفسير) إن شاء الله تعالى[ح٤٦٥٧].

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١٧٨/٥).

(٢) انظر «التوضيح» (٦٤٢/١٨).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٣٠٧/٥) و(٣٣٠/٩).

## ١٧- بابُ إِثْمِ مَنْ عَاهَدَ ثُمَّ غَدَرَ

وَقَوْلِ اللهِ: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهۡدَهُمۡ فِي كُلِّ مَرَّةٖ وَهُمۡ لَا يَتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٥٦].

قوله: (ثُمَّ غَدَرَ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ (الغدر): ترك الوفاء[قبل ح٣١٧٦].

٣١٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرْبَعُ خِلَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ؛ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا: مَنْ إِذَا حَدَّثَ؛ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ؛ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ؛ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ؛ فَجَرَ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ؛ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ هذا بفتح الجيم، وكسر الراء، وأنَّه ابنُ عبدِ الحَمِيد الضَّبِّيُّ القاضي، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٧٠]، وكذا تَقَدَّمَ (الأَعْمَش)/: أنَّه سليمانُ بنُ مِهْرَان، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئُ. [٤١٢/١ب]

قوله: (أَرْبَعُ خِلَالٍ): (الخِلَال)؛ بكسر الخاء المُعْجَمَة، وتخفيف اللام: جمع (خَلَّة)؛ بفتح الخاء، وتشديد اللام مفتوحة، وهي الخَصلة.

قوله: (كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا) أي: شديد الشبه بالمنافقين، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٣].

٣١٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كَتَبْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا القُرْآنَ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «المَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): هو بفتح الكاف، وكسر المُثَلَّثَة، تَقَدَّمَ مرارًا، وكذا تَقَدَّمَ (سُفْيَان): أنَّه الثَّوْريُّ، وذكرت مستندي في ذلك في (الحجِّ)؛ فانظره في (حرم المدينة)(١)، وكذا (الأَعْمَش): سليمانُ بن مِهْرَان.

---

(١) ذكر المصنِّف مستنده في (باب حرم المدينة) (١٨٧٠)، إلَّا أنَّه أصلح ذلك الموضع فضرب على المستند، وهو ثابتٌ في (ج)، وقد ذكر مستنده قبلُ في الحديث (١٣٣٥).

قوله: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ): ذكرتُ هناك إبراهيمَ بنَ يزيدَ بنِ شَرِيك التيميَّ، وبعض مناقبِ والدِه يزيدَ؛ فانظر ذلك في (حرم المدينة)[ح١٨٧٠].

قوله: (إِلَّا القُرْآنَ): هو مَنْصُوبٌ، وهو استثناء مفرَّغٌ، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (عَائِرٍ إِلَى كَذَا)، وأنَّه ثور، و(المُحْدِث)، و(آوَى)، و(الصَّرْف)، و(العَدْل)، و(الذِّمَّة)، و(أَخْفَرَ) أي: نقض العهد[ح١٨٦٧، ١٨٧٠].

قوله: (وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ): وفي موضع: (ومَن تولَّى)[ح٣١٧٢]، قال شيخنا: (قال الداوديُّ: هو المحفوظ(١)؛ لأنَّه نُهِيَ عن بيع الولاء وعن هِبَته). انتهى[التوضيح١٨/٦٤٧].

٣١٨٠- قَالَ: وَقَالَ أَبُو مُوسَى: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ القَاسِمِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَجْتَبُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا؟ فَقِيلَ لَهُ: وَكَيفَ تَرَى ذَلِكَ كَائِنًا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: إِيْ وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ؛ عَنْ قَوْلِ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ، قَالُوا: عَمَّ ذَاكَ؟ قَالَ: تُنْتَهَكُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، فَيَشُدُّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قُلُوبَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَيَمْنَعُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ.

قوله: (وَقَالَ(٢) أَبُو مُوسَى): كذا في أصلنا في «البُخاريِّ»، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، قال شيخُنا: (وفي بعض النسخ: «حدَّثنا أبو موسى»). انتهى[التوضيح١٨/٦٤٦]، فعلى هذه ظهر لي -ولم أرَ أحدًا نصَّ عليه- أنَّه مُحَمَّدُ بنُ المثنَّى أبو موسى الزَّمِن شيخُ البُخاريِّ، وشيخُ بقيَّة الجماعة(٣)، والله أعلم، ويقوِّي ذلك ما جاء(٤) في بعض النسخ، وإذا كان (قال)؛ فقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان) وفلانٌ المسنَدُ إليه القولُ شيخُه كهذا؛ يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح١٤٢]، وهذا التعليقُ لم يخرِّجه أحدٌ من أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٥)، وقال شيخُنا: (وهذا التعليقُ كذلك في أكثر نسخ(٦) «الصحيح»، وقاله أيضًا أصحاب «الأطراف»[تحفة٩/٥٠٤] والإسماعيليُّ والحُمَيديُّ في «جَمْعِه»[الجمع٣/٣٧٠] وأبو نُعَيم،

(١) يعني: من غير تقييد بإذنهم؛ إذ تمام الموضع الآخر: (ومن تولَّى غير مواليه)، وقد قال القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٤/٥٤٢): (وليس قوله: «بغير إذنهم» كالشرط لهذا المنع حتَّى يباح بالإذن، لكنَّه كالتأكيد والتنبيه على حقٍّ من له حقٌّ في ذلك والافتيات عليهم فيه، وقد يحتجُّ بهذه اللفظة من يجيز هبة الولاء وبيعه).

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) انظر «فتح الباري» (٦/٣٢٣).

(٤) زيد في (ب): (مسندًا).

(٥) قال الحافظُ في «الفتح» (٦/٣٢٣): (هذا الحديثُ قد وصله أبو نُعَيم في «المستخرج» من طريق موسى بن عبَّاس عن أبي موسى مثله)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٤٨٥).

(٦) في (ب): (النسخ).

وفي بعض النسخ: «حدَّثنا أبو موسى»، وهو من أفراده). انتهى[التوضيح١٨/٦٤٦].

و(سَعِيد) هذا والد إسحاق: هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أبي أُحَيحة الأمويُّ، كان مع أبيه الأشدق حين توثَّب على دمشق، ثمَّ انتقل بعد قتل أبيه إلى الحجاز، ثمَّ الكوفة، روى عنِ ابنِ عَبَّاس، وابنِ عُمرَ، وأبي هريرةَ، وعائشةَ، ومعاويةَ، وأمِّ خالد بنت [خالد بن] سعيد بن العاصي، ووالدِه، وعنه: ابناه إسحاقُ وخالدٌ، وحفيدُه عَمرُو بنُ يحيى بن سعيد، والأسودُ بن قيس، وشعبةُ، وغيرُهم، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ)، وقال أبو حاتمٍ: (صدوقٌ)[الجرح والتعديل٤/٤٩]، قال الزُّبَير: (كان من علماء قريش بالكوفة، ووُلْدُه[(١)] بها)[تاريخ دمشق٢١/٢٥٧]، قال الذَّهَبيُّ: (عاش إلى أن وفد على الوليدِ بن يزيدَ). انتهى[التذهيب٤/٣٣][(٢)]، والوليدُ بنُ يزيدَ قُتِل يوم الخميس لِلَيلَتَينِ بَقِيَتا من جمادى الآخرة بعد مُقامه في الخلافة سنةً وشهرين وعشرين ليلةً[(٣)]، والخليفة قبلَه هشامُ بن عبد الملك تُوُفِّيَ في شوَّال[(٤)] سنة خمس وعشرين ومئة، والله أعلم.

و(إسحاقُ) ولدُه: روى عن أبيه، وعكرمةَ بنِ خالد، وعنه: ابنُ عُيَيْنَة، ووكيعٌ، وأبو[(٥)] الوليد الطيالسيُّ، وأبو نُعَيم، وجماعةٌ، وثَّقهُ النَّسائيُّ وغيرُه، قال أبو داود: (مات سنة سبعين ومئة)، وقال البُخاريُّ: (يقال: مات سنة ستٍّ وسبعين)[(٦)]، أخرج لهذا البُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وابنُ ماجه[(٧)].

قوله: (تُنْتَهَكُ ذِمَّةُ اللهِ): (تُنتَهك): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(ذِمَّةُ): مَرْفُوعٌ قائم مقام الفاعل.

## ١٨- بابٌ

قوله: (بَابٌ): هكذا ذكره بغير ترجمة، قال شيخنا: (غرض البُخاريِّ بهذا الباب أن يُعَرِّفك أنَّ الصبر على المفاتن والصِّلَة للمُقاطِعِ أقطعُ للفتنة، وأحمدُ عاقبةً؛ فكأنَّه قال: باب الصبر على أذى المُفَاتنين وعاقبةُ الصابرين) إلى آخر كلامه[التوضيح١٨/٦٥٠].

---

(١) في (ب): (ووُلِدَ).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١١/١٨).

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٧٠-٣٧٣)، «تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص٢٩٥-٢٩٧).

(٤) كذا تبعًا لمُغُلْطاي في «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٤٨٩)، ولم أقف على من أرَّخ وفاة هشام في شوَّال، وقد أرَّخها خليفةُ في «تاريخه» (ص٢٨٢) والطبريُّ في «تاريخه» (٧/٢٠٠) وابنُ كثير في «البداية والنهاية» (٩/٣٥٦) وغيرهم في شهر ربيع الآخر، أمَّا ابنُ عساكر؛ فأرَّخها في «تاريخ دمشق» (٦٣/٣٢١) في شهر ربيع الأوَّل.

(٥) زيد في (ب): (أبو)، وهو تكرارٌ.

(٦) «التاريخ الأوسط» طبعة دار الوعي، مكتبة دار التراث (٢/٢١١).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٢٨).

٣١٨١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْزَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الأَعْمَشَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ: شَهِدْتَ صِفِّينَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ: اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ، رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، فَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا أَسْيَافَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا لأَمْرٍ يُفْظِعُنَا إِلَّا أَسْهَلْنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ غَيْرِ أَمْرِنَا هَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ اسمه عبدُ الله بنُ عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وتَقَدَّمَ مُتَرْجَمًا[ح٦]، وكذا تَقَدَّمَ (أَبُو حَمْزَةَ) بعده بالحاء المُهْمَلَة والزاي: مُحَمَّدُ بن ميمونٍ السُّكَّريُّ، تَقَدَّمَت بعضُ ترجمتِه، وأنَّه إنَّما قيل له: السُّكَّريُّ؛ لحلاوة كلامه[ح٤٥٩]، و(الأَعْمَش): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه سُلَيمان بن مِهْرَان الكاهليُّ القارئُ، وتَقَدَّمَ (أَبُو وَائِلٍ): أنَّه شقيقُ بن سَلَمة مُتَرْجَمًا[ح٤٨].

قوله: (شَهِدْتَ صِفِّينَ): هي بكسر الصاد المُهْمَلَة، وتشديد الفاء، موضع بقرب الفرات بين الرَّقَّة وبالس، ومنهم من يقول: صفُّون، في حالة الرفع، وكذا وقع في «البُخاريِّ»: (وبِئْسَت صِفُّون)[ح٧٣٠٨]، شبَّهها بالجموع المُعرَبة، بها وقعةٌ مشهورةٌ سنة سبع وثلاثين بين عليٍّ ومعاوية في صفر منها(١).

قوله: (رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ): [(رأيتُني): بضَمِّ التاء، وهذا ظاهِرٌ، أي: رأيت نفسي.

قوله: (يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ)](٢): تَقَدَّمَ اسم أبي جندل وما يتعلَّق به في (الشروط) مُطَوَّلًا؛ فانظره[قبل ح٢٧٠٠]، واسمه العاصي بن سُهَيل بن عمرو.

قوله: (يُفْظِعُنَا): هو مضموم الأوَّل -رُباعيٌّ- وبكسر(٣) الظاء المُعْجَمَة المشالة، ومعناه: يوقعنا في أمرٍ فظيعٍ شديدٍ.

قوله: (غَيْرَ أَمْرِنَا هَذَا): (غيرِ)؛ بالجرِّ: صفة لـ(أمرٍ) المجرور، ويجوز نصبه(٤)، والله أعلم.

٣١٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَائِلٍ قَالَ: كُنَّا بِصِفِّينَ فَقَامَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ؛ اتَّهِمُوا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ، وَلَوْ نَرَى قِتَالًا؛ لَقَاتَلْنَا،

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣٢١/٤)، «معجم البلدان» (٤١٤/٣)، «القاموس» مادة (صفن).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) في النُّسخ: (وكسر)، ولَعَلَّ المُثْبَتَ هو الصَّوابُ.

(٤) جاء في (ق) بالجرِّ، وفي «اليونينيَّة» بالجرِّ والنصب.

فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ فَقَالَ: «بَلَى»، فَقَالَ: أَلَيْسَ قَتْلَانَا فِي الجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَ: فَعَلَامَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا؟! أَنَرْجِعُ وَلَمْ يَحْكُمِ اللهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: «يا ابنَ الخَطَّابِ؛ إِنِّي رَسُولُ اللهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللهُ أَبَدًا»، فَانْطَلَقَ عُمَرُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ رَسُولُ اللهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللهُ أَبَدًا، فَنَزَلَتْ سُورَةُ الفَتْحِ، فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى عُمَرَ إِلَى آخِرِهَا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَوَفَتْحٌ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ، قاله ابنُ طاهر(١)، وتقَدَّمَ (حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ): أنَّه بفتح الحاء المُهْمَلَة، وكسر المُوَحَّدة، وهذا ظاهِرٌ عند أهله جدًّا، وتَقَدَّمَ (أَبُو وَائِلٍ) أعلاه وقبله مرارًا أنَّه شَقِيقُ بنُ سَلَمة.

قوله: (كُنَّا بِصِفِّينَ): تَقَدَّمَ أعلاه(٢) الكلام عليها(٣).

قوله: (يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّها بالتخفيف والتشديد، وأنَّها في ذي القعدة سنة ستٍّ[قبل ح٢٤١].

قوله: (وَلَوْ نَرَى): هو بفتح النون.

قوله: (فَعَلَامَ(٤) نُعْطِي الدَّنِيئَةَ(٥)؟): تَقَدَّمَ الكلام على (الدنيئَةَ) في (الشروط)[ح٢٧٣١].

قوله: (فَنَزَلَتْ سُورَةُ الفَتْحِ): اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام لمَّا انصرف من الحديبية وكان بضَجْنَان -وهو جُبَيلٌ(٦) على بريدٍ من مكَّة(٧)- نزلت (سورة الفتح)(٨).

قوله: (أَوَفَتْحٌ هُوَ؟): هو بفتح الواو على الاستفهام، وهذا ظاهِرٌ، وقد قَدَّمْتُ متى تُفتَح الواو من (أو)، أو تُسكَّن[ح٣].

(١) انظر «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٦٦-٢٦٧).
(٢) (أعلاه): ليس في (ب).
(٣) زيد في (ب): (بظاهرها).
(٤) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (فعلى ما).
(٥) كذا في النسختين، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الدنيَّة).
(٦) في (ب): (جبل).
(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٦٠).
(٨) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٩٤).

٣١٨٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، إِذْ عَاهَدُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمُدَّتِهِمْ مَعَ ابْنِهَا، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ، وَهْيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِيهَا».

قوله: (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ(١) أَبِي بَكْرٍ): تَقَدَّمَت ترجمتُها رضي الله عنها، وأنَّها تُوُفِّيَت بعد ابنها عبدِ الله بن الزُّبَير بقليل سنة ثلاث وسبعين[ح٨٦].

قوله: (قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي): تَقَدَّمَ الكلام في اسم أمِّها أنَّها قتلة -بالمُثَنَّاة فوق- وقيل: قُتَيلَة -بالتصغير من (قتلة)؛ بالمُثَنَّاة فوق- بنت عبد العُزَّى بن عبد(٢) أسعد بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر ابن لؤيِّ بن غالبٍ، وهل أسلمت أم لا؟ والصحيح: أنْ لا، وهل هي أمُّها من الرضاعة أو النسب؟ وأنَّ الصحيح: أنَّها أمُّها من النسب[ح٢٦٢٠].

قوله: (فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ): يعني: في صلح الحديبية، وقد تَقَدَّمَ الخلاف في أنَّه كان عشر سنين على الصحيح، وقيل: سنتين، أو أربعًا، في أوَّل هذا التعليق[ح٦].

قوله: (مَعَ ابْنِهَا(٣)): هو بهمزة وصل، ثمَّ مُوَحَّدة، ثمَّ نون، قال الزُّبَير: (ابنها الحارث بن مدرك ابن عبيد بن عمر بن مخزوم). انتهى، وكذا قال شيخنا الشارح(٤)، والظاهر أنَّ الذي نقلتُ ذلك(٥) من خطِّه وشيخَنا(٦) أخذاه من الحافظ الدِّمْيَاطيِّ، وكذا قاله بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (إنَّه الحارث ابن مدرك)، ونقله عن إفادة الزُّبَير بن بكَّار. انتهى[هُدى٣١١].

ورأيت بخطِّ الشيخ أبي جعفرٍ: (مع أبيها)؛ بقطع الهمزة وبالمُثَنَّاة تحت، والذي ظهر لي أنَّه تصحيفٌ، وكذا سبق له أيضًا هذا المكان كذلك، ثُمَّ إني رأيت في أصلنا في (باب صلة المرأة أمَّها ولها

---

(١) كذا في النُّسخَتَينِ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (ابنة).

(٢) زيد في النسخ: (بن)، وحذفها هو الصواب، فاسمه عبد أسعد، وقد ذكره المصنِّف على الصواب عند الحديث (٢٦٢٠) و(٥٩٧٨).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة» مصحَّحًا عليها: (أبيها).

(٤) انظر «التوضيح» (١٨/٦٥٤).

(٥) يعني قولَ الزبير، وقد كتبه الحاضريُّ في هامش (ق).

(٦) في (ب): (لشيخنا).

زوج): (مع أبيها) في الأصل بقطع الهمزة وبالمُثنَّاة تحت، وفي الهامش: (ابنها)[(١)] من البنوَّة[(٢)][ح٥٩٧٩]، والذي ظهر لي أنَّه تصحيف، وما ذاك إلَّا لتعيين ابنها وتسميته ونسبه، وقد ذكرت لك أَنَا أباها ونسبَه، والله أعلم/. [١/٤١٣أ]

قوله: (وَهيَ رَاغِبَةٌ) أي: طالبة طامعة منِّي شيئًا، وقد رُوِيَ في كتاب أبي داود: (قَدِمَتْ عليَّ راغمةً مشركةً)[د١٦٦٨] أي: كارهةً للإسلام، وقيل: هاربة منه، وفي رواية: (راغبةً أو راهبةً)[م١٠٠٣]، فقيل: راغبة عن الإسلام، كارهة له، وقيل: طامعة طالبة له، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٢٦٢٠].

١٩- باب المُصَالَحَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ وَقْتٍ مَعْلُومٍ

٣١٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي البَرَاءُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ؛ أَرْسَلَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ يَسْتَأْذِنُهُمْ لِيَدْخُلَ مَكَّةَ، فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَلَّا يُقِيمَ بِهَا إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلُبَّانِ السِّلَاحِ، وَلَا يَدْعُوَ مِنْهُمْ أَحَدًا، قَالَ: فَأَخَذَ يَكْتُبُ الشَّرْطَ بَيْنَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ؛ لَمْ نَمْنَعْكَ وَلَبَايَعْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، فَقَالَ: «أَنَا -وَاللهِ- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَأَنَا -وَاللهِ- رَسُولُ اللهِ»، قَالَ: وَكَانَ لَا يَكْتُبُ، قَالَ: فَقَالَ لِعَلِيٍّ: «امْحُ: رَسُولُ اللهِ»، فَقَالَ عَلِيٌّ: وَاللهِ؛ لَا أَمْحَاهُ أَبَدًا، قَالَ: «فَأَرِنِيهِ»، فَأَرَاهُ إِيَّاهُ، فَمَحَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِيَدِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ وَمَضَى الأَيَّامُ؛ أَتَوْا عَلِيًّا، فَقَالُوا: مُرْ صَاحِبَكَ فَلْيَرْتَحِلْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عَلِيٌّ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «نَعَمْ»، فَارْتَحَلَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ): هو بفتح الحاء وكسر الكاف، وهذا مَعْرُوفٌ، وتَقَدَّمَ[(٣)] (شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ): أنَّه بالشين المُعْجَمَة، وبالحاء المُهْمَلَة في آخره، وكذا (أَبُو إِسْحَاقَ) مرارًا: أنَّه عَمرو بن عبد الله.

قوله: (إِلَّا بِجُلُبَّانِ السِّلَاحِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٦٩٨].

قوله: (امْحُ): هو ثُلاثيٌّ، وقد[(٤)] تَقَدَّمَ أنَّه يقال: محاه يمحوه، ومحاه يمحيه[ح٢٦٩٨]، والأمر مع

(١) في (ب): (أنها).

(٢) وكذا في «اليونينيَّة»: (أبيها)، وفي هامشها: (ابنها)، وهي رواية الأصيلي.

(٣) في (ب): (وقد تَقَدَّمَ).

(٤) (قد): ليس في (ب).

اللغتين مختلف، فمَن قال: يمحو؛ يقول: أُمْحُ؛ بضَمِّ الهمزة والحاء، ومَن قال[١]: يمحي؛ يكسر الهمزة ويفتح الحاء، وهذا ظاهِرٌ لا خفاء به.

قوله: (أَتَوْا عَلِيًّا [فقالوا]): القائل له ذلك هو حُوَيطب بن عبد العُزَّى ومعه سهيل بن عمرو، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٢٦٩٩]، وأمَّا حويطب؛ فقد تَقَدَّمَ أنَّه أسلم في الفتح[ح٤٥٣]، وهو قرشيٌّ عامريٌّ، لا روايةَ له عنه عليه الصلاة والسلام، وسيأتي ما فيه، روى[٢] عن عبد الله بن السعديِّ، وعنه: السائبُ بنُ يزيدَ حديثَ العُمالة[٣]، وعبدُ الله بن بُرَيدة، وغيرُهم، قال ابنُ مَعِين: (لا أحفظ له عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم شيئًا ثابتًا)[الدوري٣/٤٦]، وقال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (وله رواية)[التجريد١/١٤٥]، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ، تُوُفِّيَ سنة (٥٤هـ)[٤]، وكذا أسلم سُهَيل في الفتح، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليهما في (الصلح).

## ٢٠- بابُ الْمُوَادَعَةِ مِنْ غَيْرِ وَقْتٍ

وَقَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «أُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ».

قوله: (بَابُ الْمُوَادَعَةِ): تَقَدَّمَ أنَّها المصالحة.

## ٢١- باب طَرْحِ جِيَفِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْبِئْرِ، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُمْ ثَمَنٌ

قوله: (بَابُ طَرْحِ جِيَفِ الْمُشْرِكِينَ[٥]، وَلَا يُؤْخَذُ لَهُمْ ثَمَنٌ): قال ابن المُنَيِّر بعدما ذكر ما في الباب على عادته باختصار: (الظاهر أنَّ البُخاريَّ بلغه حديثُ ابن أبي ليلى: أنَّ المشركين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا منه جُثَثَ القتلى، فأبى، لكن لم يوافق شرط البُخاريِّ، فتلقَّى معناه من هذا الحديث؛ إذ العادة[٦] تشهد أنَّ أهل هؤلاء القتلى لو فهموا أنَّه يقبل منهم فداء أجسادهم؛ لبذلوا الرغائب فيها، ولكنَّهم يئسوا أن يقبل منهم، ففُهِم مقصود الترجمة من الحديث بهذه الطريقة). انتهى[المتواري١٩٩].

---

(١) (قال): مثبت من (ت).

(٢) (روى): سقط من (ب).

(٣) يعني: حديث السائبِ عن حُوَيطِب: أنَّ عبدَ الله بن السعديِّ أخبره: أنَّه قدم على عمرَ في خلافته، فقال له عمر: ألم أُحَدَّث أنَّك تلي مِن أعمال الناس أعمالًا، فإذا أُعطيت العُمالة كرهتها؟ فقلت: بلى، فقال عمرُ: فما تريد إلى ذلك؟ قلت: إنَّ لي أفراسًا وأعبدًا وأنا بخير، وأريد أن تكون عمالتي صدقةً على المسلمين، قال عمر: لا تفعل... الحديث، أخرجه البخاريُّ (٧١٦٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٦٥)، «تذهيب التهذيب» (٣/٥٩).

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فِي الْبِئْرِ).

(٦) في (أ): (العبارة)، وفي (ب): (العبادة)، وفي هامش (أ): (لعلَّه: العادة).

وهذا الحديثُ الذي ذكره ابنُ المُنَيِّر قد رواه التِّرْمِذيُّ في (الجهاد) عن محمود بن غَيلان، عن أبي أحمدَ الزُّبيريِّ، عن سفيانَ، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مِقْسَم، عنِ ابنِ عَبَّاس، وقال: ([حسنٌ] غريبٌ لا نعرفه إلَّا مِن حديث الحكم، رواه الحجَّاج أيضًا عن الحكم). انتهى[ت١٧١٥].

ولمَّا ذكر عبدُ الحقِّ في «أحكامه» حديثَ التِّرْمِذيِّ؛ قال: (إسنادُه ضعيفٌ ومنقطعٌ)[الوسطى١٩٩]، وكذا قال ابنُ القَطَّان؛ لأنَّ سماعَ الحَكَم من مِقْسَم خمسةَ أحاديثَ ما هذا منها، وضعَّفاه من جهة ابن أبي ليلى(١)، قال الذَّهَبيُّ في «ميزانه» في ترجمة مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلى: (وقول التِّرْمِذيِّ أَولى)[الميزان٣/٦١٥]؛ يعني: أنَّه حسنٌ. انتهى.

وقد ذكر ابنُ عائذ(٢) -فيما ذكره عنه ابن سيِّدِ النَّاسِ في «سيرته»- قال: (فأقبل نوفل بن عبد الله ابن المغيرة المخزوميُّ على فرسٍ له ليُوثِبَه الخندقَ، فوقع في الخندق، فقتله الله، وكبُر على المشركين، وأرسلوا إلى رسول الله ﷺ: إنَّا نعطيكم الدية على أن تدفعوه إلينا فنَدفِنَهُ، فردَّ إليهم رسولُ الله ﷺ: «إنَّه خبيثٌ، خبيثُ الثمن(٣)، فلعنه الله، ولعن دِيته، ولا نمنعكم أن تدفنوه، ولا أَرَبَ لنا في دِيَته»، وقيل: أعطَوا في دِيته عشرة آلاف). انتهى[عيون الأثر٢/٩١]، ونقل شيخُنا نحوَه عن ابن(٤) إسحاق، وقال في آخره: (قال ابنُ هشام: أعطَوا في جسده عشرةَ آلافِ درهمٍ، فيما بلَغنا عن الزُّهْرِيِّ[السيرة٣/٢٧٨]). انتهى [التوضيح١٨/٦٥٩].

٣١٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدٌ، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَى جَزُورٍ، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَأَخَذَتْ مِنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ؛ عَلَيْكَ المَلأَ مِنْ قُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ؛ عَلَيْكَ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ، وَعُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ، وَأُمَيَّةَ ابْنَ خَلَفٍ -أَوْ أُبَيَّ بْنَ خَلَفٍ-»، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، فَأُلْقُوا فِي بِئْرٍ غَيْرَ أُمَيَّةَ أَوْ أُبَيٍّ، فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَلَمَّا جَرُّوهُ؛ تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ قَبْلَ أَنْ يُلْقَى فِي البِئْرِ.

---

(١) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٣/٤٩٠-٤٩١).

(٢) في (ب): (العائذ).

(٣) في مصدره: (الدية).

(٤) (ابن): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ[1]): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ اسمَه عبدُ الله بنُ عثمان بن جَبَلة بن أبي روَّاد، وتَقَدَّمَ (أَبُو إِسْحَاق): أنَّه عَمرو بن عبد الله، أبو إسحاقَ الهمْدانيُّ السَّبِيعيُّ، و(عَبْدِ اللهِ): هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ، من السابقين، تَقَدَّمَ.

قوله: (إِذْ جَاءَ[2] عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في (الطهارة)، وكذا (السَّلَى)، وكذا تَقَدَّمَ (أَبُو جَهْلٍ)، وهو[3] عَمرو بن هشام، وكذا (عُتْبَة بْن رَبِيعَةَ)، و(شَيْبَة بْن رَبِيعَةَ)[ح٢٤٠].

قوله: (وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ، أَوْ: أُبَيَّ بْنَ خَلَفٍ): تَقَدَّمَ أنَّ الصواب من أحد الشكَّين أُمَيَّة، وتَقَدَّمَ أن أُبَيًّا ضربه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في أُحُد بالحربة[4]، فهلك بسَرِف مَرْجِعَهُم من أُحُد[ح٢٤٠].

قوله: (فَأُلْقُوا فِي البِئْرِ[5]): تَقَدَّمَ أنَّ فيه مجازًا، وأنَّ أُمَيَّة بن خلف لم يُلقَ في البئر[6][ح٢٤٠].

**تنبيهٌ**: لم يذكر هنا عمارةَ بنَ الوليد، وقد عُدَّ في غير هذا المكان[ح٥٢٠]، ولم يُقتَل ببدر، وقد تَقَدَّمَ ماذا جرى له في (الطهارة)[ح٢٤٠]، وأسقط أيضًا الوليد بن عتبة، وقد تَقَدَّمَ عَدُّه فيهم[ح٢٤٠]، فأسقط هنا اثنين، وشكَّ في أُمَيَّة أو أُبَيٍّ، والله أعلم.

## ٢٢- بابُ إِثْمِ الغَادِرِ لِلْبَرِّ وَالفَاجِرِ

قوله: (بَابُ إِثْمِ الغَادِرِ لِلْبَرِّ وَالفَاجِرِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ على عادته ثمَّ قال: (وجه مطابقة الترجمة لحديث مكَّة) يعني: حديث: «هذا بلدٌ حرَّمه الله يوم خلق السماوات والأرض» الحديث، قال: (أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصَّ على أنَّها اختصَّت بالحرمة إلَّا في الساعة المستثناة، وليس المرادُ: حرمةُ قتل المؤمن أكبرُ[7] فيها؛ إذ كلُّ بقعةٍ كذلك، فالذي[8] اختصَّت به حرمة قتل الفاجر

---

(١) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (عبد الله)، وهي رواية الحمُّويي والمستملي.

(٢) في (ب): (جاءه)، وهي رواية بي ذرٍّ.

(٣) في (ب): (أنه).

(٤) في (ب): (بحربة).

(٥) كذا في النُسختَينِ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بئر).

(٦) لفظ الحديث (٢٤٠): (فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِين عَدَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرْعَى فِي القَلِيبِ قَلِيبِ بَدْرٍ)، مطلقٌ دون استثناء، ولذلك حُمِل على المجاز.

(٧) كذا في النُسختَينِ، وفي مصدره: (البَرّ).

(٨) في النسخ: (فإذا)، والمثبت من مصدره.

المستأهل للقتل، وإذا استقرَّ أنَّ الفاجر قد حرم قتلُه لعهد الله الذي خصَّنا(١) به؛ فإذا(٢) خصَّ أحدٌ فاجرًا بعهد الله في غيرها؛ لزم نفوذ العهد له، وثبوت الحرمة في حقِّه، فيقوى عمومُ الحديث الأوَّل في الغادر بالبَرِّ والفاجر). انتهى[المتواري٢٠٠].

وقال شيخنا: (وجهه -والله أعلم- أنَّ محارمَ الله عهودُه إلى عباده، فمَن انتهك منها شيئًا؛ لم يفِ بما عاهد الله عليه، ومَن لم يفِ؛ فهو من الغادرين، وأيضًا فالشارع لمَّا فتح مكَّة؛ منَّ على أهلها كلِّهم؛ مؤمنهم ومنافقهم، ومعلومٌ أنَّه كان فيهم منافقون، ثمَّ أخبر أنَّ مكَّة حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وأنَّه لا يحلُّ قتال أحدٍ فيها، وإذا/ كان كذلك؛ فلا يجوز الغدر ببَرٍّ منهم ولا فاجر؛ إذ شمل جميعَهم أمانُه وعفوُه). انتهى[التوضيح١٨/٦٦٤]. [٤١٣/١ب]

**٣١٨٦ - ٣١٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ. وَعَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالَ أَحَدُهُمَا: يُنْصَبُ، وَقَالَ الآخَرُ: يُرَى يَوْمَ القِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبدِ الملك الطيالسيُّ، وكذا تَقَدَّمَ (**أَبُو وَائِلٍ**): أنَّه شقيقُ بن سَلَمة، و(**عَبْد اللهِ**): هو ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ.

قوله: (**وَعَنْ ثَابِتٍ**): القائل: (وعن ثابت) هو شعبة، وقد اتَّفقا عليه من حديث شعبة عن ثابت عن أنس[خ٣١٨٧،م١٧٣٧]، ومن حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود[خ٣١٨٦،م١٧٣٦]، ذكر ذلك المِزِّيُّ في «أطرافه»، ولفظه في (مسند أنس): (شعبة بن الحجَّاج أبو بسطام الأزديُّ عن ثابت عن أنس)[تحفة١/١٤٠] إلى أن قال: («لكلِّ غادرٍ لواءٌ يوم القيامة»: البُخاريُّ في «الجزية» عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك عنه به) أي: عن شعبة به، أي: بالسند، ثمَّ قال: (معقَّبًا بحديثه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله). انتهى[تحفة١/١٤١]، وقد ذكر الحديثَ في (مسند ابن مسعود) في رواية أبي وائل عنه[تحفة٧/٣٩].

**تنبيهٌ**: بخطِّ شيخنا أبي جعفر في طرَّة نسخته: (قوله: «وعن ثابت» قيل: يرجع إلى شعبة، وقيل: إلى الأعمش). انتهى، فقوله: (إلى الأعمش) خطأٌ، وليس للأعمش شيءٌ في الكُتُب السِّتَّة عن ثابتٍ عن أنسٍ، والله أعلم.

(١) كذا في (أ) و(ت)، وفي (ب): (خصَّينا)، وفي مصدره: (خصَّها).

(٢) في النسخ: (وإذا)، والمثبت من مصدره.

٣١٨٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ؛ فَانْفِرُوا»، وَقَالَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا البَلَدَ حَرَّمَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ القِتَالُ فِيهِ لأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهُ، وَلَا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَّفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ»، فَقَالَ العَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِبُيُوتِهِمْ، قَالَ: «إِلَّا الإِذْخِرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ[1] المدينيِّ، الحافظُ الناقدُ، وتَقَدَّمَ (جَرِيرٌ): أنَّه ابنُ عبد الحميد الضَّبِّيُّ مُتَرْجَمًا[ح٧٠]، وتَقَدَّمَ (مَنْصُور): أنَّه ابنُ المعتمر.

قوله: (يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ): تَقَدَّمَ أنَّ الفتح كان يوم الجمعة في رمضان سنة ثمانٍ، وتَقَدَّمَ الخلاف متى كان من الشهر[ح١٠٤]، ويأتي في (الفتح) إن شاء الله تعالى[قبل ح٤٢٧٤].

قوله: (لَا هِجْرَةَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح١٨٣٤].

قوله: (حَرَّمَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ): تَقَدَّمَ الجمع[2] بينه وبين تحريم إبراهيمَ إيَّاه[ح١٠٤، ١٨٣٢].

قوله: (وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ): تَقَدَّمَ أنَّ ابنَ شيخنا البُلْقَينيِّ نقل عن كتاب «الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلَّام: (أنَّ هذه الساعةَ من طلوع الشمس إلى العصر)[3][ح١٠٤]، وقد قرأتُ أنا كتاب «الأموال» بدمشقَ على العلَّامة شمس الدين ابن قاضي شُهبة عن ابن الموازينيِّ عاليًا بسنده، ثمَّ إنِّي رأيته فيه، وقال بعض حُفَّاظ العَصْرِ: (إنَّه في «مسند أحمد»[حم٦٦٨١] كذلك)[4].

قوله: (لَا يُعْضَدُ): تَقَدَّمَ معناه[ح١٠٤]، وكذا (لا يُخْتَلَى خَلَاهُ)، وكذا (الإِذْخِرَ)[ح١١٢]، وكذا (القَيْن)؛ وهو الحدَّاد، ويُطلَق أيضًا على الصائغ[ح١٣٤٩].

❁ ❁ ❁

(١) في (ب): (أنه ابن).
(٢) في (ب): (الكلام).
(٣) انظر «الأموال» (ص١٤٥)، «الإفهام» (ص٣١٣).
(٤) انظر «فتح الباري» (١/٢٣٩).

# الفهرس

❋ ❋ ❋